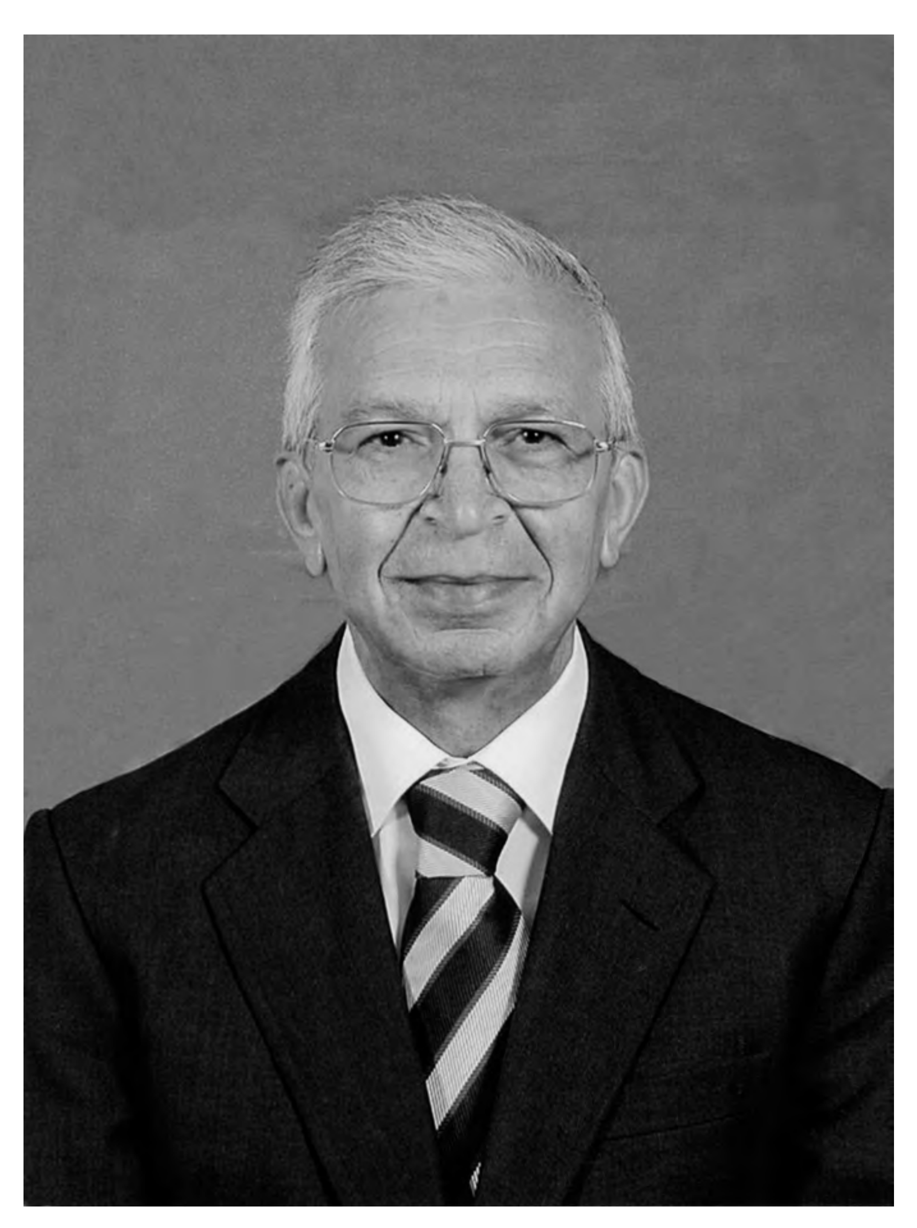




الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

المجلد الثالث



(١٩٣٠ ـ ٢٠٠٧)

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

★ **تتكون الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمّادي من مجموعتين اثنتين:**

- **المجموعة الأولى**: ثلاثة كتب، هي: «آراء حول قضايا الثورة العربية»، «في سبيل الجمهورية والوحدة العربية»، «تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة».

وقد كانت محتويات هذه الكتب الثلاثة، في الأصل، منشورة (أول مرّة) على شكل مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية، اليومية، أو كانت قد صدرت، في قسم منها، على شكل بحوث أو مداخلات (في ندوات)، أو مقابلات، في صحف ومجلات عربية وأجنبية.

ثم، استصوب المؤلِّف (رحمه الله تعالى) جمع ما كان يراه من هذا المنشور، تِباعاً، وما كان مُؤْتَلِفاً ومتطابقاً في هدف المضمون، فجعل من ذلك كتاباً، بِعَيْنِه.

وقد أشرنا، في توثيق هذه المقالات والبحوث، إلى كلّ مقالٍ أو بحثٍ، كان قد نُشِر، ابتداءً، ثمّ أُعِيد نشره، ثانيةً، في كتاب. وقد اعتمدنا في الإحالة علامة النجمة (★) التي تشير إلى تاريخ نشر المقال، ومكان صدوره، أول مرة، ونحدد، برقم الكتاب، موقع نشره ثانية، في أيٍّ من الكتب الثلاثة.

- **المجموعة الثانية**: أحد عشر كتاباً؛ هي: «نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة»، «نحو إصلاح زراعي اشتراكي»، «الإصلاح الزراعي في البلدان العربية: دراسة مقارنة»، «الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية»، «الوحدة ومبدأ النضال ـ الوطن العربي وأفريقيا»، «مذكرات وآراء في شؤون النفط»، «ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران»، «شيء عن الموضوعية»، «عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت»، «العقل والضمير ـ نظرات في الإنسان والتطور»، «مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟».

وكان قد صدر كلّ كتاب منها، منفرداً، وحدَه، متضمناً موضوعاً محدداً. ولم يكن، أيٌّ من هذه الكتب نتاج جمع مقالات منشورة، سابقاً.

- أمّا ترتيب قائمة الكتب الأربعة عشر، الواردة في المجموعتين، أعلاه، فيعتمد في تسلسله وترقيمه، تاريخ صدور الكتاب، أول مرة، في طبعته الأولى.

- وقد انتهجنا في ترتيب الأعمال، كلّها، في الفصول الثمانية، وفي المجلدات الثلاثة:

ـ دَرْجَ البحوث والمقالات، التي أعيد نشرها في الكتب الثلاثة، والتي ذكرناها في المجموعة الأولى.

ـ ثم، دَرْجَ كلّ كتاب من كتب المجموعة الثانية (١١ كتاباً) في موقعه المناسب، من حيث الهدف والمضمون، من الفصول.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حمادي، سعدون

الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي / سعدون حمادي.

٣ مج.

ISBN 978-9953-82-184-9 (vol. 3)

ISBN 978-9953-82-185-6 (Set)

١. حمادي، سعدون. ٢. الأعمال المجمّعة. ٣. القومية العربية.
٤. الوحدة العربية. أ. العنوان.

320.54

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٨

المحتويـــــات(*)

(*) اعتمدنا ترقيمين: الترقيم **الأول** في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في المجلد الواحد. والترقيم **الثاني** في يسار ذيل الصفحة (بدءاً من المجلد الثاني)، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في الأعمال الكاملة.

● الكتب

الفصل الثامن
في السياسة الخارجية

● البحوث والمقالات

● الكتب

قائمـــة الجـــداول

مقدمـــة المجلـد الثالث

يشتمل هذا **المجلد (الثالث)**، وهو خاتمة الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمّادي، على خمسٍ وعشرين مقالةً، إضافة إلى ستة كتب، وهي في مجملها تجمع بين الفكر الاقتصاديِّ ـ السياسي، واستخلاص التجربة في المشاركة السياسية الفعلية.

أمّا ما يجمع بين محتوى هذه المقالات والكتب فأمران: **الأول**، أنها تصدر عن مؤلِّف ملتزمٍ قضايا أمته العربية، من المحيط إلى الخليج، **والثاني**، أنها تصدر عن مؤلِّف انتهجَ في كل ما كتب الخُلُقية والعقلانية في عرض المسائل ومناقشتها وبيان جدواها، جنباً إلى جنب مع شخصية الرجل القومي الثائر، المؤمن بالإصلاح، والتقدم، والداعية، بلا كلل، إلى اعتماد الديمقراطية أسلوباً في الحياة والحُكْم.

في هذا المجلد مقالتان عن **الديمقراطية**، تؤشران إلى أسلوب المؤلِّف في التواصل والتفاعل مع الناس، فالتعريف وبسط القضية، والتحليل والنقد، واستخلاص النتيجة، هي أشبه ما يكون بالحوار الذي ينعقد بين الرجل المسؤول والناس من حوله، فالديمقراطية تعني ببساطة ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه بواسطة مؤسسات تمثل إرادته، ويستطيع بواسطتها أن يعبّر عن رغبته في خدمة المصلحة العامة.

وفي أسلوب أقرب إلى النقاش والحوار الحيّ يطرح عدداً من الأسئلة التي تكفل تجزيء المسألة الديمقراطية؛ من ذلك مثلاً: كيف تستطيع الطبقات والفئات الثورية أن تمارس الديمقراطية؟ وما هي الأشكال التي تتخذها تلك الممارسة؟ وكيف نضمن أن الطبقات والفئات الثورية عندما تستلم الحكم لا تحوّله إلى دكتاتورية جديدة؟ وكيف يستطيع الحكم الثوري أن يحافظ على الديمقراطية؟ ويشفع ذلك بأجوبة تستبطن عمق الأهداف القومية، وتكشف عن مفهوم المؤلِّف

للديمقراطية الشعبية، خياراً في الممارسة، وهذه لا تكون صحيحة إلا بوجوب أن تكون تلك الممارسة داخل الحزب الثوري، وإلا بوجوب إطلاق حرية الجماهير الكادحة والفئات الوطنية المخلصة لتعمل وتتفاعل مع الثورة.

وفي كتاباته عن **الاشتراكية** يؤسِّس للنظام الاشتراكي بتحديد عامِلَي الإنتاج فيه؛ العامل البشري (أو العمل) والعامل الطبيعي، وكيف يتحوّل هذا الأخير إلى شيء اعتباطي إذا كان بمعزل عن الإنسان.

ومن ثم فرأس المال ليس عاملاً من عوامل الإنتاج، كما هو في النظريات الاقتصادية الرأسمالية، وبالتالي لا يكون، التنظيم في ظل الاشتراكية عاملاً من عوامل الإنتاج بل يكون نوعاً من أنواع العمل الذي يتجلّى بالإرادة والتجديد والتخطيط. بمعنى آخر، العمل بأنواعه هو عامل الإنتاج الرئيس والإيجابي. أما الأرض أو موارد الطبيعة فهي ليست إلا عاملاً سلبياً؛ أي أنه قابل للتكييف كمّاً ونوعاً تبعاً لجهود الإنسان وتقدمه العلمي وزيادة نشاطه.

أما ما يميّز النظام الاشتراكي، برأي المؤلِّف، فهو حصول المجتمع على جميع أنواع الريع والوفورات (التي تسبّبها عوامل اجتماعية) بدلاً من أن يستحوذ عليها بعض الأفراد بدون أن يكونوا قد ساهموا في إنتاجها، لذلك فإن ريع عوامل الإنتاج ملك للمجتمع الذي يستطيع أن يستعمله لزيادة كمية رأس المال المعدّ للتنمية الاقتصادية، كما يستطيع هذا المجتمع الاشتراكي، عن طريق التخطيط، أن يستعمل كل الفائض الاقتصادي الممكن الحصول عليه، كاستثمار البترول ضمن سيادة الدولة، ويستخدمه في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

والمؤلِّف، في ضوء تجربة الحكم والاشتراكية، وتطبيق الإصلاح الزراعي في العراق وسوريا، يقوّم ما جاء متعثراً، ويقيّم بنقد ذاتي بنّاء مراحل العمل والتنفيذ، محدداً نقاط النجاح، وكاشفاً عن نقاط الإخفاق؛ إذ لفت إلى ضرورة حصول التطور الاجتماعي، بدءاً بمعالجة حالة البداوة وعدم الاستقرار، وأن يعاد النظر بتوزيع السكان وتنفيذ المشاريع التي تكفل تنظيم ذلك، بما يزيد الامتزاج ويساعد على تفكيك الروابط المتخلّفة كالعشائرية، وقيام التنظيم في صفوف الفلاحين في التعاونيات والاتحادات المهنية، وبما يكفل انتقال هؤلاء إلى ممارسة العمل السياسي الجماعي.

وإننا، لا نغالي إذا قلنا، إن تبني ما كتبه المؤلِّف عن الاشتراكية والتنمية والإصلاح الزراعي، واعتماد ما استخلصه جرّاء انخراطه في العمل الثوري والمشاركة في الحُكم، وتحمل المسؤوليات، وتسنّمه مناصب رسمية عِدّة، حساسة ـ

يشكّل خارطة طريق لإعادة بناء المجتمع العربي، وتوظيف الموارد البشرية والطبيعية في صالح مشروع التنمية والتقدم.

تتضمن المقالات، في هذه الأعمال الكاملة، التي تقارب العمل الوثائقي، وقائع ومشاهدات مرحلة بالغة الخطورة، من تاريخ الأمة العربية عموماً، والعراق تحديداً، حيث التحول الجذري في الأهداف والمفاهيم والممارسات بلغ أشدّه، وحيث أعيد النظر، كلياً، في كثير من المصطلحات، ولا سيما مصطلح السيادة، والاستقلالية في السياسة الخارجية، وغدت الأسئلة، في هذا الصدد، تحتاج إلى أجوبة جريئة وصريحة؛ فما هو الاستقلال؟ وهل توجد دولة واحدة مستقلة استقلالاً حقيقياً؟ وكيف تكون الدولة مستقلة؟ وما هي حالات الاعتداء على الاستقلال الوطني؟.. وسوى ذلك من الأسئلة التي أعاد المؤلِّف بواعثها المحقّة إلى ما التبس أمره بفعل تدخل القوى العظمى بشؤون الدول الصغيرة، وهيمنة دول الإنتاج على العالم الثالث، المستهلك، وانحياز قرارات الأمم المتحدة إلى القوي بوجه الضعيف. وهذا ما برّر الكتابة مجدداً عن الاستعمار، الذي نشأ، كما يرى المؤلّف، بفعل النظام الدولي الجديد، الناشئ عن أَثَرة الغرب لمصالحه الاقتصادية الذاتية، الذي عرف كيف يتطور تقانياً، ويتقدم اقتصادياً، لكنه لم يعرف كيف يتطور أخلاقياً.

ومن البديهي أن نختم بالقول، إن كثيراً مما جاء في هذا المجلد **(الثالث)** وكثيراً ممّا جاء في **المجلدين/ الأول والثاني**، لا يجوز أن يكون أمر الحكم عليه، أو تصنيفه، أو انتقاده، إلا من خلال الزمان والظروف والبواعث والمؤثرات المرافقة لمناخ ما كتب المؤلِّف، في تلك المرحلة من تاريخ الأمة العربية عموماً، والعراق تحديداً. وهذا الأمر ينسحب بجلاء على كُتُبٍ بعينها، كانت قد كُتبت ونُشرت جرّاء وقائع محددة، ومناخات سياسية معينة، كما هو الحال، على سبيل المثال، لا الحصر، في كتاب: **نحن والشيوعية** و**ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران.**

وبعد، فهذه هي الأعمال الكاملة، التي تعكس واقع مرحلة سياسية من تاريخ العراق الحديث، من خلال رؤية وكتابة الدكتور سعدون حمّادي «شاهد العصر» على كل ما كان يجري في سنوات التحول الجذري، أو سنوات الحرب والسلم.

الفصل السادس

الاشتراكيـة والديمقراطيـة

• البحـوث والمقـالات

١ ــ ألف باء الديمقراطية الشعبية(*)

ـ ١ ـ

لأجل أن نفهم هذا التعبير الجديد في علم السياسة لا بدّ من توضيح بعض الأفكار الرئيسة كمقدمة للموضوع. هناك تعريفات كثيرة للديمقراطية ولا يفيدنا كثيراً أن نتناولها جميعها لأن الجزء الأعظم من ذلك ينصرف إلى مقارنات نظرية في الغالب، كما إنّه يؤدي إلى التعقيد، والتعقيد في غالب الأحيان يكون على حساب الحقيقة، فلو جمعنا التعريفات المختلفة وحاولنا دمجها في تعريف موحّد يضم الأفكار الرئيسة فيها لأصبح بإمكاننا أن نقول إن الديمقراطية تعني ببساطة ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه بواسطة مؤسسات تمثل إرادته ويستطيع بواسطتها أن يعبر عن رغبته في خدمة المصلحة العامة.

في هذا التعريف بعض الأفكار التي يجب شرحها ومن خلال ذلك نستطيع أن نتقدم في توضيح معنى الديمقراطية الشعبية. هناك فكرة «الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي»، وفكرة «المؤسسات» وفكرة «المصلحة العامة».

هناك أولاً فكرة «الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي». إن الديمقراطية تستلزم أن يكون هذا الوضع من النوع الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه. . إلخ، كما جاء في التعريف. والمقصود بذلك هو ألا تكون هناك عراقيل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تمنع الشعب أو جزءاً منه أن يحكم نفسه، أي أن يمارس الديمقراطية، فمثلاً قد يكون الوضع السياسي لا

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (آب/أغسطس ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

يسمح بذلك كما هو الحال عندما تكون البلاد محكومة من قبل الأجنبي ولا تملك سيادتها الوطنية، أو عندما يكون النظام السياسي السائد في البلاد نظاماً لا يعترف بالديمقراطية وحكم الشعب كما هو الحال في الملكية المطلقة حيث يكون الملك حاكماً مطلقاً ومالكاً لجميع السلطات في البلاد.

وقد يكون الوضع الاقتصادي نفسه لا يساعد على تمتع جميع المواطنين بممارسة الديمقراطية وتلك هي الحالة الشائعة في أقطار كثيرة في العالم. إن توزيع ملكية الأرض أو العقارات أو رأس المال وتوزيع الدخل بين الفقراء والمتوسطين والأغنياء يؤثر بصورة مباشرة على توزيع القوة في المجتمع، فكلما كان الفرد يملك أكثر وكلما كان دخله أكبر زادت قوته في المجتمع، وزادت مقدرته على التأثير على الناس خاصة على الذين يملكون أقل منه أو يحتاجونه لكسب معيشتهم. وتلك حقيقة واضحة معروفة ومتفق عليها بين جميع المفكرين والمهتمين بشؤون علم السياسة، ولنضرب على ذلك مثلاً من بلادنا. إن أصحاب الأراضي الزراعية الذين يؤجرونها للفلاحين الفقراء والذين يحصلون على دخول سنوية كبيرة بالنسبة إلى ما يحصل عليه الفلاحون، إن هؤلاء الناس من الطبيعي أن يكونوا أكثر قوة ونفوذاً في المجتمع من فلاحيهم الذين يعتمدون عليهم في كسب معيشتهم، لذلك ففي مثل هذه الحالة لا ننتظر أن يكون جميع الأفراد قادرين على حكم أنفسهم وممارسة الديمقراطية، إذ في مثل هذه الحالة يكون أصحاب الأراضي وحدهم القادرين على التعبير عن آرائهم وحكم أنفسهم. أما الفلاحون فيكونون مسيّرين من قبل أصحاب الأراضي ولا يستطيعون أن يقفوا في وجههم أو أن يخالفوهم في الرأي كأن ينتخبوا (مثلاً) عبر الأشخاص الذين يرشحونهم في الانتخابات النيابية. إذاً في مثل هذه الحالة هناك في الوضع الاقتصادي شيء يعوق الديمقراطية. ومن المعروف أن في مجتمعنا الحاضر عقبات كثيرة من جميع هذه الأنواع. هذا هو السبب العلمي الذي يجعل تطبيق الديمقراطية بشكلها الغربي القائم على الانتخابات النيابية المعروفة غير ممكن. وهذا هو السبب الذي يجعل هذا النظام يفشل في التطبيق في بلادنا. إن الطبقات القوية في المجتمع بسبب تفوقها في الملكية وفي مستوى الدخل، وفي الثقافة وفي المركز العائلي أو القبلي، التي تستطيع أن تسيطر في النهاية في ظل الحكم النيابي. لذلك نراها تتحمس لهذا النظام وتدعو له وتهاجم كلّ من لا يؤمن به وتتهمه بالدكتاتورية. والسبب في كلّ ذلك واضح معروف هو أنّها عن طريق هذا النظام تستطيع أن تسيطر وأن تحكم البلاد باسم الأكثرية وباسم المصلحة العامة.

إن منطق الذين يدعون للحكم البرلماني في وضعنا الحاضر غريب حقاً فهم

يقولون للناس إنكم متساوون جميعاً وإنكم أحرار في التصويت والترشيح، وإن الباب مفتوح أمام كلّ واحد منكم ليصل إلى الحكم في حين أن حقيقة الواقع ليست كذلك، فأفراد المجتمع في وضعه الحاضر ليسوا متساوين في القوة لأنهم ليسوا متساوين في الملكية وفي الدخل وفي التعليم وفي المركز الاجتماعي. إن دعاة الديمقراطية البرلمانية كالذين يوقفون الناس على خطّ السباق ويعينون لهم هدفاً ويقولون لهم إن الفائز هو الذي يصل الهدف قبل غيره، في حين أن المتسابقين يختلفون في مقدرتهم على الوصول فبعضهم يركب سيارة وبعضهم يركب دراجة وبعضهم يستعمل قدميه وبعضهم كسيح لا يستطيع حتّى أن يركض.

تلك هي نقطة الخلاف الجوهرية بين دعاة الديمقراطية الغربية (الديمقراطية البرجوازية) وبين دعاة الديمقراطية الثورية (الديمقراطية الشعبية). إننا في وضعنا الحاضر نعيش في مجتمع متخلف من جميع الوجوه، الأمر الذي يحتاج إلى ثورة جذرية لتغييره بواقع صحيح متقدم. والثورة تعني أن يكون التغيير متجهاً نحو أسس المجتمع، نحو القواعد التي يقوم عليها بدلاً من أن يتناول الأمور السطحية. والفرق بين المعالجة الثورية والمعالجة غير الثورية كالفرق بين معالجة جذور الشجرة وبين معالجة أغصانها، فتشذيب الأغصان لا يغير من وضع الشجرة شيئاً لأن الأغصان سرعان ما تنمو من جديد وترجع إلى شكلها السابق.

ـ ٢ ـ

ولكن الثورة لا تقوم مرة واحدة وبصورة فجائية، بل هي تبدأ كالبذرة التي تنمو بالتدريج وتتوسع دائرتها شيئاً فشيئاً، لذلك لا نجد أي حالة لثورة في التاريخ قام بها الشعب كلّه بكافة طبقاته وفئاته مرة واحدة. إن الثورة تبدأ أفكاراً عند بعض أفراد المجتمع، عند أولئك الذين يتحسسون الحاجة إلى الثورة قبل غيرهم من جهة، والذين لديهم الاستعداد من جميع الوجوه لتحمل مصاعب العمل من أجل الثورة وتحمل التضحيات اللازمة لها من جهة أخرى. وهذه الفئة الثورية هي التي نسميها الطليعة، فهي تقود الشعب وتتقدم صفوفه وتكون رأس الحرية بالنسبة إليه. وبالعمل المستمر والإصرار والتبشير والثبات والنضال من أجل مبادئ الثورة، تتوسع الدائرة ويزداد العدد وهكذا. ولكن بِكُلّ الأحوال لا يمكن أن تصل الثورة إلى وضع يدخل فيها جميع أفراد الشعب، فالثورة صراع بين طبقات وفئات من مصلحتها قيام الثورة الجديدة وهي عادة الطبقات الفقيرة التي لا تملك شيئاً والتي استيقظ ضميرها الإنساني والوطني، وبين الطبقات والفئات التي لها مصلحة ببقاء الواقع على ما هو عليه، وهي عادة الطبقات الغنية التي

تملك الكثير والتي تحجرت ضمائرها وبقيت أفكارها جامدة متعلّقة بالقديم. لذلك فليس من المنتظر أن توافق كلّ طبقات الشعب وكل فئاته على الثورة بل لا بدّ أن تعارضها بعض تلك الطبقات وتقف ضدها.

إن الفئة الثورية تبدأ كأقلية وقد تبقى أقلية لفترة طويلة من الزمن، لأن الطبقات القوية المسيطرة على الحكم والتي في يدها جميع وسائل القمع والإغراء وجميع وسائل النشر والإعلام والتربية، تستطيع أن تعبئ الرأي العام وتوجهه ضدّ أفكار الثورة لفترة من الزمن.

إذاً فالحكم الديمقراطي الصحيح في مثل هذه الظروف هو الحكم الذي يمثل الفئة الثورية والذي يتجه إلى تحقيق أفكار الثورة. إن أفكار الثورة هي أفكار التقدّم وهي أفكار جديدة وهي تمثل بصدق مطامح الشعب ورغباته وتعكس مصالحه الحقيقية. لذلك مقياس ديمقراطية الحكم هو مدى تمثيله لهذه الأفكار. وممارسة الديمقراطية في هذه المرحلة تعني عملياً أن تستطيع الفئات والطبقات الثورية في المجتمع أن تعبر عن رأيها وأن تحقق مبادئها وأهدافها عن طريق السلطة السياسية في البلاد. إن الطبقات والفئات المعادية للثورة لا تمثل المصلحة العامة بل تمثل مصالحها الشخصية الضيقة، وهي لا تمثل ما يصبو إليه المجتمع في المستقبل بل تريد أن تبقيه في وضعه الراهن وأن تمنع عنه التقدّم لأنها تستطيع أن تستغله وأن تحكمه ببقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. إن ممارسة الديمقراطية الصحيحة تعني إتاحة الفرصة للفئات والطبقات التقدّمية أن تصل إلى الحكم لتحقق مبادئها. أما النظام الذي تكون نتيجته وصول الطبقات المعادية للثورة إلى الحكم فهو نظام غير ديمقراطي. إن هدف الإنسان في كلّ عصر وزمان هو التقدّم وتحسين أوضاعه وكل نظام يقف في وجه ذلك إنما هو نظام لا يعكس رغبة الإنسان الحقيقية ولا يمثل إرادته الصادقة، لذلك فهو غير ديمقراطي مهما كانت الأشكال التي يتخذها. إذاً، الديمقراطية هي ديمقراطية الطبقات والفئات الثورية التي تمثل الشعب، لا ديمقراطية أعداء الثورة الذين لا يمثلون غير مصالحهم الأنانية الضيقة.

ـ ٣ ـ

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف تستطيع الطبقات والفئات الثورية أن تمارس الديمقراطية؟ ما هي الأشكال التي تتخذها تلك الممارسة؟ أي ما هي المؤسسات التي من خلالها تستطيع هذه الفئات ممارسة الديمقراطية الشعبية؟

إن الثورة لكي تنجح لا يمكن أن تقتصر على الأفكار، أي على صياغة مبادئها، بل لا بدّ لها بالإضافة إلى ذلك من تنظيم. والتنظيم ضرورة عملية تقتضيها ظروف المعركة مع الطبقات المعادية للثورة. إن الطبقات المعادية للثورة منظمة وتملك قوى وإمكانيات أكثر بمرات عديدة مما تملكه الطبقات الثورية؛ لذلك لا بدّ من مواجهة هذا النقص وعدم التكافؤ بالتنظيم. إن الأفراد الذين يعملون من أجل الثورة لا يمكن أن يحققوا شيئاً إذا واجهوا الواقع كأفراد، بل لا بدّ أن يواجهوه كجماعة منظمة حسب قواعد وأصول صارمة ودقيقة ليستطيعوا تحقيق درجة عالية من الانضباط ووحدة الرأي والاستعداد للتضحية والإحاطة بالواقع ومعرفة العدو وجميع ملابسات المعركة. ولا يمكن توفير كلّ ذلك إلا بالتنظيم، ذلك هو واقع جميع الثورات التي حدثت في التاريخ.

يأخذ التنظيم أشكالاً متعددة حسب عوامل عديدة منها درجة الوعي الثوري عند الأفراد الداخلين في التنظيم وحسب نوعية النشاط الذي تمارسه المنظمة ومدى اتساعه وحسب أغراض التنظيم ونوعية المنتمين إليه وهكذا، فهناك تنظيم سياسي، وهناك تنظيم نقابي، وهناك تنظيم اقتصادي وهناك تنظيم اجتماعي.. إلخ من أنواع التنظيمات التي نعرفها في عصرنا الحديث. إن أرقى أنواع التنظيم الذي تستعمله الفئات الثورية هو التنظيم السياسي بشكل حزب، فالحزب الثوري هو التنظيم الذي تجتمع فيه العناصر الثورية حسب مبادئ محددة وحسب خطّة محددة للعمل وحسب هدف محدد هو قلب الواقع الفاسد وتغييره عن طريق استلام السلطة السياسية في البلاد. لذلك فالتنظيم الحزبي الثوري لا يقوم إلا حسب نظام للعلاقات الداخلية بين الأعضاء تتحدد به واجبات ومسؤوليات كلّ عضو، ولا يقوم إلا حسب عقيدة واضحة هي نظرية الثورة التي يتضح من خلالها تحليل الثورة للواقع وكيفية تغييره، وللمستقبل وكيفية الوصول إليه، وشكل المجتمع أثناء مراحل الانتقال. إن الحزب الثوري يمثل أعلى درجات الوعي السياسي وأرقى مراتب التنظيم الذي توصل إليه الشعب، ويمثل بصورة كاملة الوسيلة المثلى التي تستطيع بواسطتها الفئة الثورية أن تحقق أهدافها؛ لذلك لا بدّ للثورة من حزب ثوري.

ولكن الحزب الثوري ليس الشكل التنظيمي الوحيد الذي يمكن أن يناضل بواسطته الشعب من أجل الثورة، إذ هنالك أشكال أخرى وإن كانت أقل مرتبة وكفاءة في تحقيق أهداف الثورة. هناك نقابات العمال ومنظمات الفلاحين واتحادات الطلبة والنساء والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية للمعلمين والمحامين وغيرهم، وهناك مختلف أنواع الجمعيات الثقافية والاجتماعية ومنظمات الشباب،

في كلّ هذه الأشكال يستطيع أفراد الشعب أن يعملوا ويناضلوا من أجل قضية الثورة ولو بصورة غير مباشرة أحياناً؛ ففي هذه المنظمات يستطيع المواطنون أن يعملوا على تحقيق بعض المكاسب الثورية وأن ينشروا أفكار الثورة وأن يعمقوا الصراع بين الطبقات المؤيدة للثورة وبين الطبقات المعادية لها، وأن يهيئوا الجو النفسي والفكري للمعركة الكبيرة وأن يتدربوا على أعمال ثورية أكبر وأن يكتشفوا العناصر المستعدة للنضال الثوري. إن كلّ ذلك يخدم قضية الثورة بلا شكّ ولو بصورة غير مباشرة. إن هذه الأشكال التنظيمية التي ندعوها بالمنظمات الشعبية، تدعم عمل الحزب الثوري وتصب جهودها معه في نفس النهر الذي تجري فيه الثورة. وهكذا تتجمع عناصر الشعب التي تريد تغيير المجتمع في هذه الأشكال المتعددة من التنظيم وتشكل جبهة ثورية واحدة. إن الفئات التي تنتظم في الحزب الثوري هي الأكثر وعياً والأكثر استعداداً للنضال والتضحية والتي تريد أن تجابه معسكر الرجعية بصورة مباشرة صريحة وأن تعلن عن أهدافها السياسية بشكل صريح مباشر. أما الفئات الأقل في وعيها واستعداداتها من ذلك فتنتظم في المنظمات الشعبية المذكورة وتخدم قضية الثورة بصورة أخرى. ولا يعني ذلك بالطبع أنّه لا يمكن أن يوجد في المجتمع أفراد ثوريون خارج هذه المنظمات، إذ إنَّ ذلك ممكن الحصول في بعض الأحيان، كما إنَّ ذلك لا يعني أيضاً أن جميع الأفراد الموجودين في المنظمات في وقت معين هم ثوريون بِكُلّ معنى الكلمة بدون نقائص. إن مثل هذه الحالات يمكن أن توجد ولكنها حالات شاذة لا يمكن أن تكون قاعدة للقياس.

إذاً فالحكم الديمقراطي الشعبي يعني أن تتسلم الطبقات الثورية المنظمة في حزب ثوري أو أحزاب ثورية ومنظمات شعبية مناضلة دفة الحكم، وأن تعيد تنظيم السلطة السياسية في البلاد وأن تستخدمها لتحقيق الثورة في مجالات البناء في مختلف النواحي. وطبيعي أن يكون وصول تلك الطبقات إلى الحكم عن طريق الثورة لا عن طريق الانتخابات النيابية.

والطبقات الثورية عندما تصل إلى الحكم تعيد تنظيمه فتحطم المؤسسات والأشكال القديمة وتقيم مؤسسات وأشكالاً جديدة لممارسة الحكم تستطيع بواسطتها الثورة من أن تستمر في تحقيق مبادئها من جهة، ومن أن تمنع رجوع الطبقات المعادية للثورة من جهة أخرى. إذاً فالحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية ليس حكماً مفتوحاً للجميع، بل هو حكم مفتوح للطبقات المؤيدة للثورة وغير مفتوح للطبقات الميؤوس من صداقتها للثورة والمعادية للثورة بصورة أكيدة. والحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية ليس حكماً محايداً إزاء جميع الأفكار السياسية

بل هو حكم مع أفكار معينة هي أفكار الثورة، وضد أفكار معينة هي أفكار الواقع المعادي للثورة. إذاً لا بدّ لحكم الثورة من أن يحافظ على الثورة ومن أن يدافع عن أهدافها التي هي أهداف الشعب الحقيقية، وذلك عن طريق حجب ممارسة الديمقراطية لفترة معينة عن الطبقات والفئات المعادية بصورة أكيدة للثورة. وبذلك تبقى ممارسة الديمقراطية في نطاق معسكر الثورة نفسه. ذلك هو الأساس الرئيس لنظام الديمقراطية الشعبية وهو أيضاً الأساس الذي تثار حوله المناقشات ويوجه إليه النقد من قبل معارضي الديمقراطية الشعبية.

ـ ٤ ـ

وخلاصة كلّ ذلك النقاش والانتقادات هي هذا السؤال: كيف نضمن أن الطبقات والفئات الثورية عندما تستلم الحكم لا تحوله إلى دكتاتورية جديدة؟ كيف يستطيع الحكم الثوري أن يحافظ على ديمقراطيته؟ الجواب عن ذلك هو أن الديمقراطية الشعبية لأجل أن تكون صحيحة تتطلب توافر شرطين أساسيين هما:

أولاً: أن تكون المنظمات التي تتسلم الحكم ذات أنظمة ديمقراطية في داخلها، أي أن تكون علاقاتها الداخلية ديمقراطية. ويجب أن يتوافر ذلك في الحزب الثوري بخاصة. إن الديمقراطية في داخل الحزب الثوري قضية مهمة لأن عدم توفراها يؤدي إلى قيام دكتاتورية في داخل الحزب وبالتالي إلى قيام دكتاتورية في الحكم.

والحزب الثوري لا يكون ديمقراطياً إلا إذا توافرت فيه شروط معينة أهمها أن تكون هناك حرية في الانتماء والانسحاب من الحزب، أن يكون الأعضاء أحراراً في إبداء آرائهم ومناقشة آراء غيرهم، وأن يكون هناك نوع من الديمقراطية في اختيار القيادات، وأن تكون هناك اجتماعات ومؤتمرات نظامية للبحث ووضع الخطط وتقييم أعمال القيادات. إن كلّ هذه العوامل الديمقراطية من شأنها أن تمنع التسلط والإرهاب والانفراد بالرأي، وتخلق في داخل الحزب عوامل ذاتية تعدل الميول الدكتاتورية وتمنعها. يجب أن يكون في الحزب مؤسسات حرة حية يستطيع الأعضاء من خلالها التعبير عن مواقفهم وممارسة حقوقهم الأساسية. يجب أن تسود العلاقات الديمقراطية جميع المنظمات الشعبية الأخرى كحرية الانتخاب والترشيح والاستقلال وحرية الانتساب والانسحاب وحرية النقد والمشاركة في رسم الخطط والسياسة العامة ومحاسبة القادة على أعمالهم.

عندما تسود مثل هذه العلاقات الديمقراطية في صفوف الطبقات والفئات الثورية المنظمة، يكون الحكم في مأمن من النزعات الدكتاتورية وميول التسلط والحكم الفردي.

ثانياً: هذا من ناحية الفئات الثورية نفسها، أما من ناحية علاقة هذه الفئات ببقية الشعب، فهناك شرط آخر يجب أن يتوافر لتكون الديمقراطية الشعبية صحيحة، ألا وهو إطلاق حرية الجماهير الكادحة والفئات الوطنية المخلصة لتعمل وتتفاعل مع الثورة. ولكن ماذا يعني ذلك عملياً؟

إنّه يعني أن يفسح الحكم الثوري المجال لجميع الطبقات ذات الإمكانيات الثورية العالية التي ينتظر منها بشيء من التوعية والتوجيه أن تتحول إلى صف الثورة. هناك طبقات بطبيعتها أميل لأفكار الثورة من طبقات أخرى. وهناك فئات أكثر استعداداً من فئات أخرى لقبول أفكار الثورة والنضال في سبيلها. إن هذه الفئات والطبقات التي لم تدخل معسكر الثورة بعد والتي تملك الإمكانية لدخوله في المستقبل، على الحكم الثوري أن يفتح لها مجال النشاط السياسي ومجال المساهمة في المسؤولية وأن يدخلها في صميم العمل العام. مطلوب من حكم الديمقراطية الشعبية أن يثق بالجماهير الكادحة الفقيرة وبالفئات الوطنية الشريفة من المثقفين والكسبة والعسكريين وأن يطلق حرياتها الديمقراطية بأوسع المعاني، وأن يتفاعل معها وأن يسمع آراءها ويناقشها ويقبل نقدها. عليه أن يفتح أمامها أبواب التعليم والثقافة وأن يشركها في اللجان الحكومية وفي أعمال التخطيط وأن يدعوها دوماً إلى المساهمة في الأعمال الوطنية والإنشائية. إن كلّ ذلك من شأنه أن يوسع دائرة الثورة ويوثق صلتها بجماهير الشعب ويمدها بأفواج جديدة من الثوريين.

وهكذا يزداد عدد الفئة الثورية وترسخ أقدامها حتّى تصبح ممثلة لأكثرية الشعب. هذا هو الطريق الذي تسلكه الديمقراطية الشعبية لتحقيق حكم الشعب، مبتدئة بحكم الأقلية الثورية ومتدرجة عن طريق فسح المجال أمام الفئات ذات الإمكانية الثورية والتفاعل معها حتّى يصبح الحكم ممثلاً لأكثرية الشعب. ويحصل ذلك عندما يزداد الوعي السياسي، وتتضح أمام الجماهير أهداف الثورة وتنجح خططها وتأخذ البلاد في السير في طريق التقدّم الصاعد، وعندما تتهدم نهائياً جميع قواعد الواقع الفاسد وتتلاشى مؤسساته وتموت أفكاره. الخلاصة هي أن الحكم في ظل الديمقراطية الشعبية إذا ما أراد أن يبقى ديمقراطياً عليه أن يفسح المجال أمام الجماهير الكادحة والفئات التقدّمية التي تحمل إمكانيات الثورة حتّى ولو لم تكن منظمة في الحزب أو في المنظمات الشعبية المارة الذكر. إن الحكم

الثوري في الوقت الذي يغلق فيه الأبواب بوجه الطبقات والفئات المعادية للثورة بصورة أكيدة، عليه أن يفتحها واسعة أمام الجماهير الشعبية وأن يقودها لتمارس العمل الديمقراطي ولتتحمل مسؤولية المشاركة في الحكم وأن يهيئ كلّ الوسائل المادية والمعنوية التي تساعد تلك الجماهير على تطوير وعيها السياسي وتقريبها من الثورة وتدريبها على ممارسة الديمقراطية. والمثال على ذلك هو إقامة نظام للحكم المحلي يتيح المجال أمام الجماهير الشعبية لدخول المجالس المحلية.

ـ ٥ ـ

اتضح لنا مما فات أن الحكم في ظل الديمقراطية الشعبية هو حكم الشعب ممثلاً بطليعته المنظمة في الحزب أو الأحزاب الثورية والمنظمات الشعبية ومتفاعلاً مع الجماهير الثورية الأخرى، في حين أن الحكم في ظل الديمقراطية الغربية هو نظرياً حكم جميع الشعب ولكنه واقعياً حكم الجزء القوي من الشعب لا كلّ الشعب. وفي ظلّ الديمقراطية الشعبية يكون الحكم بواسطة الشعب لأنه يجري بواسطة حزب شعبي ومنظمات شعبية متحالفة معه وجماهير ثورية أخرى مشتركة معه، في حين أن الحكم في ظل الديمقراطية الغربية هو نظرياً حكم بواسطة الشعب أي المجلس النيابي المنتخب ولكنه واقعياً يكون بواسطة فئة السياسيين المحترفين وأحزاب الفئات الغنية القوية في المجتمع. إن مؤتمرات الحزب الثوري ومؤتمرات المنظمات الشعبية والمجلس الوطني للشعب ومجالس الحكم المحلي ومؤسسات الحكم الشعبي، أكثر جدية وإخلاصاً لقضية الشعب وتمثيلاً لإرادته من المجالس النيابية التي عرفتها بلادنا. بقي علينا أن نوضح كيف يكون الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية حكماً من أجل الشعب؟

إن الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية يسير وفق نظرية ثورية تكوّنت من خلال النضال الثوري والمعاناة الحقيقية للواقع. إن النظرية الثورية التي يسير الحزب بهداها ويسترشد بها في كفاحه التي يجتمع على أساسها الثوريون في الحزب، هذه النظرية التي هي خلاصة تجارب الشعب وخلاصة مطالبه وحاجاته ومطامحه في المستقبل، هي التي تشكل الدليل الذي يسير الحكم بموجبه، لذلك فالحكم الثوري عندما يتخذ قراراته الرئيسة في تغيير تركيب المجتمع وقلب مؤسساته، لا يستوحي ذلك إلا من نظريته التي هي مرآة لوجدان الشعب. إن الحكم الثوري الذي يناضل مثلاً مع الفلاحين المحرومين من الأرض المستغلين من قبل الإقطاع والتجار عندما يصل إلى الحكم ويقوم بالإصلاح الزراعي لا يستمد شرعية ذلك من التصويت بل من الثورة التي هي إرادة الشعب الحقيقية وإرادة

الشعب هي مصدر كلّ شرعية. إذاً ليس عدد الأصوات هو الذي يقرر ما هو في صالح البلاد وما هو ليس في صالحها. إن مقياس المصلحة العامة في ظلّ الديمقراطية الغربية هو عدد الأصوات، فَكُلّ قانون ينال أكثرية أصوات المجلس النيابي شرعي ومنسجم مع المصلحة العامة والعكس بالعكس. إن هذا المقياس في ظلّ أوضاعنا الحاضرة التي سبق أن تعرضنا لشرحها لا يصحّ دائماً، فأكثرية الأصوات في المجلس النيابي لا تمثل في كلّ الأحوال المصلحة العامة وهناك أمثلة واقعية على ذلك.

إن المجلس النيابي أثناء فترة الانفصال في سوريا قد أدخل تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي عطلت مفعوله عملياً، ونحن نعرف تماماً أن تلك الأكثرية التي صوتت على تلك القوانين لا تمثل أبداً المصلحة العامة بل المصلحة الضيقة لفئة الإقطاع في هذا البلاد، لذلك في ظلّ حكم الديمقراطية الشعبية لا يوجد معنى للقول إن إجراءات الحكومة لا تمثل المصلحة العامة لأنها لم تأخذ رأي الناس فيها أو أنّها غير شرعية لأنها صادرة عن أقلية من السكان. إن جميع هذه الأسئلة فارغة من المعنى وخاطئة إن لم تكن غير نزيهة.

إن الحكم الثوري عندما يقرر تصنيع البلاد وإجراء إصلاح زراعي وتأميم الفروع المهمة في الإنتاج والتجارة، وتطهير الجيش والجهاز الإداري من العناصر الفاسدة الرجعية، والوقوف بحزم ضدّ الاستعمار ودعم حركة الوحدة العربية بصورة جدية، إن الحكم الثوري الذي يتخذ مثل هذه القرارات الحاسمة يكون منسجماً تمام الانسجام مع المصلحة العامة لأنه بِكُلّ ذلك إنما يعبر عن إرادة الشعب التي تجلت في كفاحه المستمر وانتفاضاته المتعددة والتي عبر عنها بشتى وسائل التعبير النضالي. ولذلك فالحركة الثورية التي تقود ذلك النضال عندما تتسلم الحكم، ليست بحاجة إلى مصدر آخر للشرعية غير هذا المصدر. إن ذلك هو المقياس الوحيد الصحيح في مرحلة الثورة للمصلحة العامة. وبذلك يكون حكم الثورة هو حكم من أجل الشعب.

إن الديمقراطية الشعبية بالشكل الذي أوضحناه هي نظام الحكم الذي تتوافر في ظله شروط التعريف الشائع للديمقراطية ألا وهو حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. أما حكم الديمقراطية الغربية فتتوافر فيه هذه الشروط الظاهرة فقط. أما في الحقيقة فهو حكم الطبقات الغنية المستغلة وبواسطتها ومن أجل مصالحها. وذلك حكم غير ديمقراطي.

بقي علينا أن نتعرض لبعض الخصائص الديمقراطية في نظام الديمقراطية الشعبية التي تنفرد بها بالمقارنة بالديمقراطية الغربية. هناك بعض الأمور التي لا تعيرها الديمقراطية الغربية (كما طبقت في بلادنا) اهتماماً، في حين أنّها تتعلق بصميم علاقة المواطن بالدولة. إن الديمقراطية الشعبية تعيد الاعتبار إلى الطبقات الفقيرة المسحوقة من الشعب وذلك بإعادة تنظيم الدولة وقوانينها بالشكل الذي يرفع من المكانة الاجتماعية للأفراد الفقراء الذين اعتادت الدولة في الماضي على اعتبارهم شيئاً ثانوياً في سلم الأهمية في المجتمع.

إن جميع صيغ الحكم الماضية ذات صفة مشتركة هي أنّها تحترم الفئة القوية في المجتمع، أي الأغنياء والوجهاء وأصحاب النفوذ السياسي والمركز العائلي والثقافة العالية. أما الفقراء من فلاحين أميين وباعة متجولين وكناسين وخدم وجميع أصحاب حرف الفقراء الأخرى، فهم طبقة منخفضة لا يحترمها الموظفون ولا تقيم الدولة لهم وزناً رئيساً في تصرفاتها وقوانينها. إن هذه الفئات الفقيرة الضعيفة لا تستطيع أن تحصل على حصتها من خدمات الدولة ولا تستفيد من جهاز الموظفين أو القضاء أو الأمن بنفس الدرجة التي تستفيد منها الطبقات الغنية. إن نظام الديمقراطية الشعبية الذي يقوم بأعقاب ثورة اشتراكية قوامها العمال والفلاحون والفقراء من الطبيعي أن يكون منفتحاً على هذه الفئات وأن يعمل على زيادة احترامها وفتح أبواب الحكومة أمامها وإيصال حقوقها المهضومة من خدمات الدولة وبالتالي إشعارها بالكرامة واحترام النفس والمساواة مع الغير. ولا شكّ أن مثل هذا العمل من شأنه تقوية الروح الديمقراطية بإشاعة احترام الإنسان والمساواة بين المواطنين.

وهناك أمر آخر تمتاز به الديمقراطية الشعبية ألا وهو إشراكها لجماهير الشعب بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا النظام وهو يسعى إلى تحقيق تنمية سريعة بطريقة اشتراكية لا يستطيع أن يستغني عن جهود الجماهير وعملها الجماعي ونشاطها، بل لا بدّ له من تعبئة تلك الجهود وصبها في هذا الاتجاه.

إن نظام الحكم في ظل الديمقراطية الشعبية يعتبر قضية التنمية مسألة شعبية وليست مسألة فنية بحتة تصمم في الدوائر العليا بين خبراء الاقتصاد والهندسة. إن التنمية وإن كانت تعتمد على العلم بأوسع معانيه، إلا أن أعمال التخطيط لا بدّ أن تكون ديمقراطية بمعنى أن تشترك فيها جماهير الشعب على الصعيد الجغرافي

وعلى الصعيد القطاعي. لذلك فمنظمات العمال والفلاحين ومنظمات المثقفين والمهنيين والنساء، كلها تشترك في أعمال التخطيط كما تشترك المجالس الشعبية في المناطق فيها، معبرة عن حاجات الشعب في كلّ منطقة ومطامحه للمستقبل. وتتضح السمة الديمقراطية بدرجة أكبر من أعمال التنفيذ، فجماهير الشعب المنظمة وغير المنظمة لا بدّ أن تشترك بمشاريع التعمير والتنمية بشتى أنواعها كبناء المدارس وشق الطرق والقضاء على الأمية وأعمال التشجير والخدمات الصحية وحملات التوعية والإرشاد ودرء أخطار العوارض الطبيعية وغيرها من الأعمال الجماعية التي تعبأ لها جهود الجماهير. إن مشاركة الشعب في كلّ ذلك ليست إلا عاملاً ديمقراطياً يساعد إلى حد بعيد في خلق روح المشاركة في بناء البلاد وغرس الشعور بالمسؤولية العامة والمصير المشترك من جهة، ويساعد على تفاعل الحكومة مع الشعب والاتصال به والتعرف على مشاكله وآرائه ومطالبه من جهة أخرى.

إن الحكم لا يكون ديمقراطياً عندما يشترك الشعب في قضاياه السياسية فحسب، بل وأيضاً عندما يشركه في بناء وضعه الاقتصادي والاجتماعي. إن الديمقراطية ليست أشكالاً دستورية فحسب، بل إن المؤسسات والأشكال لأجل أن ترسخ وتستمر لا بدّ من تنمية روح ديمقراطية عند الشعب، وليس أكثر ما يغذي تلك الروح من غرس الشعور بالمشاركة في بناء البلاد. إن دور التربية في تقوية الروح الديمقراطية معروف وإشراك الشعب في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية مجال واسع للتربية الديمقراطية.

٢ ــ من معالم الديمُقراطية الشعبية(*)

في البداية لا بدّ من مقارنة هذا النظام ببعض النظم المعروفة الأخرى لأن من خلال هذه المقارنة يمكن توضيح معالم وأسس الديمقراطية الشعبية.

إن النظام البديل الأوّل الذي يكثر عنه الحديث هو نظام الديمقراطية البرجوازية، وسنتناول هنا النقاط التي تتعلق بالبحث فحسب، أي إننا لن نتعرض على تفاصيل الديمقراطية البرجوازية لأن ذلك خارج الصدد.

النقطة **الأولى** التي تستدعي الانتباه، هي أنّه حسب الديمقراطية البرجوازية لا تعتبر الأفكار السياسية انعكاساً للأوضاع الاقتصادية، فالديمقراطيون البرجوازيون يقولون بصراحة بعدم وجود علاقة بين التركيب الاقتصادي للمجتمع وبين آراء الناس السياسية.

أما النقطة **الثانية** التي تجدر الإشارة إليها فهي أن الحكم الديمقراطي البرجوازي يعرف الحكم الديمقراطي بأنه الحكم الذي يعتمد على إرادة الناس كما هم عليه في الوقت الحاضر وفي ظل النظام الاقتصادي السائد ألا وهو النظام الرأسمالي. وبحسب هذه النظرية، تكون الحكومة التي تمثل الشعب هي الحكومة التي تحصل على أغلبية الأصوات، فعدد الأصوات هو مقياس شرعية وشعبية أي حكومة، وبالتالي هي الحكومة التي يجب أن تحكم. والديمقراطية البرجوازية طبعاً تأخذ الناس كما هم عليه في الوقت الحاضر وبظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، فما يقوله الناس كما هم عليه في الوقت الحاضر هو مقياس شرعية أو شعبية أي حكومة، وعندما يقال لهم مثلاً إن الناس في ظل النظام الرأسمالي ليسوا أحراراً

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

بإعطاء أصواتهم وتكوين آرائهم، يكون الجواب عن ذلك بأن كون الإنسان ينتمي إلى طبقة معينة لا يعني بالضرورة أنّه ليس حراً في إبداء رأيه، ومعنى ذلك أنّه ليست هناك علاقة بين الأفكار السياسية للناس وبين أوضاعهم الاقتصادية. إن العامل على الرغم من أنّه لا يملك وسائل الإنتاج، إلا أنّه حرّ في أن يصوت لمن يشاء. والرأسماليون ليست لهم سلطة على العمال. هذا هو المنطق الذي يرد به أصحاب فكرة الديمقراطية البرجوازية على هذا الاعتراض.

والنقطة **الثالثة** التي يجب التنبيه إليها في هذه المقارنة، هي أن الديمقراطية البرجوازية تعتمد على وجود مؤسسات هي: البرلمان المنتخب من قبل الشعب والصحافة الحرة، وتعدد الأحزاب الذي يعني وجود الحزب الحاكم، والحزب أو الأحزاب المعارضة، وتفترض كذلك بأن هذا النظام صالح في كلّ العالم المتقدم والمتخلف. هذه هي بصورة عامة أهم النقاط التي نريد أن نجلب الانتباه إليها في بحث الديمقراطية البرجوازية.

في الديمقراطية الشيوعية أفكار لا بدّ من عرضها باختصار في هذه المقارنة، فالديمقراطية الشيوعية تقول بعكس الديمقراطية البرجوازية إن الأفكار السياسية هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية. إن التركيب الاقتصادي هو الأصل والوضع السياسي في البلاد هو الفرع. آراء الناس السياسية تنبع من أوضاعهم الاقتصادية. ومن ذلك تستنتج الديمقراطية الشيوعية أنّ الديمقراطية الصحيحة لا يمكن أن تتحقق في ظلّ النظام الرأسمالي، لأن هناك طبقات مستغِلّة وهناك طبقات مستغَلّة، طبقات مستغِلّة تستطيع أن تسيطر وتوجه الفكر وآراء الناس وبالتالي تجعل النظام خاضعاً لمصلحتها. لذلك يجب أن يتحقق المجتمع الخالي من الطبقات ومن الاستغلال لأجل أن تتحقق الديمقراطية الصحيحة، وقبل ذلك لا يمكن أن تتحقق ديمقراطية. وحتّى يأتي ذلك الوقت الذي تزول فيه جميع الطبقات ويزول فيه الاستغلال، لا بدّ أن يقوم الحكم أو النظام السياسي على أساس دكتاتورية الطبقة العاملة لأن الطبقة العاملة هي طبقة المستقبل وهي الطبقة التي يسير لمصلحتها التاريخ ولذلك لها الحق في أن تقيم دكتاتورية في الحكم.

النقطة **الرابعة** التي تتسلسل من ذلك هي: بما أن الحزب الشيوعي هو الذي يمثل الطبقة العاملة لذلك فهو الذي يجب أن يحكم باسمها، أي أن النظام السياسي هو نظام حكم الحزب الشيوعي وهو نظام الحزب الواحد.

ذلك عرض ملخص لأهم نقاط المقارنة بين الديمقراطية البرجوازية وبين الديمقراطية الشيوعية نقدمه كمدخل للموضوع.

١ ـ في ما يتعلق بعلاقة الوضع الاقتصادي بالوضع السياسي، تعتبر الديمقراطية الشعبية أن العامل الاقتصادي عامل أساس وإن لم يكن الوحيد، فهو من جهة ليس مفصولاً عن الوضع السياسي كما تقول الديمقراطية البرجوازية. وهو من جهة أخرى ليس العامل الوحيد الذي يكوّن أفكار الناس، إنّه عامل رئيس وأساسي إلى جانب عوامل قومية وروحية لها أهمية في تحديد أفكار الناس.

٢ ـ بحسب الديمقراطية الشعبية، لا بدّ من إحداث تحويل اشتراكي يزول به الاستغلال وتوضع عوامل الإنتاج في يد المجتمع كشرط أساسي لتحقيق الديمقراطية. يعني ذلك أنّها تعتبر العامل الاقتصادي عاملاً أساسياً؛ لذلك فبقاء النظام الرأسمالي شيء متناقض مع تحقيق الديمقراطية أي أنّه لا يمكن تحقيق ديمقراطية صحيحة مع بقاء النظام الرأسمالي أو النظم الاستغلالية الأخرى كالنظام الإقطاعي في البلاد. ولأجل أن تتحقق ديمقراطية صحيحة لا بدّ من حصول تحويل اشتراكي يؤدي إلى إلغاء الاستغلال ووضع عوامل الإنتاج في يد المجتمع.

٣ ـ اعتماداً على هذه الفرضيات، يجب عزل الطبقات المستغِلة عن الحكم حتّى يزول الاستغلال ويتم البناء الاشتراكي.

٤ ـ الديمقراطية الشعبية تعتبر أن الصراع في المجتمع العربي واقعياً هو صراع بين الطبقات الشعبية الكادحة وذات المصلحة الحقيقية بالثورة، وهم العمال والفلاحون والمثقفون والعسكريون الثوريون، وبين الطبقات الرجعية المعادية للثورة وهي الإقطاع والبرجوازية والرجعية بشتى أصنافها. وهذا تعريف للصراع الطبقي يختلف في التعريف الماركسي، فالماركسية تقول إن الصراع الموجود في المجتمع، هو صراع ما بين الطبقة العاملة وبين الطبقة البرجوازية أو الطبقة التي تملك عوامل الإنتاج، وكل التناقضات الأخرى الموجودة في المجتمع هي تناقضات ثانوية، فالطبقة الرئيسة في المجتمع هي الطبقة العاملة فقط، وهي التي يجب أن يعتمد عليها في تحقيق الثورة. أما الطبقات الأخرى كالفلاحين، فهي طبقات متحالفة مع الطبقة العاملة وثانوية في الصراع، بينما حسب رأي الديمقراطية الشعبية أن هذا التعريف للصراع في المجتمع تعريف مجرد واقعي. الصراع الحقيقي في المجتمع العربي الآن هو صراع ما بين معسكرين، معسكر تقدّمي ثوري يتكون من كلّ الطبقات المستغَلة ومن جميع المضطهدين في المجتمع العربي والذين لهم مصلحة ورغبة في قيام الثورة، وبين معسكر يضم كلّ الطبقات المستغِلة، الطبقات الرجعية، المعادية لقيام الثورة.

٥ ـ إن الحكم حسب الديمقراطية الشعبية، يجب أن يوضع في يد الطبقات الشعبية كما عرفناها، أي في يد الفئات التي لها مصلحة في قيام الثورة والتي تشمل أكثر من طبقة العمال، فالحكم يجب أن يوضع في يد الطبقات الشعبية وأن تعزل هذه الطبقات الرجعية المعادية للثورة، وقضية التفريق بين من هو مع الثورة ومن هو ضدّ الثورة حسب الديمقراطية الشعبية ليست قضية أصوات، إنما هناك تحديد علمي وموضوعي لمن هم العمال ومن هم الفلاحون ومن هم الثوريون من جهة ومن هم أعداء الثورة من جهة أخرى.

٦ ـ النقطة السادسة تتعلق برأي الديمقراطية الشعبية بالحزب. ماذا يمثل الحزب في هذه المعركة التي تدور ما بين الثوريين وما بين أعداء الثورة؟. الحزب هو حزب الطبقات الشعبية الكادحة، يعني حزب كلّ الفئات ذات المصلحة بالثورة، فهو ليس حزب جميع الناس (الرجعيين والتقدّميين) من جهة، وهو ليس حزب الطبقة العاملة فقط من جهة أخرى بل هو حزب الطبقات الشعبية الكادحة جميعها. وهو عدو الطبقات الرجعية كلها كما سبق تعريف ذلك. الحزب هو طليعة الطبقات الكادحة، ويعني ذلك أنّه الفئة الأكثر تطوراً ووعياً وتنظيماً. إن الحزب هو تنظيم متقدم ومتطور بالنسبة إلى الجماهير الشعبية وتنظيماتها الأخرى، لذلك فالحكم في الديمقراطية الشعبية يجب أن يقوم على أساس الحزب القائد للجماهير الشعبية.

٧ ـ ويمكن أن تقوم الديمقراطية الشعبية على أساس حكم جبهوي قوامه جبهة لحركات ثورية متعددة متفقة على مبادئ أساسية. إن الديمقراطية الشعبية في أوضاعنا الحاضرة لا يمكن أن تقوم على أساس حكم الحزب الواحد، فقد دلت التجربة على فشل هذه المحاولة.

٨ ـ يجب أن يؤكّد حكم الحزب أو حكم الجبهة على دور المنظمات الشعبية، أي النقابات والجمعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينظمها في اتحادات ويعطيها دوراً أكبر من الدور الذي تأخذه في ظلّ أوضاع ما قبل الثورة. وبمعنى آخر إن الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية يجب أن يقوم على أساس الحزب وجماهير الشعب المنظمة التي يقودها الحزب. وهنا لا بدّ أن نوضح بأن الديمقراطية الشعبية تؤكد تأكيداً رئيساً على دور المنظمات الشعبية. ويعطي الحزب المنظمات الشعبية دوراً غير الدور المعروف؛ فالمنظمات الشعبية في ظل أوضاع ما قبل الثورة، هي مجرد منظمات نقابية وثقافية همها تقديم خدمات إلى أعضائها فقط والدفاع عن حقوقهم، أما في ظل الديمقراطية الشعبية فإن المنظمات الشعبية،

بالإضافة إلى هذه المهمة، لها الحق في أن تساهم في الحكم بمعنى أن يكون لها دور سياسي بالإضافة إلى دورها المهني ودورها الاقتصادي. ويمكننا تلخيص أهم المجالات التي تمثل فيها مساهمة المنظمات في الحكم بما يلي:

أولاً، يجب أن تساهم نقابات العمال مثلاً مساهمة جدية، مع الحكم والحزب في سنّ التشريعات ذات الأثر المباشر على أوضاع الطبقة العاملة.

ثانياً، أن تشترك هذه المنظمات في التخطيط، فعملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ليست عملية مركزية توضع في يدّ الفنيين أو الاقتصاديين أو الموظفين في الدولة فقط، وإنما يجب أن تشرك بها المنظمات الشعبية كلّ حسب اختصاصه.

ثالثاً، المساهمة الفعالة في تنفيذ برامج الإعمار الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الحملات الشعبية المنظمة التي تستهدف تنفيذ جزء من الخطّة الاقتصادية والاجتماعية؛ فالنقابات ومنظمات الطلبة ومنظمات النساء والمنظمات الشعبية الأخرى يجب أن تشترك بصورة فعالة في القيام بأعمال اقتصادية وعمرانية في البلاد. وهذه الطريقة وهذا الإشراك معروف في البلدان الاشتراكية كيوغوسلافيا حيث يجند الشباب والنقابات ومنظمات النساء، في بناء المدارس وشق الطرق والتشجير ومكافحة الأمية.. إلخ.

رابعاً، إعطاء هذه المنظمات حقّ تنفيذ السياسة العامة، فالجهاز الإداري في ظلّ الاشتراكية يكون مشكلة رئيسيّة، فالبيروقراطية وتضخم الجهاز الإداري ونمو الفساد فيه هي مشكلة الاشتراكية دائماً. لذلك يجب إعطاء المنظمات الشعبية حقّ نقد الجهاز الإداري ونقد طريقة تنفيذ السياسة العامة في البلاد.

بقي الآن أن نحدد بصورة عامة هيكل الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية، وما هي الأجهزة التي من خلالها نستطيع ممارسة ديمقراطية شعبية؟

يمكننا أن نتصور هذه الأجهزة كما يلي:

١ ـ أن تكون هناك مؤتمرات دورية للحزب أو لجبهة الأحزاب الثورية لوضع السياسة العامة للبلاد، وأن تقدّم لها تقارير فنية عن مختلف شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية بقصد أن تكون هذه المؤتمرات البرلمان الأوّل الذي يرسم السياسة العامة للحكومة.

٢ ـ أن تكون في الدولة سلطة تنفيذية مكونة من وزارة فنية ورئاسة دولة.

٣ ـ أن يكون في البلاد مجالس شعبية في المناطق يتمثل فيها الحزب أو جبهة الأحزاب الثورية والمنظمات الشعبية وممثلون منتخبون مباشرة من قبل الجمهور. وإن تجدد مهمات وصلاحيات هذه المجالس الشعبية بدستور.

٤ ـ أن يتكون حكم محلي يعطي صلاحيات واسعة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المحلي ومراقبة جهاز الدولة، وأن يكون الموظفون الإداريون كالمحافظ ورؤساء البلديات والموظفون المسؤولون عن التعليم والصحة جميعاً مسؤولين أمام المجلس الشعبي الذي يجب أن تعطى له صلاحيات محاسبتهم على جميع أعمالهم وأن تحصر مهمات هذا الحكم المحلي في الشؤون المحلية فقط.

٥ ـ أن تكون هناك مؤتمرات دورية للمنظمات الشعبية تناقش فيها الأوضاع العامة وأوضاع القطاعات التي تمثلها.

٦ ـ المؤسسة الأخرى التي يمكن أن نتصورها في ظلّ الديمقراطية الشعبية هي أن يقوم مجلس وطني يتمثل فيه الحزب أو الأحزاب المشتركة في الحكم والمنظمات الشعبية وأعضاء ينتخبهم الجمهور وتحدد صلاحياته بدستور.

٧ ـ أن تنظم الصحافة على الأسس التالية:

أن تكون هناك صحافة محلية تشرف عليها المجالس الشعبية وتعالج الشؤون المحلية فقط، وأن تكون هناك صحافة متخصصة للمنظمات الشعبية تعالج شؤون المنظمات العامة، وأن تكون هناك صحافة وطنية عامة تعطي صلاحية نقد السياسة العامة دون رسمها.

هذه باختصار المؤسسات التي إن وجدت يمكن أن تشكّل إطاراً لنظام ديمقراطي شعبي.

الشيء الآخر الذي نتصدى الآن لمناقشته يتعلق بخصائص الديمقراطية الشعبية، أي الأفكار الرئيسة التي تقوم عليها، ويمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ يجب أن تراعي الديمقراطية الشعبية مبدأ احترام الحرية الفردية وأن تحدد بالضبط ما هي محتويات احترام الحرية الفردية. يجب مثلاً أن يكون في البلاد قضاء مستقل نزيه، وأن يكون هناك احترام للبيوت وللأمور الخاصة للأفراد والحياة الشخصية العائلية، وأن تكون هناك حرية البحث العلمي في الجامعات، وأن يكون هناك اعتماد الحقيقة في وسائل الإعلام وتربية الشعب تربية أخلاقية سليمة، أي أن تتجنب الحكومة أسلوب الكذب على الشعب في وسائل الإعلام وأسلوب تربية الشعب تربية غير أخلاقية، كأن تمتنع السلطة عن

أن تفهم الشعب بسلوكها بأن غاية النجاح تبرر كلّ وسيلة كما هو معروف عن النظم الدكتاتورية.

٢ ـ الأمر الثاني المبدئي في الديمقراطية الشعبية، هو أن الديمقراطية الشعبية لا تتجنب استعمال العنف ضدّ أعداء الشعب، فاستعمال العنف جائز وضروري لأن الديمقراطية الشعبية لا تقع فريسة الأوهام بأن بناء الاشتراكية وبناء مجتمع جديد قضية سهلة يمكن أن تتم دون استعمال العنف. الديمقراطية الشعبية ترفض هذا المبدأ وترفض الفرضية بأن تحقيق الاشتراكية وتحقيق الديمقراطية الشعبية أمر يجب أن يتم كلية بالطرق السلمية دون استعمال أي عنف وبرضاء جميع الناس وعن طريق الوعظ. ولكن في الوقت الذي ترفض هذه الفكرة الخيالية في أسلوب تحقيق الاشتراكية، يجب اقتصار العنف على الحدّ الأدنى الضروري. ومن الطبيعي أن تكون قضية تحديد ما هو ضروري وما هو غير ضروري عملية صعبة، ولا يوجد هناك قانون للتفريق ما بين العنف الضروري والعنف غير الضروري، ولكن بصورة علمية يمكن ذكر بعض المقاييس العمومية؛ فالديمقراطية الشعبية مثلاً تعاقب بعنف جميع الذين يقفون ضدّ تحقيق برامجها، ومعنى ذلك أنّها تحدد من هم أعداء الثورة ومن هم أصدقاؤها عن طريق طرح برامج للتطبيق ومراقبة ردود الفعل لدى الجمهور، فمن يصدر عنه ردّ فعل معادٍ تعتبره عدواً ومن يصدر عنه ردّ فعل صديق أو ردّ فعل غير معادٍ لا يعتبر عدواً. هذه الطريقة تختلف عن الطريقة النظرية المسبقة التي تعتبر مثلاً أن كلّ عامل صديق وكل صاحب معمل عدو بالضرورة. هذه الطريقة نظرية، وتلك طريقة تجريبية.

كذلك تستعمل الديمقراطية الشعبية الإقناع والتوعية والتثقيف كأسلوب لتخفيف المعارضة للبرامج الثورية، أي أن تبذل الدولة جهداً صادقاً في سبيل التوعية والإقناع، إقناع الجمهور بسلامة مبادئ الثورة وبرامجها. إن هذا الإقناع وهذه التوعية يساعدان على تقليل عدد المعارضين، فقبل أن تلجأ الثورة إلى عقاب المعارضين تحاول أن تقوم بجهد للإقناع والتوعية، وبعد ذلك تستطيع الثورة أن تستعمل أسلوب العنف.

٣ ـ قلنا سابقاً إن البيروقراطية هي المشكلة الأساسية التي تواجه البناء الاشتراكي، لذلك يجب أن توضع خطّة لمحاربة البيروقراطية من دون هوادة وذلك عن طريق إطلاق حرية الصحافة بأنواعها والمجالس الشعبية والمجلس الوطني ومؤتمرات المنظمات الشعبية بنقد الجهاز الإداري، وتجنب حماية الجهاز الإداري بحجة أن نقد هذا الجهاز هو نقد للدولة وبالتالي إنقاص لهيبة الحكم.

إن النظم الدكتاتورية تحاول دائماً أن تحمي جهازها الإداري؛ فالإدارة مهما تصرفت بالجمهور هي دائماً محمية من نقد الصحافة ونقد المؤسسات الشعبية الأخرى. هذا المبدأ مبدأ خاطئ. وتتضح مشكلة البيروقراطية أكثر في المؤسسات الاقتصادية.

في الدولة الاشتراكية تكون الصناعة والإنتاج بصورة عامة بيد المجتمع والذين يديرون هذه المؤسسات الاقتصادية هم موظفون في الدولة، وهنا يتفشى الروتين وتبرز مشكلة البيروقراطية بأوضح مما تبرز في الجهاز الإداري الاعتيادي، لذلك لا بدّ من رقابة خاصة على هذه الأجهزة.

٤ ـ المبدأ الرابع في تحديد خصائص الديمقراطية الشعبية، هو أن الديمقراطية الشعبية السياسية ملازمة للتحويل الاشتراكي وليست لاحقة له؛ في الأدبيات السياسية العربية كثيراً ما يتردد القول إنه لا ديمقراطية سياسية من دون ديمقراطية اجتماعية، وإن الديمقراطية الاجتماعية هي مدخل للديمقراطية السياسية. هذا الكلام صحيح كمبدأ ولكنه لا يجيب عن السؤال المهم. السؤال هو ما هي العلاقة الزمنية ما بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الشعبية؟ هل نحقق في البداية ديمقراطية اجتماعية من دون ديمقراطية سياسية وبعد أن تكتمل الديمقراطية الاجتماعية نحقق ديمقراطية سياسية؟ هل نقوم ببناء الاشتراكية أولاً وبعد أن يتم ذلك نعطي الشعب الحرية ونؤسس ديمقراطية سياسية؟ في النظام الدكتاتوري ميل لتخليد نفسه، فالحكم لا يصبح ديمقراطياً بمجرد تغيير القوانين والأنظمة، بل لا بدّ للشعب من أن يمرّ بتدريب على الديمقراطية. والتدريب على الديمقراطية لا يتم إلا إذا وجدت مؤسسات ديمقراطية، يتدرب بها الشعب. أي أن تكون هناك منظمات شعبية حرة سليمة تقوم بانتخابات حرة في داخلها وأن تعقد هذه المنظمات الشعبية مؤتمرات دورية، وأن تكون حرية المناقشة فيها مفتوحة وأن تكون لها صحافة حرة، لذلك يجب أن يكون في البلاد حزب أو أحزاب ديمقراطية. كما يجب أن تكون في البلاد مجالس محلية صحيحة وليست مجالس شكلية. هذه أمثلة على المؤسسات الديمقراطية التي يتدرب فيها الشعب وهذه المؤسسات يجب أن تقوم منذ الآن وهي ليست قضية يجب أن تؤجل إلى ما بعد تحقيق الاشتراكية.

٥ ـ الشيء الخامس أو المبدأ الخامس الذي تصرّ عليه الديمقراطية الشعبية هو مبدأ توجيه مناهج التعليم ووسائل الإعلام بكافة أنواعها بما يرسخ أهداف الثورة وأفكارها التعاونية والجماعية والاشتراكية وبما يكافح ويقاوم الأفكار

الرجعية وأفكار الديمقراطية البرجوازية والنزعة الفردية. ومعنى ذلك أن الديمقراطية الشعبية ترفض فكرة حرية التعليم وحرية الفكر وحرية الصحافة بمعناها البرجوازي القديم، وتأخذ بمبدأ توجيه برامج التعليم ووسائل الإعلام لقصد معين وأن لا تكون سائبة تقول ما تريد. إن وسائل الإعلام ووسائل التربية ومناهج التعليم يجب أن تكون موجهة تؤيد وتغرس أفكاراً معينة وتكافح وتقتلع أفكاراً معينة. الأفكار التي يجب على مناهج التعليم ووسائل الإعلام أن ترسخها هي الأفكار الاشتراكية والأفكار التقدّمية وأفكار التعاون والروح الجماعية وأهداف الثورة، أما الأفكار التي يجب أن تقاومها فهي الأفكار الرجعية والأفكار الفردية والأفكار الأنانية التي تمجد الفردية بالمعنى البرجوازي والتي تمجد الأفكار الأنانية.

وخلاصة كلّ ذلك أنّه في مجتمع الديمقراطية الشعبية تكون التربية والتعليم والإعلام والثقافة العامة ذات قصد وليست سائبة بدون قصد، فلا توجد هناك فكرة الفن للفن أو الثقافة لأجل الثقافة وغير ذلك من الأفكار السامة التي تنشرها الرجعية ومؤسسات الديمقراطية البرجوازية.

٣ ــ بعض الأسس النظريَّة للنظَام الاشتِراكي(*)

ـ ١ ـ

من الممكن تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي بصورة بسيطة بأنه النظام الذي تحل فيه الملكية العامة لوسائل الإنتاج مكان الملكية الخاصة لتلك الوسائل، وبأنه النظام الذي يجري فيه توزيع الدخل بين أفراد المجتمع على أساس العمل (اليدوي أو العقلي) الذي يقدمه كلّ منهم بدلاً من أي اعتبار آخر كالملكية أو الوراثة أو الاحتكار أو مجرد الصدفة.

هناك أسئلة رئيسيّة يمكن بالإجابة عنها تحديد معالم النظام الاقتصادي الاشتراكي. وهذه الأسئلة هي كيف تكون ملكية عوامل الإنتاج، وكيف تكون عملية الإنتاج وما هي عوامله وكيف يوزع الإنتاج بين الأطراف ذات العلاقة به؟ ثمّ هناك أسئلة عن كيفية حدوث التنمية الاقتصادية وكيفية تراكم رأسمال المال وعن ثمن تلك العملية بالنسبة إلى المجتمع ومدى شرعتها. سنحاول في ما يلي الإجابة عن هذه الأسئلة بصورة موجزة ومبسطة.

ـ ٢ ـ

يقوم النظام الاشتراكي على تعريف معيّن لعوامل الإنتاج ولطبيعة العملية الإنتاجية يختلف عن النظام الرأسمالي وما يدرس في الكتب المدرسية الآن؛ ففي النظام الاشتراكي يقوم الإنتاج على عاملين رئيسين هما: العامل البشري والعامل الطبيعي. والمقصود بالعامل البشري هو العمل، أي ما يقوم به الإنسان من جهود

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (نيسان/أبريل ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

في إنتاج السلع والخدمات. ومحتوى العمل هو الجهد المبذول في الإنتاج بِكُلّ ما تعني هذه الكلمة من تعب وكدح وتفكير، وما يصحب ذلك من قلق وتوتر عصبي وانفعال عاطفي. والعمل يمكن أن يكون على أنواع مثل العمل اليدوي والعمل الفني والعمل الإداري والعمل التخطيطي. وجميع هذه الأنواع من النشاط البشري ليست إلا أشكالاً لشيء واحد هو الجهد الذي يصبه الإنسان في سبيل إنتاج السلع والخدمات. فالأصل هو جهد الإنسان الذي يمكن أن يتحول إلى حدّ ما من شكل إلى آخر تبعاً للحاجة أو للتكيف؛ فالعامل اليدوي يمكن أن يتحول إلى عامل فني بالتدريب العملي أو العلمي، كما إنَّ العمل الفني يمكن أن يتحول إلى عمل إداري وتخطيطي بالمزيد من التعليم أو التدريب أو الممارسة، وقياس كمية العمل يمكن أن يتم بواسطة وحدة عمل مجردة تقاس بالنسبة إليها جميع أصناف العمل المختلفة نوعياً.

والعامل الثاني في الإنتاج هو الطبيعة بِكُلّ ما فيها من أرض ومواد خام وقوى محركة وثروة طبيعية؛ فعملية الإنتاج ليست إلا تحويل ثروة الطبيعة من شكل إلى آخر، من شكل غير صالح لإشباع حاجات الإنسان إلى شكل صالح لإشباع تلك الحاجات. وتدخل ثروة الطبيعة الإنتاج بأشكال مختلفة، فهي قد تدخل بشكل مادة خام تتحول إلى سلعة صالحة للاستهلاك المباشر كصناعة الورق من خشب الغابات، أو قد تدخل بشكل مواد مساعدة في إنتاج سلع صالحة للاستهلاك المباشر كالأرض الزراعية المستعملة في إنتاج القمح مثلاً، أو قد تدخل في هذين النوعين من الإنتاج كالبترول الذي يمكن أن يتحول إلى سلع للاستهلاك المباشر في التدفئة أو للاستعمال في إنتاج سلع أخرى كما في الصناعة.

ويمكننا أن نلاحظ عن الطبيعة كعامل من عوامل الإنتاج أنّها عنصر سلبي، بمعنى أنّها توجد بأوضاع مختلفة من حيث ملاءمتها أو عدم ملاءمتها لعملية الإنتاج. إن توزيع المواد الخام في العالم لا يتخذ قاعدة معينة إذا نظرنا إلى ذلك بمعزل عن الإنسان. كذلك الوضعية التي توجد فيها المواد الخام لا تتبع قاعدة معينة من حيث صعوبة أو سهولة استخراجها أو درجة نقاوتها أو مدى صلاحها للإنتاج، فالبترول مثلاً موزع في العالم من حيث كميته ونوعيته وعمقه بصورة غير منتظمة، فهو في بعض مناطق العالم موجود بكميات كبيرة وبنوعية جيدة، في حين أنّه بمناطق أخرى على العكس. وهكذا بالنسبة إلى المواد الخام الأخرى كالأرض الزراعية الخصبة والمواد الأخرى. وبعبارة أخرى أن عامل الطبيعة وحده وبمعزل عن الإنسان شيء اعتباطي لا يتبع قاعدة أو نظاماً في كميته ونوعيته وتوزيعه.

ولكن يلاحظ أنّه بمجرد أن ندخل العامل البشري (أي العمل) في الحساب، نجد أن عامل الموارد الطبيعية يصبح غير محدود الكمية وخاضعاً لقواعد معينة في توزيعه ومدى استفادة الإنسان منه في الإنتاج؛ فكلما زاد جهد الإنسان اليدوي أو العقلي أصبح من الممكن زيادة كمية المواد الخام الصالحة للاستعمال في الإنتاج. أي إن درجة استفادة الإنسان من الطبيعة أصبحت تتوقف إلى حدّ بعيد على مدى قدرة الإنسان على تحويلها وإخضاعها لإرادته عن طريق العمل الجسمي أو الاختراعات العلمية أو الفنون التنظيمية والفنية الجديدة. لذلك نجد أن زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة في العالم لا يعتمد رئيسياً على كمية المواد الخام المتوافرة بشكلها الطبيعي، بقدر ما يعتمد على مدى نشوء الإنسان وتقدّمه في العلوم والتنظيم. وهكذا نجد أن عامل الطبيعة يمكن أن يتحول من عامل جامد إلى عامل متغير تبعاً لمدى تدخل الإنسان بعمله اليدوي أو العقلي في ذلك. من ذلك يتبين أن العامل الرئيس في الإنتاج هو العمل فهو العامل الإيجابي المؤثر أما عامل الطبيعة فهو عامل سلبي يتأثر ويتغير بالعامل الرئيسي.

قلنا إن الإنتاج يتم عندما يتحد عامل العمل (بِكُلّ أنواعه) بعامل الطبيعة بكافة استعمالاتها (مواد خام ـ قوة محركة. . إلخ) وبذلك تنتج السلع والخدمات. والسلع والخدمات هذه يمكن أن تكون على أنواع، فهناك سلع استهلاكية تنتج لغرض الاستهلاك المباشر، وهناك سلع إنتاجية لغرض أن تستعمل في إنتاج سلع أخرى إنتاجية أو استهلاكية كالآلات بمختلف أنواعها. وبعبارة أخرى إن ما يسمّى برأس المال الثابت (كالآلات والمباني. . إلخ) ليس إلا سلعاً تنتج عن طريق اتحاد عنصر العمل بعنصر الطبيعة ومن هذه الناحية لا تختلف عن السلع الاستهلاكية الأخرى.

من ذلك يتضح أن رأس المال ليس عاملاً من عوامل الإنتاج كما تقول النظريات الاقتصادية الرأسمالية، فإذا عرّفنا رأس المال بأنه السلع التي تستعمل في إنتاج سلع أخرى (رأس المال الثابت) أو عرّفناه بأنه مجموع الأموال المستثمرة (رأس المال الثابت ورأس المال السائل)، يبقى جوهر الموضوع واحداً وهو أن السلع والخدمات التي تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى سواء أكانت آلات أم مواد خام أم قوة محركة ليست إلا نوعاً من أنواع السلع وتنتج بنفسه الطريقة. إنّها سلع مساعدة في الإنتاج والأصل في تكوينها هو العمل البشري المنصب على الطبيعة.

كذلك لا بدّ أن نلاحظ أن التنظيم في ظل الاشتراكية ليس عاملاً من

عوامل الإنتاج كما تقول النظريات الرأسمالية، بل نوع من أنواع العمل، فالتنظيم يحتوي على العناصر التالية: الإدارة والتجديد والتخطيط. إن الإدارة كما هو واضح نوع من أنواع العمل وليست عاملاً منفصلاً عنه، والإدارة في النظام الاشتراكي يشترك فيها العمال أنفسهم. والمديرون لا يقومون في الحقيقة إلا بنوع من أنواع العمل الجسمي أو العقلي. أما التقدّم العلمي والتجديد في أساليب الإنتاج وطرقه فهو أيضاً نوع من أنواع العمل تقوم به مؤسسات البحث العلمي التابعة للدولة. كذلك التخطيط مهمة اجتماعية يقوم بها المجتمع ممثلاً بهيئات التخطيط على مختلف المستويات. وبعبارة أخرى في النظام الاشتراكي يتولى المجتمع نفسه مسؤوليات التقدّم العلمي في الإنتاج ومهمة التخطيط لاستخدام الموارد والقوى العاملة وتنظيم الحياة الاقتصادية عموماً. إذاً هناك ـ في ظل الاشتراكية ـ العمل بمختلف أنواعه وهو العامل الرئيس في الإنتاج، وهناك الموارد الطبيعية الخاضعة للتكيف والتطوير بواسطة العمل، وهناك المجتمع الذي يتولى مسؤولية التخطيط والتقدّم العلمي والفني وتنظيم الإنتاج وفق المصلحة العليا والطويلة الأمد للمجموع. إن اتحاد هذه العناصر الثلاثة هو الذي يجعل عملية الإنتاج ممكنة وهو الذي يجعلها تسير في اتجاه المصلحة العامة من حيث الإنتاج والتوزيع. هذا في ما يخص عملية الإنتاج.

ـ ٣ ـ

لعل أهم ما يميز النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي هو حصول المجتمع على جميع أنواع الريع والوفورات بدلاً من أن يستحوذ عليها بعض الأفراد بدون أن يكونوا قد ساهموا في إنتاجها. وفي ما يلي عرض موجز لأهم أنواع الريع.

هناك أولاً ريع الأرض؛ فالأرض الزراعية بوضعها الطبيعي ذات قوة معينة على الإنتاج هي خصوبتها الطبيعية الأمر الذي يجعلها قادرة على أن تنتج كمية من السلع تزيد على مجموع التكاليف بكافة أنواعها بما فيه تعويض رأس المال المستثمر. إن هذا الفائض ليس إلا ريعاً أو دخلاً لا يعود إنتاجه إلى أحد؛ في النظام الرأسمالي يذهب هذا الريع إلى ملاك الأراضي لا لشيء إلا لأنهم يملكونها. كما إنَّ استعمالات الأرض تزداد وتخلق لها استعمالات جديدة بسبب التقدّم الاجتماعي والاقتصادي كتوسيع العمران أو شقّ الطرق أو قنوات الريّ، وغيرها من أنواع الزيادة في رأس المال الاجتماعي. عندما يحصل ذلك تتحول بعض الأراضي التي لم تكن صالحة لأي استعمال إلى أرض صالحة لبعض الاستعمالات كالبناء أو الزراعة أو الصناعة، والفائض الذي يحصل في قيمتها (قيمتها

الاستعمالية) يجنيه الملاك لا بسبب جهودهم، بل لمجرد أنهم يملكون تلك الأراضي التي تدخل في نطاق هذه التحسينات الاجتماعية. إن هذا الفائض الذي تخلقه جهود المجتمع يجنيه المجتمع ككل عندما تكون ملكية عوامل الإنتاج في يد المجتمع بدلاً من الأفراد[1].

وهناك أيضاً ريع من نوع آخر ينتج عن الاختراعات العلمية والتجديدات في طرق الإنتاج، إذ بواسطتها يمكن أن تحصل زيادة صافية في الإنتاج فيتكون فائض على جميع أنواع النفقات والتكاليف التي تتطلبها الطريقة الجديدة أو الآلة الجديدة. إن هذا النوع من الفائض يجنيه في النظام الرأسمالي الأفراد الذين يحتكرون الطرق العلمية الجديدة والاختراعات الفنية، أما في المجتمع الاشتراكي فيحصل عليها المجتمع ككل.

وهناك أنواع أخرى من الفائض أو الريع تنتج عن التغييرات الاقتصادية أو العوامل الطبيعية التي لا دخل للفرد المنتج فيها؛ فتغييرات المناخ أو العوامل الطبيعية الأخرى، قد تسبب زيادة في الإنتاج الزراعي ليس للمزارع فضل فيها، كما إنَّ تغييرات الأسواق الخارجية كازدياد الطلب على سلعة ما أو انخفاض أسعار المستوردات المستعملة كمواد خام في الصناعة المحلية، كلها ظروف تؤدي إلى خلق فائض جديد هو الفرق بين المردود وبين مجموع الكلفة. إن هذا النوع من الفائض يستحوذ عليه الرأسماليون والتجار في النظام الرأسمالي في حين أنّه دخل لم يقدموا أي جهد لإنتاجه، لذلك يوضع في يد المجتمع في ظلّ النظام الاشتراكي.

إن مجرد الملكية لا العمل والجهد هو الذي يؤدي إلى استحواذ الأفراد على هذه الأنواع من الريع، فالرأسماليون يحصلون على هذه الأنواع من الفائض لا بسبب عملهم بل بسبب ملكيتهم لعوامل الإنتاج. ونظام الملكية كما هو معروف مؤسسة اجتماعية تدخل فيها عوامل الوراثة والصدفة والاستغلال والاحتكار. أما في النظام الاشتراكي، فملكية وسائل الإنتاج في يد المجتمع ككل؛ لذلك فهو صاحب الحق الطبيعي في الحصول على هذه الوفورات واستخدامها من جديد لخير المجموع. وبعبارة أخرى أن توزيع الثروة في النظام الرأسمالي لا يتبع الإنتاج والعمل بل يتبع نظام الملكية وتركيبته، في حين أن التوزيع في النظام الاشتراكي يتبع الإنتاج أي العمل بكافة أنواعه.

---

(١) لعل أهم من أوضح قضية الاستغلال الناشئ عن ارتفاع ريع الأرض بسبب التقدم الاجتماعي هو الاقتصادي التقدمي هنري جورج (أمريكا) في كتابه المعروف **التقدم والفقر**.

من كلّ ذلك نستنتج بأن توزيع الدخل في ظلّ الاشتراكية يختلف تماماً عما هو عليه في ظلّ الرأسمالية؛ في النظام الرأسمالي (أو كما جرت العادة على شرحه في الكتب المدرسية) هناك أربعة عوامل للإنتاج: الأرض وتؤخذ حصتها بشكل ريع يحصل عليه ملاك الأرض، والعمل ويأخذ الأجور ورأس المال ويأخذ الفائدة، وهناك الباقي ويأخذه الصناعيون بشكل ربح. وتختلف النظريات حول تبرير الربح، فهناك نظرية تقول إنه مقابل التنظيم بما ينطوي عليه من تحمل للأخطار. وهناك من يقول إنه مقابل الاختراعات والتجديدات التي يدخلها المنظم والتي يحتكرها بصورة رسمية أو فعلية لمدّة من الزمن والنظرية الكلاسيكية للاقتصاد الرأسمالي تعتبر أن الربح الصافي لا يمكن أن يوجد في ظل المنافسة الكاملة وأنه إن وجد فلا بدّ أن يكون سببه نوعاً أو درجة من الاحتكار أو مجرد الصدف.

أما في النظام الاشتراكي فجميع الثروة الطبيعية ملك للمجتمع ورأس المال ملك للمجتمع وليس للأفراد، لذلك فالمجتمع بكامله هو الذي يحصل على الفائض الاقتصادي. والعمل هو عامل الإنتاج الأوّل والرئيس؛ لذلك فهو صاحب الحق الطبيعي بالتمتع بالإنتاج، وهو العامل الذي يجب أن يرجع إليه كلّ ما يتبقى بعد طرح تكاليف الإنتاج من مواد خام واستهلاك رأس المال الثابت وقوة محركة. وغير ذلك من النفقات التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات. إذاً العمل بأنواعه هو عامل الإنتاج الرئيس والإيجابي، أما الأرض أو موارد الطبيعة فهي ليست إلا عاملاً سلبياً بمعنى أنّه قابل للتكييف كماً ونوعاً تبعاً لجهود الإنسان وتقدّمه العلمي وزيادة نشاطه. وبما أن الموارد بوضعها الطبيعي ليست من إنتاج أحد بل هبة من الطبيعة، لذلك فريعها يجب أن يعود إلى المجتمع. ورأس المال كذلك ليس عاملاً من عوامل الإنتاج فهو من إنتاج العمل المنصب على موارد الطبيعة تماماً كما هو الحال في السلع الاستهلاكية. لذلك فيجب ألا تكون له حصة بالإنتاج تزيد عن مقدار ما يستهلك منه في إنتاج السلعة، أي أن تحسب تكاليفه تماماً كما تحسب تكاليف المواد الخام الداخلة في إنتاج السلعة الاستهلاكية. إنّه نوع من المواد الخام يختلف عنها بأنه أكثر تصنيعاً أو تطويراً. والتنظيم الذي تحسبه النظريات الاقتصادية الرأسمالية عاملاً من عوامل الإنتاج ليس في حقيقته إلا مجموعة نشاطات إدارية وفنية وتخطيطية وهي بذاتها أشكال من العمل يقوم به الفنيون والمديرون والدولة في ظلّ النظام الاشتراكي.

لذلك فعند حساب الفائض في النظام الاشتراكي ـ في المرحلة الأولى على

الأقل ـ تطرح تكاليف الإنتاج التي تشمل ثمن المواد الخام واستهلاك رأس المال الثابت وفائدة رأس المال المقترض من الدولة ومصاريف القوة المحركة وجميع النفقات الأخرى، وما يتبقى هو عائد العمل بمختلف أنواعه المذكورة. وتوزيع هذا الفائض يكون بين العمال (ومن ضمنهم الفنيون والإداريون) والمجتمع الممثل بالدولة.

ـ ٤ ـ

إن طريقة توزيع الدخل في النظام الرأسمالي هي نقطة البداية في نظرية تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية؛ فالتقدّم الاقتصادي والعمراني يؤدي إلى ارتفاع ثمن الأرض (أو بصورة أوسع ثمن الموارد الطبيعية المحدودة الكمية)، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة ريع الأرض الذي تحصل عليه طبقة الملاك فترتفع الإيجارات بصورة عامة. والتقدّم العلمي والاختراعات الجديدة التي تدخل تحسينات في طرق الإنتاج ووسائله، تهيئ للذين يملكون تلك الاختراعات أو الذين يستطيعون شراءها وتمويلها من الرأسماليين فرصة لجني أرباح جديدة ناتجة عن الزيادة الصافية في الإنتاج التي تسببها تلك التجديدات خاصة عندما يتمكن الرأسماليون والصناعيون من احتكارها ومنع انتشارها. الاختراعات الجديدة يمكن أن تستعمل في زيادة مكننة الصناعة وزيادة تركيز رأس المال الثابت، وبالتالي إنقاص عدد العمال المستخدمين في الإنتاج. واتّساع حجم الوحدات الإنتاجية يمكِّن الصناعيين من جني وفورات الإنتاج الكبير من جهة، وزيادة السيطرة على السوق وتحديد المنافسة وإحلال الاتفاقيات والتجمعات أو الاندماجات مكانها من جهة أخرى، الأمر الذي يدخل في السوق عنصر الاحتكار وما ينتج عنه من تحديد الأسعار وتجميد مستوى أجور العمال ومستوى أسعار المواد الخام. كما إنَّ الصناعة الرأسمالية قد تلجأ إلى أساليب قانونية أخرى لزيادة أرباحها كالحصول على الامتيازات الاحتكارية من الدولة أو الحماية الجمركية (خاصة في البلدان الناشئة باسم حماية الصناعة الوطنية). كلّ ذلك يجعلها في مركز تستطيع فيه أن ترفع الأسعار للمستهلك وبالتالي أن تزيد من كمية الأرباح التي تحصل عليها.

وهكذا من هذه المصادر المتعددة، تستطيع الطبقة التي تملك عوامل الإنتاج (كالأرض ورأس المال) أن تستولي على الجزء الأعظم من الفائض الاقتصادي، فيزداد دخلها بالنسبة إلى دخل الطبقات الأخرى التي لا تملك عوامل الإنتاج (كالعمال وسائر الكادحين). ومن هذا الأساس من التفاوت الكبير في توزيع

الثروة الذي يخلقه النظام الرأسمالي بصورة طبيعية، تنطلق النظريات الرأسمالية في تصورها لعملية تراكم رأس المال وإحداث النمو الاقتصادي، فهي تقول إن زيادة التفاوت في توزيع الدخل ضروري لتكوين رأس المال وإحداث النمو الاقتصادي لا بل هو أساس ذلك. إن زيادة دخل الفرد تؤدي إلى زيادة مصروفاته الاستهلاكية، ولكن بعد أن تبلغ الزيادة في الدخل مرحلة معينة تكون الزيادة الجديدة في الدخل مصحوبة بزيادة في الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

وهكذا يبدأ الاستهلاك بالتناقص نسبياً كلّما استمر الدخل بالارتفاع. ويعني ذلك أن الادخار يبدأ بالارتفاع نسبياً كلّما ازداد الدخل، لذلك فالطبقة الغنية تدخر نسبياً أكثر من الطبقة الفقيرة وبذلك يكون التفاوت في الدخل سبباً لزيادة الادخار وبالتالي زيادة رأسمال المعد للاستثمار الذي هو نقطة البداية في التنمية الاقتصادية. تلك هي خلاصة حجة النظريات الرأسمالية في تكوين رأس المال. ويعني ذلك عملياً أن النظرية الرأسمالية تجيز أن تستحوذ فئة قليلة من الذين يملكون عوامل الإنتاج على جميع أنواع الريع والوفورات التي ذكرناها من دون حقّ، وتجيز لهم أن يستغلوا طبقات العمال والمستهلكين في سبيل أن يزداد ادخارها وبالتالي رأس المال المعد للاستثمار في التنمية الاقتصادية. هذا إذا سلمنا بصحة الادعاء أن ارتفاع دخل الطبقة الرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستمرة في رأس المال الموظف في الإنتاج.

إن النظرية الاشتراكية في كيفية تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية تختلف تماماً عن هذه النظرية؛ فالنظرية الاشتراكية تقوم على اعتبار جميع أنواع الريع والوفورات الطارئة أو ذات الطابع الاجتماعي (أي التي تسببها عوامل اجتماعية) هي ملك للمجتمع لا لأفراد لأنها ليست نتيجة لعملهم. إن ملكية عوامل الإنتاج كلها تعود إلى المجتمع الذي يمنح حقّ استعمالها فقط للأفراد وهم الطبقات العاملة المنتجة بمختلف أنواعهم وبمختلف القطاعات. لذلك فريع عوامل الإنتاج ملك للمجتمع الذي يستطيع أن يستعمله لزيادة كمية رأس المال المعد للتنمية الاقتصادية. كما إنَّ النظرية الاشتراكية، تعتمد على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الشامل وعلى مختلف المستويات الذي بواسطته يستطيع المجتمع منع التبذير في الموارد سواء في مجال الاستثمار وتركيب النظام الاقتصادي، أو في مجال الإنتاج ومزج عوامله، أو في مجال الاستهلاك بصورة عامة. وبعبارة أخرى يستطيع المجتمع الاشتراكي عن طريق التخطيط أن يستعمل كلّ الفائض الاقتصادي

الممكن الحصول عليه من وضع اقتصادي معين، واستخدامه في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي. وهنا لا بدّ من توضيح مفهوم الفائض الاقتصادي المذكور.

يفرق بول ألكسندر باران (Paul Alexander Baran) بين الفائض الاقتصادي الموجود والفائض الاقتصادي الممكن. الفائض الاقتصادي الحقيقي هو الفرق بين مجموع الإنتاج الراهن للمجتمع، وبين مجموع الاستهلاك الراهن لذلك المجتمع. ويعني ذلك أن الفائض الاقتصادي الموجود يعادل الادخار الراهن للمجتمع الذي يأخذ شكل موجودات مختلفة تضاف إلى ثروة المجتمع خلال فترة معينة من الزمن. أما الفائض الاقتصادي الممكن فهو الفرق بين مجموع السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في ظل ظروف طبيعية وفنية معينة، بواسطة استخدام الموارد المنتجة وبين مجموع الاستهلاك الضروري. إن الفرق بين الفائض الموجود وبين الفائض الممكن تسببه عوامل تبذيرية عديدة. هناك **أولاً** عامل الاستهلاك الزائد التبذيري وخاصة ما تصرفه الطبقات الغنية على مظاهر البذخ والترف في الطعام والشراب والسكن والسفر واللهو ومجالات الصرف الأخرى. ومجموع الاستهلاك التبذيري هذا يساوي الفرق بين الاستهلاك الموجود وبين الاستهلاك الضروري. وكلما زادت كمية الاستهلاك التبذيري قلت كمية الفائض الاقتصادي المتوافر لتكوين رأس المال. وهناك أيضاً الخسارة التي تلحق بالمجتمع بسبب وجود موارد إنتاجية عاطلة عن الاستخدام خاصة اليد العاملة.

إن حداً أدنى من البطالة ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي لا يمكن إزالتها أبداً؛ فالإنتاج الرأسمالي يقوم على الفوضى واللاتخطيط، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث دورات الكساد والأزمات وبالتالي البطالة. والعامل **الثاني** هو تركز الثروة والفروق الكبيرة في توزيع الدخل تؤدي إلى ضعف القوة الشرائية عند طبقات كبيرة من الشعب الأمر الذي يؤديان إلى انخفاض الطلب الفعال وبالتالي يؤدي إلى البطالة. وبمقدار هذا التبذير الناتج عن البطالة، يقل الفائض الاقتصادي ويزداد الفرق بين الفائض الممكن وبين الفائض الموجود. والعامل التبذيري **الثالث**، ينشأ عن الخسارة في الإنتاج التي تنشأ عن وجود عمال يعملون في نشاطات غير منتجة كالإعلان التجاري وجزء كبير من الوسطاء وبعض الأعمال القانونية. والعامل التبذيري **الرابع**، هو التبذير الذي يسببه التنظيم اللاعقلي للجهاز الإنتاجي كالصناعات الصغيرة بحجم غير اقتصادي والاستثمارات التي تسببها المغامرة والمضاربة والتي يثبت عدم نجاحها بعد فترة وجيزة، وجميع الاستثمارات الموجهة لإنتاج سلع الترفيه والاستهلاك التبذيري.. إلخ؛ في جميع هذه الحالات تحصل

خسارة للمجتمع بسبب تبذير في كمية الإنتاج، الأمر الذي يوسع الفارق بين الفائض الموجود، وبين الفائض الممكن أن يتوافر لدى المجتمع.

إن النظرية الاشتراكية في تكوين رأس المال وإحداث النمو الاقتصادي تقوم على أساس أن يضع المجتمع يده على جميع أنواع الريع بواسطة ملكية المجتمع لعوامل الإنتاج وعلى أساس توفير جميع الفائض الاقتصادي الممكن وتحويله، لتكوين رأس المال المعد للتنمية بواسطة التخطيط العقلي للاستثمار والإنتاج والاستهلاك، هذا هو الفرق بين النظرية الرأسمالية وبين النظرية الاشتراكية في قضية تكوين رأس المال. النظرية الرأسمالية تقول إن تكوين رأس المال يكون بواسطة زيادة التفاوت في توزيع الثروة واستحواذ الأقلية على الريع والوفورات، وبالتالي تجيز استغلال الطبقات الفقيرة وحصول الرأسماليين على أرباح لم يبذلوا جهداً في إنتاجها؛ أما النظرية الاشتراكية فتقوم على أساس تحويل الريع والوفورات التي لا يعود إنتاجها إلى أحد إلى المجتمع وعلى أساس الاستفادة القصوى من الفائض الاقتصادي الممكن وتوفير كلّ الفرق بين الفائض الممكن والفائض الموجود، وبذلك يصبح من الممكن إحداث تنمية اقتصادية أكيدة من دون استغلال للطبقات المنتجة الكادحة. أما التنمية على الطريقة الرأسمالية فهي غير أكيدة من جهة، وعلى حساب استغلال الطبقات العاملة من جهة أخرى.

كما إنَّ هذه الملاحظات تلقي ضوءاً على الأسئلة الرئيسة المطروحة في موضوع التنمية الاقتصادية. إن التنمية على الطريقة الرأسمالية أبطأ من التنمية على الطريقة الاشتراكية لأنها لا تضمن الاستخدام التام للفائض الاقتصادي في تكوين رأس المال. وهي ذات ثمن اجتماعي مرتفع لأنها تقر بوجود حدّ أدنى من البطالة، وتقبل باستغلال الطبقات الفقيرة وسحقها لحساب الفئة الغنية التي تقوم بعملية تجميع رأس المال. إن عملية التنمية الاقتصادية لا بدّ أن يكون لها ثمن. وهذا الثمن في ظلّ الاشتراكية هو منع استملاك كلّ الفائض الاقتصادي من قبل الطبقات العاملة في مرحلة التحول لصالح تكوين رأس المال، أي أن ارتفاع مستوى المعيشة يكون أقل نسبياً من ارتفاع الإنتاج. إن التنمية الاشتراكية لا تتطلب غير منع الاستهلاك التبذيري ومنع الاستعمال اللاعقلي للموارد، في حين أن الطريقة الرأسمالية تطلب من المجتمع أن يتقبل البؤس والاستغلال كثمن للتنمية الاقتصادية.

٤ ــ ملاحظات حول دور الطبقة العاملة في مرحلة التحويل الاشتراكي(*)

ـ ١ ـ

إن علاقة الطبقة العاملة بالاشتراكية قوية، وأصبحت تقريباً معروفة، فبالنسبة إلى الاشتراكية الشيوعية، تحتل الطبقة العاملة المكان الأوّل والرئيس قبل الثورة وبعدها، فهي قبل الثورة الطبقة التي تقود النضال ضدّ النظام الرأسمالي، ومنها ينبثق الحزب السياسي الذي يتولى مهمة تحقيق الثورة. وبعد قيام الثورة تكون الطبقة التي تقود الدولة ـ من خلال الحزب ـ في جميع مراحل البناء الاشتراكي. أما في الاشتراكية العربية فيشكل العمال طبقة رئيسة مع طبقة الفلاحين ومع بقية الفئات الكادحة والثورية في عملية النضال من أجل الثورة، وفي عملية بناء المجتمع الجديد بعد قيامها.

صحيح أن الطبقة العاملة من حيث عددها أقل من الطبقات الثورية الأخرى كطبقة الفلاحين، وصحيح أنّها تعمل في قطاع اقتصادي لا يكوّن إلا جزءاً صغيراً من الاقتصاد الوطني في وضعه الحاضر إذا ما قورن بقطاع الزراعة، إلا أن لهذه الطبقة أهمية خاصة في قضية الثورة الاشتراكية قبل وبعد تسلم السلطة السياسية، وذلك لأنها طبقة متقدمة على طبقة الفلاحين من حيث الوعي السياسي، وتحسس مشاكل البلاد، ومن حيث الاستعداد الثوري.

إن تمركز هذه الطبقة في المصانع والمدن، ومستواها الاقتصادي والثقافي

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

المرتفع نسبياً، واحتكاكها بالحركات السياسية الثورية، واتصالها بالعالم الخارجي، كلها أمور تساعد على جعل هذه الطبقة متقدمة على طبقة الفلاحين من حيث الدور الذي تضطلع به في الحركة الثورية.

لكن أهمية الطبقة العاملة لا تقتصر على الحاضر، بل إن تلك الأهمية ستزداد في المستقبل، نظراً إلى أن الهدف الرئيس للتحويل الاشتراكي، هو إحداث تنمية اقتصادية، يتحول فيها الاقتصاد الوطني من الزراعة إلى الصناعة. أي إن القطاع الصناعي سيكون هو القطاع الرئيس في المستقبل، الأمر الذي يزيد من أهمية الطبقة العاملة ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن من الطبيعي أن تزداد أهمية كلّ طبقة، بازدياد أهمية القطاع الذي تعمل فيه بالنسبة إلى القطاعات الأخرى.

الأهمية الكبيرة للطبقة العاملة هذه تعني أن تأثيرها العلمي على قضية الثورة كبير. ولكن ذلك لا يعني أن تأثيرها حسن بالضرورة وفي كلّ الأحوال. إن دور الطبقة العاملة كبير وتأثير ذلك يكون إيجابياً عندما تحسن الطبقة العاملة تأدية ذلك الدور. أما إذا لم تحسن الطبقة العاملة تأدية دورها، فإن التأثير السلبي يكون أيضاً كبيراً على قضية الثورة. وتلك قضية لا بدّ من فهمها بصورة صحيحة. وربما كان فهمها المدخل الطبيعي لحلّ كثير من العقد والمشاكل التي تعترض الثورة الاشتراكية. إن الطبقة العاملة بإمكانها أن تدفع عجلة الثورة إلى الأمام بصورة قوية، كما إنَّ بإمكانها أن تشدها إلى الوراء بصورة قوية أيضاً. كل ذلك يعتمد على مدى وعي هذه الطبقة الرئيسة لدورها الصحيح في الثورة الاشتراكية.

ولأجل أن نعرف كيف يستطيع العمال تأدية دورهم بصورة صحيحة في التحويل الاشتراكي، لا بدّ قبل ذلك من تحديد موجز للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بذلك الدور. إن القضية الرئيسة التي تواجه البلاد والحكم الثوري في مرحلة التحويل الاشتراكي، هي تحقيق تنمية اقتصادية سريعة على أساس اشتراكي، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير شرطين هما:

أولاً، أن تكون هناك زيادة مستمرة في الإنتاج الوطني.

ثانياً، أن يكون مجموع ما يستهلكه الشعب أقل من الزيادة في الإنتاج، بحيث يكون هناك وفر في الإنتاج يستطيع المجتمع إعادة تثميره في عملية التنمية. هذه هي بصورة مبسطة الطريقة التي تتم بها عملية التنمية الاقتصادية، ومن دونها لا يمكن أن يتقدم الاقتصاد الوطني. والعمال كطبقة كادحة رئيسة

وصاحبة المصلحة الأولى في بناء المجتمع الاشتراكي، تتحمل مسؤولية كبيرة في ذلك؛ فالاشتراكية تهدف إلى تحقيق تقدّم اقتصادي سريع يقضي على الفقر والجهل والمرض وكافة أنواع استغلال الإنسان للإنسان، ويسوده الرفاه والتقدّم الثقافي والاجتماعي.

إن قضية العمال هي قضية تحقيق هذا النوع من مجتمع الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وزوال الاستغلال. لذلك على الطبقة العاملة أن تتحمل المسؤولية التي تترتب على ذلك. إن دور الطبقة العاملة كما قلنا رئيسي، فهي إما أن تحسن تأديته فتدفع عجلة التنمية إلى الأمام وترسخ قواعد المجتمع الاشتراكي، وتضمن المستقبل، وإما لا تحسن تأديته فتتأخر التنمية وتبرز المشاكل بوجه النظام الاشتراكي وبالتالي تزداد فرص انقضاض الطبقات المعادية للاشتراكية عليه. وبصورة موجزة أن حسن تأدية ذلك الدور يعني عملياً زيادة الاشتراكية إلى أقصى الحدود وتخفيض الاستهلاك إلى أقصى الحدود، هذه هي المبادئ الرئيسة في عملية التنمية، وبمقدار ما ينجح النظام في تطبيقها تزداد إمكانيات النجاح والعكس بالعكس.

ـ ٢ ـ

السؤال الذي يطرح نفسه مباشرة هو: ما هي الحالات التي يمكن أن تسيء الطبقة العاملة فيها تأدية دورها؟ هناك حالات عديدة يمكننا تلخيصها ومناقشتها كما يلي:

تقف الطبقة العاملة موقفاً غير سليم وبالتالي مسيء لأهداف مرحلة التحويل الاشتراكي المارة الذكر عندما تفشل في التفريق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي. إن النضال النقابي معروف تاريخياً، وخلاصته أن يتكتل العمال في نقابات مهنية هدفها مكاسب اقتصادية للعمال المنظمين في النقابات، وانتزاع تلك المكاسب من الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج. إنّه عبارة عن نضال هدفه تكتيل العمال في جبهة موحّدة ضدّ الجبهة الموحّدة للرأسمالية وتعديل كفتها. والنضال النقابي في مراميه الأخيرة يهدف إلى مجرد تحسين وضع الطبقة العاملة في ظلّ النظام الرأسمالي الموجود. أما النضال الاشتراكي فذو هدف أوسع ومختلف. إنّه نضال الطبقة العاملة كطبقة اجتماعية، لتغيير النظام القائم واستبداله بنظام اشتراكي؛ وهو نضال في سبيل مصلحة كلّ الشعب وليس لمصلحة طبقة معينة؛ وهو نضال وطني وسياسي إلى جانب كونه نضالاً مهنياً. لذلك فالنضال النقابي لا يتطلب بالضرورة وجود حزب سياسي للطبقة العاملة، أما النضال الاشتراكي

فيتطلب ذلك بصورة أساسية لأن النضال الاشتراكي بحكم كونه يهدف إلى تغيير النظام وإلى إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة، لا بدّ له من نظرية يسترشد بها ولا بدّ له من حزب سياسي ثوري لتطبيق النظرية والعمل بهداها.

وقد يتبادر إلى الذهن بأن الفرق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي، ينطبق على الفرق بين نضال العمال قبل الثورة وبين نضالهم بعد الثورة، وذلك خطأ. إن نضال الطبقة العاملة قبل الثورة بإمكانه أن يكون نقابياً كما بإمكانه أن يكون اشتراكياً. والفرق بين الاثنين يعني طبعاً أن النضال النقابي يهدف إلى تحقيق مكاسب معاشية ومهنية للعمال، في حين أن النضال الاشتراكي لا يقتصر على ذلك، بل ينصب على القضية السياسية وهي تغيير النظام. إن النضال النقابي والنضال الاشتراكي قبل الثورة، يهتمان بتحقيق المكاسب الاقتصادية للطبقة العاملة، ولكن الفرق بينهما هو أن النضال الاشتراكي يربط تحقيق هذه المكاسب بالهدف السياسي، في حين أن النضال النقابي يقصدها لذاتها ولا يربطها بأي هدف آخر. ماذا يعني ذلك عملياً؟ إنّه يعني أن نضال العمال عندما يكون نقابياً بحتاً يكون اهتمامه الأساسي تحصيل مكاسب اقتصادية بغض النظر عن أي شيء آخر، فهو يضغط ويناور ويقبل الحلول الوسط ويستعمل شتى الوسائل لتحقيق ذلك، ولا يهمه أبداً تجريح النظام الرأسمالي إلا ما أتى عرضاً ومن دون تصميم.

أما النضال الاشتراكي فهو يصمم الحملات التي يشنها من أجل تجريح النظام الرأسمالي نفسه وإبراز تناقضاته وتعرية الاستغلال الذي ينطوي عليه وتهيئة الجو للمعركة السياسية. إنّه يقوم بذلك من خلال الشعارات المهنية والمعاشية التي يرفعها، فالإضرابات من أجل زيادة الأجور لا تكون مقصودة لزيادة الأجور فحسب، بل تهدف أيضاً إلى فضح النظام الرأسمالي وإضعافه، وفضح سيطرته على الدولة واستغلالها لمصلحته. والفرق في الأساليب والشعارات وقيادة المعركة، واضح بين حالة يكون فيها هدف العمال تحقيق الزيادة في الأجور لذاتها فحسب، وبين حالة يكون هدفهم فيها أوسع من ذلك. والفرق الرئيس المرتبط بذلك هو أن الطبقة العاملة التي تناضل اشتراكياً تحاول أن تشترك في النضال السياسي، إما بتأسيس حزب سياسي أو بدخول حزب سياسي موجود ودعمه. وبعكس ذلك عندما تناضل الطبقة العاملة نقابياً فقط، نجدها في الغالب تبتعد عن العمل السياسي والأحزاب. كلّ ذلك يفسر الفروق الواضحة بين سلوك الحركة النقابية في الولايات المتحدة مثلاً، وبين الحركة النقابية في أفريقيا أو

البلدان العربية أو كوبا. وبتعبير مبسط نستطيع أن نقول إن النضال النقابي يهدف «إلى أكل العنب لا لقتل الناطور»، أما النضال الاشتراكي فيهدف «إلى أكل العنب وإضعاف الناطور» تمهيداً لقتله.

ـ ٣ ـ

ذلك هو الفرق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي قبل قيام الثورة، فما هو الفرق بينهما بعد قيام الثورة؟ إن عقلية النضال النقابي بعد قيام الثورة هي نفسها قبل قيام الثورة، فهي دائماً تتجه نحو اعتبار المهمة الأولى للنضال العمالي مجرد تحصيل مكاسب اقتصادية للعمال، مع فارق واحد هو أنّها تزداد في مطالبها هذه بعد قيام الثورة. إن النضال النقابي ينظر إلى الثورة كفرصة سانحة للحصول على المزيد من المكاسب الاقتصادية للعمال، فبينما تكون الحركة النقابية قبل الثورة تواجه قوى البرجوازية ونفوذ مالكي وسائل الإنتاج وسلطة الدولة المنحازة إلى جانب تلك الطبقات، الأمر الذي يجعل عملية تحقيق المكاسب العمالية أصعب، ما يضطرها إلى الاعتدال في مطالبها للمحافظة على كيانها وشرعية وجودها، نجدها بعد قيام الثورة، وزوال جميع تلك العقبات تندفع لتحقيق مكاسب أكثر، معتبرة أن قيام الثورة فرصة سانحة ووضع ممتاز عليها أن تستفيد منه إلى أقصى الحدود، لتحقيق أكبر مكاسب اقتصادية للطبقة العاملة. ذلك هو موقف النضال النقابي بعد قيام الثورة الاشتراكية. أمّا النضال الاشتراكي فذو موقف مختلف عن ذلك تماماً، فهو بعد قيام الثورة، يتخذ موقفاً معاكساً لموقفه قبل قيام الثورة في ما يتعلق بقضية المكاسب العمالية، وفي الوقت الذي كان يتعمد شنّ المعارك لتحقيق مكاسب عمالية قبل الثورة، بقصد تمتين وحدة الطبقة العاملة وترسيخ التنظيم النقابي وتعميق الصراع الطبقي وتهديم النظام القائم (بالإضافة إلى الأهمية الذاتية للمكاسب الاقتصادية)، يتصرف بعد قيام الثورة بصورة مختلفة تماماً.

إن النظام القديم قد زال، ولم يعد للنضال العمالي هدف سلبي (استبدال نظام بنظام)، بل يصبح هدفه إيجابياً هو بناء وترسيخ النظام الاشتراكي الجديد، وتقويم الانحراف وتلافي الأخطاء؛ فبدلاً من المكاسب العمالية يصبح هدف الحركة العمالية تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، وبدلاً من محاربة النظام القائم يصبح هدف النضال العمالي دعم السلطة الثورية في جهودها لتصفية آثار النظام القديم والطبقات المرتبطة به. بعبارة أخرى تتحول الطبقة العاملة في كفاحها اليومي نحو هدف زيادة الإنتاج وحماية النظام الجديد. وبناءً على ذلك تكيف جميع

خططها ومواقفها العملية في مختلف الميادين. هذا هو الفرق بين النضال الاشتراكي قبل قيام الثورة وبين النضال الاشتراكي بعد قيام الثورة.

إن أفكار النضال النقابي، تعرض الطبقة العاملة إلى خطر الوقوع بخطأ كبير، يؤدي بها إلى اتخاذ مواقف غير منسجمة مع أهداف مرحلة التحويل الاشتراكي. وخلاصة القول هي أن الطبقة العاملة إذا ما انجرفت بأفكار النضال النقابي واعتبرت هدفها الرئيس تحصيل مكاسب اقتصادية للعمال، بغض النظر عن اعتبارات التنمية، تكون بذلك سائرة بخط غير منسجم مع مقتضيات التحويل الاشتراكي. مطلوب من الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الرئيسة في بناء الاشتراكية، أن تناضل اشتراكياً لا نقابياً في هذه المرحلة.

إن قضية التفريق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي وبخاصة في مرحلة التحويل الاشتراكي، هي المنطلق الفكري الذي تنبثق عنه كافة الأفكار الأخرى المتعلّقة بقضية دور الطبقة العاملة في هذه المرحلة، وعدم التفريق بين هذين المفهومين هو المنزلق الرئيس الذي يواجه الطبقة العاملة، ومنه تتفرع كلّ الأخطاء الأخرى. مطلوب من الطبقة العاملة أيضاً، أن تتنبه مثلاً إلى الفرق بين مصلحتها في الأمد القصير، ومصلحتها في الأمد البعيد. صحيح أن النظام الاشتراكي، لا يمكن أن يتعارض مع مصلحة العمال كطبقة اجتماعية، بل يهدف أولاً وأخيراً إلى مصلحتها الحقيقية، ولكن ذلك لا يعني أن بناء الاشتراكية لا يتناقض مع المصالح الاقتصادية القصيرة الأمد لطبقة العمال. إن بناء الاشتراكية يتضمن مصلحة العمال، بمعنى بناء نظام جديد تسوده الرفاهية الاقتصادية والعدالة، وتزول فيه جميع أنواع الاستغلال والاضطهاد، ولكن ذلك لا يمكن أن يتم بمجرد قيام الثورة، بل لا بدّ من المرور بمرحلة بناء وتنمية اقتصادية سريعة. إن التنمية الاقتصادية السريعة، كما عرفناها سابقاً تتطلب زيادة الإنتاج وتقليل الاستهلاك في مرحلة الانتقال، الأمر الذي لا ينسجم مع تحقيق مكاسب اقتصادية سريعة للطبقة العاملة بمعزل عن ضرورات التنمية.

والطبقة العاملة أيضاً معرّضة ـ بتأثير أفكار النضال النقابي ـ لخطأ عدم التفريق بين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة على مختلف المستويات؛ بين مصلحة العامل الشخصية ومصلحة النقابة الواحدة؛ ومصلحة الحركة النقابية ككل؛ وأخيراً بين مصلحة الحركة النقابية ومصلحة الاقتصاد الوطني في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية.

وبعد مناقشة مواضع الخطأ التي قد يتعرض لها كفاح الطبقة العاملة في مرحلة التحويل الاشتراكي، لا بدّ من التعرض إلى بعض القضايا العملية التي تواجهها الطبقة العاملة وهي تناضل لتأدية دورها الصحيح. هناك أولاً مسألة التوفيق بين قضيتين مبدئيتين: إن النظام الاشتراكي يعتبر العمل عامل الإنتاج الرئيس، ويعتبر جميع فائض الإنتاج من صنع هذا العامل وبسببه. كما إنَّ الطبقة العاملة تشكل الأساس المادي للاشتراكية وسندها الرئيس، وبالإضافة إلى كل ذلك، فهذه الطبقة الكادحة هي التي تتحمل القسط الأكبر من الظلم الاجتماعي، وتعاني من الفقر والحرمان أكثر من غيرها. لِكُلّ هذه الأسباب لا بدّ من أن يؤدي قيام الثورة الاشتراكية إلى تحسين أوضاعها المادية، لأن ذلك من حقها من جهة، ولتستطيع تأدية دورها في بناء المجتمع الجديد من جهة أخرى. ولكن كيف يتوافق ذلك، مع هدف تحقيق التنمية السريعة كما سبق تعريفها؟ تلك المشكلة عملية لا بدّ من معالجتها في مرحلة التحويل الاشتراكي.

والحلّ العملي **الأول**، كما يبدو، يكمن في ربط تحسين أوضاع الطبقة العاملة بزيادة الإنتاج، أي بجعل العمال ينتجون أكثر من السابق وإعطائهم جزءاً من تلك الزيادة في الإنتاج لتحسين أوضاعهم المعاشية. أي أن تحسين أحوال الطبقة العاملة يجب أن يكون نتيجة لزيادة الإنتاج، لا لمجرد أن الثورة الاشتراكية قد قامت، وبقيامها لا بدّ من أن يزداد دخل الطبقة العاملة وتحصل على مكاسب لم تستطع الحصول عليها سابقاً. إن قيام الثورة في حدّ ذاته، يجب ألا يكون سبباً للحصول على مكاسب اقتصادية، والمكاسب الاقتصادية لا تصبح ضرورية لمجرد أن تحصيلها أصبح سهلاً، ولمجرد أن السلطة الجديدة هي سلطة العمال لا سلطة أصحاب العمل. إن كلّ ذلك لا يشكل أسباباً سليمة لتحقيق مكاسب اقتصادية. إن زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، يجب أن تكون السبب الوحيد والحالة الوحيدة التي تبرر تحقيق مكاسب اقتصادية للطبقة العاملة، عندها يمكن حلّ التناقض المذكور.

والقضية العملية **الثانية**، تتعلق بالشكل الذي يجب أن تأخذه المكاسب العمالية في مرحلة التحويل الاشتراكي. قد يظن البعض أن أحسن شكل لتلك المكاسب هو زيادة الدخل النقدي للعمال، كزيادة أجورهم النقدية أو منحهم

المخصصات المادية . . إلخ. وذلك خطأ. إن مرحلة التحويل الاشتراكي التي تتطلب بالدرجة الأولى زيادة الإنتاج، تستلزم أن يأخذ كلّ تحسين في أحوال الطبقة العاملة ذلك الشكل الملائم للتنمية؛ والمنسجم مع أغراضها، وأن يبتعد عن الأشكال المتناقضة مع ضرورات التنمية، فمثلاً عندما يأخذ المكسب العمالي شكل زيادة نقدية قد تكون النتيجة زيادة في استهلاك بعض السلع والخدمات غير الضرورية للتنمية، لا بل المضرة لها مثل الزواج وإنجاب الأطفال، أو المصروفات التي تفرضها التقاليد والعادات القديمة وغيرها من صنوف الاستهلاك التبذيري يحصل عكس ذلك عندما يأخذ المكسب العمالي شكل خدمات طبّية تؤدي إلى تحسين صحة العمال، وبالتالي إلى زيادة إنتاجهم.

إن احتمالات استعمال الزيادة في الدخل النقدي بشكل غير مفيد أو مضر للتنمية الاقتصادية، كبيرة في مجتمعنا، حيث لا تزال الطبقة العاملة تعاني من أوضاع ثقافية واجتماعية متخلفة نسبياً.

والقضية **الثالثة**، التي تستحق التعليق، هي كيفية التوفيق بين الانضباط ومقتضيات الإدارة الحديثة وبين ديمقراطية الإدارة. وقضية التوفيق هذه، تكون صعبة ولا سيما في المراحل الأولى من التطبيق الاشتراكي، وبخاصة عندما تكون الطبقة العاملة في بداية وعيها السياسي. إن الإدارة الديمقراطية تعني قيام مجالس عمالية منتخبة، وممارسة تلك المجالس لصلاحيات معينة في شؤون التخطيط، واتخاذ القرارات والإشراف والمساهمة في جميع شؤون الإدارة بدرجات معينة، ومراقبة الجهاز الإداري في منشآت القطاع العام. وفي مثل ذلك تواجه مرحلة التحويل الاشتراكي في بلاد مثل البلدان العربية صعوبات معاكسة، تتعلق بتطبيق الحدّ الأدنى من الانضباط العمالي اللازم لتحقيق أقصى درجات الكفاءة في الإنتاج، ولتعبئة الطبقة العاملة للمساهمة في مشاريع الإعمار العامة. والواضح أن بين هذين المطلبين شيئاً من التناقض، يحتاج إلى حلّ، يضمن جوهر الانضباط وجوهر الديمقراطية في آنٍ معاً.

إن التفكير بإمكانية وجود حلّ سحري أو قانون رياضي يضمن ذلك بمجرد تطبيقه، تفكير خاطئ وبسيط، إذ إنَّ حلّ هذه المشكلة يتوقف على الأوضاع الاجتماعية، ودرجة الوعي الوطني والسياسي، ودرجة الثقافة والشعور بالمسؤولية وروح العمل الجماعي، وهي كلها أمور معقدة ويحتاج حلها إلى أمد طويل من التقدّم الاجتماعي. ولكن من الممكن إبداء بعض الملاحظات التي تتعلق بتوضيح الطريق إلى الحل الصحيح.

إن قضية إيجاد إطار توفيقي تتلاءم في داخله هذه المتطلبات المتناقضة تقتضي **أولاً**، التسليم بدور العلم في الإدارة الصناعية. ومعنى ذلك أن هناك قرارات يتحكم فيها العلم من هندسة واقتصاد ومحاسبة وإدارة أعمال، ولا يمكن أن تخضع للاجتهاد وتباين الآراء، لذلك فإن مثل هذه القرارات لا بدّ من الخضوع لها من قبل جميع العاملين في القطاع العام، من دون مناقشة وإن هي أخضعت للمناقشة في المجالس العمالية، فيجب أن يكون ذلك بقصد الإيضاح وزيادة الوعي والمشاركة ليس إلا.

و**ثانياً**، لا بدّ من التسليم بشيء آخر أيضاً وهو أن حداً أدنى من الانضباط والطاعة أمر غير متناقض مع ديمقراطية الإدارة إطلاقاً، بل على العكس من كلّ ذلك فهو بتوفيره لعنصر النظام العام يهيئ الجو الملائم للديمقراطية الصحيحة، فيجب الانتباه إلى حقيقة ثابتة هي أنّه ما من قانون في العالم إلا ويتضمن شيئاً من عنصر القسر أو الإكراه. إن القسر أو الإكراه ليس أمراً سيئاً أو مناقضاً للديمقراطية، بل على العكس، لأنه إذا كان موجهاً لكبح الغرائز وضبط الرغبات الشاذة والأنانية ومقاومة الأهواء الشخصية، فإنه يضمن انسجام تصرف الفرد مع المصلحة العامة للجماعة، وبالتالي يكون عامل تقدّم وخير بدلاً من العكس.

إن عنصر القسر أو الإكراه موجود في القوانين والعادات والتقاليد والدين، وفي جميع أنواع المؤسسات المعروفة، لأنه العنصر الذي يضمن انسجام تصرف الفرد مع التصرف العام للمجموع أو ما يعتقده المجموع تصرفاً صحيحاً. والعمل الاقتصادي كأي نشاط بشري آخر، يتطلب حداً معيناً من ذلك الانسجام ومن الانضباط للمحافظة على سلامة الهدف وهو الإنتاج، لذلك يجب أن تقاوم الطبقة العاملة جميع الأفكار البدائية عن ديمقراطية الإدارة، وأن تنظر إليها بمنظار إيجابي وواقعي صحيح.

وثمة ملاحظة **أخيرة** في هذا الصدد، هي أن ديمقراطية الإدارة كنظام جديد وكوضع يتعلق بصميم قضية التقدّم الحضاري والاجتماعي والسياسي للفئات العاملة في القطاع العام، لا بدّ بحكم هذه الاعتبارات أن يكون تطبيقها تدريجياً يتناسب مع مدى ما تحققه هذه الفئات من تقدّم في هذه الميادين، ومع مدى ما تحرزه البلاد بصورة عامة من تقدّم. كما لا مناص من اعتبار التجربة في ميدان الإدارة الديمقراطية خاضعة دوماً للتصحيح والتكييف والنقد. إنّها مسألة أبعد ما تكون عن الصيغ الجامدة والحلول التي لا تتغير.

إن قضية جعل الطبقة العاملة تؤدي الدور الصحيح في بناء الاشتراكية، تحتاج إلى العمل والتوجيه ولا تحل تلقائياً؛ فالطبقة العاملة ليست معصومة عن الخطأ لمجرد كونها طبقة عاملة، ولا هي محصنة ضدّ الوقوع بمخططات البرجوازية أبداً. إن مجرد صفة العمل لا تضمن تحقيق ذلك، بل لا بدّ من نظرية تقود نضال الطبقة العاملة في الطريق الصحيح، وهو الطريق الذي يؤدي إلى الاشتراكية. إن الطبقة العاملة معرضة لمزالق كثيرة أخطرها وأهمها الاتجاه النقابي الذي يؤدي حتماً إلى انغلاق الطبقة العاملة على مطالب اقتصادية أنانية وقصيرة الأمد، على حساب قضية الطبقة العاملة الأساسية: قضية النظام الاشتراكي. ووجوب النظرية يعني أنّه لا بدّ من ارتباط الحركة العمالية بحزب ثوري يقود الكفاح السياسي لتحقيق تلك النظرية. ويعني ذلك أنّه لا بدّ أن يكون مجرى الحركة العمالية موجهاً لا سائباً، تمسكه قيادة واعية للدور الحقيقي للطبقة العاملة، متمثلة بقيادة عمالية مرتبطة بشكل من الأشكال بالحزب. ويعني ذلك عملياً أن الذي يوجه الطبقة العاملة يجب ألا يكون مجرد الرغبات الآنية المنبثقة من صفوف الأفراد في الطبقة العاملة، ولا الإحساسات الذاتية والأفكار البدائية، بل النظرية السياسية للحركة العمالية كما تصوغها قيادة النضال العمالي.

ولا بدّ من التأكيد في هذا الصدد على أهمية التوعية السياسية للعمال، ومقاومة جميع الأفكار البرجوازية والميول المتخلفة في صفوف الطبقة العاملة. إن قضية التوعية ذات علاقة وثيقة بتحقيق الوحدة التنظيمية للطبقة العاملة وزيادة جهودها وعملها المثمر من أجل النظام الجديد، وبإمكانها تجنيب القيادة العمالية والحكم الثوري كثيراً من المشاكل الناجمة عن التناقضات التي يخلقها ضعف الوعي والأفكار البرجوازية في صفوف الطبقة العاملة.

٥ ــ نظرية الملكية في الإِسلام(*)

ـ ١ ـ

من خصائص الفكر الضعيف أنّه يعكس التطور الخارجي دونما مقدرة على التمحيص والتقييم واتخاذ موقف معين، بعكس الفكر النشيط ذي الشخصية المستقلة الناضجة والمناعة القوية ضدّ تغلغل النظريات الوافدة فيه. إن المجتمع الضعيف الفكر يرجع صدى المدارس الفكرية التي تنشأ في الخارج دونما مقدرة على إبداع شيء من عنده، ولا تقييم لما يرده من الخارج بشكل صحيح يبرز مواضع القوة والضعف فيه. وليس من قبيل المبالغة القول إن المجتمع العربي الحاضر لا زال ضعيف الفكر يقلد بدل أن يبدع وتمر من خلاله النظريات دون أن يكون له أثر فيها. والأمثلة على هذا الترجيع كثيرة سنتناول واحداً منها في هذا البحث هو نظرية الملكية.

في تراث الفكر العربي نظريتان متضادتان، **الأولى** تقرن الملكية الخاصة بالحرية وتعتبرها جزءاً أساسياً منها ودليلاً عليها بل سوراً لها. و**الثانية** ترى بالملكية الفردية مظهراً للاستغلال ووسيلة لزيادة الاستغلال لجهود الآخرين وبالتالي للسيطرة على شؤونهم وسلب حريتهم.

ترجع النظرية الأولى بجذورها إلى نظرية جون لوك في نشوء المجتمع وأصل الدولة، فجون لوك يرى أن الإنسان ولد في حالة طبيعية ومعه حقوق أساسية هي الحياة والحرية والملكية. ونشوء الدولة ليس إلا نتيجة لتعاقد جرى بين الناس غرضه إيجاد وسيلة جماعية لخدمة وحماية هذه الحقوق بدلاً من أن يدافع عنها كلّ

(*) نشرت هذه المقالة في: **الآداب**، السنة ٦، العدد ١ (١٩٥٨)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

فرد وحده. والفرد بانتقاله من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، أي بدخوله المجتمع، أتى ومعه حقوق طبيعية أصيلة وهي دين الفرد على المجتمع الذي لم يوجد إلا لحمايتها ورعايتها. وكل سلطة تحيد عن ذلك وتخرق العقد باطلة يحقّ للفرد الخروج عليها دفاعاً عن حرياته الأصيلة، وترى هذه النظرية أن أصل الملكية الخاصة هو انصباب جهود الفرد على الطبيعة. فإذا ما اختلط عمل إنسان بجزء من موارد الطبيعة غير المملوكة من الغير نشأ له حقّ التملك بذلك الجزء. إذاً، فأصل الملكية جهد الفرد. أنّها حقّ طبيعي سابق لِكُلّ القوانين التي تسنها الدولة. ولا تستطيع أي سلطة أو حتّى المجتمع بكامله أن يعتدي عليها؛ فحق التملك جزء أساسي من الحرية لا يمكن تحديده أو الانتقاص منه.

أما النظرية التي ترى العكس فهي التي تضع في يد من يملك عوامل الإنتاج المقدرة على استغلال جهود الآخرين وسلب حريتهم، وأن لا سبيل إلى إصلاح المجتمع إلا بإلغائها. هذا الخلاف الفكري في الغرب قد انعكس أثره في المجتمع العربي وسبّب ظهور رأي يحاول أن يوفق بين التراث الإسلامي والنظريات الماركسية، كجزء من محاولة التوفيق الكبرى بين التقدّم الحديث وتقاليد المجتمع، فادعى أن الإسلام لا يبيح الملكية الخاصة ويقرر إلغاءها وإحلال الملكية العامة مكانها. وفي هذا البحث سنأخذ مثالين للمناقشة هما رأي أنور إقبال قريشي[١] عن الرأي **الأوّل** ومحمود أبو السعود[٢] عن **الثاني**.

ـ ٢ ـ

من المعروف تاريخياً أن ملكية الأرض الخاصة كانت شائعة في جزيرة العرب قبل ظهور الإسلام، فقد اشتهرت الطائف والمدينة ببساتينهما التي يملكها أثرياء الحجاز. والحضارات السامية عرفت الملكية الخاصة، فاعترف بها العرف السائد آنذاك وحمتها القوانين. ولم يؤد ظهور الإسلام إلى تغيير جذري في قضية الملك الخاص، فهو لم يبتدع هذه المؤسسة لأنها كانت موجودة ولم يلغها كما يدلّ على ذلك التاريخ والشواهد التي سنوردها في هذا البحث في ما بعد. ولم يرد في القرآن أي نصّ صريح يشير إلى تأسيس الملكية الخاصة بالأرض ولا إلى إلغائها.

---

(١) انظر: Anwar Iqbal Qureshi, *Land Systems in the Middle East* (*Mineographed Stydy*) (London: Royal Institute of International Affairs, 1954), chap. 2.

(٢) محمود أبو السعود، «استغلال الأرض والشريعة الإسلامية.» *Islamic Review* (August 1952). (بالإنكليزية).

صحيح أن الإسلام يعتبر الله مالك السموات والأرض وله يعود كلّ شيء فهو الذي خلق الكون وما فيه، وإن كلّ موارد الطبيعة هبة الله لعباده. ولكن الاعتماد على هذه النظرية العامة للكون لاستنتاج أن الإسلام لا يبيح الملكية الخاصة بالأرض لا يخلو من الخطأ.

تقول الآية الكريمة: ﴿**والأرض وضعها للأنام. فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام. والحب ذو العصف والريحان. فبأي آلاء ربكما تكذبان**﴾[٣].

يشترك الإسلام مع كلّ الأديان السماوية الأخرى في هذه النظرة الشاملة للكون القائمة على اعتباره من صنع الله الذي يملك كلّ شيء فيه، وهي نظرة فلسفية لا يمكن أن نستنتج منها إلغاء ملكية الأرض الخاصة. وهدف هذه النظرة توضيح ماهية الكون وعلاقته بالله لا تحديد العلاقات الاقتصادية بين الأفراد على الأرض. وما يلاحظ في هذه السورة ككل، والجزء الأخير من الآيات المذكورة، أنّها تهدف عموماً للدلالة على وجود الخالق وعظمته بتعديد نعمه ومآثره وما يدلّ عليه في الكون إلا الحكم بشيوع الأرض، فالسورة متجهة إلى تحديد علاقة الله بالكون أكثر من علاقة إنسان بإنسان آخر[٤].

كذلك الآية التي تقول: ﴿**إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين**﴾[٥] لا يصحّ تفسيرها حرفياً وبشكل معزول عن هذه النظرة الشاملة للكون﴿**لله ما في السموات وما في الأرض**﴾[٦].

ولكن لهذا الموضوع جانباً آخر لا يمكن إغفاله، فالنصوص هذه وإن كانت لا تنفي الملكية الخاصة ولكنها تشف عن نظرة تضع قضية الملكية في إطار فكري عام مختلف عن نظرة الحق الطبيعي التي سبق توضيحها؛ إن الله في نظر الإسلام يمثل الحق المطلق والعدالة التامة وهو القوة التي تسيّر الكون، فإن كان الأمر كذلك فلا يعقل أن يكون جائزاً بعرف الإسلام إطلاق يدّ المالك بالتصرف بأرضه بغض النظر عن مصلحة ورفاه الآخرين. الإسلام ـ في نظريته الشاملة للكون ـ

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن،» الآيات ١٠ ـ ١٣.

(٤) قد أثارت الآية ﴿**والأرض وضعها للأنام**﴾ نقاشاً طويلاً في أوساط المفكرين في باكستان بين مؤيدي الملكية الخاصة ومؤيدي الملكية العامة. وللاطلاع على تفاصيل المناقشة يمكن الرجوع إلى: أبو الأعلى المودودي، **مسألة ملكية الأرض في الإسلام** (دمشق: مكتبة الشباب المسلم، ١٩٥٧).

(٥) **القرآن الكريم**، «سورة الأعراف،» الآية ١٢٨.

(٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٤.

قد ربط قضية الملكية نظرياً ومن طرف خفي بقانون أخلاقي أعلى؛ فنظرته الشاملة للكون أخلاقية بأساسها أي أنّها تقول بوجود قوة حقّ وخير وراء العالم، وهذه النظرة وإن كانت لا تنفي حقّ التملك ولا تنظم تفاصيله، تضع ـ بشكل نظري على الأقل ـ حدوداً عامة للتصرف.

وآية كريمة أخرى تنصّ: ﴿**كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقّه يوم حصاده**﴾[٧].

الإشارة هنا إلى ثمار الأرض والزكاة الواجبة عليها. نحن نعرف أن الزكاة ضريبة تجبى على الأرض المملوكة ملكاً خاصاً، وأنها تجبى للإنفاق على الفقراء، وأنها أحد أركان الإسلام الخمسة. وتكون هذه الضريبة نسبة ثابتة من ثروة المكلف التي تشمل إنتاج الأرض والذهب والفضة والبضائع والحيوانات مع إعفاء حدّ أدنى؛ فمن جهة توضح هذه الضريبة اعتراف الإسلام بالملكية الخاصة، ومن جهة أخرى تؤسس مبدأ الحق العام بهذه الملكية، فهي تتضمن اعتبار أن لفقراء المجتمع حقاً في ثروة الآخرين يجبى منهم ليزكيهم، فالثروة لا تعتبر خالصة إلا إذا دفع مالكها حقّ فقراء المجتمع.

تأسيس حقّ التملك في الشريعة الإسلامية

يتأسس حقّ الملكية الخاصة في الأرض في أربع حالات: الشراء والإرث والمنحة من الدولة وإحياء أرض موات.

ليس في تفصيل الحالتين الأوليين ما يتعلق مباشرة بموضوع بحثنا هذا، فقد عرفت الشرائع الأخرى هاتين الطريقتين قبل الإسلام، ومارستها شعوب كثيرة. أما الطريقتان الثالثة والرابعة فمنشأهما إسلامي لذلك فأحكامهما تعكس روح الإسلام واتجاهه العام، وتوضح خصائص نظرته إلى الملكية أكثر من الطريقتين الأوليين. والآن لنتناول بحث هاتين الطريقتين بشيء من التفصيل.

الإقطاع

حدث في صدر الإسلام أن منحت الدولة أراضيَ زراعية لبعض الأفراد ممن قدموا خدمات جليلة للدعوة، وسميت عملية المنح هذه بالإقطاع؛ فالرسول (ﷺ) نفسه منح بلال الحبشي قطعة من الأرض تقديراً لخدماته. ويذكر بعض المؤرخين أن

(٧) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ١٤١.

عادة المنح هذه قد نشأت في عهد الخلفاء الراشدين، وأن الأرض الممنوحة أصبحت ملكاً خاصاً لمن قدمت له المنحة. ولكننا نلاحظ أن الإقطاع هذا قد تطور وتغير بمرور الزمن مع توسع الدولة وتشعب حاجاتها وتطورها من بسيطة إلى معقدة؛ ففي البداية كانت الدولة محدودة الحاجات وبسيطة التركيب، ولكنها بالفتح والتوسع أصبحت بحاجة إلى موارد مالية وإدارة وتنظيم أكثر تعقيداً مما سبق. ويلاحظ من التطور التاريخي للإقطاع أنّه قد تحول تدريجياً من ملك خاص إلى نوع من الملكية الخاصة المحددة؛ فالخلفاء العباسيون أخذوا يترددون في منح الأراضي ملكاً خاصاً للأفراد والعائلات ويفكرون بضرورة تغيير ما جرى عليه الحكام السابقون. وقد ناقش الفقيه أبو يوسف في كتابه المعروف **الخراج**، قضية الإقطاع بالتفصيل، وخلص إلى تقرير أن الإقطاع منح الشخص الممنوح ملكية خاصة في الأرض الممنوحة في بداية نشوئه، ولكنه تحول تدريجياً إلى نوع من الملكية المحددة في ما بعد. والخلفاء العباسيون أنفسهم بدأوا يعتبرون أن هذه الطريقة تؤسس في الأرض نوعاً من الملكية يحتفظ للدولة بدرجة من الرقابة على الأرض. ووراء هذا التحول تكمن عوامل سياسية لا يستهان بها، فالخلفاء العباسيون واجهوا مشكلة توسع نفوذ بعض العوائل السياسي نتيجة لنفوذهم المالي وحيازتهم أراضي واسعة، ونكبة البرامكة على يدّ الرشيد شاهد على ردّ فعل السلطة لتفاقم هذا الخطر.

والخلاصة هي أن مؤسسة الإقطاع وإن كانت تعكس اعتراف الإسلام بالملكية الخاصة، إلا أنّها بتطورها على النحو المذكور تعكس أيضاً استعداد الإسلام لتحديدها إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك؛ فزيادة حاجات الدولة المالية وتوسع النفوذ السياسي والاقتصادي لبعض الأفراد والعوائل والخوف من نشوء نظام اقتصادي إقطاعي ينافس الدولة، جنح بالحكم العباسي لتعديل الإقطاع بتحويله من ملك خاص إلى ملكية محددة تبقى بموجبها الدولة المالك الحقيقي وإن كانت حيازتها واستغلالها في يدّ الأفراد.

هذا التطور في موقف الإسلام من الإقطاع يثير اعتراف السيد قريشي الذي يعتبره بدعة وخروجاً على تعاليم الإسلام الأساسية التي تبيح الملكية الفردية التامة. ويتضح خطأ هذا الرأي في أنّه يعتبر التغيير الذي حدث في الإقطاع تدبيراً شخصياً قام به بعض الخلفاء ولا يعبر عن رأي الإسلام في الموضوع. وبذلك يكون تفسيره شخصياً لا اجتماعياً لأنه يغفل أن التدبير المذكور كان تلبية لحاجات جديدة نشأت عن توسع الدولة، وجواباً لمشاكل سياسية نجمت عن تجمّع إقطاعات واسعة بيد قلة من الأفراد والعوائل.

إحياء الأرض الخالية

يعرف أبو يوسف الأرض الخالية بأنها تلك التي لا أثر فيها للزراعة أو البناء، وغير المعدة لاستعمال المنطقة المجاورة والتي ليست مرعى مشاعاً ولا أرض مقبرة، وغير المستعملة للحصول على الأخشاب أو علف المواشي، والتي ليست بحيازة أو ملكية أي شخص. وتقسّم هذه الأرض إلى أرض موات وأرض خالصة. الأرض الموات هي الأرض الخالية المهملة بسبب موت المالك من دون وريث أو التي لم تكن مملوكة لأحد قط ولم تستغل لانعدام الماء. أما الأرض الخالصة فهي الأرض الخالية التي أسندت ملكيتها إلى الدولة.

يتفق المؤرخون والفقهاء على أن الرسول (ﷺ) قد أسس قاعدة إسناد ملكية الأرض الخالية لمن يستغلها، فقد روى الحسن بن سمرة عن الرسول (ﷺ) قائلاً: «من أحاط حائطاً على أرض فهي له»[٨] وعن عروة قال: «أن رسول الله (ﷺ) قضى أن الأرض أرض الله، والعباد عباد الله، ومن أحيا مواتاً فهو أحق بها. جاءنا بهذا عن النبي الذين جاءوا بالصلوات عنه»[٩]. وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله (ﷺ) «من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حقّ»[١٠].

الملاحظ على هذه النصوص هي أنّها تتضمن شرطين لاكتساب ملكية الأرض الخالية: تسويرها واستغلالها. وفي رواية أخرى عن طاووس قال: قال رسول الله (ﷺ): «عادي الأرض لله وللرسول ثمّ لكم من بعد، فمن أحيى أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حقّ بعد ثلاث سنين»[١١].

وعن سالم بن عبد الله، أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال على المنبر: «من أحيى أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجر حقّ بعد ثلاث سنين، وذلك أن رجالاً كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون»[١٢] بإسناد هذه الأحاديث وإجماع الفقهاء، تقرر الشريعة الإسلامية بشكل غير مختلف عليه أن الذي يشغل أرضاً خالية يفقد حقّه فيها إذا لم يستغلها خلال السنين الثلاث الأولى. ويضيف أبو

---

(٨) أبو عبيد القاسم بن سلام، **الأموال**، باب فتوح الأرضين صلحاً (رقم ١٥٠)، ص ٥٩.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، رقم ٧٠٢، ص ٢٨٦؛ أبو داود، **باب في إحياء الموات**، ج ٤، رقم ٢٩٤٩، ص ٢٦٥، وأبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري، كتاب **الخراج**، باب في موات الأرض في الصلح عنوة وغيرهما، ص ٧٧.

(١١) الأنصاري، المصدر نفسه، باب في موات الأرض في الصلح عنوة وغيرهما، ص ٧٧.

(١٢) المصدر نفسه.

حنيفة شرطاً آخر هو موافقة السلطة الحاكمة. ويفرق مالك بين الأرض القريبة من المناطق المأهولة بالسكان كالمدن، والأرض البعيدة عنها، ويضع شرط موافقة السلطة على الصنف الأوّل دون الثاني. ومن الواضح أن هذا الرأي مستند على اعتبار أن شرط موافقة السلطة على تملك الأرض القريبة من المدن ضروري لضمان حقوق قاطني الأرض المجاورة. وما يعرف عن أبي حنيفة أنّه يعتمد على مضمون النصوص وروحها دون ما تمسك شديد بالحرف والنصّ. وقد اعتبره كثير من فقهاء المسلمين والباحثين الأجانب صائباً في رأيه هذا.

كانت الأمور بسيطة في عهد الرسول (ﷺ)، الأراضي الخالية موفورة وعدد المسلمين قليل وسياسة الباب المفتوح في إشغال هذه الأراضي لم يكن من المتوقع أن تخلق مشاكل جدية، ولكن بمرور الزمن زادت رقعة الأراضي المملوكة من قبل الدولة وزاد عدد المسلمين، فظهرت الحاجة إلى تنظيم تمليك هذه الأراضي للأفراد بواسطة الدولة، وأصبحت موافقة السلطة ضرورة تقتضيها المصلحة العامة. وبذلك فرض على تمليك الأرض الخالية تحديد جديد غايته حماية الصالح العام.

نظم استغلال الأرض في الإسلام

وفي نظم استغلال الأرض أيضاً تبرز هذه النظرة إلى الملكية الخاصة: إباحتها ضمن حدود المصلحة العامة. وشيء من التفصيل ضروري لتوضيح ذلك.

عندما فتح العرب المسلمون العراق وسوريا وفلسطين ومصر، نشأت ضرورة للبت في مصير الأراضي المفتوحة، فالذين أسلموا من سكان هذه البلدان حفظت لهم ملكية أرضهم على أن يدفعوا العشر، أما الذين بقوا على دينهم فتحدد علاقاتهم بالأرض بمعاهدة بينهم وبين المسلمين وهذا في حالة السلم، أما إذا اختار السكان الحرب وخسروها فتصبح أرضهم غنيمة تحت تصرف الإمام. وفي عهد الرسول (ﷺ) كانت هذه الأراضي توزع بين الفاتحين كغنائم حرب ويفرز خمسها للدولة. وقد أدخل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إجراءً جديداً قضى بموجبه ترك حقّ إشغال الأرض لأصحابها على أن يدفعوا ضريبة أرض دعيت الخراج. وكان هذا التدبير الجديد المصدر التاريخي لما يدعى اليوم بالأرض الأميرية. وبذلك نشأ نظام جديد في ملكية الأرض.

ترتكز فكرة الأرض الخراجية على الفصل بين ملكية التربة كمادة أسندت إلى الدولة، وملكية الاستعمال التي تركت بيد الأفراد. وقد توسعت رقعة الأرض

الخراجية فشملت مساحات عظيمة من أرض العراق وبقية الأقطار المفتوحة في عهد الخليفة الثاني. وقد روي أنّه كتب لقائد الجيش في العراق سعد بن أبي وقاص عن كيفية التصرف بالغنائم «وبترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإنا لو قسمناها بين من حضر، لم يكن لمن بعدهم شيء»[١٣]. كذلك يروى أن عمر (رضي الله عنه) قال لعقبة بن فرقد حين اشترى أرضاً على شاطئ الفرات: «ممن اشتريتها»؟ قال: «من أربابها»، فلما اجتمع المهاجرون والأنصار عند عمر (رضي الله عنه) قال: «هؤلاء أهلها فهل اشتريت منهم شيئاً؟» قال: «لا» قال: «فأرددها على من اشتريتها منه وخذ مالك»[١٤] وقد اعتبرت الأرض التي وزعت على المحاربين وتلك التي قبل أصحابها الإسلام على أنّها ملك خاص للعشر وسميت بالأرض العشرية، بينما خضعت ملكية الأرض الخراجية لتحديدات معينة، فالأرض الخراجية يمكن أن تباع وتثقل برهن وتورث ولكنها لا يمكن أن تمنح بحسب رغبة صاحبها، وإذا ما توفي من دون أن يترك وريثاً رجعت للدولة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى رأي ألفريد بونيه (Alfred Bonne) بالأرض الخراجية حيث يقول ما ترجمته: «تستند فكرة الأرض الأميرية على اعتبار أن الدولة قد منحت هذه الأرض بقصد استغلالها وإعمارها. والذي تمنح له هذه الأرض ملزم بزراعتها وبذلك يصبح قادراً على تأدية حصة للحكومة كضريبة. وبجانب هذه الحقوق الإدارية هناك شرط موافقة السلطة التي من دونها لا يكون نقل الملكية شرعياً»[١٥].

وهناك نظام الوقف في الإسلام يهمنا شرحه لتعلقه بموضوع البحث. يمكننا تعريف الأراضي الموقوفة بأنها تلك التي نقلت ملكيتها من دون رجوع إلى غرض ديني أو خيري، والأرض الموقوفة هذه لا يمكن بيعها أو التنازل عنها أو رهنها. ويرجع المؤرخون الأصول الأولى لهذا النظام إلى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي فرز قسماً من أراضي الدولة كوقف لمنفعة المجتمع الإسلامي. ونظام الوقف هذا يوضح استعداد الإسلام لتحديد الملكية الخاصة في سبيل خدمة المصلحة العامة. ويعتقد طلاب الإمام أبي حنيفة أن الوقف يعني «إخضاع ملكية شيء معين للملكية الإلهية يتوقف بموجبها حقّ المالك وتنتقل ملكية الشيء لله ويرجى

---

(١٣) ابن سلام، المصدر نفسه، باب فتوح الأرضين صلحاً (رقم ١٥٠)، ص ٥٩.

(١٤) المصدر نفسه، رقم ١٩٦، ص ٧٧.

(١٥) Alfred Bonne, *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition* (London: Kegan Paul, 1955) p. 116.

الانتفاع به لعباده»[١٦]. ويتضمن تفسير ألفريد بونيه الفكرة ذاتها، فيرى أن مؤسسة الوقف توضح أن نظرية الملكية في الإسلام تستند على مبدأ أن الأرض ملك الله الذي منح حقّ استعمالها للبشر[١٧].

المزارعة في الشريعة الإسلامية

يختلف الكتّاب على موقف الشريعة الإسلامية من مسألة المزارعة؛ فمحمود أبو سعود يرى أن الإسلام قد منع تأجير الأرض منعاً باتاً. بينما يرى قريشي العكس تماماً. وقد أورد أبو السعود شواهد وروايات لإسناد موقفه؛ أهمها الرواية المسندة لرافع بن خديج التي استشهد بها خصمه قريشي كذلك. روى رافع بن خديج «كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله (ﷺ) فنكريها بالثلث والربع والطعام المسمّى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي فقال: «نهى رسول الله (ﷺ) عن أمر كان لنا نافعاً، وطواعية الله ورسوله (ﷺ) أنفع لنا، نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمّى وأمر ربّ الأرض أن يزرعها أو يدعها وكره كراءها وما سوى ذلك»[١٨] وهناك سبع روايات أخرى عن رافع بن خديج تؤكد المضمون نفسه. وقد ردّ قريشي على ذلك بتفصيل الظروف التي وردت بها الروايات والاستعانة بروايات أخرى توضح مضمون النصّ المذكور؛ فقد أورد أن حنظلة بن قيس قد حقق في الأمر مع رافع بن خديج ووصل إلى التوضيح التالي: الحقيقة هي أنّه زمن الرسول (ﷺ) اعتاد الناس تأجير أراضيهم بشروط غير عادلة كاشتراط رجوع حاصل الأرض القريبة على السواقي أو حاصل البقع الممتازة الأخرى لصاحب الأرض. ونظراً إلى انتشار العادة عمد الرسول (ﷺ) لمنع تأجير الأرض بمثل هذه الشروط القاسية إذ إنَّ حصة المالك في المنتوج لم تكن محددة بوضوح تام.

ويرى قريشي أن التفاصيل المتعلّقة بهذه الروايات توضح أن المزارعة لم تكن موضوع المنع بل المزارعة بالشروط القاسية التي كانت شائعة آنذاك. ورغم أن قريشي قد استعمل هذا المنطق، لإسناد رأيه القائل إن الإسلام يبيح الملكية الخاصة بشكل مطلق إلا أن المعلومات التي يستعين بها تثبت شيئاً مختلفاً، تثبت أن الملكية الفردية في الإسلام محددة بمقتضيات الصالح العام. من الواضح من النصّ المذكور

(١٦) Qureshi, *Land Systems in the Middle East*, p. 15.

(١٧) Bonne, Ibid., p. 119.

(١٨) أبو الحسين مسلم بن الحجاج مسلم، **صحيح مسلم**، باب كراء الأرض بالطعام، ج ٥، ص ٢٣.

أن الرسول (ﷺ) قد حدد شروط تأجير الأرض للفلاحين وأخضع العلاقة بين المالك والمستأجر للعدالة أي لمبدأ أخلاقي أعلى. ولذلك حدد الحق المطلق لصاحب الأرض في التصرف بأرضه.

ورأي الفقهاء المسلمين يؤيد هذا الرأي، فثلاث مدارس متفقة على اعتبار أن أي مزارعة تمنح مالك الأرض امتيازات خاصة باطلة. تشترط الشريعة الإسلامية لتكون المزارعة صحيحة أن يقتسم الطرفان المحصول بعد حصاده. إذا اشترطت مزارعة ما إعطاء أحد الطرفين حصة ثابتة فهي باطلة. كذلك يبطل أي تعاقد يشترط إعطاء الطرف الذي يزود البذور حصة تساوي ما قدمه أولاً ثمّ اقتسام ما تبقى بين الطرفين، إذ قد لا يبقى شيء من المحصول بعد فرز هذه الحصة المعينة لصاحب البذور. إذا اشترط تعاقد ما إعطاء أحد الطرفين إنتاج جزء معين من الأرض وما تبقى للطرف الثاني فهو باطل إذ قد يكون مجموع المنتوج مساوياً لإنتاج ذلك الجزء فقط.

والمبدأ الذي تبنى عليه هذه الأحكام،هو أن المزارعة شراكة يجب أن يتساوى الطرفان بها في تحمل مخاطر الإنتاج، فَكُلّ شرط يعطي أحد الطرفين ضماناً أكثر من الطرف الآخر ينقض شرط المساواة ويحيل التعاقد باطلاً. وهذا هو المبدأ نفسه الذي يحرم الإسلام بموجبه الربا، فالتسليف بفائدة تعاقد يعطي المسلف ضماناً برجوع ماله والفائدة بغض النظر عن المخاطر التي سيتعرض لها المستلف الملزم بإرجاع ما اقترضه مع الفائدة حتّى ولو لم يربح شيئاً من المشروع الذي استلف المال لأجله. ومن ذلك يتضح أن الإسلام لا يعتبر مجرد ملكية الأرض كافية لتبرير الحصول على دخل منها، إذ يجب أن يشترك المالك بتحمل مخاطر الإنتاج كذلك، أي أن يقدم شيئاً بشرياً. وهو يعتبر استقطاع حصة معينة مضمونة من قبل مالك الأرض بمثابة ربا يشبه ذلك الذي يحصل عليه الممول.

ـ ٣ ـ

صحيح أنّه ليس في التراث الإسلامي ما يشير بوضوح إلى تأسيس الملكية الجماعية في الأرض، ولكن بجانب ذلك يدلّ التحليل المار على أن الملكية الخاصة كانت دائماً خاضعة لقوانين أخلاقية واعتبارات المصلحة العامة. وإذا ما اصطدمت مصلحة الفرد الخاصة بالمصلحة العامة للمجموع أعطيت الغلبة للثانية على الأولى. لذلك فنظرية الحق الطبيعي التي تعتبر التملك الفردي دين الفرد على المجتمع وحقاً أتى به من الحالة الطبيعية الدينية الصرف لذلك المجتمع لا مجال لها في

الإسلام. وهذا التأكيد على أهمية المجتمع نابع من نظرة أوسع تتضمن المهمة التاريخية التي أتى الإسلام لتحقيقها، فبجانب المهمة الدينية الصرف هناك مهمة الإصلاح الاجتماعي الشامل، فقد حاول الإسلام تحقيق وحدة وتقدّم المجتمع العربي. ولإنجاز ذلك على الفلسفة الجديدة أن تحارب ذلك النوع من الفردية الشائعة في مجتمع الجاهلية. ولأول وهلة قد يبدو هذا الرأي متناقضاً مع ما عرف عن الإسلام من تأكيد على حرية الفرد. ولكن هذا التناقض ظاهري لا حقيقي. وفي رأيي الخاص أن من معجزات الإسلام أنّه استطاع تحقيق الوحدة القومية وحرية الفرد بالوقت نفسه دونما تضارب. كان الفرد في المجتمع الوثني القبلي حراً بمعنى أن سلوكه غير محدد باعتبارات وقيود ثقيلة. كان سلوك الفرد مقيداً بقيم نابعة من حياة بسيطة، لذلك كانت تلك القيود غير ثقيلة. ولكن سبب هذه الحرية هو خلو الحياة من مهمة تاريخية كبيرة، خلوها من أعباء تحقيق رسالة تتعدى الحدود وعدم ارتباطها بمسؤولية تجاه شؤون العالم.

لذلك فإن الفرد الذي كان يشعر بالحرية كان في موضع تفاهة أيضاً، في موضع لا يشعره بأهميته كإنسان مسؤول عن أكثر من نفسه وقبيلته. الشعور بالحرية كان يرافقه شعور بعدم الأهمية. ولكن بمجيء الإسلام كرسالة للعالم انتشل الفرد من هوة التفاهة وعدم الأهمية والعيش على الهامش من دون معنى، ووضع على أكتافه مسؤولية تحقيق رسالة للبشر وأصبح مقياس السلوك هو المشاركة بتحقيق هذه الرسالة. وبذلك أصبح سلوك الفرد خاضعاً لقيم أعلى منه. قيم نابعة من تلك الرسالة وأوسع من عالمه القديم. هذا الشعور بالأهمية والمعنى والمسؤولية لتحقيق رسالة حقّ للبشر هو النوع من الفردية الذي أحله الإسلام محل فردية الجاهلية، وهو النوع الذي يلائم التماسك القومي والتعاون الاجتماعي. وبذلك أكد الإسلام على الوحدة والتعاون والمسؤولية الاجتماعية، وحارب القبلية والأنانية واللامسؤولية. من هذه النظرة العامة يتفرع تأكيد الإسلام على المجتمع في تنظيم الملكية الخاصة. والخلاصة الأخيرة هي أن الإسلام لم يلغ الملكية الفردية ـ وحسب نظرته الشاملة ـ لا يمكن أن يلغيها، ولكنه ينظر إلى الملكية الخاصة على أنّها حقّ اجتماعي لا طبيعي.

ـ ٤ ـ

تواجه البلدان العربية اليوم ـ بضمن المشاكل المتعددة ـ مشكلة الأرض التي يتوقف على حلها حلّ أزمة من المشاكل السياسية والاقتصادية، فالأرض الزراعية لا زالت المصدر الرئيس لعيش الأكثرية. ولكن نظام استغلالها ليس من النوع

الذي يساعد التطور الاقتصادي والسياسي ولا التقدّم الاجتماعي بصورة عامة، فهناك قضية إصلاح نظم الأراضي القائمة على أساس الملكيات الكبيرة الواسعة المؤجرة لفلاحين يستغلونها بطرق بدائية لقاء حصة في المنتوج تتراوح بين النصف والثلاثة أرباع للمالك وما يتبقى للفلاح. وقد واجهت مصر هذه المشكلة بمشروع جزئي يهدف إلى تحقيق ملكية صغيرة منتجة ومتطورة، أما في بقية أجزاء البلدان العربية فقد بقيت المشكلة قائمة: صراع بين مالكي الأرض والفلاحين يدور حول قضية التقدّم الاجتماعي برمتها، ونتيجة لذلك تطرح الآن قضية الملكية بوجهها العلمي والنظري في أوساط السياسة والفكر. ووجهها النظري يستهدف التعرف على حقيقة موقف تراث المجتمع. وبكلمات أخرى إن الحركة الإصلاحية تفتش عما يبررها في تراث المجتمع ونجاحها في ذلك لا شكّ مفيد. الإصلاح الذي له جذور في المجتمع أسهل وتقبله أسرع.

هناك مسألة توزيع الأراضي على الفلاحين وفرض ضرائب على الأرض والإرث وإعادة توزيع الثروة وتأميم المصالح الكبرى ومصادرة الثروة الطبيعية، لا بل كلّ قضية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وكل ذلك مرتبط تمام الارتباط بنوعية حقّ المالك بالأرض. والخلاصة هي أن نظرة الإسلام للملك على أنّه حقّ اجتماعي، تساعد الإصلاح الاجتماعي وتسهله بعكس الحال في ما لو كانت غير ذلك.

٦ ــ نظرات في الإِصلاح الزراعي في سوريا والعراق(*)

ـ ١ ـ

إن الاستنتاجات التي تتضمنها هذه المقالة لا يقصد منها التعميم النظري، أي أنّها لا تصلح لاستخلاص مبادئ نظرية ثابتة، بل هي مجرد ملاحظات مستخلصة من التجربة التي مرّ بها العراق وسوريا في مجال الإصلاح الزراعي. أما أثر هذه الملاحظات، فهو أنّها تلقي أضواء جديدة على هذه القضية الشائكة. إن بعض الأفكار المسلم بها في الإصلاح الزراعي ولا سيما عند الاقتصاديين الزراعيين الغربيين، أصبح من الممكن إعادتها للمناقشة من جديد بسبب هذه الاستنتاجات، وتلك هي أهميتها العلمية إن كان لها شيء من ذلك.

لعل من أهم عوامل القلق الاجتماعي في بلدان المناطق المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، الوضع المتردي الذي تعيش فيه الجماهير الفلاحية التي تشكل الأكثرية في جميع هذه المناطق. وعلى وجه التحديد أن محرك الاضطراب لا يعدو أن يكون حرمان الأكثرية من وسيلة العيش الوحيدة في الريف ألا وهي الأرض؛ ففي الريف ترتبط قضية استمرار الحياة بقضية الأرض بِكُلّ ما تنطوي عليه من قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية. إن الأرض هي مصدر المعيشة ومن يسيطر عليها يسيطر على مصدر المعيشة وبالتالي على الجماهير الفقيرة التي ينحصر همها في مثل هذه الظروف الصعبة في مجرد استمرار الحياة والمحافظة على الجسد.

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (أيار/مايو ١٩٦٦)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

والفلاحون في هذه المناطق كانوا عبر القرون المتتالية يعيشون بواسطة العمل في الأرض الزراعية التي لا يسيطرون عليها ولا يملكونها لقاء حصة أو أجر هو في النهاية ما يسدّ الكفاف أو حتّى أقل من ذلك أحياناً. وما تاريخ التطور السياسي والاجتماعي في هذه المناطق إلا قصة الجذب والدفع بأساليب متباينة بين من يسيطر على الأرض الزراعية، وبين الفلاحين الذين يعملون فيها ولا يملكونها للسيطرة على هذا المورد. ومن خلال التاريخ الطويل من ذلك الصراع نشأ حبّ الفلاحين للأرض الذي هو في أساسه ليس غير الحب الطبيعي للحياة والبقاء. إن الفلاح الفقير الذي لا يقرأ الحرف يعرف على وجه التأكيد أن من يضع يده على الأرض يستطيع أن يعيش وأن يبقى لأنها الشيء الوحيد الذي يستطيع في الظروف القاسية التي تعيشها تلك المناطق أن ينتج ضروريات الحياة. إن هذه المعرفة ليست فطرية ولا غريزية ولا نظرية، بل هي الحكمة القاسية المستخرجة من صميم تجربة الأجيال والقرون ولا شيء آخر أقرب منها إلى الحقيقة. إنّها الحقيقة التي لا يرقي إليها الشك.

ـ ٢ ـ

ولكن علاقة هذه القضية بالإصلاح الزراعي قد أصبح لها اليوم أهمية لا بدّ من الوقوف عندها، وتتضح علاقة حبّ الفلاح للأرض بالإصلاح الزراعي في أن هذه الحركة قد اعتمدت في الأساس على قضية توزيع الأرض المستولى عليها وإحلال نظام الملكية الصغيرة مكان الإقطاع. لقد طبع الإصلاح الزراعي بهذا الطابع في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث التي حدث فيها ذلك الإصلاح حتّى أصبح الإصلاح الزراعي يعني توزيع الأرض على الفلاحين. والمسألة المهمة التي نقصد التعرض إليها في المناقشة الآن هي هل أن توزيع الأرض هو الوسيلة المثلى لتحقيق الإصلاح في جميع الظروف؟ هل صحيح أن الفلاح متمسك دائماً بالأرض ولا يريد غير الحصول على قطعة أرض يتملكها؟ هل أن فرضية تعلق الفلاح بالأرض لها ما يدعمها من الأدلة الواقعية في جميع الأحوال؟ هذه مجرد أسئلة تشكيك لا بدّ من طرحها لا بسبب رغبة أيديولوجية مسبقة برفض نظام الملكية الصغيرة، بل بسبب معلومات ترشحت من الواقع بعد تطبيق الإصلاح الزراعي في بعض البلدان العربية كالعراق مثلاً لا تؤيد تلك الفرضية.

مثلاً عندما يكون النظام الزراعي الموجود قبل الإصلاح الزراعي قائماً على تركيز الإدارة الزراعية بيد الإقطاعي، أي عندما يقوم صاحب الأرض بجميع أو بغالبية مسؤوليات الإنتاج، ويكون الفلاح قريباً من العامل الزراعي الذي لا يقوم

بغير العمل اليدوي ولا يمارس أي أعمال تنظيمية أو إدارية ولا يتحمل أي مسؤولية، وعندما يكون النظام الزراعي السائد لأجيال متعاقبة كما ذكرنا، نلاحظ أن توزيع الأرض على الفلاحين لا يلاقي تلك الاستجابة وذلك الاهتمام الذي نتوقعه، ولا نجد أن الفلاح متلهف للحصول على الأرض كما تقضي الفرضية موضوع البحث. إن الفلاح في مثل هذه الظروف يشعر أن تحوله إلى مالك صغير لا يعني غير تحمل مسؤوليات لم يتعود عليها وأعباء لا يرغب فيها. في مثل هذه الظروف التي يكون فيها المنتفع بالإصلاح الزراعي أقرب إلى العامل الزراعي منه إلى الفلاح لا يقوم دليل على التعلق بالأرض بل نجد العكس أحياناً.

وتتضح هذه الحالة أكثر عندما يقترن وضع المنتفع بظروف اجتماعية متأخرة وقبلية، فحيثما يكون المنتفعون في وضع ثقافي واجتماعي متأخر تتحكم فيهم العادات والتقاليد القديمة ويسود بينهم الجهل والأمية ويحكمهم النظام القبلي، أو عندما يكونون في حالة بداوة متنقلة، في مثل هذه الحالات نلاحظ أن الفلاح لا يتحمس كثيراً للحصول على الأرض وبالتالي لا يجتهد لزراعتها وإعمارها أو حتّى الاحتفاظ بها، فهو أما أن يعيد تسليمها إلى الإقطاعي أو إلى رئيس القبيلة بمقابل زهيد، أو يؤجرها إلى فلاحين آخرين، أو يتركها ويعمل في المدينة أو حتّى يتنازل عنها في دوائر الإصلاح الزراعي بصورة رسمية. وهناك أدلة واقعية على هذه النتائج في العراق.

إن توزيع الأرض على الفلاحين يعني تحويل الفلاح إلى منظم يدير مشروعاً اقتصادياً بِكُلّ ما يحتاجه ذلك من عناية وصبر واستثمارات ومجازفة وانتظار وتضحية في الحاضر في سبيل المستقبل. إن المنتفع الذي تعوّد قبل الإصلاح الزراعي أن يكون معتمداً بصورة كلية على صاحب الأرض، والذي تعوّد أن يعيش من عمله اليدوي، يجد نفسه في حالة نفسية غير مطمئنة عندما توزع عليه الأرض ويوكل إليه بالتالي أمر استثمارها وتكوين مشروع اقتصادي.

وتزداد هذه الحالة حدّة عندما تكون الزراعة معرضة لأخطار وتقلبات تزيد من قلق المنتفع وعدم اطمئنانه، وعندما يقابل ذلك من جهة أخرى توافر العمل في المدن المجاورة أو الكبيرة؛ في مثل هذه الحالات نجد أن منتفعي الإصلاح الزراعي أنفسهم لا يتمسكون بالأرض التي ملّكت لهم، فيتركونها أو يؤجرونها للغير ويذهبون إلى العمل في المدن. إن الفلاح في مثل هذه الظروف يميل لتفضيل الدخل المضمون المباشر الخالي من المسؤولية على الدخل الأكبر، ولكن غير المضمون والبعيد المدى والذي يتطلب تحمل المسؤولية.

إن فلاحي المناطق المتخلفة الذين يعيشون في مثل الظروف التي ذكرناها يميلون بفعل ظروفهم الاجتماعية وتركيبهم النفسي الراهن، إلى عدم الاستفادة من الفرصة الجديدة للتحول إلى أصحاب مشاريع إنتاجية والاستمرار كعمال أو ما هو قريب من ذلك. إن هذه العوامل الاجتماعية التي تلعب دورها في المجتمعات الريفية المتخلفة، غالباً ما تغيب عن بال الباحثين في الإصلاح الزراعي، فتسقط من الحساب في تقييم مسألة توزيع الأرض، فلقد ثبت بالتجربة العملية أن توزيع الأرض ليس الحلّ الأمثل لمشكلة الفلاحين الفقراء الذين يعيشون في نظام الإقطاع وفي ظل أوضاع اجتماعية كالتي ذكرناها.

إن تعلق مثل هؤلاء الريفيين بالأرض أقل مما تقرره الفرضية وأضعف مما يوحيه التعميم النظري عن هذه القضية. أما المغزى العملي لذلك فواضح وهو أن الإصلاح الزراعي في مثل هذه الحالة يجب أن ينصب على المادة البشرية أكثر من الأرض، أي أن يتجه نحو إحداث تغيير اجتماعي ونفسي في الفلاحين أنفسهم لتوفير الوضع المناسب لنجاح نظام الملكية الصغيرة. وبذلك تكون حدود الثورة الزراعية أوسع من قضية إعادة تنظيم نمط ملكية الأرض، فتدخل فيها مسائل أخرى كالتربية والتوطين وإعادة توزيع السكان. في مثل هذه الحالة يحتاج الإصلاح الزراعي إلى جهود واسعة تتناول تغيير الوضع الاجتماعي في الريف، وذلك بالقضاء على الأمية وإعادة تنظيم التعليم الزراعي لتنمية المعرفة بفنون الزراعة الحديثة والخبرة العملية في العمل الزراعي وجميع متطلباته الآلية. كما تتطلب عملية التغيير الاجتماعي القضاء على عزلة الريف وذلك بإنشاء شبكة للمواصلات تسهل الاتصال مع العالم الخارجي، وبكهربة الريف لإدخال وسائل الحضارة الحديثة إليه وتسهيل تصنيعه.

إن حالة البداوة وعدم الاستقرار لا بدّ أن تعالج بصورة جذرية لإنهائها، وأن يعاد النظر بتوزيع السكان وتنفيذ مشاريع لتنظيم ذلك التوزيع بما يزيد الامتزاج ويساعد على تفكيك الروابط المتخلفة كالعشائرية والعائلية، وقيام التنظيم في صفوف الفلاحين في التعاونيات والاتحادات المهنية. ودخول الحياة السياسية وأساليب العمل الجماعي والمواجهة الجماعية للمشاكل، من شأنه تغيير العلاقات والمركز الأدبي للفلاح وتنمية عادات وأفكار جديدة. إن تغييرات جذرية كهذه تشكل العمود الفقري للتطور الاجتماعي الذي يجب أن يتضمنه الإصلاح الزراعي لكي ينجح ويحقق أهدافه. وهذا هو معنى القول إن الإصلاح الزراعي في مثل هذه الظروف يجب أن يتضمن ثورة اجتماعية إلى جانب الثورة الاقتصادية

والحقوقية. في كثير من المناطق المتخلفة التي قام فيها إصلاح زراعي (بدرجات متفاوتة بالطبع) قد أدى إهمال هذه القضية إلى فشل المحاولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي هذه النقطة بالذات تدور كلّ الاتهامات المحافظة التي قرنت الإصلاح الزراعي بتدهور الزراعة وانخفاض الإنتاج.

لكن ذلك ليس كلّ ما يمكن أن يقال عن هذه القضية. إن إهمال هذا الجانب قد لا يكون أحياناً بسبب الجهل بل بسبب التحيز الأيديولوجي. إن النظرة الغربية للإصلاح الزراعي تميل عادة إلى التقليل من أهمية هذا الجانب وحصر الموضوع في توزيع الأرض على الفلاحين، أي تكوين نظام الملكية الصغيرة. أما سبب ذلك فلا يعود إلى أن معالجة الوضع الاجتماعي في الريف شيء غير مرغوب به بحدّ ذاته، بل لأن التصدي لمعالجة هذه القضية يثير بصورة طبيعية موضوع الثورة. إن التفكير الغربي يخشى الثورة ويحاول إلى أقصى الحدود أن يستبعدها كحل لمشكلة المناطق المتخلفة. إن أي محاولة لإجراء تغيير اجتماعي عميق في الريف تصطدم بصورة تلقائية بالتخلف الاجتماعي وبصعوبات تجعله شبه مستحيل إذا ما سلك طريق التطور البطيء وبذلك يبرز الحلّ الثوري كبديل عملي ناجع للمشكلة. ليس هناك ما يبرر الثورة أحسن من وضع الريف المتخلف الذي تتكسر عليه جميع محاولات الإصلاح البطيء.

إن الشعوب المستيقظة حديثاً التي تعرف البون الشاسع الذي يفصلها عن العالم المتقدم، والتي تتسع آمالها وأحلامها في مستقبل أفضل لا تستطيع أن تقبل الأسلوب التدريجي البطيء لحلّ مشاكلها الصعبة كمشكلة تخلف الريف، لذلك لا مناص لها من اختيار الثورة للمحافظة على وجودها ولضمان مستقبلها. لذلك كان من المنتظر أن يحاول التفكير الغربي إهمال هذا الجانب وقصر قضية الإصلاح الزراعي على إصلاح نمط الملكية الزراعية، فهو يعرف أن الإصلاح الحقوقي هذا أسهل بكثير من إحداث ثورة في الأوضاع الاجتماعية. إن أخذ الأرض من الملاك الكبار وتوزيعها على الفلاحين يفتح الباب بالضرورة للثورة؛ ففي كثير من البلدان استطاعت حكومات إصلاحية قوية أن تقوم بذلك من دون أن تلج هذا الباب، فالإصلاح الزراعي في الهند مثلاً لم يقد البلاد إلى الثورة أو الاشتراكية؛ فقط عندما يتصدى المجتمع لمعالجة الوضع الاجتماعي في الريف بالطرق التطورية البطيئة ويفشل في ذلك، تبرز الثورة الاشتراكية كحل مقبول وصحيح للمشكلة، لأن بعض المجتمعات يمكن أن يكتشف الطريق الثوري لا في بداية الطريق بل أثناء معالجة قضاياها. إن الاختيار قد لا يكون مسبقاً بل لاحقاً تمليه الظروف

وتبرره الحاجة والواقع؛ فالإخلاص لقضية الشعب لا بدّ أن يقود المجتمع نحو الحلّ الناجع (وهو في هذه الحالة الثورة) حتّى ولو لم تكن تلك القيادة ثورية في البداية. إن الغرب يعرف ذلك، لذلك فهو يحاول إسدال الستار على هذا الجانب الخطر بالنسبة إليه. ولعل ذلك من أهم نواقص برامج الإصلاح الزراعي التي تأثرت بالتفكير الغربي وهي بالذات التي طبقت في البلدان العربية.

ـ ٣ ـ

ومن قضايا الإصلاح الزراعي المثارة الآن قضية مهمة تتعلق بنظام الإنتاج. إن التفكير الغربي في هذه الناحية معروف فهو يؤيد الملكية الصغيرة العائلية، أي أن يكون للعائلة الفلاحية قطعة من الأرض بحجم اقتصادي تملكها وتقوم العائلة باستخدام مواردها المالية وقواها العاملة في استثمار تلك الأرض بشكل مشروع إنتاجي خاص وصغير. والمبررات المقدمة لهذا النظام كثيرة منها إيجابية تتعلق بالنظام نفسه، ومنها سلبية تتعلق بنواقص الأنظمة البديلة، ويهمنا في هذا الصدد التعرض لمسألة سلبية هي ضعف نمط الإنتاج الزراعي الجماعي. إن الحجة التقليدية الواسعة الانتشار التي تبرز لدعم شكل الاستثمار الفردي ولدحض الاستثمار الجماعي، تتعلق بمسألة الحافز الذاتي للعمل. إن الفلاح ـ كما تقول الحجة ـ لا يعمل بجد ونشاط ولا يسعى إلى تطوير الأرض إلا إذا كانت ملكه. إن نظام الملكية الصغيرة العائلية لا بدّ أن يتفوق على ما سواه بسبب توافر الحافز الشخصي هذا. إن مسألة أهمية الحافز الشخصي في الاقتصاد أوسع من ذلك بالطبع وهي قضية رئيسة ولا نقصد أبداً مناقشتها في هذا الصدد. كما لا يقصد من التعرض لها في هذا المجال المحدد التقليل من أهمية هذا العامل أو نفي وجوده. إن الحافز الشخصي موجود في الإنسان ومهم للنمو الاقتصادي، ولكننا لا نقصد كلّ ذلك.

النقطة **الأولى** التي تسترعي الانتباه ولا بدّ من إثارتها في هذا الصدد، في هذا الوضع الخاص الذي يعطى للزراعة عند بحث قضية نظام الإنتاج. وبعبارة أخرى أن أصحاب هذه الحجة الذين يرفعونها في وجه كلّ محاولة لإيجاد نظم إنتاج أخرى غير نظام الملكية العائلية الخاصة، يتكلمون وكأنهم يعتبرون الزراعة قطاعاً خاصاً له أوضاع خاصة غير موجودة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. لماذا نقبل مثلاً بنظام الإنتاج الكبير في الصناعة والتجارة وحتّى في الخدمات لا بل نفضله ونعتبر ذلك غير ممكن في الزراعة؟ لماذا لا نناقش مسألة نظام المصانع الحديثة القائم على الآلة واليد العاملة المأجورة والإدارة المأجورة ونستبعد ذلك في

الزراعة ونعتبره النظام الأمثل في الصناعة؟ لماذا لا نعتبر نظام الإنتاج الحرفي العائلي النظام الأمثل في الصناعة؟ أليست الزراعة قابلة لطرق الإنتاج الكبير من وحدات كبيرة وآلات ويد عاملة مأجورة وتقسيم عمل وغيرها مما أصبح معروفاً عن الإنتاج الصناعي الحديث؟ إن تفوق نمط الإنتاج الكبير أمر مسلم به بسبب الوفورات المعروفة التي يمتاز بها عن الإنتاج الصغير النطاق.

أما النقطة **الثانية** التي تسترعي الانتباه ـ وهي مشتقة من الأولى ـ فهي أن فكرة الصناعة الحكومية المملوكة من قبل الدولة قد أصبحت مقبولة في الصناعة (إلى حد ما طبعاً)، ولكنها غير مقبولة بعد في الزراعة. لقد أصبح مقبولاً أن تقوم الدولة مثلاً بتأسيس مصانع لا بل أصبح ذلك من واجباتها الرئيسة في الدول النامية التي انتشرت فيها وزارات الصناعة، ولكن الأمر ليس كذلك في الزراعة، فليس من المقبول أن تقوم الدولة بتأسيس مراكز كبيرة للإنتاج الزراعي ـ كمزارع الدولة ـ . إن فكرة مزارع الدولة فكرة غير مقبولة بعد وتعتبر فكرة متطرفة وغير عملية ولا يمكن أن تنجح، إلى غير ذلك من الحجج التي أصبحت معروفة في بلادنا. لماذا يستطيع العامل في المصنع الحكومي أن يعمل حسب نظام معين ولقاء أجور معينة، ولا يستطيع الفلاح أن يقوم بالأمر نفسه في مزرعة حكومية؟ ما هو الشيء الخاص في الزراعة غير الموجود في الصناعة؟ الجواب عن ذلك غير معروف بعد، وهو في الغالب غير علمي بل صادر عن تحيز ايديولوجي ضدّ الأفكار الاشتراكية.

عندما نقول إن فكرة المصانع الحكومية أصبحت مقبولة، لا نعني أن مؤيدي النظام الاقتصادي الحر يقبلونها من حيث المبدأ أو أنهم لا يعترضون عليها، أو أنهم لا يفضلون عليها الصناعة الفردية الخاصة أو أي شيء من ذلك، بل نقصد أنّها لا تثير الاعتراض والضجة والتشكيك نفسه الذي تثيره قضية تأسيس مزرعة دولة. ففي جميع بلدان العالم الثالث تقريباً لا يعتبر أمراً مستغرباً أن تقوم الدولة مثلاً ببناء مصنع للنسيج وإدارته مباشرة لحسابها، في حين أن الأمر يختلف تماماً إذا ما أقدمت الدولة على استثمار بعض المناطق الزراعية مباشرة بشكل مزارع دولة؛ والأرجح أن السبب ـ كما ذكرنا ـ لا يعود إلى شيء خاص بالزراعة، بل لأن مؤيدي النظام الحر يخشون انتشار هذا الأسلوب في الإنتاج وما يجره ذلك من ترعرع الأفكار الاشتراكية. إنهم قد قبلوا إقامة الدولة للمصانع تحت ضغط الواقع وبعد أن ثبت بمرور الوقت أن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على قيادة حركة التصنيع والتطور الاقتصادي، حيث أصبح التصنيع الحكومي مطلباً شعبياً لم يستطع أحد أن يقف في وجهه حتّى أصبح بمرور الوقت مقبولاً. ولكن أصحاب

النظام الحر لا يريدون أن يتسع ذلك للقطاع الزراعي. إن التفكير الغربي يخاف انتشار هذا النظام في القطاع الزراعي في المناطق النامية من العالم لسبب أيديولوجي هو رغبته في مقاومة الأفكار الاشتراكية.

ويجب التنبيه هنا إلى أننا لا نقصد من هذه المناقشة اقتراح نظام مزارع الدولة كنظام وحيد لتنظيم الزراعة. ولا نقصد أن هذا النظام خالٍ من العيوب فتلك مسألة أخرى تماماً. ولكننا نقصد أن نقول إن هذا النظام قد يكون في بعض الحالات والظروف هو الوحيد الممكن وبالتالي هو الأفضل وأن نبدد الأوهام التي تحيط بهذه القضية. إن نظام الملكية العائلية ليس النظام الوحيد الصالح في كلّ الحالات.

هناك من يقول إن للزراعة صفة خاصة تحول دون استخدام نظام الإنتاج الكبير، وهو خضوعها لعوامل طبيعية لا يمكن التحكم بها، فنظام الإنتاج الكبير يقوم على مبدأ تقسيم العمل الذي يتطلب أن تكون عمليات الإنتاج المتعددة تجري في وقت واحد. إن عمليات إنتاج من مرحلة المادة الأولية إلى مرحلة السلعة النهائية تجري في وقت واحد، فَكُلّ واحدة منها تتجزأ إلى أعمال صغيرة، الأمر الذي يجعل عدد الأعمال الصغيرة هذه كبيراً وبالتالي يصبح من الممكن مزاولتها على نطاق واسع باستخدام الآلات الحديثة. هذا هو معنى الإنتاج الكبير. أما في الزراعة فعمليات الإنتاج لا يمكن أن تجري بالوقت نفسه بل تباعاً، واحدة تلو الأخرى كالحراثة والبذر والحصاد.. إلخ. إن هذه الأعمال تخضع لعوامل عضوية ولعوامل مناخية طبيعية لا يمكن التحكم بها، لذلك فكمية العمل التي يمكن أن تنجز في أي وقت من الأوقات تصبح محدودة، لذلك لا يمكن استخدام طرق الإنتاج الكبير (كتقسيم العمل والتخصص.. إلخ). إن لهذه الحجة بعض الأهمية ولكن من الخطأ المبالغة في ذلك. إن وسائل الإنتاج الحديثة (كالآلات) يمكن أن تستخدم في الإنتاج الزراعي الحديث الواسع النطاق بالدرجة نفسها التي يمكن أن تستخدم في الصناعة. كما إنَّ التخصص ممكن في الزراعة الواسعة كما هي الحال في الصناعة.

إن عوامل الإنتاج كالأرض واليد العاملة والمباني.. إلخ، أصبح من الممكن أن تعمل بتشغيل كامل في الزراعة بفضل التقدّم في استخدام الدورات الزراعية والإنتاج المتكامل (الزراعي والحيواني) والتصنيع الريفي وغيرها من أساليب الإنتاج الحديث. لذلك لا يمكن المبالغة بمسألة قصور الزراعة في جني وفورات الإنتاج الكبير بسبب العوامل الطبيعية.

القضية الأخرى التي تطرح نفسها تلقائياً عند بحث الثورة الزراعية، هي الدرجة المقبولة من الإجبار مقابل الحرية في التصرف التي يجب أن يتمتع بها الفلاح. إن هذه المسألة ليست جديدة بالطبع ولا تقتصر على الزراعة بل هي موضوع الجدل الكبير حول الاشتراكية كنظام بديل للرأسمالية. إن العالم الثالث السائر في طريق الإصلاح الزراعي ـ بأشكال متعددة طبعاً ـ قد اختط سياسات عملية أوحتها الظروف وفرضها واقع الزراعة. ومن أهم هذه السياسات العملية ذات المغزى الكبير جعل التعاون إجبارياً في الريف الخاضع للإصلاح الزراعي. إن العضوية الإجبارية أمر مناقض بصورة صريحة لمبادئ التعاون المعروفة. ولكن هذه الفكرة العملية قد أصبحت شائعة اليوم، فقد نصت عليها جميع قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في البلدان العربية: جمهورية مصر العربية وسوريا والعراق.

إن المنطق الكامن وراء ذلك بسيط وواضح، هو أن توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء لا يمكن أن ينجح إلا إذا توافرت مصادر جديدة للقروض بدلاً من المرابين، وإذا توفرت الضروريات الأخرى للزراعة التي كان يقوم المالك بتوفيرها. وقد وجد أن الجمعية التعاونية هي الحلّ الأمثل لذلك. ولكن الجمعية التعاونية تحتاج إلى درجة معينة من الوعي والتضحية والإمكانية المادية غير متوافرة عند الفلاحين في الوقت الحاضر. وإزاء هذا الوضع كان الخيار هو بين الانتظار حتّى يتوافر كلّ ذلك بشكل طبيعي تدريجي، الأمر الذي يتطلب وقتاً طويلاً، وبين تعديل مبادئ التعاون نفسها بما ينسجم مع الظروف الموجودة، فكان اختيار الحلّ الثاني. وهكذا قامت التعاونيات مصاحبة للإصلاح الزراعي، تعاونيات يكون الفلاح مجبراً على دخولها إذا أراد أن يستفيد من الإصلاح الزراعي من جهة، ويستفيد من مساعدات الدولة القانونية والمادية والإدارية من جهة أخرى. أي إنّها تعاونيات ليست اختيارية وليست معتمدة كلياً على جهود وموارد أعضائها.

إن هذا النوع من التعاونيات الإجبارية المدعومة من الحكومة هو في الحقيقة تنظيم جديد مستوحى من الظروف وليس من النظريات. وقد أصبح مألوفاً اليوم لدى الاقتصاديين الزراعيين الغربيين لا يعارضه أحد ولا يرى فيه ما هو غير مقبول، بل على العكس إن كل الاهتمام منصب في الوقت الحاضر على كيفية

إنجاحه. إن مسألة تعيين الحدود بين الإجبار وبين الحرية في تحقيق الثورة الزراعية كما يبدو تقررها الظروف الواقعية أكثر من النظريات المسبقة؛ فكلما كان المجتمع الزراعي متخلفاً وكلما كان الفلاح جاهلاً وخاضعاً لتأثير التقاليد والأنانية، كانت الحاجة إلى التدخل من قبل الدولة أكبر والعكس بالعكس. إن قضية تنظيم الزراعة على أسس جديدة تضمن تحقيق الثورة الفنية وتضمن محو الاستغلال ورفع مستوى المعيشة والثقافة، تحتاج إلى درجة كبيرة من الجهد العام، أي من التدخل من قبل السلطة التي تمثل المصلحة العامة ومطامح المستقبل. لذلك لا يمكن بحث هذه القضية على أسس نظرية مجردة كقضية الحرية مقابل العبودية، ولا على أسس أيديولوجية مسبقة كالزراعة الفردية مقابل الزراعة الجماعية.

لكن ذلك لا يعني بالطبع أننا لا نستطيع إعطاء حكم أو تكوين رأي حول حدود السياسة الملائمة لأوضاعنا على وجه التحديد، بل يعني أن ذلك الحكم أو تلك السياسة المحددة التي نقترحها تقوم على أساس واقعي لا نظري أو أيديولوجي. إن دور الأيديولوجية في هذه القضية واضح، وهو أننا نسعى لتحقيق ثورة زراعية يتحقق بها ارتفاع سريع في مستوى معيشة الجماهير وإزالة تامة للاستغلال. ولكن اختيار السياسة التي تحقق ذلك لا يتم على أساس أيديولوجي بل على أساس واقعي يستوعب الظروف الموجودة. إن مسألة الحرية لا يمكن أن تبحث بصورة مبسطة ونظرية، أي على أساس أن الفلاح كأي إنسان آخر حرّ ويجب أن يكون كذلك في عمله الزراعي؛ فمسألة الحرية في العمل الزراعي لا يمكن أن تبحث بمعزل عن أمور أخلاقية رئيسة كالانسجام مع الصالح العام وضمان المستقبل وخدمة مطامح التقدّم وتحقيق العدالة وغير ذلك من الأمور التي يبدو أننا في العالم الثالث لا نستطيع أن نحققها أو نقترب منها إذا ما تركنا الفلاح حراً في عمله الزراعي يعمل ويتصرف كما يريد.

إننا مثلاً لا بدّ من أن نجبره على دخول الجمعية التعاونية وعلى تطبيق الدورة الزراعية التي يقررها العلم الحديث، ولا بُدَّ أن نفرض عليه المكافحة الحديثة للآفات الزراعية ولا بدّ أن ننظم استخدام المياه والمراعي والغابات، ولا بدّ أن نمنعه من زراعة بعض المحاصيل أو تربية بعض الدواجن أو غرس بعض الأشجار ولا بدّ أن نمنعه من تجزئة الأرض أو تحويلها لأغراض غير زراعية أو بيعها. حقاً أن الدولة الحديثة هي دولة التنظيم.

إن سلوك الفرد ونشاطه لا بدّ أن يتكيف بحيث يصبح منسجماً مع المصلحة العامة وأهداف المجتمع. وما نشوء المؤسسات بكافة أنواعها في الأصل إلا لتحقيق

هذه الضرورة، ضرورة جعل السلوك الفردي منسجماً مع السلوك العام. إن الإنسان خاضع للمؤسسات منذ أقدم العصور ولا يعتبر ذلك الخضوع انتقاصاً من حريته، بل على العكس يمثل نشوء المؤسسات تقدّماً راسخاً في تعزيز الحرية الصحيحة للبشر. إن الثورة الزراعية في بلادنا تحتاج بصورة أساسية إلى تنظيم عام تقوم به الدولة والمؤسسات الجماعية كالحزب والتعاونيات والجمعيات الفلاحية، وأن يتركز هذا الجهد على تصفية ركائز المجتمع القديم والزراعة التقليدية بشكل ثوري سريع، وضمن هذا الإطار لا بدّ أن يخضع الفلاح الفرد إلى كثير من الإجبار ولا بدّ أن يتنازل عن كثير من رغباته وآرائه الشخصية.

ـ ٥ ـ

إذا كان الإصلاح الزراعي يعني إبدال النظام القديم بنظام جديد، فإنه لا بدّ أن يواجه عقبات صعبة تتناسب بصورة طردية مع مدى خضوع الفلاح لإدارة المالك ومدى تخلف أوضاعه المعاشية والثقافية، فحيثما يكون المالك هو المدير الذي يتخذ القرارات ويهيئ متطلبات الزراعة المادية ويهيمن على شؤون العمل الزراعي، تكون عملية الإصلاح صعبة؛ فالأوضاع السائدة في ظل الملكية الإقطاعية الكبيرة تشكل بمجموعها نظاماً متماسكاً؛ فهناك إدارة مركزة في يدّ المالك وهناك مصادر للتمويل وتهيئة البذار والآلات، وهناك اليد العاملة التي تعمل حسب قواعد محددة وتخضع لانضباط متين، وهناك أجهزة الدولة كدوائر الزراعة والريّ والمصارف التي تمد المالك بالوسائل والخدمات التي تتعدى طاقته والتي يستطيع أن يتعامل معها بسهولة نسبية. وبمرور الوقت تكونت لدى الفلاح أوضاع نفسية وعادات منسجمة مع النظام توفر له الدعم الذاتي الداخلي، فإذا ما تصدى الإصلاح الزراعي لقضية هدم هذا النظام كلياً، فإنه بذلك يكون قد خلق مهمة صعبة عليه أن ينجزها ألا وهي نظام جديد يمكن بواسطته أن تستمر عملية الإنتاج وعملية الحصول على الدخل كحد أدنى. والشيء الرئيس في النظام الجديد هو إعادة تكوين الفلاح؛ فالفلاح حسب الإصلاح الزراعي مطلوب منه أن يكون مسؤولاً عن وحدة إنتاجية، أي أن يكون منظماً كما يذهب التعبير الاقتصادي. ويتطلب النظام الجديد تغيير علاقات أجهزة الدولة لتتعامل مع الفلاح بدلاً من المالك بِكُلّ ما يتضمنه ذلك من مشاكل وصعوبات ونواقص.

إن الملكية خلال مراحل بناء النظام الجديد عليها أن تقوم على ما ذكر من

مقومات، فيدعم أحدهما الآخر بصورة متقابلة. لذلك نجد التنظيم الحكومي في البلدان الاشتراكية مقروناً بجهود واسعة في مجالات التربية والتثقيف ومجالات العمل الشعبي.

ـ ٦ ـ

لعل أهم مسألة أيديولوجية تواجه الإصلاح الزراعي في سوريا والعراق هي التجاذب بين الاتجاهين الاشتراكي والغربي. إن قوانين الإصلاح الزراعي في البلدان العربية (مصر وسوريا والعراق) مبنية على الأسس نفسها وتهدف إلى الغرض نفسه، ألا وهو تأسيس نظام الملكية العائلية الصغيرة مكان النظام القديم، وتلك هي فكرة الغرب، ولا شكّ إنّها حلّ الاقتصاديين الزراعيين والسياسيين في الغرب لمشكلة الأرض في المناطق المتخلفة، تلك المشكلة التي أصبحت تحرّك الانفجارات السياسية. والحلّ الغربي هذا يهدف بالدرجة الأولى إلى منع الأخذ بالحلّ الاشتراكي ـ وهو الزراعة الجماعية ـ والحركات اليسارية في البلدان العربية تعرف ذلك وهي بدورها أخذت تشكك بجدوى الحلّ الغربي لأسباب منها عقائدية ومنها واقعية ناتجة عن فشل برامج توزيع الأرض على الفلاحين في بعض الحالات. والحوار الذي يدور الآن ـ وبخاصة في سوريا ـ هو حول قضية اختيار شكل النظام الجديد. وهنا يكمن خطأ لا بدّ من الاحتياط له نظراً لخطورته.

إن أي محاولة لحلّ مشكلة الزراعة في بلاد كبلادنا على أساس مذهبي جامد لا بدّ أن تكون حلاً خاطئاً، فلا نظام المزارع الجماعية ولا نظام الملكية العائلية الصغيرة يصلح أن يطبق بصورة عمومية على الزراعة في بلادنا. إن الحلول المذهبية القائمة على تطبيق نظام معين برمته تنطوي جميعها على خطأ، وذلك أمر معروف في العلوم الاجتماعية. إن المذاهب والنظريات لا يمكن أن تكون غير دليل على العمل وغير أدوات للتحليل وللاستدلال على الاتجاه العام، لا أن تطبق بصورة حرفية على الواقع، ويصح ذلك بصورة خاصة على مسألة الزراعة. إن الزراعة في بلادنا متباينة كثيراً، متباينة من حيث العوامل المادية ومن حيث العوامل البشرية. وهذا التباين المادي والبشري يجعل تعميم أي نظام أمراً ينطوي على الخطأ، لأنه إن نجح في وضع معين فإنه لا بدّ أن يفشل في وضع آخر؛ فالزراعة في بلادنا تتباين بأوضاعها المادية من حيث نوعية الريّ ومن حيث نوعية المحاصيل ومن حيث التعرض للظروف الطبيعية ومن حيث صفات الأرض وهكذا. وكل هذا التباين يجعل من العسير تطبيق شكل واحد من أشكال الاستثمار.

كما إنَّ التباين البشري الحالي له المفعول نفسه في مسألة شكل الاستثمار، فالتباين في كثافة السكان وفي حالة الحقوق في الأرض وفي درجة التحضر (حالة البداوة والقبلية) وفي درجة الوعي الزراعي والنشاط في العمل والتعلق بالأرض والرغبة في زيادة الإنتاج والوعي السياسي والتقدّم الاجتماعي. التباين في هذه الأمور البشرية يجعل من غير الممكن تعميم شكل واحد لاستثمار الأرض. إن قضية خطيرة كقضية الثورة الزراعية لا يمكن أن تعالج بمعزل عن الواقع، لأن مثل هذه الحلول يكون انعكاسها السلبي كبيراً. إن الملكية العائلية الصغيرة لا يمكن أن تكوّن نظاماً جديداً إلا إذا توافر البناء النفسي والفكري عند الفلاح لدعم النظام الجديد من الداخل، أي أن تكون عادات وتقاليد وتفكير ونشاط وسلوك الفلاح المنتفع بالإصلاح الزراعي كلها منسجمة مع متطلبات النظام الجديد، إذ من دون ذلك لا يمكن أن ينجح التعاون والإرشاد أو طرق التعامل الجديدة مع دوائر الزراعة.

إن تغييراً عميقاً في شخصية الإنسان الفلاح أمر لا غنى عنه لنجاح النظام الجديد، لأن ذلك هو الدعامة الداخلية الذاتية. وهنا تكمن صعوبة الإصلاح الزراعي، تلك الصعوبة الواقعية الصارخة التي لا يعرفها أحد أكثر من المشرفين التعاونيين ومسؤولي الإصلاح الزراعي في المناطق وموظفي دوائر الزراعة والإرشاد. هؤلاء الذين يحتكون بالفلاحين يومياً يعرفون الفرق الكبير بين ما يريده الإصلاح الزراعي وبين الأوضاع الحالية للفلاح ورغباته وسلوكه وتفكيره، بين المسؤوليات الجديدة المترتبة عليه وبين مقدرته الحقيقية وطاقاته الواقعية.

إن هذه الصعوبة نفسها هي التي تشكل نقطة البداية في التفكير الثوري في الإصلاح الزراعي. إنّها تشكل المبرر العلمي لزيادة دور الدولة وتوسيع نشاطها ومبادرتها في بناء النظام الجديد. إن صعوبات الواقع من جهة، واتّساع الأهداف والمطامح من جهة أخرى، هي التي تقود إلى التفكير الثوري، إذ يتضح بجلاء للعاملين في الإصلاح الزراعي أن تكوين النظام الجديد لا يمكن أن يترك لعملية النمو الطبيعي لشخصية الفرد والفلاح، تلك العملية التي إذا ما تركت إلى التطور البطيء قد تؤخر أجيالاً عديدة. لذا لا بدّ من اختصار الزمن بمزيد من التنظيم ومزيد من التدخل ومزيد من التربية والتثقيف. ومن هنا خرجت فكرة التعاون الإجباري المدعوم من الدولة التي سبق ذكرها. ومن هنا أيضاً خرجت أفكار تأسيس مزارع الدولة في بعض المناطق الزراعية وبرامج العمل الشعبي والجمعيات

الفلاحية وقوانين حماية الإنتاج الزراعي، والأهم من كلّ ذلك إخضاع الزراعة للتخطيط. إن جميع هذه المبادرات تهدف في الأساس إلى المساعدة في بناء النظام الجديد بشكل أسرع من التطور الطبيعي.

إن الإدارة الفوقية والمبادرة من قبل السلطة قد أثبتت قدرتها على تغيير المجتمع بصورة لا يرقى إليها الشك. وليس أدل على ذلك من تجربة الاتحاد السوفياتي، حيث ثبت أن عملية خلق المجتمع الصناعي لا يشترط أن تتم بمبادرات الأفراد والجهد الشخصي، بل يمكن أن تتم أيضاً عن طريق العمل من فوق، عن طريق الإدارة الحكومية. لقد ثبت أن ذلك ليس ممكناً فحسب، ولكنه أخذ وقتاً أقصر وحقق نسبة من النمو أعلى.

من كلّ ذلك نريد أن نخلص إلى القول إن عملية بناء النظام الجديد في الزراعة بعد تحطيم الإقطاع يمكن أن تتم عن طريق العمل الفوقي، أي بمبادرة من السلطة وبصورة أسرع وأضمن مما لو تركت إلى تطور الطبيعي للأفراد. إن تطور الفرد نفسه يمكن أن يبدأ بمبادرة السلطة نفسها. صحيح أن التغيير الاجتماعي يتطلب في النهاية تغيراً في شخصية الإنسان ينسجم مع ذلك التطور ويدعمه ويوفر له الاستمرار الذاتي، ولكن نقطة البداية في ذلك يمكن أن تكون السلطة. إن الجهد العام يتضافر مع التطور الذاتي في شخصية الفرد الأثر. كما يجب الانتباه إلى أن المجتمع الزراعي الذي انصب فيه تخلف القرون وتحمل النكبات والكوارث ولاقى قسوة في الأوضاع لم يعرفها غيره، إن هذا المجتمع الذي تفاعلت فيه جميع هذه العوامل، قد تكونت له وضعية نفسية وعادات سلوكية ونمط من التفكير والعمل، أعطت قضية تطوره صفة التعقيد، فلا بدّ من الانتباه إلى ذلك وعدم التورط بمزالق الحلول السهلة الرياضية. لا يوجد هناك جواب بسيط سحري لمشكلة الزراعة، بل لا بدّ من اختيار الحلول المتعددة المتناسبة مع الأوضاع. ورب قائل يقول هل يعني ذلك أننا لا نعرف ماذا نريد أن نعمل في القطاع الزراعي وبالتالي هل يعني ذلك عدم جدوى البحث النظري؟ والجواب عن ذلك سلبي، فنحن نعرف أننا نريد أن نرفع مستوى الفلاحين المعاشي والثقافي وذلك هدف مباشر يجب أن نبدأ بتحقيقه منذ الآن.

إن جميع الحلول التي نختارها يجب أن تكون مشدودة إلى هدف واحد هو زيادة الدخل الصافي للفلاح. إن هذه الجماهير المسحوقة منذ قرون التي تشكّل

الغالبية الساحقة من شعبنا، لا بدّ أن تدخل معركة التقدّم والنهضة القومية. وهي لا يمكن أن تفعل ذلك إذا لم يطرأ تحسن ملموس في حالتها المعاشية. إذاً مسألة تحسين وضع الفلاحين ليست مسألة عدالة طبقية بل هي مسألة النهضة القومية أيضاً، لأن النهضة القومية لا يمكن أن تصبح ممكنة إذا لم تدخل هذه الأكثرية تاريخ بلادها من جديد. ومن هنا حصل هذا التأكيد من قبل مفكري العالم الثالث ـ أمثال فانون ـ على أهمية الفلاحين. قد يكون الفلاحون في وضعهم الحاضر أقل ثورية من العمال، ولكن ليس ذلك هو الموضوع. الموضوع هو أنهم أكثرية الشعب الساحقة التي تنتج الجزء الأعظم من دخله القومي. تلك هي المسألة، لذلك كان من المتعذر مادياً لأية ثورة في مثل هذه الأوضاع أن تنجح إذا لم تتجه نحو تحرير هذه الأكثرية برفع مستوى معيشتها. إن رفع مستوى معيشتها ـ انطلاقاً من وضعها البائس الحالي ـ هو المفتاح إلى الدخول في مرحلة الوعي الاجتماعي والسياسي.

وخلاصة القول في ذلك هي أن المسألة الزراعية ليست في الوقت الحاضر مسألة بناء هذا النظام أو ذاك، وليست مسألة أي النظامين أصح وأقرب إلى الاشتراكية، بل هي ببساطة مسألة زيادة الدخل الصافي للفلاح وتحسين مستوى معيشته لتتحقق تلك الخطوة الحاسمة، خطوة الانتقال من وضع الانسحاق تحت وطأة ما دون الكفاف حيث الوعي السياسي والاجتماعي مستحيل مادياً، إلى مرحلة متقدمة على ذلك يصبح فيها الوعي ممكناً.

إن هدف تحقيق ارتفاع في مستوى معيشة الفلاحين ممكن بصورة خاصة في منطقة العراق وسوريا لأسباب واضحة هي توافر الموارد الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان في الريف. وبناءً على كلّ ما تقدّم يبدو أن الطريق المنطقي لذلك هو أن تتباين أشكال الاستثمار الزراعي بتباين الظروف، بحيث نحصل على هذه النتيجة في جميع الحالات. لنضرب على هذه القضية أمثلة عملية. إن نظام الملكية العائلية الذي تقوم عليه قوانين الإصلاح الزراعي في سوريا والعراق ينصّ على توزيع الأرض على الفلاحين. إن الفلاحين الصغار الذين استثمروا أراضي كانت محلولة غير مزروعة فأزالوا عنها الأحجار وحفروا فيها الآبار الإرتوازية وغرسوها بالأشجار المثمرة حتّى تكونت الملكيات الصغيرة المنتجة في محافظة السويداء مثلاً في اللاذقية (سوريا)، إن هؤلاء الفلاحين إذا ما وزعت عليهم تلك الأرض أو فرزت لهم وسجلت بأسمائهم، فأنهم سيزيدون من إعمارها وبالتالي سيرتفع إنتاجهم. إن حالة الفلاحين الذين قاموا بتطوير الأرض التي وزعت عليهم في

محافظة حمص وزاد إنتاجهم وارتفع دخلهم، إن هؤلاء جميعاً لا يمكن أن نعتبر الزراعة الجماعية الحلّ المباشر الصحيح لمشكلتهم. إن ما يحتاجه هؤلاء هو نشر الجمعيات التعاونية وزيادة القروض وزيادة جهود دوائر الزراعة في تحسين طرق الإنتاج وتقديم المزيد من الأغراس والبذور والأسمدة والدواجن والطيور، وزيادة مشاريع الإنماء من قبل الدولة كالريّ والتدريب المهني والتصنيع الزراعي والطرق والمدارس وهكذا. بمثل هذه الإجراءات يمكن زيادة الإنتاج وتحسين أحوال الفلاحين.

لنأخذ حالة أخرى، ففي منطقة الجزيرة غرب الفرات حيث تقطن قبائل شمّر، قام الإصلاح الزراعي في العراق بالاستيلاء على أراضٍ كان يستثمرها الإقطاعيون من رؤساء هذه القبيلة. إن توزيع الأرض في هذه الحالة على أفراد هذه القبائل لا يمكن أن ينجح، فالمنتفعون ليسوا فلاحين بالمعنى الصحيح بل ما زالوا رحلاً أو نصف رحل وهم في وضع اجتماعي متخلف جداً ودرجة تعلقهم بالأرض واستعدادهم لإعمارها والعمل فيها ضعيفة. إن توزيع الأرض في مثل هذه الحالة يؤدي حتماً إلى تسليمها من قبل المنتفع إلى الإقطاعي من جديد، لقاء بعض الإيجار وهو ما حصل بالفعل. إن نظام الملكية العائلية الصغيرة في مثل هذه الحالة مقدر له الفشل من البداية. في مثل هذه الحالة لا بدّ من تكوين مزارع دولة تدار بواسطة إدارة حكومية، فمشاريع كهذه إذا ما عولجت فيها مشكلة الروتين ومشكلة الحوافز الذاتية فإنها يمكن أن تؤدي إلى زراعة مناطق شاسعة غير مزروعة الآن وإلى زيادة الإنتاج الزراعي وإلى رفع مستوى المشتغلين فيها من العمال.

ومثال آخر هو أن البساتين المشجرة الكبيرة التي كانت تدار من قبل الملاك بصورة مركزية وتستثمر بواسطة الآلات والطرق الحديثة وبواسطة عمال زراعيين، إن مثل هذه الوحدات الإنتاجية الحديثة لا يعقل أن توزع على الفلاحين بعد الاستيلاء عليها، إذ إن التوزيع سيؤدي إلى تفكيكها كوحدة إنتاجية متكاملة ويضعف بالتالي إنتاجها ويزيد التكاليف من جهة، بالإضافة إلى عدم وجود فلاحين مستقرين فيها يمكن أن توزع عليهم من جهة أخرى. في مثل هذه الحالات لا بدّ من إبقائها على ما هي عليه وتكوين إدارات حكومية فنية لاستثمارها.

مثال آخر على أشكال الاستثمار المتباينة هو المناطق الجديدة التي تصبح صالحة للزراعة بتنفيذ مشاريع ريّ فيها. إنّها الأراضي غير المستثمرة التي يصبح

من الممكن استثمارها لزراعة المحاصيل الحقلية والتي تكون الدولة هي المالك لِكُلّ ما فيها من أرض ومشاريع ريّ؛ في مثل هذه الحالة من الممكن تكوين مشاريع استثمار واسعة متكاملة تقوم على أساس توطين مزارعين جدد واستثمار الأرض حسب خطّة مفصلة من قبل الدولة وذلك بتوزيع الأرض عليهم ولكن بشكل يمكن فيه ممارسة الزراعة التعاونية الكبيرة كإتباع أسلوب الدورة الزراعية على نطاق المشروع مع إبقاء الفلاح يعمل في أرضه ويصرف إنتاجه. إن هذا النوع من الزراعة التعاونية في الملكيات العائلية الصغيرة من الممكن تطبيقه في مثل هذه الظروف عندما تقوم الدولة بإحداث مشاريع إحياء أراضٍ والصرف عليها من جميع الوجوه، وتوفير جميع وسائل الزراعة ومتطلبات توطين الفلاحين، كمشروع الغاب في سوريا.

من كلّ ذلك نريد أن نخلص إلى القول إن اختيار شكل الاستثمار في هذه المرحلة وإلى وقت طويل قادم، يجب أن يكون مرناً حسب تنوع الظروف والأحوال الزراعية، وبما يؤمن زيادة الإنتاج ورفع مستوى الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي وإلغاء الاستغلال والوسطاء. هذا هو الهدف الذي يجب أن تكيف على أساسه خطط الاستثمار الزراعي من دون أي جمود عقائدي.

٧ ــ المغزى الحضاري للإصلاح الزراعي(*)

جاءت خطوة حكومة الثورة بتشريع قانون الإصلاح الزراعي بمثابة ثورة في أوضاعنا الداخلية؛ فالبناء الاقتصادي والاجتماعي يقوم إلى حد بعيد على الزراعة التي يسيطر عليها الإقطاع. إن سوء توزيع الأرض وبالتالي سوء توزيع الدخل بين المشتغلين في الزراعة، وانخفاض مستوى المعيشة للأكثرية الساحقة من الفلاحين، وانتشار الأمية والأمراض والجهل والخرافات والتخلف الاجتماعي، هي الصفات العامة لسكان الأرياف عندنا.

وإلى جانب الناحية الاقتصادية، فالفلاح في منزلة اجتماعية منخفضة، فهو لا يملك الحرية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان بشكل طبيعي، فكرامته منقوصة وحقوقه مسلوبة وحرياته تكاد تكون معدومة. أما المنزلة السياسية، فلا تزيد على ذلك، فالفلاح لا يدخل ضمن الرأي العام السياسي لعزلته عن السياسة العامة للبلاد. والإقطاع هو المسيطر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن قانون الإصلاح الزراعي يمثل ثورة كبرى لأنه إجراء حاسم وتغيير أساسي في وضع الفلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ فقانون الإصلاح الزراعي يهدف إلى إعادة توزيع الأرض وبالتالي إلى إعادة توزيع الدخل ليرتفع مستوى المعيشة، ويهدف إلى تحرير الفلاح من الاتكال والاعتماد على صاحب الأرض، ويوفر له حرية واستقلالاً هما عماد مركزه الاجتماعي، وهو بالتالي يعطيه الحق والفرصة ليساهم في الحياة السياسية وإدارة شؤون البلاد.

ولأجل أن تنجح هذه الثورة الجبارة، هناك حاجة ماسة إلى إرساء المشروع

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٩).

على قواعد العلم الحديث، إذ إن التطبيق يحتاج إلى دراسة الأوضاع من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين، من أجل الاهتداء إلى الإجراءات التي تؤدي إلى نجاح المشروع. إن اعتماد العمل ضروري، لأن قضية الإصلاح الزراعي معقدة ودقيقة وتحتاج إلى الكثير من الدرس والتفهم للمشاكل الواقعية.

كذلك يحتاج الإصلاح الزراعي إلى جهاز إداري تتوافر فيه صفات الإصلاح الحقيقي والخبرة الفنية والاطلاع على أحوال الزراعة وشؤون الفلاحين وتجارب الإصلاح الزراعي في البلدان الأخرى. إن تحرير هذه الأكثرية من الفلاحين، ذو مغزى يتعدى مسألة رفع مستوى المعيشة بالرغم من أن ذلك أمر أساسي. إن تحرير هذه الأكثرية يجعل منهم مواطنين بالمعنى الصحيح فهو يرجعهم إلى الحياة المدنية الحديثة ويحفزهم للاشتراك ببناء المجتمع، في حين أن الإقطاع عزلهم وجمّد إمكانياتهم للعمل والإنتاج والإبداع. إن تفتيت الإقطاع بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو بناء للدولة على أساس حضاري جديد، في حين أن الإقطاع قد شطر المجتمع إلى جزء مدني وآخر معزول يعيش حياة مختلفة تماماً.

إن الإصلاح الزراعي خطوة جبارة لأنه إجراء جذري لإرجاع الأكثرية إلى المجتمع المدني لتتمتع بالحرية والاستقلال وبفرض العيش المرفه وكرامة الإنسان[1].

(١) **الجمهورية**، ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٨.

٨ ــ نحن والتجربة السوفياتيَّة(*)

ـ ١ ـ

بديهي أن تكون تجربة الاتحاد السوفياتي مهمة بالنسبة إلى البلدان النامية الطامحة إلى بناء مجتمع اشتراكي، فهي أكبر ثورة اشتراكية أتيح لها أن تطبق في التاريخ حتّى الآن. إن البلدان الجديدة التي تحاول أن تتلمس طريقها القومي الخاص لبناء اشتراكية تلائم أوضاعها، لا تستطيع أن تهمل تراث الاتحاد السوفياتي في مجالي التفكير والتطبيق الاشتراكي بالدرجة نفسها التي ترفض بها التقليد الأعمى المصطنع.

ولعل من أهم الدراسات العلمية التي صدرت في الإنكليزية عن تقييم هذه التجربة كتاب **مشكلة القوة في السياسة السوفياتية** لـ بارينغتون موور (Barrengton Moore)[١]. إن محور هذه الدراسة هو تحديد دور العقيدة «الماركسية اللينينية» في بناء واقع الاتحاد السوفياتي خلال تاريخه بقصد إلقاء ضوء على قضية الغاية والوسيلة في التطور الاجتماعي، أي بحث أثر العقيدة الماركسية اللينينية في التطور الاجتماعي، كيف غيرت مجرى ذلك التطور وكيف تغيرت بتأثيره.

صدر هذا الكتاب لأول مرة في ١٩٥٠م وطبع للمرة الرابعة في ١٩٥٩م. وما يجلب الانتباه سعة وتنوع المصادر التي استعملها الكاتب، فالجزء الأعظم منها

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٤).

(١) يعمل الدكتور بارينغتون موور كباحث في مركز الدراسات السوفياتية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة وكمحاضر في علم الاجتماع في الجامعة نفسها، وقد قام بهذه الدراسة للمعهد المذكور وأصدر في هذا الموضوع عدداً كبيراً من الدراسات العلمية وله مقالات وأبحاث معروفة في علوم الاجتماع والسياسة وتطور الحضارات.

روسية ـ والكاتب يجيد اللغة الروسية ـ وأهمها كتابات ماركس وإنغلز ولينين وتروتسكي ونيكولاي بوخارين (Nicolai Bokharin) وميلوكوف وستالين، وقرارات ومحاضر مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفياتي، وبلاغات وقوانين الحكومة السوفياتية ومطبوعاتها الرسمية والقرارات والمحاضر الرسمية، لمجالس السوفيات ونقابات العمال ومطبوعات الشيوعية الدولية وجريدة **برافدا**. ويقع متن الكتاب (٤٢٥ صفحة) في ثلاثة أجزاء، يضم **الأوّل** منها مقدمة شرح فيها حدود البحث والفرضيات التي يقوم عليها، وثلاثة فصول تدور حول الفكر الشيوعي قبل قيام الثورة. وفي الجزء **الثاني** يتابع المؤلّف تطور الفكر الماركسي ـ اللينيني منذ قيام الثورة حتّى عهد ستالين ويشرح التعديلات التي طرأت عليه نتيجة للتطبيقات العملية. أما الجزء **الثالث** فيدور حول تحليل العهد الستاليني.

وموضوع هذه المقالة هو تحليل الأفكار الواردة في هذه الدراسة للوصول إلى استنتاجات مفيدة ذات علاقة بقضية الثورة الاشتراكية في البلدان العربية.

ـ ٢ ـ

نبدأ **أولاً**، بتطور النظرية الماركسية ـ اللينينية نتيجة لوضعها موضع التطبيق في الاتحاد السوفياتي.

إن هذه النظرية تمثل ـ ولا شكّ ـ حركة تقدّمية أساسها النزوع إلى تغيير المجتمع البشري إلى الأحسن، وهي بهذا المعنى تهدف إلى تحقيق مثل عليا أراد بها واضعوها تحسين وضع الإنسان بالقضاء على الظلم والشقاء وتحقيق السعادة العامة. ويصح ذلك على وضع النظرية قبل الثورة عندما كانت أفكار تحقيق العدالة التامة في توزيع الدخل والسلطة هي السائدة.

وبقيام الثورة واستلام مسؤولية الحكم، بدأت قضية الوسيلة تفرض نفسها حتّى أصبحت أهم عملياً من قضية الغاية، فأفكار الوسيلة كانت تحمل بذور النظام والتسلط. وبدأت الضرورة لهذا النوع من الوسيلة تزداد بازدياد المصاعب التي واجهت الثورة الناتجة عن التخلف التاريخي للمجتمع الروسي، وفي الخارج الناتجة عن النشاط المعادي من قبل العالم الرأسمالي.

وذلك ما يفسر ظهور الحكم الدكتاتوري والتنازل عن المساواة التامة في توزيع الدخل. وبالرغم من أن الكاتب لا يفصل بوضوح بين أثر العامل العقائدي النابع من النظرية ذاتها، وبين عامل الظروف الداخلية والخارجية، إلا أنّه يشير إليها في مواضع متفرقة. وبعبارة أخرى لا يجيب الكاتب عن السؤال لماذا لم

تستطع الثورة تحقيق غاياتها بأسلوب ديمقراطي (أو أقل دكتاتورية وبالتالي أقل كلفة) من الأسلوب الذي اتبعته؟ فهو قد أورد العاملين ولكنه لم يحدد أهمية كلّ منهما بالنسبة إلى الآخر.

ومهما يكن، فإنه يمكننا القول بشكل أولي إن عامل الظروف المحيطة وبخاصة الظروف الداخلية هو العامل الرئيس. صحيح أن النظرية الماركسية ـ اللينينية بإصرارها على أنّها جاءت بالحقيقة كاملة وقطعيتها ورفضها لاحتمالات الخطأ في بعض جوانبها ولاحتمالات الصواب في بعض الجوانب الأخرى، وبعبارة أخرى بنزعتها المتعصبة المتخذة شكل القوانين الرياضية قد ضيقت مجال التسامح والمرونة، وبالتالي مهدت الطريق للحكم الدكتاتوري، فالديمقراطية تستند فكرياً على النظرة التجريبية التي تضع في الحساب دوماً احتمال الخطأ في أي عقيدة أو نظرية. ولكن بالرغم من وجود بذور الدكتاتورية في النظرية الماركسية ـ اللينينية قبل الثورة، إلا أن العامل الاجتماعي، أي التخلف التاريخي العميق في المجتمع الروسي، هو الذي أدى بالتدريج تحت ضغط الأزمات والمشاكل العملية إلى استخدام وسائل القسر في تحقيق الأهداف. ومغزى ذلك واضح بالنسبة إلينا نحن العرب في دور النهضة الذي نمر به الآن، فنحن كذلك مواجهون بتناقض من مثل هذا النوع. إننا نريد تحقيق مثل سامية هي وحدة بلادنا وحريتها وبناء الاشتراكية، ولكننا نواجه واقعاً فاسداً ووضعاً اجتماعياً متخلفاً يعرقل جهودنا وعملنا.

إن الصفة المشتركة بين المجتمع العربي الحاضر وبين مجتمع روسيا القيصرية هي التخلف التاريخي العميق الذي يطبع تقريباً كلّ المجتمعات الزراعية الإقطاعية القديمة. ومهما بحثنا عن الأسباب الحقيقية لفشل مجتمعنا في تحقيق النهضة السياسية والاجتماعية التي بدأ يتطلع إليها منذ أكثر من نصف قرن، فإننا نجدها جميعاً ترجع إلى عامل أساسي هو التخلف بِكُلّ ما في هذه الكلمة من معنى؛ فالمؤسسات والنظم الاقتصادية والسياسية التي استعارتها بلادنا من الغرب كالديمقراطية البرجوازية ونظام الاقتصاد الحر، لم تنجح حتّى في تحقيق التقدّم الذي حققته هذه المؤسسات نفسها في المجتمعات الغربية. أي إنه حتّى الجوانب الإيجابية في النظام الرأسمالي قد حجبت عنا عندما حاولنا نقل تلك المؤسسات وتطبيقها على واقعنا المتخلف.

وقد دلّت تلك المؤسسات في التطبيق عندنا على تحجر وعدم مرونة أدت إلى تقوية جوانبها السلبية وإلى حجب جوانبها الإيجابية بالوقت نفسه ما جعلها شراً مطلقاً من دون حسنات؛ فالديمقراطية البرجوازية قد جلبت إلى بلادنا ليس

الدكتاتورية المقنعة للطبقات المستثمرة من إقطاع ورأسمال فحسب، بل دكتاتورية سياسية تدلّ عليها الانتخابات المزورة والصحافة المأجورة والتلاعب بالقوانين؛ فالنظام البرلماني الغربي لم ينقلب كوسيلة لتكريس استغلال الإقطاع والرأسمالية التجارية لجماهير الشعب فحسب، بل تزويراً سياسياً أيضاً منع الشعب عملياً من تغيير الفئات الحاكمة التي لم تستطع المحافظة على الاستقلال نفسه والدفاع عن الوجود كما حدث في فلسطين وغيرها. ونظام الاقتصاد الحر الذي استعرناه من الغرب كان شراً كلّه فهو لم يؤد إلى تركيز استغلال الشعب فحسب، بل إلى الفشل التام تقريباً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن هذه المؤسسات لم تكن مرنة فعالة تتشرب الإصلاحات الضرورية لتطور بلادنا سياسياً واجتماعياً بل أرادت عملياً إيقاف التطور. وعندما اصطدمت بالوعي القومي الذي أخذ ينتشر وينتظم، لم تتورع عن استعمال العنف مع الشعب متخطية القوانين التي صنعتها هي.

إن بذور الثورة العربية تكمن في هذا الاصطدام بين المؤسسات المتحجرة الفاشلة المصرة على مواضعها، وبين الشعب المندفع نحو تغيير الواقع لما هو أحسن. من كلّ ذلك نستنتج أن الثورة العربية اليوم مضطرة لأن تستخدم أساليب لتحقيق أهدافها غير الأساليب التي حقق الغرب بها نهضته لسبب بسيط هو اختلاف الظروف. إن الواقع المتخلف الذي يعيش فيه مجتمعنا هو عامل موضوعي موجود لم توجده الحركة الاشتراكية وليست لها حيلة في تجاوزه ولا تستطيع أن تتخطاه. إنّه وضع حتمي يفرض عليها الأسلوب الذي يجب أن تتبعه لتحقيق أهدافها؛ فعندما تقول الحركة القومية الاشتراكية إنها تتبع لتحقيق أهدافها أسلوباً واقعياً مستمداً من ظروفها، وعندما يقول الاشتراكيون العرب بالطريق العربي إلى الاشتراكية، فإن المقصود بِكُلّ ذلك هو أنهم يختارون الأسلوب الملائم في ضوء هذا الواقع لا بعيداً عنه. إن الإصلاحيين المعارضين للاشتراكية والثورة يقولون أيضاً بالواقعية ولكنهم يعنون في الحقيقة الخضوع للواقع أكثر من أي شيء آخر.

إن الحركة الاشتراكية لا تستطيع أن تكون خيالية فتأمل أنّها تستطيع تحقيق الاشتراكية عن طريق الديمقراطية البرجوازية، أو تستطيع تحقيقها من دون أن تواجه بعض الصعوبات الاقتصادية، أو تستطيع تحقيقها من دون أن يقف ضدها أحد ومن دون أن تستثير عليها الطبقات التي تضرب الاشتراكية مصالحها. إلى غير ذلك من الحجج التي يرددها الإصلاحيون والاشتراكيون الخياليون. إن الثورة

الشيوعية لم تكن تقصد قبل قيامها أن تتخذ كلّ الإجراءات الوقائية التي اتخذتها بعد أن قامت، بل لقد أجبرت عليها تحت ضغط الواقع المحيط بها. حتّى في كوبا لم تكن الثورة تقصد أن تسير ببرنامج التأميم بالسرعة نفسها التي سارت بها، بل قد أجبرها على ذلك الإقطاعيون والبرجوازية نفسها عندما تصدت للثورة ورفضت التعاون معها وشهرت في وجهها السلاح.

إن الذين يتصورون أن الاشتراكية أو أي هدف ثوري آخر كالوحدة يمكن أن تتحقق من دون أي شيء من القسر، خياليون جداً وبعيدون عن الواقع، فلا يوجد في العالم أي نظام لا يتضمن حداً معيناً من القسر والإرغام مهما كان القانون ديمقراطياً، فالطاعة لأي قانون تتضمن قسراً بالنسبة إلا الذين يرغبون أو يجدون مصلحة لهم بمخالفته وخضوع الأقلية للأكثرية في النظام الديمقراطي البرجوازي يتضمن قسراً للأقلية وهكذا. إن مسؤولية استعمال الأسلوب الثوري لا تتحملها الحركة الاشتراكية بل الطبقات الرجعية الحاكمة التي رفضت، عن تحجر، السماح بالتطور الهادئ أن يأخذ مجراه وبذلك أجبرت الحركة الاشتراكية على الثورة. إن حداً أدنى من العنف لا مفر منه إطلاقاً في عملية تحقيق الثورة. ومشكلة الحركة الاشتراكية في الواقع ليست في أن تقرر هل تستعمل العنف أو لا تستعمله، بل في تحديد كمية العنف وتوقيته. وتلك عملية مهارة لا تتوافر إلا في الفكر العلمي الثوري (كما توافرت عند لينين). يخطئ الخياليون والبرجوازيون في دعواهم لتحقيق الاشتراكية عن طريق إرضاء الجميع.

ـ ٣ ـ

والنقطة المهمة **الثانية**، تتعلق بالتطور الذي مرّ به مجتمع الاتحاد السوفياتي نتيجة لمحاولة تطبيق تلك النظرية، فيستنتج المؤلّف أنّها لم تتخذ شكل الصعود المنتظم بل شكل الدورات المتراوحة بين الحكم الدكتاتوري والرجوع نحو الديمقراطية.

في مجتمع متخلف عاش في ظل مؤسسات فاسدة لقرون عديدة، تحتاج النظرية الشيوعية في تطبيقها إلى سلطة مركزية قوية تصدر الأوامر من فوق، ولكن ذلك يؤدي إلى ضعف الحماسة وروح المبادرة في المستويات الدنيا من الحزب والإدارة الحكومية وفي الأوساط الشعبية بصورة عامة، وتكون نتيجته نمو روح التذمر والفساد والقلق والانقسامات والصراع الشخصي وثقل وطأة الحكم. عندها تتحرك بالتدريج روح العدالة والحرية من جديد ويزداد أثر العوامل المثالية في العقيدة فيندفع القادة لتصحيح الوضع بالرجوع إلى الديمقراطية في الحزب

ومنظمات السوفيات والنقابات. ولكن ارتخاء قبضة الحكم سرعان ما يبذر الخوف في نفوس القادة من فقدان السلطة المركزية وترعرع العناصر المعارضة، فتحصل ردّة نحو الدكتاتورية. وهكذا يبقى الحكم يتراوح بين قطبين متناقضين، وفي أثناء ذلك يحصل الكثير من التدمير الاجتماعي والبؤس البشري.

وما هو جدير بالاهتمام، التعليل الذي يقدمه بارينغتون للسبب الذي يحفظ النظام من الانهيار، فهو يقول إن العوامل التي حفظت النظام من الانهيار هي أن الأفكار والأساليب الديمقراطية التي تضمنتها النظرية الماركسية ـ اللينينية في الحكم أصبحت تلعب دوراً مزدوجاً. فالديمقراطية المركزية والنقد الذاتي وحملات مقاومة البيروقراطية والانتخاب، كلها قد أصبحت تستعمل كوسيلة للتنفيس عن السخط الشعبي وكشف العناصر والتجمعات المعارضة، فالنقد قد حول من نقد السياسة إلى نقد أسلوب تطبيقها، والانتخابات قد حولت إلى وسيلة لتصحيح الأخطاء في تنفيذ السياسة ومناسبات لتعبئة الرأي العام والدعاية للحكم وإظهار شعبيته وتدعيم الولاء له، وحملات مقاومة البيروقراطية أصبحت وسيلة لتوجيه التذمر الشعبي نحو المستويات الدنيا من الإدارة ليبقى الحزب والقادة في منأى عنها. ولا يفوتنا أن ننوه أن قادة الاتحاد السوفياتي كانوا في الغالب متجهين إلى تكوين نظام للحكم دكتاتوري في المستويات العليا، وديمقراطي على الصعيد المحلي حيث الأمور تفصيلية ولا تمس القضايا الرئيسة في السياسة العامة.

ويشرح الكاتب بتفصيل وبالأدلة التاريخية الأدوار التي مرّ بها الحكم البلشفي من شيوعية الحرب إلى السياسة الاقتصادية الجديدة إلى التصنيع والنظام الجماعي في الزراعة.

وما يجعل لهذا الكتاب أهمية خاصة، أنّه صدر قبل المؤتمر العشرين الذي أحدث انفراجاً في الوضع عندما نقض الستالينية والإرهاب الذي رافقها، فقد اعترف قادة الحزب الشيوعي في هذا المؤتمر بإمكانية تعدد الطرق للوصول إلى الاشتراكية والتعايش السلمي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي. كلّ ذلك جاء بتأثير فشل الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية في تحقيق الثورة العالمية والامتداد إلى البلدان الصناعية الكبرى. إن المؤتمر العشرين يشكل حلقة من سلسلة التموجات المتناقضة التي مرّ بها تطور الحكم السوفياتي الذي يشرحه المؤلّف. لقد وصل العهد الستاليني ولا سيما في أواخره، إلى درجة كبيرة من تركز السلطة والدكتاتورية والتصلب في السياسة الخارجية، وانتهى بانفراج في الوضع الداخلي والخارجي بشكل نقد وتصحيح للوضع في ذلك المؤتمر الحاسم.

ومن مظاهر العهد الجديد أن القادة الذين اختلفوا مع خروتشوف والذين عزلوا من القيادة في دفعات متتابعة مثل مالنكوف ومولوتوف وبلغانين وزيكوف وآخرين، لم يعدموا أو يرسلوا إلى سيبيريا كما جرت العادة في عهد ستالين.

كذلك يمكن استعمال الفكرة الرئيسة في هذه الدراسة لتفسير الموقف الصلب الذي تقفه الصين الشيوعية الآن سواء في الداخل من حيث شدّة قبضة الحكم، أو في السياسة الخارجية في رفض إمكانية التعايش السلمي؛ فالذي يبدو هو أن هذا الخلاف العقائدي بين الاتحاد السوفياتي والصين يرجع أساساً إلى أن العقيدة الماركسية ـ اللينينية قد تطورت في الاتحاد السوفياتي نتيجة لوضعها في التجربة، في حين أنّها لا تزال في بداية تطبيقها في الصين. إن الوضع الحالي في الصين يشبه إلى حد كبير وضع شيوعية الحرب الذي أعقب ثورة ١٩١٧م والذي اتسم بالثورية والتصلب العقائدي.

إن الحركة الثورية العربية معرضة إلى حد بعيد إلى العوامل نفسها التي تعرضت لها الحركة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي؛ فالحركة الثورية لا تستطيع أن تتبع في تنظيمها الداخلي أسلوباً ديمقراطياً تاماً، فهي محاطة بعدو مادي من جهة، وبواقع فاسد يهددها بأخلاقه وتفكيره من جهة أخرى. ويلاحظ أن وطأة هذه العوامل وأثرها لا تخف بل تزداد بعد استلام السلطة. ويبدو أنّه ليس أمام الحركة الثورية العربية أي بديل لنظام الديمقراطية المركزية (أو الديمقراطية الشعبية)، الذي بواسطته يمكن مزج الديمقراطية بالدكتاتورية لتجنب مساوئ الديمقراطية السائبة ومساوئ الدكتاتورية المطلقة بالوقت نفسه. ولكن مزج هذه الأفكار المتناقضة ليس عملية سهلة بل يتولد عنها مصاعب في التطبيق وتعرض للمخاطر كما يدلّ تاريخ الحركة الشيوعية. من ذلك يتضح أن ظاهرة الانقسامات في الحركة الثورية ليست أمراً غريباً بل شيء طبيعي في نظام الديمقراطية المركزية. إن اختلاف الرأي في الديمقراطية السائبة يؤدي إلى التردد وشلل العمل، والأهم من كلّ ذلك التعرض إلى خطر ضياع الثورة. وفي الدكتاتورية المطلقة يؤدي إلى الإرهاب والتصفية الجسدية للمعارضة، أما في الديمقراطية المركزية فيؤدي إلى الانقسام وحملات التطهير.

والمهم في كلّ ذلك هو أن نؤكد على وجوب التمسك بالديمقراطية الثورية القائمة على مؤسسات المؤتمرات والنقد الذاتي وتنظيم أكبر عدد ممكن من الشعب في منظمات شعبية مهنية ونقابية وثقافية، وقبول ظاهرة الانقسامات عند الضرورة، وإفهام الرأي العام أنّها لا تدلّ على الضعف بل على العكس من ذلك.

كما علينا أن نفهم أن تغيير السياسة العامة ليس أمراً غير طبيعي، فالحركة الاشتراكية في درس دائم للأوضاع التي تحيطها، تتبع اليوم سياسة معينة ولكنها تعود لتغييرها عندما تستنفد تلك السياسة أغراضها، أو عندما تواجه بظروف جديدة تستدعي التغيير، أو عندما تكتشف أنّها كانت قد أخطأت في الماضي. إن الطريق العلمي للثورة هو طريق التقدير السليم للأوضاع واختيار أحسن الطرق لتحقيق الهدف. إن الثورة الشيوعية لم يضرها قط أن تغير سياستها من شيوعية الحرب إلى السياسة الاقتصادية الجديدة إلى الدكتاتورية الستالينية إلى سياسة الانفراج بعد المؤتمر العشرين التي قادها خروتشوف. لم يكن ذلك التغيير دليلاً على الارتباك والضعف بل كان دليلاً على القوة والمقدرة على قيادة الثورة من وضع إلى وضع بسياسات مختلفة ولكنها تهدف جميعها إلى الهدف نفسه وهو تقوية الثورة.

إن المرونة في السياسة قضية تستحق تعليقاً أوسع في ضوء تجربة الاتحاد السوفياتي. كانت **أول** قضية واجهتها قيادة الثورة الشيوعية تتعلق بالسياسة الخارجية الواجب اتباعها إزاء جيران الاتحاد السوفياتي من الدول الرأسمالية التي كانت تخوض الحرب عندما قامت الثورة. وتمثلت هذه المشكلة بشكل خاص في قضية الصلح مع ألمانيا في آذار/ مارس ١٩١٨، بتوقيع معاهدة بريست ـ ليتوفيسك (Brest-Litovsk). لقد تقدّم لينين بفكرة عقد الصلح مع ألمانيا بالشروط التي تريدها، في حين أن جماعة دعت نفسها «الجناح الشيوعي اليساري» بقيادة أحد مفكري الحزب البارزين نيكولاي بوخارين، تمسكت بشعار الحرب الثورية، فطالبوا بهجوم ثوري ودعائي لتحطيم الإمبراطورية الألمانية من الداخل وبالتالي إشعال الثورة في غرب أوروبا واستند بوخارين في دعوته هذه إلى آراء لينين قبل الثورة. أما لينين فأصر على ضرورة عقد المعاهدة بعد أن تبين له أن الثورة بحاجة إلى تركيز أوضاعها الداخلية أولاً، وبأن إمكانيات الثورة في غرب أوروبا ضعيفة. ولم يعتبر هذه الخطوة تراجعاً عن الخط الثوري قط بل على العكس.

والحالة **الثانية** التي تلقي ضوءاً على قضية المرونة في السياسة الشيوعية هي الانتقال من شيوعية الحرب إلى «السياسة الاقتصادية الجديدة»؛ ففي ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٨ صدر مرسوم التأميم العام وتأسست إدارة مركزية حاولت إلغاء السوق الرأسمالية وتأسيس نظام مقايضة حكومية مكانه، ونظمت المعامل على أسس شبه عسكرية وطبقت الشيوعية في الإنتاج والاستهلاك على أساس «من كلّ بحسب مقدرته ولكل بحسب حاجته»، وألغيت الملكية الخاصة لا في عوامل الإنتاج فحسب، بل في الاستهلاك أيضاً. وقد دام هذا النظام الصارم لمدّة سنتين

كانت الغاية منه تعبئة كافة موارد البلاد لمواجهة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي وترصين الحكم البلشفي. وقد نجحت تلك السياسة في كلّ ذلك. ولكن بانفراج الوضع، اتجه تفكير قيادة الثورة نحو مواجهة الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد، فأدخل لينين إجراءات عرفت بالسياسة الاقتصادية الجديدة في آذار/ مارس ١٩٢١م، والتي اعتبرت من قبل الكثيرين خروجاً عن المبادئ الشيوعية. والإجراء الرئيس في هذه السياسة هو منح الفلاحين حقّ بيع ما يتبقى من محاصيلهم في السوق الحرة بعد تسليم الكمية المحددة المفروضة إلى الحكومة. وفي الصناعة تراجعت الحكومة للسيطرة فقط على الصناعات الرئيسة الكبرى كالبنوك والمواصلات وبعض الصناعات الكبرى الأخرى تاركة المجال للمشروع الخاص أن يأخذ الباقي واستعاض عن السيطرة المباشرة من قبل الدولة على هذه المشاريع بوضع المندوبين السياسيين فيها (الكوميساريين) لمراقبتها وتأمين سيطرة الحزب على سياستها. كما إنّه أبدل سياسة الأجور فجعلها على أساس كمية العمل الذي يقوم به العامل لتوفير الحوافز الذاتية لزيادة الإنتاج. وقد دفع ذلك أحد أعضاء المعارضة العمالية في الحزب إلى أن يدعو هذه السياسة «الاستغلال الجديد للطبقة العاملة». وقد ثبت نجاح هذه السياسة في إيقاف التدهور الاقتصادي وإحداث إنعاش في الإنتاج عموماً.

إن السياسة الاقتصادية الجديدة كانت مجرد إجراءات مؤقتة قامت بها الثورة لضرورات عملية اقتضتها ظروف البلاد آنذاك واستمرت مدّة من الزمن، فلما استنفدت أغراضها ألغيت لتحل محلّها سياسة جديدة في عهد ستالين، سياسة التصنيع السريع وتنظيم الزراعة على أسس اشتراكية.

والمثل **الثالث** حدث عندما طبق نظام المزارع الجماعية في الزراعة في عهد ستالين. لاحظت قيادة الثورة أن تطبيق هذا النظام في بدايته قد اصطدم بعقبات عديدة أهمها جهل الفلاحين وتخلفهم وبدائية الأساليب الزراعية وترسبات الأفكار البرجوازية الموجودة عندهم وحداثة النظام الاشتراكي. وكان من نتيجة ذلك حصول هبوط في الإنتاج الزراعي كثرة السرقات التي يقوم بها الفلاحون وميلهم إلى ذبح مواشيهم وهبوط الإنتاج الحيواني. وقد عالجت قيادة الثورة الوضع بإدخال فكرة إعطاء الفلاح قطعة صغيرة من الأرض حول بيته يستطيع استغلالها بصورة فردية والتمتع بالدخل الذي يحصل عليه منها ودعيت بـ «حديقة المطبخ» أي المزرعة الصغيرة المعدة لإنتاج المحاصيل التي يستهلكها الفلاح نفسه. وقد ساعد هذا الإجراء كثيراً على تحسين الإنتاج الحيواني وزيادة العمل في الأرض.

هذه أمثلة ثلاثة على تغييرات قامت بها قيادة الثورة الشيوعية لحلّ المشاكل العملية الناجمة عن تطبيق التحويل الاشتراكي، ويلاحظ عليها جميعها أنّها كانت إجراءات عملية هدفها تثبيت النظام الاشتراكي، وذلك بالمناورة على الظروف الصعبة الآنية. ومحاولة التغلب عليها بأساليب الالتفاف حولها. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الإجراءات قد هاجمها كثير من اليساريين المهووسين المصابين بمرض «اليسارية الطفولي» على حدّ تعبير لينين. ولكن هذه الإجراءات لم تكن إلا حلولاً آنية في ضمن إطار النظام الاشتراكي وليست من خارجه ولم يكن هدفها التراجع نحو النظام القديم والتخلي عن الثورة الاشتراكية كما قد يخيل إلى البعض، أو كما يريد اليساريون الطفوليون أن يسموها، بل كانت مجرد مناورات وقتية تتيح للنظام الجديد الفرصة لتقوية أوضاعه وترسيخ جذوره حتّى إذا تمّ له ذلك تجاوزها وتابع سيره في طريق الاشتراكية. صحيح أن تلك الإجراءات إذا ما نظرنا إليها بذاتها بمعزل عن الإطار العام للأوضاع وللسياسة التي جاءت لتخدمها، نجدها ذات طابع متناقض مع أفكار الثورة الاشتراكية كعقد صلح مع دولة رأسمالية معادية وتشجيع الحوافز الفردية في الإنتاج وإرجاع نمط الاستقلال الزراعي الفردي. ولكن هذه الإجراءات لم تؤدِ قط إلى التخلي عن الثورة الاشتراكية فهي لم تكن انتقالاً من نظام إلى نظام معاكس له، بل كانت إجراءات جزئية مصممة لتثبيت النظام الاشتراكي؛ فهي تحرّكات ضمن النظام نفسه. وهذا هو الفرق بين المرونة وبين الانحراف. والثوريون العرب اليوم بأشد الحاجة إلى معرفة ذلك، أن يعرفوا كيف يكونون مرنين في تطبيق التحويل الاشتراكي ولكن دون أن ينحرفوا عن الاشتراكية ودون أن يقعوا في شباك البرجوازية من جديد.

ـ ٤ ـ

والنقطة **الرابعة** هي أن التجربة السوفياتية قد أفادت العلوم الاجتماعية ببعض الاستنتاجات التي توصلت إليها خاصة في الناحية الاقتصادية. إن تجربة تطبيق الماركسية في الاتحاد السوفياتي تدلّ على خطأ ما تدعيه الرأسمالية من استحالة تحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع إلا عن طريق الملكية الخاصة وحرية التجارة، فالملكية الخاصة ليست شرطاً ضرورياً لقيام المجتمع الصناعي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك خلاصة التجارب الفاشلة في البلدان المتخلفة في محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة عن طريق المؤسسات الرأسمالية، وجدنا أننا نستطيع الوصول إلى استنتاج أقوى من ذلك في هذا الخصوص. إن التصنيع السريع في

بلاد متخلفة كالوطن العربي مثلاً، يحتاج بالضرورة إلى التوجيه والتخطيط من قبل السلطة المركزية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية قضية مطروحة الآن في الوطن العربي كهدف، ومطروحة كبرنامج للتحقيق في الأجزاء التي قام بها حكم ثوري اشتراكي. تقول البرجوازية عندنا كما تقول في كلّ أجزاء العالم، إن حرية التجارة والملكية الفردية نظام يتفوق على الاشتراكية في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية بدليل الزيادة الهائلة في الإنتاج والتقدّم في تحسين طرق وفنون الإنتاج التي حصلت في الغرب. وتقول إن استلام الدولة لمهمة التصنيع وتنظيم الحياة الاقتصادية والتخطيط، طريقة تنطوي على ضعف الكفاءة وتبذير الأموال وهدر الموارد الاقتصادية. . إلخ. والذي يلفت النظر ويجعل لهذا الحوار أهمية خاصة هو أن هذا الرأي لا تقول به البرجوازية وحدها بل يتبناه كثير من المثقفين.

إن تجربة الاتحاد السوفياتي وكل الدول الاشتراكية قد دلت بما لا يقبل الشك أن الاشتراكية قد استطاعت أن تحقق ما فشلت به النظم الرأسمالية، وهو تحقيق تنمية اقتصادية سريعة في مجتمع متخلف من دون استغلال داخلي وتبعية للاستعمار العالمي. صحيح أن التنمية التي تمت كان لها ثمن إبقاء مستوى المعيشة ـ خاصة مستوى الفلاحين ـ منخفضاً بالنسبة إلى المستوى الموجود في الغرب ـ أو بتعبير أصح عدم السماح له أن يرتفع بنسبة زيادة الإنتاج نفسها. ولكن أليس الثمن أمراً محتماً دفعته كلّ الأمم التي مرت بعملية التنمية الاقتصادية اشتراكية كانت أم رأسمالية؟ ألم تمر الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان بالمراحل نفسها؟ ألم تشهد هذه البلدان ضغطاً فظيعاً على الطبقات العاملة والفلاحية إبان قيام الثورة الصناعية في سبيل أن يتمكن الرأسماليون من تجميع رأسمال وإعادة استثماره مستفيدين من فرص انخفاض الأجور وعدم وجود قوانين عمل تحمي حقوق العمال والحماية من المنافسة الأجنبية والتوسع الاستعماري والامتيازات الاحتكارية؟ إن الضغط الذي تتحدث عنه البرجوازية في ظلّ الاشتراكية ليس إلا ثمناً للتقدّم لا بدّ من أن ندفعه وهو أقل بكثير من استغلال الجماهير الكادحة الذي تمارسه هي، والفقر المدقع الذي يغطي الأكثرية من شعبنا والتخلف الذي لم نستطيع التغلب عليه عن طريق نظام حرية التجارة والملكية الفردية.

إن الخسارة التي تنتج عن ضعف الكفاءة الإنتاجية وارتفاع كلفة الإنتاج وتبذير الموارد العامة التي تدعي البرجوازية أنّها ستحدث في ظلّ الاشتراكية، قد

كذبتها تجربة الاتحاد السوفياتي التي استطاعت أن تنقل المجتمع الروسي القيصري إلى أن يكون ثاني دولة صناعية في العالم في أقل من خمسين سنة.

ومهما يكن، فإن هذه الخسائر أقل بكثير من الخسائر التي ينطوي عليها النظام الحر كالاستهلاك الكمالي من قبل الطبقات الغنية وتهريب رؤوس الأموال والاستثمار في المجالات المربحة ولكن غير الأساسية للتنمية ومصاريف الإعلان ورواتب المديرين الضخمة. . إلخ. إن الاشتراكية بالنسبة إلى المجتمع العربي ليست قضية العدالة ومنع الاستغلال فحسب، بل هي قضية التنمية الاقتصادية أيضاً. وتؤيد هذا الرأي تجربة كبرى لا يمكن أن نتجاهلها.

كذلك نلاحظ أن هذه الدراسة تلقي ضوءاً مفيداً على إمكانية زيادة العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية وتقليل الظلم والاستغلال بواسطة التوجيه والإشراف الحكومي. لقد اضطر الحكم البلشفي للتنازل عن فكرة العدالة التامة في توزيع الدخل أو لتأجيلها لأمد غير محدود إلا أنّه تحول مع ذلك إلى تحقيق عدالة مبنية على أساس الكفاءة الشخصية. صحيح أن تعريف الكفاءة الشخصية لا يخلو من الاعتبارات السياسية ـ أي الولاء للحكم ـ إلا أنّه برغم كلّ ذلك لا يمكن نكران أن الاتحاد السوفياتي قد نجح في تحقيق عدالة في توزيع الدخل على أساس الكفاءة أكثر مما هو موجود في المجتمعات الرأسمالية. ويتضح من ذلك أن العدالة الاجتماعية ليست نتيجة طبيعية تحققها اليد الخفية كما يقول الاقتصاد التقليدي، بل تستطيع الدولة أن تؤثر فيها.

٩ ــ الاشتراكيـة والتقـدّم(*)

تحتل قضية العدل الاجتماعي الصدارة في مشاكل العالم اليوم، فالتقدم الاقتصادي الذي نضجت ثماره قد أصبح بحاجة إلى تنظيم اجتماعي يسيطر على توزيع الثروة بين المواطنين بالشكل الذي يضمن رفاه الفرد وكرامته من جهة، وقوة المجتمع وتماسكه من جهة أخرى؛ ففي الدول المتقدمة اقتصادياً تدور القضية الاجتماعية حول مسألة التوزيع في الدرجة الأولى، بينما في المجتمعات التي ما زالت متخلفة تشمل القضية الإنتاج والتوزيع معاً، وبلادنا من الصنف الأخير؛ فمواردنا ليست مستغلة على الوجه الصحيح والإنتاج منخفض ورأس المال قليل ومستوى الدخل الفردي منخفض. وبجانب ذلك هناك فوضى في التوزيع تتمثل بتركز الثروة وعوامل الإنتاج في الأقلية وقلتها خصوصاً في القطاع الزراعي.

والمهم في موضوع التقدم الاقتصادي هو أن النهضة القومية الحاضرة تتطلب تقدماً سريعاً من جهة، وشاملاً من جهة أخرى؛ فنضالنا للتحرر والوحدة يستلزم أن يكون اقتصادنا قوياً يضمن استقلالنا ويمكننا من الوقوف بوجه المزاحمة الأجنبية والحرب الاقتصادية المتوقعة من الدول المستعمرة.

ونهضتنا الحالية تتطلب قوة عسكرية تضمن الاستقلال وتحميه وتستطيع صد أي عدوان خارجي أو تآمر داخلي، والقوة العسكرية بدورها تحتاج إلى تقدم اقتصادي.

وإلى جانب ذلك، هناك حاجة ماسة للسرعة في التقدم لأجل التقدم نفسه،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٣١/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

فنحن نعيش في عالم تسوده المنافسة التجارية والتزاحم الفني في الاختراعات وإيجاد الطرق الجديدة في الإنتاج، ما يجعل لعامل السرعة أهمية كبرى في قضية التقدم، إذ بيننا وبين الدول المتقدمة مراحل عديدة شاسعة ونحن لا نستطيع أن نثبت في ميدان التقدم إلا إذا أزلنا هذا الفارق الكبير، وبما أن الدول المتقدمة سائرة في التقدم دوماً، لذلك نحن بحاجة إلى تقدم سريع يقوي مركزنا ويلحقنا بركب التقدم.

والنهضة الاقتصادية يجب أن تكون شاملة بمعنى أنها لا تقتصر على زيادة الإنتاج فحسب، بل تشمل أيضاً قضية التوزيع.

إن الغرب قد تركزت نهضته الاقتصادية في البداية على زيادة الإنتاج بتوزيع الصناعة واستغلال كافة الموارد دون الالتفات لمسألة التوزيع، لذا ساءت أحوال العمال في بداية الانقلاب الصناعي وتحكم الصناعيون بالأسواق والأسعار وتكونت الاحتكارات التجارية واستغل المستهلك.

وبعد نضوج الإعمار والنمو الاقتصادي تحولت الأنظار إلى معالجة مشاكل التقدم الاقتصادي الرأسمالي وحل معضلاته الاجتماعية والإنسانية. ونحن اليوم نملك هذه التجربة فليس من الضروري أن نمر بالأدوار نفسها والنمط ذاته من التطور، بل نستطيع إحداث نهضة اقتصادية متوازنة تحقق زيادة الإنتاج وتضمن توزيعه بالعدل وبالشكل الذي يحفظ كرامة الإنسان ويبعث في المواطن الحيوية والنشاط والإبداع.

يبدو من تجربة العالم المتقدم ومما يشير إليه البحث النظري، أن هذه الشروط تحتاج إلى اشتراكية تنظم الاقتصاد القومي وتصدر من الإرادة العامة وتنفذها الدولة عن طريق جهاز الحكم.

وفي ما يلي توضيح لبعض الأسس العملية التي يجب أن تقوم عليها هذه الاشتراكية.

أولاً، أن تعتبر الثروة ملكاً لمجموع الأمة وهي توزعها بين الأفراد والجماعات كوظيفة اجتماعية تهدف إلى خدمة الصالح العام وتستطيع سحبها من أي شخص أو جماعة أو مؤسسة عندما يقتضي الصالح العام ذلك، فالملك حق اجتماعي لا طبيعي. المجتمع هو الذي خلق حق الملكية وهو الذي يمنحه للأفراد والجماعات لذلك فهو يستطيع تغييره إذا رأى بذلك ضرورة للرفاه العام.

والواضح في هذا المبدأ هو أن «الملكية» موجودة وباقية ولكنها اجتماعية تتحكم بها الإرادة العامة لا الإرادة الخاصة. ومن الواضح أيضاً أن الملكية يمكن أن يمارسها الأفراد والجماعات في المجتمع بتفويض من الأمة، وأن الأمة التي تملك لا يشترط أن تمارس هذا الحق وتدير الأموال والثروات مباشرة كما هي الحال في المعامل الحكومية الصرفة مثلاً. وأهمية هذا المبدأ هو أنه يزيل المحاذير من الملكية الخاصة المطلقة التي تؤدي في كثير من الأحوال إلى تضارب الصالح الخاص مع الصالح العام.

إن الأمة حسب هذا المبدأ تستطيع إعادة النظر بتوزيع الثروة وتغيير نمط التملك بسهولة ولا تقف في طريقها صعوبات قانونية وشرعية كما هو الحال في الدول الرأسمالية.

ومن الناحية الأخرى، يجب الانتباه إلى أن هذا المبدأ لا يلغي الملك الخاص من حيث الممارسة بل ينظمه ويشرف عليه، ولا يبيح الاعتداء على حرية المواطن وحقوقه وأمواله، فتنظيم الملك لا يجرى إلا بالطرق القانونية وبعد التأكد من وجود مصلحة عامة تبرر ذلك. إن حقوق الفرد مصونة في حدود الصالح العام، وغير معرضة للاعتباط والإرهاب والتصرف الكيفي.

ومن ميزات هذا المبدأ هو اعترافه بالدوافع الذاتية في الفرد والاستفادة منها في التقدم والازدهار الحضاري، فالتملك يستثير في الإنسان نشاطاً عظيماً ويدفعه إلى العمل والجد والإبداع والحرص وروح المسؤولية. لذلك فالأمة تفوض حق التصرف والاستعمال للأفراد والجماعات حسب ما تقتضيه المصلحة العامة لغرض الاستفادة من هذه الدوافع الذاتية وتوجهها. والاعتراف بأهمية الدافع الذاتي يعطى هذا المبدأ صفة واقعية عملية تجعله صالحاً لتنسيق المجتمع وتجنب الفتور واللامبالاة في المجتمعات التي حاولت إلغاء الملك الخاص كلياً.

والاعتراف بالدافع الذاتي ومحاولة الاستفادة منه يربط الفرد بالمجتمع ربطاً حياً في علاقة منتجة متبادلة النفع، وهو يوفر للوطن شيئاً من الضمان والاطمئنان النفسي ويشعره بلذة التحقيق والإبداع واستقلال الشخصية وقوتها.

والخلاصة هي أن مبدأ الملكية القومية يحقق مزايا النظريتين المتطرفتين بجمعه فوائد الملكية العامة وفوائد الملكية الخاصة ويتجنب مضارهما معاً، فهو يوفر العدل في توزيع الثروة وعوامل الإنتاج، ويتجنب التضارب بين الصالح العام وكل ما

يصحب ذلك من تبذير وهدر للطاقات والجهود، ويحقق للفرد ضماناً اجتماعياً ضد الحاجة ويمكّن الدولة من القيام بنهضة اقتصادية سريعة متوازنة من جهة، ويوفر الاستفادة من الدوافع الذاتية في الفرد ويحمي شخصيته من الذوبان. وهو يتجنب عيوب الاقتصاد الرأسمالي الحر خصوصاً في قضية العدل الاجتماعي من جهة، ومضار الملكية العامة المطلقة التي تقتل حرية الفرد وتؤدي إلى الكثير من التبذير والبيروقراطية.

انه يناسب أوضاع أمة متحفزة لبناء مجتمع قومي حر متطور يريد تحقيق الحرية والعدل للأفراد، والقوة والرخاء للأمة.

١٠ ــ الاشتراكيـة والقوميـة(*)

من الأخطاء الفكرية الشائعة هي القول إن القومية الاشتراكية تنطوي على جمع بين نظريتين مختلفتين والذي يعنى بالتالي أن القومية لا تنطوي في مضمونها على النظرة الاشتراكية. ومصدر ذلك هو الفكر الغربي الذي انعكس في مجتمعنا الضعيف.

ففي الغرب قامت الاشتراكية كتيار مستقل منفصل عن الحركة القومية، لذلك قد يتصور البعض أن الاشتراكية والقومية مذهبان مختلفان، وإن جمعا سوية فعن طريق الائتلاف والتوفيق المصطنع.

إن هذا الرأي يعكس التقليد الهزيل للفكر الغربي وأصوله وتياراته، فما هو مختلف في الغرب يتصور البعض أنه مختلف عندنا كذلك.

إن القومية العربية حركة أصيلة في حياة العرب نبعت من وسطهم ومن بيئتهم وصدرت عن إرادتهم التي تحركت ضد التأخر والتجزئة والاستعمار. لذلك فهي لا يشترط أن تكون على النمط الغربي بل خاصة بالمجتمع العربي ذاته.

إن القومية العربية بطبيعتها اشتراكية، واشتراكيتها خاصة بها ولا يشترط أن تكون مشابهة لأي نوع من الاشتراكية في العالم. وهذا هو في الواقع المعنى الصحيح للقومية، كون كل أمة متميزة بشخصيتها وفكرها وإمكانياتها عن غيرها من الأمم، لذلك فكل أمة تعمل بما تسمح به عبقريتها وإمكانياتها وظروفها على تطوير النظام الأمثل الذي يناسبها ويلائم أصولها ويتجاوب مع مطالبها الحيوية. وهذا هو الوضع المثالي للعالم: مجموعة أمم مستقلة تتصرف بشؤونها بحرية وتبني

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

لنفسها النظام الذي تختاره دونما فرض أو استعمار، تتعاون في ما بينها كل بحسب إمكانياتها وبحدود مصلحتها لخير المجموع.

إذاً إن الصفة الأساسية للاشتراكية عندنا هي أنها نابعة من صميم النظرة القومية ومتفرعة عنها.

القومية العربية حركة تمثل إرادة الأمة العربية المتصلة بإرادة الحق والخير في التاريخ، وهي لذلك تتوجه إلى الإنسان لترفع قيمته وتعزز مركزه ولترجع إليه الاحترام والضمانة التي يستحقها. وهي بأساسها أخلاقية مرتبطة بمثل أعلى هو احترام قيمة الإنسان. لذلك إن القومية العربية لا يمكن إلا أن تكون بشكل طبيعي ضد كل ما يعرّض كرامة الإنسان للانتقاص، فالفقر والجهل والمرض تشكل بمجموعها قيوداً تحدد حرية الإنسان وتعرض كرامته للخطر وتحوله إلى كائن لا يهتم بغير المتطلبات الفيزياوية لإدامة حياته وجسمه فحسب. إن الفقر بحد ذاته اعتداء على كرامة الإنسان لأنه يفرض عليه قيداً ثقيلاً من الحاجة والعوز. واستغلال الإنسان للإنسان في شتى الميادين الاقتصادية مناقض لطبيعة المجتمع القومي والاشتراكية التي نريدها تلغي ذلك وتتخذ كل الإجراءات العملية لمنعه.

والنظرة القومية للحضارة توجب التنظيم الاشتراكي للاقتصاد، فالتطور الحضاري يعني تفجير إمكانيات الفرد وتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة والمنشطة للإبداع والإنتاج والتحسين؛ فالحضارة هي إنتاج مجموع الشعب كل في مجاله واختصاصه لذلك فالعدل الاجتماعي والرفاه الاقتصادي وتحقيق مستوى أدنى لائق من المعيشة للجميع وتساوي الفرص والضمان الاجتماعي، كلها ضرورية لتوفير الظروف الملائمة التي يستطيع الفرد فيها أن يبدع وينتج ويزيد حضارة أمته وثقافته وفنها وعمرانها. إن التنظيم الاشتراكي الذي يقضي على الفقر والجهل والمرض ويزيل قيود الحاجة ويحرر الفرد من الضرورات المادية، من صلب النظرة القومية لأنه شرط لازم للتطور الحضاري.

هناك أيضاً القوة السياسية والعسكرية للأمة التي تحتاج إلى تنظيم اشتراكي للمجتمع، فأمتنا تحتاج إلى تعبئة مواردها وتنظيم إمكانياتها الاقتصادية بحيث تصبح في وضع قوي بين الأمم الأخرى من الناحيتين السياسية والعسكرية؛ فالإشراف والتنهيج وإخضاع المرافق الاقتصادية لخطة الدولة العامة، أمور ضرورية لإيصال البلاد إلى وضع اقتصادي مستقل قوي يستطيع أن يساوم بقوة

ويقف أمام الضغط الاستعماري والحرب الاقتصادية والمقاطعة والحصار. وتحتاج بلادنا أيضاً إلى تمتين وتوسيع قوتنا العسكرية للمحافظة على استقلالنا وتحرير أجزاء وطننا المحتلة، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة وإشرافها المباشر وإدارتها لأجزاء مهمة من مرافقنا الاقتصادية وربطها بمتطلبات الدفاع بشكل وثيق جاهز للتعبئة في كل الأوقات.

ومن الواضح بالتجربة أن الاقتصاد الرأسمالي لا يستطيع توفير هذه المهمات وغالباً ما يتناقض معها في أحرج الأوقات.

هذه بعض الجوانب العملية التي توضح الارتباط الوثيق بين القومية العربية والتنظيم الاشتراكي. وفي ضوء ذلك سنحاول الآن توضيح بعض الخصائص العامة لهذه الاشتراكية.

أولاً، الاشتراكية القومية مقصودة بذاتها وليست جزءاً من فلسفة عامة للكون، وليست جانباً من نظرية أكبر. أي إن الاشتراكية القومية لا تخدم غير قضية الشعب العربي في التحرر والوحدة والتقدم. وصفتها القومية هذه تجعلها حرة متطورة.

ثانياً، الاشتراكية القومية أخلاقية تؤمن بالروح وتعمل على تقوية الإنسان وجعله في وضع يستطيع به أن يسيطر على الظروف والمادة وقيود الفقر والحاجة. إنها تسعى إلى تقوية الأخلاق العامة ومنع الرذيلة والتفسخ والإلحاد والتطرف والتمرد على الأعراف الإنسانية.

ثالثاً، إنها إنسانية تؤكد على الإنسان وتعمل على رفع قيمته وحفظ كرامته وتجعل منه كائناً مستقلاً منتجاً يشعر بمكانته في المجتمع؛ فالإنسانية لا تتسق وتتفتح إلا بتفتح إنسانية الفرد والتغلب على الجانب الحيواني فيه. إن الإنسان ليس مجرد وحدة اقتصادية تتحدد قيمتها بمقدار ما تنتج.

رابعاً، إنها متطورة مرنة لا تتقيد بقواعد أزلية مطلقة بل تتسع لكل التدابير العملية والتنظيمات الجديدة التي تكفل المحافظة على مبادئها. لذلك فهي منفتحة على خبرة التنظيمات الاقتصادية في العالم. إنها غير متعصبة وغير مقتصرة على أشكال جامدة.

خامساً، إنها حرة متسامحة في نظرتها إلى أبناء الشعب، فالمواطنون متساوون في الحقوق والفرص الاقتصادية وخدمات الدولة بغض النظر عن أي اعتبار آخر،

فهي ليست لطبقة دون أخرى ولا لفئة دون أخرى. والمساواة هذه نابعة من النظرة القومية ذاتها القائمة على اعتبار الأمة هي الأصل لا الطبقة ولا الطائفة ولا أي جماعة أخرى.

وهذا ما ينقذ الاشتراكية من التعصب والتحيز، وبالتالي يمنع الانشقاق الاجتماعي. الاشتراكية القومية تتوجه إلى مجموع الشعب وتعمل على رفع مستواه وتقويته في الدفاع عن نفسه، وتحقق له الوحدة الداخلية والتماسك الاجتماعي.

الاشتراكية القومية هي الطريق الاقتصادي الأمثل لتحقيق أهداف القومية العربية في الوحدة والتحرر والتقدم، لذلك لا غرو أن اتجهت ثورتنا بشكل طبيعي إلى إحداث إصلاح جذري في أحوال الشعب الاقتصادية وعزمت على القضاء على الفقر والجهل والمرض والضعف العسكري والسياسي، واتجاهها هذا دليل على أصالتها واتصالها العميق بمتطلبات الشعب وتفهمها لمطالبه الحيوية.

• الكتـــب

الكتاب الأول: نحــن والشيوعيــة في الأزمة الحاضرة(*)

المحتــوى

(*) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٥٩.

مقدمــة

الغرض الرئيس من هذا البحث هو تحليل الأزمة التي خلقتها الشيوعية أخيراً في هذه المرحلة من مراحل تطور الأمة العربية.

إن الانحراف الخطير الذي حدث في العراق عن خطّ التطور القومي واتجاهه العام، له أسباب ونتائج منها داخلية ـ أي قومية ـ ومنها خارجية تتعلق بالوضع الدولي.

ولهذه الأزمة ـ بأسبابها ونتائجها ـ مدلولات سياسية وفكرية يمكن أن تستنتج عن طريق المنطق والاستقراء معاً. ويهمنا توضيحها لأنها تكشف الأخطار التي تواجه نهضتنا من جهة، وتبرز الأسس التي تقوم عليها هذه النهضة والفوارق التي تميزها عن الثورة الشيوعية من جهة أخرى.

وسنتناول بحث الأزمة التي أوجدتها الشيوعية من حيث علاقتها بالنهضة العربية التي تشهدها بلادنا الآن؛ فلا نتناول الشيوعية في نطاقها الدولي السياسي ولا من جانبها النظري الصرف إلا للحد الذي يقتضيه بحث علاقتها الحاضرة بالنهضة العربية، وبمقدار ما ينتج عن هذه العلاقة من مدلولات سياسية وفكرية تخص الشيوعية العالمية والاتحاد السوفياتي والنظرية الماركسية.

إن الأمة العربية تمر اليوم بمرحلة ثورة في تاريخها، تتناول إحداث تغيير أساسي في حياتها وأوضاعها الداخلية وعلاقتها بالعالم والحضارة الإنسانية، ونوعية الأوضاع والعلاقات الدولية الراهنة ـ من حيث كونها جامدة وقائمة على أسس غير سليمة وذات بناء فاسد ـ تتطلب أن يقوم صراع حاد بين الثورة الجديدة بروحها وقيمها وأفكارها من جهة، وبين الواقع الموجود بمؤسساته وروحه وقيمه من جهة ثانية. وخلال هذا الصراع والاصطدام تقوم العقبات وتتولد المشاكل والصعوبات في وجه الثورة. وتاريخ الثورة العربية الحديثة كان دوماً تاريخ مواجهة الأزمات المتتالية والتغلب عليها تباعاً؛ فأزمات الاستعمار

الغربي والخطر الصهيوني ومشاكل التخلف الاجتماعي في الداخل قد تتابعت على الأمة العربية، ولا يزال قسم منها قائماً حتّى الوقت الحاضر. وبعد أن قطعت النهضة مراحل في طريق تطورها ونضجها ووصلت إلى مرحلتها الحاضرة بالذات، تقوم الشيوعية بخلق أزمة جديدة تتمثل بمعارضتها العنيفة للوحدة العربية وللفكرة القومية. هذا هو جوهر الموضوع الذي نتصدى إلى بحثه ومناقشته في هذه الدراسة. إنّه بحث يتناول مشكلة تواجه القومية العربية اليوم، ألا وهي مشكلة الخطر الشيوعي الذي يهدد هذه النهضة. لذلك إن البحث في جوهره لا بد وأن يتناول القومية العربية لأنه يتعلق بجانب من جوانبها، ويدور حول إحدى المشاكل التي تعترض تقدّمها وتطورها.

ولاختيار مدخل البحث أسباب قد يكون من المفيد التنويه بها في هذه المقدمة. إن النظرية القومية التي تؤكد التباين الأصيل بين ظروف وأوضاع وخصائص الأمم، تتطلب أن تبدأ العلوم الاجتماعية بالأمة في بحثها عن قوانين التطور البشري.

الأمة العربية ذات تجربة خاصة بها، ووضع اجتماعي وسياسي وفكري يشهد الآن تطوراً سيعطي نتائج وأفكار جديدة لا يمكن كشفها ومعرفتها إلا إذا ابتدأنا بواقعها الخاص وأوضاعها القومية. وعلى وجه الخصوص نحن لا نستطيع بحث طبيعة وحدود الأزمة التي خلقتها الشيوعية في بلادنا عن طريق دراسة الماركسية بشكلها النظري العام، أو دراسة الحركة الشيوعية الدولية من حيث علاقتها العامة الشاملة بالعالم؛ ففي نظرية الماركسية جوانب لا تتعلق بشكل رئيسي بالقضية التي نحن في صددها؛ وفي الشيوعية الدولية ملابسات ومواقف لا ترتبط إلى درجة مهمة بالمشكلة التي نواجهها الآن. وبحث هذه الجوانب والمواقف الزائدة عن حاجتنا مضر لأنه يشوش البحث ويخلق الالتباس ويضيع الفائدة المرجوة.

هناك أيضاً ضرورة دقة البحث وسلامته من مزالق الدرس المجرد العام الذي يتناول أوضاع أمم عديدة متباينة بأوضاعها وظروفها. إن توخي الدقة والعمق في بحث خطر الشيوعية يتطلب أن نتناول الموضوع من خلال المشكلة الخاصة بنا، لأننا نعيش في وسطها ونعانيها، الأمر الذي يجعلنا أقدر على فهمها ورؤية معالمها بوضوح، مما لو ابتدأنا بتجارب أمم أخرى وحاولنا إعطاء حكم عام شامل عليها.

سنبدأ إذاً ببحث مشكلة الخطر الشيوعي على نهضتنا القومية كما يتمثل الآن بالوضع المنحرف في العراق السائر في طريق التبعية والخضوع للشيوعية الدولية، ومعاداة القومية العربية والتجسيد العملي لها وهو الوحدة العربية.

لكن ذلك لا يعني أن النتائج التي نريد التوصل إليها محدودة، فنحن لا نقتصر على الأحكام الخاصة بأوضاعنا القومية لأن النهضة العربية مرتبطة جذرياً بأوضاع العالم وقضية التقدّم البشري كلها، ولأن الثورة العربية الحاضرة ذات نطاق عالمي من حيث المبادئ التي تعمل من أجلها.

إن القيم التي تتكون الآن في هذه الثورة لتكوّن أسس المجتمع العربي الجديد، لا تقتصر فائدتها على المجتمع العربي ولا تنحصر أهميتها في حدوده، بل تتجاوز ذلك إلى شعوب آسيا وأفريقيا التي تمر بالتطور نفسه الذي مرت به أمتنا، ولشعوب العالم الأخرى. إن الموقف العدائي الذي تقفه الشيوعية اليوم من القومية العربية يعكس خصائص عامة للشيوعية في وضعها الحاضر في العالم وموقفاً عالمياً من قضية الشعوب الناهضة، ويلقي ضوءاً على حقيقة ادعاءاتها ذات النطاق العالمي الموجهة إلى إنقاذ الإنسان من الاستغلال والاستعباد.

أولاً: دخول الشيوعية إلى المجتمع العربي

قبل أن نناقش المشكلة بوضعها الحاضر، من المفيد أن نرجع قليلاً إلى تاريخ دخول الحركة الشيوعية إلى المجتمع العربي، إذ لا شكّ أن المشكلة الحاضرة ذات علاقة بماضي الشيوعية في بلادنا، ولكننا في الوقت الذي نتناول الماضي بالبحث لا نتوخى كلّ التفاصيل، بل ما يتعلق بالبحث بصورة مباشرة وحسب.

١ ـ العامل الاجتماعي

نحن نعرف أن الشيوعية من حيث نشأتها جاءت في الأصل كجواب على الأوضاع المتردية في المجتمع الصناعي الأوروبي، ولكنها كنظرية لم تقتصر على قطر أو منطقة، بل توجهت إلى كلّ العالم معلنة حلاً عاماً شاملاً لمشاكله. وادعت أن الحلّ الذي تقدّمه هو قدر محتم ستصل إليه كلّ المجتمعات بالضرورة، لأنه النتيجة الحتمية لطبيعة التطور المسيّر بقوة قانون اجتماعي ثابت. واستطاعت الشيوعية بقوتها الفكرية والسياسية والتنظيمية، أن تدخل المجتمعات الغربية وتؤثر فيها بسبب العلل الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن النظام الرأسمالي هناك.

من الطبيعي والمنتظر أن تجد الشيوعية لها موضعاً في المناطق المتخلفة من العالم، وهي التي ادعت أنّها حلّ عام للمشكلة الاجتماعية شاملاً كلّ العالم. وكان المجتمع العربي من جملة المجتمعات المتخلفة التي دخلتها الشيوعية منذ أن حرك الوعي والانفتاح على العالم الركود الاجتماعي القديم الذي استمر قروناً عديدة.

إن المجتمع العربي الخارج من الحكم العثماني كان ضعيفاً متخلفاً يسود الفقر الغالبية العظمى من سكانه، والفروق الاقتصادية فيه كبيرة وحادة بين فئاته وطبقاته، ومستوى الثقافة منخفض يكاد لا يشمل غير أقلية صغيرة، والفكر ضعيف مجدب راكد، والعصبية الدينية والطائفية والقبلية والإقليمية والمحلية سائدة وواضحة، والفرد مقيد والمؤسسات الاجتماعية ضعيفة وعاجزة عن تنظيم المجتمع وتحقيق الاستقرار والتقدّم. وقومياً توزع المجتمع العربي وقطعت أوصاله إلى دويلات عديدة. وبدأ التطور يدور حول وضع التجزئة وينسج حولها المصالح والارتباطات ويكوّن لها عقلية وتفكيراً يناسبها وينسجم معها. باختصار كان المجتمع العربي في مستوى حضاري متخلف جداً يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى. هذه الحقيقة الموضوعية عن المجتمع العربي قد ساعدت على دخول الشيوعية وانتشارها.

وهنا يتضح فرق مهم بين الشيوعية في الغرب وبين دخولها إلى بلادنا؛ فبينما جاءت الشيوعية في الغرب نتيجة إلى مساوئ التقدّم الاقتصادي الرأسمالي، وكرد فعل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نشأت عن الانقلاب الصناعي ونشوء المدن والتحول من الإقطاعية الزراعية إلى الرأسمالية والتصنيع، نجد أن الشيوعية في بلادنا دخلت بسبب التأخر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فمجتمعنا كان لا يزال إقطاعياً زراعياً متخلفاً لم يشهد تغييراً جذرياً في أوضاعه بعد.

لذلك إن ارتباط الشيوعية بمشاكل المجتمع الغربي الرأسمالي به شيء من الأصالة والتجاوب، بينما هي دخلت المجتمع العربي بسبب التأخر والركود الحضاري، مدعية أنّها تملك الحل لمشكلته في حين أن دوافع ظهورها في الغرب مختلفة تمام الاختلاف. إن مشكلة التخلف في المجتمع العربي تختلف عن المتناقضات والارتباكات والمساوئ التي خلقها التقدّم الصناعي في الغرب، الأمر الذي يكشف الاصطناع والزيف في ادعاء الشيوعية وتقدّمها كحل لمشكلتنا؛ إن

الشيوعية مهما ادعت من شمول وإطلاق، تبقى في حقيقتها وجذورها مرتبطة بمشكلة المجتمع الصناعي الرأسمالي المتطور، ويظهر زيفها عندما تحاول الاتّساع لتشمل مشكلة التخلف الحضاري ذاته في البلدان العربية أو في بلدان آسيا وأفريقيا.

٢ ـ العامل الفكري

إن ضعف الفكر بذاته عامل مساعد على دخول الشيوعية؛ فالفكر العربي كان ضعيفاً جامداً ليس به من الحيوية والقدرة على فحص مشكلة المجتمع وتحليله لعواملها الأولية واستخلاص نتائجها ووضع الحلّ الصحيح الملائم لها بضوء ظروف الأمة وحاجاتها. وكان من أثر الخروج من سيطرة الحكم العثماني والانفتاح على العالم وإحياء شيء من التراث القومي، أن سرى بعض التحسس بفساد الأوضاع وضرورة تغييرها، ولكن هذا الوعي كان بدائياً غير متطور وغامضاً لم تتضح معالمه بعد. كان مجرد إحساس داخلي غير مقترن بفكر نشيط يوضحه ويسير به إلى نتائجه المنطقية.

لم يكن بمقدور الفكر في هذه المرحلة أن يوضح ويفصل هذا الإحساس ويحقق الإصلاح الاجتماعي والسياسي الذي يصبو إليه، فجاءت الشيوعية تقدّم حلاً لجميع هذه المشاكل مستندة إلى فكر قوي منظم يفسر ويعالج مشكلة المجتمع بنظرية مطورة. وكان من الطبيعي أن ينجذب الإحساس الاجتماعي العام المتبرم من الأوضاع السائدة نحو هذا الحلّ. وهكذا دخلت الشيوعية بسبب هذا الوضع الشاذ وهو ضعف الفكر وعجزه عن مواجهة التحسس الاجتماعي وتلبية متطلباته.

ويتضح من ذلك أن الشيوعية لم تدخل مجتمعنا عن طريق الفكر العربي، بل إنها استغلت ضعفه وحاولت أن تملأ الفراغ وتصطاد التحسس الاجتماعي بإيهامه أنّها الحلّ الذي يناسبه ويتوق إليه. وبمعنى آخر لم تدخل الشيوعية بلادنا نتيجة لعمل الفكر ونشاطه، فالفكر لم يقدمها كحل لمشكلة المجتمع عن طريق التحليل، ولم يرتضها ويزكها بعد أن مرت خلاله بالبحث والدراسة، لأنه لم يكن قادراً على ذلك بعد. لقد دخلت الشيوعية عن غير الطريق الاعتيادي، فهي لم تمر من خلال الفكر، بل انتقلت نسخاً وتقليداً بِكُلّ متناقضاتها ومشاكلها الغربية. في حين أنها في الغرب كانت ثمرة من ثمار الفكر ونتيجة نشاطه الذاتي، فمرت في المراحل الاعتيادية لعملية الخلق الفكري.

ولهذا الفرق أهمية في موضوعنا، فهو يفسر إلى حد ما الاصطناع الذي يطبع الشيوعية في بلادنا.

٣ ـ العامل السياسي

ناقشنا في ما مر العامل الاجتماعي والعامل الفكري في دخول الشيوعية إلى بلادنا، وبجانب ذلك هناك عامل سياسي بحت مساعد على ذلك وهو وضع التجزئة ذاته.

إن التجزئة القومية عامل ضعف بحدّ ذاته أمام الشيوعية التي هي فكرة عالمية مناقضة للقومية، ففي الوضع المجزأ الضعيف لا يشعر الفرد بالارتباط القومي الذي يخلقه الشعور بالمواطنية والانتماء إلى دولة كبرى تضم الأمة بمجموعها وتجسد فكرة المجتمع القومي. صحيح أن هناك الشعور القومي ولكن هذا الشعور لم تدعمه دولة قومية، بل بقي مجرد نزوع نحو تلك الدولة. والفكرة العالمية التي جاءت بها الشيوعية لا يمكن أن يقف في وجهها غير الفكرة القومية والرابطة القومية. أما المواطنية في جزء من الأمة مثل العراق أو سوريا أو مصر، فلم تستطع أن تخلق ذلك الشعور القومي الذي بمقدوره صدّ عالمية الشيوعية، فعندما لا يقوم كيان الدولة على أساس القومية كما هو الحال في وضع التجزئة، يسهل الطريق أمام الشيوعية لتنفذ إلى المجتمع الذي فقد إحدى قواه الدفاعية المهمة، ولم يبق أمامها من عقبات غير أن تثبت أنّها صحيحة ومجدية في النواحي الأخرى مثل الناحية الاقتصادية.

صحيح أن الفكرة القومية كانت موجودة، ولكنها لم تدخل مدعومة بدولة واحدة قوية تجسدها وتحميها وتدافع عنها بِكُلّ إمكانيات الأمة المادية والروحية. بل كانت رأياً عاماً واتجاهاً فكرياً وإلى حدّ ما حركة. والأكثر من ذلك هو أنّها كحركة لم تكن مطورة بل أولية وساذجة؛ فالفكرة القومية في بداية نشوئها كانت في حدود الشعور العام والإحساس الذي لم يوضحه الفكر بعد؛ فأسسها الفكرية لم تكن قد اتضحت ومضمونها الاجتماعي والاقتصادي كان ضعيفاً إن لم يكن مفقوداً. كلّ ذلك جعل الفكرة في موضع ضعيف أمام النظرية الشيوعية الشاملة المفصلة الجوانب المحتوية عن كلّ الأجوبة والحلول.

٤ ـ عامل الاستعمار الغربي

ساعد على دخول الشيوعية إلى بلادنا عامل خارجي هو الاستعمار الغربي؛ فعندما دخل الاستعمار الغربي واتّصلت بلادنا بعلومه وفكره، تسربت مختلف

التيارات الفكرية التي كانت في بلاده ومنها الشيوعية. ويصح ذلك بشكل خاص على فرنسا التي تتبع سياسة صبغ البلدان التي تستعمرها بثقافتها والتي تكون الشيوعية جزءاً منها، فدخول الفرنسيين إلى سوريا ولبنان والمغرب، تبعه غزو ثقافي وتكوين صلات فكرية عن طريق الترجمة والنشر والتعليم، تسرب بواسطتها الفكر الشيوعي إلى بلادنا. وسياسة الهجرة الاستعمارية التي سارت عليها فرنسا خصوصاً في شمال أفريقيا، أدت إلى دخول الفكرة الشيوعية إلى هذه المناطق. والحكومات اليسارية الميالة للشيوعية أو التي اشترك فيها الشيوعيون، ساعدت على نشر الشيوعية فدعمتها وحمتها في بلادنا.

ومجمل القول، لقد استغل الاستعمار وجود الشيوعية كمعدل للفكرة القومية التي قويت وتعاظمت في السنوات الأخيرة، وكمفتت لقواها ومصرف يمتص طاقتها. لم يتورع الاستعمار عن استخدام الشيوعية والاستفادة منها ما دامت موجودة وقائمة وإلى الحدّ الذي لا تشكل فيه خطراً مباشراً على نفوذه؛ ففي أوقات الأزمات وعندما تكون الشيوعية محدودة النفوذ وليست خطراً جدياً، استفاد الاستعمار منها فشجعها بصورة غير مباشرة، حتّى أنّه دعمها بشكل مباشر أحياناً.

هذه هي جملة الظروف التي ساعدت على دخول الشيوعية إلى مجتمعنا. ومن مجموعها يتضح أن دخول الشيوعية كان مصطنعاً، فهي لم تسلك الطريق الطبيعي ولم تكن نتيجة للتطور ولا ملبية لحاجات المجتمع.

ثانياً: أثر الشيوعية في المجتمع العربي

السؤال المطروح للمناقشة الآن يدور حول مدى أثر هذه الفكرة في مجتمعنا ودرجة تأثيرها في أوضاعنا العامة؟ ما هي درجة نجاحها في التوغل والانتشار والتأثير في الوسط الذي دخلته بعد أن مضى على دخولها وقت ليس بالقصير؟

لقد حدث في المجتمع العربي تطور اجتماعي وتغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية، فما نصيب الحركة الشيوعية في ذلك؟

يمكننا بحث موضوع أثر الشيوعية من جانبين: جانب الانتشار في أوساط الشعب؛ وجانب المساهمة في التطور الاجتماعي العام.

١ ــ أثرها في الشعب

من ناحية الانتشار لم تستطع الشيوعية بالرغم من ضعف المجتمع العربي

وكونها مدعومة بدولة كبرى ومزودة بنظرية مطورة، أن تؤثر بشكل جدي في الشعب، بل بقيت في نطاق دائرة ضيقة لا تشمل إلا أقلية صغيرة غير مؤثرة.

والمقياس الذي نستعمله في هذا الحكم ليس عددياً، إذ لم تصل أي حركة أخرى لضم الأكثرية العددية من الشعب في صفوفها بشكل حزبي منظم، بل المقصود هو أن الشيوعية كحركة لم تستطع أن تجتذب جزءاً من الشعب يستطيع أن يكون مؤثراً في الوضع العام. أي أن الأقلية التي انضمت إليها لم تستطع أن تؤثر في مجموع الشعب. ويلاحظ على الأقلية الشيوعية بمرور الوقت أن دائرتها ليست باتّساع مستمر، فهي بصورة عامة قد توقفت عند حدّ أو أن نسبة توسعها أخذت بالتناقص.

ونوعية المجالات التي انتشرت فيها الشيوعية وخصائص الفئات التي انجذبت إليها، تدلّ على ضعف أثرها؛ فهي قد انحصرت في بعض أوساط المثقفين ولم تستطع الوصول إلى جماهير الشعب من عمال وفلاحين وغيرهم(١). وحتّى المثقفون لم يِقبلوا كلّهم على الشيوعية لإيمانهم بصحة نظريتها وقبولهم التام لحلولها وتفسيراتها، بل أتى معظمهم لأجل المعرفة الحرة وبتأثير التحرر الفكري الذي أخذ يدب في المجتمع العربي، وبدافع البحث عن حلّ جدي لمشكلة المجتمع، فقبلها بعضهم مفضلاً السهولة على الإبداع المجهد، ووجد بها نظرية كاملة جاهزة في وقت لم توجد به نظرية عربية تنافسها، وتحت ضغط الرغبة الملحة للإصلاح السريع؛ وفريق آخر اصطادته الشيوعية اصطياداً، فهو عندما اقترب منها واطلع عليها التفتّ عليه وعملت على ربط مصيره بها، فجمدت تفكيره وقولبته بقالبها ودمجته بتيارها بشكل صعب عليه الخروج منه في ما بعد.

ولهذه الملاحظة أهمية بالنسبة إلى الشيوعية بالذات، فبينما المفروض فيها أن تكون حركة العمال، لم تستطع في البلدان العربية كلها أن تكون حركة عمالية أصيلة ذات تأثير مهم في أوضاع العمال والبلاد؛ فالحركات العمالية ذات المستوى العالي من التنظيم والأثر الفعال، ليست كلها شيوعية أو أن الشيوعية ضعيفة الأثر فيها مثل الحركة العمالية في مراكش وتونس والجمهورية العربية المتحدة.

---

(١) لقد اتضح الفشل في جذب العمال والفلاحين إلى الحزب الشيوعي في التقرير الذي ألقاه خالد بكداش أمام القيادة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان والمنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٥١: «لأجل النضال بنجاح في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية يجب الاتجاه بجزم نحو العمال والفلاحين».

أما الحركة العمالية الشيوعية، ففي جملتها جاءت كاذبة وفاشلة، فارغة المحتوى، ويغلب عليها هدف الدعاية السياسية. وكان فشل الشيوعية في اجتذاب الفلاحين الذين يكوّنون الأكثرية في مجتمعنا أكثر من فشلها مع العمال، حتّى أنها لا تستطيع أن تدعي أن لها أي أثر يذكر في هذه الكتلة الشعبية الضخمة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى بعد الحركة الشيوعية عن جمهور الشعب وضعف تجاوبها مع أحاسيسه وحاجاته.

لذلك كان عملها السياسي يجري في معزل عن الجماهير الشعبية، الأمر الذي أضعف فيه التجاوب مع مطاليب الشعب والارتباط بأحاسيسه، وجعله يعتمد على النظرية المجردة.

إن اقتصارها على المثقفين المقرون بضعف أو انعدام التفاعل مع الشعب ـ ذلك التفاعل الذي تتكون وتتضح فيه المطالب والأهداف ـ قد أدى بها إلى أن تعتمد على النظرية المجردة في عملها السياسي. وهذا ما طبع الحركة الشيوعية في بلادنا بالجمود الناجم عن الإيغال في استعمال النظرية الماركسية، والذي أدى بدوره إلى كل المتناقضات والارتباكات التي وقعت بها الأحزاب الشيوعية عندنا، وتقليدها الأعمى الحرفي للحركات الشيوعية في البلدان الأخرى والانقياد التام لسياسة الاتحاد السوفياتي.

ولعل أحسن ما يرمز إلى هذا الجمود في النظرية والتفسير البدائي لها، ما يردده الشيوعيون اليوم من أن الحكم في الجمهورية العربية المتحدة مسيّر من قبل بنك مصر والكلام عن علاقة حركة الوحدة العربية بالبرجوازية المصرية. . إلخ.

هناك ملاحظة مهمة أخرى، هي أن الشيوعية قد وجدت مجالاً أوسع في وسط الأقليات الدينية والعنصرية منها في وسط الأكثرية العربية. وعلى وجه التخصيص انتشرت بين العناصر الشعوبية المعادية للعرب من تلك الأقليات أكثر من غيرها، والعلاقة الوطيدة بين الحزب الشيوعي العراقي والجالية اليهودية قبل الهجرة إلى إسرائيل مثال بارز على ذلك. صحيح أن الشيوعية استطاعت أن تجد لها بعض المؤيّدين من العرب، ولكنها بصورة عامة لاقت قبولاً أكثر عند الأقليات الحاقدة على العرب أو الخائفة المرتابة. إن الجرد الإحصائي للتوزيع السياسي في البلدان العربية، يبرز بوضوح وجود علاقة بين انتشار الشيوعية وبين الأقليات الدينية والعنصرية في مستوى القيادة ومستوى القاعدة، والعلاقة الإحصائية هذه ليست خالية من العلاقة السببية. إن الأقليات العنصرية الشعوبية

الحاقدة على العرب والتي أخافها الاستعمار ودعايته المسمومة عن القومية العربية، قد وجدت الشيوعية فيها تربة خصبة للانتشار بفكرتها اللاقومية العالمية. والشيوعية قد استغلت هذه الشعوبية وهذا الخوف من القومية العربية عند الأقليات، فجعلت من نفسها ملجأً وملاذاً تعبر به عن حقدها تحت شعار اللاقومية. والأقليات الدينية التي بثّ الاستعمار بينها سموم التفرقة الطائفية، وأوغر صدرها وغرس في نفسها الخوف من الأكثرية، قد انجذبت أيضاً إلى الفكرة الشيوعية.

ولهذه الظاهرة أهمية في بحث مدى نجاح الشيوعية، إذ إنّها تكشف أن هذه الفكرة لم تستطع أن تنجح إلا في أوساط جماعات غير مندمجة بحياة الشعب وغير متمازجة مع أكثريته.

إن مصلحة الشعب وأهدافه ومطالبه، تتبلور في الجمهور الكبير الذي يكوّن الأكثرية والمتمازج والمندمج بعضه ببعض والمتفاعل باستمرار. والأقليات غير المندمجة في هذا الوسط وغير الداخلة في الكتلة الجماهيرية الكبرى، تتبلور بينها اتجاهات متعارضة مع الصالح العام ومتناقضة مع مطالب الشعب بسبب بعدها عن مركز التفاعل الشعبي؛ فانتشار الشيوعية في هذه الأوساط غير المندمجة مع جمهور الشعب يدلّ على أنّها مصطنعة وغير مقبولة بشكل أساسي من قبل الأكثرية.

إن هذه الظاهرة عن الحركة الشيوعية حقيقة اجتماعية لا يمكن تجاوزها في البحث العلمي، فهي ليست مجرد علاقة إحصائية بل تقف وراءها علاقة سببية ذات مدلول مهم.

والقصد من تثبيتها هو توضيح مدى تجاوب الحركة الشيوعية مع الشعب ودرجة تمثيلها لمطالبه وحاجاته الحقيقية في ضوء الواقع والحقيقة.

ولكن ذلك لا يتضمن إعطاء حكم عن الأقليات في هذه الناحية. إن الحكم الذي توصلنا إليه عن علاقة الشيوعية بالأقليات عام غير شامل، فليس كلّ الأقليات داخلة في تيار الحركة الشيوعية وليس الغرض من ذلك وضع مسؤولية مباشرة محددة عليها، لأن بعض العوامل التي ساعدت على خلق هذه الظاهرة غير إرادية بل مفروضة، مثل وضع التأخر الاجتماعي والاقتصادي والجهل الذي يشمل الأقلية والأكثرية على السواء، والدعاية الاستعمارية المسمومة، والتكتيك الشيوعي الانتهازي ذاته الذي استغل الخوف والقلق وعمق الفروق.

يجب ألا يفهم كذلك أن المقصود بالاندماج مع الشعب والانسجام مع الأكثرية، القضاء على الصفات القومية والحقوق الدينية للأقليات. ليس المقصود بالاندماج والانسجام دمج دين الأقلية بدين الأكثرية، ولا التعريب اللغوي والاجتماعي للأقليات العنصرية، ولا أي شيء من هذا القبيل. الاندماج والانسجام المطلوب في المرحلة الحاضرة هو أن تعمل الأقلية والأكثرية وكل مواطن في خطّ المصلحة العليا لمجموع الشعب، والتي هي تحرير البلدان العربية كلها من الاستعمار وتوحيد أجزائها بدولة واحدة، وتحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية بين المواطنين جميعاً، والحياد الإيجابي في الصراع الدولي والتعاون مع جميع الدول بما يخدم السلام والرفاهية في العالم.

إن هذه الأهداف الاجتماعية والقومية هي الصالح العام، والعمل لخدمتها هو في مصلحة الجميع، الأكثرية والأقلية على السواء. الانسجام والاندماج يعني أن تعمل الأقليات مع أكثرية الشعب إلى تحقيق هذه الأهداف وتناضل ضدّ من يقف في وجهها ويتآمر عليها. هذا المضمون الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للقومية العربية إنما هو تعبير عن إنسانيتها وأسسها الأخلاقية التي تجعلها أبعد ما تكون عن التعصب والاعتداء.

٢ ـ أثرها في التطور الاجتماعي

ناقشنا تأثير الشيوعية من حيث الانتشار في صفوف الشعب، والآن نتحول إلى لمناقشة أثرها في التطور الاجتماعي الذي تحقق في بلادنا حتّى الوقت الحاضر. ما هي حقيقة حصة الحركة الشيوعية من تحقيق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا؟ لقد حقق الشعب العربي خصوصاً في السنوات الأخيرة خطوات عديدة ومهمة في مضمار التقدّم، فما هو مدى أثر الشيوعية كحركة إصلاحية في ذلك؟

إن التاريخ السياسي الحديث للبلاد العربية يدلّ بشكل واضح على أن الحركة الشيوعية لم تكن قوة مؤثرة فعّالة في الأحداث والتغييرات التي حدثت، فحركة التحرر العربي في أواخر العهد العثماني التي تمثلت في الكفاح من أجل الحكم الدستوري، ومقاومة مؤامرة التتريك، ومن ثمّ الاستقلال التام عن الدولة العثمانية، لم يكن للشيوعية فيها أي دور على الإطلاق. ثمّ جاء الكفاح ضدّ الاستعمار الغربي في سوريا ولبنان والعراق ومصر من أجل الاستقلال والسيادة والذي تمثل في ثورة عام ١٩٢٠ وثورة عام ١٩٤١، وما تبعهما من انتفاضات في

العراق والثورة السورية، وحركة المقاومة المستمرة للفرنسيين، والنضال الوطني في مصر الذي تمثل بثورة عرابي والنضال الذي قاده سعد زغلول، فكانت حصة الحركة الشيوعية إما ضعيفة جداً تصل إلى حدّ الرمزية أو معدومة بالمرة. بل على العكس وقفت الحركة الشيوعية في بعض الفترات ضدّ النضال الوطني وفي صف الاستعمار كما حدث في العراق وسوريا أثناء الحرب الأخيرة.

وخاضت الأمة العربية ولا تزال حتى اليوم كفاحاً مريراً في سبيل كيانها ووجودها ضدّ الغزو الصهيوني الموجه إلى قلب البلدان العربية، فكان موقف الحركة الشيوعية في ذلك أنّها لم تكتف بعدم المساهمة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فطعنت هذا النضال القومي ووقفت ضده.

وانتظم في أقطار المغرب العربي كفاح شعبي واسع في وجه الاستعمار الفرنسي، حتّى حققت ليبيا وتونس ومراكش استقلالها من دون أن يكون للشيوعية فيه دور مؤثر أو رئيس، وليس أدل على بقاء الشيوعية على هامش التطور العربي من قيام أعظم ثورة في تاريخ العرب كما حدث في الجزائر بمعزل عن الشيوعية ومن دون أن يكون لها دور يذكر[٢]. وبعد أن حققت أقطار المشرق العربي، العراق وسوريا ولبنان ومصر والأردن، استقلالها الرسمي، دخلت دوراً جديداً من الكفاح ضدّ النفوذ الاستعماري غير المباشر وضد طغيان الفئة الحاكمة الوطنية وفساد الحكم والاستغلال والظلم الاجتماعي. وهنا أيضاً كان أثر الشيوعية ضعيفاً وغير حاسم، فالكفاح ضدّ معاهدة بورتسماوث (Portsmouth Agreement) وانتفاضة عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦، ومقاومة عهد نوري السعيد الأسود في العراق، لم يزد أثر الشيوعية فيه على المساهمة الثانوية. ووصلت في أواخر هذا العهد إلى درجة من الضعف اكتفت فيها بتسجيل المواقف كما حدث إزاء الانتخابات المزيفة التي أجراها نوري السعيد قبيل ثورة ١٤ تموز/يوليو. وثورة ١٤ تموز/يوليو ذاتها لم يكن للشيوعيين أي دور مهم في تخطيطها وتنفيذها.

وفي سوريا خاض الشعب نضالاً طويلاً لتثبيت الديمقراطية وحماية الاستقلال وتحقيق الإصلاح والتقدّم، ولم يكن الشيوعيون فيه بمركز القيادة

(٢) إن موقف الشيوعيين من قضية الجزائر كان دائماً يتسم بالإهمال وعدم الاكتراث أو بالتأييد الرسمي العابر بقصد التضليل. وموقفهم في الجزائر نفسها كان تابعاً لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي وقف ضدّ هذه الثورة الوطنية الجبارة. انظر الملحق رقم (١) الذي يوضح ذلك بشيء من التفصيل.

والتوجيه. وكان موقفهم من دكتاتورية الشيشكلي سلبياً، فلم يشتركوا في مؤتمر حمص الذي وضع الخطّة لتحطيم ذلك العهد الخائن الأسود.

وفي مصر قامت ثورة جبارة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، حطمت النظام الملكي وأعلنت الجمهورية وحوّلت تاريخ الأمة العربية، ولم يكن للشيوعية فيها أي أثر يذكر. وشعبنا في الجنوب العربي يخوض الآن المعارك الدامية ضدّ الاستعمار البريطاني في عمان وعدن ومناطق الجنوب الأخرى، وليس للشيوعية فيها حصة ولا تتحمل أي عبء.

وحقق العرب أضخم تقدّم في حياتهم الحديثة بتحقيق الوحدة بين سوريا ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وكان دور الشيوعية فيه سلبي وعدائي.

وبصورة عامة كان دور الحركة الشيوعية في النضال السياسي والكفاح القومي ضدّ الاستعمار والصهيونية والحكم الوطني الفاسد إن لم نقل معدوماً فهو ضعيف وغير رئيس، فبقيت الشيوعية على هامش الأحداث مقتصرة على مجرد التشويش على الأوضاع الفاسدة من دون أن تساهم بشكل فعّال في تغييرها. وعلى وجه التخصيص لم يزد دور الحركة الشيوعية على الاشتراك مع الحركة القومية الشعبية في النضال ضدّ الأحلاف، والمساهمة الثانوية الجانبية بالنضال التي كانت في كثير من الحالات رمزية لا أكثر.

وفي مجال الإصلاح الاجتماعي ماذا كان دور الحركة الشيوعية؟ ماذا قدمت الحركة الشيوعية طيلة عشرات السنين من تاريخها في بلادنا إلى قضية العمال والفلاحين وفقراء الشعب؟ وبإيجاز ما هو دور الحركة الشيوعية في الإصلاح الاجتماعي؟

ولأجل أن نعرف ذلك لا غنى لنا عن معرفة موقف الشيوعية من الإصلاح. للشيوعية رأي في قضية التطور الاقتصادي وهو جزء من نظريتها العامة عن تطور المجتمع البشري.

ونظرية الشيوعية في النمو الاقتصادي تقوم على أساس الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالية، فينمو رأس المال ويتراكم وتقوم الصناعة الضخمة وتتكون المدن والطبقة العاملة. وفي مرحلة الرأسمالية يتكون رأس المال ويتراكم وتقوم الصناعة ويرتفع الإنتاج، ولكن بجانب ذلك يزداد الفقر والشقاء بين الطبقة العاملة وتنمو المتناقضات والصراع الطبقي حتّى تتغلب الطبقة العاملة وينتقل المجتمع إلى الاشتراكية الشيوعية.

إذاً، التطور الاقتصادي يمرّ بمراحل مرسومة ومعروفة، وتسيّره قوة حتمية ويتحقق بواسطة الصراع الطبقي. التطور الاقتصادي بحسب النظرية الشيوعية غير حرّ بل مسيّر ومحتم عليه أن يمرّ بهذه المراحل ومقترن بالصراع الطبقي والتضارب الاجتماعي والثورة. أما ثماره وخيراته فلا تتحقق بالشكل الصحيح وعلى الوجه التام إلا إذا تحققت النظرية الشيوعية بِكُلّ جوانبها لا في الجانب الاقتصادي وحده. هذه هي الصفات الرئيسّة الثلاث لنظرية التطور الاقتصادي في الشيوعية.

لذلك نرى أن الحركة الشيوعية في كلّ العالم تنظر إلى قضية الإصلاح الاجتماعي كوسيلة للانتصار والنجاح السياسي لا كغاية، فهي تنظر إلى الحركة العمالية كأداة لنشر الشيوعية وكسلاح لمحاربة الخصوم لا كتنظيم اجتماعي لتحسين أحوال الطبقة العاملة.

الحركة العمالية في نظر الشيوعية أداة سياسية لا وسيلة إصلاح اقتصادي واجتماعي. ونظرتها إلى الفلاح تقوم على الأساس الانتهازي نفسه، فطبقة الفلاحين أداة تستخدم للكسب السياسي وانتصار الحركة الشيوعية، فهي تعِد الفلاحين الرازحين تحت نير الإقطاع بالأرض وتجتذبهم وتستخدمهم، حتّى إذا انتصرت تنازلت عن وعودها وأممت الأرض وبادرت إلى فرض التعاونيات الجماعية وإلغاء الملكيات الصغيرة. وغرضها من ذلك تحويل الفلاحين إلى عمال يندمجون تدريجياً بالطبقة العاملة الصناعية التي هي أكثر استعداداً لتقبل الشيوعية من الفلاح المستقل الذي يملك أرضه. ولهذا السبب نرى الحركات الشيوعية في المناطق المتخلفة الزراعية تستبشر بتوسع الإقطاع على حساب الملكية الصغيرة، وتحول الفلاحين إلى عمال زراعيين وتردي أوضاعهم المعاشية والاجتماعية وازدياد التوتر والتضارب الاجتماعي.

وفي الاتحاد السوفياتي نفسه لم يؤسس نظام التعاونيات الجماعية المعروفة بالكولخوز (kolkhoz) لأنه ثبت بالبحث العلمي تفوقه على كلّ الطرق الأخرى لتنظيم الزراعة من حيث رفع مستوى الإنتاج وتحقيق الحرية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين. بل إن الكولخوز لم يكن أساس المصلحة المباشرة لجمهور الفلاحين اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، أو لأنهم اختاروه لأنفسهم أو رضوا عنه، بل فرض فرضاً لاعتبارات أيديولوجية وسياسية مباشرة هي ضمان سيطرة الحزب الشيوعي على القطاع الزراعي.

وبصورة عامة يتلخص موقف الشيوعيين من قضية الإصلاح الاجتماعي في

أنهم يستخدمونها لأغراض سياسية هي تقوية الحركة الشيوعية وتوسعها. وتصل هذه النظرة الانتهازية إلى حد الاستبشار بتردي الأوضاع وازدياد المشاكل والفقر والبؤس بين جماهير الشعب.

والشيوعية في بلادنا كجزء من الشيوعية العالمية لم تخرج عن هذا الموقف، بل كان اهتمامها بشؤون الطبقات الفقيرة يتوقف دائماً عند حدود الكسب السياسي، ودورها في تحقيق الخطوات التقدّمية في إصلاح أحوال العمال والفلاحين دور ضعيف جداً، فهي لم تقدّم إلى الطبقة العامة حتى الوقت الحاضر أي نصر مهم يتعلق بأحوالها الاقتصادية والاجتماعية. أما دورها في الإصلاح الريفي فكان شبه معدوم.

وتقوم اليوم في الجمهورية العربية المتحدة نهضة اقتصادية واجتماعية على أسس اشتراكية، فهي تعتمد على الإرادة الحرة للأمة المتمثلة في الدولة لا على قانون حتمي يسيّر التطور، فالتطور الاقتصادي حرّ لا مسير وهو رهن إرادة الأمة، بإمكانها أن تقرر سرعته ومراحله واتجاهه العام، لذلك فالاشتراكية الآن تبنى في وسط زراعي إقطاعي مخلوط بصناعة تجارية ناشئة دونما حاجة إلى المرور بمرحلة الرأسمالية كما تقرر النظرية الشيوعية. إن حركة التصنيع مثلاً تسير جنباً إلى جنب مع ارتفاع أجور العمال وتحسين شروط عملهم وأحوالهم المعاشية.

ويلاحظ على هذه النهضة أيضاً أنّها لا تقوم على الصراع الطبقي والتضارب الاجتماعي فحسب، بل على التعاون والتضامن بين جميع الطبقات والفئات في المجتمع ومع الحكومة في سبيل بناء اقتصاد البلاد ورفع طاقته الإنتاجية والقضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة ورفع مستوى معيشة الجميع. إن التطور الاقتصادي في هذه التجربة مدفوع بقوة التضامن والتعاون لا الصراع والثورة، فبعد أن وضع المجتمع على أسس سليمة أصبح تطوره يسير بشكل حلزوني متصل تدفعه قوة التعاون والألفة والتقارب والإيجابية في الشعب وقوة تضامنه مع حكومته، لا بشكل ثورات وحروب أهلية وصراع بين طبقة وأخرى وبين الشعب وحكومته.

وواضح أيضاً أن المبدأ الذي تقوم عليه هذه النهضة هو الرفاه العام والسعادة البشرية. والمقصود بذلك هو رفع مستوى المواطن معاشياً وثقافياً وصحياً واجتماعياً ونفسياً، وزيادة سعادته إلى أقصى حدّ ممكن. إن الهدف هو تحقيق

الرفاه والسعادة لا لطبقة من دون أخرى ولا لفئة معينة، بل لمجموع الشعب بمختلف طبقاته وفئاته، فهي للإنسان وللشعب بشكل مباشر، والإعمار الاقتصادي مقصود لفوائده الاقتصادية المباشرة للناس لا كوسيلة لغاية أخرى خارجة عن مصلحة الشعب.

إن النهضة الاشتراكية الجارية في الجمهورية العربية المتحدة الآن تتمخض عن نموذج يعوض عن الشيوعية ويثبت خطأ الأسس التي تقوم عليها نظريتها في التطور الاقتصادي، لذلك نجد أن الحركة الشيوعية تقف ضدها وتهاجمها وتعمل كلّ ما باستطاعتها لعرقلتها ومنع نجاحها. إن الخوف من انفضاح خطأ نظريتهم هو الذي يدفع الشيوعيين إلى مهاجمة الإصلاح الزراعي والخطوات الإصلاحية التقدّمية والتصنيع.

٣ ــ أثرها في التطور الفكري

بقي أن نبحث أثر الحركة الشيوعية في الفكر، وماذا قدمت هذه الحركة للفكر العربي؟

إن الذي يفحص الأدب الشيوعي في بلادنا، يجد أنّه يعكس وضع الحركة الشيوعية وخصائصها. يجد الباحث في الأدب الشيوعي ظاهرة ضعف ارتباطه بواقع الشعب وظروف البلاد كتعبير عن ضعف ارتباط الحركة الشيوعية في عملها السياسي بقضية الأمة العربية. قلنا إنّها لم تستطع أن تؤثر في الجماهير وتصل إلى أوساط الشعب، بل بقيت محصورة في أوساط ضيقة ومعزولة عن مركز التفاعل الشعبي، وكنتيجة منطقية لذلك لم تنتج في مجال الفكر شيئاً مهماً يتعلق بحياة الشعب العربي وظروف البلدان العربية وأوضاعها القومية؛ فالواقع العربي المعقد المليء بالمشاكل والذي يعاني مختلف الأمراض والأزمات، لم تقدّم الشيوعية أي جهد جدي لدراسته وتحليله وكشف مواضع الضعف فيه بمستوى أدق من العموميات. ليس في كتابات الحركة الشيوعية ما يفسر أو يساعد على تفسير تركيب المجتمع العربي وفهم طريقة تطوره.

ويلاحظ على الأدب الشيوعي بجانب خلوه من البحث الواقعي التفصيلي، أنّه كان ولا يزال متخلفاً في فهم التطور العام للمجتمع العربي، ولم يستطع أن يكتشف شكل المستقبل ويتنبأ باتجاه سير المجتمع. لم يكن الفكر الشيوعي سبّاقاً في رؤية التطور الاجتماعي القادم من خلال الحاضر. وبمعنى آخر لم يكن الفكر

الشيوعي مواكباً لتطور المجتمع العربي في اتجاه الحياد الإيجابي والوحدة القومية والنظرة الاشتراكية في الإصلاح الزراعي ـ الاجتماعي، والمفهوم الثوري للحرية المرتبطة بتحرر الأمة من الاستعمار والرجعية الداخلية. كان الفكر الشيوعي دوماً في معزل عن هذا التطور، في حين أنّه لو كان نشيطاً أصيلاً متفاعلاً مع الواقع لاكتشف هذا الاتجاه قبل أن يتحقق. وضعف الفكر الشيوعي في بلادنا وسطحيته، أديا إلى عجزه حتّى في أن يضيف إلى النظرية الشيوعية شيئاً مهماً. لقد بقي الفكر الشيوعي عندنا مقلداً ببدائية وسطحية ما تنتجه الشيوعية الدولية في الخارج. وليس أدل على التقليد البدائي والسطحية من المحاولات المتناثرة التي جرت هنا وهناك لتفسير التاريخ العربي ـ خصوصاً الحديث منه ـ بحسب منطق المادية الجدلية ـ فجاءت بعيدة عن الواقع ومغرقة في التجريد والتبسيط.

وفي ما عدا ذلك، اقتصر إنتاجها على الترجمة والنقل من تراث الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية الأخرى. والذي ترجم لم يكن كلّه من الإنتاج العلمي الرصين، بل احتوى على قسم كبير من كتابات الدعاية غير العلمية.

أما أسباب هذا الجدب الفكري فهو بُعد الحركة الشيوعية عن حياة الشعب من جهة، وتعصبها الأعمى للماركسية الذي جعلها تأخذ النظرية بشكل حرفي مجرد وتهمل أوضاع البلاد التي تعمل فيها من جهة أخرى. لذلك نرى أن الشيوعية عندنا قد اعتمدت كلياً على النظرية الجاهزة والفكر المستورد من الخارج، من دون أن تكلف نفسها عناء الإبداع الجديد والإضافة إلى هذه النظرية، ومن دون أن تعير الواقع العربي أي اهتمام.

كذلك لنوعية الدوافع التي تقف وراء الحركة الشيوعية بعض الأثر في نوعية إنتاجها الفكري؛ فالميول الانتهازية والدوافع الشعوبية المعادية للعرب، قد اختلطت بالحركة الشيوعية ودخلت في صميم تركيبها، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الدوافع المشبوهة البعيدة عن التجرد والإخلاص الصحيح لقضية الشعب إلى سطحية الإنتاج الفكري وانصرافه إلى أمور جانبية مصطنعة ليست من صميم القضية الأساسية.

ثالثاً: الأثر السلبي للحركة الشيوعية

ناقشنا أثر الحركة الشيوعية من الناحية الإيجابية، ولكن هناك جانباً سلبياً جديراً بالتوضيح ليكون البحث شاملاً. لم يقتصر أثر الحركة الشيوعية على ضعف إنتاجها الإيجابي فحسب، بل كانت لها أيضاً آثار سلبية أضرت بقضية الشعب.

١ ـ تفتيت الحركة الثورية ضدّ الاستعمار

إن أهم أثر سلبي هو تفتيت الحركة الثورية ضدّ الاستعمار؛ فالشيوعية منذ أن دخلت البلدان العربية ظهر اتجاهها الشعوبي المعادي للأمة العربية وللوحدة، وتبعيتها المطلقة لسياسة الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي وضعها على طرفي نقيض من الحركة القومية؛ ففي سوريا قام الصراع حوالى عام ١٩٣٦، وفي العراق حدث الشيء نفسه بعد انقلاب بكر صدقي في السنة نفسها. واستمر منذ ذلك الوقت فضح الشيوعية على يدّ الحركة القومية؛ ففي عام ١٩٤٤ هاجم حزب البعث العربي النظرية الماركسية والحزب الشيوعي والسياسة الشيوعية[٣]. وفي عام ١٩٤٥، أصدر الحزب بياناً سياسياً إلى الشعب عنوانه «الحزب الشيوعي دعامة الشعوبية وداعية الأجنبي»، لذلك لم يكن ممكناً أن تلتقي الحركة القومية بالشيوعية بشكل صحيح ضدّ الاستعمار الغربي، لأن الشيوعية كانت لها اتجاهات أخرى مناقضة للأهداف الكبرى للحركة القومية؛ فالحركة القومية تعادي الاستعمار الغربي بدافع الاستقلال التام للأمة العربية لا لخدمة المعسكر الشرقي في صراعه ضدّ الغرب، وتقف في وجه الغرب لأنه القوة التي تقف ضدّ وحدة الأمة العربية، فهو الذي جزأها وهو الذي ثبّت التجزئة وحماها، في حين تقف الشيوعية موقف التشكيك والمعارضة للوحدة العربية. من كلّ ذلك يتبين أن الانسجام بين الاتجاهين في محاربة الاستعمار الغربي ظاهري لا حقيقي، وفيه من الأسس المتناقضة ما يجعله غير مثمر.

وقد ساهمت الحركة الشيوعية في تفتيت الحركة الثورية عن طريق اقتطاع جزء من المواطنين وقولبتهم في الفكرة الشيوعية وتحويل نشاطهم واهتمامهم إلى خدمة أهداف لا تمت بشكل مباشر إلى قضية التحرر من الاستعمار الغربي، فبدلاً من أن يندمج هؤلاء المواطنون في الحركة الثورية الاستقلالية ضدّ الإنكليز والفرنسيين، حولتهم الشيوعية إل نشاط عالمي غير مجد بشكل مباشر، مثل محاربة النازية وانتصار الحلفاء في الحرب، وقضية فرانكو، ومؤازرة كوريا الشمالية ضدّ كوريا الجنوبية، والصين الشيوعية ضدّ الوطنية، وفييتنام الشمالية ضدّ فييتنام الجنوبية وغير ذلك مما يرتبط بسياسة المعسكر الشرقي. هذا النشاط لخدمة الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية كان على حساب قضية التحرر العربي والبناء الداخلي، فهو قد امتص قسماً من الحيوية والطاقة الثورية التي كان يجب

(٣) ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، **القومية العربية وموقفها من الشيوعية.**

أن تستعمل في خدمة قضية الشعب، والاستعمار الغربي بدوره قد فهم هذا التناقض، فاستفاد من الشيوعية واستغلها لتفتيت الحركة الثورية العربية ولشق الرأي العام وتحويل قسم منه عن المشكلة الأساسية. وهو في بعض الحالات قد شجع واحتضن الشيوعية ودعمها مادياً ومعنوياً كما حدث فعلاً في العراق وسوريا أثناء الحرب الأخيرة لضرب الحركة القومية الاستقلالية تحت ستار مكافحة النازية[٤]. وموقف الشيوعيين إلى جانب الاستعمار وضد الحركة الاستقلالية لم يقتصر على البلدان العربية، بل حدث أيضاً في بلدان أخرى مثل الهند أثناء الحرب، ما أدى إلى نقمة الشعب عليهم وفقدان احترامهم من قبل القوى الوطنية المناضلة.

وجاءت معركة فلسطين ضدّ الصهيونية، فازدادت شقة الخلاف بين الحركة الثورية العربية والشيوعية بسبب الموقف الخائن الذي وقفه الشيوعيون عندما طعنوا حق الأمة العربية في فلسطين، وأيدوا قيام إسرائيل، وانكشفت علاقات مريبة مشبوهة بينهم وبين الصهيونية ولا سيّما في العراق، حيث وصل التشابك بين الحزب الشيوعي وبين اليهود الصهاينة أشده[٥].

عندها اتضح للحركة الثورية العربية وللرأي العام العربي أن سياسة الشيوعيين لا تقوم على أساس استقلال البلدان العربية فحسب، بل على خدمة سياسة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي في الدرجة الأولى، وأن معارضتهم للاستعمار مرهونة بهذه السياسة وتتقلب معها. وهم حتّى عندما ينسجمون مع الحركة الثورية العربية في كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار الغربي وينضمون إلى القوى الوطنية، كما حدث بعد الحرب، وعندما بدأت الحرب الباردة بين المعسكرين، بقي التعاون معهم صعباً ومحفوفاً بالأخطار بسبب إصرارهم على الكسب السياسي الخاص بهم على حساب الحركات التي يعملون معها. إن انتهازيتهم وعدم احترامهم للالتزامات وسعيهم الدائم إلى الدعاية

(٤) وقد حدث ذلك فعلاً في العراق بعد إخماد ثورة عام ١٩٤١، حيث تأسست جمعية «إخوان الحرية» بمبادرة وإشراف السفارة البريطانية. إن مؤسس هذه الجمعية هو الجنرال رونتيني الذي أخذ على عاتقه تصفية العناصر القومية في الجيش العراقي. وقد أنيطت إدارة الجمعية بفاضل الجمالي وأخذت تجتمع في دار السفارة وفي نادي العلوية، وضمت في عضويتها كبار الشيوعيين إلى جانب السياسيين السائرين بركاب الاستعمار، فكان بين أعضائها عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وسليم طه التكريتي وعبد المهدي المنتفكي. وقد عملت الجمعية متعاونة مع مكاتب الإرشاد الإنكليزية على توثيق التعاون بين العناصر الشيوعية والحكم المؤيد للغرب، ولضرب الفكرة القومية والحركة الاستقلالية في البلاد.

(٥) انظر الملحق رقم (٢).

والكسب، جعل العمل المشترك معهم غير مثمر وقليل النجاح[٦]. والحالة الوحيدة التي كان التعاون فيها ممكناً، هي عندما يكونون ضعفاء إلى درجة لا يستطيعون معها استغلال الفئات الأخرى والسيطرة عليها وتسييرها كما كان الحال في الجبهة الوطنية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

كلّ ذلك أدى إلى شق الصفوف وتفتيت القوى الثورية وإضعاف جبهة المقاومة ضدّ الاستعمار الغربي. ومن ذلك نستدل على أن الحركة الشيوعية قد أحدثت أثراً سلبياً في قضية الكفاح من أجل الاستقلال والتحرر من الاستعمار، وأنتجت مفعولاً معاكساً أضر بقضية الشعب.

٢ ـ تفكيك وحدة المجتمع

ثمة ناحية أخرى تركت الشيوعية فيها أثراً سلبياً هي الوحدة الاجتماعية للشعب؛ ففي الوقت الذي يعاني مجتمعنا أمراضاً تقطّع أوصاله وتشق صفوفه مثل الإقليمية والعنصرية والطائفية، تأتي الشيوعية بأسلوبها الانتهازي لتحرّك هذه العلل الاجتماعية وتغذيها في سبيل الكسب السياسي لفكرتها.

ونتج هذا الأثر السلبي من التكتيك الانتهازي الذي اتبعه الشيوعيون، والقائم على تخويف الأقليات الدينية والعنصرية من القومية العربية بتهمة الاعتدائية. وعن هذا الطريق أدى الشيوعيون دوراً كبيراً في تحريك العصبيات الدينية والعنصرية، وإنعاش التحسس عند الأقليات وزرع الخوف في نفوسها من القومية العربية. إن هذا التكتيك كان ذو حدين، حدّ يحارب القومية العربية، وحدّ يفكك المجتمع ويمزق أوصاله. وقضية الأكراد المثال الكامل الذي تجلى فيه المفعول السلبي الضار لهذا التكتيك الانتهازي.

منذ عام ١٩٤٥، وحتّى قبل هذا التاريخ، قام الشيوعيون بدور الوسيط المخرب بين العرب والأكراد في العراق. تتهم دعاياتهم الموجهة إلى الأكراد القومية

(٦) لقد اتضحت سياسة استغلال الأطراف المشتركة في كلّ عمل مشترك مع الشيوعيين صراحة في تقرير خالد بكداش أمام القيادة المركزية للحزب. ونورد في ما يلي مقتطفات منه يقول: «وينبغي الانتباه الشديد والعمل المستمر في سبيل فضح الجماعات والأحزاب التي تزعم أنّها اشتراكية مثل الحزب العربي الاشتراكي والبعث العربي في سوريا». ثمّ يقول: «ومن المفهوم أن إمكان القيام بأعمال مشتركة ضدّ الاستعمار ومشاريعه الاحتلالية والحربية مع قواعد هذه الأحزاب، أو مع الجماهير السائرة معها، أو حتّى مع بعض الأوساط القيادية فيها، لا ينفي أبداً ضرورة العمل الدائب لفضح اتجاهات هذه الأحزاب ودعاياتها فكرياً وسياسياً». انظر تقرير خالد بكداش الذي ألقي أمام القيادة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في اجتماعها الواسع المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٥١، ص ١٤ ـ ١٥.

العربية بالنزعة العدائية وتبث في نفوسهم الخوف والحذر منها، فتصورها لهم حركة معادية ترمي إلى القضاء على صفاتهم القومية ولغتهم وأدبهم وعاداتهم وهضم حقوقهم المدنية في المجتمع العربي الذي تعمل القومية العربية على تحقيقه، وتوحي لهم أن الوحدة العربية ليست إلا مشروعاً سياسياً يرمي إلى القضاء على الأقليات وإغراقها في بحر واسع تضيع فيه حقوقهم.

ورافق هذا الخط التخريبي العدائي تودد ومخاطبة عاطفية للأكراد تنبه فيهم الشعور بالاستقلال وتعمق اختلافهم عن المجتمع العربي، وتدفعهم إلى التكتل والانعزال والانطواء عن طريق تبني مطالب معينة مثل استعمال اللغة الكردية في التعليم والإدارة الذاتية. وبالمقابل قام الشيوعيون بإظهار قضية الأكراد مقرونة بالانفصال وبمعارضة الوحدة العربية. لقد عمل الشيوعيون على إظهار مشكلة الأكراد بصورة أكثر حدة مما هي في الحقيقة ووضعوها في مصاف المشكلات الرئيسة التي تكاد أن تنفجر، فقدموا قضية الأكراد في كلّ مجال ووضعوها بشكل مقابل للقومية العربية، وأبرزوها كلّما طرحت قضية الوحدة وكأنها العقبة الأولى والمشكلة الأساسية في توحيد العراق مع أي قطر عربي آخر. كلّ ذلك قد حقن الرأي العام القومي بشيء من الخوف والقلق من الأكراد، الأمر الذي خلق بعض التسمم في الجو والتوتر والريبة بين الجانبين. إن الشيوعيين قد ساعدوا عن تصميم على تخويف الرأي العام العربي من الأكراد فصوروا قضيتهم على أنّها عقبة في طريق الوحدة العربية، ومشكلة حادة وعدو جديد يضاف إلى أعداء الوحدة التقليديين. هكذا أضاف الشيوعيون إلى القضية توتراً مصطنعاً وخلقوا جواً غير ودي بين الجانبين. في حين أن الأكراد كأقلية قومية لا يشكّلون عقبة في طريق الوحدة العربية وهم ليسوا في الواقع أعداء لها وليس من مصلحتهم أن يكونوا كذلك. ووجود أقليات في الدول الموحّدة ليس بالأمر الجديد في العالم ولا في تاريخ الأمم التي توحدت. أما الاتجاه الاستقلالي بين الأكراد فعقبته الرئيسة في الحقيقة ليست القومية العربية، فأكثرية الأكراد الساحقة ليست في البلدان العربية بل في تركيا وإيران، وموقف العرب وعلاقتهم التاريخية بالأكراد لم تكن إلا ودية متسامحة إنسانية بالنسبة إلى موقف الدول الأخرى ذات العلاقة بالقضية مثل تركيا وإيران.

إن الدور الذي أداه الشيوعيون في هذه القضية لم يعد إلا بالضرر على قضية الشعب العربي من جهة، وعلى قضية الأكراد من جهة أخرى، ولم يستفد منه غير الشيوعيين . . فائدة انتهازية مصلحية.

وقضية الشعب العربي في الوحدة ليس من المصلحة اصطناع العقبات في طريقها، وقضية الأكراد أنفسهم لا يخدمها بشيء بل يضرها أن توضع في الطرف المعادي للوحدة العربية، وقضية التحرر من الاستعمار بالذات، ليس من مصلحتها قيام عداء بين العرب والأكراد وشق صفوف الشعب في هذه المرحلة التي تتطلب التضامن والتعاون.

هكذا أنتجت السياسة الانتهازية التي اتبعها الشيوعيون مع الأقليات العنصرية والدينية أثراً اجتماعياً سيئاً وبالتالي ضرراً على القضية السياسية. إنّها عملت على تفكيك عرى المجتمع بتحريك التحسس بالفوارق الدينية والعنصرية، وتقطيع النسيج الاجتماعي للشعب، وتفتيت كتلة الجمهور الواحدة إلى كتل متعددة متنافرة. لقد اختلقت الدعاية الشيوعية لِكُلّ أقلية قضية وخاطبتها باسمها وحدثتها عن مصالحها الضيقة الخاصة، مرفقة ذلك بالدعوة إلى التعاون والتضامن بين جميع القوميات العربية والكردية والتركية والآشورية والفارسيّة، لستر التفريق والتفتيت الذي تؤدي إليه هذه الطريقة في مخاطبة الشعب.

رابعاً: عوامل المناعة ضدّ الشيوعية

تبين من المناقشة السابقة أن الشيوعية العالمية قد ارتدت عن المجتمع العربي بعد أن اصطدمت به وحاولت السيطرة عليه، وأن الأثر الذي أحدثته من ناحية الانتشار كان محدوداً، ومن ناحية التطور العام للبلاد كان ضعيفاً وسلبياً أحياناً. إن الفشل الذي لاقته هذه الفكرة كان بالرغم من وجود عوامل مساعدة لانتشارها والتي تعرضنا إليها في المناقشة. إذاً فكما أنَّ مجتمعنا به من عوامل الضعف ما يساعد على انتشار الشيوعية، كذلك فيه من عوامل القوة والمناعة ما جعله يصدّ تيارها ويقف في وجهها. وعوامل القوة هذه يمكن أن تصنف إلى ثلاثة: ما يعود إلى خصائص المجتمع العربي الذاتية؛ ما يعود إلى صفات الحركة الشيوعية في بلادنا؛ ومنها ما يعود إلى الطور القومي الذي كان جارياً في المجتمع في هذا الوقت. وسنناقش هذه العوامل الثلاثة بالتتابع.

١ ـ كان ظهور الشيوعية كفكرة، بشكل ما، تصحيحاً لروح الغيبية التي سادت المجتمع الأوروبي في القرون الوسطى عندما كانت الكنيسة هي المؤسسة المسيطرة في المجتمع. إن المجتمع الذي سيطرت عليه الكنيسة اتصف بالنزعة اللاعلمية البعيدة من المحسوسات الواقعية، الموغلة في البعد عن المادة، فجاءت الشيوعية كرد فعل معاكس يكفر بالروح ويتخذ المادة أساساً لِكُلّ شيء. وبالرغم

من أنّها جاءت لتصحيح الانحراف في فهم الكون والإيغال في الروح، إلا أنّها لم تستطع أن تتوازن، بل ذهبت إلى النقيض المتطرف وأوغلت في نزعتها المادية وأنكرت الروح نهائياً. وكان شأنها في ذلك شأن كلّ النظريات التي تتخذ شكل الدين الجديد، فالعامل المذهبي يدفع إلى الانحراف وعدم التوازن والتطرف في التفسير.

لذلك فمن المنتظر ألا تجد الشيوعية في المجتمع العربي مجالاً واسعاً للانتشار، لأنه وريث حضارة متوازنة نوعاً ما، فهو من جهة غير موغل في الغيبية والشرود الروحي والبعد عن المحسوس والمادة لتأتي الشيوعية لتصحح انحرافه وتعدل ميلانه، فحضارته لا تنكر المادة، بل تعطيها وزناً ومكاناً لائقاً وهي واقعية إلى حد كبير، وهو من جهة أخرى لا يستطيع أن يقبل نكران الشيوعية للروح، فالروح كانت عاملاً مهماً في تطوره وتاريخه ولا سيّما في شكل الأديان التي نشأت فيه وخرجت إلى العالم. وهكذا استطاع المجتمع العربي أن يصدّ تيار الشيوعية لأنه لا يحتاج إلى نظرتها المادية الواقعية من جهة، ولا يقرّ تطرفها وإنكارها للروح من جهة أخرى.

٣ ـ تطور المجتمع العربي ذاته كان عامل مناعة ضدّ انتشار الشيوعية، ففي فترة نصف القرن الأخير التي شهدت دخول الفكرة الشيوعية إلى المجتمع العربي، لم يكن هذا المجتمع راكداً جامداً لا يتحرك، بل شهد تطوراً قومياً ونمواً في الشخصية تمثّل في نضج الفكرة القومية. إن سبب انتشار الشيوعية كفكرة في البلدان العربية هو الفراغ الفكري الذي تصدت الشيوعية لملئه؛ فكثير من المثقفين العرب قبلوا الشيوعية لأنها تقدّم حلاً كاملاً مفصلاً لمشكلة المجتمع، في وقت لم يستطع الفكر فيه من تقديم أي حل آخر. وقد أدى نضج الفكرة القومية إلى الحد من هذا التغلغل لسببين: فهو من جهة لم يهمل قضية النظام بل حاول تطوير اتجاه عام في كيفية حلّ المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأعطى بذلك مضموناً ملموساً للفكرة القومية التي تحولت من عاطفة وشعور عام غامض إلى حركة واضحة الأهداف والاتجاه نوعاً ما. وبذلك بدأت الفكرة القومية تملأ الفراغ بالتدريج وتسدّ المجال أمام الفكرة الشيوعية في الانتشار، ومن جهة أخرى، كان نضج الفكرة القومية مقروناً بنمو الشعور بالرسالة. وتلك صفة أساسية في القومية العربية في أنّها تجربة إنسانية تجري في نطاق الأمة العربية ومجتمعها، لها خاصية الرسالة التي تتعدى حدود الشعب العربي، فهي ليست خاصة ومحدودة بل عامة ومطلقة. إن شعور الأمة العربية برسالتها القومية الخاصة بها يقوي مناعتها ضدّ الشيوعية التي تنفي الرسالة العربية وتؤدي بنظرتها العالمية

اللاقومية إلى تضييع استقلال الأمة العربية وطمس شخصيتها. إن شعور العرب أنهم قادرون على حلّ مشاكلهم بأنفسهم وبقواهم وجهودهم الخاصة، وشعورهم أن ذلك ذو فائدة لا لأنفسهم فقط بل للعالم، يجعلهم يرفضون نظرية كالشيوعية التي لا تقر لهم بذلك، فمهما قيل عن أهمية التقدّم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، تبقى الحقيقة الراسخة هي أن العرب عندما يريدون ذلك لا يريدونه عن أي طريق بل عن طريقهم الخاص، طريق التجربة الذاتية، الحلّ من الداخل عن طريق الشعب العربي ونضاله ضدّ واقعه الفاسد.

٣ ـ إزاء هذه الخصائص الواقعية، لم تكن شيوعية البلدان العربية من النوع الذي يستطيع التكيف والتلاؤم مع حقائق المجتمع وصفاته الأصلية، بل على العكس، فقد جاءت منفردة جامدة لا تبعث على الثقة. أي أن صفات الشيوعية في البلدان العربية بخاصة قد ساعدت أيضاً على فشلها في الانتشار والنجاح، فهي بدلاً من أن تتجه إلى الأكثرية وتندمج في حياة الشعب وتتفاعل معه، قصدت الأقليات واستغلت الحقد الشعوبي العنصري والديني والخوف الوهمي من القومية العربية، وخرجت بذلك على الشعب مشبوهة ومطعونة بإخلاصها، فلفظتها الأكثرية وعافها جمهور الشعب الأكبر الذي يمثل مصلحة البلاد الحقيقية.

وبدلاً من أن تكون الشيوعية مرنة متكيفة مع واقع الأمة العربية فتعترف بالخصائص القومية والشخصية المستقلة للشعب العربي وشعوره بالرسالة، جاءته متحجرة موغلة في التمسك الحرفي بالماركسية والتعصب الممقوت للاتحاد السوفياتي، الذي وضعها موضع العميل وسبّب لها التناقض المستمر والمغالطة والابتعاد عن الروح العلمية.

خامساً: الأزمة الحاضرة مع الشيوعية

يقوم اليوم صراع حاد بين القومية العربية والشيوعية، يتجسد في الوضع الانفصالي المعادي للقومية العربية الراهن في العراق الآن. وبعكس ما قد يتبادر إلى الذهن، فالموقف هذا ليس جديداً في التاريخ السياسي العربي الحديث. إن الصراع الفكري بين القومية العربية والشيوعية قد بدأ منذ أن دخلت الشيوعية المجتمع العربي؛ ففي سوريا قام الخلاف منذ عام ١٩٣٦، عندما اتضحت الميول الشعوبية للحزب الشيوعي وتبعيته العمياء للاتحاد السوفياتي. أما حدة الصراع فكانت متوقفة على مدى توازن القوى بين الفكرتين والمرحلة التطورية التي تمر بها كلّ منهما.

١ ـ المرحلة الأولى

لم تكن الشيوعية في مرحلة دخولها الأولى تتعدى محيط الفكر، ولم تكن ذات قوى شعبية بعد. لذلك لم تكن خطراً جسيماً على الكيان العربي، والمعطيات المادية لمعركة عنيفة لم تكن قد توافرت بعد، وانتشارها كان يعود بالدرجة الأولى إلى بدائية الفكرة القومية والفراغ الفكري الموجود. كانت حدة الصراع على الصعيد الفكري تزداد كلّما تطورت الفكرة القومية ونمت واقتربت من التعادل مع الفكرة الشيوعية.

٢ ـ فترة الحرب الأخيرة

وخلال فترة الحرب الثانية ازدادت عوامل التضارب والصراع، فالشيوعية قد حالفت الاستعمار ووقفت إلى جانبه ضدّ الحركة الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار الغربي خصوصاً من بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي وضع الشيوعية وجهاً لوجه مع القومية العربية في المعركة. ومن ناحية أخرى كسبت الشيوعية بعض الدعم والتقوية من دول الاستعمار الغربي والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي زاد حدة الصراع مع القومية العربية التي تعتمد على قواها الذاتية فحسب، من دون سند خارجي؛ فتقوية الحركة الشيوعية قد أدى إلى زيادة التحسس بالخطر من قبل الحركة القومية. وبمجرد أن انتهت الحرب برز الصراع على أشده ولكنه الآن صراع على الصعيد الفكري والشعبي معاً.

وفي العراق تجلى هذا الصراع خلال السنوات الخمس التي أعقبت الحرب الأخيرة وزاده حدة موقف الشيوعيين المعروف من قضية فلسطين، هذا الموقف الذي أثار الشعور القومي ضدهم بشكل عنيف. وفي هذه الفترة حققت الفكرة القومية تقدّماً لا في مجال الفكر فحسب، بل أصبحت حركة شعبية قوية أيضاً.

٣ ـ بين عام ١٩٥٠، وقيام الوحدة

شهدت الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٠، حتّى قيام الوحدة بين سوريا ومصر، تغيراً آخر في العلاقة؛ ففي هذه الفترة التي اشتدت بها الحرب الباردة عاد الشيوعيون إلى معارضة الاستعمار في البلدان العربية، ووقفوا في صف الحركة الوطنية من أجل التحرر من سيطرته وتحقيق الاستقلال. وبذلك حدث شيء من التقارب في محاربة الاستعمار بين الجانبين وزالت بعض أسباب الصراع.

وفي هذه الفترة حدث شيء آخر هو التقدّم الهائل الذي أحرزته القومية

العربية؛ فحركة البعث العربي الاشتراكي كحزب وكتيار فكري، أصبحت في مركز التوجيه في سوريا واقتربت تدريجياً من السيطرة على الوضع. وفي مصر قامت ثورة هدمت النظام الملكي وألغت الإقطاع ووقفت وجهاً لوجه تصارع الاستعمار. وفي غمرة هذا النضال ومن خلال هذه التجربة التحررية، اكتشفت مصيرها وحقيقتها والتقت بالحركة القومية التقدّمية. وازدادت قوة الحركة القومية بمعركة القنال وسلسلة المعارك الداخلية والخارجية التي خاضتها في مصر وسوريا وباقي أجزاء الوطن العربي ضدّ الرجعية والاستعمار.

إن الانتصارات التي حققتها القومية العربية قد أزالت عنها اللبس وأبرزت صدقها وجديتها وقدرتها على تغيير الأوضاع الراهنة وتحقيق تقدّم جدي في قضية الشعب، فرسخت قواعدها وامتدت جذورها وأصبحت القوة المركزية في حركة التطور.

كلّ ذلك قد أجبر الشيوعية على الالتحاق بالحركة القومية والانسجام معها وتأييد شعاراتها، فهي كحركة سياسية لم يعد لها ما يميزها وأصبحت بين أن تنعزل عن الشعب وتنزاح على هامش المجتمع، وبين أن تنضم إلى الحركة القومية وتتلاءم معها، ففضلت الاتجاه الأخير. لقد نادى الشيوعيون بالجبهة الوطنية وقبلوا إلى حد بعيد قيادة الحركة القومية للنضال التحرري، وأيدوا عبد الناصر في معركة التأميم، وعملوا كلّ ما من شأنه أن يقربهم من الحركة القومية التقدّمية.

والحركة القومية من جانبها أصبحت منيعة قوية بالانتصارات التي حققتها، فالتف حولها الشعب وأحرزت تقدّماً كبيراً في الفكر والتنظيم والقوى المادية، فنمت الثقة بالنفس والشعور بالقوة والمناعة. وبدأت لا تنظر إلى الشيوعية على أنّها الخطر المباشر الذي يهدد قضية الشعب العربي، ولم تعد تخشاها لا في الفكر ولا في القوة السياسية. وبذلك كان من الممكن قبول الشيوعيين في الجبهات الوطنية من بدون أي ضرر من جانبهم أو خطر استغلالهم للأطراف الأخرى. إن ضعف الشيوعيين قد جعل من اليسير ضبطهم والاستفادة منهم في محاربة الاستعمار وتجنب خطرهم وأذاهم في الوقت نفسه.

وإلى جانب ذلك، الحركة القومية في هذه المرحلة قد اتضحت معالمها التقدّمية وتكوّن مضمونها الاجتماعي، وابتدأت تطرح على الشعب قضية التحرر الداخلي من الفقر والظلم والاستغلال، وبرز اتجاهها السلمي في العلاقات الدولية، ووجهها المتحرر الذي يؤازر كلّ حركات التحرر في كلّ مكان ويقاوم الاستعمار ويعمل للمحبة والتعاون في العالم.

لقد كانت الحركة القومية حريصة على إبراز خطها التقدّمي الشعبي المتحرر، وتوضيح الفرق بينها وبين القومية اليمينية، وعدم فسح المجال للاستعمار والرجعية لتستغل الصراع مع الشيوعية، ولتجنب كلّ التباس أو غموض في هذا المجال. أي أن نضج القومية العربية ونموها قد أظهر حقيقتها التقدّمية الشعبية الأمر الذي خفف شيئاً من حدة التوتر بينهما وبين الشيوعية.

كلّ هذه العوامل مجتمعة، جعلت حدة الصراع مع الشيوعية تخف شيئاً ما ويحدث شيء من التهادن في تلك الفترة.

٤ ـ بعد قيام الوحدة

كان ذلك حتّى قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وعند هذا التاريخ تغير الوضع وابتدأت مرحلة جديدة من الصراع بشكل لم يسبق له مثيل من حيث الحدة والعنف الذي رافقه. وهكذا برزت الأزمة الحاضرة.

من ذلك يتضح لنا أن هذه الأزمة ليست جديدة أبداً. إن الجديد هو حدتها وعنفها فحسب والذي لم يسبق له مثيل في تاريخنا الحديث. أما أسبابها ودوافعها فترجع إلى لذلك التناقض الأساسي القديم بين الشيوعية بعقيدتها وسلوكها العملي، وبين القومية العربية بوضعها الحاضر كفكرة وكحركة. إن الانتصارات الكبرى التي حققتها القومية العربية والتقدّم الكبير الذي أحرزته في السنوات الأخيرة، أثار في الحركة الشيوعية الخوف والحذر من هذه الفكرة التي استطاعت أن تصل إلى مستوى الند وتتجاوز ذلك إلى حد أصبحت معه الشيوعية مهددة بالفشل في كلّ البلدان العربية؛ وكانت الوحدة بين سوريا ومصر هي الحدث الفاصل في هذه الأزمة.

لذلك عارض الشيوعيون الوحدة وتآمروا عليها قبل أن تقوم، وهاجموها وعملوا على تهديمها بعد أن قامت. وعندما قامت الثورة في العراق وظهرت إمكانيات الانحراف وبذور الانعزالية الإقليمية عند عبد الكريم قاسم، تحولت الشيوعية نحو هذه الفرصة السانحة الجديدة فصبت كلّ جهودها على تحويل الثورة عن اتجاهها القومي، وتحويل العراق إلى قاعدة يتجمع فيها الشيوعيون من كلّ البلدان العربية للعمل ضدّ الوحدة العربية بعزل عن العراق من جهة، والهجوم على الخطوة الأولى التي تحققت بقيام الجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى.

والجدير بالملاحظة أيضاً هو أن في موقف الشيوعية هذا عوامل انتهازية واعتبارات عملية تخص الحركة الشيوعية في بلادنا.

كان من نتائج نضج فكرة القومية العربية، أنّها تحولت من شعور سلبي معادٍ للاستعمار إلى فكرة إيجابية ذات مضمون اجتماعي. وبقيام الوحدة وجدت أول فرصة لتطبيق هذه الفكرة الإيجابية. أي أن الشعب العربي قد أصبح أمامه الآن نموذج متطور للمجتمع القومي الاشتراكي وتحققت له نواة المجتمع الكبير الذي تدعو له الحركة القومية. وفي ذلك خطر مباشر على الشيوعية التي لم تستطع أن تدخل دور التحقيق والتي ليس لديها نموذج ملموس في المنطقة تقدّمه إلى الشعب كدليل على صحة مبادئها وأهدافها.

إن انتشار الشيوعية في المناطق المختلفة لا بل حتّى قيامها في روسيا نفسها، كان في الأساس بسبب الفشل في حلّ المشكلة الاجتماعية، وبإيجاد بديل معقول للشيوعية التي جاءت في هذا الوسط السلبي المملوء باليأس والفوضى، ففرضت نفسها بالقوة تارة، وبالمناورات والمساعدة من الخارج تارة أخرى. إن قيام الجمهورية العربية المتحدة يعني أن العرب قد بدأوا ينجحون في حلّ مشكلتهم بأنفسهم من دون الالتجاء إلى الشيوعية، وأن الفكرة القومية قادرة على أن تكون بديلاً ممتازاً عنها ومتفوقة عليها. إنّه يعني أن القومية العربية قد أصبحت غير ما تفهمه الشيوعية منها، فهي قد تجاوزت موضوع التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار الغربي، وأصبح محتواها أغنى من مجرد روابط اللغة والتراث الأدبي. لم تعد القومية العربية ظاهرة يمكن أن تحتويها النظرية الشيوعية وتفسرها بشكل لا يتعارض معها، بل فكرة أخرى سائرة نحو نظرية منافسة. إنّها لم تعد مرحلة في التطور نحو الشيوعية بل بديلاً عنها.

إن نفوذ الشيوعية في سوريا وتسللها إلى المراكز الحساسة في السلطة ومراكز القوة، قد خلق فرصة معقولة للاستيلاء على الحكم فجاءت الوحدة وأزالت تلك الإمكانية.

٥ ـ ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

وفي العراق حيث عمل الشيوعيون على بناء حزب لهم منذ زمن طويل، وحيث وجدت إمكانية انحراف عند بعض قادة الثورة عن الاتجاه القومي بفعل خليط من العوامل الشخصية وغير الشخصية، اندفع الشيوعيون بتأثير التجربة في سوريا كفرصة مهمة ـ وربما أخيرة ـ لتحقيق شيء من النجاح العملي في المنطقة التي عملوا بها منذ عشرات السنين ووضعوا بها الكثير من الجهود. وهكذا تغلب عامل الانتهازية ودافع النجاح السريع، وأجاز الشيوعيون لأنفسهم أن يقفوا ضدّ

الوحدة التي هي مطلب شعبي كبير وهدف تحرري ناضل العرب من أجله طويلاً وقدموا من أجله تضحيات كبرى مادية وبشرية. والذي تتبع تطور الموقف في العراق بعد الثورة، يلاحظ أن درجة مقاومة الشيوعيين للوحدة كانت تتناسب طردياً مع توسع إمكانية الانحراف عند السلطة؛ ففي البداية عندما كان الاتجاه الانعزالي اللاقومي لعبد الكريم قاسم لم يتضح منه الكثير بعد، اكتفى الشيوعيون بمعارضة الوحدة عن طريق شعار الاتحاد الفدرالي، وأبقوا تأييدهم الرسمي للجمهورية العربية المتحدة ولقيادة الرئيس جمال عبد الناصر قائماً. وبازدياد تكشف ميول السلطة الحاكمة وإمكانية العمل المشترك معها، تدرجوا في مقاومتهم للوحدة وعدائهم للجمهورية العربية المتحدة.

ووراء الموقف المعادي للوحدة أمر آخر خاص بالشيوعية عندنا، وهو ميولها الشعوبية المعادية للقومية العربية. إن فحص التركيب الداخلي للحركة الشيوعية في القيادة والقاعدة يوضح بجلاء تجمّع الأقليات العنصرية والدينية الحاقدة على العرب والتي لم تستطع الاندماج في جمهور الشعب والمجتمع. وكان لعواطف هذه العناصر أثر مهم في تحديد موقف الشيوعية كحركة من قضية الوحدة العربية.

٦ ـ ثورة الموصل

دخل في الأزمة الحاضرة عامل جديد هو في الواقع من نتائجها. إن الإرهاب الذي سلط على الحركة القومية في العراق والطريقة الدموية التي قوبلت بها المعارضة خصوصاً بعد ثورة الموصل، قد كونت قناعة ملموسة عند جماهير الشعب العربي والفئة الواعية فيه والحركة القومية، أن الشيوعية ليست تلك الحركة الإنسانية التي تقيم للإنسان وزناً وليس بها من صفات الديمقراطية التي تدعيها الشيء الكثير. إن المعالم الدكتاتورية للحكم الشيوعي قد وجد الآن ما يدلّ عليها وأصبح الشعب لا يقاوم الشيوعية لأنها ضدّ وحدته وقوميته فحسب، بل للقسوة والبدائية والإرهاب والاستبداد الذي تنطوي عليه أيضاً. إن الذي حدث ويحدث الآن في العراق ليس كلّه ضرورياً للمحافظة على سلامة الوضع أبداً، بل فيه الكثير مما يدل على مجرد الحقد وروح التشفي والدكتاتورية المستبدة. إن صفة العنف والإرهاب وحكم النار والحديد التي يسمع شعبنا بأنها ملازمة للحكم الشيوعي، يراها أمامه الآن في العراق. وبذلك ازدادت حدة الصراع وتعقدت الأزمة بفعل هذا العامل المشتق منها.

سادساً: دور الشيوعية العالمية في الأزمة

في كتاب عن **مشكلة القوة في السياسة السوفياتية ودور الفكر في التطور الاجتماعي** لـ بارينغتون موور (Barrington Moore)[(٧)] حاول المؤلّف وضع نظرية عن الطريقة التي تعمل بها سياسة الاتحاد السوفياتي مستنداً على استقراء تاريخي منذ قيام الثورة. يبدأ موور مناقشته بقضية الغاية والوسيلة في السياسة السوفياتية. قامت ثورة عام ١٩١٧، لتحقيق غاية مشتقة من مثل عليا هي تحرير المجتمع من القيصرية المستبدة والتخلف والظلم وتحقيق مجتمع متقدم تزول فيه الطبقات ويتحقق فيه الرفاه والعدالة. إن روح الثورة هي تحرير الشعب وتحقيق الحرية في العالم، ولكن لأجل أن تتحقق هذه الأهداف السامية والمثل العليا، لا بدّ من وسائل. والحكم الجديد المنبثق عن الثورة يواجه أوضاعاً واقعية حوله وعليه أن يطور وسائل التغلب على تلك الأوضاع وتحقيق الغاية.

إن الأوضاع الرجعية المتأخرة والأخطار المحيطة بالثورة، تدفع إلى استعمال وسيلة غير منسجمة مع الغاية، هي الدكتاتورية والتطرف والعنف. وبمرور الوقت تمد هذه الوسائل جذوراً وتتوسع دائرتها وتغذي نفسها وتجر إلى استعمال المزيد منها، حتّى تطوق المجتمع كلّه فيثقل كاهلها وتتكاثر وتزداد أضرارها إلى حد تطغى به على الغاية وتصبح هي ذاتها المحور الذي يدور حوله الوضع العام. وهكذا تسير الدولة في طريق يبعد بها عن الأهداف الأساسية للثورة. عندها ينمو التحسس بالخطر وبثقل عبء الوسيلة وتكثر الأخطار وتؤخذ روح الثورة الأصيلة بالانبعاث ثانية والتأثير على الوضع العام، فتحدث رجعة إصلاحية نحو الغاية السامية، وانتفاضة في وجه الوسيلة التي تحجرت وازداد ثقلها، وينتج انفراج وتنفس وتعدل الوسائل والأساليب بما ينسجم مع سمو الغاية. ولكن ذلك يؤدي بالتدريج وبشكل حلزوني إلى ارتخاء وعثرات ومشاكل بسبب الفارق الكبير بين الهدف السامي والواقع الفاسد القاسي، عندها ينمو الشعور بالقلق والخوف على الثورة، وضرورة القوة والعنف والشدة في الوسائل، وتحدث الردة ثانية نحو الوسائل القاسية غير المنسجمة مع الغاية. وهكذا تتموج السياسة بين مدّ وجزر وشدة وارتخاء بسبب التناقض بين الغاية والوسيلة.

إن هدف موور هو توضيح دور السعي إلى القوة في النظام السوفياتي. إن أثر

(٧) Barrington Moore, *Soviet Politics: The Dilemma of Power; the Role of Ideas in Social Change*, Russian Research Center Studies; no. 2, 4th ed. (Cambridge; MA, Harvard University Press, 1959).

الفرد أو الأفراد أقوى من أثر المؤسسات في التطور ورسم السياسة؛ فالابتعاد عن الغاية ممكن في مثل هذا النظام.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن موور قد كتب كتابه هذا قبل المؤتمر العشرين الذي أعلن فيه نقضاً حاداً للعهد الستاليني القاسي الذي اعتبر منافياً لروح الثورة وخطها الصحيح.

١ ـ موقف الاتحاد السوفياتي من القضية العربية

ولكن ما علاقة كلّ ذلك بموضوعنا نحن؟ هل يستطيع هذا الرأي أن يلقي بعض الضوء على تطور السياسة السوفياتية تجاه القضية العربية؟ هل يمكننا الاستفادة من هذه النظرية في تفسير التغير الذي طرأ على موقف الشيوعية العالمية من قضيتنا القومية وعلى الأخص قضية الوحدة العربية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه الآن.

تقوم سياسة الشيوعية العالمية نحو المناطق غير الشيوعية في العالم على أساس الامتداد والسيطرة والربط العنيف للمناطق التي تستولي عليها بالاتحاد السوفياتي. وكانت هذه السياسة التوسعية المتسمة بالتعصب المذهبي للماركسية من جملة ما اتسمت به الستالينية على وجه التخصيص.

ولكن بالرغم من أن الشيوعية قد استطاعت أن تنفد إلى المجتمع العربي، إلا أنّها لم تنجح في تحقيق أي سيطرة أساسية ولم تستطع أن تستولي على أي قطر عربي، بل بقيت منحسرة التيار وعلى هامش التطور كما أوضحنا في ما فات من البحث.

وأتى المؤتمر العشرون، فأحدث ذلك الانفراج من قسوة الستالينية بعد أن فشلت في غزو العالم خصوصاً المجتمعات الغربية المتقدمة، كما فشلت في غزو المناطق المتخلفة أو التوسع إلى أبعد من حدّ معين؛ ففي البلدان العربية لم تستطع أن تسيطر على شيء، وفي الشرق الأقصى لم تستطع التوسع بعد تجربة حرب كوريا التي أوضحت للاتحاد السوفياتي العزم الجدي عند الغرب لدخول الحرب بوجه أي توسع أبعد من حدود كوريا الشمالية والصين. وهكذا أصبح الموقف متجمداً بالنسبة إلى الشيوعية الدولية في هذه المناطق. وأدت هذه الأوضاع الموضوعية، أي الفشل في غزو المجتمعات الغربية وتوقف الامتداد في المناطق المتخلفة، إلى إقرار فكرة التعايش السلمي، والذي يعني في حقيقته تعايشاً سلمياً بين الاتحاد السوفياتي وبين الدول الغربية الكبرى في الصراع الدولي، فبدلاً من

استعمال القوة، على الدول الكبرى أن تستعمل المنافسة في المبادئ والتسابق السلمي في الاقتصاد والثقافة في نشر أفكارها ومبادئها في العالم: أي في المناطق المتخلفة. وبتعبير آخر يعني التعايش السلمي استعمال المنافسة السلمية بدلاً من القوة في السيطرة على المناطق المتخلفة.

وأقر المؤتمر العشرون فكرة إمكانية الطرق المتعددة للاشتراكية التي هي في جوهرها إقرار بأهمية الواقع والظروف في بناء الاشتراكية؛ فالدول ذات النظم الاشتراكية والمتباينة في ظروفها، تستطيع أن تستعمل طرقاً متباينة للوصول إلى الاشتراكية الشيوعية. وواضح أن هذه الفكرة تقر أهمية الواقع القومي في بناء تطور الأمة، ذلك الإقرار الذي يمكن أن يشتق منه، ولو بصعوبة، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى وحق تقرير المصير. وعلى هذا الأساس أعيدت العلاقات الحسنة مع يوغوسلافيا وأقر اتجاهها.

وانعكس هذا الاتجاه الجديد في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه البلدان العربية بشكل تحول من الامتداد والسيطرة عن طريق الأحزاب الشيوعية، إلى دعم السياسة الحيادية التي نادت بها البلدان العربية المتحررة وإلى تأييدها ضدّ الاستعمار الغربي من أجل الاستقلال. وهدف هذه السياسة الجديدة هو إزاحة النفوذ الغربي من المنطقة، ومنع قيام الأحلاف العسكرية وإقامة القواعد التي هي موجهة بالطبع ضدّ الاتحاد السوفياتي. وقد اتضحت هذه السياسة في بيان وزارة الخارجية السوفياتية المعروف والصادر في عام ١٩٥٦ عن الوضع في الشرق الأوسط.

يقول البيان: «إن الاتحاد السوفياتي يهتم بالوضع في الشرق الأدنى لأنه يهتم بتوطيد السلام الشامل ومواصلة تخفيف حدة التوتر الدولي». ويعزو تفاقم الوضع الدولي فيها إلى «إقامة توسيع تكتلات عسكرية تخدم أغراض الاستعمار، وهي موجهة ضدّ أمن البلاد المحبة للسلام». ثمّ يقول «إن تحقق الاستقلال الوطني وتوطد السيادة الوطنية لمختلف البلدان التي كانت حتّى الآونة الأخيرة في وضع أقاليم مستعمرة أو تحت الانتداب، قد كان بعد الحرب العالمية الثانية مكتسباً عظيماً للشعوب في العمل على صيانة السلام والأمن في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط».

والشقّ الثاني في السياسة الجديدة هو تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية والفنية للبلدان المتخلفة من دون شروط واضحة ملزمة لكسب عطف الرأي العام

وتأييده للاتحاد السوفياتي. ومن هذه السياسة انطلق الاتحاد السوفياتي في تأييد الحركة القومية في كفاحها ضدّ الاستعمار والاحتكار الأجنبي، وساند قيادة الرئيس جمال عبد الناصر وقدم المساعدات المعروفة حتّى أنه لم يعترض على الوحدة، بل جاءت خطب خروتشوف أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر للاتحاد السوفياتي مليئة بالتأييد للوحدة العربية تحت زعامة عبد الناصر، وبالإطراء الواسع للجمهورية العربية المتحدة. إن القومية العربية التي امتدحها خروتشوف قد قاومت الأحلاف وثبتت أسس الحياد في السياسة الخارجية وأنهت تلك القطيعة والحذر إزاء ما يصدر عن الاتحاد السوفياتي.

٢ ـ الردة نحو الستالينية

لكن اتجاه اللين الجديد نحو التعايش السلمي والطرق المتعددة نحو الاشتراكية، قد نقض لأول مرة في المجر، عندما سرت في الدول الشيوعية في شرق أوروبا روح استقلالية وتحسس قومي أخاف الاتحاد السوفياتي، فلجأ ثانية إلى الحديد والنار إبقاء لسيطرته على تلك المناطق.

والقومية العربية التي ساندها الاتحاد السوفياتي وقدم لها بعض المعونات، تطورت ونمت فوق حدود التحرر الوطني من الاستعمار الغربي. لقد أصبحت القومية العربية بقيام الوحدة فكرة مطورة ترمي إلى بناء المجتمع العربي على أسس جديدة أهمها الاستقلال عن الفكرة الشيوعية والفكرة الغربية.

لقد بدأت فكرة المجتمع القومي الاشتراكي تمد جذوراً في الوطن العربي، وهيئت لها فرصة التحقق بشكل عملي في الجمهورية العربية المتحدة، واستقطبت الرأي العام والفكر وخلقت ثقة عند الجماهير بنجاحها وإمكانية تحققها كبديل عن الأفكار الأجنبية. إن ذلك قد أخاف الشيوعية الدولية التي أخذت تعتبر فكرة المجتمع القومي الاشتراكي عدواً رئيساً لها يفوق الفكرة الرأسمالية التي شاخت وتراكمت فيها الأخطاء والمشاكل.

والأكثر من ذلك أن القومية العربية قد أصبحت ذات أثر عالمي خصوصاً في آسيا وأفريقيا؛ ففي المناطق المتخلفة التي لا زالت حديثة التكوين والتي لم يأخذ المجتمع فيها شكلاً نهائياً بعد، أصبحت فكرة المجتمع القومي الاشتراكي تنافس الشيوعية والرأسمالية.

إن الصراع الدولي القائم في المناطق المتخلفة التي استقلت حديثاً، هو صراع لفرض النظم عليها. إن تجربة القومية العربية ـ وتجارب أمم أخرى مثل

الهند وإندونيسيا ـ قد أخذت تلقى قبولاً في هذه المناطق التي تشترك معها بكثير من الظروف المتشابهة. وهكذا بدأ خطر القومية العربية بنظر الشيوعية الدولية يزداد ويكبر، فأخذت الشيوعية الدولية تنظر إلى القومية العربية لا كما تريدها هي: مجرد نزعة وطنية للتحرر من الاستعمار، بل كمنافس عقائدي. وظهر إلى جانب الفائدة التي يجنيها الاتحاد السوفياتي من سياسة مساندة القومية العربية، «إزاحة النفوذ الغربي ومنع الأحلاف والقواعد العسكرية»، خطر فكري في آسيا وأفريقيا.

وجاءت تجربة الوحدة بنتائج أكثر مما هو بصالح السياسة السوفياتية، فهي لم تقتصر على زيادة قوة المقاومة ضدّ الاستعمار الغربي وتثبيت سياسة الحياد الإيجابي وإنهاء أمل الرجعية وعملاء الاستعمار في سوريا بالاستيلاء على الحكم عن طريق التآمر، بل أدت أيضاً إلى انتهاء أمل الشيوعية المحلية بالاستيلاء أو السيطرة غير المباشرة على الوضع، وضياع قاعدة مهمة للانتشار والعمل السياسي لها. وبتعبير آخر أدّت الوحدة ـ بجملة ما أدت إليه ـ إلى تضييق مجال العمل أمام الحركة الشيوعية المحلية.

ثمّ قامت الثورة في العراق وخلق ذلك الفراغ الكبير بتحطيم مؤسسات النظام القديم، فظهرت فرصة سانحة للسيطرة على الوضع. إن الفراغ الذي خلقته الثورة والحالة اللانظامية التي نتجت عنها، وضعت الشيوعية العالمية أمام إغراء كبير للقفز واصطياد الفرصة. وساعد على ذلك ميول عبد الكريم قاسم المنسجمة مع أهداف الحركة الشيوعية سواء كانت في الناحية السلبية، ألا وهي استبعاد الوحدة وضرب الحركة القومية، أم الإيجابية المتمثلة بقولبة البلاد بمؤسساتها وأجهزتها ومنظماتها بالقالب الشيوعي وتسخير إمكانيات الدولة لخدمة ذلك.

أمام هذه الأوضاع اندفعت الشيوعية العالمية من جديد نحو سياسة السيطرة والامتداد والتسلل إلى البلدان العربية، وإذا بالستالينية العنيفة القاسية الفظّة، تطل ثانية ويرجع الاتحاد السوفياتي إلى الوراء، فيتخلى عن سياسة عدم التدخل والتعاون المنزه عن الأغراض، إلى موقف التدخل ومحاولة الاستيلاء على الوضع في العراق، فيقدم للحزب الشيوعي دعماً مادياً ومعنوياً هائلاً، ويدفع الدول الشيوعية الأخرى إلى تحويط العراق وتطويقه بالوفود ووسائل التغلغل والمساعدات، وبشن حملة عدائية على القومية العربية والوحدة والجمهورية العربية المتحدة بشكل رسمي، ويقول السيد خروتشوف في حفل توقيع المساعدة الفنية والمالية مع حكومة العراق في ١٦ آذار/مارس الماضي ما نصه:

«لكي تقوى انتصارات الشعوب المتحررة يجب توحيد جهودها، ولكن هذا لا يعني أن البلدان التي تخلصت من الاستعمار لا بدّ لها أن تنضم في اتحاد من الاتحادات الدولية ووراء قائد واحد، وأن توحيد الدول في دولة موحّدة هو مسألة معقدة». وبذلك أفصح رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي عن موقفه من القومية العربية التي لا يريدها أن تتعدى التضامن ضدّ الاستعمار الغربي، وهي السياسة التي قامت عليها مساندة الاتحاد السوفياتي للقومية العربية منذ البداية كما أوضحنا من قبل. إنّه لا يريد للقومية العربية أن تنمو أكثر من ذلك، فتؤدي إلى قيام الوحدة بين الأقطار العربية. إن الاتحاد السوفياتي لا يريد أكثر من طرد النفوذ الغربي من المنطقة وإحباط الأحلاف ومنع إنشاء القواعد العسكرية. ثمّ يقول في الخطاب نفسه: «إن الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في مثل هذه الشؤون، ولكنه لا يسعه تجاهل ما يحدث في هذه المنطقة التي لا تبعد كثيراً عن حدوده».

ماذا حدث في البلدان العربية في الآونة الأخيرة ليشكل خطراً على الاتحاد السوفياتي غير قيام الوحدة بين سوريا ومصر وظهور إمكانية توحيد العراق بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨؟ إن الوحدة العربية هي القضية الأساسية التي تطرح في المنطقة الآن، وغريب حقاً أن يعتبر الاتحاد السوفياتي هذا التطور خطراً عليه.

ويمضي السيد خروتشوف قائلاً: «يقولون إن القومية العربية فوق مصالح الدول العربية المتفرقة، ولا شكّ أن مصالح أكثرية العرب واحدة في مكافحة الاستعمار، ولكن بعد أن يتحرر البلد من الاستعمار لا يجوز تجاهل المصالح لأن مصالح كلّ فئة من العرب لا يمكن أن تتوافق مع مصالح الفئة الأخرى منهم». وواضح من هذا النصّ أن الشيوعية الدولية غير مهتمة بأكثر من قضية إزالة النفوذ الغربي من المنطقة لمصلحتها هي؛ فالمصالح المشتركة بين البلدان العربية مقصورة بنظر السيد خروتشوف على هذه القضية فحسب. وأكثر من ذلك لا يتردد السيد خروتشوف عن تأييد التجزئة في البلدان العربية التي يعرف من أقامها ونوعية القوى التي تتبناها، وتحريك المصالح الضيقة والشقاق الداخلي عندما يقول بتضارب مصالح الأقطار العربية. إن هذه اللغة هي في الحقيقة لغة الاستعمار؛ فالغرب كان ولا يزال يؤكّد في دعايته على تضارب المصالح العربية وتحريض قطر على قطر وتخويف فئة من فئة. إن هذا الموقف من القومية العربية والوحدة لا يمكن أن يوصف إلا بالعداء والمقاومة وهو منطق التجزئة تماماً. إن الذي يقارن ذلك بخطب زعماء الاتحاد السوفياتي قبل ثورة

١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وبخاصة أثناء زيارة الرئيس جمال عبد الناصر، يرى الفرق الجوهري بوضوح ويستدل على تغيير في الموقف. إنّه يمثل رجعة إلى الستالينية بِكُلّ ما فيها من مذهبية عقائدية ضيقة، وتدخل في شؤون الدول الأخرى وإصرار على السيطرة ومد النفوذ الشيوعي في العالم، وانتهازية في السياسة الخارجية وسعي وراء الكسب السياسي.

وتتمثل الستالينية أيضاً في الطريقة التي أخمدت بها ثورة الموصل والنهج الدكتاتوري المستبد إزاء الخصوم العقائديين داخل العراق الذي سكتت عنه وباركته السياسة السوفياتية. إن هذا النهج الجديد للشيوعية العالمية لا يمكن أن يوصف بأنه منسجم مع روح المؤتمر العشرين، بل هو إحدى الرجعات التي اتسم بها تاريخ الشيوعية العالمية نحو الوسائل غير المنسجمة مع الأهداف السامية.

إن هدف الشيوعية العالمية في المنطقة لم يعد مقتصراً على الاستفادة من تقليص النفوذ الغربي وإحباط الأحلاف العسكرية وكسب عطف الرأي العام بواسطة المساعدات غير المشروطة، بل أصبح الآن متجهاً إلى محاولة السيطرة المباشرة على قطر مهم في البلدان العربية على أمل استعماله كقاعدة للانطلاق والنشاط في الأقطار الأخرى. إن هدف الشيوعية العالمية الآن هو استغلال الفرصة السانحة في العراق عن طريق القوة والتآمر والتسلل.

لقد اندفعت الشيوعية ثانية وراء الكسب السياسي، ونقضت مبدأ التعايش السلمي وعدم التدخل والتعاون الحر المنزه عن الأغراض. وموقفها هذا قد عقّد الأزمة الحاضرة وزاد حدة الصراع بدخول مصلحة الاتحاد السوفياتي المباشرة في موضوع الخلافات الداخلية بين القومية العربية والشيوعية المحلية.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن الاتحاد السوفياتي قد أقدم على هذه السياسة المصلحية العدائية وهو مطمئن من تحقق أهداف السياسة السابقة التي اتبعها إزاء البلدان العربية؛ فقد أنهار حلف بغداد نهائياً وزال خطر الأحلاف، وثبتت أسس سياسة الحياد، وأصبح من العسير التراجع عنها لسياسة الارتباط بالغرب. وبذلك حقق الاتحاد السوفياتي من جهة مكاسب لا يمكن للقومية العربية أن تتراجع عنها، وأصبح مطمئناً إلى حد كبير إلى عدم إمكانية الرجوع عن سياسة الحياد حتّى ولو وقف موقفاً معادياً منا وعارض أكبر وأعز أهدافنا. إن هذه النظرة الانتهازية إلى تطور السياسة الخارجية العربية، كانت إحدى العوامل التي شجعت الشيوعية العالمية على اتخاذ هذا الموقف.

سابعاً: موقف الغرب من الأزمة؛ نظرية الالتقاء

إن الأزمة القائمة الآن بين القومية العربية والشيوعية ذات آثار محلية على المنطقة، وبعض الآثار العالمية المتعلّقة بالحرب الباردة بين الشرق والغرب. وقد وضحنا دور الشيوعية العالمية فيها. وبغرض إحاطة البحث من جميع النواحي، لا بدّ من التعرض إلى موقف الغرب أيضاً؛ فالغرب ذو علاقة تاريخية بالمنطقة وصاحب مصالح حاضرة فيها، لذلك لا بدّ وأن يكون له موقف من هذا الوضع المتأزم والصراع الحاد الذي يمس صميم مصالحه ويرتبط بالصراع العالمي بينه وبين المعسكر الشرقي.

إن فحوى علاقة الغرب بالأزمة الحاضرة، هو الالتقاء بين مصلحته ومصلحة الشيوعية في محاربة القومية العربية. إن الشرق والغرب قد التقيا على قضية مهمة في الشرق الأوسط هي تفتيت الثورة العربية وصد تيارها ومنعها من تحقيق الوحدة التامة. إن الغرب راضٍ عن الموقف في العراق لأنه يحقق له الغرض نفسه الذي يريده هو من دون تدخلٍ مباشر منه ومن دون إثارة ضجة في العالم.

إن نظرية الالتقاء هذه تحتاج إلى مناقشة أوسع ليتبين مدى صحتها. الخطوة الأولى في مناقشة هذا الرأي هي توضيح موقف الغرب من القومية العربية.

١ ـ موقف الغرب من القومية العربية

لم يتضح موقف الغرب العدائي من القومية العربية إلا بعد أن تطورت هي إلى فكرة ذات مضمون اجتماعي وأصبحت حركة مؤثرة في تطور المنطقة وتجسمت في دولة قوية.

إن حركة تطوير الاقتصاد الوطني وتصنيعه وحمايته التي خلقها الوعي القومي، قد أقلقت الدول الغربية الاستعمارية التي طالما نظرت إلى البلدان العربية وعملت على بقائها منطقة زراعية متخلفة تصدر المواد الخام وتستورد السلع الصناعية. وجاء تأميم قناة السويس بِكُلّ جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية، إنذاراً للاستعمار الاقتصادي الغربي في كلّ المنطقة ومثالاً ناجحاً لأول مرة ـ بعد أن فشل التأميم في إيران ـ للتصميم القومي على الاستقلال الاقتصادي والتخلص من سيطرة الرأسمال المستعمر المستغل.

وتخوض فرنسا حرباً استعمارية في الجزائر ضدّ أكبر ثورة وطنية في الشرق الأوسط، وهي على علم تام بمصالحها الاقتصادية والسياسية المهددة بهذه الثورة لا

في الجزائر ولا في المغرب العربي فحسب، بل في أفريقيا كلها. وتلتفت فرنسا وإذا بالنضال العربي تتقارب أجزاؤه لتلتحم بقوة ثورية واحدة في كلّ المنطقة ضدّ الاستعمار، وتشاهد تحرّك البلدان العربية لمساندة الثورة خصوصاً بعد أن قامت ثورة عميقة في مصر وفي سوريا. ومعروف أن مصالح فرنسا الاستعمارية في الجزائر وفي المغرب العربي مرتبطة بمصالح بريطانيا والولايات المتحدة عن طريق المصالح الاستعمارية في الشرق العربي من جهة، وعن طريق الأحلاف والارتباطات بين دول المعسكر الغربي ضدّ الكتلة الشرقية من جهة أخرى.

وكان من نتائج التطور القومي ونمو القومية العربية، ظهور سياسة الحياد الإيجابي كبديل للسياسة التقليدية القائمة على التبعية للغرب. وبسبب الظروف الموجودة كان من الطبيعي أن تأخذ سياسة الحياد اتجاهاً معادياً للغرب المستعمر المستغل في المنطقة، فكان رفض الأحلاف الاستعمارية وإحباطها وإنهاء احتكار التعامل في التسلح والتجارة مع الغرب والانفتاح على الكتلة الشرقية ومناصرة الشعوب المستعمرة في كفاحها ضدّ الاستعمار.

والصهيونية التي انتهزت تفكك الكيان العربي وضعف القومية العربية وأقامت إسرائيل، من المنتظر أن تنظر بقلق إلى تطور القومية العربية وقوتها. إن التقدّم والانتصارات التي حققتها هذه القوة الجديدة في البلدان العربية هو مصدر الخطر الحقيقي لإسرائيل المرتبطة بالغرب الذي أقامها وساعدها، والذي يشترك معها الآن بمصالح حيوية في البلدان العربية. إن تهديد القومية العربية لإسرائيل هو تهديد للقوة المعدلة التي أقامها الغرب في المنطقة لحماية مصالحه.

وعلى رأس كلّ ذلك جاءت الوحدة بين سوريا ومصر، وقامت الجمهورية العربية المتحدة كنواة للوحدة الشاملة. إن مجرد قيام هذه الدولة قد أعلن بدء تغير جذري في الوضع السياسي والاجتماعي في البلدان العربية نحو تأسيس دولة قوية تملأ الفراغ وتطرد النفوذ الاستعماري منه، وتكون نموذجاً واقعياً أمام الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا يحفزها ويدعمها في حركاتها التحررية.

كلّ هذه نقاط اصطدام بالاستعمار في المنطقة نتجت عن تطور القومية العربية في السنوات الأخيرة.

والغرب الذي يرسم سياسته على أسس علمية وواقعية، قد وجد أن الخطر الحقيقي المباشر عليه هو الثورة العربية القائمة الآن أمام عينيه في المنطقة. لذلك فقد عبأ كلّ قواه لمحاربتها مستعملاً كلّ الوسائل والأساليب. ومهما قيل من

تباين الدول الغربية في أهدافها المباشرة وطريقة تصنيفها لتلك الأهداف كتأكيد الولايات المتحدة على قضية الحرب الباردة والصراع مع المعسكر الشرقي، واهتمام بريطانيا بالمصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتفضيل فرنسا لقضية احتفاظها بمستعمرات امتداد لسكانها واقتصادها وثقافتها، يبقى صحيحاً أن الدول الغربية كلها متفقة في الصميم على عداء القومية العربية بسبب علاقاتها المجتمعة بالبلدان العربية وعلاقتها في ما بينها. صحيح أنه من الممكن أن تكون هناك اختلافات تفصيلية على بعض الأمور، إلا أن الاتفاق لا بُدَّ حاصل في الأمور الأساسية. إن الأهداف المتباينة المذكورة للدول الغربية متشابكة ومترابطة في التأثير بعضها على بعض.

إن القلق والخوف من القومية العربية لم يعد محصوراً في الدوائر السياسية، بل وصل إلى محيط الفكر والصحافة وإلى الشعب نفسه، والذي ينعكس بشكل واضح في ما يكتب ويذاع في تلك الدول عن البلدان العربية. إن البلدان العربية اليوم في نظر الغرب من المناطق التي يمكن أن تسبب قيام حرب عالمية، وهو لم يتورع حتّى عن استعمال القوة في سبيل التخلص من هذا العدو الخطر.

هذا هو موقف الغرب من القومية العربية، وهو موقف علمي يفهم أسباب الضربات التي وجهت إلى مصالحه، ويستطيع أن يعرف ماذا سينتج في المستقبل عن هذه الحركة القومية الشعبية الجارفة. وهو موقف واقعي يعرف العدو الموجود المباشر لمصالحه تاركاً العدو المحتمل الوهمي إلى حين آخر.

إن الشيوعية هي العدو الأوّل والأكبر للمستعمر الغربي في العالم اليوم، ولكنها في البلدان العربية ليست كذلك لأنها لم تكن القوة الكبرى المحركة للتطور. إن الضربات الكبرى التي تلقاها الاستعمار لم تكن على يد الشيوعية بل على يد القومية العربية: في سوريا ومصر والجزائر وعمان وغيرها من الأقطار.

٢ ـ الغرب وثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

الآن يقوم في العراق وضع يسيطر عليه الشيوعيون يتصف بالانفصالية ومعاداة الوحدة، وبالشعوبية والحقد على القومية العربية، وتحدوه رغبة شديدة إلى الزعامة وخلق جبهة مناوئة للجمهورية العربية المتحدة ولقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

إن الحكم القائم في العراق اليوم هو أحسن وسيلة إلى ضرب القومية من

الداخل ومن دون تدخل من قبل الاستعمار، لذلك فمن الطبيعي أن يقوم تلاؤم والتقاء بين المصلحتين: مصلحة الشيوعية المحلية، ومصلحة الاستعمار.

قلنا إن الاستعمار الغربي يعتبر القومية العربية الحديثة الخطر الأوّل على مصالحه، لذلك فإن الوضع القائم في العراق الآن هو أحسن وسيلة إلى محاربة هذا الخطر من دون ثمن ولا تدخل مباشر من قبله. ولكن هذا الاستنتاج لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا بفرضيتين سابقتين هما:

أ ـ إن سيطرة الشيوعيين على الوضع في العراق ليست غير محدودة وسوف لن تصل إلى حدّ إلحاق البلاد بالمعسكر الشرقي.

ب ـ إن الغرب غير عابئ بمصالحه الضخمة التي فقدها في العراق بقيام الثورة.

والآن ننتقل إلى مناقشة هاتين الفرضيتين، فبخصوص **الفرضية الأولى**، يبدو أن الغرب يعتقد بذلك. أي أنه مطمئن إلى أن الوضع في العراق سوف لن يستمرّ في الانحدار نحو الشيوعية إلى حدّ الوقوع النهائي تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي.

والصحافة الغربية تذكر أسباباً عديدة لذلك يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ عدم وجود حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي، فجميع الدول التي يسيطر عليها الشيوعيون تشترك معه بحدود يستطيع الجيش الأحمر دخولها في أي وقت.

ب ـ المصدر المالي الأكبر لحكومة العراق هو البترول، والاتحاد السوفياتي لا يحتاج البترول ولا يستطيع شراءه، فيبقى الغرب هو السوق الوحيدة لهذا المورد.

ج ـ عدم استعداد الاتحاد السوفياتي ـ إذا ما تأزمت الحالة ـ إلى المغامرة بحرب عالمية من أجل العراق كما هو الحال في أوروبا الشرقية.

هذه هي التعليلات التي تقدّمها صحافة الغرب لعدم خطورة الموقف في العراق من حيث الوقوع تحت السيطرة الشيوعية، ومهما يكن من أمر خطأ هذه التعليلات أو صحتها، فيكفي أن الغرب مقتنع بها لتجعله يسكت عن الوضع وبالتالي يلتقي مع الشيوعيين.

أما **الفرضية الثانية**، فهي أيضاً صحيحة، فالغرب واقعي في سياسته ويعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن. إن الوضع القديم في العراق وكل ما فيه من

امتيازات للاستعمار الغربي قد هدم للأرض ولم يعد من المعقول أن يستعاد، لذلك لا فائدة من محاولة الوقوف ضد التاريخ لاسترجاعه. إن ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، عميقة ومعبرة عن إرادة الشعب التي اختمرت منذ عشرات السنين وحظيت بتأييد مطلق من الشعب يوم وقوعها، وليس من السهل أبداً الوقوف في وجهها. كذلك لاحظ الغرب أن هذه الثورة مؤيدة من قبل العرب جميعهم وتقف وراءها دولة كبرى في الشرق الأوسط هي الجمهورية العربية المتحدة. كلّ ذلك جعل الغرب ينظر إلى الموقف بشكل واقعي مرن، فبدلاً من أن يعاكس الثورة، ويقف ضدها حاول استغلالها واستثمارها لمصلحته في ضرب القومية العربية. إن الغرب قد شهد عملياً ردّ الفعل للتهديد الذي قام به خلال الأيام القليلة الأولى بعد الثورة وكيف التف الشعب في العراق والشعب العربي في كلّ مكان حول العهد الجديد واستعد إلى خوض المعركة. إن سياسة الغرب الآن تجاه الوضع في العراق لا تقوم على استرجاع العهد الماضي، فذلك أمر مستحيل وغير ممكن، بل تقوم على استغلال الوضع الجديد لصالحه.

هكذا يظهر لنا أن الفرضيتين المذكورتين صحيحتان، ومن ذلك نستطيع أن نستنتج منطقياً أن الالتقاء بين مصلحة الاستعمار الغربي ومصلحة الشيوعية صحيح وواقع.

ليس البحث المنطقي وحده يثبت صحة هذه النظرية بل الواقع أيضاً، فالاستقراء التاريخي للحوادث منذ قيام الثورة يثبت هذا التوافق.

عندما قامت الثورة تحرّك الاستعمار ليجس النبض، فأنزل قواته في الأردن ولبنان، وتحرّكت قطع الأسطول البريطاني في خليج البصرة، وعُززت القوات في قبرص، وجُمدت أرصدة العراق في مصارف بريطانيا، وشحن الجو بالتهديد بالتدخل واستعمال القوة، وبدا للمراقب وكأن الغرب مقبل على اعتداء مسلح. وإزاء ذلك اشتد هياج الرأي العام في العراق والتف الشعب حول الثورة وأبدى كل الاستعداد للدفاع عنها بكلّ ما لديه. وتحرّك الرأي العام العربي وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة تضامنها التام مع العراق واستعدادها للدفاع عنه ضدّ أي اعتداء. وطار عبد السلام عارف إلى دمشق وعقد مع الرئيس جمال عبد الناصر ميثاق التضامن المعروف، واشتد الحماس القومي والاندفاع نحو التضامن العربي والوحدة بوجه الاستعمار. لقد لاحظ الغرب أن الضغط على الوضع الجديد في العراق سيدفعه حتماً إلى المزيد من التضامن مع البلدان العربية خصوصاً مع الجمهورية العربية المتحدة، وسيشق بالتالي الطريق إلى الوحدة.

وفجأة خف الضغط وانفك الحصار، فانسحبت القوات من الأردن ولبنان والخليج، وأفرج عن الأرصدة المجمدة، واعترفت دول حلف بغداد بالوضع الجديد في العراق، وتوالت مقابلات السفراء الغربيين خصوصاً السفير البريطاني مع عبد الكريم قاسم، وأعلنت بريطانيا عن عزمها على تنفيذ كلّ التزاماتها السابقة نحو العراق بشأن الخبراء الفنيين الذين بدأوا يرجعون إلى العمل في العراق، وبشأن المساعدات العسكرية التي ابتدأت تصل ميناء البصرة. وانطلقت تصريحات عديدة من السفراء والمسؤولين في الدول الغربية عن ضرورة تمتين العلاقات مع العراق وعن عدم تأثرها بقيام الثورة، وتوقفت الصحافة والإذاعة عن نعت الثورة بالبربرية وتسمية قوادها بالسفاحين. ثمّ قام راونتري (Rowntree) بزيارة العراق وباحث المسؤولين فيه. ثمّ جاءت موافقة بريطانيا على تزويد عبد الكريم قاسم بالسلاح الثقيل وبكميات كبيرة وأعلنت أن ذلك قد تمّ بموافقة دول حلف بغداد.

والذي يقرأ الصحف الغربية الآن ويستمع إلى إذاعاتها ويقارن بين ما يكتب ويقال عن الوضع في العراق الآن، وبين ما كان يكتب ويقال عن الوضع في سوريا قبل الوحدة، يرى الفرق الكبير بين هذا السكوت وعدم الاكتراث وبين ذلك الهجوم المركز الواسع النطاق. ليس في صحافة الغرب الآن واحد من مائة من تلك الحملة الكبيرة على سوريا، مع أن سيطرة الشيوعيين في العراق الآن لا تقارن بما كان لهم من نفوذ في سوريا في ذلك الوقت. على العكس فإن أكثر التعليقات التي صدرت في الصحف الغربية حتى الآن لا تخلو من اطمئنان صريح وتقليل من خطورة السيطرة الشيوعية.

لقد كتبت جريدة **نيويورك هيرالد تريبيون** تعليقاً(٨) لـ والتر ليبمان (Walter Lebmann) المعلق السياسي المعروف، عكس به الشعور العام في الأوساط السياسية الغربية، وعبّر عن نظرة الغرب اللازمة، نورده هنا كنموذج ممتاز لما تكتبه صحافة الغرب الآن عن الوضع في العراق. يقول المعلق معبراً عن اطمئنانه «ومهما كانت الأحوال سيئة في العراق، فالشيء الوحيد ـ وقبل كلّ شيء ـ الذي يجب ألا نقدم عليه هو ألا نخرج العراق من الحساب ونعامله كبلد خاضع للشيوعية من نفس طراز كوريا الشمالية وفييتنام الشمالية. وحتّى لو سيطر الشيوعيون على الحكومة ـ الشيء الذي لم يتم بعد ـ علينا ألا نعتبر الموقف منتهياً وغير قابل للتصحيح».

(٨) *New York.Herald Tribune*, 10/5/1959.

ويستمرّ فيعلل هذا الرأي ويقول:

«لقد علمتنا مصر أن بين القومية العربية والشيوعية السوفياتية كثيراً من الغزل لا بل علاقة متينة وإن لم تصل حدّ الزواج النهائي بعد».

أليس في ذلك تعبير صريح عن نظرة الغرب العملية، فهو لا يعادي حركة ما إلا بمقدار ما هي خطر على مصالحه؟

إلى أن يقول:

«وبضوء ما حدث في مصر، وبضوء ما حدث لعلاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفياتي، وبضوء ما حدث لحلم عبد الناصر الإمبراطوري بجعل القاهرة محوراً لِكُلّ العالم العربي، لقد حان الوقت للتقليل كثيراً من صحة النظرة المتشائمة القلقة للشرق الأوسط».

شيء واحد بقي أن نوضحه هو أن نظرية الالتقاء هذه لا تحتاج أن تكون طويلة الأمد لأجل أن تصحّ، أي إنّها لا تشترط أن يكون التوافق بين مصلحة الغرب ومصلحة الشيوعية أبدياً، وليس المقصود بها ذلك أبداً. المهم هو أن الالتقاء حاصل الآن وأنه يؤدي مفعوله بضرب القومية العربية وطعن فكرة الوحدة.

نحن نعرف أن مصلحة الطرفين ليست واحدة في الأمد الطويل وعلى نطاق العالم. والغرب لا يهمه من الموقف الآن غير هذا الالتقاء المؤقت، فهو يعمل على أساس أن تقوم الشيوعية في العراق الآن بضرب القومية العربية والوحدة، والهجوم على الجمهورية العربية المتحدة وقيادة عبد الناصر، ولو رافق ذلك زيادة قوتهم وسيطرتهم على الوضع.

أما ما سيحدث في الأمد الطويل فيعالج في حينه، وهو مقتنع بمقدرته على ذلك بسبب العوامل التي ذكرناها سابقاً. إن مثل هذا الالتقاء بين طرفين متعاكسين ممكن في مجال السياسة العملية المصلحية. والتقاء الشرق والغرب علينا الآن، ليس الأوّل في التاريخ، فهناك سوابق عديدة إلى اتفاقات الدول القوية وإن كانت متخاصمة، على الشعوب الضعيفة.

ثامناً: ثورتنا والثورة الشيوعية

الآن وبعد أن بحثنا الأزمة الحاضرة من جميع جوانبها، لا بأس في وضع الشيوعية إلى جانب فكرتنا للمقارنة التقييمية واستنتاج بعض الفوارق. إن هذه الأزمة تعني بالنسبة إلينا نحن العرب شيئاً كثيراً، وفي ضوئها نستطيع أن نقارن

بين الثورة الشيوعية وبين ثورتنا في بعض النواحي بالرغم من الاختلاف الكبير بين الثورتين في الأصل. أي أننا نقارن هنا الشيوعية بوضعها الحاضر وبضوء الهجوم الذي تشنه علينا، لا الشيوعية كما وضعها ماركس.

لقد جاءت الشيوعية في الغرب بفعل مساوئ النظام الرأسمالي خصوصاً في بدايته، عندما كانت الطبقة العاملة غير منظمة وأثر الحكومة في الحياة الاقتصادية ضعيف، ومثلت في حينها التحسس الاجتماعي لتلك المساوئ والمشاكل الاجتماعية. أي أنها كانت الثورة التقدّمية في وجه الظلم الاجتماعي الذي نتج من الرأسمالية. ولكن الملاحظ تاريخياً أن الشيوعية لم تستطع الاستيلاء على المجتمعات الغربية المتقدمة، فقد استطاعت تلك المجتمعات بما لديها من مؤسسات فكرية وسياسية واجتماعية قوية، ووعي سياسي وتقدّم اقتصادي، أن تتغلب على تلك المشاكل مستفيدة من خطر الشيوعية كحافز ومنبه، فطورت أوضاعها وعدّلت نظامها بالتدريج وهي مستمرة بذلك. وبتعبير آخر اقتصر أثر الشيوعية في المجتمعات المتقدمة الغربية على تلطيف النظام الرأسمالي وتعديله.

إن الشيوعية في الأصل اتجاه تقدّمي لا غير، وهذا هو الجزء الأصيل الصحيح فيها. أما النظرية الكاملة والنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ادعت أنّه طريق العالم الوحيد، فقد ثبت فشلها فيه. إن انتشار الشيوعية في دول أوروبا الشرقية لا يمكن أن يعتبر دليلاً على صحة نظامها ونظريتها لأنه تمّ بالقوة لا بالاختيار.

إن القومية حركة شعبية وذات مضمون تقدّمي ونزعة تحررية واضحة. وهذا هو القاسم المشترك بينها وبين الشيوعية من حيث الجوهر. إن القومية العربية تلتقي مع الفكرة الشيوعية في النزعة التحررية والاتجاه التقدّمي فحسب. أما النظام والنظرية الشيوعية فهو الذي نرفضه، لذلك فإن الشيوعية اليوم لا تحاربنا من أجل تقدّميتها لأننا تقدّميون أيضاً، بل من أجل نظامها الذي أثبتت التجربة التاريخية فشله واحتواءه على كثير من التناقضات والفجوات؛ تحاربنا من أجل نظريتها التي توضح أنّها ليست الحقيقة المطلقة الأخيرة عن العالم. إذا كان للشيوعية أن تهاجم حركة رجعية بتقدّميتها، فلا يجوز لها أن تهاجم حركة تقدّمية في سبيل نظام فاشل ونظرية خاطئة. إننا لا نختلف مع الشيوعية على نزعتها التقدّمية بل على نظامها المحدد. إن النظرية الشيوعية ككل النظريات التي تنزع إلى الكمال المنطقي وإلى الإحاطة والتحديد، قد أخذت قضية الظلم الاجتماعي

الموجود وصاغت منها نظرية واسعة مفصلة للتطور، وحولت النزعة التقدّمية إلى حل كامل لتلك القضية، وادعت أن هذه النظرية هي كلّ الحقيقة في الكون، وهذا هو الخطأ الأكبر.

إن القومية العربية المتحررة قد بدأت تبني مجتمعاً قومياً اشتراكياً، وبذلك أخذت تثبت أن الشيوعية ليست الحلّ الوحيد للعالم خصوصاً في المناطق المتخلفة التي لا تزال في دور التكوين. إن نجاح القومية العربية قد أثبت فكرة تعدد النظم بحسب الأوضاع القومية وظروفها الاجتماعية، وأنه لا حتمية في التاريخ لنظام معين واحد. إن هذا النجاح هو بمثابة فضح لخطأ الشيوعية في آسيا وأفريقيا. وهذا ما يفسر هجومها علينا ومحاولتها طمس نهضتنا.

إن الشيوعية التي تحاربنا اليوم لا تحارب في سبيل الحق بل في سبيل البقاء من دون حق، وفي سبيل السيطرة من دون استحقاق. إن تجربتنا الخاصة قد بدأت بالنجاح بجهودنا نحن وبفضل إيماننا وصبرنا واعتمادنا على أنفسنا، لا بفضل أي قوة أو عون خارجي، بل على العكس فقد حاربنا الغرب ولا يزال، ونجاحنا هذا ليس كذباً ولا خداعاً ولا هو مصطنع مغشوش، فلا يحقّ للشيوعية أن تقف ضدّنا لا لشيء إلا لأن هذه التجربة قد أثبتت ضمنياً خطأ حتمية ووحدانية نظامها هي. ليس في العالم شيء حتمي غير الاتجاه نحو التقدّم والسعادة والعدل والحرية، أما النظم فهي من صنع الشعوب والأمم ومرهونة بأوضاعها القومية، وتصوغ ظروفها الشعوب اليوم وتغيرها غداً لتتلاءم مع حاجاتها وأوضاعها الجديدة. وهذا هو أساس فكرتنا: فكرة المجتمع القومي الاشتراكي.

إن مقاومة الشيوعية المحلية للوحدة يكمن وراءها هذا الخوف من قيام المجتمع القومي الاشتراكي واقتراب الفكرة القومية من النجاح الكامل بسبب ما للعراق من أهمية في المحيط العربي، وهو خوف من فضيحة الفشل لا في البلدان العربية فحسب، بل في المناطق المتخلفة كلها.

إن الشيوعية التي اتصف تاريخها بالتموج بين الغاية والوسيلة، بين المبدأ والانتهاز، تمر الآن بمرحلة هبوط بالثورية وتغلّب اعتبارات النجاح على المبدأ بوقوفها ضد الثورة العربية التي هي تحررية تقدّمية. إن الوحدة العربية ثورة تحررية تهدف إلى تخلص الشعب العربي من الضعف والتخلف وكل مآسي التجزئة، وتحقق له القدرة على البقاء واستمرار الحياة والتقدّم الاجتماعي والتحرر الصحيح من الاستعمار، فتأتي الشيوعية وتقف ضدها وتحاربها في سبيل مصلحتها الأنانية في الكسب والسيطرة والنجاح.

ثم تأتي الشيوعية الدولية فتتضامن مع الشيوعية المحلية وتمدها بالعون والمساعدة في حربها الظالمة ضد قوميتنا ووحدتنا، في حين أننا أمة مجزأة ضعيفة تكافح من أجل حريتها واستقلالها وكرامتها.

إن قوميتنا لم تكن يوماً ولن تكون أبداً اعتدائية متعصبة، وطموحنا إلى الوحدة ليس بقصد التوسع أو الاعتداء على أحد، ليأتي الاتحاد السوفياتي وهو الدولة القوية الكبيرة ويعادينا ويقاومنا ويحاربنا.

إن الشيوعية في بلادنا تحارب من أجل المطامع ونحن نحارب من أجل المبدأ، مبدأ القومية العربية الذي هو تحرر وخير وحق للعرب ولكل العالم. لقد أثبتت الشيوعية في معركتها الحاضرة أن ثوريتها في هبوط وتقدّميتها في نقصان. لقد انخفض تيار الشيوعية الثوري في كلّ العالم، وبدأت اعتبارات النجاح والكسب السياسي تتغلب على ثوريتها، وازدادت أهمية التكتيك في عملها إلى حد تغلب فيه على المبدأ. وقد تمثل هذا الانحدار في الستالينية ثمّ في قضية المجر من قبل، ويتمثل اليوم بموقفها من القومية العربية. إن السياسة الانتهازية التي اتبعها الشيوعيون في العراق والإرهاب الذي يسلطونه على الشعب والطريقة التي أخمدت بها ثورة الموصل والحرب العنيفة التي تشنها على القومية العربية والوحدة، قد كشفت للعرب ولكل العالم التزييف الذي انتاب الثورة الشيوعية التي هي في أصلها ثورة تقدّمية.

إن هذه الأزمة قد أوضحت للعرب أن الشيوعية ليست تلك الحركة التقدّمية الثورية التي تستطيع أن تحقق النهضة، فثورتها وتقدّميتها في هبوط مستمر. إن الشيوعية العالمية لا تزال تحتفظ بشيء من الروح التقدّمية إذا ما أخذت ككل في العالم وقورنت بالإقطاعية أو الرأسمالية، ولكنها في نطاقها المحلي على الأقل ليست كذلك إذا ما قورنت بالقومية العربية. إن ثورة الشيوعية المحلية هي دون ثورية القومية العربية الآن. وغداً ستصبح الشيوعية العالمية كلها، إذا ما استمرت في سياستها الانتهازية، دون القومية العربية عندما تنمو هذه وتتطور وتتسع إنجازاتها.

إن التقدّمي العربي لا يستطيع بعد الآن أن يرجو من الشيوعية خيراً. لقد فقدت سمعتها بهذا الموقف المصلحي الانتهازي المتنكر لكلّ مبادئ الحق والعدالة.

ملاحظات ختامية

إن الأزمة الحاضرة تجربة غنية يمكننا أن نستخلص منها بعض الملاحظات المفيدة لتطوير ثورتنا وتقويتها.

إن هجوم الشيوعية على العراق والتطورات التي مرت عليه منذ انحراف الثورة، قد أوضح أهمية بعض الأمور وصحة بعض المبادئ بشكل عملي.

١ ـ لقد دللت التجربة في العراق على أهمية عامل التنظيم في النجاح. إن الشيوعية كنظرية ليس بها ما هو محتم غير الاتجاه التقدّمي العام فحسب، وما تبقى من عوامل نجاحها في المناطق المتخلفة فيعود إلى التنظيم. إن الفراغ الذي خلقته ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، بهدم النظام القديم، قد ساعد الشيوعيين على أن يسيطروا بفعل عامل التنظيم (بمعناه الشامل الواسع) لا لأن اتجاههم هو اتجاه التاريخ. إن القومية العربية كحركة تحتاج إلى زيادة التأكيد على هذا العامل في عملها ونشاطها.

٢ ـ أثبتت هذه التجربة كذلك صحة مبدأ الاعتماد على العمل الشعبي في تحقيق أهداف الثورة. إن إشراك الشعب في النهضة هو الضمانة الأساسية والوحيدة لسلامتها وهو مصدر طاقة نضالية عظيمة وإمكانيات للبناء جبارة. إن النهضة لا يمكن أن يصنعها ويحميها غير الشعب بِكُلّ فئاته وأفراده. لقد تأكد الآن أكثر من ذي قبل أن الإيمان بالشعب ليس من قبيل التفاؤل الذي لا أساس له، بل هو حقيقة علمية راسخة، وأنه يجب ألا يكون بالاسم فقط بل بالجوهر أيضاً. إن النهضة العربية لا يمكن أن تقهر إذا ما آمنت بالشعب، ولا يمكن أن تزيف وتنحرف إذا ما اعتمدت عليه.

٣ ـ إن المضمون الاجتماعي للقومية العربية يحتاج الآن لأن يؤكّد عليه أكثر من أي وقت مضى. إن التغيير الجذري لأوضاع الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، هو الذي يضع الصخرة الصلبة تحت المجتمع الجديد، ويعطيه قوة التجدد والمناعة ضدّ المؤثرات الخارجية المضرة. إننا اليوم أمام خطر يريد قتل حريتنا وتفتيت قوميتنا والقضاء على استقلالنا مقابل التقدّم الاجتماعي الذي يعدنا به؛ فعلى القومية العربية أن تقدّم ذلك إلى الشعب بأوسع وأسرع ما يمكن، لتستطيع بحق أن تدافع عن الحرية والاستقلال والوحدة.

٤ ـ وأخيراً، إن القومية العربية اليوم مطلوب منها أن تحافظ على توازنها وألا تنفعل وتذعر، فلا تتنازل عن بعض ثوريتها في سبيل النجاح السريع والتغلب على الشيوعية بكلّ وسيلة. إن سرّ نجاح القومية العربية يكمن في مبدئيتها وصفائها، في أنها حركة حقّ وخير منزهة عن المصالح الضيقة والمطامح الشخصية. وهذا ما يجمع الشعب العربي كلّه حولها ويلجم أعداءها ويغلق عليهم أبواب الدس والانتهاز والطعن. يجب أن تبقى فكرة الوحدة ثورية تقدّمية طاهرة نقية من كلّ الشوائب، لتنتزع الإيمان بها من كلّ الشعب العربي، وليظهر الفرق بينها وبين انتهازية الشيوعية. وبتعبير آخر علينا أن نحافظ على ثورتنا من التزييف ونحميها من الانتهازية ومرض التكتيك ونجنبها ما حدث للشيوعية من تزييف وانزلاق في الانتهازية.

وفي الوقت نفسه الذي نخوض معركة الدفاع عن النفس ضدّ خطر الشيوعية، علينا أن نكون حذرين جداً من ألاعيب الاستعمار ومطامع الرجعية والميول اليمينية، فنستمر قدماً وبكُلّ جرأة في اقتلاع جذور الرجعية وتصفية كلّ آثار الاستعمار وتوسيع الحرية للمواطنين وتطوير الديمقراطية الصحيحة. علينا أن لا ننفعل وأن لا نذعر، فنحن قادرون على قهر الشيوعية في بلادنا عن طريق بناء مجتمع قومي تقدّمي تسوده الاشتراكية والحرية.

إن أساس نجاح قوميتنا هو أنّها شعبية تقدّمية، وأنها حق وخير. إن نزعة الحق والخير هي الاتجاه الحتمي الوحيد في التاريخ.

الملحق الرقم (١)
عن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من قضية الجزائر

إن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من قضية الجزائر مثال ممتاز على السياسة الانتهازية المناقضة للمبدأ التي بدأت تسير عليها الشيوعية العالمية؛ فالحزب الشيوعي الفرنسي لم يتورع عن أخذ موقف سلبي متفرج إزاء هذه الثورة الوطنية التحررية الكبرى، لا بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فعارضها نظرياً وعملياً في سبيل مكاسب سياسية. لقد نشرت مجلة **المجاهد** الصادرة باللغة الفرنسية وهي لسان جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بحثاً فصلت فيه مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي إزاء الثورة نشرته جريدة **البعث** بالعربية[٩]، نلخص منه الأجزاء المهمة للاستشهاد.

أعلن راديو باريس في فاتح تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٥٤، أن بعض محاولات القتل قد وقعت في الجزائر حيث ابتدأ الكفاح المسلح. وأصدر الحزب الشيوعي نشرة في الثامن من الشهر نفسه استنكر فيها قيام الثورة مع شيء من التمويه فقال: «إن الحزب الشيوعي الوفي لتعاليم لينين التي لا تقر اللجوء إلى أعمال فردية، يمكن أن تكون مجالاً لاستغلال المستعمرين، إذا لم تكن مهيأة من قبلهم، يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه في كفاحه الجماهيري ضدّ القمع»؛ في هذا النصّ استنكار للثورة واتهامها بالصلة مع المستعمرين. وظل الشيوعيون يتجاهلون الثورة ويحاولون طمسها عن طريق التعليمات للدفاع عن مطالب العمال الجزائريين المادية كالتعويض العائلي.. إلخ.

«في ١٢ آذار/مارس ١٩٥٦، صوّت الحزب الشيوعي الفرنسي ـ الذي لا يريد على حدّ زعمه أن يضحي بالكل في سبيل الجزء ـ على السلطات العسكرية المطلقة التي طلبتها حكومة غي موليه، مع العلم أن اتجاه الحزب الاشتراكي الاستعماري قد ظهر واضحاً كلّ الوضوح في حرب الهند الصينية ولدى موظفيه في الجزائر مثل نجلان وبيشار».

«وفي الثاني من آذار/مارس ١٩٥٦، نشر المكتب السياسي للحزب الشيوعي تصريحاً اتخذه قاعدة لعمل الحزب: «إننا نؤيد وجوب بقاء ودوام روابط سياسية

(٩) **البعث**، ٣٠/٥/١٩٥٨.

واقتصادية وثقافية خاصة بين الجزائر وفرنسا. يجب قطعاً تبديل السياسة إزاء الجزائر، ويجب أن نعزم على إحلال السلم فيها. ولا سبيل إلى ذلك إلا بمفاوضة الذين نحاربهم لكي نوقف بأسرع ما يمكن إطلاق النار بشروط تقر بمناقشة حرة، ونمنع القمع ونطلق سراح المعتقلين. إن هذا من شأنه أن يفتح مفاوضات منصفة بين الحكومة الفرنسية وبين ممثلي مختلف الحركات الوطنية وعامة طبقات المجتمع الجزائري من دون تمييز في الأصل». وقد حلل البحث هذا النصّ بما يلي:

١ ـ أن تعبير «روابط دائمة» يؤكّد الوحدة مع فرنسا وينكر حقّ الاستقلال.

٢ ـ إيقاف إطلاق النار من دون الإقرار بالقضية السياسية (الاستقلال).

٣ ـ الإنكار الضمني لوجود مفاوضين جزائريين مشروعين وعدم التعرض البتة إلى جبهة التحرير، ثمّ التفريق بين المحاربين الذين يجب إقرار وقف إطلاق النار معهم، وبين ممثلي مختلف التيارات الوطنية التي حرص البلاغ على تسميتها.

وفي الناحية النظرية تميز موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الاستعمارية في القول إن مصلحة الشعوب المضطهدة هي في اتحادها بالدولة التي تحكمها. والحجة في ذلك أن الوحدة بين فرنسا وشمال أفريقيا كانت ضرورية قبل الحرب العالمية الأخيرة، بسبب مطامع فرانكو وإيطاليا، وهي الآن ضرورية بسبب المطامع الأمريكية. لقد لخصّ السيد كازانوفا سياسة الحزب الشيوعي في خطاب له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٧، فقال: «إن حزبنا يأخذ بعين الاعتبار أموراً إضافية هي: وجود روابط فعلية بين فرنسا والجزائر، ووجود شعب جزائري من أصول فرنسية وأوروبية على أرض الجزائر منذ أجيال عديدة، وإن مصالحه لا تتفق بشيء مع الاستعمار، وأخيراً حاجة الشعوب الناهضة حديثاً للعون لتلافي التأخير الذي ألحقه بها النظام الاستعماري، واستناداً إلى ذلك يرى الحزب الشيوعي الفرنسي وإتيان فاجون (Etienne Fajon)(*) في ٣/٧/١٩٥٦ قيام علاقات دائمة بين فرنسا والجزائر في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ضمن اتحاد فرنسي حقيقي».

وفضل فيكس عام ١٩٥٦، الأسس المذهبية لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي من قضايا شمال أفريقيا فقال: «إن بعض القادة الوطنيين يدعون إلى توحيد البلاد الأفريقية الثلاثة في وحدة مغربية وإسلامية مرتبطة بالبلدان العربية أو الإسلامية

(*) وهو قائد في الحزب الشيوعي الفرنسي (المحرر).

من مراكش إلى باكستان. وهذه فكرة قديمة للجامعة العربية أخذ بها مجدداً قادة القاهرة وكراتشي البرجوازيون. وقد بين منذ زمن بعيد لينين وستالين طبيعة الحالة التي تجعل الجزائريين والتونسيين والمراكشيين يشعرون بعواطف أخوية إزاء بعضهم. وأنه من الطبيعي أيضاً أن يشعروا بمودة شديدة نحو شعوب الشرقين الأدنى والأوسط، إلا أن هذا لا يبرر قيام وحدة سياسية تعارضها عناصر تاريخية وجغرافية واقتصادية كثيرة، ومن الممكن أن توجد طريق أخرى لهذه الشعوب بل أفضل منها، هي طريق الاتحاد الفرنسي».

أما نظرية الاتحاد الفرنسي بالنسبة إلى الجزائر، فقد دعمت بالنظرية القائلة إن الجزائر أمة في طور النشوء. وهذه النظرية تنكر بالدرجة الأولى وجود شعب جزائري قائم بذاته.

وقال الحزب الشيوعي بنظرية الدمج مع فرنسا التي ينادي بها الغلاة من الاستعماريين واليمينيين العسكريين الآن. يقول موريس توريس: «يجب دمج كافة الناس الذين يودون أن يعيشوا أحراراً، كلّ فرنسيي فرنسا والفرنسيين المجنسين والإسرائيليين، وأنتم أيها المسلمون، العرب والبربر وكلّ الأبناء الذين وحدهم الدم، أو على الأقل قلب الثورة الفرنسية العظيمة».

ويخلص البحث بتفسير هذا التناقض بين المبدأ والسياسة العملية فيقول: إن الحزب الشيوعي لم يتردد في أن يكون سنداً للأوساط السياسية الاستعمارية عندما يتفقون معه على وجوب قيام تجمّع برلماني تحقيقاً لأغراض سياسية خارجية. وقد تحققت لمصلحة الاستعماريين الأمور التالية:

١ ـ الجبهة الشعبية، لأنه كان يجب،أن لا يغضب الاشتراكيون الراديكاليون المعادون لألمانيا.

٢ ـ الائتلاف بين الشيوعيين والاشتراكيين والديغوليين بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧. وجرت خلال هذه الفترة حوادث ستيف في الجزائر، وحوادث مدغشقر وهايفويج في الهند الصينية.

٣ ـ الائتلاف ضدّ الوحدة الأوروبية في التصويت لنجلان (بطل حوادث ستيف) في انتخابات رئاسة الجمهورية.

٤ ـ محاولة التجمّع حول غي موليه عام ١٩٥٦، بالتصويت على السلطات الاستثنائية لقمع الثورة الجزائرية.

الملحق الرقم (٢)
عن موقف الشيوعية من قضية فلسطين

لقد كان موقف الشيوعيين من قضية فلسطين تابعاً لموقف الاتحاد السوفياتي؛ فعندما أيد الاتحاد السوفياتي التقسيم ضدّ إرادة الشعب العربي، اندفع الشيوعيون من دون تحفظ فنادوا بالتقسيم واعترفوا بوجود حقّ لليهود فيها وبضرورة تأسيس دولتين: عربية ويهودية. وعارضوا أيضاً كلّ مجهود حربي للدفاع عن عروبة فلسطين، واتهموا كلّ من يطالب بذلك بشتى التهم والافتراءات. ودعا الشيوعيون إلى الصداقة بين العرب واليهود والعيش بسلام وهدوء، وقالوا إن الصراع هو ليس بيننا وبين اليهود، بل بيننا نحن العرب واليهود، وبين الاستعمار والطبقة الحاكمة، مؤكّدين الفرق بين الصهيونية واليهودية؛ فالصراع هو بين الطبقة العاملة من العرب واليهود من جهة، والبرجوازية العربية والصهيونية المستغلة من جهة ثانية.

وفي العراق أصدر الحزب الشيوعي عدة بيانات إبان الحرب سنة ١٩٤٨، يؤيد فيها التقسيم ويطالب بالكف عن التدخل العسكري والصلح مع إسرائيل. وقد خرجت إحدى تظاهرات الحزب تهتف بحياة الصداقة العربية اليهودية وبنضال «إخواننا اليهود» يتقدمها عربي ويهودي متلازمان يداً بيد تمثيلاً للصداقة. ونورد في ما يلي بعض النصوص من بيانات الحزب والمنظمات التابعة له.

في ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر، أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً بمناسبة اعتداءات إسرائيل على الحدود وتوتر الجو يقول فيه مخاطباً الشعب: «لا بدّ إنكم قد اطلعتم وتبينت لكم ولجميع الشعوب العربية، على ما قام به الاستعماريون الإنكليز والأمريكان من مؤامرة دنيئة في إثارة الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ من أجل تقسيم مناطق النفوذ بينهما على حساب أشلاء ودماء الضحايا الكادحين العرب واليهود». ثمّ يقول البيان: «إن شعبنا وجميع شعوبنا العربية، وشعب إسرائيل الشقيق، يناضلون ضدّ هذه المؤامرة الدنيئة وضد هذه الحرب المجرمة..».

وبالمناسبة نفسها أصدرت منظمات الحزب الشيوعي بيانات بالمعنى ذاته تدعو إلى الاعتراف بإسرائيل، وتطعن المقاومة العربية وتفسر القضية الفلسطينية بالشكل

الذي يبرئ اليهود من كلّ تبعة؛ ففي ١٩٥٣/١٠/٢٢، أصدر اتحاد الطلبة والشبيبة الديمقراطية بياناً مشتركاً جاء فيه: «أيها الشبان والشابات لقد أدركتم بتجاربكم الخاصة هذه المؤامرات وأدركتم أن مصالح الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي غير متعارضين، وأن كليهما يريد السلام والاستقلال الوطني والقضاء على الاستعمار الأنكلوـ أمريكي ومؤامراته الدنيئة ضدّ الشعوب، ويريدون العيش بسلام وصداقة وتعاون. . ».

وفي سوريا مهد الحزب الشيوعي إلى قيام إسرائيل وتخدير الرأي العام العربي، فكان يحاول دوماً تحويل وجه المعركة وصرف نظر الرأي العام إلى أمور أخرى بقصد التضليل وخلط المشاكل. فجريدة **صوت الشعب** تكتب مقالة مطولة[١٠] عن قضية فلسطين تقول فيها: «ليس ما يشغل بال الشعبين العربي واليهودي في فلسطين مسألة من منهما سيسيطر على الثاني، بل الذي يشغل بالهما هو كيف الوصول إلى رفع لواء السلام والهدوء والإخاء والعمل المنتج على ربوع ذلك القطر التعيس؟». ومن هذا النصّ يبدو الحزب الشيوعي وكأنه غريب عن الأزمة وبعيد عن المشكلة التي لا تعنيه، فهو لا يعرف من هو المعتدي ولا أسباب الصراع، وهو بالتالي لا يريد غير السلام والهدوء بين العرب واليهود. وعندما وافق الاتحاد السوفياتي على التقسيم، اندفع الحزب الشيوعي في سوريا بتأييد ذلك والدعوة إليه، فقال إن قضية فلسطين هي «قضية جلاء واستقلال وحرية»، لا قضية عرب ويهود وتقسيم وما إلى ذلك في الوقت الذي احتدمت به المعركة وقرر الإنكليز الجلاء وبرز وجه الصراع بين القومية العربية والصهيونية المعتدية. ومنذ ذلك الوقت والحزب الشيوعي في سوريا ولبنان يسدل الستار على قضية فلسطين فيتجاهلها في بياناته وتقاريره الداخلية. وحتّى اعتداءات إسرائيل على الحدود كان الحزب الشيوعي يحاول تبرئة إسرائيل منها وتضييع المسؤولية وتضليل الرأي العام؛ ففي عام ١٩٥١، كتبت **صوت الشعب** افتتاحية تعرضت فيها إلى حوادث الحدود[١١]، وقالت فيها إن الكيان الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي ليس مسؤولاً، إنما المسؤولية تقع على عاتق حكام دمشق وتل أبيب والاستعمار من ورائهما.

وفي نشرة داخلية موجهة إلى أعضاء اللجنة المركزية في اللجان المنطقية

(١٠) **صوت الشعب**، ١٩٣٧/٧/١٧.
(١١) **صوت الشعب**، ـ/ ـ/ ١٩٥١.

صادرة عن الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥، جاء تحت عنوان: «القضايا العربية وقضية فلسطين» ما نصه: «وفي القضية الفلسطينية تبين للجنة المركزية أن الحوادث والتطورات أكدت وبرهنت صحة موقف الاتحاد السوفياتي من قضية التقسيم، وبالتالي، صحة الموقف الذي اتخذه الحزب بتأييد قيام دولتين مستقلتين، عربية ويهودية في فلسطين والنضال ضدّ الحرب الفلسطينية». إلى أن تقول النشرة محددة الموقف النظري من القضية: «ومن المهمات الرئيسة الموضوعة أمام الحزب، كما قررت اللجنة المركزية، إيضاح مسألة فلسطين من الوجهة المبدئية أيضاً، فإذا كان اليهود في العالم لا يؤلّفون قومية، فإن اليهود الذين تركزوا في فلسطين أخذوا يؤلّفون أمة في طريق التكوين، فلهم مثل جميع الأمم والقوميات، حقّ تقرير مصيرهم، بصرف النظر عن الظروف التي رافقت مجيئهم إلى فلسطين، وكذلك بصرف النظر عن الاتجاهات الرجعية الممالئة للاستعمار الأمريكي التي تتميز بها البرجوازية اليهودية الصهيونية».

وفي فلسطين انقسم الشيوعيون (عصبة التحرر الوطني) على أنفسهم، فقسم عارض التقسيم ووقف مع القومية العربية، وقسم آخر سار مع بقية الشيوعيين فوافق على التقسيم وأيد قيام إسرائيل. وكان هذا القسم يدعي أن إسرائيل دولة تضم قوى تقدّمية ديمقراطية ستكون نواة الإشعاع في الشرق الأوسط، وأن على العرب أن يستبشروا بقيامها ويتعاونوا معها. وهؤلاء هم الذين شكلوا في ما بعد الحزب الشيوعي الأردني. ولم تتورع هذه الجماعة عن المطالبة بضم قطاع غزة إلى إسرائيل، وجلاء الجيش المصري عنها.

الكتاب الثاني: نحو إصلاح زراعي اشتراكي(*)

المحتــوى

(*) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٤ ضمن سلسلة دراسات تقدمية؛ ١.

تقديــــم

أما وأن قضية الاشتراكية في الوطن العربي بدأت تدخل الآن مرحلة التحقيق، ولو جزئياً، أصبح من الضروري جداً توضيحها كنظام تطبيقي؛ الأمر الذي لا مفر منه إذا أردنا تحقيق حدّ معقول من وحدة التفكير في هذا الموضوع الجديد. وما هذا البحث إلا جهد لتوضيح جزء من نظام الاشتراكية العربية ألا وهو الزراعة الاشتراكية.

ومن الضروري أن نوضح للقارئ أن أخذ الوضع في العراق ليس إلا على سبيل المثال، إذ حاولنا من خلاله توضيح التنظيم المقترح كفكرة عامة، ولا يعني إطلاقاً أن البرنامج المقترح غير صالح للتطبيق في الأقطار العربية الأخرى. من الطبيعي أن يتطلب نظام المزارع الحكومية التعاونية المقترح بعض التعديلات الجزئية إذا ما أريد تطبيقه في أقطار عربية أخرى ذات ظروف مختلفة عن ظروف العراق، ولكن ذلك اختلاف تطبيقي لا يمس جوهر الفكرة، فالنظام قد يتباين تطبيقه في منطقة عنه في منطقة أخرى في القطر نفسه؛ ولعل من أهم ما يمكن أن يتباين به النظام المقترح من قطر إلى آخر هو قضية سرعة التطبيق؛ فأوضاع بعض الأقطار العربية قد تتطلب أن يكون التطبيق تدريجياً لا دفعة واحدة، بقصد اكتساب الخبرة أو بقصد تهيئة المتطلبات الإدارية والفنية، أو أي اعتبار آخر تتطلبه الظروف. على كلّ حال لا بدّ من دراسة وضع كلّ قطر لمعرفة ذلك الفرق على وجه الدقة.

لقد اطلعت على أصناف عديدة من نظم الزراعة الاشتراكية أثناء الدراسة، ولكنني لم أصل إلى قرار جازم حول هذه الفكرة آنذاك، وبقيت أرجح نظام

الملكية الفردية الصغيرة المدعومة بالجمعيات التعاونية، إلى أن تسلمت مسؤولية وزارة الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ رمضان في العراق، وأتيحت لي لأول مرة فرصة دراسة واقع الزراعة والإطلاع على حقيقة سير الإصلاح الزراعي.

وأستطيع أن أقول عن تأكد بأنّني من خلال هذه التجربة العملية قد فقدت الأمل بنظام الملكية الفردية الصغيرة وبإمكان نجاح العمليات التعاونية من النوع التقليدي، وهو الحلّ الذي يتمسك به كثير من رواد الإصلاح المتحررين. وتكونت لدي قناعة بضرورة تحمل المجتمع ممثلاً بالسلطة العامة، مسؤولية تنظيم الإنتاج الزراعي. وقناعتي هذه لا تعتمد على أساس خلو الزراعة الاشتراكية من المشاكل، بل على أساس أنّها مهما كانت مشاكلها فهي أقل من مساوئ نظام الملكية الفردية الصغيرة.

تمهيـــد

● المبادئ العامة للزراعة الاشتراكية

موضوع هذه المقالة هو وضع برنامج للإصلاح الزراعي على أساس اشتراكي. ونحن وإن كنا لا نستطيع بحث موضوع الاشتراكية بالتفصيل في هذا المجال، إلا أنّ بإمكاننا أن نحدد أهم الأفكار الأساسية التي تكوّن في مجموعها الأساس الاشتراكي المقصود للإصلاح الزراعي. وفي ما يلي عرض موجز لأهم هذه الأفكار.

١ ـ ضرورة القضاء على مشكلة فقر الجماهير الفلاحية قضاءً تاماً لأسباب إنسانية بحتة مقصودة بذاتها هي إنقاذ الجماهير الفلاحية من مساوئ الفقر المعروفة، وآثاره السيئة على جميع نواحي حياتهم. كذلك يجب اعتبار أن تحقيق حدّ أدنى لائق من مستوى المعيشة واجب اجتماعي لا شخصي يقع على عاتق الدولة لا على عاتق الفرد، وبالتالي اعتبار تحقيقه مقياساً من مقاييس اشتراكية النظام من جهة، ومدى تمثيل الحكومة لمصلحة الشعب من جهة أخرى.

٢ ـ القضاء الحقيقي التام على كلّ أشكال استغلال الإنسان للإنسان في الزراعة، فلا يكون هناك شخص يملك الأرض وشخص آخر يستأجرها لقاء حصة من المحصول يدفعها إلى المالك الذي يحصل عليها لا لشيء إلا لأنه يملك تلك الأرض. ولا يكون هناك شخص يملك الأرض ويزرعها بواسطة عمال ينجزون له كلّ الأعمال الزراعية لقاء أجور يومية، يحصل بعد تسديد جميع المصروفات على دخل صافٍ (ريع الأرض)، مقابل لا شيء سوى أنّه

يملك تلك الأرض. ومن ناحية أخرى يجب أن تزول كلّ أصناف الاستغلال التي تنتج عن تقديم السلف للفلاحين من قبل المرابين الإقطاعيين وتجار المحاصيل، كما يزول الاستغلال من قبل الوسطاء وتجار الجملة وأصحاب وسائط النقل وتجار المواد الزراعية كالبذور والأسمدة وأصحاب الآلات الزراعية. باختصار يجب أن تزول جميع أنواع استغلال الفلاحين الناتجة عن بيع أو شراء أو إيجار عوامل الإنتاج.

٣ ـ اعتبار إحداث ثورة في طرق الإنتاج ووسائله هدفاً أساسياً يجب تحقيقه لزيادة الإنتاج الزراعي بشكل سريع. أي اعتبار أن زيادة الإنتاجية عن طريق استخدام نتائج العلم هدف اشتراكي لا يقل أهمية عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل، فالثورة الزراعية يجب أن تكتسح كلّ الأساليب القديمة والوسائل البدائية في الإنتاج لمصلحة زيادة الدخل الزراعي في الريف، وبالتالي لمصلحة حركة التصنيع العامة للبلاد عن طريق إيجاد مصدر لتكوين رأس المال من جهة، ولتوسيع سوق المنتوجات الصناعية من جهة أخرى.

٤ ـ الإيمان بتعدد الطرق للاشتراكية كأساس لخصوصية الاشتراكية بالنسبة إلى بلادنا، ونفي كونها ذات شكل واحد عام يطبق في كلّ البلدان. إن اختيار شكل التنظيم الاشتراكي يجب أن يكون بحسب ما يلائم خصوصيات المجتمع الذي يطبق فيه، لتحرر الاشتراكية من الجموع، ولتكون مرنة متلائمة مع الظروف الواقعية للريف في بلادنا. لذلك علينا ونحن نحاول إيجاد شكل ملائم للزراعة الاشتراكية في بلادنا أن نجري مسحاً اجتماعية واقتصادياً للأوضاع السائدة في الريف من جهة، والظروف العامة التي تحيط البلاد وشعبها من جهة أخرى.

٥ ـ اعتبار تنظيم الفلاحين بحدّ ذاته أمراً مهماً، بسبب ما للعمل الجماعي من ميزات على العمل الفردي، فالفلاحون كقطاع من الشعب يجب أن ينتظموا في مؤسسة تنمي فيهم الميول الجماعية والأفكار التعاونية، وتقتلع من نفوسهم بمرور الوقت روح الأنانية والعمل الفردي، وتستطيع تعبئة جهودهم في أعمال جماعية لزيادة الإنتاج وتعمير الريف وزيادة رأس المال الاجتماعي. كما يصبح من الممكن بواسطة هذا التنظيم إشراك الفلاحين في الحكم وتدريبهم على الديمقراطية الشعبية وتحمل مسؤولية الخدمة العامة وتأدية الواجبات الاجتماعية.

٦ ـ اعتماد التخطيط كطريقة لتنظيم الإنتاج الزراعي وتسويقه من جهة، ولجعل القطاع الزراعي منسجماً مع خطّة التنمية الاقتصادية العامة من جهة أخرى، وللقضاء على فوضى الإنتاج وتضارب المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة، وتجنب التبذير في الموارد الذي يصاحب عادة النشاط الفردي الحر؛ فالإنتاج الزراعي بدلاً من أنْ يكون حراً يخضع لعامل الربح أو للعادات الزراعية المتوارثة، يكون خاضعاً لخطّة عامة منسجمة مع خطّة التنمية الاقتصادية، تكفل توجيه الإنتاج لرفع مستوى معيشة الفلاحين وتوفير الغذاء لسكان المدن بأسعار مستقرة معقولة، وتزويد الصناعات الزراعية الناشئة بالمواد الأولية، وتزويد الصناعة عموماً باليد العاملة وزيادة مصادر تكوين رأس المال، وتقوية وضع الميزان التجاري. وباختصار يجب اعتماد التخطيط وسيلة لتنظيم القطاع الزراعي لرفع مستوى الفلاحين وجعله منسجماً مع السياسة الاقتصادية العامة بدلاً من أن يكون متعارضاً معها.

٧ ـ إبدال الملكية الفردية بالملكية الاجتماعية، وذلك باعتبار وسائل الإنتاج الأساسية ـ وبخاصة الأرض ـ ملكاً للمجتمع لا ملكاً للأفراد. والمجتمع الذي يملك رقبة هذه الأشياء كمادة هو الذي ينظم استعمالها بين الأفراد والجماعات وفق المصلحة الاشتراكية العامة، فالملكية ليست حقاً طبيعياً بل وظيفة اجتماعية بحتة يستطيع المجتمع في أي وقت يشاء إعادة تنظيمها. وبذلك يزول من القطاع الزراعي أكبر عامل للاستغلال ـ هو الملكية الفردية ـ ويحتفظ المجتمع بريع الأرض بدلاً من أن يستحوذ عليه الملاك.

● الإصلاح الزراعي والإنتاج الزراعي

نصّ قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في الشهر العاشر من سنة ١٩٥٨، على ضرورة الانتهاء من عمليات الاستيلاء والتوزيع خلال خمس سنوات. وقد مرّ حتّى الآن أكثر من خمس سنوات ولم يتحقق إلا جزء يسير من ذلك، فالأرض القابلة للتوزيع فوراً قد بلغت ١٤,٩٤٥,٤٩٨ دونماً، في حين أن ما وزع فعلاً حتّى الآن قد بلغ ١,٨٠٠,٤٦١ دونماً أي ١٢,١ في المئة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الأرض التي يمكن أن تكون صالحة للتوزيع إذا ما أجري تحسين في نظام ريّها وإصلاح تربتها، أصبح مجموع الأرض التي يجب أن توزع ٢٩,٠٧٠,٦١٢ دونماً وبذلك تهبط نسبة ما وزع فعلاً إلى ٦,٢ في المئة وهي

نسبة منخفضة جداً. حتّى أعمال الاستيلاء التي هي بسيطة نسبياً، لم تتجاوز الخمسين في المئة من الأراضي الخاضعة للاستيلاء. ومن ذلك يتضح أن نسبة التقدّم في عمليات الإصلاح الزراعي كانت أقل بكثير مما يجب أن تكون عليه، الأمر الذي اضطر وزارة الإصلاح الزراعي إلى تجديد مدّة تنفيذ القانون خمس سنوات أخرى.

من المعروف الآن في أوساط الشعب وفي وسط المثقفين أن الإصلاح الزراعي يواجه مشاكل معقدة، وأنه قد خلق أوضاعاً سيئة في القطاع الزراعي. ويذهب الكثيرون ـ ولاسيما أصحاب الأراضي المتضررين من القانون ـ إلى أن عملية الإصلاح الزراعي قد أدت إلى تردي الإنتاج الزراعي وانخفاض كمية السلع الزراعية المعروضة في الأسواق وبالتالي إلى ارتفاع أسعارها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإنتاج الزراعي لم ينخفض بشكل مستمر خلال السنوات التي أعقبت صدور القانون. صحيح أن الإنتاج الزراعي قد هبط في السنة التي أعقبت صدور القانون إلا أنّه استعاد بعد ذلك مستواه القديم[1]. وكل ما يمكن أن يقال هو إن نسبة الزيادة في الإنتاج الزراعي لم تكن تساوي نسبة الزيادة في الطلب على المنتوجات الزراعية منذ أن ابتدأ الطلب يزداد بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي على مشاريع الإعمار من قبل مجلس الإعمار. لقد أدت الزيادة العالية في مصروفات مجلس الأعمار إلى زيادة الطلب على المنتوجات الزراعية عموماً، في حين بقي الإنتاج المحلي دون الكمية التي تكفي لإشباع الطلب المتزايد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستمر في الأسعار.

وبعبارة أخرى كلّ ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو إن الإنتاج الزراعي لم يستجب لزيادة الطلب بل بقي متخلفاً خلال السنوات الأخيرة. هناك تخلف في القطاع الزراعي بالنسبة إلى نمو القطاعات الأخرى.

---

(١) كان مجموع الإنتاج الزراعي مطروحاً منه الاندثار للحبوب والخضروات والفواكه والتمور والمواشي بالأسعار الثابتة (١٩٥٦) كالآتي: العام (١٩٥٨) ٨٦٥٣٠، و(١٩٥٩) ٦٣٨٠٠، و(١٩٦٠) ٧٣٦٤٠، و(١٩٦١) ٩٤٢٣٠ بآلاف الدنانير. انظر: خير الدين حسيب، **تقدير الدخل القومي في العراق (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

أولاً: من الإقطاع إلى الإصلاح الزراعي

١ ـ الإقطاع كنظام

يقوم الإصلاح الزراعي على فكرة أساسية هي تغيير نظام الإقطاع، ولكن الإقطاع مهما كان من حيث الظلم والاستغلال والتأخر الذي ينطوي عليه، فهو نظام على كلّ حال تتحدد فيه العلاقات الزراعية وطريقة الإنتاج. لذلك يجب أنْ يهيئ الإصلاح الزراعي نظاماً جديداً يعيد تنظيم الإنتاج وتتوافر فيه متطلبات العملية الإنتاجية وتتحدد حقوق وواجبات الأطراف التي تدخل فيه، ففي النظام الإقطاعي يقوم المالك بإيجار الأرض لمجموعات من الفلاحين يوزعونها في ما بينهم، فيقدم الفلاح العمل والبذور والأدوات اليدوية ويقتسم الحاصل مع صاحب الأرض بنسبة تتراوح بين الثلث والخمس للفلاح والباقي للمالك. وتقوم الحكومة بتزويد الماء بواسطة قنوات الري لقاء مقابل بسيط، ويقوم المالك أو المرابي أو تاجر المدينة بتزويد الفلاحين برأس مال التشغيل بشكل قروض موسمية عينية في الغالب بفوائد فاحشة، ويقوم المصرف الزراعي بتزويد الملاك بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل لشراء المكائن وتمويل أي استثمار آخر[٢].

وقد عمل قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣، على إبقاء الفلاحين في الأرض ومنعهم من ترك الملاك، إذ نصّ على وجوب تسديد الفلاح لجميع الديون التي بذمته لصاحب الأرض. وهو شرط مستحيل التنفيذ في الواقع، الأمر الذي أجبر الفلاحين على البقاء في مكانهم بفعل الديون المدورة من سنة إلى أخرى. وبذا سلب الفلاح من حقّ مغادرة الأرض كوسيلة للضغط على الملاك. ووضع هذا النظام واجبات إضافية أخرى على الفلاحين تتطلبها استمرارية الإنتاج. كتطهير القنوات الفرعية وترميم القناطر والسداد.. إلخ، فيحشّد الفلاحون بشكل جماعات للقيام بهذه الأعمال الإجبارية المجانية (الحشر). ويقوم ملاك الأرض أو وكلاؤهم (السراكيل) بالإشراف على أعمال الزراعة واتخاذ جميع القرارات المتعلّقة بالإنتاج؛ ومنحهم العرف المحلي وحتّى القانون، صلاحيات واسعة لضبط الفلاحين وتسيير شؤون الزراعة. فكانوا يستعملون حتّى الضغط المباشر وقوة القانون التي كانت في الغالب بجانبهم لإجبار الفلاح على تنفيذ

---

(٢) أهم الاستثمارات التي يقوم بها الملاك هو نصب مكائن ضخّ المياه في المناطق التي يتعذر فيها الري سيحاً. وتقوم الحكومة بهذه المهمة في الأرض التي هي تحت الإدارة المؤقتة.

أوامر صاحب الأرض وإنجاز المهمات الزراعية الملقاة على عاتقه. وهكذا كان الإقطاع نظاماً للإنتاج ولتوزيع الدخل والواجبات والحقوق بين الأطراف المعنية، فهل يهيئ الإصلاح الزراعي بوضعه الحالي نظاماً بديلاً لنظام الإقطاع يتضمن الحلول لجميع هذه القضايا؟

الجواب على ذلك: كلا.

٢ ـ أوجه الضعف في الإصلاح الزراعي الحالي

هناك **أولاً**، أمور مهمة جداً لنجاح الإصلاح الزراعي لم يجر أي تغيير مناسب فيها، ففيما يخص التسليف بقيت الأوضاع على ما كانت عليه في السابق في الوقت الذي تغيرت فيه وضعية الفلاح من وضع المستأجر إلى وضع المالك المستقل الصغير، فمصادر التسليف بقيت كما كانت عليه في السابق، وهي المرابون والتجار والإقطاعيون؛ ولم تتكون مؤسسات جديدة يستطيع المالك الصغير أن يلجأ إليها للحصول على القروض التي يحتاجها لتمويل العمليات الزراعية كشراء البذور وأدوات الإنتاج والأسمدة.. إلخ. وبما أنّه قد انفصل عن المالك الآن وأصبح مستقلاً، فقد سُدت في وجهه المصادر القديمة للقروض ولم تهيأ له مصادر جديدة. ويصح ذلك أيضاً على الفلاحين الذين يستأجرون الأرض من الإدارة المؤقتة للإصلاح الزراعي. أما المصرف الزراعي فهو حتّى الوقت الحاضر غير قادر بحسب قوانينه المتبعة تقديم السلف، لا للمنتفعين من الإصلاح الزراعي ولا لمستأجري الأراضي التي تحت الإدارة المؤقتة. لسبب بسيط هو أنهم لا يستطيعون توفير ضمان مادي للسلف، فحتى الفلاحون الذين وزعت عليهم الأرض يستطيعون استعمال هذه الأرض كضمان لأنهم لا يملكونها رسمياً إلا بعد تسديد جميع الأقساط المترتبة عليهم كثمن لها.

أما الاستثمار فقد بقي على ما كان عليه سابقاً، فالفلاح المنتفع والفلاح المستأجر للأرض من الإدارة المؤقتة لم تتهيأ لهم مؤسسات جديدة تستطيع تزويدهم بالأموال اللازمة للاستثمار في زيادة رأس المال الثابت كالمباني وتحسين التربة وغرس الأشجار المثمرة واستعمال الطرق الحديثة في الإنتاج وإدخال محاصيل جديدة.. إلخ. أي أن برنامج توزيع الأرض لم يقترن ببرنامج لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

كذلك بقيت قضية تحسين وسائل الإنتاج وطرقه على ما كانت عليه سابقاً؛ إذ إنَّ برنامج الإصلاح الزراعي ترافقه خطّة مناسبة لتجديد وسائل الإنتاج

وإدخال الزراعة العصرية لأجل تحقيق زيادة حقيقية في الدخل، بل بقي الإرشاد الزراعي على ما عرف عنه من تعثر وفشل؛ فالمنتفع من الإصلاح الزراعي لم يجد وسيلة جديدة تساعده على إدخال الطرق الحديثة للزراعة. لذلك فمن المنتظر أن يبقى الإنتاج الزراعي على ما كان عليه سابقاً على أقل تقدير، وأن يفشل بالتالي الإصلاح الزراعي في إدخال ثورة فنية في الريف. والثورة الفنية هي مفتاح تحقيق الأهداف الاقتصادية للإصلاح الزراعي ألا وهي زيادة دخل الفلاح ودعم التنمية الاقتصادية.

أما وقد أصبح من المسلم به أن الإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى خلق نظام الملكيات الخاصة الصغيرة لا بدّ لكي ينجح أن يرافقه قيام الجمعيات التعاونية لمساعدة المالك الصغير في تنظيم الإنتاج والتسليف والتسويق والتصنيع الزراعي وشراء المواد الأولية والبضائع الاستهلاكية وإدخال الآلات والطرق الفنية الجديدة. . إلخ، لذلك كان من المنتظر أن يشهد القطاع الزراعي قيام حركة تعاونية واسعة بمبادرة من الحكومة حال صدور قانون الإصلاح الزراعي. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. صحيح أن قانون الإصلاح الزراعي تضمن نصاً يلزم الفلاح المنتفع بالانضمام إلى الجمعية التعاونية، إلا أن هذا النصّ لم يطبق فعلياً ولم تتخذ أي إجراءات خاصة لنشر الحركة التعاونية في الريف، وبقي الوضع على ما كان عليه قبل صدور القانون. وكل ما جرى في حقل التعاون ليس إلا استمراراً للجهود البسيطة المتعثرة التي بدأت قبل صدور القانون وبقي الإصلاح الزراعي من دون برنامج تعاوني خاص به؛ فعدد الجمعيات التعاونية الآن بعد مرور أكثر من خمس سنوات على صدور قانون الإصلاح الزراعي لم يزد على ٥٧ جمعية علماً بأنها لم تؤسس كلها بعد صدور القانون. والمعروف أن غالبية هذه الجمعيات شكلية غير فعالة، وليس بينها أي جمعية تمارس نشاطاً تعاونياً في مجال الإنتاج.

وحتّى مديرية التعاون لم تلحق بوزارة الإصلاح الزراعي إلا مؤخراً، فقد كانت تابعة لوزارة الزراعة.

في جميع هذه المجالات لم يحدث أي تغيير بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي بل بقيت الأمور على ما كانت عليه في السابق.

و**ثانياً**، هناك صعوبات تواجه الإصلاح الزراعي تعود إلى نوعية النظام الذي ينطوي عليه وهو الملكية الفردية الصغيرة. لقد نصّ القانون على تحديد حدّ أعلى للملكية الزراعية وهو ١٠٠٠ دونم من الأراضي المروية و٢٠٠٠ دونم من

الأراضي الديمية والاستيلاء على ما يزيد على ذلك لتوزيعه على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً على شكل وحدات تتراوح بين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً من الأراضي المروية و٦٠ ـ ١٢٠ دونماً من الأراضي الديمية بثمن يسدد بأقساط[٣]. إن لنظام الملكية الفردية الصغيرة مشاكل معينة تنبع من طبيعته، وبخاصة عندما يطبق في أوضاع اجتماعية متخلفة كما هو الحال عندنا. ويمكن إجمال هذه الصعوبات بما يلي:

أ ـ بتطبيق الإصلاح الزراعي تنتقل القرارات المتعلّقة بالإنتاج من يدّ مالك الأرض إلى يد الفلاح الذي أصبح يتحمل جميع هذه المسؤوليات، فبينما كان الإقطاعي يقرر نوعية المحاصيل التي يجب أن تزرع وكميتها، أصبح ذلك في يد الفلاح الذي لم يكن في السابق يقرر من ذلك شيئاً.

وبما أن الفلاح في الوضع الحاضر أقل معرفة من المالك بأوضاع السوق وحالة الطلب على المحاصيل الزراعية، لذلك فمن المنتظر أن يكون لانتقال قرارات الإنتاج إلى يد الفلاح أثر سيئ على الزراعة، فمهما يقال عن تأخر عقلية الملاك تبقى هذه الفئة نسبياً أكثر اتصالاً بأوضاع السوق وأكثر استعداداً لتكييف الإنتاج كمية ونوعاً بحسب تغييرات الطلب من الفلاحين المغرقين في الجهل والتأخر الاجتماعي. أي أن الفلاح نسبياً أقل اهتماماً بزيادة الإنتاج وتحسين وسائل وطرق الزراعة من الملاك، وبخاصة الملاك الذي يسكن المدن ويزاول التجارة أو الصناعة. صحيح أن زوال سلطة الإقطاعي قد حقق نوعاً من الحرية الشخصية للفلاح إلا أننا لو نظرنا إلى الموضوع من الناحية الزراعية البحتة نجد أن زوال هذه السلطة وعدم إحلال سلطة جديدة مكانها (كسلطة الدولة) قد خلق نوعاً من التحلل من مستلزمات العمل الزراعي المنتج المستمر. إن كمية العمل التي كان على الفلاح أن يقوم بها في عمليات الحرث والبذر والحصاد والعناية بالري وما شابه ذلك، كانت تفرض عليه فرضاً من قبل مالك الأرض. وبزوال تلك السلطة ولكون الفلاح متأخراً خاملاً، حصل إهمال في تنفيذ تلك الواجبات

(٣) يقضي قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ بأن يدفع الفلاح المستفيد من الإصلاح الزراعي مجموع ثمن الأرض وملحقاتها زائد ١٥ في المئة من مجموع ذلك مقابل نفقات الإدارة في عشرين قسطاً سنوياً. وقد أدخل تعديل بعد ثورة ١٤ رمضان خفضت بموجبه نفقات الإدارة إلى ١٠ في المئة. أما ثمن الأرض وملحقاتها فقد أعفي الفلاح كلياً من نصفه (٥٠ في المئة) وقسط النصف الآخر على أربعين عاماً على أن يعطى نصف هذه الأقساط (أي ٢٥ في المئة من ثمن الأرض وملحقاتها) إلى الجمعيات التعاونية وأن يعفى الفلاح المتفوق في الإنتاج من النصف الآخر من الأقساط (أي ربع ثمن الأرض الأخير).

الزراعية. لذلك لم ينجح الإصلاح الزراعي في جعل الفلاح المنتفع يعمل أكثر لينتج أكثر بالرغم من توافر الأرض اللازمة لذلك. بل بقي هؤلاء الفلاحون يستغلون جزءاً من الأرض التي توزع عليهم. وبكلمة أخرى لم يهيئ الإصلاح الزراعي سلطة بديلة لسلطة الإقطاع لضبط وإدارة العمل الزراعي.

ب ـ صعوبة الائتمان الزراعي وبخاصة الموجه منه، أي صعوبة تقديم السلف للفلاحين والإشراف على إنفاقها من قبلهم لضمان استخدامها في الأوجه المنتجة التي يتطلبها تطوير الزراعة وتقدّمها. كلّ ذلك لأن مؤسسات التسليف الزراعي يجب أن تتعامل مع عدد كبير جداً من الفلاحين الصغار المنتشرين في طول البلاد وعرضها. هناك أولاً مشكلة استرداد السلف الزراعية من الفلاحين الذي ثبت بالتجربة أنّهم غالباً ما يتخلفون عن تسديد ديونهم وبخاصة وأن الأرض التي حصلوا عليها من الإصلاح الزراعي لا يملكونها بشكل نهائي إلا بعد فترة طويلة، أي بعد تسديد كافة الأقساط المترتبة عليهم ما يجعلها لا تصلح لأن تكون ضمانة مادية للتسليف. كما إنَّ تقديم القروض وجبايتها مهمة صعبة وذات تكاليف عالية، فالذي يبدو أن الفلاح المنتفع من الإصلاح الزراعي لا يجبره على تسديد ديونه حتّى فقدان الوحدة الاستثمارية ما دام قد حصل عليها بثمن شبه مجاني، كما هو الواقع الآن، وما دامت إنتاجية الأرض منخفضة ومردودها قليلاً. أما الإشراف على القروض لجعلها تستعمل للأغراض نفسها التي أخذت من أجلها، فأمر أصعب من ذلك بكثير لصعوبة إيجاد جهاز إداري واسع وكفوء يستطيع الإشراف على كلّ فلاح وملاحقته ومنعه من استعمال تلك القروض لأغراض استهلاكية شخصية أو أي أغراض أخرى لا تتعلق بالزراعة. وقد دلّت تجربة المصرف الزراعي أن التسليف الفردي للفلاحين عملية فاشلة إذ كانت نسبة تسديد تلك القروض منخفضة جداً. ويستعمل المصرف الآن طريقة تسليف الفلاحين بضمانة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي وهي طريقة محدودة النطاق جداً، إذ إنَّ هذه الحالات تكاد تكون معدودة وهي غير مضمونة النتائج.

وقد يقال إن مشكلة الائتمان الزراعي للفلاحين الصغار يمكن أن تحل عن طريق جمعيات التسليف التعاونية ولكن هذه الجمعيات تواجه الصعوبة نفسها في استرداد الأموال التي تقرضها للأعضاء إلا إذ كانت تسيطر على تسويق المحصول، أي إذا قامت بعمليات التسويق. والمعروف أن الجمعيات التعاونية التسويقية من أصعب الجمعيات ولا سيما في بلد متخلف تنقصه طرق التسويق الحديثة كتصنيف المحصولات.

ج ـ وفي نظام الملكية الفردية الصغيرة يصبح تسيير نظام الري أصعب نسبياً لسبب بسيط هو أن مديرية الري العامة عليها في ظل هذا النظام أن توصل المياه لِكُلّ قطعة استثمارية صغيرة، لذلك لا بدّ لها من حفر قنوات فرعية جديدة وإقامة نواظم وقناطر إضافية. أما مشكلة توزيع المياه فتصبح أكثر صعوبة وتعقيداً، فهي الآن مصدر لجزء كبير من المشاكل والمنازعات في الريف؛ فإذا أردنا مثلاً أن نضمن انتظام توزيع المياه من القناة الرئيسة بعدالة بين الفلاحين الذي يحتاجون تلك المياه، لا بدّ من نصب أنابيب بالسعة المطلوبة وبنائها بالإسمنت ليصعب إزالتها والتلاعب فيها، أي أننا عملياً نحتاج إلى صب ضفتي القناة كلياً بالإسمنت، وتلك عملية غالية التكاليف جداً وتحتاج إلى جهود أكبر بكثير مما هو متوافر لدى مديرية الري في الوقت الحاضر. باختصار، إن مهمة توزيع المياه على هذا العدد الكبير من الفلاحين الصغار في أوضاع يسود فيها الجهل بأصول الزراعة وحاجتها الحقيقية للمياه، ويعم فيها تضارب المصالح بين الفلاحين الموجودين على مقدمة القناة والذين على مؤخرتها، بين القريب من الماء والبعيد عنها.. إلخ. إن مهمة الري وفي مثل هذه الأوضاع أصعب وأكثر كلفة مما هي عليه في ظلّ غير هذا النظام.

د ـ هناك إجراء واحد جديد اتخذ بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي لتطوير الزراعة هو تأسيس الوحدات الميكانيكية التي هي محطات لتأجير الآلات الزراعية للفلاحين. ويوجد الآن أربع عشرة وحدة ميكانيكية رئيسة، واحدة في كلّ لواء. كما إنَّ هناك وحدات فرعية في بعض الألوية. تقوم هذه الوحدات بتزويد الفلاحين والمزارعين بالآلات والسواق والعمال الفنيين بأجرة على أن يقوم المستأجر بمهمة النقل ذهاباً وإياباً. والجدير بالذكر في هذا المجال هو أن هذه الوحدات الميكانيكية قد أسست على نمط محطات تأجير الآلات الزراعية نفسها في الاتحاد السوفياتي التي قامت هناك لخدمة المزارع الجماعية والمزارع الحكومية الكبيرة في حين أنّها تقوم عندنا بتزويد الفلاحين الصغار بالآلات. إن هذه المحطات في وضعها الحاضر لا يمكن أن تعد ناجحة في عملها قط لأسباب عديدة، فكلفة تشغيلها عالية بالنسبة إلى كلفة تشغيل الآلات الزراعية نفسها عند المؤجرين الخصوصيين. إن عدد العمال والموظفين أكبر من الحاجة الفعلية وكمية الآلات الموجودة أكبر من الطاقة المستخدمة فعلياً. وهناك صعوبات إدارية وفنية في عمليات الصيانة والتصليح بسبب تعقيد الروتين. إن إيصال هذه الآلات لِكُلّ فلاح على انفراد مهمة صعبة وذات كلفة عالية. ويصح الشيء نفسه على كثير من الخدمات الأخرى.

وهناك نوع **ثالث** من نقاط الضعف في برنامج الإصلاح الزراعي كما هو عليه الآن. ويتعلق هذا الجانب بالصعوبات التي اعترضت تنفيذ البرنامج نفسه وجعلته أبطأ بكثير مما كان يجب أن يكون عليه كما أوضحنا ذلك من قبل. ويمكن إجمال هذه الصعوبات بما يلي:

(١) صعوبات فنية بحتة أهمها يتعلق بالري والمساحة

كان الملاّك الكبار قبل الإصلاح الزراعي يستغلون جزءاً من أراضيهم بحسب كمية المياه المتوافرة. وكان الفلاحون في كلّ منطقة يستأجرون الأرض التي تتوافر لزراعتها المياه، أما الأرض التي لا تتوافر فيها المياه فكانت تترك بوراً. وعندما استولى الإصلاح الزراعي على أرض المقاطعة كلها المروية وغير المروية وبدأ يحاول توزيعها على الفلاحين الذي كانوا يزرعونها في السابق بمساحات تتراوح بين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً، ظهرت مشكلة الري، إذ إنَّ الأرض التي يصلها الماء في الوقت الحاضر إذ ما أريد توزيعها على جميع الفلاحين الذي يسكنون تلك المنطقة وبالمساحة التي نصّ عليها القانون فإنها لا تكفي، فإما أن يحرم بعض الفلاحين من التوزيع وإما أن يصار إلى توسيع قنوات الري بحيث يمكن إرواء مساحة أكبر من المساحة المروية في الوقت الحاضر. وبذلك ظهرت عملية التوزيع مربوطة بإعادة تنظيم الري لإنجاز مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع الموجودة. ويحتاج ذلك وقتاً وموارد مالية وإمكانيات فنية وإدارية ليست متوافرة في الوقت الحاضر لدى مديرية الري العامة. وهذا هو أحد العوامل المهمة التي تفسر الفرق الكبير بين المساحات التي تمّ الاستيلاء عليها وبين المساحات التي تمّ توزيعها فعلاً حتّى الآن.

هناك أيضاً قضية المسح الفني للأرض الذي تتطلبه عملية التوزيع، فالأرض الخاضعة للإصلاح الزراعي منذ بداية الاستيلاء عليها حتّى توزيعها نهائياً، تحتاج إلى أعمال مسح، وعمليات المسح هذه تحتاج إلى وقت وإلى إمكانيات فنية من مهندسين ومسّاحين ماهرين ومعدات حديثة. لذلك نجد أن مديرية المساحة العامة مرهقة بالعمل وعاجزة عن تنفيذ جميع متطلبات الإصلاح الزراعي بالسرعة اللازمة.

(٢) الصعوبات القانونية

ولعل أهم عملية تنفيذية تواجه الإصلاح الزراعي ناشئة عن التعقيدات القانونية التي ينطوي عليها، فالإصلاح الزراعي قد واجه منذ البداية وضعاً قانونياً

شائكاً من حيث الحقوق والادعاءات المتضاربة والأشكال المتعددة لنظم استغلال الأرض. وتعقيد مشاكل الأرض في العراق قضية معروفة منذ عشرات السنين تراكمت وتعقدت بمرور الزمن. وبدلاً من أن يتجاوز الإصلاح الزراعي تلك المشاكل والتعقيدات ويلغيها بشكل تام، اعترف بها واتخذها نقطة بداية، الأمر الذي جعل تطبيق الإصلاح الزراعي يعتمد بصورة رئيسة على حلّ تلك المشاكل وتصفية تلك التعقيدات، فقانون عام ١٩٥٨ اعتبر المالك هو الذي يحمل سنداً رسمياً وتجاوز كلّ ما عدا ذلك من أصحاب الادعاءات بالأرض.

وفي لواء الناصرية هناك المالك الذي يحمل سنداً ولكن هناك المتصرف الفعلي بالأرض وهو (السركال) الذي استغل الأرض بواسطة الفلاحين مدّة طويلة ولم يبت بملكيتها بعد لعدم انتهاء أعمال التسوية فيها. إن هؤلاء الوكلاء (السراكيل) يعتقدون أنهم قد اكتسبوا حقاً بتلك الأرض بفعل استغلالها لمدّة طويلة، وأنها كان من الممكن أن تسجل بأسمائهم لو أن أعمال التسوية قد تمت في مناطقهم قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي. وعلى درجة أقل من السراكيل هناك الحصاص والنكاش وصاحب الطليعة. وكل هؤلاء يدعون حقوقاً بقطع من الأرض (صغيرة في الغالب) بفعل أنّهم منحوا حقّ استغلالها من قبل السراكيل أو الملاّك بطريق أو بأخرى. كلّ هؤلاء المدعين الذين تجاوزهم قانون عام ١٩٥٨، قد مارسوا ضغطاً على الحكومة حتّى استطاعوا في النهاية دفعها إلى تشريع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦١، الذي اعترف بموجبه بحقوق السراكيل، إذ منحهم حقّ تملّك الأرض التي تحت تصرفهم بحدود ٣٠٠ دونم على ألا يتجاوز مساحة المروي منها ١٥٠ دونماً. وبذلك دخلت مشاكل السراكيل في قضية الإصلاح الزراعي.

وفي لواء العمارة قام الملتزمون الأوليون، وهم الذين اعتادوا استئجار الأراضي الأميرية لمدّة طويلة، والملتزمون الثانويون، وهم الذين يستأجرون الأرض من الملتزمين الأوليين، وقام أصحاب المحرمات، وهم رجال الدين الذين منحهم أصحاب الأراضي الكبار حقّ استغلال قطع صغيرة من الأرض، قام كلّ هؤلاء بممارسة ضغط على الحكومة للاعتراف بادعاءاتهم؛ وبالفعل نجحوا بذلك وشرع لهم قانون تعديل قانون التسوية رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ الذي منح بموجبه الملتزم الأولي حقّ تملك الأرض التي تحت تصرفه على ألا تتجاوز ٣٠٠ دونم وألا تزيد مساحة المروي منها على ١٥٠ دونماً، ومنح الملتزم الثانوي حقّ تملك الأرض

التي تحت تصرفه على ألا تتجاوز ٢٠٠ دونم وألا يزيد المروي منها على ١٠٠ دونم. وبذلك دخلت كلّ هذه التعقيدات في تشريع الإصلاح الزراعي. ويعني كلّ ذلك أن الإصلاح الزراعي في لواءي العمارة والناصرية لا يمكن أن يتم إلا بعد تحديد حقوق جميع هؤلاء والبت في جميع هذه الادعاءات قانونياً، وإنجاز ما يتطلبه ذلك من مسح وطبع وتكبير خرائط وضبط حدود. . إلخ.

هناك أيضاً أصناف من الأرض الزراعية لم يحدد القانون حلولاً لأوضاعها مثل أراضي الوقف الواسعة التي لم يتطرق إليها القانون قط. كما إنَّ هناك أراضي عليها ادعاءات من قبل أشخاص غير عراقيين يدعون حقوقاً قديمة منحت لهم من قبل الإدارة البريطانية، مثل ادعاء شيوخ الكويت بمغارسات واسعة في لواء البصرة وادعاءات شيوخ المحمّرة (في إيران) بأراضٍ في المناطق الجنوبية المجاورة.

ولا يمكن أن ننسى في هذا الصدد أن أعمال التسوية التي لا بدّ أن تكون تامة قبل البدء بالاستيلاء والتوزيع في أي منطقة هي بذاتها عملية معقدة وبطيئة، فأعمال التسوية التي بدأت منذ عام ١٩٣٢، لم تنته حتّى الوقت الحاضر؛ وهناك جزء لا بأس به من أراضي العراق لم تتم تسويته بعد. وأعمال التسوية هذه تتطلب معاملات روتينية وقانونية وأعمال مسح معقدة تستغرق وقتاً طويلاً.

(٣) لا بدّ من الإشارة أخيراً إلى قضية الجهاز الإداري والروتين المعمول به.

سار تنظيم جهاز الإصلاح الزراعي منذ البداية على الأسس السائدة نفسها في جهاز الدولة عدا بعض الاستثناءات الخاصة في بعض الصلاحيات المالية. وفي ما عدا ذلك أخضع تنظيم الإدارة لقانون الخدمة المدنية، واتبعت أصول المعاملات الورقية نفسها الموجودة في دوائر الحكومة الأخرى. والذي يعنينا في هذا المجال هو أن التعقيدات القانونية واعتماد الإصلاح على فكرة الملكيات الفردية الصغيرة قد انعكس في تعقيد الروتين وكثرة المعاملات الورقية والقانونية التي يتطلبها حسم وتصفية تلك التعقيدات وإنجاز معاملات المنتفعين فرداً فرداً، الأمر الذي أخر إنجاز الإصلاح الزراعي بهذا الشكل، فمثلاً بلغت الأرض التي تمّ الاستيلاء عليها من تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٥٨، إلى كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٣، ٦,٣٣٢,٤٣٣ دونماً، في حين بلغت الأرض التي تمّ التصديق عليها أي التي انتهت معاملاتها القانونية ١١٦,٤٢٧ دونماً أي ١,٧٨ في المئة فحسب[٤].

(٤) سجلات وزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

ويعكس ذلك صعوبة إدارية تقف في طريق تطبيق القانون.

ـ الآثار السلبية

ومن مناقشة هذه الصعوبات نستطيع استخلاص أهم الآثار السلبية الناتجة عن ذلك. هناك من ناحية، قضية الموقف من النظام الإقطاعي، فتشريع الإصلاح الزراعي كما هو عليه الآن كبرنامج لإعادة النظر بتوزيع الأرض، وإن كان يمنع قيام الإقطاع على نطاق واسع، إلا أنّه لا يمنعه إذا كان على نطاق ضيق. إن السماح بألف دونم في الأرض المروية وبألفين في الأرض المطرية كحد أعلى، والاعتراف بادعاءات السراكيل والملتزمين الأوليين والثانويين وعدم شمول القانون لأراضي الوقف، يعني السماح بوجود علاقات إقطاعية تقوم على وجود مالك وفلاح، إذ من خلال هذه الثغرات يستطيع النظام الإقطاعي الضيق النطاق أن ينفذ ويعيش. وبعبارة أخرى، إن برنامج الإصلاح الزراعي المطبق حالياً لا يحارب الإقطاع من حيث المبدأ بل يحارب الإقطاع الكبير فقط.

ومن ناحية أخرى تؤدي هذه الصعوبات إلى خلق وضع غير مستقر في القطاع الزراعي، فقياساً على سرعة العمل في الفترة التي مضت يبدو أن إنجاز الإصلاح الزراعي بحسب الطريقة المتبعة حالياً سيحتاج إلى وقت طويل جداً؛ ففي الوقت الحاضر هناك ٧,٠٣٩,٨٦٤ دونماً تحت الإدارة المؤقتة، أي إنّها في مرحلة انتقالية، فلا هي بيد الملاك كما كانت في السابق ولا هي موزعة على الفلاحين. ومن الطبيعي أن يشعر الفلاح الذي يستأجر هذه الأرض من موسم إلى آخر بعدم الاستقرار، لأنه غير متأكد من أن هذه الأرض ستبقى عنده في الموسم القادم إذ ربما تؤجر أو توزع على فلاحين آخرين. وليس أدل على ذلك من الوضع السيئ الذي وصلت إليه البساتين التي تمّ الاستيلاء عليها. إن هذه الثروة الزراعية المهمة قد تعرضت لإهمال كبير من جراء بقائها تحت الإدارة المؤقتة كما يتضح ذلك بالتفصيل في التقرير الرسمي عن بساتين المنطقة الوسطى. وحالة عدم الاستقرار هذه لا تقتصر على الأرض التي هي تحت الإدارة المؤقتة فحسب، بل تشمل جميع الأراضي الخاضعة للاستيلاء والتي لم يتم الاستيلاء عليها بعد لأنها غير ثابتة الوضع بل في وضع موقت تنتظر الاستيلاء والتوزيع. وحالة عدم الاستقرار هذه هي التي تفسر إلى حدٍ بعيد جمود الإنتاج الزراعي وعدم تحقيق زيادة تناسب الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية. وهذا التأخر في إنجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع ليس إلا نتيجة لنوعية البرنامج المطبق عندنا، كما سبق وأوضحنا.

ولا يقل عن كلّ ذلك إهمال الجانب البشري، فالبرنامج المطبق الآن يدور حول قضية توزيع الأرض في حين أن تغيير ثقافة الفلاح ونظرته إلى الإنتاج وإلى الحياة وتغيير طرق الإنتاج التي يستعملها أمر أساسي ومن دونها لا تتحقق الثورة الاجتماعية في الريف.

باختصار، تنبثق جميع مساوئ برنامج الإصلاح الزراعي المطبق حالياً من خطأ أساسي هو النظرة القانونية التي اعتمد عليها البرنامج منذ البداية، والتي جعلت منه قضية حقوقية تدور حول تغيير نمط الملكية الفردية بإلغاء الملكيات التي تفوق الحدّ الأعلى وتسوية الادعاءات المختلفة بدلاً من أن تكون عملية تغيير اقتصادي واجتماعي يلغى بها النظام الإقطاعي من الأساس ويعاد تنظيم الإنتاج على أسس جديدة.

ثانياً: النظام البديل

١ ــ تأميم الأرض الزراعية

انطلاقاً من الملاحظات السابقة عن وضعية الإصلاح الزراعي كما هو عليه في الوقت الحاضر والصعوبات التي تعترض تطبيقه والآثار السلبية الناتجة عن كلّ ذلك، نتحول الآن إلى توضيح الأسس العامة لبرنامج جديد يمكن أن يكون بديلاً أفضل لما هو موجود حالياً.

ونقطة البداية في تطبيق البرنامج الجديد هي تأميم الأرض الزراعية وجميع وسائل الإنتاج الملحقة بها كالمباني والآلات.. إلخ، لتحويل الملكية الفردية في الأرض إلى ملكية عامة يضع المجتمع يده عليها وينظم طريقة استعمالها بما يتلاءم مع المصلحة العامة، ويحتفظ دائماً بحق إعادة النظر في نظام استعمالها كلّما دعت إلى ذلك الحاجة الاجتماعية ومصلحة الاقتصاد الوطني. وبذلك يمكن تجاوز كلّ التعقيدات القانونية وإلغاء جميع أشكال الملكية الخاصة والادعاءات المتضاربة بالأرض وتصفية النظام الإقطاعي بكافة أشكاله ودرجاته، وتنعدم كلّ الإمكانيات لنموه من جديد أو لبقائه على نطاق ضيق.

ولا يمكن أن يُستثنى من التأميم إلا البساتين الصغيرة المملوكة التي تتحد فيها الملكية والعمل الزراعي، أي التي يديرها ويعمل فيها شخصياً ملاكها دون استعمال الآخرين. إن إبقاء المغارسات العائلية الصغيرة بيد الأفراد ليس إلا إجراءً عملياً للمحافظة على هذه الثروة الوطنية التي تتطلب عناية شخصية.

قد يبدو أن تأميم الأرض إجراء ثوري يقلب أوضاعاً راسخة الجذور. ولكن ذلك ليس صحيحاً قط؛ فالأرض الزراعية في العراق في غالبيتها العظمى أميرية، ملك الدولة منذ احتلال العراق أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وبقيت كذلك حتّى سنة ١٩٣٢، عندما شرّع قانون تسوية حقوق الأراضي حيث بدأت عملية منح حقوق اللزمة والتفويض بالطابو للأشخاص الذين وضعوا أيديهم على أراضٍ أميرية واستعملوها لفترة من الزمن. وبدلاً من أن تمنح ملكية الأرض للذين استعملوها بشكل مباشر وهم الفلاحون، منحت للمتنفذين ورؤساء العشائر الذين استعملوها بطريق غير مباشر ـ بواسطة الآخرين ـ بتقديم أدلة على ذلك صحيحة أحياناً وغير صحيحة أحياناً أخرى[٥].

وعلى كلّ حال فحقوق التفويض بالطابو والمنح باللزمة ليست ملكاً صرفاً بل هي حقوق استعمال دائمية للأرض التي تبقى رقبتها بيد الدولة، أي إن ملكيتها كمادة تبقى للمجتمع. أما الأراضي الأميرية في العمارة المؤجرة لآجال طويلة للملتزمين الأولين فلا تحمل حقّ هذه الحقوق، بل هي ملك المجتمع من جميع الوجوه. إن الأرض المملوكة ملكاً صرفاً في العراق تشكل نسبة ضئيلة جداً من مجموع الأراضي الخاضعة للإصلاح الزراعي، فحتى آخر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، بلغ مجموع الأرض المستولى عليها ٤,١٤٨,٥٢٤ دونماً في حين كان مجموع الأرض المملوكة ملكاً صرفاً من كلّ ذلك ١٦٥٥١ دونماً فقط أي ٤ في المئة[٦]. لذلك إن تأميم الأرض الزراعية ليس تأميماً بالمعنى المعروف للتأميم، أي إنّه لا يتضمن استيلاء المجتمع على أملاك تعود إلى الأفراد بل هو مجرد إرجاع أملاك عامة تصرف بها الأفراد لفترة من الوقت ـ ليست طويلة ـ لسلطة المجتمع.

ثمة شيء لا بدّ أن يقال عن موضوع التعويضات. بما أن عملية التأميم هذه ليست في حقيقتها إلا استرجاع المجتمع لممتلكات تعود له في الأصل، لذلك لا يمكن أن يكون موضوع التعويضات وارداً؛ لأن التعويض لا يكون إلا عندما تكون الممتلكات المؤممة تعود إلى الأفراد. إن تأميم الأرض الزراعية في العراق لا يستوجب تعويض الإقطاعيين الخاضعين للإصلاح الزراعي. أما الأرض المملوكة ملكاً صرفاً فيمكن أن تعوّض شريطة أن يكون تقدير ثمن الأرض واقعياً لا يتضخم بتأثير نفوذ الإقطاعيين على الموظفين ولجان التقدير، وأن يسدد بشكل

(٥) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، «التنمية الاقتصادية في العراق،» ص ١٣ (بالإنكليزية).
(٦) سجلات وزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

أسهم في الشركات الحكومية تدر حداً أدنى مضموناً من الأرباح السنوية، أو بشكل سندات غير قابلة للتداول لا تطفأ إلا بعد مدّة طويلة (أربعين سنة مثلاً) يصدرها المصرف الزراعي بفائدة مناسبة(٧).

وقد يقال إن هؤلاء الإقطاعيين قد قاموا بتحسينات في الأرض كالبناء وشق الترع وتطهيرها، الأمر الذي يتطلب، تحقيقاً للعدالة، تعويضهم عنها. والجواب عن ذلك هو أن هؤلاء الإقطاعيين قد تصرفوا بأرض تعود إلى المجتمع لمدّة طويلة من الزمن يستغلونها إما من دون مقابل أو بإيجار رمزي. كما إنهم قد استفادوا كثيراً من المشاريع التي قامت بها الحكومة بأموال المجتمع، كمشاريع الري والبزل والطرق، ما أدى إلى ارتفاع ثمن الأرض وإنتاجيتها. وفي الغالب لم يدفع الإقطاعيون إلا رسوماً مخفضة جداً لقاء الاستفادة من هذه الخدمات. وباختصار إن ما أعطاه هؤلاء الإقطاعيون كان أقل بكثير مما أخذوه من المجتمع.

وقد يثار اعتراض على فكرة تأميم الأرض الزراعية، هو أن التأميم يؤدي إلى حرمان فئة أصحاب الأرض من مصدر عيشهم وتحويلهم إلى فئة فقيرة عاطلة عن العمل؟ ولكن ذلك لا يصحّ إلا إذا كان أصحاب الأرض غير قادرين على التحول إلى أعمال أخرى، ولا يمتلكون أي مدخرات يستعينون بها على دخول مجالات جديدة غير الزراعة. صحيح أن هناك بعض الملاكين الصغار والسراكيل والملتزمين الثانويين سيجدون أنفسهم في وضع حرج إذا ما خرجت الأرض من أيديهم، ولكن ذلك لا يصح على غيرهم من الملاكين الكبار، وبخاصة الذين يسكنون المدن ويزاولون أعمالاً أخرى كالتجارة. ومهما كان فبعض الملاك لا يستطيعون أن يجدوا مصادر جديدة للعيش ونحن لا نستطيع أن نعرف نسبتهم ولو بالتقريب. وحتّى هؤلاء يمكننا أن نجد لهم حلاً عملياً يضمن لهم مورداً للعيش ويعود بالنفع على المجتمع بالوقت نفسه. والحلّ العملي يمكن أن يكون كالآتي. هناك أراض كثيرة لم يسبق أن استغلت وأصبحت صالحة للزراعة بسبب مشاريع الري الجديدة وليس فيها فلاحون يمكن أن يمنح حقّ استغلالها من

(٧) لقد جرى تعديل لقانون الإصلاح الزراعي في ناحية التعويضات بعد ثورة ١٤ رمضان، يقضي باقتصار التعويض فقط على الأرض المملوكة ملكاً صرفاً، في حين كان التعويض في السابق يشمل جميع الأراضي. ويقضي التعديل أيضاً بإيداع نصف التعويضات في المصرف الزراعي (لتطوير الزراعة) لمدّة عشرين سنة بفائدة منخفضة وتقسيط النصف الآخر على أربعين سنة. أما في ما يتعلق بالآلات الزراعية التي يستولى عليها، فأصبح تعويضها بحسب التعديل المذكور يدفع بأقساط سنوية لمدّة عشرين سنة وبفائدة منخفضة بعد أن كانت واجبة الدفع نقداً في السابق.

دون إيجار لهؤلاء الملاّك شريطة أن تستغل بطرق حديثة وبواسطة عمال يوميين، وشرط أن يخضع الإنتاج فيها للتخطيط الزراعي العام. إن المالك الذي تعطى له هذه الأرض عليه أن يقوم بتحويلها إلى مزرعة حديثة، مستعيناً بقرض من المصرف الزراعي وأن يسلمها للدولة بعد مدّة من الزمن (١٥ أو ٢٠ سنة مثلاً) لقاء تعويض بسندات ذات فائدة مناسبة أو بأسهم ذات حدّ أدنى مضمون من الربح في الشركات الحكومية. وبذلك يتسنى إيجاد مورد عيش لهؤلاء المواطنين والاستفادة من جهودهم من جهة، وزيادة مساحة الأرض المزروعة من جهة أخرى عن طريق خلق قطاع زراعي خاص بصورة مؤقتة ينتقل بعد فترة إلى القطاع العام.

وبتأميم الأرض الزراعية يتم إلغاء جميع الحقوق والادعاءات السابقة، وتصفى كلّ أصناف النظام الإقطاعي وتزول كلّ التعقيدات القانونية من طريق الإصلاح الزراعي، فعملية تسوية حقوق الأراضي تصبح لا لزوم لها. وبذلك لا يرتكز الإصلاح الزراعي على أساس قانوني ينبثق من الحقوق والادعاءات المتشابكة بل على أساس واقعي هو استغلال الأرض بصورة مباشرة من دون استعمال جهد الآخرين.

٢ ـ المزارع الحكومية التعاونية

الخطوة التالية بعد تأميم الأرض ووسائل الإنتاج الملحقة بها، هي إنشاء المزارع الحكومية التعاونية؛ فالأرض الزراعية الموجودة في كلّ منطقة في وضعها الحالي تقسم إلى مزارع كبيرة يسمح حجمها باستعمال وسائل وطرق الإنتاج الكبير المعروفة. ولا يعني ذلك ـ بالطبع ـ أن يكون حجم المزرعة متساوياً في كلّ المناطق، بل لا بدّ أن يتباين بحسب تباين عوامل عديدة هي كمية الأرض المتوافرة وخصوبتها في كلّ منطقة بالنسبة إلى عدد الفلاحين المؤهلين والراغبين في العمل في هذه المزارع، وبحسب نوعية المحاصيل. على سبيل المثال يمكن تصنيف استعمالات الأرض إلى: الحبوب، القطن، التبغ، الفواكه، الخضروات، الرز، والمراعي. ويجري تحديد هذه المزارع بوسائل مسح مبسطة ثمّ يفتح باب قبول الطلبات للعمل في هذه المزارع من قبل فلاحيّ المنطقة بحسب شروط معينة. وينظم عدد الفلاحين لِكُلّ مزرعة بحيث يتحقق على وجه التقريب أفضل استخدام ممكن للطاقة الإنتاجية للمزرعة. وبعد إتمام عملية اختيار الفلاحين، ينظم معهم عقد لمدّة محددة (خمس سنوات مثلاً) قابل إلى التجديد تلقائياً توضح

فيه بالتفصيل جميع الحقوق والواجبات المترتبة على الانتماء للمزرعة.

أما الإدارة وتسيير العمل الزراعي، فيوضع في يد لجنة فنية يتناسب عددها مع حجم المزرعة وسعة العمل الذي تمارسه. ويجب تكوين الجهاز الإداري لهذه المزارع من خريجي المدارس الزراعية وكلية الزراعة من أبناء الفلاحين الذين يرغبون في العيش والعمل في الريف. كما يجب أن يفتح لهؤلاء الطلبة معهد للتدريب على الزراعة التعاونية يتلقون فيه معلومات عن مبادئ التعاون ومشاكله العملية وعن إدارة الأعمال والاقتصاد الزراعي والاجتماع الريفي، كما يجري تدريبهم على الأمور العملية التي يحتاجونها في عملهم كحفظ الدفاتر واستعمال وتصليح الآلات الزراعية وصيانة قنوات الري وما شابه ذلك(٨). وبعد أن يكملوا التدريب، يجري توظيفهم للعمل في اللجان الفنية ويوزعون على المزارع بعد أن تهيأ لهم المستلزمات الأساسية للسكن والعمل كأن يجري في كلّ مزرعة وفي المرحلة الأولى بناء عدد من دور السكن البسيطة ومخزن كبير للغلال ومركز للإدارة.

وتكون اللجنة الفنية هي المسيّر الحقيقي للإنتاج والتسويق، وهي التي تتخذ جميع القرارات المتعلّقة بشؤون المشروع وتديره على أساس تجاري ضمن الخطّة الزراعية العامة. ويكون أعضاء اللجنة الفنية موظفين في الدولة يتسلمون رواتب شهرية ويتسلمون حصة معينة (نسبة مئوية) من صافي دخل المشروع، ويتمتعون بجميع حقوق الموظف التقاعدية. أما الفلاحون فعليهم أن يسكنوا في المزرعة وأن يعملوا فيها بحسب تعليمات اللجنة الفنية وتحت إدارتها المباشرة. وينتخبون من بينهم لجنة تسمى بـ «لجنة الفلاحين» تساعد اللجنة الفنية في ضبط العمل وتنظيمه وتكون حلقة الوصل بينها وبين الفلاحين وتعمل على حلّ مشاكلهم الشخصية ومشاكلهم مع الإدارة، والقيام بِكُلّ ما من شأنه تسهيل تنفيذ تعليمات الإدارة. وتكون للفلاحين أجور يومية نقدية عن كلّ يوم عمل كامل بالإضافة إلى حصة سنوية (نسبة مئوية) من صافي دخل المشروع تتناسب مع عدد أيام العمل الكاملة المنجزة من قبل كلّ فلاح. كما تحدد تعويضات إضافية بسيطة لأعضاء لجنة الفلاحين لقاء خدماتهم وكمشجع لهم لأداء واجباتهم على الوجه الأكمل. وتصنف الأعمال الزراعية ويحدد لِكُلّ منها متوسط

(٨) لقد تمّ تأسيس معهد للتدريب التعاوني مؤخراً بعد قيام ثورة ١٤ رمضان، وأوشكت الآن أول دورة تدريبية فيه على الانتهاء. والمعهد المذكور إذا ما طور قابل لتأدية هذه المهمة.

الوقت الذي يتطلبه، وتحدد كمية العمل التي يجب أن تنجز في كلّ يوم عمل كامل، ثمّ يوضع حدّ أدنى من أيام العمل الكاملة التي يجب أن يقوم بها كلّ فلاح خلال السنة. ويجري توزيع الفلاحين إلى فرق عمل، وتقسم الأعمال بينهم بحسب جداول عمل يومية. وتنظم جميع العلاقات ويسير العمل في المزرعة بحسب نظام داخلي موحّد توضح به جميع الحقوق والواجبات. وبذلك يكون الإنتاج تعاونياً يشترك فيه جميع المنتسبين في المزرعة، وينظم بحسب طرق الإنتاج الحديثة المعروفة في الصناعة الواسعة النطاق.

ويبقى للفلاح حقّ تربية الدواجن والمواشي بشكل فردي خاص، ولكنها ترعى في مرعى عام يعود إلى كل المزرعة. ولكن ذلك لا يعني أنّه لا يمكن إنشاء مزارع حكومية تعاونية لتربية الدواجن والمواشي، بل جلّ ما يعني ذلك، هو أن الفلاح يستطيع أن يحتفظ بحيواناته التي يأتي بها إلى المزرعة وما يقوم بتربيته في أوقات فراغه كعمل جانبي. ولإنجاح المزرعة يجب تحقيق درجة عالية من الانضباط بين الفلاحين بواسطة نظام للعقوبات يتضمن عقوبة الفصل من عضوية المزرعة والحرمان من جميع الحقوق فيها. ويجب أن توضع صلاحية العقوبات في يدّ اللجنة الفنية وباستشارة لجنة الفلاحين، وأن تكون القرارات نهائية، عدا قرار الفصل من المزرعة الذي يجب أن يكون خاضعاً للاعتراض مرة واحدة لدى هيئة استئناف عليا تؤلف خصيصاً لهذه الغاية. كما يجب أن يخضع أعضاء اللجان الفنية لنظام انضباطي خاص تضعه وتطبقه الإدارة العامة للمزارع الحكومية التعاونية.

وأهم صفة يجب توافرها في عضو اللجنة الفنية ـ بالإضافة إلى الرغبة والمقدرة على العمل الزراعي والاستعداد للعيش في الريف ـ هي الإيمان والحماسة للنظام التعاوني وللزراعة الاشتراكية. أما الوسط الذي ينتخب منه المديرون فهو خريجو المدارس الزراعية ـ بضمنها كلية الزراعة ـ من أبناء الفلاحين كمرحلة أولى. وبالتدريج يجب أن يُفسح المجال للفلاحين المبرزين من ذوي الكفاءة من أعضاء لجان الفلاحين وغيرهم لدخول اللجان الفنية حسب قواعد محددة للاختيار، حتّى يأتي الوقت الذي يتم فيه اختيار كلّ اللجان الفنية من وسط الفلاحين العاملين في المزارع. وبذلك تصل المزرعة مرحلة الحكم الذاتي. كما يجب أن يكون للجنة الفنية مسؤول هو مدير المزرعة، يجري تعيينه من قبل الإدارة المركزية في البداية، وبعد فترة من الزمن يمكن أن يجري انتخابه من قبل أعضاء اللجنة أنفسهم. وفي ما يخص الضمان للمستقبل فيجب أن تكون علاقة الفلاح

في البداية محددة بعقد لمدّة من الزمن قابل للتجديد تلقائياً إذا حقق الفلاح خلال مدّة عمله مستوى معيناً من حسن السلوك والانسجام والإنتاجية. ويمكن أن يمنح الفلاح بعد فترة من العمل في المزرعة (عشر سنوات مثلاً) عضوية دائمة لتوفير الضمان للمستقبل إلى أن يحال بعد سنّ معينة على التقاعد براتب يكفل له مستوى لائقاً من المعيشة.

كما يجب أن يتمتع جميع الفلاحين بضمان اجتماعي كامل يكفلهم ضدّ جميع الطوارئ كالمرض وحوادث العمل والكوارث وما شابه ذلك. إن حقّ استعمال الأرض يجب ألا يكون بمقابل؛ فالأرض ملك المجتمع، واستغلالها من قبل الفلاحين يجب أن يكون مجاناً، فلا يستقطع من دخولهم أي إيجار. ولأجل المحافظة على مستوى عال من الكفاءة ولمنع الآثار السيئة لتضخيم الروتين، يجب أن يخضع أعضاء اللجان الفنية كموظفين لقانون خاص تكون الترقية فيه على أساس الكفاءة لا على أساس سني الخدمة، ويكون المديرون بموجبه مسؤولين كأفراد وبالتضامن عن نجاح المزرعة وعن تحقيق حدّ أدنى من الإنتاج يُزاد بالتدريج.

وتتولى الإدارة العامة مهمة التخطيط العام ومتابعة تنفيذ الخطّة الزراعية، بينما تتولى اللجان الفنية مسؤولية إدارة المزرعة بشكل كامل وتتمتع بصلاحيات مالية واسعة، كما تتحمل المسؤولية تامة. أي أن العلاقة الإدارية بين الهيئة العليا وبين اللجان الفنية، يجب أن تقوم على أساس الثقة بدلاً من الشك، واللامركزية في الصلاحيات بدلاً من المركزية، وعلى تقدير التفوق ومعاقبة التقصير، وعلى التفتيش وحسن الاختيار والتدريب المستمر.

ويتكون الدخل الصافي من مجموع موارد المزرعة مطروحاً منه نفقات التشغيل كأجور عمل الفلاحين ورواتب أعضاء اللجنة الفنية وكلفة المواد الأولية والوقود. . إلخ. وبعد تخصيص نسبة من الأرباح للخدمات لمنتسبي المزرعة ونسبة لصندوق عام ينفق على الخدمات العامة لجميع المزارع، وبعد تخصيص احتياطي للتثمير في المستقبل ولإطفاء ديون المصرف الزراعي، يوزع الباقي بحسب نسب مئوية محددة على الفلاحين وعلى أعضاء اللجنة الفنية. وللوصول إلى قرارات ثابتة حول تحديد مستوى الأجور والرواتب ونسب توزيع الأرباح، لا بدّ من الاستعانة بطريقة التجربة والخطأ وبالبحث النظري، لا بدّ أن يكون ذلك في ضوء الخطّة العامة للقطاع الزراعي الاشتراكي.

أما تمويل المزارع الحكومية التعاونية فيكون عن طريق المصرف الزراعي الذي

يجب أن يتحول نشاطه لمد المزارع الجديدة برأس المال، وبخاصة رأس مال التشغيل، كما يجب زيادة رأسماله إذا لم تكفِ موارده الحالية لسد الحاجيات المطلوبة عن طريق عقد قروض من المصرف المركزي أو من مصادر تمويلية أخرى كالخزينة العامة.

وتعمل كلّ مزرعة بحسب خطّة لتوسيع عملها ولزيادة كمية رأس المال المستثمر فيها بواسطة القروض من المصرف الزراعي والاحتياطات المتراكمة من الأرباح السنوية، فتستطيع المزرعة بالتدريج إنجاز مشاريع بناء مساكن للفلاحين وزيادة المباني والمرافق العامة.

ولا ينتظر أن تكون هناك صعوبة في الحصول على الآلات الزراعية بل على العكس، إذ يمكن إعادة تنظيم الوحدات الميكانيكية الحالية من جديد على أساس الكفاءة واستغلال طاقتها القصوى بحيث تتلاءم وحاجة المزارع الجديدة. ومحطات التأجير هذه تلائم حاجيات المزارع التجارية الكبرى أكثر من أي شيء آخر، إذ تغني المزارع عن شراء الآلات والقيام بما تحتاجه من أعمال صيانة وتشغيل.

ولا بدّ للمزارع الحكومية التعاونية من أن تدعّم ببرنامج لتأمين حاجياتها الأساسية من المواد الأولية اللازمة للزراعة، كالبذور والأسمدة والوقود وفسائل الأشجار والأدوات واللوازم الزراعية الأخرى، بشكل تعاوني مركزي يقوم على تأسيس مخازن تجهيزية كبرى لمد المزارع بهذه المواد بأسعار الكلفة وبالنوعية المطلوبة بحسب الخطّة الزراعية العامة. ويؤسس في كلّ مزرعة مخزن أو مخازن استهلاكية تعاونية لتزويد الفلاحين والمديرين بالسلع الاستهلاكية بحسب طرق إدارة التعاونيات الاستهلاكية المعروفة بإشراف إدارة المزرعة. ويمكن تأسيس إدارة تعاونية تضم عدداً من الجمعيات الاستهلاكية المحلية تؤسس مخازن مركزية كبرى، وتمارس عمليات الاستيراد والشراء بالجملة من المنتجين بصورة مباشرة. وبذا ينتظم شراء المواد الاستهلاكية وشراء المواد الزراعية الإنتاجية بتعاونيات تشرف عليها الإدارة العامة للمزارع الحكومية التعاونية لإلغاء الوسيط والقضاء على الاستغلال والتلاعب بالأسعار.

كذلك يجب تكوين جهاز تعاوني يتولى تجميع المحاصيل من المزارع وبيعها إما في السوق المحلية أو في الأسواق الكبيرة، أو بيعها للحكومة لسد حاجياتها أو تصديرها إلى الخارج. إن الحكومة التي تدير القطاع الزراعي وتشرف عليه تحتاج إلى شراء كميات من بعض المحاصيل لاستعمالات متعددة كتهيئة البذور للزراعة أو تزويد المصانع الحكومية بالمواد الأولية أو سدّ حاجة مؤسسات

التموين الأخرى كمصلحة المبايعات.. إلخ. وتستطيع الإدارة التعاونية للتسويق تأسيس مراكز للتجميع والتصنيف ومخازن وصوامع حبوب ومراكز تسويق لباعة المفرد، وأن تقوم بتصدير بعض المنتجات إلى الخارج، وأن تمارس كلّ أعمال التسويق الأخرى متعاونة مع ما لدى الحكومة الآن من أجهزة كمصالح تنظيم تجارة الحبوب والتمور والمنتجات الحيوانية التي يمكن أن تدمج فيها بالتدريج لتكوين جهاز تسويق حكومي تعاوني يتولى مهمة تسويق منتجات القطاع الاشتراكي في الزراعة.

الخلاصة هي أن الزراعة الحكومية التعاونية لا بدّ أن تدعّم بحركة تعاونية في مجالي الشراء والبيع لأجل حمايتها من الاستغلال ولتوفير أرباح الوسطاء وتجار الجملة والمصدرين والمستوردين، ولأجل تطوير تصنيف المنتجات الزراعية وتحسين نوعيتها.

ومن المهم أيضاً وضع برنامج لتشجيع الصناعات الريفية الصغيرة في هذه المزارع يكون منسجماً مع خطّة التصنيع العامة بقصد زيادة دخل الفلاحين عن طريق استغلال أوقات فراغهم وتنمية مواهبهم وزيادة مهاراتهم. ومن هذه الصناعات الريفية حياكة الأغطية والسجاد وعمل الأثاث المنزلي البسيط والحدّادة والنجارة وأعمال التغليف والتعبئة وصناعة مستلزماتها والبناء وتصليح الآلات ووسائط النقل وصنع الفخار وأواني الطبخ.. إلخ. ويكون ذلك عن طريق تأسيس ورشات صغيرة تناسب عمل النساء والعمل الليلي، من مالية المزرعة وتُدفع أجوراً مخفضة.

وأخيراً لا بدّ من التأكيد على ضرورة خلق حياة اجتماعية في المزرعة يجد فيها الأعضاء وأفراد أسرهم مجالاً للمتعة والتسلية والتآلف وتوثيق العلاقات الأخوية، بفتح نادٍ لأعضاء المزرعة أو نوادٍ محلية تمارس نشاطات اجتماعية ورياضية، وتقوم بأعمال ترويح مناسبة كاستعمال الراديو والتلفزيون والسينما المتنقلة وإحياء الحفلات والمهرجانات وإقامة المعارض الزراعية.. إلخ. ويجب عدم الإقلال من أهمية الجانب الاجتماعي هذا لريفنا، إذ إن له أثر أكيد في إحلال الاستقرار والراحة النفسية وشحذ الهمم للعمل وزيادة الإنتاج وتقليل الخصومات والمشاكل والجرائم، وبالتالي تسهيل العمل التعاوني وتوطيد التنظيم الاشتراكي في الزراعة.

بقيت قضية وضع وزارة الإصلاح الزراعي. قلنا إن المزارع الحكومية التعاونية تشكل بمجموعها القطاع الاشتراكي في الزراعة، وقلنا إن هذا القطاع

يجب أن تشرف عليه هيئة عليا مشتركة من وزارة الإصلاح الزراعي ووزارة الزراعة. إن عملية تأسيس هذه المزارع التي تتضمن تقسيم الأرض وتحديد حدود المزارع، واختيار وقبول الفلاحين وتهيئة الدفعة الأولى من المديرين وتهيئة المنشآت الأساسية كدور سكن أعضاء اللجان الفنية والمخزن ومقر الإدارة، وتوفير مواد الزراعة للسنة الأولى، وشق الطرقات الموصلة للمزارع، وتهيئة وسائط النقل الضرورية، وإعداد التشريعات والأنظمة التي يتطلبها التنظيم الجديد، وإعداد المصرف الزراعي للمهمات الجديدة وغيرها من الأعمال التأسيسية الأخرى، إن عملية التأسيس التي تتطلب كلّ هذه الأعمال تحتاج إلى وقت يجب ألا يتجاوز السنة تبقى خلالها وزارة الإصلاح الزراعي قائمة. وبعد اجتياز مرحلة التأسيس يجب أن تتحول مهمة وزارة الإصلاح الزراعي إلى إدارة وتطوير القطاع الزراعي العام. وعندها يمكن إجراء تنسيق عام فيها وتكييفها للمهمة الجديدة وحتّى تغيير اسمها وتحويلها إلى مؤسسة القطاع الزراعي العام مثلاً. أما وزارة الزراعة فيجب أن تبقى مستمرة في نشاطها، ومتعاونة أوثق التعاون مع هذه المؤسسة. وتكون مهمة مؤسسة القطاع الزراعي العام وضع الخطّة الزراعية كجزء من خطّة التنمية الاقتصادية العامة التي يضعها جهاز التخطيط المركزي للدولة وملاحقة تنفيذها، والإشراف الإداري العام على أعمال المزارع الإنتاجية والتسويقية وإدارة المؤسسات التعاونية المرتبطة بها. كما تتولى هذه المؤسسة توجيه الإنتاج الزراعي في القطاع الخاص الذي قلنا إنّه سيكون مقتصراً على البساتين العائلية وعلى المزارع الحديثة التي ينشئها الملاك السابقون أثناء الفترة الانتقالية حتّى يتم دمجها في القطاع العام.

٣ ــ الإجراءات الضرورية لدعم النظام المقترح

شرحنا حتّى الآن كيفية تنظيم الإنتاج الزراعي على أساس المزارع الحكومية التعاونية، وأوضحنا أن نظام الإنتاج الذي نقترحه يجب أن يدعّم بتنظيم تعاوني في ناحية الشراء، أي شراء المواد الزراعية والبضائع الاستهلاكية، وفي ناحية البيع، أي بيع المنتجات الزراعية للجمهور وللحكومة. ولكن هذا النظام بحاجة إلى إجراءات مساعدة لنجاحه يمكن إجمالها بقضيتين.

الأولى، فنية تتعلق بإنقاذ الأرض الزراعية من خطر تراكم الأملاح و**الثانية**، قضية اجتماعية تتعلق بتحسين الوضع البشري للفلاح.

إن أخطر ما يهدد الزراعة في العراق من الناحية الفنية هو تراكم الأملاح في الأراضي المروية حيث تنخفض إنتاجية الأرض كثيراً حتّى تصبح غير قابلة للزراعة في النهاية. هناك مجال إلى زيادة الإنتاج الزراعي زيادة محسوسة بمجرد

تهيئة المشاريع اللازمة للبزل. ولخطورة هذه القضية لا يمكن معالجتها كأي قضية أخرى، لذلك لا بدّ من اتباع أسلوب غير الأسلوب الروتيني المتبع في إنجاز المشاريع العامة الأخرى. إن الإنفاق على التنمية الاقتصادية كان ولا يزال يجري على أساس خاطئ، إذ لم تعط الأولوية للمشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج مباشرة، بل على العكس، لا تزال النظرة الهندسية الدعائية التي سادت مجلس الإعمار هي المسيطرة حتى الآن، تلك النظرة التي وجهت الجزء الأعظم من موارد البلاد لإنشاء السدود والخزانات والطرق والجسور والبنايات العامة، على حساب الإنفاق على التصنيع ومشاريع زيادة الإنتاج الزراعي بصورة مباشرة. وقد ساعد هذا الاتجاه ضعف أجهزة التنفيذ في مجالات الإنتاج كالتصنيع بالنسبة إلى أجهزة التنفيذ في مجالات البناء. وكان من الخطأ الجسيم استثمار موارد مالية كبيرة في مشاريع ري لإحياء أراضٍ جديدة والإنفاق على مشاريع إعمار الأراضي الأميرية الصرفة، في الوقتٍ الذي بقيت فيه الأرض المزروعة من دون مشاريع بزل.

إن استثمار الأموال في زيادة إنتاجية الأرض المزروعة أجدى من استثمارها في إحياء أراضٍ جديدة. لذلك لا بدّ من وضع حدّ لهذه السياسة الاستثمارية الخاطئة المتبعة الآن بفعل استمرارية الماضي، وإرسائها على أساس جديد هو تحقيق زيادة مباشرة مستمرة في إنتاجية الأرض المزروعة، وفلا بدّ من وضع برنامج ثوري شامل لإنشاء شبكة بزل تغطي كلّ الأرض الزراعية المروية وإعطاء ذلك الأولوية على كلّ شيء آخر. وفي مجال التنفيذ يجب تغيير الأسلوب الروتيني التقليدي في تنفيذ المشاريع العامة واتباع أسلوب ثوري يقوم على إعطاء صلاحيات تامة للدوائر ذات العلاقة، لاستدعاء شركات عديدة معروفة والتعاقد معها مباشرة وتوزيع العمل بينها من دون التقيد بالأصول الروتينية البطيئة.

كذلك يجب بشكل سريع بناء جهاز تنفيذي يتولى تنفيذ مشاريع البزل المدروسة والموجودة لدى مديرية الري العامة، والاستفادة من جميع المؤسسات العامة، ومن ضمنها الجيش، لتنفيذ المشاريع الصغيرة المدروسة والأعمال التكميلية التي تحتاجها. باختصار يجب شنّ حملة عامة لإنهاء مشاريع البزل تشترك فيها جميع أجهزة الدولة ذات الاختصاص، ويستخدم فيها الجيش وجماهير الفلاحين، لإنجاز ما يمكن إنجازه من أعمال تنفيذية غير فنية. إن كلّ ما يصرف من المال والجهود في هذا المجال ضروري جداً ولا يمكن أن يفضل عليه أي مجال آخر.

ومن الناحية الاجتماعية، لا بدّ من إجراء تغيير في وضع الفلاح الفكري

عن طريق برنامج واسع للتوعية والتعليم لتحقيق أهداف محددة؛ فقبل كلّ شيء يجب محو الأمية بين الفلاحين خلال فترة محددة من الوقت. ويجب أن يستهدف برنامج التوعية والتعليم اقتلاع أفكار وغرس أفكار جديدة في مكانها، وتغيير عقلية وسلوك، بعقلية وسلوك جديدين.

ويمكن تلخيص أهم أهداف البرنامج بما يلي: ترسيخ الفكرة التعاونية على حساب الفكرة الفردية؛ إحلال التفكير العلمي محل الخرافات والأوهام؛ تقوية الرابطة المدنية ومكافحة العصبيات العائلية والقبلية والطائفية والعنصرية؛ غرس حبّ واحترام العمل بدلاً من حبّ الوجاهة والكسل؛ تقوية الروح الديمقراطية على حساب التمايز والتسلط. إن برنامجاً للنوعية والتعليم على هذه الأسس لا بدّ أن يؤدي إلى تغيير جذري في تفكير وسلوك الفرد الفلاح، ويهيئ بالتالي التربة الصالحة لنمو ورسوخ الزراعة الاشتراكية بالشكل الذي أوضحناه، وبالدرجة التي نستطيع بها تحقيق تقدّم في تغيير عقلية وسلوك الفلاح الفرد، بتلك الدرجة نفسها يصبح من الممكن تحويل مسؤوليات الإنتاج والإدارة إلى يد الفلاحين، ويمكن بالتالي تقليص دور الموظفين والوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي.

وثمة ملاحظة مهمة تتعلق بالتعليم في الريف لا بدّ من تثبيتها في هذا الصدد. إن البرنامج المطبق حالياً في الأرياف لا يختلف عن المناهج التي تدرس في المدن وذلك خطأ فادح. إن التعليم في القطاع الزراعي يجب أن يكون خاصاً يؤكّد فيه على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري، ويستهدف رفع مستوى المهارة في العمل الزراعي وتزويد الطلبة بمعلومات عملية تهيئهم لممارسة الزراعة الحديثة. وقد تلقى هذه النظرة معارضة من البعض، بحجة أن جعل التعليم الريفي خاصاً، يختلف عن التعليم في المدن، يؤدي إلى عرقلة تقدّم أبناء الفلاحين في السلم الاجتماعي (وبخاصة في مجال التوظيف)، وذلك بحجب فرص التعليم العالي عنهم. إن هذه النظرة العثمانية للتعليم يجب ألا تسود؛ فالتعليم ليس وسيلة للتوظيف في الحكومة، بل هو تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وإنسانية أوسع بكثير من ذلك. وعلى التعليم الريفي أن يتجه بشكل أساسي لتكوين فلاحين ممتازين جدد، ولتخريج قيادات وملاكات (كوادر) للزراعة الاشتراكية بالدرجة الأولى. أما المبرزون من الطلبة فيمكن أن يستوعبهم التعليم الجامعي، وأن يتوجهوا إلى العمل في المجالات الأخرى. ليس هدف التعليم تخريج موظفين ينتقلون إلى المدن بل تخريج فلاحين جيدين.

والنقطة الأخيرة في بحث هذا الموضوع هي التأكيد على أن خطّة التوعية

والتعليم يجب أن تكون واسعة وعميقة ومستمرة، تسخّر لها كلّ وسائل الإعلام والإيضاح وسبل التثقيف الشعبي المعروفة بطريقة ثورية لا روتينية، فمثلاً يجب إلا تستعمل الطريقة الروتينية السائدة الآن في بناء المدارس، بل يجب رسم برنامج لبناء مدارس بسيطة ينفذ بطرق خدمة النفس والتعبئة الشعبية.

٤ ـ الاعتراضات المنتظرة

من المنتظر أن تثار بعض الاعتراضات على نظام المزارع الحكومية التعاونية، فمثلاً قد يقال إن تطبيق النظام المقترح يحتاج إلى رأس مال قد لا يكون في استطاعة السلطة توفيره، فهناك حدّ أدنى من المال اللازم لتهيئة كلّ مزرعة للعمل يتطلبها الصرف على البناء وتهيئة وسائل المواصلات ودفع الرواتب للجان الفنية والأجور للفلاحين وشراء المواد الزراعية اللازمة.. إلخ. ولكن يجب عدم المبالغة في خطورة الصعوبة المالية، فرأسمال المصرف الزراعي يمكن أن يزاد، كما إنّه يستطاع الحصول على قروض من المصرف الوطني الذي أعرب عن استعداده لذلك، شريطة أن يكون لدى المقترض خطّة لصرف المبالغ المطلوبة.

كما إننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الحكومة في الوقت الحاضر تصرف حوالى مليونين ونصف مليون دينار سنوياً على وزارة الإصلاح الزراعي التي يمكن أن تتحول إلى ميزانية الإدارة المركزية للمزارع الحكومية التعاونية بعد انتهاء الأعمال الروتينية في الإصلاح الزراعي من استيلاء وتوزيع.. إلخ. كذلك سيحصل توفير في المصروفات العامة على المساحة والتسوية والإرشاد والتعاون الزراعي بشكله الموجود حالياً. ومن ناحية أخرى من المنتظر أن تأخذ القضية المالية بحل نفسها بعد مرور السنة أو السنوات القليلة الأولى، حيث يصبح من الممكن اقتطاع جزء من صافي الأرباح لإطفاء الديون وزيادة رأس المال المستثمر.

والعقبة الثانية التي يتوقعها البعض هي كيفية تكوين جهاز إداري كفوء ولاسيما في وضعنا الحاضر المطبوع بانخفاض كفاءة الموظفين وتعقيد الروتين الحكومي. صحيح أن تكوين لجان فنية وإدارة مركزية مهمة صعبة، ولكنها ليست ممتنعة؛ فإذا كان اختيار أعضاء اللجان الفنية من بين الشباب الحائز على تعليم زراعي جيد والمتمتع بالحيوية والاستعداد للعمل والسكن في الريف، وإذا ما تمّ تطبيق شرط كونهم من المؤمنين بالاشتراكية المتحمسين لتطبيقها في بلادنا، وإذا ما حصلوا على تدريب عملي ونظري كافٍ في الزراعة التعاونية في مركز تدريب خاص من جهة، وإذا ما تأسس نظام للتقدّم على أساس الكفاءة،

والعقاب على أساس التقصير، ودعّم كلّ ذلك بجهاز تفتيش نزيه وكفوء، ووضعت للإدارة نظم مالية وإدارية خاصة تقوم على الثقة وتوزيع المسؤولية واللامركزية من جهة أخرى، فإن مشكلة الجهاز الإداري يجب أن تكون ممكنة الحلّ ولو بالتدريج.

إن خطر البيروقراطية وارد في التنظيم الاشتراكي، ولكن ذلك لا يعني أنّه إذا ما وعيت المشكلة على حقيقتها وتوافر التصميم لمقاومتها أنّها مستعصية الحلّ. أما أخذ الوضعية الحالية للجهاز الإداري كدليل على حتمية فشل القطاع العام والإدارة الحكومية، فأمر في منتهى الخطأ والتحيّز الفكري. إن وضعية الجهاز الإداري الموجودة الآن ليست طبيعية وليست مستعصية الحلّ إذا توافرت الخطّة والتصميم لمعالجتها. إن إصلاح الجهاز الإداري لا يختلف عن جملة قضايا التقدّم في بلادنا، وليس فيها أي شيء خاص.

وفي مناقشة هذه القضية علينا ألا ننسى أن النظام البديل للمزارع الحكومية التعاونية لا يمكن أن ينجح من دون خدمات عامة تقدّمها الحكومة في مجالات التسليف والإرشاد والتعاون والتسويق والمكننة.. إلخ. التي لا يمكن تقديمها من دون أجهزة إدارية لا تقل في اتساعها وتعقيدها أن لم تزد عن الجهاز الذي يتطلبه النظام الذي نقترحه؛ فإن كان نظام المزارع الحكومية التعاونية يواجه مشكلة إدارية، فالنظام البديل لا يمتاز عنه في ذلك، لأنه يواجه المشكلة نفسها إن لم تكن أكبر.

ثالثاً: مزايا النظام البديل

تلك هي الخطوط الرئيسة للنظام الجديد المقترح كبديل لنظام الملكية الفردية الصغيرة الذي ينطوي عليه البرنامج الحالي للإصلاح الزراعي. ونتحول الآن إلى شرح حسنات النظام المقترح من جميع الوجوه الاقتصادية والاجتماعية والفنية والإدارية.

١ ـ إذا اعتبرنا إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج الزراعي هدفاً مهماً، نرى بسهولة أن نظام المزارع الحكومية التعاونية يتفوق على نظام الفردية الصغيرة (أو أي نظام آخر). إن وضع قرارات الإنتاج وشؤون إدارة المزرعة بيد لجنة فنية من ذوي الاطلاع على الزراعة الحديثة، وإخضاع الإنتاج لتخطيط شامل ودمج هذه المزارع بالقطاع العام، كلها إجراءات تسهل إحداث الثورة الفنية

المطلوبة، بعكس نظام الملكية الفردية الذي تبقى فيه مهمة إدخال طرق ووسائل الإنتاج الحديثة على عاتق الفلاح. وبما أن الفلاح في وضعه الحاضر محافظ خامل، يخضع للخرافة وبعيد عن التفكير العلمي ومقيد بالتقاليد وأمي لا يعرف القراءة والكتابة، لذلك فمن الواقعي جداً ألا ننتظر منه الكثير في هذه المجال. ولا يقتصر الأمر على صفات الفلاح الشخصية، بل هناك عقبة مادية تقف في طريق إدخال نتائج العلم الحديث في الزراعة، فالقسم الأكبر من التحسينات الجديدة للإنتاج تتطلب استثمار موارد مالية لا تتوافر عند فلاحنا الفقير الذي لا يرتفع دخله فوق الكفاف كثيراً. كما إنَّ استثمار الأموال في استعمال تلك المحسنات ينطوي على مخاطر ويتطلب استعداداً للمجازفة لأن هذه الطرق والفنون الجديدة لم تجرب بعد. وتجربة الشيء الجديد تنطوي عادة على شيء من المجازفة، فحتى لو اقتنع المالك الصغير بتفوق الطرق الحديثة وبضرورة إدخالها في زراعته، فهو لا يستطيع ذلك لأنه لا يملك المال اللازم للإنفاق عليها، وقد يكون لديه قليل من المال ولكنه قد يخاف المجازفة وتحمل مخاطر تغييرات غير متأكد من نتائجها.

وفي الحقيقة لا نكون مغالين إذا قلنا إن قضية الإصلاح الزراعي هي في الدرجة الأولى قضية القضاء على الفقر بين جمهور الفلاحين؛ والقضاء على الفقر لا يتم إلا بالثورة الفنية في أساليب وطرق الزراعة، لأن ذلك هو الوسيلة المضمونة لتحقيق زيادة مستمرة وحقيقية في الدخل. صحيح أن أخذ الأرض من الإقطاعي وإعطاءها للفلاح يؤدي إلى زيادة دخل الأخير لأنه بذلك يتخلص من دفع حصته من المحصول للمالك، إلا أن ذلك وحده لا يكفي إذا بقيت طرق وأساليب الإنتاج القديمة على ما هي عليه. وبعبارة أخرى لا يعتمد حلّ مشكلة الفقر على معالجة قضية توزيع الأرض، بل ـ بالإضافة إلى ذلك وبشكل رئيسي ـ على زيادة الإنتاجية. وقد ثبت بالتجربة العملية أن الإرشاد الزراعي على النمط الموجود عندنا وسيلة لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الثورة الزراعية بالعمق وبالسرعة المطلوبة. إن الإرشاد الزراعي القائم على التثقيف البطيء للفلاح وإقناعه اختيارياً بضرورة تغيير طرق الإنتاج المتبعة وإبدالها بالطرق الحديثة بالوسائل والأساليب المعروفة مثل النشرات والمزارع النموذجية ومحطات توزيع البذور المحسّنة. . إلخ.

إن الإرشاد الزراعي من هذا النمط قد ثبت أنّه بطيء المفعول إن لم يكن فاشلاً تماماً؛ لأنه يخاطب فلاحاً أمياً محافظاً تسيطر عليه الخرافات، وفقيراً راكد التفكير. ولأجل أن ينجح الإرشاد الزراعي لا بدّ أولاً من تغيير عقلية الفلاح

بشكل جذري، وتلك قضية تحتاج إلى أجيال من الزمن. ونحن كبلد متخلف نسعى إلى تحقيق تقدّم عميق وسريع في أوضاعنا الاقتصادية لا نستطيع أن نعتمد على هذا الأسلوب البطيء لتحقيق الثورة الزراعية. لذلك لا بدّ من مرحلة انتقالية تؤخذ فيها سلطة اتخاذ القرارات الزراعية من يدّ الفلاح لتوضع في يدّ فنيين حتّى يرتفع مستوى الفلاحين وتزداد معرفتهم بطرق الزراعة، وحتّى يكتسبوا عادات جديدة وتتكون عندهم عقلية تقدّمية علمية، وعندما يتم كلّ ذلك ويصبح الوسط الفلاحي قادراً ومؤهلاً لتخريج مديرين أكفاء يحتلون مكان المديرين الموظفين، عندها يمكن إرجاع تلك الصلاحيات للفلاحين أنفسهم. هذا هو الطريق العلمي لتحقيق الثورة الفنية في الزراعة، الطريق الذي يأخذ واقع الفلاح بعين الاعتبار في تحديد طريقة تغيير هذا الواقع.

٢ ـ في النظام الإقطاعي يمارس المالك سلطة على فلاحيه يستعملها لدفعهم إلى إنجاز المهمات التي يتطلبها الإنتاج، فَكُلّ نظام مهما كانت نوعيته لا بدّ أن يتضمن درجة معينة من القسر (أو الضبط)، فعنصر القسر موجود في كلّ نظام لضبط تصرفات مجموعة من البشر؛ في الواقع، إن النظام ـ أي نظام ـ كمؤسسة يهدف إلى تكييف السلوك الفردي ليكون منسجماً مع السلوك العام كما هو مصطلح عليه أو كما يعتقد أنّه يجب أن يكون. وفي ذلك نوع من القسر. لذلك لا مفر من القسر في كلّ نظام. والإصلاح الزراعي القائم على الملكية الفردية الصغيرة يزيل عنصر القسر الذي كان يمارسه النظام الإقطاعي من دون أن يقدم نوعاً بديلاً من القسر أو (الضبط) الذي يتطلبه تنظيم جهود الفلاحين ويدفعهم إلى إنجاز المهمات التي يتطلبها نجاح العملية الإنتاجية، ويكيّف سلوكهم الفردي ليصبح منسجماً مع مقتضيات مصلحة المجموع، أي مصلحة الإنتاج. إن قضية ضبط الفلاحين ودفعهم إلى العمل والإنتاج تبرز كمشكلة مهمة الآن في المناطق التي زال فيها النظام الإقطاعي وحلت محلّه الملكية الفردية الصغيرة. إن الفلاح المتأخر الجاهل الذي عاش منذ أجيال ضمن إطار من الضبط والتسيير والقسر من فوق، قد أصبح ـ بتطبيق الإصلاح الزراعي الحالي ـ حراً من جميع الضوابط القديمة، ومستقلاً يتحمل جميع مسؤوليات المالك. وبما أن الفلاح في وضعه الحالي سيبقى لمدّة ما في المستقبل غير مستعد لتحمل مثل هذه المسؤولية، لذلك لا بدّ من إيجاد نظام جديد للضبط يحلّ محل نظام الضبط في الإقطاع. وتنظيم الزراعة على أساس المزارع الحكومية التعاونية أحسن ما يوفر ذلك. أما نظام الملكية الصغيرة فلا يقدم أي بديل، الأمر الذي أدى إلى شيء من ضعف الانضباط وارتباك العملية الإنتاجية؛ وفي ظل هذا النظام، أصبحت هذه المهمة مقصورة

على الضبط الذاتي من جهة، وعلى جهود السلطة المركزية بما تقوم به من تشريعات ـ وعلى مدى تطبيق تلك التشريعات من قبل المحاكم أو الإدارة من جهة أخرى[٩]؛ في حين أن تنظيم الفلاحين في تعاونيات إنتاجية كبيرة، وربطها بالقطاع العام، وإخضاع نشاط الفلاح الفرد لأجهزة إدارية وتخطيطية متكاملة، تبدأ من لجنة الفلاحين، فاللجنة الفنية فالإدارة المركزية للقطاع الزراعي الاشتراكي، فجهاز التخطيط المركزي، إن كلّ ذلك يهيئ نظاماً جديداً. ومن خلال هذه الأجهزة والأنظمة ينتظم نشاط الفلاح الفرد وتتحقق سلطة منظمة توجه ذلك النشاط في خطّ مصلحة المجموع، فيحلّ النظام المنتج محل الفوضى العابثة (في حالة فقدان النظام).

إن فقدان السلطة على الفلاحين الذي أدى إلى التحلل النسبي من واجبات الإنتاج، هو الظاهرة التي رافقت عملية الإصلاح الزراعي والتي تفسر الانطباع الموجود لدى كثير من المواطنين من أن الإصلاح الزراعي قد خلق فوضى في الريف على حساب الإنتاج والمصلحة العامة. ويحاول الإقطاعيون أن يبالغوا في تصوير هذه الظاهرة واستثمارها لضرب فكرة الإصلاح الزراعي في الصميم. علينا أن نفرق بين الطغيان وبين النظام. **الأوّل** شرّ إنساني، و**الثاني** ضرورة تقتضيها المصلحة العامة والحياة المتمدنة. الحرية نقيض العبودية، في حين أن النظام ضروري لتحقيق الحرية، فعلى الإصلاح الزراعي كإجراء تقدّمي أن يهدم استبداد الإقطاع، ولكن عليه أن يهيئ نظاماً بديلاً لنظامه. وهذا بالضبط ما يحققه نظام المزارع الحكومية التعاونية وما يعجز عنه نظام الملكية الفردية في ظلّ أوضاعنا الحاضرة على الأقل.

إن توفير نظام لضبط عمل الفلاحين وتوجيههم وفق برنامج عام ما هو إلا قضية مهمة جداً تخدم مصلحة الفلاح نفسه ومصلحة المزرعة الحكومية التعاونية ومصلحة المجتمع ككل. ونظام الملكية الفردية الصغيرة عندما يطبق في أوضاع اجتماعية متخلفة كأوضاعنا يؤدي في الوقت الحاضر إلى نوع من التحلل من التزامات الإنتاج وواجبات العمل المنتج لضعف دافع الضبط الذاتي وروح المسؤولية إزاء المجتمع. وسيبقى ذلك حتّى يرتفع المستوى الفكري والاجتماعي للفلاح وتتغير نظرته ومفاهيمه.

---

(٩) إن قانون حماية وتطوير الإنتاج الزراعي الذي صدر بعد ثورة ١٤ رمضان مثال جيد على ذلك؛ إذ بموجبه أعطي الموظفون الإداريون في كلّ منطقة صلاحيات قانونية لتطوير الزراعة وحمايتها من الأضرار.

٣ ـ إن أهم ما يجلب انتباه المتجول في الريف العراقي هو التخلف الفظيع في كلّ شيء، فالطرقات غير موجودة، والمدارس والمراكز الصحية قليلة جداً أو معدومة، ومرافق الحياة العصرية الأخرى لا وجود لها. والبيوت بدائية جداً، وماء الشرب النقي والكهرباء غير متوافرين. ولأجل أن يرتفع مستوى الحياة في الريف لا بدّ من زيادة رأس المال المستثمر في المرافق العامة الاستهلاكية والإنتاجية. ولكن تحقيق ذلك يواجه مشكلة عدم توافر الموارد المالية اللازمة، فمثلاً تواجه الزراعة في العراق مشكلة خطيرة هي عدم توافر مشاريع البزل، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط الإنتاجية. وتوفير البزل يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الأرض بمقدار الربع أو الثلث على الأقل. وبحسب تقرير رسمي لمديرية الري العامة، تكلف شبكة البزل الكاملة التي يحتاجها العراق حوالى ٥٠٠ مليون دينار(١٠).

فما هي الطريقة التي نستطيع بواسطتها تخفيض الأعباء المالية لمثل هذه المشاريع غير استثمار طاقات العمل عند الفلاحين، تلك الطاقات التي تذهب هدراً بمجرد تركها عاطلة من دون استعمال. من المعروف أن أهم مصدر لتكوين رأس المال في البلدان المتخلفة هو اليد العاملة التي بتشغيلها واستثمار طاقاتها يستطيع المجتمع أن يزيد إنتاجه القومي. وبما أن نظام المزارع الحكومية التعاونية يؤمن تنظيم الفلاحين بجماعات تخضع لإدارة واحدة، ويحقق ربط هذا التنظيم بالقطاع العام ـ وبالتالي بالسلطة العامة ـ فهو يهيئ فرصة ممتازة لحشد هذه الطاقة البشرية وتوجيهها لزيادة الإنتاج القومي بحسب برنامج يعد خصيصاً لذلك، وبضمن خطّة التنمية الاقتصادية العامة، فيصبح المجتمع قادراً على اعتصار كمية أكبر من الجهود وصبّها في حملات منظمة لزيادة رأس المال الاجتماعي كتعبيد الطرق وترميم الجسور والقناطر والتشجير وبناء المساكن والمدارس والمراكز الصحية والاجتماعية وإصلاح التربة وشق الترع وتطهيرها والمساهمة في مشاريع البزل وتصفية المياه والكهرباء وصيانة المنشآت العامة الأخرى وغيرها من الأعمال التي من شأنها زيادة رأس المال الاجتماعي. إن كميات هائلة من الجهود عند فلاحينا تذهب الآن هدراً بسبب عدم وجود جهاز يؤمن تعبئتها وتوجيهها إلى العمل المنتج، فالبطالة المقنعة ظاهرة تعم أريافنا بالفقر العام وقلة رأس المال الاجتماعي وفقدان أبسط تجهيزات الحياة الاقتصادية الحديثة.

وليس في نظام الملكية الفردية الصغيرة ما يسدّ هذا النقص، بل على

(١٠) تقرير لمديرية الري العامة عن مشاريع البزل في العراق، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣.

العكس، فهو بهدمه نظام الانضباط الإقطاعي وعدم إحلاله نظاماً جديداً في مكانه، قد هيأ المجال لزيادة البطالة المقنعة بدلاً من العمل على إنقاصها أو إزالتها.

وأبسط مثل على ذلك هو أن الإقطاعيين قد جروا على عادة حشد الفلاحين إجبارياً، ومن دون مقابل لتطهير قنوات الري وهو ما يعرف (بالحشر). وبعد رفع سلطة الإقطاع لم يقم الفلاحون المنتفعون من الإصلاح الزراعي بهذه المهمة فأهملت قنوات الري وتراكمت فيها الأطيان، ما كان له أثر سيئ على الزراعة. ولو أرادت الحكومة الآن القيام بحملات تحشد فيها الفلاحين للقيام بمثل هذه الأعمال المفيدة لهم وللمجتمع، لما استطاعت أن تنجح، لفقدان الجهاز الذي تستطيع بواسطته تعبئة الفلاحين وقيادتهم في حملات العمل هذه. في حين أن التنظيم التعاوني للجماهير الفلاحية وربطها بالدولة يساعد جداً على إزالة البطالة المقنعة وزيادة ثروة المجتمع. وبالفعل كان لدى وزارة الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ رمضان، مشروع لتعمير الريف بإنشاء قرى عصرية (٣٠٠٠ قرية في المرحلة الأولى) تقوم على أساس حشد الفلاحين للعمل بأجور رمزية أو مجاناً لتنفيذ هذا المشروع الجبار. ومن دون ذلك يصبح المشروع باهظ الكلفة بحيث يتعذر تنفيذه. إن تعمير الريف العراقي عملية مرتفعة التكاليف، ولا تستطيع الحكومة الاضطلاع بها إلا إذا استعملت طريقة العمل الجماعي المجاني وطرق خدمة النفس المعروفة.

٤ ـ ولنظام المزارع الحكومية التعاونية ميزة مهمة هي أنّه يهيئ سبيل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛ فمجموع أنواع الوفر الذي ينتج عن مجرد كون الإنتاج واسعاً عامل مهم في تحول الإنتاج الحديث من شكل المؤسسة الإنتاجية الصغيرة إلى شكل المؤسسة الإنتاجية الكبيرة. وأنواع الوفر في الإنتاج الكبير من إدارية وتسويقية وفنية ومالية التي من شأنها زيادة الإنتاج (أو تخفيض كلفته)، تهيئ مجالاً للمؤسسة لزيادة رأسمالها وتوسيع نشاطها.

والجدير بالاهتمام هو أن هذه الزيادة الصافية في الدخل الحقيقي للمزرعة تمثل في الوقت نفسه زيادة حقيقية في الدخل القومي، لأنها ذاتية غير متأتية عن تحويل الدخل من مؤسسة لأخرى، أي إنّها لا تنتج عن نقصان في الدخل الحقيقي في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني. ويعلق بعض الاقتصاديين أهمية رئيسة على أنواع الوفر هذه كمصدر لتكوين رأس المال وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقضية أنواع الوفر المتعددة في الإنتاج الكبير هي التي تفسر مثلاً تفوق المزارع التجارية الكبيرة على الملكيات الفردية الصغيرة، وهي التي تعلل

اتجاه الزراعة في الولايات المتحدة مؤخراً إلى ما يدعى بـ «الزراعة الصناعية»، أي الزراعة على نمط المصانع الكبرى. للإنتاج الكبير مزايا مؤكّدة تنعكس في تحقيق زيادة صافية في الإنتاج، فإذا كان ذلك أمراً مهماً في بلد غني قطع شوطاً بعيداً في التقدّم الاقتصادي، فتزداد أهميته في بلد متخلف مثل العراق يقف في بداية سلم التطور الاقتصادي ويعاني نقصاً هائلاً في رأس المال.

٥ ـ وفي العراق فائض من الأرض القابلة للزراعة بالنسبة إلى عدد السكان في الريف، فهناك أكثر من (٢٨) مليون دونم من الأراضي القابلة للزراعة، في حين لا يتجاوز عدد سكان الأرياف خمسة ملايين نسمة. أي إن معدل ما يصيب الفرد الواحد عالٍ نسبياً. وتميل هذه النسبة إلى الارتفاع كلّما ازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة، فكيف نستطيع والحالة هذه زيادة رقعة الأرض المزروعة كوسيلة الإنتاج؟ إن فكرة الملكية الفردية الصغيرة لا تتضمن حلاً لهذه القضية، فتوزيع الأرض على الفلاحين لا يؤدي بالضرورة إلى زراعة الأراضي البكر التي لا يوجد فيها فلاحون والتي لم يسبق أن استغلت. لذلك لا بدّ من مبادرة المجتمع في هذا المجال.

إن كثافة السكان في الريف ليست عالية حتّى يندفع الذين لا يجدون مجالاً للعيش نحو استصلاح الأراضي الجديدة واستغلالها. وحتّى لو كانت كثافة السكان عالية، فلا يعني ذلك أبداً أن اليد العاملة الزائدة ستندفع نحو الأراضي الجديدة، لأن ضعف حركة انتقال اليد العاملة هي من الصفات الرئيسة التي تطبع الوضع الاجتماعي في البلدان المتخلفة اقتصادياً ومنها العراق. إن الأراضي القابلة للزراعة وغير المزروعة والأراضي التي تصبح صالحة للزراعة بتنفيذ مشاريع للري لا نستطيع استثمارها عن طريق الجهد الفردي؛ فنحن لا نستطيع توزيعها على الفلاحين لأن ليس لدينا فائض منهم، ولا يمكن أن نعطيها للإقطاعيين وتجار المدن لأننا لا نريد رجوع استغلال الإنسان للإنسان. لذلك لا بدّ من أن تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تطوير هذه الأراضي لمصلحة الاقتصاد الوطني. وتجربة الاتحاد السوفياتي في إنشاء المزارع الحكومية في الأراضي البكر مفيدة في هذا الصدد.

في مناطق كثيرة من العراق أراضٍ واسعة خالية ممكن أن تستغل في الزراعة. وهناك البدو الرحل الذين يتعاطون الرعي والتنقل طلباً للكلأ. إن محاولة توطين هؤلاء البدو عن طريق إعطائهم أرضاً زراعية مصيرها الفشل على الأرجح، فهؤلاء البدو لا يقدرون قيمة الملكية الفردية وغير معتادين على الزراعة المستقرة، وهم على درجة كبيرة من التأخر الاجتماعي والخضوع لرؤسائهم والمتنفذين منهم. لذلك

فَكُلّ توزيع للأرض عليهم سوف لا ينتهي إلا بتنازلهم عن الأرض لرؤسائهم أو تركها ليستغلها تجار المدن أو الإقطاعيون المجاورون. وقد دلت تجربة توزيع الأراضي الزراعية على أفراد قبيلة شمّر في لواء الموصل، على فشل ذريع في تحقيق الأغراض التي وزعت الأرض من أجلها. إذ إنَّ هؤلاء البدو الرحل لم يكن من الممكن ضبط هوياتهم إذ لا يوجد لهم إحصاء أو أي تسجيل من أي نوع كان. وكانت نتيجة التوزيع أن سُلّمت الأرض ثانية إلى زعماء شمر الذين كانوا يستغلون هذه الأرض الأميرية قبل الإصلاح الزراعي لقاء حصة بسيطة أو سلموها إلى تجار المدن الذين اعتادوا زراعة هذه الأرض بالتجاوز بواسطة الآلات (ويسمون محلياً بالمصالح). وبقي الإصلاح الزراعي حبراً على ورق، الأمر الذي يعرفه الجميع في وزارة الإصلاح الزراعي وفي أوساط الناس في تلك المناطق.

إن الملكية الفردية الصغيرة لا يمكن أن تنجح كحل لمشكلة توطين البدو واستثمار الأراضي الجديدة البكر. وبعكس ذلك فإن نظام المزارع الحكومية التعاونية بوضعه الإدارة في يد لجنة فنية مرتبطة بجهاز القطاع العام لا في يدّ الفلاحين، وبإبقائه ملكية الأرض في يد الدولة لا في يد الأفراد، يجعل من الممكن فتح الأراضي الجديدة للزراعة وتشغيل البدو الراغبين بالعمل من دون تحميلهم مسؤوليات المالك، وتجنب خطر رجوع الإقطاع من جديد.

صحيح أن أفراد القبائل الرحل سوف لن يتحملوا نظام العمل المستمر، وصحيح أن نسبة الخروج من المزارع ستكون عالية في البداية، ولكن ذلك لا يؤثر على استمرارية الإنتاج، أي استمرار المزرعة كمشروع طالما أن الإدارة ليس في يدّ الفلاحين بل في يدّ الدولة. كما إنَّ أثر ذلك على استقرار اليد العاملة في المزرعة سيكون مؤقتاً إذ إنَّ ارتفاع دخل الفلاح بالنسبة إلى ما يمكن أن يحصل عليه في الرعي أو في العمل خارج المزرعة، سيكون عاملاً مساعداً على الاستقرار. كما إنّه وبمرور الوقت سيتعود هؤلاء الفلاحون على الزراعة المستقرة، وسيتعرضون إلى نمط جديد من الحياة في المزرعة التعاونية، ما يساعد على تغيير أفكارهم وعاداتهم الاجتماعية. أما إذا صرفت الدولة أموالاً لإنشاء مشاريع ري واستصلاح تربة وهيأت الأرض للزراعة ووزعتها على القبائل الرحل أو غيرهم ممن لا يمتهنون الزراعة من سكان المدن، فستكون النتيجة إما تسليم هذه الأرض للإقطاعيين أو تجار المدن أو تركها فارغة وتبذير أموال المجتمع التي أنفقت على إعمارها؛ فكما إنَّ هناك مجالات صناعية كثيرة لم يكن من الممكن استغلالها بواسطة القطاع الخاص والجهد الفردي ما اضطر المجتمع إلى الدخول فيها عن

طريق التصنيع الحكومي، كذلك إعمار الأرض الفائضة البكر لا يمكن أن يتم في أوضاعنا الحاضرة على الأقل عن طريق الأفراد (عدا ما يخصص للملاك القدماء لإنشاء مزارع حديثة كما مرّ ذكره سابقاً) من دون التعرض إلى خطر نشوء إقطاع جديد. لذلك فليس غير الجهد العام ما يستطيع القيام بذلك. وتلك مزية للنظام المقترح على نظام الإصلاح الزراعي المطبق حالياً.

٦ ـ تؤدي الحكومة الآن خدمات عديدة للقطاع الزراعي كخدمات الري والإرشاد ومكافحة الآفات. . إلخ. وتقديم هذه الخدمات في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة يقتضي إيصال هذه الخدمات إلى عدد كبير جداً من المزارعين الصغار في طول البلاد وعرضها، الأمر الذي يجعل كلفة تقديم هذه الخدمات عالية.

إن الدوائر المختصة بهذه الخدمات عليها أن تتعامل مع الفلاحين فرداً فرداً، وأن توفق بين مصالحهم المتضاربة وأن تعالج مشاكلهم المنفردة حالة حالة؛ في حين أن تجميع الفلاحين في وحدات إنتاجية كبيرة وربط إدارتها بالقطاع العام، من شأنه تبسيط عملية تقديم هذه الخدمات؛ ففي مجال الري مثلاً بدلاً من أن تتعامل مديرية الري العامة مع الفلاحين مباشرة تتعامل مع اللجنة الفنية. وهناك فرق بالكمية والنوعية بين الحالتين، ففي الحالة الثانية يختصر عدد الذين يجري التعامل معهم إلى حد كبير، كما إنَّ اللجان الفنية أكثر معرفة بكيفية الاستفادة القصوى من مياه الري وكيفية صيانة منشآته، وأكثر شعوراً بالمسؤولية عن المصلحة العامة من الفلاحين. ومن الواضح أيضاً أن تضارب المصالح يزول في المزرعة التعاونية لأن الأرض تزرع للجميع وبذلك تزول جميع مشاكل توزيع المياه بين فلاحي المزرعة التي تبرز في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة. إن مهمة مديرية الري العامة ستكون حتماً أبسط ونفقاتها أقل في حالة المزارع الحكومية التعاونية مما تكون عليه في حالة تنظيم الزراعة على أساس الملكية الفردية الصغيرة. حتّى منشآت الري من قنوات ونواظم وقناطر ومراكز مراقبة. . إلخ، تكون أبسط وأقل كلفة مما تتطلبه الحالة في النظام الآخر. إن ضمان المصلحة العامة في مجال الري حتماً يكون أسهل بكثير عندما يكون الطرف المستفيد إدارات فنية مرتبطة بالقطاع العام، مما لو كان الطرف المستفيد فلاحين مستقلين على درجة كبيرة من الجهل والتأخر وضعف الشعور بالمصلحة العامة.

وللسبب نفسه، تأخذ مهمة الإرشاد الزراعي شكلاً آخر أبسط وأقل كلفة مما يتطلبه نظام المنتجين المستقلين الصغار. إن جزءاً كبيراً من أعمال الإرشاد يستطيع

أن يقوم به أعضاء اللجان الفنية أنفسهم، الأمر الذي يختصر عمل جهاز الإرشاد كثيراً. كما إنَّ نشاط اللجان الفنية في تعليم الفلاحين على طرق الإنتاج الحديثة يتميز بالاستمرارية والعلاقة المباشرة، ما يجعله أكثر تأثيراً. ومن البديهي أيضاً أن النظام الذي يضع مسؤوليات الإنتاج وإدارة المزرعة في يد لجنة من خريجي المعاهد الزراعية، يحتاج إلى مجهود في حقل الإرشاد الزراعي أقل مما يتطلبه نظام يعطي الفلاح بوضعه المتخلف المعروف، تلك المسؤوليات.

ويصح الشيء نفسه في مجال مكافحة الآفات الزراعية. إن نجاح مكافحة الآفات والأمراض الزراعية في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة يعتمد على عدة أمور منها إقناع الفلاح بضرورة المكافحة ثمّ تعليمه طريقة القيام بها ثمّ توفير المال اللازم لذلك. في حين أن الأمر يختلف في ظلّ نظام المزارع الحكومية التعاونية، حيث المكافحة جماعية تتحملها مالية المزرعة، بعضها تقوم به إدارة المزرعة نفسها وبعضها تتعاون فيه مع جهاز المكافحة في وزارة الزراعة. وباختصار، إن لتجميع الفلاحين بتعاونيات وربط هذه التعاونيات بالقطاع العام، خصائص من شأنها تبسيط الأجهزة اللازمة لتقديم كثير من الخدمات العامة وتخفيض كلفتها المالية وزيادة فرص نجاحها.

٧ ـ ومن وجهة نظر المالية العامة هنالك أيضاً نقطة تفوّق للنظام المقترح. يقوم المجتمع الآن بإنفاق كمية من الموارد المالية لتطوير الزراعة، ولكن ما يحصل عليه المجتمع من موارد مالية من القطاع الزراعي أقل بكثير من المصروفات، لا بسبب أن المصروفات على القطاع الزراعي كبيرة، بل بسبب أن الإيرادات من الضرائب قليلة جداً؛ فالمعروف في أوساط وزارة المالية أن مستوى جباية ضريبة الأرض الزراعية منخفض جداً إذ يبلغ معدل ما يجبى منها سنوياً حوالى ٨٠٠,٠٠٠ دينار، وهو مبلغ لا يكاد يسدّ نفقات الجهاز الإداري الذي يتولى الجباية. كما إنَّ ما يجبى من حصة الإصلاح الزراعي لقاء تأجير الأرض أقل بكثير مما يجب، والرسوم المستحقة على الفلاحين لقاء نصب المضخات تكاد أن تكون مستعصية الجباية وهكذا. كلّ ذلك يعود إلى ضعف الشعور بالمسؤولية العامة لدى الفلاحين ولكونهم موزعين في مناطق واسعة ولعدم وجود جهاز تنظيمي للفلاحين يصعب الاتصال بهم.

إن مشكلة جباية الضرائب والرسوم غير واردة في ظلّ نظام المزارع الحكومية التعاونية، فهي يمكن أن تستقطع مباشرة من حساب المزرعة وتحول إلى حساب الخزينة العامة. وسهولة جباية الضرائب تجعل السياسة المالية أكثر مرونة وملائمة

كأداة لخدمة مصلحة الاقتصاد الوطني، إذ تستطيع الحكومة أن تجري تعديلات في الضرائب على القطاع الزراعي بحسب ما تراه مناسباً ولمختلف الأهداف العامة، وبخاصة لتحويل جزء من الزيادة في الدخل الزراعي لخزانة المجتمع لتستعمل بدورها في تمويل التنمية الاقتصادية العامة، في حين أن الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية العامة تبقى مشلولة أو أقل فعالية في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة في أوضاعنا الحاضرة.

٨ ـ طالما أن التخطيط الاقتصادي (ولو بشكل جزئي) قد أُعتمد رسمياً كطريقة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك لا بُدَّ من تقييم نظام استغلال الأرض الزراعية على هذا الأساس، أي مدى انسجامه أو تعارضه مع التخطيط الاقتصادي العام، ففي نظام الإنتاج الفردي وفي ظلّ واقعنا الاجتماعي المتأخر، تواجه قضية التنمية الاقتصادية تناقضات بين الأهداف الاقتصادية المطلوبة وبين اتجاهات الواقع. ويصح ذلك على القطاع الزراعي أكثر من القطاعات الأخرى؛ فالزراعة في كثير من بلدان العالم تميل عادة إلى التخلف عن مسايرة التطور الاقتصادي العام بسبب تأثير الأوضاع الاجتماعية كالعادات والتقاليد وارتباط اليد العاملة بالأرض وميلها إلى الركود وعدم الانتقال وانخفاض مستوى التعليم بين الفلاحين وقلة المعلومات المتوافرة لديهم عن الأسواق والأسعار والأوضاع الاقتصادية عموماً. لذلك وفي الاقتصاد الفردي الحر تبرز مشكلة تكييف القطاع الزراعي لمتطلبات التطور الاقتصادي العام. هذه ظاهرة عامة في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الحر فكيف الحال في بلد متخلف كالعراق؟ إن واقع الإنتاج الزراعي عندنا غير منسجم مع متطلبات التقدّم الاقتصادي العام.

لذلك فإن دمج الزراعة بالقطاع العام وإخضاعها للتخطيط يحلّ هذه المشكلة ويجعل مهمة التكيف لمتطلبات التنمية الاقتصادية مضمونة، فتزول التناقضات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتلك نقطة تفوّق للنظام المقترح على غيره من النظم الفردية.

هناك أمثلة كثيرة لتوضيح هذا الفرق نورد بعضها على سبيل المثال فقط. أنشأت الحكومة مصنعاً للتعليب في كربلاء، ولكن هذا المصنع مضطر الآن إلى العمل بأقل من طاقته الإنتاجية التامة بسبب قلة الموارد الأولية المتوافرة في الأسواق من فواكه وخضراوات. إن عدم استجابة إنتاج الفواكه والخضراوات في السنوات الأخيرة لزيادة الطلب عليها قد أدى إلى قلة المعروض منها في السوق للاستهلاك المباشر، فارتفعت أسعارها ووجد المصنع نفسه عاجزاً عن الحصول

على كميات من الفواكه والخضراوات تكفي لتشغيله بطاقته الإنتاجية الكاملة وبأسعار مناسبة؛ في حين تتوفر في تلك المنطقة الأرض والخبرة الكافية التي يمكن أن تستغل لزيادة إنتاج الفواكه والخضراوات. ولكن ذلك لا يمكن أن يتم عن طريق الجهد الفردي بل عن طريق إنشاء مزارع حكومية تعاونية. إننا الآن نستورد كلّ ما تستهلكه مصانعنا المحلية من البذور والمحاصيل التي تستعمل لاستخراج الزيوت النباتية مثل (فستق العبيد) في الوقت الذي يمكن إنتاج هذه المحاصيل محلياً عن طريق إقامة مزارع جديدة لإنتاج هذه المحاصيل بدلاً من استيرادها من الخارج.

من الثابت عملياً أنّه يمكن إنتاج قصب السكر في المنطقة الجنوبية من العراق إذ قامت مثل هذه الصناعة في المنطقة المجاورة من إيران. وهناك مشروع الآن لتأسيس مصنع حكومي لهذا الغرض؛ ولكن تأسيس هذا المصنع يتطلب أن يكون هناك من ينتج قصب السكر، فهل يمكن الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق ذلك؟ والجواب في الغالب سلبي، في حين يمكن إقامة مزارع قصب كبرى في أراضي الإصلاح الزراعي في تلك المنطقة. ومصنع سكر البنجر في الموصل يعاني أيضاً من نقص كمية البنجر المحلي ما يجعله يعمل بأقل من طاقته التامة. لقد أخذ إنتاج القطن في الانخفاض في السنوات الأخيرة الأمر الذي جعل وارداتنا من القطن لسد حاجة الصناعة المحلية ترتفع، فلو كان الإنتاج الزراعي خاضعاً لخطّة عامة لأمكن تكييف الإنتاج لسد الحاجة المحلية بدلاً من الاستيراد من الخارج. كلّ هذه الحالات وحالات عديدة أخرى توضح فشل القطاع الخاص في التكيف للظروف الجديدة، في حين أن مثل هذه المشكلة تكون محلولة تلقائياً عندما يكون الإنتاج الزراعي تحت سيطرة القطاع العام، وحيث تقرر سلطات التخطيط كمية ونوعية الإنتاج وتتولى اللجان الفنية تنفيذ ذلك.

٩ ـ وللنظام المقترح ميزة أخرى في مجال السياسة الاقتصادية العامة هي تسهيله إلى حد كبير عملية السيطرة على مستوى أسعار المحاصيل الزراعية. بفعل قوة جذب ازدياد الطلب، فزيادة الطلب الفعال الناتجة عن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية، يؤدي منطقياً إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية عندما يكون الإنتاج غير مرن نسبياً، أي عندما لا يتأثر كثيراً بزيادة الأسعار. إن الارتفاع المستمر في كلفة المعيشة هو الظاهرة البارزة في وضعنا الاقتصادي الحاضر، جالباً آثاراً سيئة وبخاصة على أصحاب الدخل المحدود كالعمال. وإذا ما أرادت الحكومة السيطرة على مستوى الأسعار لحماية أصحاب

الدخل المحدود ومقاومة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني التي يمكن أن تتولد من ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، فإنها تصطدم بعقبة كون الإنتاج الزراعي خاضعاً كلياً أو في غالبيته للقطاع العام ولاستطاعت الحكومة أن تثبت الأسعار بواسطة برنامج تشتري بموجبه مصلحة المبايعات الحكومية مثلاً جزءاً من المحاصيل من جهاز التسويق الموحّد للمزارع الحكومية التعاونية بأسعار ثابتة وتبيعه للجمهور بأسعار محددة أيضاً. وبصورة عامة تستطيع السلطة تنفيذ برنامج لتحديد الأسعار طالما أن هناك سيطرة عامة على الإنتاج. إذ من المعروف أن السبب الرئيس لفشل برنامج تحديد أسعار السلع الاستهلاكية في ظلّ الاقتصاد الحر، هو عدم السيطرة على جانب الإنتاج. إن النظام المقترح بإخضاعه الإنتاج الزراعي لسلطة المجتمع وبإنشاء جهاز تسويقي حكومي تعاوني يهيئ للحكومة المجال لتثبيت الأسعار وتجنب التقلبات وأخطار التضخم التي يتعرض لها نظام الإنتاج الفردي.

١٠ ـ يتعرض القطاع الزراعي إلى مخاطر التقلبات في الأسعار والدخل بسبب المخاطر الطبيعية وكوارث الآفات والأمراض، ما يجعل الفلاحين معرضين إلى الأخطار دائماً؛ ففي سني الجفاف مثلاً ينخفض دخلهم كثيراً ويعجزون عن تسديد ديونهم ولا يجدون ما يمكّنهم من شراء المواد اللازمة للزراعة في السنة التالية. وذلك خطر يتعرض له المالك الصغير. أما نظام المزارع الحكومية التعاونية فينطوي على نمط من التأمين ضدّ مثل هذه المخاطر، فقد تنخفض حصة الفلاح من صافي دخل المزرعة، ولكنه يبقى يحصل على أجوره اليومية. وتستطيع إدارة المزرعة أن تتحمل خسائر سني الكوارث بتعويضها من الاحتياطيات التي تدخرها في سني الرخاء. وبذلك تستطيع تحقيق نوع من الاستقرار في الدخل خلال السنين على الرغم من التقلبات المذكورة. إن تثبيت مستوى الدخل الزراعي للفلاحين أمر مهم جداً لتحقيق الاستقرار في الريف واستمرارية الإنتاج والطمأنينة النفسية والهدوء الاجتماعي والازدهار.

١١ ـ وأخيراً هناك جانب اجتماعي لا بدّ من ذكره، فالنظام الذي نقترحه كبديل لنظام الإصلاح الزراعي الحالي، لا يتفوق في النواحي الاقتصادية فحسب، بل في النواحي الاجتماعية أيضاً. إذ إن هناك اعتبارات تهم الإنسان والمجتمع لا يمكن إهمالها. إن النظام الحكومة التعاوني بإلغائه كلّ أصناف استغلال الإنسان للإنسان سواء أكان في الإنتاج أو الشراء أو البيع، يحقق هدفاً تصبو إليه البشرية جمعاء؛ فالاستغلال الذي ينتج تلقائياً من الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمتراكم

في طيات الاقتصاد الفردي الحر، شرّ يكافح الإنسان الآن للقضاء عليه في طول العالم وعرضه، ومجرد زواله يمثل نصراً لقضية تقدّم الإنسان. وزوال الاستغلال في المجتمع يحلّ مشكلة التضارب الاجتماعي والصراع الطبقي، ويضع أساساً راسخاً لتحقيق السلام الاجتماعي وتمتين اتحاد الشعب في وجه الأخطار الخارجية، ويهيئه لمعركة البناء في الداخل. وبإحلال المساواة في الفرص الاقتصادية محل الامتيازات وبتحرير الفلاحين من الاستبداد، تتحقق الحماية لكرامة الإنسان من أخطار التمايز الاقتصادي والتسلط الاجتماعي.

والنظام المقترح ينمي في الفلاح روح العمل الجماعي ضدّ الأنانية والانطواء على الذات، ويغرس في نفسه الشعور بالمسؤولية العامة والاهتمام بالصالح العام. ونحن في وضعنا المتخلف الحاضر أحوج ما نكون إلى ذلك. إننا بحاجة إلى إحلال التعاون محل التفرقة والأنانية وتقوية الشعور بالمصلحة العامة على حساب الشعور بالمصلحة الخاصة. كما إنَّ العمل التعاوني والخضوع للنظام والارتباط بالسلطة العامة، يضعف العصبيات العشائرية والعائلية والطبقية، ويفسح مجال الوئام والمحبة وروح المواطنية وسيادة القانون بدلاً من سيادة التقاليد والقوة والخرافة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يساعد إلى حد بعيد على تحقيق الأمن في الريف الشيء الذي كان ولا يزال ضعيفاً، فتحل الطمأنينة على الأموال والأرواح.

كما إنَّ التنظيم التعاوني المقترح، بتحقيقه المساواة الاقتصادية وإزالته للاستغلال ولنظام الطبقات والتفاوت في المال والقوة والمنزلة الاجتماعية، واتجاهه نحو تحقيق الحكم الذاتي في الإنتاج وتدريبه للفلاحين على الانتخاب والعمل الجماعي، يضع أساساً متيناً للديمقراطية الصحيحة ألا وهي الديمقراطية الاجتماعية، حيث تتحقق الحرية الصحيحة للمواطن، الحرية من قيود الحاجة والمال والتفاوت الاجتماعي والنظام القبلي. وبكُلّ ذلك يكون هذا النظام عاملاً مساعداً لنظام الاشتراكية الديمقراطية، حيث تتحقق سيطرة المجتمع على الإنتاج مع المحافظة على الحرية والكرامة الإنسانية والقيم الروحية.

في كلّ هذه النواحي، يحقق النظام الحكومي التعاوني زيادة في السعادة البشرية. وتلك مزية مؤكّدة في حدّ ذاتها لأن سعادة الإنسان هي المقياس الموضوعي الأعلى لصلاحية أي نظام.

رابعاً: ملاحظات ختاميّة

١ ـ الطريقة الواقعية في تنظيم الزراعة

إن الذي يتتبع جذور فكرة قانون الإصلاح الزراعي الحالي يجد أنّها غريبة الأصل، ففي البلدان المتخلفة من العالم وضع مضطرب بسبب التفاوت في الدخل الزراعي الناتج عن نظم تقضي بأن تمتلك الأقلية وسائل الإنتاج ـ الأرض ـ وتستخدم الأكثرية من الفلاحين المعدمين، إما كفلاحين أو كعمال لقاء حصة بسيطة أو أجر منخفض. إزاء مثل هذا الوضع توصل الفكر الغربي إلى حلّ هو الاستيلاء على الأرض التي تزيد على حدّ أعلى لقاء تعويضات، وتوزيعها على الفلاحين بثمن تسدد منه تلك التعويضات. هذا هو الحلّ الذي توصل إليه رواد الإصلاح في الغرب للمشكلة الزراعية في المناطق المتخلفة التي تقف على أبواب الثورة الاجتماعية. أما الدوافع التي تقع وراء هذا الحلّ فيعزوها البعض إلى أسباب عقائدية فحواها تقوية فكرة الملكية الخاصة التي هي أساس النظام الرأسمالي في وجه فكرة الملكية العامة التي هي أساس الاشتراكية. ويعزوها البعض الآخر إلى مجرد التقليد الفكري. إذ إنَّ نجاح فكرة الملكية الخاصة في تحقيق تقدّم اقتصادي كبير في الغرب، جعل كثيراً من المفكرين يعتقدون بأنها لا بدّ أن تنجح في تحقيق الشيء نفسه في المناطق المتخلفة. لقد اعتقد جيفرسون مثلاً أن الملكية الفردية الصغيرة في الزراعة هي أساس الديمقراطية الأمريكية. وفي رأيي الخاص أن الدوافع خليط من كلّ ذلك.

لقد ورث الحكم الوطني في العراق من العهد العثماني وضعاً معقداً في ملكية الأرض الزراعية يولد الكثير من المنازعات في الريف، الأمر الذي جعل الحكومة تستدعي الخبير البريطاني داوسون لدراسة الوضع وتقديم توصيات لحلّ المشاكل القائمة. وقد أصبح تقرير داوسون أساساً لتشريع قانون تسوية حقوق الأراضي لسنة ١٩٣٢، الذي نصّ على منح حقوق اللزمة والتفويض بالطابو للذين يثبتون تصرفهم السابق بالأرض الأميرية[١١]. ومن خلال عمليات تسوية حقوق الأراضي ظهر النظام الإقطاعي في العراق. إذ إن منح حقوق اللزمة

---

(١١) نصّ قانون عام ١٩٣٢، على منح حقّ اللزمة للأفراد الذين يثبت أنّهم استغلوا الأرض الأميرية (العائدة للدولة) التي تحت تصرفهم خلال العشرة السنوات السابقة. ومنح التفويض بالطابو لمن يثبت استغلاله للأرض الأميرية خلال الخمس عشرة السنة السابقة. وكلا النوعين يمنحان نوعاً من الملكية بين الملكية الفردية والملكية العامة. وحق اللزمة أقرب إلى الملكية العامة من التفويض بالطابو.

والتفويض بالطابو لم يبق على أساس الاستعمال المباشر للأرض، بل على التصرف أو الاستعمال غير المباشر (بواسطة فلاحين آخرين). إن تقرير داوسون والقانون الذي اعتمد عليه، يقومان على فكرة أساسية هي التحول من النمط البدائي للملكية الجماعية (ملكية العشيرة للديرة) إلى الملكية الفردية، لأن الملكية الفردية كما يذهب القول الغربي؛ تحول التراب إلى ذهب.

وجاءت المحاولة الأولى لتلطيف حدة النظام الإقطاعي بتشريع قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة سنة ١٩٥١، والذي نصّ على توزيع الأراضي الأميرية التي تصبح صالحة للزراعة بواسطة مشاريع الري الجديدة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وتوزيع نسبة منها على رجال الدين والمتقاعدين. ويقوم هذا القانون أيضاً ـ كما هو واضح ـ على فكرة الملكية الفردية. ثمّ جاء قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨، مبنياً على الفكرة نفسها للتخلص من الإقطاع الكبير مع المحافظة على الملكية الفردية.

هناك اعتقاد واسع في الغرب كما في بلادنا أن ما يصبو إليه الفلاحون هو الحصول على الأرض، لذلك فإن إعادة النظر بتوزيعها كفيل بحل المشكلة الزراعية. إنني أعتقد بأن هذا الرأي لا يدعمه دليل واقعي. إنّه مجرد خطأ شائع، فمشاريع إعمار واستثمار الأراضي الأميرية التي تأسست بموجب القانون المذكور قد باءت بالفشل؛ ففي مشروع الدجيلة وهو من أهم هذه المشاريع اتضح بحسب التقارير الرسمية أن المنتفعين أخذوا يتركون الأرض أو يؤجرونها لفلاحين آخرين، فمن مجموع ١٤٨٨ مستثمراً لم يبق منهم في الوقت الحاضر غير ٤٢٠[١٢]؛ ومن المرجح جداً أن هؤلاء الذين لا يزالون في المشروع يمارس كثير منهم عمليات تأجير الأرض بعضهم لبعض. ربما يقال إن السبب يعود إلى تراكم الأملاح لعدم وجود مشاريع البزل وذلك صحيح، ولكن لو كان الفلاح متعلقاً بالأرض إلى الحد الذي يصوره الخبراء الغربيون، فلماذا لم يقم ذلك الفلاح بأي جهد لاستصلاحها كما فعل المغامرون الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة واندفعوا نحو المناطق الغربية؟ ولنترك هذا المثل ولنأخذ حالة أخرى هي مشروع المسيّب الكبير الذي يتوافر فيه بشكل كامل الري والبزل، ويستطيع فيه المستثمر أن يحصل على الآلات الزراعية من الوحدة الميكانيكية المحلية وعلى القروض من الجمعيات التعاونية التي يمكن أن تحصل على المال من بنك

(١٢) السجلات الرسمية لوزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

التسليف التعاوني. في هذا المشروع النموذجي لم يتوافر الدليل على تعلق الفلاح بملكية الأرض؛ فقد جاء في تقرير رسمي عن وضع المشروع أنّه في إحدى الشعب كان مجموع المستثمرين ٥١٥ عند بدء العمل فيه، ١٠٨(١٣) منهم تركوا الأرض حتّى الآن. وقد أخبرني بعضهم في اجتماع كبير صراحة أنهم يقومون بتأجير وحداتهم الاستثمارية بعضهم لبعض وأنهم لا يستثمرونها بأنفسهم. ومثل آخر نسوقه في هذا المجال هو أن العمال الزراعيين الذين يعملون في مزرعة القطن الحكومية لم يرحبوا قط بفكرة توزيع الأرض عليهم عندما تقرر حلّ المزارع الحكومية وتوزيعها على العمال الذين يعملون فيها.

في الحقيقة إن ما يريده الفلاح هو زيادة دخله أكثر من أي شيء آخر حتّى أكثر من ملكية الأرض. إنّه يبحث عن وسيلة يتخلص فيها من الفقر، يستطيع بواسطتها أن يحصل على دخل أكبر لا مجرد الحصول على ملكية الأرض. لذلك فإن موقف عمال مزرعة القطن لم يكن غير منطقي لأنهم يعرفون أن دخلهم كعمال زراعيين مضمون طول العام وهو جيد نسبياً ويفوق ما يمكن أن يحصل عليه المالك الصغير الذي عليه أن يتحمل مسؤوليات كبيرة.

فإذا كان نظام المزارع الحكومية التعاونية يحقق لهم مستوى من الدخل أعلى من مستوى الدخل من الملكية الفردية الصغيرة، فإنّهم حتماً سيفضلونه على النظام الآخر.

إن قضية الفقر من القضايا الأساسية في الزراعة، وحلها يتوقف على زيادة العمل وتحسين فنون الإنتاج. من المفروض في نظام الملكية الفردية أن يؤدي الحافز الذاتي للربح إلى زيادة العمل، فما مدى واقعية هذا الرأي في أوضاعنا الحاضرة؟ صحيح أن الفلاح يفضل الدخل الكثير على الدخل القليل، ولكن لا يصحّ ذلك إذا كانت الزيادة في الدخل تتطلب زيادة العمل والتعب. من الملاحظ في المناطق المتخلفة أن الفلاح بعد تحقيق المستوى التقليدي للمعيشة يميل إلى زيادة أوقات فراغه والتمتع بالراحة أكثر من زيادة دخله المادي(١٤). ومن الملاحظ بصورة عامة أن الفلاحين الذين وزعت عليهم أرض وأُتيحت لهم بذلك فرصة لزيادة دخلهم عن طريق زيادة العمل، لم يستفيدوا من هذه الفرصة فأخذوا يستغلون جزءاً من

(١٣) السجلات الرسمية لوزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

(١٤) ولبرت مور، «الفلاحون البدائيون في الصناعة،» *Social Research*, vol. 15, no. 1 (March 1948), pp. 44-77. (بالإنكليزية).

الأرض ويتركون الباقي بوراً أو يستعملونها لزراعة نباتات العلف الحيواني بدلاً من استغلالها بصورة كثيفة، مفضلين زيادة الراحة وأوقات الفراغ على زيادة دخلهم المادي بزيادة العمل، بينما نظام المزارع الحكومية التعاونية يقوم بتحديد معدل العمل لليوم الواحد وبتحديد حدّ أدنى لأيام العمل في السنة وبإخضاع الإنتاج لتخطيط عام يفرض زيادة العمل. وبذا يقدم هذا النظام حلاً عملياً لقضية زيادة العمل بعكس النظام الفردي الذي يترك ذلك للدوافع الذاتية.

والحلّ الغربي لقضية تطوير وسائل وطرق الإنتاج الزراعي، هو الإرشاد القائم على فكرة الإقناع الشخصي بوسائل التثقيف الاعتيادية المعروفة. وفي ظلّ الأوضاع الاجتماعية المتخلفة عندنا وبسبب فقر الفلاح الشديد، لا يمكننا أن نقول عن هذه الطريقة إلا أنّها غير عملية وبطيئة المفعول. وذلك ما يجعلنا نعتقد أن البرنامج الحالي للإصلاح الزراعي سوف لن ينجح بتحقيق زيادة جدية في الإنتاج بل ستبقى أساليب الزراعة القديمة على ما هي عليه. لذا لا بدّ من حلّ عملي هو وضع قرارات الإنتاج، والتسويق والإدارة في يد لجنة فنية متخصصة بالزراعة الحديثة، حتّى يرتفع مستوى الفلاحين بحيث يستطيعون تحمل هذه المسؤولية في المستقبل. وهنا أيضاً يتضح أن الحلّ الغربي إنما هو حلّ غير واقعي.

والخلاصة أن الادعاء بأن نظام المزارع الحكومية التعاونية نظام خيالي إنما هو ادعاء غير علمي لأن العكس هو الصحيح. لقد باءت مشاريع إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة بالفشل، وقانون الإصلاح الزراعي لم تتوافر أي أدلة على نجاحه بالرغم من مرور أكثر من خمس سنوات عليه، بل على العكس. لذلك لا مجال إلى التعصب والمكابرة ونكران الحقائق الواقعية، وعلينا ألا نقع فريسة للهجوم الفكري الغربي على الزراعة الاشتراكية. كذلك من الخطأ الفاضح التصور بأن الدعوة إلى التنظيم الاشتراكي في الزراعة صادرة عن أفكار عقائدية مسبقة تتجاهل الواقع وتتخطاه.

٢ ـ عامل الزمن وقضية التنفيذ

هناك نظرة سائدة في جميع أجهزة الدولة تقريباً، ومن ضمنها الإصلاح الزراعي، فحواها: ضرورة التأني والدراسة لتجنب الأخطاء في تنفيذ المشاريع العامة. وقد تسربت إلينا هذه النظرة ـ الجامعية على الأغلب ـ من الخبراء الأجانب ومن الاحتكاك بالغرب بصورة عامة، حيث يسير المجتمع في طريق التقدّم بشكل

طبيعي. وبسبب هذه النظرة التي فيها الكثير من التقليد الجامد لأوضاع الغرب، أصبح تنفيذ المشاريع العامة يأخذ وقتاً طويلاً جداً لا يتناسب مع حاجتنا وظروفنا الحرجة، ولا يتماشى مع رغبتنا الملحة المشروعة بالتقدّم الثوري السريع، لنصبح في وضع متوازن بالنسبة إلى العالم المتقدم. وقد سادت هذه النظرة الخائفة في الإصلاح الزراعي. هناك خوف شديد من الأخطاء التنفيذية ما جعل الإدارة تسير في روتين معقد طويل على أمل تجنب تلك الأخطاء. وبناء على هذه النظرة فمن المنتظر جداً أن يثور الاعتراض على البرنامج المقترح لتأميم الأرض وتوزيعها على مزارع حكومية تعاونية وإنهاء الإصلاح الزراعي خلال سنة فقط.

إن خطأ هذه النظرة يكمن في أنّها تخرج عامل الزمن من الحساب، فهي لا توازن الضرر الناتج عن الأخطاء التنفيذية بالفائدة الناتجة عن اختصار الزمن، في حين أن النظرة الواقعية تحسب للزمن حساباً فَكُلّ يوم يضيع في عملية تنفيذ الإصلاح الزراعي يسبب أضراراً مادية واجتماعية كبيرة.

إن كُلّ تأخر في إنجاز الإصلاح الزراعي يكلف خزينة الدولة أموالاً ويمد في الفترة الانتقالية ـ فترة الإدارة المؤقتة ـ المربكة للوضع الزراعي بِكُلّ ما ينطوي عليه ذلك من خسارة في الدخل القومي وتأخير لعملية تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية وعرقلة للتقدّم الاجتماعي في الريف والاستقرار السياسي في البلاد عموماً. إن تحليلاً دقيقاً لأهمية الوقت يكشف أن الفوائد المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن اختصار الزمن أكبر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى. لذلك علينا ألا نتخوف من الأخطاء التنفيذية، بل يجب أن نعتبرها جزءاً من التقدّم الذي لا بدّ أن يكون له ثمن. وكل نظرة إلى التقدّم لا تدخل في الحساب عامل الزمن من جهة، ولا تعترف بحتمية وجود ثمن له من جهة ثانية، ما هي إلا نظرة خيالية بعيدة عن الواقع. من ذلك يتضح أن النظرة الثورية هي النظرة الواقعية بعكس ما يعتقد البعض.

٣ ـ الحلّ الجزئي والحلّ الجذري

من الأخطاء الشائعة عن الإصلاح الزراعي هو أن أسباب تعثر هذا المشروع العام ترجع إلى ضعف الجهاز الإداري من حيث الكفاءة الفنية ونشاط الموظفين وتعقيد الروتين وغيرها من العقبات التنفيذية التفصيلية. والذي يجعل لهذا الخطأ أهمية خاصة هو أنّه خطأ قد يتعرض له المسؤولون عن الإصلاح الزراعي. إن هذا الخطأ الفكري يوهم بأن المشكلة ستحل عن طريق رفع كفاءة الجهاز الإداري

ودعمه بالعناصر الفنية ودفع عجلة العمل اليومي إلى الأمام، وتطهير الموظفين من العناصر السلبية أو المشبوهة. إن كلّ ذلك مفيد ولا شكّ لقضية الإصلاح الزراعي ولكنه موضوع فرعي؛ في الإصلاح الزراعي كما هو عليه الآن أخطاء أساسية هي:

ـ يعتبر المشكلة تكمن في الإقطاع الكبير في حين أنّها ليست كذلك، فالإقطاع بِكُلّ درجاته وأشكاله نظام فاسد لا بدّ من تصفيته.

ـ يعتبر إعطاء الفلاح قطعة أرض كفيل برفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن ما يريده الفلاح هو زيادة دخله لا مجرد تملك الأرض.

ـ يعتبر أن الملكية الفردية ستؤدي إلى تحويل التراب إلى ذهب، في حين أن ذلك غير صحيح في أوضاعنا الحاضرة، لذا لا بدّ من الجهد العام والمبادرة الحكومية.

ـ يتبع لتحقيق أهدافه أسلوباً قانونياً يدخله في دوامة الحقوق والادعاءات، في حين أن النظرة الواقعية القائمة على استعمال الأرض بشكل مباشر هي النظرة المجدية.

وأخيراً يترك برنامج الإصلاح الزراعي، قضية إحداث الثورة الفنية في الزراعة للأساليب التقليدية المنسوخة من الغرب، وهي الإرشاد الزراعي الذي ثبت فشله، في حين أن الواقع يحتم الاعتماد على أسلوب ثوري مختلف يقوم على وضع مقاليد الزراعة في الوقت الحاضر في يدّ الفنيين لا في يدّ الفلاحين حتّى يرتفع مستواهم لتحمل هذه المسؤولية. وباختصار ليست المشكلة في تفاصيل النظام القائم، وحلها لا يكمن في إصلاح جزئياته مع الإبقاء على إطاره الأساسي، بل الخطأ في أسس النظام ذاتها.

٤ ـ التعاونية الحكومية

بقي أن نتناول بالإيضاح الموجز بعض الخصائص النظرية للنظام المقترح مقارنة بخصائص النظم الأخرى، فعندما نقول إن تنظيم الزراعة يجب أن يكون بشكل مزارع حكومية تعاونية، يعني ذلك أن هذا النظام خليط من النشاط الحكومي والنشاط التعاوني، فالمزارع المقترحة حكومية من حيث كون المبادرة في إنشائها تأتي من الحكومة لا من الفلاحين أنفسهم، وكون إدارتها وتمويلها من جميع الوجوه تبقى في يد الدولة لفترة من الزمن، فالحكومة هي التي تتحمل نفقات

الصرف عليها وهي التي تضع لها التخطيط العام، الأمور التي تجعلها جزءاً لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي العام في المرحلة الأولى.

وهي تعاونية من حيثُ إنَّ الفلاحين ليسوا عمالاً أجراء بل شركاء أيضاً يتقاضون حصة من الربح الصافي للمزرعة. وهم وإن كانوا يعملون في البداية لمدّة محددة، إلا أنهم يستطيعون بعد ذلك أن يصبحوا دائميين وأن يكتسبوا الضمان في البقاء مدى الحياة. كما إنَّ الإدارة الفعلية تنتقل إليهم بعد انقضاء المرحلة الانتقالية اللازمة لتدريبهم ورفع مستواهم. وبالإضافة إلى التعاون في مجال الإنتاج تمارس هذه المزارع نشاطاً تعاونياً في مجالات الشراء والبيع.

ويقوم النظام المقترح على أسس اشتراكية من حيث جعل ملكية جميع وسائل الإنتاج (عدا ما يتعلق بتربية الدواجن والمواشي على نطاق ضيق) في يد المجتمع بدلاً من الأفراد، ومن حيث جعل الدخل الزراعي يعتمد على العمل والإنتاج بدلاً من ملكية الأرض أو الإرث أو الصدفة أو استغلال الآخرين. أما القصد من إعطاء الفلاح وعضو لجنة الإدارة حصة من المحصول السنوي تتناسب طردياً مع كمية المحصول، فهو لخلق دافع ذاتي للعمل والحرص على زيادة الإنتاج. والإشراف الحكومي يكون قوياً في البداية، إلا أنّه يخف بالتدريج كلّما ارتفع مستوى الفلاحين لتحمل المسؤولية، أي كلّما رسخت أسس النظام.

ومن ذلك يتضح أن النظام المقترح يختلف عن نظام المزارع الحكومية الصرفة في بعض النواحي، ويختلف عن نظام المزارع التعاونية الصرفة في بعض النواحي الأخرى. إنّه خليط من الاثنين (مع الاحتفاظ بأهمية الدافع الذاتي) يناسب أوضاعنا الحاضرة ومستمد من واقعنا. ولعل أهم عامل واقعي يأخذه هذا النظام بعين الاعتبار هو تأخر الفلاح عندنا، ذلك التأخر الاجتماعي الذي ينطوي على رواسب قرون من التخلف. وهذا ما يفسر أخذ هذا النظام بفكرة الإدارة الحكومية ووضع الإنتاج بيد الفنيين في البداية، والتأكيد على أهمية إحداث انقلاب جذري في ثقافة الفلاح وتفكيره وسلوكه. وبعد كلّ هذه الإيضاحات يمكن بسهولة معرفة الاختلافات الرئيسة بين النظام المقترح ونظام المزارع الجماعية في الاتحاد السوفياتي مثلاً، فمن الخطأ الجسيم أن نلجأ إلى التقليد الجامد للنظم الاشتراكية سواء لما هو موجود في بلدان أخرى أو لما هو موجود في الكتب المدرسية.

الفصل السابع

النفط والتنمية وشؤون اقتصادية

• البحـوث والمقـالات

١ ـــ النفـط والتآمـــر

ـ ١ ـ

في عام ١٩٩٣، قمت بدراسة عن الخسائر التي تكبدتها البلدان العربية بسبب تدهور أسعار النفط، وقمت بتحديثها تباعاً حتّى نهاية عام ١٩٩٨. وقد اعتبرت سنة ١٩٧٤ هي الأساس، لأنها السنة التي أصبحت فيها الأسعار هي أسعار السوق العالمية، بعد أن كانت الأسعار تحددها الشركات الامتيازية (نشرت في عدد من المطبوعات العربية).

إن القوة الشرائية للبرميل في هذه السنة اعتبرتها هي الأساس، وقمت بحساب ما حصل للقوة الشرائية للبرميل خلال السنوات اللاحقة حتّى عام ١٩٩٨. والعوامل المؤثرة في القوة الشرائية للبرميل هي أسعار السلع والخدمات التي تشتريها البلدان العربية بعوائد النفط، ثمّ تقلبات سعر الدولار التي تستلم بها تلك العوائد؛ فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي نشتريها من الخارج، وعندما ينخفض سعر صرف الدولار بالنسبة إلى عملات البلدان التي نشتري منها تلك البضائع، تنخفض القوة الشرائية لبرميل النفط والعكس صحيح؛ فالمئة دولار التي نحصل عليها من بيع عدد من براميل النفط نستطيع أن نشتري بها سلعاً أقل من ألمانيا مثلاً إذا ارتفعت أسعار تلك السلع بسبب التضخم في ألمانيا، ويحصل الشيء نفسه إذا انخفض عدد الماركات الألمانية التي نستطيع الحصول عليها في المئة دولار بسبب انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة إلى المارك الألماني. عندما يحصل ذلك نقول إن القوة الشرائية لذلك العدد من براميل النفط قد انخفضت. . وهكذا.

وقد أخذنا الأرقام المتعلّقة بالتضخم في البلدان الصناعية والأرقام المتعلّقة بأسعار صرف الدولار بالنسبة إلى عملات تلك البلدان الصناعية من إحصائيات

الأوبك وصندوق النقد الدولي وبحسب المعادلات الإحصائية المعروفة، وقمنا بحساب ماذا حصل للقوة الشرائية لبرميل النفط العربي ما بين الأعوام ١٩٧٠ و١٩٩٨، فظهر كما أوضحت الدراسة أنه في عام ١٩٩٨ يجب أن يكون سعر البرميل ٢٣,٤٧ دولاراً للبرميل من أجل أن يحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، بسبب التضخم وتقلبات سعر الدولار خلال تلك الفترة. والفرق بين هذا السعر والأسعار السائدة هو الخسارة بالبرميل التي بدأت منذ عام ١٩٨٧، ولا تزال حتّى الآن، ومن أرقام التصدير لِكُلّ بلد عربي قمنا بحساب مجموع الخسارة التي تكبدها كل بلد عربي بسبب ذلك.

ويتضح من الأرقام أن البلدان العربية المصدرة للنفط وهي: السعودية والعراق والإمارات والكويت وليبيا والجزائر ومصر وعمان وقطر وسوريا واليمن وتونس، قد خسرت بسبب الفرق بين السعر الذي تبيع به نفطها والسعر الذي يجب أن يكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤ ما مجموعه ١٣٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ فحسب، أما مجموع ما خسرته منذ عام ١٩٧٨ حتّى نهاية عام ١٩٩٨، فقد بلغ أكثر من ٩٢٩ مليار دولار (تمّ تدوير الكسور للسهولة).

أليس من العدل أن يبيع العرب برميل نفطهم في عام ١٩٩٨ بسعر يستطيعون بحصيلته الحصول على الكمية من السلع والخدمات نفسها التي كانوا يحصلون عليها في عام ١٩٧٤؟ لماذا لا ترتفع أسعار النفط كما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدول الصناعية إلينا وبصورة مستمرة، كما توضح ذلك الإحصائات المنشورة عالمياً وبخاصة ما تنشره وكالات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي؟ الدول الصناعية ترتفع أسعار ما تصدره إلينا، وأما ما نصدره نحن إليهم فأسعاره في انخفاض بحيث تتآكل القوة الشرائية لبرميل النفط بمرور الوقت لمصلحة الدول الصناعية المستوردة وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تزداد باستمرار نسبة ما تستورده من نفط البلدان العربية من مجموع استهلاكها.

إن المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط مبدأ عادل ومعروف، فقبل عام ١٩٧٤، كانت نفوط الأقطار العربية تسعّر من قبل الشركات صاحبة الامتياز وكانت الأسعار تسمى بالأسعار المعلنة (من قبل الشركات). وعندما عقدت اتفاقية طهران المعروفة بين الدول المنتجة وشركات النفط صاحبة الامتياز في بداية السبعينيات، تضمنت نصاً على زيادة الأسعار المعلنة سنوياً للتعويض عن انخفاض

القيمة الشرائية للبرميل بسبب التضخم. وعندما حصل التخفيض في سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وارتفعت بسبب ذلك أسعار العملات الأخرى بالنسبة إلى الدولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية لبرميل النفط، بادر العراق إلى المطالبة بالتعويض عن تلك الخسارة، ونجح في إقناع الأوبك بمطالبة الشركات بذلك، فعقدت اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، حيث تمّ بموجبها زيادة الأسعار بحسب معادلة تمّ الاتفاق عليها. وعندما حصل التخفيض الثاني للدولار في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، بادر العراق ثانية إلى المطالبة بتعديل الاتفاقية، ونجح في ذلك حيث تمّ تعديل الاتفاقية في ١ حزيران/يونيو ١٩٧٣.

وهكذا استطاعت الدول المنتجة أن تزيد الأسعار للتعويض عن انخفاض الدولار الذي تستلم به عوائدها لتحافظ على القوة الشرائية للبرميل. وعندما زالت اتفاقيات الامتياز وأصبحت الدول تبيع نفطها بصورة حرة في السوق النفطية ابتداء من عام ١٩٧٤، وظهرت قضية انخفاض القوة الشرائية للبرميل ابتداءً من عام ١٩٨٦ كما أوضحنا. إذاً حتى الشركات الامتيازية قد اضطرت إلى الاعتراف بأنه من العدل أن تحافظ الدول المنتجة على القوة الشرائية لبرميل النفط ودفعت تعويضات عن ذلك عن طريق زيادة الأسعار التي كانت تحددها؛ فما الذي حدث لتصبح الدول المنتجة تبيع نفطها بأسعار أقل من الأسعار التي تحفظ لها القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤؟ فخلال كلّ المدّة ما بين الأعوام ١٩٨٦ و١٩٩٨، كانت الأسعار أقل من ذلك المستوى الأمر الذي أدى إلى خسائر تكبدتها البلدان العربية بلغت ٩٢٩ مليار دولار كما أوضحنا.

ولنلق نظرة على توزيع تلك الخسائر التي لم تكن متساوية بالطبع بسبب التفاوت في الصادرات بين قطر وآخر، فقد بلغت خسائر السعودية ٤١١ مليار دولار؛ وخسائر الكويت ٩٥,٩ مليار دولار؛ وخسرت الجزائر ٤٢,١ مليار دولار، وخسرت اليمن ١٤ مليار دولار؛ وخسرت تونس ٤ مليار دولار (كما أوضحت الدراسة).

هل كانت البلدان العربية في غنى عن ٩٢٩ مليار دولار ولا تحتاجها لأغراض التنمية ليصار إلى تحويلها بشكل تخفيض غير مبرر بأسعار النفط إلى اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة؟ العكس هو الصحيح تماماً؛ ففي بداية التسعينيات بلغت الديون الخارجية للبلدان العربية مجتمعة حوالى ١٥٣ مليار دولار، ومجموع الفوائد على الديون (خدمة الدين) أكثر من ١٦ مليار دولار

سنوياً؛ فالجزائر بلغت ديونها الخارجية آنذاك حوالى ٢٦ مليار دولار وخدمتها السنوية حوالى ٩ مليار دولار، وبلغت ديون تونس حوالى ٩ مليارات دولار وخدمتها السنوية ١,٣ مليارات دولار، وبلغ الدين العام لسوريا حوالى ١٧ مليار دولار وخدمته السنوية ٨١٠ مليون دولار، والديون الخارجية لمصر ٤٠,٤ مليار دولار وخدمته حوالى ٢ مليار دولار، والدين الخارجي لليمن ٦,٥ مليار دولار وخدمته السنوية ١١٠ مليون دولار. كان ذلك في بداية التسعينيات أما الآن فالأرقام أكبر من ذلك.

ما سبب هذه الخسارة التي تكبدتها البلدان العربية المنتجة للنفط؟ السعودية والكويت تعرف السبب كما سيأتي بحثه. ولكن ليس من الأكيد أن كلّ الأقطار العربية الباقية تعرف ذلك، فهل درست حكومة مصر مثلاً أو حكومة سوريا أو حكومة اليمن أو حكومة تونس سبب هذه الخسارة؟ هل يعرف القائمون على شؤون النفط في هذه الحكومات أن برميل النفط المصدر يجلب لهم الآن سلعاً وخدمات أقل مما كان عليه الحال في عام ١٩٧٤، وأن هذه الخسارة مستمرة منذ عام ١٩٨٦ حتّى الآن؟ وأن الأسعار كان يجب أن ترتفع باستمرار للتعويض عن تلك الخسارة، إلا أن ذلك لم يحدث بل الذي حدث هو العكس؟ هل يعرفون أن سعر برميل النفط في عام ١٩٩٨ يجب أن يكون حوالى ٣٢,٥ دولاراً من أجل المحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤، وليس السعر الموجود الذي أصبح الآن أقل من ١٠ دولارات. والسؤال الكبير هو ما سبب هذه الخسارة؟

ـ ٢ ـ

قلنا أعلاه أن البلدان العربية قد خسرت ما بين الأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٨ حوالى ٩٢٩ مليار دولار، لأن الأسعار التي باعت بها نفطها كانت أقل من السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، فما هو السبب؟ لماذا انخفضت الأسعار ومن هو المسؤول؟ عندما شعرت الأوبك بخطورة تدهور الأسعار، قررت في اجتماعها في بريوني (Brioni) في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨٦، أن تضع سقفاً للإنتاج وتحديد حصة لِكُلّ دولة، حددت سعر ١٨ دولاراً للبرميل كسعر ملزم. ولكن السعودية والكويت كانتا تقودان الدعوة إلى زيادة الإنتاج بشتى الحجج الواهية؛ ففي الوقت الذي كانت به الأسعار قد بدأت بالهبوط وحاولت الأوبك تدارك الموقف، زادت السعودية إنتاجها من ٣,٤ مليون برميل إلى ٧,٤ مليون برميل أي بنسبة ٢١٢ في المئة،

وقامت الكويت بالشيء نفسه. صرح وزير النفط الكويتي علي خليفة الصباح في شباط/فبراير ١٩٨٩، أن نظام الحصص لم يعد ملائماً وينبغي إلغاءه بأسرع ما يمكن. وهكذا بدأت حرب الإنتاج ونسجت الدول المنتجة خارج الأوبك على المنوال نفسه فزادت إنتاجها للمحافظة على مجموع عوائدها من التصدير تعويضاً عن انخفاض الأسعار.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، حددت الأوبك سقف الإنتاج بـ ١٨,٥ مليون برميل يومياً، وحددت حصة الكويت بـ١,٠٣ مليون برميل، في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٢٥ مليون برميل. واستمر ضغط السعودية والكويت لزيادة سقف الإنتاج، فاضطرت الأوبك إلى زيادة السقف في تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى ١٩,٥ مليون برميل وكانت حصة الكويت ١,٠٩ مليون برميل، بينما بلغ إنتاجها الفعلي ١,٨٤ مليون برميل، وعاد الضغط مرة أخرى من السعودية والكويت، ما اضطر الأوبك في تشرين الأول/أكتوبر إلى رفع السقف إلى ٢٠,٥ مليون برميل، وحددت حصة الكويت بـ ١,١٤ مليون برميل في حين بلغ إنتاجها الفعلي ١,٩ مليون برميل، وتكرر الضغط لزيادة الإنتاج، فاضطرت الأوبك إلى زيادته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، إلى ٢٢,١ مليون برميل وحددت حصة الكويت بـ ١,٥ مليون برميل، إلا أنها رفعت إنتاجها الفعلي إلى ١,٩ مليون برميل واستمرت تزيد إنتاجها متجاهلة قرارات الأوبك حتّى وصلت في تموز/يوليو ١٩٩٠، إلى ٢,٢ مليون برميل.

كانت السعودية والكويت، وبخاصة السعودية، تهدد بأنها ستزيد إنتاجها على كلّ حال إذا لم تستجب الأوبك إلى طلبها ومن أجل تضامن الأوبك كان الآخرون يضطرون للموافقة. كلّ ذلك كان يجري في الوقت الذي كانت به الأسعار في تدهور حتّى بلغ السعر خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠، ٧ دولارات وربما أقل من ذلك. وكان ذلك هو بالضبط الوقت الذي خرج به العراق منتصراً من الحرب مع إيران، وهو الوقت الذي كان فيه العراق في أشد الحاجة إلى عوائده من النفط؛ فأرسل العراق مذكرة إلى الجامعة العربية حول هذا الأمر الخطير، ثمّ جاءت كلمات السيد الرئيس صدام حسين التحذيرية في مؤتمر قمة بغداد في ٢٩/ ٥/ ١٩٩٠، عندما قال ما معناه إن الحرب قد لا تكون بالجنود بل قد تكون بالاقتصاد أيضاً. وكانت كلماته واضحة القصد تماماً، فما كان من المقصودين الحاضرين أصحاب تلك الفعلة الشنعاء إلا الصمت وتنكيس الرؤوس.

وإزاء تفاقم الوضع قمت في ٢٥/٦/ ١٩٩٠، بزيارة السعودية مبعوثاً للسيد

الرئيس صدام حسين، نقلت فيها رسالة خطية إلى الملك فهد، واقترح العراق عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في الرياض بحضره العراق والسعودية والكويت والإمارات ومعهم وزراء النفط، للتوصل إلى اتفاق مكتوب يوقعه الرؤساء يثبت فيه الإنتاج والأسعار؛ فوافق الملك فهد على المقترح، إلا أنه اقترح أن يقوم هو أولاً بإرسال رسائل إلى رؤساء الكويت والإمارات حول الموضوع وإذا لم تحل القضية تنعقد القمة، فوافقنا على ذلك.

وتحدث الملك فهد في ذلك الاجتماع المغلق بإسهاب ضدّ ما تقوم به الكويت من زيادة غير مبررة في الإنتاج، وأوضح لي من خلال تساؤله عن الدافع إلى ذلك هل هو مالي أم سياسي (إنه يقصد أن الدافع سياسي)؟ وفي اليوم التالي ٢٦/٦/ ١٩٩٠، زرت الكويت للغرض نفسه واجتمعت بأمير الكويت وحضر الاجتماع وزير الخارجية صباح الأحمد بدلاً من وزير النفط، مع أنهم كانوا يعلمون بموضوع الزيارة. وبعد الشرح بالأرقام الضرر المالي الفادح الذي تلحقه زيادة الإنتاج بالعراق، سردت له تطور إنتاج الكويت خارج حصتها المقررة وتدهور الأسعار، وقلت له إذا كان هدف الكويت من زيادة الإنتاج هو مالي، فالكويت تستطيع تحقيق ذلك عن طريق تخفيض الإنتاج وزيادة الأسعار؛ فالكويت إذا صدرت ١,٥ مليون برميل وباعته بسعر ١٨ دولاراً للبرميل تحصل على عائد سنوي يبلغ ٩٨٥٥ مليون دولار، وهي تحصل على العائدات نفسها إذا صدّرت ٢ مليون برميل وباعته بسعر ١٣,٥ دولار للبرميل. وكررت اقتراح عقد القمة. كان جوابه إنه لا يقصد إلحاق الضرر بالعراق، وإن السبب بعدم تخفيض إنتاجهم كما قررت الأوبك وجود عقود سابقة مع مشترين لا بد من تنفيذها ووافق على عقد القمة. وعند وقوفنا للانصراف قال وزير الخارجية مستدركاً: ولكن لا بدّ من زيادة حصة الكويت بِكُلّ الأحوال؛ فقلت له إن ذلك يعني رفع سقف الإنتاج من جديد وبذلك لا نكون قد عملنا شيئاً. ثمّ غير الملك فهد مقترحه فبدلاً من إرسال رسائل، اقترح عقد اجتماع لوزراء النفط، فوافقنا على ذلك. وقد عقد الاجتماع في جدة في ١٠ ـ ١١ تموز/يوليو ١٩٩٠، واتفقوا على الالتزام بالحصص المقررة من الأوبك وجاء في البيان الذي صدر عن الاجتماع ما نصه:

«اتفق الوزراء على أن الأولوية يجب أن تعطى لتصحيح المسار السعري بما يضمن إعادة سعر سلة نفوط الأوبك إلى ما يزيد على ١٨ دولاراً للبرميل، وذلك من خلال الالتزام الدقيق والفعلي والفوري من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وإبقاء سقف الإنتاج المقرر في اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، حتّى تتصاعد الأسعار إلى مستوياتها المقبولة».

ولكن بعد أن حدث ذلك، صرح وزير النفط الكويتي آنذاك رشيد سالم العميري إلى جريدة **القبس** الكويتية[1]، أنّه يجب زيادة حصة الكويت في الربع الأخير من السنة، وأن الاتفاق صالح لمدّة شهرين فقط. ثمّ انكشفت المكالمة الهاتفية التي قام بها الملك فهد مع الشيخ زايد التي أذيعت في وسائل الإعلام بصوته، والتي يقول فيها بالنصّ[2]:

«حبيت اني اكول لك وكلت لهشام (المقصود هشام وزير النفط السعودي) كول لِكُلّ إخوانك الوزراء ألا يأخذون اللي كاله الوزير العراقي بشكل أو بآخر. العراق مبلية الآن بينها وبين إسرائيل موقف حساس وكل يوم خايفين من شيء، وكال الوزير العراقي تلفظ بعض الكلمات ما بيها معنى، ولكن المهم أن هذين الشهرين تنتظم فيها وتمشي الأمور، خاصة بعد ما تهدأ الأمور ونمشي بخط دفاع، عندنا شهرين أنا كدول خليجية نلتكي بعضنا البعض ونرتب أمورنا بترتيب. يا طويل العمر هذا اللي خلانا نكول لوزيرنا بدك تشوف زملاءك الخليجيين حتّى لو كال العراق بعض الكلمات الشاذة كأنها لم تكن، المهم إننا نفوت هالشهرين بطريقة منتظمة مفيدة وبناءة، وتوكد أنّه إذا صدر منا بيان بترولي يطلع على طول لأنه متوقعين الخلافات، الله يعطيك حك وإذا تمانع تكدر وزير بترولنا وانتو الأربعة تجتمعوا لحالكم مثل قبل وترتبوا أموركم مع بعضكم».

ومن كلّ ذلك اتضح أن جميع ما سمعته من ملك السعودية وأمير الكويت كان مخادعة، وأن سياسة زيادة الإنتاج كانت متعمدة وأن تخفيض الأسعار كانت أيضاً سياسية متعمدة.

لقد كان المقصود هو تحطيم الاقتصاد العراقي، حيث بدأت الولايات المتحدة تقوم بحملة ضدّ العراق على مختلف الجبهات السياسية والاقتصادية والتقنية والإعلامية والاستخبارية بسبب القوة التي تمّ بناؤها بجهد الشعب وتصميم وعزيمة القيادة. وأخذت الولايات المتحدة تعتبر العراق هو العدو الأول لها في الوطن العربي. والسبب يعود في جوهره إلى سعيها إلى حماية الكيان الصهيوني والإبقاء على تفوقه والحيلولة من دون ظهور قوة جديدة توازن قوة ذلك الكيان.

---

(١) **القبس** (الكويت)، ١٦/ ٧/ ١٩٨٩.

(٢) تمت المكالمة الهاتفية يوم ٩ تموز/ يوليو ١٩٩٠، وهو اليوم الذي سبق اجتماع وزراء النفط في جدة، وأذيعت يوم ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

وقد أوكل الشقّ الاقتصادي في خطّة التآمر على العراق، إلى من يستطيع تخفيض أسعار النفط وهم السعودية والكويت في الدرجة الأولى.

أتذكر تماماً أن المسؤولين الكويتيين وعلى أعلى المستويات، والذين كنا نجتمع بهم أثناء الحرب مع إيران ونتحدث عن النفط وأسعاره، كانوا يقولون لنا بوضوح إننا إذا أردنا أن نهزم إيران فعلينا بتخفيض أسعار النفط لتحطيم اقتصادها.

وقد أصبح التآمر النفطي ملحوظاً على صعيد العالم وفي الأوساط النفطية؛ ففي ١٢/ ٩/ ١٩٩٠ تحدث رئيس منظمة الأوبك السابق رينيه أورتيز (René Ortiz) في مؤتمر صحافي في المكسيك إبّان أزمة الكويت فقال:

«إن حكام الكويت هم المسؤولون عن هبوط أسعار النفط العالمية في وقت سابق من العام الحالي، ما أثّر على الاقتصاد العراقي. إن السعودية والكويت والإمارات أغرقوا الأسواق الأسواق بحوالى ٢/ ٥ مليون برميل يومياً زيادة على الحد الأعلى لإنتاج الأوبك. إن هذه الأطراف رفضت مراراً الالتزام بحصص الإنتاج. إن هذه السياسة أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي، حيث إنّه كان يحصل على عائدات نفطية أقل بسبب إفراط هذه الأطراف في الإنتاج. إن الاقتصاد العراقي أصيب بأضرار جراء ذلك حتّى أن العراق كان على وشك الإخفاق في دفع أقساط ديونه الأجنبية».

ـ ٣ ـ

السعودية والكويت هما من تسببتا بالخسارة التي تكبدتها البلدان العربية المنتجة للنفط بسبب زيادة الإنتاج الذي أغرق الأسواق وأدى إلى انخفاض الأسعار إلى مستويات أقل من الأسعار التي تحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤. لنعيد إيضاح الصورة بالأرقام.

انخفض سعر برميل النفط من ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٢٧,٥ دولاراً في عام ١٩٨٥، ثمّ إلى ٢٠,٨ دولاراً في عام ١٩٩٠ ثمّ إلى ١٢,٤ دولاراً في عام ١٩٩٨، وإلى أقل من ١٠ دولارات بعد ذلك. في حين أن السعودية قد ارتفعت صادراتها من ٣,٤ مليون في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٨ مليون برميل في عام ١٩٩٠، وعندما توقف التصدير من العراق بسبب العدوان، قفزت السعودية في صادراتها إلى ٧,٤ مليون برميل لإبقاء السوق مشبعاً وللحيلولة من دون ارتفاع الأسعار بسبب توقف التصدير من العراق. واستمر إنتاجها وصادراتها بالارتفاع. وفي

الوقت نفسه الذي هبطت فيه الأسعار في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ إلى حوالى ١٠ دولارات للبرميل، ضغطت السعودية في اجتماع الأوبك في جاكارتا (إندونيسيا) فزادت حصتها ووصل إنتاجها إلى حوالى ٨,٨ مليون برميل، ورفعت سقف إنتاج الأوبك من حوالى ٢٥ مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون. وبذلك تمّ وضع مليونين ونصف مليون برميل جديدة في السوق للإمعان في تخفيض الأسعار. وكان ما جرى في جاكارتا صارخاً في إيضاح سياسة الأغراض وتخفيض الأسعار التي عملت السعودية بإصرار من أجلها.

والسؤال المهم هو لماذا تنفذ السعودية ومعها الكويت هذه السياسة؟

عندما كان جيرالد فورد رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، عقدت اتفاقية سرية بين السعودية وحكومة الولايات المتحدة تتعلق بالنفط، وقد نشرت عنها الأوساط النفطية الأمريكية. وتتحدث الاتفاقية عن مسألتين: **الأولى**، وتتعلق بالأسعار حيث نصت على أن حكومة العربية السعودية تسعى إلى تأمين السوق العالمية وبخاصة سوق الولايات المتحدة بحاجتها من إمدادات النفط بأسعار أطلقت عليها تسمية (معقولة) أو (مناسبة) والتعبير الدبلوماسي هذا يعني ـ كما ظهر في ما بعد ـ أسعاراً متدنية.

والقضية **الثانية**، تتعلق بعائدات النفط التي يجب أن تستثمر في الولايات المتحدة، وبالفعل استثمرت الحكومة السعودية عائداتها في سندات الخزينة الأمريكية غير القابلة إلى التداول، أي أن حكومة السعودية لا تستطيع بيعها في السوق وتحويلها إلى نقد، بل يجب أن تنتظر إلى حين انتهاء مدّة تلك السندات وهي عادة مدد طويلة. وتنشر الأدبيات النفطية أرقاماً عن مقدار هذه الاستثمارات وهي أرقام كبيرة جداً (بعض المصادر تذكر أنها ٥٠٠ مليار دولار). وتتبع حكومة الكويت السياسة نفسها وإن كانت على نطاق أضيق بحكم حجم صادراتها بالنسبة إلى السعودية. والاتفاق هذا ذو طبيعة سياسية فهو جزء من التحالف السياسي بين الحكومتين؛ فلقاء التحالف السياسي الذي توفره حكومة أمريكا، تقوم السعودية بإغراق السوق النفطية بفائض الإنتاج فتنخفض الأسعار وبذلك تستطيع الولايات المتحدة تأمين استيراداتها من النفط بأسعار مخفضة، ويساعد ذلك ميزان مدفوعاتها ويخفض كلفة الإنتاج لصناعتها المعتمدة على النفط المستورد إضافة إلى تمويل جزء من الدين الداخلي الأمريكي عن طريق استثمار العوائد في سندات الخزينة الأمريكية.

كما إنَّ تدني أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض إنتاجها المحلي العالي الكلفة

وبذلك تحتفظ باحتياطيها من النفط للمستقبل وتستعيض عنه بنفط مستورد رخيص. إن الحكومة السعودية بدلاً من رفع الأسعار للمستوى العادل الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل عن طريق تحديد الإنتاج، تقوم بالعكس فتزيد الإنتاج وتستنزف ثروة البلاد التي هي ثروة ناضبة كما هو معروف، وتقدّم مساعدة إلى اقتصاد الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لقاء التحالف السياسي.

إلى جانب ذلك تخدم هذه السياسة النفطية سياسة الولايات المتحدة في الوطن العربي، وفي المقدمة من ذلك التآمر على العراق عن طريق محاولة إضعافه اقتصادياً، الأمر الذي اتضحت معالمه تماماً بعد انتهاء الحرب مع إيران، حيث ساهمت حكومتا السعودية والكويت بشكل نشيط في هذه السياسة الأمريكية التي تتولى السعودية والكويت تنفيذها عن طريق زيادة الإنتاج النفطي وإغراق السوق وتخفيض الأسعار كما سبق إيضاحه. عندما حصل العدوان على العراق في الشهر الأول من عام ١٩٩١، وتوقف تصدير النفط العراقي، قفزت السعودية بحصتها من ٥,٤ مليون برميل بحسب اتفاق الأوبك في ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠، إلى ٨,٠٣٤ مليون برميل، وبذلك استحوذت على حصة العراق من السوق وبقيت كذلك. وتزيد عليه حتّى الآن حيث وصلت حصتها في اجتماع الأوبك في فيينا في حزيران/ يونيو ١٩٩٨ إلى حوالى ٨,٧ مليون برميل باليوم.

وبذلك نفذت السعودية ما تريده الولايات المتحدة بالحيلولة دون انخفاض المعروض في السوق بسبب توقف التصدير من العراق، ومنعت بالتالي تحسن الأسعار وبالوقت نفسه حققت ارتفاعاً بعائداتها بمقدار ما كان يصدره العراق قبل العدوان، وهي مبالغ كبيرة جداً. وهكذا أصبح الحصار على العراق مصدر دخل إضافي لحكومة السعودية (ومعها الكويت بنسبة حجمها). من ذلك يتضح أن حكومة السعودية ليس لها مصلحة برفع الحصار عن العراق.

ولا يخفى أن سياسة السعودية قد ألحقت أضراراً بالأقطار العربية الأخرى مثل الجزائر وليبيا كما سبق إيضاحه بالأرقام.

ولعل من أهم ما نتج من هذه السياسة هو إسقاط سلاح مهم من أيدي الأمة العربية في مواجهة الصهيونية ومن ورائها الولايات المتحدة؛ فعندما قامت الحرب مع الكيان الصهيوني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وهبّت الجماهير العربية، حدث لأول مرة استخدام النفط كسلاح في المعركة، فجرى تخفيض الإنتاج في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وحظر تصدير النفط للولايات

المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، واقترح العراق تأميم النفط ولم تحصل الموافقة على اقتراحه. ولكن ذلك الإجراء الذي كان له الصدى العالمي، قد أجهض في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، بضغط من السعودية، حيث أسهب وفدها بالتنظير والادعاء أن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها إزاء الكيان الصهيوني، الأمر الذي ثبت بطلانه. ومنذ ذلك الوقت ومن خلال سياسة إغراق الأسواق تطبيقاً للاتفاقية بين السعودية والولايات المتحدة، وضعت قضية النفط كسلاح سياسي على الرف، وتحول الوضع من سوق البائع إلى سوق المشتري كما يقال، وأصبحت السمة الغالبة على السوق هي وجود الفائض الذي تسببت به حكومة السعودية ومعها الكويت. وبذلك جردت الأمة العربية من سلاح قوي لدعم قضاياها القومية؛ فالولايات المتحدة تقترب من استيراد حوالى نصف ما تستهلكه من البلدان العربية. والدول الصناعية الأوروبية واليابان لا تنتج النفط والوطن العربي فيه ٧٠ ـ ٧٥ في المئة من احتياطي العالم.

قال رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي أليكسي كوسيغين في الاجتماع الذي عقد في الكرملين في موسكو مع الوفد العراقي برئاسة السيد الرئيس صدام حسين يوم ١١/ ٢/ ١٩٧٢ ما نصه:

«إذا كان العرب متحدين يكونون قوة تهتز لها أوروبا، لأن العرب يمسكون طاقات أوروبا وغير أوروبا وليست إسرائيل إلا قزماً حتّى بمساعدة الولايات المتحدة. الاستعمار يعمل كلّ شيء من أجل ألا يحصل اتحاد الدول العربية».

هذا من الشرق، أما من الغرب فقد قال روبرت هانكس (Robert Hanks) وهو أمريكي، في الندوة التي عقدها مركز الدراسات العربية في لندن عن النفط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ما نصه:

«إذا تعرض الشعب الأمريكي بدرجة كافية إلى صدمة أدرك مدى اعتماده على نفط الشرق الأوسط وتأثير حظره عليه، لكان قد نبذ التعللات الصهيونية المعتادة التي حكمت السياسة الأمريكية في المنطقة، إلا أن الأوبك قامت بعد خمسة شهور برفع الحظر عن تصدير النفط، أي قبل أن يستشعر الأمريكيون بدرجة كافية مدى الضرر الذي ألحقه بهم الحظر في مثل هذه المدّة القصيرة بالشكل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري في وجهات نظرهم بشأن هذه المنطقة. ولو أن الحظر استمر إلى سنة أو أكثر لكان من الممكن أن يدرك الكثير من الأمريكيين أن مصلحة بلادهم لا بدّ أن تقدّم على مصلحة إسرائيل».

ولكن ذلك لم يحدث بسبب سياسة الحكومة السعودية التي جردت الأمة من هذا السلاح المهم وبذلك تركت الشعب الفلسطيني يواجه الصهيونية أعزلاً حتّى وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه مما نشهده الآن.

إن الأمة العربية تملك القوة لدعم قضاياها القومية المشروعة لو توافرت الإرادة؛ فعندما أخذت بعض الدول بنقل سفاراتها إلى القدس، اجتمع السيد الرئيس صدام حسين مع الملك خالد في ٧/٨/ ١٩٨٠، وصدر البيان المعروف الذي حذر تلك الدول من النتائج التي ستترتب على موقفها في نقل سفاراتها إلى القدس، فتوقفت الدول الأخرى عن ذلك وقامت الدول التي نقلت سفاراتها بإرجاعها. والسبب كان لأن الدول المعنية قد عرفت أن ما ورد في ذلك البيان كان جاداً تقف وراءه إرادة مصممة على تنفيذ ما تقوله.

من كلّ ما مر يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أولاً؛ قامت الحكومة السعودية بصفتها أكبر منتج للنفط في العالم، بإجراء تحالف سياسي مع الولايات المتحدة تقوم بموجبه بإغراق الأسواق بالنفط لتخفيض أسعاره إلى الحدود التي ترضاها الولايات المتحدة، محملة البلاد السعودية خسائر مالية جسيمة وملحقة ضرراً مالياً كبيراً بالدول العربية المنتجة الأخرى. وتتعاون حكومة الكويت مع حكومة السعودية لتنفيذ هذه السياسة.

ثانياً؛ الهدف الأساس في الوطن العربي هو الوقوف بوجه العراق وهو القوة العربية الفتية التي تعمل من أجل بناء اقتصادي وعسكري وعلمي يوازن قوة الكيان الصهيوني ويتبع سياسة مستقبلة. وتهدف هذه السياسة إلى إضعاف العراق مالياً عن طريق تخفيض أسعار النفط والاستحواذ على حصته من سوق النفط وإدامة أمد الحصار عليه.

ثالثاً؛ إسقاط النفط كسلاح في المعركة السياسية وإطلاق يدّ الصهيونية في تصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق هيمنة الولايات المتحدة والدول الصناعية الاستعمارية على الوطن العربي، حيث تتركز احتياطيات النفط.

تلك هي عناصر التآمر؛ فهناك التآمر على العراق كقاعدة للثورة العربية الحديثة، وهناك المؤامرة العامة على الأمة العربية بإخراج النفط من ساحة المعركة وتجريدها من هذه القوة المؤثرة. والمفارقة من كلّ ذلك هي أن النفط كسلاح قد أخرج من معركة الأمة ضدّ الصهيونية، ولكنه أدخل كسلاح ضدّ الثورة في العراق.

آخر ما وصلت إليه السعودية في حزيران/يونيو في اجتماع الأوبك الأخير في فيينا، هو تحديد حصتها من مجموع إنتاج الأوبك بمقدار ٨,٧ مليون برميل يومياً. إن هذا الرقم يشمل ما استحوذت عليه من حصة العراق بسبب الحصار على تصدير نفطه منذ العدوان الثلاثيني في بداية عام ١٩٩٠؛ فما هو حجم هذا الاستحواذ؟ بحسابات علمية يتضح أن الفرق بين ما أنتجته السعودية فعلاً وبين ما كان يفترض أن تنتجه لو لم يتوقف الإنتاج العراقي مضروباً بسعر النفط الذي تصدره السعودية هو ١٢٣ مليار دولار حصلت عليها السعودية بسبب غياب التصدير العراقي خلال الفترة من الأعوام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٨. وذلك سبب آخر إلى سعي حكومة السعودية إلى إطالة أمد الحصار على العراق.

ولنأتي الآن إلى جوهر موضوع حصة السعودية في الإنتاج؛ ففي الوقت الذي بلغت صادرات العراق في عام ١٩٨٩ حوالى ٢,٤ مليون برميل قبيل العدوان، وصلت السعودية إلى تحديد حصتها المذكورة وهي ٨,٧ مليون برميل في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، في حين بلغت صادرات العراق في السنة نفسها ١,٧٥٠ مليون برميل بحسب مذكرة التفاهم.

ما هي مبررات هذه الحصة وعلى أي أساس تفرض حكومة السعودية ذلك على الأوبك حيث بلغت حصتها حوالى ربع مجموع ما تنتجه دول الأوبك مجتمعة؟ بالطبع إن ارتفاع حصة السعودية كان دوماً مقروناً (كما أوضحنا) بزيادة سقف الإنتاج، أي وضع كميات إضافية من النفط في السوق. كيف نقارن هذه الحصة بحصة العراق مثلاً، البلد الذي لا يمكن مقارنته بالسعودية من حيث الحاجة للموارد على أساس مختلف المقاييس؟ كيف نقارن سكان السعودية بسكان العراق؟ وكيف نقارن الموارد الطبيعية من أرض زراعية ومصادر مياه التي هي بحاجة إلى تطوير في العراق مع ما يقابلها في السعودية؟ كيف نقارن ما يتعرض له العراق من أخطار الكوارث الطبيعية كالفيضانات والمشاكل البيئية كتملح التربة والحاجة إلى مشاريع الري والبزل في العراق بما يقابلها في السعودية؟ الواضح أن حاجة العراق في جميع هذه النواحي أكبر بكثير من حاجة السعودية.

النظام السعودي نظام رأسمالي بحت، فالدولة لا تعتبر أن من واجباتها الاضطلاع بمهمات التنمية، فالتنمية متروكة لنشاط الأفراد؛ في حين أن نظام العراق يضع على الدولة واجبات أوسع بكثير في هذا المجال. ثمّ ما هي التزامات حكومة السعودية قومياً مقارنة بالتزامات العراق؟ حكومة السعودية لا تعتبر نفسها

ذات التزامات قومية، والبلدان العربية بالنسبة إليها دول مجاورة حالها حال الدول الأجنبية (إذا وضعنا الادعاءات الكلامية جانباً)، في حين أن العراق له التزامات قومية وقد تحملها في كلّ الحالات التي تعرض بها أمن أي قطر عربي (ومن دون استثناء) للخطر؛ فماذا قدمت السعودية مقابل ذلك؟

وفي مجال المساعدات المالية وبحسب ما أورده **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد (عام ١٩٩١)** بلغ ما حصلت عليه الدول العربية المحتاجة من مساعدات خلال المدّة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ ما مجموعه حوالى ٦٤٣١ مليون دولار من الدول العربية النفطية، أي بمعدل سنوي بلغ حوالى ١٢٨٧ مليون دولار، في حين بلغت المساعدات والقروض التي قدمها العراق من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ما مجموعه ٤٨١١ مليون دولار للدول العربية المحتاجة، أي بمعدل سنوي يبلغ حوالى ٥٣٥ مليون دولار سنوياً أي حوالى ٤٢ في المئة من المعدل السنوي لما قدمته الدول العربية النفطية مجتمعة بما فيها طبعاً السعودية. كلّ ذلك عدا المساعدات العينية النفطية ومنها ما يقدم إلى الأردن ومساعدات عسكرية إلى العديد من الأقطار العربية التي كانت بحاجة إليها دفاعاً عن أمنها. والعراق يحارب التدخل الأجنبي في شمال البلاد من سنين دفاعاً عن وحدة أرضه وحماية لسيادته، الأمر الذي يدفع من أجله كلفة مالية وبشرية. والعراق قد خاض حرباً لثماني سنوات لإيقاف المد الخميني وإسقاط شعار تصدير الثورة، وقدم نهراً من الدماء دفاعاً عن عروبة الخليج العربي ومنها السعودية، وقد كلف ذلك الكثير من التضحيات البشرية والمادية؛ في حين لم تقم السعودية بأي شيء من هذا القبيل ولا تعتبر ذلك من واجباتها. على أساس هذه المقاييس وكل المقاييس الأخرى ليس هناك ما يبرر أن تكون حصة السعودية ٨,٧ مليون برميل مقارنة بحصة العراق!

إذاً لماذا تصرّ حكومة السعودية على هذا الإنتاج الكبير الذي لا يتناسب مع حاجتها من جميع الوجوه؟ لماذا تنتج السعودية هذه الكمية من النفط وتضع الجزء الأكبر من عوائده في استثمارات في سندات الخزينة الأمريكية، أو في استثمارات أخرى في الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى؟ السؤال المهم هو: لماذا؟

ربّ سائل يسأل كيف تستطيع السعودية فرض هذه الحصة غير المتوازنة الخارجة عن المعقول وعن جميع المقاييس على الآخرين؟ الجواب هو أن السعودية الواقعة تحت نفوذ أمريكا، قد خططت لهذه السياسة منذ مدّة، فقد استثمرت الأموال الطائلة في بناء طاقة إنتاجية وتصديرية أكبر بكثير من حاجتها الفعلية تصل إلى حوالى ١٢ مليون برميل يومياً، وهذه الطاقة الفائضة موضوعة تحت اليد

وهي غير مستعملة، الأمر الذي يلحق بالبلاد خسارة مالية كبيرة بسبب تجميد رأس المال المستثمر فيها.

وتستعمل هذه الطاقة للتهديد، فالحكومة السعودية تعلن دوماً عندما يحتدم النقاش داخل الأوبك بأنها ستقوم بإنتاج الكمية التي تراها ملائمة إذا لم يحصل الاتفاق في داخل الأوبك على ما تريده هي؛ فإذا ما قررت الأوبك تحديد سقف الإنتاج بحدّ أقل مما تريده فإنها على استعداد لإغراق السوق عن طريق استخدام الطاقة الفائضة الجاهزة للاستخدام وسبق لها أن قامت بذلك. والذي يراجع محاضر اجتماعات الأوبك، يجد أن الوفد السعودي كان دوماً يضغط بشتى الوسائل والحجج الواهية لزيادة الإنتاج ويقاوم كلّ مسعى إلى تحديده.

فعلى سبيل المثال تقول السعودية في معرض تبرير ما تقوم به، إنها تملك احتياطياً كبيراً من النفط مقارنة باحتياطيات الدول الأخرى، لذلك يجب أن تكون حصتها متناسبة مع ذلك. فهل تصحّ هذه الحجة؟ هل أن موضوع الاحتياطي يبرر أن تستنزف الحكومة السعودية ثروة البلاد وهي ثروة ناضبة بهذا الشكل، وماذا يمنع أن يستمرّ وجود النفط في السعودية لمدّة أطول من المدّة التي تنضب فيها احتياطيات الآخرين؟ أليس ذلك أضمن لمصلحة الأجيال القادمة من سياسة تقديم الخدمة لأمريكا الآن وإهمال مستقبل البلاد؟ إذا كانت المدّة التي ينضب بها احتياطي السعودية بهذا المستوى من الإنتاج أي ٥٠ سنة مثلاً، فلماذا لا تكون ١٠٠ سنة بإنتاج نصف ما ينتج الآن؟

في بداية الثمانينيّات كان الوفد السعودي يبرر ضغطه لزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار بحجة أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج في الدول الصناعية وبالتالي إلى التضخم في تلك الدول وهي حجة متهافتة؛ فالنفط لا يشكل أكثر من ٢ ـ ٣ في المئة من كلفة الإنتاج في الدول الصناعية وهي الأرقام التي تنشرها تلك الدول نفسها. ثمّ هل من العدالة أن نتحمل نحن أعباء مقاومة التضخم في تلك الدول، وهل تقدّم تلك الدول مساعدة إلى اقتصادياتنا لمعالجة مشكلات التضخم عندنا؟

ثمّ أخذ الوفد السعودي يقول بضرورة موازنة العرض مع الطلب، فإذا ما ارتفع الطلب على النفط فعلينا نحن المنتجون أن نزيد الإنتاج لتلبية ذلك الارتفاع. ولا يوضح أصحاب هذه الحجة لماذا يجب أن نقوم نحن بذلك على حساب مواردنا وثروتنا الناضبة؟ أليس من العدل أن الدول الصناعية إذا أرادت أن توسع اقتصادها أن تدفع أكثر لا أن تدفع أقل، فهل العرب مسؤولون عن رفاه الدول

الصناعية ليقدموا لها دعماً بتخفيض أسعار النفط؟ الواضح الذي لا جدال فيه هو أن كلّ ذلك ليس إلا ستاراً من الدخان لحجب الحقيقة، ألا وهي الاتفاق السياسي والتفاهم الذي حصل بين المنتج الأكبر والولايات المتحدة في أثناء إدارة الرئيس الأمريكي فورد لتوفير النفط بكميات فائضة في السوق وتخفيض أسعاره، لإخراج النفط كسلاح في المعركة ضدّ الدول الاستعمارية والصهيونية.

من كلّ ذلك يتضح أن كلام حكام السعودية المتباكي أحياناً من انخفاض الأسعار ومقترحاتها بإحداث تخفيضات جزئية تجميلية، ليس إلا من قبيل المخادعة وتضليل الرأي العام؛ فالمسؤولون السعوديون يتكلمون عن هذه الكارثة وكأنها أمر خارج عن إرادتهم، وأن الوضع مفروض عليهم ولا دخل لهم فيه، في حين أنهم عن سبق إصرارهم الذين خلقوه، ضغطوا لزيادة إنتاج الأوبك وزيادة إنتاجهم بطفرات في الأوقات التي كانت فيها أسعار النفط في انخفاض فزادوها انخفاضاً. حدث ذلك في عام ١٩٨٦ عندما رفعوا إنتاجهم إلى أكثر من الضعف أي بنسبة ٢١٢ في المئة كما سبق أن أوضحنا، واستمروا بالسياسة نفسها حتّى جاء العدوان الثلاثيني، فقفزوا للاستحواذ على حصة العراق، ثمّ جاء اجتماع الأوبك في حزيران/يونيو ١٩٩٨، في فيينا، فرفعوا سقف إنتاج الأوبك بأكثر من مليون برميل وزادوا حصتهم إلى ٨,٧ مليون برميل في الوقت الذي كانت فيه الأسعار في تدهور حاد حتّى أوصلوها إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل، أي أرخص من ماء القناني. وينهج حكام الكويت النهج نفسه، فهم بدلاً من إزالة الفائض في السوق الذي ساهموا مع السعودية في إيجاده، أخذوا يتجهون الآن نحو زيادة إمكانيات الإنتاج والتصدير كما فعلت السعودية عن طريق منح امتيازات جديدة للشركات الغربية والإمعان في استنزاف ثروة البلاد، وإصراراً على سياسة خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية والتآمر على العراق وإفقار البلدان العربية.

هكذا تتصرف حكومة السعودية وحكومة الكويت في موضوع النفط. تبني طاقة إنتاجية وتصديرية أكبر من حاجتها، وتزيد الإنتاج والتصدير لتغرق الأسواق بالنفط، فتنخفض الأسعار لتحصل الولايات المتحدة على مستورداتها من النفط بأسعار رخيصة وتكوين خزين احتياطي، ومن أجل تلافي النقص الحاصل في العائدات نتيجة إلى انخفاض الأسعار، يصار إلى الإمعان في زيادة الإنتاج والتصدير مصحوباً باستنزاف للثروة الطبيعية فيصرف ما يصرف والفائض يستثمر في سندات الخزينة الأمريكية التي بلغت كما تذكر الصحافة النفطية حوالى ٥٠٠ مليار قبل سنوات، أما حجمها الآن فلا نعرف عنه شيئاً. هذا في الجانب

الاقتصادي. أما في الجانب السياسي، فيجري منع البلدان العربية من استخدام قوة الضغط التي لديها، فالنفط متوافر لا بل هناك فائض والولايات المتحدة لديها خزين احتياطي كبير. وبذلك لا يعود النفط سلاحاً سياسياً فتتصرف الولايات المتحدة ومعها الصهيونية براحة واطمئنان إزاء القضايا العربية. هذا بالضبط ما جرى تطبيقه منذ حصول الاتفاق النفطي ـ السياسي مع الإدارة الأمريكية أثناء رئاسة فورد.

ـ ٥ ـ

هكذا جُرد العرب من سلاح قوي أثبت فعاليته في مواجهة أعداء العرب وفي مقدمتهم أمريكا والصهيونية، وأُخرج من المعركة وحُول إلى سلاح ضدّ العرب وفي مقدمتهم العراق المجاهد. ولكن ذلك ليس أمراً جديداً على النظام السعودي وليس حالة معزولة، بل إن مجمل السياسة السعودية كانت ولا تزال في هذا الاتجاه، فهذا النظام لم يعمل ضدّ الأمة في مجال النفط على أهميته فحسب، بل كان سلوكه السياسي منسجماً مع ذلك تماماً؛ فالنظام السعودي وإن حاول أن يراوغ أحياناً ويتبع الأساليبَ الملتوية وغير المباشرة في التصرف إزاء القضية الفلسطينية، إلا أنه في الحالات الحاسمة كان مع تصفية هذه القضية لمصلحة الصهيونية؛ فهو لم يعتبر الكيان الصهيوني عدواً عسكرياً خطيراً علي،ه لذلك لم يكيف بناءه العسكري على هذا الأساس، بل على العكس كان يتجه إلى التعاون العسكري والاستخباراتي مع الولايات المتحدة حليف الكيان الصهيوني. والتعاون العسكري الوثيق مع الولايات المتحدة بالطبع لا يمكن أن يتلاءم مع الاستعداد العسكري لمواجهة الكيان الصهيوني، فالسياستان لا تنسجمان ولا الولايات المتحدة يمكن أن تسمح بذلك، فالشاغل السعودي لم يكن الكيان الصهيوني قط، بل التعاون مع الولايات المتحدة ويصح الشيء نفسه عن العمل الاستخباراتي والتطور العلمي. . إلخ.

وعندما قام السادات بزيارة القدس، وتم كسر الجدار العربي بتوقيع كامب ديفيد، دعا العراق إلى عقد قمة عربية لمواجهة الموقف، فهل كان النظام السعودي راغباً بحضور القمة؟ كلا لم يكن في الحقيقة كذلك. سافرت إلى السعودية ـ وكنت وزيراً للخارجية آنذاك ـ لإقناع الأمير فهد الذي كان ولياً للعهد آنذاك وصاحب الكلمة الفعلية، بالحضور. وقد وجهني السيد الرئيس صدام حسين وكان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك، أن أوضح إلى فهد بأنه إذا لم تحضر السعودية اجتماع القمة في بغداد فإننا سنكون مضطرين إلى

الاتصال بأطراف دولية أخرى ـ الاتحاد السوفياتي ـ للتفاهم معها لمقاومة ما قام به السادات. واجتمعت بالأمير فهد في الطائف يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨ بصورة منفردة، ونقلت له الدعوة إلى حضور القمة، وكان مراوغاً متردداً ما اضطرني إلى إلقاء القنبلة، فلما ألقيتها تغير وجهه ولهجته فوافق على الحضور وأخذ بلطيف الكلام معي.

وخلال اجتماع القمة في بغداد من ٢ ـ ٥/ ١١/ ١٩٧٨ قام سعود الفيصل ـ وزير الخارجية ـ بعرض مقترح غامض علي للاتصال بالولايات المتحدة والتفاهم معها؛ في حين أن المؤتمر كان مجتمعاً لاتخاذ موقف قومي حازم ضدّ السادات وأمريكا التي عملت ورعت كامب ديفيد، وبالطبع تمّ وضع مقترحه جانباً. إذاً، السعودية في حقيقة الأمر لم تكن ترغب بقمة بغداد وما صدر عنها من قرارات. وكان من مقررات القمة الاتفاق على تقديم معونة لدول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بمقدار ٣,٥ مليار دولار سنوياً لمدّة عشر سنوات، وكانت حصة السعودية ملياراً وحصة العراق ٥٢٠ مليون دولار. وفي المكالمة الهاتفية التي قام بها الملك فهد مع الشيخ زايد في تموز/يوليو ١٩٩٠، والتي أذيعت في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٠، (سبق ذكرها)، في هذه المكالمة قال الملك فهد إنهم قد جرى جلبهم في مؤتمر قمة بغداد. أي أن مساهمتهم المالية كانت تحت الضغط. وكالعادة دفعت السعودية حصتها لسنة أو سنتين ثم توقفت بعد ذلك. ثم توالت مشاريع التصفية،وكانت السعودية مؤيدة لها واحدة بعد الأخرى من مدريد وأوسلو حتى واي بلانتيشن، وكلما قدم المفاوض الفلسطيني تنازلاً بادرت السعودية إلى تأييد الخطوة التي يقوم بها.

هكذا سارت الأمور، الأمة العربية مجردة من قوة النفط والعراق محاصر، والنظام السعودي يتآمر مع أمريكا وبريطانيا ويقدم كلّ ما لديه من إمكانيات لدعم العدوان الأمريكي والصلف الصهيوني، همه الأول إضعاف الأمة العربية وتفريق صفوفها والإمعان في إطالة أمد الحصار على العراق والتحريض لمواصلة العدوان الأمريكي عليه وتقديم التأييد للمعتدين مالياً وسياسياً وعسكرياً؛ فبقي الشعب الفلسطيني أعزلاً مجرداً من السلاح والدعم السياسي يواجه الآلة العسكرية الصهيونية، وحكام السعودية يتفرجون. المشهد المهين يتوالى، حيث يقوم ياسر عرفات بعملية استجداء أرض آبائه وأجداده لضعف أو لاضطرار أو لكليهما معاً. والقدس يجري ابتلاعها قطعة قطعة جهاراً نهاراً وحكام السعودية ـ حماة الحرمين الشريفين ـ يتفرجون ويمعنون في التعاون مع أمريكا حامية الصهيونية؛ فعدو

حكام السعودية هو العراق وليس الكيان الصهيوني أو أمريكا، وليس بريطانيا ولا أي من أعداء العرب والمسلمين.

لماذا يحرم العرب من استخدام القوة الهائلة التي منحها الله لهم، قوة النفط، لخدمة قضاياهم العادلة وهم قادرون على ذلك لو توافرت الإرادة والإخلاص؟ القوة موجودة وليس في ذلك أي شكّ؛ فالولايات المتحدة لا يتجاوز احتياطها من النفط ٥,٥ في المئة من الاحتياطي العربي، والإنتاج في الولايات المتحدة في انخفاض مستمر، واستهلاكها في ارتفاع، واعتمادها على استيراد النفط العربي يتزايد بمرور الوقت حتّى يقترب من ٥٠ في المئة من مجموع حاجتها السنوية.

أما أوروبا الغربية واليابان فلا تملكان أي نفط. إذاً الغرب المستعمر الذي يدعم الصهيونية يحتاج النفط العربي وأهمية النفط لحياته أمر معروف. ثمّ أهناك ضير في أن تستعمل الأمة العربية (أو أي أمة) قواها الذاتية للدفاع عن مصالحها؟ الولايات المتحدة نفسها تستعمل قواها الاقتصادية والتقنية لحماية مصالحها المشروعة وغير المشروعة؛ فقد قامت منذ عام ١٩٤٠ بالرقابة على صادراتها لاعتبارات سياسية، فمنعت تصدير كثير من السلع للكتلة الشرقية. وشرعت في عام ١٩٤٩ قانون التحكم في الصادرات تحقيقاً لذلك، فصنفت الدول الأجنبية إلى ثماني مجموعات لِكُلّ منها معاملة خاصة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، فرضت حظراً شاملاً على صادراتها في كوبا. ثمّ صدر قانون عام ١٩٦٩، لإدارة الصادرات ليحلّ محل القانون السباق للغرض نفسه. وفي عام ١٩٥١، صدر قانون مساعدات الدفاع المشترك المعروف باسم «قانون باتل»، الذي أوضح أن سياسة الولايات المتحدة تشمل فرض الحظر على تصدير عدد كبير من المواد الاستراتيجية بما فيها النفط إلى «الدول التي تهدد أمن الولايات المتحدة بما في ذلك الاتحاد السوفياتي». وهي تمارس ذلك علينا عندما تقتضي مصالحها ذلك.

هذا ما تقوم به أمريكا؛ أما ما تقوم به السعودية هو العكس تماماً، فهي تساعد الاقتصاد الأمريكي على حساب العرب وتسهل لأمريكا وللصهيونية مهمتهما الاستعمارية في الوطن العربي. الثروة الطبيعية التي منحها الله للعرب والتي تختزن بلادهم الجزء الأكبر منها وبخاصة في السعودية والكويت، مستعملة ليس لمصلحة العرب والمسلمين، بل لغير هذه الأهداف، فمنها ما يذهب إلى سندات الخزينة الأمريكية، ومنها ما يتحول إلى الأرصدة والممتلكات الشخصية،

ومنها ما يفيض فتاته على المقربين؛ فالتفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء في الوطن العربي صارخ ويشكل ظاهرة يشار إليهاه بالبنان، وسبق لي أن قمت بحسابات لاستخراج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في السعودية والكويت ومقارنته بمتوسط نصيب الفرد في عدد من الأقطار العربية الفقيرة، فكانت النتائج مذهلة! والعملية الحسابية هي تقسيم مجموع الدخل السنوي (وأهمه النفط) على مجموع عدد السكان لسنة ١٩٩٠ وتبيان ما يلي:

١ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن = ١١,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

٢ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان = ١٠,٥ في المئة مما هو في السعودية.

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر = ٨,٣ في المئة مما هو عليه في السعودية.

٤ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا = ٨,٢ في المئة مما هو عليه في السعودية.

وبالنسبة إلى الكويت فكانت النتائج وللسنة نفسها كما يلي:

١ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في اليمن = ٩,٩ في المئة مما هو عليه في الكويت.

٢ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان = ٨,٨ في المئة مما هو عليه في الكويت.

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر = ٧ في المئة مما هو عليه في الكويت.

٤ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا = ٦,٩ في المئة مما هو عليه في الكويت.

في ٢٥/١١/١٩٨٠، انعقد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان حول القضايا الاقتصادية بمبادرة من العراق، الذي تقدّم بمشروع إلى عقد تنمية عربي تقوم بتمويله الأقطار العربية القادرة ومنها العراق. وكانت المفاوضات غاية في الصعوبة مع السعودية. وأخيراً تمخضت بعد أخذ ورد على تخصيص ٥ مليارات دولار تصرف بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً لأغراض التنمية في الأقطار

العربية الفقيرة. وكان العراق أول المساهمين. ولكن المشروع بعد أن أقر وثبتت الأرقام وأتى وزراء المالية لتنفيذه، التف عليه ممثلو السعودية والكويت، وأحيل إلى صناديق التنمية، الأمر الذي أدى إلى تعطيله كلياً ولم يستفد أي قطر عربي محتاج من دولار واحد من ذلك المشروع؛ فأين هي العروبة وأين هو الإسلام؟ هل يعرف حكام السعودية والكويت آيات الذكر الحكيم المتعلّقة بـ ﴿**والذين يكنزون الذهب والفضة**﴾[٣]؟ أو المتعلّقة بالذين **لا يجاهدون** ﴿**بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله**﴾[٤]؟ أو الذين يتخذون من أعداء الله أولياء لهم؟ أو. . أو؟ أعتقد أنهم يعرفون ذلك ولكنهم لا يعملون به. الثروة النفطية التي هي هبة الله، ليست ملكاً خاصاً لأحد بل هي ملك العرب جميعاً، وللفقراء المسلمين حقّ فيها وهو ما يجب أن يعيه جيداً حكام السعودية والكويت. ماذا عمل حكام السعودية لإنقاذ القدس ثالث الحرمين الشريفين وقدس أقداس العرب والمسلمين؟ الجواب كما توضح الوقائع هو أنهم عملوا عن قصد وسبق إصرار على تمكين الصهيونية منها، واحتلالهم لها وتهويدها، عندما أخرجوا نفط العرب من المعركة وحاصروا العراق وتآمروا عليه. وبعد كلّ ذلك هل بإمكان عملية توسيع المسجد النبوي الشريف أن تستر المؤامرة وتصرف الأنظار عن الجريمة؟ هل ما قام ويقوم به النظام السعودي يخدم الحرمين الشريفين أم يخدم الصهيونية؟

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٣٤.

(٤) المصدر نفسه: «سورة الأنفال،» الآية ٧٢؛ «سورة التوبة،» الآية ٨١، و«سورة الحجرات،» الآية ١٥.

٢ ــ النفط: القوة غير المستعملة

من لا يستطيع مقاومة الشر بقواه الآن عليه أن يستعد لمقاومته غداً، فالشر لا يمكن قبوله. ولكن ما قولك بمن يستطيع أن يقاومه الآن ولا يفعل؟ ذلك أمر مأساوي وغير مقبول. لوحة الأخبار في الأرض المحتلة الآن يمكن أن يقال عنها الكثير من المعاد المكرر، ولكن ما يروع النفس ويجرح الكرامة ويبعث على الأسى، هو المواجهة غير المتكافئة، حيث تنفرد الصهيونية بِكُلّ عدتها وعديدها وكل قواها المادية وخططها الماكرة، مدعومة بلا حدود من قبل القوة المادية الأولى في عالم ما بعد الحرب الباردة، منفردة بشعب أعزل محاصر تقريباً من أبناء جلدته حيث تتقابل الأسلحة الآلية مع الحجارة. ومسلسل القصة لا يزال ماثلاً في ذاكرة الجميع.

يقوم العدو بخطوة (حفر نفق) فيقاوم الشعب الفلسطيني بما لديه ولا يجد مخرجاً ولا ناصراً، فتتراجع الهبة ويحقق العدو ما يريد، ثمّ كان ما كان في القضية الفلسطينية حتّى أتت أوسلو بِكُلّ ما فيها، ويعطي العرب أغلب ما لديهم من أوراق قوة نسبية، حتّى إذا ما جاء دور الجانب الآخر تنقلب الصورة وتتبدل فيحلّ استعماري فظ محل استعماري ناعم، والبعض عندنا يتصور بسذاجة أن ما حدث أمر طبيعي غير مرتب. وتبدأ صفحة السلب المتدرج حتّى للفتات الذي تكرمت به أوسلو، ثمّ برزت قضية القدس المعروفة. أما لماذا يحصل كلّ ذلك فلا أظن أنه يحتاج إلى كثير من التحليل أو إلى غير المعروف من المعلومات، أنه الأمر الطبيعي تماماً عندما يتفاوض طرفان الفارق بين قواهما كبير والتكافؤ معدوم. واحد يستعمل كلّ قواه ويبحث عن المزيد، وواحد يبدد قواه ولا يستعمل ما هو موجود لديه.

ورب سائل يريد أن يعرف ما هو معروف، فيقول ما هي القوة التي يملكها

العرب ولا يستعملونها؟ إن القوة العربية كبيرة ومتعددة الأشكال فيها المادي والمعنوي، فيها الجغرافية والسياسة، فيها الدين وعدد النفوس، فيها الاقتصاد وفيها السلاح، فيها كلّ ذلك لو توافرت الإرادة، هذه الكلمة السحرية التي يعتبرها بعض المنظرين الجدد حديثاً عن الأحلام واللاواقعية، مع أنها ليست كذلك أبداً، فقد كانت دوماً خلال كلّ التاريخ وستبقى ما بقي الإنسان كلمة السر ومفتاح التقدّم.

ومع أن المفهوم لا يحتاج إلى إعادة، وأن خير الكلام ما قل ودل، سنقول بضع كلمات عن واحدة من القوى التي يمتلكها العرب ولا يستعملونها؛ في البلدان العربية أكثر من ٧٠ في المئة من الاحتياطي المعروف من نفط العالم، والولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأول للكيان الصهيوني ومصدر الجزء الأعظم من قوته، تعتمد وستصبح قريباً تعتمد على حوالى ٥٠ في المئة من استهلاكها على النفط العربي. وفي غضون وقت ليس ببعيد، سيكون هناك نقص في إمدادات النفط في العالم بحدود ١٠ ملايين برميل يومياً ولا تستطيع غير أربعة أقطار عربية سدّ هذا النقص، وهي بحسب الترتيب: السعودية والعراق والإمارات والكويت.

والقوة النفطية هذه ليست قوة نظرية، بل إنها سبق أن وضعت في التجربة وأثبتت أنها فعالة؛ فكلنا يعرف أنّه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، قررت البلدان العربية المنتجة للنفط حظر التصدير إلى الولايات المتحدة وهولندا، وكان لذلك القرار الصدى والأثر. وفي ٦/٨/١٩٨٠، زار الرئيس صدام حسين العربية السعودية، وصدر بيان صحافي مشترك جاء فيه أن البلدان اتفقا على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع أي دولة تستجيب إلى قرار الكيان الصهيوني بضم مدينة القدس، وتبقي سفاراتها في المدينة المقدسة. ويتذكر العرب كيف سارعت الدول التي كان لها سفارات في القدس إلى سحب سفاراتها. الأمر لم يكن أكثر من بيان صحافي ولكن كلمة السر كانت موجودة وهي: الإرادة.

أين ذلك مما يحدث الآن؟ الكيان الصهيوني بقيادة عتاة الاستعماريين ماضٍ لا يعبأ بشيء، والشعب الفلسطيني يقاوم بالحجارة، وقياديو منظمة التحرير ليس في أيديهم غير العمل السياسي الذي لا تدعمه قوة، والمعنيون بالتسوية يجتمعون ويسافرون ويتحدثون بالهاتف. حتّى إذا ما حلّ التعب وفشلت الاجتماعات ولقيت طلبات النجدة من راعية الصهيونية ـ أمريكا ـ أذناً صماء وابتسامة خفية، حتّى إذا ما حصل كلّ ذلك، لم يبق غير اللجوء إلى التنازلات، بدعوى

الواقعية والتنظير اللفظي العقلاني. لم لا والعقل في مثل هذا الوضع لا يعرف غير حساب الربح والخسارة، وحساب الربح والخسارة في غياب الإرادة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى هذه النتيجة. أمريكا والصهيونية هما وراء نزع سلاح العراق ومحاصرته، فلمصلحة من يحدث ذلك ويتفرج الآخرون؟ لماذا تخرج قوة العراق من المعركة ولمصلحة من؟ هل كان باستطاعة الصهيونية أن تنفرد بالشعب الفلسطيني بالشكل الذي نشاهده الآن لو استعمل العرب كلّ ما لديهم من قوة؟ أليست قوة العراق قوة العرب، وألم تكن دوماً في خدمة المصلحة القومية العربية؟ النفط هذا السلاح المهم أثبت فعاليته، وهذه القوة التي يخشاها العالم الذي يستمد الكيان الصهيوني منها القوة، لماذا نعطله ونسقطه من أيدينا في أحرج الأوقات؟

في الغرب حيث تسود السياسة العقلانية، يجري تقييم للإمكانات المتاحة وجرد للقوى المتوافرة، فكلّ ما يستطيع أن يضيف قوة إلى مركز الدولة في المساومة أو المنافسة من أجل المصالح، يوضع له مكان ويستخدم. بذلك تكون السياسة خطاب له أسنان تستطيع أن تقطع عند الحاجة. وهكذا استخدمت بيع السلاح والمعونات المالية والغذاء والتقنية، أسلحة في لعبة الأمم من أجل مصالحها. أما نحن فلا نستخدم القوة التي في أيدينا، وبذلك نحول السياسة إلى خطاب من دون أسنان، فنتفاوض من موضع الضعف ونتوقع من العدو التنازل دون أن يكون هناك ما يجبره على ذلك؛ فهل هذه هي السياسة الواقعية التي يجري الحديث عنها والعقلانية التي تتواتر الدعوة إليها؟ تلك لعمري هي اللاواقعية بعينها واللاعقلانية بذاتها.

٣ ــ النفط في الوضع الدولي الراهن

ـ ١ ـ

كمدخل إلى الموضوع نورد بعض الإيضاحات الموجزة التالية:

المقصود من محتوى هذه الورقة هو إلقاء الضوء على وضع النفط في البلدان العربية، وعلاقة هذا المورد بالسياسة التي تتبعها الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الوطن العربي في المرحلة الحالية المتسمة بانتهاء الحرب الباردة، وظهور بوادر انفراد الدول الاستعمارية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالوضع الدولي. والهدف من إلقاء الضوء هو التحليل وبالتالي التوصل إلى ما نستطيع التوصل إليه من استنتاجات حول العلاقة بين الجانبين سياسياً واقتصادياً. وغني عن القول في هذا الصدد إن العلاقة بين السياسة والنفط هي علاقة ملحوظة ومعترف بها في ضوء الوقائع والمعلومات المعروفة.

إن أفضل مقدمة هي رسم الصورة رقمياً على أساس نستطيع به التوغل في صلب الموضوع تحليلاً واستنتاجاً. بلغ الاحتياطي من النفط الخام في عموم الوطن العربي في عام ١٩٩٠ (٦٣١,٨٥) مليار برميل، إلا أنه من بين ١٣ قطراً عربياً منتجاً للنفط الخام، هناك أربعة أقطار عربية يبلغ احتياطها (٥٥٥,١) مليار برميل أي حوالى (٨٧,٨٥ في المئة) من ذلك الاحتياطي، وهي بحسب الترتيب:

المملكة السعودية	٢٦٠ مليار برميل
العراق	١٠٠ مليار برميل
الإمارات	٩٨,١ مليار برميل
الكويت	٩٧ مليار برميل
المجموع	٥٥٥,١

إن الاحتياطي العربي من النفط الخام يكون أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم من هذه المادة؛ فالولايات المتحدة يبلغ الاحتياطي المؤكّد فيها حوالى (٣٥) مليار برميل فقط.

وقد بلغ إنتاج الوطن العربي في ١٣ قطراً في عام ١٩٩٠ ما يزيد على ١٦,٦ مليون برميل يومياً. وبلغ إنتاج الدول العربية الأربع نفسها من ذلك أكثر من ١٢ مليون برميل يومياً.

وإلى جانب الاستهلاك، تمثل الدول الصناعية المركز الأول في استهلاك الطاقة والاعتماد على النفط، فأوروبا الغربية واليابان تكادان تعتمدان كلياً على النفط المستورد؛ فنسبة النفط المستورد من الإجمالي الكلي للنفط هي كما يلي:

بلجيكا	١٠٠ في المئة
الدانامرك	١٠٠ في المئة
فرنسا	٩٩ في المئة
ألمانيا	٩٥ في المئة
إيطاليا	١٠٠ في المئة
اليابان	١٠٠ في المئة

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي بلد منتج للنفط ومستهلك له، إلا أن الملاحظ هو الانخفاض المستمر في الإنتاج؛ فقد انخفض إنتاجها من ٨,٥ مليون برميل في عام ١٩٨٠، إلى ٧,٤ مليون برميل في عام ١٩٩١. أما الاستهلاك فقد وصل في عام ١٩٨٠ إلى ١٧,١ مليون برميل يومياً، وانخفض بسبب إجراءات التقشف في الطاقة إلى ١٥,٧٤ مليون برميل في عام ١٩٨٤ وبعدها أخذ في الارتفاع حتّى بلغ ١٦,٧ مليون برميل في عام ١٩٩١[(١)]. ويتوقع أن يصل الاستهلاك إلى ١٨,٠٢ مليون برميل في اليوم في سنة ٢٠٠٠. ومن المهم إلقاء الضوء رقمياً على وضع الاتحاد السوفياتي سابقاً كدولة كبرى في مجال إنتاج النفط الخام وتصديره إكمالاً للصورة؛ ففي سنة ١٩٨١ كان إنتاج

(١) *Energy and oil Statistics* (OPEC, Deutsche Bank Group)(September 1991), and *Annual Energy Outlook* (U.S.Department of Energy)(December 1992).

الاتحاد السوفياتي ١٢,١٨ مليون برميل يومياً وارتفع قليلاً في السنوات القليلة التي تلت ذلك ثمّ أخذ بالانخفاض حتّى وصل في عام ١٩٩٠ إلى ١١,٧ مليون برميل يومياً. أما التصدير فقد بلغ في عام ١٩٨١ (٣,٢٢) مليون برميل ويقدر أن يصل في عام ١٩٩١ إلى ٢,٢ مليون برميل يومياً. وفي الوضع الحالي تسيطر روسيا الاتحادية على الجزء الأعظم من إنتاج النفط الخام إذ تبلغ النسبة ٩١,٥ في المئة من مجموع إنتاج الاتحاد السوفياتي ويصدر من موانئها بالكامل. ولا بدّ من أن يكون من المتوقع أن يعتمد إنتاج النفط وتصديره من الاتحاد السوفياتي السابق، على مدى استقرار الوضع الجديد وقدراته المالية والتقنية على الاستمرار في هذا النشاط.

إذاً الاتحاد السوفياتي وهو أكبر دولة منتجة للنفط في العالم يتجه التصدير فيه إلى الانخفاض فهو لم يتجاوز ٢,٢ مليون برميل في عام ١٩٩١، والمستقبل ليس مشرقاً كما يبدو؛ فقد أخذ هذا البلد في تقليص صادراته منذ عدة سنوات بسبب توسع استهلاكه ونضوب حقوله، ما دفعه إلى اتباع سياسة المحافظة على ذلك المورد داخلياً، وبدأ بالانسحاب من السوق النفطية العالمية. أما الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للنفط في العالم، فإنتاجها آخذ بالانخفاض واعتمادها على الاستيراد آخذ في الازدياد ولا سيّما من المنطقة العربية.

يقول مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن» ما نصه: «إن المفيد والحكمة هي أن نسترجع إلى الأذهان حظر النفط في عام ١٩٧٣، الذي نفذته دول في الشرق الأوسط لم تكن تزود أمريكا باحتياجاتها من النفط إلا بقدر ٨ في المئة فقط، أما اليوم فإن الولايات المتحدة تعتمد على هذه الدول وبمعدل يصل إلى ٣٠ في المئة. إن وجود أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم الحر هو في دول الشرق الأوسط يجعل الولايات المتحدة تعتمد على هذه المنطقة اعتماداً كبيراً. وتشير التقديرات إلى أن اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي المستورد سيزداد في السنوات القادمة حتّى يصل إلى ٥٠ في المئة».

يقول توماس ليبمان المحلل النفطي والسياسي في تحليل هام نشرته جريدة **الواشنطن بوست** في عام ١٩٩٠ ما نصه:

«وهكذا يتضح من الأرقام أن الولايات المتحدة سوف تصبح في غضون السنوات القليلة القادمة المستورد الصافي لأكثر من نصف النفط. إن المضامين السياسية التي تحيط بهذا الوضع غير المريح سوف تجد طريقها في تقرير

(استراتيجية الطاقة القومية) الذي سترفعه وزارة الطاقة إلى البيت الأبيض في الربيع القادم».

ويلاحظ أيضاً أن أهمية إنتاج النفط وتصديره من قبل الدول غير العربية، آخذة في الانخفاض بمرور الوقت، الأمر الذي يجعل البلدان العربية ولا سيّما الأقطار الأربعة السابقة الذكر، في مركز القوة وتحتل مكان الصدارة في الإنتاج والتصدير والتأثير في التجارة الدولية لهذه المادة المهمة؛ فالمعروف أن إنتاج كل من إندونيسيا وفنزويلا ونيجيريا، آخذ في الانخفاض، وتشكل الكميات المصدرة من هذه البلدان نسبة غير مؤثرة في مجمل التصدير العالمي، لذلك يمكن اعتبارها دولاً ناضبة أو آخذة في النضوب، فهي تعتمد على الأسعار أكثر من كمية التصدير في تعظيم مواردها المالية من تصدير النفط الخام.

أما إيران، فهناك ما يدل على أنها في الحالة نفسها تقريباً. من المعروف تاريخياً أن شاه إيران قد تحول من سياسة زيادة الإنتاج حيث كان يمارس ضغوطاً على مجموعة الشركات المنتجة لتحديد معدل سنوي متصاعد للإنتاج، إلى سياسة تأكيد ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة والتفتيش عن مصادر نفطية من خارج إيران، عن طريق التوسع على حساب الدول العربية في منطقة الخليج العربي. إن أهم ما تشير إليه الأرقام هو أن السنوات القادمة التي ينتهي بها هذا العقد من السنين ستشهد وضعاً نفطياً يتسم بالتأزم بالنسبة إلى الدول الصناعية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يزداد الطلب عل النفط بسبب التوسع الاقتصادي في الوقت الذي تتحدد فيه مصادر الإنتاج والتصدير، وتضيق الدائرة لتشمل عدداً من الدول العربية الأربع المذكورة على وجه الخصوص. إن أهمية الوطن العربي عموماً والدول العربية الأربع، ستزداد بالنسبة إلى سد حاجة الدول الصناعية الغربية وحاجة الولايات المتحدة بوجه خاص؛ فقد أجمعت مصادر المعلومات المهتمة بشؤون الطاقة على ذلك كإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومعهد النفط الأمريكي، ومركز بحوث الطاقة في كامبريدج في بريطانيا، ومركز الشرق ـ الغرب على ذلك. إن المعلومات التي لدى هذه المؤسسات تشير إلى أن الإنتاج الإجمالي عدا الدول الاشتراكية (سابقاً)، يبلغ حوالى ٥٤ مليون برميل يومياً تنتج دول الأوبك منها ٢٢,٣ مليون برميل يومياً، في حين أن الطلب العالمي على النفط يرتفع من ٦٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٧٠,٦ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٥، ثمّ يصل في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٤,٥ مليون برميل يومياً.

يقول تقرير توماس ليبمان المذكور سابقاً والمنشور في الـ **واشنطن بوست** ما نصه: «ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حدّ لها إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم الواحد. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمكسيك وإيران، تنتج أقصى ما لديها من طاقة، فإن كلّ الطاقة الفائضة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج». والمقصود بالدول العربية هو الأقطار الأربعة التي سبق ذكرها: السعودية والعراق والإمارات والكويت. وقد تردد ذلك في وسائل الإعلام الغربية ولا سيّما في الولايات المتحدة، وانعكس في مؤتمر مهم للطاقة عقد في كندا في عام ١٩٩٠، وأرسلت الولايات المتحدة مبعوثين نفطيين زاروا الدول العربية في منطقة الخليج العربي.

ـ ٢ ـ

إثر الحرب مع الكيان الصهيوني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، صدر قرار الدول العربية المنتجة للنفط بتخفيض الإنتاج في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ثمّ قرروا حظر تصدير النفط للولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. واقترح العراق تأميم المنشآت النفطية ولم تحصل الموافقة على اقتراحه في ذلك الاجتماع. وكان لذلك الإجراء صدى اقتصادي وسياسي كبير، وكان يمثل أول استخدام للنفط كسلاح في المعركة ضدّ الكيان الصهيوني والدول التي تسانده. وبالرغم من أن قرار الحظر لم يدم طويلاً، إذ إنَّه رفع في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، إلا أن مغزاه بقي في ذهن ساسة الدول الغربية. إذ إنَّ ذلك القرار كان أول قرار تتخذه بلدان من دول العالم الثالث ينطوي بمعنى من المعاني على صوت رافض، وإن كان الصوت منخفضاً وخجولاً. والمعروف عن تفكير الدول الاستعمارية أنه يعمل بدم بارد وبحسابات عقلية مجردة مبنية على المصلحة الذاتية، وبعيدة عن المبادئ والقانون الدولي والأعراف المقبولة في التعامل بين الدول. وقد تبلور ذلك في الولايات المتحدة بشكل إجراء محدد تجسدت فيه الروح الاستعمارية القديمة القائمة على القوة؛ فقام الكونغرس الأمريكي بتكليف لجنة عليا خاصة لدراسة موضوع احتلال منابع إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي بالقوة المسلحة، وإنتاج النفط وتسويقه بواسطتها مباشرة وبحماية قواتها، فقدمت اللجنة تقريرها المعروف باسم «خطّة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي» في النصف الثاني من عام ١٩٧٥، وأصبح ذلك موضوعاً متداولاً في أوساط السياسيين الأمريكان وعلى

أعلى المستويات؛ ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، عقد الرئيس الأمريكي آنذاك جيرالد فورد مؤتمراً صحافياً رد فيه على السؤال التالي وجوابه عنه.

السؤال: سيدي الرئيس، لقد قلتم أنت والوزير كيسنجر أنه في حالة تعرض الغرب إلى ضائقة من قبل منتجي النفط، فإنكم قد تضطرون إلى استخدام القوة العسكرية. ويريد الشعب الأمريكي أن يعرف ما إذا كان ذلك يتطلب إعلاناً من الكونغرس بالحرب، أو يمكنك تجاوز هذا الإجراء الدستوري كما فعل بعض أسلافك؟

الجواب: أستطيع أن أؤكد لكم بأنه في أي حالة تتطلب التزاماً من الإدارة العسكرية للولايات المتحدة بالتدخل فإننا سنستعمل الإجراء الدستوري الكامل المطلوب من الرئيس.

وكان هنري كيسنجر وزيراً للخارجية آنذاك، وكان معروفاً بتأييده للتدخل العسكري واحتلال المنطقة. وبالرغم من أن احتلال الولايات المتحدة للمنطقة لم يحدث في حينه، إلا أن ذلك يدلّ على أن المسؤولين الأمريكان كانوا يفكرون جدياً بذلك، كما يدل على أن السياسة الأمريكية لا تتردد في استخدام القوة المسلحة لتحقيق مصالحها الذاتية بغض النظر عن القانون الدولي وخارج ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا ما علمنا أن سياسة الدول الغربية في مجال مصالحها الاستعمارية هي سياسة مستمرة متصلة الحلقات، وأنها لم تشهد تغييراً جوهرياً منذ بداية القرن إلا ربما في مجال الأساليب وليس الغايات، أقول إذا ما علمنا ذلك، اتضحت لنا العلاقة بين ذلك الماضي (الذي ليس بعيداً) والحاضر وما حدث فيه من استخدام فعلي للقوة المسلحة تحت ذريعة الشرعية الدولية. وبمناسبة ما سمي بـ «أزمة الكويت لضرب العراق»، ذلك العدوان الذي أصبح من الواضح أن القضية المركزية فيه هي النفط قبل كلّ شيء.

ـ ٣ ـ

وهنا لا بدّ من إلقاء الضوء على بعض خصوصيات هذا الموضوع لتحليل بعض صفاته ذات الدلالة في ما ذهبنا إليه.

يلاحظ أن الوضع النفطي اليوم من حيث الاحتياطي والإنتاج والتصدير في الجانب العربي، ومن حيث الاحتياطي والإنتاج والاستيراد الغربي عموماً

والولايات المتحدة خصوصاً، أقول إن هذا الوضع في جانبيه المتقابلين المذكورين له أهمية خاصة يمكن إيضاحها كما يلي:

يلاحظ وجود تراجع مستمر في الأهمية النفطية لِكُلّ من الجزائر وليبيا وقطر؛ ففي عام ١٩٩٠، بلغ احتياطي الجزائر ٩,٢ مليار برميل وإنتاجها ٧٩٤ ألف برميل يومياً، وصادراتها ٢٨١ ألف برميل يومياً؛ أما ليبيا فيبلغ الاحتياطي فيها ٤٥ مليار برميل، وإنتاجها ١,٣ مليون برميل يومياً، وصادراتها مليون برميل يومياً؛ وفي قطر بلغ الاحتياطي ٤,٥ مليار برميل وبلغ الإنتاج ٣٩٧ ألف برميل يومياً وبلغ التصدير ٣٤٨ ألف برميل يومياً. إنّها أرقام منخفضة والمعلومات المتوافرة خلال مدّة ليست قصيرة ماضية، لا تدلّ على أن ذلك وضع مؤقت، بل هو اتجاه مستمر محكوم بحجم الاحتياطي وطاقة الحقول.

ولما كانت الطاقة المتاحة في الدول غير العربية للإنتاج والتصدير محدودة أيضاً، وقد قاربت الحد الأقصى كما سبق أن ذكرنا، لذلك لم يبق من إمكانية لزيادة الإنتاج إلا في الأقطار العربية الأربعة التي هي وبحسب الأهمية: السعودية والعراق والإمارات والكويت، وجميع هذه الأقطار واقعة على ساحل الخليج العربي. ثلاثة من هذه الأقطار تحكمها أنظمة خاضعة إلى نفوذ الغرب، أما العراق فهو البلد التقدّمي الذي تحكمه ثورة أهم صفاتها هي القومية والتقدّمية والاستقلال في السياسة الخارجية. لذلك فقد شخصت الصحافة النفطية والمحللون ذلك بصورة واضحة؛ ففي مقالة لـ توماس ليبمان الذي ظهر في صحيفة الـ **واشنطن بوست** في بداية عام ١٩٩٠، ورد النصّ الواضح التالي:

«يستدل من تحليل الخبراء لأرقام النفط الحالية، أن ازدياد الطلب على النفط في آسيا والغرب، ونضوب الاحتياطي في معظم الأقطار المنتجة للنفط، سوف يضع أربع دول عربية في موضع التحكم في أسعار النفط وإنتاجه. وهذه الدول العربية هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة».

كما نشرت مجلة **الطاقة الدولية** عن إدارة معلومات الطاقة ما يلي: إن المكسيك قد تستطيع أن توسع طاقاتها الإنتاجية بسهولة إلى مستويات أعلى من مستوياتها الحالية بشرط أن يكون سعر النفط الخام من الارتفاع ما يكفي لتبرير حث الإنتاج. أما خبراء النفط الآخرون فيكادون يتفقون على أن ازدياد الطلب على النفط سوف يضع قوى السوق في قبضة الدول العربية المطلة على الخليج.

وفي التقرير المقدم إلى الكونغرس عن خطّة الغزو الأمريكي لمنابع النفط

العربي المذكور سابقاً، ورد في شروط نجاح خطّة الغزو ما يلي:

إن النجاح يعتمد بصورة كبيرة على شرطين ضروريين هما: عطل بسيط في منشآت النفط؛ وعدم التدخل المسلح من قبل الاتحاد السوفياتي[٢]. والمقصود طبعاً بالعطل البسيط هو أن تستطيع الولايات المتحدة احتلال المنشآت النفطية قبل أن تُلحق الدول المنتجة تخريباً كبيراً فيها يعطلها عن الإنتاج.

في العدوان الأخير على العراق، كان الشرط المتعلق بالاتحاد السوفياتي متوافراً، أما مسألة الحيلولة دون هبوط الإنتاج بدرجة تحدث أزمة نفطية عالمية، فقد تولت السعودية والإمارات معالجتها؛ فقد رفعت السعودية إنتاجها بنسبة عالية جداً للتعويض عن نفط العراق والكويت، وكذلك فعلت الإمارات، وكان ذلك هو المساعدة النفطية المركزية التي قدمتها السعودية والإمارات إلى العدوان الأمريكي، ولولا ذلك لحدثت أزمة نفطية عالمية من دون شكّ.

ـ ٤ ـ

هذا هو الوضع النفطي في الظروف الدولية الراهنة.

الدول الصناعية الأوروبية واليابان لا تمتلك مصادر للنفط وتعتمد كلياً تقريباً على النفط المستورد. والولايات المتحدة لا يتجاوز احتياطها من النفط ٣٥ مليار برميل أي حوالى ٥/٥ في المئة من الاحتياطي العربي البالغ حوالى ٦٣٢ مليار برميل. والإنتاج في الولايات المتحدة في انخفاض مستمر واستهلاكها من النفط في ارتفاع مستمر، لذلك فمن المنتظر أن يصل اعتمادها على النفط المستورد في نهاية هذا العقد إلى حوالى ٥٠ في المئة من حاجتها. ولا سبيل إلى سد هذه الحاجة غير الدول العربية الأربع المذكورة والتي يحتل العراق المرتبة الثانية بينها؛ فهل كان الدافع الحقيقي للعدوان على العراق هو حماية القانون الدولي والشرعية الدولية أم النفط؟ في عام ١٩٧٥، قام الكونغرس الأمريكي وهو السلطة التشريعية، بتكليف لجنة عليا لتقديم تقرير عن كيفية احتلال منابع النفط العربية. ويصرح الرئيس الأمريكي بما صرح به عن ذلك الموضوع خارج القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فهل يعقل أن يكون الدافع إلى العدوان وفي ضوء الصورة التي أوضحناها رقمياً، هو القانون الدولي؟ الجواب من دون شكّ سلبي.

---

(٢) انظر الطبعة العربية، ص ٨.

ولكن ماذا يعني الوضع النفطي العربي الآن بالنسبة إلى الأمة العربية؟ إنّه يعني من دون شكّ وجود قوة هائلة في يد العرب تستطيع أن تؤثر بصورة جوهرية في سياسة الدول الغربية ولا سيّما الولايات المتحدة، لو استطاع العرب استعمالها والوقوف مع العراق بدلاً من الوقوف مع أمريكا. إنّها قوة حقيقية مادية غير مستعملة من قبل الأنظمة العربية الثلاثة الأخرى. إن استخدام هذه القوة تحقيقاً للمصالح العربية المشروعة اقتصادياً وسياسياً، أمر ثابت المشروعية، لذلك فإن عدم استخدامها لا يعود أبداً إلى هذا الجانب(٣) بل إلى الإرادة السياسية.

إن المفارقة الصارخة بين القوة المادية المتاحة بيد هذه الأقطار ولا سيّما السعودية، وبين عدم استخدامها والاستسلام إلى رغبات الدول الغربية ولا سيّما الولايات المتحدة، ما ألحق أفدح الأضرار بالمصالح العربية سياسياً واقتصادياً وبخاصة في مجال الصراع العربي ـ الصهيوني، أقول إن هذه المفارقة هي موضع انتباه العالم وتكاد أن تصبح في عداد المعلومات المتداولة المعروفة، فقد نبه إليها أصدقاء العرب في كثير من المناسبات؛ فقد قال رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين أثناء اجتماع الوفد العراقي به برئاسة السيد الرئيس القائد صدام حسين، الذي زار موسكو كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة، قال كوسيغين في الكرملين في صباح يوم الجمعة ١١/ ٢/ ١٩٧٢ ما نصه:

«إذا كان العرب متحدين يكونون قوة تهتز لها أوروبا، لأن العرب يمسكون طاقات أوروبا وغير أوروبا وليست إسرائيل إلا قزماً حتى بمساعدة الولايات المتحدة. الاستعمار يعمل كلّ شيء من أجل ألا يحصل اتحاد الدول العربية». وواضح أن رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي يقصد بالطاقات: النفط.

ويكمن السر في الإرادة السياسية الضعيفة أو المفقودة لاستخدام هذه القوة المتاحة خدمة للمصالح المشروعة للأمة العربية. إن ضعف هذه الإرادة أو فقدانها لمواجهة الدول الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة، ظاهرة ليست جديدة في الوضع السياسي العربي؛ فالأنظمة العربية عموماً تخضع بدرجات متفاوتة في هذا الوقت أو ذاك إلى حالة الاستسلام للسياسة الاستعمارية وللولايات المتحدة على

---

(٣) إن الذي يرغب في الاطلاع على المشروعية القانونية لاستخدام هذه القوة، يستطيع مراجعة كتاب: إبراهيم شحاته، **حظر تصدير النفط العربي: دراسة قانونية ـ سياسية**، سلسلة الدراسات؛ ٤٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، وبخاصة الفصلين الثالث والرابع.

وجه الخصوص، مصدرها حسابات خاطئة في مجال المصالح والقوة المتقابلة والقدرة الذاتية على المواجهة، فضلاً عن وضع نفسي مترد. وكانت حصيلة كلّ ذلك التسليم لا بل التعاون الفعال مع دول الاستعمار.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، عندما وقعت الحرب مع الكيان الصهيوني وتأججت مشاعر الرأي العام، اتخذ وزراء النفط العرب قرار تخفيض الإنتاج وحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وكان محور الإجراء هو القضية الفلسطينية، ولكننا نجد أن روح الضعف والتردد قد عادت مجدداً عند حكومات السعودية ودول الخليج الأخرى بخاصة، فقد ضغطت في اتجاه إنهاء الحظر حتّى تمّ رفعه في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، بتأثير أوهام وتحليلات خاطئة ووضع نفسي منهزم أحاطت دول الخليج به اجتماعات وزراء النفط العرب، فصورت وجود سياسة أمريكية جديدة إزاء الكيان الصهيوني مناصرة لحقوق العرب ما ثبت بطلانه في ما بعد.

وبذلك لم تكد هذه القوة أن تستعمل، حتى تمّ التخلي عنها فألقي السلاح ولم يستعمل حتّى الآن. لنستمع إلى ما قاله روبرت هانكس وهو أمريكي في الندوة التي عقدها مركز الدراسات العربية في لندن عن «النفط والأمن في الخليج العربي» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وما نصه:

«وقد ارتأى بعضهم أنّه إذا تعرض الشعب الأمريكي بدرجة كافية إلى صدمة إدراك مدى اعتماده على نفط الشرق الأوسط وتأثير حظره عليه، لكان قد نبذ التعللات الصهيونية المعتادة التي حكمت السياسة الأمريكية في المنطقة، أي قبلما يستشعر الأمريكيون بدرجة كافية مدى الضرر الذي ألحقه بهم الحظر في مثل هذه المدّة القصيرة بالشكل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري في وجهات نظرهم بشأن هذه المنطقة، ولو أن الحظر استمر لسنة أو أكثر لكان من الممكن أن يدرك الكثير من الأمريكيين أن مصلحة بلادهم لا بدّ من أن تقدّم على مصلحة إسرائيل، ولكان من الممكن الاقتراب من حلّ دائم لمشكلة الشرق الأوسط»[٤].

ومنذ ذلك الوقت ـ وقت حظر تصدير النفط ـ في عام ١٩٧٣، أسقط ذلك السلاح المهم ولم يلتقط من بعد بتأثير دول الخليج العربي النفطية وعلى رأسها

(٤) انظر: **النفط والأمن في الخليج العربي: ملخص لأعمال ندوة دولية**، أوراق عربية؛ ٥. سلسلة الندوات والحلقات الدراسية؛ الندوة الأولى (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٦.

السعودية، مع أن ذلك الحدث بالرغم من قصر المدّة التي دام فيها لم يكن معدوم الأثر جداً فقد كان تأثيره على الولايات المتحدة وأوروبا واليابان مباشراً وملموساً، وأحدث صدى دولياً هائلاً. لقد أسقط ذلك السلاح ولم نسمع عن أي تبرير منطقي مقبول للتخلي عنه، بل كان هناك الصمت الملازم لسياسة متجاوبة كلياً مع رغبات الدول الغربية في الحصول على هذه المادة المهمة بالكميات المطلوبة وبالأسعار الملائمة لاقتصادها إلى حدّ بعيد.

وهكذا انسجمت السعودية ودول الخليج النفطية مع السياسة الغربية في مجال النفط، وأصبحت أداة تخدم مصالحها بدلاً من أن تخدم المصالح العربية.

والآن وبعد اختفاء الاتحاد السوفياتي، ومعه غياب المنافسة والموازنة في الوضع الدولي، وبعد أن ازدادت حاجة الولايات المتحدة إلى النفط العربي المستورد، وبعد أن أصبحت الدول العربية الأربع هي المصدر الرئيس إلى سد الفجوة البالغة عشرة ملايين برميل بين الطلب العالمي والإنتاج، أقول بعد كلّ التطورات، ازدادت أهمية النفط العربي ومعها ازدادت فعالية ذلك السلاح الذي لم يستعمل منذ التجربة القصيرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

إن السعودية والكويت والإمارات، كانت في بعض الأحيان تحاول تقديم تبرير لعدم استخدام النفط سلاحاً سياسياً لخدمة المصالح العربية، فتقول على سبيل التبرير إن النفط قضية اقتصادية ومالية، ويجب أن نتعامل معها على هذا الأساس ولا نزجها في الصراع السياسي، فهل كان ذلك صحيحاً؟

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد معروفة ومعترف بها وتمارسها جميع الدول عندما تستطيع وعندما تقتضي الحاجة إلى ذلك، وتمارسها الأمم المتحدة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق.

وعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٠، بالرقابة على صادراتها لاعتبارات سياسية، واستمرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وأدى ذلك إلى حظر تصدير عدد كبير من السلع إلى دول الكتلة الشرقية.

وفي عام ١٩٤٩، صدر قانون التحكم في الصادرات الذي نصّ صراحة على أن من سياسة الولايات المتحدة استخدام التحكم في الصادرات «لدعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة»[٥].

---

(٥) The Export Control Act of 1949, Section 2, 19 U. S. CS 2021.

وأصبح لرئيس الولايات المتحدة بحسب هذا القانون، الحق في أن يمنع التصدير من الولايات المتحدة أو أي أقاليم تابعة لها لأية سلع أو مواد، إلا بموجب القواعد والنظم التي يضعها الرئيس. وأوضح القانون أن القواعد والنظم التي يصدرها الرئيس في هذا الشأن يمكن أن تنص على رفض أي طلب بالسماح بتصدير سلع أمريكية «إلى أي دولة أو مجموعة دول تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة إذا ما قرر الرئيس أن هذه الصادرات من شأنها أن تقدّم إسهاماً مهماً للقدرة العسكرية أو الاقتصادية لهذه الدولة أو مجموعة الدول، ما يمكن أن يكون ضاراً بالأمن القومي وبرفاهية الولايات المتحدة».

وبذلك ظهر نظام مفصل للتمييز بين الصادرات للدول المختلفة قسمت فيه الدول الأجنبية إلى ثماني مجموعات لِكُلّ منها معاملة خاصة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، فرضت الولايات المتحدة حظراً شاملاً على الصادرات الأمريكية إلى كوبا؛ وفي عام ١٩٦٩، صدر قانون إدارة الصادرات ليحلّ محل القانون السابق ونصّ على سلطة رئيس الولايات المتحدة في حظر تصدير المواد والسلع طبقاً للقواعد التي يصدرها في هذا الشأن من أجل «المحافظة على الأمن القومي ودعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتمكينها من تحقيق مسؤولياتها الدولية». وبقيت كثير من النظم التي صدرت طبقاً لقانون عام ١٩٤٩، بما في ذلك تقسيم الدول المستوردة إلى مجموعات والتمييز في المعاملة بينها، نافذة حتّى الوقت الحاضر.

وفي عام ١٩٥١، صدر قانون مساعدات الدفاع المشترك المعروف باسم «قانون باتل» حيث أوضح أن سياسة الولايات المتحدة تشمل فرض الحظر على تصدير عدد كبير من المواد الاستراتيجية، بما فيها النفط «إلى الدول التي تهدد أمن الولايات المتحدة بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والدول الخاضعة لسيطرته».

إن مبدأ تكييف سياسة التصدير لخدمة السياسة الخارجية للدول المصدرة أمر معروف ومقر وواسع التطبيق في مجال الصادرات الاعتيادية، ومن باب أولى في مجال الصادرات الاستراتيجية مثل النفط، ولكن السؤال الذي يبقى مطروحاً هل السعودية والأقطار الخليجية الأخرى قد امتنعت حقيقة عن استخدام النفط في المجال السياسي؟ وهل طبقت حقيقة سياسة عدم توجيه السياسة النفطية لخدمة أغراض سياسية؟

وهنا لا بدّ من استرجاع ما حدث قبل ما يسمّى بأزمة الكويت من قبل هذه

الأقطار في مجال النفط، عندما تعمدت زيادة الإنتاج بأكثر مما يتحمله السوق مسببة انخفاضاً في أسعار النفط، ما كان له أبعد الأثر على موارد العراق من العملات الصعبة في المدّة التي أعقبت انتهاء الحرب مع إيران. ومن خلال إيضاح هذه الحقيقة المهمة لا بدّ من أن نُرجع للذاكرة بعض المعلومات عن الموضوع؛ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كان سقف الإنتاج في الأوبك ١٨,٥ مليون برميل يومياً، وكانت حصة الكويت ١,٠٣ مليون برميل في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٢٥ مليون برميل. وبضغط من السعودية والكويت والإمارات، رفعت الأوبك سقف الإنتاج في تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى ١٩,٥ مليون برميل يومياً وكانت حصة الكويت ١,٠٩ مليون برميل في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٨٤ مليون برميل. وفي تشرين الأول/أكتوبر وبضغط من الدول نفسها، اضطرت أوبك إلى رفع سقف إنتاجها ثانية إلى ٢٠,٥ مليون برميل وكانت حصة الكويت ١,١٤ مليون برميل في حين بلغ إنتاجها الفعلي ١,٩٠٢ مليون برميل. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وبسبب الضغط من هذه الدول أيضاً رفعت أوبك السقف إلى ٢٢,٠٨٦ مليون برميل وأصبحت حصة الكويت ١,٥ مليون برميل في اليوم، في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٩٣٢ مليون برميل واستمرت في زيادة إنتاجها حتّى وصلت في تموز/يوليو ١٩٩٠ إلى ٢,٢ مليون برميل.

وبسبب كلّ ذلك انخفض سعر النفط إلى ٧ دولارات في حين كان السعر الرسمي للأوبك ١٨ دولاراً. وقد اشتركت في عملية إغراق السوق، الإمارات التي كانت حصتها في عام ١٩٨٨ تبلغ ٩٨٨ ألف برميل، إلا أنها رفضت الحصة وأخذت تنتج كما تريد وأخذت تطالب بحصة الكويت نفسها ١/٥ مليون برميل، وبعدها أخذت تنتج في منتصف عام ١٩٩٠ ٢,١ مليون برميل يومياً.

أما السعودية فكانت تتبع أسلوب المخادعة، فكانت تتكلم عن زيادة الإنتاج، إلا أنها بعد أن تقوم الكويت والإمارات بزيادة إنتاجهما، تعود هي إلى زيادة الإنتاج بحجة أنها لن تسمح للآخرين بالاستيلاء على أسواقها، وأن نظام الحصص لم يعد مجدياً. وإذا ما علمنا أن أي تخفيض بمقدار دولار بسعر النفط كان يكلف العراق خسارة مالية بحوالى مليار دولار، اتضح حجم الخسارة المالية التي لحقت بالعراق.

إن سياسة إغراق السوق التي سببتها هذه الأقطار لم تكن مبررة اقتصادياً؛ فقد أوضحنا لحاكم الكويت في حينه أن الكويت إذا أنتجت ١,٥ برميل وباعته

بسعر الأوبك ١٨ دولاراً، فإنها تحصل على دخل سنوي هو ٩٨٥٥ مليون دولار، وهي تستطيع أن تحصل على الدخل نفسه إذا أنتجت ٢ مليون برميل وباعته بسعر ١٣,٥ دولاراً للبرميل، فإذا كان الهدف هو العائدات فإنها تستطيع تحقيق ذلك عن طريق عدم إغراق السوق والمحافظة على سعر الأوبك.

إن سعر ١٨ دولاراً الذي حددته الأوبك لم يكن عالياً إطلاقاً، بل هو أقل مما يجب أن تحصل عليه الدول المنتجة إذا ما أرادت المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط، فبرميل النفط من أجل أن يحافظ على قوته الشرائية التي كانت عليه في بداية عام ١٩٨٠، فإن سعره في عام ١٩٩٠ يجب أن يكون ٦٠ دولاراً للبرميل كما تجمع على ذلك الأدبيات النفطية.

ولمعالجة الوضع، اقترح العراق عقد مؤتمر قمة من الدول الأربع لتثبيت سعر النفط وكميات الإنتاج، وحصل الالتفاف على ذلك، بأن اقترح ملك السعودية عقد اجتماع لوزراء النفط بدلاً من ذلك والذي عقد في جدة من ١٠ ـ ١١ تموز/ يوليو ١٩٩٠، والذي أقر سعر الأوبك والالتزام بالحصص. إلا أن وزير النفط الكويتي آنذاك صرّح بعد المؤتمر مباشرة في ١٦ تموز/يوليو، أن الاتفاق صالح لمدّة شهرين. وقد اتضح في ما بعد، أن ذلك كان هو الاتفاق السري الذي تمّ بين السعودية والكويت والإمارات وقطر، والذي فضحته المكالمة الهاتفية بين الملك فهد ورئيس دولة الإمارات التي نشرها العراق.

إن سياسة إغراق السوق وتخفيض الأسعار التي مارستها هذه الأقطار، قد أصبحت معروفة في الوسط النفطي لمنظمة الأوبك، فقد تحدث رئيس الأوبك السابق رينيه أورتيز (René Ortiz) لوكالة **رويترز** في ١٢/ ٩/ ١٩٩٠ قائلاً:

«إن حكام الكويت هم المسؤولون الرئيسيون عن هبوط أسعار النفط العالمية في وقت سابق من العام الحالي مما أثر على الاقتصاد العراقي». وأضاف «إن الكويت والإمارات والسعودية أغرقت الأسواق العالمية بحوالى ٢,٥ مليون برميل يومياً زيادة عن الحد الأقصى لإنتاج أوبك». وأضاف «أن هذه الأطراف رفضت مراراً الالتزام بحصص الإنتاج».

وقد أصبح معروفاً الآن أن ذلك كان هو المدخل النفطي لأزمة الخليج التي كانت تهدف منذ البداية إلى ضرب قوة العراق من قبل الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وعندما وقعت الحرب، وخرج إنتاج العراق والكويت من السوق، بادرت

السعودية والإمارات إلى زيادة الإنتاج، وتم تعطيل نظام الحصص، وعوضت السعودية النقص الحاصل من عرض النفط في السوق العالمي مقدمة الدعم النفطي المهم للعدوان الأمريكي والسياسة الأمريكية في الأزمة.

إذاً، فالنفط قد استخدم فعلاً في السياسة في التمهيد للأزمة عندما زادت هذه الأقطار إنتاجها خارج حصص منظمة الأوبك، مسببة انخفاضاً بالأسعار لإضعاف الاقتصاد العراقي. وبعد أن حصلت الأزمة رفعت السعودية والإمارات الإنتاج للتعويض عن النفط العراقي والنفط الكويتي خدمة للسياسة الأمريكية.

وبذلك لم يعامل النفط كقضية اقتصادية لا علاقة لها بالسياسة، بل على العكس استخدم النفط سلاحاً سياسياً ولكن بصورة معكوسة، فبدلاً من أن يوضع لخدمة المصالح العربية، وضع لخدمة المصالح الغربية ولا سيّما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي الوقت الذي تزداد فيه أهمية النفط العربي بالنسبة إلى الدول التي تقف في الطرف الآخر من الصراع مع الأمة العربية، وفي الوقت الذي تزداد أهمية هذا السلاح وترتفع درجة فعاليته لخدمة المصالح القومية المشروعة وبخاصة في الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي الوقت الذي يزداد الكيان الصهيوني تعنتاً وإصراراً على احتلال كامل التراب الفلسطيني وأراضٍ عربية أخرى في سوريا ولبنان، وتتوسع مطامعه التوسعية واعتداءاته على البلدان العربية وإرهابه للشعب الفلسطيني، أقول في مثل هذه الظروف بالذات، تنتهج الأقطار العربية الخليجية وهي السعودية والإمارات والكويت سياسة استخدام النفط سلاحاً لمصلحة السياسة الغربية، وليس لمصلحة الأمة العربية. ويوضح ذلك فداحة ما يحصل.

إن الوطن العربي اليوم يملك إمكانية اقتصادية هائلة وذات أثر سياسي واضح، ومن حقّه تماماً أن يستخدم هذه الإمكانية لخدمة مصالحه المشروعة ولا سيّما في مجال أمنه القومي والدفاع عن مستقبله الاقتصادي والسياسي، إلا أن وضعاً غير مؤاتٍ يمنع ذلك الآن، هو الأنظمة الحاكمة في هذه الأقطار التي تتبع سياسة التحالف مع الطرف الثاني في الصراع.

إذا كانت الأقطار العربية في عام ١٩٧٣، قد استطاعت وعن طريق حظر التصدير للولايات المتحدة ولمدّة قصيرة من الزمن أن تؤثر في وضع العرب، فإنها اليوم تستطيع من دون شكّ أن يكون لها أثر حاسم لو أنها حزمت أمرها واستخدمت هذا السلاح كما يجب أن تستخدمه. إن الاستخدام المعكوس لسلاح

النفط في العلاقة مع الولايات المتحدة وكل ما تنطوي عليه مسألة سوء توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء في الوطن العربي، من مظالم وخيبة أمل وتذمر، ستكون البواعث الحقيقية لنمو روح الثورة على هذا الوضع؛ فبدلاً من أن تحل المشاكل الحادة عن طريق التطور السلمي، ستؤدي هذه الأوضاع إلى أن تصل الجماهير بمرور الوقت إلى الاستنتاج بأن الوسيلة الوحيدة الممكنة لتصحيح الوضع هي الثورة، وهو ما حصل في أماكن عديدة من الوطن العربي.

خلاصة واستنتاجات

١ ـ يتسم الوضع الدولي الحالي بحالة من عدم التوازن؛ ففي الماضي كان الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية يشكلان قوة موازنة لقوة الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وبعد انهيار الكتلة الشرقية، أصبح الغرب ولا سيّما الولايات المتحدة من دون منافس تقريباً ومن دون قوة موازنة؛ فالكتلة الشرقية كانت تبذل جهوداً للحد من النفوذ الاستعماري الذي كان يمارسه الغرب في العالم عامة، وفي العالم الثالث بخاصة. كما إن تلك الكتلة كانت تؤدي دور المتنفس للدول المنتجة للنفط لمواجهة الاحتكارات النفطية العالمية التي تمتلكها الدول الغربية، وما المعاونة التي قدمها الاتحاد السوفياتي إلى العراق لاستثمار حقل شمال الرميلة، متحدياً الحصار الذي كانت تفرضه شركات النفط الغربية عليه، إلا مثال على ذلك.

إن انهيار الكتلة الشرقية بالشكل الذي حصل فيه لم يقابله الغرب بضبط النفس والتحسب للمستقبل البعيد، بل على العكس، فقد اندفع بانفعال لاستثمار الوضع إلى أقصى الحدود في محاولة بسط نفوذه على العالم والانفراد بشؤون دول العالم الثالث من خلال آلية مجلس الأمن التي أصبح تحريكها من قبل الولايات المتحدة تلقائياً تقريباً. وهكذا كان العدوان على العراق وما يجري ضدّ ليبيا الآن، والدعم المطلق للعدوانية التوسعية من قبل الكيان الصهيوني.

إلا أنه يلاحظ أن الغرب الذي أصبح أكثر قوة إزاء العرب، قد أصبح من الناحية الأخرى أضعف مما كان عليه في السابق من حيث حاجته إلى النفط؛ فالبلدان العربية الآن وستكون خلال ما تبقى من هذا العقد، في وضع نفطي أقوى إزاء الولايات المتحدة. لذلك فإن الإمكانية المادية إلى حسم تاريخي لأهم القضايا التي تهم الأمة العربية موجودة الآن، إلا أن الذي غير موجود هو الإرادة السياسية لاستخدام هذه القوة. وتتحمل السعودية والإمارات والكويت كامل

المسؤولية عن ذلك. وكما يقال «إن السر في الساعد لا في السيف».

٢ ـ إن استخدام هذه القوة المادية المتاحة لمصلحة قضايا التحرر العربي وتحقيق الأماني القومية، يحتاج إلى توافر إرادة سياسية في الأنظمة الثلاثة التي تتحالف مع الغرب، وتستخدم هذه القوة العربية بالضد من مصالح الأمة، ولا يبدو أن توافر تلك الإرادة السياسية ممكن من دون الثورة التي تعبأ لها كلّ الإمكانيات وتستخدم من أجلها كلّ الوسائل لكي تنسجم مع الإرادة السياسية المتوافرة في العراق.

٣ ـ إن «أم المعارك» قد فتحت مرحلة جديدة في حياة الأمة العربية وتفكيراً جديداً في اتجاه وأساليب النضال القومي؛ فقد أوضحت هذه المعركة الفاصلة من هو في صف الشعب ويمثل إرادته، ومن هو ضد ذلك.

إن ظهور قيادة الرئيس صدام حسين يمثل هذا التحول بأجلى صوره، ويمثل البرنامج النضالي والسياسي والقومي الذي طرحه خلاصة لما توصلت إليه الأمة العربية من خلال نضالها وتجاربها منذ بداية النهضة العربية الحديثة. إن ظهور هذه القيادة وهذا البرنامج هو من دون شكّ فرصة تاريخية لا تحدث دائماً، وعلى جميع المناضلين العرب أن يصطفوا وراءها لإحداث تحول ثوري حاسم في الحياة العربية، وعلى وجه الخصوص في الأنظمة النفطية التي تستحوذ على هذه الثروة، وتحويل استخدامها مما هي عليه الآن، إلى استخدامها لمصلحة أهداف الثورة العربية. لقد كانت «أم المعارك» خلاصة لتجربة الثورة العربية وبداية لمرحلة جديدة.

إن العراق بقيادة الرئيس القائد صدام حسين، والبرنامج الذي يطرحه، يتحمل اليوم وللحقبة القادمة مسؤولية القيادة، ويمثل رأس الرمح لإحداث التحول الجذري في وضع النفط ووضعه في يد الأمة ولخدمة أهدافها، بدلاً من العكس. وكما تمّ تحقيق ذلك ضمن القطر من خلال التأميم، فالمرحلة القادمة هي مرحلة إعمام ذلك ليشمل الوطن العربي، وعلى وجه الخصوص الأنظمة المتحالفة مع الولايات المتحدة وهي السعودية والإمارات والكويت.

٤ ـــ الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي (١٩٨٦ ـــ ٢٠٠١)(*)

مقدمة

النفط هو الثروة العربية المهمة، ومن حقّ العرب أن يحصلوا على سعر عادل لهذا المورد الناضب، وقد اخترنا مقياساً للعدالة هو المحافظة على القوة الشرائية للبرميل المصدر. والقوة الشرائية تعني مقدار السلع والخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل البرميل المصدر. ويعني ذلك أن السعر النقدي يجب أن يكون بالمقدار الذي يستطيع شراء كمية السلع والخدمات نفسيهما التي كان من الممكن الحصول عليهما بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي سنة الأساس، فهل يحصل العرب اليوم على دخل عادل لقطاع تصدير النفط؟

١ ـ ماذا تحاول هذه المقالة الإجابة عنه؟

تحاول هذه المقالة إعطاء تقديرات للخسائر التي تكبدتها الأقطار العربية المصدرة للنفط من جراء تدهور أسعار النفط العربي في السوق النفطية الدولية. وتتمثل هذه الخسائر في حجم الأموال المقيمة بالعملة القابلة للتحويل التي كان بإمكان الأقطار العربية المصدرة للنفط الحصول عليها في ما لو استطاعت المحافظة على القوة الشرائية للبرميل الواحد المصدر من النفط.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **السفير**: ١٢/ ٢/ ١٩٩٣، و١٣/ ٢/ ١٩٩٣؛ **القدس العربي**، ١٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ **آفاق عربية**، السنة ١٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، و**دراسات عربية**، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٥)، وقد تضمنت المعلومات والبيانات لغاية نهاية عام ١٩٩٢. ثمّ جرى تحديثها في السنوات التالية لتشمل المعلومات حتى عام ٢٠٠١.

٢ ـ حساب خسائر الأقطار العربية

يوضح الجدول الرقم (١) أسعار النفط من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠١، وقد أخذنا السعر الرسمي للنفط العربي الخفيف لغاية عام ١٩٨١، وبعدها يكون السعر بحسب سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك. إن العوامل التي تؤثر في القوة الشرائية للبرميل المصدر هي: التضخم وتقلبات سعر الدولار بالنسبة إلى العملات الرئيسة الأخرى.

إن البلدان العربية تصدر النفط وتستلم قيمته بالدولار الأمريكي، وعندما ينخفض سعر الدولار بالنسبة إلى العملات الرئيسة الأخرى، فإن الدولة المصدرة تفقد من قيمة البرميل المصدر عندما تستلم عائد البرميل بالدولار وتشتري به سلعاً وخدمات من الدول الصناعية الأخرى التي ارتفعت قيمة عملاتها بالنسبة إلى الدولار. وقد أخذنا العملات الرئيسة التسع التي تضمها سلة عملات الأوبك التي استعملت في اتفاقية جنيف الأولى وهي: الفرنك السويسري، والفرنك البلجيكي، والمارك الألماني، والجنيه الإسترليني، والليرة الإيطالية، والكلدر الهولندي، والكرون السويدي والين الياباني، والفرنك الفرنسي.

الجدول الرقم (٢) يوضح في **العمود الأول**، الأرقام القياسية لتقلبات سعر الدولار إزاء العملات التسع المذكورة موزونة بموجب واردات الأوبك من تلك الدول، واعتبرت سنة ١٩٧٤ هي الأساس (١٠٠). أما **العمود الثاني**، في الجدول، فيمثل الأرقام القياسية للتضخم في هذه الدول وهي الدول التسع المذكورة والولايات المتحدة الأمريكية. أما **العمود الثالث**، فهو الأرقام القياسية لجمع العاملين أي أسعار الصرف والتضخم.

وفي هذا العمود يتضح أثر هذين العاملين على القوة الشرائية للدولار على أساس سنة ١٩٧٤. وقد تمّ حساب الرقم القياسي المركب من حاصل ضرب الرقم القياسي لسنة الأساس وهو:

١٠٠× الرقم القياسي لأسعار صرف الدولار

الرقم القياسي للتضخم

وبذلك يكون الرقم القياسي المركب لسنة ١٩٨٧ مثلاً هو:

(١٠٠×١٠١,٥٤)/(٢٤٤,١٨) = ٤١,٥٨.

ومن أجل احتساب مقدار تدهور القوة الشرائية لأسعار النفط الخام على أساس البرميل الواحد، تمّ تقدير الجدول الرقم (٣) باتخاذ سنة الأساس وهي أسعار سنة ١٩٧٤.

إن سنة ١٩٧٤، هي السنة التي تحولت بها أسعار النفط من الأسعار المعلنة التي كانت تحددها الشركات في ظلّ وضع الامتيازات، إلى الأسعار الرسمية التي أخذت الدول تبيع بها نفطها بعد انتهاء الامتيازات. وبعبارة أخرى: في سنة ١٩٧٤ تحولت الأسعار إلى أسعار السوق بدلاً من الأسعار المعلنة. وفي الجدول الرقم (٣) تمّ حساب الأسعار التي يجب أن تكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل على أساس أسعار سنة ١٩٧٤، ويوضح الجدول الفرق بين الأسعار الجارية أي الفعلية، والأسعار التي يجب أن تكون عليه للمحافظة على القوة الشرائية.

ويتضح من الأرقام أنّه ابتداءً من عام ١٩٨٦، أخذت الأسعار الجارية للنفط تقل عن الأسعار التي يجب أن تكون عليها للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل قياساً على أساس أسعار عام ١٩٧٤؛ ففي عام ١٩٨٦، كان سعر برميل النفط المصدر ١٣,٧٣ دولاراً للبرميل، في حين أنه كان يجب أن يكون ٢٢,٢٩ دولاراً للمحافظة على قوته الشرائية على أساس أسعار عام ١٩٧٤، أي بخسارة مقدارها ٨,٥٦ دولاراً للبرميل.

الجدول الرقم (١)
تطور سعر البرميل الواحد المصدر من نفط خام، الإشارة
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١

السنة	السعر الاسمي (دولار/ برميل)
١٩٧٠	٢,١
١٩٧١	٢,٦
١٩٧٢	٢,٨
١٩٧٣	٣,١
١٩٧٤	١٠,٤
١٩٧٥	١٠,٤
١٩٧٦	١١,٦

يتبـــع

تابـــع

١٩٧٧	١٢,٦
١٩٧٨	١٢,٩
١٩٧٩	٢٩,٢
١٩٨٠	٣٦
١٩٨١	٣٤,٢
١٩٨٢	٣١,٧
١٩٨٣	٣٠,١
١٩٨٤	٢٨,٢
١٩٨٥	٢٧,٥
١٩٨٦	١٣,٠
١٩٨٧	١٧,٧٣
١٩٨٨	١٤,٢٤
١٩٨٩	١٧,٣١
١٩٩٠	٢٢,٢٦
١٩٩١	١٨,٦٢
١٩٩٢	١٨,٤٤
١٩٩٣	١٦,٣٣
١٩٩٤	١٥,٥٣
١٩٩٥	١٦,٨٦
١٩٩٦	٢٠,٢٩
١٩٩٧	١٨,٦٨
١٩٩٨	١٢,٢٨
١٩٩٩	١٧,٤٧
٢٠٠٠	٢٧,٦
٢٠٠١	٢٣,١

المصادر: ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ الإدارة الاقتصادية.

ـ تقارير من أوبك (OPEC) وصندوق النقد الدولي (IMH)ئ

ملاحظة: يمثل السعر في هذا الجدول السعر الرسمي للبرميل الواحد من العربي الخفيف لغاية عام ١٩٨١، وبعدها يمثل معدل سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك للسنة المعنية. أما السعر في سنة ٢٠٠١ فيعكس النصف الأول من السنة.

الجدول الرقم (٢)
الرقم القياسي المركب لسعر صرف الدولار الأمريكي والتضخم
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١

سنة الأساس ١٩٧٤ = ١٠٠

السنة	الرقم القياسي لسعر صرف الدولار	الرقم القياسي للتضخم	الرقم القياسي المركب
١٩٧٠	١١٥,١٣	٧٤,٦٣	١٥٤,٢٧
١٩٧١	١١٢,٩١	٧٨,٥٠	١٤٣,٨٣
١٩٧٢	١٠٤,٤٩	٨٢,٠٢	١٢٧,٤٠
١٩٧٣	٩٦,٤٧	٨٨,٣٠	١٠٩,٢٥
١٩٧٤	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٧٥	٩٨,١٠	١١٠,٨٣	٨٨,٥١
١٩٧٦	١٠٥,٣٩	١١٩,٦٤	٨٨,٠٩
١٩٧٧	١٠٣,٤٠	١٢٩,٤٠	٧٩,٩١
١٩٧٨	٩٣,٤١	١٣٨,٤٢	٦٧,٤٨
١٩٧٩	٩٠,٥٣	١٥١,٦٢	٥٩,٧١
١٩٨٠	٩٠,٢٦	١٧٠,٧٦	٥٢,٨٦
١٩٨١	١٠٣,١٠	١٨٨,٢٧	٥٤,٧٦
١٩٨٢	١١٥,٧٣	٢٠١,٩٠	٥٧,٣٢
١٩٨٣	١٢٤,٢٢	٢١١,٧٠	٥٨,٦٨
١٩٨٤	١٣٦,٠٧	٢٢٢,١٦	٦١,٢٥
١٩٨٥	١٤٠,٧٦	٢٣١,٨٠	٦٠,٧٢
١٩٨٦	١١٤,٠٣	٢٣٦,٩٣	٤٨,١٣
١٩٨٧	١٠١,٥٤	٢٤٤,١٨	٤١,٥٨
١٩٨٨	٩٨,٦١	٢٥٢,٦٥	٣٩,٠٣
١٩٨٩	١٠٤,٠٣	٢٦٤,٤٧	٣٩,٣٤
١٩٩٠	٩٥,٦٤	٢٧٨,٥٢	٣٤,٣٤
١٩٩١	٩٦,٤٤	٢٩٠,٩١	٣٣,١٥
١٩٩٢	٩٤,٠٥	٣٠٠,٣٣	٣١,٣٢
١٩٩٣	١٠٣,٨٥	٣٠٨,٨٢	٣٣,٦٣

يتبـــع

تابـــع

١٩٩٤	١٠٢,٧٣	٣١٦,٤١	٣٢,٤٧
١٩٩٥	٩٨,٧١	٣٢٤,٨٥	٣٠,٣٩
١٩٩٦	٩٩,٢٨	٣٣٢,٩١	٢٩,٨٢
١٩٩٧	١٠٦,٣٢	٣٤٠,٠٠	٣١,٢٧
١٩٩٨	١٠٩,٦٥	٣٤٤,٩٢	٣١,٧٩
١٩٩٩	١٠٩,٧٨	٣٥٠,١٧	٣١,٣٥
٢٠٠٠	١٢٠,٣٤	٣٥٩,٠٨	٣٣,٥١
٢٠٠١	١٢٥,٢٠	٣٦٧,٠٨	٣٤,١١

(١) الرقم القياسي لسعر صرف الدولار إزاء سلة العملات الواردة في اتفاقية جنيف الأولى بين الشركات والأوبك مضافاً إليها الدولار الأمريكي وموزونة بحسب واردات دول الأوبك من دول السلة، وهي الفرنك البلجيكي والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكلدر الهولندي والكرون السويدي والين الياباني.

ـ مصدر أسعار الصرف حتّى نهاية عام ١٩٧٣، صندوق النقد الدولي بموجب نشرته (الإحصاءات المالية الدولية) وللسنوات اللاحقة بنك ويستمينيستر الوطني.

ـ مصدر أوزان واردات الأوبك من دول السلة (اتجاهات التجارة) التي ينشرها صندوق النقد الدولي (المصدر السابق).

(٢) ـ الرقم القياسي للتضخم العالمي هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدول السلة المذكورة في (١) أعلاه مضافاً إليها الولايات المتحدة الأمريكية وموزوناً بحسب حجم (الاستهلاك الخاص) لدول السلة كما ينشرها صندوق النقد الدولي (المصدر السابق).

(٣) ـ مصدر الأرقام القياسية الثلاثة المشار إليها في الجدولين هو قسم المعلومات، سكرتاريا منظمة الأوبك ـ فيينا.

الجدول الرقم (٣)
تدهور القوة الشرائية للسعر الاسمي للبرميل الواحد من النفط الخام المصدر خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١

«سنة الأساس ١٩٧٤»

السنة	الرقم القياسي المركب سنة الأساس ١٩٧٤	السعر الاسمي	السعر المحسوب للمحافظة على القوة الشرائية لسعر ١٩٧٤	مبلغ الخسارة
١٩٧٠	١٥٤,٢٧	١,٦٧	٦,٩٥٥	٥,٢٨٥
١٩٧١	١٤٣,٨٣	٢,٠٣	٧,٤٦٠	٥,٤٣٠

يتبـــع

تابـــع

١٩٧٢	١٢٧,٤٠	٢,٢٩	٨,٤٢٣	٦,١٣٣
١٩٧٣	١٠٩,٢٥	٣,٠٥	٩,٨٢١	٦,٧٧١
١٩٧٤	١٠٠,٠٠	١٠,٧٣	١٠,٧٣٠	٠,٠٠٠
١٩٧٥	٨٨,٥١	١٠,٧٣	١٢,١٢٢	١,٣٩٢
١٩٧٦	٨٨,٠٩	١١,٥١	١٢,١٨١	٠,٦٧١
١٩٧٧	٧٩,٩١	١٢,٣٩	١٣,٤٢٨	١,٠٣٨
١٩٧٨	٦٧,٤٨	١٢,٧٠	١٥,٩٠٠	٣,٢٠٠
١٩٧٩	٥٩,٧١	١٧,٢٥	١٧,٩٧١	٠,٧٢١
١٩٨٠	٥٢,٨٦	٢٨,٦٤	٢٠,٣٠٠	٨,٣٤٠ ـ
١٩٨١	٥٤,٧٦	٣٢,٥١	١٩,٥٩٤	١٢,٩١٦ ـ
١٩٨٢	٥٧,٣٢	٣٢,٣٨	١٨,٧١٩	١٣,٦٦١ ـ
١٩٨٣	٥٨,٦٨	٢٩,٠٤	١٨,٢٨٦	١٠,٧٥٤ ـ
١٩٨٤	٦١,٢٥	٢٨,٢٠	١٧,٥١٩	١٠,٦٨١ ـ
١٩٨٥	٦٠,٧٢	٢٧,٠١	١٧,٦٧٠	٩,٣٤٠ ـ
١٩٨٦	٤٨,١٣	١٣,٥٣	٢٢,٢٩٥	٨,٧٦٥
١٩٨٧	٤١,٥٨	١٧,٧٣	٢٥,٨٠٣	٨,٠٧٣
١٩٨٨	٣٩,٠٣	١٤,٢٤	٢٧,٤٩١	١٣,٢٥١
١٩٨٩	٣٩,٣٤	١٧,٣١	٢٧,٢٧٨	٩,٩٦٨
١٩٩٠	٣٤,٣٤	٢٢,٢٦	٣١,٢٤٨	٨,٩٨٨
١٩٩١	٣٣,١٥	١٨,٦٢	٣٢,٣٦٧	١٣,٧٤٧
١٩٩٢	٣١,٣٢	١٨,٤٤	٣٤,٢٦٤	١٥,٨٢٤
١٩٩٣	٣٣,٦٣	١٦,٣٣	٣١,٩٠٨	١٥,٥٧٨
١٩٩٤	٣٢,٤٧	١٥,٥٣	٣٣,٠٤٩	١٧,٥١٩
١٩٩٥	٣٠,٣٩	١٦,٨٦	٣٥,٣١٢	١٨,٤٥٢
١٩٩٦	٢٩,٨٢	٢٠,٢٩	٣٥,٩٨٠	١٥,٦٩٠
١٩٩٧	٣١,٢٧	١٨,٦٨	٣٤,٣١٣	١٥,٦٣٣
١٩٩٨	٣١,٧٩	١٢,٢٨	٣٣,٧٥٣	٢١,٤٧٣
١٩٩٩	٣١,٣٥	١٧,٤٧	٣٤,٢٢٦	١٦,٧٥٦

يتبـــع

تابـــع

٢٠٠٠	٣٣,٥١	٢٧,٦٠	٣٢,٠١٧	٤,٤١٧
٢٠٠١	٣٤,١١	٢٤,٩٤	٣١,٤٦٠	٦,٥٢٠

الخسارة هي الفرق بين الأسعار المحسوبة للمحافظة على القدرة الشرائية على أساس أسعار عام ١٩٧٤، باستخدام الرقم القياسي المركب للتضخم وسعر صرف الدولار من جهة، والأسعار الفعلية من جهة أخرى. أما الأرقام السالبة في الجدول الرقم (٤) فإنها تمثل ربحاً وليس خسارة لتفوق الأسعار الفعلية على الأسعار المحسوبة.

وعلى سبيل المثال يمكن حساب أسعار النفط للحفاظ على القوة الشرائية لسعر النفط في عام ١٩٩٠ على أساس أسعار النفط لسنة الأساس ١٩٧٤ كما يلي:

١ ـ سعر النفط لعام ١٩٩٠ (على أساس أسعار ١٩٧٤) هو:

السعر في عام ١٩٧٤ × الرقم القياسي المركب لعام ١٩٧٤

الرقم القياسي المركب لعام ١٩٩٠

(١٠,٧٣ × ١٠٠)/ (٣٤,٣٠) = ٣١,٢٨

كذلك يبين لنا الجدول الرقم (٣) أن معدل سعر السلة لعام ١٩٩٨ هو (١٢,٤٣) دولاراً في حين أنه يجب أن يكون (٣٣,٧١) دولاراً للمحافظة على القوة الشرائية لأسعار عام ١٩٧٤، أي بخسارة مقدارها (٢١,٢٨) دولاراً للبرميل.

يوضح الجدول الرقم (٣) مقدار الخسارة على أساس البرميل الواحد المصدر، وإذا أردنا حساب الخسارة الكلية فيجب الرجوع إلى الصادرات، وهي مبينة في الجدول رقم (٤)، وقد تمّ احتساب الصادرات على أساس الإنتاج مطروحاً منه الاستهلاك المحلي ولجميع الدول العربية المصدرة للنفط، ومن أرقام الخسارة بالبرميل وأرقام الصادرات تمّ حساب مقدار الخسارة الكلية لِكُلّ بلد مصدر للنفط وذلك ما يوضحه الجدول الرقم (٥).

الجدول الرقم (٥) يوضح خسارة كلّ قطر عربي مصدر للنفط بسبب بيع النفط بأسعار تقل عن السعر الذي يجب أن يكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤ وللسنوات منذ ١٩٨٦ حتّى نهاية عام ٢٠٠١.

ويتضح من هذا الجدول أن الدول العربية مجتمعة خسرت في سنة ١٩٩٨ لوحدها أكثر من (١٤٥,١١٤) مليار دولار، وأن مجموع ما خسرته الدول العربية في الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ يبلغ (١,١٨٦,٤٥٤) مليون دولار موزعة كما يلي:

السعودية (٥١٤٩٢٧)، العراق (٧٤٥٠٨)، الإمارات (١٥٣٤٩٩)، الكويت (١٢٤٠٣٤)، ليبيا (٩٣٢٨٣)، الجزائر (٥٣٠٨٩)، مصر (٣٥٣٥٢)، عمان (٥٥٩٢٩)، قطر (٣٦٥٧٥)، سوريا (٢٠٩٧١)، اليمن (١٩٤٦٢) وتونس (٤٨٢٥).

الجدول الرقم (٤)

صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية للأقطار العربية خلال السنوات ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ (مليون برميل يومياً)

القطر	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
السعودية	٣,٩٧٨	٣,٤٣٨	٤,١٧١	٤,٤٠٨	٥,٧٨٠	٧,٣٥٦	٧,٤٠٠	٧,٦٨٠	٧,٢٨٨	٧,٢٨٨	٧,٢٨٨	٧,٥٧٧	٧,٥٠٠	٧,٢٠٠	٧,٦٠٠	٧,٥٠٠
العراق	١,٤٠١	١,٨٢٧	٢,٢٠٥	٢,٤٠٥	١,٦٧٦	.	.	.	.	.	.	٧٥٧	١,٧٥٠	٢,٠٠٠	٢,٤٠٠	٢,٣٥٠
الإمارات	١,١٣٢	١,٣٦٤	١,٤٦٢	١,٨٠٥	٢,٠٦٠	٢,٣٦٥	٢,٢٠٠	٢,١٣٠	٢,٠٤٠	٢,٠٢٩	٢,٠٢٤	٢,٢٧٢	٢,١٠٠	٢,٠٠٠	٢,١٥٠	٢,٢٥٠
الكويت	١,٢٨١	١,١٦٠	١,٣٣٣	١,٥٤٠	١,٠٢٥	١٢٥	٨٣٠	١,٨٥٩	١,٩٠٩	١,٩٠٢	١,٩٢٠	١,٩٨٢	٢,٣٠٠	١,٩٠٠	٢,١٠٠	٢,٠٠٠
ليبيا	١,١٦٩	٩٢١	٩٨٠	١,٠٠٠	١,٢٤٠	١,٣٦٠	١,٣٠٠	١,٢٥٢	١,٢٧١	١,٢١١	١,٢١١	١,٢٢٦	١,٣٠٠	١,٢٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠
الجزائر	٦٣١	٦٠٥	٦١٩	٦٧٤	٧٣٣	٧٤٥	٧٠٠	٦٨٣	٥٣٢	٥٩٧	٦١٦	٨٣٥	٨٥٠	٧٠٠	٧٨٠	٧٨٠
مصر	٤٧٠	٥٠٣	٤٥٢	٤٥٨	٤٧٥	٤٨٩	٤٨٠	٥٢٨	٤٣٦	٤٤٠	٤٦٥	٤٦١	٤٥٠	٤٣٠	٤٠٠	٣٧٠
عمان	٥٠٠	٥١٥	٥٥٢	٥٧٠	٦١٥	٦٥٦	٦٧٠	٧٥٣	٧٥٠	٧٥٠	٧٦٤	٨٦٥	٨٥٠	٨٣٠	٩٠٠	٩٥٠
قطر	٣٤٣	٢٩٥	٣٤٩	٣٩٥	٤٢٢	٤١٨	٤٠٠	٤٥٧	٣٩٣	٤١٨	٤٤٨	٥٩٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٨٠	٧٠٠
سوريا	٤٨	٦٢	٨٨	١٣١	١٨٧	٢٥٩	٢٩٧	٣١٥	٣٨٦	٣٣٨	٣٨٣	٣١٤	٣٠٠	٣٠٠	٣٥٠	٣٥٠
اليمن	٠	٠	١٤٦	١٦٣	١٦٣	١٦٥	١٥١	١٩٦	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٣٢٨	٤٠٠	٤٥٠	٤٨٠	٥٠٠
تونس	٤٩	٦٠	٦٠	٦٠	٥٥	٦٢	٦٥	٧١	٧١	٧١	٧١	٧٢	٦٥	٥٠	٤٠	٣٥
المجموع	١١,٠٠٢	١٠,٧٥٠	١٢,٤١٧	١٣,٦٠٩	١٤,٤٣١	١٤,٠٠٠	١٤,٤٩٣	١٥,٩٢٤	١٥,٣٤٦	١٥,٣١٤	١٥,٤٦٠	١٧,٢٧٩	١٨,٥١٥	١٧,٧١٠	١٩,١٨٠	١٩,٠٨٥

ملاحظة: أرقام سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠١ تخمينية.

الجدول الرقم (٥)

خسارة الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة تدهور القدرة الشرائية لأسعار النفط خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ بالاستناد إلى أسعار ١٩٧٤ (مليون دولار)

القطر	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المجموع
السعودية	١٢٧٢٧	١٠١٣١	٢٠١٧٤	١٦٠٣٨	١٨٩٦٢	٣٦٩١٠	٤٢٧٤١	٤٣٦٦٨	٤٦٦٠٣	٤٩٠٨٥	٤١٧٣٧	٤٣٢٣٥	٥٨٧٨٢	٤٤٠٣٥	١٢٢٥٣	١٧٨٤٩	٥١٤,٩٢٧
العراق	٤٤٨٢	٥٣٨٤	١٠٦٦٥	٨٧٥٠	٥٤٩٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٣١٩	١٣٧١٦	١٢٢٣٢	٣٨٦٩	٥٥٩٣	٧٤,٥٠٨
الإمارات	٣٦٢٢	٤٠١٩	٧٠٧١	٦٥٦٧	٦٧٥٨	١١٨٦٧	١٢٧٠٧	١٢١١١	١٣٠٤٥	١٣٦٦٥	١١٥٩١	١٢٩٦٤	١٦٤٥٩	١٢٢٣٢	٣٤٦٦	٥٣٥٥	١٥٣,٤٩٩
الكويت	٤٠٩٨	٣٤١٨	٦٤٤٧	٥٦٠٣	٣٣٦٣	٦٢٧	٤٧٩٤	١٠٥٧٠	١٢٢٠٧	١٢٨١٠	١٠٩٩٦	١١٣٠٩	١٨٠٢٧	١١٦٢٠	٣٣٨٦	٤٧٦٠	١٢٤,٠٣٤
ليبيا	٣٧٤٠	٢٧١٤	٤٧٤٠	٣٦٣٨	٤٠٦٨	٦٨٢٤	٧٥٠٨	٧١١٩	٨١٢٧	٨١٥٦	٦٩٣٥	٦٩٩٦	١٠١٨٩	٧٣٣٩	٢٠٩٦	٣٠٩٤	٩٣,٢٨٣
الجزائر	٢٠١٩	١٧٨٣	٢٩٩٤	٢٤٥٢	٢٤٠٥	٣٧٣٨	٤٠٤٣	٣٨٨٤	٣٤٠٢	٤٠٢١	٣٥٢٨	٤٧٦٥	٦٦٦٢	٤٢٨١	١٢٥٨	١٨٥٦	٥٣,٠٩٨
مصر	١٥٠٤	١٤٨٢	٢١٨٦	١٦٦٦	١٥٥٨	٢٤٥٤	٢٧٧٢	٣٠٠٢	٢٧٨٨	٢٩٦٣	٢٦٦٣	٢٦٣٠	٣٥٢٧	٢٦٣٠	٦٤٥	٨٨١	٣٥,٣٥٢
عمان	١٦٠٠	١٥١٨	٢٦٧٠	٢٠٧٤	٢٠١٨	٣٢٩٢	٣٨٧٠	٤٢٨٢	٤٧٩٦	٥٠٥١	٤٣٧٥	٤٩٣٦	٦٦٦٢	٥٠٧٦	١٤٥١	٢٢٦١	٥٥,٩٢٩
قطر	١٠٩٧	٨٦٩	١٦٨٨	١٤٣٧	١٣٨٤	٢٠٩٧	٢٣١٠	٢٥٩٨	٢٥١٣	٢٨١٥	٢٥٦٦	٣٣٦٧	٥٠٩٤	٣٩٧٥	١٠٩٦	١٦٦٦	٣٦,٥٧٥
سوريا	١٥٤	١٨٣	٤٢٦	٤٧٧	٦١٣	١٣٠٠	١٧١٥	١٧٩١	٢٤٦٨	٢٢٧٦	٢١٩٣	١٧٩٢	٢٣٥١	١٨٣٥	٥٦٤	٨٣٣	٢٠,٩٧١
اليمن	٠	٠	٧٠٦	٥٩٣	٥٣٥	٨٢٨	٨٧٢	١١١٤	١٧٢٦	١٨١٨	١٥٤٦	١٨٧٢	٣١٣٥	٢٧٥٢	٧٧٤	١١٩٠	١٩,٤٦٢
تونس	١٥٧	١٧٧	٢٩٠	٢١٨	١٨٠	٣١١	٣٧٥	٤٠٤	٤٥٤	٤٧٨	٤٠٧	٤١١	٥٠٩	٣٠٦	٦٤	٨٣	٤,٨٢٥
المجموع	٣٥,١٩٨	٣١,٦٧٦	٦٠,٠٥٦	٤٩,٥١٤	٤٧,٣٤٣	٧٠,٢٤٧	٨٣,٧٠٨	٩٠,٥٤٣	٩٨,١٢٩	١٠٣,١٣٩	٨٨,٥٣٧	٩٨,٥٩٥	١٤٥,١١٤	١٠٨,٣١٣	٣٠,٩٢٢	٤٥,٤١٨	١,١٨٦,٤٥٤

٣ ـ ما معنى هذه الخسائر الهائلة وما هو السبب ومن المسؤول؟

المعروف أن الجزء الأعظم من صادرات البلدان العربية من النفط يذهب إلى الدول الصناعية العشر. والمعروف أيضاً أن الجزء الأعظم من واردات البلدان العربية سلعاً وخدمات هي من هذه الدول نفسها، فإذا كانت الأسعار وهي المورد الأول للعملة الصعبة للبلاد العربية لا تستطيع أن تكون بالمستوى الذي يجعلها قادرة أن تشتري ببرميل النفط سلعاً وخدمات مساوية لما كانت تشتريه في عام ١٩٧٤، على الأقل، فإن ذلك يعني أنه بسبب التضخم في الدول الصناعية العشر وبسبب انخفاض سعر الدولار الذي تبيع به النفط، فإنها تفقد من قيمة عائداتها سنوياً، وأن الفرق يذهب إلى هذه الدول بالذات. أن ذلك يعني تسرب جزء مهم من ثروتها بلغ خلال الفترة المذكورة حوالى (١,١٨٦) ترليون دولار، لمصلحة الدول العشر التي تتعامل معها بتصدير النفط واستيراد السلع والخدمات.

إن عدالة مبدأ المحافظة على القوة الشرائية لصادراتنا أمر لا غبار عليه، إذ لا يجوز أن تكون شروط التبادل التجاري بهذا الشكل الذي يؤدي إلى اقتطاع الدول الصناعية جزءاً من ثروتنا من دون مبرر. إن أسعار السلع التي تصدرها الدول الصناعية لنا بارتفاع مستمر، في حين أن سعر النفط المصدر لا يرتفع بما يكفي للمحافظة على القيمة الحقيقية للبرميل. إن السعر المطلوب للنفط في عام ٢٠٠١ للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤ هو ٣١,٤٦ وهو ليس سعراً مرتفعاً ولا غير معقول، وبمقدور الدول الصناعية الغنية تحمله بسهولة كما إنه سعر عادل.

إن الذي ينتج هذه المادة المهمة الناضبة التي تشكل العمود الفقري لتكوين رأس المال والحصول على العملة الصعبة، له كامل الحق بحماية القوة الشرائية لصادراته.

ويلاحظ أن مبدأ حماية الدول المصدرة للنفط من أضرار تقلبات سعر الدولار مبدأ له سابقة في السوق النفطية؛ فقد سبق لدول الأوبك أن طالبت به وحصلت عليه؛ ففي اتفاقية طهران التي عقدت في بداية السبعينيات بين الدول المنتجة والشركات النفطية، ورد نص على زيادة الأسعار المعلنة سنوياً للتعويض عن التضخم خلال فترة الاتفاقية. واستطاعت دول الأوبك من تنفيذ هذا المبدأ خلال عقد السبعينيات، فعندما خفض سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، بمقدار ٧,٩٩ في المئة، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار العملات الأخرى

بالنسبة إلى الدولار بمقدار ٨,٧٥ في المئة، وقامت الأوبك بمبادرة من العراق بمطالبة الشركات الامتيازية بتعويضها عن هذا الضرر؛ فعقدت اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، حيث زيدت أسعار النفط المعلنة بحسب معادلة يتم بموجبها تعديل الأسعار كلما حصل تغيير في سعر الدولار. وتم تحديد تسع عملات رئيسة لتطبيق تلك المعادلة، وهي العملات التي تمت الإشارة إليها آنفاً.

وعندما حصل التخفيض الثاني للدولار في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، بمقدار ١٠ في المئة، اتضح وجود نقاط ضعف في تلك الاتفاقية، فعاد العراق وطرح موضوع تعديل تلك الاتفاقية، وبعد مفاوضات مع الشركات الامتيازية تمّ تعديل الاتفاقية المذكورة في ١ حزيران/يونيو ١٩٧٣، وفيها ازداد عدد العملات الرئيسة إلى ١١ عملة، وبذلك حصلت الدول المنتجة على التعويض الكافي عن أي خسارة تنتج عن تخفيض سعر الدولار.

إذاً، الصناعة النفطية سبق لها أن أقرت بمبدأ تعويض الخسارة التي تحدث للدول المصدرة بسبب انخفاض سعر الدولار إزاء العملات الرئيسة الأخرى وعملت بموجبه.

وتدلّ هذه الوقائع على أن الدول المصدرة اهتمت كثيراً بمبدأ المحافظة على القوة الشرائية للصادرات النفطية وأقرت بأنها موضوع عادل يستحق المطالبة به والسعي من أجل تحقيقه.

فماذا حدث منذ عام ١٩٨٦، ولماذا تدهورت أسعار النفط بهذا الشكل الذي نتجت عنه هذه الخسارة؟

أ ـ اتجاهان داخل منظمة الأوبك

إثر الأزمة النفطية التي تجلت في ارتفاع الأسعار والتي بلغت ذروتها في بداية الثمانينيات، قامت الدول الصناعية الغربية بجهد واسع لمواجهة الأزمة، فاتخذت إجراءات للحد من الاستهلاك وأنشأت الوكالة الدولية للطاقة ولكنها قامت أيضاً بضغط متعدد الأشكال على دول الأوبك ببذل الجهود مع بعض الدول المنتجة في داخل الأوبك والمعروفة بصداقتها للغرب، والتي لها تأثير معروف في إنتاج وتصدير النفط وهي (السعودية، الكويت، والإمارات) على وجه الخصوص. وبذلك بدأت تظهر اتجاهات عند هذه الأقطار تدعو إلى زيادة الإنتاج وتروج لسياسة التعاون مع المستهلكين الكبار؛ فظهرت نظرية تخفيض الأسعار عن طريق

زيادة الإنتاج لإخراج المنتجين في خارج الأوبك من السوق، تلك النظرية التي ثبت فشلها تماماً، إذ إنَّها لم تؤدِ إلى شيء من ذلك على صعيد الواقع.

لقد ظهر داخل الأوبك اتجاهان، الاتجاه **الأول،** من الداعين إلى انخفاض الأسعار من أصدقاء الغرب، والاتجاه **الثاني،** من المتضررين من انخفاض الأسعار الذين ليس لهم مجال واسع لزيادة الإنتاج ومعهم الأعضاء الذين عرفوا عموماً بسياسة نفطية مستقلة مثل العراق وليبيا والجزائر.

وإزاء التدهور الحاد في أسعار النفط وهبوط العائدات، وكحل للأزمات الداخلية التي أخذت تواجه دول الأوبك، اتخذت الأوبك قرارات لمواجهة الوضع في اجتماعها في بريوني المنعقد في حزيران/يونيو ١٩٨٦، أشارت إلى تحديد سقف للإنتاج وتحديد حصص لِكُلّ عضو ووضع سعر ملزم للجميع هو ١٨ دولاراً للبرميل. ولكن السعودية والكويت والإمارات بسبب تأثير الدول الصناعية (وبخاصة الولايات المتحدة) عليها، وبسبب قدرتها على زيادة الإنتاج والتأثير على الأسعار، بقيت تسعى عملياً ضدّ ذلك التوجه؛ ففي الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط تشهد ذلك الهبوط الحاد منذ عام ١٩٨٧، قامت السعودية بزيادة صادراتها من (٣٤٣٨) ألف برميل/يومياً في عام ١٩٨٧ إلى (٧٢٨٨) ألف برميل في اليوم في عام ١٩٩٤، أي بنسبة زيادة ١١٢ في المئة، كما نجد الإمارات تزيد من صادراتها من (١٣٦٤) ألف برميل/يومياً في عام ١٩٨٧ إلى (٢٠٤٠) ألف برميل باليوم عام ١٩٩٤، ونسجت الكويت على المنوال نفسه؛ فقد صرح وزير النفط الكويتي آنذاك علي خليفة الصباح وهو من الأسرة الحاكمة، تصريحاً نقلته في شباط/فبراير ١٩٨٩ نشرة *(Middle East Economic Survey)* ونصه: «أن نظام الحصص لم يعد ملائماً وبالتالي ينبغي إلغاء نظام حصص الإنتاج بأسرع ما يمكن». وقامت هذه الدول الثلاث بالضغط المستمر داخل الأوبك بمختلف الذرائع والوسائل إلى رفع سقف الإنتاج وذهبت إلى الحد الذي كانت وحتّى بعد رفع سقف الإنتاج وإعادة توزيع الحصص، لا تلتزم بالحصص المرتفعة الجديدة التي كانت الأوبك تحددها.

وهكذا تطور الوضع إلى حرب إنتاج من قبل هذه الدول ضدّ بقية المنتجين. ومنذ عام ١٩٨٩ اشتد هذا الاتجاه وأدت الكويت دوراً فيه؛ ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، حددت الأوبك سقف الإنتاج بـ (١٨,٥) مليون برميل يومياً وحددت حصة الكويت بـ (١,٠٣) مليون برميل، في حين كان إنتاجها الفعلي (١,٢٥) مليون برميل. وبضغط متواصل من السعودية والكويت والإمارات،

اضطرت الأوبك حفاظاً على التضامن، إلى رفع السقف في تموز/يوليو ١٩٨٩ إلى (١٩,٥) مليون برميل يومياً، وكانت حصة الكويت (١,٠٩) مليون برميل يومياً، بينما بلغ إنتاجها الفعلي (١,٨٤) مليون برميل في اليوم. وعادت هذه الدول مرة أخرى إلى الضغط، ما اضطر الأوبك في تشرين الأول/أكتوبر إلى رفع السقف إلى (٢٠,٥) مليون برميل في اليوم، وحددت حصة الكويت بـ(١,١٤) مليون برميل في اليوم، في حين بلغ إنتاجها الفعلي (١,٩٠٢) مليون برميل باليوم. ومرة أخرى أيضاً مارست هذه الأطراف نفسها الضغط مجدداً على المنظمة، مما اضطرها إلى زيادة سقف الإنتاج في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى (٢٢,٠٨٦) مليون برميل، وازدادت حصة الكويت إلى (١,٥) مليون برميل في اليوم، إلا أنها قد رفعت إنتاجها الفعلي إلى (١,٩٣٢) مليون برميل باليوم، واستمرت بزيادة إنتاجها متجاهلة قرارات الأوبك شهراً بعد شهر حتّى وصلت في تموز/يوليو ١٩٩٠ وفي الأشهر التي تلت ذلك إلى (٢,٢) مليون برميل باليوم.

وقد قامت الإمارات بالعمل نفسه، ففي عام ١٩٨٨ كانت حصتها في الأوبك (٩٨٨) ألف برميل يومياً، إلا أنّها رفضت هذه الحصة وأخذت تنتج خارج ما حدد لها، ما اضطر الأوبك حفاظاً على وحدة الصف إلى جعلها (١,٠٩٥) مليون برميل يومياً في بداية ١٩٩٠. ولكن الإمارات رفضت حتّى ذلك وطالبت بحصة الكويت نفسها، فوافقت الأوبك على ذلك حفاظاً على التضامن، ومنذ بداية عام ١٩٩٠، رفعت دولة الإمارات إنتاجها إلى (٢,١) مليون برميل يومياً. واتبعت السعودية سياسة مزدوجة فكانت في اجتماعات المنظمة توافق على تحديد الإنتاج وتوزيع الحصص، ولكن بعد أن تقوم الكويت والإمارات بزيادة إنتاجهما الفعلي تعود هي إلى زيادة إنتاجها بحجة أن نظام الحصص لم يعد مجدياً، وأنها إن التزمت به فستفقد أسواقها للآخرين الذين لم يلتزموا بحصصهم. وهكذا تدهور سعر النفط لما دون السعر الذي حددته الأوبك وهو (١٨) دولاراً للبرميل، إذ وصل خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ إلى (٧) دولارات وربما إلى أقل من ذلك.

ولنعيد الآن تركيب صورة تطور وضع الأسعار وصادرات السعودية.

انخفض سعر البرميل من ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٢٧,٥ دولاراً في عام ١٩٨٥ ثمّ إلى ٢٢,٣ دولاراً في عام ١٩٩٠ ثمّ إلى ١٢,٤ دولاراً في عام ١٩٩٨، وإلى أقل من ١٠ دولارات أواخر ذلك العام؛ في حين أن السعودية قد ارتفعت صادراتها من ٣,٤ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٨ مليون

برميل يومياً في عام ١٩٩٠، وعندما توقف التصدير من العراق بسبب العدوان، قفزت السعودية في صادراتها إلى ٧,٤ مليون برميل يومياً لإبقاء السوق مشبعة وللحيلولة دون ارتفاع الأسعار بسبب توقف التصدير من العراق، واستمر إنتاجها وصادراتها بالارتفاع. وفي أواخر عام ١٩٩٧ بدأت الأسعار بالهبوط واستمرت كذلك طيلة عام ١٩٩٨ حيث وصلت في كانون الأول/ديسمبر إلى ٩,٦٩ دولار للبرميل، بعد أن ضغطت السعودية في اجتماع الأوبك في جاكارتا أواخر عام ١٩٩٧ فزادت حصتها ووصل إنتاجها نحو (٨,٨) مليون برميل يومياً، ورفعت سقف إنتاج الأوبك اليومي من نحو (٢٥) مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون برميل، وبذلك تمّ وضع مليونين ونصف المليون برميل جديدة في السوق للإمعان في تخفيض الأسعار. وكان ما جرى في جاكارتا صارخاً في إيضاح سياسة الإغراق وتخفيض الأسعار التي عملت السعودية بإصرار من أجلها.

ب ـ مواطن الضعف في حجج تخفيض سعر النفط

لنلق نظرة فاحصة الآن على الحجج التي تقدّمها هذه الأطراف وفي مقدمتها السعودية في تبرير تخفيض الأسعار عن طريق الإنتاج. لعل أهم نظرية تمّ تداولها في بداية الثمانينيات هي أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى إيجاد بدائل للنفط وبذلك تخسر الدول المنتجة ثروتها بسبب استغناء الدول الصناعية عن هذه المادة. وفي البداية لا بدّ من التنويه إلى أن هذه النظرية مهما كانت درجة صحتها إلا أنها تبقى محدودة، فهي تتعلق أصلاً باستخدام النفط كمصدر وليس كمادة أولية للصناعة. إذ من المعروف أن بدائل الطاقة الأخرى كالطاقة النووية. . إلخ، يقتصر استخدامها في مجال الطاقة الأمر الذي يجعل النفط كمادة أولية للصناعة لا بديل له. أن الحديث عن البدائل بقي في الواقع حديثاً نظرياً تخويفياً، إذ إنه يتجاهل الجوانب السلبية في البدائل في موضوع ساخن في عالم اليوم ـ وبخاصة العالم الصناعي ـ وهو موضوع تلوث البيئة. كما يلاحظ إنه على الرغم من حظر تصدير النفط لسبب سياسي في عام ١٩٧٤، وارتفاع الأسعار في بداية الثمانينيات، لم تظهر بداية عملية في مجال تطوير البدائل؛ فبين مجال استثمار الحقول المتروكة وبين الحقول الكبيرة فرق كبير جداً؛ فالطن الواحد من النفط المستخرج من الحقول التي يكون المخزون فيها أقل من مليون طن تكون كلفة استخراجه أكبر بـ ١٠ ـ ٥٠ ضعف من كلفة استخراج طن مماثل من حقل يبلغ مخزونه ١٠ ملايين طن.

ولكن ضعف هذه الحجة لا يتجلى بمثل ما يتجلى في الفذلكة التي تتجاهل الآلية التي يفترض أنها تؤدي إلى التحول إلى البدائل، ألا وهي أسعار النفط بالمقارنة بأسعار البدائل. عندما نقول إن أسعار النفط يجب أن تكون بالمستوى الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل، نعني بذلك أن ترتفع أسعار النفط بما يكفي لإزالة الآثار السلبية للتضخم في الدول الصناعية المستوردة وتقلبات سعر الصرف، ويعني ذلك أن كلفة تطوير البدائل هي أيضاً في ارتفاع مع التضخم وتتأثر بتقلبات سعر الصرف، الأمر الذي يحفظ العلاقة نفسها بين أسعار النفط وأسعار (تكاليف) البدائل.

إن أسعار النفط عندما ترتفع بسبب التضخم في البلدان الصناعية المستوردة، فذلك يعني أن كلفة إنتاج البدائل نفسها ترتفع أيضاً. إن البدائل لا تصبح مربحة إلا عندما تكون هناك فجوة مهمة بين أسعار النفط وكلفة البدائل لصالح الأخيرة.

النظرية الأخرى التي راج تداولها من قبل دعاة إبقاء الأسعار متدنية تقول: إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج في الدول الصناعية، وبالتالي إلى ارتفاع نسبة التضخم، الأمر الذي ينعكس بزيادة كلفة ما نستورد من تلك الدول. إن ضعف هذه الحجة ليس من الصعب تحديده بشيء من التمعن؛ فنسبة كلفة النفط من مجمل كلفة الإنتاج يجب أن تكون مرتفعة إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم بفعل آلية التضخم الناتج عما يسمّى بقوة الدفع من الكلفة، فهل تشكّل كلفة النفط نسبة عالية من مجموع كلفة الإنتاج في الدول الصناعية؟ ذلك ما لا تتحدث عنه هذه النظرية. إن هذه الكلفة كما توردها مصادر المعلومات لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٢ ـ ٣ في المئة. ثمّ هل أدى انهيار أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ إلى تخفيف حدة التضخم الذي حدث في الدول الصناعية؟ إن الأرقام لا تدلّ على علاقة سببية بين العاملين: أسعار النفط، والتضخم في الدول الصناعية.

إضافة إلى ذلك، فإن الرسوم والضرائب التي تفرضها الدول الصناعية المستهلكة على منتوجات النفط تشكل نسبة كبيرة مما يدفعه المستهلك كسعر نهائي للمنتوج الذي يستهلكه. ويوضح الجدول الرقم (٦) التالي أنّه في عام ١٩٩٩ تراوحت الضرائب المفروضة على استهلاك البرميل الواحد من النفط بين ٣١ في المئة إلى ٧١ في المئة من السعر الذي يدفعه المستهلك في الأقطار المستهلكة الرئيسة.

الجدول الرقم (٦)
نسبة الضرائب التي تفرضها الأقطار المستهلكة من السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك عن البرميل الواحد من النفط

القطر	١٩٩٩	
	سعر البرميل للمستهلك (دولار)	نسبة الضرائب (في المئة)
الولايات المتحدة	٤٣,٩	٣١,٤٤
كندا	٥٧,٣	٣٩,٢٧
اليابان	٩١,٤	٤٠,٨١
فرنسا	١٠٢,٩	٧٠,٨٥
ألمانيا	٨٦,٩	٦٣,٠٦
إيطاليا	٩٨,٩	٦٩,٤٦
المملكة المتحدة	١٤١,٥	٦٧,٩٢
الاتحاد الأوروبي	٩٥,١	٦٨,٢٤
OECD	٧٦,٦	٤٧,٥٢

المصدر: سكرتارية منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

مما ورد أعلاه، يتضح أن الضرائب التي تفرضها الدول الصناعية على المنتجات النفطية تشكل نسبة كبيرة مما يدفعه المستهلك، لذا فإن العلاقة بين سعر النفط الخام المصدر والسعر الذي يدفعه المستهلك النهائي للمنتوجات ليست علاقة مباشرة. إذ إنَّ التغييرات التي تطرأ على الضريبة تؤثر بشكل ملحوظ على سعر المستهلك بمعزل عن سعر النفط الخام، كما يجب ألا يغيب عن البال أن الصناعة النفطية العالمية بتركيبها والعوامل المؤثرة فيها ليست صناعة بسيطة ولا تنافسية كما يتصورها البعض، لذلك فليس صحيحاً تطبيق القاعدة الاقتصادية البسيطة على واقع هذه الصناعة والتي تفيد أن «زيادة سعر النفط الخام تؤدي تلقائياً إلى ارتفاع في نسبة التضخم عن طريق زيادة كلفة الإنتاج»؛ ثمّ إن أسعار النفط الخام قد شهدت تقلبات حادة ارتفاعاً وهبوطاً، ولم يلاحظ واقعياً وجود علاقة أكيدة وسببية بين التذبذب في أسعار النفط الخام والخط البياني للتضخم في الدول الصناعية المستوردة.

هناك أيضاً حجة متداولة في الوسط الداعي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض

الأسعار فحواها، ضرورة موازنة العرض من النفط مع الطلب عليه، فكلما زاد الطلب علينا أن نزيد الإنتاج للحفاظ على الموازنة. ويعني ذلك أن الدول الصناعية عندما تحقق ارتفاعاً في نسبة النمو الاقتصادي تزداد حاجتها إلى النفط، لذلك لا بدّ من زيادة الإنتاج لإشباع الطلب الجديد، وإلا تكون الدول المنتجة في وضع المعرقل للنمو الاقتصادي الدولي. إن الغريب في هذه الحجة ليس صدورها من أوساط الغرب صاحب المصلحة عبر النصائح وكتابات الخبراء الغربيين، بل نراها أحياناً تصدر عن بعض الخبراء العرب. إن الخبراء العرب يعرفون كما يعرف غيرهم أن تعبير الطلب العالمي لا معنى له، فالنفط شأنه شأن أي سلعة أخرى ليس له طلب محدد واحد بل هناك سعر لِكُلّ طلب (أو طلب لكل سعر)؛ فإذا كان الغرب يريد نفطاً أكثر من أجل نموه الاقتصادي، فعليه أن يدفع سعراً أعلى وليس العكس.

إن أصحاب هذه الدعوة يقولون ببساطة إنّه عندما ترتفع نسبة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ويزداد طلبها على النفط، فعلى الدول المنتجة أن تزيد الإنتاج لإبقاء السعر على ما هو عليه، أن ينخفض السعر في حين تبقى نسبة التضخم في ارتفاع ويتحمل الآخرون الخسارة الناتجة عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف من أجل تسهيل عملية النمو في الدول الصناعية. تلك هي خلاصة ما تنتهي إليه هذه النظرية. إذا كان المطلوب من الدول المنتجة أن تستنزف ثروتها الناضبة وترفع إنتاجها كلّما زاد الطلب في الدول الصناعية، فهل يقومون هم بالشيء نفسه إزاء الدول المنتجة التي تستورد منهم الجزء الأكبر من السلع والتجهيزات الصناعية التي تحتاجها للتنمية؟ إن دعوة موازنة العرض مع الطلب تعني قبول الخلل في شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية الذي هو مدار النقد والاستنكار في أوساط الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، ذلك الخلل الذي يشهد تسرباً وحيد الاتجاه للثروة من دون مبرر من الدول النامية إلى الدول الغنية بدلاً من أن يكون العكس.

وقد يقال أيضاً إن تحديد الإنتاج هدف صعب التحقيق؛ فالدول العربية المنتجة أعضاء في الأوبك التي تعاني من مشكلة التنسيق والانضباط في داخلها بسبب التنافس وتباين المصالح بين الأعضاء. إن الجانب الشكلي للموضوع يوحي بذلك، فالأوبك تضم منتجين آخرين غير العرب والقرار في المنظمة كان دوماً يؤخذ بالتوافق والحفاظ على الوحدة الداخلية كهدف مرغوب. ولكن إلى جانب ذلك لا يمكن إغفال الحقائق المتعلّقة بالطاقة الإنتاجية لِكُلّ دولة وقدرتها في مجال زيادة الإنتاج. إن استعراض أوضاع الدول الأعضاء من حيث الاحتياطي والطاقة

الإنتاجية والتصديرية، يوضح أن الدول الأعضاء ليست متساوية أو متقاربة في ذلك؛ فهناك عدد لا يستهان به من الدول الأعضاء ليس في مقدورها عملياً زيادة إنتاجها ما جعل قدرتها على التأثير في السوق أقل. إن المعلومات المعروفة الآن عالمياً هي أن الدول التي بإمكانها التأثير في عرض النفط عالمياً هي بحسب الترتيب: السعودية والعراق والإمارات والكويت.

كذلك يلاحظ أن اعتماد الدول الصناعية على النفط المستورد هو في ارتفاع مستمر، ففي عام ١٩٩٠ بلغت النسبة المئوية لاعتماد الدول الصناعية على النفط المستورد ٤٣,٥ في المئة وازدادت هذه النسبة إلى ٥٣,٥ في المئة عام ٢٠٠٠ وكما موضح في الجدول التالي:

الجدول الرقم (٧)

تزايد نسب اعتماد الأقطار المتقدمة (OECD) على النفط المستورد

خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠

المنطقة	١٩٩٠ (في المئة)	٢٠٠٠ (في المئة)
الولايات المتحدة	٤٥,٣	٥٨,٧
أوروبا	٦٩,٦	٥٦,٣
منطقة المحيط الهادي	٥١,٠	٦١,٥
OECD	٤٣,٥	٥٣,٥

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لشركة النفط البريطانية (٢٠٠٠).

ج ـ الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخفيض أسعار النفط

إذاً ما هو السبب الذي يجعل دولاً منتجة مثل السعودية والكويت والإمارات تزيد الإنتاج وتقبل بأسعار منخفضة كما حدث منذ عام ١٩٨٦، ولا تزال تلك الدول تضغط في داخل الأوبك بما يؤدي إلى استمرار هذه السياسة، متحملة خسائر مالية كبيرة ومحمّلة الأقطار العربية الأخرى خسائر في مواردها كما سبقت الإشارة إليه؟

إن علاقة الاقتصاد بالسياسة أمر معروف وبخاصة في مجال النفط؛ فتحليل محايد للوضع النفطي والسياسة الإنتاجية التي سارت عليها هذه الأقطار، إلى جانب فحص أوضاعها السياسية وعلاقتها بالدول الغربية وبخاصة الولايات

المتحدة، تقودنا إلى الاستنتاج أن السبب وراء ذلك هو سبب سياسي يتمحور حول علاقة خاصة تمتد خارج موضوع العوائد إلى أمور الأمن والحماية للأنظمة. وكان الشاه من قبل يتّبع سياسة مقاربة لذلك تقوم على أساس مقايضة التساهل في جانب النفط مقابل امتيازات في التسليح والتغاضي عن خطوات التوسع الإقليمي في المنطقة.

إن أهمية نفط الخليج للدول الصناعية الغربية أمر تتوافر فيه أدلة كافية؛ ففي بداية عام ١٩٩٠ نشرت جريدة الـ **واشنطن بوست** مقالة لتوماس ليبمان بعنوان «أربع دول عربية يتوقع لها أن تتحكم بأسواق النفط العالمية في عقد التسعينيّات»، جاء فيها: «وفقاً للإحصائيات التي جمعتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد النفط الأمريكي ومركز بحوث الطاقة في كامبريدج ومركز الشرق ـ الغرب، أصبحت صورة الموقف النفطي كالتالي: يبلغ الإنتاج الإجمالي في الدول غير الشيوعية نحو (٥٤) مليون برميل في اليوم بضمنها (٢٢,٣) مليون برميل لمنظمة الأوبك. ويتوقع أن يرتفع طلب العالم الإجمالي من (٦٢) مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى (٧٠,٦) مليون برميل في عام ١٩٩٥، ثمّ إلى (٧٤,٥) مليون برميل في عام ٢٠٠٠ بحسب دراسة مركز الشرق ـ الغرب، ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حدّ لها إلى (١٠) ملايين برميل في اليوم الواحد. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمكسيك وإيران، تنتج أقصى ما لديها من طاقة، فإن كلّ الطاقة الزائدة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج».

إن دور السياسة النفطية في خلق الأزمة السياسية التي حدثت مؤخراً في المنطقة أمر معروف؛ فقد أدى انهيار الأسعار ووصول سعر النفط أحياناً إلى (٧) دولارات للبرميل، إلى إلحاق ضرر كبير بالدول العربية المنتجة الأخرى وبخاصة العراق حيث وصل الوضع إلى الانفجار. إن الدافع السياسي لتلك السياسة النفطية لا يبرز بوضوح إلا بالرجوع إلى تفاصيل غير معلنة وقفت عليها شخصياً بين الأقطار المنتجة الأربعة وكان العراق الطرف المتضرر فيها؛ ففي مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٠، تحدث الرئيس القائد صدام حسين بأقوى العبارات عن الضرر الذي ألحقته زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار من قبل المنتجين الثلاثة السعودية والكويت والإمارات، وسمى ما يحدث بإعلان الحرب، ثمّ قرر العراق إرسال رسائل خطية إلى رؤساء هذه الدول، ففي ٢٥/٦/ ١٩٩٠ قمت بزيارة السعودية مبعوثاً للسيد الرئيس صدام حسين ونقلت رسالة خطية

للملك فهد عن الموضوع واقترحنا عقد مؤتمر قمة في الرياض يضم السعودية، العراق، الكويت، والإمارات، يحضره وزراء النفط والخبراء إلى جانب رؤساء الدول للتوصل إلى اتفاق مكتوب يوقعه الرؤساء يثبت فيه الإنتاج والأسعار، وكان جواب الملك فهد هو الموافقة، إلا أنّه اقترح أن يقوم هو أولاً بإرسال رسائل إلى رؤساء الكويت والإمارات حول الموضوع، وإذا لم يتم حلّ المشكلة ينعقد مؤتمر القمة فوافقنا على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الملك فهد قد تحدث في هذه المقابلة بإسهاب ضدّ ما تقوم به الكويت من زيادة للإنتاج وتخفيض الأسعار، وقال إنه لا يفهم دوافع تلك السياسة، وإن السعودية قد تضررت من ذلك، وتساءل في الحديث أكثر من مرة عن الهدف من وراء ذلك، فهو يلحق ضرراً مالياً بالجميع بما فيهم الكويت؟ وقد فهمت منه أنه يقصد من التساؤل أن الهدف هو هدف سياسي وليس مالياً.

وفي يوم ٢٦/٦/١٩٩٠، زرت الكويت للهدف نفسه، واجتمعت بجابر الأحمد وشرحت له الضرر الفادح الذي تلحقه زيادة الإنتاج بالعراق، وسردت له تطور إنتاج الكويت خارج حصتها المقررة في الأوبك وتدهور الأسعار وحجم الضرر المالي الذي لحق بالعراق.

وقد ذكرت له إنه إذا كان هدف الكويت من زيادة الإنتاج هو زيادة العوائد فإنها تستطيع تحقيق ذلك عن طريق تخفيض الإنتاج وزيادة الأسعار، وأوضحت له أن الكويت إذا صدرت (١,٥) مليون برميل يومياً وباعته بـ (١٨) دولاراً للبرميل تحصل على عائد سنوي يبلغ (٩٨٥٥) مليون دولار، وهي تحصل على العائد نفسه إذا صدرت (٢) مليون برميل يومياً وباعته بسعر (١٣,٥) دولار للبرميل. إذاً لماذا تصرّ الكويت على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار؟ وكررت عليه اقتراح عقد مؤتمر القمة.

كان جواب جابر الأحمد أنه لا يقصد إلحاق الضرر بالعراق، وأنه موافق على عقد مؤتمر القمة ومستعد للالتزام بقرارات الأوبك، وأن السبب الذي أدى إلى عدم تخفيض إنتاجهم مؤخراً كما قررت الأوبك، هو وجود عقود سابقة مع مشترين لا بدّ من تنفيذها وبخاصة مع مصافيهم في أوروبا، وقد حضر هذا الاجتماع وزير الخارجية آنذاك صباح الأحمد وليس وزير النفط. وعند قيامنا للانصراف قال وزير الخارجية مستدركاً ولكن لا بدّ من زيادة حصة الكويت، فقلت له أن ذلك معناه رفع سقف الإنتاج ثانية من قبل الأوبك واستمرار تدهور الأسعار وعندها لا نكون قد عملنا شيئاً. وفي ٢٣/٦/١٩٩٠ قمت بزيارة

الإمارات واجتمعت بزايد بن سلطان آل نهيان للغرض نفسه وكان جوابه هو الموافقة على المقترح ما دامت السعودية والكويت قد وافقتا، وأظهر لي أنه لا يعرف عن موضوع زيادة الإنتاج، فسلمته ورقة الأرقام الخاصة بذلك. وفي يوم مغادرتي أدلى وزير النفط آنذاك مانع سعيد العتيبة بتصريحات قوية اللهجة يصرّ فيها على زيادة حصة الإمارات وزيادة الإنتاج، وألغى دعوته لي إلى الغداء.

ثمّ قام الملك فهد بتطوير مقترحه البديل، فبدلاً عن إرسال رسائل إلى الكويت والإمارات كما قال لي، اقترح عقد اجتماع لوزراء النفط فوافقنا على ذلك. وبالفعل عقد اجتماع وزراء النفط للسعودية والعراق والكويت والإمارات في جدة من ١٠ ـ ١١ تموز/يوليو ١٩٩٠، واتفقوا على الالتزام بالحصص التي قررتها الأوبك وجاء في البيان الذي صدر عن الاجتماع ما يلي:

«اتفق الوزراء على أن الأولوية يجب أن تعطى إلى تصحيح المسار السعري بما يضمن إعادة سعر سلة نفوط الأوبك إلى ما يزيد على (١٨) دولاراً للبرميل، وذلك من خلال الالتزام الدقيق والفعلي والفوري من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وإبقاء سقف الإنتاج المقرر في اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، حتّى يتم تصاعد الأسعار إلى مستوياتها المقبولة».

ولكن بعد أن حدث كل ذلك، صرح وزير النفط الكويتي آنذاك رشيد سالم العميري في ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى جريدة **القبس**، أنّه يجب زيادة حصة الكويت في الربع الأخير من السنة، وأن الاتفاق صالح لمدّة شهرين فقط. ثمّ أتى انكشاف موضوع المكالمة الهاتفية التي قام بها الملك فهد مع زايد بن سلطان آل نهيان والتي أذيعت بصوته في وسائل الإعلام[١].

وبذلك اتضح أن سياسة زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار التي كانت تقودها الكويت، هي سياسة تتفق عليها مع السعودية والإمارات، وأن اتفاق وزراء النفط في جدة مؤقت لمدّة شهرين، وأنه تمّ إرضاء للعراق ريثما تمر الزوبعة. وهكذا تمّ الالتفاف على اقتراح عقد قمة للدول الأربع.

إن سياسة زيادة الإنتاج داخل الأوبك، والتي أدت إلى انهيار الأسعار وتحمل الدول العربية تلك الخسارة المادية الكبيرة كانت موضع ملاحظة المراقبين في أوساط الصناعة النفطية من غير خبراء الدول الصناعية الغربية؛ ففي ١٢/ ٩/ ١٩٩٠ نقلت

(١) تمت المكالمة الهاتفية يوم ٩ تموز/يوليو ١٩٩٠، وهو اليوم الذي سبق اجتماع وزراء النفط في جدة، وأذيعت في وسائل الإعلام العراقية يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وكالة **رويترز** من مكسيكو سيتي في المكسيك حديثاً لرئيس منظمة الأوبك السابق رينيه أورتيز في مؤتمر صحافي قال فيه ما نصه:

«إن حكام الكويت هم المسؤولون الرئيسيون عن هبوط أسعار النفط العالمية في وقت سابق من العام الحالي ما أثر على الاقتصاد العراقي. إن الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية أغرقت الأسواق العالمية بحوالى (٢,٥) مليون برميل يومياً زيادة على الحد الأعلى لإنتاج الأوبك، أن هذه الأطراف رفضت مراراً الالتزام بحصص الإنتاج. إن هذه السياسة أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي حيث إنّه كان يحصل على عائدات نفطية أقل بسبب إفراط هذه الأطراف في الإنتاج، إن الاقتصاد العراقي أصيب بأضرار جراء ذلك، حتّى أنّ العراق كان على وشك الإخفاق في دفع أقساط ديونه الأجنبية».

٤ ـ بعض نتائج تخفيض أسعار النفط

إذاً، منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠١، أدت سياسة زيادة الإنتاج وخفض الأسعار التي تسببت بها بصورة رئيسة السعودية والكويت والإمارات، إلى خسارة مالية للأقطار العربية بلغت (١١٨٦٤٥٤) مليون دولار، فكم من المشاكل التنموية وأعباء المديونية كان من الممكن أن تحلها هذه الأموال التي ذهبت إلى الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط العربي؟ وأين كلّ ذلك من الحاجة الملحة للأقطار العربية الفقيرة لرأس المال من أجل التنمية؟

مقابل هذه الصورة تنوء اقتصاديات البلدان العربية تحت وطأة الديون الخارجية التي بلغ مجموعها حوالى (١٥٣,٤) مليار دولار، ومجموع خدمتها السنوية حوالى (١٦,٢) مليار دولار[٢]؛ فالجزائر بلغت ديونها الخارجية حوالى (٢٦,٣) مليار دولار وخدمة الدين السنوية (٨,٨) مليار دولار؛ وبلغ الدين العام لتونس (٨,٥) مليار دولار وخدمته السنوية (١,٣) مليار دولار؛ والدين العام لسوريا (١٦,٥) مليار دولار وخدمته سنوياً (٨١٠) مليون دولار؛ وبلغت الديون الخارجية لمصر (٤٠,٤) مليار دولار وخدمتها السنوية حوالى (٢) مليار دولار؛ كما بلغ الدين الخارجي لليمن (٦,٥) مليار دولار وخدمته السنوية (١١٠) مليون دولار؛ ومؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان ـ الأردن في ٢٥/١١/ ١٩٨٠، قد قرر بعد جهد كبير تخصيص مبلغ خمسة مليارات دولار لمدّة عشر سنوات

(٢) صندوق النقد الدولي. أما التقرير الاقتصادي العربي فيشير إلى أرقام أعلى من ذلك بكثير.

تصرف على تنمية الأقطار العربية المحتاجة بواقع (٥٠٠) مليون دولار سنوياً، ولكن هذا المشروع لم ينفذ بسبب العراقيل التي وضعت في سبيله من قبل الأطراف نفسها وبذلك طوي المشروع. وهكذا تكون هذه الثروة العربية تباع بأسعار مخفضة لدرجة يفقد البرميل منها سنوياً من قيمته الفعلية، وتتآكل العوائد بسبب التضخم وتقلبات سعر صرف العملة التي تحتسب بها العوائد لمصلحة الدول الصناعية الغربية العشر، ولا أحد يقول لماذا بل الصمت هو الجواب.

وهكذا أصبحت الأمة العربية تبيع ثروتها النفطية بأسعار مخفضة لحساب الدول الصناعية الغربية، وتتحمل الخسارة الناجمة عن ذلك. والسبب سياسي يتعلق بالسعودية والكويت والإمارات، وتتحمل الحكومة السعودية المسؤولية الأولى عن ذلك، حيث عقدت اتفاقية مع إدارة الرئيس الأمريكي فورد تتضمن التعهد بتوفير الإمدادات النفطية الكافية بأسعار سميت (معقولة) واستثمار العائدات في سندات الخزينة الأمريكية غير القابلة للتداول، وقد نشرت الصحافة النفطية المعلومات عن ذلك الاتفاق.

ذكرنا سابقاً أنّه في الوقت الذي بدأت فيه أسعار النفط في الهبوط، عقد المؤتمر الوزاري للأوبك في جاكارتا في إندونيسيا من ٢٦/ ١١/ ١٩٩٧ ـ ١/ ١٢/ ١٩٩٧، وتمت زيادة الإنتاج (الذي يعاني من الفائض أصلاً) من حوالى ٢٥ مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون برميل تحت ضغط السعودية بالحجج المكررة المعروفة نفسها(٣)، عندها تفاقمت الأمور وبمبادرة من العراق ارتفع الصوت ضدّ هذا الضرر الفادح الذي يلحق بالدول المنتجة لمصلحة المستهلكين الكبار وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فنشرت جريدة **الجمهورية** مقالة للسيد الرئيس صدام حسين(٤)، وطرحت وزارة النفط في العراق مشروعها على الأوبك في الرسالة التي أرسلها السيد وزير النفط إلى رئيس المؤتمر الوزاري للأوبك والمؤرخة بالتاريخ نفسه ٢٣/ ١/ ١٩٩٩، لخفض الإنتاج وتصحيح الأسعار. وإزاء تنبه الرأي العام لفداحة ما يحصل، والأثر السلبي للخسارة غير المبررة التي لحقت بالدول المنتجة، عقد في فيينا في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩، مؤتمراً وزارياً استثنائياً وتقرر فيه تخفيض سقف الإنتاج إلى ٢٢,٩٧٦ مليون برميل يومياً لمدّة سنة اعتباراً من ١/ ٤/ ١٩٩٩ حتّى ٣١/ ٣/ ٢٠٠٠. عندها بدأت الأرقام الشهرية لمعدل سعر سلة نفوط الأوبك بالارتفاع،

(٣) وقد أدى ذلك إلى الانهيار الكبير في أسعار النفط حيث وصل سعر السلة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، إلى ٩,٦٩ دولاراً للبرميل.

(٤) صدام حسين، «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟،» **الجمهورية**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

فمن ٩,٦٩ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وصلت إلى ١٩,٥٤ دولاراً للبرميل في آب/أغسطس ١٩٩٩ وإلى أكثر من ٢٤ دولاراً للبرميل في أواخر عام ١٩٩٩، ثمّ ارتفع إلى معدل ٢٦,٧١ دولاراً للبرميل في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، وثم إلى ٣١,٤٨ دولاراً كمعدل في شهر أيلول/سبتمبر، وحافظ على ذلك المستوى حتى بداية شهر كانون الأول/ديسمبر لينخفض بعد ذلك بشدة ويستمرّ دون مستوى ٢٥ دولاراً للبرميل؛ فماذا يعني ذلك؟ يعني ببساطة أن سبب انخفاض الأسعار وبالتالي الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها الدول المنتجة كان سببها الرئيس زيادة الإنتاج غير المبرر.

وبعملية حسابية بسيطة يتضح أن الوضع المالي للدول المنتجة التي قامت بتخفيض إنتاجها هو أفضل الآن مما كان عليه قبل ذلك، أي أن زيادة إنتاجها ووضعه فائضاً في السوق يكبدها خسائر مالية، فهي بتخفيض الإنتاج وارتفاع الأسعار قد حققت منافع مالية واضحة، الأمر الذي يدلل على أن سياسة زيادة الإنتاج لم تكن سياسة رشيدة لمصالحها المالية بالذات؛ فارتفاع الأسعار قد عوض عن تخفيض الإنتاج وزاد عليه خالقاً وفراً مالياً للدول المنتجة كان سيذهب إلى الدول الصناعية الغنية لو بقي الوضع على ما كان عليه. إذاً لماذا كان الإصرار على رفع سقف الإنتاج في اجتماع جاكارتا في ٢٦/١/١٩٩٧ بحوالى ٢,٥ مليون برميل ووضعه في سوق مشبع بالأصل؟ إنّه لم يكن لمصلحة المنتجين على وجه التأكيد ويتعارض مع مصالحهم المشروعة في الحصول على سعر عادل للمادة الرئيسة التي يصدرونها وتعتمد عليها إلى حد بعيد اقتصادياتهم ورفاه شعوبهم. والآن وقد ارتفعت الأسعار إلى حوالى ٢٠ دولاراً، أي إلى حوالى الضعف لما كانت في أواخر عام ١٩٩٨، هل حصلت الآثار السلبية التي طالما قدمت كحجج ضدّ ارتفاع الأسعار أو حتّى بدأت بدايات لتلك الآثار؟ فهل حركت مضاعفة الأسعار ميولاً تضخمية في الدول الصناعية كما كان يقال؟ هل بدأت بوادر انكماش في نمو الاقتصاد الدولي الذي قيل إنّه إذا ما حصل سيلحق بنا أضراراً؟ هل بدأ التفكير بالتحول إلى البدائل كمصدر للطاقة بدلاً من النفط؟ ليس في الوضع الاقتصادي الدولي ما يدلّ على حدوث شيء من ذلك أو بدايات إلى حدوث شيء من ذلك.

إذاً أين هي صدقية الحجج والمبررات التي حفلت بها اجتماعات الأوبك التي حدثت فيها قرارات رفع سقف الإنتاج خلال عقدين من الزمن تقريباً؟ إذا كان تخفيض سقف الإنتاج في الشهر الثالث من عام ١٩٩٩ في فيينا صحيحاً (وقد ثبتت صحته ومنافعه)، فلماذا إذاً كان الإصرار على الزيادة بمليونين ونصف برميل يومياً في اجتماع جاكارتا الذي حصل في أواخر سنة ١٩٩٧؟ هل كان

ضرورياً أو محتماً أن تتكبد الدول المنتجة خسائر مالية جسيمة استفادت منها الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة عن طريق الحصول على نفط رخيص، وأن تكون خزيناً احتياطياً من النفط وتحقق المنافع لموازينها التجارية على حساب الدول المنتجة؟ لقد أثبتت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك أن سياسة زيادة الإنتاج التي اتبعت كانت خاطئة ومضرة وغير عادلة.

إن التحسن الجدي الذي طرأ على معدلات سعر النفط في السوق الدولية خلال الأشهر التي أعقبت الاتفاقية التي توصلت إليها منظمة الأوبك في آذار/مارس ١٩٩٩، قد أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عوائد الأقطار النامية المصدرة للنفط وخصوصاً الأقطار العربية منها. وبالرغم من أن معدل السعر الاسمي المتحقق خلال الفترة ١٩٩٥ حتّى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠١، كان أقل بكثير من المستوى الذي يمكن من المحافظة على القوة الشرائية للبرميل بأسعار عام ١٩٧٤، فإن الإدارة الأمريكية لم يرق لها أن ترى الأقطار النامية وهي تستعيد جزءاً من السعر الحقيقي لسلعتها المصدرة، وقامت بحملة سياسية وإعلامية، وتدخلت في شؤون منظمة الأوبك تدخلاً سافراً بشكل لم يسبق له مثيل. وقام وزير الطاقة الأمريكي بزيارات مكوكية إلى أقطار الأوبك، والتقى بوزراء النفط وخصوصاً أقطار مجلس التعاون الخليجي، واستخدم التهديد والوعيد مستهدفاً مجمل هذه الأقطار ومجبراً إياها على التراجع عن اتفاقية آذار/مارس ١٩٩٩، وزيادة الإنتاج بكميات كبيرة تؤدي إلى حدوث هبوط كبير في سعر النفط.

وقد استجابت السعودية وبقية أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى الضغوط الأمريكية من خلال الاتفاقية التي توصلت إليها تسعة من الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، ليبيا، الجزائر، إندونيسيا، نيجيريا وفنزويلا) في آذار/مارس ٢٠٠٠، والتي تضمنت تراجع الأقطار المتفقة عن اتفاقية آذار/مارس ١٩٩٩، وإلغاء التخفيضات التي أقدمت عليها في حينه، وقامت السعودية بدور كبير في إقناع بقية الأقطار على الرضوخ لإرادة الإدارة الأمريكية بزيادة الإنتاج وتخفيض السعر. وأدت الاتفاقية الجديدة إلى حدوث هبوط كبير في سعر النفط، فقد هبط سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك بأكثر من ٨ دولارات حتى منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من تحسن مستويات أسعار النفط بعد ذلك التاريخ، إلا أنها انخفضت بصورة كبيرة جداً ومفاجئة في نهاية عام ٢٠٠٠، بحيث وصل سعر النفط إلى ما دون الحد الأدنى للنطاق السعري الذي اتفقت عليه منظمة الأوبك.

وبهدف استعادة الاستقرار إلى سوق النفط العالمية والدفاع عن سعر النفط وإعادة مستواه ضمن النطاق، بادرت منظمة الأوبك إلى تخفيض إنتاجها لمرتين متعاقبتين، بحيث بلغ مجموع التخفيض ٢,٥ مليون برميل يومياً. ولكن التقارير والنشرات المختصة قد تحدثت عن ضعف الالتزام بذلك التخفيض بحيث تجاوز إنتاج الأقطار العشرة الموقعة على تلك الاتفاقيات، بمقدار يزيد على ٠,٨ مليون برميل يومياً، ما يجعل التخفيض الفعلي دون مستوى ١,٧ مليون برميل يومياً.

وبعد انخفاض سعر النفط أواسط عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٢٣ دولاراً للبرميل، بادرت منظمة الأوبك إلى اتخاذ قرار الإنتاج للمرة الثالثة بمقدار ١,٠ مليون برميل يومياً اعتباراً من بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ولكن سعر النفط لا يزال دون مستوى ٢٥ دولاراً وهو المعدل الوسط للنطاق السعري.

لقد آن الأوان إلى التحول إلى سياسة عادلة تحمي المصلحة الوطنية المشروعة مقابل مصالح الدول الصناعية الغنية، والسؤال الجوهري هنا يدور حول مضمون السياسة العادلة التي نقول بها؟ والجواب هو المحافظة على القوة الشرائية لهذه المادة الخام التي تصدرها الدول المنتجة وبالاستناد إلى سنة أساس يتفق عليها؛ فبرميل النفط يجب أن يجلب لنا كمية من السلع والخدمات التي نستوردها لا تتناقص تدريجياً بفعل التضخم، أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي نستوردها من الدول الصناعية المستوردة.

ختاماً لنستمع إلى نصّ ما قالته صحيفة الـ **واشنطن بوست** عن هذا الموضوع(٥).

«كان استقرار أسعار النفط هو السائد في الجزء الأكبر من هذا العقد، وقد كان من العوامل الجوهرية التي أدت إلى أطول نمو اقتصادي حققته الولايات المتحدة في تاريخها. ولكن الأسعار قد تذبذبت بشدة في السنة المنصرمة حيث تجاوزت أمس ٢٧ دولاراً للبرميل في التعامل في الأسواق المالية مقارنة بسعر أقل من ١١ دولاراً في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، خلال مدّة استمرت ١٢ سنة. وبحسب رأي سنثيا لاتا (Cynthia Latta)، وهي الاقتصادية الأمريكية الرئيسة لشركة ماغرو ـ هيل (McGraw-Hill)، حيث قالت إن أسعار الطاقة المنخفضة قد عملت على حماية الاقتصاد الأمريكي من ضغوطات ارتفاع الأسعار الأخرى، خلال مدّة الازدهار الطويل وبذلك ساعدت على تجنب ميول التضخم».

---

(٥) *Washington Post*, 23/11/1999.

خاتمة

موضوع البحث هو الخسائر المالية التي تكبدتها البلدان العربية المصدرة للنفط وهي: السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، قطر، الجزائر، ليبيا، عمان، مصر، سوريا وتونس، بسبب انخفاض أسعار النفط لما دون السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، وهي السنة التي انتهت فيها اتفاقيات الامتياز وأصبح النفط العربي يباع في السوق التجارية والقوة الشرائية للبرميل هي كمية السلع والخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل برميل النفط.

وتتأثر القوة الشرائية لبرميل النفط بعاملين:

الأول، التضخم في البلدان التي نستورد منها السلع والخدمات؛ و**الثاني،** تقلبات سعر صرف الدولار، لأن النفط يسعر بالدولار وتستلم عوائده بالدولار، فإذا ما انخفض سعر الدولار مقابل العملات التسع الأخرى، وإذا ما ارتفعت الأسعار في تلك البلدان، أدى ذلك إلى انخفاض كمية السلع والخدمات التي نستطيع الحصول عليها من تلك البلدان مقابل برميل النفط. ومن أجل حساب أثر عامل التضخم، أخذنا أرقام ارتفاع الأسعار في الدول الصناعية العشر التي يتركز فيها الجزء الأعظم من تجارة البلدان العربية المصدرة للنفط وهي: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، سويسرا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، السويد واليابان. ومن أجل حساب أثر سعر الصرف أخذنا أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل عملات البلدان التسعة الأخرى المذكورة. والأرقام القياسية للتضخم وسعر الصرف مأخوذة من صندوق النقد الدولي. وبحسب المعادلات المعروفة دمجنا أثر عاملي التضخم وسعر الصرف بأرقام قياسية موحّدة، ثمّ حولنا الأسعار الواقعية للنفط العربي إلى الأسعار التي يجب أن تكون عليها للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، ومن مقارنة الأسعار الواقعية مع الأسعار التي يجب أن تكون عليها، اتضح أنّه منذ عام ١٩٨٦، كانت هناك خسارة في القوة الشرائية للبرميل، ومن أرقام صادرات كلّ بلد عربي من النفط المأخوذة من منظمة الأوبك، قمنا بحساب الخسارة الكلية للأقطار العربية.

فعلى أساس أسعار عام ١٩٧٤ وخلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى نهاية عام ٢٠٠١، بلغت خسائر البلدان العربية المصدرة للنفط (١١٨٦٤٥٤) مليون دولار. وقد بلغت خسائر السعودية وحدها ٥١٤٩٢٧ مليون دولار، وخسائر العراق ٧٤٥٠٨ مليون دولار، وخسائر الإمارات ١٥٣٤٩٩ مليون دولار، وخسائر

الكويت ١٢٤,٠٣٤ مليون دولار، وخسائر ليبيا ٩٣٢٨٣ مليون دولار، وخسائر الجزائر ٥٣٠٨٩ مليون دولار، وخسائر مصر ٣٥٣٥٢ مليون دولار، وخسائر عمان ٥٥٩٢٩ مليون دولار، وخسائر قطر ٣٦٥٧٥ مليون دولار، وخسائر سوريا ٢٠٩٧١ مليون دولار، وخسائر اليمن ١٩٤٦٢ مليون دولار، وخسائر تونس ٤٨٢٥ مليون دولار.

الخسائر المذكورة كانت بسبب أن الأسعار التي بيع بها النفط المصدر كانت أقل من الأسعار التي يجب أن تكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤.

أما سبب ذلك فهو انخفاض الأسعار الناتج عن سياسة إغراق الأسواق التي اتبعتها السعودية والكويت والإمارات وبالأخص السعودية؛ ففي عام ١٩٨٦، انخفضت الأسعار إلى ١٣,٥٣ دولاراً للبرميل حتّى وصل إلى ٧ دولارات أواسط تلك السنة، في حين ارتفعت صادرات السعودية من ٣,٤ مليون برميل باليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٨ مليون برميل في عام ١٩٩٠، وعندما توقف التصدير من العراق والكويت، رفعت السعودية صادراتها إلى ٧,٤ مليون برميل للحيلولة من دون ارتفاع الأسعار. واستمر هبوط الأسعار في عام ١٩٩٨ ووصل إلى حوالى ١٠ دولارات بعد أن ضغطت السعودية في اجتماع منظمة الأوبك في جاكارتا (إندونيسيا) أواخر ١٩٩٧ لزيادة سقف الإنتاج للأوبك من ٢٥ مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون برميل، وزادت صادراتها إلى حوالى ٨,٨ مليون برميل، إمعاناً في تخفيض الأسعار. وقد اتبعت الكويت السياسة نفسها بالضغط لزيادة سقف الإنتاج وعدم الالتزام حتّى بالحصة التي كانت تحددها الأوبك لها. وبذلك أصبح في السوق فائض فعملت الدول الصناعية المستوردة وفي مقدمتها الولايات المتحدة على تكوين خزين حصلت عليه بأسعار متدنية.

وكانت السعودية في اجتماعات الأوبك تحاول تبرير هذه السياسة بشتى الحجج التي ثبت تهافتها بمرور الوقت، واتضح أن تلك السياسة المتعمدة لزيادة المعروض من النفط وتخفيض الأسعار، تعود إلى الاتفاق الذي تمّ بين حكومة السعودية وحكومة الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس فورد الذي نشرته الصحافة النفطية في ما بعد، والذي تضمن التعهد بتوفير حاجة السوق بأسعار سميت (معقولة) وعلى استثمار العوائد بسندات الخزينة الأمريكية، وبذلك تحققت للاقتصاد الأمريكي مزايا مالية مهمة وعلى حساب عوائد البلدان العربية المصدرة للنفط وفي مقدمتها السعودية،وتم إخراج النفط كسلاح في المعركة السياسية.

وقد أكدت السعودية، في اجتماع المؤتمر الوزاري لمنظمة الأوبك الذي عقد أواخر آذار/مارس ٢٠٠٠، موافقتها وسياساتها النفطية السابقة التي تتعارض مع مصالح الأقطار النامية المصدرة للنفط وفي مقدمتها الأقطار العربية. حيث استجابت السعودية وبقية أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى ضغوط الإدارة الأمريكية ودعوتها إلى زيادة الإنتاج بصورة كبيرة جداً من أجل تخفيض السعر. وهذا هو جوهر الاتفاقية التي توصلت إليها الأقطار التسعة الأعضاء في منظمة الأوبك في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٠، حيث تضمنت تلك الاتفاقية تراجع الأقطار الموقعة عن التخفيضات التي نصت عليها اتفاقية آذار/مارس ١٩٩٩. وقد أدت اتفاقية آذار/مارس ٢٠٠٠، إلى هبوط سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك من حوالى ٣٠ دولاراً في بداية آذار/مارس ٢٠٠٠، إلى أقل من ٢٢ دولاراً للبرميل في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على سعر النفط بعد ذلك، فقد عملت السعودية ومعها الكويت على إحداث انهيار جديد في سعر النفط وحصل ذلك في نهاية عام ٢٠٠٠، حيث هبط سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك من ٣١,٢٢ دولاراً في تشرين الثاني/نوفمبر، ليصل إلى ٢٤,١٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، واستمر الهبوط في سعر النفط بعد ذلك ولا يزال سعر النفط دون مستوى ٢٥ دولاراً للبرميل بالأسعار الجارية.

وفي الوقت الذي أكدت فيه هذه الدراسة على أن معدل سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك يجب أن يصل إلى ٣١,٤٦ دولاراً عام ٢٠٠١، لكي تحافظ الأقطار المصدرة للنفط على القوة الشرائية الحقيقية لبرميل النفط بأسعار عام ١٩٧٤، فإن اتفاقية الأقطار التسعة المشار إليها، قد نصت على الدفاع عن سعر النفط ضمن نطاق ٢٢ ـ ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك، وهذا السعر يقل في حده الأدنى بحوالى ٩,٥ دولار عن مستوى السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل الواحد بأسعار عام ١٩٧٤. ويعكس هذا استمرار السياسات الرامية إلى إدامة الخسائر التي تلحق بالأقطار العربية المصدرة للنفط.

٥ ــ الاقتصاد والسياسة:
آراء في العلاقات الاقتصادية العربية(*)

ـ ١ ـ

أثر السياسة في الاقتصاد أمر معروف؛ فالسياسة عمل شمولي يتخلل النشاطات المتخصصة جميعها ومنها الاقتصاد. وعبارة الاقتصاد السياسي ربما وضعت في التداول منذ ظهور كتاب دايفيد ريكاردو (David Ricardo) **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** *(The Principles of Political Economy and Taxation)* في عام ١٨١٧. وبأسهل العبارات، عندما تعمل الدولة في مجال الاقتصاد بأي شكل من الأشكال يكون عملها اقتصاداً سياسياً.

وفي المجال العربي كانت الدولة نشيطة في الاقتصاد سلباً أو إيجاباً لذلك كان أثرها واضحاً. وما الدور واسع النطاق الذي مارسته الدولة القطرية في الاقتصاد، إلا حصيلة الاهتمام الملحوظ الذي أبداه التفكير العام بدور الدولة في الشؤون العامة، ذلك الاهتمام الذي وسع دورها ليشمل التنمية والعدالة، إلى جانب المهمة التقليدية القديمة في حفظ الأمن والنظام. ومن البديهي أن تعتمد النتائج الاقتصادية على نوعية السياسة، فعندما تكون السياسة إيجابية يكون الأثر الاقتصادي كذلك والعكس صحيح.

وقد اخترنا أهم المجالات الاقتصادية العربية التي أثّرت فيها السياسة،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٣٠، العددان ٩ ـ ١٠ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٤)، ص ٣ ـ ١٦.

والهدف من ذلك إعطاء تفسير لما حصل للاقتصاد العربي، يوصل إلى الحقيقة بدلاً من الظاهر قدر الإمكان.

المسألة الأولى تتعلق بالقوة الاقتصادية المهمة في الوطن العربي ألا وهي النفط. والمهم في ذلك هو الإجابة عن السؤال: هل للسياسة أثر في وضع هذه الثروة من حيث كونها قوة اقتصادية يمكن أن تخدم التنمية العربية وإخراج الوطن العربي من دائرة التخلف؟ ولنضع السؤال بشكل آخر: هل يجب فصل النفط كموضوع اقتصادي عن السياسة؟

إنني لا أقصد بحث هذا الموضوع من جميع الوجوه، فتلك مهمة تخرج عن حجم هذه المقالة وهدفها. لذلك لا بدّ من الاقتصار على أمر مهم يتعلق مباشرة بما نحن فيه.

في بحث قمت به مؤخراً عن السعر العادل للنفط العربي، اتضح أن الأقطار العربية منذ سنين تبيع نفطها بسعر أقل من السعر العادل وهو السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل بمرور الوقت متخذاً من عام ١٩٧٤ سنة أساس، وهي السنة التي بدأت البلدان العربية تبيع نفطها في السوق العالمية بعد زوال نظام السعر المعلن الذي كانت تحدده شركات الامتياز. وكبديل اتخذت سنة ١٩٨١ أساساً وهي السنة التي بلغت فيها أسعار النفط أعلى مستوياتها.

السعر العادل هو السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل، إما على أساس أسعار عام ١٩٧٤ أو على أساس أسعار عام ١٩٨١. وباستعمال الأرقام القياسية للتضخم في الدول الصناعية العشر التي تستأثر بالجزء الأعظم من واردات البلدان العربية، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا والسويد واليابان والولايات المتحدة، وبمزج تلك الأرقام بالرقم القياسي لتقلبات سعر الدولار إزاء عملات الدول التسع الباقية، حصلنا على رقم قياسي مركب. وباستخدام الرقم القياسي المركب مع الأسعار الحقيقية للنفط بحسب معادلة حسابية، استخرجنا الأسعار اللازمة للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل على الأساسين المذكورين.

وقد اتضح أن السعر الحقيقي للنفط كان أقل من السعر العادل، ومن حاصل ضرب الخسارة بالبرميل بمجموع الصادرات، نحصل على الخسارة الكلية للقطر المصدّر. ومن هذا البحث الذي اعتمدت معلوماته على صندوق النقد الدولي ومنظمة الأوبك، اتضح أن الدول العربية قد خسرت خلال الأعوام ١٩٨٧

و١٩٩٢ ما مجموعه ٣٢٤,٢١٦ مليون دولار، أي أكثر من ٣٢٤ مليار دولار على الأساس **الأول**. أما إذا اعتمدنا الأساس **الثاني** فترتفع الخسارة لتبلغ ٩٩٥,٨١٠ ملايين دولار أي نحو ترليون دولار.

أليس من العدل أن يباع برميل النفط العربي بسعر نستطيع أن تشتري به كمية السلع والخدمات نفسها التي كنا نحصل عليها من بيعه في عام ١٩٧٤ في الأقل؟ إذا كان ذلك عدلاً فالحد الأدنى من الخسارة المالية التي تحملتها البلدان العربية خلال تلك المدّة قد بلغ أكثر من ٣٢٤ مليار دولار. وقد تفاوتت الخسارة من قطر إلى آخر بحسب مقدار الصادرات؛ فتونس قد بلغت حصتها من هذه الخسارة حوالى ١,٥ مليار دولار؛ وبلغت خسارة الجزائر حوالى ١٦,٥ مليار دولار؛ وخسارة اليمن حوالى ٣,٤ مليار دولار؛ وخسارة مصر ١١,٥ مليار دولار؛ كما بلغت خسارة السعودية أكثر من ١٣٧ مليار دولار[١].

ونظراً إلى الانخفاض الجديد في أسعار عام ١٩٩٣، فإنه من المنتظر أن تكون الخسارة أكبر؛ فما معنى ذلك؟ معناه الواضح هو تدني أسعار النفط الواقعية عما يجب أن تكون عليه بمقياس العدالة، والسبب هو ارتفاع معدلات الإنتاج عن المستوى الذي يحفظ الأسعار من التدهور إلى المستويات التي وصلت إليها، وقد بدأ ذلك كما هو معروف بعد الأزمة النفطية في الثمانينيات. ومنذ ذلك الوقت أخذت السعودية والكويت والإمارات، تدعو وتعمل من أجل زيادة الإنتاج في داخل منظمة الأوبك وخارجها؛ ففي المدّة التي شهدت هبوط أسعار النفط منذ عام ١٩٨٧ رفعت السعودية صادراتها من ٣,٤ مليون برميل في عام ١٩٨٧ إلى ٧,٤ مليون برميل في عام ١٩٩٢، أي بزيادة تفوق ٢١٥ في المئة. وزادت الإمارات صادراتها من نحو ١,٤ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٩ إلى ٢,٢ مليون برميل في عام ١٩٩٢. وأدت الكويت دوراً خاصاً في حرب الإنتاج هذه؛ ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، حددت الأوبك سقف الإنتاج بـ ١٨,٥ مليون برميل يومياً وحددت حصة الكويت بنحو مليون برميل، في حين أن إنتاجها الفعلي كان ١,٢٥ مليون برميل. وبضغط من هذه الأطراف الثلاثة، اضطرت الأوبك إلى رفع سقف الإنتاج في تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى ١٩,٥ مليون برميل، وكانت حصة الكويت ١,٠٩ مليون برميل بينما بلغ إنتاجها الفعلي ١,٨٤ مليون برميل في اليوم. وعادت

---

(١) استخدمت الأرقام الواردة في: سعدون حمّادي، «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط،» **آفاق عربية**، السنة ١٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٣).

الأطراف نفسها إلى الضغط مجدداً على الأوبك ما اضطرها إلى رفع سقف الإنتاج إلى ٢٠,٥ مليون برميل في اليوم وتحديد حصة الكويت بـ ١,١٤ مليون برميل في اليوم، في حين بلغ إنتاجها الفعلي أكثر من ١,٩ مليون برميل في اليوم.

ومرة أخرى استمر الضغط، وحفاظاً على تضامن الأوبك اضطرت المنظمة إلى زيادة السقف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، إلى ٢٢,١ مليون برميل وازدادت حصة الكويت إلى ١,٥ مليون برميل، إلا أن إنتاجها الفعلي كان قد وصل إلى أكثر من ١,٩ مليون برميل باليوم، واستمرت في زيادة الإنتاج حتّى وصل في تموز/يوليو ١٩٩٠، إلى ٢,٢ مليون برميل في اليوم.

واتبعت الإمارات السياسة نفسها، فقد كانت حصتها في الأوبك ٩٨٨ ألف برميل في عام ١٩٨٨، إلا أنها تجاهلت ذلك وزادت إنتاجها ما اضطر الأوبك إلى زيادتها إلى نحو مليون برميل في عام ١٩٩٠، ولكنها رفضت ذلك أيضاً ورفعت إنتاجها منذ بداية عام ١٩٩٠ إلى ٢,١ مليون برميل خلافاً لقرارات الأوبك. وهكذا تدهورت أسعار النفط لما دون السعر الذي حددته الأوبك وهو ١٨ دولاراً حتّى وصل في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ إلى ٧ دولارات[٢].

إن المحافظة على السعر العادل للنفط أمر ممكن تماماً لو تضامنت السعودية والكويت والإمارات مع بقية المنتجين في الأوبك في سياسة تحديد الإنتاج؛ فحصة الأوبك من الإنتاج العالمي مرتفعة إلى درجة تمكنها من التأثير في الأسعار؛ فهذه الحصة ستفوق نسبة ٤٤ في المئة من إنتاج العالم في عام ١٩٩٥، ويمثل إنتاج السعودية والعراق والكويت والإمارات نحو ٢٥ في المئة من إنتاج العالم في هذه السنة. إذاً، لماذا زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار إلى ما دون الحد الأدنى الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل التي كانت قبل عشرين سنة؟ كان هناك حديث عند منظري زيادة الإنتاج عن الخوف من ظهور البدائل للنفط بسبب ارتفاع الأسعار. وقد ثبت تهافت ذلك الرأي؛ فالأزمة النفطية التي وصلت بها الأسعار إلى ٣٤ دولاراً للبرميل لم تؤد إلى شيء من ذلك، ناهيك عن المغالطة التحليلية في الحديث عن ارتفاع أسعار النفط بالنسبة إلى البدائل وتجاهل ارتفاع كلفة إنتاج البدائل بسبب التضخم.

إن تفنيد ذلك التنظير متوافر في كتابات الاقتصاد النفطي التي يمكن الرجوع إليها بسهولة. إذاً ما السبب؟ إذا كان السبب مالياً فيمكن تحقيق ذلك عن طريق

(٢) المصدر نفسه.

زيادة الأسعار وليس زيادة الإنتاج التي أدت كما أوضحنا إلى خسارة في العائدات. لقد بحث هذا الموضوع مطولاً خلال اجتماعات الأوبك، وظهر بكثير من الوضوح أنّه لا توجد مبررات مقبولة لسياسة زيادة الإنتاج بهذا الشكل؛ فالمنتجون المدافعون عن هذه السياسة لا مبرر لمطالبتهم المستمرة بزيادة حصصهم لا في عدد السكان ولا في خطط التنمية ولا في الالتزام القومي. إن تشابك السياسة مع الاقتصاد كان واضحاً في سياسة الشاه من قبل، عندما نحت علاقة مع الدول الصناعية الغربية تقوم على مقايضة يقدم فيها الشاه ضغطاً في داخل الأوبك لعرقلة ارتفاع الأسعار، مقابل الحصول على السلاح والتغاضي عن سياسة الهيمنة في المنطقة. إن أثر السياسة في الاقتصاد في الحالة العربية ينم أيضاً عن مقايضة يعطي فيها جانب إمدادات نفطية بأسعار مخفضة مقابل أمن الأنظمة الحاكمة.

إن حاجة الغرب إلى النفط العربي واضحة؛ فأوروبا الغربية واليابان لا تمتلكان مصادر نفطية، والاقتصاد الغربي عموماً يعاني من التضخم وارتفاع البطالة ما سيجعله بحاجة إلى خفض قائمة مدفوعاته ثمناً للنفط المستورد.

أما الولايات المتحدة فقد بلغ حجم استيرادها من النفط العربي ٢٨,٥ في المئة من مجموع استيراداتها النفطية في عام ١٩٨٩، وسيرتفع في نهاية هذا القرن إلى نصف مجموع استيراداتها. إن مجمل الأحداث التي حصلت منذ حرب التحالف الغربي على العراق وما رفاقها وانكشف خلالها من أمور، يدلّ بصورة كافية على أثر عامل السياسة في النفط الذي هو أكبر موضوع في الاقتصاد العربي.

والمرة الوحيدة التي كانت فيها علاقة السياسة بالنفط إيجابية هي ما حدث في الحرب مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٧٣؛ فقد تصاعد الشعور القومي آنذاك وقام العراق بمبادرة الاتصال بالسعودية لاستخدام هذه القوة لصالح الأمة العربية؛ فسافرتُ إلى المنشآت النفطية واجتمعتُ بالملك فيصل آنذاك وعرضت عليه مقترح العراق وهو تأميم المنشآت النفطية وسحب الأرصدة العربية من الغرب. وقد تحدث الملك فيصل عن ضرورة دعم الجبهة العربية إلا أنّه لم يعط الموافقة على مقترحاتنا. وبضغط من الرأي العام العربي اجتمعت الدول العربية المنتجة للنفط في الكويت في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لبحث الموقف، وقد كرر العراق مقترحاته بشأن الموضوع، إلا أن المجتمعين قرروا تخفيض الإنتاج،ثمّ تبعوا ذلك بقرار حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها. وقد كان لذلك تأثير اقتصادي وسياسي كبير، إلا أن القرار لم يدم طويلاً، إذ رفع في ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤، بضغط من منتجي الخليج بقيادة السعودية حيث أطنب وزراء

نفط تلك الأقطار في التنظير لرفع الحظر وتقديم الحجج أن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها إزاء الصراع العربي ـ الصهيوني، وأن الحكمة تقضي بعدم الاستمرار. . إلخ. وبذلك أجهضت تلك الخطوة، وقد ثبت في ما بعد أن جميع الحجج التي قدمت لرفع الحظر كانت غير صحيحة.

فما معنى هذا الوضع والبلدان العربية منتج رئيس للنفط وحجم إنتاجها مؤثر في حجم العرض العالمي تستطيع من خلاله أن تحافظ على سعر عادل يحفظ القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤ في الأقل، وهي لا تفعل ذلك بل يقوم منتجون ثلاثة بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار، فيتحمل الوطن العربي خسارة حدها الأدنى يفوق ٣٢٤ مليار دولار خلال الأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢[(٣)]؟

وتعتبر أرقام الخسائر أهم المشاكل التي تواجهها الأقطار العربية والتي تؤدي العائدات المالية دوراً حاسماً في معالجتها: بلغ حجم الدين العام الخارجي للبلاد العربية حتّى نهاية عام ١٩٨٩ نحو ١٤٢ مليار دولار، وبلغت حصة بعض الأقطار العربية من ذلك الدين ما يلي[(٤)]:

مصر	٤٩ مليار دولار
الجزائر	٢٦ مليار دولار
السودان	١٣ مليار دولار
تونس	٦,٩ مليار دولار
اليمن	٦ مليارات دولار
موريتانيا	٢ مليار دولار

وبلغت تكاليف خدمة الدين الخارجي (الأقساط والفوائد) للبلاد العربية في عام ١٩٨٩ نحو ٥,٢ مليار دولار[(٥)].

إن عبء هذا الدين على اقتصادات أقطار عربية مثل مصر واليمن وموريتانيا والسودان كبير، ولا يوجد مبرر لتحمل الاقتصادات العربية عموماً والأكثر فقراً

(٣) وعند تحديث الأرقام لتشمل عام ١٩٩٣، ارتفعت الخسارة خلال المدّة نفسها إلى ٤١٢٤٤٥ مليون دولار على الأساس **الأول**، و١٢٢٤١٢٥ مليون دولار على الأساس **الثاني**.

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩١**، (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١)، ص ٢٦٢.

(٥) المصدر نفسه.

منها خصوصاً العبء، في الوقت الذي تباع الثورة النفطية العربية بفعل عمل سياسي بأقل من السعر العادل بالحد الأدنى، فتفقد الأمة خسارة مالية بالجسامة التي مرّ ذكرها.

ـ ٢ ـ

المسألة الثانية، في العلاقات الاقتصادية العربية، هي توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء. ولإعطاء صورة واضحة قمنا بحساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.

الإجمالي (رقم الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان)، كما وردت المعلومات في التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لسنة ١٩٩٠ وهو آخر ما توافر لدينا، فكان الجدول الرقم (٨) الذي جرى ترتيبه تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى للأقطار العربية.

وبالرغم من أن الجدول الرقم (٨) يوضح التباين في دخل الفرد، إلا أننا قمنا بعملية حسابية أخرى أكثر إيجازاً وأكثر وضوحاً وذلك بأن أخذنا الأقطار الأربعة الأكثر غنى وهي السعودية والإمارات وقطر والكويت، وأخذنا الأقطار الأربعة الأكثر فقراً وهي اليمن والسودان ومصر وموريتانيا، وقمنا بحساب نسبة متوسط دخل الفرد في كلّ من الأقطار الفقيرة بالنسبة إلى بلد غني مثل الإمارات، ثمّ أعدنا العملية نفسها بالنسبة إلى كل من الأقطار الغنية الثلاثة الأخرى، وبذلك استخرجنا ١٦ نسبة مئوية تمثل لوحة التباين في توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء. وكانت النتائج صارخة فمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في مصر ٢,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الإمارات. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في السودان يكون ٣ في المئة فقط من متوسط نصيب الفرد في الإمارات. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في موريتانيا يكون ٢,٤ في المئة من نصيب الفرد في الإمارات و٢,٧ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في اليمن يكون ٣,٤ في المئة من نصيب الفرد في الإمارات و٣,٩ في المئة من نصيب الفرد في قطر وهكذا. ويعني ذلك أنّه مقابل كلّ مائة دولار يحصل عليها الفرد في الإمارات مثلاً يحصل الفرد في مصر على ٢,٤ دولار، وفي السودان على ٣ دولارات، وفي موريتانيا على ٢,٤ دولار، وفي اليمن على ٣,٤ دولار، هذا هو شكل توزيع الثروة في الوطن العربي.

الجدول الرقم (٨)
الناتج المحلي الإجمالي (بآلاف الدولارات)، وعدد السكان (بالآلاف)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ للأقطار العربية

ت	الأقطار العربية	الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ بالأسعار الجارية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) (بآلاف الدولارات)	عدد السكان في عام ١٩٩٠ (بالآلاف)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في عام ١٩٩٠ (بآلاف الدولارات)
١	الإمارات	٣٤٣٣٥٠٠٠	١٥٩٢	٢١٥٦٧,٢
٢	قطر	٧٣٤٧٠٠٠	٣٨٩	١٨٨٨٦,٩
٣	الكويت	١٥٣٢٣٠٠٠	٢٠٦٣	٧٤٢٧,٥
٤	البحرين	٣٦٤٤٠٠٠	٤٩٧	٧٣٣٢,٠
٥	عمان	١٠٦٢٢٠٠٠	١٥١٧	٧٠٠٢,٠
٦	ليبيا	٣٠٣٧٥٠٠٠	٤٥٤٦	٦٦٨١,٧
٧	السعودية	٩٣٠٢٨٠٠٠	١٤٨٧٠	٦٢٥٦,١
٨	العراق	٥١١٥٦٠٠٠	١٨٩٢٣	٢٧٠٣,٤
٩	الجزائر	٥٣٧٩٩٠٠٠	٢٥٢٦٠	٢١٢٩,٨
١٠	سوريا	٢٠٢٠١٠٠٠	١٢٥٥٨	١٦٠٨,٦
١١	لبنان	٣٧٩١٠٠٠	٢٦٥٥	١٤٢٨,٢
١٢	تونس	١١١٨١٠٠٠	٨٢٠٨	١٣٦٢,٢
١٣	المغرب	٢٥٣٢٢٠٠٠	٢٥١٢٨	١٠٠٧,٧
١٤	الأردن	٣٨١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٩٥٢,٥
١٥	جيبوتي	٣٨٨٠٠٠	٤٢٤	٩١٥,١
١٦	اليمن	٨٦١٨٠٠٠	١١٧٠٠	٧٣٦,٦
١٧	السودان	١٦٤٧٨٠٠٠	٢٥٢٠٠	٦٥٣,٩
١٨	مصر	٢٧٤٧٢٠٠٠	٥٢٨٨٦	٥١٩,٥
١٩	موريتانيا	١٠٢٢٠٠٠	٢٠٠١	٥١٠,٧
٢٠	الصومال	١٠٩٥٠٠٠	٧٥٠٠	١٤٦,٠
١٠	فلسطين	٠	١٦٢٨	ـ

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩١**(القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١)، ص ١٦٤ و١٩٦.

الجدول الرقم (٨) يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بآلاف الدولارات مرتباً تنازلياً، ومنه يمكننا استخلاص النتائج الآتية لأربعة أقطار عربية غنية هي: الإمارات وقطر والكويت والسعودية؛ وأربعة أقطار عربية فقيرة هي اليمن والسودان ومصر وموريتانيا كما يلي:

١ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع السعودية

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ١١,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ١٠,٥ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٨,٣ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٨,٢ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

٢ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع الكويت

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ٩,٩ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ٨,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٧ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٦,٩ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

٣ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع الإمارات

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ٣,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ٣ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٢,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٢,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

٤ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع قطر

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ٣,٩ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ٣,٥٣ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٢,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٢,٧ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

واضح أن هذا التفاوت الكبير لا يرجع أبداً إلى تفاوت في المواهب ولا في كمية العمل الذي يبذل ونوعيته، بل يرجع كلياً تقريباً إلى المصادفة الجغرافية والإفادة السياسية من تلك المصادفة.

ويلاحظ أن المعرفة العامة عن هذا الخلل آخذة بالازدياد، والشعور بالظلم آخذ بالتوسع، الأمر الذي انعكس مراراً في العمل السياسي العربي. ولكن الاستجابة كانت حتّى الآن جزئية لا تعالج جوهر الموضوع. ولنلق نظرة على ما يسمّى بالمساعدة التنموية إلى تقدّمها الأقطار الغنية.

بلغت المساعدات التي حصلت عليها الدول العربية المحتاجة إلى المساعدات العربية من الدول النفطية خلال المدّة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ ما مجموعه ٦٤٣٠,٩ مليون دولار، أي بمعدل ١٢٨٦,٩٨ مليون دولار سنوياً؛ في حين بلغت المساعدات والقروض التي قدمها العراق من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ما مجموعه ٤٨١٠,٨٤ مليون دولار، أي بمعدل سنوي هو ٥٣٤,٥٣٨٥ مليون دولار وبذلك يكون المعدل السنوي لما قدمه العراق وحده إلى الدول العربية المحتاجة ٤١,٥٦ في المئة من

المعدل السنوي لما قدمته الدول العربية النفطية كلها من مساعدات[٦] وما قدمه العراق لا يشمل المساعدات الخاصة والمساعدات العينية النفطية والعسكرية وهي ليست قليلة. وقد انعكس الفارق الكبير في توزيع الثروة والحاجة إلى تمويل التنمية في الأقطار العربية الفقيرة في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان من ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠؛ فمبادرة من العراق، ناقشت البلدان العربية مشروعاً لعقد تنمية عربي تقوم بتمويله الأقطار العربية القادرة ومنها العراق. وقد كانت مفاوضات صعبة مع الأقطار النفطية الخليجية تمخضت بعد أخذ ورد عن تخصيص خمسة مليارات دولار تصرف بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً على التنمية في الأقطار الفقيرة.

ولكن المشروع لم ينفذ من قبل الأطراف الممولة الخليجية، وانتهى الأمر بإحالته إلى صناديق التنمية الموجودة، الأمر الذي أدى إلى تعطيله كلياً، وبذلك يتأكد من جديد أن الأغنياء في الوطن العربي لا يقصدون التصدي الجدي لقضية سوء توزيع الثروة بل تكريس الواقع الموجود.

يقابل ذلك تفاقم ظاهرة الاستثمارات الخليجية في اقتصاديات الدول الصناعية الغربية: أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. والأرقام التي تتوارد عن حجم الودائع والاستثمارات وبخاصة في سندات الخزانة الأمريكية تصل إلى ٤٥٠ ـ ٥٠٠ مليار دولار، ناهيك عن الثروات الشخصية للأفراد. وقد أصبح معروفاً أن وجود تلك الودائع والاستثمارات ليس بعيداً عن القصد السياسي ونوعية العلاقة بتلك الدول؛ في حين أن مشكلة الفقر في البلدان العربية لم تمس بشكل جدي، والقضايا الإنسانية لم تنل الاهتمام اللازم، ونضال الشعب الفلسطيني ضدّ العدو الصهيوني لم يقدم له الدعم المالي المطلوب. وبعد، ولئن حصل كلّ ذلك فلأن ذلك كان محكوماً بقرارات سياسية تعرف ماذا تعمل وكيف تتصرف بالثروة النفطية التي تسيطر عليها.

كثير هو الحديث عن أسباب عدم الاستقرار في الوقع العربي، ولكن التنظير لا يتجه دائماً إلى جذور الأزمة، لذلك لم تكن جميع الاستنتاجات صحيحة؛ فالأمة التي تملك ثروة طبيعية بالحجم المعروف ويجري توزيعها بالصورة التي تمّ إيضاحها، لا يمكن إلا أن تشعر بأزمة الظلم وعدم الرضا وموقف الرفض، وبذلك تقف الدولة القطرية في القضايا الجوهرية ضدّ مصالح الأمة المشروعة في التنمية

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٣، وتقرير للصندوق العراقي للتنمية في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٤.

والعدالة وحماية المصالح القومية المشروعة. وقد كان العراق مع عدالة التوزيع، إلى أن ارتفع صوته عاليا خلال العدوان الأخير الذي وقع عليه.

ـ ٣ ـ

المسألة الثالث، هي مشروع الوحدة الاقتصادية العربية؛ ففي ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، تمّ إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية وتم إنشاء الأجهزة اللازمة للتنفيذ وهي مجلس الوحدة الاقتصادية واللجان الدائمة والأمانة العامة. وقد أوضحت الاتفاقية أن الهدف هو إقامة وحدة اقتصادية كاملة تتضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية النقل والمرور واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات، وحرية التملك والايصاء والإرث. وقد دخلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيز التنفيذ بصدور قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٣/٨/ ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة، تحقيقاً للتوحيد في المجالات المذكورة. وتتابعت الخطوات بإقرار عدد من الاتفاقات التوحيدية في مختلف المجالات الاختصاصية، وإنشاء المنظمات والاتحادات العربية. ثمّ عقد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، في عمان، والذي كان أكثر المؤتمرات اهتماماً بالشؤون الاقتصادية العربية، حيث صادق على ميثاق العمل الاقتصادي القومي وعلى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى الاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، وعلى عقد التنمية العربية المشتركة.

ونصّت المادة الأولى من ميثاق العمل الاقتصادي القومي على ما يلي: «تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، كونه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة، ونسج الصلات العضوية والوشائج التي تحقق المنافع المتوازنة. وتتعهد جميع الأقطار العربية بالسعي إلى تحقيق أقصى حدّ من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية، وبالتالي فإنه لا يجري قطع العلاقات الاقتصادية العربية أو تقليصها إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة».

ومن نظرة فاحصة إلى الوثائق ومشاهدة عينية إلى الوقائع، يتبين أن الفجوة

بين القرارات التي تضمنتها الاتفاقيات وبين المتحقق كبيرة جداً، حتّى بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض الخطوات التنفيذية لأحكام السوق العربية المشتركة التي تضمنتها الدراسة الميدانية التي قامت بها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنشورة في أيلول/سبتمبر ١٩٨١. لقد كان خرق منطوق المادة المذكورة أعلاه على أوسع نطاق وصولاً إلى الاشتراك بالحصار على العراق وليبيا. ما معنى ما حدث في هذا الميدان؟ الأمر **الأول** الذي يعنيه هو أننا لا بدّ من أن نشير إلى الدافع الذي أدى إلى ظهور تلك الاتفاقيات واتخاذ تلك القرارات الاقتصادية.

ما القوة الدافعة التي أدت إلى ظهور تلك السلسلة من الإجراءات الاقتصادية العربية في اتجاه التوحيد؟ السبب من دون أدنى شكّ هو تنامي الشعور القومي بعد الحرب العالمية الثانية، وتصاعد الدعوة إلى الوحدة العربية، بالرغم من أن ذلك لا ينفي عاملاً إضافياً يأتي في الدرجة الثانية وهو انتباه الرأي العام المثقف إلى أهمية المصالح الاقتصادية المشتركة. ولا أظن من العسير رؤية العلاقة القوية بين التيار السياسي الوحدوي وبين فكرة الوحدة الاقتصادية، لا بل إن فكرة الوحدة الاقتصادية نفسها مشتقة من المشروع السياسي للوحدة.

إن إيراد هذه الملاحظة ليس من قبيل نافلة القول بل الغرض منه التأكيد مجدداً أن الرأي العام العربي بأغلبيته الساحقة كان دوماً ذا شعور وحدوي عبّر عنه بمختلف الوسائل وأصبح تياراً من القوة لا تستطيع الأنظمة العربية تجاهله؛ فكان ما حصل بمثابة استجابة رسمية إلى شعور شعبي ملموس. وخلاصة القول هي إن الوحدة الاقتصادية العربية ومجمل قضية العلاقات الاقتصادية القومية كانت مطلباً شعبياً.

ولكن لماذا لم تتحقق الوحدة الاقتصادية بعد كلّ هذا الوقت الذي مرّ على إقرارها؟ ولماذا لم تنفذ الاتفاقيات والقرارات التي اتخذت؟ هل كان السبب فنياً مثلاً يتعلق بالأجهزة والوسائل وتقنيات إيجاد الحلول وآليات العمل؟ إن مستوى كفاءة الإدارات العربية ليس عالياً والنقص في هذا المجال موجود، ولكن ذلك ليس بالدرجة التي يمكن أن تؤدي إلى هذه الفجوة بين القرارات والتنفيذ. وقطعاً لا يمكن أن يكون المال هو السبب، فالموارد اللازمة لعمل آلية التنفيذ متوافرة فقد كانت الحاجة دون الإمكانية، والسبب سياسي يتعلق بإرادة الأنظمة الحاكمة التي لم تكن في حقيقتها (عموماً وليس إطلاقاً) مؤمنة بالوحدة. وهنا أيضاً ليس من الصعوبة معرفة من يقف مع تنفيذ تلك الاتفاقيات ومن يقف ضدها؛ فمواقف الحكومات العربية معروفة في مجال اتخاذ القرارات وفي مجال تطبيقها. والذي يبدو

أن بعض الأنظمة العربية قد اعتبرت الموافقة على القرار الذي يعرض استجابة للرأي العام وتجنباً للإحراج ومن ثمّ عدم تطبيقه بعد التوقيع، سلوكاً ممكناً حتّى تفاقم واتسعت دائرته وصولاً إلى الوضع الحاضر. ولا بدّ في هذا المجال من الإشارة إلى أن ذلك الإخفاق قد أدى إلى ظهور مشروع ما يسمّى بـ السوق شرق أوسطية؛ فما معنى ظهور هذه الفكرة من الجهة المعادية للأمة؟ إنّه يعني استثمار الإحباط النفسي الذي تسبب عن الفجوة الكبيرة بين القرارات والتطبيق في مجال التوحيد الاقتصادي العربي. والأمر **الثاني**، أكثر عمقاً هو تحطيم الهيكل المؤسسي الذي أنشأته الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية؛ فالهيكل الذي أنشئ وإن كان لم ينفذ إلا أنه موجود وقابل لأن تبعث فيه الحياة في أي وقت يطرأ فيه تغيير سياسي في الوضع العربي لصالح اتجاه الوحدة.

إذاً، لا بدّ من إيجاد هيكل بديل مناقض ووضعه موضع التنفيذ، وبذلك يتم القضاء على الهيكل العربي لصالح الهيكل الشرق أوسطي. ومن المعروف بداهة أنه من الناحية الاقتصادية الصرفة لا يوجد أي مبرر إلى تصور أرجحية السوق شرق أوسطية على سوق عربية، فكل الحديث عن مزايا تقسيم العمل والتكامل وسعة السوق.. إلخ، موجودة في سوق عربية مشتركة وبشكل أفضل مما يمكن أن توجد في سوق شرق أوسطية. إذاً، لماذا سوق شرق أوسطية وليست سوقاً عربية؟ السبب من دون شك هو سبب سياسي وليس باقتصادي! أنّه السبب الذي أدى إلى تعطيل القرارات الاقتصادية العربية أولاً، والذي يؤدي الآن إلى العمل على إيجاد بديل عن الهيكل الذي أقيم. إنّها عملية إفراغ الهيكل أولاً، ومن ثمّ إيجاد بديل عنه[٧].

تلك هي القضايا الاقتصادية المهمة التي كان للسياسة أثر سلبي فيها، فكانت سبباً لإلحاق الضرر بدلاً من تحقيق الفائدة للأمة العربية، وتتحمل السعودية والكويت والإمارات المسؤولية الأولى في ذلك.

ـ ٤ ـ

النفط هو أكبر قوة اقتصادية في يد العرب؛ فلماذا أردنا أن نتعامل معه كمسألة اقتصادية بحتة؟ فالقوانين الاقتصادية ومبادئ العدالة تقضي بأننا يجب على

(٧) من أفضل ما كتب عن فكرة السوق شرق أوسطية هي مقالة: جلال أحمد أمين، «مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣).

الأقل أن نبيع نفطنا اليوم بسعر نستطيع أن تشتري به البضائع والخدمات نفسها التي كنا نشتريها في عام ١٩٧٤. إذاً، لماذا بعناه بأسعار تقل عن ذلك بحيث كانت خسائرنا حتّى عام ١٩٩٢ أكثر من ٣٢٤ مليار دولار؟ لماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات التي نستوردها من الدول الصناعية العشر بفعل عامل التضخم، ولا ترتفع أسعار ما نبيعه لها لحماية مصالحنا المشروعة ونحن قادرون على ذلك؟ الوضع الآن كما تعلمون أسوأ مما كان عليه في عام ١٩٩٢، فمن المسؤول؟ إن الذي يستطيع أن يحمي مصلحة مشروعة ولا يفعل لا بدّ أن يكون هناك سبب لذلك؛ فما السبب غير السياسة الرديئة المبنية على أوهام الأمن والمصلحة الشخصية في الحكم والثروة؟ هناك تقصير بيِّن في تناول هذه المسألة المهمة في الوسط المثقف العربي، فما يكتب عنها قليل ولا نجدها موضوعاً متداولاً في النشاط الثقافي، ولا هي موضع اهتمام حتّى من الأنظمة العربية ذات الإنتاج الصغير، فهي متضررة إلا أنها كما يبدو غير واعية لما يحدث.

إن ما يقوم به المنتجون الكبار: السعودية والكويت والإمارات في موضوع الإنتاج، وما يترتب عليه من ضرر اقتصادي بالأمة العربية بما فيها تلك الأقطار نفسها، أمر جدي وربما كان ذلك من أسباب اهتمام تلك الأنظمة ببناء آلة إعلامية ضخمة تتولى توفير الغطاء لما يحدث؛ فإن استخدام القوة الاقتصادية في مجال الدفاع عن المصالح السياسية المشروعة للأمة، أمر لا غرابة فيه إطلاقاً، لا بل هو السائد في عالم اليوم؛ فعندما تكون أوروبا واليابان بلا موارد نفطية، وعندما تكون الولايات المتحدة معتمدة في ٥٠ في المئة من وارداتها النفطية في نهاية هذا القرن على النفط العربي، وعندما تكون البلدان العربية هي الوحيدة القادرة على تلبية النقص المتوقع في الطلب العالمي على النفط بمقدار عشرة ملايين برميل في اليوم في نهاية هذا القرن، عندما توضع هذه الحقائق على بساط البحث السياسي، تتضح القوة التي تملكها الأمة العربية ولا تستخدمها لخدمة مصالحها المشروعة في مواجهة من يقف منها موقف العداء وعلى رأسهم الصهيونية.

الحقيقة هي أن الاقتصاد لم يكن معزولاً عن موضوع السياسة في مجال النفط، فقد وضع النفط في خدمة السياسة ولكن بطريق معكوس؛ فبدلاً من أن يوضع في خدمة الأمة، وضع في خدمة بعض الأنظمة. التوزيع الراهن للثروة في الوطن العربي توزيع مختل، وهو سبب مهم من أسباب عدم الاستقرار في الفوارق الكبيرة بين دخل الغني ودخل الفقير. لم يكن ذلك مقبولاً في التاريخ ولم يعد مقبولاً في عالم اليوم بين أمة وأخرى، فكيف يكون مقبولاً ضمن أمة واحدة

تجمع بين شعوبها ثقافة واحدة ومصالح واحدة، وتدين الأكثرية العظمى منها بالإسلام، لمجرد أن مصادفات الجغرافيا وجهود دول الاستعمار في اصطناع الكيانات، أدت إلى تمركز الثروة في مكان من دون آخر؟ فالأرقام عن التفاوت بين الغني والفقير في الوطن العربي مفزعة ولن تغطيها معونات الصناديق ومساعدات الظروف السياسية؛ فالجزء الأعظم من الثروة في دول الخليج العربي ما زال يصرف في مجالات لا تتعلق بالمصلحة العامة، فلا الاكتناز والبذخ، ولا تكديس السلاح للمحافظة على أمن الأنظمة، ولا معاونة اقتصاد الغرب أو الدين العام الأمريكي، أهداف عربية يمكن أن تقبلها جماهير الأمة أو تقرها مبادئ الدين الحنيف؛ فبعد أن أصبحت المعاونة المالية لنضال الشعب الفلسطيني بالقطارة، ووضعت قضية التنمية العربية وبخاصة تنمية الأقطار الفقيرة جانباً، وبعد أن استحال الدعم الثنائي إلى موضوع سياسي بالتطبيق الرديء للسياسة. . بعد أن حدث كلّ ذلك لم يعد بالإمكان التغاضي عن موضوع الغنى والفقر.

إن الشعور بخطورة الموضوع هو الذي يفسر أخبار الحديث مؤخراً عن مشروع مجلس التعاون الخليجي عن عقد للتنمية العربية، فما الذي حدث؟ ماذا كان ينقص مشروع عقد التنمية الذي أقره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان حتى لا ينفذ؟ قياساً على سجل الماضي، يبدو أن المقصود لن يتعدى في أحسن الأحوال معونات ثنائية سياسية بالمعنى الرديء للسياسة. لذلك فالصراع سيبقى وعدم الاستقرار سيستمر. أما ترتيبات التحالف مع الأجنبي فهي إن بدت مجدية في الأمد القصير، إلا أنها نفسها ستكون المحرك إلى مزيد من الصراع وعدم الاستقرار، وبذلك تتفاقم الأزمة التي لا حلّ لها إلا على أساس تغيير في جوهر الموضوع؛ فثروة النفط ليست ملكاً شخصياً ولا قطرياً، بل هي ملك الأمة بكاملها للفقير فيها حق وليست صدقة، والتنمية العربية هي الهدف الذي يجب أن تستخدم الثروة إلى تحقيقه، والمصلحة القومية هي التي يجب أن توضع الثروة في خدمتها، لا مصلحة الأشخاص ولا الدولة القطرية ولا الدول الأجنبية.

بقيت **المسألة الرابعة**، وهي مشروع التوحيد الاقتصادي العربي. الملاحظ أن المشروع قد حركه الشعور القومي واستجابت له ظاهرياً الدولة القطرية بسبب مزيج من الإيمان القومي عند البعض، ومماشاة الرأي العام عند البعض الآخر، وحسابات المصالح الاقتصادية القطرية عند آخرين. وكان التطبيق يقرب من التعطيل الكامل. ولكن ذلك يجب ألا يكون مدعاة للإحباط كما يبدو عند بعض أصحاب القلم الاقتصادي، فالدافع القومي متوافر في أوساط الجماهير. أما

إحجام الدولة القطرية عن التطبيق فهو ليس بالمفاجأة وإن كان من الآثام الكبيرة للتجزئة؛ فالدولة القطرية هي اليوم نقيض الأمة، فقد أخفقت في الأمور الجوهرية (الأمن، التنمية) كما أخفقت في هذا الأمر أيضاً. إلا أن شيئاً يجب ألا نغفله، وهو أن هياكل الوحدة الاقتصادية العربية قد وجدت، والإطار القانوني والمؤسسي قد توافر لذلك؛ فعندما يتهيأ الظرف القومي الملائم وتتوافر الإرادة ويتصاعد الشعور القومي من جديد، سنجد إدارة جاهزة وشرعية متوافرة لتبني عليها العمل التنفيذي للوحدة الاقتصادية العربية، وهو أمر قادم لا محالة.

ملاحظة أخيرة يمكن أن تضاف في هذا المجال، وهي أن روح العصر ستكون عاملاً مساعداً إضافياً. والمقصود بروح العصر هو أن الوحدة الاقتصادية العربية تنطوي على مزايا بيّنة،هي مزايا كلّ تجمع ومنافع كلّ تكامل؛ فالرأي العام المثقف يزداد وعياً بمرور الوقت بالمنافع الصافية التي تتأتى من توحيد الاقتصاد العربي، كما إنه يلاحظ ما يجري في العالم حيث تتجه اقتصادات جهات عديدة نحو التكتل. لذلك فازدياد المعرفة وضغط المصالح في الأقطار العربية، والتجارب في توسيع السوق وحالات التعاون المحدودة السابقة، كلها عوامل فنية مساعدة على تقوية الشعور بالحاجة إلى التكتل وإزالة العوائق أمام المال والإنسان. وبذلك تتضافر المصلحة مع الشعور القومي لاستئناف مسيرة التنفيذ في مجال التوحيد الاقتصادي.

الوحدة العربية هي طريق القوة. والقوة المؤطرة بالمثل العليا والروح الإنسانية هي السبيل إلى حل المعضلات التي تواجهها الأمة العربية الآن، فهي طريق الأمن والتنمية والتقدّم والحرية والاستقلال، وهي الأهداف التي فشلت الدولة القطرية في تحقيقها. ومن كان لديه طريق آخر فليدلنا عليه.

٦ ــ التنمية والأنماط الاجتماعية

ـ ١ ـ

التنمية كأي نشاط إنساني آخر لا تحدث وليس لها وجود إلا عندما تمر من خلال الإنسان، أي عندما يكون الإنسان هو المحور والمحرك.

والتنمية بغض النظر عن المدارس الفكرية، لا تخرج الإنسان من دوره المركزي، فحتى النظرية الماركسية التي تتحدث عن صراع الطبقات وعن التناقض بين القوى المادية، فإنها في نهاية المطاف لا تخرج عن القول إن التطور يحدث من خلال الإنسان؛ فسواء كان الإنسان مخيراً أم مسيّراً فالتطور الاجتماعي ـ ومنه التنمية الاقتصادية ـ يحدث عندما يحدث التطور في الإنسان نفسه. ومن هنا تبدو العلاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والوضع الاجتماعي السائد الذي عبرنا عنه بعبارة الأنماط أو القوالب الاجتماعية. والقوالب هي أنماط السلوك، فالإنسان عندما يواجه بموقف معين مطلوب منه أن يستجيب إلى ذلك الموقف، وشكل الاستجابة هذا هو النمط الاجتماعي. عندما يحدث كذا يتصرف الإنسان في هذا المجتمع بكذا أو في مجتمع آخر ربما بكذا مغاير تبعاً إلى اختلاف تلك الأنماط. وبعبارة أبسط العادات الاجتماعية هي التي تكوّن قوالب التصرف إزاء الموقف.

في المجتمع النامي الساكن هناك قوالب اجتماعية تكونت بمرور الزمن تمثل تلاؤم الإنسان مع ظروفه من أجل البقاء والدفاع عن النفس؛ ففي قرون التخلف والعزلة عن العالم والتعرض إلى الاحتلال الأجنبي والغزو العسكري، انسحب الإنسان بالتدرج من الدائرة الواسعة إلى الدائرة الضيقة، أي إلى نفسه أو عائلته أو طائفته أو عشيرته أو مدينته أو إلى الحي الذي يسكنه في المدينة، وبذلك تكونت

الدوائر الضيقة وتكونت معها عصبيات وعادات وتقاليد وفرت شيئاً من الحماية والحقوق والواجبات مكونة المجتمعات الصغيرة الساكنة المنعزلة. وفي داخل هذه المجتمعات عاش الإنسان وتكيف في تفكيره وعاداته وسلوكه. وبطبيعة الحال وكما إنَّ المجتمع ضيق، فكذلك اقتصاده ضيق محدود وينحصر في الاكتفاء الذاتي وسد الحد الأدنى من حاجيات البقاء من طعام ولباس ومأوى، فكان الاقتصاد العائلي الزراعي ـ الرعوي ـ البدوي ـ الحرفي. وكان ذلك كما هو واضح نقيض للتنمية الحديثة إذ لا توجد الآلة ولا تقسيم العمل ولا التخصص ولا الأسواق للتبادل ولا التكامل مع الآخرين في الداخل أو في الخارج.

وبقيام الدولة الحديثة (الدولة القطرية في الحالة العربية)، ظهرت الحاجة والضرورة إلى توسيع المجتمعات الضيقة الساكنة المعزولة، ودمجها في مجتمع الدولة الجديدة الأوسع، وفي هذه العملية ظهر التناقض بين متطلبات التنمية الحديثة والأنماط الاجتماعية التي تكونت في المجتمعات الضيقة القديمة. المعروف أن التطور العمراني والمادي عموماً، يحدث بوتيرة أسرع من التطور الاجتماعي الذي يتناول العادات والتقاليد، الأمر الذي يخلق التناقض الذي نتحدث عنه. هناك أولاً مسألة الولاء ذي العلاقة الوطيدة بالاستقرار السياسي والاجتماعي الذي من دونه لا تحدث التنمية؛ فالولاء إلى الدوائر الضيقة القديمة قد ينسجم أو لا ينسجم مع الولاء إلى الدولة الجديدة الواسعة النطاق نسبياً. وعندما يتناقض الولاء للعائلة أو القبيلة أو الطائفة أو أي من الولاءات الضيقة، مع الولاء للدولة الحديثة أي للدائرة الأوسع، يتعرض الاستقرار إلى الخطر، وينشأ الصراع الأهلي الذي يتراوح في آثاره السلبية من أبسطها إلى الحرب الأهلية وحتّى تدخل الأجنبي. وفي ظلّ وضع مثل هذا لا تجد الدولة أمامها لا من حيث الموارد ولا من حيث الجهود والوقت والاهتمام ما يجعلها قادرة على وضع برامج التنمية وتنفيذها؛ فالتنمية تصبح مستحيلة مادياً عندما يتفاقم الصراع إلى حد الحرب الأهلية كما يحدث في أفغانستان على سبيل المثال، ناهيك عن تآكل ما هو موجود من مشاريع التنمية ووسائلها.

إذاً، فالمسألة الأولى هي أن يحصل التلاؤم بدلاً من التناقض، والتلاؤم يتطلب واقعياً وفي الأمد الطويل أن تذوب الولاءات الضيقة ولو تدريجياً لحساب الولاء الأوسع للوطن والدولة الحديثة، فتصبح مصلحة الوطن الأوسع والدولة الحديثة فوق جميع المصالح الأخرى.

السؤال هو: كيف يمكن أن يحصل ذلك؟ التنمية في البلدان النامية ومنها الأقطار العربية كانت دائماً مصحوبة بهجرة من الريف إلى المدينة، وقد اعتبرت تلك الهجرة في كثير من الأحيان عاملاً سلبياً حتّى إنَّه في بعض الحالات اتخذت إجراءات للحد منها. وهنا يجب التفريق بين حالتين للهجرة، الحالة الأولى تحصل عندما تركز الدولة مشاريعها التنموية في المدن لأسباب منها اقتصادية مثل الحاجة إلى إنشاء البنية التحتية التي غالباً ما تتركز في المدن، أو لأسباب سياسية لكسب تأييد السكان المدنيين حيث يتركز الوعي السياسي. وإذا كان هذا النوع سلبياً يجب تصحيحه، فإن نوعاً آخر من الهجرة يتسم بالإيجابية وهو أن ارتفاع الإنتاجية في الريف بسبب إدخال وسائل الإنتاج الحديثة، يؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى اليد العاملة في الريف لإنتاج الكمية نفسها من السلع الزراعية، فيحصل الفائض الذي لا بدّ أن ينتقل إلى المدن للعمل في الصناعة وهو الاتجاه السائد في جميع حالات التنمية. الهجرة في الحالة **الأولى** تحصل نتيجة إلى إهمال الزراعة، في حين أنها في الحالة **الثانية** تحدث نتيجة إلى تطور الزراعة.

الدولة التي تضطلع بدور قيادي في التنمية في بلدان العالم الثالث، مطلوب منها الموازنة في برامجها، فتولي القطاع الزراعي الأهمية اللازمة لتحسين ظروف الحياة والدخل فيه وبخاصة ما يتعلق بالبنية التحتية مثل الطرق والماء والكهرباء ووسائل الاتصال، لتضييق الفجوة بين الحياة في الريف والحياة في المدينة ليس من حيث التسهيلات فحسب، بل من حيث الدخل المادي أيضاً، وبذلك يتضاءل عامل الدفع للهجرة إلى المدينة. أما في الحالة الثانية، فيجب عدم النظر إلى الهجرة الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية بصورة سلبية، بل على العكس يجب الترحيب بها لأسباب اقتصادية وهي توفير اليد العاملة للصناعة، ولأسباب اجتماعية هي الاندماج الوطني؛ فالهجرة من الريف إلى المدينة من شأنها إضعاف مفعول الدوائر الضيقة وتفكيك المجتمعات الساكنة المعزولة وإضعاف الولاء لها لحساب الولاء إلى الدائرة الأوسع . . دائرة الدولة الحديثة.

إن اختلاط وتغيير مكان السكن والانتقال من محيط صغير إلى محيط أوسع يفعل فعله في تغيير نمط الولاءات، وتغيير الروابط الاجتماعية والتحرر من ربقة القيود والقوالب التي تفرضها المجتمعات الصغيرة الساكنة المعزولة، فتحل قيم محل قيم، وتفضيلات محل تفضيلات، وبذلك تبدأ عملية تكوين حالة المواطنة المدنية الملازمة للدولة الحديثة. وعندما يحصل ذلك تزداد حرية الفرد وتتغير اهتماماته ومشاغله وتتوجه جهوده في اتجاه آخر يساعد على التنمية الحديثة بدلاً

من أن يكون معرقلاً لها. لذلك يلاحظ أنه كلّما ازدادت حركة السكان وازداد اختلاطهم وتوسع نطاق الهجرة في داخل البلاد سعياً وراء الأفضل والأحسن من فرص العيش والعمل والاستفادة من الفرص المتاحة، ازدادت حالة الاندماج الوطني وضعفت الفوارق الاجتماعية. التنمية الحديثة لا تقوم إلا بتوفير مجتمع متجانس موحّد يولي اهتمامه الأول للبناء والعمران والتقدّم الاقتصادي والتفاعل مع العصر، بعكس المجتمع المكون من مجتمعات صغيرة ساكنة معزولة تستهلك العادات والتقاليد والمنازعات جلّ طاقتها.

بعبارة أخرى، علينا أن نشجع الهجرة في مثل هذه الحالة ونزود المواطنين بالمعلومات عن فرص العمل المتاحة في أرجاء الوطن، وأن تتساوى أو تتقارب تسهيلات العيش المريح في أرجاء البلاد كافة، ونوفر كلّ ما هو ممكن من تسهيلات لتسريع عملية الاندماج الاجتماعي. يصحّ ذلك في داخل القطر الواحد، ويصح أيضاً في داخل الوطن العربي. لذلك إن الدولة القطرية مطالبة من أجل المصلحة القومية أن تمتنع بصورة تامة عن كلّ ما يعرقل حركة المواطنين العرب من قطر إلى قطر، وأن يوضع حدّ نهائي للسياسة الضارة التي اتبعتها حتّى الآن بعض الأقطار العربية القائمة في التضييق على مواطني قطر عربي آخر بسبب الخلاف السياسي. إن الهجرة وحركة السكان ضرورية لأسباب اقتصادية وأسباب قومية. وما يصحّ عن الهجرة كوسيلة للاندماج الاجتماعي يصحّ على باقي أنواع الصلات مثل الزواج والدراسة وممارسة المهنة والسياحة والمشاريع الاقتصادية المشتركة. إن بناء الروابط الجديدة من خلال حركة السكان، تساعد من دون شكّ وبمرور الوقت على عملية تفكيك المجتمعات القديمة والانتقال إلى المجتمع المدني الحديث.

ويلقي هذا التحليل الضوء على مسألة مهمة في العملية التنموية التي تضطلع بها الدولة؛ في الأقطار العربية وعموم بلدان العالم الثالث، تميل الجهة المخططة لمشاريع التنمية، إلى فكرة تبدو صحيحة في الظاهر إلا أنّها ليست كذلك في الحقيقة، وتتعلق بتحديد مواقع المشاريع التنموية بحسب برنامج يعد مركزياً يقوم على أساس توزيع المشاريع لمساعدة المناطق الأكثر تخلفاً وفقراً، أي الذهاب بالمشاريع إلى حيث توجد البطالة ولو كان ذلك على حساب الاعتبارات الاقتصادية للمشروع. إن توزيع المشاريع على مناطق البلاد يجب أن يتبع إلى حدّ بعيد الاعتبارات الاقتصادية، فيوضع المشروع في المكان الذي تتوافر فيه أفضل العوامل التي تجعله اقتصادياً إلى أقصى الحدود مقارنة بالأماكن البديلة؛ في الحالة **الأولى**،

تذهب المشاريع إلى السكان فتساعد على بقائهم في أماكنهم أي في مجتمعاتهم الضيقة القديمة؛ أما في الحالة **الثانية**، فتساعد على أن يذهب السكان إلى أماكن العمل الجديدة بدلاً من البقاء في أماكنهم.

في الحالة **الأولى** تكون المشاريع عاملاً مثبطاً لعملية الاندماج الاجتماعي؛ وفي الحالة **الثانية** تكون مساعداً لها إضافة إلى المزية الاقتصادية، فالمشروع عندما يوضع في مكان غير ملائم تنخفض ربحيته وتضطر الدولة إلى تمويل الخسارة، ما يضطرها في النهاية إلى إنهائه. أما في الحالة الأولى، فيكون المشروع مساعداً على إنشاء مشاريع جديدة عن طريق الوفر المالي الذي ينتج عنه.

ـ ٢ ـ

المسألة الاجتماعية الأخرى ذات العلاقة بالتنمية، تتعلق بسلم الأفضليات. التنمية الاقتصادية القائمة على مبدأ الاقتصاد المختلط المكون من قطاع عام وقطاع مشترك وقطاع خاص يقوم الفرد فيها بدور مهم ويتأثر هذا الدور بنوع سلم الأفضليات عنده؛ فالفرد من أجل أن يكون فاعلاً في التنمية لا بدّ أن يكون سلم أفضلياته منسجماً معها وليس العكس. ويعني الانسجام في أهم ما يعنيه أن يعير المواطن أهمية إلى زيادة دخله المادي، وتمتعه باستهلاك السلع والبضائع الجديدة التي تكوّن ما يدعى بمستوى المعيشة. ويستتبع هذا التفضيل السعي والعمل والنشاط والمبادرة إلى تحقيق ذلك التفضيل؛ فهل أن سلم الأفضليات في مجتمعات العالم الثالث ـ أو المجتمع العربي على وجه التحديد ـ تنسجم مع متطلبات التنمية؟ وبعبارة أخرى هل الفرد في المجتمع العربي يعطي مسألة تحسين مستوى معيشته عن طريق زيادة دخله المادي التفضيل الأول في سلم اهتماماته؟ الجواب في الظاهر يبدو نعم، إلا أنه ليس تماماً كذلك. هو ليس كذلك إذا ما علمنا أن تفضيل الدخل المادي يجب أن يتبعه الاستعداد إلى زيادة العمل والمبادرة والنشاط من أجل تحقيق ذلك. أن الذي يفحص حقيقة سلم الأفضليات عند الفرد الذي يعيش في مجتمع الدوائر الضيقة الساكنة المنعزلة، يتبين له أن الفرد يرغب بمزيد من الدخل، ولكن إلى حدّ يتوقف عنده وبعد هذا الحد يفضل الراحة وعدم العمل والميل إلى السكون.

في دراسة ميدانية قامت بها الإدارة الغربية المحتلة في أفريقيا بعد دخول الاستعمار، وتدرّس في الجامعات، تناولت حالة أفراد القبائل الذين أخذوا يعملون في المصانع التي أنشأتها الإدارات الاستعمارية، ومن رصد إحصائيات

الدوام لأولئك العمال، وجد أن العمال الذين ارتفعت دخولهم نتيجة لعملهم في المصانع الجديدة مقارنة بدخولهم السابقة (وهي دخول عينية في الغالب) أخذوا يعملون لجزء من الأسبوع، ويتغيبون في الجزء الآخر، فالدخل الجديد الذي يحصلون عليه من عمل ثلاثة أيام مثلاً يقارب دخلهم السابق، فعندما وصلوا إلى ذلك أخذوا يفضلون الراحة في ما تبقى من الأسبوع من أن يعملوا ويحصلوا على زيادة في دخلهم المادي.

إن ظاهرة الميل إلى المحافظة على الدخل الذي كان يحصل عليه الفرد أو ما يزيد عليه قليلاً وبعده يبدأ الميل إلى تفضيل الراحة، موجودة وقد تمّ رصدها في العراق من خلال التنمية المتسارعة التي أعقبت قيام الثورة في عام ١٩٦٨؛ فقد لوحظ أن العامل الذي تتاح له فرصة جديدة لمضاعفة دخله إذا ما عمل كلّ الوقت، أخذ يميل إلى المحافظة على مستواه القديم بالعمل بجزء من وقته وقضاء الباقي في الراحة. إذا كان هذا الميل موجوداً إلى حدّ ما فماذا يعني؟ إنه يعني أن الوضع الاجتماعي قد قولب سلم الأفضليات فجعل الزيادة في الدخل المادي أمراً مرغوباً فيه ولكن إلى حدّ معين، وبعد ذلك إلى حد تكون الراحة هي المفضلة، في حين أن تسريع التنمية يتطلب أن يعمل الجميع بأقصى الجهد وأقصى الوقت.

بديهي، أن الفرد يرغب في أن يحصل على مال أكثر ولكن إذا كان ذلك لا يتطلب العمل المجهد والمغامرة وبذل النشاط ودخول المجهول وتحمل المخاطر. من ذلك يتضح أن ليس صحيحاً القول إن الفرد في مجتمعنا يضع زيادة دخله المادي وتحسين مستوى معيشته في سلم أولوياته.

ثمّ لنفحص جانباً اجتماعياً آخر يتعلق باستخدام الزيادة في الدخل التي تتأتى عن التنمية. هل يستخدمها لتحسين مستوى معيشته بما يحسن صحته وثقافته ومهارته الفنية وتمتعه بوسائل الحياة الحديثة التي تساعد على زيادة إنتاجيته، وهل يميل إلى استخدام الزيادة في دخله المالي في مجال توسيع نشاطه الاقتصادي، وإنشاء مشاريع جديدة، أم يميل إلى استخدامها في مجالات مظهرية وتقليدية تفرضها تقاليد وعادات المجتمعات الضيقة الساكنة المنعزلة مثل الإنفاق على الزواج والوفاة والختان والضيافة المبالغ بها ومتطلبات العلاقات القبلية والطائفية.. إلخ؟ أظن أن الجواب عن ذلك واضح.

التنمية تتطلب تغيراً في سلم التفضيلات في اتجاه الدخل المادي وتحسين

مستوى الحياة والاهتمام بالتوسع في العمل الاقتصادي عن طريق إعادة استثمار الزيادة في الدخل على حساب الراحة والبطالة والإنفاق على المظاهر والعادات الاجتماعية.

ولكن هذا التحديد لا يخلو من أمور تستحق المناقشة أيضاً؛ فالتوجه نحو الدخل المادي في مجتمع تحكمه التقاليد والعادات، لا يخلو من محاذير هي اضطراب القيم الأخلاقية وضعف الروابط العائلية وقواعد السلوك الاجتماعي وازدياد الجريمة عن ما هو معروف. إن التحول الاجتماعي من وضع إلى وضع آخر لا بدّ أن يتضمن درجة من فقدان التوازن والاضطراب، ويصح ذلك ليس في الناحية الاجتماعية فحسب، بل في كلّ نواحي الحياة؛ فبعض هذه النتائج السلبية لا يمكن تجنبها، وهو الثمن الذي يجب أن يدفع إذ لا يوجد تقدّم من دون ثمن، وبعضها الآخر يمكن معالجته بشتى الوسائل التشريعية والتثقيفية والتربوية والتنظيمية. وفي كُلّ الأحوال من الضروري أن يتخذ المجتمع على مستوى الدولة وعلى مستوى الأفراد كلّ ما في وسعه للتقليل من الآثار السلبية إلى أقصى الحدود الممكنة. والمسلسلات المصرية الاجتماعية تعكس الجهد الذي يبذل في المجتمع المصري لمقاومة الآثار السلبية لدخول عامل المال.

ورب سائل يسأل ماذا يستطيع المجتمع أن يعمل من أجل تعديل سلم الأفضليات ولجعل الفرد يفضل زيادة الدخل المادي على الراحة عن طريق زيادة العمل والنشاط؟ إنّها مسألة اجتماعية، والتطور الاجتماعي لا يعتمد على التشريع وإصدار القوانين، بل هو تطور بطيء يسير مع التطور العام للمجتمع، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى بعض الأمور. الأمر الأول هو أن المواطن يجب أن يتعرف على البضائع والخدمات الجديدة التي يمكن عن طريقها تحسين مستوى معيشته، لذلك فإن الإعلان التجاري ليس من دون فائدة، فهو وإن كان يمكن أن يتضمن جوانب سلبية تبذيرية، إلا أنّه يتضمن أيضاً أثراً إيجابياً هو تكوين حاجات ورغبات جديدة تدفع المواطن إلى زيادة عمله من أجل الحصول على تلك السلع والخدمات؛ في بولندا قال لي أحد المسؤولين في العهد الاشتراكي السابق، إنهم كانوا يتعمدون عرض البضائع الجديدة في الريف من أجل تحفيز الفلاحين إلى زيادة الإنتاج وزيادة دخلهم للحصول عليها.

وفي هذا الصدد يأتي موضوع أوسع هو الانفتاح على العصر والتعرف على العالم بِكُلّ ما يعنيه ذلك من إغناء الثقافة العامة للمواطنين وتوسيع معرفتهم بالعالم

المتقدم، وكيفية حصول ذلك التقدّم والإلمام بالحياة الحديثة في مختلف جوانبها، لتوسيع دنيا المواطن وإثارة اهتمامات جديدة عنده.

ونحن نبحث هذه القضية الاجتماعية، أجد من الضروري إيراد ملاحظة احترازية لا بدّ منها، هي إن القول بذلك يجب ألا يعني تقليد الغرب في موقفه من موضوع سلم الأفضليات؛ فالنزعة المادية في الغرب نزعة تفتقد إلى التوازن الذي أدى بدوره إلى السلبيات المعروفة عن ذلك المجتمع؛ فالموضوع ليس مقارنة ما هو مادي بما هو معنوي ولا مفاضلة بين المال والأخلاق، ولا أي شيء من ذلك، بل إجراء عملية تحديث في المجتمع تخرجه بالتدرج إلى وضع متوازن يحاول بأقصى ما هو ممكن ـ تقبل حدّ أدنى من التضحيات ـ تقويم سلم الأفضليات لينسجم مع متطلبات التنمية ويساعد على تسريعها بدلاً من العكس. كما لا بدّ من التنويه إلى أن عملية ضبط حدود هذا التوازن ليست سهلة، إذ لا يوجد لها قانون رياضي جاهز يمكن اللجوء إليه.

ـ ٣ ـ

القالب الاجتماعي الآخر يتعلق بطريقة التفكير. تتطلب عملية تسريع التنمية أن يجري تحول في طريقة التفكير، من التفكير عن طريق العادة أو القالب المتوارث، إلى التفكير عن طريق الحساب العقلاني والقواعد المنطقية المعروفة في ما يسمّى بالفهم الشائع أو الحصافة.

الطريقة الأولى، تقوم على الانسجام مع الموجود لضمان رضا الآخرين وتحقيق الانسجام مع ما هو سائد. والمعروف أن المجتمع الصغير الساكن المعزول قد كون بمرور الوقت قوالب تتضمن قواعد السلوك وما يجب أن يعمل في كلّ حالة تواجه الإنسان، فهناك القوالب الدينية المتوارثة والقوالب القبلية المتوارثة.. إلخ. تهيىء هذه القوالب الجواب عما يطرح من أسئلة وعما يجب أن يعمل أو لا يعمل. وهكذا تكون عملية التفكير والسلوك سهلة لأنها لا تحتاج إلى أكثر من تناول الجواب الجاهز الموجود واستخدامه. وبذا يتحقق الانسجام والراحة النفسية ولكن على حساب التغيير والتقدّم.

أما **الطريقة الثانية** العقلانية، فتقوم على التحليل والحسابات وقواعد المنطق والفهم الشائع؛ فالأربعة أفضل من الثلاثة والثلاثة أفضل من الاثنين مهما كانت القوالب التقليدية، وبغض النظر عن أي شيء يتعلق بالعادات وما هو متعارف

عليه. وبذلك يكون العقل كأداة تحليل ومقارنة هو المرجع وليس العادات؛ فَكُلّ ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً مفيد (عندما تتساوى الأمور الأخرى) بغض النظر عن أي شيء آخر، وكل ما يؤدي إلى تخلف الإنتاج كمّاً ونوعاً مضر بغض النظر عن أي شيء آخر. زيادة الإنتاج وتراكم الثروة واستثمار الموارد وتعظيم المردود وتقليل الكلفة واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة وتطوير التقنية ورفع مستوى المعيشة وبناء القوة الاقتصادية، أهداف مرغوبة ويجب أن تتحقق، وكل ما يؤدي إليها صحيح يجب اتباعه وكل ما يعرقلها مضر يجب تجنبه. وبعبارة موجزة: أكبر إنتاج بأقل كلفة هو الهدف ومقياس ما يجب وما لا يجب تجنبه.

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة العلمية القائمة على حساب الأرباح والخسائر هذه، يجب أن تسود وتطبع مختلف جوانب الحياة ليس في مجال الدولة فحسب، بل عند كلّ فرد. إذ إنَّ التنمية لا تعتمد على نشاط الدولة وحدها فحسب، بل على نشاط الأفراد بدرجة لا تقل أهمية عن نشاط الدولة إن لم تزد عليها. وهنا يصبح العقل هو المرجع وليس التقاليد، وحساب الأرباح والخسائر هو الميزان وليس الانسجام مع ما هو متعارف عليه، وتصبح الأشياء تقاس بالرقم وليس بالوصف، وبذلك يتبوأ الإحصاء مركزاً مرموقاً في الحياة العامة ورسم السياسة الاقتصادية وتوجيه تصرف الأفراد. وبكلمات أخرى من أجل تسريع عملية التنمية، لا بدّ من تفكيك طريقة تفكير وإحلال طريقة تفكير جديدة، تقوم على الموضوعية والحسابات والمحاكمة العقلانية وقواعد المنطق المشتقة من الفهم العام والحصافة، وليس من قوالب التفكير الجاهزة المتوارثة في المجتمع الصغير الساكن المعزول. إنّها بإيجاز قضية العقل مقابل التقاليد.

هكذا تؤدي طريقة التفكير العلمية القائمة على قاعدة: الأربعة أفضل من الثلاثة إلى قبول التجديد والإقبال على التغيير والاهتمام بالتقدّم، فتنمو روح المغامرة واقتحام غير المعروف، وتفضيل الجديد واحترام العلم والرقم بدلاً من الركود والراحة المتأتية من الانسجام مع الموجود، فيصبح الشيء صحيحاً لأنه يتماشى مع العلم، وليس لأنه متوارث؛ وهو مفيد لأنه يخدم التنمية والتقدّم وليس لأنه مرضيّ عنه من قبل الآخرين وهكذا. إنّها عملية أساسية وإن كانت لا تحدث بصورة حادة فجائية، بل بصورة تدريجية لأنها تتعلق بطريقة تفكير الإنسان.

والسؤال يرد حول ماذا نستطيع أن نعمل من أجل تسريع عملية التحول في طريقة التفكير؟ المعروف أن التطور الاجتماعي لا يحدث بقرارات من الدولة، بل إن قرارات الدولة لا تذهب إلى أبعد من خلق نقطة بداية، لأن العملية تتناول المجتمع وهي عملية بطيئة وغير محسوسة، وكل ما نستطيع عمله هو التأثير في سرعتها وانسجامها واستمراريتها، ولكننا لا نستطيع أن نرصدها كاملة عن طريق اتخاذ القرارات سواء على مستوى الدولة أو مستوى الأفراد.

لكن ذلك لا يعني أننا لا نستطيع أن نعمل شيئاً، بل في الحقيقة أننا نستطيع أن نوجد نقاط بداية لهذه العملية الاجتماعية العميقة كما ذكرنا. وبنظري أن أهم نقطة بداية هي التعليم المدني الحديث، الذي يركز بشكل خاص على تعليم الفلسفة والعلوم الطبيعية والإحصاء؛ فالفلسفة تكشف عملية التفكير نفسها وكيفية حصولها وما يؤثر فيها وكيفية تغييرها والعوامل المؤثرة فيها وكيف يعمل العقل وما هو دوره في تكوين المعرفة. والعلوم الطبيعية تنقل الرسالة المهمة إلى الفرد، رسالة حقائق الكون بما تكشفها القوانين الطبيعية مقابل الأوهام والخرافات المتوارثة عما يحيط الإنسان في الكون، وتعلّم الفرد أن المعرفة الصحيحة تأتي عبر التجربة واستقراء الوقائع واستخدام عناصر الطريقة العلمية مقابل الأحكام التي تتضمنها التقاليد وقوالب التفكير الجاهز. وهي تعلم الإنسان أن الطبيعة مادة خام وقوى تعمل بفعل قوانين بمقدور الإنسان إذا ما اكتشفها أن يستخدمها لخدمة الرفاه والتقدّم بدلاً من أن تكون مصدراً للخوف والأذى والغموض. إن دراسة الإحصاء والاهتمام به يساعد على الدقة في التفكير وإحلال اليقين محل التقدير، وتزويد الإنسان بمقياس موضوعي للاختيار، كما ييسر العملية العقلانية المهمة في التصرف الاقتصادي، أي عملية حساب الأرباح والخسائر. لذلك لا غرابة أن نجد اتساع استخدام الإحصاء حيثما يكون التقدّم والعكس بالعكس. الرقم هو الذي ييسر استخدام القاعدة العقلانية: أن الأربعة أفضل من الثلاثة.

وغني عن القول إن إشاعة النزعة العقلانية في التفكير، مسألة يجب النظر إليها على أنها تخدم التطور في الأمد الطويل وأنها حصيلة لعموم التقدّم الثقافي والتطور في التفكير العام. وإن كانت هناك ـ كما أسلفنا ـ خطوات عملية تساعد على تكوين البداية، إلا أنها مع ذلك تطور أبعد ما يكون عن الصفة الفورية المنتظرة في أمد قصير؛ فالتعليم عموماً مع تأكيد حقول المعرفة التي مرّ ذكرها، من شأنه خلق نقطة بداية وإشاعة مناخ لتكوين التفكير العقلاني، وهو

جو عام يقوي اتجاه التنمية ويضعف الاتجاه المضاد؛ فكلما اتجهت مناهج التعليم ووسائل الإعلام ومختلف قنوات الثقافة اتجاهاً يؤكّد دور العقل ويدحض دور الخرافة والأوهام والمعتقدات الموروثة الخاطئة، كلّما خلق الجو الملائم لحصول التنمية.

ـ ٤ ـ

تلك مناقشة موجزة لأهم الأنماط الثقافية ذات العلاقة الوثيقة بقضية التنمية، وهي جميعها تنطوي على إحداث تغيير في التفكير والعلاقات الاجتماعية، وبالتالي تحويل المجتمع من وضع إلى وضع آخر. وهنا تبرز قضية غالباً ما تشكل عقدة النقاش، ألا وهي النتائج المترتبة على هذا التغيير؛ فالتغيير بحدّ ذاته يتضمن بعض الألم والمعاناة الناتجة عن زوال أنماط موروثة وإحلال أنماط جديدة؛ فعملية التكييف في هذا الموضوع تنطوي على معاناة؛ فتغير المسكن والعمل والثقافة ونمط المعيشة والعلاقات العائلية والاجتماعية، تنطوي على عملية تكيف ودفع ثمن.

إن النظرة إلى هذه المسألة غالباً ما تكون منجذبة إلى قطب متطرف أو إلى قطب مضاد متطرف، ولكنها قليلاً ما توضع موضع الموازنة والاعتدال. المعروف هو أن الجواب المتطرف أسهل من الجواب المتوازن، لأنه يتخذ من مقياس الأبيض أو الأسود أساساً؛ في حين أن الموقف المتوازن يحتاج إلى ملائمة واختيار وجمع عناصر ليس من السهل الجمع بينها. ويتخذ الموقف المتطرف عادة إما باتجاه رفض التغيير وإبقاء القديم على قدمه تجنباً لدفع الثمن ولمجرد التعصب، أو موقف التقليد لأنماط أجنبية (غالباً غربية) والاستغراق فيها وقبولها بِكُلّ عناصرها الإيجابية والسلبية. ولعل أبلغ تعبير عن هذه المقابلة هو الحوار المعروف بعنوان «الأصالة مقابل المعاصرة»، وما يتفرع عن ذلك من تحديد لمعنى الأصالة ولمعنى المعاصرة.

فماذا نستطيع القول في ذلك؟ هناك الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى، هي أن نعرف ونقبل أن الأنماط الاجتماعية التي مرّ الحديث عنها لا بدّ أن تتضمن تغييراً في وضع المجتمع؛ فالتنمية لا يمكن أن تحصل بإبقاء القديم على قدمه؛ هناك تغيير لا بدّ أن يحدث. والتغيير هذا ينطوي على زوال أوضاع وحلول أوضاع جديدة مكانها؛ فالهجرة من الريف إلى المدينة

وازدياد حركة السكان وزيادة الاهتمام بالدخل المادي، في سلم الأفضليات وحلول العقلانية وحسابات الأرباح والخسائر في التصرف، لا بدّ أن ينتج عنها إضعاف نمط من الحياة ونمط من العلاقات كانت توفر شيئاً من الراحة والاطمئنان والضمان للفرد من خلال الحياة الاجتماعية الحميمة والتكافل الأسري والقناعة، وهي حالة من المنتظر أن تزول أو تضعف في الحياة الجديدة. ولكن ذلك لا يعني أنّه من غير الممكن تطوير البدائل لتلك المؤسسات والأوضاع. إن حياة المجتمع في ظلّ التنمية والتصنيع وارتفاع مستوى المعيشة وتوسع المجتمع المدني، يمكن أن يرافقها تطوير في نشاطات اجتماعية وثقافية وقانونية، تساعد على سدّ فراغ المؤسسات القديمة كازدهار النوادي والجمعيات ووسائل الترفيه الحديثة وتنظيمات الضمان الاجتماعي والنقابات ومؤسسات التوفير المالي ومختلف أشكال النشاط الحديث التي تصلح بدائل، توفر الترفيه والحرارة والاطمئنان كبديل لما كانت توفره المؤسسات القديمة. ومن هنا ولهذا السبب نجد أن البحوث في التنمية في بلدان العالم الثالث ولا سيّما في البلدان العربية تؤكد ضرورة اقتران برامج التنمية الاقتصادية (أي المادية) ببرامج تنمية اجتماعية حتّى إنَّ عبارة التنمية المتداولة أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعني ذلك الاهتمام بالمسألة الاجتماعية تلافياً لما ينتج عادة من خلل اجتماعي خلال عملية الانتقال من وضع إلى وضع جديد.

الملاحظة الثانية، وتتعلق بدور الدولة والمؤسسات القائدة في المجتمع في ضبط الموازنة وفي رسم البرامج وتوجيه التشريع والتنظيم الاجتماعي على أساس مبدأ تحقيق التنمية مع المحافظة على الشخصية القومية، وأبرز مثال على ذلك ما قامت به اليابان. وهنا لا بدّ من الاعتراف أنّه على الرغم من وجود المبدأ، فإن القانون الرياضي الذي يحدد تطبيق المبدأ غير موجود. المبدأ هو التنمية من موقف قومي يحافظ على الشخصية المستقلة، أما كيف وحدود ذلك مما يضبطه قانون رياضي يحدد بالدقة ما يمكن وما لا يمكن عمله فغير موجود، وبالتالي لا بدّ من صياغته من قبل قيادات المجتمع في المستوى الرسمي والمستوى الشعبي، وهنا تؤدي صفات القيادة ومهارتها وبعد نظرها ودقة موازنتها للأمور المتناقضة، دوراً أساسياً في صياغة المعادلة. وفي هذه العملية قد تستخدم جميع طرق البحث من استقراء واستنتاج وحتّى التجربة والخطأ من أجل تكوين المعرفة الملائمة.

ومن كلّ ذلك تتضح سيادة اتجاه الاعتدال والوسطية والانتقائية، بدلاً من

اتجاه التطرف القائم على الأبيض والأسود والتقليد التام لهذا النمط أو ذاك مما هو موجود في العالم. والمعروف أن اتجاه الاعتدال الذي نحن بصدده ذو وشائج قوية بالتراث العربي الإسلامي. صحيح أن موقف الموازنة هو موقف صعب في جانبيه: صياغة الموقف وتطبيقه، إلا أنه هو الصحيح، فالتعقيد من صفات الحياة الحديثة والتطور الاجتماعي عملية ليست سهلة. السهل هو التحليل على أساس الأبيض والأسود، أما الانتقاء والجمع بين عوامل من عوالم متباينة فهو الأصعب ولكنه هو الأقرب إلى الحقيقة.

وهنا لا بدّ ـ ومن أجل زيادة الإيضاح ـ من التنويه بأن إحلال أوضاع اجتماعية جديدة محل أوضاع قديمة، وبناء نظام جديد محل نظام زائل، لا بدّ أن يمرّ بمرحلة انتقال يتضمن شيئاً من المعاناة ودفع الثمن، وعلينا أن نقبل عليه وأن نقبله، وإن كنا نبذل أقصى الجهود لجعله في حده الأدنى. وأخيراً، لطالما تساءلت في مجال الأمور الجوهرية في الحياة هل هناك شيء من دون مقابل؟ والجواب إلى حدّ ما أعرف: كلا.

٧ ــ قراءة في البروتوكولين المتعلقين بالشؤون الاقتصادية والملحقين باتفاق غزة ــ أريحا

في المسودة النهائية التي تمّ توقيعها في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، باسم إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية جزء يتعلق بالشؤون الاقتصادية تمّ تضمينه في الملحقين الثالث والرابع. وجاء الملحق الثالث تحت عنوان «بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية». وأهم ما فيه هو أنه وضع الأمور الاقتصادية التي نصت عليها الفقرات الإثني عشر بيد لجنة مشتركة إسرائيلية ـ فلسطينية، ونصّ على أن هذه اللجنة مستمرة وليست مؤقتة.

ويلاحظ أن هذه الفقرات قد شملت كلّ أو معظم النواحي الاقتصادية المهمة؛ فقد نصت الفقرة **الأولى**، على التعاون في موضوع وضع مشروع لتطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وقضية اقتسام هذه المياه بين الطرفين أي اقتسام مياه الضفة وغزة وليس المياه التي تتصرف بها إسرائيل. وجاء تعبير جريدة **الرأي** عن هذا الموضوع في محله، إذ قالت إن ذلك يعني تطبيق قاعدة «ما يخصني فهو لي وما يخصك يخضع للاقتسام العادل». علماً أن جميع المصادر التي درست تصرف إسرائيل بالمياه تشير إلى أنها تستولي على ٨٠ في المئة من مياه الشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين لا يستخدمون أكثر من ٢٠ في المئة من مياههم[(١)].

تشير المعلومات المنشورة، أن الكيان الصهيوني سيكون لديه نقص في المياه بنسبة ٣٠ في المئة من حاجته بحلول عام ٢٠٠٠.

---

(١) *Washington Times*, 29/7/1990.

إذاً المقصود هو اقتسام الـ ٢٠ في المئة الحالية التي يستخدمها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع.

وينص البند **الثاني**، على التعاون في مجال تطوير الطاقة الكهربائية بما في ذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع المواد الكهربائية.

وينص البند **الثالث**، على التعاون في مجال الطاقة أي استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب، وبناء مجمع صناعي بتروكيميائي في غزة، وتمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

وينص البند **الرابع**، على التعاون في مجال التمويل لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، ويعني ذلك كما هو واضح أن قرار الموافقة على الاستثمارات الأجنبية لن يكون بيد الفلسطينيين وحدهم، بل هو قرار مشترك مع إسرائيل.

وينص البند **الخامس**، على التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء ميناء بحري في غزة يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة وقطاع غزة، إلى إسرائيل والى بلدان أخرى، والمقصود بالبلدان الأخرى بالطبع دول المنطقة بما فيها تركيا والدول التي يجري الحديث عنها الآن لتكوين ما يسمّى بـ سوق شرق أوسطية.

أما البند **السادس**، فيتعلق بالتجارة للنهوض بها بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية. ومن غير الواضح ما هو المقصود بالداخلية، وعلى الأرجح أن النصّ يعتبر التجارة بين الضفة والقطاع وبين إسرائيل تجارة داخلية. ويذكر النصّ إنشاء منطقة سوق حرة في غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق.

وواضح أن هذه الفقرة تعني في نهاية المطاف حرية اندماج تجارة الضفة والقطاع بالتجارة الإسرائيلية وتكوين سوق مشتركة بينهما.

إضافة إلى أنّه سوف لن يكون بمقدور الصناعة الفلسطينية الناشئة منافسة الصناعة الإسرائيلية القوية.

ويتعلق البند **السابع**، بالتعاون في مجال الصناعة حيث ينصّ على برامج للتطوير الصناعي المشترك وإقامة مشاريع مشتركة فلسطينية ـ إسرائيلية، ويذكر النصّ التعاون في صناعات النسيج والمنتوجات الغذائية والأدوية والإلكترونيات والماس والصناعات القائمة على الحاسبات الإلكترونية والعلوم، وهي صناعات

إسرائيلية موجودة الآن والتنسيق لا بدّ أن يعني معالجة قيام ما يماثلها في الضفة والقطاع ضماناً لمصلحة الصناعات الإسرائيلية الموجودة.

وينص البند **الثامن**، على برنامج للتعاون في مجالات العمل والخدمات الاجتماعية الذي يمكن عن طريقه تنظيم مسألة استخدام العمالة الفلسطينية الرخيصة في الاقتصاد الإسرائيلي، وتولي الجانب الفلسطيني حلّ مشاكلها وتحمل كلفة الخدمات الاجتماعية التي تتطلبها، حيث يعمل الآن ما نسبته ٣٩ في المئة من العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي.

ويختص البند **التاسع**، بخطّة لتنمية الموارد البشرية وهو مكمل للبند الثامن، فيذكر إقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

ويذكر البند **العاشر**، خطّة مشتركة لحماية البيئة.

وينص البند **الحادي عشر**، على برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام، وواضح أن هذا البند لا يتعلق بالاقتصاد، إلا أنّه ذو دلالة واضحة بجعل موضوع الإعلام والاتصالات شأناً مشتركاً مع إسرائيل.

وتلافياً للسهو ومن أجل التحوط ينصّ البند **الثاني عشر**، على أي برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة، والعبارة يمكن أن تعني كلّ شيء آخر.

يتضح من هذه الفقرات أمران جوهريان: **الأول**، هو الدمج التام تقريباً لاقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي. ويعني ذلك استبعاد أي احتمال لكيان مستقل للشعب الفلسطيني بشكل دولة أو حتّى كيان منفصل يمكن أن يلتحم بكيان دولة عربية أخرى. وهنا تكمن المعضلة؛ فاقتصاد الضفة والقطاع مندمج ومتشابك مع الاقتصاد الإسرائيلي، لذا فهو إن أراد الاندماج بالأردن، فيعني ذلك علاقة اقتصادية قوية بين الأردن وإسرائيل، وهو أمر له نتائج سياسية واقتصادية على وضع الأردن عربياً، ومنها وليس أقلها دق إسفين بين الأردن وبين العراق القطر العربي الرافض لمشروع التسوية، والذي سيعارض ما يحدث للأردن جراء مثل هذه العلاقة بإسرائيل عن طريق علاقته بالضفة والقطاع. إن البضائع الإسرائيلية ستجد طريقها إلى الأردن عن طريق الضفة والقطاع، الأمر الذي سينافس الصناعة الأردنية الناشئة وسيحرج الأردن سياسياً. . إلخ. المسلسل الذي سيتمخض عن العلاقة بين الأردن والضفة والقطاع يشكل الوضع الذي تمليه بنود هذا البروتوكول.

الأمر الجوهري **الثاني**، هو أنّه إذا كانت كلّ هذه الأمور التي تضمنتها

فقرات هذا البروتوكول في يد لجنة مشتركة إسرائيلية ـ فلسطينية تتخذ قراراتها بالتوافق، فماذا أبقي إذاً لسلطة الحكم الذاتي المحدود أو أي سلطة يمكن أن تتمخض عنها المفاوضات بعد الفترة الانتقالية وهي خمس سنوات؟

إن مقدمة هذا البروتوكول تنص على أن اللجنة مستمرة وليست مؤقتة، ويعني ذلك بوضوح الكلمات أنّها غير محصورة في الفترة الانتقالية ولا يوجد أي ذكر إلى أنّها من الأمور التي سيتم التفاوض حولها لاحقاً. إذاً، صلاحية هذه اللجنة المشتركة غير محدودة زمنياً.

إن الصلاحيات التي خولت للمجلس في الفترة الانتقالية وهي: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، ليس فيها من الشؤون الاقتصادية غير الضرائب المباشرة والسياحة، وكل ما عدا ذلك فهو من صلاحيات اللجنة المشتركة.

أما الملحق **الرقم (٤)**، فهو البروتوكول حول التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية، ويتكون من ثلاثة أجزاء؛ في **الجزء الأول**، هناك نصّ على النهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها إسرائيل تبادر به الدول السبع الكبار، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا واليابان.

وتشترك فيه دول ومؤسسات عربية وإقليمية. إذاً هناك تصور أن الدول والمؤسسات العربية ستشارك في تنفيذ برنامج اقتصادي للمنطقة بما فيها إسرائيل، إلى جانب اقتصاد الضفة والقطاع المتشابك مع الاقتصاد الإسرائيلي بحسب ما جاء في البروتوكول **الرقم (٣)**؛ فالدول الصناعية السبع الكبار ستتولى وضع وتنفيذ برنامج تنمية للمنطقة بأموال تساهم فيها الدول والمؤسسات العربية، والمقصود بذلك أولاً دول الخليج النفطية، فبينما كانت مساهمة رأس المال العربي من النفط تأتي بشكل غير مباشر في تمويل التنمية في الكيان الصهيوني عن طريق المصارف التي تودع فيها تلك الأموال في دول الغرب، تصبح العلاقة الآن مباشرة من دون الدورة المصرفية أو إضافة إليها.

وينص **الجزء الثاني**، على تأسيس صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية. ويلاحظ أن الفقرة (أ) من هذا الجزء قد سمت مجالات التنمية، فنصت على المشاريع الصغرى والمتوسطة، وأغفلت المشاريع الكبرى، لأنها وبحسب ما جاء في البروتوكول رقم (٣)، محصورة بالمشاريع المشتركة بين إسرائيل والضفة والقطاع. كما يلاحظ إن هذا

البروتوكول قد نصّ صراحة على إشراك الأردن في خطّة إسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنية مشتركة، لاستغلال منطقة البحر الميت، إضافة إلى أن الأردن هو من دون شكّ مقصود في تعبير التنمية الإقليمية موضوع هذا البروتوكول. إن الخطّة الإقليمية للتنمية قد تضمنت تسع فقرات، إحداها تطوير منطقة البحر الميت، كما نصت أيضاً على قناة البحر المتوسط ـ البحر الميت وتحلية المياه، وخطّة للتنمية الزراعية وربط شبكات الكهرباء والتعاون الإقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى، واستغلاله صناعياً، وتنمية السياحة والنقل والاتصالات والتعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

والسؤال يرد هنا ما هو المقصود بالتنمية الإقليمية ومن هي البلدان المقصودة بذلك؟

الأردن ومصر، يقعان ضمن هذا التصور من دون شك، كذلك سوريا ولبنان ودول الخليج النفطية. أما **الفقرة الثالثة** من هذا البند، فتتحدث عن تشكيل مجموعات العمل متعددة الأطراف، وأن الطرفان، أي الكيان الصهيوني والمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، يعملان على تشجيع قيام هذه المجموعات وينسقان بهدف إنجاحها ويشجعان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات مجموعات العمل.

ويتزامن مع توقيع هذا الاتفاق الحديث عن مشروع السوق الشرق أوسطية، الذي فحواه تكوين مجموعة اقتصادية من إسرائيل والدول العربية المجاورة لها بما في ذلك الأردن ومصر وسوريا ولبنان ودول الخليج، إضافة إلى تركيا وإيران الذي يقوم بينهما تعاون اقتصادي وسوق مشتركة لها علاقة اقتصادية قوية بالولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

إن هذا النوع من العلاقة الاقتصادية، من شأنه تثبيت الكيان الصهيوني وفتح المجال أمامه للهيمنة الاقتصادية على موارد وأسواق البلدان العربية، وبخاصة في مجال استثمار المياه والسياحة وفتح الأسواق أمام المنتوجات الإسرائيلية، والاستفادة من فائض رأس المال لدى الدول العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي.

وهناك ما يدلّ على أن تركيا تجد في ذلك مصلحة اقتصادية، إذ إنّها تتطلع إلى المنافع نفسها من علاقتها بجيرانها من البلدان العربية، لذلك فمن المنتظر أن ترحب بمثل هذا المشروع، وبذلك يكون اتفاق غزة ـ أريحا قد مهد لهذا المشروع وربط الشعب الفلسطيني به من خلال اتفاق موقع. ولمشروع السوق الشرق

أوسطية نتائج سياسية، إضافة إلى نتائجه الاقتصادية، فهو يعني إخراج جزء من الوطن العربي من العلاقات الاقتصادية العربية وإدخاله في علاقة جديدة متعددة الجنسيات، وبذلك يقضي نهائياً على مشروع السوق العربية المشتركة ومختلف الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت في إطار الجامعة العربية، ويبعد هدف الوحدة العربية عن طريق تبديل نوعية العلاقة، من علاقة قومية إلى علاقات اقتصادية متشابكة مع الكيان الصهيوني ودول غير عربية.

إن الخطر الاقتصادي والقومي الناتج عن ذلك يجب ألا يغيب عن البال، فمشروع من مثل هذا النوع سوف لن يكون على غرار المشاريع العربية التي تعاني من أثر الخلافات السياسية وضعف الإيمان بها من قبل بعض الموقعين عليها، بل سيتوافر لها درجة أكبر من الفعالية بسبب وجود شريك له مصلحة ومرجع، هو الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية التي لها مصلحة اقتصادية وسياسية بنجاح هذا المشروع. إن الغرب ينظر إلى المنطقة على أساس أنّها منطقة مضطربة يجب أن يسودها الهدوء وحل النزاعات بأية طريقة لتندمج باقتصاديات الغرب، وبذلك يتحقق الاستقرار على أساس الواقع الموجود وهو التجزئة وهيمنة الكيان الصهيونية.

الأمر الشمولي الآخر الذي ينصّ عنه هذا الاتفاق، هو أن الكيان الصهيوني استطاع أن يحول الاتفاق مع منظمة التحرير من اتفاق ثنائي، إلى وسيلة لتحقيق أهداف تتعلق بعموم الوطن العربي؛ فالاتفاق لا يقتصر على إنهاء الصراع سياسياً لصالح الكيان الصهيوني، بل يتعداه إلى رسم صورة العلاقة الاقتصادية المستقبلية مع الوطن العربي. وتدلّ بنود الاتفاق الموضحة في البروتوكولين المذكورين، على هدف الهيمنة على الاقتصاد العربي والاستفادة من إمكانياته المالية كسوق واسعة جديدة للإنتاج الصهيوني؛ فالمشاريع الكبرى ستكون مشتركة، ومجمل الشؤون الاقتصادية موضوع بيد لجنة دائمية مشتركة، كما إن أموراً اقتصادية لم يرد لها ذكر لا في صلاحيات المجلس ولا في البروتوكولين المذكورين، ما يعني أنّها ستبقى بيد الكيان الصهيوني مثل إصدار العملة والضرائب الجمركية. ويعني ذلك عملياً أن الاقتصاد الإسرائيلي بسبب ما يتمتع به من خبرة وإمكانات ودعم غربي، سيكون هو المهيمن في المجالات كافة. وباسم إعادة إعمار الضفة والقطاع، سيتم العمل على جمع معونات وتعبئة رساميل دولية من الدول والمنظمات. وقد حدث ذلك بالفعل عند توقيع الاتفاق، حيث يذكر تقرير للأمم المتحدة الحاجة إلى ١٢ مليار دولار، ويعني ذلك أن الاقتصاد الإسرائيلي سيكون المستفيد الأكبر من هذه

المعونات عن طريق المشاريع المشتركة. مقابل كلّ ذلك وبالوقت نفسه يجري الحديث عن إلغاء المقاطعة العربية، حيث أخذت بعض دول الخليج تنادي بذلك.

ماذا يعني إلغاء المقاطعة؟ أنّه يعني رفع الحظر على استيراد المنتوجات الإسرائيلية، وعن نشاط الشركات الإسرائيلية أو التي يساهم بها الرأسمال الإسرائيلي في مجال العمل والمقاولات في البلدان العربية. إن رفع المقاطعة يعني التعامل الاقتصادي المفتوح مع الكيان الصهيوني الذي يسعى إلى أن يكون قوة صناعية مهمة في المنطقة. والكيان الصهيوني يتطلع إلى الأسواق العربية كمجال لتصريف بضائعه، حيث يتعذر عليه منافسة البضائع الغربية. ويعني ذلك هيمنة اقتصادية على الاقتصاد العربي والاستفادة من موارده المتاحة وبخاصة في مجال فائض رأس المال من تصدير النفط. وإلا لماذا تلغي دول الخليج مثلاً المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني؟ فالاتفاق الذي وقّع كان ثنائياً بين المنظمة وبين إسرائيل، ولم يكن بين إسرائيل ومجموع الدول العربية ممثلة بالجامعة العربية.

إن الدول العربية المذكورة لا تجاور الكيان الصهيوني وليس مطلوب منها أن توقع مع ذلك الكيان أي اتفاق!

القضية المهمة الأخرى التي ينطوي عليها الاتفاق في جانبه الاقتصادي، هو إحداث انقسام سياسي جديد في صفوف الدول العربية؛ فالأقطار العربية التي ستتعاون في نطاق ما يسمّى بخطّة التنمية الإقليمية، وتلك التي ستقوم بإلغاء المقاطعة والتعامل مع الكيان الصهيوني، سيقوم بينها وبين الأقطار العربية التي سترفض ذلك ـ والعراق في مقدمتها ـ تناقض اقتصادي جديد يضاف إلى التناقضات الموجودة. وقد سبق أن ذكرت مثالاً على ذلك هو الأردن. إن هذا الوضع المتناقض عربياً ستكون له آثار سلبية اقتصادية من حيث إنّه يعني إلغاء اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي كالسوق العربية المشتركة، واتفاقية الوحدة الاقتصادية، كما سيتبع ذلك بتناقضٍ سياسي أيضاً.

٨ ــ النفط كسلاح سياسي(*)

ـ ١ ـ

تثير قضية القدس التي هي مدار الحديث السياسي الآن موضوع النفط العربي كسلاح في المعركة مع أمريكا والصهيونية. والأرقام عن ذلك معبرة ومعروفة؛ فالولايات المتحدة لا يتجاوز احتياطها من النفط ٥,٥ في المئة من الاحتياطي العربي البالغ حوالى ٦٣٢ مليار برميل والقابل إلى الزيادة. ونتاج الولايات المتحدة من النفط في انخفاض مستمر واستهلاكها في ارتفاع مستمر، لذلك من المنتظر جداً أن يصل اعتمادها على النفط المستورد من البلدان العربية إلى حوالى ٥٠ في المئة من حاجتها. ويلاحظ على وضع الإنتاج النفطي التراجع المستمر في إنتاج كلّ من الجزائر وليبيا وقطر، ويلاحظ أن الطاقة الإنتاجية والتصديرية المتاحة في الدول غير العربية محدود أيضاً، وقد قاربت الحد الأقصى. كما إنَّ المنتجين من خارج الأوبك ينتجون الآن بالطاقة القصوى. ويدل ذلك على أن زيادة الإنتاج بقيت محصورة في السعودية والعراق والإمارات والكويت. وقد أوضحت الصحافة النفطية ذلك في العديد من المقالات والبحوث، فقد ظهرت مقالة للمحلل توماس ليبمان في الـ **واشنطن بوست** في بداية عام ١٩٩٠ ورد فيها النصّ التالي:

«يستدل من تحليل الخبراء للأرقام الحالية من ازدياد الطلب على النفط في آسيا والغرب ونضوب الاحتياطي في معظم الأقطار المنتجة للنفط، سوف يضع

(*) تعتمد هذه المقالة على المقالة التي نُشرت بالمعنى نفسه بمناسبة معركة القدس: سعدون حمّادي، «النفط والسعودية وأمريكا،» **الثورة**، ١٣/٨/ ٢٠٠٠.

أربع دول عربية في موضع التحكم في أسعار النفط وإنتاجه. وهذه الدول العربية هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة». وظهرت المعلومات نفسها في مجلة **الطاقة الدولية**، عن إدارة معلومات الطاقة والتقرير المقدم إلى الكونغرس عن خطّة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي في عام ١٩٧٥، وتقارير «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية» في واشنطن. عندما حدثت حرب تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣، مع الكيان الصهيوني، وتحت ضغط الرأي العام، قرر وزراء النفط العرب تخفيض الإنتاج وحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، فكان للقرار صدى سياسي واقتصادي كبير على صعيد العالم، بالرغم من أن القرار لم يستمرّ طويلاً إذ تمّ رفعه في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤. وثبت من ذلك الحدث أن النفط سلاح فعال في المعركة السياسية ضدّ الصهيونية وحليفتها الولايات المتحدة، التي هالها الحدث، فبدأت تضع الخطط المقابلة.

كانت الصهيونية والولايات المتحدة تقدران أن القدس هي عقدة مشروع ما سمي بـ «الحل السلمي» للقضية الفلسطينية، وتعرفان أن الملك فيصل ملك السعودية آنذاك الذي وافق على قرار حظر تصدير النفط، كان ثابتاً في موضوع القدس لأسباب دينية تتعلق بمعتقداته الشخصية والسياسية، والسعودية كما هو معروف تعتمد إلى حد بعيد على شخص الملك؛ فكانت الحادثة المعروفة باغتيال الملك فيصل بالطريقة الغامضة التي لا يُستبعد علاقتها بالمخابرات الأمريكية والصهيونية لإزالة العقبة في موضوع القدس. ثمّ جاء المرحوم الملك خالد الذي كان مريضاً، إلا أنّه مع ذلك كان يحمل عاطفة دينية نحو القدس؛ فقد بدأت الولايات المتحدة والصهيونية حملة لتكريس احتلال القدس من قبل الكيان الصهيوني، وتثبيت فكرة جعلها عاصمة لذلك الكيان، فقامت هولندا بنقل سفارتها إلى القدس، وأعلنت ١٢ دولة من دول أمريكا اللاتينية تحت تأثير الولايات المتحدة عزمها على نقل سفاراتها إلى القدس. وعندها صدر البيان العراقي ـ السعودي المشترك، إثر اجتماع الرئيس صدام حسين بالمرحوم الملك خالد في ٦/٨/ ١٩٨٠، حيث أوضح أن البلدان سيعيدان النظر بعلاقاتهما الاقتصادية مع كلّ بلد ينقل سفارته إلى القدس.

وكان لذلك البيان أثراً حاسماً، فهولندا سحبت سفارتها من القدس وألغت الدول الأخرى موضوع نقل سفاراتها الذي أعلنت عنه سابقاً. والمعروف أن الملك خالد كان مريضاً ويقوم الأمير فهد بالإدارة الفعلية للسياسة، فقام بزيارة

إلى الولايات المتحدة أثناء رئاسة جيرالد فورد، وقع خلالها الاتفاقية النفطية المعروفة، حيث تعهدت السعودية باتباع سياسة إغراق السوق بالنفط وتوفيره بأسعار ـ سميت معقولة ـ أي متدنية، واستثمار عائدات النفط المصدر إلى الولايات المتحدة في شراء سندات الخزينة الأمريكية مساهمة في تمويل الدين العام لحكومة الولايات المتحدة. والسندات هذه طويلة الأمد وغير قابلة للبيع في أسواق المال، لذلك لا يمكن استرداد أثمانها إلا بعد انتهاء مدتها.

وقد نشرت الصحافة النفطية خبر هذه الاتفاقية غير المعلنة وبخاصة مجلة **إنترناشيونال كارنسيز** *(International Currencies)* في لندن. ومنذ ذلك الوقت بدأت السعودية سياسة نشيطة لإخراج هذا السلاح من المعركة بإغراق السوق النفطية عن طريق زيادة الإنتاج، باعتبارها أكبر منتج للنفط في العالم، حيث استثمرت الأموال الطائلة في بناء طاقة إنتاجية تصل إلى حوالى ١٢ مليون برميل لا تحتاج في استخدامها الفعلي، إلا لجزء منها، مجمدة الرأسمال الكبير من دون جدوى اقتصادية. وأدى ذلك بالتالي إلى تخفيض الأسعار، فتمكنت الولايات المتحدة من تكوين احتياطي نفطي كبير للطوارئ بكلفة منخفضة، وبذلك تحول الموضوع من الشحة إلى الوفرة، وتراجع الحديث عن استخدام النفط كسلاح في المعركة، وتمت إزالة العقبة الشخصية المعارضة لضم القدس إلى الكيان الصهيوني باغتيال الملك فيصل ووفاة الملك خالد.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، كان سقف الإنتاج ١٨,٥ مليون برميل يومياً، وبضغط من السعودية والكويت رفع سقف الإنتاج في تموز/يوليو ١٩٨٩ إلى ١٩,٥ مليون برميل. وبضغط من الأطراف نفسها تمّ في تشرين الأول/أكتوبر رفع السقف إلى ٢٠,٥ مليون برميل.

ومرة أخرى تمّ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، رفع السقف إلى ٢٢,٠٨٦ مليون برميل، وكانت السعودية والكويت حتّى بعد رفع سقف الإنتاج تتجاوزان حصصهما، حتّى بلغ سعر النفط (٧) دولارات، في حين كان السعر المحدد من أوبك ١٨ دولاراً.

ولمعالجة الوضع، اقترح العراق عقد مؤتمر قمة من الدول الأربع: العراق والسعودية والكويت والإمارات، لتثبيت كميات الإنتاج والأسعار، فوافق الملك فهد في البداية على ذلك ثمّ اقترح عقد اجتماع في جدة من ١٠ ـ ١١ تموز/يوليو ١٩٩٠ (الذي أقر سعر الأوبك (١٨) دولاراً والالتزام بالحصص)، إلا أن وزير

النفط الكويتي آنذاك صرح بعد المؤتمر مباشرة في ١٦ تموز/يوليو أن الاتفاق صالح لمدّة شهرين فقط. واتضح في ما بعد أن ذلك كان هو الاتفاق السري الذي روجته السعودية مع الكويت والإمارات وقطر، والذي فضحته المكالمة الهاتفية بين الملك فهد ورئيس دولة الإمارات التي حصلت يوم ٩ تموز/يوليو، وهو اليوم الذي سبق اجتماع وزراء النفط في جدة والتي أذاعتها وسائل الإعلام في العراق يوم ٢٤/٨/١٩٩٠.

ـ ٢ ـ

واستمرت السعودية بالضغط في منظمة الأوبك على زيادة الإنتاج، فإذ وافقت المنظمة تحت الضغط، تمّ رفع سقف الإنتاج، وإذا لقيت معارضة قامت بمفردها بذلك مجبرة الآخرين على زيادة إنتاجهم حفاظاً على أسواقهم. وهكذا ارتفع إنتاج السعودية من حوالى ٣ ملايين برميل في بداية الثمانينيات إلى حوالى ٨ ملايين برميل يومياً، مع أنّها لا تحتاج كلّ تلك العوائد وجميع المعايير المتفق عليها في الأوبك لا تبرر حجم ذلك الإنتاج. وعندما حدث العدوان على العراق في عام ١٩٩١، وتوقف تصدير النفط، قامت السعودية باستغلال الفرصة وعوضت عن كامل إنتاج العراق، فرفعت إنتاجها بصورة حادة تلافياً لحصول أي نقص في الإمدادات في السوق العالمية متعمدة تخفيض أسعار النفط لمصلحة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى، بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في تلك الدول التي تستورد منها البلدان المنتجة للنفط الجزء الأكبر من حاجياتها، الأمر الذي حمّل الدول المنتجة خسائر مالية كبيرة جراء تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط المصدّر؛ فحسب أرقام صندوق النقد الدولي عن معدلات التضخم وتقلبات سعر صرف الدولار وأرقام منظمة الأوبك عن أسعار النفط الخام، ارتفع الرقم القياسي للتضخم وتقلبات صرف الدولار في البلدان الصناعية العشرة في عام ١٩٩٩ أكثر من ثلاث مرات ونصف عما كانت عليه عام ١٩٧٤، في حين أن أسعار برميل النفط الخام ارتفعت من حوالى ١١ دولاراً في عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٧ دولاراً في عام ١٩٩٩.

وإمعاناً في سياسة إخراج موضوع النفط من أي إمكانية لاستخدامه سلاحاً للضغط على أمريكا في موضوع القضية الفلسطينية وبخاصة موضوع القدس، عمدت السعودية إلى المزيد في وضع الفائض من النفط في السوق وتخفيض

الأسعار؛ ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وصل معدل سلة نفوط الأوبك إلى ١٨,٧ دولاراً للبرميل بعد أن كان حوالى ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠. واستمرت سياسة الضغط لرفع سقف الإنتاج وزيادة الإنتاج من قبل السعودية، مؤدية إلى انخفاض الأسعار شهراً بعد شهر، والملفت للنظر أنّه في ظلّ هذه الظروف بالذات، أصرت السعودية في اجتماع الأوبك في جكارتا في إندونيسيا في ٢٦/ ١١/ ١٩٩٧، على رفع سقف الإنتاج بمقدار مليونين ونصف مليون برميل، مع أنّه كان معروفاً لدى الجميع أن المعروض في السوق كان يعاني من فائض بحوالى مليوني برميل. وكانت النتيجة كما هو متوقع، هبوط سعر النفط إلى أدناه، فوصل إلى ٩,٦٩ دولار للبرميل. وعندها قامت الضجة، فكانت مقالة السيد الرئيس صدام حسين في جريدة **الجمهورية**[١] وطرحت وزارة النفط في بغداد مقترحاً لتخفيض الإنتاج، وتجاوبت معها أغلبية الدول المنتجة، فلم يكن أمام السعودية غير الرضوخ؛ فعقد اجتماع الأوبك في فيينا في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩ وتقرر فيه خفض سقف الإنتاج وبدأت معه أسعار النفط بالتحسن.

ولكن الظرف كان ظرف المفاوضات الحاسمة بين الجانب الفلسطيني والعدو الصهيوني، واحتلت قضية القدس المكان المركزي في تلك المفاوضات، وعندما حان موعد إعادة النظر بسقف الإنتاج بحسب قرار الأوبك في آذار/ مارس ٢٠٠٠، قام وزير الطاقة الأمريكي ريتشاردسون بجولة في الخليج، فزار السعودية والكويت في ٢٤ ـ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠، حاثاً على زيادة الإنتاج. وتواترت التصريحات من المسؤولين الأمريكان بضرورة زيادة الإنتاج، وهكذا كان الإصرار على رفع الإنتاج في آذار/ مارس بأن أعلنت السعودية بصورة منفردة أنها ستقوم بزيادة إنتاجها بمقدار نصف مليون برميل من دون أي مسوغ، فلا هي تحتاج هذه الموارد ولا هو قرار من الأوبك. وأخذ المسؤولون السعوديون يتحدثون عن (موازنة الطلب)، وهي العبارة التي تعني الإبقاء على الفائض في السوق وعلى تدني السعر.

إن استخدام كلّ دولة لمواردها الطبيعية وقدراتها الاقتصادية للدفاع عن مصالحها القومية في وجه الأخطار الخارجية، أمر مشروع في كلّ المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، والولايات المتحدة تأتي في مقدمة من

---

(١) صدام حسين، «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟،» **الجمهورية**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

يستعمل الاقتصاد كسلاح سياسي؛ فمنذ عام ١٩٤٠، قامت بالرقابة على صادراتها لاعتبارات سياسية، واستمرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فجرى حظر تصدير عدد كبير من السلع إلى الدول الاشتراكية. وفي عام ١٩٤٩، صدر قانون التحكم في الصادرات التي نصّ صراحة: على أن سياسة التحكم في الصادرات هو لدعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة[٢]؛ وأوضح القانون أن القواعد والنظم التي يصدرها الرئيس في هذا الشأن «يمكن أن تنص على رفض أي طلب بالسماح بتصدير سلع أمريكية» إلى أي دولة أو مجموعة دول تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة إذا ما قرر الرئيس أن هذه الصادرات من شأنها أن تقدّم إسهاماً مهماً للقدرة العسكرية أو الاقتصادية لهذه الدولة أو مجموعة الدول، ما يمكن أن يكون ضاراً بالأمن القومي ورفاهية الولايات المتحدة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، فرضت الولايات المتحدة حظراً شاملاً على صادراتها إلى كوبا. وفي عام ١٩٦٩، صدر قانون إدارة الصادرات، ونصّ على سلطة رئيس الجمهورية في حظر تصدير المواد والسلع طبقاً للقواعد التي يصدرها في هذا الشأن من أجل «المحافظة على الأمن القومي ودعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة».

وفي عام ١٩٥١، صدر قانون مساعدات الدفاع المشترك المعروف باسم «قانون باتل»، حيث أوضح إن سياسة الولايات المتحدة تشمل فرض الحظر على تصدير عدد كبير من المواد الاستراتيجية بما فيها النفط إلى الدول التي تهدد أمن الولايات المتحدة.

هذا هو المشهد النفطي في الوقت نفسه الذي شهد مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة، وعملية الجذب والدفع في موضوع القدس، حيث ترك الشعب الفلسطيني أعزلاً من كلّ سلاح ووحيداً يواجه ضغوط الصهيونية وأمريكا للاستيلاء على القدس ذات المكانة المعروفة لفلسطين والعرب والمسلمين. والسعودية لا تعمل أي شيء في الاتجاه الإيجابي وتعمل كلّ ما بوسعها في الاتجاه السلبي، ألا وهو إبطال مفعول أقوى سلاح بيد العرب سلاح النفط؛ فمنذ إزالة عقبة الملك فيصل وبعده الملك خالد وحلول السياسة البراغماتية المستسلمة كلياً للسياسة الأمريكية، اتبعت سياسة إخراج هذا السلاح من المعركة بتصميم وإصرار

(٢) The Export Control Act of 1949, section 2.19 U. sect c.2021.

مسبق، وذلك بجعل سوق النفط سوق المشتري إلى درجة لا يمكن معها حتّى التفكير بحظر نفطي كما حصل في عام ١٩٧٣، أو بمجرد التهديد بذلك. والذي يتتبع تصرف النظام السعودي قبل وخلال وبعد كامب ديفيد الأخير، يلاحظ بوضوح الابتعاد عن الموضوع وترك المفاوض الفلسطيني لوحده يلقى مصيره مجرداً من أقوى سلاح ثبتت فعاليته في الماضي وقابل للاستعمال الآن؛ فلم يصدر من النظام السعودي غير تصريح شكلي بدعم موقف الوفد الفلسطيني إثر زيارة الرئيس حسني مبارك إلى السعودية خلال المفاوضات، حتّى وكأن الأمر لا يتعلق بالقدس، ثالث الحرمين الشريفين.

وبذلك تمّ إيجاد الظرف الملائم للصهيونية وأمريكا لتصفية القضية الفلسطينية بحسب شروطهما، فالعراق محاصر والورقة القوية الوحيدة لدى العرب قد أسقطها النظام السعودي عن تصميم وسبق إصرار، الأمر الذي خلق عدم توازن كبير بين الجانبين. وفي زيارة قمت بها مؤخراً إلى إيطاليا سألني سياسي معروف وعضو في مجلس الشيوخ، عن سرّ إطالة أمد الحصار على العراق بشكل ملفت للنظر. إذ قال إنه يعرف أن النفط هو أحد العوامل، وتساءل عما سواه؟ فأجبته: أن الصهيونية وأمريكا تريدان أن تتم تصفية القضية الفلسطينية في وضع لا يتوافر فيه توازن بين العرب وخصومهم، وهذا ما يحدث الآن عن طريق محاصرة العراق.

ـ ٣ ـ

يقول روبرت هانكس وهو أمريكي في الندوة التي عقدها مركز الدراسات العربية في لندن عن النفط والأمن في الخليج العربي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ما نصه:

«وقد ارتأى بعضهم إذا تعرض الشعب الأمريكي بدرجة كافية إلى صدمة إدراك مدى اعتماده على نفط الشرق أوسط وتأثير حظره عليه، لكان قد نبذ التعللات الصهيونية المعتادة التي حكمت السياسة الأمريكية في المنطقة، إلا أن الأوبك قامت بعد خمسة شهور برفع الحظر على تصدير النفط، أي قبل أن يستشعر الأمريكيون بدرجة كافية مدى الضرر الذي ألحقه الحظر في مثل هذه الفترة القصيرة بالشكل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري في وجهات نظرهم بشأن هذه المنطقة. ولو أن الحظر استمر لسنة أو أكثر، لكان من الممكن أن يدرك الكثير من الأمريكيين أن مصلحة بلادهم لا بدّ أن تقدّم على مصلحة

إسرائيل، ولكان من الممكن الاقتراب من حلّ دائم لمشكلة الشرق الأوسط»[٣].

بقيت كلمة يمكن أن تقال عن الفرصة المتاحة الآن لمجابهة السياسة النفطية التي ألحقت ضرراً اقتصادياً فادحاً بالدول المنتجة وضرراً سياسياً بيناً بالقضية الفلسطينية وبخاصة القدس وهي مؤتمر القمة القادم في فنزويلا؛ فدول الأوبك لم تعقد اجتماعاً سياسياً على مستوى القمة منذ عام ١٩٧٥ عندما اجتمعت في الجزائر. ففي البيان الختامي لقمة الجزائر الصادر في ٦ آذار/مارس عام ١٩٧٥، ورد فيه ما يأتي:

«يلاحظ ملوك ورؤساء الدول أن السعر المنخفض بصورة مصطنعة للنفط في السابق قد ساعد على الاستغلال الجائر لهذا المورد المحدود الناضب، وأن الاستمرار في سياسة كهذه كان سيثبت أنه كارثي من وجهة نظر المحافظة على الموارد واقتصاد العالم». وجاء في البيان أن المجتمعون يعتبرون «أن سعر النفط يجب أن يتقرر عن طريق ربطه ببعض المعايير الموضوعية بما في ذلك أسعار السلع الصناعية ومعدل التضخم وشروط انتقال السلع والتقنية من أجل التنمية في بلدان دول الأوبك». هذا ما ورد في نص البيان الختامي. ويعني ذلك أن سعر النفط يجب أن يتقرر لا بصورة كيفية وبحسب السياسات الخاصة لهذه الدولة أو تلك، بل على أسس موضوعية.

ويذهب البيان في الفقرة (١٠) إذ ينص «وفي ما يتعلق بأسعار النفط فإنهم (الملوك والرؤساء) يشيرون إلى أنه بالرغم من الحجم الظاهري للتصحيح (أي تصحيح الأسعار) فإن المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف العملات قد ابتلع الجزء الأعظم من القيمة الحقيقية لتصحيح الأسعار». وهكذا شخصت قمة الجزائر موضع الخلل، إلا أنها لم تتناول الحلول العملية لتلافيها. وهناك الآن فرصة متاحة في القمة القادمة. والقضية المركزية بالطبع هي مستوى الإنتاج والأسعار.

إنني أرى أن الأساس الموضوعي للسعر العادل هو المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط أي المحافظة على كمية السلع والخدمات التي يستطيع البلد المصدر الحصول عليها من برميل النفط قياساً إلى نقطة زمنية محددة. والنقطة

(٣) **النفط والأمن في الخليج العربي: ملخص لأعمال ندوة دولية**، أوراق عربية؛ ٥٠. سلسلة الندوات والحلقات الدراسية؛ الندوة الأولى (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٦.

الزمنية هي في نظري (كما سبق أن أوضحته في مقالة سابقة) عام ١٩٧٤، وهي السنة التي دخل فيها النفط العربي لأول مرة السوق العالمية وتكوّن له سعر حر، أما تطبيق هذا المبدأ فعملية ممكنة وما يحتاج إليه الجهاز الفني في الأوبك لتطبيق ذلك هو أسعار صرف سلة عملات الدول الصناعية الكبرى التسع إزاء الدولار الأمريكي، موزونة بحسب واردات دول الأوبك من هذه البلدان وهي متوافرة في منشورات صندوق النقد الدولي الذي ينشر أيضاً الأرقام القياسية للتضخم في تلك البلدان. أما أسعار النفط فمتوافرة لدى منظمة الأوبك وبذلك يستطيع جهاز الأوبك حساب الأسعار التي تحافظ على القوة الشرائية لبرميل النفط قياساً على سنة ١٩٧٤.

بذلك يتمكن الاجتماع الوزاري لدول الأوبك أن يقرر مستوى سقف الإنتاج اللازم لتحقيق السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية زيادة أو نقصاناً. وهكذا يمكن تحويل اجتماع وزراء النفط من نقاش كيفي من دون أساس موضوعي إلى نقاش موضوعي في قضية تحديد سقف الإنتاج ولا يعود هناك مجال للسياسات الخاصة لهذه الدولة أو تلك أن تفرض على المنظمة مواقف ذات دوافع سياسية ونتائجها ضارة لدول الأوبك، كما درجت السعودية على القيام به منذ اتفاقها مع إدارة الرئيس فورد على إغراق السوق وتخفيض الأسعار وتجريد الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين من سلاح النفط في المعركة مع الصهيونية.

٩ ــــ أضواء على قمة الأوبك القادمة في فنزويلا:

١ ـ الظروف المؤدية للدعوة إلى القمة

كان سعر النفط حوالى ٣٦ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٠، وبدأ بعده مسلسل الانخفاض، فهبط إلى حوالى ٢٧,٥ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٥، ثمّ إلى ٢٢,٣ دولاراً للبرميل في عام ١٩٩٠ بسبب زيادة الإنتاج ورفع سقف إنتاج دول الأوبك بشكل متتابع حتّى أواخر التسعينيات. حدث ذلك في الماضي وتكبدت الدول العربية المنتجة للنفط خسائر خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٨٦ و١٩٩٨، كفرق بين ما يجب أن تكون عليه الأسعار للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، وبين الأسعار الفعلية في السوق بلغ مجموعها ٩٢٩ مليار دولار.

وبحسب الدراسة التي قمت بها في عام ١٩٩٢، والتي حدثت تباعاً والمنشورة في عدد من المطبوعات العربية، والتي توضح الأرقام الشهرية التي زودتني بها وزارة النفط في بغداد مشكورة، أنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كان معدل سعر سلة نفوط الأوبك ١٨,١٦ دولاراً للبرميل واستمر هذا المعدل في الهبوط شهراً بعد آخر حتّى نهاية العام، واستمر بالمنوال نفسه خلال عام ١٩٩٨، حتّى وصل أدناه في كانون الأول/ديسمبر إلى ٩,٦٩ دولاراً للبرميل إثر اجتماع المؤتمر الوزاري للأوبك في جاكارتا في إندونيسيا من ٢٦/١١/١٩٩٧ ـ ١/١٢/١٩٩٧، حيث تمت زيادة الإنتاج (الذي يعاني من الفائض أصلاً) من حوالى ٢٥ مليون برميل، إلى ٢٧,٥ مليون برميل تحت الضغط والحجج المكررة المعروفة. وعندها تفاقمت الأمور، وبمبادرة من العراق، ارتفع الصوت ضدّ هذا الضرر الفادح الذي يلحق بالدول المنتجة لمصلحة المستهلكين

الكبار بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فنشرت جريدة **الجمهورية** مقالة للسيد الرئيس صدام حسين[1]، وطرحت وزارة النفط في العراق مشروعها على الأوبك في الرسالة التي أرسلها السيد وزير النفط إلى رئيس المؤتمر الوزاري للأوبك والمؤرخة بالتاريخ نفسه ٢٣/ ١/ ١٩٩٩، لخفض الإنتاج وتصحيح الأسعار. وإزاء تنبه الرأي العام لفداحة ما يحصل والأثر السلبي للخسارة غير المبررة التي لحقت بالدول المنتجة، عقد في فيينا في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩ مؤتمراً وزارياً استثنائياً وتقرر فيه تخفيض سقف الإنتاج إلى ٢٢,٩٧٦ مليون برميل يومياً لمدّة سنة اعتباراً من ١/ ٤/ ١٩٩٩ حتّى ٣١/ ٣/ ١٩٩٩.

وهكذا بدأت الأرقام الشهرية لمعدل سعر سلة نفوط الأوبك بالارتفاع؛ فمن ٩,٦٩ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، وصلت إلى ١٩,٥٤ دولاراً للبرميل في آب/ أغسطس ١٩٩٩، فماذا يعني ذلك؟ أنّه يعني ببساطة أن سبب انخفاض الأسعار وبالتالي الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها الدول المنتجة كان سببها الرئيس زيادة الإنتاج غير المبرر.

وبعملية حسابية بسيطة، يتضح أن الوضع المالي للدول المنتجة التي قامت بتخفيض إنتاجها هو أفضل الآن مما كان عليه قبل ذلك، أي أن زيادة إنتاجها ووضعه فائضاً في السوق يكبدها خسائر مالية؛ فهي بتخفيض الإنتاج وارتفاع الأسعار حققت منافع مالية واضحة، الأمر الذي يدلل على أن سياسة زيادة الإنتاج لم تكن سياسة رشيدة لمصالحها المالية بالذات؛ فارتفاع الأسعار قد عوض عن تخفيض الإنتاج، وزاد عليه خالقاً وفراً مالياً للدول المنتجة كان سيذهب إلى الدول الصناعية الغنية، لو بقى الوضع على ما كان عليه.

إذاً لماذا كان الإصرار على رفع سقف الإنتاج في اجتماع جاكارتا في ٢٦/ ١١/ ١٩٩٧ بحوالى ٢,٥ برميل ووضعه في سوق مشبع بالأصل؟ أنّه لم يكن لمصلحة المنتجين على وجه التأكيد، ويتعارض مع مصالحهم المشروعة في الحصول على سعر عادل للمادة الرئيسة التي يصدرونها وتعتمد عليها إلى حد بعيد اقتصادياتهم ورفاه شعوبهم. والآن وقد ارتفعت الأسعار إلى حوالى ٢٠ دولاراً أي إلى حوالى الضعف لما كانت عليه أواخر عام ١٩٩٨، هل حصلت الآثار السلبية التي طالما قدمت كحجج ضدّ ارتفاع الأسعار، أو حتّى بدت البدايات لتلك الآثار؟ فهل حركت مضاعفة الأسعار ميولاً تضخمية في الدول الصناعية

(١) صدام حسين، «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟،» **الجمهورية**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

كما كان يقال؟ هل بدأت بوادر انكماش في نمو الاقتصاد الدولي الذي قيل إنّه إذا ما حصل سيلحق بنا أضراراً؟ هل بدأ التفكير بالتحول إلى البدائل كمصدر للطاقة بدلاً من النفط؟ ليس في الوضع الاقتصادي الدولي ما يدلّ على حدوث شيء من ذلك أو بدايات لحدوث شيء من ذاك. أين هي إذاً صدقية الحجج والمبررات التي حفلت بها اجتماعات الأوبك التي حدثت فيها قرارات رفع سقف الإنتاج خلال عقدين من الزمن تقريباً؟ إذا كان تخفيض سقف الإنتاج في الشهر الثالث من عام ١٩٩٩ في فيينا صحيحاً (وقد ثبتت صحته ومنافعه)، فلماذا إذاً كان الإصرار على الزيادة بمليونين ونصف برميل يومياً في اجتماع جاكارتا الذي حصل في أواخر عام ١٩٩٧؟ هل كان من الضروري أو المحتم أن تتكبد الدول المنتجة خسائر مالية جسيمة استفادت منها الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة عن طريق الحصول على نفط رخيص، وأن تكون خزيناً احتياطياً من النفط وتحقق منافع لموازينها التجارية على حساب الدول المنتجة؟ لقد أثبتت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك أن سياسة زيادة الإنتاج التي اتبعت كانت خاطئة ومضرة وغير عادلة.

إن قرار المؤتمر الاستثنائي في فيينا في الشهر الثالث الفائت، سينتهي مفعوله في الشهر الثالث من العام القادم. والسؤال المهم هو هل سيعود جدال زيادة الإنتاج من جديد؟ وبعبارة أخرى هل تمّ التخلي حقيقة عن سياسة إغراق السوق لمصلحة الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة بدوافع سياسية على حساب الدول المنتجة؟ ألم تكن التجربة كافية للتحول إلى سياسة عادلة تحمي المصلحة الوطنية المشروعة مقابل مصالح الدول الصناعية الغنية؟ والسؤال الجوهري هذا يدور حول مضمون السياسة العادلة التي نقول بها، والجواب هو المحافظة على القوة الشرائية لهذه المادة الخام التي تصدرها الدول المنتجة، وبالاستناد إلى سنة أساس يتفق عليها؛ فبرميل النفط يجب أن يجلب لنا كمية من السلع والخدمات التي نستوردها لا تتناقض تدريجياً بفعل التضخم أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي نستوردها من الدول الصناعية المستوردة.

ومبدأ المحافظة على القوة الشرائية لصادرات دول العالم الثالث مبدأ عادل، ويشكل محور المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي تنعقد في نطاق الأمم المتحدة منذ مدّة طويلة ضمن مشاريع إصلاح النظام الاقتصادي الدولي، وبخاصة منهاج العمل الذي أقرته الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة الخامسة؛ من المعروف أن أسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدول الصناعية

في ارتفاع مستمر، وأسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية في انخفاض مستمر، ومن خلال هذا الخلل في شروط التبادل التجاري، تتسرب الثروة من الفقير إلى الغني من دون وجه حقّ. وكما إنَّ العدالة أصبحت مطلباً عالمياً في التعامل بين الدول، فقد أصبحت كذلك مطلباً لتحقيق العدالة في داخل الدول؛ فمبدأ ربط الأجور بارتفاع كلفة المعيشة أي بالتضخم أصبح معروفاً ومعمولاً به في كثير من الدول، فالنقابات العمالية تناضل من أجل المحافظة على القوة الشرائية لقوة العمل التي تقدّمها فتزداد الأجور مع ارتفاع الأسعار حتّى لا تنخفض القوة الشرائية للأجور. ثمّ إن مبدأ المحافظة على القوة الشرائية للبرميل ليس جديداً في عمل الأوبك، فقد تأسس هذا المبدأ في نصوص اتفاقية طهران في بداية السبعينيات، والذي تكرس في اتفاقية جنيف الأولى في عام ١٩٧٢، واتفاقية جنيف الثانية في عام ١٩٧٣ كما سيأتي ذكره.

إن عملية زيادة سقف إنتاج الأوبك بحالاتها المتكررة، لم تكن مبنية على أسس، وإن كانت تقدّم لها الحجج والمبررات أثناء المناقشة، بل كانت دوافعها في الأغلب خاصة تتعلق برغبات بعض الدول المنتجة وغير البعيدة عن الغرض السياسي، وأكبر دليل على ذلك ما حدث في اجتماع جاكارتا السابق الذكر؛ فهل يصحّ أن تستمر هذه الحالة؟ هل يجوز الاستمرار في اتخاذ قرارات زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار وتحميل الدول المنتجة خسائر مالية فادحة، ووضع هذه المادة الحيوية الناضبة في سوق المشتري (كما يقال) بأسعار رخيصة، فيؤدي ذلك إلى سرعة نضوبها وإلى الهدر في استخدامها على نطاق العالم؟ الموضوع المهم في نظري في القمة القادمة في فنزويلا، هو التحول في التعامل مع موضوع الإنتاج والأسعار من وضع يتسم بعدم وجود أساس موضوعي، إلى العمل على أساس موضوعي يحقق العدالة ويقلل الاختلافات ويحقق الاستقرار؛ فارتفاع الأسعار إذا ما ارتبط بمقياس موضوعي لا يعود عملية كيفية، بل عملية مرتبطة بمعدل التضخم الذي تصدره لنا الدول الصناعية الغنية بشكل ارتفاع مستمر بأسعار صادراتها من السلع والخدمات. والتضخم في مجموعة هذه الدول مسألة قابلة إلى القياس والمعلومات الرقمية عنها متوافرة.

وبالحسابات التي قمت بها في دراسة «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط»، اتضح أنّه من أجل المحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، فسعر البرميل في عام ١٩٩٨ يجب أن يكون ٣٣,٧١ دولاراً للبرميل

الذي هو سعر عادل ومعقول بالوقت نفسه، ويعني ذلك أنّه لا يزال هناك مجال ارتفاع للأسعار مع المحافظة على مقياس العدالة المذكور؛ فالسعر الذي يقوم على هذا الأساس الواضح ليس من السهل معارضته من قبل الدول الصناعية المستوردة، كما إنَّ ربط أسعار النفط بالتضخم يشكل حافزاً إضافياً لتلك الدول للحد من هذه الظاهرة السلبية التي تسعى إلى السيطرة عليها. وقد تحدث السيد الرئيس صدام حسين في مجلس الوزراء المنعقد في بغداد في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، مؤكّداً خطورة الأثر السلبي للتضخم، حيث أدى إلى تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط، الأمر الذي ألحق ضرراً اقتصادياً بالغاً بشعوب الدول المنتجة للنفط. وقد تضمن ذلك في بيان المجلس عن هذه القضية.

٢ ـ مقترحات لنجاح القمة

إزاء الأوضاع التي مرّ ذكرها في المقالة السابقة، ظهرت دعوة فنزويلا إلى عقد مؤتمر قمة لدول الأوبك في أوائل العام القادم، وهي دعوة حظيت بتأييد العراق؛ فدول الأوبك لم تجتمع على مستوى سياسي عالٍ منذ عام ١٩٧٥، عندما عقد مؤتمر القمة في الجزائر، إذ بقيت شؤون النفط تعالج على المستوى الوزاري حيث كانت تتم عمليات الضغط لزيادة الإنتاج من دون أساس موضوعي ومن دون اعتبار للمصالح الوطنية المشروعة لشعوب الدول المنتجة. إذ كانت تقدّم مختلف أنواع الحجج التي لم تثبت صحة أي منها خلال الوقت؛ فارتفاع الأسعار إلى ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠، لم يحرك أي من الميول السلبية التي كانت تقدّم كمبررات لرفع سقف الإنتاج بصورة متتابعة وإغراق السوق. وبذلك بقيت هذه القضية الاقتصادية المهمة بعيدة إلى حد ما عن الاهتمام السياسي في مستوى قمة الدولة. وحتّى دعوة السيد الرئيس صدام حسين إلى اجتماع قمة يضم: العراق والسعودية والكويت والإمارات، بإرسال رسائل إلى رؤساء هذه الدول في الشهر السادس من عام ١٩٩٠، عندما تفاقم الوضع بانخفاض الأسعار، قد تمّ إجهاضه بالطريقة التي أوضحتها في مقالات سابقة، واستعيض عن القمة باجتماع لوزراء نفط هذه الدول في تموز/ يوليو ١٩٩٠، الذي قرر ولم ينفذ قراراته. إن دعوة القمة القادمة من قبل فنزويلا أصبحت ضرورية لإعادة هذا الملف (كما يقال) ليوضع مرة أخرى أمام رؤساء الدول.

وقبل الدخول في موضوع محتوى القمة القادمة في فنزويلا، من المفيد إبداء ملاحظات على بيان القمة السابق في الجزائر في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥.

يتحدث البيان المذكور عن أمور عديدة تتعلق بالوضع الاقتصادي الدولي، ولكنه أفرد جزءاً مهماً لموضوع الأسعار الذي كان أيضاً الموضوع المركزي آنذاك. يقول البيان[٢] ما يلي:

«يلاحظ ملوك ورؤساء الدول، أن السعر المنخفض بصورة مصطنعة للنفط في السابق، قد ساعد على الاستغلال الجائر لهذا الوارد المحدود الناضب، وأن الاستمرار في سياسة مثل هذه كان سيثبت أنّه كارثي من وجهة نظر الحفاظ على الموارد واقتصاد العالم».

وأنّهم يعتبرون أن مصلحة أعضاء الأوبك ومصلحة بقية العالم تتطلب أن يأخذ تحديد سعر النفط (باعتباره العنصر الرئيس في الدخل القومي للدول الأعضاء) في الاعتبار ما يلي:

«ـ معايير الحفاظ على الثروة النفطية بما في ذلك النضوب والشحة في المستقبل.

ـ قيمة النفط في غير استعمالاته كمصدرٍ للطاقة.

ـ ظروف التوافر والاستخدام والكلفة لمصادر الطاقة البديلة».

إضافة إلى ذلك «أن سعر النفط يجب أن يتقرر عن طريق ربطه ببعض المعايير الموضوعية بما في ذلك أسعار السلع الصناعية، ومعدل التضخم، وشروط انتقال السلع والتقنية من أجل التنمية في بلدان دول الأوبك»؛ فماذا يعني هذا النصّ؟ أنّه يعني أن تحديد أسعار النفط يجب أن يتقرر بناء على المصلحة المشروعة العادلة لدول الأوبك وللعالم؛ فالنفط ثروة ناضبة يجب المحافظة عليها وانخفاض أسعارها يؤدي ـ وقد أدى بالفعل ـ إلى الهدر في استخدامها من قبل الدول الصناعية وهي المستورد الرئيس للنفط. وأن الأسعار يجب أن يجري تحديدها لا بصورة كيفية بل على أسس موضوعية، وهي معدلات التضخم ومستوى أسعار السلع الصناعية ومدى تعاون الدول الصناعية في عملية تنمية دول الأوبك عن طريق تسهيل انتقال التكنولوجيا. ثمّ نصّ البيان في الفقرة (١٠) على ما يلي:

«وفي ما يتعلق بأسعار النفط فإنّهم (أي الملوك والرؤساء) يشيرون إلى أنه

---

(٢) ترجمة من النص الإنكليزي، الفقرة رقم (٧).

بالرغم من الحجم الظاهري للتصحيح (أي تصحيح الأسعار) فإن المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف العملات، قد ابتلع الجزء الأعظم من القيمة الحقيقية لتصحيح الأسعار، وأن السعر الجاري حالياً (للنفط) هو أقل بكثير مما يمكن أن ينتج من تطوير مصادر بديلة للطاقة». ويعني هذا النصّ أن قمة الجزائر قد سلطت الضوء على الأثر السلبي للتضخم، وتغيير سعر صرف العملات على القوة الشرائية لبرميل النفط، وأن السعر السائد آنذاك كان يقل بوضوح عن أسعار المصادر البديلة.

وفي مجال إجراءات العمل لمعالجة الموقف، نجد بيان قمة الجزائر يؤكّد في الفقرة الأولى على ما يلي:

«يجب على الدول الصناعية أن تدعم الإجراءات المتخذة من قبل الدول النامية الموجهة من أجل استقرار أسعار صادراتها من المواد الخام والمواد الأساسية الأخرى على مستويات عادلة ومجزية». ويخلص بيان قمة الجزائر في آخر الفقرة (١٢) فيقول:

«لقد قرر ملوك ورؤساء الدول تشجيع إنشاء آلية للتشاور والتنسيق من أجل تعاون تام بين أقطارهم في إطار من التضامن من أجل تحقيق هدف إصلاح حقيقي في النظام النقدي والمالي الدولي». الملاحظ أن هذا النصّ على الرغم من عموميته واقتضابه، فإنه مع ذلك لم يتحقق منه لا الكثير ولا القليل.

إذاً، إن قمة الجزائر بالرغم من أنها حددت جوهر الموضوع بشكل صائب وشخّصت الأسس التي يجب أن يقوم عليها تسعير النفط، إلا أنها لم تؤدِ إلى دخول ميدان العمل لتحقيق ذلك؛ فالمبادئ لم يتم الالتزام بها والآلية لم تتحقق، وبذلك اقتصر أثر تلك القمة على الجانب النظري والمعنوي. ألا يجدر إذاً بالقمة القادمة أن تكون متقدمة على قمة الجزائر بعد مرور مدّة ربع قرن حدث خلالها ما حدث؟

كمساهمة من أجل نجاح القمة القادمة في فنزويلا يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولاً، القضية الجوهرية بالنسبة إلى الأوبك، كانت وستبقى قضية أسعار النفط، فالمنظمة قامت منذ البداية على هذا الأساس عند صدور البيان الأول في بغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، والاجتماع التأسيسي في بغداد في ٢١/ ١/

١٩٦١. وبقيت مسألة تحديد أسعار النفط بصورة عادلة ومجزية للدول المنتجة هي الهدف المركزي خلال عمر المنظمة. وما لا شكّ فيه، أنّ الموضوع المركزي ـ وهو كذلك في الظرف الحالي ـ هو الذي استدعى الدعوة إلى القمة الجديدة. لذلك من المهم إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الأول. صحيح هناك أمور اقتصادية أخرى تهم الدول المنتجة وتهم بقية دول العالم، إلا أنها لا ترقى إلى أهمية موضوع الأسعار؛ فالواجب ليس بمنزلة المستحب كما يقال. بالطبع سيكون من المنتظر أن تتمخض القمة القادمة عن مقررات يتضمنها بيان وذلك أمر مفهوم ومتعارف عليه ولا يضير أن تشغل تلك القضايا مكاناً في المقررات والبيان. ولكن مهما كان أمر ذلك فموضوع الأسعار يجب أن ينال الاهتمام الأول ليس في ما يتعلق بصياغة المقررات والبيان فحسب، بل فيما يتعلق بتركيز الإرادة والمعالجة الفعلية.

وقضية الأسعار لا يمكن تركيزها والنجاح في معالجتها إلا عن طريق الاتفاق على أساس موضوعي غير قابل للاجتهاد وتشتت الآراء، وقد ورد في بيان الجزائر شيء من ذلك كما سبقت الإشارة إليه.

إنني أرى أن الأساس الموضوعي للسعر العادل هو المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط. والمحافظة على القوة الشرائية تعني أخذ عامليْ التضخم وتقلبات أسعار الصرف، كأساس لتحديد السعر العادل؛ فسعر برميل النفط في السوق يجب أن يكون ذلك السعر الذي يحافظ على كمية السلع والخدمات التي يستطيع البلد المصدر أن يحصل عليها خلال الزمن.

ثانياً، للدخول في مزيد من الإيضاح لهذا المبدأ، لا بدّ **أولاً** من تحديد نقطة البداية أي سنة الأساس. وفي نظري أن سنة ١٩٧٤ هي أفضل ما يمكن أن يحقق العدالة، فقبل هذه السنة كانت أسعار النفط تحدد من قبل شركات الامتياز بصورة حسابية كيفية خارج عوامل السوق، إذ لم يدخل نفط الأوبك إلى الأسواق العالمية قبل هذا التاريخ؛ في عام ١٩٧٤، دخل النفط الأسواق وتكون له سعر كبقية السلع، إذاً من العدالة والمعقولية أن تكون هذه السنة هي سنة الأساس، فبرميل النفط الذي بيع عام ١٩٧٤، كان يجلب إلى الدولة المنتجة كمية من السلع والخدمات، وهذه الكمية يجب ألا تنخفض بمرور الوقت، بل يجب أن يكون السعر الفعلي في السوق كافياً للحصول على تلك الكمية نفسها من أجل أن يكون عادلاً.

المسألة **الثانية،** في إيضاح هذا المبدأ، هي أنه مبدأ قابل إلى التطبيق حسابياً، وقد سبق لدول الأوبك أن تعاملت مع هذا الموضوع؛ فعندما عقدت اتفاقية طهران بين الدول المنتجة وشركات الامتياز في بداية السبعينيات، تضمنت نصاً يقضي بزيادة الأسعار المعلنة سنوياً للتعويض عن انخفاض القيمة الشرائية للبرميل، وعندما حصل التخفيض في سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، وارتفعت بسبب ذلك أسعار العملات الأخرى قياساً بالدولار، طالبت الأوبك (بمبادرة من العراق) بالتعويض عن الخسارة التي نجمت عن ذلك، ووافقت الشركات، فعقدت اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، وتمت زيادة الأسعار. وعندما حصل التخفيض الثاني للدولار في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٧٣، وبمبادرة أخرى من العراق، نجحت الأوبك في تعديل الاتفاقية في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٣. وقد تمّ حساب الزيادات المطلوبة في الأسعار من قبل الجهاز الفني في الأوبك آنذاك. ومن أجل تطبيق هذا المبدأ الآن تستطيع الأوبك الاستفادة من تلك التجربة.

أما المعلومات المطلوبة فهي سلة العملات الواردة في اتفاقية جنيف الأولى وهي: الفرنك البلجيكي والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكلدر الهولندي والكرون السويدي والين الياباني، إضافة إلى الدولار الأمريكي؛ فالرقم القياسي لسعر صرف الدولار إزاء هذه السلة موزونة بحسب واردات الأوبك من دول هذه العملات، متوافرة في ما ينشره صندوق النقد الدولي ـ اتجاهات التجارة، وينشر صندوق النقد الدولي أيضاً الرقم القياسي للتضخم وهو الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدول السلة المذكورة زائداً الولايات المتحدة وموزوناً بحسب حجم الاستهلاك الخاص لتلك الدول. أما أسعار النفط الجارية فمتوافرة في سكرتارية الأوبك. وهكذا يكون بإمكان الجهاز الفني في الأوبك حساب معدلات الأسعار التي تحافظ على القوة الشرائية للبرميل قياساً على سنة الأساس ١٩٧٤.

إذاً، ما نحتاج إليه هو أولاً تثبيت المبدأ بوضوح، وصياغة آلية غير معقدة لإجراء حسابات تطبيقية من قبل الجهاز الفني، ووضع الأرقام النهائية أمام المؤتمر الوزاري في كلّ اجتماع دوري.

ثالثاً، يقوم المؤتمر الدوري لوزراء النفط بتكييف سقف الإنتاج. بحيث يتم المحافظة على السعر المطلوب، وهو السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية لبرميل

النفط؛ فبدلاً من تغيير سقف الإنتاج بصورة كيفية كما يجري إلى حد بعيد الآن ومن دون أساس موضوعي وبحسب أهواء بعض الدول، يقوم المؤتمر الوزاري باستخدام الأساس الموضوعي الذي سيضيّق مجال الاختلاف بين الدول الأعضاء ويحلّ الاستقرار في دول الأوبك ودول العالم الأخرى؛ فبدلاً من النصّ العام عن الآلية لتحقيق الأهداف الذي ورد في إعلان قمة الجزائر الذي سبقت الإشارة إليه، يمكن وضع نصّ واضح فيه شيء من التفاصيل، ولكن الأهم من كلّ ذلك هو التأكيد على تنفيذه حتّى لا يحدث ما حدث بالنسبة إلى إعلان قمة الجزائر. إن إنشاء آلية لحساب السعر العادل الذي يحفظ القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، يتطلب أولاً توافر الإرادة عند الجميع لتنفيذ تلك الآلية، وعندما يتوافر ذلك لن يكون صعباً صياغة النصوص في القرارات والإعلان النهائي.

رابعاً، في ضوء تجربة المدّة التي تفصل بين قمة الجزائر والقمة القادمة وما رافقهما من تناقضات في المواقف وآثار سلبية تأثر بها الجميع وفي مقدمتها شعوب الدول المنتجة بسبب تدهور الأسعار، يرد إلى الذهن أنه قد يكون مفيداً أن تكون للقمة اجتماعات دورية بدلاً من الانقطاع الطويل؛ فأهمية مورد النفط للدول المنتجة لا تحتاج إلى تأكيد، الأمر الذي يتطلب أن يكون موضوعه أمام أصحاب القرار في قمة الدولة بصورة دورية منتظمة، توخياً للمتابعة ولجعل عمل المؤتمرات الوزارية تحت المراجعة والملاحظة من قبل رؤساء الدول المنتجة. ومن باب التفكير بصوت عالٍ ربما يكون من المفيد جعل القمة دورية كلّ ثلاث أو أربع سنوات. وهنا أيضاً إذا ما أقر المبدأ، فمن المفيد أن يكون النصّ واضحاً ومحدداً في ما يتعلق بمستوى الحضور ومدته.. إلخ، على غرار ما اقترحه العراق في القمة العربية في عمان (في ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠)، والذي حصلت الموافقة عليه، إلا أنه لم يطبق.

خامساً، بناء على هذه المعطيات، يبدو من الوضوح بمكان، أن سقف الإنتاج الذي تحدد في الاجتماع الوزاري الطارئ في فيينا البالغ ٢٢,٩٧٦ مليون طن، والذي تنتهي المدّة المحددة له في ١/ ٤/ ١٩٩٩، يجب أن تستمر حتّى ترتفع الأسعار إلى المستوى الذي يحقق مقياس المحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤؛ فهو سعر قابل للحساب كما ذكرنا. ويعني ذلك أن بحث موضوع سقف الإنتاج يجب أن يؤجل إلى وقت بلوغ الأسعار ذلك المستوى الذي تقرره عملية حساب الأرقام وليس قبل ذلك مهما كانت الأعذار. أقول ذلك

لأنني أتوقع أن يعود الضغط لزيادة السقف من قبل البعض بالحجج السابقة نفسها، أو بحجج جديدة حتّى بعد قرار المنظمة الأخير في فيينا بالاستمرار بالسقف الحالي. إن نجاح القمة القادمة من أجل أن يكون ملموساً لا بدّ أن يتجسد بالإعراب الفعلي عن إرادة للسيطرة على هذه المسألة الحيوية لشعوب الدول المنتجة. أما إذا ترك الموضوع من دون معالجة حاسمة في القمة، فستعود الأوضاع السابقة نفسها، فتنخفض أسعار النفط عما هي عليه الآن ويحلّ الإحباط والشعور بالعجز. لا يجوز وليس من العدالة أن تتآكل القوة الشرائية لبرميل نفط الشعوب المنتجة لمصلحة الدول الصناعية الغنية، ولا يجوز أن يقتصر أثر القمة على الجانب المعنوي المؤقت. لا بدّ من نتيجة إيجابية ملموسة.

خاتمة

إنه مما لا شكّ فيه أن مؤتمر القمة القادم يتوخى النجاح، والنجاح يتطلب أن يحقق ما هو أكثر من الأثر المعنوي، فإذا كانت قمة الجزائر ناجحة، فبالإمكان أن تحقق القمة القادمة خطوة أكبر في طريق النجاح. وتتمثل هذه الخطوة بالرجوع إلى الهدف الأساس الذي قامت من أجله الأوبك ـ أسعار النفط، بالمحافظة على القوة الشرائية للبرميل وحمايتها من التآكل. ويتطلب ذلك بعد توافر الإرادة، خلق الآلية اللازمة وهو أمر ممكن لجعل قرار الأسعار والإنتاج قائماً على أساس موضوعي. عندها يعتمد سقف الإنتاج صعوداً أو هبوطاً على هذا الأساس الموضوعي وليس على أي شيء آخر، وتتحقق العدالة والاستقرار وترجع الأوبك إلى قوتها وفعاليتها المطلوبة.

١٠ ــ بنـاء السد العالي(*)

كان نبأ الاتفاقية العربية السوفياتية من أهم الأحداث العربية والعالمية بعد ثورة العراق. وذلك لما لهذه الاتفاقية من مدلولات بعيدة في الوطن العربي والعالم.

فقد ناضلت مصر الثورة مدة طويلة لبناء السد العالي، وقد وقفت الدول الاستعمارية مجتمعة تحاول تجويع مصر وإفقارها، وسحب العون البريطاني ـ الأمريكي لتمويل السد العالي لم يغب عن الأذهان، وكان القصد منه أن تحارب مصر اقتصادياً بعد أن فشلت محاولات التهديد السياسية والعسكرية. ولكن إصرار شعب مصر العربي، ومن ثم شعب الجمهورية العربية المتحدة، استطاع أن يحبط تلك المؤامرات الاستعمارية الدنيئة التي تحاول تجويع هذا الشعب الحر المتطلع إلى حياة حرة كريمة.

وبواسطة علاقات الصداقة الشريفة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي، استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تحصل على قرض مالي يمكنها من بناء قسم مهم من هذا السد. وهذا القرض يعد ضربة قوية لسياسة التآمر الاستعمارية ضد حياة الشعوب وأملها في السعادة والتقدم.

كما إن لبناء السد العالي نتائج بعيدة بالنسبة إلى الجمهورية العربية المتحدة والأقطار العربية الأخرى. إن الجمهورية العربية المتحدة التي تعد أكبر قطر عربي لها من الإمكانيات الاقتصادية والبشرية الهائلة ما يمكن أن يجعلها أعظم دولة في الشرق الأوسط. وقد كان التخطيط الاقتصادي في هذا البلد ولا يزال يهدف إلى

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٩).

تصنيع البلاد وتقوية اقتصاداتها بصورة مستمرة، وقد حققت بذلك انتصارات ضخمة في ميدان الصناعة والزراعة، واستطاعت أن تقف في وجه الحصار الاقتصادي المجرم الذي فرضته الدول الاستعمارية عليها، كما استطاعت أن تسير إلى الأمام متخطية العقبات كلها. إن بناء السد العالي، وزيادة القوة البشرية بصورة مستمرة، سيجعلان الجمهورية العربية المتحدة تقفز في ظرف سنين معدودة قفزات ثورية هائلة في ميادين الصناعة والزراعة، كما إن بناء هذا السد سيزيد من إمكانيات التطور في هذه الجمهورية، وسيضاعف إمكانياتها الدفاعية ضد العدوان. وبذلك تستطيع الجمهورية العربية المتحدة الاستغناء عن سياسة الاعتماد على تصدير نوع واحد من المنتجات كالنفط أو القطن مثلاً، والذي يعني اعتماد البلاد كلياً على نوع واحد من المنتجات الذي يجعلها مرتبطة ارتباطاً شديداً بالاحتكارات الرأسمالية لهذه المنتجات.

إن هذه الخطوة ستدفع الجمهورية العربية المتحدة إلى مستقبل زاهر متطور سعيد[1].

(١) **الجمهورية**، ٤/ ١١/ ١٩٥٨.

● الكتـــب

الكتاب الأول: مذكــرات وآراء في شؤون النفط[*]

المحتــوى

(*) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٨٠.

إهـــداء

إلى والدي الذي تحمّل في حياته الكثير من الآلام

سعدون

مقدمـة

الـواضـح مـن عـنـوان هـذه الـصـفـحـات، أن مـادتها خـليط مـن الحـوادث والمعلـومات الموضـوعية ومن الآراء التي هي في النـهاية آراء خاصة. إن كـمية الحوادث والمعلومات التي مرت علي في أثناء فترة عملي كمسؤول في شؤون النفط كبيرة بالطبع، ومن الطبيعي ألا تكون كلها ذات أهمية، لذلك كان لا بد من الاختيار؛ والاختيار هذا بحدّ ذاته عامل شخصي آخر، أي أن عملية الاختيار قد تمت بحسب اجتهادي بما هو مهم وبما هو غير ذلك. أما الآراء التي تتضمنها هذه الصفحات فهي في الغالب ليست جديدة بل تكونت لدي كصدى للحوادث والمعلومات المتعلّقة بها. وأود بهذا المجال أن أنوه بأنني قد حرصت على تدوين الحوادث بأقصى درجة ممكنة من الدقة، إذ إنّني لم أعتمد على الذاكرة قط، بل على مراجعها الأصلية. وقصدت بضبط الحوادث من حيث الزمان والمكان والتطرق إلى التفاصيل أن يكون ذلك ذا فائدة بحدّ ذاته لتسجيل الوقائع واسترجاع الحوادث لمن يهمه ذلك لأغراض البحث والمراجعة.

أما الملاحظة التي تتعلق بالآراء، فهي أنّني أود التفريق بين مسألة التقييم لتلك الآراء أي كلّ ما يتعلق بخطأ أو صواب الاجتهادات، وبين مسألة تكوين الآراء حول المسائل التي تستثيرها الوقائع. إنني أعتقد أن مجرد تكوين رأي حول الحادثة هو بحدّ ذاته شيء مهم ناهيك عن المقدرة على الوصول إلى الحقيقة في الرأي. إنّني لا أستطيع أن أدّعي شيئاً في مجال النفوذ إلى الحقيقة، فذلك من الأمور التي لا يمكن الجزم بها، كما إنَّ الكلام عنها هو من شأن الآخرين. ولكن من جهة أخرى أستطيع أن أقول إنّني من الذين يكوّنون آراء عن المسائل التي تستثيرها الوقائع.

* * *

هناك سؤال مهم لا بدّ أن يرد إلى ذهن من يقرأ هذه الصفحات، هو: هل أن ما ورد فيها من معلومات أو آراء هو كل ما أعرفه في هذا المجال؟

وبكلمات أخرى، هل أن ما قيل هنا هو كل ما يجب أن يقال؟ الجواب عن ذلك: كلا. إن ما قيل في هذه الصفحات هو كل ما أستطيع أن أقوله، فبعض الأشخاص ـ الذين يتعلق بهم الأمر ـ لا يزالون أحياء ومعظمهم إن لم يكونوا كلّهم هم الآن في مواضع مسؤولياتهم التي كانوا يحتلونها، ومن ناحية أخرى أنا لا أزال في مكان المسؤولية في حكومة الثورة في العراق. صحيح أن مقدار ما اضطررت إلى حجبه ليس كبيراً ولكنه مع ذلك موجود ومهم. إن أموراً قد اضطررت إلى عدم ذكرها أو عدم ذكر الأشخاص المتعلقين بها، مراعاة لاعتبارات المسؤولية التي ذكرتها.

* * *

ورب سائل يقول: وما هي القيمة الحقيقية لهذه المذكرات؟ هناك بالطبع الجواب التقليدي عن فوائد المذكرات التي هي على درجة معقولة من أهمية الموضوع، والموضوع على كلّ حال مهم. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك. إنني كنت أسمع عن تضليل الرأي العام، ولكنني لم أكن أعرف حقيقة الفرق بين ما يجري في الواقع وبين ما يشاع أو يقال أو يكتب عنه حتى في وسائط الإعلام المعروفة مثل الصحف الكبرى. إن التحليل المجرد والوقائع الناقصة أو حتّى الرغبة في الكتابة وإيجاد الخبر أُمور تؤدي في حالات كثيرة إلى تباين كبير بين الحقيقة وبين ما يكتب عنها. لقد كنت، أستغرب بالفعل حينما أقرأ خبراً أو تحليلاً في إحدى الصحف الكبرى عن وقائع اجتماع ما كنت حاضراً فيه وملماً بتفاصيله فأجده بعيداً جداً عن الحقيقة. وكنت أقول لنفسي إذاً ما هو نصيب الأخبار الأخرى التي لم أشهدها من الصحة؟

ومن هنا أعتقد أن المذكرات التي تنقل الوقائع الصغيرة والكلمات التي تقال في الجلسات الخاصة والرسمية ذات فائدة وهي أنها تحقق شيئاً من الاقتراب من الحقيقة. والصفحات التي أضعها في هذا الكتاب تتضمن شيئاً من ذلك.

* * *

كان أمامي عدة طرق لعرض الموضوع كطريقة التسلسل الزمني وطريقة التصنيف بحسب المواضيع. هناك العمل اليومي، وهناك المؤتمرات، وهناك المفاوضات المهمة. ومهما يكن وعلى الرغم من أن المادة هي نفسها، إلا أنه من الضروري إيجاد أنسب الطرق لعرضها، وأظن أن الطريقة التي اتبعتها لا تقوم على أساس طريقة واحدة بل هي تركيب من أكثر من طريقة كمزج الزمن بالموضوع

مثلاً. وعلى كلّ حال فإنني بعد تفكير اهتديت إلى الطريقة التي يجدها القارئ في هذا الكتاب، وهي إلى حد معرفتي أحسن ما يناسب هذه المذكرات من جميع الوجوه وذلك بالطبع مجرد اجتهاد.

أولاً: المفاوضات مع مؤسسة بترول يونيون (Petrol Union)

توليت مسؤولية رئيس شركة النفط الوطنية ورئيس مجلس إدارتها في ١٥/ ١١/ ١٩٦٨م[١]، وفي ذهني فكرة معينة عن هذا العمل الذي لم أكن أتوقعه. وتقوم تلك الفكرة على أساس الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسة وتوقع الانتقادات من قبل البعض؛ فالعمل في هذه المؤسسة ليس من السهل أن يحصل عليه إجماع بل العكس هو الصحيح، والعمل في مجال النفط معرض للاتهامات السياسية والمسلكية، في وقت كانت البلاد تعيش حالة الانقسام والصراع، لذلك لم أتوقع أن تكون المهمة سهلة أو مريحة. ولكنني أعربت للقيادة في القصر الجمهوري عندما استدعيت من دمشق، عن استعدادي إلى أي مسؤولية تختارها.

ذهبت إلى مقر الشركة، وبدأت بالتعرف على ما فيها من جهة زيادة معلوماتي في جوانب من العلوم الطبيعية المتعلّقة بصناعة النفط، ومن جهة أخرى كانت الشركة صغيرة الجهاز جداً إذ بلغ عدد المهندسين فيها آنذاك ١٧ وعدد الجيولوجيين والجيوفيزيائيين ١٧ أيضاً؛ الأمر الذي جعلها لا تمارس أي عمل فعلي على الطبيعة في الصناعة النفطية، لذلك لم يكن لها غير مقرها في بغداد والمنشآت التي آلت إلى الدولة بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م، من الشركات الأجنبية العاملة في العراق والتي لم يحصل عليها أي تغيير. كانت هناك اتفاقية إيراب (IRAB) الموقعة في ٣/ ٢/ ١٩٦٨م، ودراسات عن كيفية استثمار حقل الرميلة الشمالي والجدل حول ذلك.

كانت أُولى تجاربي في المفاوضات تلك التي حصلت مع مؤسسة نفطية يوغوسلافية اسمها بترول يونيون. وقد سبق لهذه المؤسسة أن اتّصلت بشركة النفط الوطنية من أجل عقد خدمة على غرار اتفاقية إيراب. وقد وجدت من المفيد استدعاء هذه المؤسسة للمفاوضات. كنا بالطبع آنذاك نريد توسيع صناعتنا النفطية إلى أقصى الحدود خارج حدود القطاع الذي تسيطر عليه الشركات الأجنبية العاملة

---

(١) عُينت رئيساً لشركة النفط الوطنية في ١٥/ ١١/ ١٩٦٨، ووزيراً للنفط من ١/ ١/ ١٩٧٠ إلى ١١/ ١١/ ١٩٧٤.

في البلاد، كما كانت البلاد بحاجة ماسّة إلى موارد جديدة لتمويل عملية التنمية والنهوض بالأعباء المالية الجديدة للدولة. وكانت مفاوضات صعبة استمرت من ٢٥/ ١/ ١٩٦٩م إلى ٥/ ٢/ ١٩٦٩م، وكان هدفنا هو تحقيق تحسين في شروط اتفاقية إيراب وبخاصة في المسائل المالية. وبعد مفاوضات طويلة استطعنا ذلك، فقد وافق الجانب اليوغوسلافي على إدخال تعديلات جيدة على شروط اتفاقية إيراب. وقد أعرب لي الخبير الجيولوجي الذي كان في الوفد اليوغوسلافي ـ وعلى ما أتذكر كان أستاذاً في الجامعة ـ في حوار خاص معه، عن ثقته بوجود النفط في القطعة موضوع المفاوضات وتقع في المنطقة الجنوبية، الأمر الذي يدلّ على أن الوفد اليوغوسلافي المفاوض كان يفاوض على أرض ذات احتمالات عالية. كانت القروض موضوع البحث بسيطة إذ بلغت عشرة ملايين دولار للتحري.

ولكنني فوجئت في الجولة التالية من المفاوضات بتراجع الوفد اليوغوسلافي بطريقة غير مباشرة، إذ أخذ يثير العقبات ويتملص مما وافق عليه في السابق، وشيئاً فشيئاً تأكدت من رغبتهم في عدم توقيع الاتفاق وبذلك فشلت المفاوضات وانتهى الموضوع.

المهم في هذه القضية، هو أنني وفي أثناء اشتداد أزمة الطاقة، قد ذكَّرت السفير اليوغوسلافي الذي زارني مودِّعاً، أن يوغوسلافيا قد فقدت فرصة جيدة للحصول على مصدر للنفط من العراق بتراجع مؤسسة بترول يونيون عن الاتفاق الذي كان سيضمن ليوغوسلافيا ولتلك المؤسسة منافع اقتصادية ومالية كبيرة لو أنه وقِّع في حينه، فشروطه آنذاك لا يمكن أن تقارن بالشروط السائدة الآن بعد ارتفاع أسعار النفط للمستويات الجديدة. أتذكّر أن السفير قال لي إن ذلك صحيح جداً وأن ما حصل كان نتيجة استقلال تلك الشركات عن التخطيط العام للدولة، إذ المعروف أن المؤسسات الاقتصادية في يوغوسلافيا قد أعطيت حداً جيداً من حرية التصرف والاستقلال. كنا نحن راغبين في تلك الاتفاقية ولكن تراجع الشركة اليوغوسلافية وإن كنا لم نستحسنه في حينه، أصبح في ما بعد لمصلحتنا.

ثانياً: التعاون مع شركة النفط الجزائرية (السوناتراك)

في ٦/ ٥/ ١٩٦٩م قمت بزيارة إلى الجزائر، وتم خلال هذه الزيارة الاتفاق مع الشركة الجزائرية على تدريب بعض موظفي الشركة لديهم، وقد اشترطت السوناتراك أن يتم ترشيح الأشخاص من قبلهم. وبالفعل حضر وفد من الجزائر إلى بغداد وتم اختيار ٥٨ موظفاً فنياً من مهندسين وفيزيائيين وجيولوجيين، وتم

إيفادهم لمدّة سنة كحد أدنى، لقد كانت هذه تجربة التعاون الوحيدة التي نجحت بيننا وبين السوناتراك.

طبعاً كان من الواضح لدينا أن السوناتراك كانت مندفعة إلى تحقيق هذه الخطوة بسبب حاجتها للفنيين، ولم يكن الواقع مجرد تقديم مساعدة لشركة النفط الوطنية العراقية. كان هؤلاء الأشخاص يزاولون عملاً اعتيادياً في الشركة المذكورة وليسوا طلاباً في معهد تدريبي. ومهما يكن فقد كان ذلك لمصلحتنا نحن أيضاً، أي كان هناك اتفاق في المصلحة.

كانت السوناتراك آنذاك تُبنى على طريقة بناء الشركات النفطية الكبرى، فكانت تتوسع بشكل سريع وتقتني الآلات والمعدات بنطاق واسع، ولها ميزانية ضخمة. كنت ألاحظ أن في نشاطاتها شيئاً من المحاكاة للشركات الكبرى وشيئاً من البذخ، ولم تكن أعمالها ومصاريفها منسجمة مع الحاجات الحقيقية. لقد صرفت مبالغ كبيرة إلا أنها في النهاية لم تحقق مردودات تتناسب مع تلك المصروفات، كما علمت أن توسعها الإداري في المكاتب قد لوحظ في الجزائر نفسها وجرى تقليصه في ما بعد. إنني مسرور إننا لم نقع بمثل هذه الأخطاء بل كنا نمدّ أرجلنا على قدر غطائنا، كما يقال، ونعمل بوحي حاجاتنا الفعلية.

ثالثاً: محاولات الشركات للالتفاف على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

كنت أسمع كثيراً أن الشركات الامتيازية تحاول الالتفاف على القانون رقم ٨٠، وأنها كادت أن تحقق ذلك في عام ١٩٦٥م، عندما توصلت إلى مسودة اتفاق ينصّ على استثمار الأراضي التي استرجعتها الحكومة بموجب ذلك القانون بصيغة مشاركة ٣٥ في المئة للحكومة و٦٥ في المئة للشركات. ولكن السماع شيء والوقوف على الأمر شخصياً شيء آخر، وهو ما حدث فعلاً؛ ففي يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٦٩م عقد اجتماع في مكتب السيد وزير الخارجية في المجلس الوطني مع وفد يمثل الشركات الامتيازية، وترأس الجانب العراقي الفريق صالح مهدي عماش، وحضرته أنا بصفتي رئيساً لشركة النفط الوطنية. وكان غرض الاجتماع محاولة الوصول إلى حل للمشاكل المعلقة بين الحكومة والشركات. كان الجانب العراقي يطالب برفع معدلات الإنتاج لمستوى المعدلات السائدة في المنطقة. إذ إنَّ الشركات قد تعمدت منذ تشريع القانون رقم ٨٠ إبقاء تلك المعدلات منخفضة كوسيلة ضغط على الحكومة: كان معدل زيادة الإنتاج في العراق بين ١٩٦١ ـ

١٩٧٠/ ١٩٧١م حوالى ٤,٧ في المئة، في حين أنه بلغ حوالى ١١ ـ ١٢ في المئة في الدول المجاورة، كما طالب الجانب العراقي بتسديد المبالغ التي للحكومة بذمة الشركات المتأتية عن عدد كبير من المطاليب منها تنفيق الريع.

أوضح وفد الشركات ـ والذي أتذكر أنه كان مؤلّفاً من عضوين أَحدهما هو ساتكلف عن شركة النفط البريطانية ـ أن رفع معدلات الإنتاج وتسديد الحسابات يتوقف على حلّ المشاكل المتعلّقة بين الجانبين أو الرجوع إلى مسببات تلك المشاكل. ولما تدرّجنا معهم لتوضيح أفكارهم أكثر أوضحوا أنهم يريدون أولاً شراء كلّ إنتاج شركة النفط الوطنية (وبخاصة من حقل شمال الرميلة) بعد طرح الكميات التي التزمنا ببيعها. وعندما استوضحنا الأمر أكثر تبين أنهم يريدون شراء تلك الكميات من فم البئر وأن يدفعوا سعراً للبرميل يساوي ما يدفعوه عن البرميل في المنطقة المشمولة باتفاقيات الامتياز، أي في شركة نفط البصرة المجاورة، وأن يكون الدفع للحكومة وليس لشركة النفط الوطنية. فقد قال ممثلهم بالنصّ بعد الترجمة: «إن تفكيرنا لتحقيق هذه الآمال في الزيادة في الجنوب ينصب على إيجاد نوع من الصيغة للاتفاق مع شركة النفط الوطنية للحصول على كميات من نفط الرميلة بشكل من الأشكال تكون المشجع لنا للاتفاق على التأسيسات التي نرى ضرورة إنشائها لنضمن زيادة الإنتاج».

ثمّ استطرد بشرح أفكاره فقال: «الشركات تريد شراء نفط عند فوهة البئر وهذا ما يحدث في إيران، لأن لذلك منافع من ناحية نسبة الضرائب التي تدفعها الشركات. وهناك شيء آخر هو أنها تتوقع أن تدفع مبالغ من المال تعادل ما يدفع إلى الحكومات المنتجة للنفط ولا يكون بشكل دفع مبالغ إلى شركة النفط، بل تدفع إلى الحكومة لكي تعفى في بلدها إنكلترا من الضرائب».

وواضح أن ذلك يعني بالضبط إرجاع الوضع إلى ما قبل صدور القانون رقم ٨٠. ولكن ذلك لم يكن كلّ شيء، فقد طرح وفد الشركات مسألة الأراضي التي شملها القانون رقم ٨٠، فتحدث عن ضرورة عمل اتفاق مع الحكومة يتم بموجبه تنازل الشركات عن بعض مناطق الامتياز على غرار ما تمَّ مع الكويت وأبو ظبي بدلاً من سحب المناطق بموجب القانون رقم ٨٠؛ فقال ممثل الشركات: «إن الشركات مستعدة إلى تقديم تنازلات عن الامتياز القديم الذي ضمن لها مناطق واسعة، وإن الشركات مستعدة إلى التنازل أكثر مما حدث في البلدان المجاورة من حيث النسبة، إلا أن هناك أمل في حصول الشركات على مناطق أخرى غير التي لديها الآن».

إذاً، الشركات تريد استرجاع بعض المناطق التي استرجعها القانون رقم ٨٠، وأن تتنازل عن البعض الآخر للحكومة، وأن تشتري كلّ إنتاج الأراضي التي تبقى بيد شركة النفط الوطنية [عدا الملتزم ببيعه] بشروط الامتياز نفسها تماماً. لقد سمعت ذلك من ممثلي الشركات في ذلك الاجتماع، فتأكدت عندها من أن الشركات كانت لا تزال تفكّر بإفراغ القانون رقم ٨٠ من محتواه تماماً. لقد رفضنا مطالبهم بالطبع.

وقد بقي هذا الهدف في أذهانهم دوماً حتّى بعد التأميم، فقد كانوا يطمعون بشراء الجزء الأعظم من الإنتاج الوطني بسعر منخفض، فقد تضمنت عروضهم لحسم المشاكل مع الحكومة بعد تأميم شركة نفط العراق مطاليب من هذا النوع، فقد طلبوا شراء كميات كبير مع إنتاج حقل شمال الرميلة ولمدّة طويلة وبأسعار مخفضة خاصة، كما هو موضح في مكان آخر من هذه المذكرات.

هذه هي خلفية النصّ الذي تعمدنا وضعه في متن البيان الذي أُصدرته وزارة النفط والمعادن بمناسبة مرور عشر سنوات على تشريع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م، إذ كان القصد منه وضع حدّ نهائي للمحاولات المتكررة من جانب الشركات للالتفاف على ذلك القانون.

رابعاً: بعض صعوبات الاستثمار المباشر

كان مشروع الاستثمار المباشر لحقل شمالي الرميلة يتكون رئيسياً من مدّ خطوط الأنابيب إلى المصب على الخليج العربي وشبكة التجميع ومحطات عزل الغاز، وهو المشروع الذي تمّ التعاقد عليه مع الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليو ١٩٦٩م، ولكن جزءاً مهماً أيضاً من المشروع لم يجلب كثيراً من الاهتمام هو حفر أربعة آبار كمرحلة أولى من مجموع عشرة آبار لازمة لإنتاج خمسة ملايين طن من النفط الخام، وهي المرحلة الأولى من إنتاج حقل شمالي الرميلة. وقد حاولنا في البداية أن ننجز حفر هذه الآبار الأربعة عن طريق التعاون مع شركة النفط الوطنية الجزائرية السوناتراك؛ فعندما استلمت مسؤولية شركة النفط الوطنية وجدت دعوة من (السوناتراك) لزيارة الجزائر كانت قد وجهت من قبل، وقد جرى تجديدها، فسافرت إلى الجزائر وكانت تلك أول رحلة عمل أقوم بها. وقبل أن نسافر كنا قد فهمنا أو أُفهمنا بوجود إمكانية لتأسيس شركة مشتركة مع (السوناتراك) لإنجاز العمل مستخدمين حفارة تجلب من الجزائر، وكان لدى السوناتراك آنذاك، كما سمعت حوالى ٤٥ حفّارة. ولكننا فوجئنا بأن السوناتراك لم تكن مستعدة لذلك،

فقد عرضت تأسيس شركة مشتركة تقدّم لها السوناتراك الخبرة الفنية فقط وليس رأس المال، وقد حاولنا عبثاً إقناع من فاوضنا بالحصول على الحفارة لإنجاز العمل بالرغم من كلّ الحديث عن الاستثمار المباشر والتحرر من حصار الشركات.

وقد علمت في ما بعد أن سفيراً للحكومة الجزائرية قد كتب تقريراً لوزارة الخارجية الجزائرية عن تلك المفاوضات، يعترف فيه أن فشل المفاوضات كان راجعاً إلى موقف الجانب الجزائري. لقد كان ذلك مؤلماً لي إذ إنّني لم أكن أتوقعه من الجزائر.

وبعد فشل تلك المفاوضات استطعنا توقيع اتفاق مع مؤسسة (كيموكو مبلكس) الهنغارية، حيث وقّعت معها عقد مقاولة في بودابست في ١٦/ ١٢/ ١٩٦٩م، وكان ذلك بداية تعرُّفي على رجلين قريبين للقلب هما السيد بيشه والسيد كوزداك، يقومان بإدارة هذه المؤسسة النفطية، وقد توثقت علاقتي بهما حيث شعرت بإخلاصهما ومعاملتهما المستقيمة.

وقد تدفّق النفط من طبقة المشرف في أول بئر نفطي في حقل شمالي الرميلة في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م. وثلاثة آبار أخرى قررت الشركة أن تقوم بحفرها بمعداتها الخاصة التي اشترتها من مؤسسة (ماشينو إكسبورت) السوفياتية، أما الآبار الثلاثة الباقية فهي معدة للإنتاج، وبذلك حُلَّت مشكلة تجهيز عشرة آبار لتغطية المرحلة الأولى من إنتاج هذا الحقل.

ولم تقتصر صعوبات الاستثمار المباشر لهذا الحقل على حفر الآبار، بل كانت هناك مسألة شراء الأنابيب، فالاتفاق مع الاتحاد السوفياتي كان ينصّ على تجهيز الأنابيب من قبل طرف ثالث لحساب شركة النفط الوطنية العراقية؛ فالاتحاد السوفياتي كان يعاني من نقص بالأنابيب. وأتذكّر أنه عندما عقدت اللجنة العراقية ـ السوفياتية المشتركة اجتماعها الدوري في بغداد بعد توقيع الاتفاق في تموز/ يوليو ١٩٦٩م، وكنت أرأس الجانب العراقي، حاولت إقناع رئيس الجانب السوفياتي (كولوف) بأن يلتزم الجانب السوفياتي بتجهيز الأنابيب على حسابنا من جهة ثالثة فلم أستطع، فقد عملت كلّ ما يمكن للحصول على مثل هذا الالتزام كتابياً، إلا أن السيد كولوف قد رفض ذلك لأنه لم يكن مخولاً بهذا الأمر، وأفهمني بصريح القول إنه في وضع الصديق الذي يريد أن يساعد إلا أنه لا يستطيع ذلك.

ولم تكن عملية شراء الأنابيب بالعملة الصعبة سهلة، بل على العكس كانت صعبة جداً، ليس بسبب قلة الأنابيب في العالم فحسب، بل وبسبب حصار الشركات الكبرى التي لم تكن قد اعترفت بعد بحق الحكومة باستثمار حقل شمال

الرميلة بصورة مباشرة. وقد وصل الأمر إلى حدّ أن باخرة يابانية كانت تحمل أنابيب تغليف الآبار لحساب شركة النفط الوطنية العراقية، قد دخلت الخليج العربي وقاربت أن تصل ميناء البصرة، قد استدارت ورجعت من دون أن تفرغ حمولتها وكنا بحاجة ماسّة لتلك الأنابيب، وقد استطعنا أن نحصل عليها من شركة إيراب التي تعمل في العراق لحل الأزمة.

* * *

وبعد معاناة من مشاكل حصار الشركات الكبرى على أعمال شركة النفط الوطنية والضغط على البائعين لمنعهم من بيع الأنابيب بالعملة الصعبة لبناء الخط الذي تمّ الاتفاق على إنشائه مع الاتحاد السوفياتي، تمّ التعاقد مع شركة فرنسية لشراء ٢٠ ألف طن من الأنابيب بكلفة تبلغ حوالى ٤ ملايين دينار، وقد وصلت الشحنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والباقي في الأشهر القليلة التي تلت ذلك.

لقد بدأت شركة النفط الوطنية العمل في أول بئر نفطي بمعداتها الخاصة وجهازها الفني الوطني في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وكانت الشركة قد استوردت هذه المعدات من مؤسسة (ماشينو إكسبورت) السوفياتية بموجب الاتفاق الذي عُقد معها في حزيران/يونيو ١٩٦٩م.

وهكذا أخذت أعمال ومنشآت وآليات شركة النفط الوطنية تنتشر في طول البلاد وعرضها. إنه بساط من العمل الحقلي قد امتد، ومن خلال ذلك النشاط ظهر بما لا يقبل الشك أن العمال والفنيين الوطنيين ليسوا أقل من غيرهم قدرة، لا بل هم أحسن وأفضل من غيرهم، فهم يعملون من أجل الذات والوطن، وليس من أجل الذات فحسب.

قلت: إننا عندما استلمنا شركة النفط الوطنية كان بها ١٧ مهندساً و١٧ جيولوجياً وجيوفيزيائياً، وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٧٤، بلغ عدد الفنيين في الشركة ٥٦٤، وعدد الإداريين ٦٣٦، أي أن مجموع العاملين بلغ ١٢٠٠ عامل.

خامساً: العلاقة بالاتحاد السوفياتي

كانت علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي لا تزال تحت تأثير حوادث عام ١٩٦٣م، ومع ذلك فقد بادرنا في شركة النفط الوطنية بتكوين علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي، وكان أول اتفاق فتح الباب للتعاون الواسع النطاق الذي حصل في ما

بعد، هو الاتفاق الذي وقّعناه مع مؤسسة (ماشينو إكسبورت) في ٦/٢١/ ١٩٦٩م،الذي يتضمن الاتفاق على تعاون فني في تجهيز الآلات والمعدات اللازمة للصناعة النفطية وتشغيلها ونصبها، وقوام ذلك عشر حفّارات وخمس فرق جيوفيزيائية وجيولوجية، ووسائط النقل وتجميع النفط وخزنه والضخ وعزل الغاز والصيانة، بما في ذلك إعارة الخبراء للتدريب على أن تكون أثمان كلّ ذلك تنافسية وبعقود، ويتم دفع الأثمان بحسب الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين، ويتم تسديد ٧٥ في المئة من ذلك خلال خمس سنوات وبفائدة ٣ في المئة. وبالرغم من أن الاتفاق كان تجارياً بالدرجة الأولى، إلا أنه كان أول اتفاق وقّعناه مع مؤسسة سوفياتية.

وقد وقّعنا الاتفاق في احتفال في بناية المجلس الوطني، وألقى السفير السوفياتي آنذاك كلمة جيدة وكان سفيراً جيداً ذا نظر بعيد، أبعد من ظروف ذلك الوقت وآثار الماضي، إذ كان يعمل بإخلاص من أجل تطوير العلاقة بين العراق وبين بلاده.

وأتذكّر على سبيل المقارنة بين علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي آنذاك وعلاقاتنا الآن، أنني قلت للملحق التجاري السوفياتي في مكتبي مرة، إن الاتفاق المذكور ذو مغزى سياسي بالنسبة إلى علاقتنا، فانتفض وقال إن الاتفاق عمل تجاري وليس له أي جانب سياسي. هذا ليؤكّد موقف بلاده الذي لا يزال متأثراً بالماضي. كانت تلك هي البداية التي تطورت.

وعلى أثر القرار الذي اتخذناه لاستثمار حقل شمال الرميلة استثماراً مباشراً، ووسط حصار معلن من قبل الشركات النفطية العاملة في العراق التي كانت لا تزال واستمرت بعد ذلك لمدّة طويلة تعتبر حقل شمال الرميلة خاضعاً لاتفاقية الامتياز، وبالتالي فمن غير الشرعي للحكومة استثماره وطنياً، وسط كلّ ذلك سافر وفد على مستوى عالٍ برئاسة نائب رئيس الجمهورية إلى موسكو، للتفاوض على استثماره مباشرة من قبل الشركة بمساعدة مالية وفنية سوفياتية، وبعد مفاوضات صعبة تمّ توقيع الاتفاق المعروف في ٤/٧/١٩٦٩م. وكانت أهم بنود الاتفاق التي طالت حولها المفاوضات، هي الأسعار ومدّة التنفيذ وإلى حد ما مبلغ القرض. ولكننا في النهاية استطعنا الوصول إلى اتفاق، وهكذا بدأ الاستثمار الوطني للنفط في العراق.

وقد تضمَّن الاتفاق المذكور استثمار حقل شمال الرميلة لينتج (٥) ملايين طن من النفط قابلة للزيادة إلى (١٨) مليون طن، وذلك ببناء خطّ الأنابيب اللازم

إلى ميناء الفاو شريطة أن يقوم الجانب العراقي بتسديد النفقات المحلية وثمن الأنابيب والهندسة المدنية. وينص الاتفاق على إنجاز العمل للمباشرة بالتشغيل خلال الربع الأول من عام ١٩٧٢م، ويتم ذلك بعقود توقَّع بين الطرفين. وتمول أثمان العقود من قرض بمبلغ ٦٠ مليون روبل منح للعراق بفائدة قدرها ٢,٥ في المئة سنوياً، يسدد خلال سبع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣م، ويتم ذلك بالنفط الخام المسعر بالأسعار المتحققة في سوق النفط العالمي. لقد كان الجدل في المفاوضات يدور حول مدّة تنفيذ الأعمال بالدرجة الأولى، وحول تثبيت الالتزامات السوفياتية، بما في ذلك مسؤولياتها من حيث التنفيذ والمواصفات الفنية.

كانت تلك هي أول مرة أزور فيها الاتحاد السوفياتي وأتعرّف على المسؤولين السوفيات، فقد أُتيحت لي فرصة التعرُّف إلى رجال الصناعة النفطية وعدد مهم منهم يأتي من جمهورية أذربيجان المعروفة بصناعة النفط. وقد زرنا تلك الجمهورية الإسلامية ذات الحقول النفطية القديمة. كنا نعير مدّة التنفيذ أهمية خاصة في هذه المفاوضات، لأننا كنا نريد الاستعجال بالحصول على مورد مالي جديد.

ومهما يكن، فقد كنت أعتقد أن المدّة التي اتفقنا عليها طويلة، ولم يُجدِ الضغط السياسي الذي قمنا به على أعلى المستويات في المفاوضات إلا قليلاً. وبقيت أعتقد أن المدّة كانت طويلة حتّى الانتهاء من تنفيذ المشروع، فخط الأنابيب لم يتجاوز طوله ١٣٨ كيلومتراً. وأتذكر أننا احتفلنا بافتتاح المشروع وأتى الوفد السوفياتي برئاسة رئيس الوزراء ألكسي كوسيغين لافتتاحه، ومساء ذلك اليوم كان الجميع بحالة فرح، وقد عانقني السيد ساروكن (أحد الفنيين السوفيات) الذي عمل بصورة مهمة في تنفيذ المشروع، وكان على ما أظن ثملاً، وقال لي بفرح عظيم إن هذا المشروع العظيم قد أُنجز بفترة قصيرة جداً، وأعتقد أنه كان يقصد ما يقول ولكنني قلت في نفسي إن لِكُلّ بلد طريقته في العمل ومقاييسه للسرعة؛ فلو إن السيد ساروكن لم يكن قد اعتاد على طريقة في العمل ومقاييس معينة لما قال ذلك، في حين أنني كنت ولا أزال متأكداً أن مدّة الإنجاز لم تكن سريعة بالقياس إلى مشاريع مماثلة أنجزت في المنطقة.

إن المؤسسات السوفياتية عموماً بطيئة في إنجاز الأعمال التي تتعاقد عليها. وقد قال لي مرة وزير الطاقة الجزائري إنهم عادة يتعاقدون مع السوفيات على إنجاز المشاريع التي هم ليسوا في عجلة من أمر تنفيذها.

وبعد اتفاق تموز/يوليو ١٩٦٩، في موسكو، بدأت أعمال استثمار الرميلة

بتوقيع سلسلة من العقود؛ ففي ٣٠/٨/ ١٩٧٠م وقّعت شركة النفط الوطنية العراقية عقداً مع (تكنو إكسبورت) السوفياتية للقيام بأعمال المرحلة الأولى وبكلفة ١٢ مليون دينار تشمل إلى جانب الآبار العشرة المعدَّة للإنتاج، إنشاء محطة عزل الغاز بسعة خمسة ملايين طن سنوياً، وإنشاء خطّ أنابيب قطره (٢٨) عقدة، وطوله ١٣٨ كم وسعته ١٨ مليون طن سنوياً لنقل النفط من حقل الرميلة إلى الفاو. وجهزت الأنابيب شركة (بونت أمازون) الفرنسية، إضافة إلى إنشاء مستودع خزن وضخ في الفاو لتصدير النفط.

ومن المهم أن أُنوِّه في هذا الصدد وفي مجال العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، إلى أن مؤسسات الاتحاد السوفياتي تعمل كمؤسسات تجارية من حيثُ إنَّها تحاول الحصول على أعلى ربح ممكن وبأفضل شروط ممكنة. إن الأسعار لم تكن أقل من غيرها، بل على العكس كانت على العموم أعلى من أسعار الأعمال المماثلة. أما مُدد التنفيذ فهي قطعاً أطول من مدد تنفيذ الأعمال المماثلة لها من قبل شركات أجنبية أخرى.

وحتّى هذا المشروع الذي يعد نسبياً مشروعاً صغيراً، لم تنجزه المؤسسات السوفياتية خالياً من النواقص، ولم ينجز في موعده المقرر في ١/ ٤/ ١٩٧٢، ما اضطر تلك المؤسسات إلى الاعتراف بذلك وتعويضنا بمبلغ نقدي عن تلك النواقص.

إلا أنه لا بدّ من التنويه، إلى أن الأهم من كلّ ذلك هو أن الاتحاد السوفياتي قد تقدّم لمساعدتنا في ذلك الوقت الحرج إذ لم يكن لدينا عرض لتنفيذ المشروع إلا من شركة إسبانية غير معروفة وغير موثوقة من قبلنا. لقد استطعنا بتلك المساعدة أن نخترق حصار الشركات الكبرى ونثبِّت أركان الاستثمار الوطني للثروة النفطية.

سادساً: النفط والمقايضة والتنمية

إن السياسة النفطية مرتبطة من دون شكّ بالسياسات الاقتصادية الأخرى أو أنها يجب أن تكون كذلك؛ ففي بداية الاستثمار الوطني المستقل لحقل شمالي الرميلة ودخول شركة النفط الوطنية لسوق النفط كبائع مستقل، كان لا بدّ من تطوير سياسة تجارية تخدم السياسة النفطية المستقلة، وكان العراق آنذاك لا يزال محاصراً من قبل شركات الامتياز العاملة في العراق بسبب النزاع حول القانون رقم ٨٠، فلما تمّ التعاقد على استثمار حقل شمالي الرميلة ومد الأنبوب الناقل للنفط إلى الخليج العربي، وجدت شركة النفط الوطنية نفسها في وضع البائع

الجديد الذي عليه أن يعمل منذ البداية لتسويق النفط الذي سينتج عندما يتم بناء المنشآت الجديدة. كما إنَّ سوق النفط العالمي آنذاك لم يكن قوياً، لذلك كان لا بدّ من تطوير سياسة تساعد على تسويق النفط ونجاح الاستثمار المباشر، وكانت الفكرة هي ربط تسويق النفط بالسياسة التجارية أي المقايضة. وقد تمّ تنسيق جيد مع وزارة التجارة حول ذلك، وبدأت في ١٩٦٩ـ ١٩٧٠م حملة واسعة لتثبيت سياسة المقايضة؛ فبدلاً من أن يدفع العراق عملة صعبة لقاء ما يستورده من البلدان الأخرى التي تستورد النفط منا، عمل العراق على أن يسدد ثمن مستورداته كلياً أو جزئياً بالنفط الخام. وقد أُجريت سلسلة من المقابلات مع سفراء عدد كبير من الدول لشرح هذه السياسة.

طبعاً لهذه السياسة جوانب إيجابية من حيث إنها مكّنت شركة النفط الوطنية من دخول السوق العالمي بالرغم من حصار الشركات الكبرى، إلا أنها لم تخلُ من بعض المشاكل، وأهم تلك المشاكل هي الاتفاق على أسعار النفط وأسعار البضائع المستوردة؛ فالمقايضة علاقة تجارية خاصة خارج السوق الاعتيادية، الأمر الذي يجعل مسألة تحديد الأسعار أصعب مما لو كان التعامل يجري في السوق الاعتيادية. كما إن بعض الدول كانت تشتري النفط لتقوم ببيعه إلى جهات أخرى. ومهما يكن فإن سياسة المقايضة كأي سياسة أخرى كانت مفيدة في ظرف معين وتخدم غرضاً معيناً.

ولكن عندما بدأت سوق النفط بالتحسن وظهرت بدايات أزمة الطاقة وانتهت مشاكل العراق مع الشركات الكبرى تبدّل الوضع؛ فسياسة المقايضة لم تعد ضرورية لا بل إن جوانبها السلبية أصبحت تفوق جوانبها الإيجابية، لذلك كان لا بدّ من التخلي عنها. لقد ازدادت عوائد النفط بشكل كبير، ودخل العراق مرحلة التنمية الواسعة النطاق، واضطلع بتنفيذ خطط تنموية طموحة، فظهرت الحاجة إلى اختصار الزمن والسرعة في التنفيذ وبخاصة في بلد مثل العراق عانى الكثير من المشاكل الداخلية التي عوقت التنمية فيه لمدّة طويلة وبذا ظهرت أهمية الوقت.

لقد اتضحت بجلاء حاجة الدول الصناعية للطاقة وأصبح اقتصادها مهدداً وقوى مركز البلدان المنتجة. كلّ هذه الظروف الجديدة ساعدت على ظهور أفكار جديدة في مجال السياسة النفطية، فظهرت سياسة ربط تصدير النفط بالمساهمة بعملية التنمية الاقتصادية، وبدلاً من شعار التجارة في خدمة النفط، أصبح الشعار الآن النفط في خدمة التنمية. وأخذنا بتطبيق فكرة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، وهي نمط خاص من الاتفاقيات يتضمّن تعاوناً واسع النطاق

يشمل تجهيز النفط وتقديم القروض والتزام المشتري بتنفيذ عدد من المشاريع، والتعاون في تقديم الخبرة الفنية. والمشاريع قد تكون نفطية وغير نفطية.

وقد ازداد عدد هذا النوع من الاتفاقيات وبخاصة مع الاتحاد السوفياتي، حيث عقدنا معه عدداً من هذه الاتفاقيات. ومن أهم الاتفاقيات التي عُقدت كانت مع فرنسا واليابان. حتّى إنَّ شركات النفط الامتيازية العاملة في العراق بعد أن صفيت المشاكل معها، قد تقدّمت بعرض يشمل تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية في العراق وتقديم الخبرة الفنية كجزء من صفقة كبيرة تتضمّن عقود خدمة لاستثمار قطع من الأراضي على غرار العقد الذي تمّ مع شركة إيراب الفرنسية.

إن المفاوضات مع الشركات حول هذا الموضوع قد قطعت بعض المراحل وانتهت بأن رفضنا في النهاية الدخول في مثل هذه الصفقات.

وقد شهدت منظمة الدول المصدرة للنفط حواراً غنياً حول فكرة ربط النفط بالتنمية؛ ففي المؤتمر الذي انعقد في آذار/مارس ١٩٧٣، نوقشت هذه المسألة وقد تكلّمت بشيء من التفصيل شارحاً هذه السياسة موضحاً أنها يمكن أن تنفذ في مجالات ثلاثة؛ فحيثما يكون البلد المنتج لا تزال عنده شركات امتيازية يستطيع البلد المنتج أن يعقد اتفاقاً مع الشركات المنتجة يمتد إلى كل فترة الامتياز يلزم الشركات المنتجة بتنفيذ عدد من المشاريع النفطية وغير النفطية في داخل البلاد وخارجها.

وبالنسبة إلى المشاريع التي تنتج من أجل التصدير، يمكن أن يتضمن الاتفاق تأمين الأسواق الخارجية لفائض الإنتاج. وفي حالة الاتفاق الجديد بين بلد منتج للنفط مع شركات لاستثمار أراضٍ جديدة، يمكن أن يتضمن الاتفاق تنفيذ عدد من مشاريع التنمية إلى جانب الاستثمار النفطي.

وفي الحالة الثالثة، عندما يتولى البلد المنتج استثمار نفطه مباشرة وتسويقه في السوق العالمي يمكن أن تتبع سياسة عقود البيع الطويلة الأجل التي تتضمّن التزام المشترين بتنفيذ عدد من المشاريع.

وقد أُعدّت صياغة تلك الملاحظات بشكل مقالة نشرتها مجلة **ميس** *(Middle East Economic Survey (MEES))* بالإنكليزية[٢]. والذي يقرأ نصّ القرار ٣٤ ـ ١٥٥ المعنون: «بيان للسياسة (النفطية)» الذي صدر عن الاجتماع الذي

(٢) *Middle East Economic Survey (MEES)* (18 May 1973).

عقدته الأوبيك في فيينا في حزيران/يونيو ١٩٧٣، يتضح له أن القرار يعالج مسألة التنمية من خلال العلاقة بين الدول المنتجة والدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام؛ فبعد مقدمة إيضاحية جيدة وحيثيات منطقية عن أهمية النفط الخام في اقتصاد البلدان المنتجة يخلص القرار إلى أن يعلن: إن استثمار النفط من الأقطار الأعضاء والاتجار فيه يجب أن يكونا بشكلٍ أو بآخر مرتبطين بعملية النمو الاقتصادي المعقول والسريع.

ولكنني وقد شهدت تطبيق هذه السياسة عملياً، وجدتها هي الأخرى ليست خالية من الجوانب السلبية، فالدول التي تعقد معها اتفاقيات طويلة الأمد تأخذ بالتصرف على أساس احتكار تنفيذ المشاريع التي تتضمنها الاتفاقية، وكانت تعترض وتتذمّر عندما تقوم الحكومة العراقية بعرض تلك المشاريع للمنافسة الدولية. إن المشاريع التي تضمنتها مثل هذه الاتفاقيات كانت في الغالب كبيرة وعلى درجة عالية من التعقيد الفني، الأمور التي تجعل مسألة تنفيذها عن طريق التفاوض الثنائي مع جهة واحدة أمراً ينطوي على كثير من المخاطر ومن أهمها عدم القدرة على تحديد السعر.

لقد سلكت الحكومة طريقاً سليماً مفاده وضع تلك المشاريع في المنافسة الدولية التامة أو المحدودة، واختيار أفضل الشروط، فإذا كان عرض الدولة التي لنا معها اتفاقية تتضمن أفضل الشروط أخذنا به. ولكن حتّى مثل هذه الطريقة فإنها لا تخلو من عيوب. إن مجرد ذكر المشروع في اتفاقية مع بلد من البلدان يجعل عملية استدراج عروض تنافسية من السوق الدولي أصعب، لأن الشركات الأخرى تأخذ بالاعتقاد بأن عملية استدراج العروض ليست حقيقية، بل هي وسيلة لمعرفة الأسعار من أجل التفاوض مع الدولة المتفق معها، وبأن العطاء في النهاية سيرسو على تلك الدولة، لذلك لا طائل من وراء تقديم عرض، وتقديم العرض كما هو معروف عملية ذات كلفة بالنسبة إلى الشركة وتأخذ شيئاً من الوقت. لذلك فإنني أخذت مؤخراً أميل إلى فصل عملية التسويق عن عملية تنفيذ المشاريع؛ فالنفط يباع حراً بالعملة الصعبة والمشاريع تنفذ بالمنافسة.

بقي أمر مهم واحد، أعتقد أنه يجب أن يدخل في حساب السياسة النفطية، هو مسألة نقل العلوم التطبيقية من البلدان الصناعية المتقدمة إلى البلدان المنتجة للنفط عن طريق اتفاقيات تعاون فني وثقافي طويلة الأمد. ويمكن أن تأخذ هذه الاتفاقيات عملياً شكل تعاون بين الجامعات ومعاهد البحوث وإنشاء مراكز للتدريب وبرامج واسعة للدراسة والتدريب الفني. إن البلد المنتج للنفط يجب أن

يستفيد من البلدان الصناعية المستوردة للنفط في هذا المجال لقاء ضمان تزويدها بالطاقة. إن مسألة تضييق الفجوة في المجال الفني بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، بدأت تكتسب أهمية خاصة وربما كانت من أهم الحقول التي يجب أن يقوم فيها تعاون مثمر.

إن اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، تمثل في الواقع شكلاً متطوراً من العلاقات الاقتصادية بين الدول، فهي تنظم تعاوناً اقتصادياً وفنياً على أرضية سياسية ملائمة، أي أن يكون بين البلدين المتعاقدين علاقات صداقة في الجانب السياسي. كما إنها علاقات اقتصادية متنوعة ومتشابكة تمتزج فيها أمور التنمية وتنفيذ المشاريع، بتبادل الخبرة الفنية ويكون كلّ ذلك مصحوباً بارتفاع حجم التبادل التجاري وتقديم القروض. وضمن هذه الأُسس العامة عقدت بين العراق وعدد من البلدان اتفاقيات مهمة منها الاتفاقية الأولى مع الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليو ١٩٦٩. كما عقدت اتفاقيات مع عدد من الدول الاشتراكية الأخرى؛ ففي نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، تمّ في صوفيا التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع بلغاريا، تضمنت إعطاء قرض للعراق مقداره خمسة ملايين باوند إسترليني بفائدة ٢,٥ في المئة سنوياً، ويستعمل القرض لتغطية كلفة المشاريع التي تنفذها بلغاريا في العراق. وتسدد قيمة القرض بدفعات من النفط الخام العراقي المنتج من قبل شركة النفط الوطنية اعتباراً من ١٩٧٢/ ١٩٧٣، بكميات تتراوح بين نصف مليون طن إلى مليون طن سنوياً وتحدد أسعارها باتفاق الجانبين.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، وقّعت اتفاقية بين العراق ورومانيا للتعاون الاقتصادي والفني التي حصل العراق بموجبها على قرض بمقدار ٣٥ مليون دولار بفائدة ٢,٥ في المئة يسدّد مقايضة بالنفط الخام العراقي. وتقوم المؤسسات الرومانية بموجب الاتفاقية بتنفيذ عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي، وبعمليات الحفر وتزويد الأجهزة والمعدات الخاصة بإقامة المنشآت اللازمة لإنتاج النفط والغاز ونقلهما إلى موانئ الشحن. ومعروف أن لرومانيا خبرة جيدة في الصناعة النفطية وأنها تنتج معدات جيدة معروفة كأبراج الحفر.

وخطا العراق خطوات أخرى مماثلة مع بلدان أخرى، ففي ١٨/ ٦/ ١٩٧٢م وقّع العراق مع فرنسا اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني كانت أساساً لتعاون مثمر اتسع نطاقه في ما بعد لمصلحة البلدين، وشكّل أرضية لعلاقات سياسية متطورة. وحصل الشيء نفسه مع اليابان إلا أن الاتفاق مع اليابان كان مؤثراً في تطوير العلاقات الاقتصادية أكثر من العلاقات السياسية.

سابعاً: تخفيض الأسعار قبل قيام الأوبك وخسائر العراق المالية

إن إعلان قيام منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، الذي تمّ في بغداد، كان في الأساس لمجابهة قضية انفراد الشركات الامتيازية في تحديد أسعار النفط بمعزل عن رأي حكومات البلدان التي تعمل فيها. وقد حدث أن قامت تلك الشركات ـ كما هو معروف ـ بتخفيض الأسعار المعلنة من طرف واحد مرة في شباط/فبراير ١٩٥٩، ومرة أخرى في آب/أغسطس ١٩٦٠. وتوضح الأرقام التالية مقدار الخسائر المالية التي نتجت عن تخفيض الأسعار المعلنة؛ ففي سنة ١٩٥٩م كانت الأسعار المعلنة لنفط البحر الأبيض المتوسط ٢٤٩ سنتاً للبرميل خفضت إلى ٢٣١ سنتاً وخفضت في عام ١٩٦٠ إلى ٢٢١ سنتاً، وارتفعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، إلى ٢٤١ سنتاً، أي أن أسعار عام ١٩٥٩ كانت أعلى بمقدار ٨ سنتات مما وصلت إليه بعد الزيادة في عام ١٩٧٠، الأمر الذي أدّى إلى خسارة مالية للعراق بلغت منذ عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٩ ما مجموعه ١٦٢ مليون دينار.

أما الأسعار المعلنة للنفط المصدَّر عن طريق الخليج العربي، فقد كانت في عام ١٩٥٩، ٢٠٠ سنتاً للبرميل خفِّضت إلى ١٨٢ سنتاً وخفضت مرة أخرى في عام ١٩٦٠ إلى ١٧٢ سنتاً، ما شكّل خسارة للعراق بلغت حتّى عام ١٩٦٩، ٦٠ مليون دينار، أي أن مجموع الخسارة في عوائد العراق لو بقيت أسعار عام ١٩٥٩ من دون تخفيض ٢٢٢ مليون دينار.

تلك هي صورة الوضع المالي بين الحكومة والشركات الامتيازية من ناحية الأسعار فحسب، عندما بدأت معركة التفاوض بين الأوبك والشركات الامتيازية في كاراكاس وبدأت فعلياً في طهران في كانون الثاني/يناير ١٩٧١.

ثامناً: بداية التفكير بإجراءات ضدّ الشركات الامتيازية العاملة في العراق

عندما بدأت العلاقة بين الحكومة والشركات تتأزّم بسبب مطالبة الحكومة بحل المشاكل المعلقة وإنهاء الحصار على النفط العراقي، وما قامت به الشركات من تخفيض للإنتاج كوسيلة ضغط وتعثّر المفاوضات، بدأت وزارة النفط بالقيام بدراسات عديدة حول مختلف الإجراءات التي من الممكن اتخاذها لمواجهة الشركات؛ فدرست طبيعة اتفاقية عام ١٩٥٢، قانونياً وعملت دراسة عن الجوانب القانونية للتأميم الجزئي والمساهمة الجبرية في الشركات بمقدار ٢٠ في المئة.

وعلى أثر قرار استثمار حقل شمال الرميلة وطنياً والاتفاق مع الاتحاد السوفياتي لإقامة المنشآت ومد خطّ الأنابيب إلى الخليج العربي، برزت الحاجة إلى توفير الماء النقي لأعمال شركة النفط الوطنية، وكان عند شركة نفط البصرة طاقة فائضة بالماء فطلبنا استخدام تلك الطاقة الفائضة، فرفضت الشركات في البداية إلا أنها رضخت أمام الإصرار من قبل شركة النفط الوطنية. وقد أثار هذا الحادث ككل موضوع استخدام الطاقة الفائضة لدى الشركات في أنابيب نقل النفط وفي منشآت التصدير وكل شيء، وقد أوضحت ذلك رسمياً لممثل شركات النفط عندما زارني يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٧٠. ولذلك تقدّمت وزارة النفط والمعادن باقتراح تشريع قانون يتيح للحكومة استعمال الطاقة الفائضة في منشآت شركات النفط العاملة في العراق وبحسب ما تقتضيه المصلحة العامة باعتبار أن ذلك يقع ضمن ممارسة السيادة، فضلاً عن أن الحكومة تساهم في تمويل تلك الطاقة الفائضة بنسبة مساهمتها في الأرباح الصافية، وقد اقترحت الوزارة في ٢٦/ ١٠/ ١٩٧١ مسودة قانون لاستعمال الطاقة الفائضة.

وبعد إكمال ملف القضايا المعلقة مع الشركات وضع في نهايته بند يتعلق بالإجراءات التي من الممكن اتخاذها في حالة فشل المفاوضات. وقد تضمنت تلك الإجراءات المقترحة إضافة إلى تشريع قانون استخدام الطاقة الفائضة ما يلي:

أولاً، تشريع قانون تحديد تصدير النفط الخام من الحقول الشمالية عن طريق البحر الأبيض المتوسط بالطاقة القصوى لخط الأنابيب، وقد وضعت الصيغة في ٩/ ٨/ ١٩٧١.

ثانياً، تخفيض مدّة الامتيازات بقانون، بحيث تنتهي كلها في نهاية عام ١٩٨٠.

ثالثاً، حصر أعمال الشركات بالقبب التي تنتج منها فعلياً الآن وتأميم الطبقات والقبب الثابت وجود النفط فيها وغير مستثمرة، أي إصدار قانون مشابه لقانون رقم ٨٠ لتحديد مناطق الاستثمار عمودياً بدلاً من أفقياً.

رابعاً، تشريع قانون يلزم الشركات التقيُّد بمبدأ المشروع المستمر، أي تسليم الحقول والمنشآت والإدارة بشكل مشروع منتج قابل للاستمرار والتشغيل من قبل الحكومة بعد استلامه. يضاف إلى ذلك تقديم اقتراح شفهي لتأميم حصة (كولبنكيان) وهو أضعف المساهمين في الشركات الامتيازية كوسيلة تهديد للآخرين.

تاسعاً: المفاوضات الأولى مع شركات النفط حول نفط الشمال

على أثر الاتفاق الذي تمّ بين شركات النفط والحكومة الإيرانية لزيادة الضريبة من ٥٠ في المئة إلى ٥٥ في المئة، زار العراق المدير العام لمجموعة الشركات العامة في العراق جفري ستوكويل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وقد حاول ممثل هذه الشركات استغلال فرصة وجود مطاليب معلّقة للحكومة العراقية على الشركات، فعرض على وزارة النفط تطبيق الاتفاقية نفسها مع العراق مقابل أن يتنازل العراق عن مطاليبه السابقة وهو ما تسميه عادة الشركات بـ «شرط إعطاء خلاصية» عن المشاكل الماضية. وقد رفضت الحكومة هذا العرض على الرغم من الوضع المالي غير الجيد آنذاك. وكان من الحكمة في حينه ألّا تتعجل الحكومة فتقبل عرض الشركات بل فضلت انتظار اجتماع منظمة الأوبك في كاراكاس ـ فنزويلا للعمل من خلال المنظمة. وفعلاً تمّ ذلك الاجتماع المهم واتخذ فيه القرار الشهير رقم ١٢٠، الذي حدد خمسة مطاليب للدول الأعضاء وهي تثبيت نسبة الضريبة على الأرباح بـ ٥٥ في المئة، وإزالة التفاوت بين أسعار النفوط المصدرة من الدول الأعضاء على أساس فرق الكثافة والموقع الجغرافي وإجراء زيادة عامة في أسعار النفط واتباع نظام جديد لاحتساب فروق الكثافة وإلغاء جميع عمولات الأوبك وضمنها عمولة التسويق. وقد تمّ التفاوض جماعياً من قبل دول الخليج العربي وشركات النفط وعقدت اتفاقية طهران. وعلى أثرها رجع ستوكويل إلى بغداد وتم عقد الاتفاقية لتنفيذ اتفاقية طهران، فحصلت الحكومة العراقية على تلك المطاليب من دون أن تتنازل عن شيء من مطاليبها السابقة.

وفي هذه المناسبة حاول ستوكويل أن يعقد اتفاقاً ثنائياً حول زيادة نسبة الضريبة على النفط المصدَّر عن طريق البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الحكومة رفضت ذلك وفضَّلت الانتظار حتى انتهاء المفاوضات التي كانت تجري في طرابلس ـ ليبيا حول جميع النفوط المصدرة عن طريق المتوسط.

١ ـ مشاريع النقل والتسويق

كانت شركة النفط الوطنية تعيش في جو خاص هو جو الحصار المفروض على النفط المنتج وطنياً من الحقول التي شملها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١؛ فاستثمار حقل شمالي الرميلة كان مهمة صعبة وقد تمّ ذلك مع السوفيات في اتفاق تموز/يوليو ١٩٦٩، ثمّ كان هناك موضوع النقل والتسويق.

اتجهت أفكارنا إلى إنشاء أنبوب ينقل نفط الحقول الجنوبية بما فيها شمالي

الرميلة إلى البحر الأبيض المتوسط، وبالفعل تمّ التعاقد مع شركة سنام بروغيتي (Snamprogetti) الإيطالية لإجراء المسوحات الأولية وفتحت المفاوضات مع الحكومة السورية للاتفاق على المرور. وإذا ما وصل النفط إلى المتوسط فهناك أوروبا التي تكوِّن السوق الكبير ولكن للشركات الامتيازية نفوذاً واسعاً في أوروبا، لذلك اتجه تفكيرنا إلى الدول الاشتراكية.

كانت في ذلك الوقت أخبار متداولة عن مشروع أنبوب الأدرياتيك بين يوغسلافيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وربما بولندا لاستلام النفط من ميناء على بحر الأدرياتيك في يوغسلافيا، ونقله إلى هذه البلدان بواسطة خطّ أنابيب مشترك.

أرسلنا وفداً فنياً لهذه البلدان قام بمباحثات مع مؤسساتها النفطية المعنية بهذا الموضوع في حزيران/يونيو ١٩٧٠، وبالفعل قام الوفد بالاتصال بمؤسسة كيموبول التشيكية وجنرال أيمكس الهنغارية، وأينا اليوغسلافية. كانت المعلومات عن هذا الخط هي أنه يبتدئ من ميناء باكار في يوغسلافيا لمسافة ١٧٨ كيلومتراً وبطاقة نقل هي ١٧ مليون طن في السنة، ويمتد من سيساك إلى مدينة يوتوفا على الحدود الهنغارية اليوغوسلافية بمسافة ١٠٧ كيلومترات وبطاقة نقل هي ٧ ملايين طن سنوياً، ويستمرّ بالطاقة نفسها إلى مدينة جيرنتك ولمسافة ١٥٢ كيلومتراً ومنها إلى براتسلافا في تشيكوسلوفاكيا لمسافة ٥٤ كيلومتراً، وبطاقة نقل هي ٥ ملايين طن سنوياً. وترتبط بهذا الخط فروع داخلية لإيصال النفط الخام لِكُلّ من هذه البلدان.

وقدرت كلفة الخط داخل يوغوسلافيا بحوالى ٧٠ مليون دولار أما كلفته ضمن الأراضي الهنغارية فقد قدرت بحوالى ١٠ ملايين دولار. وقدرت حاجة هذه البلدان للضخ في الأنبوب كما يلي: يوغوسلافيا ١٠ ملايين طن سنوياً، وهنغارياً مليونا طن، وتشيكوسلوفاكيا ٥ ملايين طن سنوياً. أما موعد إنجازه بمرحلتين فهو عام ١٩٨٠م.

لقد عرض الوفد العراقي رغبته في المساهمة في ملكية الخط وتأسيس شركة مشتركة من قبل الأطراف المعنية كافة. كما أبدى الجانب العراقي استعداده للمساهمة بتقديم قرض يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ في المئة من الكلفة في يوغوسلافيا، على أن يكون القرض بشكل نفط خام مقابل إعطاء شركة النفط الوطنية حقّ استخدام ٥٠ في المئة من طاقة الخط لتصدير النفط الخام إلى هذه الأقطار بشكل عقد طويل الأمد يساوي مدّة اندثار الخط. وقد اعترضت المؤسسات المذكورة على مبدأ ملكية العراق لجزء من الخط واعترضوا أيضاً على حجز نسبة ٥٠ في المئة من طاقة الخط.

وقد اضطررت للسفر إلى يوغوسلافيا وهنغاريا لبحث هذا الموضوع مع المؤسسات المعنية؛ ففي يوغوسلافيا ذهبت إلى زغرب وأجريت مباحثات مع رئيس شركة (أينا) وكان عسكرياً متقاعداً ورجلاً لطيف المحضر ومفتوح الحديث ولم نخرج بنتيجة. وفي بودابست عقدت اجتماعاً مع المعنيين وشرحت لهم مطولاً مشكلة تسويق النفط المنتج وطنياً وحصار الشركات الامتيازية واستعملت كلّ ما لدي من حجج اقتصادية وسياسية فلم أجد أذناً صاغية فلا المشاركة كانت مقبولة ولا حجز نسبة من طاقة الأنبوب لتسويق النفط العراقي في بلدانهم كانت مثار اهتمامهم.

كنا نريد أن نبيع لهم النفط ونقدم لهم التسهيلات بشكل قروض بنفط خام ولكنهم لم يكونوا بحاجة لذلك. لم تكن لهم مصلحة ملحّة فلم يساعدنا أحد، ورجعت من دون نتيجة. طبعاً دار الزمن دورته وتحول السوق من سوق المشتري إلى سوق البائع، وشهدت بنفسي فترة الحمى للحصول على النفط، وتدافعت الوفود إلى بغداد من كلّ فج عميق، ولم نعد بحاجة إلى حجز نسبة من طاقة خطّ الأدرياتيك وطوينا الموضوع نهائياً. المهم هو أننا كنا نحاول ونتشبث.

٢ ـ اجتماع منظمة الأوبك في كاراكاس ـ فنزويلا

كان هذا الاجتماع الأول من نوعه (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠)، حيث شهد اتخاذ القرار المعروف بضرورة زيادة أسعار النفط. كانت الجلسة الافتتاحية في نادي القوات المسلحة، وقد ألقى خطاب الافتتاح فيها رئيس الجمهورية آنذاك رفائيل كاليرا. وقد حدث في جلسة الافتتاح أن دعت الحكومة الفنزويلية أعضاء البعثات السياسية إلى حضور الجلسة، ومن ضمنهم السفير الإسرائيلي، وقد أصر الوزراء العرب على مقاطعة الجلسة إلا إذا تمّ خروج السفير الإسرائيلي. وبعد أخذ ورد وتأخير إلى أكثر من ساعة، خرج السفير الإسرائيلي من القاعة وتم افتتاح الاجتماع.

كان الاجتماع بداية لحمى الأزمة النفطية بعد أن استطاعت الحكومة الليبية رفع أسعار نفطها المصدَّر بمقدار ٢٠ سنتاً للبرميل، ما اضطر الشركات إلى عرض الزيادة نفسها على الأقطار المنتجة الأخرى المصدرة على المتوسط ومنها العراق.

إن اجتماع كاراكاس كان مكرّساً لمفاوضة الشركات للحصول على زيادة في أسعار نفط الخليج العربي بما في ذلك إيران. كان الجو مشحوناً بالتفاؤل ولكنه ذلك التفاؤل الذي لا يزال في بدايته وأعضاء المنظمة بين واثق وغير واثق بعد

ذلك الركود الطويل في سوق النفط، وسيطرة الشركات المنتجة. وقد وضعت صيغة القرار المعروف بقرار ١٢٠ الذي يدعو إلى ضرورة زيادة الأسعار وتأليف لجنة مفاوضات من ثلاثة أقطار لإجراء المفاوضات، ومنها العراق. كانت الـ ٢٠ سنتاً التي أضيفت على سعر نفط المتوسط هي الحد الأدنى وقاعدة الانطلاق.

في جلسة غير رسمية للوفود، جرى حديث عن ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية، بما في ذلك التشريع في حالة فشل المفاوضات. وفي الجلسة الرسمية كنت حريصاً على إعادة ذلك الحديث ووضعه في سجل الوقائع، فتحدثت عن ذلك مؤكّداً على ضرورة العمل الجماعي، وفي قرارة نفسي كنت أعرف تماماً أن العراق من دون عمل جماعي لا يستطيع لوحده إجبار الشركات على رفع الأسعار. وقد أخذ الحديث عن العمل الجماعي بالاتساع حتّى أحرز رأياً عاماً ملزماً تقريباً.

وبالرغم من أن الاجتماع كان مكرّساً بالدرجة الأولى لرفع أسعار النفوط المصدرة من أقطار الخليج العربي، إلا أن الدول الأخرى الأعضاء في الأوبك كانت مهتمة أيضاً بما يدور لأنها كانت تعلم أن أي زيادة في أسعار تلك النفوط ستؤدي حتماً إلى زيادة في أسعار نفوطها، بما في ذلك إندونيسيا البعيدة التي احتفظت دائماً بوضع خاص ودور محدود في اجتماعات المنظمة. هناك درجة لا بأس بها من العقلانية سادت اجتماعات المنظمة، العقلانية المشدودة إلى حسابات المصالح والتغاضي عن الأمور الثانوية والخاصة، ما أعطى الاجتماعات نفحة من الجدية والشعور بالأهمية.

٣ ـ كيف بدأت العلاقة مع البرازيل؟

بعد انتهاء أعمال مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط [أوبك] في كاراكاس، عاصمة فنزويلا الذي انعقد في السابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، سافرت على رأس وفد رسمي إلى البرازيل بدعوة من وزير الخارجية، كجزء من سياستنا العامة القائمة على تمتين العلاقات مع جميع الدول الراغبة بذلك. وقد انتهت المفاوضات في برازيليا بتوقيع اتفاق عام لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وقعته وزارة الخارجية البرازيلية من جانبهم، وكانت تلك مهمتنا الرئيسة. وكان ذلك العمل بمثابة أول زيارة يقوم بها وفد عراقي رسمي إلى البرازيل، ما كان له صدى جيد في أوساط الجالية العربية بحسب ما عكسته الصحافة. وبانتهاء أعمالنا رجعنا إلى ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro)، وهناك دعانا رئيس شركة بترو براس السيد غيزل الذي أصبح في ما بعد رئيساً للجمهورية، إلى غداء في متحف الفن الحديث، فلبّينا الدعوة. وأثناء ذلك جرى

حديث عابر عن مزايا التعاون بين شركات النفط الوطنية في البلدين، وكنت آنذاك رئيساً لشركة النفط الوطنية، إضافة إلى كوني وزيراً للنفط. وبشكل عابر اقترحت أن تتعاون شركة النفط الوطنية العراقية وشركة بترو براس (Petro Brass)، فوافق رئيس بترو براس واتفقنا على تثبيت ذلك بشكل رسائل متبادلة حيث حرر لنا رئيس بترو براس بشكل عاجل رسالة بهذا المعنى سلِّمت إلينا في اليوم التالي.

وكان ذلك بداية لتعاون فعال أدّى إلى توقيع عقد خدمة مع شركة بترو براس للتنقيب في العراق على غرار اتفاقية إيراب. وفعلاً قامت تلك الشركة بأعمال التنقيب وحصلت على اكتشاف نفطي جيد، وهكذا توطدت العلاقة بين الشركتين، في حين أن الاتفاقية التي ذهب وفدنا من أجلها والتي وقّعت في العاصمة بقيت حبراً على ورق تقريباً.

إنني مسرور لبدء تلك العلاقة النفطية التي ربما كان لها أثر جيد على توطيد علاقاتنا السياسية، وقد صوتت في ما بعد البرازيل في الأمم المتحدة لصالح قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، كما إنَّ رئيس بترو براس قد أصبح في ما بعد رئيساً لجمهورية البرازيل. أقول إنني مسرور لبدء تلك العلاقة بالرغم من الأخطاء المراسيمية التي ارتكبها الجانب البرازيلي إزاءنا في تلك الزيارة، والتي اعترف بها أمامي سفير البرازيل في إحدى مقابلاتي اللاحقة له. وكان ذلك بالنسبة إلي مثلاً جيداً عن أن الخدمة العامة تحتم أحياناً أن يتحمل المسؤول عبئاً على اعتباراته الشخصية.

٤ ـ مفاوضات طهران

كان مؤتمر الأوبك الذي عقد في كاراكاس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، هو نقطة البداية حيث اتّخذ فيه القرار المشهور رقم ١٢٠ الذي حدد مطاليب الدول المصدرة للنفط في المفاوضات المقبلة مع الشركات، وانتخب لجنة من ثلاثة أقطار هم العراق والعربية السعودية وإيران، لتفاوض شركات النفط حول أسعار نفوط الخليج العربي. وبدأت اللجنة أعمالها في طهران.

كانت تلك أكبر وأهم مفاوضات حضرتها حتّى ذلك الوقت، وقد تعلمت منها شيئاً مهماً في أسلوب التفاوض، وتعرفت من خلالها على شخصيات كبيرة تعمل في شركات النفط. وقد حشدت الشركات أكبر عدد من خبرائها وأرسلت شخصياتها الكبيرة إلى تلك المفاوضات، وأعطيت قيادة المفاوضات من جانب الشركات إلى شركة النفط البريطانية باعتبار بريطانيا أكثر خبرة في شؤون

دول الخليج العربي من غيرها، ومثّل شركة النفط البريطانية اللورد ستراث ألموند (Lord Strath Almond).

ابتدأ وفد الشركات أولاً بالحصول على المعلومات وطلب منا شرح بنود القرار ١٢٠ محاولاً معرفة مختلف جوانب مطالبينا، ومن خلال ذلك كان يحاول التعرف ـ قدر الإمكان ـ على نوايانا وسافر بعدها إلى لندن. ثمّ رجعت الشركات بوفد مفاوض وكان الجو مشحوناً آنذاك؛ فالدول المصدرة للنفط كانت تشهد أول تجربة تضامن وعمل جماعي بوجه الشركات. وقد فوجئت في البداية أن وفد الشركات لم يتحدث في موضوع الأسعار ولا الشؤون المالية التي هي بالنسبة إلينا جوهر الموضوع، بل حول الحديث إلى جانب آخر هو ما سمّاه جانب «الضمانات».

كان رئيس وفد الشركات يقول إن موضوع الأسعار من السهل الاتفاق عليه، وهو ليس بالأمر المهم، بل يمكن حسمه بساعات أو بنصف يوم على الأكثر، ولكننا مهتمون بالضمانات. كان وفد الشركات يريد **ضماناً** أنه في حالة التوصل إلى اتفاق مع الدول المنتجة حول الخليج العربي، وأنه في حالة توصل الشركات مع الدول الأخرى مثل ليبيا والجزائر إلى اتفاق أفضل، فإن دول الخليج العربي لن تطالب الشركات ثانية بالحصول على الامتيازات التي حصلت عليها ليبيا والجزائر. وكان جوابنا هو أننا نتفاوض لعقد اتفاقية تخص نفوط الخليج العربي، ولا يهمنا ما تتوصل إليه الشركات مع ليبيا والجزائر. وكان موقفنا هذا لمصلحة ليبيا والجزائر إذ لم تكن هذه الدول قد تفاوضت مع الشركات بعد، أي أننا تركنا أيديها حرة للتوصل إلى اتفاق أفضل.

والضمان **الثاني**، هو أن الشركات طالبت بحصر الموضوع في بنود القرار ١٢٠، وألا تطالب دول الخليج العربي بما يمكن أن تحصل عليه أي دولة أخرى خارج حدود هذا القرار، وقد تمت موافقتنا على ذلك أيضاً.

و**ثالث** طلبات الشركات من العراق والسعودية باعتبارهما مصدِّرتين لنفوط على المتوسط، ألا ترجعا ثانية إلى رفع أسعار نفوطهما المصدَّرة عن طريق الخليج بسبب أي مزية تحصل عليها نفوط المتوسط. وقد وافقنا أيضاً، إلا أن ممثلي الشركات طلبوا أيضاً أن ما نتوصل إليه بشأن نفوط الخليج يطبق على نفوط المتوسط عندما يحين موعد المفاوضات على أسعار تلك النفوط، وقد رفضنا ذلك قطعياً.

كانت الشركات تريد أن تربط أسعار المتوسط بأسعار الخليج، وبالتالي تضع الأساس للزيادات على نفوط المتوسط. كان ذلك مضراً بليبيا والجزائر وبالعراق

الذي كان معظم نفطه يصدر عن طريق المتوسط لو وافقنا، ولكننا لم نوافق واضطرت الشركات إلى الرضوخ لموقفنا.

وبعد الحديث عن الأسعار وما طرحناه نحن وما طرحوه هم من أرقام، تركوا الموضوع من دون حسم، وانتقلوا إلى نقطة أخرى هي أنهم طلبوا أن تكون الأسعار التي يجري الاتفاق عليها ثابتة لمدة خمس سنوات أي أن تكون مدّة الاتفاقية ملزمة لمدّة خمس سنوات. وهكذا اتضح أن الشركات كانت تهدف من هذا الأسلوب في المفاوضات أن تسد جميع الثغرات التي تهمها أولاً، قبل أن تحسم قضية الأسعار، وهي القضية التي تهمنا نحن. وبعد أن تحسم الأمور الأخرى تأتي إلى موضوع الأسعار بعد أن نكون قد فقدنا أوراقنا الضاغطة. وتبين أيضاً أن الشركات كانت تريد التوصل إلى ترتيب شامل لكل الصناعة النفطية ولمدّة خمس سنوات، أي أنها كانت قد بدأت تستشعر أزمة الطاقة المقبلة. وذلك ما يفسر لنا رضوخها في النهاية لمطاليب الأوبك وحرصها على التوصل إلى اتفاق.

طبعاً كانت تلك هي تجربة الصراع الأولى مع الأوبك، وكان لا بدّ من اختبار حقيقة تضامن الأوبك، لذلك نرى الشركات ـ بعد أن قطعنا شوطاً مهماً في المفاوضات ووصلنا إلى الموضوع المهم، ألا وهو الأسعار ـ ترفض عرضنا وتصرّ على موقفها وتترك المفاوضات تنقطع. ولكنها مع ذلك وبعد انقطاع المفاوضات عادت وتحدثت عن إمكانية استئنافها إذا ما ساد جو خالٍ من التهديد والتوتر. لقد انقطعت المفاوضات وانعقد مؤتمر استثنائي للأوبك لمعالجة الموقف في ٣ ـ ٤ شباط/فبراير ١٩٧١.

وفي هذا المؤتمر الاستثنائي المتحفز، تجلت لأول مرة (أمامي على الأقل) روعة العمل الجماعي المدعوم بالتصميم، فقد صاغ المؤتمر مشروع قرار في اليوم الرابع من شباط/فبراير ١٩٧١، ينصّ على أن تقوم كلّ من الدول المنتجة في منطقة الخليج العربي في يوم ١٥ شباط/فبراير الجاري، بتشريع قانون أو اتخاذ خطوات قانونية لإجبار الشركات على تنفيذ بنود قرار رقم ١٢٠ الذي تطالب المنظمة بتنفيذه. وفي حالة رفض أي شركة الانصياع إلى التشريع الذي تتخذه الدولة خلال مدّة سبعة أيام من صدور التشريع، تقوم جميع الدول المنتجة في منطقة الخليج العربي باتخاذ الإجراءات الملائمة بحق تلك الشركات، بما في ذلك الحظر الكامل لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية. ومن أجل الوضوح وتجنب احتمالات الاختلاف، فقد بحثت مسألة الحد الأدنى لزيادة الأسعار التي يجب الحصول عليها والتي من دونها تلجأ الحكومات إلى التشريع، فقد اتفق في اجتماع

مغلق لرؤساء الوفود على تلك الزيادة ودُوِّن ذلك بوضوح بوثيقة خطية وقّعها رؤساء الوفود، وأُعطي كلّ رئيس وفد نسخة يحتفظ بها عنده حفاظاً على سريتها.

لقد كان واضحاً أن الدول المنتجة كانت جادة في المجابهة، وأظن أن الشركات قد فهمت ذلك وفضلت التفاهم وتلبية المطاليب. إنني في داخل نفسي كنت أتمنى أن ترضخ الشركات لمطاليبنا وتحل المشكلة بدلاً من اللجوء إلى التشريع وإيقاف الضخ، لأنني كنت أعرف صعوبة إيقاف الضخ بالنسبة إلى العراق في ذلك الوقت الحرج مالياً؛ فالعراق لم يكن لديه متسع مالي يساعده على احتمال انقطاع عوائد النفط. كنت أشعر بثقل المسؤولية. كانت تقارير وزير المالية عن الوضع النقدي للخزينة مقلقة حقاً؛ ففي ٣١/ ٣/ ١٩٦٩، بلغ مجموع الديون ١٨٤,٤ مليون دينار، وبلغ الموجود النقدي ٣,٩ مليون دينار، أي إن صافي الديون الجارية قد بلغ ١٨٠,٥ مليون دينار.

وبعد الانتهاء من صياغة مشروع القرار الذي أخذ الرقم ١٣١، تحدّث بيريز لا سالفيا (Pérez La Salvia)، وزير نفط فنزويلا الذي حضر الاجتماع متأخراً، مطولاً، مورداً الحجج المختلفة لضرورة عدم الإشارة إلى حظر تصدير النفط فقال: كيف نستطيع أن نحكم أن الشركة الفلانية العاملة في البلد الفلاني لم تستجب إلى مطاليب الأوبك؟ فذلك غير ممكن لأن مثل هذا الحكم هو من صلاحية الدولة ذات العلاقة ويقع ضمن سيادتها. وقال أيضاً: لماذا نصرح باستعمال هذا السلاح ونكشف أوراقنا للشركات؟ لماذا لا نبقي ذلك لأنفسنا لنرى كيف تتطور الأمور وبعد ذلك نتخذ الإجراء المناسب؟

وعندما قيل له إن فنزويلا إذا لم تكن راغبة أن تلتزم بحظر التصدير فبإمكانها ألا توقع على القرار، أجاب إن فنزويلا إذا لم توقع على القرار فإن ذلك يظهر الأوبك وكأنها غير متضامنة. أنّه كان يقصد بالطبع ألا تظهر فنزويلا ضعيفة الموقف أمام شعبها والرأي العام وتخسر شرف المساهمة بتلك المعركة مع الشركات المستغلة، أي أنه كان يريد أن توقع فنزويلا على القرار، ولكنه يريد أن تحذف منه الإشارة إلى حظر تصدير النفط.

كان وزير النفط الفنزويلي يريد أن يقتصر مشروع القرار على التشريع فحسب، وفنزويلا في هذا المجال لا تكون قد عملت شيئاً جديداً فهي في الأساس تحد أسعار النفط بالتشريع، أما ذكر حظر تصدير النفط فهو ما يعارضه. لقد اضطررت إلى الكلام المسهب وبلهجة فيها شيء من الحدة وقلت ما معناه: إن الزميل وزير نفط فنزويلا لا يريد أن يكون خارج القرار، ولكنه يريد أن يأتي

الجميع إليه فيحذف الإشارة لحظر تصدير النفط، أي أنه يريد قراراً ضعيفاً من دون أسنان قاطعة. وقد أشرت بتلك الكلمة إلى أن الشركات قد لا تعبأ للتشريع إذا لم يكن تنفيذ التشريع مدعوماً بعقوبة تتعلق بالإمدادات النفطية.

إنني لم أقل هذا الكلام لأنني كنت أتنبأ بأزمة الطاقة أبداً، ولكن ذلك هو المنطقي كما رأيته في حينه، وقد اتضح في ما بعد أن مسألة الحصول على النفط هي أهم ما يشغل بال الشركات. كانت الكلمة طويلة وحادة النبرات ومفندة بالحجج، ساعدت كثيراً على تبديد الجو الذي خلقه وفد فنزويلا، وسهلت بالتالي مرور مشروع القرار حيث أجاب وزير النفط الفنزويلي متراجعاً وموضحاً أنه حصل سوء فهم لما قاله.

لقد عادت الشركات فاتصلت وعادت المفاوضات، ووقعت اتفاقية طهران المعروفة.

٥ ـ جانب آخر من مفاوضات طهران

كان موقف العراق في مفاوضات طهران موقفاً خاصاً، فبيّن العراق وشركات النفط مشاكل معلقة أهمها عدم اعتراف الشركات بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والمشاكل المعلقة الأخرى والديون المترتبة للحكومة على الشركات. كما إنَّ العراق لم يكن بوضع مالي قوي إطلاقاً. إن مجموع هذه العوامل جعلت الموقف التفاوضي للعراق ضعيفاً بمفرده شأنه شأن باقي البلدان المنتجة، إلا أنه كان بوضع خاص من هذه الناحية. لذلك كان جلياً أن السبيل الأمثل للعراق هو سبيل العمل الجماعي من خلال منظمة الدول المصدِّرة للنفط (الأوبك). وقد كانت المنظمة موفقة إلى حد بعيد في إدارة مفاوضات اتفاقية طهران من حيث روح التضامن العالية، والمقدرة على الاتفاق على أهداف مشتركة، وعزل الخلافات الثنائية والمسائل الخاصة بكل قطر. وحتّى في مسائل الشكل كانت موفقة من حيث اختيار الممثلين للتفاوض حول نفط الخليج العربي، حيث انتخب العراق والسعودية وإيران كما اختيرت طهران مكاناً للمفاوضات، وقد أبدينا نحن من جانبنا مرونة جيدة في المسائل الشكلية، فذهبنا إلى طهران واشتركنا بصورة فعّالة بالمفاوضات على الرغم من الجو المشحون بالخلافات بيننا وبين إيران في ذلك الوقت. ومع ذلك فقد كان للعراق مشكلة خاصة لا يستطيع بحثها ولا يستطيع إغفالها، وهي مشكلة مطاليب الحكومة على الشركات المعلقة من دون حل، والمتراكمة منذ مدّة طويلة، وهي مطاليب مهمة؛ فهناك ديون مالية للحكومة على الشركات المتعلّقة بتطبيق قاعدة تنفيق الريع؛ فالعراق لم يوقع تلك الاتفاقية التي توصلت إليها دول الأوبك مع

الشركات ووقعتها جميع الدول في عام ١٩٦٤. وهناك مبلغ غبن مقداره ستة سنتات في السعر المعلن للنفط المصدَّر عن طريق الفاو، ومن ثمّ من ميناء خور العمية منذ تخفيض السعر المعلن في عام ١٩٥٦. كذلك هناك حقوق العراق الناشئة عن الاختلاف على كيفية حساب كلفة الإنتاج وقائمة طويلة من المطاليب الأخرى.

كان المأزق هو أن الشركات تصرّ على أن تضع في صلب اتفاقية طهران نصاً بمثابة خلاصية تامة عن جميع المطاليب بين الطرفين المتفاوضين. وكان واضحاً أن الدول المعنية، سواء المشتركة في المفاوضات أم الأخرى، لا مانع لديها من قبول هذا النصّ، فهي ليست لديها أي مشاكل معلقة وبذلك كان العراق وحيداً في هذه القضية. والمأزق هو أننا لا نستطيع أن نطلب بحث هذه الأمور، لأنها تخص العراق وحده، كما إنها أمور ليست قابلة للحل السريع في تلك الظروف. ومن ناحية أخرى لا نستطيع نحن وحدنا أن نرفض هذا النصّ؛ فالمفاوضات كانت جماعية. وكان واضحاً لديّ أن الآخرين كانوا مستعدين لقبول النصّ الذي تطلبه الشركات، ولم يكن هناك من هو مستعد لأن يتخلى عن مزايا الاتفاقية والزيادات التي أتت بها على الأسعار من أجل مشكلة خاصة لقطر واحد.

وفي إحدى الجلسات الأخيرة، وبعد أن تمّ الاتفاق على كلّ شيء إلا هذا الموضوع، اضطررت أن أقول في اجتماع المفاوضات، إن للعراق أموراً خاصة لا يستطيع التخلي عنها، وهو بالتالي غير مستعد لقبول النصّ المتعلق بالخلاصية الوارد في مشروع الاتفاقية الذي تقدّمت به الشركات، ولكنني وأنا أقول ذلك لم أكن أشعر بموقف القوي لأنني أعرف أن الآخرين مستعدون لقبوله، كما بدرت بدايات الكلام عن أن الاتفاقية معروضة لمن يريد توقيعها والذي لا يريد توقيعها يستطيع أن يتخلف، ما كان يعني بالنسبة إلي أن الاتفاقية يمكن أن تتم من دون العراق. ولكن ماذا سيحصل لو رفضنا توقيع الاتفاقية؟ النتيجة واضحة، هي أننا سنفقد قوة التفاوض الجماعي، ونحن لوحدنا لسنا في وضع القوي آنذاك، والبلاد تحتاج إلى العوائد الجديدة. كنت قلقاً جداً. لقد حدث أن ارتكب أحد أعضاء الوفد المفاوض من جانب الشركات زلة لسان، وهو لاكرين ممثل شركة تكساكو (Texaco)، استفدت منها إلى أقصى الحدود؛ فعندما انفض الاجتماع من دون حلّ لهذه المسألة، وهممنا بالخروج، قال لاكرين من دون وعي بما يقول، إن الشركات لا تستطيع أن توقع الاتفاقية إذا لم تكن جماعية من الجانبين، فقدح ذهني لهذه الكلمة العابرة وفهمت أنها تعني أن الشركات لا تستطيع أن توقع الاتفاق إذا لم يوقع العراق، في حين أنني لم أكن أعرف ذلك من قبل، أي أن

العراق لوحده يستطيع تعطيل كلّ العملية. إذاً لأفرض موقفي على الجميع. وهكذا كان فحملت حقيبتي اليدوية وخرجت إلى فندق الهيلتون ولم أكن مخطئاً بذلك؛ فما هو إلا وقت قصير حتى أتاني ممثل عن الشركات يستطلع موقفنا، فأوضحت له بإصرار أن العراق لا بدّ أن يحصل على وثيقة جانبية يثبت فيها جميع مطاليبه الثنائية المعلقة ويحتفظ بحقوقه كاملة فيها.

وهكذا كان؛ فقد وافقت الشركات على إدراج جميع تلك المطاليب في رسالة جانبية حررت في الليل. وبقيت مسألة غبن الستة سنتات في السعر المعلن لنفط البصرة، فقد عرضت الشركات تعويضاً عن ذلك بشكل مبلغ مقطوع مفضلة ذلك، لأن إزالة الغبن برفع السعر المعلن لنفط البصرة سيؤدي إلى مطالبة رفع أسعار النفوط الأخرى المصدَّرة من الخليج العربي، وحتّى هذا الحل رفضناه ونجحنا في رفع سعر نفط البصرة بمقدار ستة سنتات.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات النفط قد دفعت إلى الحكومة ١٤١ مليون باوندا إسترلينياً في ما بعد تعويضاً عن هذه المطاليب عندما حلّت جميع هذه القضايا في الاتفاق الذي أعقب تأميم شركة النفط العراقية في الأول من شهر آذار/ مارس ١٩٧٣.

إذاً، إن ممثلي الشركات ليسوا ـ كما يشاع عنهم ـ لا يرتكبون الأخطاء ولا يصدر عنهم إلا ما هو مدروس ومحسوب، فزلة لسان ذلك المليونير الشاب ممثل شركة تكساكوقد أفادتني إلى أقصى الحدود. حقاً لقد كانت مفاوضات مرهقة وصعبة بالنسبة إلينا.

٦ ـ موقف العراق في مفاوضات طهران

في شباط/ فبراير ١٩٧١، ومباشرة بعد توقيع اتفاقية طهران، عقدت جمعية الاقتصاديين العراقيين ندوة تحدثت فيها عن تلك المفاوضات؛ وقلت في تلك الندوة إن العراق أصرّ على أن لا تسري أي اتفاقية يوقّعها المفاوضون تخص النفط المصدّر من الخليج العربي على النفط المصدّر من البحر الأبيض المتوسط. وكان هذا الموقف هو السبب المباشر في قطع المفاوضات من قبل الشركات ضمن محاولاتها إلى شق وحدة صف دول الخليج العربي المنتجة، وليس بينها غير العراق والمملكة السعودية من له نفط مصدَّر عن طريق المتوسط. وكان لموقف دول الخليج العربي المنتجة المتفهم لموقف العراق من هذا الموضوع، الأثر الفعّال في تفويت الفرصة على محاولات الشركات شقّ وحدة الصف. وقد أبلغت هذه الدول ممثلي الشركات

خلال المفاوضات بالنصّ: إن مهمة لعبة شقّ الصف لن تنطلي علينا وإننا نقف إلى جانب العراق والسعودية في هذا الشأن.

كان موقف العراق في هذه المفاوضات يتبع نهجاً صلباً وواقعياً بالوقت نفسه؛ فالوفد العراقي كان يصرّ على موقف صلب، ولكن إلى الحد الذي يحفظ الانسجام ووحدة الصف بين الدول المتفاوضة لما لذلك من أهمية كبيرة. كانت المفاوضات صعبة، ومهمة المحافظة على وحدة الصف ليست سهلة؛ فالمعروف أن مصلحة الدول في تلك المفاوضات لم تكن متساوية، فهناك من له مصلحة كبيرة وهناك من له مصلحة صغيرة نسبياً، كما إن بعض دول الخليج كان لها نفط مصدر عن طريق الخليج وعن طريق المتوسط، بينما لم يكن لمعظم هذه الدول سوى النفط المصدَّر عن طريق الخليج. وكان في ذهن الوفد العراقي ضرورة دعم موقف ليبيا والجزائر تنفيذاً لاتفاق التعاون والدعم الموقّع بين العراق وليبيا والجزائر. وقد تجسّد هذا الدعم بإعلان الالتزام بعدم مطالبة الشركات في المستقبل بالحصول على أكثر مما سيسفر عنه الاتفاق في مفاوضات طهران، إذا ما أسفرت مفاوضات الشركات مع ليبيا والجزائر عن اتفاقية تتضمن شروطاً أحسن.

٧ ـ لقد حقّقت اتفاقية طهران أكثر من أهداف قرارات كاراكاس

إن مؤتمر كاراكاس الذي عقدته منظمة الأوبك، قد اتّخذ قراراً تاريخياً شهيراً هو القرار ١٢٠ ـ ٢١، الذي حدد الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، والتي التزمت اللجنة الثلاثية من العراق والسعودية وإيران بتحقيقها نيابة عن دول الخليج العربي. ويتكون القرار من خمسة بنود هي: رفع معدل الضريبة من ٥٠ في المئة إلى ٥٥ في المئة على الدخل الصافي للشركات؛ إزالة الاختلافات الموجودة بين الأسعار المعلنة لنفوط الخليج؛ تحقيق زيادة متساوية في الأسعار المعلنة؛ تبنّي نظام جديد أفضل في تحديد فروقات الكثافة على أساس ١,٥ سنت لكل ٠,١ درجة لِكُلّ برميل للنفط الخام من درجة ٤٠ وأقل، وعلى أساس ٠,٢ سنت لِكُلّ ٠,١ درجة للخام ذي الكثافة أعلى من ٤٠ درجة، وأخيراً إلغاء السماحات التي منحت للشركات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧١.

وقد حققت اتفاقية طهران زيادة في الضريبة إلى ٥٥ في المئة، وزيادة عامة في الأسعار المعلنة مقدارها ٣٥ سنتاً للبرميل، كما إنها حققت زيادات تلقائية للسنوات القادمة بإضافة سِنْتَين في السعر المعلن سنوياً حتّى عام ١٩٧٥. وتحققت الزيادات المطلوبة عن فروقات الكثافة، وأُلغيت جميع السماحات التي كانت تمنح للشركات في السابق لقاء تنفيق الريع الذي وافقت عليه الأوبك في السابق.

إضافة إلى تحقيق الأهداف الواردة في فقرات القرار ١٢٠ ـ ٢١، فقد تحققت الأمور التالية: نصّت الاتفاقية على زيادة سنوية بمقدار ٢,٥ في المئة من السعر المعلن للتعويض عن التضخم خلال فترة نفاذ الاتفاقية، وبذلك تحقق مبدأ مهم لأول مرة في العلاقات بين البلدان المنتجة والشركات الامتيازية هو الاعتراف بضرورة حماية عائدات الدول المنتجة من آثار التضخم في الدول الصناعية، أي أن أسعار النفط يجب أن ترتفع مع ارتفاع الأسعار في الدول الصناعية. وقد تضمنت الاتفاقية زيادة أخرى بمقدار ٥ سنتات على البرميل كتعويض عن الارتفاع المتوقع في أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية، وهنا أيضاً ثبت لأول مرة مبدأ جديد وهو حقّ الدول المنتجة للنفط في المشاركة بالأرباح الناتجة عن العمليات المتممة التي تحصل في مرحلة ما بعد إنتاج النفط الخام. وكان تثبيت هذه المبادئ أمراً مهماً لمفاوضات لاحقة تتعلق بالمحافظة على القوة الشرائية لدخول البلدان المنتجة.

أتذكّر أن وزير مالية إيران جمشيد أموزكار قال في لقاء خاص في شقة أحد رؤساء الوفود أثناء مفاوضات طهران، إنه سيكون سعيداً لو حصلنا على زيادة ٢٠ سنتاً، وكان واضحاً أنه كان قانعاً بأقل مما حصلنا عليه في النهاية.

عاشراً: تقنين الإنتاج في الأوبك

من المعروف أن هدف الأوبك الأساسي في السيطرة على الأسعار أصبح بمرور الوقت بحاجة إلى منهج لتقنين الإنتاج من أجل أن يكون ممكناً وفعّالاً. وأكثر الدول المنتجة اهتماماً بهذا الموضوع كانت فنزويلا التي طرحت هذا المشروع في الأوبك، وبقي ينتقل من مؤتمر إلى آخر على جدول الأعمال لمدّة طويلة تقارب العشر سنوات.

من المفهوم بالطبع أن فنزويلا كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على أسعار نفوطها في مستويات عالية عن طريق تقنين الكميات المعروضة في الأسواق العالمية من نفوط الدول الأخرى، إذ إن احتياطي فنزويلا قليل وكذلك فإن كمية ما يمكن أن تنتجه بصورة اقتصادية متماشية مع القواعد السليمة في الصناعة النفطية، لا يمكن أن تكون مرتفعة، لذلك فسبيلها الصحيح لزيادة عائداتها هو ارتفاع الأسعار لا ارتفاع كمية الإنتاج. يقابل موقف فنزويلا هذا أن السعودية كانت المعارض الرئيس لموضوع التقنين، ودوافعها في ذلك مزيج من عوامل اقتصادية ناتجة عن احتياطياتها الكبيرة وعوامل سياسية ناتجة عن علاقاتها بالدول

الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة المستهلك والمستورد الكبير للنفط الخام.

والذي جلب انتباهي في هذا الخصوص هو طول نفس فنزويلا في هذه القضية ومحاولاتها المستمرة لإعادة طرح الموضوع، وبذلها الجهود عبثاً لمحاولة الحصول على قرار من الأوبك. كان موقف العراق دوماً مع هذه الفكرة، إلا أننا كنا نرى استحالة نجاح المشروع بسبب موقف السعودية. ولكن بمجيء أزمة الطاقة أصبح الموضوع محلولاً تلقائياً إذ ارتفعت الأسعار دونما حاجة إلى تقنين الإنتاج، ولكن عادت مسألة التقنين إلى الظهور مجدداً بعد الانفراج النسبي الذي حدث في سوق النفط، حيث بقي الإنتاج السعودي هو مشكلة الأوبك وبخاصة بعد ظهور السعرين في الأوبك في اجتماع الكويت المعروف، ورفض السعودية رفع الأسعار بأكثر من ٥ في المئة، في حين أن الدول الإحدى عشر الأخرى قررت رفعها بنسبة ١٠ في المئة.

كان المؤتمر العشرون الذي عقد في الجزائر من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٠، قد ناقش موضوع تقنين الإنتاج بصورة موسعة؛ فقدمت اللجنة الاقتصادية تقريراً وافياً عن الموضوع وعقد رؤساء الوفود اجتماعاً مغلقاً ونوقش الموضوع بتفصيل، إلا أن ذلك لم يؤد إلى الخروج بنتيجة إيجابية.

وفي كاراكاس، عاصمة فنزويلا، اتخذت المنظمة قراراً في اجتماعها المنعقد في ٩ ـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، بوضع برنامج لتحديد إنتاج النفط الخام، وقد ألفت لجنة فنية لوضع الأسس لتلك البرمجة. وفي الاجتماع غير الاعتيادي للمنظمة المنعقد في فيينا في ١٠ تموز/يوليو ١٩٧١، نوقش تقرير اللجنة الذي اتضح فيه أنه لم يكن من الممكن الاتفاق على أسس تحديد الإنتاج بين أعضاء اللجنة. ومنذ ذلك الوقت وأنا أتعمّد بحث هذا الموضوع في اجتماعات المنظمة دون التوصل إلى نتيجة. وقد اتضح من المناقشة أن هناك معارضة للسير في التنفيذ الفعلي لبرنامج لتحديد الإنتاج بصورة واضحة أحياناً وبصورة مبطنة أحياناً أخرى. وقد أوضحت رأي العراق بتأييد اقتراح رسم منهج لتحديد الإنتاج بالرغم من أن العراق لم يكن من الدول ذات الإنتاج الكبير، الأمر الذي يجعله يتحمّل قسطاً من تخفيض الإنتاج في حالة تطبيق البرنامج؛ فالإنتاج في العراق كان منخفضاً أصلاً بسبب ما كانت تقوم به الشركات بعد تشريع القانون رقم ٨٠، إلا أنني كنت أنظر بعين الأهمية إلى موضوع الأسعار التي خفضتها الشركات لمرتين من جانب واحد، وهو العامل المباشر الذي دفع العراق للعمل على تأسيس منظمة الأوبك في الأصل. كان منظارنا إلى القضية المطروحة مبدئياً أكثر من أي شيء آخر.

حادي عشر: تسويق حصة الحكومة العينية من النفط الخام

كان أول عمل مضاد لمصالح الشركات العاملة في العراق هو استعمال الحكومة لأول مرة حقها بالحصة العينية البالغة ١٢,٥ في المئة من مجموع إنتاج شركات النفط العاملة في العراق بحسب نصوص اتفاقية الامتياز؛ فقد أعلنت وزارة النفط والمعادن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، عن عرض ٦ ملايين طن من النفط الخام من حصتها العينية في موانئ البحر الأبيض المتوسط للبيع اعتباراً من عام ١٩٧١، وألفت لجنة لدراسة عملية التسويق.

كان ذلك بالطبع أول محاولة لدخول سوق النفط من قبل شركة النفط الوطنية كمسوقة لنفط تملكه الدولة. وقد جرت العادة على أن تقبض الحكومة ثمناً لحصتها العينية من دون أن تتصرف بها مباشرة. وقد سلّمت شركة النفط الوطنية أول شحنة من الحصة العينية في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، في ميناء طرابلس بلبنان مجزء من أول صفقة بيع نفط مباشر إلى جهة أجنبية بلغت ٧٠ ألف طن، وقد سوقت شركة النفط الوطنية هذه الكمية لحساب وزارة النفط والمعادن مقايضة بكميات من الأدوية لحساب المؤسسة العامة للأدوية. كنا نريد تحريك الوضع الراكد مع الشركات الامتيازية، وكنا نريد البدء بدخول مجالات العمل التي بقيت محتكرة من قبل الشركات الكبرى من أجل اكتساب الخبرة. لقد اعتبرت الشركات هذه الخطوة إشارة عدائية، إلا أنها لم تستطع أن تفعل شيئاً فقد كنا نطبق نصوصاً واضحة في اتفاقية الامتياز تعطينا ذلك الحق.

١ ـ مركز التدريب النفطي

كثير هو الحديث عن ضرورة التنسيق بين أجهزة الدولة، وما ذلك إلا لأهمية ذلك بالفعل؛ فالفرق شاسع بين حالة يتم فيها هذا التنسيق وبين حالة لا يتم فيها ذلك.

في سنة ١٩٧٠، أسست وزارة الصناعة مركزاً للتدريب المهني للكهرباء لتخريج الملاكات المختصة في الكهرباء والميكانيك، وقد تمّ تجهيز المركز فعلاً بالأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لذلك. إلا أن المركز لم يكن لديه العدد الكافي من الطلبة، فبقي معطلاً بلا تشغيل. وانتبه لذلك أحد الذين يديرون شركة النفط الوطنية وهو شخص على مستوى عالٍ من الكفاءة والإخلاص، فاقترح طلب إلحاقه بالشركة لتحويله إلى مركز تدريب نفطي.

وفي ٤/١٠/١٩٧٠، قرر مجلس التخطيط إلحاقه بشركة النفط الوطنية وتم

استخدام المعدات الموجودة وجلب معدات إضافية، وبذلك تحول المشروع دونما خسارة إلى مركز للتدريب النفطي في مختلف شؤون الكهرباء والميكانيك والعمليات النفطية، وتم تنظيم المركز من جميع الوجوه، وتحول إلى مؤسسة جيدة سرعان ما تطورت وأصبحت عالية الفعالية؛ ففي تموز/ يوليو ١٩٧٢، تمّ تخريج ٦٥ متدرباً، وفي تموز/ يوليو ١٩٧٣، تخرّج ١٩٠ متدرباً إضافة إلى الدورات السريعة وقد صممت التوسعات لتخريج ٧٥٠ متدرباً.

وبذلك أضيف للبلاد معهد تدريبي جيد يساهم في عملية تطوير الكفاءة في مجال الصناعة النفطية. إن نشوء هذه المؤسسة يدلّ على اتساع أعمال شركة النفط الوطنية وتحولها الجذري إلى مؤسسة ذات أعمال واسعة ترقى إلى مستوى الشركات الوطنية الجدية.

٢ ـ النشرات النفطية

كنت جديداً على عالم النفط، فكان عليّ أن أقرأ في مواضيع لم أكن مطلعاً عليها كما يجب، لا في دراستي الماضية ولا في خبرتي العملية، فقد اضطررت أن أقرأ في علم طبقات الأرض والكيمياء، وأن أعرف شيئاً عن عمليات الاستكشاف والحفر. وقد استفدت من مطالعة المجلات النفطية التي كانت تشحذ الذهن وتوحي بالأفكار والمقترحات.

أتذكّر مرة أنَّني قرأت في النشرة النفطية الصفراء المسماة **بلاتس أويلغرام** *(Platts Oilgram)* خبراً عن قيام معهد البترول الفرنسي بإقامة مختبرات لصناعة النفط في مكان ما من العالم، وأثناء شرب الشاي خطر لي أن ذلك ممكن في العراق أيضاً، وهكذا كان؛ فاتّصلنا بمعهد البترول الفرنسي وقمنا بدراسة للموقع وما نحتاجه وتفاوضنا معهم وعقدنا اتفاقاً في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩، ونفذ العمل كما اتفق عليه.

لقد لاحظت من مطالعة النشرات الدورية النفطية أن أخبار النفط في البلدان المنتجة تنشر في العالم عن طريق النشرات التي تصدرها شركات النفط الوطنية، فبحثت الأمر مع الإدارة، وقررنا إصدار نشرة خاصة بأخبار النفط؛ فصدرت بشكل بسيط يلخص الأخبار فقط، وقد صدر العدد الأول بالعربية في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠، بشكل نشرة أسبوعية، وأثبتت التجربة في ما بعد أن إصدارها كان مفيداً جداً، كما ثبت أن إصدارها بشكل بسيط كان أيضاً صحيحاً إذ لم تنقطع النشرة عن الصدور لسبب فني أو تحريري إذ كانت متمشية مع الإمكانيات المتوافرة.

إن الأفكار والمقترحات الجديدة لا تأتي وحدها، بل إن الذهن البشري يحتاج أحياناً إلى التحريك، والتحريك يحتاج إلى الاحتكاك بالأفكار الأخرى، أما عن طريق النقاش أو عن طريق المطالعة.

٣ ـ خطّة شركة النفط الوطنية

وضعت شركة النفط الوطنية أول خطّة لمشاريعها للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١، وتهدف الخطّة إلى خلق قطاع نفطي وطني يرتفع فيه الإنتاج بمعدل ١٠ في المئة سنوياً، بحيث يستطيع العراق في نهاية الخطّة أن يعوض ما فاته سابقاً من تخفيض في الإنتاج، ويصل بالتالي إلى مستوى النمو السائد في دول المنطقة.

وبحسب هذه الخطّة، يجب أن يتحول التمويل الحكومي للاستثمارات إلى تمويل ذاتي خلال عام ١٩٧٥، وقد خصص لتمويل هذه الخطّة ٤٩٨ مليون دينار. وتشمل المشاريع مختلف الأعمال النفطية في مجالات التنقيب والدراسات والحفر والإنتاج والنقل والتصدير والتسويق. وأهم تلك المشاريع هي امتلاك أجهزة الحفر ومد خطوط الأنابيب إلى الخليج العربي، وإنشاء ميناء عميق للتصدير وتكوين أسطول للناقلات، كما إنه شمل استثمار النفط والغاز معاً.

كانت الخطّة في نظري مدروسة ومعقولة الأسس وطموحة بالرغم من أن الضيق المالي في البلاد لم يكن عاملاً مشجعاً. كانت أول خطّة توضع لهذه المؤسسة المهمة وأول عمل تخطيطي وتنفيذي أشرف عليه. كانت لي ثقة بالفنيين العاملين في المؤسسة، والذين أشرفوا على وضع تلك الخطّة. لقد كنت مسروراً وراضياً وقد أخذت الخطّة طريقها في مجلس الإدارة ونالت المصادقات الرسمية التي تحتاجها في الشركة ومن الدولة واعتمدت نهائياً ودخلت حيز التنفيذ.

وكانت تلك الخطّة تتضمن مشروعاً لمدّ أنبوب لنقل النفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط، وقد قطع المشروع مرحلة متقدمة، فقد تمّ التعاقد مع شركة «سنام بروغيتي» الإيطالية للقيام بدراسة أولية، وباشرت الشركة عملها وأنهت المسوحات الأولية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، على أن تنجز المسوحات التفصيلية والدراسات الاستشارية خلال ١٤ شهراً من تاريخ بدء العمل. ويبلغ طول الخط حوالى ١٢٥٠ كيلومتراً، ٨٥٠ منها داخل العراق و٤٠٠ كيلومتراً داخل سورية. ويتصل بالخط الرئيس خطان فرعيان يربط **الأول** حقل جمبور في شمال العراق ويبلغ طوله ٤٠٠ كيلومتراً، ويربط **الثاني** حقل بزركان في جنوب العراق ويبلغ طوله ٢٥٠ كيلومتراً.

وأتذكّر أن فكرة هذا المشروع قد توصلت إليها نتيجة لنقاش دار بيني وبين أحد المختصين بشؤون النفط. كان نفطنا الوطني موجوداً آنذاك في الجنوب في الرميلة، وكان طموحنا هو الوصول إلى الأسواق الكبرى وهي أوروبا. لذلك فمن الطبيعي أن نفكر بخط أنابيب منافس لخط أنابيب الشركات الامتيازية يوصل نفطنا الوطني إلى البحر الأبيض المتوسط.

وقد خطونا خطوة عملية في مفاتحة الحكومة السورية للتفاهم على اتفاق لمرور هذا الخط. وقد ذهبت إلى دمشق وقابلت عدداً من المسؤولين، ولكنني وجدت صعوبة في التفاهم مع الفنيين في ذلك القطر الشقيق، إذ سرعان ما برزت ميول الشطارة المعروفة عنهم، فلم نستطع التوصل إلى اتفاق. كان المنظار مختلفاً، إذ كنت أريد تقوية الروابط الاقتصادية وكان الآخرون يريدون أخذ أقصى ما يمكن أخذه من عصير الثمرة. لقد تركنا المشروع في النهاية وأثبتت الحوادث أن تركه كان حكيماً.

٤ ــ ملاحظات في الإدارة

وجدت في وزارة النفط وضعاً غريباً؛ فلكل مصلحة نفطية مجلس إدارة وذلك منطقي، ولكن فوق كلّ ذلك هناك مجلس إدارة للمصالح النفطية كلها اسمه المتداول «مجلس إدارة النفط» وهو مكوّن من ممثلين عن المصالح النفطية وموظف من المصرف المركزي وممثل من وزارة الدفاع ووكيل وزارة النفط. ومجلس الإدارة هذا يبت بجميع القضايا المتعلّقة بشؤون الوزارة ويعمل تماماً كأي مجلس إدارة لشركة. الوزير يرأس المجلس إلا أنه لا يستطيع أن يبت بشيء من دون أن يناقشه هذا المجلس ويتخذ فيه قراراً بالموافقة. وتنظيم كهذا لا أعرف مصدره الأول إلا أنه شاذ وغريب؛ فشؤون وزارة النفط قانونياً هي بيد عدد من موظفي الوزارة وموظفين من وزارات أخرى؛ فالوزير مسؤول إلا أنه لا يملك صلاحية الإدارة. وأغلب الظن أنه ترتيب أوجده واحد من الاقتراحات غير المدروسة التي وصلت مرحلة التشريع في الفترة التي سبقت ذلك والتي اتسمت بالاضطراب.

وقد سارعت فوراً إلى اقتراح تشريع على مجلس قيادة الثورة لتعديل قانون المصالح النفطية؛ فشرع القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١، الذي تمّ بموجبه إلغاء هذا المجلس وإناطة صلاحياته إلى كلّ من وزير النفط والمعادن ومجالس إدارات المصالح النفطية كلّ في ما يتعلق بها. وعوضاً عن ذلك فقد تمّ إنشاء مجلس استشاري لشؤون النفط.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، أعلن عن تأسيس مجلس استشاري لوزارة النفط والمعادن لدراسة جميع الأمور الفنية والإدارية والاقتصادية المتعلّقة بشؤون النفط. ويتكون المجلس من وكلاء الوزارة ورؤساء الشركات التابعة للوزارة ونواب رئيس شركة النفط الوطنية. ومهمة المجلس استشارية ويعقد اجتماعاته برئاسة الوزير.

عندما استلمت مسؤولية شركة النفط الوطنية كان في الشركة ١٧ مهندساً و١٧ جيولوجياً وجيوفيزيائياً، وكان عليّ إزاء ذلك أن أبدأ بتكوين جهاز إداري جديد ليستطيع الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام الجديدة وبخاصة بعد إقرار خطّة الشركة ودخولها حيز التنفيذ. كانت عملية بناء الإدارة في البداية سهلة من حيث توافر عدد كبير من الفنيين في البلاد، فكنا إذا أعلنا عن رغبتنا بتوظيف عدد من المهندسين تقدّم إلى تلك الوظائف عدد يساوي أضعاف العدد المطلوب وهكذا. كانت صعوبتنا هي في حسن الاختيار وطريقته. لقد منحت الموظفين الرئيسيين في إدارة الشركة ثقة كبيرة وفسحت لهم المجال لإظهار كفاءاتهم، واستمعت إلى آرائهم وحرصت على اتباع الأساليب العلمية في الاختيار قدر الإمكان. ومن حسن الحظ أن أغلب الذين كانوا يساعدونني في الإدارة كانوا من ذوي الاختصاص والخبرة العملية في الشركات. كان الإخلاص متوفراً وكانت المعرفة متوافرة والجو خالٍ من الشكوك والوساوس، لذلك سارت عملية التوظيف وزيادة عدد الفنيين بدرجة جيدة من النجاح والانتظام. إنني أتبع طريقة معينة في العمل الإداري، تقوم على أساس اختيار المعاونين الرئيسيين ممن يجمعون الإخلاص والكفاءة وبعد ذلك أضع فيهم الثقة وأمنحهم الصلاحيات. وقد قبلت دخول عدد من الفنيين والمستشارين من اتجاهات سياسية أخرى، ممن يتوافر فيهم الإخلاص والوطنية والكفاءة، وقد كانت التجربة ناجحة.

إنني بطبعي لا أميل إلى الشك بالناس، الأمر الذي يسبب لي في بعض الأحيان صعوبات وربما أخطاء في التقييم، ولكن ذلك لا يخلو أيضاً من الإيجابية؛ فالشك بالناس والإمعان فيه له آثار سلبية على العمل. إنني أعتقد أن الناس يجب ألا يؤخذوا بالشبهات ولا بالشائعات، بل بالتجربة العملية، وأن الشك يجب أن يكون له أساس ملموس من أجل أن يكون أساساً لقرار.

وبعد مرحلة من العمل المتقدم، شعرنا بحاجة إلى كفاءات خاصة مدربة ذات خبرة عالية في مجال الصناعة النفطية، فخطر على البال ذلك العدد الكبير من الفنيين العراقيين العاملين في شركات النفط الامتيازية في العراق، فاتخذ القرار في

الشركة باللجوء إلى هذا المجال، وقد تمّ اختيار حوالى ٢٥ شخصاً من هؤلاء وتم استدعاؤهم والتحاقهم بالشركة. إن هذا العمل لم يكن سهلاً إذا ما أخذنا جو الشكوك السائد في البلاد. ولم يكن من السهل الإقدام على هذه الخطوة وتنفيذها الذي كان مصحوباً ببعض الضجة، إلا أننا لم نعر ذلك أي اهتمام وكل ما عملناه هو أننا أحسنّا الاختيار. وأعتقد أن التجربة كانت ناجحة، فقد تدعَّم جهاز الشركة بعناصر مدربة جيدة استطاعت أن تضيف شيئاً جديداً إلى جهودنا، وهكذا يدلل العمل على أن العراقي المخلص إذا ما مُنح الثقة وشعر بالاطمئنان، فإنه قادر على خدمة وطنه بالشكل الجيد.

إن مجرد كون أولئك الأشخاص يعملون في شركات أجنبية، لا يعني بالضرورة انفصالهم عن الوطن أو أن مشاعرهم نحوه قد تغيّرت. لعل من المبادئ الأساسية التي توصلت إلى معرفتها عملياً، هو أن الإنسان يعمل تحت تأثير شعوره الداخلي، فكيفما يشعر داخلياً ينعكس ذلك على عمله من حيث النزاهة والإخلاص والحرص والنشاط، لذلك يجب أن يكون مرتاحاً في أعماق نفسه. والمقصود بالراحة ليس تطمين الرغبات الخاصة، وإنما الشعور بتوافر العدالة وعدم الغبن والتساوي بالفرص واحترام الكرامة الإنسانية. والمسألة المعنوية هذه، بالإمكان أن تضعفها حادثة واحدة في حين أن بناءها يتطلب الاستمرارية وسيادة النظام والحق لمدّة طويلة من الزمن. الروح المعنوية من السهل أن تحطم وليس من السهل أن تبنى.

والمبدأ المهم الآخر الذي تكونت لدي قناعة في صحته، مشتق من المبدأ السابق ومتعلق به في الحقيقة، وهو مبدأ العقاب والثواب بالعدل. في الإنسان ميول كامنة للخير وفيه ميول كامنة للشر، لذلك لا بدّ من توافر نظام ينمي ميول الخير ويكبح ميول الشر، لذلك لا بدّ من وجود نظام دقيق للمكافأة المادية والمعنوية وللعقوبة المادية والمعنوية، يطبق بأقصى درجات العدالة وبصورة متصلة ومستمرة. عندما يتوافر ذلك يتكون الخضوع التام للنظام، وتتكيف تصرفات الأفراد بما يتلاءم مع المصلحة العامة ويحلّ الاطمئنان والراحة النفسية. لا التشجيع وحده كافٍ ولا العقوبة وحدها مجدية، لسبب بسيط هو كون الإنسان الاعتيادي ليس بشيطان وليس بملاك. لذلك فَكُلّ نظام إداري مبني على فهم أحادي للطبيعة البشرية هو بنظري فاشل. أظن ذلك هو حكمة الأجيال، حيث نجد أن نظام العقاب والثواب يطبق في أغلب بلدان العالم، وفي معظم مراحل التاريخ تقريباً.

ثاني عشر: الدفاع عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م

ربما كان إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، من أهم الإنجازات التي قامت بها حكومة ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ولقد صدر هذا القانون في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، فأعاد للعراق ٩٩,٥ في المئة من الأراضي المشمولة بامتيازات شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وترك للشركات المذكورة ١٩٣٧ كيلومتراً مربعاً تمثل الحقول والآبار المنتجة فعلاً من أَصل ٤٥٣ ألف كيلومتر مربع هي مجموع مساحة العراق.

وبمناسبة مرور عشر سنوات على هذا الحدث، أصدرت وزارة النفط والمعادن بياناً بهذه المناسبة أكدت فيه تمسك السياسة العامة بالقانون المذكور نصاً وروحاً. وقد ورد في نهاية البيان مقطع كما يلي بالنصّ: «إن وزارة النفط والمعادن، إذ تحيي هذه المناسبة وتعيد إلى الأذهان أهمية ومغزى هذا الحدث التاريخي، تعلن بوضوح تمسكها المطلق بالقانون رقم (٨٠) شكلاً ومضموناً، وإن سياستها النفطية تقوم على أساس المحافظة على هذا القانون، ورفض أي حل أو تسوية من شأنها المس به أو الالتفاف عليه، وترفض أي ترتيبات تتضمن تنازلاً عن أهداف القانون أو أي شيء يؤدي إلى إفراغه من محتواه». وكنا نقصد من هذا النصّ الرفض الرسمي لمحاولات عديدة وبأشكال مختلفة للالتفاف على القانون المذكور. كانت هناك محاولة سمعنا عنها للاستفادة من الثغرة الموجودة في القانون المذكور المتمثلة في المادة رقم(٣) التي تنص: «لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت، تخصيص أراضٍ أخرى لتكون احتياطاً للشركات على أن لا تزيد عن مساحة المنطقة المحدودة لِكُلّ شركة». وكما هو واضح فالمادة رقم ٣ يمكن أن تستخدم لإرجاع أراضٍ مشمولة بالقانون رقم ٨٠ لسيطرة الشركات.

فقد سمعنا أن الشركات ربما تفكّر بمفاتحتنا باسترجاع بعض الأراضي من خلال هذه المادة، ما دفع وزارة النفط والمعادن إلى تشريع قانون لم يلتفت إليه كثيراً ولم يحدث ضجة بالرغم من أهميته البالغة وهو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠، الذي ألغيت بموجبه المادة المذكورة. وبذلك أغلق الباب نهائياً لأي تفكير في إمكانية الاستفادة من الثغرة المذكورة.

ثالث عشر: مشروع تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا

كانت الحكومة التركية قد عرضت على العراق في عام ١٩٦٦، مشروع تصدير الغاز الطبيعي من جنوب العراق إلى تركيا، وقد وافق العراق على ذلك

ووقع بين الطرفين اتفاق في عام ١٩٦٧، يتضمن بعض المبادئ العامة، حيث تعهد العراق بتجهيز تركيا بكمية من الغاز الطبيعي مقدارها ٣٠٠ مليون قدم مكعب باليوم تصل إلى ٦٠٠ مليون قدم مكعب ولمدّة عشرين سنة، ويسعى الجانب التركي إلى تمويل المشروع ككل، وتسدد حصة العراق من عوائد الغاز خلال فترة لا تقل عن ١٢ سنة. ويبدو أن ذلك هو ما أغرى حكومة العراق بقبول هذه الفكرة. واتفق الجانبان على الاتفاق مع استشاري لدراسة المشروع، وفعلاً وقع في آذار/مارس ١٩٦٨، عقد مع شركة بكتل الفرنسية لهذا الغرض، وقد أكملت الدراسة في نهاية ١٩٦٨، حيث حددت كلفة المشروع بـ ٣٧٥ مليون دولار تصل إلى ٤٤١ مليون دولار وبفترة إطفاء هي ١٤ عاماً. وقد قامت بين المؤسسات النفطية العراقية (مصلحة التخطيط والإنشاءات النفطية سابقاً) والجانب التركي، مفاوضات فنية ومالية. وقد عرض الجانب التركي سعراً للغاز على الحدود هو ١٨,٧ سنتاً لِكُلّ ألف قدم مكعب، بينما طلب الجانب العراقي ٣٨,٧ سنتاً، لأن هذا السعر هو الذي يجعل من المشروع مشروعاً اقتصادياً بالنسبة إلى العراق آنذاك، ولم يتفق الطرفان على ذلك.

وبسبب ارتفاع كلفة المشروع وعدم حصول الاتفاق على الأسعار، اقترح الجانب العراقي استبدال المشروع الكبير بمشروع أصغر حجماً يقتصر على تصدير الغاز الطبيعي من الحقول الشمالية فقط؛ وفعلاً تمّ الاتفاق بين الطرفين على ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٧١، وقام كلّ من العراق وتركيا بإجراء دراسات حول المشروع الجديد اقتصادياً وفنياً، وهنا أيضاً أتت وجهات نظر الجانبين مختلفة وبخاصة حول الأمور الاقتصادية للمشروع الذي حدد حجمه بتصدير ٢٠٠ مليون قدم مكعب يومياً لمدّة ٢٠ سنة. وبحسب الدراسة الاقتصادية للمشروع من قبل العراق، فالمشروع يكلف ٢٥٨٢ مليون دولار في العراق وتركيا، ويحصل العراق من المشروع على عوائد صافية هي ٩٦ مليون دولار سنوياً خلال مدّة ٢٠ سنة بينما تكون العوائد الصافية للجانب التركي هي ٢٠٧١ مليون دولار خلال المدّة نفسها.

وأتذكر أن تقريراً للشركة العامة للاستثمارات والتخطيط للمشاريع النفطية قد شكك بسلامة الدخول في مثل هذا المشروع على الأسس التي كان الجانب التركي يطالب بها. كما أذكر أن أحد المدراء العامين في وزارة النفط وكان فنياً من ذوي الإطلاع على شؤون استخدام الطاقة في العراق، تحدث معي عن عدم جدوى هذا المشروع.إذ قال ـ على ما أذكر ـ إن الغاز الطبيعي في شمال العراق سوف لن يكون كافياً في المستقبل لسد الحاجة المحلية للمصانع وللأغراض المنزلية

ولتشغيل العمليات النفطية، وتحدثنا عن الأرقام المتعلّقة بذلك. كذلك جلب انتباهي أنه بالفعل ليس من المعقول أن نبدأ باستثمار حقول الغاز الطبيعي، إذ إنّني أعرف أن في العراق قبباً غازية بحتة غير مستثمرة كذلك. فكلّ حديث عن استثمار الغاز يجب أن يقتصر على استثمار الغاز المصاحب للنفط الذي يخرج مع إنتاج النفط ولا سبيل للاحتفاظ به.

بالطبع كان البعض يتحدث بإعجاب عن مشاريع إيران لتصدير الغاز الطبيعي من جنوب إيران إلى الاتحاد السوفياتي، ولكنني لم أشعر بالحماس لتقليد ذلك. لقد طوينا الحديث عن مشروع التصدير لتركيا نهائياً بعد ذلك، وأظن أن ذلك كان غاية في الحكمة؛ فقد تطورت أسعار الطاقة إلى الوضع الذي نعرفه الآن بما لا يتناسب إطلاقاً مع الأسعار التي كان يراد أن نتفق عليها في ذلك الوقت ولمدّة عشرين سنة. كما إنَّ استثمار الحقول الغازية في جنوب العراق ليس من الحكمة إطلاقاً في ظلّ ظروف الطاقة التي تبلورت الآن،وحتّى الغاز المصاحب للنفط قد ظهرت في ما بعد استعمالات مهمة له في العراق، وأهمها صناعة الأسمدة من الفوسفات والكبريت. وتدلّ هذه التجربة على أن مؤسساتنا الفنية ليست بالقصور الذي نتصوره، فقد كانت آراء فنيينا صائبة إلى حد بعيد في هذه القضية. إن النتيجة الفاشلة التي انتهى إليها هذا المشروع كانت لمصلحة العراق من دون شكّ.

رابع عشر: تحمل المسؤولية في إنجاز المشاريع

١ ـ قضية معمل المنتجات الغازية في التاجي

في ٧/ ٥/ ١٩٦٦، تعاقدت الحكومة مع شركة فرنسية لتنفيذ مشروع أنابيب الغاز الطبيعي والغازات السائلة من كركوك إلى بغداد ومعمل التاجي لتعبئة الغاز في الأسطوانات للاستهلاك المحلي، على أن تنجز أعمال خطوط الأنابيب خلال ١٢ شهراً، ومعمل التاجي خلال ١٦ شهراً. وبالرغم من أن هذه الأعمال قد تأخر إنجازها إلى ٢٧/ ٣/ ١٩٦٨، إلا أنه لم يكن من الممكن تشغيل معمل التاجي وخطوط الأنابيب بسبب عدم تشغيل معمل استخلاص الكبريت في كركوك الذي يزود معمل التاجي بالغاز الطبيعي. إن معمل استخلاص الكبريت في كركوك لم يشغّل لأسباب فنية ولخلاف مع الشركة المنفذة. لم يقدم المسؤولون عن معمل استخلاص الكبريت في كركوك على حسم الموضوع وتشغيل المعمل خوفاً من المسؤولية، فترك من دون تشغيل، الأمر الذي أدى إلى عدم المقدرة على تشغيل

خطوط الأنابيب ومعمل التاجي الذي نفذته شركة أخرى لعدم وجود الغاز الطبيعي اللازم للتشغيل فتوقف المشروع الآخر.

وهنا تحرّكت إرادة الحسم وتحمل المسؤولية لدى حكومة الثورة، فحسم مشروع استخلاص الكبريت في كركوك باتفاق جريء للتغلب على المشاكل الفنية.

وأتى دور معمل التاجي. كانت الشركة المنفذة لمعمل التاجي قد تركت موقع العمل في ٢٨/٦/١٩٦٩، معتبرة أن التزاماتها التعاقدية قد انتهت وأنها أكملت فترة الضمان البالغة سنة واحدة، وتسلمت مصلحة مصافي النفط الحكومية حسابات الشركة مصادقاً عليها من قبل الشركة الاستشارية، وكان كلّ ذلك مطابقاً لنصوص العقد. ولكن لا بد من تشغيل هذا المعمل المعطل، فما العمل؟ أرسلنا إلى الشركة المنفذة وأجرينا معها اتفاقاً جديداً لتحديد عملها والتعاون مع مصلحة المصافي ريثما يتم التشغيل الكامل لقاء مبلغ معقول تعويضاً عن الخدمات والأعمال الإضافية التي تقوم بها الشركة المنفذة.

وبمزيج من تحمل المسؤولية وزج الطاقات الوطنية في العمل والتعاون بين المؤسسات، تمّ تشغيل المعمل جزئياً بواسطة نقل منتوج الغاز السائل من مصفى الدورة بواسطة استخدام أنبوب البنزين الواصل بين مصفى الدورة ومعمل التاجي، والاستفادة منه في تشغيل وحدة التعبئة الميكانيكية وتزويد السوق المحلي بالأسطوانات المعبئة، وقد تمّ كلّ ذلك خلال ثلاثة أشهر تقريباً، إذ ابتدأ العمل في منتصف حزيران/يونيو ١٩٧٠، وبذلك تلافينا استيراد الغاز السائل من الخارج.

وبعد ذلك تمّ التشغيل الكامل بعد اشتغال معمل استخلاص الكبريت في كركوك، وبعد إجراء بعض الإصلاحات على خطوط الأنابيب، وبوشر في التشغيل الكلي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، وبلغت كمية الغاز المجهزة للسوق المحلي ٥٦٢٨٠ طناً خلال سنة ١٩٧٣، وبعد ذلك انتقلنا من سدّ الحاجة المحلية إلى التصدير إلى كلّ من سوريا والأردن في عام ١٩٧٤. وهكذا تمّ تشغيل شبكة من المنشآت النفطية الضرورية في كركوك والتاجي ومصفى الدورة لسد الحاجة المحلية وللتصدير، بعد أن كانت متوقفة كلها وتقوم البلاد بسد حاجتها المحلية عن طريق الاستيراد. لقد احتفلنا في معمل التاجي بتشغيل المعمل وأصبح الوضع طبيعياً. إن عدم تحمل المسؤولية يعني أن البلاد تتكبد خسائر مالية كبيرة، لأن أحداً لا يريد أن يتحمل المسؤولية ويحسم الأمور ويدفع بعض المال في سبيل مردود أكبر.

٢ ـ توزيع الغاز السائل

كان الغاز السائل المعبأ بالأسطوانات لغرض الاستهلاك المنزلي يوزع بسيارات مصلحة توزيع المنتوجات النفطية، وكانت تواجه هذه الطريقة بعض المصاعب، لذلك لجأنا إلى التوزيع بواسطة الوكلاء الأهليين إضافة إلى الطريقة المتبعة. وكنت قد شاهدت هذه الطريقة مطبقة في سوريا بنجاح، فالوكيل هو صاحب دكان وهاتف وعربة تسحبها دراجة بخارية. وهو يستلم الغاز من المؤسسة الحكومية بسعر محدد ويبيع القنينة بسعر يزيد على ذلك بمقدار ليرة واحدة هي ربحه. كانت خدمة توزيع الغاز ـ كما شاهدتها مطبقة عملياً ـ تسير بكفاءة ونجاح وخالية من الاستغلال والتلاعب. وهكذا يكون ذلك مثلاً على الاستفادة من خبرة الآخرين، وهو المقصود تماماً بالحديث الشائع عن ضرورة تبادل الخبرة والاستفادة من التجربة العملية.

كما أتذكر أنني علمت باستغراب أن مصلحة توزيع المنتوجات النفطية كانت تطلب من المواطن الذي يرغب بالحصول على قنينة غاز أن يبرز وثيقة تثبت اقتناءه للطباخ، وهو أمر غريب بالنسبة لي، فهو تعقيد روتيني لا مبرر له، فألغيت هذا الإجراء.

إن حادثة سوء تصرف أو بضع حوادث تصل إلى سمع المسؤول بشكل روائي يصور له على أنها تُمثل ظاهرة طاغية، فيسرع المسؤول إلى فرض قيود وتعقيدات روتينية لمنع تلك الحالات، ويتحمل المواطن بالتالي أعباء تلك التعقيدات، وتكون الخسارة في النهاية أكبر من الربح.

خامس عشر: قانون صيانة الثروة النفطية

من القوانين المهمة التي صدرت بمبادرة من وزارة النفط وعلى وجه التحديد بمبادرة من الجهاز الفني في شركة النفط الوطنية العراقية، هو قانون صيانة الثروة النفطية والمواد الهايدروكاربونية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٠، والذي نشر في **الجريدة الرسمية** في اليوم الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١.

وكان الهدف الرئيس من هذا القانون هو إخضاع أعمال الشركات الامتيازية لسيطرة الدولة من الناحية الفنية؛ فبغياب مثل هذا القانون، كانت الشركات تسيّر أعمالها في الاستكشاف والإنتاج والنقل بحسب مقياس واحد هو تحقيق أكبر ربح مالي ممكن، في حين أن تحقيق هذا الهدف قد لا يتماشى بالضرورة مع المصلحة العامة. لذلك فقد شرِّع ذلك القانون لجعل الشركات تتصرف في أعمالها بحسب

القواعد السليمة في الصناعة النفطية وبحسب متطلبات المصلحة العامة. صحيح أن القانون جاء عاماً يشمل فعاليات جميع الشركات العاملة في الصناعة النفطية بما فيها شركة النفط الوطنية، إلا أن المقصود الحقيقي من ورائه كانت الشركات الامتيازية. لقد ألزم القانون المؤسسة التي تعمل في صناعة النفط، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأضرار والمخاطر على الأفراد والثروات العامة كما تمنع تلوث البيئة وتجبرها على اتباع الأساليب الكفوءة والطرق السليمة المتعارف عليها في الصناعة النفطية عالمياً، ومنح القانون وزارة النفط والمعادن صلاحيات واسعة للإشراف والمراقبة والتوجيه على جميع تلك الأعمال، كما نصّ على عقوبات بحق المخالفين. وطبيعي أن تطبيق هذا القانون لا يصبح ممكناً إلا بتوافر جهاز فني حكومي من الكفاءة لدرجة تمكنه من تحقيق هذه المهمة. وكان لنمو الثقة بجهاز شركة النفط الوطنية ووزارة النفط، أثر مهم في تشريع هذا القانون الذي دلل على نمو الوعي النفطي، وهو من دون شكّ من الآثار الإيجابية لعملية بناء الجهاز النفطي الوطني الذي بدأ بعد قيام النظام الثوري في البلاد.

إن المعرفة شيء مهم. لقد كان الفنيون في الشركة على اتصال بالعالم وبالصناعة النفطية، وهم عندما لمسوا الثقة بعملهم والتشجيع لم يبخلوا بالمبادرات والآراء المفيدة. كان العراق بلداً منتجاً للنفط منذ ثلاثة أو أربعة عقود من السنين، ولكن من دون قانون كهذا. عندما يغيب الإخلاص يتعطل العمل، ولكن عندما تغيب المعرفة يتعطل العمل أيضاً.

١ ـ تحديد الأسعار على المتوسط ومشكلة سعر الحدود

بدأت وزارة النفط عملية السجال مع الشركات حول كيفية تحديد الأسعار؛ فكانت مسألة تحديد حصة الحكومة على أساس سعر الحدود على الحدود السورية ـ العراقية، بدلاً من السعر السائد على ساحل المتوسط. وبين الاثنين فرق مهم يؤثر على عوائد الحكومة. وسعر الحدود سعر اصطلاحي حددته الشركات من دون أساس موضوعي. وفي نيسان/أبريل ١٩٧١، حررت الوزارة رسالة إلى شركتي نفط العراق ونفط الموصل، تخبرهما أن الحكومة قررت الدخول معهما بمفاوضات على أساس إجراء التعديلات المقتضاة على اتفاقية ٣ شباط/فبراير ١٩٥٢، ومذكرة الأعمال المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٥، بما يضمن إلغاء الأسعار على حدود العراق، واحتساب السعر السائد للنفط الخام العراقي في موانئ تصديره على المتوسط، وإدخال التكاليف الفعلية لنقل النفط عبر أقطار المرور في حسابات التكاليف الحقيقة. ونصت الرسالة على وجوب التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على

إلغاء سعر الحدود وفق الأساس المتقدم ذكره خلال مدّة ١٥ يوماً من تاريخ الرسالة، وإلا فإن الحكومة ستضطر إلى اتخاذ إجراء من جانب واحد تضمن بموجبه تحقيق إلغاء سعر الحدود. وقد أُعدت مسودة تشريع يخول وزير النفط تسعير النفط الخام المصدر من المتوسط وتعديل تلك الأسعار لغرض تحديد الربح الناتج عن عمليات الشركتين في العراق.

كانت تلك من الإجراءات الكيفية التي كانت تمارسها الشركات الامتيازية وتجني منها أرباحاً إضافية على حساب البلد المنتج. وقد كانت تلك الإجراءات المخالفة للقواعد المنطقية السائدة في الحسابات النفطية مطبقة بسبب الجو السياسي المؤاتي للشركات في ظلّ الأنظمة المتحالفة مع الدول الاستعمارية من جهة، وانخفاض القدرة الفنية لمعرفة خفايا هذه الصناعة المعقدة من جهة أخرى. إن حجة الشركات في هذه القضية ضعيفة، والغبن الذي كان يلحق بالعراق واضحاً، لذلك فقد تعمدنا إثارة هذا الموضوع على الشركات الامتيازية. إن الموضوع قد حلّ في ما بعد بصورة جذرية عندما تولت الدول المنتجة نفسها تحديد أسعار نفوطها على أثر قرار الكويت المعروف من قبل الدول المنتجة المطلة على الخليج العربي، إذ صدر قرار وزارة النفط والمعادن بتحديد سعر نفط كركوك المصدر من موانئ شرقي البحر الأبيض المتوسط كثافة ٣٦ درجة اعتباراً من ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، بمبلغ ٧,٢١٣ دولاراً للبرميل.

٢ ـ ملاحظات مثيرة عن مفاوضات طرابلس حول تحديد أسعار النفط

في آذار/ مارس ١٩٧١، اجتمع وزراء النفط للدول المنتجة للنفوط المصدَّرة عن طريق البحر الأبيض المتوسط لتحديد أسعار هذه النفوط بعد أن تمّ توقيع اتفاقية طهران وتحددت أسعار النفوط المصدَّرة عن طريق الخليج العربي. وقد تمّ الاتفاق بين الوزراء على أسس مشتركة، فقد عرضنا على ممثلي الشركات وكان يرأس وفدهم جورج بيرسي ممثل شركة نيوجرسي (أكسون حالياً) مشروع اتفاقية يزداد بها السعر المعلن لنفوط المتوسط كلها بمقدار ٣٥ سنتاً للبرميل كزيادة عامة، و١٠ سنتات كجزء من أجور الشحن، يصبح ثابتاً زائداً العلاوات المتغيرة الأخرى كعلاوة غلق قناة السويس وعلاوة أجور الشحن. ووافقنا على أن تكون مدّة الاتفاقية خمس سنوات. وكان الوزير الليبي موافقاً على هذه الأسس المشتركة، إلا أن مسؤولاً ليبياً كبيراً لم يوافق على ذلك في ما بعد.

كانت المسألة الرئيسة في هذا الاجتماع، هي الاتفاق على ضرورة إيقاف الضخ من قبل الدول المنتجة بصورة جماعية في حالة رفض الشركات لمطاليبنا

والفشل في الوصول إلى اتفاق. كان وضع العراق المالي غير جيد ولكننا كنا موافقين على الالتزام بالعمل الجماعي. كانت الجزائر آنذاك قد قامت بخطوة تأميمية، فكان ثُلثا الإنتاج الجزائري بيد شركة النفط الوطنية الجزائرية. وأثناء المناقشات اتضح بشكل جلي أن رئيس الوفد الجزائري غير موافق على إيقاف ضخّ النفط الذي كان بيد شركة النفط الوطنية الجزائرية، بل يريد أن يقتصر إيقاف الضخ على الجزء المتبقي بيد الشركات الامتيازية. كان هذا الموقف مفاجئاً لي ولم أتوقعه، فإيقاف الضخ لن يكون فعالاً إلا إذا كان جماعياً. ولم يحلّ هذا الخلاف إلا عندما تعهدت الحكومة الليبية في اجتماع خاص ليلاً بدعم الجزائر مالياً في حالة تضررها من إيقاف الضخ، أي توفير ضمان مالي لها. قال أحد المحللين لهذا الموقف إن إيقاف الضخ إذا ما طبقته الدول المنتجة الأخرى واقتصر على النفط المنتج من قبل الامتيازات، فإن ذلك يعني أن شحة في سوق النفط ستظهر وبذلك تخلق الفرصة للنفط الذي لم يشمله إيقاف الضخ ليدخل تلك الأسواق بأسعار أعلى من الأسعار السابقة.

ومن الأمور الأخرى الجديرة بالتنويه عن هذه المفاوضات، أننا عندما كنا نبحث إصدار بيان عن اتفاقنا حول إيقاف الضخ إذا لم توافق الشركات على مطاليبنا، كان حاضراً أحد المسؤولين الكبار في ليبيا كرئيس للوفد الليبي، ولم يكن موافقاً على إصدار البيان، إلا أنه وافق في الأخير بعد أن قال إنه يجب أن يكون واضحاً أن ليبيا سوف لن تقوم بإيقاف الضخ بل ستنفذ مخططها الخاص بها إزاء الشركات. إن هذه الملاحظات كانت مثيرة إلى درجة دفعتني إلى تسجيلها في منتصف ليلة ١٥/ ٣/ ١٩٧١ تلافياً للنسيان. إن أزمة لم تحدث مع الشركات وبذلك لم تنشأ الحاجة لتنفيذ ذلك البيان.

٣ ـ اتفاقية تحديد أسعار النفط المصدَّر عن طريق المتوسط

بعد توقيع اتفاقية طهران في ١٤/ ٢/ ١٩٧١، اجتمع وزراء نفط العراق وليبيا والجزائر والسعودية في طرابلس للاتفاق على أسس مشتركة لزيادة أسعار نفوط المتوسط، واتفقوا على أن تقوم ليبيا بمفردها بالمفاوضة مع ممثلي الشركات لتحديد أسعار النفط الليبي أولاً. وكنت حاضراً هذا الاجتماع. وقد تمخضت المفاوضات الليبية عن الاتفاقية التي وقعت في ٢ نيسان/أبريل ١٩٧١، محققة مزايا جديدة إضافة إلى مزايا اتفاقية طهران بمقدار ٧ سنتات للبرميل من حيث الأسعار. كما إنها تضمنت علاوة خاصة لانخفاض المحتوى الكبريتي لنفط ليبيا بمقدار ١٠ سنتات تزداد سنوياً بمقدار سِنْتَين حتّى عام ١٩٧٥، وبذلك تصل

العلاوة إلى ٢٠ سنتاً. كما أضيفت ٢٥ سنتاً بسبب ميزة الشحن وهي علاوة تزول عند فتح قناة السويس وانخفاض أجور الشحن إلى مستواها في الظروف الاعتيادية. وقد تمت مفاوضة الشركات العاملة في العراق ووقعت اتفاقية في ٧ حزيران/يونيو ١٩٧١، تضمنت كلّ هذه الميزات عدا علاوة انخفاض الكبريت التي جرى عليها نقاش طويل مع ممثلي الشركات. وبذلك أصبح سعر نفط العراق المصدَّر عن طريق المتوسط بكثافة ٣٦ درجة هو ٣٢١,١ سنتاً للبرميل اعتباراً من ٢٠ آذار/مارس ١٩٧١، مقارنة بالسعر السابق البالغ ٢٤١ سنتاً للبرميل أي بزيادة مقدارها ٨٠ سنتاً للبرميل بما في ذلك علاوة مؤقتة بمقدار ١٢ سنتاً تزول بفتح قناة السويس، و١٢ سنتاً أخرى تزول بانخفاض أجور الشحن. وقد شمل هذا التسعير جميع النفوط وتحقق مطلب العراق القديم حول إلغاء الغبن اللاحق بتسعير النفط المزيج من حقلي جمبور وباي حسن، والذي كانت الشركات تعلن له سعراً يقل بعشرة سنتات عن نفط كركوك. وبالطبع طبقت جميع مزايا اتفاقية طهران على نفوط الشمال.

ووقعت كذلك اتفاقية خاصة بالكلف الحقيقية لعمليات النفط بالعراق حلت بها المشاكل التي سبق للحكومة العراقية أن أثارتها مع الشركات في فترات متعاقبة ومنذ سنة ١٩٥٥، ووفقاً لمطلب الحكومة بتعديل اتفاقية عام١٩٥٢، باتباع التكاليف الحقيقية بدلاً من التكاليف الثابتة الواردة في الاتفاقية المذكورة. وهنا كنا نغوص بتفاصيل ومواضيع متباينة، وكان عليَّ أن أحيط بِكُلّ شيء وأن أفهم كلّ موضوع، فَكُلّ شيء يعني المال بالنسبة إلى العراق ولا يمكن ترك أي شيء مهما كان صغيراً. والجدير بالتنويه هو أن جميع هذه القضايا مهما صغر حجمها كانت موثقة بمطلب رسمي مثبت كتابياً من قبل وزارة النفط على الشركات. وبموجب الاتفاقية الجديدة، تمّ استبعاد المصاريف التي سبق للحكومة أن اعترضت على إدخالها في حسابات الكلفة، وهي الإيجار المطلق، ونفقات البعثات، وفوائد القروض والتبرعات، واتباع الطريقة التي اقترحتها الحكومة لإطفاء نفقات الحفر ابتداءً من سنة ١٩٥٥، وإعادة النظر في توزيع مصاريف مكتب لندن، ووضع أسس جديدة لجميع هذه الفقرات بالنسبة إلى المستقبل. وبإعادة احتساب الكلف بحسب الطريقة الجديدة، تحقق للحكومة على الشركات مبلغ ٢٠,٢ مليون باوند إسترليني محسوماً منه كلفة النفط الخام المجهز للمصافي الحكومية البالغة ٦,٣ مليون باوند.

وهنا أيضاً كنا حريصين على تثبيت تحفظات الحكومة بشأن المشاكل التي لم تشملها التسوية الواردة في الاتفاقية حيث ثبِّت ذلك خطياً في رسائل متبادلة.

قلت إننا حصلنا على جميع المزايا التي حصلت عليها ليبيا عدا علاوة انخفاض الكبريت البالغة ٢٠ سنتاً. لقد كان النقاش حول هذه المسألة طويلاً. كان مفاوض الشركات مدير عام الشركات العاملة في العراق جفري ستوكويل. كنت أشعر بقوة حججي، فمزية فرق الكبريت بين النفط العراقي والنفط الليبي لا تستحق هذا الفرق في السعر؛ فتسعير النفط كان دوماً يجري ومن قبل الشركات نفسها على أساس درجات الكثافة بالمقياس الأمريكي وليس على أساس تباين النوعية أي تفاوت المحتوى الكبريتي. كما إنَّ نفط العراق هو الآخر فيه مزايا نوعية لا توجد في النفط الليبي، كانخفاض نسبة الشمع فيه وصلاحيته لإنتاج الزيوت. وحتّى لو أدخلنا فرق المحتوى الكبريتي، فالفرق لا يستحق مبلغ ٢٠ سنتاً. كنا نورد كلّ هذه الحجج لممثل الشركات واعتقد أنه كان يحس بضعف حجته وقوة حجتنا فنبراته لم تكن قاطعة، إلا أنه لم يتنازل.

حقاً إن الدفاع عن الباطل صعب. إنّه لم يتنازل لأنه كان يعرف أنه إذا وافق على إضافة ٢٠ سنتاً للنفط العراقي، فإن ليبيا سترجع إليهم وتأخذ علاوة جديدة لقاء ذلك؛ فموقف ليبيا النفطي آنذاك كان قوياً بسبب موقعها الجغرافي وارتباط عدد مهم من المصافي الأوروبية بنوعية النفط الليبي الخفيف. وقد حاولت أن أعرف حقيقة ما يستطيع أن يقدمه ممثل الشركات، فأخذت موقفاً صلباً وأعلمته أننا لا نستطيع توقيع الاتفاقية. عندها، أعلن أنه متأسف ولا يستطيع أن يستمرّ في المفاوضات وأنه سيرجع إلى لندن من دون اتفاقية. إنني لم أكن أقصد أن نخرج من دون اتفاقية، فالاتفاقية تعني بالنسبة إلينا مبلغاً مهماً من الدخل الذي كنا بأشد الحاجة إليه، بل كنت أقصد أن نحصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه، وعندما أتى ممثل الشركات ليبحث معي أموراً أخرى غير قضية الاتفاقية، استطعت إرجاع المفاوضات، ووقعنا الاتفاقية بعد أن تأكدت أن ليس في موقفهم أي مرونة نستطيع أن نستفيد منها.

٤ ــ ملاحظات أخرى على اتفاقية البحر الأبيض المتوسط

أهم ما تضمنته الاتفاقية مع الشركات الامتيازية بخصوص النفط المصدَّر عن طريق البحر الأبيض المتوسط هي ما يلي: زيادة الأسعار المعلنة بمقدار ٤٢ سنتاً للبرميل؛ زيادة سِنْتَين في سعر البرميل بسبب تغيير طريقة احتساب فروق الكثافة؛ زيادة ١٠ سنتات على أسعار نفط جمبور ـ باي حسن، لتصحيح أسعاره تنفيذاً إلى مطلب الحكومة بهذا الخصوص؛ زيادة مؤقتة بمقدار ١٢ سنتاً في السعر المعلن للبرميل سنوياً بسبب إغلاق قناة السويس، وزيادة مؤقتة أخرى بمقدار ١٢

سنتاً عن سعر البرميل بسبب ارتفاع أسعار الشحن؛ الزيادات التي وردت في اتفاقية طهران بمقدار ٢,٥ سنت و٥ سنتات سنوياً؛ إلغاء جميع السماحات؛ زيادة الضريبة إلى ٥٥ في المئة؛ وأخيراً زيادة الإنتاج من حقول البصرة إلى ٢٢ مليون طن سنوياً خلال خمس سنوات إضافة إلى التزام الشركات السابق لإنتاج ٢٨ مليون طن. وقد تضمنت الاتفاقية مزايا أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن مركز الدول المنتجة بدأ يزداد قوة منذ أن بدأت السلسلة باتفاقية طهران؛ فموقف العراق عندما عقدت هذه الاتفاقية كان أقوى مما هو عليه في السابق، لذلك فقد تشددت الحكومة في مطاليبها بما يتناسب والوضع الجديد. وكانت هذه المفاوضات ذات طابع مختلف، فأسسها معروفة إلى حد بعيد سلفاً بعد توقيع اتفاقية طهران. وكانت عملية التفاوض تجري بشكل إنفرادي بيني وبين ممثل الشركات ستوكويل. وكانت أهم عقدة في هذه المفاوضات هو أن الشركات كانت قد وافقت على زيادة أسعار النفط الليبي بمقدار ٢٠ سنتاً زيادة على الزيادات الأخرى، وكانت تصرّ على تسعير نفطنا المصدَّر على المتوسط بعد أخذ فروقات الكثافة والموقع الجغرافي في الحساب على أساس إبقاء فرق ٢٠ سنتاً لصالح النفط الليبي.

وقد تضمنت الاتفاقية موضوعين آخرين لا بأس من التعرض إليهما. هناك مسأَلة سلف مالية تدفعها الشركات مقدماً تستقطع من العوائد القادمة، وقد تضمن الاتفاق أن تدفع الشركات مبلغ عشرة ملايين باوند إسترليني في ١/ ٧/ ١٩٧١، تستقطع بعد أربع سنوات، كما تضمن تأجيل دفع مبلغ عشرين مليون باوند إسترليني استلمتها الحكومة سابقاً لمدّة أربع سنوات بدلاً من دفعها في الموعد المحدد في ١/ ٧/ ١٩٧١؛ وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشاعر الرأي العام كانت لا تزال تميل إلى التخوف من أخذ سلف من شركات النفط، فقد سألني أحد المستمعين في الندوة التي أقامتها «جمعية الاقتصاديين العراقيين» لشرح الاتفاقية عن مبررات أخذ هذه السلف، وقد كان الجواب عن ذلك سهلاً، فللحكومة حتّى ذلك التاريخ مبالغ في ذمة الشركات، كالمبالغ المتأتية عن تنفيق الريع والقضايا المعلقة. لذلك فأننا كنا ننظر إلى هذه القضية نظرة الثقة، ومثل هذه السلف هي في الواقع ليست إلا استرداداً للمبالغ التي للحكومة بذمة الشركات، وقد كان في أذهاننا هدف يتعدى المسألة المالية وهو ألا نجعل الشركات في موقف القوي في أي مفاوضات قادمة عن طريق استرداد أكبر قدر ممكن من ديوننا على تلك الشركات.

كما تضمنت الاتفاقية بداية إلى حل المشاكل المتعلّقة بالقضايا الثنائية غير مسأَلة الأسعار؛ فقد دفعت الشركات مبلغ ١٥,٣ مليون باوند إسترليني عن فرق حسابات

الإنتاج، ومبلغ ٤,٩ مليون باوند إسترليني عن فروقات أسعار نفط جمبور ـ باي حسن، وهكذا بدأت مرحلة تصحيح ميزان القوى بين الحكومة وبين الشركات، فبعد أن كانت الشركات في موضع القوي حيث رفضت حلّ المشاكل الثنائية التي بقيت معلقة لمدّة طويلة، بدأت الآن مرحلة معاكسة، فبدأت الشركات توافق على البدء بحل تلك المشاكل ودفع جزء مهم من المبالغ التي بذمتها للحكومة.

كنا عندما نختلف مع الشركات في حساب مقدار الديون المترتبة للحكومة على الشركات، نحاول أن نسترد منهم مقداراً معيناً لا يختلف عليه الجانبان كدفعة على الحساب إلى حين تسوية الخلافات بقصد تقليص المبلغ المتبقي لنا بذمتهم إلى أقصى الحدود الممكنة؛ فمن ناحية نحن كنا بحاجة إلى تلك الأموال والفوائد التي تأتي منها، ومن ناحية أخرى كنا نقصد إضعاف قوة الضغط الموجودة لدى الشركات بسبب بقاء ديون كبيرة لنا بذمتهم. كان المفاوض العراقي في السابق يخشى أن يمس هذا الموضوع، فيستسهل إبقاء تلك الديون متراكمة لدى الشركات التي كان يسرها ذلك الحال، فتبقي الأموال لديها تستثمرها في أعمالها وتجني منها العوائد.

سادس عشر: زيارة الصين

في حزيران/ يونيو ١٩٧١، قمت بزيارة إلى الصين لبحث العلاقات الاقتصادية والنفطية بين البلدين. وقد قمنا بمفاوضات ناجحة وقعنا خلالها اتفاقاً حصل العراق بموجبه على قرض مقداره ١٤ مليون دينار وبفائدة رمزية يُسدد بآجال طويلة لتمويل مشاريع تنفذها الصين في العراق. كانت المفاوضات سهلة من حيث أنها خلت من أسلوب المساومة المتعارف عليه؛ فالمفاوض الصيني لم يغير موقفه منذ البداية حتّى النهاية، وقد عرض علينا كلّ ما يستطيع أن يقدمه في المفاوضات الأولى. كان استقبالهم لنا في المطار غير اعتيادي، كما استقبلنا رئيس الوزراء السيد شو إن لاي، وجرى معه حديث لا أزال أتذكر بعض ما جاء فيه. قال لنا: أنتم العرب لولا الخوف لاستطعتم تحرير كامل فلسطين والتغلب على إسرائيل. وكان يقصد بذلك بالطبع الخوف من الموت. أي إنّكم معشر العرب لا تزال روح الإعداد والاستعداد للموت عندكم دون ما يجب أن تكون عليه. خرجت بانطباعات جيدة عن الصين على الرغم من قصر المدّة؛ فالتعبئة العامة وروح العمل والانضباط أمور لاحظناها. إن ما رواه لنا موظفو سفارتنا من معلومات وقصص عن روح النزاهة والعفة والالتفاف حول الدولة، يثير الدهشة حقاً. وعندما غادرنا الصين عن طريق هونغ كونغ، حاولت أن أتحدث مع عدد

من الصينيين هناك لأستشف حقيقة مشاعرهم إزاء الصين، فلم أجد أحداً يذكر لي شيئاً سلبياً. وعلى كلّ حال فذلك لا يعدو الانطباعات المحدودة التي تكونت لدي بفعل ضيق الوقت وقلة مشاهداتي. لقد زرت سور الصين لأول مرة.

كان القرض الصيني بشروط سهلة تقارب الهبة، وقد قال الرئيس شو إن لاي نفسه إنهم يعتبرون مثل هذه القروض بمثابة هبات وإنهم لا يدخلونها في حساباتهم.

سابع عشر: المفاوضات مع الشركات حول مجمل الأمور المختلف عليها، والطريق إلى التأميم

بعد تطبيق اتفاقيتي طهران وطرابلس على النفط المصدَّر من الجنوب والنفط المصدَّر من الشمال من حيث الأسعار ونمو قوة الأوبك، بدأت الاتصالات بين الحكومة وشركات النفط لحل المشاكل المعلقة؛ فقد عقد اجتماع يوم الأحد ٢/ ٥/ ١٩٧١، في مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية الفريق الأول الركن صالح مهدي عماش، حضره جفري ستوكويل وممثل الشركات في العراق وممثل لشركة أسو، وكنت حاضراً هذا الاجتماع وقد عرض ستوكويل المفاوضات التي جرت في وزارة النفط حول تصحيح سعر نفط المتوسط. لقد قبلت الحكومة في حينه أن تستلم عائداتها عن نفط المتوسط بسعر يقل عشرين سنتاً، عشرة في السعر الحالي وعشرة تضاف بالتدريج عن سعر النفط الليبي، ولكن تحت الاحتجاج [أي من دون اعتراف] واستمرت تطالب بالفرق. أي أننا بدلاً من أن نرفض الزيادة الجديدة بالأسعار فقد قبلناها ولكن من دون التسليم بصحة السعر الذي تحسب عليه تلك العائدات، وقدمنا للشركات خمسة مطاليب لتعويضنا عن ذلك الفرق، رفضتها الشركات عدا مطلب واحد هو تصحيح سعر نفط جمبور ـ باي حسن. وكان ممثل الشركات يؤكّد في حديثه أنه ليس من مصلحة العراق أن يرتفع سعر النفط المصدَّر عن طريق المتوسط، لأنه بانخفاض أجور الشحن ودخول الشاحنات العملاقة، سيصبح النفط المصدَّر عن طريق الخليج أكثر اقتصادية فيزداد عليه الطلب وينخفض الطلب على نفط المتوسط ويخسر العراق في النهاية.

وقد قال ستوكويل في هذا الاجتماع «في الوقت الذي لم نستطع التوصل فيه إلى اتفاق مع وزارة النفط، فإن هناك ما يدعو إلى القلق بسبب ما يرد في التصريحات والصحف المحلية من دعوة إلى اتخاذ الإجراءات نفسها التي جرت في الجزائر من ناحية التشريع المنفرد؛ فالتشريع المنفرد لا يحلّ المشكلة. إن الجزائر قد

لجأت إلى التشريع المنفرد وكانت النتيجة أن انخفض الإنتاج، وكان العراق قد لجأ في السابق إلى التشريع وأثبتت له الحوادث أن التشريع لم يؤد إلى نتيجة».

وقد تطور النقاش بين الحكومة وممثلي الشركات حول مجمل الأمور المختلف عليها السابقة والجديدة المتعلّقة بفرق السعر بين النفط العراقي المصدَّر من المتوسط، وبين النفط الليبي، وقد أراد الجانب العراقي وضع الأمور في نصابها وتوضيح موقفه، فسلَّم ممثلي الشركات مقترحات مكتوبة من ثماني نقاط لحل الخلافات بين الجانبين. وفي ما يلي نصّ تلك المقترحات.

١ ـ زيادة الإنتاج في البصرة إلى ٣٦ مليون طن هذا العام.

٢ ـ استثمارات جديدة لرفع طاقة الميناء العميق إلى ما فوق ٣٦ مليون طن.

٣ ـ دفع تعويض غبن سابق للنفط العراقي على المتوسط، شبيه بالتعويض الذي دفع إلى ليبيا عن سعر النفط في عام ١٩٦٥.

٤ ـ دفع المتراكم من دين العراق السابق على الشركات، نتيجة فرق سعر البصرة ـ رأس تنورة الذي اعترفت به الشركات في طهران.

٥ ـ دفع مبلغ قطعي مقداره ٤٠ مليون دينار لتسديد بعض طلبات العراق المتراكمة.

٦ ـ دفع سِنْتَين عن كلّ برميل على المتوسط عن الغبن الذي سبق أن ألحق بنفط جمبور ـ باي حسن.

٧ ـ التزام الشركات برسالة تؤكد موافقة الشركات على تعديل سعر الحدود لصالح العراق خلال مدّة ٣ أشهر.

٨ ـ تبادل رسائل حول احتفاظ العراق بحقه في فرق السعر المسمّى من قبل الشركات بعلاوة الكبريت.

وقد أجاب ممثل الشركات ـ ستوكويل ـ إن الشركات لا تستطيع أن تدفع بأثر رجعي، ولا تستطيع أن تزيد سعر النفط العراقي على المتوسط.

وقد حدد رئيس الجانب العراقي مهلة زمنية محددة لإجابة الشركات، وتكلّم كلاماً قوياً وقال إننا إذا لم نتوصل إلى اتفاق، فإن الحكومة ستلجأ للتشريع وقال كلاماً أقوى من ذلك. وعلق ممثل الشركات قائلاً إن مطاليب الحكومة برأيه بعيدة عن أن تكون مقبولة من الشركات، وقال إن الجو غير الودي بين الطرفين سيؤثر على المناخ الملائم للتوسع وزيادة الإنتاج.

واستمر الوضع من دون أي تحسن؛ فالشركات لم تزد الإنتاج ولم يبدُ أن الاجتماع وتقديم المذكرة والمطاليب قد أفاد شيئاً. كنت خلال هذه الفترة أقرأ هنا وهناك في النشرات النفطية عن حقّ التشريع. والأمر الذي جلب انتباهي هو استذكار المعلومات الأساسية في دروس علم السياسة التي تلقيتها في الجامعة بخصوص تعريف السيادة على أنها المقدرة المطلقة للدولة على اتخاذ أي قرار متجسداً ذلك بالتشريع؛ فالتشريع هو ممارسة للسيادة، والسيادة هي أحد أركان الدولة.

وحوالى منتصف شهر آب/أغسطس ١٩٧١، استدعيت ممثل الشركات (ملن) إلى وزارة النفط وطلبت منه أن تعطي الشركات ضماناً حول تصدير نفط الحقول الشمالية على أساس الطاقة القصوى البالغة ٥٥ مليون طن في السنة، وأبلغته أن الشركات إذا ما عجزت عن ذلك فسوف تدفع إلى الحكومة عوائد وكأن التصدير قد تمّ بتلك الطاقة القصوى، وأن في نية الحكومة أن تلجأ إلى التشريع إذا لم تعط الشركات مثل هذا الضمان. وقد سافر ملن إلى لندن لبحث الموضوع مع الشركات، فوجد المدير العام ستوكويل في إجازة، الأمر الذي يدلل على أن الشركات لم تكن عابئة بما كان يصدر عن الحكومة من حديث عن اللجوء إلى التشريع. وقد رجع ممثل الشركات بجواب سلبي سلمه إلى وزارة النفط. كان بين الحكومة وبين الشركات موعد للمفاوضة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، وهكذا بدأ الجو يتوتر مع الشركات ويزداد تفكيرنا بضرورة عمل شيء إزاء عدم مبالاتهم ومواقفهم السلبية.

وفي يوم السبت ١٨/ ٩/ ١٩٧١، أي قبل أن يحلّ تشرين الأول/أكتوبر، أتى ستوكويل إلى بغداد، وعقد اجتماع في مكتب نائب رئيس الجمهورية وكنت حاضراً. وكان الاجتماع عبارة عن مبارزة كلامية حول مسألة تخفيض الإنتاج من حقول الشمال، وجميع حجج ممثل الشركات كانت تدور على أن سعر النفط المصدَّر عن طريق المتوسط أصبح عالياً بعد زيادة الأسعار، الأمر الذي جعله غير تنافسي بالنسبة إلى النفط المصدَّر من الخليج العربي، وأن المشترين يفضلون النفط المصدَّر عن طريق الخليج. هناك وفرة في النفط وانخفاض في أجور الشحن والمشترون لا يأخذون إلا النفط الأقل كلفة، لذلك فإن الشركات لا تستطيع زيادة الإنتاج من الحقول الشمالية. وقد توتر الجو بذلك الأخذ والرد الذي حصل قبيل الموعد المحدد للمفاوضات الشاملة، وقد ألغى الجانب العراقي ذلك الموعد بسبب موقف ممثلي الشركات المتعنت السلبي حيث رفضت المقترحات الخطية التي قدمت لهم سابقاً.

وفي ١٧/ ١٠/ ١٩٧١م أرسلت وزارة النفط مذكرة إلى لجنة المتابعة لشؤون وتنفيذ الاتفاقيات، وهي الهيئة الحكومية العليا المسؤولة عن شؤون النفط، وتم في المذكرة إيضاح أنه بعد أن تحددت أسعار النفط من الحقول الجنوبية والشمالية بموجب اتفاقيتي طهران وبغداد، وبعد أن تحددت أسس احتساب الكلف بموجب اتفاقية الكلف الحقيقية، وبعد أن تمّ الاتفاق على معدلات متزايدة للإنتاج من البصرة، أصبح الإنتاج من الحقول الشمالية هو وسيلة الضغط الوحيدة التي يمكن أن تمارسها الشركات ضدّ الحكومة. وقد شرحت المذكرة تطور العلاقة بين الحكومة والشركات حتّى نشوب النزاع حول مسألة انخفاض الإنتاج من الحقول الشمالية. وقد اقترحت المذكرة الأسس التالية لتحديد موقف الحكومة من الشركات:

أولاً، اتباع سياسة الشدة مع الشركات لإرغامها على الخضوع الكلي لسيادة الدولة.

ثانياً، أن لا تكون هناك مفاوضات مع الشركات إلا على أساس الاتفاق الواضح المسبق بتسليم الشركات الكامل بالقانون رقم ٨٠ شكلاً ومضموناً، وعدم استعداد الحكومة للقيام بأي تنازل في ما يتعلق بالقانون، وبخلافه فإن من الأفضل عدم الدخول في مفاوضات إطلاقاً.

ثالثاً، الطلب إلى الشركات الالتزام بحدود معينة للإنتاج من الحقول الشمالية مقابل كامل السعة الحالية مع تحسينها أو قيامها بدفع العوائد إلى الحكومة على هذا الأساس، أو تحديد ما تحتاجه من نفط وترك باقي السعة للحكومة لتقوم بتصدير نفط من حقول الشركة تسلمه الأخيرة إلى الحكومة بالكلفة، وفي حالة عدم انصياع الشركات إلى هذه الحلول تقوم الحكومة باختيار أحدها وتنفذه بتشريع.

وبالفعل اتخذت لجنة المتابعة يوم الخميس ٢١/ ١٠/ ١٩٧١، قراراً بتأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمّى، إلا إذ تعهدت الشركات مسبقاً بالتسليم الكامل بالقانون رقم ٨٠، وعدم التقدّم بأية اقتراحات تمس هذا القانون شكلاً أو مضموناً. وقد قمت بإبلاغ ذلك إلى ممثل الشركات، كما أوضحت له أن السبب الآخر لتأجيل المفاوضات هو رفض الشركات زيادة الإنتاج من الحقول الشمالية.

وفي ٣٠/ ١٠/ ١٩٧١، أبلغ الممثل العام للشركات وزارة النفط عن طريق مدير شؤون النفط العام، أن الشركات درست الموضوع واتخذت الموقف التالي:

١ ـ إن المساهمين يرغبون في إجراء المباحثات مع الحكومة بأقرب وقت ممكن لحل مختلف القضايا الموقوفة بين الطرفين.

٢ ـ تتعهد الشركات بأن لا تقدّم أي طلب إلى الحكومة يتضمن قيام الأخيرة بإصدار تشريع يلغي أو يعدل القانون رقم ٨٠ صراحة أو ضمناً.

٣ ـ أن يُعطى الحق للمساهمين بإثارة أي موضوع لحسم القضايا الموقوفة، وضمن ذلك الآثار التي تركها القانون رقم ٨٠ على الشركات في العراق، وأن منع الشركات من بحث هذا الموضوع يفقد المباحثات مغزاها.

والبند (٣) هو بيت القصيد، إذ كانت الشركات تحاول أن تحصل من الحكومة على عقود طويلة الأمد لشراء كلّ أو معظم النفط المنتج من الحقول التي شملها القانون رقم ٨٠ بأسعار مخفضة، وكانت تبرر ذلك بأنه تعويض عن الآثار التي تركها القانون رقم ٨٠ على الشركات.

وفي ٢٧/ ١١/ ١٩٧١م أجابت وزارة النفط الشركات بمذكرة أوضحت فيها موقف الحكومة كما يلي:

١ ـ ترحب الحكومة العراقية بالتزام الشركات مقدماً بأنها لن تتقدم بأي طلب إلى الحكومة يتضمن قيام الأخيرة بإصدار تشريع يلغي أو يعدل القانون رقم ٨٠ صراحة أو ضمناً.

٢ ـ ترى الحكومة العراقية أن المسألة المهمة لا تتعلق بإلغاء القانون أو تعديله، فذلك حقّ محتكر بصورة مطلقة للدولة صاحبة السيادة، ولا يمكن لأية حكومة أن تقبل أي طلب يتعلق بإلغاء أو تعديل تشريعاتها، وهو أمر نعتبره بديهياً ولا نظنه غير واضح الأسباب بالنسبة إلى الشركات. إن ما كانت تقصده الحكومة من الأساس لا يتعلق بالمسألة التشريعية، بل يتعلق بحماية مضمون القانون رقم ٨٠، هذا هو المهم. أما بحث مسألة أثر القانون على الشركات، فإن الحكومة لا ترى أي مانع من بحثه شريطة ألا يؤدي ذلك البحث بما يتمخض عنه من اقتراحات وترتيبات إلى إضعاف ذلك المضمون. أي أن الحكومة لا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف كان، أي ترتيب لحسم القضايا المعلقة من شأنه افراغ القانون من محتواه. وبعبارة أخرى فإن ما تقصده الحكومة من بحث الآثار التي تركها القانون على الشركات، إنما هو محاولة منها إلى حل الأزمة القائمة بينها وبين الشركات من دون أن يؤدي مثل هذا الحل إلى إلحاق أي غبن أو ضرر اقتصادي بالعراق وبأي شكل كان.

وأخيراً تمّ تحديد موعد جديد للمفاوضات هو كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وكان الجو متوتراً والأمل في نجاح تلك المفاوضات ليس كبيراً. وتحسباً

لاحتمالات فشل المفاوضات، تقدّمت وزارة النفط إلى لجنة المتابعة باقتراح عدد من الإجراءات في حالة فشل المفاوضات، وقد قدمت تلك المذكرة في الشهر الأخير من عام ١٩٧١، وتضمنت تلك المقترحات ما يلي:

١ ـ تشريع قانون يتيح للحكومة استعمال الطاقة الفائضة في منشآت الشركات العاملة في العراق بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة، على اعتبار أن ذلك يقع ضمن سيادة الدولة، وأن الحكومة تساهم بتمويل تلك الطاقة الفائضة، وقد جعل التشريع مفهوم الطاقة الفائضة واسعاً ليشمل مختلف الأعمال النفطية والخدمات.

٢ ـ تشريع قانون تصدير النفط من الحقول الشمالية بالطاقة القصوى.

٣ ـ تخفيض مدّة الامتيازات بقانون بحيث تنتهي كلها في نهاية سنة ١٩٨٠.

٤ ـ حصر أعمال الشركات بالطبقات والقبب التي تنتج منها فعلياً الآن وتأميم الطبقات والقبب الثابت وجود النفط فيها وغير مستثمرة.

ويعني ذلك إصدار تشريع مشابه للقانون رقم ٨٠ لتحديد مناطق الاستثمار عمودياً بدلاً من أفقياً.

٥ ـ إن إجراءات تحديد مدّة نهاية الامتيازات واسترجاع القبب والطبقات غير المستثمرة، يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية تمنع الشركات من إساءة استعمال الحقول والمنشآت أو تخريبها خلال المدّة المتبقية من الامتياز (عام ١٩٨٠)، وذلك بتشريع قانون يلزم الشركات التقيد بمبدأ المشروع المستمر، أي تسليم الحقول والمنشآت والإدارة بشكل مشروع منتج قابل للاستمرار والتشغيل من قبل الحكومة.

وقد أرفقت مع هذه المذكرة مسودات مشاريع القوانين المقترحة. إن مقترح رقم ٤ جاء مستنداً إلى تقرير فني عن الطبقات الحاوية على النفط ضمن امتياز الشركات العاملة، قام به أحد الجيولوجيين الجيدين وقدم في ١٠/١١/١٩٧١، وهو تقرير جيد.

ثامن عشر: المشاركة في رأسمال الشركات الامتيازية

تاريخياً كان العراق أول من قام بالمشاركة في رأسمال الشركات الامتيازية، حيث كان ذلك في ذهن المفاوض العراقي منذ البداية؛ فقد تضمنت نصوص الامتياز حقّ الحكومة بالأفضلية في شراء أسهم الشركات إذا ما طرحت للاكتتاب بنسبة ٢٠ في المئة، وعندما لم يتم تنفيذ هذا النصّ بعدم طرح أي أسهم للبيع في السوق، طالب العراق الشركات بتنفيذ روح هذا النصّ.

كانت العربية السعودية هي التي أثارت هذا الموضوع في الأوبك. وقد ألفت لجنة من خمسة بلدان منها العراق للتفاوض، ولكن عملياً ترك الموضوع للسيد أحمد زكي اليماني، فقام بمفاوضة الشركات في نيويورك. وعقد اجتماع الأوبك في بيروت ١١ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٢، وكان مكرساً لموضوع المشاركة. وقد أعطى السيد أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي تقريراً للمجتمعين عن سير مباحثاته مع الشركات لتحقيق مطلب المشاركة. وتبلور بالاجتماع ومن خلال المناقشة مشروع قرار ينصّ على اتخاذ إجراءات مناسبة بما في ذلك العقوبات بحق أي شركة تقاوم ما تقوم به حكومة إحدى الدول المعنية من أجل حماية مصالحها الحيوية. كانت الشركات قد أقرت الموافقة على المشاركة بنسبة ٢٠ في المئة من حيث المبدأ، وأبلغت ذلك إلى السيد اليماني، إلا أنها طلبت فتح المفاوضات حول الشروط والقضايا الأخرى المتعلّقة بذلك: حدث ذلك قبل اجتماع الأوبك وقد تقدّم السيد اليماني بمقترح لإصدار قرار ينذر الشركات بأن المنظمة تنوي القيام بعمل ما في حالة فشل المفاوضات. والقرار هو بمثابة دعم لمفاوض الأوبك [السيد اليمانيّ] في الجولة الجديدة للمفاوضات. وجرت مناقشة طويلة لمقترح إنشاء هيئة مالية تتولى مسؤولية تقديم المساعدة المالية لأي قطر يتضرر بسبب مواجهته للشركات، وتشعبت المناقشة حول هل تكون هذه الهيئة جزءاً من المنظمة أم مفصولة عنها؟ ومهما يكن فقد كان موقفنا من الموضوع واضحاً وهو تأييد المقترح، فالعراق يجب أن يكون في طليعة من يؤيد ذلك إذ كانت مشاكله مع الشركات لا تزال من دون حل؛ كما إنه القطر الذي عانى الكثير من الأضرار بسبب سياسة الشركات إزاءه.

وقد أيدنا فكرة أن يتخذ هذا القرار وأن ينشر مع القرار الأول ويكون جزءاً منه.

وفي الاجتماع المغلق لرؤساء الوفود يوم ١١ آذار/مارس ١٩٧٢، حاول وفدنا أن يثبت مبدأ المفاوضات الجماعية من جانب الشركات ومن جانب الأوبك. كان الرسالة التي استلمها السيد اليماني لا توضح إن كان العرض هو من الشركات إلى جميع بلدان الأوبك حول الخليج العربي. لذلك كنا حريصين أن نوضح في الاجتماع المغلق أن تكون مفاوضات السيد اليماني القادمة مفاوضات جماعية وليست ثنائية بين أرامكو والعربية السعودية. كنا نخشى أن تقدّم أرامكو عرضاً إلى السعودية ولا تقدّم العرض نفسه إلى العراق. كنا قد فاتحنا الشركات في العراق حول الموضوع، فأجابونا بأننا يجب أن ننتظر المفاوضات الجارية في جدة. لقد طلبت أن تتقدم الشركات العاملة بعرض لِكُلّ بلد وبعد ذلك يبدأ السيد

اليماني مفاوضاته عن الجميع. إنني وأنا أتحدث بذلك كانت مسألة تنفيق الريع ماثلة بذهني، فالشركات قد وافقت على تنفيق الريع للجميع مبدئياً، إلا أنها أدخلت عليه شروطاً تعني إجبار العراق على حلّ مشاكله المعلقة مع الشركات. وعندما رفض العراق ذلك حُجب عنه تنفيق الريع من بين جميع الدول الأخرى. وقد وافق السيد اليمانيّ الذي كان يرأس الاجتماع على اقتراحنا بألا تبدأ أي مفاوضات حقيقية قبل أن تستلم كلّ دولة رسالة من الشركات حول قبول مبدأ المشاركة، وفي حالة أن العراق لم يستلم مثل هذه الرسالة عندها يدعو الرئيس المؤتمر إلى اجتماع استثنائي. كان الهدف الأساسي هو ضمان حقّ العراق.

وعقد الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في ٢٦ ـ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، وفي هذا الاجتماع حدثت المناقشة المفصلة للاتفاقية عن المشاركة التي قال عنها السيد أحمد زكي اليماني إنه توصل إليها شخصياً مع شركات النفط مؤخراً في نيويورك. وكانت وزارة النفط قد درست هذه الاتفاقية بتفصيل وأجرت تحليلاً اقتصادياً لها. وهي اتفاقية معقدة وطويلة وقد تبادر إلى ذهني أثناء مناقشتها أنه ليس كلّ من كان يتحدث عنها كان حقاً يفهمها تماماً. كان ذلك في شهر رمضان، وكان موجوداً في الرياض ممثلون مهمون للشركات أمثال برسي من ستاندرد أويل أوف نيوجرسي. وقد دعانا السيد اليماني إلى حفلة إفطار في برج خزان الماء لمدينة الرياض.

وقد شرح السيد اليماني بإيجاز الاتفاقية، وكان رئيساً للمؤتمر. وكان أول المنتقدين للاتفاقية السيد عزّ الدين المبروك وزير نفط ليبيا. إيران لم تكن معنية جداً بالاتفاقية فقد مثلها الدكتور فروزان وهو موظف بوزارة المالية بدلاً من الوزير. وقد تحدثت منتقداً الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها ومعتمداً على التحليل الذي أجريناه قبل الذهاب إلى المؤتمر. وقد انصب الانتقاد الرئيسي على مشكلة التعويضات؛ ففي حين أن المنظمة في قرار سابق لها قد حددت القيمة الدفترية الصافية كطريقة للتعويض، جاءت الاتفاقية بفكرة القيمة الدفترية المتراكمة حتى الوقت الحاضر، والفرق بين الاثنتين هو أن هذه الفكرة الجديدة تقضي بإضافة جميع ما صرفته الشركات على الكلفة، أي أنها تضيف المصاريف المتراكمة إلى القيمة الدفترية، أي أنها في الحقيقة ليست القيمة الدفترية الصافية بل الكلفة المتراكمة والفرق بين ذلك والقيمة الدفترية الصافية فرق لصالح الشركات. وقد أوضحت أن الطريقة التي أتت بها الاتفاقية لا أساس اقتصادي أو قانوني لها، فهي مجرد عملية حسابية كيفية ذات نتائج مالية ترضي الشركات من حيث

التعويض الذي تستوفيه عن المشاركة بحصة من رأس المال وليست أي شيء آخر؛ فهي لا يمكن تبريرها على أي أساس. وقد أوضحت أيضاً أن قبول هذه الطريقة سيشكل القاعدة للتعويض في كلّ حالة قادمة وبخاصة أن بين العراق وشركات النفط نزاع قديم حول مسألة تعويض الاحتياطيات التي شملها القانون رقم ٨٠؛ لذلك فإن العراق لا يمكن أن يوافق على هذه الطريقة في التعويض. وقد اتضح من مجرى النقاش أن الاتفاقية موضوع البحث لم تكن تعني غير السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية.

وكان السيد اليماني يميل في النقاش إلى أن يوضح أن ذلك هو ما توصل إليه بالمفاوضة مع الشركات، وأن العراق وليبيا لهما مشاكلهما الخاصة وأوضاعهما الخاصة، لذلك فهي معروضة على من يقبلها من دول الخليج العربي عدا إيران.

كانت إيران خارج هذا الاهتمام بحجة أنها تملك كلّ رأسمال الشركات،وأنها دفعت تعويضاً لقاء ذلك، وأن قانون التأميم الذي صدر في وقت مسبق لا يزال ساري المفعول، وليست الشركات إلا جهة تتولى إدارة المنشآت والعمليات النفطية ليس إلا؛ في حين أن الحقيقة هي أن إيران كانت تريد أن يتولى الموضوع عنها الآخرون حتّى إذا ما حصلوا على شيء فإنها ستستفيد منه على كلّ حال.

لم نكن ضدّ مبدأ المشاركة، بل كان العراق قد طالب بذلك من قبل تنفيذاً لنصّ موجود في اتفاقية الامتياز لم تنفذه الشركات.

وقد أبلغت شركات النفط العاملة في العراق الحكومة العراقية موافقتها على رغبة العراق في المشاركة بنسبة ٢٠ في المئة في مصالح الشركات الثلاث في العراق. جاء ذلك بكتاب خطي تلقته وزارة النفط والمعادن بناءً على طلب حكومة الجمهورية العراقية الوارد في كتاب وزارة النفط والمعادن المؤرخ في ١٦/ ٣/ ١٩٧٢، والموجه إلى الشركات المذكورة تنفيذاً لمقررات منظمة الأقطار المصدَّرة للنفط أوبك. كان الموضوع المهم هو طريقة التعويض. لقد كانت قضية المشاركة في ذلك الوقت ذات بريق وهي أهم مبادرة سعودية على ما أعلم. وتقع ضمن ما يسمّى بالحلول (المعتدلة) للمشاكل بين الحكومات المنتجة والشركات.

وقد خف بريق هذه الفكرة حتّى تلاشت نهائياً، فقد غطى عليها التأميم الذي أتى به نظام الثورة في العراق. لقد فشل مشروع المشاركة في النهاية.

١ ـ تخفيض الإنتاج من حقول الشمال من قبل الشركات الامتيازية

كان سلاح الشركات في ممارسة الضغط على الحكومة هو تخفيض الإنتاج وبالتالي تخفيض العائدات؛ ففي أشهر تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٧١، خفضت الشركات الإنتاج من حقول الشمال إلى حوالى ثلثي الطاقة المتوافرة. وعندما بدأت المفاوضات لحل المشاكل المعلقة في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير من عام ١٩٧٢، رفع الإنتاج من الشمال إلى كامل الطاقة. وقد انتهت المفاوضات من دون نتيجة في ٩ شباط/ فبراير ١٩٧٢. وفي ٧ آذار/ مارس ١٩٧٢، بدأت شركة النفط الوطنية بتصدير نفط حقل شمال الرميلة. وفي أشهر آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وأيار/ مايو، عاد الإنتاج من الشمال إلى الهبوط لحوالى ٥٠ في المئة من الطاقة. فالإنتاج من الجنوب كان محدداً باتفاقية. والأسعار من الجنوب كانت تحكمها اتفاقية طهران. وفي الشمال كانت الأسعار تحكمها اتفاقية البحر الأبيض المتوسط، لذا لم يبق غير الإنتاج من الشمال كثغرة تستطيع الشركات من خلالها ممارسة ضغط على الحكومة. ومن الطبيعي أن يكون لتخفيض الإنتاج أثر مالي على عائدات الحكومة التي كانت تعتمد في مدخولاتها من العملة الصعبة على النفط لحوالى ٩٣ في المئة.

كانت وزارة النفط قد قدرت إنتاج النفط سنة ١٩٧٢، بمقدار ٥٧ مليون طن على أساس معدلات التصدير خلال ٦٦ يوماً الأولى من السنة. ولكن معدل التصدير انخفض ابتداءً من آذار/ مارس واستمر في الهبوط في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو. وقد حسبت كميات الانخفاض وأثرها على عائدات الحكومة بحسب عدة فرضيات؛ فعلى أساس أن معدل الإنتاج في ١٩٧٢، يجب أن يكون ٥٧ مليون طن ولو فرضنا أن معدلات التصدير لبقية أشهر السنة منذ آذار/ مارس قد استمرت وفقاً لمعدل ما صُدِّر في شهر آذار/ مارس، فإن عوائد الحكومة تنخفض بمقدار ٧١,٩ مليون باوند إسترليني.

وإذا ما اعتبر معدل التصدير لبقية أشهر السنة منذ نيسان/ أبريل استمر وفقاً لمعدل ما صدر في نيسان/ أبريل، فإن مقدار الانخفاض يكون ١١٢,٩ مليون باوند ويرتفع الانخفاض إلى ١٢٢,٦ مليون باوند إذا ما أخذ معدل التصدير على أساس الستة أيام الأولى من شهر أيار/ مايو. وتوضح هذه الأرقام جسامة الضرر المالي الذي لحق بعائدات الحكومة (بالنسبة إلى مجموع عوائدها في ذلك الوقت) نتيجة إلى تخفيض الإنتاج الذي قامت به الشركات كوسيلة ضغط على الحكومة لتصل إلى اتفاق مع الشركات حول مصير القانون رقم ٨٠ والمشاكل المعلقة.

وبدأت الشركات بتقديم العروض من جانبها لحل تلك المشاكل في ظروف الضغط هذه؛ ففي ٥/ ٢/ ١٩٧٢م، طلبت الشركات في عرض لها شراء ٨ بلايين برميل خلال مدّة لا تقل عن عشرين سنة من نفط البصرة أو أي نوعية يتفق عليها بسعر ١,٦٢ سنتاً للبرميل، ووافقت على تنفيق الريع من دون شرطي الشركة الأكثر حظوة والتحكيم الإجباري(٣)، وإحداث زيادات في إنتاج الشمال والجنوب بحيث يزداد إلى حوالى ٤٥ مليون طن سنوياً من الجنوب و٣٠ مليون طن سنوياً من الشمال.

وتجدر الإشارة إلى أن السعر المعروض ١,٦٢ سنتاً للبرميل يقل بمقدار ٩ سنتات عن صافي ما كانت تستلمه الحكومة من الشركات آنذاك عن البرميل المنتج من حقول الجنوب. كما طالبت الشركات بتعويض عن الآثار الاقتصادية للقانون رقم ٨٠ يبلغ ١٢,٥ في المئة من إنتاج شركة النفط الوطنية مجاناً، كما عرضت الدخول بمشاركة بنسبة ٥٠ في المئة مع شركة النفط الوطنية في شركة جديدة مشتركة للاستكشاف عن النفط في مناطق جديدة، ودفع مبلغ مقطوع مقداره ١٠ ملايين باوند إسترليني لقاء تنازل الحكومة عن جميع الطلبات المعلقة. وبالطبع رفضت الحكومة هذا العرض جملةً وتفصيلاً.

وفي ١/ ٥/ ١٩٧٢م تقدّمت الشركات إلى حل المشاكل المعلقة مع الحكومة بعرض غير موقع ولا مؤرخ يحتوي على:

١ ـ بذل أقصى جهودها للإنتاج بمعدل سنوي مقداره ٨٧,٥ مليون طن من تاريخ توقيع الاتفاق إلى نهاية ١٩٧٣، والإنتاج بمعدل سنوي مقداره ١٠٠ مليون طن في ١٩٧٤، وتوسيع الطاقة الإنتاجية إلى ١٥٠ مليون طن في ١٩٧٤.

٢ ـ شراء كمية من النفط من شركة النفط العراقية مقدارها ٤ بلايين برميل محملة من موانئ الخليج العربي خلال مدّة ٢٠ سنة بسعر ١,٦٥ دولاراً للبرميل.

٣ ـ وللتعويض عن الاحتياطيات التي استرجعتها الحكومة بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، تستلم الشركات في موانئ التصدير مجاناً ومن ون أي ضرائب ٧ في المئة من جميع النفط الذي تنتجه شركة النفط الوطنية غير ما تبيعه للشركات بموجب الفقرة (٢) أعلاه.

---

(٣) اشترطت الشركات الامتيازية هذين الشرطين في اتفاقية تنفيق الريع، وقد رفضهما العراق ووافقت عليهما الدول المنتجة الأخرى. لذلك فقد حصلت تلك الدول على تنفيق الريع وبقي العراق.

وأوضحت الشركات أنها مستعدة لتنفيق الريع ودفع مبلغ ٣٠ مليون باوند إسترليني عن مختلف الطلبات المعلقة. وكان مصير هذا العرض كمصير سابقه: الرفض التام.

ومن المهم أن أذكر في هذا الصدد، أنه خلال عملية التفاوض، تقدّمت الشركات بعرض لحل مشكلة الإنتاج من الشمال، وهو أن تقوم الشركات بزيادة الإنتاج من الشمال من ٣٠ إلى ٥٠ مليون طن سنوياً شريطة أن تقبل الحكومة منح الشركات تخفيضاً بمقدار ٣٥ سنتاً على البرميل لكمية الزيادة البالغة ٢٠ مليون طن. وقد رفضنا هذا الاقتراح فوراً ومن دون تفكير. وقد قصدت أن أذكر ذلك في اجتماع الأوبك في بيروت في المؤتمر الاستثنائي الثامن والعشرين المنعقد في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، موضحاً أن العراق لا يمكن أن يوافق على تخفيض أسعار نفطه على المتوسط كطريقة لحل مشاكله الخاصة. إذ إنَّ عرض الشركات هذا يؤدي إلى زيادة صافية في العائدات بمقدار ٢٠ مليون دولار التي كانت في ذلك الوقت تشكل نسبة مهمة من مجموع عائداته البالغة حوالى ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧١.

العراق من مؤسسي منظمة الدولة المصدَّرة للنفط ولا يمكن أن يتنكر لهذا الموقع الذي يحتله حتّى في الظروف الصعبة.

لقد كان تخفيض الإنتاج من حقول الشمال من قبل الشركات، هو بداية المعركة الحقيقية، فالشركات سلكت بذلك سبيل الضغط للوصول إلى حل للمشاكل المعلقة لصالحها. لذلك ابتدأ هجومنا عليها من هذه الزاوية، فقد كانت مبرراتها ضعيفة ونواياها غير السليمة واضحة.

وكبديل لعروض الشركات تقدّمت وزارة النفط بثلاثة حلول وضعت أمام الشركات لحل مشكلة الإنتاج في الشمال.

الأول، هو أن تنتج الشركات ٥٧ مليون طن وهو كامل الطاقة وتأخذ ٣٠ مليون طن وتأخذ الحكومة الباقي وهو ٢٧ مليون طن لتتصرف به كما تشاء وتصديره بعد دفع حصتها من كلفة الإنتاج والنقل.

و**الثاني**، أن تقوم الحكومة باستخدام الطاقة الفائضة كما تشاء مع دفع حصتها من كلفة التشغيل.

والحل **الثالث**، إذا لم يحصل الاتفاق على أي من هذين الحلين، هو أن تترك الشركات امتياز الشمال كلياً وتحصر نشاطها في الجنوب طالما أنها كانت دوماً تقول إن سبب تخفيض الإنتاج من الشمال هو أن الإنتاج والتصدير من الجنوب

أقل كلفة من الشمال. طبعاً الشركات لم توافق على أي من هذه الحلول.

لقد رفضت الشركات عرض الحكومة المقابل لعرضها، فتوقفت المفاوضات وأعقب ذلك أن قامت الشركات بتخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية ابتداءً من شهر آذار/مارس، واستمر التخفيض في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، حتّى وصل معدل التصدير إلى ما يقارب نصف طاقة التصدير، وبذلك ألحقت ضرراً مالياً بليغاً بالبلاد. ولمواجهة هذا الموقف أصدر مجلس قيادة الثورة إنذاراً في ١٤/ ٥/ ١٩٧٢، أعطى الشركات مهلة أسبوعين للاستجابة لطلبات الحكومة في زيادة الإنتاج، ووضع منهج إنتاجي طويل الأمد، وتقديم عرض إيجابي حول مطاليب العراق التي قدمت أثناء المفاوضات. لقد انتظرت الشركات إلى آخر يوم في مهلة الأسبوعين وتقدّمت بعرض قالت إنه عرضها النهائي وخفضت فيه كميات النفط التي طلبت شرائها بأسعار خاصة إلى النصف مع زيادة طفيفة في أسعار شرائها، وخفضت التعويضات التي تطالب بها عن القانون رقم ٨٠ إلى ٧ في المئة من النفط المتبقي لدى شركة النفط الوطنية. كما عرضت زيادة إنتاج البصرة إلى ١,٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٥، وإلى ٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٠. أما بالنسبة إلى مطاليب العراق الأخرى، فقد عرضت المبلغ المقطوع البالغ ٣٠ مليون باوند إسترليني مع تنفيق الريع. ولم تقبل الحكومة بالطبع هذا العرض.

تاسع عشر: التأميم، ذلك القرار التاريخي

في الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢، صدر هذا القرار التاريخي. كانت العلاقة بين الحكومة والشركات الامتيازية قد بدأت تتأزم، عندما أقدمت الشركات على ممارسة الضغط المالي على الحكومة عن طريق تخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية، إذ كان ذلك هو المنفذ الوحيد لها والثغرة الوحيدة التي بقيت سائبة من دون أن تحكمها اتفاقية. وقد أوضحت في مكان آخر من هذه المذكرات مدى الأضرار المالية التي ألحقتها الشركات بسبب تخفيض الإنتاج. إذاً، الشركات الامتيازية تريد تحقيق أهدافها عن طريق الضغط. كانت للحكومة على الشركات مطاليب كثيرة وقضايا معلقة حجبت عن الخزينة العامة مبالغ كبيرة بقيت عند الشركات مثل تنفيق الريع والقضايا الأخرى. ومن ناحية أخرى كنا قد بدأنا بالاستثمار الوطني المباشر للحقول التي شملها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والشركات الامتيازية المهيمنة في سوق النفط تضرب حصاراً علينا في هذا السوق بشن حملة الضغط.

عقدنا جولات تفاوضية في المجلس الوطني ولكن من دون جدوى،

فموقفهم كان متعنتاً ويتكلم اللغة القديمة. أفهمناهم بِكُلّ الوسائل أننا جادون في ما نقول إلا أنهم لم يشاؤا الاستماع، وبالنهاية قدمنا لهم الإنذار المعروف في ١٤/ ٥/ ١٩٧٢، وجاء جوابهم سلبياً. عندها جاء القرار التاريخي.

وهنا لا بدّ من التنويه أن وزارة النفط لم تكن قد فكرت بعد بالتأميم رغم كلّ ذلك، واعتقد الآن أنه كان خطأً مهماً ألا نفكر بذلك. كان القرار من القيادة التي أعارت هذه القضية الاهتمام اللازم وكما يجب أن يكون الاهتمام. وهنا امتزجت العزيمة السياسية بالمعرفة الجيدة بتفاصيل موضوع النفط والنزاع مع الشركات، وخرج القرار معبراً عن إرادة واعية ومصممة بالوقت نفسه. لذلك نجد أن القرار كان مقروناً بخطّة عمل. كان هذا القرار من القيادة السياسية ويقوده السيد الرئيس الذي كان آنذاك نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة.

لقد شحن هذا القرار التاريخي جماهير الشعب، وشحن وزارة النفط أيضاً، فأمدها بروح معنوية جديدة وباندفاع جديد. وقد اجتمعت لجنة عليا ووضعت منهجاً من ٣٤ بنداً حددت بموجبها الواجبات والجهات التي تضطلع بها، وبدأ العمل بإشراف دقيق من القيادة السياسية.

وقد سُئلت أكثر من مرة عن سرّ تعنت الشركات، وكان جوابي الذي لا أزال أعتقد به، هو أن الشركات ربما كانت غير متأكدة من أننا سنقدم على ذلك لكثرة ما اعتادت أن تسمعه في ماضي تعاملها مع الحكومات المتعاقبة من تهديد لا ينفذ في النهاية.

ربما كانت الشركات تحلل الموقف بشكل جامد، فنحن في وضع مالي غير جيد، لذا فليس من المعقول أن نقدم هذه الخطوة.

لم تكن الشركات تتصور أن حكومة الثورة ستعبئ الشعب وستتبع سياسة تقشف لمواجهة الوضع المالي.

أتاني المدير العام لشركة نفط العراق مضطرباً بعد صدور القرار، يلح علي أن يذهب إلى كركوك للاطمئنان على موظفيه، وقد رفضنا ذلك وأكدنا له أنهم بخير ولا خوف عليهم. وفعلاً كانت المعاملة التي عومل بها الموظفون الأجانب لائقة. أظنهم لأول مرة وجدوا أنفسهم أمام حكومة جادة وذات عزيمة.

هكذا كانت وقائع التاريخ. كان العراق أول بلد دخلته الشركات الامتيازية وأول بلد تخرج منه، وكانت آبار النفط في كركوك أول مكان في البلدان العربية تدفق منه النفط، وكانت أول الآبار التي أُممت من قبل حكومة الثورة.

كانت الشركات تدعي دائماً أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية، ولم يكن أحد يصدق ذلك بالطبع. لقد كان في سجلاتها التي وجدت في مقرها ومذكرات مديرها في كركوك الشيء الكثير مما يناقض ذلك تماماً.

١ ـ النقل ومشاكله

كنا نريد بناء صناعة نفطية وطنية من الاستكشاف إلى إيصال النفط إلى المستهلك. إذ كنا نعرف سيطرة الشركات الكبرى على الأسواق وعلى شركات النقل، فهي تستطيع إلحاق الضرر بنا في كلّ خطوة من خطوات إنتاج وتسويق النفط. كلّ ذلك جعلنا نفكر بالناقلات.

كانت البداية هي تأسيس شركة للناقلات متفرعة عن شركة النفط الوطنية، ثمّ شراء سبع ناقلات من إسبانيا. كان الوضع خاصاً عندما أقدمنا على ذلك من حيث العلاقات الجيدة بين العراق و(البلدان العربية عموماً)، وبين إسبانيا في عهد فرانكو. فقد تمّ توقيع عقد بناء سبع ناقلات حمولة ٣٥ ألف طن بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٧٠م في مدريد بسعر ٨,٤ مليون دولار للواحدة. ويدفع ٢٠ في المئة من الثمن نقداً والباقي يقسط إلى ثمانية أقساط نصف سنوية خلال أربعة أعوام بفائدة ٦ في المئة. وقد ساهمت الحكومة الإسبانية بتقديم جزء من القرض لتمويل ثمن ثلاثة من تلك الناقلات والباقي مولته المصارف الإسبانية. وقد حضرت بنفسي حفل إنزال الناقلة الأولى (الرميلة) في ميناء قادس، وكسرنا عليها القنينة المملوءة بالماء وليس بالشمبانيا.

وقد كان للجنرال فرانكو دور مهم في التوصل إلى الاتفاق مع الشركات الإسبانية في الاتفاق على شراء الناقلات، وذلك عن طريق الضمان الذي وفرته الحكومة الإسبانية لشراء الناقلات مقايضة بالنفط الخام. وقد عقدت هذه الصفقة في جو من العلاقات السياسية الجيدة بين إسبانيا وبين العراق وعموم البلدان العربية، التي تقف وراءه الصداقة التقليدية بين العرب وإسبانيا. ولا أتذكر أن الحكومة الإسبانية أو أي مسؤول فيها قد تحدث عن تلك الصداقة بأسلوب تجاري، أي المطالبة بثمن اقتصادي لتلك الصداقة كما اعتدنا أن نسمع في ما بعد. أتذكر أننا قمنا بزيارة إسبانيا بعد وفاة فرانكو وسمعنا خطاباً لرئيس الوزراء في حفل العشاء مليئاً بالمطاليب التجارية ثمناً للصداقة. إنني أقدر الصداقة النزيهة، كما إنّني لا أخرج من الحساب أنها لا بدّ أن تتضمن علاقات مادية أيضاً، ولكنني لا أحب أن تباع الصداقة بثمن تجاري. وبعد إتمام الصفقة مع إسبانيا على أيام الجنرال فرانكو، قامت أول ناقلة بإيصال أول شحنة من النفط الخام هدية مجانية إلى إسبانيا.

ولكن ظهرت بعد الشراء مشكلة إيجاد الطواقم اللازمة لتشغيل تلك الناقلات. لم نكن نطمئن إلى استخدام رعايا أي بلد في التشغيل بل لا بدّ من اختيار رعايا بلد صديق للعراق؛ فوقع الاختيار على استخدام طواقم من الاتحاد السوفياتي بموجب عقد استخدام. وبعد ذلك توسعت خبرتنا وتوسعنا في أسطول الناقلات، وتمّ التعاقد مع شركة سويدية لشراء أربع ناقلات بحمولة ١٥٤ ألف طن، ومع الشركة اليابانية أي. إج. أي لناقلة واحدة بحمولة ١٤٤ ألف طن، ومع الشركة اليابانية سومي تومو لشراء أربع ناقلات تتراوح حمولتها بين ١١٦ ـ ١٢٨ ألف طن. وقد تمّ عقد هذه الصفقات بروح عالية من المسؤولية واستعداد للحسم وتوفير للوقت دلل فيها خبراؤنا على قدرة جيدة على التفاوض والمقارنة بين العروض والمساعدة في اتخاذ القرار.

٢ ـ السجال القانوني بين شركة النفط الوطنية وشركة النفط البريطانية

سيراً على العادة المتبعة عند الشركات الكبرى، أرسلت شركة النفط البريطانية رسالة إلى شركة النفط الوطنية (وعلى الأغلب إلى جميع شركات النفط الأخرى)، تعلمها بقيام الحكومة الليبية بتأميم حقل سرير، وبتثبيت ادعاء الشركة البريطانية بنفط ذلك الحقل محاولة أن توضح بصورة غير مباشرة استمرار موقفها من القانون رقم ٨٠ وعموم قضية التأميم. وقد قامت شركة النفط الوطنية في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بإرسال جواب تفنيدي لتلك الرسالة توضح حقّ الحكومة الليبية التام بالتأميم من جميع الوجوه، وانطباقه على قواعد القانون الدولي، وتماشيه مع حقوق السيادة ومع قرار الأمم المتحدة المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، الذي أكد حقّ الدول النامية في الحد من الحقوق الاقتصادية الخاصة بالجهات الأجنبية. وأشارت إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٢، والذي ينصّ على «أن للدولة الحق المطلق في السيادة على أراضيها ومواردها الطبيعية للوصول إلى أهدافها الوطنية وتقدّمها ورفاهيتها». وكانت تلك الرسالة وثيقة جيدة لدعم موقف ليبيا مباشرة وموقف العراق ضمناً.

٣ ـ تغيير سعر الدولار وتعويض الدول المنتجة للنفط

كان العراق أول دولة من الدول المنتجة للنفط بادرت إلى الاهتمام بقضية تغييرات سعر صرف الدولار الأمريكي، وأثرها على الدخل الحقيقي للدول المنتجة للنفط الناتج عن مبيعاتها من النفط الخام الذي يسعّر بالدولار الأمريكي؛ فقد

أرسلت وزارة النفط والمعادن مذكرة رسمية إلى سكرتارية منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) حول هذا الموضوع، وكان أثرها مباشراً حيث عقد المؤتمر الوزاري الاستثنائي الخامس والعشرين في بيروت خلال شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وتقرر في ذلك الاجتماع دعوة دول المنظمة إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الشركات المنتجة للنفط العاملة في أراضيها للوصول إلى اتفاق يضمن حقوق دول المنظمة ويحمي دخلها الحقيقي من تأثير تغيير قيمة الدولار. وكانت الأزمة آنذاك قد نشأت نتيجة إلى إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧١، بفك ارتباط الدولار بالذهب. وقد كان دور العراق رئيسياً في هذا المؤتمر. وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، بدأت في فيينا اجتماعات لجنة خبراء تضم ممثلين عن الدول المصدَّرة للنفط في منطقة الخليج العربي وعن شركات النفط الأجنبية العاملة في تلك الدول، لبحث قضية انخفاض سعر الدولار وكيفية احتساب الخسارة التي تتكبدها تلك الدول في عوائدها من النفط بسبب ذلك. وبالرغم من أن الاجتماعات كانت تضم ممثلين عن أقطار الخليج العربي فحسب، إلا أنها في الواقع كانت تجري باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وقد رفعت اللجنة بعد اجتماعات عدة تقريراً إلى المؤتمر الوزاري السادس والعشرين الذي عقد في أبو ظبي في بداية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، والذي قرر دخول اللجنة الوزارية المؤلّفة من العراق وإيران والسعودية في مفاوضات مباشرة مع الشركات الامتيازية.

٤ ـ اتفاقيات جنيف لحماية عائدات النفط من هبوط قيمة الدولار

عندما خفض سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، بمقدار ٧,٩٩ في المئة، أدى ذلك بصورة آلية إلى ارتفاع أسعار العملات الأخرى بالقياس إلى الدولار بمقدار ٨,٥٧ في المئة، ما أدى بالتالي إلى عقد مفاوضات بين دول الأوبك وشركات النفط العالمية لتعديل الأسعار المعلنة بما يؤمن المحافظة على الدخل الحقيقي للبلدان المصدَّرة للنفط. وقد انتهت تلك المفاوضات بعقد اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، والتي تمت بموجبها زيادة الأسعار المعلنة للنفط بمقدار ٨,٤٩ في المئة. وقد تضمنت هذه الاتفاقية معادلة يتم بموجبها تعديل الأسعار المعلنة كلّما حصل تغيير في سعر الدولار.

ولكن كانت هناك عيوب مهمة في تلك المعادلة، أدت إلى أن التخفيض الذي يحصل في قيمة الدولار لا ينعكس في زيادة في الأسعار المعلنة للنفط لتعويض كامل الخسارة الناتجة عن ذلك التخفيض، بل كان التعويض بمقدار ٧٧

في المئة فقط. كما كانت المعادلة تتضمن فاصلاً زمنياً بين حدوث التغيير في سعر الدولار، وبين تعديل الأسعار المعلنة، الأمر الذي يشكل خسارة للدول المنتجة. كما إنَّ تعديل الأسعار المعلنة لم يكن يشمل الزيادات التي تضمنتها اتفاقية طهران وهي ٢,٥ في المئة و٥ سنتات. وقد اتضحت هذه النقائص في الاتفاقية عندما وقع التخفيض الثاني في سعر الدولار في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، بمقدار ١٠ في المئة، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار العملات الأخرى بالنسبة إلى الدولار بمقدار ١١,١١ في المئة ما أدى بدوره إلى تطبيق المعادلة وإلى ارتفاع في الأسعار المعلنة بمقدار ٥,٨ في المئة فقط خلال الربع الأول من سنة ١٩٧٣.

وعندما اتضح هذا النقص في الاتفاقية، بادر العراق في الاجتماع الاستثنائي للأوبك المنعقد في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٣، والذي كان مخصصاً لبحث مسألة أزمة الطاقة، إلى طرح هذا الموضوع مطالباً باتخاذ إجراءات لتلافي الأضرار التي لحقت بالدول المنتجة، وتعديل الاتفاقية بحيث تضمن التعويض عن كامل الخسارة الناتجة عن انخفاض سعر الدولار. وقد أدى ذلك الطرح إلى تأليف لجنة وزارية من العراق وليبيا والكويت، للمفاوضة مع شركات النفط. وكان واضحاً أن دولاً أخرى لم تكن راغبة في الاشتراك في هذه اللجنة تجنباً لتحمل المسؤولية، ولأنها كانت متهيبة من إعادة طرح هذا الموضوع مجدداً، لذلك آثرت أن يقوم (المتطرفون) بذلك. وقد عقدت مفاوضات في كلّ من القاهرة وفيينا وطرابلس (الغرب) لهذا الغرض، ثم استؤنفت في مقر المنظمة من ٢٨ أيار/مايو ـ ١ حزيران/يونيو، وقد حضرها ممثلون عن الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة. وهكذا تمّ إجراء تعديل في الاتفاقية وقع في ١ حزيران/يونيو ١٩٧٣، محققاً كامل ما كانت تطالب به اللجنة.

وقد جاء التعديل بالشكل الذي يضمن الحصول على التعويض الكامل عن أي خسارة تنتج عن تخفيض سعر الدولار بدلاً من ٧٧ في المئة منه، فقد وسعت قاعدة العملات التي يقاس بها انخفاض الدولار من ٩ إلى ١١ عملة، كما تمّ تقصير الفاصل الزمني بين حصول الانخفاض وبين تعديل الأسعار. وتمّ شمول كلّ عناصر السعر المعلن بالزيادة من دون استثناء.

حقاً إن إثارة موضوع آثار تقلب العملات على دخل الحكومات المنتجة كان منذ البداية موضوع العراق، فقد كان سباقاً إلى إثارة هذه المسألة منذ البداية، فجاءت اتفاقية جنيف الأولى ثمّ جاء تعديلها في ما بعد. وأثناء هذه المفاوضات المعقدة، تجلت قدرة الفنيين العراقيين ومساهمتهم المهمة في العمل الاقتصادي

الفني لتهيئة التقارير ومناقشة ممثلي الشركات وتقديم المقترحات. إنّه شيء يدعو إلى السرور حقاً.

لقد كانت هذه المفاوضات ذات نكهة خاصة بالنسبة إلينا، فنحن أصحاب المبادرة ولدينا الوضوح الفني في حيثيات القضية. وحدث أن وقع نقاش بيني وبين وزير النفط الإيراني جمشيد أموزكار وهو مهندس يكثر من استعمال الأرقام، وصاحب قدرة في التبرير، وقد حاول أن يجعل تبريراته تطغى علينا. وكانت المرة الأولى بالنسبة إلي أن أكتشف أن حججه التي تبدو في بعض الأحيان قوية لا تلبث أن تتهافت بمجرد الإصرار ومتابعة الموضوع. وقد ربحت الجولة معه وبالأرقام نفسها التي كان يستعملها. ومهما يكن كانت إقامة مسرة في فندق البريزيدنت، وكانت النتيجة مسرة أيضاً، ورجعنا نحمل معنا النجاح. كان شعور بعض رؤساء الوفود مختلطاً، فهم من ناحية لا يميلون إلى إتعاب شركات النفط ويكتفون بنصف الغنيمة ويميلون ذاتياً إلى الراحة وتجنب المشاكل مع الشركات، إلا أنهم كانوا يخافون البقاء على هذا الموقف حتى النهاية من ناحية أخرى؛ فعندما تثار قضية عادلة ضدّ الشركات مثل هذه القضية، وتلوح بالتدريج إمكانية الحصول على مكسب جديد من الشركات، يبدأ موقفهم بالتغير رغبة في أن يتحقق في بلدانهم وعلى أيديهم مكسب جديد، أو خوفاً من أن يتحقق من دونهم، ويتضح بذلك تقصيرهم.

٥ ـ انضمام العراق إلى منظمة الأقطار العربية المصدّرة للنفط

في الغالب كان الهدف من تأسيس هذه المنظمة تحقيق تقارب سياسي أو جبهة نفطية سياسية بين بعض الأنظمة العربية المتقاربة في سياستها النفطية. كان ذلك عندما أسست ليبيا (كان ذلك قبل الثورة التي أطاحت بالملكية) والعربية السعودية والكويت هذه المنظمة. إلا أنّني أجد في الاتجاه الذي تحاول المنظمة الآن أن تسير عليه ألا وهو الاهتمام بالمشاريع النفطية المشتركة اتجاهاً صحيحاً. إنني بالطبع أفضل لو كانت المنظمة قادرة على توحيد السياسة النفطية للدول العربية، إلا أن ذلك لا يبدو ممكناً في ظلّ الأوضاع الراهنة. ومهما يكن فقد شهدت بنفسي مشاريع قررتها هذه المنظمة ودخلت حيز التنفيذ؛ فقد زرت بنفسي الحوض الجاف في البحرين والعمل لا يزال قائماً فيه، كما إنَّ ناقلات للنفط قد اشتريت فعلاً من قبل شركة الناقلات التي أسستها المنظمة. إن عملاً ملموساً قد ظهر، الأمر الذي يجعلني أؤيد الاتجاه نحو المشاريع المشتركة. لقد كان من الصواب جداً أن يدخل العراق إلى المنظمة بعد أن تغير النظام في ليبيا.

كان لليبيا الدور المهم في إنهاء المعارضة في دخول العراق إلى منظمة الدول العربية المصدَّرة للنفط؛ فقد أصرت في المؤتمر الذي عقدته المنظمة في الكويت يوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٧١، على انضمام العراق، وطالب وزير النفط الليبي عزّ الدين المبروك بضرورة الموافقة على ذلك قبل البحث في البنود الأخرى لجدول الأعمال.

وبعد دخول العراق والجزائر وبعدهما سوريا، حصل نوع من التوازن، واتجهت المنظمة بشكل إيجابي رئيسي نحو تنفيذ المشاريع النفطية المشتركة، وحققت تقدّماً لا بأس به في هذا المجال. وقد حضر العراق لأول مرة اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الدول العربية المصدَّرة للنفط في الكويت يوم ٦/ ٥/ ١٩٧٢، وكان ذلك هو الاجتماع الذي وقِّع فيه على مشروع إنشاء الشركة العربية لنقل النفط الذي تبلغ تكاليفه حوالى ٥٠٠ مليون دولار.

وكان أول مشروع مشترك يساهم به العراق هو مشروع الناقلات، وأتى موضوع دفع حصة كلّ دولة في رأس المال، وكان وضع العراق المالي لا يساعد على دفع حصته فوراً، فطلبنا تأجيل الدفع. وقد أخذ ذلك الموضوع وقتاً في الأخذ والرد للحصول على ضمان الدول الأخرى لدفع حصة العراق وحسم الموضوع في النهاية بالموافقة على طلب العراق.

وعندما حدث تأميم شركة نفط العراق لم تعدم المنظمة شيئاً من الموقف الإيجابي؛ فقد اتخذت في ١٠/٦/ ١٩٧٢ توصية بعقد اجتماع لوزراء المال في الدول الأعضاء في بغداد، لتقرير حجم وأوجه الدعم المالي الضروري المتوجب تقديمه إلى الدول العربية المتضررة نتيجة قرار التأميم. كما اتخذت بالاجتماع نفسه قراراً ـ بعد شرح الموقف من قبل الوفد العراقي ـ بتأليف لجنة من وزراء النفط في ليبيا والعربية السعودية والكويت، لمتابعة تنفيذ قرار الدول المصدَّرة للنفط (أوبك)، وكذلك لمتابعة إنجاح خطوة التأميم والدعوة إلى عقد اجتماعات طارئة للمنظمة لاتخاذ إجراءات أخرى تؤدي إلى إنجاح التأميم. من الواضح أن مثل هذا القرار لا يعدو التأييد المعنوي ولكنه على كلّ حال أفضل من لا شيء. ومهما يكن فالموقف لم يكن سلبياً. طبعاً كان لدى الأغلبية إن لم يكن عند الجميع انطباع عن ضرورة تجديد إدارة هذه المنظمة، الأمر الذي تمّ فعلاً في ما بعد، وتحصين العمل فيها ضدّ تسرب الأمراض الإدارية الشائعة في بعض الأقطار العربية؛ وبغض النظر عن كلّ شيء فإنني أؤيد تدعيم هذه المنظمة باعتبارها إحدى وسائل العمل العربي المشترك، وألا يكون العراق بعيداً عن أي عمل تقوم به.

٦ ـ النزاع مع شركة نفط العراق في الأوبك

دعا العراق منظمة الدول المصدَّرة للنفط (الأوبك) إلى اجتماع خاص لبحث قضية النزاع مع شركة نفط العراق إثر صدور قانون التأميم في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢. انعقد المؤتمر في بيروت في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، وكنت أول المتحدثين. عرضت علاقات العراق بشركة نفط العراق منذ صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي قامت الشركات العاملة في العراق على أثره باتباع سياسة إلحاق الضرر بالعراق اقتصادياً عن طريق تخفيض الإنتاج؛ فقبل عام ١٩٦١، كان معدل الزيادة في الإنتاج حوالى ١١,١ في المئة، وخلال المدّة بين ١٩٦١ ـ ١٩٧٠/ ١٩٧١، كان معدل الزيادة ٤,٧ في المئة، الأمر الذي ألحق خسارة مالية بالدولة بلغ حوالى ٥٥٠ مليون دينار عراقي، ورفضت الشركات بالرغم من ذلك تلبية جميع مطاليب الحكومة على الشركات وحرمانها من جميع ما كانت تتمتع به البلدان المنتجة الأخرى. كما قامت الشركات بممارسة الضغط على جميع الشركات العالمية التي كانت تنوي التعامل مع العراق؛ فإحدى الشركات اليابانية التي باعت العراق كمية من الأنابيب نقداً قد أمرت الباخرة التي تشحن الأنابيب بالرجوع بعد أن وصلت ميناء البصرة.

وقد أعد الوفد العراقي مشروع قرار تقدّم به إلى الرئاسة وقد تلاه الرئيس في الاجتماع ويتكون الاقتراح من مقدمة وثلاث نقاط: **الأولى**، تأييد حق العراق القانوني بالتأميم كعمل من أعمال السيادة. و**الثانية**، [وهي المهمة] أن تتعهد الدول الأعضاء ألا تسمح للشركات العاملة في أراضيها بزيادة الإنتاج للتعويض عن النفط الذي كانت تنتجه شركة نفط العراق، أو الدخول في الأسواق التي كان يذهب إليها ذلك النفط. و**الثالثة**، تأليف لجنة من رؤساء وفود ليبيا والعربية السعودية وفنزويلا، يساعدها السكرتير العام لمتابعة تنفيذ الفقرة الثانية من القرار وتزويد المؤتمر بالمعلومات اللازمة عن ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن مندوب قطر الدكتور كامل، كان أول متحدث عربي دعم موقف العراق، وبعدها تحدث وزير النفط في ليبيا السيد عز الدين المبروك مهنئاً العراق ومؤيداً خطوته الجريئة، وكان حديثه واضحاً ووافياً في دعم موقف العراق ومشروع القرار المعروض. ويقال الشيء نفسه عن موقف السيد عبد الرحمن العتيقي رئيس وفد الكويت. وتحدث الأمير سعود الفيصل الذي كان يشغل آنذاك منصب وكيل وزارة النفط، فأيد موقف العراق باسم الوفد السعودي.

وتحدث السيد بلعيد عبد السلام رئيس وفد الجزائر مؤيداً موقف العراق

بوضوح. كان رئيس وفد فنزويلا بيريز لاسيلفا قد تحدث بإسهاب مؤيداً القرار وبخاصة الفقرة الثانية التي تنص على عدم زيادة الإنتاج لتعويض النفط المؤمم إذ جاء ذلك منسجماً مع ما تسعى إليه فنزويلا دائماً وهو برمجة الإنتاج. وقد اقترح إدخال نصّ يحدد زيادة الإنتاج بـ ٢ في المئة، محاولاً أن يجعل من الموضوع مناسبة لتحقيق شيء في مجال البرمجة. كما إنه أورد بعض التحفظات المبطنة على مشروع القرار كذلك فعل ممثل إيران الدكتور فروزان. وبعد إجراء تعديلات ليست جوهرية، فاز مشروع القرار بالإجماع. وانتهى اجتماع الصباح وكانت تلك هي أول مرة يعرض العراق فيها النزاع مع الشركات على منظمة الأوبك. وبذلك انتهى بحث الجانب الرسمي العلني.

وفي المساء عاد المؤتمر إلى الانعقاد، وفيه بحثت قضية أخرى تتعلق بما يدور في الكواليس وهي وساطة الأوبك بين الحكومة والشركات. وقد دعي رئيس المؤتمر السكرتير العام الدكتور نديم الباججي بصورة فجائية للحديث عن الوساطة؛ فقال الدكتور الباججي إنه قبل وصوله إلى بيروت بيومين، اتّصل به المدير العام لشركة نفط العراق ستوكويل وطلب منه التوسط بين الشركات والحكومة العراقية لحل المشكلة، وإن الشركات لا ترغب بالمجابهة، وإنه ـ أي الدكتور الباججي ـ قد أجابه بأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا بموافقة الأوبك والحكومة العراقية. وبعده تحدث رئيس المؤتمر ذاكراً أنه هو الآخر قد جرى معه الحديث نفسه، ولكن من قبل ممثلي إحدى الشركات التي تملك شركة نفط العراق.

وقال إنّه يعتقد أنه إذا وافقت شركة نفط العراق على عدم فرض أي حصار على العراق، فإن الوساطة ستكون شيئاً جيداً لأنها ستمنح العراق فرصة لتسويق نفطه وتعطي للأوبك بالوقت نفسه قوة وسمعة. واقترح تأليف لجنة مصغرة لهذا العمل. كان موقف العراق هو أن الحكومة ليس لديها اعتراض على أي اتصال بالشركات شريطة ألا يؤثر ذلك بأي شكل على قانون التأميم الذي صدر، إذ يجب المحافظة على القانون شكلاً ومضموناً؛ فشركات النفط قد لا تحاول التعرض إلى التشريع مباشرة، بل قد تفعل بطريقة غير مباشرة ـ كما فعلت في السابق ـ وهو أمر لا يمكن قبوله بأي شكل من الأشكال. وقد تتابع الحديث عن الوساطة، فقدمت عدد من المقترحات حول كيفية وشروط الوساطة، ومنها اقتراحات بتأليف لجان لهذا الغرض. وبعدها تحدث السكرتير العام وقرأ نصاً عن الوساطة مشروطاً بعدم المساس بالتشريعات التي أصدرها العراق، وعدم فرض أي حظر على تصدير النفط المؤمم من قبل الشركات وقد نال الاقتراح الموافقة. وقد لاحظت أن السكرتير العام قد حرص بعد ذلك على التوضيح أنه يرغب أن يقوم بالوساطة منفرداً.

إن النزاع مع شركات النفط قد حلّ في النهاية عن طريق المفاوضات المباشرة من دون أي وساطة، إلا أنني لاحظت أن الدكتور الباجحي قد زار بغداد مرتين حاول خلالها أن يقوم بشيء من الوساطة إلا أنه لم ينجح. كما لاحظت في ما بعد أنه وبصفته سكرتيراً عاماً، يحاول استعجال الأمور في المفاوضات اللاحقة التي حصلت بين الأوبك وشركات النفط، والإسراع في الوصول إلى اتفاقيات.

٧ ــ العلاقات النفطية مع سوريا

القضية الأولى، بعد تأميم أعمال شركة نفط العراق، كانت قيام الحكومة السورية بتأميم خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبحت مسألة عوائد المرور تبحث بين الحكومتين العراقية والسورية بعد أن كانت بين الحكومة العراقية وشركة التابلاين. وكانت الحكومة السورية منذ مدّة قصيرة قد حصلت على زيادة في عائدات المرور من الشركة المذكورة فأصبحت ٢٥ سنتاً للبرميل الواحد. وعلى أثر التأميم في العراق، طالبت الحكومة السورية برفع عوائد المرور إلى ٥٠ سنتاً للبرميل على خلاف ما كان يتوقعه العراق؛ فالعراق كان بوضع مالي غير جيد والنفط العراقي لا يزال محاصراً من قبل الشركات الكبرى. وقد عرضت الحكومة العراقية على سوريا ٣٠ سنتاً للبرميل في البداية ترتفع إلى ٣٢,٥٨ سنتاً في عام ١٩٧٥، مع امتيازات أخرى لم تكن تتمتع بها سوريا قبل التأميم وبخاصة في ما يتعلق بتزويدها بالنفط للاستهلاك المحلي، إلا أن هذا العرض قد رفض وادعى المفاوض السوري أن طريقة احتساب العوائد مع شركة نفط العراق كانت تتم على أساس مناصفة الأرباح، وبما أن سوريا أصبحت مالكة للخط لذلك يجب حصولها على كامل الأرباح أي مضاعفة العوائد من ٢٥ سنتاً إلى ٥٠ سنتاً للبرميل؛ وكنت في قرارة نفسي أود التعرف إلى الحقيقة، فقد قرأت المذكرات المتبادلة وحاولت أن أكون موضوعياً إلى أقصى ما أستطيع، وأود أن أقول إنني وصلت إلى قناعة أن ادعاء المفاوض السوري لم يكن صحيحاً لا اقتصادياً ولا قانونياً؛ فسوريا كانت تتعامل على أساس العوائد المقطوعة على البرميل وليس على أساس مناصفة الأرباح. وأذكر أنّني سافرت إلى سوريا وقابلت أحد المسؤولين الكبار وكانت لهجته حادة، ولا أظنه كان في الحقيقة مطلعاً على تفاصيل الموضوع، وانتهى الخلاف كما هو معروف بعقد اتفاق رفعت بموجبه العوائد إلى ٤١ سنتاً للبرميل الواحد بطريقة المساومة.

القضية الثانية، التي تمخض عنها التأميم في مجال العلاقات النفطية مع سوريا، تتعلق بتوسيع المنشآت التصديرية التي تنقل نفط كركوك إلى البحر الأبيض

المتوسط بشكل مشروع مشترك. وكانت الدوافع إلى هذا المشروع مزيجاً من العوامل القومية والعوامل الاقتصادية ولاسيما أنه أول عمل اقتصادي مشترك مع سوريا. وقد أخذت وزارة النفط المبادرة وبحثت الأمر داخلياً وقررت مفاتحة الحكومة السورية. ويقوم المشروع على أساس توسيع تلك المنشآت لزيادة التصدير إلى ١,٤ مليون برميل يومياً أي حوالى ٤٠ في المئة، وقد ذهبت أيضاً إلى دمشق وقابلت كبار المسؤولين وعرضت عليهم أن يقدم العراق قرضاً إلى سوريا لتمويل التوسعات في الجزء الواقع في الأراضي السورية، يسدد على أقساط من الزيادة التي ستحصل عليها سوريا من عائدات المرور نتيجة إلى ارتفاع طاقة التصدير. وهنا ولأول مرة كانت مهمتي ميسرة، فقد نال المشروع الموافقة ووقع الاتفاق مع الحكومة السورية الذي تضمن أن يقوم العراق بالتعاقد عن العراق وعن سوريا مع شركة أنتروبوز (Entrepose) الفرنسية لإنجاز الأعمال اللازمة ودفع ما يترتب على سوريا من تكاليف تخص الجزء الواقع في أراضيها. وقد بلغت قيمة القرض إلى سوريا ٦,٩ مليون دينار عراقي بموجب الاتفاقية المعقودة مع سوريا في ٣٠/٨/ ١٩٧٣، وقد أنجز المشروع.

٨ ـ فرنسا والتأميم

لم تعترض الحكومة الفرنسية على قرار تأميم شركة نفط العراق باعتبار ذلك منسجماً مع المبادئ الدولية ومبدأ سيادة الدولة. وقد أعربت عن ذلك في مذكرة سلمت إلى وزارة الخارجية من قبل السفير الفرنسي في ٧/٦/ ١٩٧٢. كما أعربت الحكومة الفرنسية عن اهتمامها بالعرض الذي قدمه بيان مجلس قيادة الثورة مساء يوم ١/٦/ ١٩٧٢، والذي أعلنت فيه الحكومة العراقية عن استعدادها إلى الدخول في مباحثات بهدف الوصول إلى صيغة ملائمة تضمن مصالح فرنسا النفطية واستمرارها. وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن الحكومة الفرنسية سبق أن حذرت شركة نفط العراق من سياستها تجاه العراق، وأبلغت الشركة أن تخفيض إنتاجها سوف يؤدي إلى نتائج سيئة. وقالت الوكالة إن المعلقين الفرنسيين يرون أن من غير المستبعد نظراً إلى العلاقات الطيبة التي تربط العراق وفرنسا، أن يتم التوصل إلى تسوية مرضية.

وكانت هذه الخطوة بداية الطريق إلى تعاون عراقي ـ فرنسي في مجالات أوسع من مجال النفط، إذ وضعت الأساس لعلاقات طويلة الأمد في مجالات التعاون الاقتصادي والفني. وقد انعكس ذلك في نصّ الاتفاقية التي وقعت بعد صدور قرار التأميم مع فرنسا في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٢؛ ففي حين نصت

المادة الأولى على تزويد فرنسا بحصتها السابقة من النفط التي كانت تحصل عليها من شركة نفط العراق، تضمنت **المادة الثانية** تعهد فرنسا بمساعدة العراق من الناحية التقنية والتنموية لتطوير وتوسيع وإنجاز مشاريع جديدة في مناطق نفطية صناعية أو في مناطق أخرى، بشروط ملائمة تحدد بالاتفاق بين الطرفين. وقد دلل هذا الموقف على بعد نظر من قبل العراق ومن قبل فرنسا. لقد أجرينا مفاوضات حول تحديد أسعار النفط الذي تمّ التعاقد على بيعه إلى فرنسا بما يعادل تقريباً حصتها المؤممة. كان الجانب الفرنسي مرناً وقد ساد المفاوضات جو الإرتياح، ما سهل الوصول إلى اتفاق. والذي يرى تطور العلاقات الثنائية بين العراق وفرنسا في المجال الاقتصادي وبعدها في المجال السياسي، يستطيع تقييم حصافة موقف العراق. وربما كان ذلك هو أول باب فتح في طريق العلاقات بيننا وبين دول أوروبا الغربية، الذي تبلور في ما بعد بشكل سياسة واضحة قوامها تأييد وحدة أوروبا الغربية واستقلالها في الشؤون الدولية، وما يقابل ذلك من تأييد وحدة الدول العربية وعدم انحيازها، وقيام تعاون اقتصادي شامل ثنائي وجماعي بين المجموعتين. وقد تحدثت عن ذلك بتفصيل أثناء زيارتي إلى بلجيكا وألمانيا الغربية في شباط/ فبراير ١٩٨٠، ووجدت تجاوباً جيداً مع هذه الأفكار.

٩ ـ زيارة السيد الرئيس إلى موسكو

في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، قام السيد الرئيس أحمد حسن البكر بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي، وجرت خلال هذه الزيارة مفاوضات لبيع النفط العراقي إلى الاتحاد السوفياتي، ووقعت اتفاقية في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، لتنظيم تزويد النفط العراقي من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٠، وكانت عقدة المفاوضات هي أننا كنا نريد أن نبيع أكبر كمية ممكنة، وكانوا هم يريدون تقليل الكميات؛ فالمادة الأولى نصت على أن جميع أقيام مشتريات العراق من الاتحاد السوفياتي من آلات وتجهيزات وخبرة فنية تسدد بالنفط الخام العراقي كلية. ولإطفاء هذه الأرصدة يقوم الاتحاد السوفياتي بشراء كميات من النفط ترتفع من ٤,١ مليون طن في عام ١٩٧٢ حتى ١٣,٣ مليون طن في عام ١٩٧٥، وكميات تتراوح بين ١١,٨ في عام ١٩٧٦م و١٠,٢ مليون طن في عام ١٩٨٠، وكان المفاوض السوفياتي يصرّ على وضع عبارة في نهاية هذه الأرقام تنص «أو بكميات أخرى نسبة إلى مقدار المدفوعات المذكورة في المادة الأولى». وكان مفهوماً أنه يريد ألا يلتزم الاتحاد السوفياتي بشراء الكميات المذكورة عندما تكون قيمة المدفوعات المذكورة في المادة الأولى أقل من هذه الكميات، وكنا نحن نطالب بحذف هذه العبارة الاستدراكية

ولكنه أصر على ذلك، ووقعت الاتفاقية كما أراد الجانب السوفياتي وتطورت الأمور في ما بعد بالشكل الذي لم يكن يتوقعه المفاوض السوفياتي، فحصلت أزمة النفط وأصبح مجرد قبول بيع النفط في حد ذاته امتيازاً يمنحه المنتج للبائع، وإذا بالمؤسسات السوفياتية تلح على زيادة الكميات التي تريد شراءها، أما نحن فقد استفدنا من النصّ الذي وضعوه هم وبعنا لهم الكميات التي تسدد قيمة الأرصدة المتكونة للاتحاد السوفياتي على العراق، وكانت قيمتها بالنفط الخام أقل من الكميات المذكورة في الاتفاقية. إن هذه الصدفة الجيدة للعراق تدلّ على أن أجهزة الدولة في الاتحاد السوفياتي لم تكن قادرة على التنبؤ بالأزمة النفطية ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم**﴾[٤].

١٠ ـ الاتجاه نحو زيادة طاقة التصفية من أجل التصدير

لقد تمّ التعبير عن سياسة التوسع في طاقة التصفية بشكل خطة نشرت بشكل إعلان في الصحافة مثل المقالة الذي نشرتها جريدة **التآخي** وجريدة **الثورة**[٥].

ما لا شك فيه أن الشعور بأهمية تصنيع النفط الخام أخذ طريقه إلى تفكير الإدارة النفطية في وزارة النفط وشركة النفط الوطنية وأهم العوامل التي حركت هذا الشعور هو أرباح التصنيع الكبيرة بالنسبة إلى أرباح النفط الخام، والمشاكل التي نشأت مع الشركات الكبرى حول موضوع تسعير النفط الخام. لذلك تبلورت فكرة مضاعفة طاقة مصفى نفط البصرة الذي نفذته المؤسسات التشيكية. وفي الحقيقة قمت بمفاتحة سفارة هذا البلد باستدعاء السفير للقيام بالعمل قبل أن ينتهي إنجاز المصفى، ولكنهم اعتذروا في حينه عن القيام بالعمل ما أثار استغرابي حقاً. كذلك ظهرت فكرة إنشاء مصفى جديد بطاقة عشرة ملايين طن في البصرة لأغراض التصدير. وقد خطر لي أيضاً أن نبحث مع حكومة اليمن الديمقراطية في إمكانية الاستفادة من المصفى الموجود في عدن الذي تديره الشركات النفطية الكبرى. وقد فاتحت رسمياً وزير خارجية اليمن الجنوبية بالموضوع عارضاً استعداد العراق لاستئجار الطاقة الموجودة في المصفى لتصفية النفط العراقي لقاء أجور يتفق عليها، وتحمل مسؤولية تشغيله وإدارته وتزويد السوق المحلية بالمنتجات النفطية وعمل مثل هذا يتطلب بالطبع تأميم المصفى المذكور. وقد كان الجواب عن العرض غير متوقع، فقد طلب منا الوزير اليمني تزويد اليمن الجنوبية بالنفط الخام

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢١٦.

(٥) **التآخي**، ٢٥/ ٩/ ١٩٧٣، و**الثورة**، ٢٥/ ٩/ ١٩٧٣.

بأسعار خاصة وبشروط دفع خاصة، وتحمل مسؤولية التشغيل والتسويق لتقوم حكومة اليمن الجنوبية بدورها ولحسابها بتصفية النفط وبيع منتوجاته في الخارج. وبذلك أغلق الموضوع وبقي المصفى بيد الشركات إلى أن عرضت هي في ما بعد على حكومة اليمن الجنوبية استلامه، لأن تشغيله أصبح غير اقتصادي. وعندها أتت حكومة اليمن الجنوبية تعرض من جديد التعاون لتلافي المشاكل المحتملة في حالة توقف المصفى عن العمل. بالطبع لقد رفضنا طلبهم بعد أن تغيرت الظروف.

وفي هذا المجال لا بدّ من التنويه إلى النجاح الذي حققته المبادرة لشراء وحدات تصفية متنقلة؛ فقد انتهى في الشهر الثالث من عام ١٩٧٣، نصب الوحدة الثانية لمصفى كركوك في المنطقة الصناعية للشركة العراقية للعمليات النفطية.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية اليومية لهذه الوحدة ١٨٠٠ برميل يومياً من النفتا، و١٨٥٠ برميل يومياً من النفط الأبيض، و١٣٥٠ برميل يومياً من زيت الغاز، و٤٦٥٠ برميل يومياً من النفط الأسود. وكانت الوحدة الأولى قد افتتحت في شهر شباط/فبراير ١٩٧٣. وقد بلغت كلفة الوحدتين مليون وربع مليون دينار. لقد تمّ نصب هذه الوحدات بسرعة قياسية وبأسعار منخفضة، ونجحت في عملها وهي قابلة للنقل إلى مكان آخر في أي وقت. وأتذكر أنه حدثت في حينه مناقشة في مجلس التخطيط حول صواب هذا القرار واقتصادية المشروع. كان ذلك قبل وقوع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وعندما وقعت الحرب برزت أهمية هذه الوحدات. وقد اتّصلت بنا الحكومة السورية بعد انتهاء الحرب وتدمير مصفاة حمص مستفسرة عن كيفية شراء هذه الوحدات وراغبة في الحصول على مثلها.

كذلك لا بدّ من التنويه بالعمل الجيد الذي حصل في مجال بناء مصافٍ لبعض الدول العربية بمساعدة مالية وفنية من العراق، حيث تم الاتفاق على بناء مصفى في السودان وآخر في الصومال. وقد سررت في ما بعد أن أزور موقع العمل في مصفى الصومال عندما زرت ذلك القطر مع الوفد برئاسة السيد نائب رئيس الجمهورية في عام ١٩٧٧م، حيث رأيت في ذلك المكان النائي المنقطع العمال والمهندسين العراقيين يرتدون القبعات لتقيهم حرارة الشمس، وهم يعملون في بناء المصفى لذلك القطر الذي هو بأشد الحاجة إليه.

لقد طرحنا على حكومة اليمن الشمالية اقتراحاً لإنشاء مصفى بتمويل عراقي وقد رحبت حكومة اليمن بذلك. وبالفعل ذهب وفد فني من أجهزة النفط في شباط/فبراير ١٩٧٢، وأجرى مباحثات مع وزير الاقتصاد اليمني السيد عبد الله الأصنج حول الموضوع، ثمّ قابل الدكتور حسن مكي الذي رحب بالوفد وأعرب

له نيابة عن الرئيس الأرياني والحكومة عن ترحيب اليمن بالمبادرة العراقية. وبعدها انتقل الوفد إلى مهمة اختيار الموقع ودرس عدداً من المواقع وأجرى تقييماً لها ورجع إلى العراق وقدم لي تقريراً إيجابياً يقترح فيه الإسراع بإبرام اتفاق يحدد التزامات الجانبين العراقي واليمني، وإرسال وفد فني لإجراء فحوصات للتربة والمياه الجوفية لاختيار الوقع الملائم.

وكان كلّ شيء عندنا مهيئاً لذلك، ولكننا لم نستلم أي جواب من الحكومة اليمنية حول الاستعداد إلى إبرام الاتفاق أو دعوة الوفد الفني، بل بدأنا نلمس مماطلة واعتذارات وتبريرات للتأجيل إلى أن أسدل الستار على المشروع ولم يكن لدينا تفسير عن سبب ذلك. ومرت الأعوام وحصلت مناسبة أن التقينا بوفد يمني على مستوى عالٍ في بغداد وعلمنا من أحد المسؤولين فيه أن قطراً عربياً عندما علم بوجود مشروع المصفى، عرض على الحكومة اليمنية أن يقوم هو بإنشاء مصفى بديلاً عن المشروع العراقي، فوافقت الحكومة، إلا أن العرض البديل لم يتحقق وبذلك ضاعت على اليمن فرصة المشروع العراقي الذي كان جدياً. وهكذا تكون المنافسة غير المشروعة بين الدول العربية سبباً في ضياع المصلحة العامة، وإلا لكان الآن في اليمن مصفاة للنفط وهي بحاجة ماسة لها اقتصادياً وأمنياً، واليمن لا تملك مثل هذه المصفاة حتى الآن.

وفي شباط/فبراير ١٩٨٠، عادت حكومة اليمن الشمالية فأبدت اهتماماً بتنفيذ هذه المشروع واتّصلت بنا مجدداً حوله، وأنني بالرغم مما حصل، لا أزال أؤيد تنفيذ المشروع لمصلحة هذا القطر العربي الشقيق.

١١ ـ المفاوضات مع شركات النفط بعد التأميم

كان المفروض أن يوقع الاتفاق النهائي مع شركات النفط بعد التأميم يوم ٢٨ شباط/فبراير، إلا أن طول المفاوضات أخره إلى يوم ١ آذار/مارس ١٩٧٣، حيث وقع بعد منتصف الليل. كانت المفاوضات صعبة تولاها عن الشركات رئيس قسم الشرق الأوسط في شركة النفط الفرنسية دوروك دانيير، وكنت أتولاها عن الجانب العراقي وفي مرحلة متقدمة طلبت إشراك آخرين معي في المفاوضات، وقد تمّ ذلك ما أدخل راحة نفسية عظيمة إلي. كان جانب الشركات يحضره إلى جانب دانيير ممثل عن شركة شل الهولندية السيد دي لوفته، وأحياناً حضرها ممثل عن الشركات الأمريكية. وكانت بالنسبة لي أصعب مفاوضات وأكبر تجربة فقد تعلمت من مجرياتها شيئاً كثيراً عن فن المفاوضات.

تقدّمت الشركات بأربعة عروض متتابعة لحل المشاكل المعلقة وإجراء تسوية نهائية؛ **أولها**، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، طلبت بموجبه ٣٤ مليون طن من النفط الخام مجاناً كتعويض عن تأميم شركة نفط العراق، وتدفع الشركات مبلغ ١٢٠ مليون باوند إسترليني تعويضاً عن ديون الحكومة، كما طلبت الشركات شراء ١٠ ملايين طن سنوياً لمدّة ثلاث سنوات ونصف بالأسعار التجارية وبعد ذلك لها حقّ الخيار بثلاثة عقود مدّة الواحد منها ٣ سنوات بكمية ٢٠ مليون طن سنوياً من نفط الشمال، وتطبيق اتفاقية المشاركة التي توصلت إليها دول الخليج العربي على شركة نفط البصرة أي ٢٥ في المئة بتعويض مالي قدره ٦٤ مليون دولار. وشراء كمية ٢٢٥ مليون طن من نفط شمال الرميلة خلال مدّة ١٠ سنوات بسعر ١٩٢ سنتاً للبرميل ناقصاً سنت ونصف سنت للبرميل ومدّة تأخير بالدفع ١٢٠ يوماً. وتقوم الشركات بتوسيع منشآت شركة نفط البصرة لتستوعب نقل وتصدير نفط شركة النفط الوطنية لقاء عمولة نقل تبلغ ١١ سنتاً للبرميل المباع للشركات و٦ سنتات للنفط الإضافي الذي تصدره الوطنية والتنازل عن شركة نفط عين زالة لقاء تعويض يتفق عليه. وقد رفضت الحكومة ذلك العرض جملةً وتفصيلاً.

وفي العرض **الثاني**، خفضت كمية النفط التي تطالب بها الشركات مجاناً من ٣٤ مليون طن إلى ٣٠ مليون طن وبقيت الشروط الأخرى تقريباً كما هي، وبعدها سافر وفد الشركات إلى لندن للتشاور. وفي العرض **الثالث**، خفضت كمية النفط المجاني إلى ٢٧ مليون طن ثمّ إلى ٢٤,٣ مليون طن، وزيدت المبالغ التي تدفع إلى العراق من ١٢٠ إلى ١٢٥ مليون باوند، وخفضت المبيعات على المتوسط إلى ٢٠ مليون طن سنوياً وطالبوا أن تدفع التعويضات عن مطالبهم في نفط الجنوب بالنفط الخام. ورفع سعر نفط الجنوب من ١٩٠ إلى ١٩٢ سنتاً للبرميل وخفضت تعريفة النقل إلى ١٠ سنتات وأربعة سنتات ونصف السنت. وقد رفضنا هذا العرض أيضاً؛ وفي العرض **الرابع**، خفضت كمية النفط المجاني إلى ٢٢,٥ مليون طن وحددت مشتريات النفط عن طريق المتوسط بثلاثين مليون طن لنهاية عام ١٩٧٦، وبأسعار تجارية وبعد عام ١٩٧٦، تمنح الشركة حقّ توقيع ثلاث عقود مدّة العقد سنتين ونصف السنة بمعدل ١٨ مليون طن سنوياً. ورفع سعر نفط الجنوب إلى ١٩٥ سنتاً للبرميل ناقصاً سِنْتَين مع ٩٠ يوم تأخير دفع، وخفضت تعريفة المرور إلى ١٠ سنتات و٤,٥ سنتاً، إذا قررت الوطنية بناء ميناء عميق خاص بها؛ فهي تستطيع أن تستعمل الطاقة الفائضة لدى الشركات حتّى إكمال الميناء، ولكن عليها أن تدفع مليوني طن مجاناً و١٠ سنتات للبرميل، أما

بعد إكمال الميناء فتدفع ٥ سنتات للبرميل. وأخيراً التنازل عن امتياز عين زالة من دون تعويض.

هكذا تدرجت عروض الشركات وكانت المفاوضات تتركز حول قضيتين أساسيتين: **الأولى**، كميات النفط الخام المجاني الذي كانت تطالب بها الشركات كتعويض إجمالي؛ و**الثانية**، كميات النفط التي تريد الشركات التعاقد عليها وهي كميات كبيرة كما هو واضح. كانت طريقتنا بالمفاوضة هي التركيز على تخفيض كمية التعويض بالنفط الخام إلى أقصى الحدود وعدم معارضة بيع كميات من النفط بالأسعار التجارية، المسألة التي كنا نعرف أنها تهمهم جداً وهي ضمان إمداداتهم للسنوات القادمة. لقد كانوا قد بدأوا يشعرون بالأزمة النفطية. ولكننا عدنا إلى رفض بيع أي كميات من النفط لهم آنذاك بعد أن نجحنا بتخفيض كمية التعويض إلى الكمية التي تمّ الاتفاق عليها في النهاية، وهي ١٥ مليون طن. لقد تجنبنا خسارة كبيرة برفضنا التعاقد معهم مقدماً على أي كميات من النفط؛ فأسعار النفط قد ارتفعت إلى مستويات أعلى بكثير مما كان سائداً آنذاك.

لقد كسب العراق مركزاً سياسياً واقتصادياً قوياً جداً عندما كان يملك حرية التصرف بنفطه وبيعه كما يشاء إبان الأزمة النفطية، بعكس الحال لو كنا قد ارتبطنا مع الشركات بعقود كبيرة الكميات سلفاً. أتذكر أن فكرة رفض الارتباط بعقود بيع تجارية خطرت لي وأنا أقود سيارتي في الطريق إلى البيت، إذ كان موضوع المفاوضات في ذهني طوال الوقت. وبعد أخذ موافقة القيادة أسرعت إلى وزارة النفط واستدعيت دانيير وأخبرته برفضنا القاطع بيع النفط، كان ذلك بمثابة الصاعقة عليه وصعد الدم إلى وجهه، وأبقينا تصميمنا وخضع له في النهاية.

وفي الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين من صباح يوم الخميس الأول من آذار/مارس ١٩٧٣، أعلن السيد رئيس الجمهورية نبأ الاتفاق النهائي مع الشركات لتسوية جميع الأمور المعلقة، وقد جاء في الاتفاق النصّ على الاعتراف بالقوانين النفطية التي أصدرتها الحكومة العراقية وبخاصة القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، كما نصت على أمور أساسية هي:

أولاً، تدفع الشركات مبلغ ١٤١ مليون باوند إسترليني للحكومة العراقية تسديداً للمطاليب العراقية المتراكمة، وقد أُضيف المليون الأخير في آخر لحظة.

ثانياً، يدفع العراق كمية ١٥ مليون طن من النفط الخام من موانئ البحر المتوسط تسديداً لكافة التعويضات التي طالبت بها الشركات وهو إسقاط لكافة ادعاءاتها في نفط الشمال والجنوب.

ثالثاً، تتنازل الشركات عن امتيازها في شركة نفط الموصل من دون أي تعويض.

رابعاً، وافقت الشركات على تنفيذ برنامج معجل لزيادة الإنتاج من قبل شركة نفط البصرة للوصول إلى ٨٠ مليون طن في عام ١٩٧٦.

خامساً، وافقت الشركات على بيع خطّ الأنبوب المار عبر الأراضي اللبنانية إلى الحكومة العراقية بعد موافقة الحكومة اللبنانية، وأن يكون ثمن هذا الخط من ضمن كمية الـ (١٥) مليون طن التي تعهد العراق بإعطائها للشركات. وبذلك صفيت العلاقات مع الشركات نهائياً ولأول مرة منذ حوالى خمسة عشر عاماً.

إن موضوع المشاركة الذي كان مطروحاً علينا لم نجد من المصلحة أن نزجه في هذا الاتفاق، فأبقينا الباب مفتوحاً فلم نقبل ولم نرفض، إلا أننا حذفنا أي ذكر له في هذه الاتفاقية. ومن الأمور المهمة هو أننا كنا نفكر بمسألة خطوط الأنابيب في لبنان وكنا نخشى أن بقاءها بيد الشركات سيجعل الشركات قادرة على منع تصدير نفطنا عن طريق طرابلس، لذلك طلبنا أن يكون التعويض المعطى للشركات شاملاً لقيمة الأنابيب في لبنان، وقد ثبِّت في رسالة خطية وقعت من الطرفين أن قيمة تلك الأنابيب هي ٢٠٠ ألف طن من النفط الخام، فإذا استطعنا إقناع الحكومة اللبنانية بأن نمتلك تلك الخطوط كان بها وإلا فإن قيمة تلك الخطوط ستحذف من مبلغ التعويض الكلي. وكان همنا الأساسي هو إخراج الخط من أيدي الشركات، ولم يكن يهمنا إطلاقاً أن نمتلكها نحن أو تمتلكها الحكومة اللبنانية. وقد ذهبت بعد توقيع الاتفاقية إلى لبنان وقابلت الرئيس سليمان فرنجية، الذي أكد لي أنهم خلال مدّة وجيزة جداً إما أن يؤمموا ذلك الخط، أو أن يشتروه من الشركات أو أن يستأجروه ويقوموا بتشغيله، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل. وكنا نلح باستمرار على الحكومة اللبنانية على تشغيل الخط دون جدوى. من القيم السائدة في لبنان هو أن التصدي لشركات النفط ضرب من عدم الحكمة السياسية، ومن الأمور التي لا يقترب منها التفكير السائد.

كان دانيير صبوراً وعلى علاقة حسنة بالعراق ومفاوضاً جيداً. قلت عنه بعد انتهاء المفاوضات:

عجيب مثل هذا الإخلاص والتفاني في سبيل شركة يصدر من هذا الرجل. تُرى كيف يكون إذاً إخلاصه من أجل الوطن؟ كان في بعض الأحيان يتعب نفسه بسرد الحجج محاولاً إقناعي ببعض الأفكار وكنت في داخلي أدرك بأنها باطلة ولكني كنت أنتظر حتّى ينتهي من حديثه لأعلن له رفضي لها. إن

تلك المفاوضات الطويلة الصعبة والمعقدة والمثقلة بالمسؤولية كانت من أهم ما استفدت منه في أسلوب المفاوضات. وأتذكر أنني في أكثر من مرة قد استفدت من كلامه الذي جلب انتباهي من دون قصد منه إلى بعض النقاط المهمة لمصلحتنا. وكان ذلك مصداقاً للقول إن الكلام الكثير لا بدّ أن يجلب معه بعض الأخطاء وزلات اللسان.

ذكرت أعلاه أن الشركات قد دفعت إلى العراق بموجب اتفاقية ١ آذار/ مارس، مبلغ ١٤١ مليون باوند إسترليني تسديداً للمطاليب التي لنا عليها.

كانت هناك دراسة داخلية للحجم المالي لمطاليب العراق المتراكمة بذمة شركات النفط العاملة في العراق، وقد تبين من تلك الدراسة أن المطاليب المالية المعترف بها من قبل الشركات والتي تعتبر معقولة في حالة المفاوضات تبلغ حوالى ٩٤,٩ مليون دينار أي ١١٢,٣ مليون باوند إسترليني، أما الحد الأعلى لتلك المطاليب فهو حوالى ٩٩,١ مليون دينار.

أما إذا أضيفت قيمة المطاليب الفنية وغيرها من المطاليب المختلف عليها، فيبلغ مجموع المطاليب المعقولة حوالى ١٠٦,٤ مليون دينار أي ١٢٦,٧ مليون باوند إسترليني، ومن ذلك يتضح إن مقولة ما ضاع حقّ وراءه مطالب العريقة في تراثنا، صحيحة.

عشرون: العلاقات مع الهند

لعل أوسع علاقة اقتصادية نفطية كونها العراق مع بلد من العالم الثالث كانت مع الهند، ومنها بدأت العلاقات السياسية بالنمو؛ فقد بدأت مفاوضات على خطوط عدّة أهمها في مجال النفط؛ ففي شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٣، سافرت إلى الهند وتم هناك التوقيع على خمس اتفاقيات: **الأولى** منها تخص تأليف لجنة عراقية هندية مشتركة للتعاون العلمي والفني؛ و**الثانية** تتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية وتبادل المنتجات بما في ذلك النفط الخام. وتتضمن **الثالثة** تقديم قرض من العراق إلى الهند بمقدار ٥٠ مليون دولار لتغطية جزء من كلفة إنشاء مصفى في الهند يسدّ بشكل نفط خام يصدر بموجب عقود طويلة الأجل للهند. أما **الرابعة** فتتعلق بالتعاقد مع المؤسسات النفطية الهندية للقيام بأعمال التنقيب والإنتاج للنفط الخام في العراق. و**الخامسة** تتعلق بالتعاون في مجال تصميم المشاريع النفطية في العراق.

وقد شكلت هذه الاتفاقيات قاعدة عريضة للتعاون العراقي ـ الهندي، وفتحت

الباب واسعاً للتعاون في مجالات عديدة أخرى، وتوثقت من جراء ذلك العلاقات السياسية حيث أعقبتها زيارات سياسية على مستوى قمة الدولة بين البلدين.

ومن خلال العلاقة مع الهند، توصل العراق إلى اتخاذ قرار مهم في مجال العلاقات الخارجية الاقتصادية؛ فقد عرضت الهند أن يكون العراق شريكاً في إنشاء مصفى في شمال الهند عن طريق المساهمة بجزء من رأس المال. وكانت على ما أظن أول مناسبة يوضع فيها هذا الموضوع أمام الدولة لاتخاذ القرار. وقد نوقش الموضوع وتقرر أن يرفض العراق الدخول في مشاركات، لأنه لا يريد أن يتحول بالتدريج إلى مالك رأس مال في بلد من البلدان النامية، الأمر الذي سيجبره على التصرف على شاكلة الشركات الرأسمالية المستغلة. إن الدخول بمشاركة معناه الحصول على الربح، والحصول على الربح يعني أن يتعامل العراق مع العمال ومع المستهلكين في البلد المضيف بما يؤدي إلى زيادة الربح إلى أقصى الحدود، الأمر الذي لا بدّ أن يؤدي إلى ممارسة الاستغلال. والعراق البلد الصغير الذي ناضل ضدّ الاستغلال والاستعمار الجديد، لا يمكن أن يتحول ـ لمجرد أنه أصبح يملك إمكانيات مالية ـ إلى أن يؤدي الدور نفسه. وقد كان هذا القرار حكيماً وبعيد النظر وأصبح أساساً للسلوك في العلاقات الاقتصادية الخارجية في ما بعد ولا يزال مطبقاً حتى الوقت الحاضر.

على الرغم من وجود وزير للنفط في الهند، إلا أن الشخص الذي كان يتولى هذه الأمور بصورة فعلية هو وزير التخطيط دي بي دهار الذي قال عنه وزير النفط الهندي آنذاك إنه وزير من نوع خاص. وقد أدار المفاوضات معنا ثمّ زار العراق بعد ذلك من ٢٨ أيلول/سبتمبر حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، واجتمعت به وكان يريد الحصول على تحويل جزء من سعر النفط المباع للهند إلى قرض طويل الأجل، وفي النهاية وافقت حكومتنا على ذلك. وهكذا تعمقت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. لقد ذهب بعد ذلك دهار سفيراً إلى بلاده في موسكو، وبعدها توفي بمرض القلب على ما سمعت.

وفي ١٩٧٣/٨/٢٥، تمّ التوقيع على عقد الخدمة مع الهند لاستثمار منطقة محددة من الأراضي في العراق على غرار عقد الخدمة مع شركة إيراب الفرنسية. وقد وقع العقد أثناء زيارة السيد باروا (رئيس حزب المؤتمر الهندي في ما بعد) وزير البترول والكيمياويات إلى بغداد.

وأود التنويه إلى أنه بالرغم من توسع العلاقات الاقتصادية بيننا وبين الهند التي كانت في مجملها لمساعدة الهند، وبالرغم من توثق العلاقات السياسية بين

البلدين، إلا أن جميع النصوص المتعلّقة بالتعاون الفني التي تمّ التوقيع عليها وبخاصة في مجال الصناعة النفطية لم تنفذ، فقد كنا نرغب في الحصول على عدد من الفنيين في هذه الصناعة للعمل في مؤسساتنا النفطية وبخاصة في مجال التصميم والدراسات، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، وكانت المؤسسات الهندية ترغب في الحصول على عقود لعمل دراسات عندنا وليس إعارة عدد من الفنيين للعمل في مؤسساتنا.

حادي وعشرون: مشروع كبريت المشراق، ومطاليب العراق حول العقد

بلغت كلفة المشروع الإجمالية ١٦ مليون دينار واستغرق إنشاؤه ٤٨ شهراً. وقد بلغت طاقة المرحلة الأولى (وهي مرحلة المعمل الرائد) ربع مليون طن سنوياً افتتحت في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وقد تمّ تشغيل المرحلة الثانية (وهي المرحلة الصناعية) في ١٩٧٣/٨/٢٢، وبذلك بلغت طاقة المشروع مليون طن سنوياً.

تراكمت للعراق مطاليب مالية وفنية على الشركة البولندية المنفذة لهذا المشروع، وكان ذلك أحد المواضيع التي أثارها العراق أثناء زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى بولندا في أواخر حزيران/يونيو ١٩٧٣. وبعد الاتفاق بين السيد الرئيس والسكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البولوني السيد كيرك، على مبلغ التعويض للجانب العراقي عن المطاليب المالية بمقدار ٤,٤ مليون دولار، تقرر عقد اجتماع بين الجانبين لصياغة الوثيقة المتعلّقة بذلك. وكنت رئيساً للجانب العراقي كوزير للنفط والمعادن، وقد تقدّم الجانب البولوني بمسودة رسالة تقول إن المبلغ المذكور يعتبر تعويضاً للجانب العراقي عن مطاليبه المالية والفنية، في حين أن المفاوضات التي تمت كانت حول المطاليب المالية فقط وكان الاجتماع في آخر ليلة من زيارة الوفد. وعندما لم نستطع الاتفاق تركنا وفدينا الفنيين يتفاوضان طوال الليل، وأتاني رئيس الجانب العراقي إلى غرفتي حوالى الثالثة صباحاً، وأخبرني أنهم لم يستطيعوا التوصل إلى نتيجة، فقررت ترك الموضوع من دون أي تنازل. وكان الضغط شديداً علينا لقبول النصّ البولوني لأننا مسافرون صباحاً الساعة التاسعة. وفي الصباح ذهبت إلى السيد الرئيس وأخبرته بالموضوع واقترحت عليه أن يبحثه مع رئيس الدولة البولوني عندما يأتي في الثامنة والنصف لاصطحابه إلى المطار، وقد تمّ ذلك وبدأت جلسة مفاوضات استمرت حتى العاشرة والنصف من دون نتيجة تذكر؛ فقررنا أن يسافر الوفد ويبقى جانب منه لإكمال المفاوضات،

وخرجنا إلى المطار متأخرين عن الموعد المحدد. ولم تغادر طائرتنا إلا في الحادية عشرة والنصف أو الثانية عشرة، الأمر الذي سبب تأخيراً في وصولنا إلى بغداد وكان ذلك بعد غروب الشمس. إن تأخير وصول طائرة الرئيس من الرابعة إلى حوالى الثامنة، كان أمراً مهماً بالنسبة إلى توقيت المؤامرة السوداء المعروفة بمؤامرة مدير الأمن العام آنذاك ناظم كزار، ما ساهم في فشلها.

ثاني وعشرون: إعادة النظر باتفاقية طهران

كانت اتفاقية طهران خطوة إلى الأمام عند توقيعها، إلا أن الأسعار استمرت في الارتفاع الحاد،الأمر الذي جعل تلك الاتفاقية متخلفة من حيث شروطها، فشركات النفط بدأت تجني أرباحاً طائلة من بيع النفط الخام والمنتجات النفطية. وهنا أخذ العراق المبادرة وطلب من سكرتارية الأوبك بحث موضوع إعادة النظر باتفاقية طهران، ووضع ذلك على جدول أعمال المؤتمر المقرر عقده في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، وسط جو من التهيب والخوف من مجرد الحديث عن إعادة النظر في اتفاقية عقدت مع الشركات قبل مدّة ليست طويلة. صادف أن سافر السيد الرئيس إلى بلغاريا وبولندا بالوقت نفسه الذي عقد فيه المؤتمر. وحرصاً على أن أحضر اجتماع الأوبك اضطررت إلى السفر إلى فيينا، بمجرد وصولنا إلى مطار وارسو، حيث حضرت الاجتماع الأول للمنظمة.

وكان الموضوع الذي طلبنا بحثه مدرجاً تحت بندّ رقم ١٣ من جدول الأعمال، فطلبنا تقديم بحث الموضوع وعقد اجتماع مغلق لرؤساء الوفود، وبالفعل قد تمّ ذلك وبجهد كبير استطعنا في الاجتماع المغلق اتخاذ قرار بتأليف لجنة عمل من الخبراء لتحليل ومراجعة اتفاقية طهران والاتفاقيات الأخرى المماثلة (اتفاقية طرابلس واتفاقية نيجيريا) بقصد تقرير إمكانية تعديلها وتقديم نتائج عملها إلى مؤتمر غير اعتيادي للمنظمة يعقد في مدّة لا تتجاوز النصف الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣. وقد أَصررت على تسجيل القرار بوثيقة وقعها الوزراء ووضعت نسختي في جيبي وسافرت لالتحق بالسيد رئيس الجمهورية في وارسو، وقد استغرق ذلك مني أقل من يوم واحد. كانت مواد جدول الأعمال الأخرى ليست مهمة، فاستطعت أن أستغني عن حضور الاجتماعات التي نوقشت بها. كان جو الاجتماع حذراً ومشككاً بإمكانية تعديل اتفاقية طهران، حيث يسرد البعض الحجج القانونية وكلام التعقل والثقة وما إلى ذلك مما يصدر عادة عن الوضع النفسي الضعيف أمام هيبة الشركات وجبروتها.

كان القرار الذي اتّخذ في الجلسة المغلقة يقضي بدراسة الموضوع من قبل لجنة من الفنيين وتقديم التقرير إلى مؤتمر استثنائي. وبالفعل عقد المؤتمر في فيينا من ١٥ ـ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، وقدمت اللجنة ـ التي كان يرأسها أحد الفنيين العراقيين ـ تقريرها.

لقد أوضح التقرير أن سوق النفط في سبعة بلدان أوروبية هي: المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا والسويد، قد شهد ارتفاعاً في الأسعار المتحققة للنفط الخام بين كانون الثاني/يناير ١٩٧١ (وهو الوقت الذي عقدت به اتفاقية طهران) وآب/أغسطس ١٩٧٣، بمعدل ٢,٢٠ دولاراً للبرميل الواحد.

أما معدل الزيادة في أسعار المنتوجات النفطية خلال هذه المدّة فكان حوالى ٢,٤٤ دولاراً للبرميل؛ فإذا أخذنا بمبدأ أن معدل أرباح الشركات الذي كانت تحصل عليه وقت تطبيق اتفاقية طهران يجب أن يبقى على ما هو عليه، وأن هذه الزيادة الجديدة بالأسعار هي من حقّ الحكومات المنتجة، فإن السعر المعلن للنفط العربي الخفيف (وهو نفط الإشارة) يجب أن يرتفع بمقدار يتراوح بين ٥,٨٠ ـ ٦,٢٠ دولاراً للبرميل، في حين أن اتفاقية طهران قد نصت على زيادة مقطوعة سنوية بالأسعار مقدارها ٥ سنتات للبرميل؛ فالفرق بين الزيادة التي تحصل عليها الحكومات والزيادة الحقيقية في الأسعار كان هائلاً إلى درجة لا يمكن السكوت عنها. كما أوضح التقرير أن اتفاقية طهران قد نصت على زيادة في الأسعار المعلنة بمقدار ٢,٥ في المئة سنوياً للتعويض عن التضخم؛ في حين أن التضخم الحقيقي في الدول الصناعية كان أكبر من ذلك بكثير فقد كان ارتفاع الأسعار يتراوح بين ٨ في المئة ـ ٩ في المئة سنوياً.

وبعد هذا العرض للقضية المدعوم بالأرقام، بدأت المناقشة من قبل الذي يطلق عليهم عادة اسم المعتدلين؛ فرئيس الوفد الإيراني تحدث مناقشاً الأرقام وتحدث عن ضرورة عدم استعداء المستهلكين حفاظاً على سمعة المنظمة في الدول الصناعية. لقد تحدثت في هذا الاجتماع بصورة مطولة؛ فالمقترح لتعديل اتفاقية طهران عراقي وقد استعملت معلوماتي في الاقتصاد بهذه المناسبة. الشيء الجيد هو أن دراسة الاقتصاد في البلدان الرأسمالية نفسها لا تخلو من توضيح الأسس الاستغلالية لذلك النظام لمن يريد أن يرى ذلك؛ فحسب مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، عوامل الإنتاج هي أربعة: العمل وحصته الأجور والرواتب؛ ورأس المال وحصته الفائدة والتأمين على المجازفة؛ والأرض وحصتها الريع؛ والتنظيم وحصته الربح. عندما عقدت اتفاقية

طهران كان دخل البرميل يوزع على هذه العوامل الأربعة بطريقة ما بين الحكومة المنتجة وبين الشركات بحسب ما يقدمه كلّ جانب من عوامل الإنتاج. والآن وبسبب أزمة الطاقة، فقد ارتفعت الأسعار مجدداً ونتج عن ذلك ربح صافٍ جديد لا علاقة له بأي من عوامل الإنتاج، وهو ما يسمّى في الاقتصاد الرأسمالي بالربح الصافي أو الربح الذي لم يجنيه أحد. هذا الربح أليس هو من حقّ البلد المنتج وهو مالك المورد والأرض التي أنتجت النفط؟ لماذا تستحوذ عليه الشركات وهي طرف لا يملك المورد ولا الأرض، بل يقدم خدمات يتقاضى لقاءها تعويضاً عن تلك الخدمات؟ رأس مالها يأخذ فائدة والعمل والإدارة يأخذا أجوراً ورواتب، إضافة إلى ذلك تأخذ الشركات ربحاً معيناً حددته اتفاقية طهران. الربح الجديد الصافي هو ريع المورد والأرض، لذلك فهو من حقّ البلد المنتج، والشركات تقدّم خدمات وليست هي مالكة الثروة. بهذه الطريقة الواضحة المعتمدة على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي قدمنا حجتنا: إن الدول المنتجة يجب أن تحصل على كامل الربح الجديد وذلك بزيادة الأسعار المعلنة وتعديل اتفاقية طهران على هذا الأساس. وبعد هذا الشرح عاد رئيس وفد إيران إلى الحديث فأيد موقفنا.

لقد اضطررت للكلام عدة مرات لشرح هذه النظرية بالتفصيل، وهي بالضبط ما هو موجود في كتب الاقتصاد الرأسمالي، وبذلك خلق جو من الضغط باتجاه ضرورة تعديل اتفاقية طهران، وأصبح الموضوع بالنسبة إلى المعتدلين هو هل يجب أن تطبق هذه النظرية فتأخذ الحكومات المنتجة كامل الزيادة في الأرباح الجديدة التي تحصل عليها الشركات، أم أنها يجب أن توزع بطريقة ما بين الحكومات والشركات؟ (المعتدلون) طبعاً يميلون إلى حل وسط وهو الطريقة الغالبة في عمل الأوبك. إننا بالطبع وإن كنا نعتقد بصحة حجتنا، إلا أننا عملياً لا نتوقع قبول موقفنا كاملاً. كنا نطرح الحد الأقصى لنصل إلى حلّ وسط مع الآخرين، وهكذا كان. وبعد مناقشات وجذب ودفع، وافق المؤتمر على مبدأ دعوة الشركات إلى التفاوض من أجل تعديل اتفاقية طهران، وتأليف لجنة وزارية للتفاوض، وكان العراق بالطبع عضواً فيها. وأعطيت الدول المفاوضة الحق في دعوة المنظمة لعقد مؤتمر طارئ إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد عبر المؤتمر عن تلك المناقشات في نصوص القرارات التي اتخذها؛ فقد نصّ القرار ٣٥ ـ ١٦٠ على أن المؤتمر «إذ يلاحظ ن المستوى الحالي للأسعار المعلنة كما حددتها تلك الاتفاقيات لم يعد يتفق مع الظروف السائدة والاتجاهات المذكورة مما يتطلب زيادته. وإذ يلاحظ أن الزيادات السنوية المنصوص عليها في الاتفاقيات الآنفة الذكر لم تعد هي الأخرى تسير جنباً إلى جنب مع اتجاهات التضخم العالمي

الحالية والمتوقعة في المستقبل، وكذلك مع أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، يقرر أن تقوم الأقطار الأعضاء المعنية بإجراء مفاوضات بصورة فردية أو جماعية، بغية تعديل اتفاقيات طهران وطرابلس ولاغوس في ضوء الظروف السائدة والاتجاهات المتوقعة في المستقبل لأسواق النفط الخام والمنتجات النفطية وكذلك التضخم العالمي. ولهذا الغرض تشكل لجنة وزارية من رؤساء وفود أقطار الخليج الأعضاء للتفاوض بصورة جماعية حول تعديل اتفاقية طهران مع ممثلي شركات النفط بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ في فيينا.

ثالث وعشرون: قبول أعضاء جدد في منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)

كانت فنزويلا تحاول إدخال أعضاء جدد إلى المنظمة من المنتجين الصغار في أمريكا اللاتينية؛ ففي اجتماع المنظمة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، حضر لأول مرة وزير النفط من الإكوادور وكان عسكرياً وببدلته العسكرية، حيث قبلت إكوادور عضواً مشاركاً في المنظمة.

وكانت عضوية الإكوادور وبوليفيا قد أثارها وفد فنزويلا ضاغطاً من أجل قبولهما كأعضاء. كما إنَّ عضوية ترينيداد وتوبيغو قد أثيرت أيضاً وبإلحاح من المصدر نفسه. كان سعي فنزويلا من أجل إدخال أعضاء جدد من صغار المنتجين من أمريكا اللاتينية مناهضاً للسعودية، والغرض الخفي من ذلك هو إيجاد مؤيّدين لفنزويلا داخل المنظمة وبخاصة أن فنزويلا كانت تسعى منذ مدّة من أجل تحقيق نوع من برمجة الإنتاج من دون أن تنجح في ذلك.

لقد رأيت من الضروري التصدي لهذا الاتجاه.؛ فعضوية المنظمة يجب أن تكون شيئاً جدياً فعليها تترتب مسؤولية كبيرة في تلك الأوقات الحاسمة. لاحظت أن أغلب الوفود كانت لا تعبأ بهذا الموضوع وتعالجه بمنظار المجاملة السياسية وكسب ود الدول المتقدمة لطلب العضوية. إن هذه الدول لم تكن شروط العضوية متوافرة فيها تماماً وبخاصة بوليفيا وترينيداد وتوبيغو. لم تكن عملية التصدي والإعلان بالمعارضة أمراً سهلاً، ولكنني كنت مضطراً إلى ذلك الأمر الذي جعل رئيس وفد فنزويلا يحتد، وكانت الحصيلة أن وافقت على قبول إكوادور كعضو مشارك وتم رفض الطلبات الأخرى. لقد قامت ترينيداد وتوبيغو بعمل سياسي للضغط من أجل قبولهما، حتّى إن وفداً من هذه البلاد قد زار العراق لهذا الغرض، إلا أنني بقيت مصراً على الموقف نفسه، ولا أزال غير نادم عليه.

رابع وعشرون: الاستثمار عن طريق عقود الخدمة

كانت سياسة الاستثمار النفطي تقوم على أساس استثمار الحقول المكتشفة بصورة مباشرة، وقد افتتحت هذه السياسة باتخاذ قرار من قبل شركة النفط الوطنية العراقية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٩، باستثمار حقل شمالي الرميلة استثماراً مباشراً. ولكن إلى جانب ذلك قررت الشركة الاستمرار في سياسة عقود الخدمة في الأراضي الأخرى خارج الحقول الخمسة المكتشفة. ومن هنا كان الاستمرار بتنفيذ اتفاق إيراب بالضبط كما أعلنت عن ذلك حكومة الثورة بعد استلام السلطة في ١٧ و٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨.

وبعد إجراء دراسات عن الاحتمالات النفطية في جنوب العراق، أعلنت شركة النفط الوطنية عن طريق الصحافة العالمية مساحة ٢٨ ألف كيلومتر مربع في الصحراء الجنوبية الغربية للمنافسة بين الشركات النفطية لاستثمارها عن طريق عقود الخدمة، وحددت يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، كآخر موعد لتقديم طلبات الدخول في المنافسة، كما حددت ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧١، كموعد لفتح العطاءات واختيار ثلاثة عروض يتم استقدام أصحابها إلى بغداد لمفاوضتهم واختيار أفضل العروض. وقد قسمت المناطق المعروضة إلى أربع قطع يحقّ للشركات الراغبة بتقديم عروضها استثمار قطعة واحدة أو أكثر.

وعدنا مرة ثانية إلى هذا الموضوع، فقد أعلنت شركة النفط الوطنية في سنة ١٩٧٣، عن خمس قطع من الأراضي في جنوب العراق وقطعة واحدة في الشمال للمنافسة الدولية، لعروض خدمة على غرار الاتفاق الذي تمّ مع شركة إيراب الفرنسية. وحددت آخر مهلة لتقديم العروض في ٣١/ ٣/ ١٩٧٤. وقدِّم لذلك ٢٣ عرضاً من قبل شركات من مختلف الجنسيات. إلا أن كلّ هذا الباب في مجال الاستثمار النفطي قد أغلق في ما بعد ولم يحصل اتفاق إلا مع شركة هندية وبتروبراس البرازيلية.

وبعد توقيع الاتفاق في الأول من آذار/مارس ١٩٧٣ مع الشركات الامتيازية وتصفية الأمور المعلقة، تقدّمت الشركات بعرض لاستثمار قطع من الأراضي التي أعلنت عنها شركة النفط الوطنية العراقية بشكل عقود خدمة. وقد قدمت الشركات مذكرة بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ لشرح المشروع الذي أطلقت عليه اسم المشروع العراقي ـ الأوروبي. وقوام المشروع كان الشركات الأوروبية الأربع وهي: شركة النفط الفرنسية، وشركة إيني الإيطالية، وشركة شل البريطانية، وشركة فيبا الألمانية الغربية. وخلاصة المشروع هو أن

هذه الشركات تقدّمت بطلب الحصول على عقد خدمة للاستكشاف والاستثمار لأراض مساحتها ٣٥ ألف كيلومتر مربع تختار من مساحة ٥٧٠٠ كيلومتر مربع التي تقع ضمن قطعتين أعلنت عنهما شركة النفط الوطنية العراقية. وبحسب شروط العقد تقوم الشركات بصرف مبلغ ٦٠ مليون دولار على أعمال الاستكشاف خلال خمس سنوات تسترجع على أقساط بفائدة تجارية من شركة النفط الوطنية. وتقوم شركة النفط الوطنية بأعمال التطوير وتكون مالكة للنفط المنتج بتمويل من الشركات، وتسترجع النفقات على أقساط وبفائدة تجارية أيضاً. وعندما يبدأ الإنتاج تعطى الشركات حق شراء ٩٠ في المئة من النفط المنتج بالسعر السائد في السوق.

والجزء الثاني من المذكرة، يتضمن استعداد الشركات لتقديم المعونة الفنية لتنفيذ مشاريع التنمية الزراعية وتطوير القدرة الفنية في العراق. وقد شرح ممثلو الشركات ـ وكانت شركة النفط الفرنسية هي التي تتولى عملية الاتصال وقيادة المفاوضات ـ بإسهاب، مؤكّدين على جانب التعاون الفني لتطوير الموارد الزراعية. وكان هذا المشروع تجسيداً للآراء التي تطورت على أثر أزمة الطاقة التي تدعو إلى أن يقترن إنتاج النفط الخام بالتنمية الاقتصادية للبلد المنتج. وبعد شيء من النقاش وتوضيح الأفكار، تبين أن مجموعة الشركات الأوروبية تقصد أن تكون وسيطاً لجلب الخبراء في الشؤون الزراعية والشركات المنفذة لتلك المشاريع، ويتحمل العراق كامل الكلفة عن ذلك الأمر الذي أوضح لنا أن العملية قد لا تكون مفيدة في النهاية، فأسعار هذه الخدمات قد تصبح عالية بسبب انعدام المنافسة ووجود الوسطاء. كما إننا فكرنا بجدوى عقود الخدمة ورأينا في النهاية ضرورة رفض المشروع برمته وبالفعل تمّ ذلك وطوي الأمر وانتهى. وهنا أيضاً أعتقد أن قرارنا كان صحيحاً بضوء ما تطورت إليه أوضاع النفط في العالم.

خامس وعشرون: الميناء العميق

في بداية عام ١٩٧٠، بدأت الدائرة الهندسية في شركة النفط الوطنية العراقية بإعداد الدراسات الفنية اللازمة لبناء ميناء عميق لتصدير النفط في منطقة الخليج العربي يستطيع أن يستقبل ناقلات النفط الكبيرة ليحلّ محل ميناء الفاو، وهو ميناء صغير لا يستطيع استقبال ناقلات تزيد حمولتها عن ٣٥ ألف طن. وكانت خطّة شركة النفط الوطنية آنذاك أن تبدأ بالإنتاج في الربع الأول من عام ١٩٧٢.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧١، وقع العقد للدراسات الاستشارية للميناء العميق في الخليج العربي مع شركة إيراب في بغداد، وينص على إنجاز الدراسات الاستشارية خلال مدّة ثمانية أشهر. وقد دلت الدراسات الأولية أن الميناء العميق سيستطيع استقبال الناقلات العملاقة وأنه قابل للإنجاز خلال مدّة ثلاث سنوات.

كانت شركات فرنسية قد تقدّمت بعرض لتنفيذ الميناء العميق الذي أعلنا عن عزمنا على إنشائه في الخليج العربي، وكان عرض الشركات الفرنسية يقوم على طريقة غير مألوفة وهي طريقة الميناء العائم بدلاً من الميناء الثابت، وكان من الصعب علينا مقارنة هذا العرض بالعروض الأخرى لاختلاف طريقته، وكانت السفارة الفرنسية تسعى من أجل قبول العرض الفرنسي. وحفاظاً منا على العلاقات الجيدة وبخاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي وقعها السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك عندما زار باريس، فقد قمت باستدعاء القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد وأوضحت له أن أمام الحكومة الفرنسية حلّين: فإما أن تضمن هي سلامة الطريقة التي تقدَّمت بها الشركات الفرنسية، وإما أن تغيّر الشركات الفرنسية عرضها من الطريقة العائمة إلى الطريقة الثابتة ليتسنى لنا مقارنة العروض. وكان العرض الفرنسي إضافة إلى ذلك مرتفع الأسعار.

ولكن لم يحصل شيء من الجانب الفرنسي، ما اضطرنا إلى السير في طريق اختيار أفضل العروض المتاحة.

وفي مساء ١٩٧٣/١٠/٥، تمّ التوقيع على عقد الجزء البري من مشروع الميناء العميق بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة مانزمن (Mansmann) الألمانية بكلفة كلية تبلغ حوالى ٥٥ مليون دينار. وتشمل الأعمال المتعاقد عليها محطة الضخ وملاحقها في الرميلة وخط أنبوب النفط الخام وآخر للغاز بين الرميلة والفاو، ومحطة التحميل وملاحقها في الفاو بطاقة ٨٠ مليون طن قابلة للتوسع إلى ١٠٠ مليون طن، في حين أن الجزء البحري قد جرى التعاقد عليه مع شركة براون أند رووت (Brown and Root) الكندية في ١٩٧٣/٩/٢١ بكلفة تقدر بحوالى ٣٦ مليون دينار عراقي. وهكذا دخلنا في تنفيذ المشاريع الكبيرة الرئيسة لبناء صناعة نفطية حديثة. كانت ثقتنا بالنفس كبيرة ودعم القيادة وثقتها عاملاً مهماً في هذا الإقدام على حسم أمور كبيرة كهذه، وبالفعل تمّ كلّ ذلك ونفذت هذه الأعمال بصورة جيدة.

سادس وعشرون: حصر تسعير النفط من قبل الحكومات المنتجة

في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، قررت دول الخليج العربي المنتجة للنفط، وهي العراق والعربية السعودية وإيران وقطر في اجتماعها في الكويت أن تتولى لوحدها تسعير النفوط التي تنتجها تنفيذاً لقرار الأوبك رقم ١٦٠ المتخذ في المؤتمر الاستثنائي ٣٥ للمنظمة المنعقدة في فيينا في حزيران/ يونيو ١٩٧٣. وبذلك حدد السعر المعلن لنفط البصرة كثافة ٣٥ درجة بزيادة قدرها ٧٠ في المئة، وكانت أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية في ارتفاع مستمر في أسواق العالم، الأمر الذي مكن الشركات من تحقيق أرباح فاحشة؛ فالأسعار المحددة بموجب اتفاقية طهران المعقودة في ١٥/ ٢/ ١٩٧١، أصبحت متخلفة جداً عن وضع السوق. إن قرار تولي الحكومات بمفردها تسعير نفطها يعتبر تحولاً رئيساً في طريق سيطرة الدول على ثرواتها الطبيعية، وبذلك ألغي ركن أساسي من أركان نظام الامتيازات القديم، إذ تطورت العلاقة بين الحكومات وبين الشركات في مجال التسعير من انفراد الشركات بتسعير النفط كما كان الحال قبل تأسيس الأوبك، إلى الاشتراك بين الحكومات والشركات، فإلى انفراد الحكومات بالتسعير.

وقد قام العراق بدور فعال في إنجاز هذا التطور، فقد كان يعمل بتأثير ما قام به في الماضي في مجال التشريع لفرض سيادة الدولة على الشركات عندما شرع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وكان في اجتماعات الأوبك يؤكّد دوماً على هذا المبدأ ويجلب الانتباه إلى أن الشركات لا تشترك بالسيادة بل هي خاضعة لسيادة الدولة. لقد بادر العراق بأن طلب من منظمة الأوبك إعادة النظر باتفاقية طهران وتعديل بنودها في ضوء تطور أوضاع السوق في المؤتمر الرابع والثلاثين في حزيران/ يونيو ١٩٧٣.

كنت دائماً أشعر عندما تناقش أمور تتعلق باتخاذ خطوات حاسمة إزاء شركات النفط، أن ممثلي عدد كبير من الدول المنتجة في وضع نفسي مرهب، فهم لا يصدقون أنه بالإمكان التصدي لشركات النفط وإن كان بعضهم يرغب في ذلك. كما لمست وجود شعور عند البعض الآخر بالقناعة الناتجة عن العجز والاستسلام النفسي الداخلي، فهم يعرفون أنه بالإمكان الحصول على أكثر مما يحصلون عليه إلا أن ذلك يتطلب جهداً وعملاً واهتماماً هم غير مستعدين له نفسياً. أما البعض الآخر ممن هم في عداد التقدّميين، فكانوا يعبرون عن التقدّم والثورة بالكلام الخشن والصوت المرتفع من دون أن يبذلوا الجهد المطلوب لفحص الأمور من حيث الجوهر، لذلك لم تكن لديهم مبادرات ولا أفكار جديدة. والحق يحتاج إلى المعرفة لكي ينتصر.

سابع وعشرون: التعاون العربي ـ الأفريقي

على أثر اشتداد أزمة الطاقة، ازدادت الحاجة إلى التعاون العربي ـ الأفريقي؛ ففي مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر، تقرر إنشاء مصرف عربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ولكن ذلك القرار لم ينفذ فوراً. وبدعوة من الأمين العام للجامعة العربية، اجتمع في القاهرة وزراء النفط العرب ولجنة الدول السبع المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية، لبحث وسائل تقوية التعاون العربي ـ الأفريقي؛ وقد عقدت الاجتماعات خلال يومي ٢٢ و٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، في مقر الجامعة العربية في القاهرة، وكان اجتماعاً جيداً ومثمراً ومن دون مفاجآت، واتخذ عدداً من القرارات تتعلق بتزويد الدول الأفريقية بحاجتها من النفط الخام، كما قرر الإسراع بقيام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية الذي أقره مؤتمر القمة العربي وزيادة رأسماله، ولكن إلى أن يتم ذلك تقرر إنشاء صندوق معونة برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار يلحق بالمؤسسة ويقدم القروض للدول الأفريقية بفائدة رمزية ولمدد معقولة، وأن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بتحديد مبالغ القروض المقدمة للدول المحتاجة بالتشاور مع جامعة الدول العربية. كما تقرر إحكام الرقابة لمنع وصول النفط العربي إلى الدول العنصرية وهي: جنوبي أفريقيا وروديسيا والبرتغال [كان ذلك قبل التطورات التي حدثت في البرتغال]. ولقد أدى وزير خارجية السودان آنذاك دوراً مهماً في التفاوض بين المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية للوصول إلى اتفاق.

كنت في قرارة نفسي راضياً عن ذلك الاتفاق، إلا إنّني لم أكن أتوقع أن تنفذ تلك القرارات وبخاصة القرار بإنشاء الصندوق الخاص، بالسرعة التي تمّ فيها، إذ بالفعل تمّ جمع الجزء الأعظم من المبلغ وأُنشئ الصندوق وبدأت اتفاقيات منح القروض تتوالى. وقد تطورت شؤون التعاون العربي ـ الأفريقي في ما بعد في مجالات عديدة مثل تقديم المعونة الفنية وقيام المصارف التجارية والمشاريع المشتركة ومصارف القروض التنموية، إلى أن عقد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي في القاهرة وخرج بقرارات متعددة من قبل عدد من الدول العربية المنتجة للنفط لتقديم قروض ومعونات مالية مهمة للدول الأفريقية. وأذكر أنّني تحدثت أكثر من مرة عن هذا الموضوع مع بعض زملائي من وزراء الخارجية، وقلت لهم إن التعاون بين البلدان العربية وأفريقيا من حيث الحجم النسبي وسرعة التنفيذ ربما يفوق التعاون بين البلدان العربية نفسها. هل يكون العرب أكثر كرماً إزاء الغير مما هم إزاء بعضهم البعض؟

ثامن وعشرون: رئيس وزراء لبنان يطلب تجديد اتفاق النفط بين العراق ولبنان

كنت في زيارة مرور إلى لبنان في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، فطلب السيد تقي الدين الصلح رئيس الوزراء مقابلتي، فعزمت على أن أحقق الزيارة في مكتبه حفاظاً على القواعد المراسيمية، ولكنني فوجئت حين علمت أن السيد الصلح يريد أن يزورني في الفندق الذي أقيم فيه، وفعلاً حصل ذلك في ٢٦/ ١/ ١٩٧٤، إذ أتى ومعه أصدقاء قدماء لي ومستشار الحكومة للشؤون النفطية وهو من أساتذتي القدامى في الجامعة الأميركية في بيروت، يصحبهم صاحب مجموعة صحفية كبيرة في بيروت. كان الموضوع هو النفط بالطبع؛ فلم أستغرب طلب رئيس الوزراء تجديد الاتفاق بين العراق ولبنان الذي يتم بموجبه بيع النفط العراقي إلى لبنان بسعر مخفض جداً بالشروط نفسها عندما ينتهي مفعوله في عام ١٩٧٥. وكانت الظروف آنذاك تشهد صعوداً حاداً بأسعار النفط، ولكنني عجبت حقاً من المطلب الذي تقدّم به أستاذي القديم وهو زيادة الكمية التي ينصّ الاتفاق على بيعها إلى لبنان بالسعر المخفض، بحيث يستطيع لبنان أن يسدّ كامل حاجته من النفط العراقي، لأن النفط الذي تؤمنه التابلاين لا يباع إلى لبنان بسعر مخفض؛ فالحكومة السعودية تعتبر أنها لا تستطيع التدخل لخفض أسعار النفط لأن الكميات التي تضخ إلى لبنان تبيعها السعودية إلى التابلاين التي تبيعه بدورها إلى لبنان. وفي اليوم التالي نشرت جريدة **النهار** والصحف الأخرى، تفاصيل ما دار في ذلك الاجتماع الذي تمّ في قاعة استقبال فندق الهوليداي إن في بيروت. تكلّمت معهم بلغة: سندرس الأمور، وفي قرارة نفسي لم أكن مقتنعاً بما سمعت، مستغرباً كيف يستسهل البعض الأمور ويأخذها بتلك البساطة.

تاسع وعشرون: رسالة السيد الرئيس إلى الرئيس الأمريكي السابق نيكسون، وانعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة

كان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، قد بعث برسالة إلى السيد رئيس الجمهورية العراقية آنذاك أحمد حسن البكر، يدعوه فيها إلى عقد اجتماع في واشنطن يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٧٤، وهو اجتماع للبلدان المنتجة للنفط والدول المستهلكة الكبرى له. وقد أجاب السيد رئيس الجمهورية برسالة مهمة أوضح فيها المبادئ الأساسية لسياسة العراق في مجال النفط. وقد ورد في نهاية الرسالة المقطع التالي: «وختاماً فإننا نرى أن خير إطار لبحث هذه المسألة والمسائل الحيوية

الأخرى التي ذكرناها في هذه الرسالة هو هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة؛ فهذه الهيئة هي من الناحية الشرعية الجهة الوحيدة المسؤولة في العالم عن تنظيم الحياة الدولية بكافة ميادينها وحقولها». وقد نشرت هذه الرسالة في الصحافة المحلية العراقية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، وكانت تلك هي أول دعوة لبحث موضوع الطاقة وشؤون التنمية في الأمم المتحدة. كان ذلك بالطبع قبل انعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة التي دعت إليها الجزائر حول هذا الموضوع والتي انعقدت في نيسان/ أبريل١٩٧٤.

استمرت الدورة الخاصة من ٩/ ٤ ـ ٢/ ٥/ ١٩٧٤، وكنت رئيساً للوفد العراقي وألقيت خطاب العراق وكان ذلك يحدث لأول مرة بالنسبة إلي. وكان خطابنا قد أعد في بغداد، ويرتكز على المبادئ الأساسية لسياسة العراق التي تضمنتها رسالة السيد رئيس الجمهورية إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، والتي تضمنت من جملة ما تضمنته الدعوة إلى بحث مواضيع التنمية والمواد الأولية والطاقة في الأمم المتحدة.

لقد تحدثت جميع الدول تقريباً وبإسهاب، فخطاب الرئيس بومدين في افتتاح الدورة دام لساعات. كان الموضوع الرئيس بالنسبة إلى الدول النامية هو الحصول على المساعدة في عملية التنمية، وبالنسبة إلى الدول الصناعية هو الطاقة، وبالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط هو مسؤولية الدول الصناعية إزاء الدول النامية. والعمود الفقري لِكُلّ المناقشات هو شعار النظام الاقتصادي الدولي الجديد. كانت تلك تجربتي الأولى في مجال النشاط السياسي والاقتصادي في الأمم المتحدة.

إنني بطبيعتي لا أحب الكلام الكثير وقد اعتدنا في مجال العمل في النفط على الحديث الموجز المليء. وكنت أتساءل في نفسي ترى هل أن كلّ هذا الكلام ضروري؟ بالطبع ليس كلّ ذلك الكلام ضرورياً، فما هو غير مفيد وما هو مكرر يشكل من دون شكّ نسبة عالية مما قيل في تلك الدورة، علماً أنني لم أشهد كلّ ما قيل في اللجان الفرعية، بل شهدت ما قيل في الجمعية العامة فحسب، ولكنني أعود فأقول إن هذه الزيادة الكبيرة في الكلام قد تكون ضرورية في الأمد الطويل؛ فالأمور الكبيرة في مجال التطور الاجتماعي لا تكون مقبولة في البداية وقد تبدو مستحيلة، إلا أن كثرة الحديث عنها والتكرار والاستمرار من شأنه أن يخلق على المدى البعيد رأياً عاماً مؤيداً لها، وعندها تبدأ تلك الشعارات تدخل حيز التنفيذ التدريجي وتعطي نتائجها؛ فشعار كبير كإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لا يمكن أن يتحقق الآن ولا دفعة واحدة، لذلك لا بدّ من مناقشته

باستفاضة وتكرار، والاستمرار فيه إلى أن يحفر في الأذهان مكاناً ويخلق رأياً عاماً مؤيداً يساعد في الأمد البعيد على تطوير الأوضاع الاقتصادية في العالم. ترى هل لهذا التفسير أساس من الصحة أم أنه نتيجة عرضية؟ لا أدري. ولكن الأكيد هو أن العمل السياسي يتضمن كمية هائلة من الكلام وبالتالي ينطوي على نسبة كبيرة من الطاقة المهدورة.

وبعد انتهاء الدورة وفي طريق الرجوع إلى الوطن دونت الملاحظات التالية:

١ ـ قال لي سفير سريلانكا في حفلة السفارة الصينية مساء يوم الجمعة ١٢/ ٤/ ١٩٧٤، إن الشركات تبيع لهم النفط بأسعار أقل من الأسعار التي تطلبونها أنتم؛ فقلت له إن ذلك هو بالضبط ما يجب على الشركات أن تقوم به وإنها إن لم تفعل ذلك فإننا يجب أن نضغط عليها لتفعل ذلك. إنه واجب تلك الشركات المستغلة التي تربح المبالغ الطائلة أن تزودكم بالنفط بأسعار مخفضة، فقال السفير إن بلاده تفضل أن تتعامل معنا نحن، فقلت له إن الأمر لا يهم، فالمهم هو أن تحصلوا أنتم على حاجياتكم من النفط بأسعار مخفضة. فقال كلا إنهم يفضلون أن يستوردوا نفطنا وأن يدفعوا لنا بدلاً من الشركات، فأجبته بالمعنى السابق نفسه،عندها قال أحد أعضاء الوفد العراقي بصورة مازحة: إننا ندرك يا سعادة السفير العلاقة العاطفية بينكم وبين نفطنا. وانتهى الحديث بالضحك. إنني أشعر أن جوابي كان هو الصحيح لمثل هذا الكلام الذي لم يكن صحيحاً على كلّ حال. إن سريلانكا كانت من الدول التي تشترك مع النيبال وغويانا في حملة تشويش في لجنة العمل التي تصوغ البيان، وكانت هذه الدول تحاول الحصول على ثمن لقاء تأييدها لنا في الأمم المتحدة.

٢ ـ عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً لهم صباح الجمعة ١٢/ ٤/ ١٩٧٤، للتداول في مسألة عقد اجتماع لمنظمة الدول العربية المنتجة للنفط لتنسيق السياسة، وقد أقر الاجتماع جدول أعمال مؤتمر استثنائي للمنظمة في ٢ حزيران/يونيو ١٩٧٤، لتنسيق الموقف إزاء دعوة مؤتمر واشنطن إلى اجتماع بين المنتجين والمستهلكين، ومن أجل مناقشة مسألة مساعدة الدول العربية المتضررة من ارتفاع أسعار النفط.

وبعد الاجتماع تحدث معي وزير خارجية دولة الإمارات العربية حول موقف العراق من تشويش الدول الأربع المذكورة والموقف إزاءها، فقلت له بصورة قاطعة إن العراق متأكد من أنه لا يوجد لأي بلد علينا أي دين وإننا سوف لن ندفع إلى أحدٍ أي شيء لنتجنب الابتزاز وإننا حتّى إذا كنا نريد أن نساعد أحداً

فسوف لن نقوم بذلك الآن وبهذه الناسبة. كان الوزير قلقاً، كذلك كانت الكويت عندما عقد اجتماع للدول العربية المشتركة في الدورة الاستثنائية. إن مسألة ابتزاز الدول المنتجة وتوجيه الحملة على الدول العربية،كان واضحاً من قبل الدول الأربع المذكورة في لجنة الصياغة.

٣ ـ كان خطاب الولايات المتحدة يوم ١٥/ ٤/ صباحاً قد ألقاه كيسنجر، وقد احتوى على ست نقاط موجهة في أغلبها إلى الدول المصدَّرة للنفط. حاول الخطاب خلق التناقض بين الدول المصدَّرة للنفط والدول النامية، ووضع مسؤولية مساعدة الدول النامية على الدول النفطية بالدرجة الأولى، ولمح إلى ضرورة تنظيم أسعار النفط في العالم، وطالب الدول النامية بأن لا تتكتل كما فعلت الدول النفطية؛ فالولايات المتحدة ترى ضرورة معالجة الموضوع عن طريق اجتماع خاص (مؤتمر واشنطن) يتركز حول موضوع النفط. قال لي السكرتير العام للأمم المتحدة عندما قابلته يوم الأربعاء ١٧/ ٤/ ١٩٧٤، إن الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة إلى انعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة لبحث هذه المواضيع. أكدت للسكرتير العام ضرورة تحمل الدول الصناعية الغنية لمسؤولية مساعدة الدول النامية. وقد أوضح هو أن هناك اقتراحاً من دول السوق المشتركة لتكوين صندوق من ثلاثة بلايين دولار تقدّم دول السوق ٥٠٠ مليون منها، فأوضحت له مرة ثانية أن المسؤولية الكبرى تقع على الدول الغنية وليس على الدول النفطية.

٤ ـ كنت أشعر منذ البداية أن اقتراح إيران بتأسيس صندوق تقدّم هي له ١,٥ بليون دولار غير جدي ومقصود للدعاية؛ وقد حاول وزير المالية الإيراني جمشيد أموزكار توسيع الدعاية له في الأمم المتحدة. كان الإيرانيون مهتمين بالدعاية بالدرجة الأولى. وقد استغربت كيف تستطيع دولة أن تذهب إلى هذا المدى في اقتراح مشروع والالتزام به أدبياً والحديث عنه إلى مثل هذا الحد من دون أن تكون تقصد من ذلك تنفيذه؟ كان ذلك موضوع استغرابي.

٥ ـ كان خطاب السعودية ضعيفاً ومرتبكاً، وقد وردت به إشارة إلى أن السعودية كانت ولا تزال ترى ضرورة تخفيض أسعار النفط، وأظنها كانت تقصد استرضاء الدول الغربية وكانت الإشارة سيئة وفي غير محلها؛ في حين كان خطاب الكويت جيداً وقوياً يدافع عن وجهة نظر المنتجين، ويوضح مساهمة الكويت في تقديم المعونات للتنمية في العالم العربي وخارجه من دون ضعف.

٦ ـ لاقى خطاب العراق استحساناً واسعاً وتأييداً، لأنه خطاب الدفاع الجيد عن الدول المنتجة للنفط بقوة وشمول، وقد تضمن أرقاماً ومعلومات أكثر من أي

خطاب آخر. لقد عقدت مؤتمراً صحافياً يوم الخميس ١٨/ ٤، وكان ناجحاً وجيداً حضره عدد كبير من الصحافيين.

٧ ـ قال مندوب الصين في خطابه في الجمعية العامة إن الاتحاد السوفياتي يشتري النفط من الدول النامية ويبيعه بأسعار أعلى محققاً بذلك أرباحاً كبيرة. وهو كلام صحيح ولم يرد الاتحاد السوفياتي على ذلك. كان خطاب الصين مركزاً على مهاجمة الدول الكبرى وبخاصة العملاقين أمريكا والاتحاد السوفياتي.

ثلاثون: انطباعات عن مؤتمر منظمة الدول العربية المصدّرة للنفط، الاستثنائي يوم ٢/ ٦/ ١٩٧٤

١ ـ تقرر عقد هذا الاجتماع أثناء الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أثناء الدورة غير الاعتيادية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية في العالم. وقد عقد آنذاك اجتماع للدول العربية المصدَّرة للنفط واجتماع للوفود العربية للأمم المتحدة. كان الموضوع هو تقديم مساعدة للدول العربية غير المصدَّرة للنفط المحتاجة إلى المساعدة، وقد نشطت اليمن الجنوبية بذلك. كما إن الوزير السعودي قد اقترح بحث موضوع الدعوة إلى الحوار التي وجهها مؤتمر واشنطن بين الدول المنتجة وبين المستهلكين، وقد رحّبنا بالاجتماع.

٢ ـ كان موقفنا واضحاً هو تأييد تقديم المساعدة ورفض الحوار، وقد تبنى المؤتمر اقتراحاتنا بمجملها بتقديم مساعدة ٨٠ مليون دولار كقرض على مدى عشرين سنة. عشر سنوات منها مدّة إمهال والدفع بأقساط سنوية متساوية لعشر سنوات وبفائدة ١,٢ في المئة عدلتها الكويت فأصبحت من دون فائدة. وقد عارضنا أن يكون لبنان مشمولاً بالمساعدة. وقد أوكل إلى صندوق التنمية العربية إدارة المبلغ على أن ينظر بإمكانية استمرار المساعدة في السنوات القادمة في ضوء الظروف والحاجات.

٣ ـ كان موقف الجزائر كما يبدو يحاول إعفاء الجزائر من المساهمة على أساس أنها محتاجة وليس لديها فائض. كما عارض بصورة خفية تقديم مساعدة إلى المغرب.

٤ ـ حاولت سوريا أن تكون مشمولة بالمساعدة، فتحدث مندوبها السيد جبر الكفري عن تضرر بعض الدول العربية من ارتفاع أسعار المواد الخام والمستوردات، وأن المساعدة يجب أن تكون على هذا الأساس وليس على أساس إنتاج وتصدير النفط، ولكن هذا الرأي لم يقبل وبالنهاية تراجع المندوب السوري

عن موقفه، بينما كان موقف مندوب مصر وزير البترول أحمد هلال غير ذلك، فقال إن المساعدة يجب أن تقدّم إلى الدول العربية غير المنتجة للبترول وقد أيّدناه في ذلك. تحدث مندوب الكويت عن ارتفاع أسعار الفوسفات المغربية محاولاً كما بدا لي عدم شمول المغرب بالمساعدة. موقف الكويت في قضايا المساعدات دائماً يميل إلى التقتير. وانتهى اجتماع الصباح بقرار واضح حول هذا الموضوع.

٥ ـ وقد بحث موضوع الدعوة إلى الحوار مع المستهلكين، وقد شرح الأمين العام المذكرة التي تقدّمت بها الأمانة العامة،وكانت تتضمن مواضيع كبيرة وعديدة وغير واقعية في معظمها: التنسيق في تصنيع النفط والتصفية والبتروكيمياويات والتسويق والبدائل وتحديد الإنتاج وأمور كثيرة.

وقد شرحنا أغراض مؤتمر واشنطن: التركيز على النفط، المفاوضات الجماعية عن الأسعار، سعر غير تجاري للنفط، وتأليب الدول الفقيرة غير المنتجة للنفط على الدول المنتجة. وطلبنا رفض الحوار مع واشنطن أو مع الدول الأوروبية، كما طلبنا بحث قضية تنظيم الإنتاج في الدورات القادمة للمنظمة.

كان موقف رئيس وفد السعودية هو في الحقيقة موقف رفض الحوار، وتحدث عن تطورات سياسية وعن تطورات في الموقف النفطي من قبل الولايات المتحدة في الأشهر القادمة أو ربما في الأيام القادمة.

كان موقف الكويت ساذجاً يدعو إلى قبول الحوار، ولكن يطلب معرفة مواضيع الحوار فإذا كانت حول الأسعار فيمكن الرفض، وإن الحوار يجب أن يكون بحسب ما نريد نحن وأيده مندوب البحرين. بعض الدول العربية مثل الكويت لديها موقف ذهني مسبق متخوف من الغرب وموقف الكويت في الغالب موقف توفيقي. موقف الجزائر لم يكن حاسماً كما يجب مع أنهم هم الذين دعوا إلى مؤتمر الأمم المتحدة. قال بلعيد عبد السلام إنهم يرفضون الحوار على الأسعار ولكنهم وافقوا على الحوار مع الدول الأوروبية، وإن الحوار الشامل مع أوروبا يجب أن يحال إلى وزراء الخارجية. وفي النهاية لم نستطع الوصول إلى قرار، وانتهى الاجتماع وتأجل البحث إلى الاجتماع القادم المقرر عقده في ٧ تموز/يوليو ١٩٧٤ في القاهرة.

٦ ـ لقد كان هناك إجماع على أَهمية تحديد الإنتاج عدا السعودية التي قال مندوبها إن المملكة السعودية تعمل بوحي من مصلحة الأمة العربية، وإن المستقبل سيثبت أن ما فعلته هو كذلك، ورفض بشدة بحث موضوع الأسعار

وتحديد الإنتاج في [الأوبك] وقال إن مكان ذلك هو منظمة الأوبك. لم أكن متأكداً من أنه عارض بحث موضوع الإنتاج بالشدة نفسها التي عارض بها بحث موضوع الأسعار.

٧ ـ عقدت اجتماعاً ثنائياً مع أحمد هلال وزير البترول المصري، وأعلمته أننا موافقون على استئجار الطاقة الفائضة بالمصافي المصرية على أساس الإيجار المقطوع على البرميل جواباً عن رسالته التي يقترح بها التعاون مع العراق، وعقد اتفاقية نفطية شاملة تتضمن شراء مليون طن نفط سنوياً لخمس سنوات نقداً من دون مقايضة، وطلب أيضاً شراء المتبقي من الاتفاق السابق وهو ١٥٠ ألف طن، وطلب الفصل بين استيراد البضائع المصرية وتصدير النفط العراقي إلى مصر بسبب المشاكل الناتجة عن المقايضة. كنت أحبذ توثيق العلاقات النفطية وعقد مثل هذه الاتفاقية من منطلق قومي. اتفقنا على إرسال وفد فني لدراسة وضع المصافي المصرية.

٨ ـ اتّصل بي وزير خارجية اليمن الجنوبية محمد سالم مطيع، وكان غرضه هو الاطمئنان على المساعدة للدول العربية غير المنتجة، فشرحت له موقف العراق.

كان وفد اليمن الجنوبية برئاسة سالم ربيع علي رئيس الدولة قد زار بغداد في الشهر الخامس ١٩٧٤، ومعه وزير الخارجية الذي بحث معي موضوع العلاقات النفطية وطلب تزويدهم بالنفط بقروض مؤجلة.. إلخ. لم توافق الحكومة على بيعهم نفط خام ولا منتجات، واقتصرت الموافقة على استئجار جزء من طاقة مصفى عدن بالإيجار المقطوع.

حادي وثلاثون: مثال على دور السياسة في شؤون النفط

طلب القائم بأعمال سفارة ألمانيا الاتحادية مقابلة عاجلة موضحاً أنها تتعلق باجتماع الأوبك في ١٩٧٤/٦/١٥، في كيتو إكوادور، وأنه يتحدث باسم المجموعة الأوروبية، فحددت له الموعد باليوم نفسه الساعة الثانية عشرة، وقد سلمني بالاجتماع مذكرة عن ذلك توضح رغبة الدول الأوروبية بعدم فرض ضرائب جديدة على أرباح شركات النفط. وكانت شركة إكسون (Exon) أيضاً قد أرسلت إليّ تقريراً عن أرباحها سلمني إياه ممثلها بشكل عاجل في القاهرة أثناء انعقاد مؤتمر وزارة النفط العرب الطارئ يوم ١٩٧٤/٦/٢، لبحث مسألة الحوار مع الدول المستهلكة، ومساعدة البلدان العربية غير المصدَّرة للنفط. والجميع يحاول

أن يثبت أن الشركات لا تجني أرباحاً فاحشة تبرر فرض ضرائب جديدة عليها. إن تقرير اللجنة الاقتصادية الذي انعقد في فيينا قبيل اجتماع الأوبك الاعتيادي يوم ١٥/٦/١٩٧٤، قد تضمن اقتراح إجراءات لوضع ضريبة جديدة على أرباح الشركات أو زيادة حصة الحكومة من الأرباح لامتصاص هامش الربح الكبير الذي تحصل عليه.

وطلب السفير الفرنسي مقابلتي لأمر عاجل يتعلق باجتماع الأوبك في كيتو إكوادور، فحاولت تأجيل زيارته ولكنه أصرّ على مقابلتي باليوم نفسه، أي يوم ١٥/٦/١٩٧٤ الواحدة ظهراً، وهو يوم بدء اجتماع الأوبك في كيتو وقد سلّمني مذكرة من الحكومة الفرنسية فحواها طلب تأجيل البت بموضوع تغيير النظام الضريبي على الشركات الذي يبحثه مؤتمر الأوبك. أعلمني السفير أن الحوار الأوروبي ـ العربي قد تقرر بعد تردد الإنكليز الذين أصبحوا لا يعارضونه الآن، والأمريكان يعارضون ذلك، وأن مذكرة قد سلمت اليوم من قبل القائم بأعمال ألمانيا الغربية بهذا الخصوص بأن المؤتمر سيعقد في الخريف أو قبل نهاية العام.

أعلمني أن هذا الحوار قد اقترحته فرنسا وتحمست له الجزائر ومصر قد رحبت به جداً، وأنه سيشمل أموراً عديدة من ضمنها النفط. قال إنه يتوقع أيضاً أن يلغى الحظر على بعض الدول الأوروبية في اجتماع الأوبك القادم في ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٤، لتستطيع كلّ الدول الأوروبية أن تحضر الحوار المنتظر. يلاحظ أن المذكرة الفرنسية تتضمن الإشارة إلى أن فروقات أسعار النفط يجب أن تعالج بالاتفاق بين جميع الأطراف المعنية، أي بالمفاوضة وليس عن طريق السوق. وهكذا تريد الدول الغربية وضع أسعار النفط تحت الإشراف الدولي بالتدريج. وهكذا يتضح بجلاء كيف تكون السياسة في خدمة المصالح الاقتصادية.

ثاني وثلاثون: مؤتمر الأوبك الاستثنائي في فيينا من ١٢ ـ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤

انعقد هذا المؤتمر بعد أن هيّأت اللجنة الاقتصادية تقريراً مهماً عن وضع السوق والنفط. وخلاصة التقرير هي أن شركات النفط يكلفها برميل النفط من الامتياز ٧,٢٣ دولاراً للبرميل على ٤٠ في المئة من الإنتاج، ويكلفها ١٠,٨٣ دولاراً على نفط المشاركة ٦٠ في المئة من الإنتاج ٩٣ في المئة من المعلن = ١٠,٨٣، وبذلك يكون معدل الكلفة على الشركالت ٩,٣٩ دولاراً للبرميل؛ في

حين أن السعر الذي تطلبه شركات النفط الوطنية هو ١٠,٨٣ دولار أي ٩٣ في المئة من السعر المعلن، والفرق هو ١,٤٤ دولاراً للبرميل لصالح شركات الامتياز، الأمر الذي يجعلها قادرة على البيع لأطراف ثالثة بأقل مما تبيع به شركات النفط الوطنية، وبالتالي تفقد الشركات الوطنية أسواقها وهو ما حصل فعلاً، فقد انخفضت مبيعات شركة النفط الوطنية العراقية مؤخراً واضطرّت إلى تخفيض سعرها على المتوسط.

فإذا ما أعطيت الشركات ربحاً مقداره ٥٠ سنتاً للبرميل، فإن ذلك يعني أن الكلفة على الشركات يجب أن ترتفع من ٩,٣٩ إلى ١٠,٣٣ دولاراً للبرميل، وهذا يتطلب ضريبة إضافية مقدارها ٢,٣٧ دولاراً للبرميل بشكل مقطوع أو زيادة الضريبة الحالية من ٥٥ في المئة إلى ٧٩ في المئة.

هناك أيضاً زيادة في الإنتاج إذ وصل إنتاج الأوبك خلال الربع الثالث من عام ١٩٧٣ إلى ٣٢,٦ مليون برميل يومياً، وانخفض بإجراءات تلقائية من قبل بعض الدول الأعضاء إلى ٣١,٢ مليون برميل في اليوم في تموز/يوليو ١٩٧٤، وقد قدر الفائض بالإنتاج خلال الربع الأخير من ١٩٧٤ بحوالى ١,٥ ـ ٣ مليون برميل باليوم على أساس إنتاج تموز/يوليو ١٩٧٤. وعلى أساس فائض ١,٥ مليون برميل يومياً يجب تخفيض إنتاج الأوبك ٣١,٢ إلى ٢٩,٦ م/ب/ي. كان إنتاج العراق لشهر تموز/يوليو ١٩٧٤م، هو ١,٨٧٣ مليون برميل يومياً وهو إنتاج منخفض.

في هذا المؤتمر تقدّمت الجزائر باقتراح زيادة صافي دخل الحكومة من البرميل على كلّ النفط بمقدار ١٤ في المئة، باعتباره يمثل زيادة التضخم في العالم. وهو تقدير اللجنة الاقتصادية نفسه وقد عارضت إيران ذلك، واقترحت زيادة الريع من ١٤,٥ في المئة إلى ٢٠ في المئة فقط. وقد هاجمنا الاقتراح الإيراني لأنه لا يفي بالغرض ولا يؤدي إلى زيادة الكلفة الضريبية على الشركات بأكثر من ١٥ ـ ١٦ سنتاً على البرميل، وهي زيادة رمزية، بعدها تقدّمت الجزائر باقتراح زيادة الريع إلى ٢٠ في المئة وزيادة الضريبة من ٥٥ في المئة إلى ٨٥ في المئة، وقد عارضه المندوب الإيراني وبعد الضغط ومهاجمة الاقتراح الإيراني حصل الاتفاق الوسطي على زيادة ٣٥ في المئة على الكلفة الضريبية معبراً عنها بالنسبة إلى النفط العربي الخفيف بزيادة الريع من ١٤,٥ في المئة إلى ١٦,٦٧ في المئة باعتباره الريع المطبق في فنزويلا، ويعني ذلك زيادة صافية على صافي دخل الحكومة على البرميل من كلّ النفط بمقدار ٣٣ سنتاً للعربي الخفيف (النفط السعودي المستعمل كمقياس).

كلّ ذلك للربع الأخير من عام ١٩٧٤، أي ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، على أن تطبق زيادة تساوي معدل التضخم ابتداءً من السنة الجديدة ١٩٧٥، وقد رفضت السعودية أن توقع على القرار وبقيت على موقفها مطالبة بتخفيض الأسعار المعلنة.

اقترحت الجزائر جانبياً وفي المؤتمر، إجراء تخفيض بالسعر المعلن تقابله زيادة في الضريبة والريع بمعدلات أكبر بحيث تكون الحصيلة الصافية زيادة في صافي دخل الحكومة من البرميل وقد رفضنا هذا الاقتراح بشدة.

سألت وزير النفط الجزائري عن السبب، فقال: إن ذلك هو شرط السعودية للاشتراك بالقرار، وكان وزير النفط الجزائري قد زار السعودية وإيران قبيل انعقاد المؤتمر بأيام. . وسألت وزير الجزائر عن سبب موقفهم فقال: إنه نفسي بالنسبة إلى السعودية، وحاول إقناعي عدة مرات بذلك ولم أوافق. وبعد الوصول إلى القرار، طرح مندوب الجزائر الفكرة نفسها ثانية، فقال إنّه بالإمكان إجراء تخفيض ١٠ سنتات بالسعر المعلن وإضافة زيادة بالضريبة مقدارها ١,٥ في المئة جديدة للتعويض عن ذلك، فعارضت الفكرة بشدة. وقام وزير النفط السعودي بشرح موقفه وقال إنهم يريدون إجراء تخفيض بالسعر المعلن وهو تخفيض غير كبير. وأوضح أن على المؤتمر ألا يستغرب إذا ما قامت السعودية بإجراء انفرادي لوحدها، أي تخفيض الأسعار. كما إنه هدد بعد الاجتماع وبصورة انفرادية بأن السعودية ستزيد الإنتاج وتخفض الأسعار. إن الاقتراح الجزائري قد أيده مندوب الكويت وعارضه مندوبو أبو ظبي ونيجيريا وليبيا وسكت الآخرون. إيران لا يهمها الموضوع إذ ليس لديها سعر معلن.

المندوب الإيراني أموزكار يتكلم دائماً عن ضرورة كون قرارات الأوبك منطقية وذات أساس ويمكن تدبيرها. وبما أن معدل نسبة التضخم هي ١٢ في المئة لذلك فهو غير مستعد لزيادة دخل البرميل أكثر من ٣ في المئة لربع السنة. . إلخ. وقد تحدثت عن مسألة الأساس المنطقي، فأوضحت أن شركات الامتياز لا تزال تأخذ النفط بسعر ٩,٣٩ دولاراً للبرميل وهو أقل من سعر السوق الذي هو ١٠,٨٣ دولاراً للبرميل، فما هو المنطق في ذلك؟ أهو لأن هذه الشركات تملك امتيازاً وقع في وقت من الأوقات، أو لأنها استثمرت بضعة ملايين استرجعتها مرات عديدة؟ وأن هذا الفرق غير مبرر وغير عادل وغير منطقي، لذلك فإن زيادة دخل البرميل لامتصاص كلّ هذا الفرق هو المبرر المنطقي. المندوب الإيراني قال لي في حفلة عشاء وزير خارجية النمسا لرؤساء الوفود مساء يوم ١٢ أيلول/

سبتمبر ١٩٧٤، إن سبب ذلك هو أن الشركات لم تعوض عن ٤٠ في المئة الباقية من النفط وإنها قد عوضت عندما أمم العراق نفطه وقد عوضت عن المشاركة. وفي الاجتماع حرصت على ذكر أن إيران تقول إنها قد أممت كلّ نفطها وإنها دفعت كامل التعويضات عن ذلك، لذلك «فهي لا تريد أن تدخل المشاركة»، ومع ذلك فهي لا تزال «تسمح للشركات بأخذ النفط بكلفة ٩,٣٩ دولاراً للبرميل» فلماذا؟ ولم يجب مندوب إيران عن ذلك.

لقد بحث موضوع زيادة الإنتاج عدة مرات بإلحاح منا ولم تتحمس له إيران ولا السعودية وهما من كبار المنتجين.

مندوب الكويت أعلن أنهم مستعدون لتخفيض جديد لم يحدده، ومندوب ليبيا أعلن أنهم سيخفضون ٢٠٠ ألف برميل جديد، وأعلن مندوب نيجيريا بأنهم سيخفضون ١٠٠ ألف برميل، كذلك مندوب فنزويلا، وتكلّم مندوب أبو ظبي وقال: إنهم خفضوا ٤٠٠ ألف برميل. وأعلن مندوب قطر أنهم غير مستعدين لأي تخفيض. كان مندوب الكويت هو الذي اقترح أن يكون التخفيض اختيارياً، فرجعت بالكلام وسألت إن كان ما قاله الأعضاء سينفذ أو أنه مجرد وعد، فلم ألق جواباً قاطعاً.

الموضوع الذي يشغل بالي هو معرفة لماذا تريد السعودية تخفيض الأسعار المعلنة؟ والجزائر لماذا تقول إنها مستعدة لتلافي التخفيض بزيادة الضريبة؟ فهل السعودية تريد تخفيض شكلي أم حقيقي ولماذا؟ السعودية تنتظر نتيجة المفاوضات مع أرامكو والجزائر كانت تلح على إرضاء السعودية ولو شكلياً لأن موافقتها على القرار مساعد على تضييق الفجوة بين أسعار الشركات وأسعار النفط الحر. ولكن ذلك غير صحيح؛ فالسعودية تحتفظ بحقها في الرجوع إلى أرامكو للاستفادة من الزيادات في الريع والضريبة التي قررتها أوبك عندما تصل إلى اتفاق، وإنها ستطبق القرارات إذا لم تتوصل إلى اتفاق، فأرامكو لا بدّ أن تضيف هذه الزيادات على أسعار مبيعاتها لطرف ثالث، أي أن أثرها على تضييق الفجوة بين نفط الشركات والنفط الحر حاصلة مهما كان موقف السعودية. أغلب الظن أن السعودية تريد تخفيض السعر المعلن من قبل أوبك لتستطيع عقد الصفقة مع أرامكو التي تطالب بتنازلات مالية؛ فربما تكون السعودية عندما تأخذ كلّ الإنتاج تريد أن تبيع النفط «أو جزء منه» لأرامكو بسعر ٩٣ في المئة من السعر المعلن المخفض وبذلك يسهل عمل الصفقة مع أرامكو ويصبح هذا هو السعر المحقق الجديد في العالم، وهو سعر أقل من السعر الحالي.

كان المندوب الإيراني قد عرض في اجتماع الأمم المتحدة الاستثنائي لبحث وسائل مساعدة الدول النامية مشروعاً كاذباً لجمع مبلغ ٢ بليون دولار من عشر دول نفطية وعشر دول صناعية، وأن إيران مستعدة إلى إعطاء ١٥٠ مليون دولار. وإن هذا الصندوق يجب أن يدار من قبل مجلس أمناء يختار على أساس الكفاءة الشخصية وليس على أساس سياسي من الحكومات. والمقصود كان دوماً الدعاية وليس التنفيذ. وفي هذا الاجتماع عندما عرض مشروع صندوق الأوبك بشكله الأخير، عارضته إيران بشدة بحجة أن مجلس الأمناء هو ممثل الحكومات. وقد حضر اجتماع الأوبك هذا السيد بريش مندوباً للأمم المتحدة لمواصلة بحث مسألة مساعدات الدول النفطية للصندوق الذي تقرر تأسيسه من قبل الأمم المتحدة في اجتماعها في الشهر الرابع من عام ١٩٧٤، وقد انتهز الوزير الإيراني هذه المناسبة وتحدث عن المشروع الإيراني الذي لم يتحقق لأن الآخرين ـ كما قال ـ لم يوافقوا عليه، وأنه ذهب إلى نيويورك وفي جيبه صك بمبلغ ١٥٠ ألف مليون دولار.. إلخ. وما كان من بريش إلا أن قال له بنكتة لاذعة كانت أروع جواب عن الكذب والخداع الإيراني: أرجو ألا يكون الصك قد ضاع منك الآن، فضحك الجميع. الواضح طبعاً هو أن الكلام الإيراني ليس إلا من قبيل الدعاية وإلا لماذا لا تقدّم إيران المبلغ إلى صندوق الأمم المتحدة الذي تقرر تأسيسه في نيويورك إذا كانت جادة في الأمر؟!

ثالث وثلاثون: النفط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣

كان أول ما قمنا به في مجال النفط عندما قامت حرب تشرين، هو أن طلب مني السيد رئيس الجمهورية آنذاك أن أسافر إلى المملكة العربية السعودية لبحث الموقف، وبالفعل سافرت بطائرة خاصة، وكان الوقت رمضان، فوصلت الرياض عصراً وقابلت المرحوم الملك فيصل بعد الإفطار وعرضت عليه رأي العراق، وهو تأميم المصالح النفطية الأمريكية، وسحب الأرصدة المالية من الولايات المتحدة، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها. كان الملك مؤيداً لضرورة دعم الجبهة العربية بالسلاح والمال والجيوش وكل ما تحتاجه المعركة من لوازم عسكرية ومالية وسياسية، وأخبرني عن تحرّك القوات السعودية التي هي في الطريق إلى ميدان المعركة، إلا أنني لم أحصل عن جواب على ما عرضت ورجعت من دون نتيجة. إلا أن الموقف السعودي قد تبلور في ما بعد باقتراح تخفيض الإنتاج الذي قدمه وزير النفط السعودي في اجتماع الكويت.

فمبادرة من منظمة الدول العربية المصدّرة للنفط ومن قبلها الكويت، انعقد

مؤتمر وزراء النفط العرب الاستثنائي في مدينة الكويت صباح يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣. كان موقف العراق يتلخص بثلاث نقاط، **الأولى**، تصفية المصالح الأمريكية النفطية في البلدان العربية وذلك بتأميم جميع الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الوطن العربي ومصالحها في الشركات الأخرى؛ و**الثانية**، سحب الأرصدة المالية العربية من الولايات المتحدة؛ و**الثالثة** قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لِكُلّ الأقطار العربية المنتجة للنفط مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما موقف العربية السعودية، فكان اقتراح تخفيض مجموع الإنتاج العربي للنفط بغض النظر عن كونه سيصدر إلى الولايات المتحدة أو إلى غيرها من الدول من الآن وحتّى انسحاب قوات العدوان من الأراضي العربية المحتلة. وكان موقف الوفد العراقي هو أنه من الضروري أن يتضمن أي قرار يصدر عن المؤتمر حداً أدنى من العقاب للولايات المتحدة بالذات، عن طريق فرض الحظر على تصدير النفط إليها، وأن الوفد العراقي غير مستعد لحضور الاجتماع الختامي والتوقيع على القرارات إذا جاء القرار خالياً من ذلك الحد الأدنى. وبالفعل لم يحضر وفدنا الاجتماع الختامي حيث لم يحصل الإجماع على حظر تصدير النفط للولايات المتحدة. وقد حاول رئيس المؤتمر لتلك الدورة وكان رئيس الوفد الجزائري، إقناعي بحضور الاجتماع الختامي قبل انعقاده، فلم أوافق، كما إنه ذكر لي شخصياً في القاعة قبل انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر أن المقترح السعودي القاضي بتخفيض الإنتاج الإجمالي تدريجياً سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط مما سيعود بالفائدة المالية على الدول المنتجة.

وقد صدر عن المؤتمر بيان صحافي حددت فيه أهداف برنامج تخفيض الإنتاج الذي أعلنته الدول الموقعة على البيان، فذكر «أن التخفيض سيستمر حتّى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاءً كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

رابع وثلاثون: تصنيع الأسمدة الفوسفاتية

إن مشروع استثمار الفوسفات وتصنيع الأسمدة الثلاثية الفوسفاتية داخل في اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفياتي، وقد وقعت شركة المعادن الوطنية العقد الرقم ١٠٠٢٥، لإنجاز تقرير الجدوى الاقتصادية والتقرير الفني للمشروع في ٢٣/ ٤/ ١٩٧٢، وأنجز التقرير في أواخر عام ١٩٧٣، بتأخير سنة وثلاثة أشهر. ولم تقم أي مفاوضات على عقد التنفيذ إلا حوالى منتصف ١٩٧٤.

وقد جاء التقرير السوفياتي واضحاً، بأن المشروع يجب أن ينفذ على ثلاث مراحل، **الأولى** لإنتاج ٣٠٠ ألف طن من الأسمدة الثلاثية المركبة، و**الثانية** ٦٠٠ ألف طن، و**الثالثة** ٩٠٠ ألف طن. واستنتج التقرير أن المشروع غير اقتصادي. وبسبب طول المدد التي طلبها السوفيات لتنفيذ المشروع وأسباب أخرى، تقرر أن ينفذ المشروع عن طريق دعوة عدد من الشركات العالمية لتنفيذه. وبعد أن تمّ ذلك أخذ السوفيات بالإلحاح بضرورة سفر وفد فني من شركة المعادن العراقية إلى موسكو للتفاوض حول المشروع، ولم يجب طلبهم، وبعد إلحاح متكرر خيرناهم بأن المشروع سينفذ عن طريق دعوة شركات عالمية وليس عن طريق التفاوض المباشر معهم. وقد زارني المستشار الاقتصادي السوفياتي، ومعه المستشار الاقتصادي السابق خسيالوف، ومدير إحدى المؤسسات السوفياتية التي تتفاوض على مشروع مصفى الموصل يوم ٢٥/ ٦/ ١٩٧٤، وقد أخبرني المستشار السابق الذي أصبح يعمل في لجنة الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفياتي للتعاون الاقتصادي، أنهم مستعدون لتنفيذ المرحلة الثانية للمشروع فوراً وأنهم مستعدون لتلبية مطاليب الجانب العراقي، وأن الجانب السوفياتي قد ارتكب بعض الأخطاء في تقرير الجدوى الاقتصادية. . إلخ. ثم قال إنهم قد استغربوا من تبديل طريقة تنفيذ المشروع، في حين أن الاتفاقية معهم تنص على ضرورة التشاور في مثل هذه الأمور، فأجبته بأن تنفيذ المشاريع عائد إلى الجانب العراقي وهو أمر اختياري بحت، وأن العراق قد شرح لهم الصعوبات وهي الوقت والأمور الفنية. . إلخ، وأن قرار الحكومة هذا نهائي.

كانت مسألة طاقة المشروع قد نوقشت وقد أثار المجلس الزراعي ذلك وطلب توسيع حجم المعمل، وقد سألت لجنة المتابعة مختلف الأجهزة المعنية، فكلها أيدت أن تكون الطاقة ٣٠٠ ألف طن، إلا وزارة النفط فأَيدت ٦٠٠ ألف طن، وقد تقرر أن يكون الحجم ٦٠٠ ألف طن وأعلمت الشركات التي جرى الاتصال بها لتنفيذ المشروع بذلك.

بعد رجوعي من الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول التنمية، خطرت لي مسألة أهمية صناعة الأسمدة في الـ ٢٠ سنة القادمة، فقد أكدت التقارير التي ألقيت بالمؤتمر وما ورد في خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة وأغلب الوفود، أن صناعة الأسمدة ستكون نقطة اختناق في السنوات القادمة، وأن أزمة الطاقة ستؤدي إلى هبوط في إنتاج الأسمدة وانخفاض في إنتاج الغذاء. وقد خطر لي أن أجهزة الدولة عندنا معتادة على بناء أحكامها بخصوص حجوم المشاريع على

أساس الاستهلاك الداخلي وليس على أساس التصدير، وتشير التقارير التي قرأتها عن الموضوع إلى أن ذلك صحيح عند تقريرهم هذا المشروع. وقد اجتمعت بلجنة فنية تعرف عن هذه القضية وتبين أن التقديرات هي: في سنة ١٩٨٠ إذا فرضنا زراعة ٦ ملايين دونم واستعملنا ١٥ كغ للدونم (وهي تقديرات محافظة)، فإن الحاجة ستكون ٢٠٠ ألف طن من الأسمدة. أما إذا كانت المساحة المزروعة ١٥ مليون دونم، فإن الكمية هي ٥٠٠ ألف، أما إذا زادت الكمية للدونم الواحد فتكون الكميات أكبر.

أما التصدير العالمي فمقدر أن يكون في عام ١٩٨٠ ٣٧٠ مليون طن خامس أوكسيد الفسفور، وفي عام ١٩٨٥ يبلغ ٤٤ مليون طن وتبلغ حصة العراق من ذلك ٠,٨١ في المئة في عام ١٩٨٠ و١,١٤ في المئة في عام ١٩٨٥م، وتلك حصة صغيرة جداً، في حين أن العراق هو ثالث بلد في العالم من حيث توافر المواد الخام الأساسية لصناعة هذه الأسمدة وهي: الكبريت والفوسفات والغاز بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وقد استنتجت من ذلك أن التقديرات التي بنيت عليها سعة ٦٠٠ ألف طن، هي تقديرات محافظة جداً بالنسبة إلى الاستهلاك الداخلي، ولا تأخذ في الاعتبار إمكانيات التصدير إلى الخارج. وقد طلبت تأليف لجنة لإعادة دراسة الموضوع، فاجتمعت اللجنة في ٣٠/ ٦/ ١٩٧٤، وتم إقرار توسيع الطاقة إلى مليون طن قابلة للتوسع إلى مليوني طن من الأسمدة.

الكتاب الثاني: الإصـــلاح الزراعـــي في البلدان العربية: دراسة مقارنة(*)

المحتـــوى

(*) صدر عن معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق عام ١٩٦٧.

مقدمــة

لقد اتسعت حركة الإصلاح الزراعي في العالم كحل لمشكلة الفقر والتفاوت في توزيع الملكية والدخل بين العاملين في الزراعة، وقد شهدت البلدان العربية تطبيق برامج من هذا النوع في مصر وسوريا والعراق والجزائر، والبرامج المذكورة بعضها قد مضى عليه وقت كاف للتقييم وأخرى لا تزال جديدة نسبياً. علاوة على ذلك تختلف هذه البرامج في أمور التطبيق وإن تشابهت من حيث المبادئ والإجراءات المنبثقة عنها. إن أوجه الشبه والاختلاف وتقييم درجة النجاح وكيفية مواجهة مشاكل التطبيق وسد النواقص التي تبيّنت أثناء التطبيق، ومقارنة أثر هذه البرامج في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، مواضيع جديرة بالدراسة والمقارنة ليس من الناحية النظرية فحسب، بل لأغراض التطبيق العملي أيضاً. لذلك كان من المفيد تثقيف العاملين في تطبيق هذه البرامج بمعلومات وتحليلات عن الإصلاح الزراعي في البلدان العربية لتنمية المعلومات والخبرة المتراكمة في هذا المجال، كما لا تخفى أهمية هذا التثقيف بالنسبة إلى الجمهور بخاصة جمهور الفلاحين وكافة الذين لهم صلة معاشية ومهنية بقطاع الزراعة؛ فالإصلاح الزراعي كغيره من المشاريع العامة قد تكونت حوله كثير من الأفكار الخاطئة الشائعة التي ساعد ضعف التثقيف على انتشارها وبقائها.

هناك بعض الأمور المهمة التي تلفت النظر بالنسبة إلى الاقتصاد بين الزراعيين والمهتمين بقضية الإصلاح الزراعي يمكن أن يعتبر البحث فيها من قبيل التجديد في النظرة لطبيعة هذه البرامج وربما كان العامل المشترك في هذه الأمور هو تأكيد الجانب الاقتصادي. هناك ميل (أو انحياز في النظرة) لاعتبار مسألة الإصلاح الزراعي قانونية محصورة في قضية إعادة النظر بتوزيع الملكية. وأسباب ذلك ليس من الصعب فهمها، فقضية إعادة توزيع الأرض هي الإجراء الرئيس في عملية الإصلاح الزراعي. إن الخطأ في هذه النظرة لا يكمن في ذلك بالطبع ولكن في عدم التأكيد على الآثار الاقتصادية التي يحركها تغيير تركيب ملكية الأرض في الريف تلك الآثار التي هي الأمر المهم الذي تدور حوله قضية

الإصلاح الزراعي. هل يمكن بواسطة برامج الإصلاح الزراعي زيادة الإنتاج أو إعادة تنظيمه؟ هل يمكن زيادة الدخل الفردي الحقيقي للفلاحين؟ هل يمكن توسيع السوق الداخلي للصناعة؟ هل يمكن زيادة معدل تكوين رأس المال؟ هل يمكن زيادة إنتاجية العامل الزراعي؟ تلك هي المسألة الاقتصادية في الإصلاح الزراعي، أما لماذا تعار قضية الإصلاح الزراعي أهمية اقتصادية، فالجواب واضح، هو أن اقتصاد هذه البلدان ـ والبلدان العربية عموماً ـ لا يزال يعتمد رئيسياً على قطاع الزراعة من جهة، وأن برامج الإصلاح الزراعي تغطي جزء مهماً من قطاع الزراعة من جهة أخرى.

إن برامج الإصلاح الزراعي موضوع البحث تستهدف خلق تنظيم جديد في قطاع الزراعة، وتستهدف العملية الإنتاجية كما تستهدف العلاقات الاجتماعية. والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي الجديد هذا يذهب إلى أوسع من مسألة إعادة النظر بتوزيع الملكية وإن كان ذلك هو نقطة البدء في التنظيم الجديد. إن برامج الإصلاح الزراعي الحالية تتضمن بصورة واضحة هدفاً يقوم على أساس إحداث ثورة في أساليب الزراعة وفنونها، تدل عليها الجهود المبذولة في مجال الزراعة، وتتضمن أيضاً خلق مجتمع متضامن متقارب في الثروة والدخل يكون العمل فيه عامل الإنتاج الرئيس. ويتمثل ذلك في محاولة تكوين الجمعية التعاونية في القرية.

وينصب التأكيد الرئيس في هذه المقالة على هذه الجوانب بصورة موجزة، أما الطريقة المقارنة في البحث فالهدف منها عملي بالدرجة الأولى، ألا وهي تزويد المهتمين بالموضوع بخاصة من ذوي الاهتمام العملي بمعلومات عن آثار هذه البرامج في الأقطار الأربعة بقدر ما تسمح بذلك المعلومات المتوافرة، فقد أخذت الدراسة شكل التتبع وعرض النتائج ومقارنتها.

أولاً: وسائل الإنتاج والملكية العامة

إن أهم ما في هذا الموضوع هو مسألة ملكية الأرض التي هي عامل الإنتاج الرئيس في الزراعة بصورة عامة. يلاحظ أن برامج الإصلاح الزراعي التي قامت في الوطن العربي كالجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، لم تأخذ بالملكية العامة للأرض، بل تركزت حول توزيع الأرض على الفلاحين وتأسيس نظام ملكيات زراعية عائلية صغيرة، أي أن هدف هذه البرامج كان إعادة توزيع الأرض لتحقيق نوع من العدالة وليس إلغاء الملكية الخاصة للأرض.

وإذا ما حاولنا تفسير هذا الاتجاه، نجد أن وراءه عوامل متعددة؛ فنظام الملكية الكبيرة الإقطاعية الذي كان سائداً في مصر وسوراي والعراق قبل الإصلاح الزراعي، قد أدى إلى خلق أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة بالنسبة إلى الفلاحين الذين كانوا يعملون بالأرض لقاء حصة بالمحصول أو لقاء أجر يومي، فالأرض في مثل تلك الظروف المعاشية القاسية هي مصدر المعيشة وهي مصدر الضمان الاقتصادي للمستقبل. إن هذه الحقائق البسيطة القاسية التي اتضحت بمرور الزمن ورسخت في أذهان الفلاحين الفقراء خلال القرون، خلقت ارتباطاً وثيقاً بين الإصلاح وبين توزيع الأرض حتى جعلت الواحد مساوياً للآخر تقريباً. إن جميع الحركات السياسية ودعوات التقدميين ورواد الإصلاح في تاريخ العرب الحديث، بضمنهم الأحزاب الاشتراكية لم يذهبوا إلى أبعد من توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء. وثمة ملاحظة حول هذا الموضوع هي أن القوى التي تولت إدخال برامج الإصلاح الزراعي لم تكن نفسها تعتقد بوجود أي فارق بين الإصلاح الزراعي وبين توزيع الأرض، وحتى تلك النظم التي أعلنت عن اتباع سياسة اشتراكية لم تفعل ذلك إلا مؤخراً، أي بعد تشريع الإصلاح الزراعي، أو انها كانت تعتبر توزيع الأرض من صميم السياسة الاشتراكية في الزراعة في الأصل. إن شيئاً من الحوار ومراجعة الأفكار في هذه القضية لم يحدث إلا مؤخراً حيث بدأنا نسمع عن أفكار المزارع الجماعية وإمكانيات تطبيقها.

كل ذلك عدا تجربة التسيير الذاتي في الجزائر؛ فبعد الاستقلال مباشرة انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية ـ اشتراكية تمثلت في صدور قوانين التسيير الذاتي قبل حوالى أربع سنوات؛ فالمزارع الكبيرة ذات التركيز الرأسمالي العالي والتخصص في الإنتاج التي كان يملكها المستعمرون الفرنسيون أصبحت خالية بعد تركهم للبلاد. ومزارع رأسمالية حديثة كهذه ليس من المفيد اقتصادياً توزيعها إلى قطع صغيرة وذلك أمر بديهي.

وكانت تلك الفرصة مناسبة لإدخال نظام زراعة التسيير الذاتي فيها كجزء من خطة الدولة العامة آنذاك وقد تم ذلك بالفعل، حيث شكلت لجان التسيير من قبل العمال الزراعيين وبموجب المرسوم الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، تم تأميم أراضي المستعمرين، وبذلك أدخلت مساحة من الأرض تبلغ حوالى ثلاثة ملايين هكتار في نظام التسيير الذاتي. ولكن الإصلاح الزراعي في الجزائر لم يتطور في الاتجاه نفسه، بل حدث به تغيير جوهري مؤخراً، فالدراسة التي نشرتها مجلة **الطليعة** القاهرية قد أعدت في الجزائر لتكون أساساً لقانون جديد للإصلاح الزراعي هو الآن قيد التشريع يدل على وجود تفكير جديد في مسألة الإصلاح

الزراعي؛ فالمشروع الجديد قد أدخل نظام الملكية الصغيرة إلى جانب التسيير الذاتي، فالأراضي التي لا تزال بيد الدولة أو بيد الملاك الجزائريين الكبار ينص المشروع الجديد على تقسيمها إلى ملكيات عائلية صغيرة توزع على الفلاحين الفقراء الذين ليس لهم ارض. ويتضمن المشروع الجديد تقريباً أسس برامج الإصلاح الزراعي نفسها التي طبقت في المشرق العربي من حيث شروط التوزيع وواجبات المنتفع وتأسيس الجمعيات التعاونية. . إلخ، ولا يختلف عن تلك البرامج إلا بنقطتين هما عدم إعطاء ارض للمالك القديم إلا إذا تولى زراعتها بنفسه وإعطاء البلديات دوراً كبيراً في شؤون التنفيذ[١]. إن مشروع القانون لا يوضح بالطبع أسباب هذا التحويل وعدم الاستمرار بسياسة التسيير الذاتي كما انه لا يلغيها ولكن المعروف هو أن التسيير الذاتي قد جابهته مصاعب عملية كبيرة الأمر الذي حرك التفكير بضرورة ـ إعادة النظر فيه.

ذكرنا سابقاً أن نوعاً من مراجعة التفكير قد حصلت في قضية الإصلاح الزراعي في المشرق العربي، الأمر الذي تدل عليه بعض الخطوات والتدابير الجديدة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة مثلاً قامت محاولة لتأسيس مزارع دولة في مصر العليا حيث استولى الإصلاح الزراعي على مزارع تجارية كبيرة مجهزة بوسائل حديثة؛ فهذه المزارع التجارية الحديثة لم تُقدِم سلطات الإصلاح الزراعي على توزيعها لملكيات صغيرة، بل استبقت ملكيتها للدولة وقامت بتأجيرها لعدد كبير من الفلاحين مع منحهم حقوقاً دائمة في البقاء، وحدّاً أدنى من الدخل كحصة من المحصول ووضع الإنتاج تحت إدارة فنية وتطبيق دورة زراعية حديثة. كما إن تجربة مديرية التحرير تشير إلى الاتجاه نفسه؛ ففي هذه المديرية حيث يجري اختيار المنتفعين بحسب أسس علمية ويخضعون إلى توعية وتدريب على الزراعة التعاونية الحديثة، تقوم الدولة بتمليك الفلاح المنتفع بيتاً ولكنها لا تملكه الأرض التي تبقى جهة تزرع بالآلة وبصورة تعاونية تحت إشراف مجلس تتمثل به الدولة والفنيون والمنتفعون. إن هذه التجربة الجديدة في الأراضي المستحصلة والتي تستهدف خلق مجتمع جديد تذوب فيه صفات المجتمع القديم وتعمه المساواة والعمل الجماعي، جديرة بالاهتمام ولا توجد أدلة تثبت أنها غير ناجحة عدا ما ظهر فيها مؤخراً من تبذير في المصروفات.

وفي العراق ظهرت بوادر إلى تأسيس مزارع دولة بعد الثورة في عام

---

(١) «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» **الطليعة** (القاهرة)، العدد ١ (١٩٦٧).

١٩٥٨، فتأسست خمس مزارع دولة موزعة في مناطق مختلفة من البلاد قصد من تأسيسها ـ كما يبدو ـ أن تكون تجربة لهذا النمط من التنظيم الزراعي، ولكن هذه المزارع الحكومية التي كانت تدار مباشرة من قبل سلطات الإصلاح الزراعي بواسطة عمال دائمين قد أصبحت تكلف ميزانية الدولة مبالغ كبيرة إذ بلغت الاعتمادات العامة لهذه المزارع حوالى ٢٨٧ ألف دينار في ميزانية عام ١٩٦٧[٢]؛ فالمزارع المذكورة كانت واسعة الإدارة وذات ملاك دائم من العمال الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كلفة العمل والإدارة إلى حد بعيد كما إن مستوى الإنتاج كان متدنياً جداً ما جعلها غير قادرة على الاستقلال المالي وعاجزة عن الاستمرار من دون مساعدة حكومية ضخمة كما ذكرنا.

أما في سوريا فتجربة مزارع الدولة حديثة جداً فعندما تم الاستيلاء على بساتين الغوطة في دمشق في عام ١٩٦٦، كان بين الأراضي المستولى عليها سبع مزارع حديثة مشجرة بالفواكه ذات مساحات كبيرة نسبياً. وقد قامت وزارة الإصلاح الزراعي بتكوين إدارات فنية لهذه المزارع وتكوين نظام[٣] لإدارتها يقوم على أساس إشراك العمال والفنيين بالأرباح والإدارة وإعطائها استقلالاً مالياً وإدارياً مع بقاء ارتباطها بوزارة الإصلاح الزراعي. وقد طبق النظام نفسه على محطات الأبقار الست، وبذلك تكونت ثلاث عشرة مزرعة دولة. إن مساحة المزارع الثماني في غوطة دمشق تبلغ ٣٦٦١ دونماً ويعمل بها ٦٦ عاملاً وموظفاً. إن تقييم هذه التجربة غير ممكن الآن بسبب قصر المدة التي مضت على تأسيسها، ولكن تجدر الإشارة إلى أن حساباتها السنوية الأخيرة تدل على أن مستوى المردود فيها كان منخفضاً الأمر الذي استدعى تأليف لجنة لدراسة أوضاع هذه المزارع من حيث عدد العمال والموظفين فيها وخلاصة التقرير الذي وضعته اللجنة هو وجود فائض باليد العاملة يبلغ حوالى ١٠ في المئة في الوقت الحاضر[٤].

إن لهذه المبادرات دوافع عديدة تختلط فيها العوامل العقائدية بالاعتبارات الاقتصادية، والذي يهمنا أكثر في هذا المجال هو الإشارة إلى أن مبادرات مزارع الدولة قد أوجبتها أحوال خاصة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة، كان من غير الممكن توزيع المزارع الرأسمالية الحديثة ذات الإدارة الفنية والاستثمارات الثابتة

---

(٢) الميزانية العامة لسنة ١٩٦٧.

(٣) نظام مزارع مؤسسة الإصلاح الزراعي بحسب القرار رقم ٦٥٥/ت، وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

(٤) تقرير داخلي عن مزارع الدولة في وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

في الآلات والمنشآت في ريف مزدحم بالسكان حيث تصبح المساحة التي تصيب العائلة صغيرة جداً من دون الحد الاقتصادي. إن مزارع الأشجار المثمرة الكبيرة التي استولى عليها الإصلاح الزراعي في غوطة في دمشق لا يمكن توزيعها من دون تعريضها لخطر انخفاض الإنتاج وتفكيك استثماراتها الثابتة(٥).

لكن هذا الاعتبار الاقتصادي نفسه لا يخلو من الآثار العقائدية، فالزراعة الاشتراكية تضع تأكيداً كبيراً على أهمية الإنتاج الكبير وضرورة الحصول على منافعه الاقتصادية المعروفة (وفورات الإنتاج الكبير) كوسيلة للتنمية الزراعية.

ولكن مسألة مزارع الدولة تحتاج إلى بعض الملاحظات التحليلية. إن مزارع الدولة ـ كما يبدو ـ نظام يفرض نفسه في بعض الظروف الزراعية كما هو الحال في المزارع التجارية المارة الذكر حيث يصبح من الضروري المحافظة على وفورات الإنتاج الكبير بإبقاء تلك الوحدات الإنتاجية الكبيرة محتفظة بوضعها. ولكن مجال تطبيق هذا الشكل من أشكال الاستثمار الزراعي لا يقتصر على ذلك. هناك حالتان يمكن فيهما ـ برأيي ـ تطبيق هذا النظام. هناك **أولاً** الحالة التي تكون فيها الأرض الزراعية متوافرة ولكن من دون وجود فلاحين يستطيعون استثمارها؛ ففي العراق أراضٍ زراعية واسعة غير مستثمرة حالياً ولا يوجد فيها سكان مستقرون ويصح ذلك بصورة خاصة على الأراضي غير المسكونة التي أصبحت صالحة للزراعة بسبب مشاريع الري الجديدة. إن هذه الأراضي المستوية في الغالب الصالحة جداً لاستخدام الآلات الحديثة يمكن أن تستثمر بواسطة إدارات فنية تؤسسها السلطات الزراعية.

إن الاعتماد على الآلة في الزراعة الواسعة كزراعة الحبوب بصورة خاصة وحيث يمكن تقليل استخدام اليد العاملة إلى أقصى الحدود، يمكن أن يؤدي إلى توسيع رقعة الأرض المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي. الغريب في هذه القضية هو أن مسألة دخول الدولة مجال الإصلاح الزراعي ليست مقبولة بالدرجة نفسها التي تقبل فيها فكرة دخول الدولة مجال الإنتاج الصناعي. صحيح أن الزراعة عملية تختلف عن الصناعة وأنها عملية أكثر تعقيداً ولكن ذلك لا يفسر التشكيك والتردد الذي تواجه به قضية مزارع الدولة. صحيح أن بعض المحاصيل ـ تحتاج إلى عناية بشرية خاصة، إلا أن محاصيل أخرى يمكن أن تقوم

---

(٥) لم يحدث الشيء نفسه في العراق، فالبساتين المستولى عليها اتبع في البداية أسلوب تأجيرها للأفراد ولما ساءت أوضاعها اتبع أسلوب توزيعها وبيعها وصدر لتنظيم ذلك القانون رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٤.

الآلة بجزء كبير من العمل الذي تتطلبه. إن ما يصعب تفسيره، هو قبول فكرة قيام الدولة بإنشاء صناعات جديدة تضمها للقطاع العام وإهمال تأسيس مزارع الدولة في أراضٍ زراعية غير مستثمرة. إن بلداً مثل العراق لا ينقصه رأس المال اللازم لهذا النوعٍ من الاستثمار وتكثر فيه الأراضي الزراعية الخالية التي ترويها مشاريع الري الجديدة، يستطيع أن يحقق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي عن طريق تأسيس مزارع دولة حديثة متخصصة، ففي مثل هذه الحالة التي يكون فيها البديل بقاء أراضٍ زراعية جيدة من دون استثمار تصبح مزارع الدولة مسألة إنتاجية بحتة مجردة عن المعنى العقائدي أي أنها مسألة زيادة الإنتاج أكثر من كونها مسألة تفضيل نظام على نظام.

إن العقبة الحقيقية الوحيدة التي تواجه ذلك هي الميل إلى تضخم النفقات بسبب تعقيد الروتين وخلق فائض في اليد العاملة المستخدمة. إن هذه العقبة لا يمكن أن تكون مستعصية الحل بل يمكن معالجتها بالتقويم المستمر كما حدث لمزارع الدولة في سوريا، حيث لم تمض سنة على قيامها حينما بدأت سلطات الإصلاح الزراعي بدراسة أوضاعها وكشف مواضع الضعف فيها حيث بدأت بخطوات التصحيح وبخاصة في مجال استخدام اليد العاملة.

أما الحالة **الثانية** التي تصلح لتطبيق هذا النظام، فهي حينما يكون مستوى الفلاحين المنتفعين بالإصلاح الزراعي متدنياً زراعياً واجتماعياً وثقافياً؛ فكثير من مناطق العراق المشمولة بالإصلاح الزراعي تتسم بانخفاض مستوى الفلاحين وتدني وعيهم الزراعي، فهم في حالة ليست مستقرة بعد وزراعتهم غير ثابتة وأوضاعهم الاجتماعية شبه بدوية، وحيثما يكون نظام استغلال للأرض يضع كل هذه المهمات بيد المالك إلى درجة يكون فيها الفلاح قريباً من أوضاع العامل الزراعي، في مثل هذه الأوضاع لوحظ أن تعلق الفلاحين بالأرض ومدى تقديرهم إلى أهمية الحصول عليها ضعيف نسبياً. في ظل أوضاع كهذه لوحظ أن برامج الإصلاح الزراعي القائمة على توزيع الأرض على المنتفعين بشكل مزارع عائلية فردية قد اصطدمت بمصاعب جمة أدت في بعض الحالات إلى الفشل التام كما حصل بالفعل لتوزيع الأراضي على أفراد قبيلة شمَّر في العراق، حيث بقي المنتفعون على أحوالهم السابقة ما جعل برنامج التوزيع شكلياً إلى حد بعيد.

كما إن مشاكل الإصلاح الزراعي المعقدة في محافظة دير الزور مثل آخر على أثر الأوضاع الاجتماعية، والعامل البشري على درجة نجاح برامج التوزيع. إن حالات التنازل عن الأرض من قبل المنتفعين في سوريا والعراق، وظاهرة

ترك الأرض والانتقال إلى المدن، وظاهرة استخدام فلاحين آخرين في استثمارها الواسعة الانتشار في العراق إن هي إلا دليل على ضعف التعلق بالأرض من قبل أولئك الفلاحين، وعدم تقديرهم مسألة ملكيتها الخاصة وذلك أمر منتظر عندما يكون المنتفع حديث العهد بالزراعة المستقرة ووثيق الارتباط بالحياة البدوية والعشائرية.

ويعتقد البعض أن هذه الظروف المتخلفة تستوجب التخلي عن برامج الإصلاح الزراعي، إلا أنني من الذين يعتقدون عكس ذلك. إن توزيع الأرض على المنتفعين تحت هذه الظروف يصطدم بعقبة جدية هو ضعف اهتمام المنتفع بالأرض التي توزع عليه وعدم استطاعته تحمل نظام الزراعة المستقرة الحديثة وتحمل مسؤوليتها، لذلك سرعان ما يتفكك النظام ويفشل برنامج التوزيع. في مثل هذه الحالة لا بد أن تتحمل الدولة مسؤولية أكبر في الزراعة وتأخذ على عاتقها سد الفراغ وذلك عن طريق استلام مهمة الإدارة ولو بصورة مؤقتة ريثما تفعل برامج التعليم والتوعية والتطوير الاجتماعي فعلها في تغيير المادة البشرية لتصبح قادرة وراغبة في العمل المستقل، فالثابت في المناطق المتخلفة هو أن على الدولة أن تؤدي دوراً في مسألة التنمية والتقدم يتناسب عكسياً مع مدى ما يؤدي الأفراد، فحيثما يعجز الفرد عن تأدية أي دور في هذه العملية لا بد أن تدخل الدولة. ويفسر هذا المبدأ نشوء النشاطات الحكومية في المجال الاقتصادي كإنجاز البناء الهيكلي والصحة والتعليم والتصنيع والإصلاح الزراعي لذا يجب عدم النظر إلى مسألة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية على أساس عقائدي نظري، بل على أساس عملي هو هل يستطيع الأفراد الآن أن يقوموا بها بصورة معقولة ومنسجمة مع المصلحة العامة؟ إن قاعدة أن تقوم الدولة بكل ما يعجز أن يقوم به الفرد، قاعدة عملية تستند إلى اعتبارات التقدم الواقعي وليست مسألة نظام اقتصادي أو سياسي معين.

ثانياً: الملكية الصغيرة الموجهة

إن برامج الإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، قد أخذت بفكرة الملكية العائلية الموجهة. ويبدو أن الأخذ بهذه الفكرة يتضمن رغبة في جمع بعض مزايا الملكية العامة مع بعض مزايا الملكية الخاصة، فهي محاولة لتجنب تعقيدات المزارع الجماعية ولتلبية المطلب الفلاحي الأكبر للحصول على الأرض من جهة، ولإبقاء سيطرة المجتمع لضمان المصلحة العامة ولمنع نشوء العلاقات الإقطاعية من جهة أخرى؛ فقد نصت تلك البرامج على توزيع الأرض

على الفلاحين المنتفعين، ولكنها قد أجلت منحهم الملكية بتلك الأرض لمدة طويلة من الزمن فهي في الجمهورية العربية المتحدة ٣٠ سنة وفي سوريا ٤٠ سنة. وخلال هذه المدة لا يجوز للمنتفع بيع الأرض أو التنازل عنها أو تحويل صفتها الزراعية أو رهنها. وينص قانون الإصلاح الزراعي في العراق على منع التصرف بها إلا لمن تنطبق عليه شروط التوزيع وبعد مرور ٤٠ عاماً. وقد نصت القوانين هذه على جعل الملكية مشروطة بتطبيق الخطة الزراعية التي تقرها الدولة وبالانضمام إلى الجمعية التعاونية، وبحسن استثمار الأرض وبذل أقصى الجهود في تحسين مردودها.

وتضمنت هذه القوانين أيضاً فرض عقوبة نزع الملكية من المنتفع في حالة إخلاله بهذه الشروط. كما تضمنت إجراءات لمنع تفتيت القطع الموزعة. من ذلك يتضح بأن فكرة الملكية التي تضمنتها هذه البرامج ليست في الحقيقة ملكية خاصة صرفة بل ملكية مشروطة ومثقلة بحقوق اجتماعية، فالملكية ليست إلا مجموعة حقوق في التصرف، كالاستعمال والبيع والهبة والرهن والتنازل وتغيير المعالم. . إلخ، ومدى قرب الملكية من الملكية العامة أو من الملكية الخاصة يعتمد على كيفية توزيع هذه الحقوق بين الفرد المالك وبين المجتمع؛ فالملكية تقترب من الملكية الخاصة بمقدار ما تزداد حقوق الفرد المالك، وتقترب من الملكية العامة بمقدار ما تنزع منه تلك الحقوق وتوضع بيد المجتمع. من كل ذلك يتضح بجلاء أن برامج الإصلاح الزراعي في البلدان العربية لم تقصد أبداً تكوين ملكية خاصة صرفة في الأرض الموزعة. وفكرة الملكية الموجهة من قبل المجتمع هذه ليست غريبة في التراث العربي فهي تغوص بعيداً في تاريخ نظم الأرض في البلدان العربية؛ فالفكرة الإسلامية[٦] الأولى لملكية الأرض تقوم لا على أساس الحق المطلق بالتصرف، بل على أساس حسن استثمار الأرض والمقدرة على ذلك، أي أن الملكية مشروطة بمقدرة المالك على استثمارها بنفسه، وبحسن ذلك الاستثمار. كما إن أراضي السواد في العراق قد اعتبرت بعد الفتح أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ملكاً للجميع ومنح أصحابها حق الاستغلال الدائمي لها لقاء ضريبة الخراج.

إن فكرة فصل ملكية الاستعمال عن ملكية مادة الأرض التي أتى بها

---

(٦) لقد شرح المؤلف هذه الفكرة بصورة أوفى في مقالته: «نظرية الملكية في الاسلام،» **الآداب** (١٩٥٨).

الإسلام، تمثل جنوحاً نحو الملكية العامة، كما إن فكرة الملكية المشروطة متضمنة في بعض أشكال التصرف بالأرض في العراق مثال التفويض بالطابو والمنح باللزمة.

إن دراسة برامج الإصلاح الزراعي من حيث الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراءها توضح بكثير من التأكد، أنها تعتمد على أساس مبدئي هو فكرة المشروع العام، أي كونها مشاريع تهدف إلى مصلحة المجتمع ككل، وليست مسألة عدالة فردية.

ويلاحظ أن تطبيقات الإصلاح الزراعي في البلدان العربية تنطوي كلها على إجراءات تهدف إلى الحصول على بعض مزايا الزراعة الكبيرة الموجهة كوفورات الإنتاج الكبير وذلك بالإصرار على إخضاع الإصلاح الزراعي في قطاع الإصلاح للتخطيط ويتمثل ذلك أساسياً بتطبيق دورة زراعية علمية، وقد اعتبرت الجمعيات التعاونية هي أساس هذا التطبيق، فالتعاونيات إجبارية على جميع المنتفعين وهي موجهة من قبل سلطات الإصلاح الزراعي بواسطة المشرفين التعاونيين الذين تعينهم تلك السلطات. صحيح أن مركزية الإشراف هذا كانت على أشدها في بداية أعمال الإصلاح الزراعي، وأنها أخذت تخف تدريجياً كما حدث في مصر وفي سوريا، إلا أنها تبقى بالرغم من ذلك تحت الإشراف العام وخاضعة لتخطيط الدولة. وتتولى الدولة تكوين كوادر من هؤلاء المشرفين بإنشاء معاهد للتدريب التعاوني كالمعهد الذي أسس في العراق في عام ١٩٦٣، والمعهد المزمع إنشاؤه في سوريا للغرض نفسه.

إن حسابات هذه التعاونيات ونشاطها خاضع للتفتيش العام ويشكل المشرفون عليها الأداة المنفذة لخطة الدولة والموجهة للأعمال اليومية ولمجالس الإدارة، أي أن التعاونيات التي أنشأها الإصلاح الزراعي تكون في الحقيقة جهازاً شعبياً حكومياً لتنفيذ خطة الدولة وفكرته جديدة. وتتولى التعاونيات الموجهة هذه القيام بأعمال عديدة تشكل في الحقيقة العمود الفقري للأعمال الزراعية؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة تقوم هذه التعاونيات بتطبيق دورة زراعية قائمة على أساس الإنتاج الكبير نسبياً؛ فالوحدات الاستشارية تتراوح بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠ أو حتى ١٠٠٠٠ فدان مقسمة إلى قطع كبيرة وكل قطعة مقسمة إلى ثلاثة حقول كبيرة أو أكثر، يزرع في كل منها محصول واحد وتوزع حصة الفلاح المنتفع من الأرض على هذه الحقول، أي أنه يأخذ قطعة في كل حقل، أي أن حصته تكون موزعة إلى ثلاثة أقسام؛ ففي كل موسم زراعي يكون كل حقل مزروعاً بمحصول واحد

وتكون ارض كل منتفع مزروعة بثلاثة محاصيل مختلفة. ونظام كهذا يسمح باستعمال الآلة بصورة تعاونية، كما إن بعض الأعمال الأخرى تجري بصورة تعاونية كقطاف القطن.

ويتجه التفكير الآن، إلى تطبيق نظام إنتاج تعاوني مشابه في منطقة سهل الغاب في سوريا[٧].

وتتضح الصفة الجماعية في نشاطات أخرى للجمعيات التعاونية؛ فالتعاونيات تقوم بشراء الآلات واستخدامها بصورة تعاونية، ففي سوريا صدر تشريع[٨] أجاز وزارة الإصلاح الزراعي تمليك التعاونيات وسائل الإنتاج كالآلات والمنشآت الثابتة التي استولت عليها الوزارة بأسعار مخفضة وبتقسيط طويل الأجل لتمليك ٣٢٧ محركاً إلى ٦٥ تعاونية، وقد تم حتى نهاية النصف الأول لسنة ١٩٦٥، تمليك ١٠٢ محرك إلى ١٧ جمعية[٩] وفي العراق يوجد قانون مشابه لذلك[١٠].

خطت الجمعيات التعاونية في سوريا خطوة أخرى في مجال العمل الجماعي وذلك بإدخال التسويق التعاوني الإجباري للقطن والقمح في موسم ١٩٦٤، وفي سنة ١٩٦٥، توسع لمحصولات أخرى هي الشعير والعدس وفستق العبيد والكمون والجلبان والحمص، وبلغت قيمة المحاصيل المسوقة تعاونياً ٤,٧ مليون ليرة سورية قامت به ١٧٤ جمعية تعاونية[١١].

وتقوم التعاونيات بتسويق محصول القطن في الجمهورية العربية المتحدة أيضاً. والتعاونيات الموجهة هذه تمارس نشاطات تعاونية في مجال توزيع البذور والأسمدة ومواد المكافحة، وتستقطع ثمن هذه المواد من قيمة المحاصيل المسوقة تعاونياً في نهاية الموسم.

في كل هذه الحالات يتضح الجانب الجماعي في برامج الإصلاح الزراعي. والمهم في هذا المجال هو الإشارة إلى أن التنظيم التعاوني المذكور يعتمد على خليط

---

(٧) «خطة لاستثمار الغاب، تقرير داخلي،» ([دمشق]: وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٣). انظر أيضاً تقرير رنداوه عن حجم المزرعة المناسب في الغاب: «مشروع تطوير الغاب» (دمشق، ١٩٦٥) (بالإنكليزية).

(٨) المرسوم التشريعي رقم (١٢٣) بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٤.

(٩) سجلات وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

(١٠) القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢.

(١١) سجلات مديرية التعاون ـ وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

من الأفكار الجماعية والأفكار التعاونية البحتة، فالدافع لظهوره هو الرغبة في تجنب نمط الإنتاج الصغير المنتظر بسبب توزيع الأرض، أي منع عملية التوزيع من أن تؤدي إلى التراجع نحو نمط الإنتاج الصغير وجعل التوزيع يقتصر على الملكية فقط من دون الإنتاج. لقد تركزت الاعتراضات على الإصلاح الزراعي حول أمور أهمها الادعاء بأنه يؤدي إلى هبوط الإنتاج بسبب فقدان وفورات الإنتاج الكبير التي كانت ممكنة في ظل الملكية الإقطاعية الكبيرة وهو إدعاء ضعيف الأساس؛ فالإنتاج في ظل النظام الإقطاعي السابق للإصلاح الزراعي، لم يكن كبيراً في كثير من الأحوال، فهو نظام للإنتاج الصغير في إطار ملكية كبيرة، لأن المالك الكبير لم يكن في كثير من الحالات يستثمر الأرض كوحدة استثمارية واحدة، بل كانت توزع بين الفلاحين لقاء حصة من المحصول، والفلاح المستأجر كان يستثمر القطعة المؤجرة له بوسائل بدائية؛ فالوحدة الاستثمارية هي الوحدة المؤجرة للفلاح وليست مجموع ما يملكه المالك. لذلك لا يمكن القول إن توزيع الأرض قد أدى إلى تفتيت وحدات استثمارية كبيرة؛ وفي الجمهورية العربية المتحدة حدث ارتفاع نحو الإنتاج الكبير بسبب الإصلاح الزراعي نتيجة إلى تطبيق الدورة الزراعية المشار إليها سابقاً. وفي المزارع التي احتفظت الدولة بملكيتها واكتفت بتأجيرها للفلاحين، أدخلت الآلة الحديثة ونظام للدورة الزراعية على أساس الإنتاج الكبير(١٢).

إن جميع المنشآت والاستثمارات الثابتة التي قام بها الملاك الكبار ذات النطاق الواسع كمشاريع الري في سوريا، لم يحصل بها أي تفتيت، فقد قامت سلطات الإصلاح الزراعي باستلامها وإدارتها على أساس خدمة المساحات الكبيرة التي صممت من أجلها في الأساس. ومهما يكن الاختلاف في درجة التطبيق، فإن برامج الإصلاح الزراعي كلها أتت مصممة على أساس الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير بواسطة شكل من أشكال الزراعة التعاونية.

ثمة ملاحظة يجدر ذكرها في هذا الصدد، هي أن التفكير السائد في سوريا يميل إلى اعتبار تطوير التعاونيات الموجهة في قطاع الإصلاح الزراعي بالتدريج نحو نوع من الزراعة التعاونية، أي اعتبار شكل التعاون الذي أدخل بعد الإصلاح نقطة بداية في طريق طويل من التطورات نحو المزيد من العمل الجماعي. وترتكز هذه السياسة على نظرة عملية لكيفية تطوير الزراعة، قوامها الاعتماد على درجة

---

(١٢) دورين ورنر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**، ص ١٤٤ (بالانكليزية).

التطور الاجتماعي والوعي التعاوني بين المنتفعين الموجودة للانطلاق نحو خطوة جديدة إلى الأمام حتى إذا ما ترسخت الخطوة الجديدة وأدت مفعولها في زيادة تطور الوعي، استعمل الوضع المتطور الجديد مرتكزاً لخطوة جديدة وهكذا. أي أن تطوير الزراعة التعاونية لا بد أن يأخذ في الاعتبار مدى تطور العامل البشري. إن هذا التفسير للسياسة الزراعية في سوريا ـ إن صح ـ فإنه يشير إلى أهمية الجانب الجماعي من جهة، وإلى الرغبة في تجنب مزالق التفكير النظري من جهة أخرى.

وقبل الانتهاء من بحث هذه المسألة، من المفيد أن ننوه إلى أن تجربة التعاون الموجه قد حققت درجة جيدة من النجاح في الجمهورية العربية المتحدة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة ارتفع وسطي مردود القطن للفدان بنسبة ٤٥ في المئة في أراضي التعاونيات الموجهة ما بين الفترة السابقة للإصلاح، وسنة ١٩٥٩، بينما ازداد وسطا المردود لعموم القطر المصري بنسبة ١٥ في المئة خلال الفترة نفسها. كما إن مستوى الأرباح المرتفع في هذه التعاونيات يدل على مدى نجاحها أيضاً، حيث بلغت هذه الأرباح في بعض المناطق كمنطقة المنوفية مستوى يتراوح بين (٥) آلاف و(٨) آلف جنيه للجمعية في سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، والمهم هو أن الجزء الأكبر من هذه الأرباح، أخذ يذهب للأغراض الاستثمارية بفعل السيطرة الحكومية على توزيع الأرباح[(١٣)].

وفي سوريا مثلاً بلغت الموجودات النقدية العائدة إلى ٢٨٩ جمعية تعاونية في نهاية ١٩٦٥ حوالى مليوني ليرة سورية، وبلغ مجموع إيراداتها حوالى ٣٣٨ ألف ليرة سورية[(١٤)]، ويظهر الفرق بين تعاونيات الإصلاح الزراعي والتعاونيات الزراعية التقليدية[(١٥)] في سوريا في مدى نجاح كل من النوعين في تسديد القروض للمصرف الزراعي. فقد ارتفع مجموع قروض المصرف الزراعي لتعاونيات الإصلاح الزراعي من ١,٧ مليون ليرة سورية في موسم ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ إلى حوالى ٣,٥ مليون ليرة سورية في موسم ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، وسجلت هذه الجمعيات تسديداً كاملاً لديونها بلغ ١٠٠ في المئة في حين بلغ متوسط نسبة الديون غير المسدودة من قبل التعاونيات الزراعية التقليدية ٢٢,٢ في المئة من

(١٣) من أجل الاطلاع على مناقشة كافية في هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب دورين ورنر. انظر: المصدر نفسه، الفصل ١.

(١٤) سجلات مديرية التعاون ـ وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

(١٥) يبلغ عدد هذه التعاونيات ٢٦٦ تعاونية في آخر عام ١٩٦٥ وهي تعاونيات اختيارية تابعة لوزارة الزراعة ويعود تاريخ نشوئها إلى بداية الخمسينيات.

أصل الديون المستحقة خلال الفترة بين ١٩٦١ و١٩٦٥[١٦]. إن التفكير بتوسيع نطاق تجربة التعاون الموجه قد أصبح جدياً في سوريا كجزء من السياسة العامة التي بدأت تتضح مؤخراً لتوحيد نشاط الدولة في قطاع الزراعة، تلك السياسة التي نصت عليها وثائق الدولة الرسمية وانعكست في توحيد وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي الذي هو الآن في طور التنفيذ.

ثالثاً: إعادة توزيع الثروة والدخل

لعل أوضح أساس قامت عليه برامج الإصلاح الزراعي هو إعادة النظر بتوزيع ملكية الأرض، وقد جاء هذا التفكير جواباً على التوزيع غير العادل لملكية الأرض الزراعية الذي طبع القطاع الزراعي في الأقطار التي قامت بالإصلاح الزراعي. إن عدم توازن توزيع ملكية الأرض في البلدان العربية وعموم المناطق المتخلفة، أمر واضح لا يحتمل المناقشة؛ ففي القطر المصري يوضح الجدول الرقم (٩) شكل هذا التوزيع في سنة ١٩٥٢ قبيل الإصلاح الزراعي.

الجدول الرقم (٩)
توزيع ملكية الأرض في مصر قبيل الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢

الحجم	النسبة المئوية للملاك	النسبة المئوية للمساحة	متوسط المساحة بالفدان
فدان وأقل	٧٢,٠	١٣,٠	٠,٤
أكثر من ١ وأقل من ٥	٢٢,٢	٢٢,٥	٢,١
٥ ـ ١٠	٢,٨	٨,٨	٦,٦
١٠ ـ ٢٠	١,٨	١٠,٧	١٣,٦
٢٠ ـ ٣٠	٠,٥	٥,٠	٢٣,٦
٣٠ ـ ٥٠	٠,٣	٥,٧	٣٧,٤
٥٠ ـ ١٠٠	٠,٢	٧,٢	٦٧,٣
١٠٠ ـ ٢٠٠	٠,١	٧,٣	١٣٧,٢
أكثر من ٢٠٠	٠,١	١٩,٨	٥٥٠,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	

المصدر: **الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٥٣**، ص ٣٣.
ملاحظة: الهكتار= ١٠ دونم. والدونم = ٠,٦٢ أكر. والفدان = ١,٠٣٨ أكر.

(١٦) سجلات المصرف الزراعي التعاوني ـ دمشق.

وفي سوريا يوضح الجدول الرقم (١٠) الاتجاه نفسه في تركيز ملكية الأرض بيد الأقلية، وهي أرقام مستقاة من سجلات الأراضي الزراعية حتى عام ١٩٥٢.

الجدول الرقم (١٠)
توزيع ملكية الأرض في سوريا بحسب عام ١٩٥٢

حجم الملكيات	مجموع المساحة (في المئة)
الملكيات التي تقل عن هكتار واحد	١
بين ٢ ـ ٥ هكتارات	٥
بين ٥ ـ ١٠ هكتارات	٧
	١٣
بين ١٠ ـ ٢٥ هكتار	١٧
بين ٢٥ ـ ٥٠ هكتار	١١
بين ٥٠ ـ ١٠٠ هكتار	١٠
	٣٨
بين ١٠٠ ـ ٥٠٠ هكتار	٢٤
بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ هكتار	٩
أكثر من ١٠٠٠ هكتار	١٦
	٤٩

المصدر: عباس عبد الهادي، **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٦٢)، ص ٣٨.

وتدل الأرقام على سوء التوزيع الشديد في العراق والجدول الرقم (١١) التالي يوضح العلاقة بين حجم الملكيات وعددها قبل الإصلاح الزراعي.

الجدول الرقم (١١)
العلاقة بين حجم الملكيات وعددها قبل الإصلاح الزراعي

حجم الملكيات	عدد الملكيات
أقل من ٤ دونمات	٢٤٢٧٠
٤ ـ ٢٠	٢٥٨٤٩
٢٠ ـ ١٠٠	٤١٩٠٥
١٠٠ ـ ٦٠٠	٢٧٥٥٥

يتبـــع

تابـــع

٦٠٠ ـ ١٠٠٠	١٨٤٧
١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠	١٧٠٢
٢٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	١٢٢١
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	٤٢٤
١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	١٦٨
أكثر من ٢٠٠٠٠	١٠٤
المجموع	**١٢٥٠٤٥**

المصدر: **الإحصاء الزراعي والحيواني للعراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣**، ج ١، الجدول رقم (٢).

ومن الخطأ بالطبع اعتبار سوء توزيع الأرض الزراعية المظهر الوحيد لسوء توزيع الثروة في القطاع الزراعي، إذ هناك قطاع كبير من الفلاحين الذين لا يملكون أي ارض وهناك العمال الزراعيون ويبلغ عددهم في القطر المصري مثلاً أكثر من مليون ونصف مليون عائلة.

وقد تمثل سوء توزيع الأرض في الجزائر في ناحيتين هما التوزيع بين الجزائريين والأجانب من جهة، وبين الجزائريين من جهة أخرى. ويوضح الجدول الرقم (١٢) سوء التوزيع الأول.

الجدول الرقم (١٢)
سوء توزيع الأرض في الجزائر

نوعية المستثمرات	عدد المشتغلين			المساحة (بآلاف الهكتارات)		
	جزائريون	أجانب	المجموع	جزائريون	أجانب	المجموع
أقل من هكتار	١٠٥٩٥٤	٢٣٩٣	١٠٨٣٤٧	٣٧,٢	٠,٨	٣٢
من ١ ـ ١٠هـ	٢٣٩٥٢٩	٥٠٣٩	٣٣٧٥٦٨	١٣٤١,٢	٢١,٨	١٣٦٣
من ١٠ ـ ٥٠هـ	١٦٧١٧٠	٥٥٨٥	١٧٢٧٥٥	٣١٨٥,٨	١٣٥,٣	٣٣٢١,١
من ٥٠ ـ ١٠٠هـ	١٢٥٨٠	٦٦٣٥	١٩٢١٥	١٠٩٦,١	١٨٦,٩	١٢٨٣
أكثر من ١٠٠	٨٤٩٩	٦٣٨٥	١٤٨٨٤	١٦٨٨,٨	٢٣٨١,٩	٤٠٧٠,٧
المجموع	**٦٣٠٧٣٢**	**٢٢٠٣٧**	**٦٥٢٧٦٩**	**٧٩٤٣,١**	**٢٧٢٦,٧**	**١٠٠٧٥,٨**

المصدر: «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» **الطليعة**، العدد ١ (١٩٦٧)، ص ٣٥.

ويبلغ مجموع الأراضي المملوكة ملكاً خاصاً حوالى ٧,٣ مليون هكتار ويوضح الجدول الرقم (١٣) توزيع هذه الملكيات بحسب عدد الملاك والمساحة.

الجدول الرقم (١٣)

توزيع الملكيات بحسب عدد الملاك والمساحة

نوعية المستثمرات	العدد	المساحة بآلاف الهكتارات
هكتار واحد	١٠٦٠٠٠	٣٧٠٠٠
١ ـ ١٠ هـ	٣٤٠٠٠٠	١٣٤٠٠٠٠
١٠ ـ ٥٠ هـ	١٦٧٠٠٠	٣١٨٦٠٠٠
٥٠ ـ ١٠٠ هـ	١٦٥٠٠	١١٠٠٠٠٠
١٠٠ هـ	٨٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
المجموع	**٦٣٨٠٠٠**	**٧٣٦٣٠٠٠**

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣٥.

وإزاء هذا التوزيع المختل لملكية الأرض الزراعية، جاءت قوانين الإصلاح الزراعي متضمنة كهدف أساس إجراء تعديل جذري في التوزيع لمصلحة زيادة العدالة ويتجلى ذلك في سقوف الملكية بالنسبة إلى الملاك الخاضعين للقانون من جهة، وفي حجم الأرض الموزعة على الفلاحين المنتفعين من جهة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة نص قانون الإصلاح الزراعي الصادر في عام ١٩٥٢، على إمكانية أن يحتفظ المالك بمساحة ٢٠٠ فدان، ونص على توزيع الأرض على المنتفعين بمساحات تتراوح بين ٢ ـ ٥ فدانات. ولكن التجربة، قد أثبتت أن هذا السقف يعتبر عالياً بالنسبة إلى أوضاع مصر السكانية وضيق رقعة الأرض الزراعية ما استدعى إجراء تعديل في ذلك. وفي تموز/يوليو ١٩٦١، خفض الحد الأعلى إلى ١٠٠ فدان.

ونص قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في سوريا سنة ١٩٥٨، على تحديد سقوف للملكية تتراوح بين ٨٠ هكتاراً في الأراضي المروية و٣٠٠ هكتار في الأراضي المطرية. ثم رفع هذا الحد بموجب المرسوم التشريعي رقم/٢/إلى ٤٥٠ هكتاراً في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور. ثم عدل القانون بعد آذار/مارس ١٩٦٣، حيث صنفت الأراضي إلى ٢٥ صنفاً، وجعلت السقوف تتراوح بين ١٥ هكتاراً و٣٠٠ هكتار تبعاً إلى صنف الأرض. كما نص القانون أيضاً على توزيع الأرض على المنتفعين بحدود تتراوح بين ٨ هكتارات في

الأراضي المروية والمشجرة، وبين ٣٠ هكتاراً في الأراضي البعلية.

وحدد قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، في العراق سقوف الملكية بـ١٠٠٠ دونم في الأراضي المسقية، و٢٠٠٠ دونم في الأراضي المطرية، وأوجب توزيع الأرض على الفلاحين بمساحات لا تقل عن ٣٠ دونماً، ولا تزيد عن ٦٠ دونماً من الأراضي المسقية، ولا تقل عن ٦٠ دونماً ولا تزيد عن ١٢٠ دونماً في الأراضي المطرية(١٧).

أما بالنسبة إلى الجزائر فقد ورد في الدراسة التي تعتبر أساساً للقانون الذي هو في طور التشريع الآن، أن الحد الأعلى للملكية يجب أن يحدد على أساس الدخل السنوي الأقصى الذي تطمح إليه عن حق العائلة الفلاحة. وقد حدد هذا الدخل بمبلغ ٢٤٠٠٠ دينار في السنة(١٨)، وقد تم اختيار هذا الرقم على اعتبار أنه مساوٍ للدخل السنوي للصنف الأول من موظفي الدولة وبذلك قصد تحقيق عدالة في الدخل بين الأرياف والمدن.

لقد قطعت برامج الإصلاح الزراعي شوطاً مهماً في مرحلة التنفيذ، فالإصلاح الزراعي الأول الذي صدر في عام ١٩٥٢ في مصر تم انجازه. كما إن الإصلاح الزراعي في سوريا قد أشرف على الانتهاء من حيث أعمال الاستيلاء. إذ قد تم الاستيلاء حتى آخر عام ١٩٦٦ على أكثر من ٩٨ في المئة من مجموع الأرض الخاضعة للاستيلاء كما قد تم توزيع٣٧,٦ في المئة من الأرض المعدة للتوزيع.

إن تطبيق هذه البرامج في نهايتها سيؤدي من دون شك إلى إحداث تعديل مهم في توزيع ملكية الأرض لصالح العدالة والمساواة. وإصلاح كهذا في توزيع الملكية له آثار جدية على أمور عديدة هي في صميم مسألة العدالة الاجتماعية في الريف، نذكر من أهمها إعادة توزيع الدخل وربطه بالعمل بدلاً من الأرض ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجماهير الفلاحين وتقليص الفوارق الطبقية والتقدم في مضمار إلغاء الاستغلال والاحتكار والسيطرة، وتحقيق درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادي وضمان المستقبل للفلاحين.

لنأخذ مثلاً مسألة إعادة توزيع الدخل. إن هذه القضية مرتبطة تمام الارتباط بإعادة توزيع ملكية الأرض، فالأرض الزراعية ذات مردود مجمل يمكن إنتاجه بكلفة معينة وهناك دوماً فائض صافٍ هو الفرق بين مجمل المردود ومجموع نفقات

---

(١٧) **مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي** (بغداد: وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٥).

(١٨) «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» ص ٣٩.

الإنتاج ـ المادية والعينية ـ بما فيها فائدة رأس المال المستثمر والفرق هذا هو الريع الصافي الذي يرجع ـ بحسب تحليل ريكاردو ـ إلى عامل طبيعي لا دخل للمالك فيه والعامل الطبيعية هذا هو الخصوبة الطبيعية الدائمة للأرض التي لا تزول. إن هذا الريع الصافي يؤخذ في ظل نظام إيجار الأرض المالك لا لأنه يستحقه بإنتاجه، بل هو هبة الطبيعة إن صح التعبير.

وثمة عامل آخر يؤدي دوراً في تحديد حصة المالك على حساب حصة الفلاح هو قوة المساومة، فالمالك بيده المصدر الأساسي لمعيشة الفلاحين، لذا فهو في وضع قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يجعل قوته في المساومة في كيفية توزيع الحاصل، أي تحديد إيجار الأرض أقوى من الفلاح؛ فالجهل والفقر وعدم المقدرة على الانتظار والروابط القبلية وازدياد السكان الزراعيين بالنسبة إلى رقعة الأرض الزراعية، كلها أمور تضعف مركز الفلاح الأمر الذي يمكن المالك من زيادة الإيجار على الفلاح. ويتضح هذا العامل بصورة خاصة في مصر حيث الطلب على الأرض في ازدياد مستمر بسبب ازدياد السكان[١٩]. وتدل الأرقام على وجود علاقة مباشرة بين إيجار الأرض وبالتالي دخل الفرد الزراعي، وبين كثافة السكان؛ ففي المناطق التي ترتفع فيها كثافة السكان بالنسبة إلى المناطق الأخرى، يكون دخل الفرد الزراعي أقل مما هو عليه في المناطق ذات الكثافة المنخفضة نسبياً[٢٠]؛ فعندما تكون الأرض الزراعية محدودة ويكون الطلب عليها في ارتفاع بسبب تزايد السكان، فإن إيجار الأرض للفلاحين النقدي أو بالحصة العينية يأخذ بالارتفاع بحيث لا يبقى للفلاح إلا الحد الأدنى للكفاف، وبذلك تبلغ حصة الفلاح الحد الذي يحفظه من الموت. إن مجرد ملكية الأرض هو الذي يؤدي إلى تجمع ريع الأرض بيد فئة من المجتمع من دون أن يكون لها الحق في ذلك.

لذلك فإن إعادة توزيع ملكية الأرض تعني إعادة توزيع ريع الأرض بدلاً من حصره في يد فئة قليلة. إن الفلاح المنتفع بالإصلاح الزراعي يستطيع أن يحصل على ريع الأرض التي وزعت عليه بعد أن كان يذهب إلى المالك. لم يعد المنتفع مجبراً على دفع جزء من محصوله لمالك الأرض لقاء إيجارها له، أي السماح له باستعمالها. إن هذا الجزء من الدخل سيبقى بيد الفلاح المنتفع بسبب الإصلاح الزراعي، وهو عامل مهم في إعادة توزيع الدخل ورفع مستوى دخل الفلاحين المنتفعين. إن إيجار الأرض في العراق مثلاً يتفاوت من منطقة إلى أخرى وبحسب أشكال العلاقات الزراعية،

---

(١٩) انظر: ورنر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**، الفصل ٢.
(٢٠) **النشرة الاقتصادية** (المصرف المركزي)، العدد ٢ (١٩٥٥).

ولكن المعروف أن ايجار الأرض لا يقل عن نصف المحصول بل يزيد عن ذلك؛ ففي الأرض المروية تبلغ حصة المالك ثلاثة أخماس وترتفع إلى ثلثين إذا تحمل المالك البذور، وفي الأراضي المروية بالضخ تبلغ حصة المالك خمسة أسباع. وقد وصل معدل الإيجار النقدي للفدان في مصر قبل الإصلاح الزراعي ٣٠ جنيهاً ويعادل ذلك حوالى نصف قيمة مجمل الإنتاج وحوالى ثلاثة أرباع قيمة صافي الإنتاج للفدان[٢١]. وفي سوريا يتقاضى الفلاح لقاء عمله حصة من المحصول هي حوالى الربع ويسمى (مرابعا) ويتقاضى المالك الباقي لقاء الأرض ولوازم الزراعة التي يقدمها.

وأثر برامج الإصلاح الزراعي في هذا الخصوص واضح، فهي قد أشركت الفلاحين بريع الأرض من جهة، وأزالت عامل الاحتكار من جهة أخرى إذ لم يعد الفلاح المنتفع بحاجة إلى ارض المالك. لذلك فهو لم يعد يدفع إيجاراً احتكارياً له. ويعني ذلك أيضاً إزالة ذلك النوع من الاستغلال الناتج عن القوة الاحتكارية التي يتمتع بها مالك الأرض بسبب تفوقه في قوة المساومة على الفلاح.

ولا يقتصر إعادة توزيع الدخل لصالح الفلاح على العلاقة بينه وبين المالك، بل يتعداه إلى العلاقة مع فئات أخرى من المجتمع كالممولين والتجار وبائعي عوامل الإنتاج الأخرى. المعروف في البلدان العربية هو أن الفلاح عموماً يقترض من المرابين لسد حاجاته الإنتاجية والاستهلاكية بفوائد عالية جداً تبلغ ٥٠ في المئة وحتى ١٠٠ في المئة بحسب درجة الحاجة للقروض؛ فالفلاح يدفع جزءاً من دخله لهذه ألفئة بشكل فوائد. إن تطبيق برامج الإصلاح الزراعي وما رافقها من قيام الحركة التعاونية وتوفير مصدر لتمويل أعضاء هذه التعاونيات، قد بدأ مرحلة الاستغناء عن المرابين. فالتعاونيات الموجهة قد أعطيت صلاحية الاقتراض من المصارف التجارية وبخاصة من المصارف الزراعية أو من المصارف التعاونية التي أنشئت لهذا الغرض بفوائد منخفضة وبذلك أتيح للفلاح المنتفع الاحتفاظ بجزء مهم مما كان يدفعه للمرابين. وقد اتسع هذا النشاط بصورة خاصة في سوريا والجمهورية العربية المتحدة.

ففي سوريا مثلاً، صدر مرسوم تشريعي أجاز وزارة الإصلاح الزراعي كفالة الجمعيات التعاونية وأعضائها أمام المصرف الزراعي التعاوني، وبذلك أصبح بمقدور منتفعي الإصلاح الزراعي الحصول على القروض على الرغم من عدم توافر الضمان المصرفي التقليدي. كما إن البدء بأعمال التسويق التعاوني الإجباري قد ساعد أيضاً على الاستغناء عن الممولين والتجار.

---

(٢١) ورنر، المصدر نفسه، ص ٢٩.

فالاقتراض النقدي من الممولين لقاء الاتفاق على بيع المحصول عند الموسم بأسعار مخفضة، أصبح غير ممكن عندما تقوم الجمعية التعاونية نفسها ببيع المحصول لحساب العضو بالسعر الموجود في وقته من دون الاعتراف بأية ارتباطات سابقة يقوم بها العضو مع التجار. كما إن قيام التعاونيات بتزويد الاعضاء بالسلف العينية كالبذور والأسمدة، قد ساعد على الاستغناء عن الشراء من التجار بأسعار أعلى من سعر السوق، وبالتالي دفع فائدة مخفية بشكل زيادة في السعر. ويصح الشيء نفسه عن الآلات الزراعية التي تشتريها التعاونيات وتنظم استعمالها بين أعضائها بأجور الكلفة أو بزيادة بسيطة عليها والاستغناء بالتالي عن الآلات التي يؤجرها تجار المدن. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك ما يعطيه الفلاح لصاحب المضخة لقاء سقاية مزروعاته إذ يتراوح بين ١٦ في المئة و٢٠ في المئة من المحصول. لقد قام الإصلاح الزراعي بالاستيلاء على المضخات التي تسقي الأراضي المستولى عليها وأجرى تخفيضاً فورياً بمقدار ١٠ في المئة بأجور السقاية ثم خفض ذلك في ما بعد لسعر الكلفة كما قام بتنظيم أجور السقاية في المناطق الأخرى تحت طائلة الاستيلاء على المضخات في حالة سوء التصرف. في جميع الحالات المذكورة ادخل الإصلاح الزراعي إجراءات أصبح بموجبها ممكناً للفلاح أن يحتفظ بجزء من دخله الذي كان يذهب في السابق للممولين والتجار وأصحاب الآلات والمضخات.

ولا تقتصر مصادر الزيادة في دخل الفلاح على الاحتفاظ بما كان يذهب للمالك وما كان يذهب للممولين والتجار وأصحاب الآلات بل إن الدولة نفسها أصبحت إحدى هذه المصادر. فالفلاح المنتفع يستطيع بحسب برامج الإصلاح الزراعي الحصول على الأرض بسعر منخفض؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة جعل قانون الإصلاح الزراعي التعويض عن الأرض المستولى عليها على أساس عشرة أمثال قيمة ايجارها، والتي تقدر بسبعة أمثال ضريبة الأرض أي إن قيمة الأرض هي (٧٠) مثل ضريبة الأرض. وبما أن ضريبة الأرض كانت منخفضة جداً، فقد أتى تقييم الأرض منخفضاً أيضاً؛ فالثمن المقدر بهذه الطريقة كان يتراوح بين ١٤٠ جنيهاً و٢٨٠ جنيهاً للفدان، في حين أن أسعار الأرض قبل الإصلاح الزراعي كانت تتراوح بين ٤٠٠ جنيه و٦٠٠ جنيه للفدان الواحد. وقد حددت قيمة الأرض للمنتفع على أساس قيمة التعويض المذكور للمالك مضافاً لها ٣ في المئة فائدة و١٥ في المئة مصاريف إدارية. وفي عام ١٩٦١ صدر مرسوم جمهوري بإعفاء الفلاحين في إقليمي الجمهورية من نصف ثمن الأرض ومن الفائدة على الأقساط. وفي سوريا صدر تعديل جذري لقانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة آذار/ مارس ١٩٦٣، أعفي بموجبه الفلاحون من ثلاثة أرباع ثمن الأرض وحتى الربع الأخير

يدفع لصندوق الجمعية التعاونية لتستعمله في مشاريع التطور للقرية.

وفي العراق صدر القانون رقم ٦٥ تاريخ ١٩٦٣/٦/١[٢٢] الذي أعفي بموجبه الفلاح المنتفع من نصف ثمن الأرض وخفضت مصاريف الإدارة من ٢٠ في المئة إلى ١٥ في المئة، وخفضت فائدة الأقساط من ٣ في المئة إلى ٢ في المئة وارتفعت مدة التسديد من ٢٠ عاماً إلى ٤٠ عاماً. كما أجاز القانون إعفاء الفلاح من ربع ثمن الأرض إذا ما حقق زيادة في الإنتاج أو تحسيناً في الأرض.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مسألة أثر برامج الإصلاح الزراعي على توزيع الدخل بالنسبة إلى الفلاحين لا تنحصر في المنتفعين الذين يحصلون على الأرض، بل يمتد إلى الفلاحين الآخرين العاملين في أراضي الملاك دون الحد الأعلى وإلى العمال الزراعيين، فالعلاقات الزراعية خارج نطاق الأرض الموزعة قد نظمها القانون مدخلاً فيها خطوات مهمة لصالح الفلاحين والعمال الزراعيين فقد تضمن قانون الإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة في المادة رقم ٣٣ نصاً صريحاً حدد إيجار الأرض بسبعة أمثال ضريبة الأرض، وهو إيجار مخفض بسبب انخفاض الضريبة كما ذكرنا، وأما في حالة المشاركة فقد نص القانون على تحديد حصة المالك بما لا يزيد على نصف المحصول بعد طرح جميع المصاريف ويتضمن ذلك تخفيضاً في حصة المالك التي كانت قبل الإصلاح الزراعي تعادل نصف مجمل المحصول. وبحسب الأرقام الرسمية الواردة في الأجوبة عن أسئلة الأمم المتحدة بخصوص الإصلاح الزراعي، بلغ عدد المستفيدين من هذا التخفيض في الإيجار[٢٣] مليون فلاح وبلغت كمية الزيادة في دخلهم ٥٠ في المئة ناتجة عن ارتفاع في معدل الدخل الصافي للفدان من ١٩ جنيهاً إلى ٢٩ جنيهاً. كما تضمن القانون نصاً أجاز للعمال الزراعيين تأليف نقابات لهم كما حدد تشريع لاحق الحد الأدنى لأجورهم ١٨ قرشاً لليوم الواحد للرجل، و١٠ قروش لليوم الواحد للمرأة. وتضمن قانون الإصلاح الزراعي في العراق في المادة رقم ٤١ نصاً حددت بموجبه حصص عوامل الإنتاج في أراضي الري سيحاً فجعلت حصة الأرض ١٠ في المئة وحصة عمل الفلاح والبذور ٥٠ في المئة والماء ١٠ في المئة والحراثة ٧,٥ في المئة والحصاد ١٢,٥ في المئة والإدارة ١٠ في المئة من المحصول[٢٤].

---

(٢٢) **مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي.**

(٢٣) المرسوم التشريعي رقم (٢١٨) بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٣.

(٢٤) **مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي.**

أما في سوريا، فقد شرع لذلك قانون خاص هو قانون العلاقات الزراعية الذي صدر في عام ١٩٥٨ والذي خفضت بموجبه حصة المالك وأعطي الفلاح ضمانات البقاء. ولقد أجري على هذا القانون تعديل أساسي بعد ثورة آذار/مارس، حيث ذهب التعديل شوطاً بعيداً في حماية حقوق الفلاح وزيادة حصته في المحصول وتحقيق ضمان البقاء له وحل المنازعات مع الملاك ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لصالح الفلاحين في سوريا حتى الوقت الحاضر[٢٥].

ولقوانين العلاقات الزراعية التي رافقت برامج الإصلاح الزراعي جانب آخر غير مسألة تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين الذين لا يملكون أرضاً وللعمال الزراعيين، هو أنها تعمل كعامل مساعد على نجاح برامج الإصلاح الزراعي. إن تقوية مركز الفلاح المشارك والعامل الزراعي وزيادة حصتهم وأجورهم وتصعيب الاستغناء عنهم ومنحهم ضمانات البقاء وزيادة حقوق تعويضاتهم في حالة الاستغناء كلها أمور تساعد على منع المنتفع الجديد بالإصلاح الزراعي من تأجير أرضه للغير أو استثمارها بواسطة عمال زراعيين إذ أصبح المالك الصغير الجديد بوضع يجبره على استثمار أرضه بنفسه، وبذلك اكتسب النظام الجديد مناعة ذاتية ضد تسرب نظام المالك والفلاح إلى قطاع الإصلاح الزراعي من جديد. ولا يخفى أن ذلك يصح بالدرجة نفسها على الملكيات الصغيرة خارج قطاع الإصلاح الزراعي.

قد يقال إن لهذا الوضع سيئة هي زيادة البطالة في الريف، وذلك بتصعيب استخدام عمال زراعيين أو فلاحين مشاركين كانوا في السابق يجدون عملاً. إن ذلك صحيح ولكنه في بلد تقل فيه اليد العامة عموماً وإن كانت تزداد في بعض المناطق وتقل في مناطق أخرى كما هو الحال في سوريا يمكن أن يساعد على إعادة توزيع السكان الزراعيين بصورة أكثر ملاءمة للتنمية الزراعية وذلك بإجبار اليد العاملة في المناطق المزدحمة على الهجرة إلى المناطق الزراعية الجديدة كمنطقة الفرات في الجزيرة. إن مجرد توافر بعض العمل في المناطق المزدحمة لا يؤدي إلى غير خلق بطالة مقنَّعة وعرقلة الهجرة إلى المناطق الزراعية الجديدة.

أما في مصر حيث ترتفع كثافة السكان، بالنسبة إلى الأرض الزراعية في جميع المناطق رغم التفاوت بينها، فإن هذا العامل يمكن أن يؤدي ولا شك إلى زيادة صافية في البطالة في الريف، ولكن حتى في هذه الحالة فالبطالة في الريف يمكن أن تكون

(٢٥) المرسوم التشريعي رقم (٢١٨) بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٣.

عاملاً إيجابياً عندما تكون قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى في نمو يجعلها بحاجة إلى يد عاملة جديدة يمكن أن تفد إليها من القطاع الزراعي. إن عملية التصنيع تحتاج دوماً إلى تحرير اليد العاملة الفائضة في الريف لاستخدامها في الصناعة.

يتضح مما سبق أن زيادة مهمة في دخل الفلاح قد حصلت نتيجة للإصلاح الزراعي، ولكن ما هي الاستعمالات التي يمكن أن تكون الزيادة في الدخل قد ذهبت إليها؟ المعلومات الإحصائية التامة غير متوافرة، لذلك لا بد من الاعتماد على الأدلة غير المباشرة المعتمدة على الملاحظة. إن أكبر احتمال لاستعمال الزيادة في الدخل هي الاستهلاك الفردي. إن ذلك منتظر بالطبع فجماهير الفلاحين التي كانت تعيش في مستوى الكفاف أو ما هو قريب من ذلك لا بد أن تستخدم أول زيادة في الدخل لغرض زيادة الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة. إن مرونة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية يكون في مستويات الدخل المنخفضة أشد مما هو عليه في مستويات الدخل المرتفعة نسبياً. إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع طردي في الإنفاق الاستهلاكي، ولكن بعد حد معين من الدخل تبدأ نسبة الإنفاق الاستهلاكي بالانخفاض. ولكن في مستويات الدخل المنخفضة تكون نسبة الزيادة في الاستهلاك عالية وفي مستوى الكفاف تكون الزيادة في الاستهلاك مساوية للزيادة في الدخل. وبعكس ذلك يكون الاستعداد للادخار فهو منخفض جداً أو حتى يكون معدوماً في مستوى الكفاف، إذ إن كل زيادة في الدخل تذهب للاستهلاك.

لذلك فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفلاحين الفقراء لا شك أنه سيؤدي إلى ارتفاع في الانفاق الاستهلاكي. والاستنتاج التحليلي هذا هناك أدلة واقعية عليه يلمسها من يتجول في قرى الإصلاح الزراعي. وقد شاهدت ذلك شخصياً أثناء الجولة التي قمت بها في ربيع ١٩٦٦ في الريف السوري حيث زرت ٦٢ قرية من قرى الإصلاح الزراعي في جميع محافظات القطر. لقد وجدت مثلاً ظاهرة بناء البيوت الجديدة من قبل المنتفعين وهي بيوت مبنية بالاسمنت وذات شبابيك وأبواب ومرافق صحية، في حين أن البيوت القديمة التي لا تزال موجودة مبنية من القش والطين، ويتضح ذلك بجلاء في محافظة اللاذقية مثلاً كقرية الأشرفية. ويلاحظ الزائر أيضاً أن الفلاحين يلبسون الأحذية ويدخنون، ويجد أن في بيوتهم أدوات طبخ من الألمنيوم وملاعق وأدوات زجاجية، ويجد أن لدى غالبيتهم غرفاً للضيافة مفروشة بالسجاد والأفرشة المريحة، ويجد عند بعضهم الكراسي وهم يشربون الشاي والقهوة. كما يلاحظ الزائر أن واسطة السفر للمدن قد تحولت للسيارات والدراجات، والفلاحون يذهبون إلى المدينة أكثر من السابق ويراجعون الأطباء. ويوجد في هذه القرى مدارس، وأنهم حريصون جداً على إرسال أبنائهم

لها. ولكن من أهم ما يدل على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية هو نشوء الدكاكين الجديدة في القرى. ويلاحظ الزائر أن في هذه الدكاكين القمصان وأدوات الحلاقة والصابون والسكاكر.

وبالرغم مما هو معروف عن فلاحي بلادنا من أنهم يخافون الأسئلة عن دخلهم وأنهم يميلون عموماً إلى إخفاء الحقيقة وادعاء الفقر، إلا أنهم لم ينكروا في جميع القرى التي قمت بزيارتها أن دخلهم قد ارتفع بعد الإصلاح الزراعي. وقد ذكر المشرفون التعاونيون في غالبية هذه القرى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات بعد الإصلاح الزراعي وظهور الميول إلى تقليد نمط الاستهلاك عند المالك السابق الأمر الذي ينطوي على شيء من الاستهلاك التبذيري الذي تمليه التقاليد والعادات السائدة في المجتمع الريفي.

وعلى الأرجح أن نمط الاستهلاك هذا الذي ظهر بين منتفعي الإصلاح الزراعي في سوريا هو نفسه ما ينتظر أن يحدث في الأقطار العربية الأخرى بسبب تماثل الظروف من حيث انخفاض مستوى المعيشة وأثر العادات على نمط الاستهلاك.

يمكننا القول إن إعادة توزيع الثروة في الأرض وإعادة توزيع الدخل لصالح الفلاحين، وتحقيق زيادة في دخلهم قد رافقه أيضاً (بالوقت نفسه) تحقيق تقدم كبير في مجال إلغاء استغلال الفلاحين من قبل مالكي وسائل الإنتاج وعلى رأسهم الملاك. ولكن الملاك ليسوا هم الفئة الوحيدة التي تستغل الفلاحين، فالاستغلال في القطاع الزراعي ذو أوجه عديدة؛ فهناك التجار الذين يبيعون للفلاحين البذور والأسمدة ويشترون منهم المحاصيل ويمارس هؤلاء الاستغلال بشكل تقديم سلف قبل موعد الحصاد مقابل التعاقد على شراء المحصول بأسعار اقل من سعر السوق وفرق السعر هو الفائدة ويسمى هذا التعامل في العراق (بالبيع على الأخضر) وهو موجود في سوريا أيضاً. إن حاجة الفلاح إلى القروض الاستهلاكية أو لشراء المواد الزراعية وضعف مركزه في المساومة يجبره على قبول بيع محصوله بأسعار منخفضة عن سعر السوق. ويمارس الشيء نفسه تجار البذور والأسمدة الذين يبيعونها للفلاحين بأسعار أعلى من أسعار السوق مقابل تأجيل دفع ثمنها إلى نهاية الموسم. وفي سوريا علاقة أخرى يمارسها الممولون خاصة في المناطق التي تسود فيها الزراعة الآلية حيث يؤدي رأس المال الدور الرئيس في الزراعة كما هو الحال في مناطق الجزيرة. في هذه المناطق يقوم الممولون بتقديم كل مستلزمات الزراعة وبخاصة الآلات والمضخات ويتعاقدون مع الفلاحين الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأرض لا يستطيعون استثمارها بأنفسهم، وتكون الإدارة بيد الممول

كلياً، أما الفلاح فيقدم الأرض والعمل لقاء حصة تتراوح بين ٣٥ في المئة و٤٥ في المئة ويقوم أصحاب مضخات المياه باستغلال الفلاحين حيث الحاجة للمياه أساسية فيأخذون أجوراً نقدية عالية أو حصة من المحصول كما سبق أن ذكرنا. وقد يكون الاستغلال بشكل فائدة واضحة على القروض التي يقدمها المرابون والفائدة في الريف العربي عموماً مرتفعة جداً تصل أحياناً إلى ١٠٠ في المئة. في جميع هذه الحالات يخضع الفلاح لاستغلال من قبل مالكي عوامل الإنتاج يتحول بسببه جزء كبير من دخله إلى قطاعات أخرى.

إن برامج الإصلاح الزراعي قد تضمنت جميعها إجراءات لمعالجة هذه الأوضاع، محاولة تشذيب العلاقات الاستغلالية التي يمارسها مالكو عوامل الإنتاج الأخرى وذلك بالإحلال محل أولئك الملاك. قد لا يكون هذا الإحلال تاماً كما يجب في الوقت الحاضر ولكن ذلك لا يعود لأسباب إدارية وليس لنقص في تركيب تلك البرامج، ومهما تكن الدرجة التي بلغها إلغاء الاستغلال، فإن الوضع سائر الآن نحو إلغائها في المستقبل. ولمسألة إنهاء استغلال الفلاحين من قبل مالكي عوامل الإنتاج جانب يتعلق بمسألة تكوين رأس المال والاستثمارات الزراعية كما سنرى في ما بعد إلى جانب قضية زيادة دخل الفلاح وتحسين مستوى معيشته.

رابعاً: تكوين رأس المال والاستثمار

من مشاكل المناطق المتخلفة الرئيسة مشكلة تكوين رأس المال لتمويل التنمية، فالتنمية الزراعية بحاجة لزيادة مستمرة في رأس المال المستثمر. إن الحلقة المفرغة من قلة رأس المال، انخفاض الإنتاجية، انخفاض الدخل وانخفاض التوفير وبالتالي قلة رأس المال المعد للاستثمار في التنمية معروفة من حيث التحليل الذي تقوم عليه[٢٦] ومن حيث إنها الطابع المميز للبلدان المتخلفة. إن مسألة زيادة تكوين رأس المال المعد للاستثمار تعتبر احد المؤشرات الرئيسة لتقدم عملية التنمية الاقتصادية.

وفي البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية عادة بالقطاع الزراعي وذلك بسبب واقعي واضح هو أن هذه البلدان لا بد أن تبدأ بما هو متوافر لديها والزراعة هي القطاع الرئيس وهي القطاع المتوافر في مرحلة البداية. في الحقيقة إن جميع حالات

(٢٦) انظر: نركسي، **مشاكل تكوين رأس المال في المناطق المتخلفة** (بالانكليزية).

التنمية المعروفة في التاريخ قد بدأت بتنمية القطاع الزراعي كمصدر لتكوين رأس المال اللازم لتمويل الصناعة وللحصول على القطع الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات كما حصل تاريخياً في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي واليابان. وبضوء هذه المقدمة هل الإصلاح الزراعي عامل مساعد أم عامل معرقل لعملية تكوين رأس المال؟

هناك رأي نابع من الاقتصاد الكلاسيكي يقول إنه عامل معرقل باعتبار أن إعادة توزيع الدخل بما تنطوي عليه من تخفيض دخل الملاك وزيادة دخل الفلاحين تؤدي إلى انخفاض مستوى التوفير عند الملاك، الأمر الذي يعني انخفاض كمية رأس المال المعد للاستثمار في التنمية الزراعية في حين أن ما يؤخذ من الملاك ويعطى للفلاحين يستعمل غالباً في الاستهلاك. إذاً هناك دخل لو بقي مع الملاك لذهب للتوفير الذي هو مصدر تكوين رأس المال، يذهب بسبب الإصلاح الزراعي للفلاحين فيستعمل في الاستهلاك.

إننا لسنا بصدد مناقشة مبررات الإصلاح الزراعي بل مناقشة آثاره فحسب، فالإصلاح الزراعي نظام جديد للعلاقات الزراعية ومبرراته اقتصادية واجتماعية وسياسية معروفة. ونحن ننطلق من أساس تفضيل هذا النظام، لذلك فسوف لن ندخل في مناقشة المبررات، لكن ذلك لا يمنع من ابداء ملاحظات موجزة عن مسألة تكوين رأس المال التي نحن في صددها الآن. إن طبقة اصحاب الملكيات الكبيرة في البلدان العربية لم تقم بدور جدي في التنمية الزراعية وإلا لما بقيت الزراعة قطاعاً متخلفاً بالنسبة إلى القطاعات الأخرى وفي البلدان العربية تتحمل الدولة العبء الأعظم من الاستثمارات الزراعية وبخاصة في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ فمثلاً طبقة الملاك في العراق لم تعرف باهتمامها بزيادة الإنتاج فهي لم تستثمر إلا في شراء الأرض بل حصلت عليها في الغالب من دون شراء بواسطة نفوذها السياسي والاجتماعي، وقضية نشوء الملكية الكبيرة في العراق معروفة ولسنا في صددها الآن. كما إن هذه الطبقة لم تكن تتصف بالمبادرة والنشاط الاقتصادي والاهتمام بزيادة الإنتاج فقد كانت تحصل على دخل مرتفع مضمون دون أن تبذل جهوداً كبيرة.

وفي مصر لم تكن طبقة الملاك الغائبين بأحسن حالاً من ذلك. صحيح أن الممولين في سوريا قد ساعدوا على توسيع رقعة الأرض المزروعة بإدخال الآلة الحديثة ولكن هذا الدور الإيجابي يقابله أيضاً أن هذا النمط من زراعة المغامرة والربح السريع من شأنه أن ينهك التربة ويضعف خصوبتها، فالممول لا ينتظر منه

أن يهتم بتطبيق دورة زراعية تحافظ على خصوبة الأرض على الأمد البعيد، كما إن هذا النوع من الاستثمار الزراعي لا يشجع إلا المحاصيل السنوية كالقطن على حساب الزراعات الأخرى كالأشجار المثمرة وتربية الحيوان. كل ذلك علاوة على أن جزءاً كبيراً من عوائد الزراعة التي حصل عليها الملاك والممولون قد صرفت في الاستهلاك التبذيري ولأغراض البذخ.

إن باستطاعة برامج الإصلاح الزراعي أن تكون عاملاً إيجابياً في تكوين رأس المال من خلال مسألة التعويض للملاك المشمولين بالبرامج. هناك من يقول بضرورة التعويض الكامل للملاك فالتعويض يمكن أن يكون عاملاً مساعداً على التنمية لأن الملاك المعوض عليهم سيستعملون هذه التعويضات للاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة مثلاً. لذلك يقول أصحاب هذا الرأي بضرورة جعل سندات التعويض للملاك قابلة للتداول. إن هذا الرأي يفترض من الأساس أن هذه الطبقة ستبقى في البلاد بعد الاستيلاء على أراضيها وأنها ستكون مطمئنة إلى حد أنها تستثمر الأموال التي تحصل عليها من التعويضات في مجالات اقتصادية أخرى، وأنها عندما تستثمر ستختار المجالات الضرورية للتنمية كالصناعة. إن جميع هذه الافتراضات ضرورية ليكون الاستنتاج صحيحاً ولكن الحقائق لا تدل على واقعية هذه الافتراضات.

إن تاريخ تكوين حقوق الملكية في الأرض يدل على أن جزءاً كبيراً من الأراضي لم تصبح ملكاً خاصاً عن طريق الشراء كما هو الحال في أغلب أراضي العراق وأراضي أملاك الدولة في سوريا وأراضي العائلة المالكة السابقة في مصر. كما إن ملاك الأرض قد استفادوا من التقدم الزراعي والاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع ثمن أراضيهم من دون أن يكون لهم دور بذلك. كما إن إنتاجية أراضيهم وبالتالي ثمنها قد ارتفع بصورة كبيرة بسبب مشاريع الري ومشاريع التنمية الزراعية التي قامت بها الدولة بأموال المجتمع. إن هذا الارتفاع التاريخي بثمن الأرض يمثل فائضاً اجتماعياً يعود إلى المجتمع وليس للملاك، الأمر الذي يجعل تعويضهم على أساس الثمن الحالي ينطوي على استغلال واضح للمجتمع.

إن رأس المال المطلوب دفعه كتعويضات للملاك يمكن أن توجهه الدولة لأغراض التنمية وبخاصة التنمية الزراعية، وذلك أضمن من تسليمه للملاك على أمل أن يستثمروه في المجالات الاقتصادية المنتجة. إن الدولة التي أصبحت تتحمل عبء التنمية والتي تسلك طريق التخطيط لتحقيق ذلك، تستطيع أن توجه رأس المال هذا لأغراض إنمائية بنفسها. لذلك فإن ما انطوت عليه قوانين الإصلاح الزراعي في البلدان العربية من ميول لتخفيض قيمة التعويضات للملاك يمكن أن

تعتبر عاملاً مساعداً لعملية التنمية بمقدار ما يؤدي ذلك إلى زيادة الفائض المتاح لدى الدولة لأغراض التنمية. وقد جاءت تلك القوانين عموماً ميالة إلى تخفيض تلك التعويضات؛ فالقانون الذي صدر في مصر سنة ١٩٥٢ قد حدد التعويضات على أساس ضريبة الأرض التي كان يدفعها الملاك في السابق وهي ضريبة منخفضة جداً وبذلك جاء التقييم منخفضاً (٧٠ لضريبة الدخل) أي أقل من نصف القيمة السوقية لتلك الأرض. ويضاف إلى تعويضات الأرض التعويض عن قيمة المنشآت الثابتة والمضخات والأشجار، ويدفع المجموع بسندات غير قابلة للتداول على مدى ثلاثين عاماً. وبذلك استطاعت الدولة أن تتجنب دفع مبالغ كبيرة أصبح من الممكن الاحتفاظ بها وتدويرها لأغراض التنمية. كما نص القانون على مصادرة أراضي العائلة المالكة البالغة/ ١٧٨/ ألف فدان من دون أي تعويض.

وفي سوريا نص القانون على تقدير قيمة الأرض بما يساوي عشرة أمثال إيجارها السنوي، ويدفع التعويض بشكل سندات على الدولة غير قابلة للتداول بفائدة ١,٥ في المئة وتدفع خلال ٤٠ سنة ولكن المعروف واقعياً الآن هو أن الدولة لا تدفع تعويضات للمالكين. وقد نص قانون الإصلاح الزراعي في العراق رقم/ ٣٠/ لسنة ١٩٥٨ على تعويض عن قيمة الأرض (بدل مثل) مطافاً إلى ذلك قيمة المنشآت الثابتة والأشجار القائمة وقيمة المضخات والآلات الزراعية المستولى عليها ويدفع مجموع التعويض بسندات على الحكومة بفائدة ٣ في المئة تطفأ خلال مدة لا تتجاوز عشرين عاماً(٢٧).

وقد صدر قانون رقم/ ٤٥/ لسنة ١٩٥٩ يجيز الاستيلاء على المضخات ولكن قانون/ ١٢٢/ لسنة ١٩٦٠ أجاز دفع قيمتها المقدرة نقداً. وقد حدثت تعديلات جذرية في ما يختص بالتعويض، فقد حصر حق التعويض بالأراضي المملوكة ملكاً صرفاً(٢٨) فقط بعد أن كان التعويض يشمل جميع الأراضي بما فيها المفوضة بالطابو والممنوحة باللزمة(٢٩) وبذلك أخرج من التعويض الجزء الأعظم من الأراضي الخاضعة للاستيلاء.

---

(٢٧) القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، المادتان السادسة والثامنة.

(٢٨) القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٣، المادة الأولى.

(٢٩) المفوضة بالطابو نوع من حق الملكية منح للذين ثبت تصرفهم بأراض أميرية لمدة من الزمن، أما الممنوحة باللزمة فهو حق ملكية خاصة أقل درجة من المفوضة بالطابو، وقد منح للذين يثبت تصرفهم بأراض أميرية لمدة من الزمن أقل من المدة المطلوبة في حالة المفوضة بالطابو وكلاهما نوع من ملكية الاستعمال بين الملكية العامة والملكية الخاصة الصرفة.

إن جميع الأراضي التي هي في الأصل أميرية استولى عليها الأفراد وقد أصبحت خارج حق التعويض بغض النظر عن الحقوق التي منحتها القوانين السابقة وتوضح الأرقام التالية[٣٠] توزيع الأراضي في العراق بحسب الأصناف التي تمت تسوية الحقوق فيها لغاية ١٩٥٨/٦/٣٠.

أميرية صرفة	٥١,٣٠٦,٩٩٣ دونماً
ممنوحة باللزمة	١٢,٢٩٨,٨٨١دونماً
مفوضة بالطابو	١٢,٨٩٤,١٣٠دونماً
المملوكة	٢٤٢,٥١٤دونماً
الموقوفة	٨٦٤,٤٦٢ دونماً
المتروكة	٥,٩٧٥,٨٨٨دونماً

ويتضح من ذلك صغر نسبة الأراضي المملوكة بالنسبة إلى الأراضي الأميرية الصرفة، وبالنسبة إلى مجموع الأصناف الثلاثة الأولى. إن نسبة الأراضي المملوكة في الحقيقة أقل من ذلك لأن هذه الأرقام لا تشمل الأراضي في لوائي العمارة والناصرية التي هي في غالبيتها العظمى أميرية صرفة، كما لا تشمل الأراضي في قضائي بشدر ورانية. ويقدر مجموع هذه الأراضي التي لم تتم تسوية حقوقها بعد بحوالى/ ٤/ ملايين دونم[٣١].

كما إن التعويض الممنوح للأراضي المملوكة قد طرأ عليه تعديل جذري فكل تعويض يتراوح بين ألف دينار وعشرة آلاف دينار يستثمر نصفه في المصرف الزراعي لقاء سندات على المصرف غير قابلة للتداول بفائدة سنوية ٢ في المئة وتدفع بعد مرور عشرين عاماً. أما النصف الآخر فيؤدى بسندات على الحكومة بفائدة ١ في المئة تطفأ خلال عشرين عاماً. أما إذا زاد مبلغ التعويض على عشرة آلاف دينار فيستثمر نصفه في المصرف الزراعي بالطريقة نفسها السابقة، ويؤدى النصف الآخر بسندات على الحكومة بفائدة ١ في المئة تطفأ خلال أربعين عاماً[٣٢].

ويبدو بوضوح أن هذا التعديل قد تضمن فكرة تحويل جزء من التعويضات إلى أغراض التنمية الزراعية وذلك باستثمارها في المصرف الزراعي. أما دفع قيمة

(٣٠) يوسف المعمار، «دراسات في الإصلاح الزراعي تشريعاً وتطبيقاً،» (بحث غير منشور)، ص ٩.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٣، المادة الثانية، والقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣، المادة الثانية.

المضخات المستولى عليها والتي تشكل جزءاً مهماً من التعويضات بصورة نقدية، فقد عدله القانون رقم/١٣٨/لسنة ١٩٦٣، حيث وضع حداً أعلى هو ألف دينار لما يمكن أن يدفع نقداً أما الباقي فيدفع بأقساط سنوية متساوية مقدار القسط الواحد ألف دينار بفائدة سنوية ١ في المئة وإذا كان المتبقي يزيد على٤٠ ألف دينار فيدفع بأقساط سنوية متساوية بنسبة ١/ ٤٠ من المبلغ[٣٣].

خامساً: الإصلاح الزراعي والتنمية

للإصلاح الزراعي جانب آخر يتعلق بمسألة التنمية. إن فكرة الإصلاح الزراعي ليست مسألة اجتماعية فقط، بل اقتصادية أيضاً تتعلق بصميم مسألة التنمية، فالإصلاح الزراعي نقطة البدء في التنمية السريعة. إن حركة التصنيع السريعة التي تستهدفها التنمية كأساس تصطدم دوماً بعائق جدي هو ضيق مجال التصريف الداخلي؛ فالبلدان المتخلفة المعتمدة أساسياً على الزراعة تجد نفسها دوماً في حلقة مفرغة فالأغلبية الساحقة من السكان يعتمدون على الزراعة وبما أن تنظيم علاقات الإنتاج في هذا القطاع يقوم على أسس إقطاعية تنحصر فيها ملكية الأرض بعدد قليل من الملاك الكبار ومن خلال أنظمة التمويل والتسويق وجميع العلاقات الزراعية الأخرى، تبقى الجماهير الفلاحية وهي الأغلبية العظمى تعيش في فقر شديد، الأمر الذي يجعلها عملياً خارج نطاق الاقتصاد الوطني بسبب ضعف قوتها الشرائية، الأمر الذي يجعل قيام صناعة وطنية أمراً صعباً بسبب ضيق إمكانيات تصريف السلع الجديدة. إن الإصلاح الزراعي كعملية تغيير لتلك العلاقات وكعملية تحقيق ارتفاع سريع ومهم في دخل هذه الجماهير من شأنه أن يدخلها في نطاق الاقتصاد لوطني فيجعلها مستهلكة للسلع التي تنتجها الصناعة وبذلك يتسع السوق الداخلي.

إذاً بمقدار ما تؤدي برامج الإصلاح الزراعي في البلدان العربية إلى زيادة في دخل الفلاحين المنتفعين بالأرض والمشاركين والعمال الزراعيين، بذلك المقدار تتوافر الأسس لقيام الصناعة، فهل حدث شيء من ذلك في البلدان العربية؟ من الأكيد أن دخل الفلاحين قد تحسن بسبب الإصلاح الزراعي، والأدلة على ذلك متوافرة، فالشيء الأول الذي حدث للفلاحين المنتفعين هو أنهم لم يعودوا يدفعون إيجاراً للمالك، فهم يحتفظون بجزء المحصول الذي كانوا يدفعونه لقاء إيجار الأرض في السابق. إن بدلات إيجار الأرض التي يدفعونها

(٣٣) القانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٦٣، المادة الأولى.

للدولة في الفترة الواقعة بين الاستيلاء وبين التوزيع أقل بكثير من الإيجار الذي يدفعونه للمالك، فبدلات الإيجار تلك كانت في الغالب رمزية. فمثلاً بلغ الإيجار الذي تجبيه وزارة الإصلاح الزراعي في سوريا من المنتفعين/ ٢/ليرة سورية في الأراضي المطرية وبين (١٠ ـ ١٢) ليرة سورية في الأراضي المسقية في محافظات دمشق ودرعا والسويداء، وتبلغ هذه الإيجارات حوالى ربع الإيجارات التي يجبيها الملاك[٣٤]. ويصح الشيء نفسه في العراق بالنسبة إلى الأراضي تحت الإدارة الموقتة المؤجرة للفلاحين.

إن الإجراءات المتعددة التي اتخذت كتخفيض أقساط التمليك التي يدفعها الفلاحون المنتفعون من التوزيع وتوفير القروض الزراعية بفوائد منخفضة بالنسبة إلى الفوائد التي يأخذها المولون، وتخفيض رسوم السقاية والري وتوفير الأسمدة والبذور بأسعار مخفضة وثابتة، ومنح امتيازات للجمعيات التعاونية بأسعار المواد التي تشتريها من الدولة كالمحروقات في سوريا وإدخال التسويق التعاوني وإلغاء التجار الوسطاء وتقديم مساعدات في أمور السكن، كلها تدابير قد أدت إلى ارتفاع الدخل النقدي والحقيقي للفلاحين المنتفعين، كما إن الإجراءات التي اتخذت قد رفعت الدخل النقدي للفلاحين والمشاركين الذين يعملون خارج الإصلاح الزراعي وذلك بزيادة حصتهم في المحصول، كما أدت إلى حد ما إلى حصول تحسينات في أجور العمال الزراعيين. إن هذه الزيادة في دخل الفلاحين المنتفعين قد أدت إلى زيادة القوة الشرائية المتوافرة لديهم، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي منطقياً إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات الأخرى. وقد انعكست هذه الزيادة في الطلب الفعال في أمور واقعية عديدة هي مظاهر التحسن في مستوى المعيشة ونمط الاستهلاك الذي سبق أن تعرضنا له.

ومن التطورات المنتظرة في مثل هذه الظروف هو زيادة نسبة ما يستهلك ذاتياً من قبل الفلاحين من المحاصيل التي ينتجونها. إن الفلاح الذي لم يعد مجبراً على تسليم جزء من محصوله للمالك، أصبح الآن في وضع يمكنه من زيادة استهلاكه من المحاصيل التي ينتجها مثل الحبوب مثلاً فمنتجو الحبوب يبيعون الآن ما يفيض عن استهلاكهم الذي أصبح الآن أكبر مما كان في السابق، وربما يساهم ذلك في تفسير ظاهرة ازدياد الطلب على المواد الغذائية في العراق، وبالتالي ارتفاع أسعارها في السنوات الأخيرة. ورب قائل يقول إن ازدياد استهلاك الفلاحين

(٣٤) سجلات مديرية المالية بوزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

المتأتي عن ازدياد دخلهم يفيد التنمية من ناحية زيادة الطلب الفعال الكلي، ولكنه يضرها من ناحية تقليص الفائض المتاح لتكوين رأس المال الذي هو أساس زيادة الإنتاجية. إن ذلك صحيح من هذه الناحية، ولكن زيادة الاستهلاك في بلد يعاني فيه الفلاحون من نقص التغذية يمكن أن يساعد على تحسين الإنتاجية من ناحية الأثر الإيجابي على الصحة العامة. إن تحسين الصحة في مثل هذه الأحوال لا يمكن النظر إليه من زاوية اجتماعية فحسب، بل إن له جانب اقتصادي أيضاً هو تحسين إنتاجية العمل عن طريقة تحسين الصحة العامة. إن انخفاض مستوى التغذية في البلدان العربية عن الحد الأدنى الضروري للمحافظة على الصحة أمر معروف من الأرقام التي تنشرها الأمم المتحدة عن ذلك. إذاً بمقدار ما يؤدي ارتفاع الدخل إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك، وبمقدار ما يؤدي ذلك بدوره إلى تحسن في الصحة العامة للفلاحين، تكون زيادة الاستهلاك عاملاً إيجابياً بالنسبة إلى التنمية. يبقى هناك جزء من الاستهلاك يمكن أن نطلق عليه اسم تبذيري مدفوع بقوة العادات الاجتماعية السائدة والرغبة بتقليد نمط الاستهلاك عند الملاك. ومعالجة هذه المسألة تثير للبحث كل موضوع الضرائب الزراعية من جهة، ومسألة تطوير ثقافة المجتمع الريفي من جهة أخرى.

سادساً: الإصلاح الزراعي وبقايا النظام القديم

بقي أن نتناول جانباً من هذه البرامج يمكن أن نطلق عليه عبارة التناقض مع فكرة الإصلاح ويتعلق بمسألة إبقاء شيء من نظام الإقطاع متمثلاً بالحد الأعلى الذي أجيز للملاك أن يحتفظوا به وبالاستثناءات من الاستيلاء. إن هذا الإجراء يعني إبقاء علاقة المالك والفلاح المستأجر القديمة على حالها في الأراضي التي بقيت في حيازة المالك الخاضع للإصلاح الزراعي. ومن الواضح أن ذلك يشكل في الحقيقة تناقضاً مع مبادئ الإصلاح الزراعي القائمة على أساس جعل الدخل معتمداً على العمل بدلاً من الأرض وإنهاء دور الأرض كعامل للإنتاج يجني من يملكه دخلاً صافياً لمجرد ملكيته. إن توزيع الأرض على الفلاح المنتفع باستثمارها بنفسه من دون استخدام الآخرين، يعني إلغاء دور الأرض في الحصول على الدخل وإلغاء احتكار ريعها من قبل الملاك وإلغاء استثمار الذين لا يملكون الأرض من قبل الذين يملكونها. أما إبقاء حد أعلى للمالك وعدم اشتراط أن يقوم باستثمارها بنفسه والسماح ببقاء علاقات المالك والفلاح القديمة في هذا القطاع، إن هو إلا اعتراف بالنظام القديم في هذا القطاع. ولا يمكن القول إن ذلك مسألة نظرية فقط، فهي علاوة على كونها تناقض مبدئي ذات آثار عملية أيضاً تتمثل

بإبقاء جزء من الفلاحين يرزح تحت النظام القديم. ويشتد الأثر العملي هذا تبعاً إلى الحد الأعلى المسموح به، فكلما زاد هذا الحد زادت معه حدة التناقض وزادت معه الآثار السلبية أيضاً والعكس بالعكس؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة كان الحد الأعلى المسموح به عند صدور قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ كبيراً نسبياً هو/ ٢٠٠/ فدان ويصل إلى/ ٣٠٠/ في الحد الأقصى.

إن/ ٣٠٠/ فدان من الأرض في مصر تجني دخلاً صافياً يتراوح بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ جنيه في السّنة على الأقل[٣٥]، في حين أن ما يوزع على الفلاحين يتراوح بين (٢ ـ ٥) فدانات. لذلك صدرت مجموعة تشريعات للتخفيف من حدة هذا الوضع؛ ففي عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم/ ١٥٢٩/ الذي أخضعت بموجبه أراضي الوقف الخاص للاستيلاء بعد أن كانت مستثناة منه. كما صدر بالسنة نفسها القانون رقم ٨٤ الذي أوجب على الشركات التي تقوم بإحياء أراضٍ جديدة (التي استثنيت من قانون الإصلاح لمدة ٢٥ سنة) أن تبيع ٢٥ في المئة من الأراضي التي تقوم بإحيائها إلى وزارة الإصلاح الزراعي، أما الباقي فعليها أن تبيعه للأفراد بقطع لا تزيد عن ٢٠٠ فدان. كما جرى أيضاً في عام ١٩٥٩ تحويل أراضي الدولة إلى وزارة الإصلاح الزراعي لتوزيعها على الفلاحين. وقد أدت هذه الإجراءات في عام ١٩٦٠ إلى ارتفاع كمية الأرض المستولى عليها بمقدار ١١٤٤٥٥ فداناً والى ارتفاع كمية الأرض المزروعة بمقدار ٨٤٧٩٤ فداناً. وأخيراً صدر تعديل في عام ١٩٦١ خفض بموجبه الحد الأعلى من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان.

وفي سوريا نص قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ على حق المالك بالاحتفاظ بحد أعلى يتراوح بين ٨٠ هكتاراً و٤٥٠ هكتاراً وعلى حق التنازل للأولاد والأزواج بنسبة ٥٠ في المئة من المساحة المحتفظ بها، أما الأرض الموزعة عل المنتفعين فتتراوح مساحتها بين ٨ هكتارات و٣٠ هكتاراً، ولكن التعديل الجذري الذي صدر بالقانون رقم ٨٨ تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٦٣ قد خفض السقوف فجعلها تتراوح بين ١٥ هكتاراً و٣٠٠ هكتار، كما خفض ما يجوز التنازل عنه للأزواج والأولاد من ٥٠ في المئة إلى ٨ في المئة. وقد بلغ مجموع الأرض الجديدة المستولى عليها حتى منتصف عام ١٩٦٦ حوالى ٤٨٧٧ هكتاراً[٣٦].

ونص قانون الإصلاح الزراعي في العراق رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ على سقوف

(٣٥) ورنر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**، ص ١٤.
(٣٦) سجلات مديرية التوزيع بوزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

عليا هي ١٠٠٠ دونم من الأراضي المسقية و٢٠٠٠ دونم من الأراضي المطرية، وجعل مساحة الأرض الموزعة على المنتفعين تتراوح بين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً من الأراضي المسقية وبين ٦٠ ـ ١٢٠ دونماً من الأراضي المطرية، ولكن مسألة بقاء النظام القديم في العراق لا تقتصر على الأراضي التي أجاز القانون للملاك أن يحتفظوا بها (ولم يجر أي تعديل فيها حتى الآن) بل تتعدى ذلك؛ ففي العراق هناك فئة السراكيل وهم وكلاء الملاك يقومون بإدارة الزراعة الذين أصبحوا بمرور الزمن طبقة من الإقطاعيين الصغار، وهناك رجال الدين الذين منحهم الملاك حق استغلال قطع من الأرض ليستغلوها بصورة دائمة كما هناك أصحاب المضخات، والذين يستأجرون الأراضي الأميرية بصورة دائمة من الدولة، وهناك أشخاص من أقارب ومحاسيب الملاك الذين منحهم الملاك حق استغلال دائم لقطع صغيرة. إن جميع هؤلاء لا يقومون باستغلال الأرض أنفسهم بل يشكلون طبقة إقطاعية تقف بين الملاك الكبار وبين الفلاحين. إن جميع هؤلاء لا يملكون أرضاً، بل منحوا حقوق الاستغلال من قبل الملاك، أو أنهم استولوا على أراضي الدولة واستمروا باستغلالها.

إن قانون الإصلاح الزراعي الصادر في عام ١٩٥٨ لم يعترف بحدٍّ أعلى إلا للمالك الرسمي الذي يملك وثائق رسمية. وقد قامت هذه الطبقة بممارسة ضغط سياسي واسع للحصول على اعتراف بحقوق تمليك لتحصل على الحد الأعلى الأمر الذي أدى إلى تشريع قانون رقم ١٧ في سنة ١٩٦٢، الذي يعتبر أول تراجع عن قانون الإصلاح الزراعي، إذ إنه اعترف لهذه الطبقة بحقوق ملكية وبالتالي أجاز تمليكها أراضي بحدود ٣٠٠ دونم على ألا يتجاوز المروي منها ١٥٠ دونماً للسراكيل وأصحاب المضخات ونصف هذه المساحة لرجال الدين، وبين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً للمغارس أو الحصاص أو النقاش أو أصحاب الطليعة. وبذلك توسعت دائرة الإقطاع وأصبح بإمكان جميع هؤلاء الوسطاء أن يتملكوا أرضاً زراعية خارج حدود وشروط التوزيع في الإصلاح الزراعي. ولم يقتصر الأمر على ذلك، ففي عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٩٩ الذي زيدت بموجبه مساحة ما يمكن تمليكه لهؤلاء فجعلت ٣٠٠ دونم من الأرض المروية سيحاً بعد أن كانت ١٥٠ يضاف إلى ذلك ضعف هذه المساحة من الأراضي المطرية بعد أن كانت ١٥٠ دونماً فقد بالنسبة إلى السراكيل، وقد زيدت المساحات بالنسبة إلى جميع الآخرين.

كما إن طريقة إثبات صفة السركال أصبحت بموجب القانون الجديد أسهل، فبعد أن كان قانون ١٧ يشترط أن يكون السركال مسجلاً بصورة رسمية لدى

دوائر الحكومة، أصبح بموجب قانون ١٩٩ يجوز الاعتماد على الأدلة غير المباشرة في إثبات هذه الصفة(٣٧) لذا من المنتظر أن يشكل الإقطاع الصغير قطاعاً مهماً إلى جانب قطاع الملكيات الصغيرة الموزعة بحسب قانون الإصلاح الزراعي. والذي يبدو أن برنامج الجزائر هو الوحيد الذي يتجه نحو إلغاء العلاقات الإقطاعية بصورة تامة وتحقيق مبدأ الأرض لمن يعمل بها بنفسه، فالخطوة الأولى في الإصلاح الزراعي قد تمت بإصدار مرسوم في أول تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٣، تم بموجبه تأميم جميع الأراضي التابعة للمعمرين الأجانب وإدخالها في نظام التسيير الذاتي وقد بلغ مجموع الأراضي الشاغرة وأراضي المعمرين حوالى ثلاثة ملايين هكتار(٣٨)، ويتضح من الدراسة التي تمت في الجزائر حول قانون الإصلاح الزراعي الجديد المزمع إصداره، أن النية متجهة إلى توزيع حوالى ٧,٤ مليون هكتار على الفلاحين بشكل ملكيات صغيرة من دون ترك أي حد أعلى للملاك، ويوضح النص التالي المجتزأ من هذه الدراسة هذه الفكرة: تطبيق مبدأ الأرض لمن يفلحها.

إن إجراءات التحديد ضرورية ولكنها مع ذلك غير كافية، فهي تقتضي التطبيق الآتي للمبدأ الاشتراكي الكبير الذي ينص على أن لا تترك الأرض لمن لا يزرعها بنفسه. من الواجب إذاً أن تسترجع الأراضي التابعة لملاك غير مستغلين ليس القسم الفائض عن الحدود المذكورة آنفاً فحسب لكن في مجموعها. ونقصد «بالمستغل» لكي تطبق هذه القاعدة صاحب الملك المقيم في أرضه والذي يستغلها بنفسه، أي بمفرده أو باستعانة أعضاء عائلته أو في حالة استثنائية، بمساعدة اليد العاملة إذا كانت هذه لا تشتمل على أي عامل يشتغل بصفة دائمة في المؤسسة، ولكن على عمال مؤقتين فقط. وعلى كل حال فإن هذه القاعدة تتضمن استثنائيين إلا وهماً:

الأول يتعلق بالملكيات الصغيرة التي لا يرجى من استرجاعها في إطار الإصلاح الزراعي أي فائدة، **والثاني** في صالح بعض الأصناف من الناس مثل الأشخاص العاجزين جسمياً عن استغلال الأرض بأنفسهم ومعوقي الحرب والأرامل وغير الراشدين(٣٩).

---

(٣٧) القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٤، المادة الأولى، الفقرة/ل/.

(٣٨) «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

ملحق

معلومات أساسية عن برامج الإصلاح الزراعي في البلدان العربية

١ ـ الجمهورية العربية المتحدة؛ يبلغ مجموع الأرض الزراعية حوالى ٦ ملايين فدان، فحتى خريف عام ١٩٦٤ بلغ مجموع الأرض المستولى عليها ٩٤٤٤٥٧ فداناً ويبلغ مجموع الأرض الموزعة حتى التاريخ نفسه ٥٣٣٠٥٤ فداناً، وبلغ مجموع العوائل الفلاحية المستفيدة حوالى ٢١٠٦٤٨ عائلة. وبحسب قانون عام ١٩٥٢ يبلغ مجموع الأراضي الخاضعة للاستيلاء ٦٥٦٧٣٦ فداناً، يملكها ١٧٨٩ مالكاً. ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية المؤسسة في قطاع الإصلاح الزراعي نهاية عام ١٩٦١، ٤٥٤٣.

٢ ـ سوريا؛ يبلغ مجموع الأرض المستثمرة حوالى ٥,٣ مليون هكتار، وتبلغ مساحة الأرض الخاضعة للاستيلاء بموجب قانون ١٩٥٨ وتعديله في ١٩٦٣ حوالى ١,٥ مليون هكتار، وتشكل هذه المساحة حوالى ٢٨ في المئة من مجموع الأراضي القابلة للزراعة. وحتى ١٩٦٦/٨/٣٠، بلغ مجموع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها حوالى ١,٢ مليون هكتار وبلغت مساحة الأرض الموزعة حتى ١٩٦٦/١١/٦ حوالى ٤٧٠ ألف هكتار، وبلغ عدد العائلات الفلاحية المنتفعة حتى التاريخ نفسه ٢٣١٨٦ عائلة عدد أفرادها ١٣٣٨٥٢ نسمة، ويبلغ عدد القرى الموزعة ٦٦٨ قرية. وتقدر مساحة أراضي أملاك الدولة المعدة للتوزيع حوالى ١,٥ مليون هكتار، وبذلك يكون مجموع الأراضي المعدة للتوزيع من المستولى عليها ومن أملاك الدولة ٣ مليون هكتار، أي حوالى ٧٥ في المئة من مجموع الأراضي المستثمرة وحتى نهاية عام ١٩٦٦ بلغ عدد الجمعيات التعاونية في قطاع الإصلاح الزراعي ٣٢٩ جمعية عدد أعضائها ١٧٣٩٧ عضواً تغطي ٤٣٤ قرية.

٣ ـ العراق؛ يبلغ مجموع الأرض القابلة للزراعة الآن أكثر من ٢٨ مليون دونم، ويبلغ مجموع الأرض القابلة للتوزيع من ذلك ١٤٩٤٥٤٩٨ دونماً، وإذا أضفنا إلى ذلك الأرض التي يمكن أن تكون صالحة للتوزيع إذا ما أجري تحسين في نظام ريّها واستصلاح تربتها، يصبح مجموع الأرض التي يجب أن توزع ٢٩٠٧٠٦١٢ دونماً، وحتى نهاية عام ١٩٦٥ بلغ مجموع الأراضي المعلن خضوعها للاستيلاء ١١,٤٦٩,٢٧٨ دونماً، وبلغ مجموع الأراضي المستولى عليها

أولياً ٧,٧٩٥,١٥٤ دونماً والمستولى عليها نهائياً ٥,٢٨٣,٥٧٢ دونماً وبلغ عدد الأشخاص المستولى على أراضيهم ٢٠٩١ ملاكاً. وحتى التاريخ نفسه بلغ مجموع الأراضي الموزعة ٢٢٨٠١٦٢ دونماً، وزعت على ٤٦٢٩٣ عائلة.

كما بلغ مجموع الأراضي الأميرية والمستولى عليها المؤجرة للفلاحين ٧,٤١٣,٦٥٨ دونماً، وعدد الفلاحين المستأجرين ٢٥٤٨٢٩، وبلغ عدد الجمعيات التعاونية ٢٩٧ جمعية عدد أعضائها ٣٦٢١٣.

الفصل الثامن

فـي السياسـة الخارجيـة

• البحـوث والمقـالات

١ ــ الشرعية الدولية: شيء من المناقشة

ـ ١ ـ

الشرعية الدولية تعبير حديث التداول، وهو ترجمة للتعبير الإنكليزي (International Legitimacy). وقد ساعد الإعلام الغربي على تداوله، فنجده مستعملاً بكثرة في أحاديث وزراء خارجية كثير من دول العالم الثالث المعجبين بدول الغرب، المأخوذين بالمتداول من تعابيره ولغته الدارجة في الوسط السياسي والثقافي، فما هو محتوى هذا التعبير، وما هو معناه العلمي، وما مدى فائدته؟ وما درجة علاقته بالواقع الدولي الراهن؟

وفي ما يلي بعض الملاحظات توضيحاً لهذا الموضوع:

في الكتب الأساسية لما يسمّى تجاوزاً بعلم السياسة، تعرّف السيادة على أنها القدرة المطلقة للدولة على السيطرة والتصرف بشؤونها الداخلية والخارجية. ومن أهم وسائل ممارسة السيادة هو صناعة القانون. والقانون بعد إصداره يصبح ملزماً بقوة الدولة التي هي وحدها المحتكر الوحيد لاستخدام قوة الإجبار لتطبيقه. وبذلك يصبح القانون التعبير العملي عن السيادة. لذلك إن القانون لا يكون قانوناً بالمعنى الصحيح ولا يكتسب صفة القانون إلا إذا كان معبِّراً عن السيادة، أي عن القوة غير المحدودة للدولة على التصرف في شؤونها، وبالتالي عن قوة الإجبار المحتكرة من قبلها لتطبيق القانون وضمان الالتزام به من قبل جميع من يشملهم موضوع القانون. ومن ذلك يتضح أن القانون واجب التطبيق بحكم قوة الإجبار التي تملكها الدولة عند ممارستها للسيادة.

القانون لا يوجد إلا حيثما توجد السيادة، إذ لا يمكن تطبيقه إلا بوجود السيادة؛ فالدولة هي الجهة الوحيدة التي تستطيع إصدار القوانين. إن تعبير الدولة

في هذا المجال مختلف بالطبع عن تعبير الحكومة، إذ إنَّ الفرق بينهما يجب ألا يغيب عن ذهن القارئ الكريم؛ فالحكومة هي جهاز الحكم في الدولة، أما الدولة فمقوماتها هي الأرض والشعب والحكومة والسيادة. كما يجبّ ألا يضطرب ذهن القارئ الكريم بفعل المناقشات التي تدور عادة حول محدودية السيادة في عالم اليوم، حيث تعيش أمم كثيرة في ضمن شبكة من العلاقات الثنائية والجماعية التي من شأنها أن تحد من السيادة المطلقة.

إن مثل هذا الاعتبار وإن كان معترفاً بوجوده، إلا أنه يجب ألا يكون وسيلة إلى الاستنتاج أن السيادة بتعريفها الذي ذكرناه لم تعد موجودة وعلينا تعريفها بشكل مختلف جوهرياً عن ذلك؛ فالسيادة الواقعية وإن كانت غير متطابقة مع السيادة النظرية فهي مقاربة لها، شأنها شأن كثيراً من التعاريف النظرية الأخرى التي بينها وبين الواقع بعض التباين إلا أنها تبقى في جوهرها صحيحة.

ناهيك عن مخاطر التأكيد المفرط على التباين الذي يقصد منه أحياناً، أو أنه يؤدي عملياً في النهاية إلى تزويد قوى العدوان والاستعمار بسلاح نظري للانتقاص من سيادة المستضعفين في العالم. وفي ضوء هذا التعريف للقانون هل نستطيع الحديث علمياً عن وجود قانون دولي؟ الجواب هو: كلا؛ فالقانون الدولي لا يكون قانوناً إلا إذا وجدت سيادة دولية، والسيادة الدولية لا توجد إلا إذا تلاشت سيادة الدول وأصبح العالم دولة واحدة بالمعنى العلمي لتعبير الدولة. إن الموجود في عالم اليوم هو عرف دولي، والعرف الدولي مصدره العادات المكتوبة وغير المكتوبة. والعادات المكتوبة هي الاتفاقيات التي تعقد بين الدول ثنائياً وجماعياً وكل ذلك يبقى في حدود الالتزام المعنوي والأدبي. إذ توجد قوة الإجبار الموجود لدى الدولة لتطبيقه، لذلك يبقى تطبيق الاتفاقيات التي تعقدها الدول ثنائياً أو جماعياً اختياري في نهاية المطاف. وهذا هو واقع الحال في عالم اليوم ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ولو أردنا إحصاء عدد الاتفاقيات المعقودة ثنائياً أو جماعياً من قبل الدول في نطاق الأمم المتحدة وخارجها، والقرارات المتخذة في نطاق الأمم المتحدة غير المطبقة لكان العدد غير قليل.

ومهما تباينت الآراء حول مفهوم القانون، ومهما قيل من إن التعريف الذي أوردناه إنما هو تعريف خاص، ويبقى القول صحيحاً إن القانون الدولي مفهوم حديث لم يكتمل التكوين بعد، وإنه أقرب إلى العرف منه إلى القانون المطبق ضمن الدولة الواحدة. وبذلك يكون تعبير القانون الدولي تعبيراً اصطلاحياً تداولياً وليس تعبيراً دقيقاً.

المسألة الثانية التي تستحق الإشارة إليها، هي أن القانون لا بدّ أن يكون له أساس يكتسب بواسطة الشرعية، وبذلك يكون قانوناً شرعياً. ويعني ذلك أن القول بممارسة السيادة من قبل الدولة كسلطة مطلقة لا يعني إن إصدار القوانين هو مسألة كيفية، وإن القانون يكتسب الشرعية لمجرد أنه صادر من قبل الدولة. إن حقّ السيادة لا يعني إهمال الشرعية في إصدار القوانين.

إن تصرف الدولة في ممارستها للسيادة بما في ذلك إصدار القوانين لا بدّ أن يكون له أساس شرعي. والشرعية تتطلب توافر شرطين هما: الشكل والجوهر، إن **الشكل** يتعلق عادة بجهة التشريع وكيفية التشريع . . إلخ. أما **الجوهر** فيتعلق بمثل المجتمع وأخلاقياته وأهدافه العليا؛ فالقانون لا يكون شرعياً إلا إذا توافرت فيه الشروط الشكلية وكان مرتبطاً بشكل من الأشكال بالجوهر، ألا وهو المُثُل العليا للمجتمع. لذلك كان ما يعرف بدستورية القوانين، أي انسجامها مع أحكام الدستور والدستور هو القانون الأساسي الذي يعبّر المجتمع من خلاله عن مثله العليا وأهدافه الكبيرة.

إذاً، القانون من أجل أن يكون مستوفياً شروط الشكل لا بد له كذلك من توافر شرط الجوهر. كلّ ذلك يتعلق بالقانون الدولي الذي هو دون القانون قوة وإلزاماً، كما أوضحنا من قبل.

القانون الدولي إن جاز التعبير من أجل أن تكون له صفة الشرعية لا بدّ له أيضاً من شَرْطَي الشكل والجوهر. والشكل يتعلق بالجهة التي يصدر منها وكيفية الصدور وموافقة الدولة على المعاهدة أو المعاهدات المنظمة لذلك وانضمامها لها دستورياً ودرجة الإجماع الدولي على تلك المعاهدة أو المعاهدات. . إلخ من الشؤون المتعلّقة بالشكل.

إضافة إلى ذلك، القانون الدولي لا بدّ أن يكون مستوفياً شرط الجوهر أيضاً، وهو الأساس المثالي التعلق بالمثل العليا للبشرية، أو بحقوقها غير المتنازع عليها، أو بالأسس الأخلاقية المعترف بها، أو بِكُلّ أو بعض ذلك. إذاً لا يمكن الحديث عن الصفة الشرعية للقانون الدولي لمجرد توافر الشكل، بل لا بدّ أيضاً من توافر الجوهر حتّى وإن كانت الآراء متباينة حول ماهية ذلك الجوهر. إذ لا يمكن تصور قانون دولي لا يحقق بشكل من الأشكال مصلحة غير مختلف عليها للدول، أو أنه يتناقض بشكل واضح مع مثل أعلى للبشرية، أو يخالف قاعدة أخلاقية تحظى بإجماع أو شبه إجماع البشرية.

في ضوء كلّ ذلك وتأسيساً عليه يأتي السؤال ما هو المقصود بالشرعية الدولية؟

إنّه من الصعب جداً تحديد المقصود على وجه الدقة. هل المقصود وجود قانون دولي مشابه للقانون الذي ينظم الحياة في داخل الدولة؟ هل المقصود أن القانون الدولي الموجود حالياً له أساس شرعي يجعله واجب الطاعة من قبل جميع الدول بغض النظر عن كلّ اعتبار آخر؟ هل المقصود أن الوضع الدولي الحالي ـ الوضع الراهن ـ يجب المحافظة عليه وعدم تغييره؟

ما هو مصدر الشرعية في الوضع الدولي الراهن؟ من حيث الشكل، هناك مسألة الاعتراف من قبل الدول وتبادل التمثيل الدبلوماسي بالأمم المتحدة إلى آخره من أمور الشكل التي يستدل منها على توافر الشرعية وهو في الغالب المقصود أو الدليل على الشرعية الدولية.

إذا كان ذلك هو المقصود بالشرعية الدولية، لنناقش الموضوع من ناحيتي الشكل والجوهر.

ولنأخذ موضوع الجوهر أولاً. هل يمكن أن يكون القرار الدولي الذي تنسب إليه صفة الشرعية مجرداً عن الجوهر، والمقصود بالجوهر هنا الأساس الأخلاقي عموماً بغض النظر عن تباين الاجتهادات في حدود ومعنى الأساس الأخلاقي، فمهما كانت الاجتهادات متباينة، ومهما اختلفت الآراء في التعريف المجرد للأساس الأخلاقي يبقى هناك موضوع عام هو خدمة مصلحة معترف بها لمجموع البشرية، أو مثل أعلى عليه إجماع بشري، أو هدف سامي ناضلت البشرية من أجله. وإلا ما هو الهدف من إصدار القرار الدولي ولماذا يصدر إن لم يكن يتوخى تحقيق هدف سام وخدمة مثل أعلى؟ إنني أعرف وجود رأي يجرد مسألة التشريع من الأساس الأخلاقي ليجعل إصدار القانون مقصوراً على العملية التنظيمية المجردة الخالصة لشأن من الشؤون بغض النظر من الأساس الأخلاقي. إلا أن ذلك مجرد اجتهاد قابل هو الآخر للمناقشة. إنني أرى أن عملية التشريع من الأساس لم تنشأ إلا لتلبية هدف إنساني وخدمة غرض وجده أصحاب الشأن ضرورياً للارتقاء من وضع إلى وضع أفضل منه. وبذلك يكون الأساس الأخلاقي متوافراً؛ فعملية التشريع ليست عملية ميكانيكية مجردة لأهداف لها. قد يقال هناك قوانين تصدر لتنظيم حالة هي في الأساس مرفوضة أخلاقياً من المجتمع. إن مثل

هذه القوانين بحدّ ذاتها لا تخلو من الجوهر لأنها تهدف أيضاً إلى تحقيق وضع أفضل من الوضع الموجود.

لنورد أمثلة أيضاً حية عن الموضوع. بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب ظروف الحرب، قامت دولة ألمانيا الديمقراطية. وقد حصلت هذه الدولة على اعتراف الدول الأخرى وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي وقبلت عضواً في الأمم المتحدة، وقامت بينها وبين عموم دول العالم علاقات ثنائية واسعة. وعلى أساس الشرعية الدولية التي يجرى الحديث عنها الآن اكتسب وضع تلك الدولة الشرعية.

فهل كان ذلك حقيقة؟ هل كانت ألمانيا الديمقراطية دولة شرعية حقاً؟ ألم تكن تلك الدولة من صنع القوة السوفياتية ومن نتائج اقتسام أوروبا بين الحلفاء والاتحاد السوفياتي كدول منتصرة في الحرب؟ هل كان نشوء تلك الدولة يمثل إرادة الألمان كجهة معينة مباشرة بالموضوع؟ ولعل كان قيامها يخدم هدفاً أخلاقياً أو مثلاً أعلى؟ الجواب بالطبع كلا، لم يكن الأمر كذلك أبداً، إذ بمجرد أن زالت القوة التي أنشأت ذلك الكيان وهي الاتحاد السوفياتي، زالت تلك الدولة ورجع الوضع الطبيعي إلى ألمانيا كأمة موحّدة، هل كان هناك من يشكّ في أن ألمانيا الديمقراطية هي في الحقيقة جزء من ألمانيا الواحدة؟ كلنا يعرف الظروف التي نشأت بها تايوان كدولة، وكيف انفصلت جزيرة فرموزا عن الصين وكيف أصبحت دولة. وتحظى هذه الدولة الآن باعتراف عدد كبير من دول العالم وتتبادل التمثيل الدبلوماسي معها وتقيم معها علاقات ثنائية واسعة، فهل يمكن نعت وضع تايوان أنه وضع شرعي تتوافر فيه شروط الشرعية الدولية التي يجري الحديث عنها الآن؟ لنسأل الصين الدولة الأم التي يتجاوز عدد نفوسها المليار هل أنها تعتبر تايوان ضمن الشرعية الدولية؟ الجواب سلبي بالطبع. في جنوب أفريقيا نظام الفصل العنصري حيث تقوم الأقلية بحكم الأكثرية بالقوة المادية، ويحظى هذا النظام بالاعتراف من عدد هائل من دول العالم، ويتبادل أيضاً التمثيل الدبلوماسي معها ويقيم معها علاقات ثنائية واسعة، فهل يمكن أن يقال إن هذا النظام تتوافر فيه شروط الشرعية الدولية؟ والجواب من دون أدنى شكّ سلبي.

إن الكيان الصهيوني قد قام وحصل إنشاء دولة إسرائيل على قرار من مجلس الأمن وقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويحظى هذا الكيان الآن باعتراف واسع من قبل دول العالم ويتبادل معها التمثيل الدبلوماسي وهي عضو في الأمم المتحدة، فهل يعقل أن يكون هذا الكيان قد اكتسب صفة الشرعية الدولية؟ إذا لم

تكن هذه الحالة تزويراً واضحاً للشرعية الدولية فكيف يكون التزوير؟ لنرجع بعض الشيء إلى الوثائق. ناقش مجلس الأمن طلب إسرائيل للانضمام إلى الأمم المتحدة، وأرسل تقريراً بالموافقة على طلب العضوية للجمعية العامية. وقد ناقشت الجمعية العامة ذلك وأصدرت قراراً بالموافقة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، جاء فيه: «تلاحظ الجمعية العامة أنه في قناعة مجلس الأمن أن إسرائيل دولة محبة للسلام وأنها قادرة وراغبة في تنفيذ التزاماتها المترتبة عليها في الميثاق».

ونلاحظ أيضاً الإعلان الصادر عن دولة إسرائيل أنها «من دون تحفظ تقبل الالتزامات التي يرتبها عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأنها ستنفذها في اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة. وتستذكر قراراتها المتخذة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، و١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وتأخذ علماً بالإعلانات والتوضيحات التي قام بها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة بتنفيذ القرارات المذكورة».

تقرر الجمعية العامة:

«إن إسرائيل دولة محبة للسلام وتقبل الالتزامات التي يرتبها الميثاق وقادرة وراغبة بتنفيذ تلك الالتزامات وتقرر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة».

تلك هي الترجمة الكاملة تقريباً لنصّ قرار الجمعية العامة. وواضح من النصّ أن قرار القبول مبني على أساس قبول إسرائيل بالالتزامات التي يرتبها الميثاق، وقبولها من دون تحفظ تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلّقة بالتقسيم.

ومنذ عام ١٩٤٧ وحتّى عام ١٩٩١، بلغ عدد القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية ١٩٠ قراراً، وعدد القرارات الصادرة من الجمعية العامة بهذا الخصوص ٥٨٦ قراراً. وإسرائيل لم تنفذ لا هذه القرارات ولا القرارات التي ينصّ عليها قرار قبولها عضواً في الأمم المتحدة. وسجلّ هذا الكيان في ما يتعلق بحب السلام وتنفيذ التزامات الميثاق معروفة. فهل يمكن أن تُعد إسرائيل ضمن الشرعية الدولية التي يتحدث عنها البعض الآن؟

إن اتفاقية جنيف في شأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ توجب بوضوح لا لبس فيه ضرورة إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم حال انتهاء الأعمال العسكرية. وإيران المعترف بها من قبل دول العالم والذي يتبادل معها التمثيل الدبلوماسي والعضو في الأمم المتحدة، لم تنفذ ذلك إطلاقاً بإبقاء أسرى الحرب من العراق لديها حتى الوقت الحاضر.

المادة رقم ١١٨ من القسم الثاني من اتفاقية جنيف تنص على ما يلي حرفياً:

«يفرج عن أسرى الحرب ويعادون إلى أوطانهم من دون إبطاء بعد انتهاء الأعمال العدائية الفعلية. في حالة عدم وجود أحكام تقضي بما تقدّم في أي اتفاقية معقودة بين أطراف النزاع بشأن وضع نهاية للأعمال العدائية، أو إذا لم تكن هناك اتفاقية من هذا النوع، تضع كلّ دولة من الدول الحاجز بنفسها وتنفذ من دون إبطاء خطّة لإعادة الأسرى إلى وطنهم تتمشى مع المبدأ الوارد في الفقرة السابقة».

هناك آلاف الأسرى العراقيين الآن تحتجزهم إيران من دون أي مسوغ قانوني لمدّة تزيد على عشر سنوات، ولمدّة تزيد على أربع سنوات بعد انتهاء الأعمال العسكرية. فهل يمكن اعتبار النظام الإيراني ضمن الشرعية الدولية التي يجرى الحديث عنها في هذه الأوقات؟

ـ ٤ ـ

وأنا أناقش موضوع ما يسمّى بالشرعية الدولية، لا بدّ أن أخمن ما هو المقصود. وفي الغالب المقصود بذلك ما تقضي به قرارات مجلس الأمن. وقد ذكرت أن قضية واضحة ذات أبعاد إنسانية كبيرة كالقضية الفلسطينية التي تتعلق بمصير بلاد وحياة شعب كامل، قد صدر في صددها العدد الذي ذكرته من القرارات، إلا أنها لم تنفذ من قبل الجهة ذات العلاقة وهي الكيان الصهيوني. ومع ذلك فإن ذلك الكيان لم يعتبر خارجاً على الشرعية الدولية لا سابقاً ولا الآن، والقضية لا تزال حية موجودة. إنني واحد من رأي عام واسع النطاق في العالم رسمي وشعبي، يرى بوضوح لا لبس فيه هذه الانتقائية في اختيار ما يقع وما لا يقع ضمن الشرعية الدولية. ويرى بوضوح لا لبس فيه تعدد المكاييل والمقاييس، ناهيك عن الرأي العام الصامت الرسمي والشعبي، الأمر الذي يرى وجود خلل جوهري في قضية الشرعية الدولية التي يتحدث عنها البعض. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد.

ولنأخذ القضية الكبيرة التي سببت ظهور هذا الحديث الجديد عن الشرعية الدولية، ألا وهي قرارات مجلس الأمن الأخيرة المتعلّقة بما يسمّى بأزمة الخليج. عندما نقول إن مجلس الأمن عندما يتخذ قراراً يصبح ذلك القرار شرعياً واجب التطبيق من قبل الجميع، ألا يفترض بمن يقول بذلك أن القرار يجب أن يكون صحيحاً من حيث الشكل والجوهر؟ أليس من المعقولية والعدالة أن تتوافر في

ذلك القرار المتطلبات المطلوبة لِكُلّ قرار صحيح وفي مقدمتها حرية إعطاء الرأي سلباً أو إيجاباً أو امتناعاً؟ أظن أن ذلك أمر لا يمكن الاختلاف عليه؛ فالتصويت الصحيح يجب أن يكون حراً تماماً في جوهره وإلا كان الرأي الذي يعرب عنه مزوراً، فهل كانت عملية التصويت التي نتجت عنها قرارات مجلس الأمن صحيحة من حيث الجوهر؟ هل كان التصويت حراً خالياً من عوامل الضغط سواء عن طريق الإجبار أم التخويف أم الإغراء؟ الجواب: كلا؛ فأعضاء مجلس الأمن وبخاصة الأعضاء أصحاب العضوية الدائمة معروفة ظروفهم والعوامل التي أدت بهم إلى المواقف التي وقفوها استجابة إلى رغبة الولايات المتحدة. إن مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة نفسها قد استعملت كأداة لخدمة أغراض سياسة الولايات المتحدة. وهو أمر يتحدث به من يجرؤ على ذلك ويكتمه من لا يجرؤ، إلا أنه في جميع الأحوال شعور واسع النطاق.

ولنستمع إلى أقوال كاتب سياسي معروف هو ستيفن لويس (Steven Lewis) وردت في مقابلة أجرتها معه مجلة **السياسة الدولية** في صيف ١٩٩١. يقول فيها:

«لقد استعملت الولايات المتحدة جميع الأوراق التي استطاعت أن تلعبها مع مجلس الأمن. لنأخذ الاتحاد السوفياتي، في النهاية تخلى الاتحاد السوفياتي عن أساليب العمل الأخرى لمعالجة الوضع كالاستمرار في الحصار مثلاً، لأنهم كانوا بحاجة ماسة إلى مساعدة الولايات المتحدة في حلّ مشاكلهم الداخلية. إنهم كانوا يحتاجون المساعدة الاقتصادية ويحتاجون الإغاثة العاجلة. وكانوا يحتاجون دعم الولايات المتحدة لتقوية موقفهم إزاء لتوانيا وأستونيا ولاتفيا والجمهوريات الأخرى.

لم يكن باستطاعتهم إغضاب الولايات المتحدة خوفاً من أن تؤذيهم أو تقطع المساعدة الاقتصادية. وكانت الولايات المتحدة تعرف أن لديها ورقة قوية لتلعبها مع الصين نظراً إلى أن الصين كانت تسعى إلى العودة لدخول المجتمع الدولي بعد أهوال مذبحة ميدان تيانيا قبل عامين. المملكة المتحدة التي دفعت أساساً من قبل مارغريت تاتشر لم تكن بحاجة إلى تشجيع؛ فالخليج بالنسبة إليها كان يمثل فوكلاند محتملة أخرى. وفرنسا كان يمكن الاعتماد عليها بسبب الضغط الكافي من حلف شمال الأطلسي الذي جعلها تتعاون في النهاية كما حصل فعلاً. ولم تكن كندا تمثل أدنى مشكلة، فكندا كان معروفاً أنها ستقوم بإخلاص بدور التابع المطيع للولايات المتحدة ناهيك عن ثمن التجارة الحرة معها.

وقد عبأت الولايات المتحدة قوى أخرى تحتاجها بذلك الوقت؛ فمصر

بواسطة الوعود بإلغاء الديون؛ والحبشة بواسطة وعود التوسط بين الحكومة والمجموعات المتمردة؛ وماليزيا بواسطة إشارات المساعدة الاقتصادية. لقد كانت الولايات المتحدة تعلم جيداً أن لها يداً طولى غير اعتيادية، وأنها تستطيع بذلك أن تسوق مجلس الأمن ليقف في الصف مطيعاً، وقد قامت بذلك فعلاً. ثمّ قامت بسوق دول التحالف لتقف مطيعة في الصف معها وبخاصة العرب منهم.

إن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لأن ترى مجلس الأمن أكثر من ذراع للسياسة الخارجية للولايات المتحدة».

إن هذا الكلام المعروف الآن في العالم يوضح أمراً مهماً في مناقشة مسألة الشرعية. هل يكفي لتوفير الشرعية في قرارات مجلس الأمن أن يكون القرار قد اتّخذ بحسب ما تنص عليه قواعد التصويت سواء من حيث النقض والأكثرية العددية؟ وبكلمات أخرى هل يكفي توافر شرط الشكل القانوني المجرد ليكون القرار صحيحاً وليكتسب بالتالي صفة الشرعية؟ ألا يشترط أن يكون التصويت حراً حقيقة، أي أن يكون أعضاء مجلس الأمن في مأمن من الضغط والتخويف والرشى، ليستطيعوا الإدلاء بأصواتهم في مثل هذه القضايا الخطيرة؟ هل كان صوت الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن صحيحاً حقاً عندما تستخدم الولايات المتحدة قواها عليه في ذلك الوقت ليقف في الصف، وعندما تمنحه العربية السعودية بواسطة مبعوثها سعود الفيصل وزير الخارجية، أربعة مليارات دولار مساعدة في تلك الأيام الحاسمة بالذات؟ هل يجوز استخدام التخويف والتهديد والرشى في جمع الأصوات، ومع ذلك تكون نتيجة التصويت صحيحة، تنشأ شرعية دولية لها مثل النتائج التي ترتبت على تلك القرارات التي أصدرها مجلس الأمن؟ هذه أسئلة مهمة لا يمكن إغفالها في مناقشة صحة أو زيف الشرعية التي تنسب إلى تلك القرارات.

إننا نعرف أن الليبرالية الغربية السائدة وبخاصة في دول الاستعمار، تهتم بالشكل فقط، فذلك هو الذي يلائم مصالحها الخاصة السياسية والاقتصادية. المهم عندها هو الشكل المجرد، أي نتيجة التصويت، أما كيف يتم ذلك وما هي العوامل التي أدت إلى تلك النتيجة، فهو بنظرها غير مهم.

في مجال النظرية الاقتصادية، تقول الرأسمالية إن المستهلك هو السيد وصاحب القرار النهائي، واختياراته في ما يريد من السلع والخدمات هي التي تقرر ماذا ينتج وبأي كمية، وبذلك تتحقق الكفاءة والرفاهية والمصلحة العامة. ومن أجل ذلك يجب أن يكون المستهلك على معرفة كاملة بالأسعار والإنتاج وما يجرى

في السوق، أي أن تتوافر لديه المعلومات الصحيحة من أجل أن يتخذ القرارات. ولكن ما هو واقع الحال؟ لقد تطورت الدعاية التجارية والإعلان التجاري مستخدمة مختلف وسائل التأثير النفسي واللاعقلي لا لإعلام المستهلك بل للتأثير فيه، إلى درجة فقد المستهلك تقريباً أي قدرة على معرفة الحقيقة، وأصبح طلبه على السلع والخدمات معتمداً لا على قراراته هو، بل على ما يريده الإعلان التجاري. وبذلك فقد قدرته على إعطاء القرار، وفقدت نظرية سيادة المستهلك أهميتها.

في المجال السياسي، الليبرالية الغربية تهتم بالشكل الرسمي الخارجي وهو التصويت. أما ما هي العوامل الخارجية التي جعلت هذه الدولة تصوت في هذا الاتجاه أو ذاك فهو غير مهم في نظرها. لذلك فإن الرشوة والضغط والتهديد والمعلومات الكاذبة والإعلام المضلل، وسائل يجوز استخدامها للتوصل إلى النتيجة وهذا هو الذي حصل بالفعل في قرارات مجلس الأمن.

وما قضية الحاضنات التي انكشف أمر زيفها إلا مثال على ذلك. إن الولايات المتحدة مارست هذا النوع من السياسة في حياتها الداخلية حتّى أصبح سلوكاً معترفاً به، ألا وهو كتل الضغط ونشاطها في أروقة الكونغرس والبيت الأبيض حيث يمارس كلّ شيء تقريباً من حيث الواقع للتوصل إلى نتيجة معينة في إدارة الشؤون العامة. إن هذه الطريقة في العمل السياسي نابعة أصلاً من التفكير الذي أشاعته البراغماتية، وهي المدرسة الفلسفية التي نشأت وانتشرت في الولايات المتحدة، والتي خلاصتها عدم وجود مقياس موضوعي فوق الجميع للتمييز بين الخطأ والصواب، أي عدم وجود مُثُل عليا، بل المهم هو النتيجة، أي النجاح؛ فما ينجح في النهاية هو الصحيح، وليس مدى قربه أو بعده عن مُثُل أخلاقية محددة.

قد يقول المدافعون عن هذه النظرة في الشرعية التي نشأت عن قرارات مجلس الأمن، إنه من الصعب علينا أن نفرق بين حالة توافر الحرية لأعضاء المجلس، وحالة عدم توافرها، فنحن إذا أخذنا بمبدأ ضرورة توافر الجوهر بهذا المعنى، يصبح من العسير علينا عملياً أن نفرق بين حالة وحالة، ويصعب علينا بالتالي التوصل إلى قرار صحيح. لذلك ومن أجل السهولة العملية لا بدّ أن نعتمد على نتيجة التصويت، أي الشكل المجرد كمقياس ونعتبره صحيحاً.

إن مثل هذا الكلام للذي يتذرع بالصعوبة العملية، يغفل أمراً مهماً جداً، هو أن مثل هذه القرارات التي تترتب عليها نتائج خطيرة لا يمكن أن يكون اعتبار السهولة العملية هو العامل الحاسم. ثمّ من الذي قال إنه من المستحيل

التفريق بين حالة وحالة؟ لماذا يستحيل على الدول الكبرى أن تسلك سلوكاً نزيهاً ملتزماً بحرية التصرف واحترام إرادة الآخرين وعدم تجاوز إرادتهم الحرة؟ لماذا كان من الممكن من خلال التجربة والنضال أن تصل بلدان كثيرة في العالم إلى التزام الحياد وحرية الانتخاب عندما تمارس عملية الانتخابات الداخلية، ولا تستطيع الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن وبخاصة الدولة الأقوى أن تلتزم بمبدأ الحرية واحترام إرادة الآخرين؟ إن الولايات المتحدة قد استطاعت في هذه الحالة أن ترتب وتعبىء الأمور في مجلس الأمن لصالحها، وأن تسيّر المنظمة الدولية بحسب ما أرادت، ولكن ما قامت به لم يكن غير معروف من قبل الآخرين في داخل المجلس وعلى مستوى العالم، كما إنَّ ذلك لا يعني أن مجلس الأمن قد أدى واجبه على الوجه الأفضل، ولا يعني أن غضب الرأي العام في العالم وعدم رضاه غير موجود. إن الحقيقة يمكن أن يجرى التجاوز عنها موقتاً، ولكنها لا يمكن أن تلغى.

إن جعل توافر الشرعية قائم على توافر الشكل المجرد فحسب، وإهمال الجوهر. إلى مثل هذا الحد يعني الوقوع في طريق الكارثة، أي الرجوع إلى عهد الهيمنة والاستعمار القديم وسياسة القوة، وليس ذلك من الشرعية في شيء. إذ لا بدّ من توافر الجوهر بشكل أو بآخر من أجل أن تكون لقرارات مجلس الأمن مثل هذه الصفة.

ـ ٥ ـ

بقيت ملاحظة أخيرة لا بدّ منها وهي التفريق بين الشرعية كهدف والشرعية كواقع. إن وجود شرعية دولية، بمعنى وجود نظام يحتوي على مبادئ وقواعد وقوانين لتحقيق العدالة وإنصاف المظلوم وإحقاق الحق كما هو متضمن في ميثاق الأمم المتحدة، ميكانيكية حقيقية وليس شكلية لتطبيق تلك المبادئ والقواعد والقوانين بالعدل والإنصاف والحياد والنزاهة، هدف سام. وما لا شكّ فيه أننا نحن العرب من أشد الراغبين والمؤيّدين لذلك لو كان موجوداً. إننا لا يمكن إلا أن نكون مع ذلك لأسباب جوهرية، أولها إننا أمة مع الحق والعدالة منذ الأزل. إذ لم يكن في تراثنا ولا في حاضرنا أي ميل استغلالي أو عدواني إزاء الآخرين. أما السبب العملي فهو أننا في حاضرنا أمة معتدى عليها تعاني الظلم والعدوان الواقع عليها من قبل الآخرين، لذلك فنحن مع شرعية دولية بالمعنى الذي أشرنا إليه تماماً.

ولكن الموضوع الذي يتحدث عنه البعض ممن أشرنا إليهم في بداية هذه المقالة، لا يتعلق بالهدف والطموح، بل يجرى الحديث عنه وكأنه موجود الآن وذلك هو الخطأ الفادح. الشرعية الدولية الصحيحة غير موجودة الآن والأدلة على عدم وجودها كثيرة لا يرقى إليها شك. إنني لا أعرف كيف حصل هذا الخطأ. هناك وضع دولي جديد نعم، ولكن ليس هناك نظام دولي جديد. إن الوضع الدولي الجديد قد نتج من انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بشؤون العالم، وذلك تغيير ليس لمصلحة نشوء نظام لشرعية دولية صحيحة بل على العكس تماماً. إنه وضع يسير بالضد من ذلك، فإذا كانت الأمم المتحدة في السابق ضعيفة مشلولة تقريباً بسبب التوازن الموجود في مجلس الأمن، وبسبب الصراع بين المعسكرين، إلا أنها قد أصبحت الآن ـ إذا ما حكمنا على الأمور من خلال ما جرى بشأن أزمة الخليج ـ أداة طيعة بيد الولايات المتحدة. إن العالم الثالث والأمم الضعيفة كانت تنعم بشيء من الأمان من شرّ الدول الاستعمارية بسبب الحرب الباردة والتوازن الدولي، أما الآن فهي معرضة ومكشوفة تماماً لأطماع ورغبات ومصالح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.

إن الحديث عن الشرعية الدولية أصبح وسيلة إلى رجوع الاستعمار القديم وسياسة الهيمنة. والحديث عن حقوق الإنسان أصبح أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

هناك حالة واحدة يصحّ فيها أن يكون الوضع الدولي الجديد متسماً بالشرعية الدولية، وهي إذا كانت الولايات المتحدة رسول المحبة والسلام والعدل والإنصاف والحرية الذي يحكم بالعدل ويعطي بالقسطاس ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر. عندها يكون انفرادها بشؤون العالم مبعث خير وبركة. ولكن قبل أن يصل المرء إلى هذا الاستنتاج يحتاج إما إلى أن يطلق ضميره أو يفقد عقله.

٢ ــ الشرعية الدولية: ملاحظات ومناقشة

هناك بعض العبارات التي أصبحت مألوفة التداول في أدبياتنا وأحاديثنا السياسية، والكثير منا أصبح يتناولها من قبيل المسلمات التي لا تحتاج إلى مراجعة نقدية. غير أن المؤكّد هو أن ليس كلّ ما هو ذائع يعتبر دائماً صحيحاً ويقينياً، فالكثير من المقولات التي تجري على الألسن مجرى المألوف بحاجة إلى مماحكة عقلية للتأكد من ثبوتيتها.

لعل من بين أوضح الأمثلة على ذلك هي عبارة «الشرعية الدولية» التي أخذت تغزو الفكر السياسي بشكل غير مسبوق، على الرغم من أنه ليس هنالك ثمة تحديد علمي متفق عليه حول مدلول هذا اللفظ الذي تغلب عليه الاعتبارات القيمية والسياسية أكثر من التحديدات الموضوعية.

هذا البحث، محاولة أولية لإيضاح معنى الشرعية والشرعية الدولية، والمآخذ التي تردّ عليها، ومن ثمّ اقتراحاتنا في موضوع الأمم المتحدة التي أصبحت قرينة «الشرعية الدولية».

١ ــ في معنى الشرعية

بشكل مبسط ودونما إسراف في التعريفات المفاهيمية، يمكن القول إن مفهوم الشرعية ينصرف إلى معنى الموافقة الكلية التي تبديها جماعة ما إزاء موضوع معين، وضمنياً، فإن «الدولة الشرعية» تعني الهيئة التي تعبّر عن الإرادة الحرة لمجموع الشعب الذي تتكون منه الدولة. وبهذه الكيفية تستطيع عند ذلك أن تتبين كم هو عسير حالياً قياس الإرادة الجماعية، كأن يجتمع الشعب بأجمعه في مكان ما ويؤخذ رأيه عن طريقة الديمقراطية اليونانية التي عاشتها أثينا، أو الاجتماعات التي كانت تعقد تحت الشجرة في بعض المسالك الأفريقية.

ولتجاوز مثل هذه التعقيدات العلمية، أستعيض عن الإرادة العامة بالحكومة المنتخبة أو «الطليعة الثورية» بغية الوصول إلى قياس تقريبي للشرعية والإرادة العامة من خلال الوقوف على رأي الشعب عن طريق ممثليه. إذاً الحكومة بسلطتها التشريعية والتنفيذية تستطيع أن تعبر بشكل تقريبي وليس مطلق عن الإرادة العامة للشعب، فما دام التعبير الكامل يتم فقط عن طريق أخذ رأي الجمهور بشكل مباشر، فإن الوسيلة المعاصرة، أي «الحكومة المنتخبة أو الطليعة»، هي تمثيل للإرادة العامة وليست المطلقة للمجتمع.

وفقاً لهذا التصور، فإنه كلّما كانت الانتخابات تجري بالطريقة المباشرة وعلى درجة واحدة، فإن قراراتها تكون أقرب إلى تمثيل غالبية الجمهور، في حين أن الانتخابات غير المباشرة التي تجري بطريقة الدرجتين، هي أبعد إلى حدّ ما عن التعبير الصحيح للإرادة العامة، وهكذا فإنه كلّما تعددت الإجراءات وتعقدت الوسائل التي تباعد بين التعبير المباشر للشعب وممثليه، كلّما أصبحت الشرعية أكثر ابتعاداً عن مضمونها الحقيقي.

هنالك ثمة تساؤل جوهري هو: ما المرجع الأساس الذي يمكن من خلاله قياس مدى شرعية تصرف أولئك الذين يعبرون عن الإرادة العامة؟

لقد تمّ تقنين مدى شرعية قرارات الممثلين لمصالح الجمهور من خلال فكرة الدستور الذي يُعدّ أعلى وثيقة قانونية في الدولة؛ فالسلطات التشريعية والتنفيذية عندما تتخذ قرارات تعبر بها عن الإرادة العامة، يجب أن تكون قراراتها هذه دستورية، أي أن تنسجم ومواد الدستور، ولكننا لو أعدنا النظر في الدستور ذاته وهو من صنع الجهة نفسها القابضة على السلطة، لبدت لنا مقدار المفارقة في موضوع الشرعية على الصعيد الوطني.

٢ ـ في الشرعية الدولية

لو انتقلنا إلى مفهوم الشرعية الدولية، وهو ذو صلة بما سبق، يعني في الأصل، التعبير عن موافقة الشعوب حول القرارات التي تهم المجتمع الدولي، وبما أن الوقوف تفصيلياً على هذه الموافقة يعد ضرباً من المستحيل بالبداهة، فقد استعيض عنها بموافقة الدول التي تعبر بشكل ما عن رأي أغلبية سكانها، ولكي يصبح ذلك ممكناً جرى إنشاء المنظمات الدولية بدءاً بعصبة الأمم ثمّ الأمم المتحدة التي يفترض إنها تؤدي وظائفها وفق أطر وقواعد قانونية ثابتة، إذ بدلاً من الدستور الذي يعتبر الوثيقة المرجعيّة لسلوك الدول وطنياً، فإن ميثاق الأمم

المتحدة وقواعد القانون الدولي والمعاهدات والعرف والمبادئ العامة للعدل والإنصاف، هي التي تُعدّ المرجع الأساسي في اتخاذ القرارات الدولية.

إذاً، إن الأمم المتحدة لكي تكون معبرة عن الإرادة العامة، وبالتالي أن تمثل قراراتها الشرعية الدولية، يفترض أن يتوافر فيها أمران:

أولهما، أن تكون بنيتها التنظيمية أقرب ما تكون للتعبير عن هذه الإرادة والتي تمثلها على نحو معين الدول؛ و**ثانيهما،** أن تكون إجراءات المنظمة والقرارات الصادرة عن هيئاتها منسجمة مع الوثيقة المرجعيّة لها، أي قواعد القانون الدولي.

فهل حقاً أن الأمم المتحدة تتوافر فيها مثل هذه المؤهلات التنظيمية والإجرائية بشكل يجعلها تعبر فعلاً عن الشرعية الدولية؟ تساؤل بحاجة إلى إجابة.

٣ ـ الأمم المتحدة والشرعية الدولية

هيكلياً، تتألف الأمم المتحدة من ثلاث مؤسسات مهمة، **الأولى،** هي الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء، بما يضمن المساواة القانونية بينها، وقرارات الجمعية كما يشير إلى ذلك الميثاق، هي في الغالب توصيات غير ملزمة. قد تكون هنالك ثمة استثناءات معينة، إلا أنها تبقى استثناء لا يمكن القياس عليه، إنما عموماً فإن الجمعية العامة ذات سلطة معنوية ولتوصياتها قوة أدبية لا أكثر.

والمؤسسة **الثانية،** هي مجلس الأمن الذي يمدّ السلطة التنفيذية في الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن سلطات تقديرية واسعة في إصدار القرارات، بعض منها يأخذ شكل توصيات، والأخرى قرارات إلزامية جاء عليها الفصل السابع من الميثاق في استخدام وسائل القمع والمنع، ويبيح استخدام القوة القهرية لتنفيذ قراراته. أما المؤسسة **الثالثة،** فهي محكمة العدل الدولية، ومهمتها في الغالب إفتائية، أما سلطاتها القضائية فتمارس فقط في حال ارتضاء الأطراف المنازعة عرض الموضوع عليها، وتعهدها بالتزام قراراتها.

إذاً، مجلس الأمن هو سلطة الإجبار المنوط بها اتخاذ التدابير القسرية لمواجهة ما يكيفه قانوناً من حالات إخلال السلم والأمن الدوليين، ولكن الإشكالية التي تبدو هنا ماثلة للعيان، هو أن أعضاء مجلس الأمن ليسوا سوى ١٥ عضواً، وهذا بلا شكّ عدد صغير بالقياس إلى إجمالي العدد الحالي لأعضاء الأمم المتحدة البالغ ١٨٥، وحينما حدد الميثاق هذا العدد لم تكن عضوية الأمم المتحدة بهذه السعة،

ومع ذلك فإن هنالك دائرة أصغر ضمن المجلس وهي الدول الخمس الكبار التي تتمتع لوحدها بحق النقض، والمعروف أن هذه الدول كانت تمثل الدول القوية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، بل وحتّى في ضمن الدول الخمس توجد عملياً دولة أو أكثر هي الأقوى من بينها وتشكل أقطاباً رئيسة لدور معظم التفاعلات السياسية حولها.

وما لا شكّ فيه، أن القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن هي إلى حدّ بعيد قرارات سياسية تعكس المواقف والمصالح الذاتية لهذه الدول، وليس بالضرورة أن تكون قانونية، أي متطابقة مع قواعد المرجعيّة الدولية، فهي تتأثر بالعلاقات البينية القائمة بين الخمس الكبار وعلى وجه الدقة للدول الأقوى بينها.

وهنا يتضح مقدار الخلل الهيكلي في مجلس الأمن، وابتداءً فإن عدد الـ (١٥) لا يتلاءم مع الـ (١٨٥) عضواً، فما بالك بوجود خمسة يتمتعون بما يمتع به الآخرون من العضوية الدائمة وحق النقض، وهؤلاء الخمسة قراراتهم بالدرجة الأولى قرارات سياسية، وحتّى بين هؤلاء هناك دائرة أصغر هي الدول الأقوى التي تملك لوحدها عملياً إمكانية تحديد طبيعة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتكييفها وفقاً لمصالحها الذاتية ليس إلا.

ولو عدنا إلى موضوع الشرعية الدولية، لاتضح كم هو حجم المفارقة في قرارات مجلس الأمن، كما لو أن هنالك انتخابات وطنية ولكنها تجري على ست درجات وليس درجة واحدة أو اثنتين، فهناك شعوب العالم ثمّ حكوماتها التي تعتبر ممثلة إلى حدّ ما عنها، وهذه الدول أعضاء في الأمم المتحدة، ولكن من بينها ١٥ دولة فقط هي الأعضاء في مجلس الأمن الذي له سلطة الإجبار، وبداخلهم خمس دول أقوى من سواها تتمتع بحق النقض، وضمن هؤلاء هنالك من هي الأقوى من الآخرين التي تستطيع أن تملي على الدول والشعوب قراراتها السياسية، ثمّ تسمى هذه القرارات جزافاً بأنها تمثل الإرادة العامة للشعوب. وهي بموجب الفصل السابع من الميثاق، بإمكانها أن تفرض عقوبات واسعة على دولة لتسمي هذه بالتالي «الشرعية الدولية» والتي يقصد بها حصراً القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وهكذا فإنه حينما اعتبرنا الانتخابات الوطنية على درجتين تمثل ابتعاداً عن تمثيل الإرادة العامة، لكم أن تتصوروا كم درجة باعدت بين شعوب العالم والقرارات التي يطلق عليها اسم «الشرعية الدولية».

ولتوصيف الحالة بشكل عملي، نأخذ حالة العراق مثلاً لذلك، لتظهر كم هي الشرعية الدولية بعيدة فعلاً عن محتواها الحقيقي؛ فمجلس الأمن بالوصف

الذي ذكرناه سابقاً أصدر قراراً ضد العراق، ومن أجل تنفيذه تمّ تشكيل جهاز هو اللجنة الخاصة، ثمّ قامت اللجنة الخاصة باختيار أحد موظفيها سكوت ريتر (Scott Ritter) رئيساً لأحد فرق التفتيش لإجراء مهام محددة، وعندما يأتي هذا الموظف ويطلب من العراق أمراً يقع خارج نطاق واجباته ولأغراض أصبحت معروفة، فإن حكومة العراق ترفض ذلك دفاعاً عن السيادة والاستقلال الوطني، عندها يسمّى هذا الإجراء السيادي والقانوني بأنه مخالف لـ «الشرعية الدولية»، وهو في الحقيقة مخالف لطلبات غير قانونية لموظف اختاره رئيس الهيئة الذي اختارته الدول الخمس من ضمن الـ (١٥) في مجلس الأمن، والذي اختير عملياً من قبل الدولة الأقوى من بينها «الولايات المتحدة»، وعلى الصعيد التجزيئي يأتي التعبير عن الشرعية الدولية بعد أكثر من ست مراحل ثمّ تسمى «شرعية دولية».

إضافة إلى الخلل الهيكلي، فإن هنالك خللاً وظيفياً يتمثل بضعف الصلة بين الشرعية الدولية ومرجعيتها، وهي هنا القانون الدولي، فالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن لا يجري تدقيقها لمعرفة مدى ملاءمتها مع قواعد القانون الدولي، وحتّى إذا ما تبين أن قراراته مخالفة لها فإنه لا يتم التراجع عنها أو تعديلها، كما لو حصل الأمر في المؤسسات الوطنية عندما يقوم مجلس نيابي ما بإصدار قانون مثلاً ولكنه لا يرجع إلى القواعد الدستورية في سنّه، وكذلك مجلس الأمن عندما يصدر قراراً لا يعود فيه إلى قواعد القانون الدولي، فإن ذلك ينجم عنه إضعاف الصلة المرجعيّة ما يجعل الشرعية موضوع شكّ وتساؤل. ومن بين هذه الشكوك يمكن الإشارة إلى التالي:

أولاً، ظهور مصطلح «الكيل بمكيالين» أو «ازدواجية المعايير»، وهو تعبير شاع بين الشعوب التي تعرضت للحيف، وأصبحت صفة لصيقة بقرارات مجلس الأمن. وتعني الشرعية الدولية التمييزية، أي أنها لا تطبق بالطريقة نفسها على الحالات المماثلة، حيث يجري التأكيد عليها في قضية ما إزاء دولة معينة، في حين أنها تهمل ويغض الطرف عنها في موقف مماثل، ولعل المثال الأكثر وضوحاً هو قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق وليبيا، في حين أن عدداً واسعاً من القرارات التي صدرت بصدد القضية الفلسطينية وتربوا على ٧٦ قراراً، لم تنفذ البتة، ولم توجه الأمم المتحدة عنايتها لمتابعة القرارات المتوالية الصادرة عنها.

ثانياً، إن هذه الانتقادات لم تعد قاصرة على الدول الكبرى والمتوسطة التي وجّهت سهام النقد إلى الوضع الحالي، وبالطبع ليست كلّ هذه الآراء التي تتحدث عن النقض والخلل ترمي بالضرورة إلى جعل الشرعية الدولية أقرب إلى الشرعية

الحقة، وإنما البعض منها تريد أن تكون لها حقوق متساوية وتشعر أنها أجدر من سواها بأن تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، وبغض النظر عن غاية اعتراضها، فإنها تقدّم أسباباً مقنعة للطعن في الوضع الحالي للأمم المتحدة.

ثالثاً، وما يدعو للاستغراب حقاً، أنه حتّى دعوات محاولة إصلاح هيكلية مجلس الأمن، إنما يقتصر على توسيع المجلس من خلال ضمّ الدول القوية كما هو الحال بالنسبة إلى اليابان وألمانيا، وبمعنى آخر هي القوى الكبرى الصناعية والمالية، وكأن مجلس الأمن يجب أن يمثل القوى الكبرى حصراً، فمن المسلمات المتداولة الآن التي تحتاج إلى مراجعة، هي أن السلم الدولي لا يمكن حفظه إلا إذا كانت الدول القوية هي المسيطرة على مفاصل السلطة في الأمم المتحدة.

من الأدلة على المفارقات التي تتعلق بالشرعية الدولية بشكلها الإجرائي، هي هذه الانتقادات والمطالب الواسعة من أرجاء العالم أكانت من الدول أم الشعوب، لرفع الحصار عن العراق. ما يؤكّد على نحو واضح يقينها بعدم مشروعية الإجراءات التعسفية ضدّ العراق، وأنها أصبحت بلا مبرر بعدما نفذ العراق كامل التزاماته. ومن مظاهر ذلك إصدار البرلمانيين العرب في اجتماعهم الطارئ في الأردن بياناً يدعون فيه حكوماتهم إلى إنهاء الحصار وعدم الالتزام بالقرارات الانتقائية لمجلس الأمن وكذلك بالنسبة إلى ليبيا، فما قام به بعض الرؤساء الأفارقة بخرق الحظر الجوي المفروض عليها ينطوي على اعتراف الرؤساء الأفارقة بخرق الحظر الجوي، وينطوي على اعتراف بتعسف الإجراءات الصادرة ضدّ ليبيا وعدم شرعيتها، وبالرغم من هذه المطالب الشعبية الواسعة، فإن مجلس الأمن لم يراجع قراراته، ما يشكل طعناً في معنى وجدوى الشرعية الدولية باعتبارها تمثيلاً للإرادة العامة.

لقد أصبح ثابتاً أن الحصار على العراق بشموليته وبالمدّة التي مضت عليه وبالإجراءات التي صاحبته، قد خلق حالة إبادة للشعب باعتراف منظمة اليونيسيف عن موت حوالى سبعة آلاف طفل دون الخامسة شهرياً، واعتراف منظمات دولية عديدة، ومع ذلك فمجلس الأمن لم يلتفت إلى أن الإبادة حالة يمنعها ميثاق الأمم المتحدة.

٤ ـ الشرعية الدولية واتجاهات الإصلاح

انصبت الآراء التي تناولت موضوع إصلاح الأمم المتحدة إلى التركيز على الجانب الهيكلي بالذات في توسيع نطاق العضوية لمجلس الأمن، ولكن من الواضح أن هنالك تبايناً بين دول العالم الثالث التي تشكل العدد الغالب من أعضاء الأمم

المتحدة، وبين الدول الكبرى التي تقتصر اقتراحاتها على الدعوة إلى شمولها بالعضوية الدائمة بسبب معايير القوة المادية البحتة، وهناك اقتراحات تتعلق بحق النقض ذاته سواء كان بإلغائه، أم حصر الحالات الموضوعية التي يحقّ فيها استخدامه، بما يفضي إلى تقليص السلطات التقديرية الواسعة لمجلس الأمن. كما توجد مقترحات عامة تتناول إصلاح محكمة العدل الدولية بتوسيع صلاحياتها لإيجاد وثاقة للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بمرجعها القانوني، أي الميثاق وقواعد القانون الدولي.

وبالقطع، فإن لكل من هذه المقترحات وجاهته ومعقوليته، ومع ذلك فإن هنالك في رأيي بضعة مقترحات أخرى قد تكون أكثر عملية. وقبل إيراد أي منها، ينبغي التأكيد مجدداً أن هذه المقترحات حتّى وإن جرى الأخذ بها فإنها لا تمثل الشرعية الدولية الحقة، لأن هذه ليس من سبيل إلى تجديدها إلا إذا مثّلت إلى أقصى قدر ممكن إرادة شعوب العالم مجتمعة، وبما أن ذلك يعتبر مطلباً عسيراً في الوقت الحالي، ومع ذلك فإن هذه المقترحات الأولية لا تخلو من فائدة على الطريق الصحيح.

أولاً، في ما يخص الجمعية العامة، والتي تعتبر نظرياً الهيئة التي تمثل إرادة دول العالم على أوسع نطاق لأنها تعبّر عن واحدة من مظاهر المساواة القانونية وعلى قاعدة «صوت واحد لِكُلّ دولة»، فإن من الممكن منحها وبأغلبية الثلثين حقّ نقض قرارات مجلس الأمن؛ فأي دولة تشعر بأن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فيها حيف وتعسف، يكون بمستطاعها عرض الموضوع على الجمعية العامة للبت فيه، وهي تستطيع نقض القرار إذا ما توافرت له أغلبية الثلثين، وبذلك يمكن إيجاد قدر معقول من التوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثانياً، أن يكون لأي دولة تشعر بالضرر من قرارات مجلس الأمن، الحق في عرض نظامها على محكمة العدل الدولية للنظر في مدى مشروعية القرار بتقدير مدى انسجامه مع قواعد القانون الدولي. وفي ذلك مشابهة لما هو عليه الحال في النظم النيابية، حيث يكون بالإمكان الطعن بالقرارات التي تصدرها السلطة التشريعية أمام المحكمة الدستورية لتبت في مدى دستورية التشريع الجديد، ولا يعمل به إلا إذا تمّ التثبت على وجه اليقين من دستوريته، فلم لا يصار إلى محاكاة هذه الآلية في الأمم المتحدة؟ فلكي تكون القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ممثلة للشرعية الدولية ينبغي أن تكون قبل كلّ شيء منسجمة وقواعد القانون الدولي، ويمكن لمحكمة العدل الدولي أن تقوم هنا بوظيفة المحكمة الدستورية.

إن من يطّلع على نصوص قرارات مجلس الأمن التي صدرت بحق العراق قبل وبعد العدوان الثلاثي، وعلى الطريقة التي صدرت فيها في داخل مجلس

الأمن، وعلى كيفية تنفيذها بعد صدورها، يتبين له أن الغرض السياسي كان واضحاً؛ فنصوص الميثاق تؤكد ضرورة إعطاء الفرصة إلى العمل السياسي لحل الأزمة، موضوع التناول أولاً قبل اتخاذ إجراءات قسرية. إلا أن الأمر لم يحصل، وفي مجال التنفيذ أصبح واضحاً. إلا أن الجهاز التنفيذي «اللجنة الخاصة» كان له غرض سياسي مسبق ومشرب بانحياز واضح.

ولكن حتّى هذا القدر من الشرعية الناقصة والمنسوبة بالمآخذ الجدية لم تجر مراعاتها والتقيّد بها من قبل الدولة المتنفذة صاحبة الغرض السياسي المسبق؛ فنصوص القرار المتعلق بنزع السلاح تطبق بتطرف على العراق وتُهْمَل على الكيان الصهيوني، والنصّ المتعلق باحترام سيادة العراق ووحدته الوطنية واستقلاله الوارد في القرار رقم ٦٨٧، وكل ما تبعه من قرارات، لم تحترمه الولايات المتحدة وبريطانيا في فرض مناطق حظر الطيران. ثمّ كانت سلسلة الاعتداءات العسكرية وآخرها في ليلة ١٦/ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر الماضي (١٩٩٩)، والتشريع الأمريكي المتعلق بتغيير النظام في العراق.

قد يكون هناك من يتساءل ما الدافع الحقيقي لهذا الإهمال للشرعية الدولية الموجودة بِكُلّ ما فيها من عيوب؟

إنني من الذين يميلون إلى الاعتقاد أن الأمر مقصود، الدولة المتنفذة قد نادت بنظام عالمي جديد بعد زوال الحرب الباردة. وإذا ما وضعنا الأغطية والمظاهر جانباً، فإن المقصود بذلك هو هيمنة سياسة هذه الدولة على العالم، أي أن تحلّ قراراتها السياسية عملياً محل الشرعية الدولية، وما الخروقات الصارخة المتتابعة للقانون الدولي، إلا عملاً مقصوداً من أجل ترويض الرأي العام الدولي وخلق الاعتياد على قبول هذا الأمر الواقع. والمعنى المؤلم للبشرية من كلّ ذلك، هو أنه في ظل حضارة مادية تعتمد القوة بدلاً من المثل الأخلاقية يغيب فيها التوازن، لا يمكن أن تكون هناك شرعية دولية؛ فالوضع الحالي ليس فيه شرعية دولية حتّى مقاربة ناهيك عن الحقيقة.

إن هذا الخلل الكبير ما كان بالإمكان توجيه الأنظار إليه وكشفه على هذا النطاق، إلا من خلال المقاومة الباسلة التي أبداها العراق طول السنوات الثمان المنصرمة، ما جعل موضوع الشرعية الدولية محل شكوك وتساؤلات جدية من شعوب العالم التي بدأت تستشعر هذا الخلل.

٣ ـــ الحقيقة والتضليل:
قضية الشرعية والقانون الدولي

عنوان هذا الموضوع ذو شقين وإن كانا مترابطين ومتحدين من حيث الجوهر. ولنأخذ الشقّ **الأول** المتعلق بالشرعية. يجري الحديث عن الشرعية في مجال الحديث عن حكومة الكويت حيث قال البعض إنها حكومة شرعية. والسؤال هو ما مصدر شرعيتها؟ من أين أتتها الشرعية؟ الشرعية تعبير معروف في تاريخ الفكر السياسي وقد كانت مصادرها كما يلي وبحسب تسلسلها التاريخي حتّى وقتنا الحاضر.

في العصور الوسطى كان التنظير السياسي يعتبر الحق الإلهي هو مصدر الشرعية، فملوك أوروبا كانوا يحكمون باسم الحق الإلهي، أي التفويض من الله، فالملك هو ظلّ الله على الأرض وسلطته مستمدة من الله بواسطة الكنيسة، واعتمدت مختلف نظريات تلك القرون بجميع أشكالها على هذا المبدأ، لذلك فكلّ ملك، تتوّجه الكنيسة، حاكم شرعي واجب الطاعة. إن تفاصيل هذه النظرية معروفة ومشروحة في الكتب المدرسية عن تاريخ تلك الفترة من الزمن، فهل لحكومة الكويت أي ادعاء من هذا النوع؟ والجواب طبعاً بالنفي، فلا هي مفوضة من الله ولا هي قد ادعت ذلك.

أما في الشق **الثاني**، فقد أتت الثورة الدستورية في بريطانيا عام ١٦٨٨؛ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩؛ ثمّ الثورة الاستقلالية في الولايات المتحدة وقد استندت جميعها بشكل أو بآخر إلى نظرية العقد الاجتماعي الذي خلاصته أن الإنسان يولد ومعه حقوق طبيعية هي: حقّ الحياة وحق الحرية وحق الملكية، وكان يعيش من دون دولة، فلما وجد أن هذه الحقوق معرضة للاعتداء أنشأ الدولة بواسطة عقد اجتماعي لحماية هذه الحقوق الأساسية، في الوقت الذي يعتدي فيه الحاكم على هذه الحقوق يحقّ للناس أن يثوروا لحماية تلك الحقوق

وتصحيح الأوضاع. لذلك فإن الثورة عمل شرعي وهي مصدر الشرعية، لأن الحكومة الجديدة التي يقيمها الناس عندما يثورون لحماية حقوقهم الأساسية هي حكومة شرعية. وبذلك أصبحت الثورة مصدراً للشرعية. وهنا أيضاً يرد السؤال: هل جاءت حكومة الكويت نتيجة ثورة قام بها الشعب؟ والجواب بالطبع: كلا.

والمصدر **الثالث**، الذي تطور كأساس للشرعية، هو إرادة الشعب المعبّر عنها عن طريق الانتخاب، وهو المبدأ السائد اليوم في أكثرية بلدان العالم كمصدرٍ للشرعية؛ فهل أتت حكومة جابر الأحمد عن هذا الطريق الشرعي لتكون شرعية ولتستحق هذه الصفة التي يحلو للبعض أن يتحدث عنها من دون تمحيص؟ والجواب عن ذلك: كلا بالطبع. بل على العكس فقد تضمن التاريخ الحديث لحكام الكويت شواهد ملموسة على وقوفهم بصراحة ضدّ الشرعية المستمدة من الانتخابات؛ فقد حلوا المجالس النيابية المنتخبة عندما وجدوها لا تتماشى مع رغباتهم في الحكم، وآخرها حلّ المجلس النيابي الأخير. هذه هي مصادر الشرعية التي نعرفها في التاريخ، فهل هناك مصدر آخر للشرعية غير هذه المصادر؟ إذا كان عند أحد من حكام الكويت أو من المؤيّدين لهم شيء من ذلك فليرشدونا إليه.

كلّ ذلك يتعلق بالشكل النظري لنظام الحكم، ولكن ماذا نجد إذا تمعنا في الأمور من حيث الجوهر؟ هل يختلف اثنان على أن الكويت كدولة هي بالأساس من صنع الإنكليز الذين استولوا على المنطقة في أواخر عهد الدولة العثمانية، وهو العهد الضعيف الذي كانت تسمى به بـ «الرجل المريض»، والذي كانت أبرز سماته هو تسابق الدول الغربية الاستعمارية على اقتسام ممتلكاته، حيث أسس الإنكليز نفوذهم على ذلك الساحل واستطاعوا بالتدريج وضعه تحت الحماية البريطانية.

إن الجمهور العربي يعرف هذه الحقيقة الجوهرية ويعرفها كلّ الناس وبخاصة المهتمون بالتاريخ السياسي والمسيّسون في العالم، ولكن مع ذلك تبقى بعض الوقائع المهمة غير معروفة. ومن أهمها:

أولاً؛ إن المدينة المعروفة باسم الكويت لم تكن موجودة قبل (عام ١٧٥٠)، وإن المنطقة بكاملها كانت جزءاً طبيعياً من العراق ضمن الدولة العثمانية التي نظمت العراق إلى ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة. والكويت كانت جزءاً من ولاية البصرة. وفي نيسان/ أبريل١٨٧٠، أصدر الوالي العثماني فرماناً

يقضي بإعلان الكويت قضاءً تابعاً إلى البصرة، ويحمل شيخها عبد الله بن صباح لقب قائمقام وله راتب يصرف له من خزانة البصرة.

ثانياً؛ قام مبارك بقتل أخيه محمد صباح قائمقام الكويت (الموالي للعثمانيين) (١٨٩٢ ـ ١٨٩٦) وشقيقه جراح وأصبح كقائمقام في مكانه بتشجيع من الإنكليز الذين طلب حمايتهم. وكتب العقيد «ميد»، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، مذكرة سرية يطلب من حكومته إعلان الحماية على الكويت، وجاء في المذكرة ما نصه:

«تمتلك الكويت ميناءً ممتازاً وإذا ما أصبحت تحت حمايتنا فسيكون من أهم المراكز في الخليج؛ ففضلاً عن احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكة حديد من الإسكندرونة وبور سعيد، فستكون في وضع يساعدنا على حماية هذا الخط، وكما إنَّ تجارتها مع البصرة ناجحة ومع نَجْد وسوريا أيضاً. . وبذلك القول إن الحماية البريطانية في الكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في ميناء الخليج وفي سواحلها».

ثالثاً؛ وقعت بريطانيا مع الشيخ مبارك في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٨٩٩، اتفاقية سرية وحصل مقابل عقد الاتفاقية على ما قدره (٥٠٠٠) جنيه إسترليني يدفع مرة واحدة، وعلى معونة سنوية بـ (٢٠٠) جنيه، وأن تدفع (١٥,٠٠٠) روبية بعد سريان الاتفاقية. إلا أن الكويت على الرغم من الحماية البريطانية الفعلية، بقيت تابعة إلى السيادة العثمانية كما نصت على ذلك اتفاقية الخليج الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية في عام١٩١٣ حيث نصت:

«تشكل أراضي الكويت كما هي محددة في المادتين الخامسة والسابعة من هذه المعاهدة، قضاء ذا حكم ذاتي تابعاً إلى الامبراطورية العثمانية».

رابعاً؛ قبل يومين من نزول القوات البريطانية في الفاو بتاريخ ١٣/١١/١٩١٤ لغزو العراق، وجّه المعتمد البريطاني السياسي في الخليج سي، إش، نوكس رسالة إلى مبارك جاء فيها ما نصه:

«أمرتني الحكومة البريطانية بأن أنقل إلى سيادتكم شكرها على إخلاصكم وما بذلتموه من مساعدة، وأن أطلب إليكم أن تهاجموا أم قصر وسفوان وبوبيان وتحتلوها، وأن تسعوا بعد ذلك بمعاونة الشيخ خزعل خان والأمير عبد العزيز بن سعود والشيوخ المخلصين الآخرين، إلى تحرير البصرة من الحكم العثماني مقابل وعد أن تعترف بريطانيا بمشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية».

خامساً؛ بانتهاء الحرب العالمية الأولى بخسارة الدولة العثمانية، وافقت تركيا الحديثة في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، على تنازلها عن كلّ ما لها من حقوق وسيادة في المناطق العربية، وبذلك خضعت الكويت للاحتلال العسكري البريطاني المباشر، واستغل الإنكليز هذا الوضع الجديد، فقامت بخطوة فصل الكويت نهائياً عن العراق بصورة انفرادية غير شرعية، وقد أخبر المندوب السامي في العراق شيخ الكويت في رسالة بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٣، أن إقليمة ـ الكويت ـ قد فصل عن بقية أقسام ولاية البصرة، وأن حدوده قد عينت. وبذلك خرقت بريطانيا بنود الانتداب التي نصت بشكل صريح على تحريم التنازل عن أي إقليم وضع تحت الانتداب.

تلك هي قصة إنشاء الكويت من قبل الإنكليز بالوثائق في ما يتعلق بموضوع الشرعية. أما موضوع القانون الدولي فالتضليل فيه لا يقل عن ذلك. إننا كأمة عربية لها مصلحة واضحة أن يكون هناك قانون دولي حقيقي يحفظ العدالة ويحمي الحقوق المشروعة للجميع ويمنع الاعتداء ويصون استقلالها.

وكان العراق من الموقعين الأوائل على ميثاق الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في سان فرانسيسكو؛ فنحن أمة مسالمة متمسكة بالحق والمبادئ وليست لها أي دوافع غير مشروعة إزاء الآخرين. ولكن القانون الدولي أو أي قانون من أجل أن يحترم، لا بدّ له من أساس جوهري هو العدالة التي هي أساس الثقة والصدقية والاطمئنان عند من يطبق عليهم القانون؛ فالقضاة الذين يشرفون على تطبيق القانون يجب أن يكونوا عادلين موثوقين معصوبي العيون، كما يرمز إلى ذلك شعار العدالة، لا ينظرون يميناً أو شمالاً، ولا يتأثرون بمن يقف أمامهم في المحكمة، وبالتالي لا يفرقون بين غني وفقير، وبين قوي وضعيف وبين رجل وامرأة، وبين أبيض وأسود، وبين دين ودين. الجميع عندهم سواسية كأسنان المشط.

أما إذا كان القضاة على النقيض من ذلك مرة ومرتين وثلاث ومائة وطوال سنة وإلى أكثر من ٤٠ سنة وبشكل واضح قاطع ساطع كالشمس وعلني ومفضوح ومن دون لبس ومعروف للقاصي والداني، ويشهد به الجميع ويتحدث به كلّ لسان، وعندما يصبح ذلك هو القاعدة وهو الغالب والسائد، وعندما تضعف وتموت الثقة بعدالة ذلك القانون والقضاة الذين يشرفون على تنفيذه، وتقترب من التلاشي أهمية وهيبة تلك المحكمة، وينصرف عنها الناس ليحلوا مشاكلهم في خارجها كلّ بطريقته، ويتحول عملها بالتدريج إلى مجرد كلام وإلقاء خطب، أقول

عندما يحصل كلّ ذلك للمحكمة وقانونها فماذا ينتظر من الناس؟ هل ينتظر منهم أن يخضعوا لها ويؤخذون عملها على محمل الجد؟ هل ينتظر منهم أن يثقوا بأحكامها ويمتثلوا إلى أوامرها وقد أصبحت بالوضع الذي وصفناه؟ إن العقل والحكمة تقول: كلا، والعدالة والمبادئ تقول: كلا، لا بل على العكس إن مثل هذا الوضع يستحق الثورة عليه وفضحه وتعريته للباطل والزيف والنفاق والإجحاف والتعدي الذي ينطوي عليه. إنه بالضبط الوضع الذي يعطي الإنسان حقّ الثورة على الظلم والباطل والتعسف والإجحاف والرذيلة؛ فهل وصل القانون الدولي إلى مثل هذا الوضع على يدّ الدول الكبرى التي تتحكم بقرارات مجلس الأمن؟ نعم وألف نعم وربما كانت الكلمات التي ذكرتها غير كافية لوصف وضع التردي الذي وصل إليه. وإليكم الوقائع وربما بعضها:

١ ـ في تموز/يوليو ١٩٧٤، قامت حكومة تركيا بغزو جزيرة قبرص، الدولة المستقلة العضو في الأمم المتحدة، واحتلت جزءاً كبيراً من أراضيها وأعلنت في ذلك الجزء قيام دولة منفصلة مستقلة عن دولة قبرص، وأنشأت لتلك الدولة مؤسسات الدولة وأقامت مظاهرها وسعت إلى الحصول على الاعتراف بها، ولا يزال الوضع على ما هو عليه حتى الآن؛ فالقوات التركية موجودة والدولة الانفصالية الجديدة رسمياً موجودة ورئيسها موجود ومؤسساتها موجودة؛ فماذا عمل القانون الدولي لذلك؟ وماذا عمل مجلس الأمن لمواجهة هذا الاعتداء الصارخ الواضح كالشمس على دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة هي جمهورية قبرص؟ الجواب: لا شيء. والسبب هو أن تركيا حليفة للولايات المتحدة وما قامت به تركيا آنذاك لا يمس مصلحة جوهرية للدول الاستعمارية.

٢ ـ في عام ١٩٦٢، قامت القوات المسلحة الأمريكية باعتداء مسلح رسمي على كوبا عرف باسم معركة «خليج الخنازير» يعرفه القاصي والداني، وخاضت معركة نظامية مع القوات المسلحة الكوبية انتهت بالفشل. وعادت القوات الأمريكية أدراجها؛ فهل من القانون الدولي بشيء أن تقوم دولة بالاعتداء المسلح بقواتها النظامية على دولة أخرى مستقلة عضو في الأمم المتحدة؟ الجواب الواضح: كلا. ولكن ماذا عمل القانون الدولي ومجلس الأمن؟ الجواب: لا شيء. أما لماذا؟ فالجواب: لأن الأمر يتعلق بالولايات المتحدة الدولة العظمى صاحبة حقّ النقض في الأمم المتحدة؟

٣ ـ هناك مسلسل التدخل العسكري والمالي والاستخباراتي المستمر في شؤون

دول أمريكا اللاتينية، وعلى وجه الخصوص دول أمريكا الوسطى من قبل الولايات المتحدة، مع هذا الحاكم ضدّ ذاك، ومع هذا النظام ضدّ ذاك، لم تسلم منه تقريباً أي دولة من هذه الدول. وهو بسبب التكرار والعلنية أصبح مألوفاً يسمعه الناس في أرجاء العالم من دون اكتراث؛ فقد تم ترويض الرأي العام العالمي عليه، وما فضيحة الكونترا إلا مثالاً واحداً عليه. والمعروف طبعاً أن سجلات محكمة العدل الدولية تحتوي على قرار صريح بإدانة تدخل الولايات المتحدة في شؤون نيكاراغوا الداخلية الذي جاء بناءً على شكوى رفعتها حكومة نيكاراغوا؛ فهل إن القانون الدولي يسمح بتدخل دولة بهذا الشكل وبهذا التواتر وبهذه العلنية بشؤون دول مستقلة أخرى عضو في الأمم المتحدة؟ الجواب: كلا. ولكن ماذا عمل القانون الدولي ومجلس الأمن؟ والجواب: لا شيء، والسبب هو أن الأمر يتعلق بالدولة العظمى. . الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ ثمّ جاءت الحالات العلنية الرسمية القاطعة في وضوحها؛ فقد أرسلت الولايات المتحدة قواتها المسلحة بقرار رسمي معلن وفي وضح النهار لغزو غرينادا في سنة١٩٦٢، فدخلتها واحتلتها وغيّرت حكومتها الموجودة آنذاك على مرأى ومسمع من العالم ومن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولم يحرك أحد ساكناً؛ فماذا عمل القانون الدولي لذلك؟ الجواب: لا شيء. والسبب هو أن الأمر يتعلق بالدولة الكبرى. . الولايات المتحدة.

٥ ـ وأخيراً أتت حالة باناما، حيث أرسلت الولايات المتحدة في عام١٩٩٠، قواتها المسلحة الرسمية فاحتلت باناما واعتقلت رئيسها وأتت به موقوفاً إلى فلوريدا، وقامت بمذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين اكتشفت مقابرهم الجماعية مؤخراً ونشرت وسائل الإعلام المعلومات عنها. ماذا عمل القانون الدولي؟ الجواب لا شيء.

٦ ـ قامت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإنشاء أجهزة استخبارية لم يعرف التاريخ بمثل حجمها وإيغالها في الجريمة. وتشعب نشاطاتها بحيث لم يبق بلد واحد في العالم سالماً من تدخلات تلك الأجهزة في مختلف شؤونه الداخلية، ولم يسلم بلد واحد في العالم من نشاطاتها في التجسس والتخريب والتدخل. حتّى وصل الأمر فظاعة إلى الحد الذي جعل الجنرال ديغول يقول بعد إحدى انتخابات الرئاسة التي خاضها، كلمات نقد صريحة حول تدخل تلك الأجهزة في شؤون الانتخابات الفرنسية نفسها، وقد سمّى العصر بعصر المخابرات المركزية الأمريكية؛ فهل يجيز القانون الدولي مثل هذا التدخل في شؤون

الدول الأخرى؟ الجواب: كلا، وإن كان هذا الوضع قد أصبح مألوفاً فليس لأنه صحيح ومنسجم مع القانون الدولي، بل لأن الناس قد رُوضوا عليه وأصبح أمراً واقعاً لا مفرّ منه كأحد مظاهر سطوة وجبروت الدولة العظمى. . الولايات المتحدة. إنّه هاجس كلّ دولة ذات سياسة مستقلة تريد الدفاع عن حريتها وسلامة أسرارها واستقامة حياتها الداخلية، وهو مصدر استنزاف كبير لموارد جميع الدول التي تسعى إلى مقاومة هذا التدخل الخفي الخبيث في شؤونها الداخلية وحماية أمنها من تدخل هذه الدولة الطاغية في شؤون العالم.

٧ ـ كلّ ذلك يتعلق بشؤون الآخرين وهي تهمنا، كبشر. ولكن ما يتعلق بنا نحن العرب فهو أمر أدهى ولا يقاربه شيء مما ذكرناه؛ فاغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وإخضاعه للإرهاب والتعذيب وشتى صنوف البطش والتوسع في أراضي البلدان العربية، واحتلال مقدسات المسلمين الذي حدث ولا يزال يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (وحتّى قبل ذلك) جريمة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض. إنّها جريمة استعمارية استيطانية تقوم على العدوان والإبادة والوحشية واحتقار القانون الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكل قوانين الأرض والسماء، وإذا ما وضعت النازية إلى جانبها للمقارنة تكون النازية لا شيء. وهل يحتاج من يكتب أو يقرأ أن نسرد له الأدلة والبراهين على ما حصل ويحصل في المنطقة العربية على يدّ الصهيونية وكيانها، ليقتنع أن القانون الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة لم تعمل أي شيء في سبيل العدالة وإحقاق الحق وحماية الشعب الفلسطيني والأمة العربية المعتدى عليها؟ لا أعتقد ذلك.

وتكفي الأرقام للدلالة؛ فقد صدر عن مجلس الأمن ما مجموعه حتى الآن (١٧٤) قراراً عن القضية الفلسطينية لم ينفذ منها أي شيء؛ كما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من (٤٠٠) قرار عن القضية نفسها ولم ينفذ منها أي شيء، عدا القرارات التي صدرت عن المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة حول القضية نفسها ولم ينفذ منها أي شيء.

أين إذاً هو القانون الدولي الذي يريدون منا أن نحترمه ونؤمن بوجوده ونخضع لقراراته؟ إنّه الازدواج بعينه. إذ يبدو أن هناك أكثر من قانون دولي واحد للتطبيق، وهناك أكثر من مقياس للخطأ والصواب، وهناك أكثر من ميزان للحق والظلم. كيف يجوز لأحد أن يطلب منا نحن العرب الذي وقع علينا كلّ ذلك الظلم ولا يزال، وأصابنا كلّ ذلك الأذى ولا يزال، وعانينا التجاهل والتعسف

والاستبداد كلّ الذي عانيناه ولا نزال، كيف يمكن أن يطلب منا منصف أن تكون لدينا ثقة بالقانون الدولي الذي يتحدثون عنه، وأن تكون عندنا صدقية لمجلس الأمن كما يطلبون؟ وأن نصدق أن الذي تقوم به الولايات المتحدة الآن إنما هو عمل خالص نزيه مقصود لوجه الله والعدالة والشرعية؟ إن عقل الطفل الذي لا يحسن الكلام لا يمكن أن يصدق ذلك. إن الكلام لا يكون كلام حقّ إلا إذا كان ينطوي على الحق فعلاً، وليس لمجرد إن الذي تقوله هي الولايات المتحدة ويردده آخرون رهبة أو رغبة. إن الأسود لا يمكن أن يكون أبيض لمجرد الادعاء بأنه أبيض مهما كثر عدد المدعين. وكل من له بصيرة يعرف كيف كثر عدد الذين يطالبوننا بالقانون الدولي ويؤيدون الولايات المتحدة؛ فما قامت به هذه الدولة الطاغية من أساليب التهديد والإغراء لجمع هذا العدد وصل إلى درجة العلنية ويعرفه القاصي والداني؛ فولله لا يمكن أن نقول إلا الحق ولن نرضى إلا بالعدل ﴿**ولو كرِه الكافرون**﴾ مهما كان عددهم وقوتهم. إن الكلام عن القانون الدولي في هذه القضية كلمة باطل في باطل إلى يوم الدين، ولا تكون كلمة الحق إلا إذا صححت كلّ حالات الظلم والاعتداء على القانون الدولي التي حدثت في الماضي على أيدي القائلين به اليوم، وذلك منتهى الإنصاف. إن الدول الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هي آخر من يحق لها الكلام على القانون الدولي والعدالة والشرعية!

لقد قيل إن الظلم مرتعه وخيم، إذ يلاحظ أن القوة الغاشمة والجبروت يؤديان بمن يمارسهما إلى وضع يتأثر به العقل والسلوك والمزاج، ويخلقا للعقل قوالب جديدة من التفكير، ومقاييس جديدة في تقييم الأمور، ويتكون له مناخ نفسي خاص يتنفس فيه الإنسان الواقع في هذه الحالة. ومن أبرز سمات هذا الوضع هو غياب طرق التفكير السوية ومقاييس تقييم الأمور المألوفة في الحياة الطبيعية؛ فكما إنَّ لحياة التواضع والفضيلة والإنسانية والمحبة والسلام مناخها وطرق تفكيرها ومقاييسها للخطأ والصواب، كذلك فإن للقوة الغاشمة والغطرسة والظلم والعدوان مناخها وطرق تفكيرها ومقاييسها؛ ففي **الحالة الأولى**، يسيطر الضمير وينشط العقل وتتحرك نوازع الخير؛ وفي **الحالة الثانية**، تنشط الغرائز ويضعف العقل، وهي الحالة التي تنشأ فيها ظواهر ما يسمّى بـ «داء العظمة وجنون القوة». الحالة التي أوصلت بعض الأشخاص في التاريخ إلى ادعاء الألوهية، وأوصلت بعض الدول إلى أن تقوم بما قامت به من أعمال بدافع أحلام السيطرة على العالم.

إن هذه الدولة وهي الولايات المتحدة الأمريكية فيها الآن مظاهر هذه الحالة؛ فكيف يجرؤ الحكام فيها بالحديث عن القانون الدولي، ويطالبون الآخر باحترامه، لو لم يكونوا قد وصلوا إلى مثل الوضع النفسي والفكري الذي ذكرناه والذي خلقه وضع القوة الغاشمة والجبروت وشعور العظمة والانفراد بشؤون العالم؟ إن كلامهم على القانون الدولي الآن بعد أن تجاهلوه خلال كلّ الحالات السابقة وخلال كلّ الزمن السابق، ليس له تفسير غير شعور الجبروت ومرض العظمة الذي كان موجوداً وازداد قوة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ترى هل غاب العقل في العالم، وهل مات الإحساس والضمير في البشرية ليصدق الناس ما تقول به الولايات المتحدة؟ إن كلامها عن القانون الدولي فيه احتقار لعقل الإنسان البسيط أينما يكون.

إن موقف العراق من هذه الدعوة هو عين العدالة وهو في صميم مصلحة العالم. إنّه أول حالة جريئة للتمرد على الوضع الشاذ الذي خلقته الدول الكبرى والذي روضت العالم عليه وأوصلته إلى وضع اللامبالاة. إنّها أول حالة جادة تفضح هذا الزيف وتجلب الانتباه إلى هذا الخلل في الوضع الدولي، إنه أول صوت يرتفع بالحق ومن أجل القانون الدولي لا ضده كما يدعون.

٤ ــ حركة عدم الانحياز:
ما هي إمكانيات تقويتها؟(*)

ـ ١ ـ

في مثل هذا الوقت الذي يتسم بحدث مهم بالنسبة إلى العالم ـ ولا سيما العالم الثالث ـ ألا وهو زوال الحرب الباردة وانفراد الغرب بقيادة الولايات المتحدة بالشؤون الدولية، لا بدّ من التفكير بما يمكن أن يكون عليه الهجوم المعاكس دفاعاً عن النفس. المهم في هذا الأمر ـ وربما في كلّ أمر آخر ـ هو الاعتماد على القوة الذاتية، فكيفما نكون نحن تكون أوضاعنا، تلك حكمة قديمة وستبقى مدى الزمن صحيحة؛ فالإنسان (بعد الله) هو محور الكون وسيد الزمان من دون شكّ، وكل ما عدا ذلك من ظروف مادية ومحيط طبيعي عامل محايد في النهاية يمكن أن يكون له أثر إيجابي أو سلبي بحسب إرادة الإنسان وفعله وما يقوم به. وإرادة الإنسان وفعله وما يقوم به إنما هي صفات تعود في النهاية إلى ما يكون عليه داخلياً، بمعنى ما يدور في نفسه وما يظهر عليه من صفات بناءً على ونتيجة إلى ما يدور في داخل نفسه.

أقول هذه الكلمات التمهيدية للعبور إلى موضوع معين في جملة ما يمكن أن يحويه الهجوم المعاكس ـ على حدّ التعبير العسكري ـ ألا وهو التصرف الدولي في السياسة الخارجية. وهنا يأتي موضوع النظر والتحليل في حركة عدم الانحياز. هل تستطيع هذه الحركة بعد إعادة النظر وبعث الحيوية وزيادة الفعالية وتطوير التنظيم أن تسهم أكثر في هذا الجهد؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه المقالة.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢.

في البداية لا بدّ من شيء من مراجعة التاريخ. كانت بداية عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ الذي انعقد في باندونغ (Bandung) في إندونوسيا من ١٨ حتى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٥، الذي لم يكن مؤتمراً لعدم الانحياز بل للبلدان الآسيوية والأفريقية حضرته وفود ٢٩ دولة. وفي هذا المؤتمر أقرّت جملة من المبادئ التي تُعدّ الأساس الأول لمبادئ حركة عدم الانحياز التي أقرت في ما بعد تأسيسها في عام ١٩٦١.

كان المؤتمر التأسيسي للحركة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وعقد في بلغراد عاصمة يوغسلافيا. وقد أعد لهذا المؤتمر اجتماع تأسيسي لوزراء الخارجية عقد في القاهرة من ٥ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٦١، وقد وُجِّهت الدعوة إلى حضور اجتماع القاهرة من قبل رؤساء ثلاث دول، هم الرؤساء عبد الناصر وتيتو وسوكارنو. وتم في المؤتمر التحضيري إقرار خمسة مبادئ لعدم الانحياز والتي أصبحت شروطاً للعضوية فيها، هي:

١ ـ اتباع سياسة مستقلة تقوم على عدم الانحياز.

٢ ـ تأييد حركات التحرر الوطني في العالم.

٣ ـ عدم الانتماء إلى أي حلف عسكري متعدد الأطراف أنشئ من أجل الصراع بين القوى الكبرى.

٤ ـ عدم الانضمام إلى أي اتفاقية أو تحالف عسكري ثنائي مع أي قوة عظمى، وعدم الانتماء إلى أي حلف دفاعي إقليمي إذا كانت الاتفاقية أو الحلف قد عقدت في مجال الصراع بين القوى العظمى.

٥ ـ عدم إقامة أي قواعد عسكرية أجنبية على أراضي الدولة.

وقد حضر مؤتمر بلغراد وفود ٢٥ دولة.

وبمرور الوقت وتتابع مؤتمرات القمة استطاعت الحركة في مؤتمر قمة هافانا المنعقد في عام ١٩٧٩، وضع وثيقة كاملة تضم مبادئها ما يلي:

١ ـ الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة والوحدة الإقليمية وأمن البلدان غير المنحازة.

٢ ـ اختفاء أشكال التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى كافة.

٣ ـ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها.

٤ ـ تقوية حركة عدم الانحياز كعامل مستقل عن الكتل وإشاعة مبادئها في العالم.

٥ ـ تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري بما في ذلك الصهيونية وكل أشكال التوسع والاحتلال والسيطرة الأجنبية أو الاستعمارية.

٦ ـ حماية السلم والأمن الدوليين.

٧ ـ توسيع النطاق الدولي للوفاق.

٨ ـ تعزيز وحدة الدول غير المنحازة وتضامنها وتعزيز التعاون في ما بينها.

٩ ـ البحث عن وسائل إنهاء سباق التسلح. ولا سيما التسلح النووي، وتحقيق نزع السلاح العام والشامل تحت سيطرة دولية.

١٠ ـ إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد من أجل تسريع تنمية البلدان النامية والقضاء على التفاوت القائم مع الدول المتقدمة.

١١ ـ اختفاء الفقر والجوع والأمراض والجهل من الدول النامية.

١٢ ـ المشاركة المتساوية في حلّ المشاكل الدولية الكبرى وبناء نظام ديمقراطي للعلاقات الدولية قائم على مبدأ المساواة بين الدول.

١٣ ـ احترام وحماية حقوق الإنسان وكذلك حرياته الأساسية.

١٤ ـ مساندة منظمة الأمم المتحدة وتقوية دورها وفاعليتها.

١٥ ـ حلّ الأحلاف والتكتلات العسكرية للقوى الكبرى.

١٦ ـ سحب القوات الأجنبية وإلغاء القواعد العسكرية الأجنبية.

١٧ ـ تعزيز التعاون بين البلدان غير المنحازة والدول النامية الأخرى من أجل تحقيق الاكتفاء الجماعي.

١٨ ـ إقامة نظام جديد للإعلام ولوسائل الاتصال.

١٩ ـ حماية التراث الثقافي للبلدان غير المنحازة وإثراؤه، وتوسيع التعاون في ما بينها في هذا المجال.

ومن تدقيق البنود الـ (١٩)، يتضح أن بعضها فقد مفعوله بعد زوال الحرب الباردة كالفقرة رقم (٧)، والفقرة رقم (٩)، والفقرة رقم (١٥)، إلا أنه يلاحظ

أن الفقرات الأخرى لا تزال مهمة وضرورية ولم تتأثر أهميتها بانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين؛ فجميع قضايا مقاومة الاستعمار وتصفية آثاره، ودعم حركات التحرر في العالم والتعاون بين دول عدم الانحياز، وتقوية منظمة الأمم المتحدة، والتعاون الاقتصادي الدولي وبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة، لا تزال موضع اهتمام ونضال بلدان الحركة وعموم بلدان العالم الثالث.

هذا من حيث النصوص. ولننظر إلى الموضوع من حيث الواقع وحقيقة هواجس الدول التي أنشأت الحركة في مجال السياسة الدولية. كان هناك هاجس الأمن والمحافظة على الاستقلال بوجه مطامع كلّ من المعسكرين المتناحرين آنذاك؛ فيوغسلافيا التي اتبعت سياسة مستقلة عن المعسكر الشرقي كانت تخشى التدخل السوفياتي في شؤونها؛ وإندونيسيا كانت تواجه التواجد العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي من جهة، وخطر الحركة الشيوعية القريبة منها في الصين من جهة أخرى (التي تجلّت في ما بعد بمحاولة الانقلاب العسكري ضدّ سوكارنو)؛ والرئيس عبد الناصر وعموم البلدان العربية كانت في مواجهة مستمرة مع الغرب الاستعماري وفي مقدمته الكيان الصهيوني.

ولكن حتّى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة هل زالت هواجس الأمن والتدخل وقضايا التحرر الأخرى بالنسبة إلى بلدان الحركة؟ الجواب: كلا؛ فخطر التدخل الغربي والعدوانية الصهيونية بقيت (لا بل ازدادت حدّة) وكل موضوع الاستعمار الجديد المتمثل في الاستغلال الاقتصادي والعلاقات التجارية غير المتوازنة لا تزال على ما كانت عليه، وموضوع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة لم يشهد أي تطور إيجابي. إن يوغسلافيا تعاني الآن التدخل الغربي في شؤونها الداخلية، ومصر يزداد فيها النفوذ الأمريكي. والوجود العسكري الأمريكي في جميع الأرجاء التي كان فيها في العالم بقيت على ما كانت عليه.

إن جميع هذه الظواهر توفّر الدليل الملموس على ضرورة استمرار حركة عدم الانحياز لا بل تقويتها وزيادة فعاليتها في الوضع الدولي الجديد، بدلاً من العكس الذي أعربت عنه بعض الآراء المستوحاة من السياسة الغربية التي تدعو إلى إضعاف الحركة.

وقد شعرت أوساط واسعة في الحركة بأهمية التطور الدولي الذي نتج من انهيار المعسكر الشرقي وانفراد الولايات المتحدة وأثره في الحركة، فتألفت لجنة للنظر في هذا الموضوع التي عقدت اجتماعها الأول في نيقوسيا في كانون الثاني/

يناير ١٩٨٩. وفي اجتماع وزراء الخارجية في أكرا عاصمة غانا، خوّلت اللجنة مواصلة عملها، فعقدت اجتماعها بدعوة من وزير خارجية قبرص في لارناكا للمدّة من ٣ ـ ٤/ ٢/ ١٩٩٢، وطلب منها تقديم تقريرها النهائي إلى مؤتمر القمة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ في إندونيسيا.

وقد جرت مناقشة واسعة لوضع الحركة في الظرف الدولي الجديد في اجتماع لارناكا، وكانت خلاصة هذه الاجتماعات إجماع الوفود على استمرار صلاحية مبادئ وأهداف الحركة في الوضع الدولي الجديد، وأن على دول الحركة التمسك بحقوقها في مقاومة الهيمنة والتدخل في شؤونها وحماية استقلالها وسيادتها الوطنية، لا بل ذهب المجتمعون إلى أبعد من ذلك، فقد اتفقت غالبية الوفود على ضرورة زيادة فعالية الحركة في خلق نظام دولي جديد تسود فيه العدالة والمساواة بين الدول. هذا ما توصلت إليه الحركة نتيجة إلى مناقشاتها حول مستقبل الحركة في ظلّ الوضع الدولي الجديد، على الرغم من أن الغرب يرغب لو يستطيع التقليل من أهميتها وإضعافها ومن ثمّ تذويبها بشتى الوسائل، وقد تجلى ذلك في ملاحظات ومقترحات ممثلي بعض الأنظمة الموالية للغرب مثل النظام المصري الذي أورد مقترحات للتخلي عن الدور السياسي للحركة والتحول إلى النشاط الاقتصادي.

ـ ٢ ـ

ما هي إمكانيات زيادة فعالية الحركة بعد أن تأسس مبدأ استمرارها؟ هناك بعض الإمكانيات

أولاً: اتبعت الحركة في السابق سياسة في قبول الأعضاء اتسمت بمرونة أكثر من المسموح في قياس المعايير التي وضعت لذلك. لقد سمحت الحركة بدخول أعضاء جدد لا تنطبق عليهم من حيث الجوهر شروط الانتماء إلى حركة عدم الانحياز، متبعة معياراً قانونياً مجرداً يكتفي بالشكل من دون النظر إلى الحقيقة، فالدولة التي لا تنتمي رسمياً إلى هذا المعسكر أو ذاك، أو غير الداخلة رسمياً في حلف عسكري تابع لأي من المعسكرين المتصارعين، جرى قبولها في الحركة من دون النظر إلى حقيقة سياسة تلك الدولة وتصرفها الواقعي في الحياة الدولية وعلاقاتها الخارجية، وهكذا استطاع عدد من الدول المنتمية حقيقة إلى عقيدة هذا المعسكر أو المعسكر الآخر من دخول الحركة لمجرد توافر الشرط الرسمي المتعلق بالأحلاف العسكرية. وكان أصحاب هذا الاجتهاد يقولون إن

الدولة المستقلة حديثاً من الأفضل أن تنضم إلى الحركة قبل أن يستوعبها هذا المعسكر أو ذاك، ومن الأفضل ربطها بالحركة حتّى لو كانت واقعياً تميل إلى أحد المعسكرين. وبذلك دخلت الحرب الباردة إلى داخل الحركة، وأخذت مواقف هذه الدول بإزاء القضايا المطروحة للنقاش واتخاذ القرار في داخل الحركة تميل إلى التأثر ومن ثمّ التبعية لمواقف هذا المعسكر أو ذلك بحسب انتماءات تلك الدول الفكرية والسياسية. وقد أدى ذلك إلى ضعف الحركة وعدم قدرتها على اتخاذ مواقف موضوعية معبرة عن مبادئها إزاء الأحداث الدولية، فأضعف ذلك المعنويات وخفت الحماسة التي شهدتها في بداية تأسيسها، وبدا يدب عند الغالبية شعور بعدم الجدوى وضعف التأثير والقدرة على اتخاذ القرارات، ناهيك عن إرادة تنفيذ القرارات التي ضعفت نتيجة ذلك.

إن زيادة العدد نفسه كان له أثر سلبي إضافي؛ فقد تشعبت الآراء وكثرت موضوعات النقاش وازدادت قضايا الاهتمام الثنائي ذات الصفة الخاصة، الأمر الذي كان له أثر سلبي في عملية النقاش والحوار واتخاذ القرار وتنفيذه. وأدى ذلك إلى مزيد من هبوط الروح المعنوية وتدني الشعور بالجدية والأهمية.

إن حجج سياسة الباب شبه المفتوح في قبول الأعضاء الجدد قد ثبت خطأها واتضحت آثارها السلبية المتراكمة بمرور الوقت، حيث اقتربت الحركة تدريجياً من وضع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن هذه السياسة في موضوع العضوية كانت موضع نقاش وتقويم في مناسبات عدة، وقد حاول العراق ودول أخرى إيضاح خطأ النظرة التي قامت عليها من دون جدوى. لقد طالب العراق مراراً بالرجوع إلى جوهر مبادئ الحركة والالتزام بشروط العضوية فيها والخروج من الصيغة القانونية الشكلية المجردة، إلى حقيقة تلك المبادئ وواقع سياسة الدولة طالبة الانتماء. إن هذه السياسة التي ثبت ضررها، آن الأوان للتخلي عنها بصورة حاسمة. وبما أنه ليس من الواقعية في شيء إخراج أعضاء لا تنطبق عليهم الشروط الحقيقية من الحركة بعد أن قبلوا فيها، فليس أقل من أن يتم التخلي عن تلك السياسة مستقبلاً في ما يتعلق بطلبات العضوية الجديدة. أقول ذلك في مقابل ملاحظات ترددت أخيراً تطالب بتحويل المنظمة إلى منظمة دول العالم الثالث مثلاً.

إن مسألة الرجوع إلى مبادئ الحركة في الحقيقة والجوهر والتخلي عن الشكل المجرد، يجب أن تتجسد ليس في موضوع العضوية الجديدة فحسب، بل يجب أن تظهر روحاً جديدة تطبع الحركة في جميع تصرفاتها وقراراتها ومناقشاتها. إنّها

مسألة مهمة أرى أن يتولى الأعضاء المهتمون الجادون مهمة إعمامها ونشرها وجعلها هي الغالبة مقابل الميول التراجعية المستوحاة من السياسة الغربية الهادفة إلى إضعاف الحركة وتهميش دورها. وهنا يؤدي الإعلام والتعبئة دوراً مهماً في إنجاز هذا العمل. الحركة بحاجة الآن إلى تنشيط وبث الحماسة ورفع الروح المعنوية وبناء الثقة مجدداً.

ثانياً؛ إن عناصر القوة في الحركة ـ وأي حركة تقريباً ـ اثنان هما المبادئ والتنظيم. إن دور التنظيم كعامل قوة وفعالية في أي حركة مستمرة من أجل تنفيذ مبادئها مسألة لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد أو الإيضاح فهي ـ على ما أظن ـ معروفة إذ ما من حركة ذات مبادئ استغنت عن عنصر التنظيم من أجل أن تنجح. إذ إلى جانب قوة المبادئ يشكل التنظيم مصدر قوة إضافية مهمة للبقاء والاستمرار والنجاح. لذلك كان هناك التنظيم بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى في الحركات التي يقيمها الإنسان في مختلف نواحي الحياة.

لقد لوحظ على حركة عدم الانحياز خلال المدّة التي انقضت من حياتها قلة الاهتمام بعامل التنظيم، ويبدو أن ذلك كان من أحد أسباب ضعفها وبخاصة بعد أن ازداد عدد الأعضاء وتعقدت المشاكل الدولية وتشعبت مواضيع النقاش والقرارات. إن خللاً تنظيمياً بدأ يظهر على الحركة منذ سنوات جالباً انتباه البعض من الأعضاء، وكان العراق ضمن من اهتم بهذا الموضوع وتحدث فيه مع رؤساء بعض الدول الأعضاء وقدم مقترحات محدودة لذلك. وقد طرح الموضوع رسمياً في اجتماع وزراء الخارجية في ليما في سنة ١٩٧٥، ومن خلال طرح الموضوع ثنائياً مع بعض الدول ذات الاهتمام في الحركة، لوحظ أن ذلك الرأي لم يلق التأييد، وقد تكوّن شعور خفي هو أن السبب الحقيقي إلى عدم التأييد يعود إلى رغبة تلك الدول في أن تكون حرة التصرف ومطلقة اليد في التعامل اليومي في علاقاتها الدولية، معتقدة أن تقوية الحركة تنظيمياً عن طريق إنشاء سكرتارية مركزية دائمة أو جهاز إداري (على سبيل المثال) يحد من حرية التصرف تلك. وكانت تلك الدول تقصد في الحقيقة أن تستفيد من حالة الصراع والتنافس الدولي بين المعسكرين لتحقيق منافع خاصة في مختلف المجالات. لذلك فهي كانت تريد أن تبقى الحركة مجالاً للنقاش الحر السائب وإبداء الآراء دونما التوصل إلى قرارات محددة واضحة وإلزام الأعضاء على التقيد بها. إن إنشاء سكرتارية دائمة وإدارة مركزية لتقوية التنظيم ومتابعة تنفيذ القرارات، من شأنه أن يحد من تلك الحرية. ذلك كان تفسيرنا للموقف وإن لم يفصح عنه أحد صراحة.

إن الحرب الباردة قد انتهت الآن وتوقفت (إلى حد ما وبشكل ما) معها إمكانية الحصول على ذلك النوع من المنافع الثنائية في الوقت الحاضر. فهل نستطيع أن نعد ذلك تحاوراً إيجابياً لصالح مزيد من قوة التنظيم في الحركة؟ الجواب نعم منطقياً، إلا أن الواقع ربما يكون غير ذلك، إذ يبدو أن الميول الرافضة لفكرة زيادة قوة التنظيم لا تزال موجودة لأسباب اجتهادية أو مصلحية خفية. ومهما يكن فإنني لا أزال أعتقد أن درجة من زيادة التنظيم ضرورية لتقوية الحركة. إن التخوف من نمو البيروقراطية وسلبيات الإدارة أمر مشروع ووارد، إذ إنَّه ليس من المستحيل تلافيه إذا ما أحسن دراسة هذا الأمر وتم اختيار الشكل والتوقيت والدرجة للإجراءات التنظيمية المقترحة. إن الوضع الحالي للتنظيم في الحركة غير ملائم. وكان عاملاً من عوامل الضعف من دون شكّ. وهنا نستطيع أن نحقق تقدّماً في مجال تقوية الحركة.

ثالثاً؛ في مجال العضوية الحالية للحركة هل هناك جوانب إيجابية لصالح تقوية الحركة؟ صحيح أنه حصلت هناك سلبيات؛ فدور مصر قد تحول على يد سياسة أنور السادات ومن خلفه في القيادة من سياسة عدم الانحياز التي سار عليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى سياسة التبعية إلى الولايات المتحدة؛ ويوغسلافيا العضو المهم في الحركة تعاني صعوبات داخلية. إلا أن هذه الدولة بفعل التأثير الغربي قد أدركت الآن وعن طريق التجربة العملية القاسية أن استقلالها ووحدتها الوطنية مهددة بسبب التدخل الغربي في شؤونها الداخلية، لذلك فهي تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أهمية سياسة عدم الانحياز وضرورتها حماية أمن واستقلال الدول الصغيرة؛ ودولة كبرى مهمة مثل الهند كانت ذات علاقة وطيدة بالاتحاد السوفياتي كوسيلة لموازنة التأثير الأمريكي، والعلاقة المتوترة مع الصين بسبب مشاكل الحدود. إن قوة الموازنة هذه قد تلاشت الآن. لذلك إن الهند الآن ربما تكون أكثر استعداداً وأكثر حاجة ـ من أجل أمنها الوطني وحماية مصالحها ـ أن تلتفت أكثر للحركة كقوة معدلة للضغط الأمريكي الذي بدأت بعض تباشيره تظهر من خلال قضية انتشار الأسلحة النووية وتعاونها في ذلك مع روسيا. كما يلاحظ أن الهند بدأت ببذل جهود لتقوية علاقاتها بالصين استجابة إلى التطورات التي حدثت في الموازنة الدولية.

وخلاصة ذلك يمكن أن تكون لصالح زيادة الاهتمام ومن ثمّ الفعالية لدولة مثل الهند كعضو في حركة عدم الانحياز بظل الوضع الدولي الجديد. إذ من المنتظر أن تكون قيادة الهند في الوقت الحاضر تدرك خطر الانفراد الأمريكي وتأثيره السلبي في أمنها ومصالحها الحيوية من خلال قنوات عديدة ولا سيما قناة المشاكل

الدينية والحدودية المتعلّقة بكشمير؛ فهل ستكون الهند أكثر نشاطاً لتقوية الحركة في المرحلة الجديدة؟ ذلك محتمل وهو إذا ما حصل فيمكن أن يُعدّ عاملاً إيجابياً. ثمّ هناك عدد من الدول من بقايا المعسكر الاشتراكي أعضاء في الحركة قد ضعف موقفها الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وازدادت صعوباتها الداخلية. ومن المنتظر أن يزداد الضغط الأمريكي عليها، لا بل إن ذلك قد بدأ فعلاً، فهناك كوبا التي اتضح هجوم الولايات المتحدة عليها من خلال خطاب جورج بوش [الأب] في الجمعية العامة للأمم المتحدة في افتتاح دورة عام ١٩٩١؛ وهناك كوريا الشمالية وفييتنام وكمبوديا ولاوس، وكلها دول أصبحت في وضع حرج الآن.

لذلك فقد تضطرها أوضاعها الجديدة إلى أن يتحول نشاطها في داخل الحركة من نشاط مشتق من الحرب الباردة إلى نشاط ملتصق بمبادئ الحركة المتعلّقة بحماية الاستقلال الوطني ومقاومة التدخل في الشؤون الداخلية وباقي مبادئ الحركة التي لا تزال صالحة في الظروف الحالية كما أسلفنا الإشارة إليه. وبعبارة أخرى أن هذه الدول مهما كانت خيارها العقائدي والسياسي في الظرف الدولي الجديد فقد تجد مبادئ الحركة ملاذاً وحماية لها من الضغوط الأمريكية الجديدة بعد زوال الدعم الذي كانت تتلقاه من المعسكر الشرقي، الأمر الذي يجعلها تزداد قرباً من الحركة وتزداد فعالية واهتماماً بتقويتها.

وفي المجال العربي، كشف الموقف الأمريكي من خلال عدوانه على العراق وما أعقب ذلك من حصار وضغوط تستهدف التدخل في وضعه الداخلي، أن الولايات المتحدة تقصد استثمار الوضع الدولي الجديد لصالح فرض الهيمنة على الوطن العربي ووضع اليد على الثروة النفطية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، وبخاصة في نهاية هذا العقد حيث ستكون الأقطار المسلّطة على الخليج وهي السعودية والعراق والإمارات والكويت، الوحيدة القادرة على توفير النقص الذي سيحصل في المعروض من النفط بالنسبة إلى الطلب عليه، وحيث ستكون الولايات المتحدة مضطرة إلى استيراد نصف حاجتها من هذه المادة من هذه المنطقة. إن أقطاراً عربية عديدة تدرك أبعاد السياسة الاستعمارية الاستحواذية للولايات المتحدة ولو بدرجات متباينة من الإفصاح عن ذلك. لذلك فمن المنتظر أن يزداد اهتمامها بحركة عدم الانحياز كوسيلة للدفاع عن مصالح الأمة العربية الحيوية.

إن أقطاراً عربية مثل السودان وليبيا والأردن والجزائر وتونس وموريتانيا واليمن، معرضة بهذا الشكل أو ذاك وبهذه الدرجة أو تلك إلى الضغوط الأمريكية، وتدرك خطر ما قامت به وتقوم به الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر

الذي سيجعلها بدرجة أو بأخرى أكثر اهتماماً بهذه الحركة كخط دفاع ضدّ الانفراد الأمريكي والسياسة الاستعمارية التي تتبعها في المنطقة العربية.

إن جميع هذه الأقطار تقريباً تعاني بشكل أو بآخر مشاكل ليست بعيدة عن التحريك الأمريكي؛ فالسودان لديها مشكلة العناصر الانفصالية في الجنوب التي ثبتت علاقتها بالغرب وبعض الأنظمة العربية الموالية له؛ وموريتانيا تتعرض إلى ضغوط السنغال؛ واليمن يمارس عليها النظام السعودي ضغوطاً وتدخلاً معروفاً بقصد إضعافها والنيل من وحدتها؛ والأردن معرضة دوماً إلى الخطر الصهيوني الذي يتخذ شتى الأشكال؛ والجزائر تعاني مشكلة داخلية بانت أخيراً علائم صلتها بالخارج؛ وليبيا تتعرض الآن إلى حملة عدائية أمريكية واضحة. ولا يخفى أن الانفراج النسبي في الوطن العربي الذي حصل أخيراً في اتجاه شيء من الديمقراطية متمثلاً بحرية الصحافة، الأمر الذي جعل أنظمة عربية عديدة تستجيب نسبياً وإلى حد ما إلى مطامح الشعب وتحترم آراءه. وقد تمثل ذلك في ظهور التأييد الشعبي الواسع النطاق لموقف العراق أثناء العدوان وبعده. لذلك من المنتظر أن تكون لاتجاهات الرأي العام قدرة أكبر للإعراب عن نفسه والضغط في اتجاه تأييد مبادئ حركة عدم الانحياز وزيادة الاهتمام بها.

إن جميع هذه العناصر إيجابية كما يبدو لصالح تقوية الحركة في المرحلة المقبلة، وهي من دون شكّ إذا ما بذلت الجهود الحثيثة المنظمة إلى تطويرها من قبل عدد قائد مبادر من الأعضاء المسموعي الكلمة القادرين في مجال العمل الدبلوماسي على تأدية هذه المهمة، أقول إذا ما حدث ذلك فإنه سيكون من الممكن خلق جهد إيجابي جديد لصالح تنشيط الحركة وبعث الحيوية فيها.

والمتمعن في عضوية الحركة يجد أن هناك مجموعة من الدول أغلبها في أفريقيا ليست في جذور أنظمتها تبعية للغرب، بل على العكس كانت أنظمة بعضها ذات طابع ماركسي وإن لم يكن واضح المعالم. هناك أنغولا وموزامبيق ومدغشقر ما يصحّ عليها ذلك. ثمّ هناك تنزانيا وناسيبيا الدولة الجديدة، وهناك بيرو وغويانا في أمريكا اللاتينية. إن جميع هذه الدول لم تحكمها أنظمة موالية للولايات المتحدة وهي الآن بسبب أوضاعها الحالية وماضيها يمكن أن تكون أكثر استعداداً إلى خط تقوية الحركة وربما تكون أكثر ميلاً إلى عدم الانحياز كوسيلة للدفاع عن النفس بوجه الانفراد الأمريكي. إن تطوير مواقفها في هذا الاتجاه يحتاج بالطبع إلى جهد وبعض الوقت. بعبارة أخرى إمكانية يجب عدم إخراجها من الحساب.

تلك ملاحظات حول الإمكانية الإيجابية في العضوية الحالية للحركة؛ فهل إن ذلك هو كلّ ما يمكن التفكير به؟ ومن قبيل ما يسمّى بالتفكير بصوت عالٍ، تردّ إلى التفكير مسألة تحتاج إلى دراسة وتقليب رأي لتعرف جميع جوانبها السلبية والإيجابية، وتعرف مدى إمكانية تحقيقها إذا ما تبين أن جوانبها الإيجابية تفوق جوانبها السلبية. وفي ما يأتي بعض الملاحظات حول هذه الفكرة.

كانت الصين قطباً ثانياً في المعسكر الاشتراكي، وقد تلاشى القطب الأول والأكبر والأهم وزالت معه المنظومة التي تدور في فلكه. وشهدت الصين تطورات ليست في اتجاه بقائها على الخط السياسي والعقائدي القديم نفسه؛ فهي في المجال الاقتصادي قد شهدت توجهاً صوب نوع معين ودرجة محددة من الانفتاح، متمثلة بفكرة الاقتصاد المختلط. وهي سائرة بهذا الاتجاه الذي أصبح سياسة رسمية للدولة أعربت عنها قرارات الخطّة الاقتصادية الجديدة التي قدمها إلى مؤتمر نواب الشعب أخيراً رجل الصين القوي بنغ. وفي الجانب السياسي حصل ما حصل للحركة الديمقراطية التي اختارت قيادة الدولة مقاومتها بالقوة متجنبة بذلك ـ كما يبدو ـ ما كان يمكن أن يحصل في الصين لاحقاً على غرار ما حصل للاتحاد السوفياتي. وبذلك بقيت الصين في هذا المجال على السياسة القديمة نفسها. ولكن لننظر إلى الأمور من زوايا أخرى. لقد تلاشت سياسة التعسكر القديمة بِكُلّ ما تنطوي عليه من سياسة للولايات المتحدة من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. ولم تعد الصين ـ كما يبدو ـ صاحبة رسالة نشر الماركسية في خارج الصين. الذي يبدو أن اهتمام الصين الأول الآن هو التنمية الاقتصادية، والمحافظة على نظامها وسيادتها ووحدتها بوجه رياح التفكيك التي هبت على الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

كما إنَّ الصين تدرك جيداً اندفاع الولايات المتحدة الجديد للهيمنة على العالم، ورغبتها في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي على بلاد بهذه الرقعة الجغرافية وهذا التعداد السكاني مثل الصين؛ فهل ستكون هذه الاعتبارات دافعاً مشجعاً للصين لزيادة اهتمامها بحركة عدم الانحياز التي تمثل إلى حد بعيد طموحات الجزء المتحرر نسبياً من بلدان العالم الثالث، والصين جزء منه من دون شكّ؟ والصين الطموحة إلى التنمية والتصنيع من ثمّ إلى إيجاد الأسواق لصادراتها وإلى جني منافع التبادل التجاري مع الآخرين، ألا تجد في بلدان حركة عدم الانحياز فرصة فضلى لتقوية علاقاتها الاقتصادية؟ إن أوروبا الغربية سائرة في طريق التوحيد والتكتل،

والولايات المتحدة تحتاج إلى أن توسع أسواقها الخارجية تخفيفاً لأزمتها الاقتصادية بوجه منافسة اليابان وأوروبا. بإزاء كلّ ذلك أين ستجد الصين مجالها الاقتصادي؟ أليست لبلدان حركة عدم الانحياز إمكانية مفيدة للصين في هذا المجال؟ ثمّ ألا تحتاج الصين إلى كتلة دولية بهذا العدد من الأصوات في الأمم المتحدة وبقية المحافل الدولية، تستند إليها للحصول على الدعم السياسي والمعنوي إذا ما تعرضت إلى ضغوط أمريكية للتدخل في شؤونها الداخلية؟ إن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة لا بدّ أن يفكر عاجلاً أم آجلاً بموضوع بقاء هذه الدولة الكبرى العضو الدائم في مجلس الأمن على الخط الماركسي بعد زوال الاتحاد السوفياتي. إن الولايات المتحدة التي تريد تصفية الماركسية كلها من العالم، كيف ستقبل بقاء هذه الكتلة البشرية المهمة على العقيدة نفسها المراد إزالتها، وإن كانت في وضع سباتي غير مهاجم في الوقت الحاضر؟ لا بدّ للولايات المتحدة أن تفكّر في مرحلة مقبلة وبعد أن تتم تصفية الكتلة السوفياتي، تماماً بالتوجه نحو تصفية الجزء المتبقي من المعسكر الاشتراكي. إن تقليب الأمر عقلياً يوصل لهذا الاستنتاج؛ فالولايات المتحدة لا بدّ من أن تفكّر في ذلك، وكذلك الصين لا بدّ من أن تفكّر بهذا الاحتمال؛ فمهما كانت مقتضيات الظروف الحالية، فإن المستقبل لا ينبئ منطقياً بغير تطور اصطدام الولايات المتحدة بدرجة أو بأخرى بالصين.

إن مسعى الولايات المتحدة إلى تغيير نظام الصين من الداخل في الأقل سيبقى ماثلاً ومنتظراً؛ فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فالسؤال المهم الذي يرد بناء عليه هو: هل ستجد الصين بحركة عدم الانحياز قوة مساعدة للدفاع عن النفس؟ أم أنها ستجد أن ذلك مدعاة إلى استفزاز الولايات المتحدة التي تحرص الصين على عدم استفزازها في الوقت الحاضر؟ هل ستحاول الصين تأمين مصالحها الاقتصادية عن طريق نسج علاقات ثنائية مباشرة عبر صفقات وتفاهم منفرد مع الكتل الاقتصادية الغربية مثل أمريكا وأوروبا واليابان؟ هل ستقتنع الصين بوجود فائدة ملموسة يمكن أن تجنبها سياسياً واقتصادياً من انضمامها إلى حركة عدم الانحياز، أم أن تقويمها سيكون سلبياً لأهمية هذه الحركة بعد ركودها الطويل؟ تلك اعتبارات متناقضة، وكلها احتمالات يصعب معرفة ما سيكون راجحاً منها، كما يصعب معرفة موقف الصين الحقيقي من كلّ منها، وهي المعروفة بقلة التصريح والسبات النسبي في الحياة الدولية العلنية. وبعبارة أخرى إنّني أرى بانضمام الصين لحركة عدم الانحياز إمكانية تحتاج إلى دراسة من جميع الوجوه للتوصل إلى تقويم حقيقي لصافي فوائده لصالح تقوية الحركة. وإذا ما تبين ذلك بقناعة جيدة تأتي مرحلة الحوار مع الصين لإقناعها بذلك.

إن انضمام الصين إلى حركة عدم الانحياز يمكن أن تكون له نتائج إيجابية لا تخفى. ومنها وليس أقلها أن الصين عضو دائم في مجلس الأمن وتملك حقّ النقض، فإذا ما سارت الأمور على ما هو متصور ومنتظر، وإذا ما كان كلّ شيء كما يراد له أن يكون، فإن انضمام الصين إلى حركة عدم الانحياز يمكن أن يكون بداية جيدة لإعادة التوازن الذي فقد بزوال الاتحاد السوفياتي. إن أخطر ما ينطوي عليه الوضع الدولي الجديد هو ما تتعرض له بلدان العالم الثالث من أخطار انفراد هذه الدولة الاستعمارية العاتية ـ أمريكا ـ بشؤون العالم، حيث أصبحت بلدان العالم الثالث الضعيفة الفقيرة من دون غطاء دولي.

ربما يقال إن عقد مثل هذا الأمل الكبير على الصين ـ أن تكون قوة التوازن الجديدة في مجلس الأمن ـ ومجمل الحياة الدولية هو من قبيل التفاؤل المفرط بسبب السمات التي تتسم بها السياسة الصينية الآن، وهي سمات الانكفاء والتلاؤم والتركيز على الشأن الداخلي وتجنب المواجهة في السياسة الدولية. إن ذلك صحيح في الوقت الحاضر ولكن السؤال سيبقى موجوداً هل ستبقى الأوضاع على ما هي عليه الآن بخصوص العلاقات الأمريكية ـ الصينية؟ هل ستقبل الولايات المتحدة في وضعها المهيمن الجديد بوجود الصين بنظامها الحالي، أم سيزداد نشاطها في مجال الزعزعة الداخلية والتدخل؟ هل ستكون العلاقات الأمريكية ـ الصينية في الناحية الاقتصادية والتجارية سلسة سلمية متعاونة، أم ستشهد توترات وضغوط متجهة صوب إخضاع الصين للشروط والمطالب الأمريكية كما تدلّ الأحداث الأخيرة؟ إذاً المستقبل قابل لهذه الاحتمالات، لذلك فإن التفكير في علاقة الصين بحركة عدم الانحياز في إطار المستقبل أمر وارد ومعقول التفكير فيه، إنّه من قبيل الحكمة والتحسب واستقراء المستقبل أن تفكّر الحركة والصين معاً في مسألة هذه العلاقة.

لقد قُبلت الصين في مؤتمر القمة العاشر المنعقد في جاكارتا كعضو مراقب، وقد حضر المؤتمر وزير خارجيتها، وقد أعرب عدد من الوفود (ومنها العراق) من خلال الكلمات التي ألقيت واللقاءات التي تمت عن الرغبة والترحيب بدخول الصين عضواً كاملاً في الحركة.

٥ ــ نحو مراجعة لموضوع الاستعمار(*)

ـ ١ ـ

هل في موضوع الاستعمار ما هو جديد؟ إن السؤال ما كان ليكون وارداً لولا الظروف التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة، والكلام المتداول عن الوضع الدولي الجديد الذي يسميه البعض محاكاة للآخرين بالنظام الدولي الجديد.

الحديث عن الوضع الدولي الجديد حديث سياسي كما يبدو، والسياسة حقل من حقول المعرفة ينتمي إلى ما يسمّى بالفكر السياسي الذي يدرس في الجامعات تحت عنوان علم السياسة (تجاوزاً إلى حد ما على مفهوم العلم)، ولكني أرى أن الذي يريد أن يفهم ما يجري وما جرى في موضوع العلاقة بين الدول الغربية المعروفة بدول الاستعمار وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبين دول العالم الثالث التي كانت ولا تزال الدنيا التي وقع عليها الاستعمار، أقول إن فهم العلاقة بين الجانبين لا نجده تماماً في مجال الفكر السياسي بل في مجال الفكر الاقتصادي. الذي يريد فهم قضية الاستعمار عليه أن يستعين بالفكر الاقتصادي الغربي أكثر من فكره السياسي؛ فالاقتصاد ليس أحد عوامل التأثير بل هو العامل الأول في تحديد تصرف الغرب في مجال الاستعمار. إن غرضي من هذه الملاحظة هو أن أقول إن المرجع في فهم قضية الاستعمار ليس هو الفكر السياسي في الغرب ـ ومحوره الحالي ما يسمّى بالديمقراطية البرلمانية ـ بل هو الفكر الاقتصادي ومحوره الرأسمالية.

إن هذا القول يجب ألا يؤخذ كما هو وبتجريد مطلق، إذ للرأسمالية جذور

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الرأي**، ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

فكرية؛ فالرأسمالية كنظرية اقتصادية تطورت صياغتها عبر كتابات الاقتصاديين في الغرب من آدم سميث إلى جون ستيورات مل ثمّ ريكاردو، حتّى تمّ إعادة صياغة النظرية بالمزج المعروف بين موضوع العرض وموضوع الطلب الذي تمّ على يدّ جورج مارشال (**مبادئ الاقتصاد** ١٨٩٠).

إن النظرية الرأسمالية الحديثة قد مرت بتطورات وإعادة صياغة وتعرضت إلى إضافات، إلا أنها بقيت في جوهرها الأساسي على ما كانت عليه حتّى بعد التعديلات التي دخلت عليها. وهي إذا ما أخذت من حيث جوهرها والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، قد نفذت من مصادر فكرية لا يجوز إغفالها. تقوم النظرية الرأسمالية على فكرة سعي الفرد إلى تحقيق مصلحته الشخصية في نشاطه الاقتصادي، متوخياً تحقيق أكبر ربح ممكن. وهو في هذا النشاط لا بدّ أن يكون عاقلاً يحسب حساب الربح الخسارة فيعمل على زيادة أرباحه إلى أقصى ما هو ممكن وتقليل خسارته إلى أقصى ما هو ممكن، أي أن يكون اعتباره الأول في اتخاذ القرارات الاقتصادية حساباته العقلية المجردة. إنّه سعي الفرد إلى تحقيق مصلحته الشخصية، إذا مارسه جميع الأفراد فإن المصلحة العامة تتحقق في النهاية بسبب وجود يد خفية (على حدّ تعبير آدم سميث) تنظم ذلك النشاط وتنسقه وتجعله في النهاية منسجماً مع مصلحة المجتمع.

لقد ساهمت تيارات فكرية عديدة في تكوين هذا الموقف في المجال الاقتصادي؛ فالنزعة العقلانية يمكن إرجاعها إلى مجمل النزعة العقلانية التي بدأها تفكير ديكارت ومن أتى بعده من المفكرين الذين أكدوا العقلانية، كما إنَّ التأكيد على الفرد ونشاطه يرجع إلى أفكار جون لوك ومجمل نظريات العقد الاجتماعي بشقيها الإنكليزي والفرنسي، التي قالت إن الأصل هو الإنسان الذي ولد ومعه حقوق طبيعية لم يمنحها له أحد بل وجدت معه وهي حقّ الحياة وحق الحرية وحق الملكية، والتي أصبحت في ما بعد أساساً لما يسمّى بـ «الديمقراطية البرلمانية». كما إنَّ حركة الإصلاح الديني التي بدأها مارتن لوثر، قد ساهمت في نقل التأكيد من مؤسسة الكنيسة إلى الفرد عندما قالت بالصلة المباشرة بين الإنسان والخالق من دون وساطة الكنيسة الكاثوليكية وصكوك الغفران التي نشأت فيها.

ومهما يكن من أمر تلك الجذور والروافد، فقد استقرت فكرة الرأسمالية على المبدأ العقلاني الفردي القائم على الملكية الخاصة والنشاط الفردي والحرية الاقتصادية وحرية التجارة، ما يجعل كلّ فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته وزيادة

أرباحه إلى أقصى ما يستطيع، ومن حصيلة هذا النشاط يحصل التوازن الاقتصادي وينمو الاقتصاد ويتحقق الرفاه للمجتمع ويتم الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بأقل ما يمكن من تدخل الدولة والقانون.

إن المسألة المهمة في هذه النظرية، هي أنها عالمية النظرة، أي أنها أرادت وعملت على تعميمها على نطاق العالم، فقالت بحرية التجارة الدولية وخرجت الدول الصناعية إلى البلدان الأقل تقدّماً للتعامل معها اقتصادياً، وبذلك كان الاستعمار عن طريق الاستعمار الاستيطاني والحكم المباشر سعياً وراء المصالح الاقتصادية. وهكذا أصبحت الرأسمالية ـ بغض النظر عن صيغها المتباينة ومواقفها في الفرعيات من الأمور ـ هي الفكرة الأساسية التي طبعت المجتمع الرأسمالي، فسيطرت على الحياة فيه وجرى تعميم أفكارها الأساسية على مختلف نواحي الحياة، وبمرور الوقت أصبحت المصلحة الاقتصادية الخاصة للفرد هي الغالبة في المجتمع، وأصبحت المصلحة الاقتصادية الخاصة للدولة الرأسمالية هي الغالبة في علاقة تلك الدولة بالبلدان المستعمرة في العالم الثالث وما يسمى بما وراء البحار. المصلحة الاقتصادية الخاصة المحسوبة هي أساس كلّ شيء وهي القيمة العليا في المجتمع وفي العلاقات الدولية. وفي ظل سيادة هذا التفكير قامت دنيا الاستعمار المعروفة.

ـ ٢ ـ

الذي يفحص المجتمع الغربي في الوقت الحاضر ويقيّم سلوكه السياسي ومواقفه في علاقاته الدولية ومجمل تصرفه في شتى الميادين، يخلص إلى استنتاج واحد هو أن المصلحة الاقتصادية الذاتية للفرد هي أساس كلّ شيء وهي التي ترقد في جذور جميع المواقف والتصرفات والآراء التي تصدر عن المجتمع الغربي وبشكل خاص مجتمع دول الاستعمار المعروفة. ويجري ذلك بحساب عقلاني مجرد كما تجري العمليات الحسابية على الآلة الحاسبة؛ فالأربعة أكثر من العلامة لذلك فهي مفضلة عليها مهما كانت الظروف والملابسات. ومن هذه المسلمة صدرت المقولة المعروفة عن السياسة الغربية: لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة، بل هناك مصالح دائمة.

وعندما أقول ذلك لا أعني إن الاعتبارات الأخرى لا وجود لها إطلاقاً، فهي قد تكون موجودة بدرجة أو بأخرى وبشكل أو بآخر، إلا أنها ليست العوامل الحاسمة، بل إن العامل الحاسم في النهاية هو المصلحة الاقتصادية

الخاصة المحسوبة. في الغرب المتقدم في شتى النواحي حديث كثير ونشاط واسع في مختلف نواحي الحياة، وهناك كلام كثير عن المُثُل والأخلاق والمبادئ، ولكن كلّ ذلك يبقى في حدود ولا يذهب إلى أبعد من حدّ معين يتوقف عندها، ولا يبقى في آخر المطاف غير عامل المصلحة الاقتصادية الخاصة. والغرب المتمرس بالحياة يعرف كيف يعمل وكيف يتحدث وكيف يوازن وكيف يحدد الأولويات وكيف يعطي لِكُلّ شيء وزنه كما يراه ويقيّمه؛ فأساليبه ليست بدائية بل متطورة ووسائله فيها الكثير من الحذق والمهارة ما جعل تطبيقه لهذا الموقف براقاً مزيناً لا يصدم المشاهد بل يموه عليه ويتحبب إليه.

إن مسألة التناقض بين المصلحة الأنانية والمبادئ الأخلاقية لا تبدو للمشاهد العابر واضحة صارخة ولا يستطيع الناظر إليها بسرعة أن يتبينها تماماً، إلا أنها مع ذلك لا تخفى على الباحث العارف والفاحص المتمعن. وكثير من أفراد الغرب من أصحاب الفكر الحر والميول الخيّرة يرى ذلك، وبعضهم رفع صوته عالياً ضدها وبعضهم الآخر يراها ويقر بوجودها إلا أنه لا يجد وسيلة ناجعة لمعالجتها، فهي بالنسبة إليه أمر واقع يصعب تغييره فقبلها كواقع وتعايش معها.

ـ ٣ ـ

ولكن لنذهب بهذه المناقشة شوطاً أبعد فنتناول الأفكار الأخرى، إن المسيحية دين يقوم على مبادئ خلقية معروفة وتأكيدها الروح الإنسانية والمحبة والمساواة والسلام بين البشر أمر معروف لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح، وقد ساد الفكر المسيحي مرحلة مهمة في تاريخ الغرب، وطبع الحياة الثقافية والسياسية في القرون الوسطى، ولا تزال المسيحية هي الدين السائد في الغرب. إلا أنه يلاحظ أيضاً أن المسيحية قد وفدت إلى الغرب من خارجه، وبالرغم من جذورها الفكرية في تاريخه إلا أنها لم تستطع أن توازن التفكير الذي غرسته الرأسمالية ولا أن تتغلب عليه، بالرغم من الجهود التي بذلتها الكنيسة بمختلف اتجاهاتها سواء الكاثوليكية أم البروتستانتية الإصلاحية. وقد كانت نتيجة ذلك الاحتكاك والتناقض، أن الكنيسة نفسها قد تلاءمت إلى حد ما مع الفكرة الرأسمالية، مكتفية ببعض النجاح الجزئي في تحقيق مبادئها، فقد حفزت عملاً خيرياً غير قليل، وخففت من غلواء النزعة الفردية المصلحية إلى لحد ما، وبقيت تذكّر بكل الوسائل بالروح الإنسانية والمحبة والسلام، إلا أنها في النهاية لم تستطع منع ظاهرة الاستعمار، ولم تستطع مقاومة الظلم الاجتماعي

والاستغلال والتمييز العنصري. لقد كانت النزعة الرأسمالية قوية متمكنة من النفوس إلى درجة لم تستطع مبادئ الكنيسة أن تتغلب عليها. وبمرور الوقت تأثرت الكنيسة نفسها بالنزعة العملية وأقرت ضمنياً بأنها يجب أن تعمل ضمن حدود الواقع، وبخاصة بعد أن تأسس مبدأ فصل الدولة عن الكنيسة وعلمانية الدولة، فابتعدت الكنيسة شيئاً ما عن السياسة واتجهت إلى العمل الاجتماعي والخيري والتبشيري.

ـ ٤ ـ

هناك تيار فكري آخر بعيد الجذور في الحياة الغربية هو تيار الديمقراطية الذي إذا ما راجعنا جذوره الفكرية نجدها أخلاقية تؤكد قيمة الإنسان والمساواة والعدالة والحرية. إن التيارات الفكرية الديمقراطية بدأت من الثورة المجيدة في إنكلترا عام ١٦٨٨، وتطورت بشكل نظرية كاملة الملامح في كتابات جون لوك وآرائه في العقد الاجتماعي الذي أكد أن الإنسان يولد وتولد معه حقوق طبيعية هي: حقّ الحياة وحق الحرية وحقّ الملكية، وهي حقوق لم يخلقها المجتمع ولم يوجدها القانون، بل هي سابقة على ظهور المجتمع وفوق كلّ قانون يضعه الإنسان. ومن أجل حماية هذه الحقوق أوجد الإنسان الدولة، لذلك يحقّ له تغيير الحكومة عندما تتعرض هذه الحقوق الطبيعية إلى الخطر، وبذلك جعل الثورة حقاً شرعياً للإنسان. ثمّ أتت الثورة الفرنسية وأكدت بتفكيرها أفكار العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية وقامت الجمهورية مكان الملكية المطلقة. وفي أمريكا تأسست الدولة الجديدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الاستقلال، على أساس مبادئ الحقوق الطبيعية نفسها التي شرحها وقدمها توم بين في كتابه الموسوم **الحصافة**.

إذاً، الديمقراطية البرلمانية في جذورها الفكرية تقوم في أساسها على مبادئ أخلاقية، هي تقدير قيمة الإنسان والتأكيد على الحرية والعدالة والمساواة، واعتبار موافقته هي أساس الشرعية للدولة مقابل الحق الإلهي الذي ادّعته الملكية المطلقة في القرون الوسطى.

والسؤال المهم هو هل استطاعت المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها الديمقراطية البرلمانية والتي سادت المجتمع الغربي ونقلته من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية البرلمانية، أن تؤثر فيه إلى حدّ السيطرة على النزعة الرأسمالية، نزعة المصلحة الاقتصادية الخاصة المحسوبة؟ الجواب أيضاً: كلا. إذ لم تستطع الأفكار

المستنيرة. . أفكار الحرية والعدالة واحترام الإنسان، وجميع التيارات التحررية التي ظهرت في الغرب وغيّرت النظم السياسية السائدة فيه، أن تحقق ذلك، بل تعرضت هي الأخرى إلى عملية التلاؤم والخضوع الضمني للفكرة الرأسمالية. وهنا أيضاً كانت عملية التكيّف متطورة وليست فجة وعميقة، كما إنها ليست ظاهرة صارخة للعيان. فقد حصلت بشكل معقد لا يسهل فهمه إلا للمتمعن الدارس بعناية، والذي ينظر إلى الأمور بعمق وأناة. نعم لقد استطاعت الرأسمالية أن تحوي المسيحية وأن تحوي الديمقراطية وأن تخضعهما، لتبقى هي الاتجاه السائد المتحكم في الأمور والمواقف والتصرف في نهاية كلّ أمر مهم.

ـ ٥ ـ

ورب سائل يسأل ما هي الأدلة على ذلك؟ أقول جواباً عن هذا السؤال، إن هناك دليلاً داخلياً، وإن هناك دليلاً خارجياً؛ فعلى **الصعيد الداخلي** عملت الرأسمالية على تكييف النظام السياسي الديمقراطي وإخضاعه لها، ونجحت إلى حد ما في ذلك، فنشأت الأجهزة الانتخابية التي يسيّرها نفوذ المال، وقامت بين الأحزاب السياسية الرئيسة وبين الوسط المالي من مصارف وشركات، صلات قوية معروفة، كما قام رأسمال ببناء شبكات إعلامية واسعة مرئية ومسموعة ومقروءة يسيطر عليها الرأسمال إلى حد بعيد. وامتد نفوذ المال إلى الإدارة الحكومية، وتكوّن نسيج معقد من العلاقات غير المرئية المحبوكة بذكاء وبراعة بين الطبقة الرأسمالية الغنية وبين مختلف أجنحة النظام السياسي، بحيث أصبح النظام السياسي يخدم إلى حد بعيد مصالح تلك الطبقة.

إن العلاقة بين رأسمال ـ من شركات ومصارف ـ وبين النظام السياسي أمر لم يعد خافياً ولا تنقصه الأدلة. كما إنه معترف به ويعتبر من الحقائق الراهنة المسلم بها في البلدان الغربية. بالطبع أن ذلك لا يعني أن النظام الديمقراطي البرلماني لا يعمل، بل إنه في الواقع يعمل وفيه هامش لا بأس به من حرية الاختيار والحياد القانوني في الانتخابات وسيادة القانون وحرية الرأي وتداول السلطة. كما إن هناك درجة ملموسة من احترام حقوق المواطن والحرية الشخصية. إذ إنَّ عملية الهيمنة والنفوذ والتأثير التي يمارسها رأس المال والطبقة الرأسمالية لا تتم بطريقة فجة بدائية صارخة، بل بأساليب ذكية معقدة بارعة غير مباشرة تتوخى جوهر الأمور ونتائجها أكثر من المظاهر والشكل.

أما الدليل **الخارجي**، فهو أوضح وأقوى من الدليل الداخلي؛ فالدول الغربية

الرأسمالية التي تطور نظامها السياسي من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية البرلمانية، هي نفسها التي أقامت دنيا الاستعمار بشتى أشكاله، فسيطرت على بلدان واسعة في العالم بمختلف الوسائل غير المشروعة، وأهمها استخدام القوة المسلحة، وبذلك قامت تلك الحقبة المظلمة من التاريخ التي أخضعت خلالها شعوب كثيرة إلى أبشع صنوف الظلم والاضطهاد والعنف والاستغلال والاعتداء؛ فالاستعمار بحدّ ذاته يعني بصورة واضحة لا لبس فيها الاعتداء على المبادئ الإنسانية والخروج عن المُثُل العليا التي يفترض أن تقوم عليها الديمقراطية، ألا وهي احترام الإنسان وحقوقه الطبيعية من حياة وحرية ومساواة وعدالة.

لقد اتبعت الدول الرأسمالية الغربية سياستين مزدوجتين، فهي في الداخل قبلت إلى حد ما النظام الديمقراطي وإن كانت قد كيّفته كما أسلفنا، إلا أنها في الخارج قد وضعت كلّ ذلك خلف ظهرها وخرجت إلى العالم عاتية ظالمة مستعمرة، تستخدم القوة والعنف وتمارس الاستغلال واضطهاد الآخرين.

صحيح أن عهد الاستعمار قد بدأ في مرحلة الملكية المطلقة وقبل قيام الديمقراطية البرلمانية، إلا أن مرحلة الاستعمار قد امتدت وتواصلت بعد قيام الديمقراطية البرلمانية كما هو معروف تاريخياً.

ثمّ يلاحظ، أن الدول الغربية التي ترفع شعار الديمقراطية البرلمانية في سلوكها السياسي إزاء بلدان العالم الثالث التي استقلت، كانت دوماً تضع مصالحها الذاتية فوق المبادئ، فنجدها تؤيد وتعارض الأنظمة القائمة في بلدان العالم الثالث لا على أساس أخلاقي مبدئي يتعلق بالديمقراطية، بل على أساس مصالح نفوذها؛ فهي كثيراً ما سعت إلى قيام أنظمة دكتاتورية موالية لها وعملت ضدّ أنظمة ديمقراطية مستقلة لا تخضع لنفوذها؛ فقد قامت الولايات المتحدة بنشاط واسع لعشرات السنين في مجال الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية؛ وساندت نظاماً عسكرياً في تشيلي ضدّ نظام منتخب من الشعب؛ كما شنت أمريكا حرباً كالعدوان الثلاثيني على العراق دعماً لأنظمة تعود إلى القرون الوسطى؛ ومارست فرنسا وريثة الثورة الفرنسية أبشع حرب ضدّ شعب الجزائر أثناء الثورة؛ واشتركت عسكرياً مع بريطانيا والكيان الصهيوني بعدوان على مصر؛ واشتركت مع أمريكا لإعادة نظام المشيخة في الكويت؛ ولها سجل تاريخي أسود في الاستعمار في أفريقيا والهند الصينية.

أما بريطانيا التي بدأت بها ثورة الديمقراطية البرلمانية منذ صدور الماغناكارتا (Magna Carta) في عام ١٦٨٨، فهي تمارس الاضطهاد والاستغلال والعدوان في

بقاع الأرض كافة. ولا تزال شعوب عديدة تعاني آثار ذلك الاستعمار حتّى الآن في فلسطين وشبه القارة الهندية وفي منطقتنا العربية وبخاصة في الخليج العربي.

كلّ ذلك قامت به البلدان نفسها التي تطبق الديمقراطية البرلمانية وترفع شعاراتها عالياً في عالم اليوم.

ـ ٦ ـ

بعد الحرب العالمية الثانية، حصل تطور في الوضع الدولي، حيث خرج العالم بمعسكرين: معسكر الرأسمالية ومعسكر جديد هو معسكر الدول الاشتراكية. وبدأت الحرب الباردة، وبذلك ظهرت الفكرة البديلة للرأسمالية ومعها قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية وإعلامية. وبدأت الشيوعية تحقق انتصارات هنا وهناك في العالم، وتحقق بعض التقدّم في داخل بعض البلدان الرأسمالية مثل فرنسا وإيطاليا، وبدأ العالم يستمع إلى رأيين بدلاً من رأي واحد، ويقابل في الميدان قوتين متناحرتين بدلاً من قوة واحدة، وبذلك ظهر خطر الشيوعية على المعسكر الرأسمالي ودنيا الاستعمار القديم.

إن أفكار المعسكر الشيوعي كانت نقيض أفكار المعسكر الرأسمالي؛ فهي تنادي باستقلال الشعوب وتصفية الاستعمار وإلغاء الاستغلال بتحقيق العدالة وإنصاف الفقراء.. إلخ. وإزاء ذلك اضطرت الرأسمالية إلى تطوير موقفها فأعادت صياغة بعض قوالب تعاملها مع شعوبها ومع العالم.

في الداخل بدأت بإدخال بعض الإصلاحات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة، وأخذت تهتم أكثر من السابق بمسألة الكساد وتقلبات الدورة الاقتصادية التي أشاع الاهتمام بها فكرياً الاقتصادي الإنكليزي كينز في الثلاثينيات، وأبدت مرونة أكثر في مجال الرفاه الاجتماعي للطبقات الفقيرة في الصحة والتعليم ومستوى الأجور والسكن.. إلخ. وظهرت في البلدان الأوروبية أحزاب ما يسمّى بالديمقراطية الاجتماعية ومنها حزب العمال البريطاني.

ونظراً إلى أن خطر الشيوعية كان أكبر في بلدان العالم الثالث لأسباب معروفة، فقد عملت الرأسمالية على تطوير موقفها بصورة أكبر في تعاملها مع تلك البلدان. وهنا حدث التطور الكبير الذي انسحبت بموجبه الدول الاستعمارية من غالبية المستعمرات بعد حسابات دقيقة للأرباح والخسائر، حيث وجدت أن

انسحابها يوفّر كلفة الإدارة الاستعمارية، ويفسح المجال إلى قيام أنظمة وسطية معتدلة ذات صلات ثقافية بالغرب، بدلاً من مجيء من يسمونهم بالمتطرفين والشيوعيين لو استمرت المعركة ضدّ الوجود الاستعماري في تلك البلدان. كما عملت الدول الاستعمارية مقدماً على ضمان مصالحها الاقتصادية التي استحوذت عليها خلال فترة الاستعمار عن طريق المعاهدات الثنائية والامتيازات. وهكذا انسحبت من كثير من بلدان العالم الثالث، وقامت أنظمة وطنية إلى حد ما مرتبطة عن قناعة أو عن اضطرار بالدول الاستعمارية نفسها، والهدف من ذلك بالطبع كان قطع الطريق على قيام ثورات عنيفة يمكن أن تتطور إلى ثورات اجتماعية ينفذ من خلالها التفكير الماركسي كما حصل في بعض الدول الأفريقية.

وفي التصرف الدولي في الأمم المتحدة وخارجها، بدأت الدول الغربية الاستعمارية بانتهاج سياسة فيها شيء من المرونة إزاء قضايا التمرد وحقوق الشعوب المضطهدة، وبالقدر الذي يسمح لها بمنافسة المعسكر الاشتراكي ويمنع توجه الشعوب المضطهدة إليه.

نعم لقد كان كلّ ذلك بدوافع عملية وليس مبدئية وهي مقتضيات الحرب الباردة والتنافس مع المعسكر الاشتراكي لكسب ود الشعوب.

هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية، فقد بقي الموقف القديم نفسه القائم على المصلحة والذاتية وتحقيق أقصى الأرباح الممكنة، على ما هو عليه، لأنه جوهر التفكير الرأسمالي. لقد بقي الغرب يضع هذه المسألة في مقدمة أهدافه وإن كان قد تطور في الأساليب وليس في الجوهر.

ولعل أهم قضية يتضح بها استمرار موقف الاستغلال الاقتصادي نفسه الذي مارسه الغرب هي قضية التجارة الدولية. لقد كانت الدول الاستعمارية تستغل المستعمرات وتمتص ثرواتها بصورة مباشرة في أثناء فترة الإدارة الاستعمارية. أما بعد انسحاب تلك الإدارة وقيام دولة الاستقلال الوطني، فقد قام نمط من التبادل التجاري غير المتكافئ بين الدول الغربية والبلدان المستقلة حديثاً؛ فشروط التبادل التجاري مختلة لصالح الدول الصناعية. إذ من المعروف تاريخياً أن أسعار السلع الصناعية في صعود مستمر، بينما أسعار السلع الزراعية والمواد الخام في هبوط مستمر على الرغم من الذبذبات الموقتة في خطى الأسعار. ومن خلال هذا الخلل المعروف عالمياً، تمتص الدول الصناعية زيادة الإنتاج التي تصلح في الدول النامية نتيجة إلى جهودها في التنمية.

لقد عملت الدول النامية كثيراً من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على معالجة هذا الخلل والمطالبة بما سمي بـ «نظام اقتصادي دولي جيد أكثر عدالة»، إلا أن جميع تلك الجهود ذهبت هباءً وبقيت عملية الاستغلال مستمرة تتحول من خلالها الثروة ـ من دون مبرر ـ من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.

إذاً، عندما يكون الأمر يتعلق بالجوهر ـ الربح الاقتصادي ـ يبقى الوضع على هو عليه ولا يتغير غير الشكل؛ وعندما يتعلق الأمر بالجانب السياسي فالغرب الاستعماري مستعد إلى بعض المرونة بالتحول من العلاقة الاستعمارية المباشرة إلى العلاقة الجديدة مع دول مستقلة قانونياً إلا أنها ذات علاقات اقتصادية قوية بالدولة المستعمرة. كلّ ذلك من أجل هدف عملي أبعد ألا وهو قطع الطريق على الشيوعية ومنافسة معسكرها على النفوذ في العالم الثالث.

من كلّ ذلك يتضح أن موقف المرونة الذي أبداه الغرب خلال فترة الحرب الباردة لم يكن موقفاً أخلاقياً نابعاً من مبادئ الديمقراطية، بل عملياً نابعاً من حسابات المصالح السياسية في عملية التنافس الدولي وخطط مقاومة الشيوعية.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أشير إلى أمر يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية نفسها. إذ لوحظ في سياسة هذه الدولة، أنّها خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها كانت تأخذ موقفاً متسماً بالأفكار التحررية في سوريا ولبنان وإزاء أقطار المغرب العربي؛ فقد أيدت إلى حد ما استقلال هذه الأقطار التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي. وقد اتضح في ما بعد أن ذلك الموقف كان من ضمن مجمل مخطط هذه الدولة، لبسط نفوذها في المنطقة العربية؛ فهي قد خرجت إلى دنيا الاستعمار متأخرة، وكانت تطمح إلى إحلال نفوذها مكان النفوذ الفرنسي، وهو ما تمّ فعلاً وإلى حد ما في ما بعد. كما إنها نافست بريطانيا في مجال نفط الخليج، وتمخض عن ذلك اتفاقية الخط الأحمر مع بريطانيا المعروفة، ودخلت بموجبها شريكاً في الامتيازات النفطية في المنطقة.

إن الغرب الرأسمالي الاستعماري لم يتطور جوهرياً بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالفكرة الأساسية ـ فكرة الرأسمالية ـ بقيت هي المسيطرة عليه ومحور تفكيره وتصرفه، أما الذي حصل بخاصة في مجال تصفية الاستعمار القديم، فقد كانت دوافعه عمالية مصلحية وليس خلقية مبدئية. إنه من قبيل تكييف الأساليب للأوضاع الجديدة التي أوجدتها الحرب الباردة ومنافسة الشيوعية ليس إلا، لقد كانت فكرة حسابات الأرباح والخسائر لتحقيق أكبر مصلحة اقتصادية ممكنة هي

السائدة في تفكيره ومواقفه وسلوكه داخل بلدانه وخارجها، مع مرونات وصيغ وخطوات تكتيكية وأساليب جديدة لمواجهة الظروف العملية والحفاظ على الجوهر نفسه تحت كلّ الظروف. نعم لقد بقي الاستعمار على ما كان عليه إزاءنا نحن بلدان العالم الثالث قبل وبعد الحرب الباردة، وبقيت الدول الاستعمارية كما كانت من حيث موقفها منا.

ـ ٧ ـ

الآن وبعد أن انتهت الحرب الباردة وزال إلى حد بعيد خطر الشيوعية، ماذا نتوقع من دول الغرب الاستعمارية؟ إنني أتوقع النتيجة المنطقية للتحليل الذي قدمناه، ألا وهو أن الغرب المستعمر بدلاً من أن يتطور في اتجاه ديمقراطي أخلاقي يؤيد العدالة والحق والحرية، سيتحرر من الاعتبارات العملية التي فرضتها ظروف الحرب الباردة، ويرجع كما كان في الأساس استعمارياً عاتياً ظالماً يستبيح ما يستطيع استباحته في العالم، وتعود علاقاته الدولية لتبنى لا على أساس المبادئ، بل على أساس القوة المادية ـ عسكرياً واقتصادياً ـ نعم هذه هي حقيقة الرأسمالية المستحوذة على الغرب المسيِّرة له منذ قرون ومنذ نشأتها حتّى اليوم.

لا بل إنني أتوقع أن يكون الغرب المستعمر الآن أشد إيغالاً في نزعته الاستعمارية، وأكثر قسوة وتعنتاً وإصراراً على الموقف الاستعماري القديم الذي عرف به خلال فترة الاستعمار الأولى ـ فترة دبلوماسية السفن الحربية كما كانت تدعى ـ وإن التلطيف والتهذيب النسبي الذي اقتضته الاعتبارات العملية خلال فترة الحرب الباردة، سيزول وسترجع الأساليب الفجة المباشرة القديمة. نعم ستزداد شراسة الاستعمار وستقوم الدول الاستعمارية بالعودة من جديد إلى الأساليب القديمة وتشديد القبضة على بلدان العالم الثالث. إن القسوة والحدة والفجاجة والأساليب المباشرة المجردة من الاعتبارات الإنسانية، ستعود مجدداً بعد أن زال تقريباً خطر الشيوعية واختل التوازن وحصل الانفراد في شؤون العالم.

ولهذا الرأي الذي أتقدّم به سببان:

السبب الأول؛ هو أن الدول الاستعمارية التي كانت قد طورت أساليب تعاملها مع بلدان العالم الثالث بسبب الاعتبارات العملية المصلحية خلال فترة

الحرب الباردة، تخشى من خلال حساباتها الطويلة الأمد وهي البارعة في ذلك، أن تكون تلك السياسة المرنة نسبياً بداية إلى تطورات تعرض مصالحها الأصلية للخطر؛ فساسة الدول الاستعمارية بعيدو النظر ويهتمون بالمستقبل ويعرفون أن المستقبل هو امتداد للحاضر، لذلك فهم عندما ينتهجون سياسة عملية فيها شيء من المرونة ويتخذون مواقف وسطية في تعاملهم مع حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، يخشون أن يتطور ذلك إلى ضعف تدريجي في نفوذهم في تلك المناطق وخروجها في النهاية من دائرة تأثيرهم. وبعبارات اعتيادية دارجة، إنهم يخشون زيادة التجرؤ عليهم وتحدي سلطتهم في مناطق مستعمراتهم القديمة إذا ما استمرت سياسة المرونة لمدّة طويلة. لذلك فهم سيجدون في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة إلى تصحيح ذلك وتلافي الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها مصالحهم. إنهم يعرفون أن مجرد مرور الوقت يعني التطور، والتطور يعني التحرر من النفوذ الاستعماري. إذاً لا بدّ من إيقاف تلك العملية التطورية التي بدأت خلال الحرب الباردة وضبط مسارها في اتجاه مصالحهم، بدلاً من تركها تتطور بفعل عامل الزمن وتذهب بعيداً وتتحول إلى تغيير نوعي في العلاقة.

أما **السبب الثاني**؛ فهو التقدّم الكبير الذي حققته دول الاستعمار في مجال التقنية ولا سيما في مجال التسليح ومجال الإعلام؛ ففي مجال التسليح أصبحت الدول الاستعمارية الآن تملك من الأسلحة المتطورة والوسائل الإلكترونية في الرصد والتصويب والتدمير، ما لم تكن تملكه من قبل. الأمر الذي ضاعف قدراتها العسكرية ووسائلها القمعية والقدرة على شنّ الحروب من بعيد وبأقل الخسائر البشرية. إن توافر هذه القدرة التقنية التدميرية في يد مستعمر تقوم علاقاته مع الآخر على أساس القوة والاستغلال، لا بدّ أن يخلق إغراءً جديداً لاستخدامها وتجربة مدى فاعليتها للإمعان بالعنف والقسوة.

المعروف في الحياة اليومية أن المعتدي المسلح بالرشاش مثلاً يكون أكثر عدوانية من المعتدي المسلح بالمسدس، بسبب الفارق الكبير في القدرة على تدمير الخصم والتغلب عليه. ويصح الشيء نفسه على العلاقة بين الدول المستعمرة والدول التي يقع عليها الاستعمار. إن جزءاً من الغطرسة والعناد ونزعة العنف والقسوة، تنتج عن ذلك الشعور الوحشي الذي تخلقه القوة الغاشمة والشعور بالتفوق الهائل في السلاح والرغبة في تجنب الخسائر وتلافي أخطار المواجهة المباشرة.

ثم هناك التطور الكبير الذي حصل في وسائل الإعلام في الدول الاستعمارية التي ضاعفت مراراً قدرتها على التأثير في الرأي العام والغزو من الداخل، والتأثير في الناس لإضعاف نفوسهم وتثبيط عزائمهم وتضليل آرائهم وزعزعة مواقفهم، الأمر الذي يسهّل كثيراً عملية السيطرة عليهم.

إن الآلة الإعلامية والاستخبارية الغربية اليوم شيء لم يسبق له مثيل من قبل من حيث تطورها التقني وتراكم الخبرة وسعة الإنفاق. إن الغرب الاستعماري أصبح الآن بمقدوره مخاطبة شعوب العالم الثالث والوصول إليها بوسائل واسعة الانتشار مرئية ومسموعة ومقروءة، والتأثير فيها لصالح مواقفه وسياساته. كما إنَّ أجهزة مخابراته يكاد لا يسلم من نشاطها بلد من البلدان. لقد أطلق الرئيس ديغول في وقت ما على هذا العصر أنه عصر «المخابرات المركزية الأمريكية».

إذاً، الاستعمار في هذه المرحلة يتمتع بظروف مؤاتية لا تقتصر على زوال خطر الشيوعية، بل هو الآن يمتلك قوة تقنية هائلة وظفها في مجالات عسكرية وإعلامية واستخبارية، تجعل قدرته المادية في عملية الرجوع إلى الاستعمار العاتي القديم أسهل، لا بل إنها تغريه وتدفعه لما هو أشد وأعتى وأكثر قسوة مما كان عليه في بداية عصر الاستعمار، صحيح أن الغرب عقلاني، إلا أن تلك العقلانية لا تذهب إلى أبعد من حسابات الأرباح والخسائر تحقيقاً للمصلحة الأنانية. أما جوهر موقفه من الآخرين فكان ولا يزال موقفاً لا أخلاقياً يقوم على المصلحة الأنانية بغض النظر عن أي شيء آخر. إن نزعة الشر في الغرب ليست غائبة ولا مُسيطراً عليها، بل على العكس فإنها الفعالة وهي التي تحرّك التفكير وتطبع التصرف، وهي العامل الذي يغذي جذور السياسة وبخاصة في العلاقات الدولية.

إننا الآن ـ ولم تمضِ مدّة طويلة بعد على انتهاء الحرب الباردة ـ نجد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة جورج بوش ودول الاستعمار القديم: بريطانيا وفرنسا، تتكشف عن حقد وعنف لم يعرف له مثيل من قبل في موقفهم من العراق، لمجرد أنه أصبح قوة وطنية مهمة في المنطقة ولأنه تحدى نفوذهم.

إن التدمير الذي قامت به هذه الدول، والحصار الذي فرضته، يتعدى كثيراً مسألة الدخول إلى الكويت؛ فهدفه الواضح الجلي هو تدمير العراق وتمزيق وحدته الوطنية.

إن القسوة والعنف والاستهتار بالقانون والقواعد الأخلاقية والاعتبارات

الإنسانية، التي تكشفت من خلال ذلك العدوان، تدلّ على نزعة وحشية وموقف إجرامي يفوق ما عرف عن هذه الدول في تاريخ تعاملها مع البلدان التي استعمرتها في بداية مرحلة الاستعمار. وليس صحيحاً ما يتصوره البعض أن هذه الدول أقدر من غيرها على ضبط غرائزها والتحكم بنزعات الشر التي في داخلها. إن تصريحات جورج بوش [الأب] وتقرير الكونغرس المتعلق بقضية الانفراد بشؤون العالم، تدلّ على العكس تماماً. إن الطابع الشخصي والشحنة الغريزية المتمثلة في الكلمات الشائنة التي يستخدمها جورج بوش، تمثل ما يعتمل في داخله مما لم يستطع السيطرة عليه.

أليس واضحاً في الحياة الدولية الحالية أن تغييراً إلى الأسوأ قد حصل في موضوع المبدأ المهم المسطّر في ميثاق الأمم المتحدة والعديد من وثائقها بخصوص عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين؟ إن الحديث عن تغيير الأنظمة والأشخاص في هذا البلد أو ذاك، والحد من السيادة، أصبح متداولاً بشكل لم نعرفه من قبل. إن قضية حقوق الإنسان أصبحت موضوعاً نصفه حقيقة ونصفه الآخر ذريعة للتدخل والتأثير في شؤون الغير الداخلية.

ختاماً لهذه الملاحظات، أود أن أقول إن الحديث عن النظام الدولي الجديد الذي بدأه جورج بوش في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة عام ١٩٩١، إنما هو كلام إعلامي مضلل. نعم هناك وضع دولي جديد وليس نظاماً دولياً جديداً، وهو وضع إلى الأسوأ وليس إلى الأحسن بالنسبة إلينا نحن بلدان العالم الثالث الذين عانينا الاستعمار؛ فمنذ قيام الرأسمالية في الغرب، بقيت الفكرة المسيطرة على ما كانت عليه.. فكرة المصلحة الاقتصادية الذاتية. وإن كان هناك ما يمكن أن يقال عن الوضع الدولي الجديد من ناحيتنا نحن الأمة العربية، فهو أن الغرب يعرف المصلحة الأنانية أولاً، فقد تطور تقنياً وتقدّم اقتصادياً، إلا أنه لم يتطور خلقياً.

٦ ــ حوار مع الدكتور سعدون حمّادي عن الصراعات داخل إيران(*)

أَولى مركز دراسات الخليج العربي اهتماماً خاصاً بمحور الحرب العراقية ـ الإيرانية، متتبعاً ضمن اهتماماته الجذور التاريخية لهذا النزاع، والسياسة التوسعية لإيران ضمن الحقب الزمنية المختلفة، فكان هذا اللقاء مع شخصية سياسية بارزة في العمل السياسي العربي هو الدكتور سعدون حمّادي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، رئيس المجلس الوطني، مسلطاً فيه الضوء على انعكاسات هذه الحرب على البنية الداخلية لإيران، في ضوء الخسائر الجسيمة التي منيت بها القوات الإيرانية المعتدية في معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر، مشيراً إلى الصراعات الداخلية والانقسامات في النظام الإيراني، مركزاً في حديثه على رفض هذا النظام لمشاريع السلام التي تقدم بها العراق على لسان قائده الرفيق المناضل صدام حسين «حفظه الله»، ومواقف البرلمانات العربية والعالمية من موقف النظام الإيراني الرافض لدعوات السلام.

ضمن هذه المحاور كلها أجرت مجلة **الخليج العربي** بجامعة البصرة لقاءً مع السيد رئيس المجلس الوطني، شاكرة في بداية اللقاء باسم جامعة البصرة ومركز دراسات الخليج العربي فيها للسيد رئيس المجلس الوطني تفضله بإجراء هذا اللقاء . .

(*) نشر هذا الحوار في مجلة **الخليج العربي**، العدد ٢ (١٩٨٧). وقد أجرى الحوار الدكتور قحطان سليمان الناصري.

■ **في ضوء نتائج المعارك الأخيرة نتوجه لسيادتكم بالسؤال عن الانعكاسات السياسية التي أفرزتها معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر على الوضع الدولي بالنسبة إلى كل من العراق وإيران؟**

حمّادي: ما يتعلق بالجواب عن هذا السؤال، إن النظام الإيراني كان يقوم بحملة تعبئة إعلامية واسعة تحدد أن العام الإيراني الذي ينتهي في ٢١ آذار/ مارس الماضي، هو عام الحسم، وكذلك قام النظام الإيراني بحملة إعلامية واسعة للتعبئة وتهيئة قوات كبيرة، وتحقيق نصر عسكري.

إن الرأي العام الدولي، على الرغم من أنه كان يعرف الهزائم العسكرية الإيرانية، والفشل الإيراني السابق الكبير، إلا أنه كان ينتظر نتائج هذه المعركة، بسبب اتساع الحملة الإعلامية الإيرانية، وكبر الادعاءات بعدد القوات التي حشدها الإيرانيون، يعني ذلك أنه يريد أن يعرف النتائج، لأن الرأي العام كان يعرف أن هذه المعارك ـ سلباً وإيجاباً ـ تترتب عليها نتائج كبيرة، لذلك اكتسبت هذه الحملة التي قام بها النظام الإيراني أهمية خاصة، يعني أنها انعكست بالقلق الدولي وبالاهتمام بنتائج ما سيحدث. لذلك فإن الاندحار الذي تحقق للقوات الإيرانية في اليوم العظيم، وفي الحصاد الأكبر، والخسارة العسكرية الكبيرة التي تحققت بالفشل، قد أضاف دليلاً جديداً على أن النظام الإيراني لا يستطيع تحقيق أي نصر عسكري في القتال، فالمكسب الأرضي البسيط لا يمكن مقارنته من حيث الأهمية بالخسائر التي تكبدها النظام الإيراني في معركة الحصاد الأكبر.

إن هذا المكسب الأرضي لم تكن له أهمية جغرافية ولا سياسية ولا عسكرية. كما ثبت في ما بعد.

إن نتائج معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر، فضلاً عن أهميتها العسكرية، قد قضت على الجزء الأكبر أو العمود الفقري للقوات الإيرانية، وإن انعكاسها السياسي رسّخ بشكل نهائي القناعة الدولية بأن إيران لن تستطيع أن تحقق أي نصر عسكري على العراق.

■ **سيادة الدكتور: لقد كانت الخسائر التي قدمها الإيرانيون في معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر جسيمة جداً، فهل كانت هذه الخسائر موازية للهدفين السياسي والعسكري اللذين كان النظام الإيراني يروم تحقيقهما؟**

حمّادي: إن الخسائر الإيرانية التي تكبدها النظام الإيراني في معارك السنة

الأخيرة ـ على وجه التحديد من الفاو إلى معارك الحصاد الأكبر ـ دللت على أن الخسائر العسكرية التي تكبدها النظام الإيراني واسعة النطاق، تفوق بكثير المكاسب البسيطة التي تحققت على الأرض، يعني أنه ليس كل تقدم أو إنجاز على الأرض هو مكسب بحد ذاته، لأن هناك أرضاً تختلف عن أرض، وهناك مكان يختلف عن مكان، هناك شيء له أهمية استراتيجية، وهناك شيء ليس له تلك الأهمية، هناك مكسب أرضي له أهمية عسكرية، وهناك مكسب أرضي ليست له تلك الأهمية. في حين أن القوات المتحاربة هي محور الصراع، وأن القوة العسكرية في الصراع العسكري جانب أساس يقرر نتيجة الحرب والسلام. فإذا كان النظام الإيراني قد فقد العمود الفقري لقواته العسكرية وانقصم ظهره في هذه المعارك، فإن الانجاز البسيط الذي تحقق على الأرض في الفاو أو في الحصاد الأكبر لا يوازي بأي حال من الأحوال الخسارة العسكرية الهائلة التي تكبدها، لأن نتائج هذه الخسارة العسكرية أدت إلى أن كل عمل عسكري لاحق أصبح عبارة عن عملية قتل نفس وانتحار واستنزاف.

إن النظام الإيراني الآن يحارب بدافع المظهرية، وبدافع الشكل أكثر مما يقاتل وراء تحقيق الهدف الأساس للحرب، لأن تحقيق هذا الهدف أصبح أمراً غير ممكن إطلاقاً.

لو كان غير هذا النظام في مكان النظام الإيراني الحالي، لتصرف بصورة عقلية واقعية وأنهى الحرب فوراً، لأن الحرب أصبحت بالنسبة إليه، عبارة عن عملية غير عقلية، عملية قتل للنفس، وإيذاء لها أكثر من أي شيء أخر.

■ يرد في أذهاننا تساؤل في ظل الخسائر البشرية الكبيرة التي قدمها الإيرانيون خلال المعارك الأخيرة، وانعكاس هذه الخسائر على بنية النظام الداخلية، فما هي توقعاتكم حول إقدام الجيش على تسلم السلطة في إيران؟

حمّادي: إن تسلم الجيش للحكم في إيران هو احتمال ضمن احتمالات عديدة، لكنني لا أعتقد انه الاحتمال الأول، أو الاحتمال الوحيد، فإيران مرشحة للعديد من الأوضاع، منها: تسلم الجيش للحكم، والحرب الأهلية، وانهيار النظام.

إن الحرب الأهلية في إيران ممكن أن تأخذ أشكالاً عدة، حرب أهلية عسكرية بين الجيش والحرس، وحرب أهلية بين رجال الدين وبقية قطاعات

الشعب، وحرب بين رجال الدين أنفسهم. فإيران مرشحة للعديد من الاحتمالات، تحت خط التقدم، وهذا يعني احتمالي التدهور والانقسام الداخلي.

إن موضوع تسلم الجيش للحكم هو أحد هذه الاحتمالات وليس الاحتمال الوحيد.

■ لو سمحتم لنا سيادة الدكتور بأن نقاطع حديثكم، مستفسرين عن دور الجيش الذي يحتاج إليه خميني في الوقت الحاضر، حيث إن كثيراً من الكتّاب والصحف العالمية يرى أن الجيش مسرور بالدور الذي أوكله إليه خميني، فهو بحاجة إلى الجيش للمحافظة على الوحدة الوطنية، أما حرس خميني فهو مخصص للقتال، فالجيش راضٍ بهذا الدور، وقادة الجيش يرون المدفعية العراقية تلتهم كل هذه الحشود البشريةً، منتظرين الوقت الذي سينتهي فيه دور الحرس، فيقفز الجيش لتسلم السلطة.

فما هو رأيكم بهذا الصدد؟

حمّادي: ربما كان الجيش يفكر بهذا الشيء، لكن تبقى احتمالات عدة أخرى في إيران.

إن الانقسامات داخل النظام الإيراني خطها البياني صاعد، فهي انقسامات حول أكثر من موضوع، وأنا أعتقد بأن مجرد مرور الوقت ـ بحد ذاته ـ هو الذي سيؤدي إلى الانقسامات. لماذا؟ لأن النظام الإيراني يدّعي أنه نظام يقوم على الإسلام أو على مبادئ الإسلام، هذا الموضوع لم تتح له الفرصة للتطبيق العملي بعد، بسبب الحرب إلى حدٍ بعيد، لكن بمرور الوقت، سيصبح النظام أمام امتحان، إما أن يطبق هذه الشعارات أو لا يطبقها، فإن طبقها فسوق تخلق مجالات الانقسام الداخلي التي لا حد لها. وأنا أتذكر أنه أيام رئيس الوزراء السابق (رجائي)، قدم مشروع قانون عقوبات إلى مجلس الشورى الإيراني، يتضمن أنه إذا كان شخص قد جرح شخصاً آخر في رأسه فالمجروح يضرب الجارح ويحدث في رأسه شقاً بالطول نفسه، وبالعمق نفسه، وبالأثر نفسه، وبالنزف نفسه الذي قام به الجارح، على أساس تطبيق القصاص. مشروع هذا القانون لبشاعته ولبعده عن العصر، فقد تسربت الأخبار عنه إلى صحافة العالم، فاضطر النظام أمام احتمال الفضيحة الكبرى إلى سحب المشروع.

إن مرور الوقت سيضع أمام النظام المشاكل التي يجب عليه أن يحلها بنظرته

الإسلامية الخاصة. ماذا سيعمل بالنظام المصرفي؟ كيف يعامل غير المسلمين في إيران؟ ما هي علاقاته الدولية بالدول غير المسلمة؟ ما هي علاقة الدولة في إيران بالدول المسلمة؟ ما هو الموقف إزاء المرأة والحجاب وتعليمها. . إلخ؟ ما هو الموقف من جميع صنوف الفنون؟

جميع هذه الأمور العصرية عليه أن يقدم لها حلولاً ـ كما يدعي ـ على أساس الشريعة الإسلامية، وعندها إما أن يضع إيران في موقف عالمي ـ مثير للهزء والسخرية ويمضي في تحطيم البلد وإرجاعه إلى الوراء، أو أن يضطر إلى أن يكون عصرياً، وبالتالي يتخلى عنه، وبالتالي يسقط هذا الادعاء الكبير.

إن مجموعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي طبقت وسادت مجتمعاً قبل أربعة عشر قرناً، ليس من المعقول أن تطبق كلها في هذا العصر، لأن هذا غير ممكن من حيث المنطق التاريخي، كما إن المسلمين الأوائل أصلاً لم يكونوا قد آمنوا بهذا الشيء أو اعتقدوا به، فالدولة الإسلامية والمسلمون وحكام المسلمين والخلفاء أنفسهم لم يأخذوا بمثل هذه النظرة، بل طوروا المجتمع الإسلامي ولم يكن هناك أحد في زمن الرسول (ﷺ) ولا في زمن الخلفاء، ولا في ما بعد يعتقد بأن مجموعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، يجب أن تطبق أزلياً، والأدلة على ذلك كثيرة، خذ مثلاً نظام الضرائب، فقد كان في صدر الإسلام متمثلاً بنظام الزكاة، فهذه الضريبة هي الوحيدة التي نص عليها. إذاً كيف أوجد المسلمون في ما بعد، وبأي تبرير، أخماس المعادن وأعشار السفن أو ضريبة الخراج؟ إن كل هذه الضرائب ليست عليها نصوص في الإسلام أو في القرآن الكريم. . . إذاً كيف حللوها؟ الزمن، والتطور هو الذي أوجدها.

في وقت الرسول (ﷺ) لم تكن هناك أخماس معادن أو أعشار سفن، ولم يكن العراق والهلال الخصيب قد فتحا لتفرض ضريبة الخراج. إذاً الأنظمة هي التي بنت عصرها. فالمعتقدات والمبادئ الخلقية والمُثُل العليا هي الثابتة فقط، أما القول إن تطبيق الشريعة يعني أن ما كان موجوداً قبل أربعة عشر قرناً في المجتمع، يجب أن يطبق الآن فهو يعني بكل بساطة واختصار أنه لا تطور في المجتمع، وهو يعني أيضاً أن المجتمع لا يتطور، ولو كانت هناك نصوص في القرآن أو في الحديث النبوي، فإن وجودها لا يعني أنها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان.

أين هي النصوص التي تقول يجب أن تطبق نصوص الإسلام كلها في ما بعد؟ لا توجد. هناك نصوص وردت لتنظيم الحياة في ذلك الوقت، ولم يكن المقصود منها أنها أزلية. كيف يمكن أن يكون نظام ضريبي أزلياً؟ فالضرائب يزول بعضها، ويستحدث بعضها، ويعدل بعضها، وبمرور الوقت تموت وتلغى ضرائب، وتستحدث ضرائب. . إلخ، لأن المجتمع يتطور. فهذا الكلام تعصبي، كلام غير عقلي، هؤلاء رجال الدين يسعون إلى السلطة، منذ الدولة الأموية إلى الآن وهم يسعون للوصول إلى السلطة، فوصلوا إلى السلطة في إيران، أرادوا أن يدّعوا بأنهم أصحاب رسالة، هذه هي بضاعتهم، هذا هو ما لديهم، لذلك فإن النظام الإيراني مرشح لاختلافات داخلية كبيرة وانقسامات داخلية. إن مرور الوقت يظهر هذه المشاكل التي يجب عليها أن تحل النظام الإيراني، ويتستر الآن بالحرب لتأجيل بحث هذه الأمور.

ناقش النظام الإيراني مسألة الإصلاح الزراعي بأخذ أراضٍ فوق حد أعلى من الملاك الكبار وتوزيعها على الملاك الصغار، ناقشوها فاختلفوا عليها، قسم يقول هذه متماشية مع الشريعة، وقسم آخر يقول إنها غير متماشية مع الشريعة. . إلخ.

فإذا كنت تسأل عن الاختلافات داخل النظام الإيراني، فهو مرشح لاختلافات لا حصر لها، بسبب هذا الموقف التعصبي، والفكرة التعصبية التي هي فكرة إقامة مجتمع ديني.

إن أوروبا عانت الأمرين، مع أن مجال الاختلاف حول نصوص الدين المسيحي قليل، لأن المسيحية لا يوجد فيها ادعاء بنصوص تطبق في كل العهود. مع ذلك فأوروبا قد خاضت الحروب وقدمت التضحيات وعانت ما عانت من إصرار رجال الدين على أن يكون الدين ديناً ودولة. فلذلك نؤكد مرة أخرى ـ إذا كنت تسأل عن الاختلافات ـ أن النظام الإيراني مرشح لاختلافات لا حصر لها.

■ **من الواضح، ونتيجة لهذه المعارك، أن هناك انقسامات ومهاترات بين أعضاء ما يسمى بالقيادة الإيرانية، فهل تعتقدون أن من شأن ذلك بلورة مواقف جديدة أو سياسات تؤثر في مجرى الحرب؟**

حمّادي: أعتقد أن تكوين مواقف جديدة أو سياسات تؤثر في مجرى الحرب

بسبب الانقسامات تكمن في عملية تكوين هذه الآراء، وأنا أعتقد أن في داخل النظام الإيراني آراء عديدة ودوائر عديدة من الآراء المتبلورة الجديدة، التي بين آونة وأخرى تظهر عنها أخبار، لكن النظام القمعي هو الذي يغطي هذه الاختلافات والمواقف. فهناك مجموعة منتظري ومجموعة رفسنجاني وبداخل مجموعة رفسنجاني هناك مجموعة أخرى، لأن مثل هذه السياسة التعصبية، والنظرة التعصبية للتطور، والطريقة القمعية الدموية بمعاملة الشعب، وهذا التحكم الكيفي التعسفي بدماء الناس وأحوال المجتمع، والإصرار على الحرب التي لا نتيجة منها بالنسبة لإيران، لا بد أن تتبلور في مواقف متباينة في داخل النظام نفسه، وذلك ما حدث ويحدث في كل التاريخ.

فالقمع والإرهاب يستر المواقف المتباينة داخل النظام الإيراني لفترة ما، لكن في أي لحظة تفتر أو تنفك القبضة الحديدية، لا بد أن تنبثق وتخرج إلى السطح، لذلك فإن النظام الإيراني نظام فيه توازن قلق للغاية، فأي ميلان في هذا التوازن سيؤدي إلى انقسامات كبيرة في الداخل الإيراني.

■ أخيراً. . نستفسر من سيادتكم عن صدى رفض النظام الإيراني للحلول السلمية وإصراره على الحرب والعدوان، وتهجّمه على البرلمانات العربية والدولية التي دعيتم إليها وشاركتم في جلساتها؟

حمّادي: في ما يتعلق بأثر رفض الحلول السلمية في الرأي العام الدولي، أعتقد أن هناك إجماعاً عالمياً ـ تقريباً ـ على عدوانية هذا النظام وتوسعيته وإصراره على التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار المجاورة، وعلى رجعيته وأفكاره القديمة.

كما أعتقد أن القطاعات أو العناصر التي لم تصل إلى هذه القناعة ـ بعد ـ دولياً هي من نوعين:

النوع الأول: بعض الحكومات التي تنظر إلى هذا الموضوع نظرة نفعية. نظرة أرباح أو خسائر.

والنوع الآخر: أفراد من هنا وهناك، وهم كذلك متعصبون وينظرون إلى النظام الإيراني كمثل أعلى، وهؤلاء أقلية، كان عددهم قبل الآن أكبر، وهم الآن في تناقص. .

فعدا بعض الحكومات التي تنظر إلى الصراع نظرة نفعية، وما عدا بعض

العناصر والفئات المتعصبة، فإن هناك إجماعاً دولياً على إدانة النظام الإيراني.

إن هذا الإجماع الدولي، يُعبّر عنه في شتى المجالات والوسائل، ولعل أهمها: المؤتمرات الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي..

ماذا يعني أن اتحاداً برلمانياً دولياً يضم كل برلمانات العالم، يقدم مشروع قرار للسلام في اجتماعه، فيحصل على إجماع الآراء، عدا النظام الإيراني والكيان الصهيوني؟ وكيف نفسر أن ممثلي النظام الإيراني يقدمون مقترحاً، فلا يحصل إلا على صوتين؟ ماذا يعني ذلك؟

يعني أنه يعاني عزلة دولية واسعة النطاق، فهذا الإجماع الدولي أو شبه الإجماع الدولي، ليس هو من دون أثر، إنه من الخطأ أن يُعدّ مجرد رأي عام معنوي، بل إن له أكثر من معنى، صحيح أن أثره لا يمسك باليد، لكنه ينعكس في كثير من الأمور.

فهناك فرق بين بلدٍ الرأي العام الدولي ودّيٌّ إزاءه، وبلد الرأي العام الدولي غير ودّي إزاءه، إن ذلك لا بد أن ينعكس في مختلف شؤون التعاون مع هذا البلد.

• الكتـــب

الكتاب الأول: ملاحظات حول قضية الحرب مـــع إيـــران(*)

المحتـــوى

(*) صدر هذا الكتاب عن داري الحرية والرشيد في بغداد عام ١٩٨٢.

مقدمـة

هذه مجموعة مقالات كتبت بوحي الحرب مع إيران، وقد تناولت هذا الموضوع من نواح شتى مما له علاقة مهمة بالموضوع. وقد كان لموقف بعض الأنظمة العربية المتردد أو المساعد أو المتحالف مع النظام الإيراني موقع خاص فيها، نظراً إلى أهمية ذلك من وجهة النظر القومية.

وقد حاولت أن أتناول بحث هذه القضايا بروح موضوعية إلى أقصى ما أستطيع، وأن أدعم الحكم الذي أصل إليه بالمعلومات. إنّني بالطبع طرف في هذا الصراع، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الموضوعية، كما إن الأحكام التي تضمنتها هذه المقالات إن جاء بعضها بشكل قاطع فذلك لا يعني أيضاً أنها تجافي الموضوعية. ومهما يكن فإن الحقيقة في النهاية لا بدّ أن تظهر وجمهور القراء لديهم القدرة على التمييز.

لقد نشرت هذه المقالات في جريدة **الثورة** الصادرة في بغداد، وفي مجلة **الوطن العربي** الصادرة في باريس، بقصد إيصال محتواها إلى أوسع عدد ممكن من القراء العرب الذين يهمني جداً أن يحاطوا علماً بها، فالرأي العام العربي هو المقصود الأول.

ويأتي نشرها بالشكل الحالي أيضاً لغرض إيصالها لمن لم تتح له الفرصة من قبل. وأملي أن تساهم هذه المقالات في زيادة الوعي والاطلاع على الحقيقة في هذه القضية القومية المهمة، قضية الحرب مع إيران وما يتصل بها.

أولاً: في القومية والتقدّمية

مضت عقود من السنين على حقبة الجدل السياسي وظهور العبارات الطنانة والكلمات الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان الطلبة يتناقشون ما هي القومية وما هي التقدّمية، ومن هو القومي ومن هو التقدّمي.. إلخ.

وكنا نظن بعد التطور الذي حصل، أن المعنى الجوهري لهذه العبارات قد تحدد، وأن هذه المفاهيم قد تركزت في الأذهان، وبذلك انتفت الحاجة إلى التعاريف، ولكن هل حصل ذلك فعلاً؟ هناك ما يدل على أن ذلك لم يحصل، فلا الكلمات محددة المعاني ولا المعاني مركزة في الأذهان، فهل القومية العربية تعني شيئاً غير ما نعرف بالمعنى البسيط للقومية؟ وهل التقدّمية تعني غير ما نعرف بالمعنى البسيط الاعتيادي لها؟ في إيران نظام قد أفصح عن نفسه وشرح مفاهيمه وإن لم يكن ذلك بطريقة منظمة ومفصلة، فقد قال وتصرف بما يكفي لتوضيح نظرته من جميع الجوانب المهمة تقريباً؛ فالثورة في إيران بحسب مفهوم هذا النظام، سببها ديني وليس اجتماعي، أي أن النظام الملكي قد أمعن في معاداة الدين والخروج عن تعاليمه، لذلك قامت الثورة لتصحيح ذلك.

صحيح أن هذا النظام يتحدث عن العوامل الاجتماعية (الاقتصادية والسياسية والثقافية. . إلخ) إلا أنه في الحقيقة لا يعطيها المركز المهم ولا يساويها بالعوامل الدينية. وخلاصة تفكيره هو إقامة مجتمع سلفي مبني على أساس الشكل وليس الجوهر، فهو لا يعترف بتغيير الشكل بمرور الزمان واختلاف الظروف والمكان؛ فالجوهر والشكل ثابتان عنده لا يتغيران، فهل يمكن لنظام هذه نظرته إلى الماضي وهذه آراؤه في أسباب الثورة وما يجب أن تقوم به أن يكون تقدّمياً؟ كيف يمكن لنظام لا يعترف بتغيير الزمان والمكان ويريد بناء مجتمع في القرن العشرين على صورة مجتمع قبل ١٤ قرناً أن يكون تقدّمياً؟ وما هو معنى التقدّمية إذاً إذا كانت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتغير بمرور القرون؟ نسوق هذا الكلام للذين يدّعون التقدّمية في الوطن العربي ويختارون الوقوف إلى جانب هذا النظام حتى ولو لم يكن في حالة حرب مع قطر تقدّمي هو العراق؛ فما هي الحجة وما هو التبرير لمثل هؤلاء العرب؟ إذا كان العمل السلبي وهو الإحاطة بنظام الشاه الفاسد هو المبرر، فالحجة غير كافية وبخاصة بعد مرور ثلاثة سنوات على ذلك؛ فهل في المنطق البسيط يمكن القول إن كلّ نظام يقوم ضدّ نظام فاسد هو صالح؟ هل النظام الذي يطيح بنظام رجعي بالضرورة يكون تقدّمياً؟ المنطق البسيط لا يؤيد ذلك ووقائع التاريخ لا تؤيده أيضاً، فقد يتهدم نظام رجعي على نظام أكثر رجعية منه، فموسوليني قام بانقلاب على يد نظام ملكي كان يستعمر ليبيا وازدادت على يده حدة البطش الاستعماري والإمعان في الرجعية، والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ. ثمّ ألم تمضِ مدّة كافية ليفصح النظام الجديد عن نظرته إلى كيفية بناء المجتمع الجديد؟ لقد مرت ثلاث سنوات صدرت خلالها من هذا النظام أقوال وأفعال ليست من التقدّمية بشيء إطلاقاً. ألم

يضطهد الخميني الأقليات الدينية غير المسلمة؟ ألم يعطل نظام التعليم ليعيد تنظيمه بحسب آرائه السلفية الموغلة في الرجعية؟ ألم يضطهد بشراسة الأقليات القومية في داخل إيران، ثمّ ألم يقِم حكم شريعة الغاب في التعامل مع من يعارضه في الحكم؟ أما ما صرّح به من أقوال إذا ما فحص المتناثر منها هنا وهناك فلأنّها تعكس توجهاً رجعياً على وجه التأكيد؛ فهل كان بعض مدعي التقدّمية في الوطن العربي على صواب في تعاطفهم مع هذا النظام؟ والجواب عن ذلك يدلّ في الحقيقة على مصيبة كبيرة تعانيها الأخلاق السياسية على الساحة العربية.

ولنتناول الجانب الثاني للموضوع، وهو موقف هذا النظام من القومية العربية. لقد كانت نظرة نظام الخميني من البداية نظرة لا تتعلق بواقع إيران الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل تصورات خيالية ترتبط وثيقاً بتفكيره وثقافته وجذور هواجسه الشخصية، فهو رجل دين محب للسيطرة، طموح إلى القوة والمركز السياسي، ويحمل رواسب الحقد الفارسي القديم. لذلك فقد وجه الثورة الإيرانية لما هو أوسع من إيران، أي التوجه نحو الخارج. وهنا لا بدّ من أخذ الاعتبارات العملية في الحساب؛ فأين هو الخارج غير البلدان العربية المجاورة، فلا الاتحاد السوفياتي ولا باكستان ولا تركيا تصلح لخطوة التوسع المباشرة لأسباب تختلف من حالة لأخرى. إن الأرض المنخفضة التي يمكن أن ينساب إليها الماء بنظره هي البلدان العربية المجاورة، أي العراق والبلدان العربية المطلة على الخليج العربي. وتلك هي مواضع منطقة النفوذ في النظرة الفارسيّة التوسعية منذ القدم، فكان ما كان من الضغط لزعزعة نظامه من الداخل حتى قامت الحرب، وكان ما كان في ما يتعلق بالبلدان العربية المطلة على الخليج العربي ما أصبح معروفاً بالقول سابقاً وبالعمل مؤخراً عندما انكشفت للعين المجردة المؤامرة على البحرين.

إذاً، النظام الإيراني الجديد نظام متعارض مع البلدان العربية، فهو نظام النظرة التوسعية أساسية فيه، تماماً كما كان الحال بنظام الشاه مع فارق الغطاء واللهجة، فنظام الخميني غطاؤه ديني ولهجته هوجاء متسرعة.

وهو في عدائه للأمة العربية لم يجسّد نواياه بالأفعال الملموسة فحسب، بل عبّر عن ذلك بالأقوال والتصريحات عندما كان في عنفوان هياجه وصخبه بعد الانتصار على نظام الشاه مباشرة وعندما هالته مقاومة العراق القومية. وبذلك أتت تصريحاته المعروفة عن البحرين والجزر العربية الثلاث وعن تهديداته للأقطار العربية الخليجية، وقد يتصور البعض أن ذلك قد أتى بحدود سياسة ولا يشكل موقفاً مبدئياً، ولكن ذلك غير صحيح إطلاقاً. فالموقف السياسي نفسه مصدره

موقف مذهبي هو صلب عقيدة هذا النظام الذي هيمن عليه هذا الشخص المعروف بعنصريته وما صدر عنه من مواقف فكرية خاصة. فقد قال الخميني في كلمة بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٠، نقلتها إذاعة طهران بالفارسيّة موجهة إلى أعضاء التعبئة العامة لجميع المدن الإيرانية وهي اللجان الموكل إليها تثقيف الجماهير، قال الخميني بالحرف الواحد: «إن على كافة الشعوب المسلمة أن تعرف معنى هذا الكلام: «نحن عرب»[*] أي إننا لا نريد الإسلام، فالشخص الذي يتفوّه بالعرب فإن العرب أرادوا في وقت ما الوقوف أمام الإسلام. إن هؤلاء يريدون أن نحيي عهد بني أمية».

فأي عداء للقومية العربية أوضح من هذا، وأي تحريض على العروبة ومحاولة خلق التناقض بينها وبين الإسلام أوضح من ذلك؟ وقد أفصح عن هذا الموقف محمد علي رجائي في ما بعد والمعروف بقلة ذكائه أمام مجلس الأمن بعبارات لا تقبل أي تأويل عندما قال عن القومية العربية، إنها حركة صهيونية، فقد قال بالنصّ في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠[1]. «إن الدول العظمى تريد أن تفرض إسرائيل أخرى في الشرق الأوسط. إن الجرائم التي اقترفتها الولايات المتحدة بحق شعوب فلسطين وجنوب لبنان كان يجب أن تكون كافية، إلا أنهم اليوم يحاولون خلق إسرائيل جديدة تحت راية القومية العربية». إذاً بحسب رأي رجائي فالقومية العربية هي صهيونية جديدة تحاول الولايات المتحدة خلقها في منطقة الشرق الأوسط.

السؤال الآن هو كيف يبرر من يدعون القومية العربية لأنفسهم التعاطف مع هذا النظام وهذا الشخص بالذات وهو على هذا الموقف المعادي الواضح للقومية العربية؟ إننا لا نعرف الجواب ولا أظنهم يعرفونه أيضاً، إذ إننا لم نسمع طيلة كلّ الوقت الذي مضى أن أحداً من هؤلاء أعطى مبرراً لموقفه. فلم نسمع أحداً يقول إن نظام الخميني هو في حقيقته أو في ما سيؤدي إليه نظام تقدّمي، ولم نقرأ بأن أحداً من هؤلاء من أصحاب شعارات القومية العربية قد قال إن هذا النظام صديق للقومية العربية أو على الأقل متلائم معها. . إن الذي نسمعه ونقرأ عنه هو أفعال التأييد والمساندة ولم نسمع عن أسباب ذلك تقدّمياً أو قومياً.

إن مؤيدي نظام الخميني في البلدان العربية مطالبون بتوضيح موقفهم! إذ لا

(*) هذا في معرض ردّه على خطاب للرئيس صدام حسين، ورد في سياقه: «نحن عرب».
(١) من النصّ الإنكليزي الذي نشرته الأمم المتحدة.

خيار لهم، فإما أن يوضحوا الأسباب أو أن يتخلوا عن هذا الموقف. . والسبب في هذا التحديد المحصور بين الخيارين يجب ألا يكون صعب الفهم، فقضية التقدّمية والموقف من القومية العربية ليس مسألة ثانوية يمكن التغاضي عنها وبخاصة أن الذين نوجه إليهم الكلام هم من القائلين بالقومية والتقدّمية سواء أكانوا نظماً أم أشخاصاً. الموضوع الذي نحن في صدده موضوع فكري، وبالتالي هو موضوع مبدئي وليس من قبيل السياسة اليومية، كما إنه موضوع مبدئي رئيس، أي أنه ليس قضية فكرية هامشية يصحّ أن تندرج في عداد تفاصيل الترف الفكري؛ فإذا كانت القضية مبدئية وليست سياسية، وإذا كانت رئيسة وليست جزئية، فموقف هؤلاء حرج وعليهم الدفاع عن أنفسهم، وإلا فإن المواطن العربي مجبر على التفسير الذي تقود إليه المعطيات التي بين أيدينا.

المعطيات التي بين أيدينا، هي أن هذا النظام يصدر عن قاعدة فكرية رجعية وموغلة في الرجعية، فهو ليس نظاماً محافظاً إذا عرفنا صفة المحافظة على أنها تكريس ما هو موجود ومنع تغييره، بل هو نظام سلفي يريد الرجوع عن الحاضر، ليس حاضر إيران، بل حاضر تطور البشرية جمعاء، وهو أمر معروف لا يحتاج إلى دليل والنظام لا يخفيه بل على العكس يفتخر به. والمعطيات تقول أيضاً إنه نظام معادٍ ليس لنظام حكم هذا البلد العربي أو ذاك، بل معادٍ للقومية العربية والوحدة العربية وله أطماع أفصح عنها مراراً بالقول والعمل في أجزاء من الوطن العربي.

إن نظام خميني قد رفع شعار معاداة نظام الشاه والتخلص من جميع ما عمله الشاه إلا في هذا المجال، مجال التوسع الأرضي على حساب البلدان العربية المجاورة في الحدود البرية للعراق وفي شط العرب وفي الجزر العربية الثلاث وفي موضوع البحرين، وإلا ما معنى إصراره على رفض مبادرة العراق السلمية واستعداده الذي أعرب عنه مراراً إلى الانسحاب من أراضي إيران إذا ما اعترفت إيران بحدوده الدولية براً وسيادته على شط العرب؟ وما معنى إصراره على الاحتفاظ باحتلاله للجزر العربية الثلاث وتآمره على البحرين؟ ما معنى استعداده للاستمرار بالحرب وتعريض بلاده لويلات الحرب لو لم يكن أمر التوسع الإقليمي مهماً في موقفه المذهبي وخططه السياسية المنبثقة من ذلك الموقف؟ هذه هي المعطيات التي بين يدينا عن الصفات الرئيسة لهذا النظام. بقي علينا أن نعرف لماذا يؤيده بعض القائلين بالقومية والتقدّمية، هل إنهم يرون ما لا نرى أم أن الوقائع ليست هي الوقائع أم ماذا؟ إنني لا أعتقد أنهم يرون ما لا نرى، ولا أن الوقائع

ليست هي الوقائع، بل علينا أن نفتش عن السبب أو أسباب أخرى. علينا أن نفتش عن السبب الذي هو في نظري أساس الكارثة الخلقية التي يتعرض لها العمل السياسي في الوطن العربي، تلك الكارثة التي تحتاج إلى تحليل من حيث النتائج المدمرة التي تنتج عنها في ما يتعلق بالعمل القومي الذي فرضت عليه الظروف الراهنة أن يتصدى إلى أمور جوهرية تتعلق بالوجود العربي والمحافظة على الأرض العربية، وأن يجابه تحديات خطيرة بكامل معنى الخطورة. علينا أن نفتش عن السبب لا في مجال الفكر والتحليل، بل في مجال المصالح، والمصالح الأنانية بالذات. في هذه القضية التناقض بين المصلحة الذاتية والأخلاق واضح وحاسم، فإما المبادئ وإما المصالح الذاتية الأنانية بالنسبة إلى هؤلاء، لذلك فقد اختاروا مع الأسف المصالح غير عابئين بما يحصل للأمة وما يحصل لأخلاق العمل السياسي بسبب ذلك من أضرار بليغة.

إن صفات التقدّمية والقومية ليست وراثية، وهي ليست أموراً لاصقة بهذا الإنسان أو ذاك، لمجرد إنه يقول بذلك، فلا كلّ من يقول أنا تقدّمي هو تقدّمي حقاً ولا كلّ من يقول أنا قومي هو قومي حقاً. كما إنَّ تقدمي الأمس لا يشترط بالضرورة أن يكون تقدّمي اليوم، ولا قومي الأمس هو بالضرورة قومي اليوم. . والتقدّمية لا تأتي من مجرد القرب من هذه الدولة الكبرى أو تلك، كما إنَّ العروبة لا تأتي من مجرد المظاهر؛ فلا الادعاء ولا الماضي ولا أي شيء لا يتعلق بصميم الحقيقة القائمة الآن يستطيع أن يجعل مثل هذه الصفات متحققة وموجودة.

كلّ شيء قائم بذاته ويقيم بحسب نوع حيثياته، فلا نسب ولا وراثة ولا مظاهر في مثل هذه الأمور الجوهرية. أنت تقدّمي إذا تصرفت بصورة تقدّمية من قضية الوطن العربي **أولاً** والشعوب المضطهدة **ثانياً**، وأنت قومي إذا تصرفت كذلك. بالنسبة إلى قضية الأمة العربية في الدفاع عن وجودها أرضاً وشعباً وعن وحدتها القومية. أقول إن لا وراثة ولا نسب ولا مظاهر تحدد من هو قومي ومن هو تقدّمي، بل يصحّ المنطق نفسه على تحديد من هو رجعي ومن هو غير قومي، فالمنطق يصحّ في الحالين. التقدّمية والقومية ليست احتكاراً يملكها البعض بغض النظر عما يفعل، وليست غائبة عند البعض بغض النظر عما يفعل. العمل والموقف الصادق هو الذي في النهاية يحدد من هو التقدّمي ومن هو غير ذلك، ومن هو القومي ومن هو غير ذلك، ولا شيء آخر.

إن هذه الطريقة في التقييم هي من صميم النظرة العلمية التي ترفض التعصب والمواقف المسبقة والمزايدة والمتاجرة بالعمل السياسي، وترفض الانقياد

للهواجس المرضية ودوافع المصالح الأنانية، وترفض الخضوع للعوامل غير الموضوعية في إصدار الأحكام في مثل هذه الأمور المهمة والخطيرة في هذه المرحلة.

المجتمع العربي ككل المجتمعات النامية يكتنفه صراع ويشهد بالتالي حالة الانقسام بين التقدّمية والقومية، وبين ما هو نقيض ذلك، فذلك أمر طبيعي ومعروف، وذلك ليس هو القضية الشائكة لبداهتها، ولكن القضية الشائكة هي على أي أساس يقوم هذا الانقسام، أي كيف نعين حدود هذا الانقسام؟ هل نحدده على أسس غير علمية تقوم على الوراثة أو الماضي أو المظاهر، أم على أساس الواقع الحي، واقع ما يصدر من الأنظمة والأشخاص من مواقف من قضايا التقدّم والقومية؟ الجواب في نظري يجب أن يكون واضحاً. . ربما كان الحديث في هذه الأمور هو حديث في الأمور المفهومة والتي تجاوزها الوقت منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه مهم في مثل هذا الوقت بالذات الذي أخذت الأمور فيه تختلط من جديد ومهما يكن فحديث البديهيات لا يصحّ مرة بل يصحّ مراراً وكلما دعت الحاجة.

ثانياً: القديم الجديد في الأطماع الإيرانية

لإيران أطماع قديمة في البلدان العربية المجاورة لها، إلا أن هذه الأطماع قد تجددت بمجيء النظام الجديد في إيران وإعطائها بعداً جديداً وأسلوباً جديداً. فما هو مسلسل الأطماع الفارسيّة القديم؟ لا بدّ من إلقاء نظرة سريعة عليه.

حتى عام ١٨٤٧، كانت الحدود بين إيران والعراق غير الحدود الحالية، فقد كانت جزيرة عبادان التي تسمى جزيرة خضر وكل المحمرة وشط العرب ضمن الحدود العراقية، إلى أن أتت سنة ١٨٤٧، حيث عقدت معاهدة أرضروم الأولى، فضمت إيران بموجبها جزيرة عبادان والمحمرة وأراضي تقع على الضفة الشرقية لشط العرب. وفي عام ١٩١٣، حصلت إيران بموجب بروتوكول القسطنطينية ومحاضر عام ١٩١٤، على سبع جزر في شطّ العرب، وعلى مرسى أمام مدينة المحمرة. لنصف شطّ العرب ولمسافة أربعة أميال. وفي عام ١٩٣٧، حصلت إيران على نصف شطّ العرب في مكان آخر مقابل عبادان ولمسافة أربعة أميال أيضاً.

وفي عام ١٩٧٥، أخذت إيران نصف شطّ العرب بأكمله، وبذلك قضمت هذا النهر الوطني قطعة قطعة. ومن ذلك ابتدأت في محاولات التدخل في شؤون الري في العراق وفي شؤون الملاحة في هذا النهر الذي يشكل المنفذ البحري

الرئيس للعراق حيث كانت هناك بدايات رمزية لهذا التدخل في أواخر أيام الشاه. هذا إضافة إلى احتلال الجزر العربية الثلاث في عام ١٩٧١، في الخليج العربي. هذا هو المسلسل القديم الذي ورثه النظام الجديد وحرص على المحافظة عليه وتحديده ببعد جديد وأسلوب جديد.

هناك عنصران أساسيان في السياسة الخارجية للنظام الجديد، **الأول**، المحافظة الكاملة على المكاسب الإقليمية التي حققها العهد القديم على حساب جيرانه من البلدان العربية، و**الثاني**، ما يسمّى بتصدير الثورة. وهذان العنصران ممتزجان ويكمل بعضهما البعض الآخر في سياسة خارجية واضحة المعالم قوامها الأساسي هو التوسع والنظرة إلى خارج الحدود. إن هذا النظام لم يصدر منه عمل واحد أو كلمة واحدة ضدّ ما قام به العهد القديم في مجال التوسع الإقليمي، بل حافظ عليه تماماً، ودافع عنه واعتبره تحصيل حاصل وأمراً مفروغاً منه بالرغم من كلّ الكلام والضجيج عن التقدّمية والتحرر وفساد نظام الشاه.. إلخ؛ فما قام به الشاه شيطاني مكروه إلا في هذه الناحية.

ويلاحظ أن هذا التمسك بالتركة الاستعمارية للنظام القديم لا تقتصر على هذا النظام بل تشاركه فيها الفئات السياسية الأخرى والشخصيات المثقفة التي شاركت في الحكم ابتداء من موقف مصدق من البحرين. لذلك فليس من الصحيح الحديث عن السياسة الاستعمارية التي كان يتبعها الشاه على أنها موقف خاص بالشاه، بل هي حصيلة موقف عام قوامه التعصب والحقد الفارسي على العرب المعروف الجذور في التاريخ البعيد.

في مسألة الأراضي التي استحوذ عليها النظام القديم سواء على حدود العراق أم على حدود البلدان العربية الخليجية، موقف النظام الإيراني الجديد واضح لا لبس فيه. وكلنا يتذكر التصريحات المتعددة من رجالات العهد الجديد بخصوص البحرين التي عبّرت عن هذا الموقف الاستعماري التوسعي. ويلاحظ أيضاً أن هذا الموقف لا يقتصر على الخميني بل هو موقف عام تقريباً يشترك فيه كلّ الوسط الكهنوتي الحاكم في إيران الآن؛ فقد قال صادق روحاني في مؤتمر عقده في مدينة قم ونقلته جريدة **الرأي العام** الكويتية «إن البحرين ستظل جزءاً لا يتجزأ من إيران»[٢]، ونقلت وكالة الأنباء الألمانيّة الغربية عن صحيفة **أياندجان** نقلته **الرأي العام** الكويتية، أن وزير العمل الإيراني داريوش فروهر قال في تصريح له «إن

(٢) **الرأي العام** (الكويت)، ١٦/٦/١٩٧٩.

جزيرة البحرين وليست الجزر الثلاث فقط تنتمي إلى إيران»[٣]. وقال واصفاً تقرير الأمم المتحدة الذي يؤكّد أن سكان البحرين يرفضون الاتحاد مع إيران إنه «استفتاء مزور». صدرت مثل هذه التصريحات في العهد الجديد ولم ينفها أحد من مسؤولي النظام. في حين أنه كان من المنتظر جداً بعد كلّ ذلك الكلام عن المبادئ، أن يقوم النظام الجديد بتصفية تلك التركة ورفض هذا الجانب من سياسة الشاه، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. أليس من الطبيعي جداً أن ننتظر من النظام الجديد التخلي عن ما أخذ بالقوة ومن دون وجه حق من أراضي البلدان العربية؟ فهذه الثورة في البرتغال التي لم يكن لها مثل ادعاءات الثورة الإيرانية ولا الكلام والضجيج نفسه قد دخلت فوراً في مجال تصفية التركة الاستعمارية فانسحبت من مستعمراتها في أفريقيا. ليس فقط ذلك لم يحصل بالنسبة إلى نظام إيران، ولكن النظام الجديد أدخل على تلك التركة بعداً جديداً وطريقة إضافية كما قلنا، ويتمثل ذلك في ما يطلق عليه اسم تصدير الثورة، فما هو تصدير الثورة هذا؟

بمناسبة عيد الفطر وجّه الخميني تهنئة إلى المسلمين دعاهم إلى قلب جميع الأنظمة العربية القائمة، عدا النظام الإيراني، لأنها ضدّ الإسلام، ونقلت ذلك مجلة **الحوادث** في بيروت[٤]. وجاء في كلمة للخميني ألقاها عنه ابنه في الإذاعة يوم ٢١/ ٣/ ١٩٨٠ ما نصه «يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم، ونترك فكرة إبقاء الثورة ضمن حدودنا». نقلت جريدة **السياسة** الكويتية عن صحيفة **صراط مستقيم**، وهي من صحف حزب الجمهورية الإسلامية السرية، أن الخميني قال في حديث له مع رجال الدين من أعضاء الحزب المذكور ما نصه «إن إيران مهيأة اليوم إلى قيادة الثورة في العالم كلّه، وإن هذا المبدأ يحتاج إلى تضحيات وصبر وإيمان، وإن مهمة علماء الدين هي إعادة رسالة الإسلام، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالتحريض على الثورة في أرض الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام وأفريقيا ودول العالم الأخرى»[٥]. وخاطبهم قائلاً بالحديث نفسه: «إن مهمتكم عظيمة إذا كانت تسير بهذا الاتجاه. اتجاه إعادة مجد إيران من خلال إقامة امبراطورية إسلامية تكون إيران قاعدة انطلاقها. إن هذا هو قدر إيران اليوم في إشعال نار الثورة ودعوة المسلمين إلى الجهاد ضدّ حكامهم».

ولنتمعن قليلاً في قضية تصدير الثورة. ما هي المناطق التي تحتل الأولوية

---

(٣) المصدر نفسه، ١٩/ ٦/ ١٩٧٩.

(٤) **الحوادث** (بيروت) (٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٠).

(٥) **السياسة** (الكويت)، ٩/ ٤/ ١٩٨١.

في تصدير الثورة؟ الواضح من الأحداث هو أن العراق والمملكة السعودية والدول العربية الخليجية، لها الأولوية بالرغم من التوجه الإيراني نحو جميع الدول الإسلامية.

ونستدل على ذلك من الأحداث؛ ففي العراق عمل النظام الجديد على تنظيم الجالية الإيرانية وأرسل المتسللين، وبدأ هذا التنظيم تحت اسم حزب الدعوة بالنشاط الإرهابي المسلح بكل ما تعنيه الكلمة، من إلقاء المتفجرات على التجمعات الشعبية، إلى محاولة اغتيال بعض المسؤولين، إلى تنظيم الدعاية السياسية التحريضية. وقد بدأ تهريب السلاح والمتفجرات عبر الحدود، فكانت الحوادث الدموية المعروفة في العراق، وكان حادث إلقاء المتفجرات على تجمع للطلبة في الجامعة المستنصرية يوم ١/ ٤/ ١٩٨٠، أحد تلك الحوادث المعروفة. ثمّ أتى شنّ الحرب بعد أن فشلت كلّ تلك الأساليب؛ وفي المملكة السعودية أخذ النظام الجديد بتحريض السكان في المنطقة الشرقية على أساس طائفي للتظاهر والقيام بأعمال العنف، واستُغلت مناسبة الحج في كل عام لتنظيم أعمال التحريض والعنف والدعاية السياسية؛ وفي البحرين كان العمل التخريبي على أشده حتّى تمّ كشف المؤامرة الانقلابية الأخيرة التي كانت ترمي إلى القيام بعمل مسلح بكل معنى الكلمة؛ ولم تكن قطر والكويت استثناءً من ذلك، بل شملهما أيضاً مخطط العنف والعمل المسلح.

من كلّ ذلك يتضح أن التصرف العملي للنظام الجديد كان يشير إلى استخدام القوة المسلحة، ولم يتسم بسمات الإقناع والحوار السلمي. والجدير بالذكر هو أن استخدام العنف في تصدير الثورة، ليس إلا نتيجة منطقية لهذا النظام الذي هو نفسه أتى عن طريق العنف. وليس المقصود هنا بالطبع تقييم طريقة العنف بالنسبة إلى إيران، فإيران كان يحكمها نظام فاسد يستخدم العنف فإن اختار الشعب الإيراني طريق العنف لإزالته فذلك أمر طبيعي. المقصود في هذا المجال هو أن نوضح أن مفهوم تصدير الثورة إلى الدول الأخرى لا بدّ أن يتم بطريق العنف أيضاً؛ فالخميني ومن معه استخدموا العنف للإطاحة بنظام الشاه بطريقة معينة ذات ملامح وربما بعض الخصائص، من حيث تنظيم الدعاية والتعبئة الجماهيرية، وأرادوا أن يطبقوا الأمر نفسه تماماً في مسعاهم إلى تصدير الثورة إلى البلدان الأخرى. وفي الحقيقة أن الذي يحلل التفكير السياسي للخميني ومن معه، يصل إلى الاستنتاج أنه لا يعتبر الثورة في إيران إلا ثورة دينية أساسها خروج نظام الشاه عن الدين، وليس ثورة اجتماعية بمعنى أنها حصيلة التطور الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي للشعب الإيراني. أما وإن الثورة دينية والدين أوسع من إيران، لذلك فإن الثورة يجب أن تتسع لتشمل البلدان الإسلامية الأخرى عن طريق التصدير بالطريقة نفسها التي اتبعت في إيران.

الجانب الآخر يتعلق بالمحتوى. ما هو الذي يجب تصديره؟ المقصود ليس أمراً سلبياً مقصوراً على إزالة الحكام وتبديل الأنظمة، بل إزالة الحكام وإحلال أشخاص معينين مكانهم، هم رجال الدين من الجاليات الإيرانية أو من الموالين لهم. وتبديل الأنظمة يعني إحلال النظام الموجود نفسه في إيران. يلاحظ مثلاً أن المقترح الإيراني لحل قضية أفغانستان قد تضمن بوضوح وضع السلطة في يد مجلس من رجال الدين؛ وفي معرض قضية البحرين صرح صادق روحاني لوكالة الصحافة الفرنسية ونقلته جريدة **العرب** في لندن، قائلاً «إن شعب البحرين يريد إقامة جمهورية إسلامية على النموذج الإيراني، وإن البحرانيين سيشهرون السلاح إذا أصر النظام على الاستمرار في سياسته الراهنة»[٦]. ويبدو أن النظام الإيراني لديه فكرة واضحة عن الجهاز الذي يريد إقامته لتصدير هذه الثورة، والجهاز هذا مرتبط بإيران، مكوناً شبكة من رجال الدين في البلدان الإسلامية ترتبط بالمقر: إيران، أي بالخميني. لذلك فقد أخذ الخميني بتعيين مسؤولين للشؤون الدينية في بعض البلدان الأخرى، فمحمد باقر الصدر هو ممثل الخميني في العراق، وعندما أراد ترك العراق أبرق له الخميني بضرورة البقاء فبقي. وحسين منتظري أعلن في تصريح نشرته جريدة **العرب** في لندن عن دهشته لما أسماه بالقمع الذي يتعرض له الشيعة في الكويت وقيام السلطات الكويتية بالحد من تحرّكات الممثل الخاص للخميني[٧]. وقال بالتصريح نفسه «إن السلطات البحرينية تسيء معاملة الممثل الخاص للخميني في البحرين»، والخميني نفسه يطلب في ٩/ ٩/ ١٩٧٩، من أحد رجال الدين وهو حاج سيد رضا برقص، أن يتوجه إلى قطر «لدراسة الوضع بالمنطقة عن كثب والإقامة هناك لحل مشاكل المواطنين الدينية».

إذاً الموضوع هو ربط هذه البلدان بتنظيم ديني مرتبط بإيران يتم عن طريقه تصدير الثورة، أي قلب أنظمة الحكم والاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة. ولكن ما هو نوع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يكوّن محتوى تلك الثورة المراد تصديرها؟ النظام الإيراني الحالي بالرغم من مرور ثلاث سنوات

---

(٦) **العرب** (لندن)، ١٧/ ٩/ ١٩٧٩.

(٧) المصدر نفسه، ١٧/ ٨/ ١٩٧٩.

عليه لم يستطع حتى الآن تحديد محتواه، عدا مبدأ سلطة رجال الدين والحديث العام عن الدولة الإسلامية. إذاً الثورة التي ستصدّر لا يمكن أن تتجاوز في نظامها السياسي ما استطاع النظام الإيراني نفسه تحقيقه، وهو قليل وقليل جداً. والمقصود واقعياً بتصدير الثورة هو في الحقيقة خلق أنظمة تابعة للنظام الإيراني وموالية له. والنتيجة المنطقية لذلك هي السيطرة السياسية على البلاد التي تصدر إليها الثورة، وبذلك تكون الثورة المصدّرة وسيلة إلى التوسع والهيمنة على بلدان أخرى. هذا هو البعد الجديد للسياسة الإيرانية القديمة بعد أن كانت سياسة التوسع الإيراني وبسط الهيمنة في السابق قائمة على طريقة الخطوات المتدرجة في استغلال الظروف واتباع أساليب المناورة المبطنة والتحالف مع القوة الاستعمارية، للحصول على إطلاق اليد وتبادل المنافع وبناء القوة العسكرية واستخدام السياسة النفطية، كأدوات إلى تحقيق المكاسب الإقليمية خطوة خطوة، وعلى فترات وبحسب ما تسمح به الظروف. أصبح للسياسة القديمة الآن بعد جديد هو استخدام شبكة رجال الدين، وأساليب العنف والدعاية السياسية التي استخدمت بنجاح لإسقاط نظام الشاه، واستثمار المشاعر الدينية وتحريك النعرات الطائفية لزعزعة أنظمة البلدان التي يراد تصدير الثورة إليها.

وبعبارات أخرى، بينما كانت الأساليب السياسية (بالمعنى الواسع للسياسة) هي المعول عليها في العهد القديم، أضاف إليها العهد الجديد الأساليب الثورية على طريقته المعروفة. وبينما كان العهد القديم يهدف إلى تحقيق قضمات في الأرض من الدول المجاورة، اتجه العهد الجديد نحو قلب الأنظمة والاستيلاء على السلطة السياسية على غرار ما حصل في إيران. هذه هي ملامح البعد الجديد للسياسة الإيرانية في عهد الخميني.

المعروف هو أن لنظام الخميني الآن جهازاً للتنظيم والعمل السري المسلح غير معلن عنه لتنفيذ مهمة تصدير الثورة، إلا أن النظام لم يكتف بذلك بل اختار العلانية في العمل عندما أسس جهازاً في وزارة الخارجية الإيرانية وبالتالي أقساماً في السفارات الإيرانية في البلدان الأخرى يختص بشؤون تصدير الثورة، وبهذا الاسم بالذات.

أما الهدف من حيث الجوهر فهو واحد في الحالتين، ألا وهو الهيمنة والسيطرة في خارج الحدود، وفي حالة كهذه يصبح التوسع الإقليمي نتيجة طبيعية، إذ ليس من المستبعد أبداً أن يكون حكام إيران الجدد يفكرون بدولة تشمل إضافة إلى إيران العراق والسعودية والدول العربية الأخرى على الخليج

العربي، كخطوة أولى في برنامج تصدير الثورة. دولة كهذه تتركز فيها القوة الروحية للإسلام والقوة المادية للنفط.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن شعار تصدير الثورة لم يكن مقصوراً على المنطقة العربية المجاورة لإيران كما توضح في كلام الخميني، بل يشمل مجموع العالم الإسلامي. والدليل على أن هذا التوجه موجود، قام النظام الجديد بأعمال تدخّل وزعزعة في عدد من البلدان الإسلامية الأخرى حيث تواترت الأنباء عن اتصالاته بالتجمعات الدينية والطائفية في كلّ من باكستان، وطفت على السطح أخبار نشاطاته في إندونيسيا وماليزيا، وأعمال قام بها في تركيا والهند، كما قام بالاتصال بمسلمي يوغسلافيا وفي أماكن عديدة أخرى. وهدف النظام هو أن يكوّن في هذه البلدان قوى ضغط من الداخل يتصل بها ويخاطبها ويحركها من وراء الحدود ومن خلف ظهر حكوماتها الوطنية. إن تكوين دولة كالتي ذكرنا من إيران والعراق والسعودية ودول الخليج العربي، يعني بالطبع تكوين قوة تستطيع بما لها من قوة مادية ومعنوية السيطرة على العالم الإسلامي، والمساعدة بالتالي على قلب أنظمته واحداً بعد الآخر وإحلال أنظمة تابعة أو موالية للمركز، أي إيران.

إن ما قام به النظام الجديد في إيران يشير إلى هذا الاتجاه ويدل عليه.

هذا ما يريد النظام الإيراني الجديد تحقيقه في ما يتعلق بالبلدان العربية وبقية الدول الإسلامية، معبراً عن توجهه هذا بشعار تصدير الثورة فما هي النتائج؟ البلدان العربية لا يمكن أن تشهد عملية التوسع الإيراني هذه على حساب الأراضي العربية، لذلك أخذت تقاوم، والعراق بدأ هذه المقاومة التي لا بدّ أن تتسع لتشمل باقي أجزاء الوطن العربي عاجلاً أم آجلاً. إن هذا الحلم الفارسي القديم الذي أخذ بعداً جديداً اليوم، لن يجد الأرض ممهدة أمامه، فالمنطقة المجاورة ليست أرضاً خالية بلا شعب وبلا قيادة تدرك الخطر وتقف في وجهه بجدارة، والحرب العراقية ـ الإيرانية هي البداية، والنتيجة لا يمكن أن تكون مغايرة لما آلت إليه جميع أحلام التوسع بشتى أشكالها وبمختلف حقبات التاريخ؛ فالحق المدعوم بالقوة لا يمكن إلا أن ينتصر على الباطل وإن كان مدعوماً ببعض القوة. هذا هو معتقدنا نحن أبناء الأرض التي ظهرت فيها جميع الأديان السماوية.

في ما يتعلق بالمحتوى، الثورة الإيرانية لم تحقق شيئاً ملموساً حتى الآن، وإن كان لتصديرها أي نتائج عملية فلن تكون إلا سلبية. إن إشاعة هذا النوع من التعصب الديني سوف لن يطلق المعاني الإيجابية في الدين الإسلامي، وفي خضم التعصب لا يمكن أن يظهر الجوهر، جوهر الإسلام التقدّمي المعني بإصلاح حياة

الإنسان وبناء أخلاقه وتقوية قوامه الروحي؛ في خضم التعصب لن يتاح لغير الانقسام والتناحر على أسس دينية وطائفية بالظهور؛ فالنتيجة العملية هي الانقسام الوطني بين صفوف الشعب الواحد على أساس ديني، والنظام الإيراني في دعايته السياسية لا يخجل من ذلك بل يدعو إليه صراحة. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن جو التعصب والتفتيش عن العصبية اللازمة للولاء السياسي لا بد وأن يؤدي إلى إحياء التعصب الطائفي الذي اتسمت به القرون الوسطى المظلمة. عملياً هذا ما يمكن أن يرشح عن عملية تصدير الثورة إلى الخارج.

بقي أن نقول شيئاً عن الطريقة، فالنظام القائم في إيران لم يضف بعداً جديداً للأطماع الإيرانية القديمة فحسب، بل له طريقة لم تكن متبعة تماماً في العهد السابق هي طريقة الغضب والهيجان العصبي والقسوة واستخدام العنف المتناهي. إن هذا الطابع الذي يطبع العمل في فرض السلطة في الداخل وفي عملية إخضاع الآخرين في الخارج، هي صفة يختص بها هذا النظام؛ فإعدام الأطفال والنساء أو الاعتداء على القبور ورمي حامض الكبريتيك على الوجه واستخدام السموم والقتل العلني في الشوارع، كلها أمور تصنف في عداد القسوة التي تعافها عادة النفس البشرية المتحضرة المستيقظة الروح، فهي من نتاج إطلاق الغرائز البشرية وتوتر الأعصاب وضمور الحس الإنساني لصالح الجانب الحيواني في الإنسان.

إن هذه الصفة هي إضافة هذا النظام للتركة القديمة. إن النتائج البشرية والروحية لهذه الوسائل لا يصعب معرفتها بالنسبة إلى شعب إيران وإلى الشعوب الأخرى التي تمارس ضدها، وإن كان يهمنا منها أمر في هذا الصدد، فهو مسألة لا بد أن تهمنا بصورة خاصة نحن العرب، ألا وهي أثرها في الإسلام ومركز المسلمين في العالم. إن هذه الممارسات الوحشية التي ترتكب تحت شعار الإسلام لا يمكن إلا أن تكون لها نتائج سلبية على سمعة هذا الدين العظيم ومكانته في العالم. إننا العرب بخاصة، المسلمون بصورة عامة، عانينا كثيراً من التعصب الديني والمذهبي، ومن محاولات تشويه سمعة الإسلام في العالم، وبذلنا جهوداً لإعطاء الصورة الحقيقية عن الإسلام، نواجه اليوم بوضع مادي يصعب تبديده هو أن هذا النظام يمارس مثل هذه الأساليب باسم الإسلام وتحت شعار تصدير الثورة الإسلامية. إن الأثر السلبي لذلك ليس بالأمر الهين وإن لم يكن ملموساً وظاهراً في الأمد القصير.

والخلاصة هي أن الثورة الإيرانية مهما كان أثرها الإيجابي أو السلبي بالنسبة

إلى إيران، فهو أمر يختص به الشعب الإيراني وهو صاحب الحكم الأخير ويتحمل المسؤولية ويجني الثمار سلباً أو إيجاباً. إنها قد أزالت نظاماً فاسداً عاتياً وهي إلى هذا الحد ثورة، أما نتائجها العملية في ما يتعدى ذلك على الشعب الإيراني فأمر يخص تلك الشعوب. أما في ما يتعلق بنا نحن العرب، فإن النظام القديم كان يسير في اتجاه التوسع على حساب أرضنا والهيمنة على منطقتنا، وهذا ما حافظ عليه النظام الجديد تماماً وأضاف إليه بعداً جديداً بطريقة جديدة أيضاً، والبعد الجديد الذي يجسده شعار «تصدير الثورة»، يهدف في حقيقته إلى احتلال أقطار عربية برمتها كمرحلة أولى هي العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وضمها إلى إيران عملياً. كلّ ذلك عن طريق العنف والعمل المسلح، وبأسلوب فيه الكثير من القسوة والوحشية.

ومن هنا تتضح قضية غاية في الأهمية هي أن التعصب الفارسي يحاول التعبير عن نفسه من خلال الإسلام الذي يتحمل في النهاية ما تتضمنه هذه العملية من تخريب وإساءة، ويحصل هذا للمرة الثانية في التاريخ، فبعد سقوط الامبراطورية الفارسيّة على أيدي العرب المسلمين في القادسية ونهاوند، عملت العصبية الفارسيّة على تحقيق مطامعها لا من خارج الإسلام أي بمجابهته، بل من داخله وباسمه، فحصل ما حصل أيام الدولة العباسية كما هو معروف. واليوم تحاول المطامع الفارسيّة أن تحقق مطامعها مستخدمة الإسلام كوسيلة لا كغاية. إنها المطامع القديمة الجديدة، وعلينا كعرب وكمسلمين أن نجابهها دفاعاً عن بلادنا وديننا.

ثالثاً: خير الشرّين

الحرب حالة غير حسنة بالقياس المطلق، والسلم أفضل من الحرب على هذا الأساس. ولكن لا يصح ذلك إلا عندما يكون البديل من الحرب هو السلم الحقيقي. أما عندما يكون البديل غير السلم الحقيقي يصبح مقياس ذلك نسبياً، وعلى الإنسان أن يتصور ذلك البديل كاملاً غير منقوص فلا يبالغ فيه ولا يستهين به أو ينقص من حجمه، فماذا كان يمكن أن يكون البديل للحرب العراقية ـ الإيرانية؟ صحيح أن الحرب قد أدت إلى تضحيات مادية وبشرية ومعنوية، وصحيح أنها امتدت إلى أجل أطول مما يتمناه الراغبون في السلم الحقيقي، ولكن ما هو المقياس إلى كِل ذلك، هل هو المطلق أم النسبي؟ لو كان البديل هو حصول العراق على حقوقه المشروعة في الأرض وفي شط العرب، وحصول العرب على حقوقهم المشروعة في الجزر العربية الثلاث، وقيام حالة من الود والتعاون بين

إيران وجيرانها العرب، وعدم التدخل في شؤون بعضهم البعض واحترام كل جهة لاختيارات الجهة الأخرى في مجال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعاونهم من أجل المصلحة الشرعية المشتركة، نقول لو كان هذا هو البديل فهو من دون شك أفضل من الحرب. ولكن هل كان هذا هو الذي سيحصل لو لم تقم الحرب؟ الجواب يكمن في نوعية الأعمال والأقوال التي صدرت من النظام الإيراني منذ مجيئه إلى السلطة، وكيف ينظر هذا النظام إلى علاقاته مع البلدان العربية المجاورة ومنها العراق؟

النظام الإيراني الذي بقي منذ مجيئه إلى السطة وحتّى هذا التاريخ يتمسك تمسكاً تاماً بجميع ما حققه الشاه من توسع إقليمي على حساب البلدان العربية المجاورة؛ فالأراضي العراقية التي كانت القوات الإيرانية تحتلها والتي كان عليها أن تخليها بقيت محتلة، وشط العرب تتمسك باحتلال نصفه،حتى إنها وضعت له تسمية فارسيّة جديدة، والجزر العربية الثلاث التي احتلها الشاه بالقوة بقيت تحت الاحتلال الإيراني وبإصرار، والبحرين نفسها بنظر النظام الجديد، لإيران مطلب فيها كما جاء بالتصريحات المتعددة التي صدرت عن أشخاص مهمين بذلك النظام.

منذ البداية كان النظام الإيراني الجديد يتطلع إلى خارج حدوده؛ فبدأت الحملة الإعلامية على العراق والدول العربية الخليجية من دون مبرر، وبدا التصرف الإيراني إزاء هذه البلدان على أساس أن أنظمة هذه البلدان غير إسلامية ويجب إزالتها كما أزيل نظام الشاه؛ فالدول العربية في الخليج العربي غير مستقلة على حد تعبير إحدى التصريحات الإيرانية، ونظام العراق كافر ملحد، وعلى المسلمين واجب مقاومته. وهكذا.

ولكن كل هذه مظاهر لحالة وتجسيد عملي لموقف، فما هو هذا الموقف الذي سيطر على النظام الجديد؟ الموقف هو الحالة العدوانية والتوسعية التي كانت السمة الرئيسّة له. لقد أدت أفكار الأطماع الفارسيّة القديمة ونظرتها الخاصة إلى هذه المنطقة على أنها منطقة نفوذ دوراً، كما أدت الحالة النفسية التي خلقها الانتصار على نظام الشاه دوراً في خلق هذا المركب من موقف العدوان إزاء الجيران العرب، وموقف التوسع والهيمنة على المنطقة.

وكأمثلة عملية على هذا الموقف الذهني للنظام هو أنه عندما كان يمارس اعتداء على حدود العراق ويقوم العراق بالرد على الاعتداء، تصيبه حالة هيجان وغضب شديد، فكيف يجروء العراق بالرد على عمل صادر من النظام الجديد؟!

فكان يتصرف وكأن ليس للعراق الحق وعليه ألا يتجرأ ويرد على العدوان بالمثل. لقد كان يرى بمجرد الرد عدواناً يجب أن يعاقب عليه بشدة، وهكذا تماماً مثل العقلية الفاشية ومثل التصرف الصهيوني إزاء البلدان العربية. ومن هنا فقد صعد النظام الإيراني من حملاته العدوانية على الحدود، إذ كان يقابل الرد العراقي لا على أساس أنه دفاع مشروع، بل على أساس إنه ذنب لا يغتفر ويجب أن يعاقب باعتداء أشد. لذلك وبهذه الطريقة المتصاعدة قاد النظام الإيراني الوضع المتدهور نحو الحرب، وبدأ باستخدام قواته، وأصدر أربعة بلاغات عسكرية يومي ١٨ و١٩ من شهر أيلول/سبتمبر، أي قبل ٢٢ أيلول/سبتمبر، وكانت تلك البيانات تعكس هذه الروح العدوانية، إذ تبجح بأعماله العسكرية ضد الأراضي والمنشآت النفطية العراقية.

ماذا كان سيحصل لو لم يدافع العراق عن نفسه، لو فضل إبقاء حالة السلم وتحمل الأذى والعدوان من الجانب الإيراني؟ النتيجة كانت ستكون إمعان النظام الإيراني في عدوانه وتصعيده لحالة الاعتداءات، ولأمعن هذا النظام في محاولاته زعزعة الأمن الداخلي للعراق بجميع الوسائل، ولكانت النتيجة هي إشعال حرب مزدوجة في الداخل وعلى الحدود، ولكان العراق حصيلة ذلك في موقف الضعف والدفاع.

ماذا كان سيحصل في منطقة الخليج العربي لو لم يتصد العراق للعدوان؟ النتيجة أظنها غير صعبة التنبؤ. لقد قام النظام الجديد في إيران منذ البداية الأولى لمجيئه بعملية تنظيم جديد للجالية الفارسيّة في بلدان هذه المنطقة، وقد قام صادق خلخالي بجولة لهذا الغرض بدأها بدبي، تماماً كما كان الشاه يستعمل الجالية الإيرانية التي عمل بكل الوسائل على تكوينها في هذه البلدان كقوة ضغط داخلي. وحصيلة ذلك ستكون زعزعة هذه الأنظمة من الداخل وضربها الواحدة تلو الأخرى. ومنطقي أن يكون للسعودية وضع وأهمية خاصة بالنسبة إلى النظام الإيراني، إذ إنه ينظر إلى الأماكن المقدسة وإلى مناسبة الحج كوسائل للدعاية السياسية.

النظام الإيراني لا يعتبر أن ما حصل في إيران هو ثورة لإصلاح أوضاع إيران، بل نقطة بداية إلى ثورة إسلامية (بمفهومه الخاص لذلك)، لذلك فإن السعودية تحتل مكاناً خاصاً في هذا التصور لما لها من أهمية عند المسلمين. وبالرغم من كل الادعاءات عن الاهتمام بالمسائل الدينية، فالنظام الإيراني قد ورث من عهد الشاه اهتماماً مادياً أيضاً هو منابع النفط. ولا بدّ هنا من الرجوع

إلى التاريخ القريب. كان الشاه في البداية يضغط على الشركات النفطية العاملة في إيران لزيادة الإنتاج في كلّ عام حتى إنَه تبجح مرة بأنه أجبر الشركات على نسبة زيادة ١٦ في المئة لإحدى تلك السنين. . ولكننا نلاحظ بعد فترة من الوقت أنه لم يعد يطالب بزيادة الإنتاج، بل بزيادة الأسعار، وأخذ يتحدث عن ضرورة المحافظة على هذه المادة وعدم التوسع في استهلاكها، وأنها يجب أن تستخدم لإنتاج المشتقات الغالية بدلاً من تبديدها كمصدر للطاقة الرخيصة. وقد صحب هذا التحول في اهتمامات الشاه صدور نتف من المعلومات في العالم عن هبوط في احتياطات الحقول الإيرانية، كما إن إيران لم تعد تنشر أرقاماً عن تلك الاحتياطيات.

وكان الشاه في السنوات الأخيرة يفكر قطعاً في مصادر نفطية جديدة للمستقبل، وأخذ بيني قوة عسكرية هائلة وبخاصة في الخليج العربي، وأقدم على احتلال الجزر العربية الثلاث، إذ في إحداها وهي أبو موسى احتياطي ثابت للنفط. إذاً منطقة الخليج العربي هي المجال الحيوي للتوسع الإيراني المحتاج مستقبلاً إلى مصادر نفطية جديدة. ترى هل يعقل أن النظام الجديد لم يفكر بذلك عندما استمر في سياسة الشاه التي اختطها للهيمنة على منطقة الخليج العربي؟ التحليل المنطقي والوقائع تشير إلى أنه كان يفكر بذلك؛ فالنظام الجديد يحتاج إلى مصادر مالية جديدة ولا سيما أنه مقبل على مغامرات خارجية باسم الإسلام تمتد من إندونيسيا إلى يوغوسلافيا، وهو بحاجة إلى المال الوفير داخلياً لتثبيت وجوده.

كانت إيران ستدبر المؤامرات على البلدان العربية الخليجية بقصد قلب أنظمتها وإحلال أنظمة موالية لها أو حتى ضمها إلى إيران، كما هي الحالة في البحرين. لقد اكتشفت المؤامرة على البحرين واتضح أنها مخطط واسع لاستخدام العنف للاستيلاء على السلطة، وإحلال حكومة من الموالين لإيران، قوامها الأشخاص الذين أخرجوا من البلاد بسبب ارتباطهم بإيران ونشاطهم المعادي للبلاد.

إن حكومة من هذا النوع كانت ستستجيب حتماً لمطالب إيران بضم البحرين دون أن ينقصها المبرر السياسي أو المذهبي، إذ إن الانضمام إلى جنة الثورة الإسلامية هو غاية المبتغى عند المتعصبين العاملين لصالح النظام الإيراني. وإلا لماذا تتآمر إيران على البحرين، وما هو السبب والدافع إن لم يكن التوسع بالأرض وبسط النفوذ في المنطقة؟ وبعد قضية البحرين طفت على السطح أخبار التآمر على

قطر. إن قراءة التصريحات الإيرانية منذ عهد الشاه حتى اليوم عن هذه المنطقة، توضح بجلاء حقيقة النوايا الإيرانية والنظرة الإيرانية؛ فهذه المنطقة ليست دولاً مستقلة بل عليها أن تكون دوماً موالية لإيران بغض النظر عما تفعله إيران تجاهها. وكان سيحصل الشيء نفسه في الإمارات، وبخاصة في دبي وفي الكويت التي لم تتورع إيران عن تهديدها بالتصريحات وبعدها بالغارات الجوية.

إذاً حصيلة كل ذلك هو أن العلاقة بين إيران والبلدان العربية المجاورة كانت ستلتهب وتتأزم وبصورة أعنف وعلى نطاق أوسع لو لم يتصد العراق للعدوان.

ربما هناك من العرب من يقول أو يفكر مع نفسه إنه كان من الأفضل لو لم تقم الحرب. إننا نقول بذلك أيضاً، ولكن ذلك لا يصحّ إلا إذا صحبت فرضية مسبقة وهي أن يكون البديل هو السلام الحقيقي، فهل كان السلام الحقيقي سيتحقق لو سكت العراق وتحمل العدوان ولو سكتت البلدان العربية الأخرى على العدوان والتدخل في أوضاعها الداخلية؟ هل كان سيتحقق شيء من هذا حقاً؟ من يستطيع أن يجيب عن السؤال بنعم عليه أن يثبت ذلك. إن الموجود في إيران الآن هو الأفكار الإيرانية القديمة عن هذه المنطقة، والموقف الإيراني القديم منها، أي موقف التوسع ونظرة منطقة النفوذ والهيمنة والمجال الحيوي. نعم هي نفسها تماماً بدليل واضح لا يقبل الشك هو تمسك هذا النظام بالأراضي العراقية التي احتلها الشاه عنوة، وبنصف شط العرب الذي أخذه بظروف القوة والحرب، وبالجزر العربية الثلاث التي احتلها بقوته البحرية مخالفاً كل الأعراف الدولية. وفي أول مناسبة انفجرت مطالبته بالبحرين واتضحت رؤيته بشأنها، وقد عبر في إحدى التصريحات أحد أقطابه بما معناه، إن الشاه قد ارتكب معصية بتنازله عن البحرين.

تجدر الإشارة إلى عامل إضافي جديد يدفع في الاتجاه نفسه. كان الشاه يتبع لتحقيق مطامعه وسائل المراوغة ويستخدم المرونة إلى حد ما، ويراعي الاعتبارات الدولية أحياناً، ويحسب لخطواته حساب الربح والخسارة في حدود معينة؛ في حين أن نظام الخميني نظام جامح فج الأساليب مملوء بالغرور الذي تكون نتيجة لنجاحه في إسقاط نظام الشاه، ومتعصب في آرائه ومواقفه. إن هذه الصفة الجديدة من شأنها أن تزيد من حدة التوتر بينه وبين البلدان العربية، وبكلمات أخرى أنه يعمل على تحقيق الأهداف نفسها بطريقة أكثر شراسة، كيف إذاً كان من الممكن أن يحل السلام الحقيقي بينه وبيننا وهذه هي أهدافه وأساليبه؟

إن الذين يفكرون بأنه ربما كان من الممكن أن يحل السلام مع هذا النظام، لا يبنون موقفهم على الوقائع ولا على التحليل المنطقي، بل على الرغبات، أي مجرد الرغبة في السلام، هذا في أحسن الأحوال، وإلا فأنهم يتكلمون عن جهل وهروب من الحقيقة وحتى عن تخاذل وخنوع.

إن البلدان العربية اليوم لديها مشكلة هي الحرب بين العراق وإيران، ومهما حاول البعض جعلها مشكلة خاصة بالعراق، فهي مشكلة عربية؛ فالعراق بلد عربي وله وزن معروف في الوضع العربي وله إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية معروفة لا يمكن تجاهلها. مقابل ذلك للعرب مشاكل أخرى وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية ومقاومة الصهيونية، لذلك فهي لا تستطيع الاستغناء عن إمكانيات العراق. الحرب العراقية ـ الإيرانية كلما طال أمدها ازداد تأثيرها في جماهير الأمة العربية في جميع أقطارها ولو بدرجات متفاوتة، فالحرب وتضحيات العراق ليست أموراً يمكن عزل تأثيرها عن الشعب العربي خارج العراق مهما كان البعد أو كانت رغبة الحاكم. وهذا التأثير هو قطعاً باتجاه المشاركة في المعركة بجانب العراق. وما ظاهرة المتطوعين من الشباب العربي من معظم الأقطار العربية وحتى من الطلبة في أوروبا، إلا دليل على ذلك. إن حرباً تطول ويسفح بها الدم العربي، لا يمكن أن يبقى العرب الآخرون بمعزل عنها فتلك من طبيعة الأشياء.

لقد كان العراق دوماً مقاتلاً في الساحة القومية وما قام به في جميع مجالات العمل القومي معروف لجماهير الشعب، وحقيقة توجهه القومي واضحة لا يرقى إليها الشك عند الجماهير العربية، فكيف يمكن أن يبقى أثر هذه الحرب معزولاً ومحصوراً في نطاق العراق؟ إنه أمر غير ممكن. إذاً البلدان العربية داخلة بهذه الحرب شاءت أم أبت وبهذه الدرجة أو تلك. وإن هي لم تُبحث حتى الآن بصورة جدية في الاجتماعات العربية، فإنها ستبحث غداً، فالقضية موجودة.

ولكن ماذا كان يمكن أن يكون عليه الوضع لو لم تقم هذه الحرب؟ إنني متأكد بأن المشكلة مع إيران كانت ستكون موجودة أيضاً ولكن بشكل أوسع وأقوى حدّة، ولو لم تقم هذه الحرب لكان للبلدان العربية المجاورة للخليج العربي سلسلة من المشاكل. كانت إيران من دون شك ستعتدي على المملكة السعودية، وكانت ستعتدي على البحرين، وعلى الإمارات، وعلى عمان، وعلى قطر، وعلى الكويت، إضافة إلى اعتداءاتها على العراق. إن إيران التي لا تحادد لبنان، قد أضافت إلى المشكلة اللبنانية تعقيداً جديداً ورمت حطباً جديداً على النار، بتأجيج

روح الطائفية وتكوين تنظيم مرتبط بها ومده بالسلاح والمال ودفعه إلى الاعتداء على أطراف الحركة الوطنية، حتى أصبح المسؤولون الإيرانيون يعتبرون لبنان من مناطق الأراضي المنخفضة التي لهم فيها نفوذ ومواضع أقدام. ولكانت حصيلة ذلك عدداً من القضايا أمام الجامعة العربية، وعدداً من الدورات الخاصة لمجلس وزراء الخارجية ومؤتمر القمة. بالنسبة إلى العراق لو لم يقم للدفاع عن نفسه، لكان عليه أن يقبل بقيام حرب حدود تدمر بنتيجتها مختلف المناطق السكانية والمنشآت الموجودة في تلك المنطقة، وكان عليه أن يقبل بالتالي احتمال دخول القوات الإيرانية إلى داخل حدوده بأي ذريعة كانت، وأن يتحمل عملاً تخريبياً واسع النطاق من الجالية الإيرانية في العراق ومن المتسللين عبر الحدود.

كل ذلك كان سيحصل لا محالة لسبب واضح بسيط هو أن النظام يتبنى بالكامل سياسة الشاه إزاء البلدان العربية المجاورة لإيران والمطلة على الخليج العربي. إذ لم يصدر عنه حرف واحد ينتقد تلك السياسة، وهو فوق ذلك مليء بالغرور وشهوه القوة وحب التوسع، وتداعب خياله أحلام التوسع مهما كانت الشعارات التي يرفعها بما يتعلق بالإسلام ونشره في العالم. هذا هو المعنى الحقيقي للقول إن العراق يقاتل عن كل العرب، فهو يتحمل وضعاً سيئاً تلافياً لوضع أسوأ منه بكثير.

إنني أعتقد أن حدود الوضع الأسوأ لم تكن لتقتصر على البلدان العربية المجاورة، بل تتعداها إلى البلدان العربية الأخرى ولبنان مثل مادي على ذلك. ثمّ إن هذا النظام كان سيمد ذراعه حتى خارج البلدان العربية إلى البلاد الإسلامية وإلى أي بلد فيه أقلية إسلامية. لو لم يقاتل العراق لكبح جماح هذا النظام المتعطش للسيطرة والنفوذ، لحصل للبلاد الإسلامية ما يحصل للبلاد العربية المجاورة ولو بدرجات متباينة من حالة إلى أخرى وبحسب الظروف. . البلدان الأخرى غير العربية كانت ستعاني هذا الهجوم على استقلال الشعوب وأمنها واختياراتها. إنني أقول ذلك ولا أعتمد على الاستنتاج المنطقي فحسب، بل على الدلائل الواقعية أيضاً، فالنظام الإيراني في بدايته الأولى حاول التدخل في شؤون بلدان غير عربية مثل إندونيسيا وباكستان وأفغانستان وتركيا وماليزيا وحتى يوغوسلافيا، لذلك فإن تضحية العراق في هذه الحرب لا تنحصر بالدفاع عن البلدان العربية، بل هي في الحقيقة دفاع عن باقي البلدان الإسلامية وحماية استقلالها.

العراق يحارب اليوم من أجل ترسيخ مبدأ لا يعترف به النظام الإيراني ألا وهو مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن شكل نظام الحكم

في كل دولة هو الاختيار الحر لشعب تلك الدولة. هذا المبدأ الأساسي في حركة عدم الانحياز لا يتحدث عنه النظام الإيراني الكثير الكلام والتصريحات.

إذاً علينا ألا نستسلم إلى التصورات غير الواقعية، بل علينا مجابهة الواقع كما هو مهما كانت مرارته، ألا وهو أننا أمام نظام توسعي شرس يريد بسط الهيمنة على الآخرين بالقوة. إننا إن لم نقاتل هذا النظام فالنتيجة ستكون أسوأ مما لو قاتلناه.

النتيجة للبلدان العربية كانت ستكون القتال نفسه والتضحيات نفسها، ولكن من موضع الضعف والخنوع وعلى حساب الاستقلال وحرمة الأرض العربية. إن القوة المادية الغاشمة المقرونة بأفكار التوسع ومناطق النفوذ كانت دوماً مشكلة الشعوب المدافعة عن حريتها واستقلالها. إن أصحاب أفكار التوسع ومناطق النفوذ المقرونة بالقوة المادية الغاشمة كانوا دوماً لا يتعلمون إلا بالطريقة الصعبة، أي عندما تقوم المقاومة في وجوههم وترد كيدهم إلى نحورهم. إن ضرب أمثلة لهم من التاريخ قليل النفع مع الأسف، والوعظ عن أهمية السلام وضرورة احترام إرادة الآخرين قليل التأثير لسوء الحظ، هكذا يعلمنا التاريخ، وكان على أصحاب أفكار الطغيان أن يتعلموا في النهاية ولكن بعد حصول التدمير وليس قبله.

وما علينا نحن الذين نجابه هذه الحالة المتكررة في التاريخ، إلا أن نكون عقلاء وألا نستسلم إلى الأوهام، فنتصرف على أساس الواقع الموجود وليس على أساس ما نرغب في أن يكون عليه.

قال الإمام علي(رضي الله عنه) «ليس العاقل من يعرف الخير من الشر، بل العاقل من يعرف خير الشرين».

رابعاً: الإسلام المفترى عليه

إن قضية الحديث عن الإسلام ماذا يقول وماذا لا يقول، ومن هو المسلم ومن هو الكافر حديث قديم؟ ولكن حالة إيران اليوم حالة خاصة في هذا الباب، فهناك حديث طويل وصوت مرتفع عن هذا الموضوع لنا فيه بعض الملاحظات.

الإسلام دين وهو خاتم الأديان السماوية، وقول الحقيقة فيه من القيم العليا، ويحتل الصدق أعلى مراتب في سلم الفضائل. والمسلم الصادق لا يكذب وهو من سلِم الناس من يده ولسانه. إن توخّي الحقيقة وتجنب الكذب والافتراء من الأمور التي أعارها الإسلام أهمية كبيرة؛ فهل يكون المسلم مسلماً إذا كان

يكذب على أوسع نطاق؟ إنني أريد جلب الانتباه ليس إلى إيران فحسب، بل إلى الفئة الحاكمة فيه الآن. إن الذي يتتبع ويفحص ما يصدر عن هذا النظام من أقوال لا يصعب عليه إطلاقاً أن يرى بوضوح أن الفئة الحاكمة لا تتورع عن الكذب في أي موضوع تعالجه. وظاهرة الكذب في النظام الإيراني الحالي تجلب الانتباه حقاً، ونظراً إلى أنها صادرة عن رجل دين وعن نظام يدّعي الإسلام بصوت عالٍ، فالذي يفحص أقوال هذا النظام يهوله الأمر ويستغرب هذه الجرأة والاستمرارية والنطاق الواسع في ممارسة الكذب في كلّ شيء، حتى ليخيل إلى الإنسان أن الكذب بنظر هذه الفئة من الناس ليس ممنوعاً ولا هو ممارسة مذمومة كما نتصورها نحن، أو يتصورها أي إنسان على درجة معقولة من النزاهة والأمانة.

إن موضوع ممارسة الكذب على يد النظام الإيراني الحالي ظاهرة تستحق الاهتمام بالدراسة كظاهرة اجتماعية وفكرية، إذ لا بد من وجود علة تجعل هؤلاء الناس يُقبلون على ممارسة الكذب بهذا الشكل من الجرأة والدم البارد وسعة النطاق؛ فهل الكذب صفة لا تتناقض مع مبادئ الدين الإسلامي؟ وكيف حصل أن استطاع من يمارس هذه الظاهرة التوفيق بين الادعاءات الدينية وبين واقع التصرف؟

لكن لا بدّ من ضرب الأمثلة على ظاهرة الكذب هذه. في إعطاء المعلومات عن أخبار الحرب، هناك كذب واسع النطاق إلى درجة لم يعد من الصعب معرفته، فالسامع الاعتيادي لا يخفى عليه تعمّد الكذب والمبالغة وتزوير الحقيقة في المعلومات العسكرية التي تذاع في إيران عن الحرب. ويستطيع الإنسان بسهولة أن يكتشف ذلك، وما عليه إلا أن يجمع أرقام خسائر العراق كما ترد في الإعلام الإيراني بالأشخاص والمعدات والطائرات، ليتضح له بجلاء أن تلك الأرقام عن الجنود والأسلحة والطائرات لا تملكها إلا الدول الكبيرة، ولو جمع الإنسان المسافات التي تقدّمت بها القوات الإيرانية في الجبهات، وقارنها بمساحة الأرض المحتلة لاتضح له الكذب الصارخ فيها. ويصح الشيء نفسه عن الأرقام التي يذكرها النظام عن خسائره في الأشخاص والأسلحة والطائرات، إذ يتضح للقارئ الكذب الفادح في تقليلها. لقد بلغ الاستعداد إلى الكذب درجة عالية جداً إلى حد تكاد لا تصدق في معرفة ما يحتل وما لا يحتل؛ وفي الحديث عن المعنويات وتصوير الوضع الدولي وفي التعامل مع المعارضة الداخلية، فهو الآخر خاضع للطريقة نفسها في الكذب والتزوير ومجافاة الحقيقة والمبالغة زيادة أو نقصاناً.

في الحياة الدولية الحالية هناك بعض المعايير للتصرف السليم؛ فمثلاً هناك قاعدة غير مكتوبة هي أن الدولة التي تحترم نفسها لا يمكن أن تكذب بصورة كاملة في ما تصرح به للعالم، كأن تجعل من الأبيض أسود أو بالعكس. هناك شيء من المبالغة قد يغض النظر عنه، كما إنَّ الامتناع عن ذكر جزء من الحقيقة هو الآخر قد يعتبر من العادات التي يمكن غض النظر عنها، أما الكذب الكامل بقول شيء لم يحدث أو نفي شيء حدث أو تحويل الواحد إلى ألف أو تحويل الألف إلى واحد على غرار ما يمارسه النظام الإيراني بهذه السعة وسبق الإصرار؟ فهو أمر غير مألوف ويستدعي الدراسة كظاهرة. والواضح أن عملية الكذب هذه لا تقتصر على الصف الثاني في النظام الإيراني، بل تبدأ بصورة رئيسة من رأس النظام، فقد قال الخميني مرة في أثناء قمة الاضطراب الداخلي والمقاومة المسلحة من قبل المعارضة، إن إيران أكثر دول العالم استقراراً. وقال مرة عندما سئل عن ضرب خزانات النفط الكويتية بواسطة الطيران الإيراني، إن ذلك كذب. وقال في رسالته إلى الملك خالد بن عبد العزيز بمناسبة أحداث موسم الحج (ما معناه) إن سبب الشغب لم يكن ما قام به الحجاج الإيرانيون، بل تدخل السلطات السعودية. وتنسحب هذه الصفة إلى أدنى درجات هرم السلطة في إيران. السؤال المهم كيف ينسجم ذلك مع ادعاءات النظام بالإسلام؟ إنّه قطعاً غير منسجم فما هو تفسير ذلك؟

إن التفسير العلمي لهذه الظاهرة غير موجود، وأنا لا أعرفه، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي بالإمكان إيرادها كمساهمة في التفسير.

أولى الملاحظات، أن المجتمع المتخلف يحاول في بعض الأحيان تطوير نوع من التوافق بين أمور متناقضة، تكون متناقضة بنظره في البداية، إلا أنه بمرور وقت على التلاؤم الذي يقوم به تصبح ممارستها جنباً إلى جنب معتادة ومقبولة ويفقد التناقض أثره تدريجياً في الضمير، فنراه يقبل عليه ويتقبله من دون تململ أو رفض كما كان عليه الحال في السابق؛ فالمجتمع الريفي المتخلف مثلاً نجده يمارس طقوس الدين من جهة، إلا أنه لا يستنكر السرقة الليلية من جهة أخرى، ونرى الشخص المتدين في بعض الأحيان لا يتورع عن أعمال ينهى عنها الدين كالقتل على سبيل المثال. إن عملية التلاؤم بين المتناقضات قد تتم في ظروف التخلف وتصبح بمرور الوقت سهلة الممارسة، بمعنى أن من يمارسها يقبل عليها بسهولة وبنوع من سبق الإصرار وعدم التهيب.

الملاحظة **الثانية**، هي أن الفئة الحاكمة في إيران فئة طالما طمحت إلى استلام

السلطة وقد كانت دوماً على خصام مع النظام القديم لأسباب لا ترجع كلها إلى فساد النظام، بل إن لعنصر الرغبة في الحكم دوراً معيناً. إن هذه الفئة التي طالما شعرت بقوتها المعنوية وقوتها المالية، كانت تطمح لأن يكون لها قوة سياسية أيضاً. وقد كانت هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لها للوصول إلى الحكم بمثل ذلك الجو المفعم بالعاطفة الذي صاحب سقوط نظام الشاه. إذاً، وصول الخميني إلى الحكم هو مسألة يجب ألا نقلل من أثرها فيه وفي أتباعه من حيث تلبية تلك الرغبة القديمة في الحكم والتمسك به.

بعد استلام الحكم بدأت التعقيدات والمشاكل تجابه النظام، فكان هناك المشاكل الداخلية مثل الانقسامات وتحرّك الأقليات القومية من أجل حقوقها، وكانت هناك الحرب مع العراق، كل ذلك قد وضع النظام الجديد أمام امتحان صعب وخطير، فكان عليه أن يختار بين الصدق الذي يضر، والكذب الذي ينفع (بالمقياس العملي اليومي لذلك)، وقد كان خياره هو تفضيل الكذب الذي ينفع على الصدق الذي يضر.

إن الفئة المتعطشة للسلطة طويلاً والتي وصلت إليها بعد طول انتظار، والتي استلتها بلهفة وفي جو مشحون بالعاطفة، لم تصمد أمام الاختبار، فلما قارنت بين قول الصدق والتعلق بالحقيقة المرة، وبين قول الكذب الذي يريح ويدعم النظام (على حد تصوره) اختارت الكذب.

الملاحظة **الثالثة**، مرتبطة بالملاحظة الثانية، إلا أنها تحتاج إلى معالجة منفصلة. النظام الإيراني يعير أهمية كبيرة للدعاية السياسية، فقد جعل الخميني قضية الدعاية واحدة من ثلاث أمور أساسية يعانيها النظام في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لقيام النظام.

لقد مارس النظام هذا النوع من الدعاية في عملية إسقاط نظام الشاه ونجح فيها، لذلك فإن الميل الطبيعي هو أن يستمر باستخدامها بعد وصوله إلى السلطة. إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه الدعاية هو الكذب الواسع النطاق والاختلاق وتشويه الحقيقة، وربما كان بذلك متأثراً بنوع الدعاية التي كان الحكم النازي يستعملها. ومفلسفو هذا النوع من الدعاية التي تقوم على الكذب، يعتقدون برمي أكبر كمية من الطين فبعضها لا بد أن يعلق بالجدار. إنهم يقولون إن الإنسان عندما يرى دخاناً كثيراً لا بد أن يعتقد بوجود نار (القول المعروف لا دخان من دون نار) وغيرها من التحليلات والحجج التي يوردها أصحاب هذا المبدأ في الدعاية.

وبالعودة إلى قضية ادعاء الإسلام واستخدام الكذب على أوسع نطاق، فنقول إن ممارسة النظام الإيراني لذلك لا يبدو متردداً، الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على تخدير الضمير وصدأ النفس حيث لا يرى التناقض الفاضح بين مبادئ الإسلام وبين الكذب في كلّ شيء تقريباً.

هناك جانب من الموضوع لا يقل أهمية عن ذلك لا بل هو متعلق به ويصدر عن المصدر نفسه، ألا وهو إطلاق العنان إلى الغرائز في أن تأخذ كلّ مداها باسم الثورة؛ فالإنسان كما هو معروف فيه غرائز بدائية وفيه جانب متقدم هو العقل والضمير..

والغرائز التي تقوم بوظائف مهمة لاستمرار الحياة لا بدّ من حفظها ضمن نطاق محدد عن طريق سيطرة العقل والضمير، لذلك كان في الإنسان الرغبات الغريزية، وكان فيه الضمير الذي يحفظ الغرائز في حدود مهمتها في إشباع الحاجات الجسمية واستمرار الحياة. والدين الإسلامي قد أكد السيطرة على الغرائز بصورة واضحة، لذلك كان على المسلم أن يكبح جماح غرائزه ويمنعها من الانطلاق من دون قيود. وقد اعتبر الإسلام حياة الإنسان والمحافظة عليها من القيم العليا، فجعل القتل أكبر الجرائم، وأمر بالعدل، واحترام قيمة الإنسان وحقوقه.

في إيران اليوم يقوم النظام بعملية إطلاق لغرائز الإنسان أصبحت معروفة على نطاق عالمي، فالقتل الواسع النطاق المصحوب بالقسوة تمارسه فئات مجندة لهذا الغرض، يتم اليوم باسم الثورة والعنف الثوري. والقتل الواسع النطاق هذا يتم بطريقة مكشوفة وبعيدة عن أبسط مبادئ العدالة، فهو يتم في الشوارع أحياناً وأمام مرأى من الجمهور، وبطريقة مصحوبة بكثير من القسوة. كما إنه اتسع إلى حد أصبح يحتمل الكثير من الخطأ والظلم، وأثر العوامل الشخصية والدوافع الذاتية النابعة من علاقات الناس بعضهم ببعض.

إن مثل هذا الوضع البدائي الذي تحكمه الغرائز الحيوانية الذي كان مصحوباً بالإرهاب والظلم، أدى إلى عدم التقيد بالقوانين المعروفة والشرائع المتبعة والأعراف التي يحترمها البشر؛ فقتل النساء والأطفال وإعدام أسرى الحرب عن سبق تصميم وإصرار، والتمثيل بالموتى والاعتداء على القبور، أصبح من ممارسات هذا النظام، والمعروف عنه في الوقت نفسه ازدياد ادعاءاته بالإسلام وبالمبادئ الإسلامية السامية! إن القدرة على جمع الصيف والشتاء تحت سقف واحد من الأمور التي تجلب الانتباه. لقد جعل الإسلام القتل أولى الكبائر، وأكد الرحمة

والشفقة واحترام الميت وكبح غرائز الإنسان، في حين أن ما يقوم به النظام الإيراني الآن هو عكس ذلك تماماً.

وهنا أيضاً لا بدّ من التفتيش عن الأسباب لهذا التناقض الواضح.

السبب الرئيس في نظري هو النزعة العملية إلى البقاء في الحكم، أما الادعاء المثالي فقد تمّ التخلي عنه بمجرد أن واجه الحكم الجديد أول تهديد من المعارضة في الداخل؛ فعندما تكون المناداة بالإسلام والحديث عن مبادئه مجرد مادة إعلامية لا تكلف شيئاً، نلاحظ أن النظام يكثر من ذلك، ولكنه سرعان ما يضع كل ذلك جانباً في التصرف العملي عندما يحتاج إلى أساليب ومواقف أخرى تتناقض مع تلك المبادئ.

في هذه الناحية هناك مسألة تختلف عن الحالة الأولى التي تعرضنا إليها والمتعلّقة بالكذب. في مسألة الإرهاب الدموي، النظام الإيراني لا يكتفي بأن يضع مبادئ الإسلام جانباً، بل إنه يرتكب ما هو أكبر من ذلك، وهو محاولة تزييف مبادئ الإسلام، وذلك بالادعاء بأن ذلك هو من صميم الإسلام. لذلك نراه يسمي اليوم الذي يتم فيه إعدام أعداد كبيرة من المعارضة، بأنه «يوم الله»، ونراه لا يفتأ يردد الحديث عن إرادة الله ومبادئ الإسلام في معرض ممارسته لتلك الأعمال، حتّى إنه لم يتورع وفي مرات عديدة أن يعقد مقارنة بين أعماله وظهور الإسلام. إن مثل هذا الادعاء يعني ارتكاب خطيئتين **الأولى**، هي الابتعاد عن مبادئ الإسلام، و**الثانية**، هي إعطاء تلك المبادئ معانيَ ومضامين أخرى لا تنسجم معها وتلك عملية تزييف واضحة.

إن إمعان النظر في ظاهرة الإرهاب الدموي والطرق الملتوية في ممارسته والقسوة التي تصاحبه، يظهر الملامح الفارسية القديمة التي ليست من الإسلام بشيء؛ في هذه الظاهرة ملامح الحركات السرية التي نشأت في العصر العباسي من قبل الفرس أو بدفع منهم، والتي أدخلت على الإسلام أفكاراً وأعمالاً غريبة عنه تماماً. إن تلك الحركات المندسة على الإسلام والتي كان هدفها النهائي تهديم الدولة وتشويه الإسلام بنشاط يتم من داخله، بينها وبين ممارسات النظام الإيراني شبه كبير. صحيح أن التاريخ لا يمكن أن يعيد نفسه بتكرار الحوادث كما حصلت في الماضي، فذلك أمر فيه استحالة طبيعية، إلا أن الدوافع والأهداف متشابهة، فالدافع هو الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها، والدافع الذي بدأ يتحرك من جديد هو تسخير الإسلام لتلك الأغراض وتفسيره بحسب المقتضيات، لا كما هو على حقيقته. بهذا المعنى هناك تكرار لأمر حصل أيام

الدولة العباسية لا من حيث الشكل والحوادث والتفاصيل فحسب، بل من حيث الجوهر.

الأمر **الثالث**، المهم في بحث هذا التناقض مع الإسلام، هو العداء الصميمي للأمة العربية؛ فالعرب هم الأمة التي حملت الإسلام إلى العالم، وامتزج تاريخه بتاريخه، وتضم في بلادها الجزء الأعظم من تراث الإسلام والقرآن، قد أتى بلغتها، فكيف يمكن الجمع بين ادعاء الحرص على الإسلام وبين معاداة الأمة العربية؟ ألم تكن الأمة العربية في كل عهودها حامية للإسلام مدافعة عنه وعن القيم الروحية وعن الحق والعدالة في العالم؟ أليست الأمة العربية هي التي خاضت صراعاً طويلاً ضدّ الصليبيين حماية لبلادها ودينها، وهي تخوض اليوم صراعاً دامياً ضدّ الصهيونية دفاعاً عن أرضها ودينها؟ ثم ألم تقف الأمة العربية والدين الإسلامي مع كل قضية عادلة في العالم؟ كيف يمكن أن يكون الإنسان متديناً مسلماً بحق، وهو يناصب الأمة العربية العداء ويطعنها في الظهر، في الوقت الذي تخوض هذا الصراع ضد الصهيونية وكيانها في فلسطين؟

هناك بالطبع كلام كثير يقال في إيران اليوم عن الإسلام وعن نصرة الإسلام،ولكن ما قيمة كل ذلك إذا كانت إيران مصرة على مطامعها في أرض بلدان عربية مسلمة، ومصرة على تطبيق السياسة العنصرية الفارسيّة القديمة نفسها في علاقتها مع العرب، تلك السياسة القائمة على التوسع والعدوان واعتبار البلدان العربية المجاورة منطقة نفوذ؟ إن النظام الجديد في إيران يقول صراحة إنه يهدف إلى إسقاط الأنظمة الموجودة في البلدان العربية، وإحلال أنظمة يسميها إسلامية، ويقصد بالطبع أن تكون موالية له، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ضمها إلى إيران. إن هذه السياسة التوسعية الواضحة تستهدف بلاداً إسلامية وتستهدف شعباً إسلامياً هم العرب، فكيف يمكن التوفيق بين ذلك والادعاء بنصرة الإسلام؟ من هو الذي يقرر إسلامية نظام إيران وعدم إسلامية أنظمة البلدان العربية المراد إسقاطها وإحلال أنظمة إسلامية مكانها على حد تعبيره؟ الذي يقرر ذلك بمنطق النظام الإيراني هو إرادته هو وليس مدى التعلق بمبادئ الإسلام الجوهرية.

ثم هناك أنظمة عربية أخرى يصادقها النظام ولا يدعو الآن إلى إسقاطها وهي لا تختلف بشيء من ناحية الدين عن الأنظمة التي ينادي بإسقاطها فلماذا؟ السبب واضح طبعاً هو أن تلك الأنظمة صديقة أو حليفة له.

إذاً، المقياس سياسي وليس ديني والأمر برمته يتعلق باللعبة السياسية وليس بمبادئ الدين الحنيف. وهل هناك أوضح من هذا التسخير الشائن لمبادئ الدين

وسمعة الإسلام لأغراض اللعبة السياسية والأغراض السياسية؟ إن الأمر واضح في اعتقادي.

إن قصة استغلال الدين من أجل غرض سياسي قديمة، فطالما لجأ الحكام في فترات عديدة من التاريخ وبخاصة في عهود التخلف، إلى الادعاء بأنهم يمثلون إرادة الله على الأرض، وأنهم إنما أتوا لنصرة الإسلام ونشر مبادئه. وكان بين جميع تلك المحاولات عامل مشترك واحد هو الاهتمام بالشكل والطقوس أكثر من الجوهر. إن الإسلام كدين سماوي له جوهر معروف هو المبادئ السامية العليا المعروفة، والمسلم الصحيح هو الذي يتمسك بالجوهر وبالشكل معاً وليس بالشكل فقط. إن ممارسة الكذب على النحو الذي أوضحناه، وممارسة الإرهاب الدموي وإطلاق الغرائز البدائية ومعاداة الأمة العربية والطمع باحتلال بلادها أمر (من بين أمور أخرى كثيرة) تتناقض مع جوهر الإسلام.

ومهما يكن فإن هذا الدين الذي عرف حالات عديدة من الحملات المعادية ومحاولات التخريب من الداخل، أقوى دعائم من كلّ ذلك ولا يضره هذا الافتراء الذي نشهده في إيران اليوم، والنتيجة ستكون حتماً بزوال الافتراء وبقاء الحقيقة. إنها ليست المرة الأولى التي يفترى فيها على الإسلام.

خامساً: الحكمة والحكمة المزيفة

الحكمة ببساطة في قضية الصراع العربي ـ الإيراني، هي أن ندرك الموقف الصحيح الذي علينا أن نأخذه بحيث يكون منسجماً مع مصالحنا الحيوية ويخدم السلام في الأمد الطويل. ومن الطبيعي أن يكون الموضوع قضية رأي قابل إلى المناقشة إلا أننا لا نملك غير ذلك، لا بل علينا أن نكوّن رأياً في أمر خطير كهذا لسبب بسيط هو أن غياب الرأي له نتائج وخيمة لا نستطيع أو لا يصح أن نتحملها. صحيح ليس في أمور السياسية ـ وهي من العلوم الاجتماعية ـ مقياس مطلق ولا توجد قوانين فاصلة واضحة الحدود كما هو الحال في العلوم الطبيعية، إلا أن ذلك لا يمنع من تكوين الرأي واتخاذ الموقف، أي أن صعوبة التحليل والوصول إلى نتائج رياضية لا تشكل مبرراً للبقاء من دون رأي أو موقف.

نحن الآن في صراع مع إيران فماذا يجب أن يكون عليه الرأي بالنسبة إلينا كعرب، وما هو الموقف الذي يجب أن نتخذه لنحفظ مصالحنا الحيوية ونصوص السلام في الأمد الطويل؟ قبل أن نبدأ التحليل تقضي الطريقة العلمية ـ إن صحّ التعبير ـ استعراض الحوادث وسرد المعلومات وتشخيص الأسباب لنستطيع على

ضوء ذلك استخلاص النتائج (أقصد أن المجال لا يتسع الآن وأغلب المعلومات معروفة، إلا أنني لا بد من أن أشير إلى بعض الأمور المهمة في هذا المجال).

منذ عقود كثيرة من السنين وإيران تحاول أن تتوسع شرقاً في حدودها مع العراق ومع البلدان العربية الخليجية. فقد توسعت على حساب الأراضي العراقية منذ عام ١٨٤٩، وبخطوات متتابعة بعد ذلك في عام ١٩١٣، وعام ١٩٣٧، وعام ١٩٧٥، وتوسعت على حساب البلدان العربية الخليجية في عام ١٩٧١، باحتلال الجزر العربية الثلاث، وتخاصمت أيام الشاه مع المملكة السعودية على رسم حدود الجرف القاري وحلته في النهاية لمصلحتها بواسطة الأسطول. ومن الحقائق المهمة في هذا المجال هو تكوين جاليات إيرانية في البلدان العربية المجاورة، جاليات مدعومة ومعبأة ومنظمة لتشكيل قوة ضغط داخلية. والأمر الثالث هو المطالبة بالبحرين. وعلى الصعيد العسكري قام الشاه ببناء قوة عسكرية كبيرة، وأخذ يمارس سياسة الهيمنة ودور الشرطي في المنطقة الذي تجسد عملياً بإرسال قواته إلى عمان. هذه بإيجاز المعلومات الأساسية عن الوضع الذي تشكل بمجموعها اتجاهاً مستمراً لفترة طويلة من الزمن تزيد على القرن وتهدف إلى السيطرة على المنطقة العربية.

ثم تغير النظام في إيران على يد ثورة دموية، وأتى نظام جديد له ادعاءات تحررية وإسلامية عالية الصوت، ولكن بالرغم من كل ذلك بقيت السياسة القديمة على ما كانت عليه، لا بل ازدادت شراسة وفجاجة، فجاء شن الحرب على العراق والعمل المتواصل إلى قلب أنظمة المنطقة، كما انكشف بوضوح في المؤامرة الأخيرة على البحرين. هذا هو مجمل الموقف حتى الآن في ما يتعلق بالجانب الإيراني، فما هو الموقف الحكيم الذي يجب علينا أن نقفه منه؟

هناك خطأ شائع يقرن الحكمة بموقف معين هو التريث والمهادنة والمماشاة، فيقال إن هذا الموقف حكيم، بمعنى إنه ضد السرعة والحسم والقوة، في حين أن الحكمة لا تتعلق بموقف محدد مسبقاً، إذ لكل حالة موقف حكيم، وإذا اختلفت الحالة اختلف بالضرورة موقف الحكمة الذي يجب اتخاذه. قد يكون موقف الحكمة في حالة من الحالات هو موقف التريث والمهادنة والمماشاة، وقد يكون في حالة أخرى هو موقف القوة والحسم والسرعة. الحكمة تعني اتخاذ الموقف الصحيح ـ أو الأقرب إلى الصحة ـ بحسب معطيات الحالة ونوعها والظروف المحيطة بها، فما هو موقف الحكمة من النظام الإيراني بحسب المعطيات والظروف الموجودة؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من مناقشة عدد من الإجابات، منها موقف

النظام الإيراني منا على حقيقته وليس على ما نتصوره عنه أو ما نرغب في أن يكون عليه. إذ لا التصور المنافي للحقيقة ولا مجرد الرغبة يصلحان أن يكونا أساساً إلى تحديد حقيقة الموقف الإيراني. الموقف الإيراني على حقيقته هو ما ذكرناه سابقاً. إنه موقف العداء ورغبة السيطرة والتوسع الأرضي إلى أقصى ما هو ممكن على حساب أراضي البلدان العربية المجاورة له، فهو يعتبرها منطقة نفوذ ومجال حيوي لأطماعه. هذا هو الموقف الإيراني على حقيقته، وإن كان لدى أحد شك بذلك فنحن نريد أن نعرف الأدلة التي يبني عليها صاحب الشك موقفه؛ ففي عهد الشاه هناك حقائق لا يمكن نكرانها؛ فقد توسعت إيران على حساب العراق في عام ١٨٤٧، وتوسعت مرة أخرى في ١٩١٣ ـ ١٩١٤، وتوسعت مرة ثالثة في عام ١٩٣٧، وتوسعت مرة أخرى في عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٧١، احتلت الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي فهل في هذه الوقائع شك بأنها قد وقعت؟ وحقيقة نظرة الشاه إلى المنطقة العربية المجاورة لإيران، هل يشك أحد في أنها كانت مبنية على أساس الهيمنة وبسط النفوذ؟ لمن كان الشاه يكوّن تلك الترسانة العسكرية الهائلة، ولماذا اهتم ذلك الاهتمام ببناء أسطوله في الخليج العربي؟ ولماذا بنى العدد الأعظم من مطاراته بالقرب من الحدود العراقية وليس بالقرب من الحدود التركية أو السوفياتية؟ أما تصريحات الشاه عن المنطقة فمعروفة للجميع.

وزال نظام الشاه وحل محلّه نظام الخميني صاحب الصوت المرتفع في الادعاء بالتحرر والإسلام، فماذا كانت النتيجة؟ هل تخلى النظام الجديد عن سياسة الشاه تلك؟ الوقائع المادية تدل على أن تلك السياسة بقيت على ما كانت عليه من دون تبدل، بل على العكس حاول النظام الجديد التمسك بالأراضي العراقية التي اعترف شاه إيران بأنها عراقية ووافق على إرجاعها، وشط العرب وُضع له اسم فارسي لأول مرة، والجزر العربية الثلاث بنظره إيرانية إلى الأبد، والبحرين مطالب بها ويحوك النظام مؤامرة مسلحة للسيطرة عليها، والجالية الإيرانية قد أعيد تنظيمها وتوسع استخدامها للأغراض القديمة نفسها تحت شعارات جديدة. وبينما كانت أهداف الشاه للسيطرة على المنطقة مغطاة بشيء من الدبلوماسية ومتسمة بالتدرج والمراوغة، كشف النظام الجديد أطماعه علناً وأصبح قلب أنظمة العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى هدفاً صريحاً لا تغطيه الدبلوماسية، وقام النظام بأعمال مادية إلى تحقيق ذلك سبق إيضاحها في مقالات سابقة. وتصريحات النظام الجديد المعربة عن هذه السياسة قد أصبحت أيضاً معروفة. ربّ قائل يقول إن سبب هذه التصريحات هو عدم خبرة النظام الجديد وحداثة عهده، وإن الأشخاص الذين صدرت عنهم هذه التصريحات كانوا

منفعلين بالأحداث وتنقصهم الخبرة السياسية، وإن النظام بعد أن قطع مرحلة لم يعد يصدر منه ما صدر عنه في السابق. والجواب عن ذلك، هو أن ذلك يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه وليس العكس، فالتصريحات المذكورة قد أتت معبرة عن حقيقة نواياه وموقفه قبل أن يتعلم الدبلوماسية والمراوغة، فكون التصريحات قد أتت سريعة ومنفعلة هو بالضبط ما يجعلها أقرب إلى الحقيقة وليس سكوته الحالي؛ فالمعروف أن التصريحات التي تصدر عن مرتكب الجريمة حال وقوعها وعندما يكون بحالة انفعال هي المعول عليها في كشف الحقيقة، وليس بعد أن يهدأ ويراجع عقله وينظم أفكاره. إن سكوته أو كلامه اللاحق هو حصيلة التفكير والتنظيم، لذلك فهو لا يمثل الحقيقة. الخلاصة هي أن النظام الإيراني في عهده القديم وعهده الجديد نظام معادٍ للأمة العربية، وصاحب مطامع إقليمية في البلدان العربية المجاورة له على وجه التحديد.

إذاً، سياسة إيران العدائية للعرب وبخاصة إزاء منطقة الخليج العربي، ثابتة ومستمرة وكانت موجودة من قبل واستمرت وتعززت بمجيء النظام الجديد بالرغم من كل ادعاءات التحرر والإسلام. لقد أثبتت الحوادث أن تغير النظام لم يغير تلك السياسة، وهي بالنسبة إلى إيران بمثابة سياسة قومية طويلة الأمد، لذلك نلاحظ اشتراك جميع الفئات بتأييدها تقريباً، فالشاه كان يقودها ومصدق نفسه قد شارك فيها بموقفه المعروف من قضية البحرين، وأيد الموقف نفسه من بعده أقطاب الجبهة الوطنية على لسان كريم سنجابي الذي تمسك باحتلال الجزر العربية الثلاث والبحرين. وفئة رجال الدين بزعامة الخميني قد نهجت النهج نفسه، والمعارضة بجميع فصائلها لجماعة الخميني تؤيدها أيضاً بذلك، بدليل ما أعربت عنه عندما كانت في مراكز الحكم والحزب الشيوعي الإيراني، لم يصدر عنه حرف واحد ضدها أيضاً.

هناك سؤال قد يطرح في هذا المجال هل يمكن إقناع النظام الحالي في إيران بتغيير هذه السياسة؟ الجواب في نظري: كلا. نحن لا نستطيع ذلك فتعلقه بهذه السياسة قوي وجذري، وكلنا يتذكر ردود فعله عندما طالبناه بذلك بعد مجيئه إلى السلطة، إذ كانت ردود فعله عنيفة ومتهمة. وعندما حاولنا أن نوقف هذه السياسة عملياً عمد إلى إثارة الحرب علينا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وازداد عنفاً في التعامل مع المنطقة وتآمر على البحرين، وصدرت منه أعمال عنف وتصريحات عدائية إزاء كل المنطقة، إلى حد اتهام القومية العربية بالصهيونية، وهو قول لم يجرؤ عليه أحد من قبل في بلدان العالم الثالث.

السؤال الذي يتبع ذلك كيف نستطيع التعامل مع هذا النظام، هل يكون بالتغاضي والانتظار والمهادنة؟ هل نستطيع إيقافه بأخذ موقف المجاملة والسكوت عما يقوم به؟ لو كانت هذه السياسة مجدية لأتت ثمارها في الفترة السابقة. ماذا كان موقف الدول العربية عموماً ودول منطقة الخليج العربي خصوصاً من سياسة الشاه العدوانية، ألم تكن هي سياسة التغاضي والانتظار والمهادنة؟ هل كان موقف تلافي الاصطدام مفيد للبلدان العربية مع إيران في السابق؟ ثمّ ما هو مدى نجاحها الآن والنظام الجديد يعتقد بتعصب أن هذه البلدان تحكمها أنظمة كافرة خارجة على الدين يجب محاربتها وإسقاطها؟ إنني أعتقد أن النظام الجديد في إيران في الحقيقة يعادي البلدان العربية بصورة أكثر شراسة من حيث الأسلوب من النظام السابق، وهو إن كان يتودد إلى بعض الأقطار العربية، فإنه يفعل ذلك ليستفيد من الخلافات العربية وليضرب بعض العرب ببعضهم الآخر، وبالفعل فقد دخل بالخلافات العربية واستفاد منها تماماً كما صرح لي بذلك وزير خارجية إيران السابق إبراهيم يزدي، عندما قال لي إنهم يعرفون الخلافات العربية ويعرفون كيف يقيمون التحالفات. لقد اتبعت البلدان العربية سياسة الانتظار والمهادنة وتحاشي الاصطدام ولم تنجح إطلاقاً، وكانت نتيجتها إمعان إيران بالموقف نفسه، وتفسير الموقف العربي على أنه دليل الضعف. لو كان بإمكان سياسة الصوت ـ المنخفض أن تنجح لنجحت من قبل مع الشاه ولنجحت مع الخميني، ولكن ذلك لم يحصل وكان الخط البياني لسياسة العدوان الإيراني صاعداً بدلاً من العكس.

الجانب الآخر للموضوع يتعلق بالقدرة على مقاومة هذه السياسة. قد يقول البعض إننا لسنا قادرين على المقاومة لذلك فالأفضل هو التكيّف لها. ولكن هل هذا صحيح؟ هل العرب غير قادرين على مقاومة السياسة العدوانية الإيرانية؟ إنني لا أعتقد ذلك إطلاقاً. إن كان في موقفنا في السابق ـ أيام الشاه ـ أي ضعف فقد كان سببه كامناً فينا وهو عدم اتفاقنا على سياسة موحّدة. لقد نادى العراق مراراً وفي جميع المناسبات بتنسيق السياسة العربية لدول الخليج العربي إزاء الشاه من دون جدوى، وتقدّم بمقترحات عملية كتكوين قوة بحرية خليجية موحّدة. وقد أثبت العراق من خلال الحرب أنه قادر لوحده على إيقاف إيران في ساحة القتال، فقد تم النزال ومر العراق بالامتحان ونجح فيه؛ فالقوة الإيرانية ليست خارقة وليست فوق إمكانياتنا. لقد ثبت بما لا يقبل النقاش أن الإنسان العربي عندما تتاح له القيادة الصحيحة وتهيأ له الظروف الملائمة، يستطيع أن يقاتل بصورة مختلفة عن المألوف ويستطيع الشعب المعبأ وراء قيادة كفوءة مخلصة أن يعطي جهوداً لا حدود لها تقريباً.

إذاً، هذه هي المعطيات وهذه هي الظروف فما هو موقف الحكمة؟ إذا كانت إيران تتبع سياسة عدوانية تجاهنا، وإذا كانت هذه السياسة مستمرة وتغيير النظام لم يغير تلك السياسة، وإذا كانت سياسة المهادنة التي اتبعناها في السابق لم تنجح، وإذا كان بإمكاننا عملياً أن نوقفها الآن، فما هي الحكمة في عدم وقوفنا في وجهها؟ منذ قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية وبعض العرب يتردد في اتخاذ موقف حاسم منها معللاً موقفه ضمناً أو صراحة أن الحكمة تقتضي ذلك. وبالرغم من أن تتابع الأحداث قد أضاف أدلة جديدة على إمعان إيران بسياسة العدوان، فقد استمر ذلك البعض بتلك السياسة. إن مثل هذا الموقف يجب أن يقيم لا على أساس الحكمة بل على أساس آخر؛ فالحكمة كما قلنا ليست هي دائماً موقف المهادنة والسكوت والتغاضي، بل هي اتخاذ الموقف الأفضل بحسب ما تقتضيه المعطيات، فهل في المعطيات ما يبرر هذا الموقف من قبل بعض العرب؟ إنني أعتقد أن لهذا الموقف المتردد أسباباً، منها ما يعود إلى خطأ في فهم معنى الحكمة، ومنها ما يعود إلى غير ذلك.

الحكمة في نظري هي ما تقرره المعطيات، والمعطيات التي ذكرناها كلها تشير إلى ضرورة الوقوف بوجه السياسة الإيرانية والوقوف بصورة حاسمة والآن؛ فالظرف مهيأ إلى حل هذه المشكلة بيننا وبين إيران بصورة حاسمة ونهائية. لقد قامت الحرب وسال الدم وقدمت التضحيات واتضحت أبعاد النزاع بما لا يقبل الشك والغموض، لذلك إن وقت الحل هو الآن، الحل الذي يضع إيران في مكانها الطبيعي وهو داخل حدودها وينهي إلى الأبد ـ أو إلى وقت طويل على الأقل ـ سياسة التطلع إلى خارج الحدود، ويضع حداً لميول التوسع، ويلغي فكرة منطقة النفوذ والأراضي المنخفضة، فالخليج العربي يعيش عليه جانبان وليس جانب واحد، والقوة لا تصلح أساساً للحصول على مكاسب في الأرض، وما أخذ بالقوة يرجع إلى أصحابه الشرعيين، والملاحة في الخليج العربي حرة، وطرق المواصلات مصانة، ونظام كل بلد محترم واستقلال كل بلد مقدس وثروة كل بلد هي ملك البلد وحده والتدخل في الشؤون الداخلية ممنوع، والله جل جلاله لم يفوض أحداً بعد النبي(ﷺ) الكريم على شؤون المسلمين. والكفر والإيمان ليست أموراً يقررها الهوى.

إن الحكمة تقضي بأن يقف العرب كل العرب اليوم في وجه هذه السياسة، والحكمة كل الحكمة تقضي بذلك، فلا الانتظار مفيد ولا المهادنة نافعة ولا الصوت المنخفض مُجدٍ.

يتصرف بعض العرب إزاء إيران بصورة تدعو إلى الدهشة ليس عند بقية العرب بل عند غيرهم أيضاً، إذ على الرغم من كل ما قامت به إيران وما صرحت عنه، وبالرغم من كلّ الحقائق الماثلة أمامهم فهم لا يزالون يؤثرون تجنب المعركة والمعركة قائمة على قدم وساق والنوايا مصرح بها تماماً. قد يقول البعض إن سياسة الرد على العدوان ستؤدي إلى مزيد من التشدد من قبل إيران. ولكن هذا المزيد من التشدد والتعنت من قبل إيران قد حصل بالفعل بسبب السكوت ذاته، إذ إنّ التفكير الإيراني العدواني لا يفسر السكوت إلا على أساس الضعف، لذلك فهو ممعن في الإساءة والعداوة لا محالة، فأين هي الحكمة في سياسة تقديم الخد الأيسر؟ ليست هناك حكمة بذلك إطلاقاً وما قد يصح في العلاقات الشخصية أحياناً في تقديم الخد الأيسر، لا يصح أبداً في هذه الحالة المختلفة أساساً، فهي علاقة بين دول وهي علاقة تخص إيران ذات الماضي الطويل في سياسة العدوان.

فما هي الحكمة في السكوت على اعتداءاتها على الكويت وتآمرها على البحرين وانكشاف أعمال التخريب ضد قطر؟

الحكمة ليست في السكوت بل في الكلام، وليست في التغاضي بل في المقاومة، وهي ليست التأجيل إلى غد، بل بالحسم في هذا اليوم. الحكمة كل الحكمة في حلّ المشكلة وليس في تأجيلها بعدما تأجلت إلى أكثر من قرن، وبعد كل هذه السلسلة من الاعتداءات والتجاوزات.

إذاً هناك حكمة وهناك تزييف في الحكمة، والتزييف هو في التحليل الناقص للمعطيات والظروف، وفي الفهم الخاطئ لمعنى الحكمة.

إننا نأمل بأن يكون سبب هذا التزييف هو الخطأ في التحليل والخطأ في الفهم وليس أي شيء آخر؛ فالخطأ في التحليل والفهم قابل للمعالجة، وما هذا النداء إلا مساهمة متواضعة في ذلك؛ في مثل هذا الوقت الحرج علينا إمعان النظر والتفريق بين الأمور وتوخي الحقيقة، فالضعف يجلب مزيداً من الضعف، إن مجابهة الخطر ينطوي على شيء من التضحية ولكن ذلك في سبيل ما هو أكبر، إن محاولة تجنب التضحية الجزئية لن يساعد على إنقاذ ما هو أكبر، بل هو العكس كما يدل على ذلك التاريخ. علينا أن نفرق بين الحكمة وبين ما هو ليس بحكمة، فمجابهة إيران اليوم هي الحكمة، وعدمها هي الحكمة المزيفة بعينها.

سادساً: فلسطين بين الحق والباطل

القضية الفلسطينية هي القضية القومية الكبرى، وعندما تصبح قضية ما قضية قومية فإنها تصبح مقياساً للمواقف والتصرف السياسي. إن ما يهمنا في هذا المجال هو أن القضية الفلسطينية قضية طويلة الأمد، بمعنى أن حلها بصورة جذرية يحتاج إلى وقت طويل، إذ حتى الحل الذي تمخضت عنه مقررات قمة بغداد والذي استحال إلى حل تُجمع عليه البلدان العربية، هو الحل المقبول والملائم الآن إلا أنه لن يزيل تماماً أسباب الصراع،الأمر الذي يجعل للقضية بعداً زمنياً ممتداً ما امتد الصراع بين القومية العربية والصهيونية.

إذاً القضية الفلسطينية قضية الأمد الطويل.

يظهر بين الحين والآخر أو كلّما طرأت مشكلة عربية في هذا القطر العربي أو ذاك، آراء تقول بضرورة تقديم القضية الأساسية ـ قضية فلسطين ـ على كل ما سواها من القضايا الأخرى، وبالتالي يجب معالجة القضية التي تظهر في غير هذا المجال على أساس تأجيلها أو تجميدها. إن هذه الآراء والمنطق الذي يقف من ورائها صحيحة في حالة وغير صحيحة في حالة أخرى، فلا هي مخطئة دائماً ولا هي صحيحة دائماً، بل يجب تقييم كلّ حالة على حدة وعلى أساس حيثياتها من دون أحكام مسبقة وآراء مبتوت بها سلفاً.

إن سبب ظهور مثل هذه الآراء يعود في أحسن الأحوال إلى العجز عن تناول الأمور حالة بحالة وتحليلها، فذلك عمل أصعب من استخدام المعادلات الجاهزة والمواقف المسبقة. وفي بعض الحالات لا يكون السبب كذلك، فدوافعه لا تعود إلى عجز في التحليل بقدر ما تعود إلى سوء النية.

ولنتناول هذا الموضوع بالمنطق البسيط والرجوع إلى الأوليات. إن فحوى القضية الفلسطينية هو اغتصاب الصهيونية لجزء من الأرض العربية، لذلك وقف العرب في وجهها وقاوموها. بعبارة أخرى، إن السبب الرئيس في الصراع هو قضية الأرض، فالعرب لم يقاوموا الصهيونية لسبب غير ذلك، إذ ليس بين العرب واليهود أمر آخر يعود إلى الدين أو المذهب أو الجنس أو أي شيء آخر. وبالمنطق البسيط نستطيع أن نقول إن الأرض العربية من الخليج إلى المحيط هي أرض العرب تسكنها الأمة العربية، وعلى ذلك فهي واحدة من حيث تمسك الأمة بها ودفاعها عنها، أي أنها متساوية القيمة من هذه الناحية. قد تكون الأرض العربية غير متساوية القيمة اقتصادياً، أو من حيث أهمية الموقع، أو من حيث أي

اعتبار آخر، إلا أنها في ما يتعلق بقضية قدسيتها كوطن، وضرورة المحافظة عليها ومقاومة كلّ من يحاول اغتصابها، فهي متساوية لا فرق بين بقعة وأخرى. هذا كلام المنطق البسيط وهو كما أراه صحيح وسليم وكونه بسيطاً أو بديهياً لا ينقص من قيمته ولا يبرر لنا استبعاده.

لهذا المنطق البسيط استنتاجات نستطيع أن نستخلصها، هي أنه لا يصح إطلاقاً عقد مقارنة تفضيلية بين أرض عربية وأرض عربية أخرى على أساس الأولويات عندما يكون الأمر يتعلق بالدفاع عنها ضد خطر محدق وعدو يقصد الاستيلاء عليها. علينا نحن العرب أن ندافع عن الأرض العربية كلها وأينما كانت وكائناً من يكون القطر صاحب العلاقة، وكائناً من يكون المعتدي، هذا هو المنطق البسيط السليم إذا كانت نظرتنا قومية فعلاً وعربية في الحقيقة. إذاً بأي منطق يستطيع أن يبرر موقفه من يقول إن الحرب العراقية ـ الإيرانية كان يجب أن تؤجل بسكوت العراق؟ أليس موضوع الصراع هو الأرض؟

ألم تحتل إيران الشاه أراضيَ عراقية في أكثر من ثلاثة مواضع على الحدود البرية في سيف سعد وزين القوس ومواضع أخرى؟ ألم تغتصب إيران الشاه نصف شط العرب بالقوة ومن دون أي وجهة حق؟ أليست هذه أراضٍ عربية؟ ثم أليست هذه الأراضي ذات أهمية للعراق وبالتالي للأمة العربية؟ إن احتلال أراضٍ عراقية في سيف سعد وزين القوس وميمك ذو أهمية عسكرية، فهي مواضع مشرفة تستطيع منها إيران أن تضرب المدن العراقية الحدودية، وهو ما قامت به فعلاً يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وشط العرب أليس هو المنفذ الرئيس للعراق إلى البحر وعن طريقه يستورد العراق أغلب ما يحتاجه وهو صلة وصله بالعالم الخارجي؟ في هذا النهر يلتقي دجلة والفرات أساس حياة العراق، وأي نفوذ لإيران فيه يعني خلق نفوذ لها على كمية ومستوى المياه في هذا النهر، وإذا ما أصبح القرار المتعلق بكمية ومستوى المياه في شط العرب قراراً مشتركاً مع إيران، فإن ذلك يعني حتماً امتداد نفوذ إيران إلى كل ما يتعلق بالري في العراق، إذ إن المعروف أن مشاريع الري على دجلة والفرات هي التي يتحدد بموجبها كمية ومستوى المياه في شط العرب. أليست شط العرب أرضاً عربية واجب العراق وكل العرب الدفاع عنها عندما تتعرض إلى الاحتلال؟ ولنبحث هذا الموضوع بشيء من الاستفاضة والتمحيص.

قلنا إن القضية الفلسطينية قضية صراع ذات أمد طويل، فماذا عساه أن يكون الموقف القومي الصحيح خلال هذا الأمد الطويل؟ إنني لا أستطيع أن

أتصور إلا عنصرين أساسيين في تكوين أي سياسة قومية صحيحة هما: التعبئة والاستعداد إلى كسب المعركة في فلسطين على الأمد الطويل، ومقاومة كلّ محاولة إلى احتلال أرض أخرى تحصل في أثناء ذلك. ولنحلل كل من هذين العنصرين على حدة. الاستعداد إلى معركة الأمد الطويل تعني تعبئة وتهيئة جميع الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية من أجل كسب المعركة مع الصهيونية في نهاية الشوط؛ في ظل الأوضاع الراهنة هناك فجوة في القوة بالمعنى الواسع للقوة بين الجانب العربي والجانب الصهيوني، ولا بد من العمل المتواصل لملء هذه الفجوة لتكون المعركة متكافئة؛ فهل إن الحرب العراقية ـ الإيرانية قد زادت أم أنقصت من إمكانيات العراق في هذا المجال؟ ولنتحدث عن الناحية العسكرية على وجه التحديد؛ في المجال العسكري كان قيام الحرب مع إيران مناسبة إلى زيادة قوة العراق العسكرية، فقواته اليوم أكبر عدداً وأفضل تسليحاً، فقد أدت الحرب إلى تعبئة الاحتياطي على مراحل، وأحالت الجيش الشعبي إلى قوة عسكرية جيدة هي اليوم أكبر عدداً وأفضل تسليحاً مما كانت عليه في السابق.

إن فتح باب التطوع لجماهير الشعب قد فتح مجالاً واسعاً لزيادة عدد المقاتلين، فزج في المعركة سيلاً جديداً من المقاتلين لم يكن لتتاح لهم فرصة التدريب والقتال لولا قيام الحرب. أما من ناحية المعدات فالتسليح والتجهيز هو أفضل مما كان عليه قطعاً. إذاً، القوات المسلحة من الجيش النظامي والجيش الشعبي والمتطوعين هي الآن أكبر وأكثر إمكانيات مما كانت عليه قبل الحرب. إذاً، فإمكانيات العراق العسكرية لم تستنزف بحرب استنزاف كما قد يتصور البعض، أو ما قد يقود إليه التحليل المجرد عن الواقع.

هذا من حيث الكم، أما من حيث النوع، فالأمر واضح أيضاً، القوات المسلحة أكثر تدريباً وأوسع خبرة قتالية الآن مما كانت عليه، فالقتال خير مدرسة للتعليم واختبار السلاح واكتشاف الثغرات وسد النواقص. إن خبرتنا من جميع النواحي العسكرية القتالية والإدارية والتخطيطية والقيادية هي الآن أفضل من السابق من دون شكّ. ويصح الشيء نفسه على الجيش الشعبي والمتطوعين، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن ظاهرة المتطوعين العرب في حد ذاتها تمثل إضافة جديدة للإمكانيات العسكرية العربية، إذ إنها ظهرت بمناسبة الحرب.

ولكن هناك شيء لا يقل عن ذلك أهمية بل يفوقه، هو الروح الجديدة التي دبت في شعبنا وكونتها هذه الحرب الوطنية العادلة. إن قواتنا المسلحة بجميع أنواعها، وجماهير شعبنا تعيش الآن حالة مختلفة عما كانت عليه قبل الحرب،

والحالة المعنوية هذه تتسم بتفجير الاستعداد إلى التضحية وقبول المشقة. والاستهانة بالموت في سبيل الوطن والواجب والكرامة، ذلك التفجير الذي يجلو النفوس من الصدأ ويشحذ الفكر ويقوي الروح، وأمر كهذا هو أساس التقدّم ونقطة البداية للنهضة الحقيقية. . لقد تعلم الشعب الكثير من الحرب، فقد عرف أن ـ الإنسان عندما تكون روحه المعنوية قوية فلا حدود لما يستطيع أن ـ يعمله أو يتحمله، وأن بإمكانه أن يحقق ما يبدو له صعباً أو مستحيلاً عندما تكون روحه في وضع آخر. لقد اتضحت بالحرب متانة اقتصادنا وقدراتنا على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية وعلى إدارة علاقاتنا العربية والدولية وعلى مجابهة الطابور الخامس وعلى تعبئة الجماهير والتعامل من الشعب وإدارة الدولة. إن الفرق شاسع وكبير بين وضع ما قبل الحرب ووضعنا الآن، فالإنسان عندما يواجه قضية الصراع والبقاء هو غيره عندما لا تكون تلك المواجهة موجودة، وذلك هو أساس الفرق الكبير بين حالة الركود وحالة النهضة.

لقد أتيحت لشعبنا فرصة ممتازة لاختبار مختلف نواحي حياته، فيعرف مواضع قوتها ومواضع ضعفها، وأن يخضع إلى تجربة ما لديه من وسائل وإمكانيات، وأن يتعرف على مدى قوة المؤسسات التي تصرف نشاطاته المختلفة. إنه فرق كبير بين أن يكون الإنسان في حالة ركود وبين أن يكون في حالة صراع من أجل المبادئ والقضايا العادلة. لذلك فإن الفرد في الحالة الجديدة هو أضعاف مضاعفة مما كان عليه، وهو مختلف ليس كماً فحسب، بل نوعاً عن الفرد في الحالة الأخرى.

ولنسأل السؤال المباشر، لماذا استطاعت الصهيونية وكيانها في فلسطين بعد احتلال عام ١٩٤٨، أن تمضي في مسلسل التوسع والاعتداء والإهانة للأمة العربية طيلة هذا الوقت؟ مهما تعددت الأسباب وخضنا في التفاصيل، فإننا في النهاية نجد عاملاً أساسياً يقف وراء كلّ الأسباب، هو أن الإنسان العربي يعيش حالة الركود. صحيح أن الصهيونية احتلت أرضنا وارتكبت المذابح وقامت بالاعتداءات المتكررة علينا، ولكننا لم نتحول بسبب ذلك من حالة الركود إلى حالة الصراع، لم يحصل للفرد العربي شيء جديد مهم في ما يتعلق بروحه الداخلية. وفي كلّ مرة تقوم وتبدأ الحرب مع الكيان الصهيوني تبدأ عملية التحويل تفعل مفعولها ولكنها تكاد لا تبدأ حتّى تتوقف بتوقف الحرب، وانكشاف حالات عدم الكفاءة والأخطاء الفاحشة وحتّى التواطؤ. في الحرب العراقية ـ الإيرانية أخذت عملية التحويل مداها الواسع باستمرار الحرب وأظهرت للشعب كفاءة القيادة ووقوفها في الصف الأمامي للمعركة، وإخلاصها العميق للشعب وارتباطه بقضية

الأمة، ما دعم الروح المعنوية وفجر ينابيع العمل والبطولة والتضحية في القوات المسلحة وفي عموم الجماهير.

إذاً هل إمكانيات العراق من جميع الوجوه وبخاصة القتالية منها، أكبر أم أقل مما كانت عليه قبل الحرب؟

أظن أن الجواب عن ذلك واضح، فهي أكبر من جميع الوجوه. أكبر بالكم والكيف. أما وإن الأمر كذلك، فهل ساعدت الحرب العراقية ـ الإيرانية على زيادة تعبئة الجهود والإمكانيات العربية في مواجهة الصهيونية أم أضعفتها؟ العراق قطر عربي مهم وكل زيادة في إمكانياته القتالية بمختلف أوجهها هي من دون شكّ زيادة في الإمكانيات العربية. إذاً وبما أن المعركة مع الصهيونية معركة طويلة الأمد، فالحرب مع إيران بتوسيع إمكانيات العراق القتالية كما أوضحنا قد وسعت استعداد الأمة العربية لمعارك المستقبل وليس العكس قطعاً.

ولنتحول الآن إلى العنصر الثاني من عناصر السياسة السليمة التي مر ذكرها، وهو الحفاظ على الأرض العربية عندما تتعرض إلى محاولة احتلال من قبل أجنبي الآن. إن هذا العنصر أساسي أيضاً وتستدعيه المصلحة القومية ذاتها. كيف نتصور سياسة قومية سليمة تقوم على أساس التفريط بأرض عربية تتعرض الآن إلى الاحتلال من قبل عدو آخر غير الصهيونية، ونحن قادرون على منع ذلك بدعوى أن القضية الرئيسة هي مجابهة الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين؟

إيران الشاه احتلت أراضيَ عراقية، واغتصبت نصف شط العرب فكيف يطلب من العراق أن يتغاضى عن ذلك وهو قادر على الدفاع عن أراضيه بحجة تحرير فلسطين؟ هل تكون سياسة قومية سليمة أن نعتبر أرضاً عربية أهم من أرض عربية أخرى وبخاصة أن تحرير الواحدة غير متناقض (بل على العكس كما أوضحنا) مع الاستعداد إلى تحرير الأخرى؟

ولوضع الأمر في نصابه الصحيح، نقول إن قراءة التاريخ الحديث للعلاقات العراقية ـ الإيرانية منذ ما يزيد على القرن، منذ عام ١٨٤٧، على وجه التحديد، توضح وجود خط بياني صاعد من التوسع الإيراني على حساب أراضي العراق[٨]. حصل ذلك في الأعوام ١٨٤٧، و١٩١٣، و١٩٣٧، و١٩٧٥، إضافة إلى احتلال الجزر العربية الثلاث في عام ١٩٧١.

---

(٨) لقد أوضح ذلك مطبوع وزارة الخارجية العراقية: **التوسع الإقليمي الإيراني موضحاً بالخرائط** ([بغداد]: وزارة الخارجية العراقية، ١٩٨١).

إن إيران في مختلف عهودها وصولاً إلى عهد الخميني، كانت تعتبر العراق والبلدان العربية الخليجية منطقة نفوذ وأراضٍ منخفضة صالحة للاحتلال وبسط النفوذ والهيمنة، وكانت دوماً في حالة نزاعٍ مع البلدان العربية بسبب ذلك، ناهيك عن الخلفية التاريخية التي تعود إلى تحطيم الدولة الفارسيّة على يد الإسلام. إيران كانت دوماً هي الصداع المزمن للأمة العربية في الساحة الشرقية، وكانت العدو المستمر. إن موقع العراق الجغرافي وعلاقته بالقضية الفلسطينية يتطلب ألا يكون على حدوده الشرقية عدو لم يحسم الأمر معه.

إن التوجه الصحيح لمقاومة الكيان الصيهوني يتطلب منا أن نحل هذه المشكلة حلاً جذرياً. إن إبقاء المشكلة معلقة ليس بصالح القضية الفلسطينية إطلاقاً، فالعراق لا يستطيع أن يتجه غرباً نحو فلسطين إذا لم تكن حدوده الشرقية آمنة وعلاقاته مع جاره الشرقي تقوم على أسس ثابتة سليمة. إن السلام لن يحل مع إيران، إلا إذا وصلت إيران إلى القناعة أن العراق والبلدان العربية الخليجية، ليست أراضيَ منخفضة من السهولة أن يسيل الماء فيها، وهي ليست منطقة نفوذ ومجال حيوي لأحد. إننا فعلاً بحاجة ماسة إلى أن تقتنع إيران أنها لا تستطيع عن طريق القوة أن تدفع حدودها معنا شرقاً ولا يحصل شيء لها. إن البلدان العربية المجاورة هي بلاد مستقلة وعلى إيران احترام سيادتها وعدم المس بأمنها وكرامتها. إن وضعاً كهذا من الضروري أن يقوم، ليكون أساساً راسخاً لسلام نستطيع في ظله أن نتحول كلياً إلى مقاومة الصهيونية وكيانها في فلسطين. أما إذا بقيت إيران مصدر قلق وتهديد مستمر، وإذا ما استمرت إيران بالسياسة القديمة نفسها في نظرتها إلى هذه المنطقة، فإننا مضطرون إلى أن ندخِل ذلك في الحساب، وبالتالي تكييف خططنا وبرامجنا على هذا الأساس.

إن الحرب قد أشعلتها إيران ظناً منها أن الفرصة سانحة الآن إلى الامتداد شرقاً تحت شعار تصدير الثورة، فالحقد القديم والمطامع القديمة قد أخذت الآن بعداً جديداً بعد النجاح في إزالة نظام الشاه. إن غرور النجاح والمطامع القديمة وحقد القرون، قد امتزج في مركب دفع النظام الجديد لإشعال الحرب مع العراق. أما وإن الحرب قد قامت فلتكن مناسبة لحل المشكلة القديمة الجديدة من الجذور بدلاً من تركها من دون حل، الأمر الذي يبقى يشدنا عن التعبئة والعمل إلى حل المشكلة مع الصهيونية.

القول إن توقيت هذه الحرب ليس ملائماً من حيث القضية الفلسطينية، هو قول ساذج في أحسن الأحوال، فالحرب لم يكن من الممكن تجنبها إلا في سكوت

العراق على ما يقوم به النظام الجديد في إيران، وهو يعني قطعاً التغاضي عن مخطط إسقاط الأنظمة العربية في المنطقة الشرقية لإيران وهي العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى كمرحلة أولى، ذلك المخطط الذي بدأ في الضغط على العراق. أما نتائج ذلك السكوت فليس من الصعب معرفتها، فهي تعني في النهاية الاحتلال من قبل إيران، فهل هذا ما يساعد على التفرغ إلى القضية الفلسطينية؟

هناك جانب آخر للموضع لا بد من التعرض له ويتعلق بحقيقة موقف النظام الإيراني من القضية الفلسطينية. النظام الإيراني قد قدم للثورة الفلسطينية التأييد المعنوي عن طريق التصريحات، ولكن ما قيمة كلّ ذلك في الحقيقة؟ ولاستجلاء ذلك نبدي الملاحظات التالية:

أولاً، إن النظام الإيراني مهما بلغ من تأييده للقضية الفلسطينية (حتى لو فرضنا صدقه) لا يمكن أن يكون أكثر أهمية من العراق، هذا القطر العربي صاحب الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية المعروفة، فهل في معاداة العراق ما يفيد القضية الفلسطينية بشيء؟

ثانياً، النظام الإيراني لم يقدم غير التأييد الكلامي وهو في وضع لا يكلفه ذلك التأييد شيئاً، بل على العكس فهو في المرحلة الحاضرة يجلب له منافع أكثر مما يحمّله من أعباء. إن صدق الموقف من القضية الفلسطينية، لا يمتحن إلا عندما يكون النظام في وضع عليه أن يختار بين مصلحة القضية الفلسطينية ومصلحته الخاصة كنظام، ويفضل مصلحة القضية الفلسطينية كما يقول الإمام علي (رضي الله عنه) «علامة الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرك على الكذب حيث ينفعك»، فهل النظام الإيراني قد مرّ بهذا الامتحان ونجح فيه؟ الجواب عن ذلك سلبي، فهو في أول مناسبة اقتضت مصلحته الذاتية أن يتعاون مع الكيان الصهيوني فعل ذلك في مجال التسليح، الأمر الذي أصبح معروفاً وعليه أكثر من دليل، ما اضطر المسؤولين الإيرانيين أنفسهم إلى الاعتراف به. هذه الحالة امتحان كان فيها النظام بحاجة إلى سلاح وقطع غيار لم يجدها إلا عند الكيان الصهيوني، فلم يتورع أن يتصرف بصورة ذرائعية واضعاً المبادئ وراء ظهره، فقبل بالتعاون التسليحي مع الكيان الصهيوني في هذا المجال. كيف سيكون الحال في المستقبل عندما تتعقد الأمور ويجابه هذا النظام بخيارات أكثر حدة، هل سيفضل فلسطين أم يختار مصلحته الذاتية المباشرة؟ إن الذي يفشل في الامتحان البسيط لا ينجح منطقياً في الامتحان المعقد.

إذاً في موضوع علاقة القضية الفلسطينية بالحرب مع إيران هناك حق وهناك باطل. الحق هو أن القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى والصهيونية هي العدو الرئيس للأمة العربية، الأمر الذي يتطلب تعبئة جميع الجهود لخوض معركة طويلة الأمد. والباطل هو أن لا نعمل أي شيء الآن حيث لا توجد معركة أو لم تبدأ بعد ونشاهد أجزاء أخرى من الوطن العربي تتساقط تحت الاحتلال بدعوى أن لنا قضية رئيسة في فلسطين.

والباطل هذا كما قلنا مصدره إما السذاجة والسطحية التي لا تستطيع أن ترى آثار الحرب في قدرات العراق العسكرية ومعنويات شعبه، وإما سوء القصد. إننا نعرف أصحاب سوء القصد على وجه التأكيد، لنعمل جميعاً على إبقاء هذه القضية القومية في نطاق الحق وبعيدة عن الباطل.

سابعاً: العروبة وسياسة الحد الأدنى

للحسن طريق وللسيئ طريق يؤدي إليه، وللأمور مقدمات ومداخل تفضي إليها، وبهذا المعنى كان للهاوية طريق؛ في السياسة العربية اليوم ظاهرة تستدعي الانتباه وتستحق الاهتمام الزائد لخطورتها، تلك هي أن بداية الطريق نحو الهاوية وجد بين العرب من بدء يشقها.

العرب اليوم وإن كانوا أمة واحدة، إلا أن لهم دولاً متعددة، والدول هذه تعيش بعلاقة ما مع بعضها البعض وبعلاقة ما مع ما يحيطها من العالم. ولا بدّ لكل ذلك من قواعد عمل وسلوك يلتزم بها الجميع من أجل سلامة الجميع. أمور الحياة ليست متساوية في الأهمية، فهناك المهم والأقل أهمية والأهم وغيرها من درجات الأهمية، صحيح أن الحدود الفاصلة بين تلك الدرجات ليست دائماً حادة وواضحة إلا أنها على درجة لا بأس بها من ذلك، أو قل إن الإنسان مجبر على وضع تلك الحدود حتى وإن لم توجد لنفسها بحيث يستطيع إيجاد المعايير التي يستعملها للتفريق بين حالة وحالة. والتفريق أمر ضروري، فإحدى تلك الحالات هي خطر الهلاك، لذلك لا بد من وجود المقياس الذي يفرز تلك الحالة عن ما سواها لاتقاء حصول تلك الحالة وبالتالي البقاء حياً على وجه الأرض. إذاً لا بد من المقاييس سواء أكانت موجودة أم موضوعة.

الأمة العربية بحاجة إلى مقاييس توضح الفرق بين ما يمكن احتماله وما لا يمكن، بين الضرر المحتمل والضرر الذي يؤدي إلى الهلاك. أقول إن الأمة العربية الآن بحاجة إلى مقاييس وقواعد للعبة لتستطيع البقاء في الملعب. العلاقات العربية

والعلاقات الدولية تنطوي على أخطار متفاوتة الأهمية، فبعضها قاتل وبعضها ليس كذلك. نستطيع العيش بهذا الواقع من دون التعرض إلى الخطر القاتل؟ ذلك سؤال يكتسب أهميته الآن وفي هذه الظروف ولسبب وجيه؛ في مؤتمر قمة بغداد اجتمعت البلدان العربية لبحث قضية الموقف الذي خلفته اتفاقات كامب ديفيد وما انطوى عليه عمل السادات إزاء القضية القومية، وكانت وجهات النظر متباينة في كيفية معالجة القضية الفلسطينية في إطار الوضع الراهن، فإن أصر كلّ طرف على موقفه الخاص ظهرت الفجوات في المواقف واستحال بالتالي الاتفاق، وعدم الاتفاق، وعدم الاتفاق كان من بين الأمور التي تعرض الأمة إلى خطر ربما يكون قاتلاً، فلا التأجيل ولا المعالجة على هذا الأساس كان ممكناً من دون التعرض لذلك الخطر. ولهذا أوجدت قاعدة سياسية استطاعت أن تجد الحل، حلّ إيجاد اتفاق على أمور وترك الاختلاف على أمور أخرى على ما هو عليه، وتلك هي قاعد الحد الأدنى التي عرفت بها مقررات قمة بغداد. . وكان استخدامها ناجحاً إلى حد مقبول.

إننا الآن أمة تعيش في واقع التجزئة وتجابه وضعاً معيناً في علاقاتها بعضها ببعضها البعض، وعلاقاتها بالعالم تحتاج أيضاً إلى حلّ وإلا تعرضت إلى خطر مهلك. والقاعدة التي تحتاجها هي قاعدة الحد الأدنى وإن اختلف المضمون، أي أن تتفق على حد أدنى من السلوك يجنبها التعرض إلى الهلاك مع إبقاء ما عدا ذلك من الاختلافات على ما هو عليه.

وقاعدة السلوك هذه هي تضامن العرب في وجه الأجنبي، أو على الأقل عدم تعاون العربي مع الأجنبي عندما يكون الأجنبي في نزاع مع عربي آخر. هذه هي القاعدة الرئيسة التي يمكن أن تحفز المجموع العربي من أن يوضع على طريق الهاوية.

طبعاً هناك معايير عديدة متقاربة المعنى، فهناك التضامن، وهناك العمل العربي المشترك، وهناك الحد الأدنى من التضام، ولكننا نود التركيز على قاعدة الحد الأدنى في ما يتعلق بالنزاع مع الأجنبي كما أوضحنا وهي حالة محددة المعنى. ولكن هذه الحالة المحددة نفسها بحاجة إلى تحديد أكثر، فالاتفاق على الحد الأدنى في حالة نزاع العربي مع الأجنبي قد يحتاج إلى تحديد أكثر كما في الحالة التي يكون فيها ذلك النزاع يتعلق بالأمور القومية، أي التي تمس سلامة الأرض العربية وسلامة الشعب العربي، في هذه الحالة المحددة يكون التطبيق أكثر تحديداً، فالنزاع مع الأجنبي قد تختلف أسبابه وقد يكون على أمور أساسية، وقد يكون على أمور

ليست كذلك. وفي كل الأحوال، المقصود هو الحديث عن حالة النزاع بين عربي وأجنبي على أمور تخص سلامة الأرض أو سلامة الشعب العربي، في هذه الحالة لا بد من وجود حد أدنى من التصرف متفق عليه يطبقه الجميع بصورة تامة؛ فعندما يكون هناك نزاع بين قطر عربي ودولة أجنبية حول مسألة تتعلق بعروبة الأرض أو عروبة الشعب، يجب أن تلتزم جميع البلدان العربية بحد أدنى هو أن تقف مع العربي ولا تقف مع الأجنبي على الأقل مهما كانت الحال والظروف.

الوضع الطبيعي الذي يفرضه الرابط القومي هو أن يقف العربي مع أخيه العربي ضد الأجنبي، فذلك أمر طبيعي تحتمه الرابطة القومية ويفرضه الانتماء إلى أمة واحدة. والقاعدة التي نتكلم عنها أي قاعدة الحد الأدنى، تقضي بالتزام هو أقل من ذلك، فالمطلوب هو أن لا يقف العربي مع الأجنبي على الأقل، فإذا فرضنا أن قطراً عربياً لا يريد الالتزام بمقتضيات الرابطة القومية للوقوف بجانب القطر العربي الذي يكون طرفاً في النزاع مع الأجنبي، فعليه على الأقل أن لا يقف مع الأجنبي، أي أن يقف على الحياد.

إن الرابطة القومية ليست وحدها التي تفرض أن يقف العربي مع العربي، بل الاتفاقات والمواثيق أيضاً، وهي ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وكثير من الاتفاقات الثنائية المتشابكة التي أبرمت في ظروف مختلفة. إن تطبيق قاعدة الحد الأدنى هذه هي الوسيلة التي تحفظ للعلاقات العربية سلامتها وتمنعها من الانهيار إلى دون المستوى الذي تتطلبه سلامة الجميع.

إننا أمة واحدة سواء رغبنا في ذلك أم لم يرغب البعض، إذ لا بد إننا مقبلون على يوم تتحقق فيه وحدتنا القومية، ومن أجل أن نصل إلى تلك الوحدة لا بدّ من أن نكون في طريقها وليس في طريق آخر، والشرط الأساسي لتحقيق ذلك ـ أي أن نكون على طريق الوحدة ـ هو أن يتحقق بيننا نوع من الثقة وحسن النية والتعاون وأمور كهذه تتطلب وجود قناعة لدى الجميع بأن كل منا سوف لن يطعن أخاه من الخلف وسوف لن يقف مع أجنبي ضده. وذلك هو الحد الأدنى المطلوب لتكون هناك مثل هذه الثقة وحسن النية والتعاون. وبمعنى آخر يجب أن يقتنع الجميع بأنه مهما كانت الظروف والأحوال، فالعربي لن يقف مع الأجنبي ضد أخيه العربي بسبب الرابطة القومية التي تربطنا جميعاً. والعربي عندما يتمسك بهذا الحد الأدنى فأنه يقوم بذلك حرصاً منه على السير في طريق الوحدة، والوحدة كما هو معروف تتطلب الثقة وحسن النية والتعاون المسبق. عندما يتكوّن مثل هذا اليقين عند الجميع، تكون البداية في السير بطريق الوحدة قد تحققت. أما

إذا حصل العكس، أي إذا أخلّ عربي ما بذلك، فذلك يعني أنه غير حريص على سلامة الآخرين، ويعني ذلك أنه غير حريص على الثقة وحسن النية والتعاون. وعدم الحرص على أمور كهذه يعني عدم الحرص على السير بطريق الوحدة.

هناك جانب مهم يتعلق بهذه القضية، هو أن بناء الثقة يتكون عادة بشكل حلزوني يغذي بعضه البعض، كما إن تهديم الثقة يحدث بشكل حلزوني أيضاً، فإذا ما تحلل قطر عربي في قاعدة الحد الأدنى هذه ووقف إلى جانب الأجنبي في حالة نزاعه مع قطر عربي أخر، فإن هذا العمل سيضعف الثقة عند القطر العربي الداخل في النزاع وعند الآخرين بسلامة نية ذلك القطر. فقد يقتصر رد الفعل في البداية على النقد ولفت النظر، إلا أن الوضع إذا ما استمر فسيؤدي إلى زعزعة الثقة بنوايا ذلك القطر الخارج عن القاعدة، ويتصاعد رد الفعل إلى أكثر من النقد ولفت النظر، إلى الهجوم والتجريح وهذا بدوره قد يؤدي إلى مزيد من الإمعان في الوقوف مع الأجنبي، والذي يؤدي بدوره إلى رد فعل أقوى من السابق، وهكذا يتصاعد الموقف وتكون عملية تحطيم الثقة حلزونية يغذي بعضها بعضها الآخر.

وبذلك يضعف الصف العربي ويتسمم الجو وتظهر بوادر النزعات العربية والانقسامات. وعلى العكس من ذلك فإن وقوف العربي إلى جانب شقيقه العربي عندما يكون في حالة نزاع مع الأجنبي، يؤدي إلى بناء الثقة ومد جسور التواصل فيكون ردّ الفعل هو الود والتعاون، ما يؤدي بدوره إلى مزيد من التساند. وبالطريقة نفسها تتصاعد عملية تكوين الثقة وحسن النية والتعاون. وغني من القول إننا في وضعنا الحالي المتسم بالسلبية والمفعم بالنزاعات تكون عملية تهديم الثقة أسرع وأسهل من عملية بنائها. والعكس عندما يكون الجو إيجابياً مليئاً بالتفاؤل وحسن النية وعندما تكون جذور الثقة راسخة قوية، في مثل ذلك الجو يكون التصاعد في مزيد من الثقة أكثر سهولة من إضعافها فالحادث الإيجابي يفرز من الإيجابية أكثر مما يفرز الحادث السلبي من السلبية.

ويثار هذا المجال سؤال قد يرد إلى أذهان البعض يتعلق بموضوع النزاع. قد يقول البعض هل تفرض قاعدة الحد الأدنى هذه أن يقف العربي مع العربي بغض النظر عمن هو بجانب الحق؟ هل يجب نصرة العربي من قبل العربي الآخر في كل الحالات وبغض النظر عما إذا كان على حق أم على باطل؟ بالطبع بالإمكان بحث هذا الموضوع بصورة نظرية مجردة، وبالإمكان بحثه بصورة حية ملتصقة بالواقع، والإجابة ستختلف من حالة إلى أخرى. الحق قديم وواجب علينا أن ننصره وقل

الحق ولو على نفسك. كلّ ذلك صحيح في المجال الفردي وفي المنطق المجرد، فالعربي عندما يختصم مع أجنبي ويكون العربي على باطل علينا أن نقول لذلك العربي إنه على باطل وعلينا أن نكون إلى جانب الحق. ذلك صحيح ولكن علينا أن نعرف كيف ومتى نقول له ذلك. صحيح أنه من الصعب معرفة من هو على حقّ ومن هو على باطل في كلّ الأحوال؟ الجواب في نظري كلا؛ فموضوع سلامة الأرض العربية وسلامة الشعب العربي أمور ليست اجتهادية ولا يصعب تمييز ما فيها من الباطل. إن حدود الوطن العربي معروفة وليست موضع جدال، كما إن سلامة الشعب العربي من الإبادة أمر لا يحتمل الأخذ والرد واختلاف الآراء. ولنقل لا يحتمل الاختلاف إلى حد بعيد. فنحن إذاً لسنا من دون مقاييس ولسنا من دون وسيلة لمعرفة الحق من الباطل..

عندما يتنازع عربي مع أجنبي على موضوع يخص سلامة الأرض العربية أو سلامة الشعب العربي، فالأمر على درجة كبيرة من الحسم والوضوح، بذلك يكون تطبيق القاعدة سهلاً وواجباً، أي أن يقف العربي مع أخيه العربي أو على الأقل أن لا يقف مع الأجنبي.

ثمّ هناك فروق في حالات النزاع والحرب حالة خاصة من تلك الحالات. إن موقف العربي من أخيه العربي عندما يتخذ النزاع شكل الحرب أمر مختلف عما سواه من الحالات لأن الحرب مسألة خاصة. وخصوصية الحرب هي أنها عندما تبدأ يجب أن تكسب إذ مهما كانت الحالة فخسارة الحرب أسوأ من أي شيء يمكن تصوره. إذاً تطبيق قاعدة الحد الأدنى يصبح أكثر إلحاحاً عندما يتخذ النزاع مع الأجنبي شكل الحرب.

في الحرب لا مناص من وقوف العربي مع العربي ضد الأجنبي، لأن كسب الحرب هو الأساس وخسارتها من قبل العربي يؤدي إلى نتائج سلبية على الأمة العربية لا يفوقها أي شيء آخر.

حتى الآن كنا نناقش الأمور نظرياً، بمعنى أننا لم نطبق ما ناقشناه على حالة محددة في الوضع العربي.. هناك الآن حالة محددة هي قيام الحرب بين العراق وإيران، فما هو واجب العرب وكيف تطبق قاعد الحد الأدنى؟ إن قاعدة الحد الأدنى تقضي بأن يقف العرب كلّ العرب مع العراق، أو على الأقل ألا يقف عربي مع أجنبي، فلماذا؟

العراق بلد عربي وقد كان يوماً في مقدمة الذين تحملوا مسؤولياتهم القومية، والعراق كان دوماً يصرف سياسته العربية والدولية على أساس أنه جزء لا يتجزأ

من الأمة العربية وأرضه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. كان العراق كذلك بالقول وبالعمل وعندما سنحت فرص ضد العدو كان العراق دائماً داخل تلك الحروب مع العربي ضدّ الأجنبي في كل شيء. وأستطيع أن أقول على وجه الجزم إن العراق لم يتخلف عن تأدية الواجب ولا مرة واحدة، ولم يقصر في مسؤولية قومية قط وفي أحلك الظروف وأصعب الحالات.

وهو عندما فعل كل ذلك لم يكن ينطلق من مصلحة قطرية قط، ففي كل الحالات التي كانت المصلحة القطرية متناقضة مع المصلحة القومية فضّل العراق المصلحة القومية، أي أنه آثر الصدق الذي يضر، على الكذب الذي ينفع.

ثم هذا النزاع الذي يقوم بين العراق وإيران، أهو على قضية ثانوية أم على قضية تتعلق بالأرض، أرض العراق التي هي جزء من الوطن العربي؟ وقضية النزاع على الأرض هل الحق فيها غير معروف من الباطل؟ هل هي غامضة ليس بمقدور الإنسان الاعتيادي أن يعرف أين يكمن الحق فيها؟ هل هناك شك في أن الأرض في الحدود البرية في زين القوس وسيف سعد وميمك هي أرض عراقية، وهل هناك شكّ (أي شكّ) في أن شط العرب هو نهر عراقي بالكامل؟ هل هناك أي ش في أن إيران قد احتلت الجزر العربية الثلاث بالقوة وأن النظام الجديد يتمسك بذلك؟

هل هناك أي شك في أن النظام الجديد قد تدخل في شؤوننا الداخلية بإرسال المخربين وتجنيد جاليته وعملائه لزعزعة أمننا وسلامة بلادنا؟ إذا كان هناك أي شك في هذه الأمور، فنريد أن نعرف إننا على يقين أين يكمن الحق وأين هو الباطل؟ ونرى بقناعة تامة أن العرب كلّ العرب يجب أن يقفوا مع العراق في هذا النزاع وفي حده الأدنى ألا يقف أحد مع إيران.

قد ينكر الذين لا يطبقون قاعدة الحد الأدنى بوقوفهم مع العدو الإيراني ذلك، ويتنصلون من المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمونها له ونحن بدورنا نقول عن ذلك ما يلي: إننا لا نلقي التهم جزافاً وقدرتنا على كشف الحقيقة لا بأس بها وأمور من هذا النوع ليس من السهل إخفاءها لمدّة طويلة، وما نقوله لا يعتمد على مجرد الشكوك، بل على ما هو أكثر من ذلك. وقد حصل أن حامت شكوك حول تعاون جهات عربية أخرى مع العدو فتحرينا الموضوع وبحثناه معهم، لقد حاولنا في البداية ألا نصدق، ولكن التراكم بالمعلومات والتواتر بالأدلة قد قطع الشك باليقين وأصبحنا متأكدين من صحة ما نقول.

ثمّ إذا كان ما نقوله مجرد تهمة لا أساس لها فلماذا لا ينفيها هؤلاء المتعاونون علناً؟ لماذا لا يقولون أمام الرأي العام العربي إنهم لا يساعدون النظام الإيراني، وإنهم لا يمكن أن يقفوا مع أجنبي ضد عربي؟ إنهم لم يقولوا ذلك ولن يقولوه لأن ما يقومون به هو عن سبق إصرار وتصميم ولا يريدون إغضاب الجهة التي يتعاونون معها. إنهم يعرفون في قرارة نفوسهم أنّهم بالفعل يقومون بذلك. هذه هي الحالة في الوضع العربي الآن. يقوم نزاع بين قطر عربي وجهة أجنبية على أمر يتعلق بالأرض العربية والحق فيه واضح، فيختار بعض العرب الوقوف بجانب الأجنبي ضاربين بعرض الحائط قواعد التضامن العربي وما تفرضه الرابطة القومية وتقتضيه أبسط ما يتحدث عنه من قومية ووحدة عربية ومصير واحد وتضامن عربي. . إلخ.

هذا هو الوضع الحالي للتصرف العربي فماذا يمكن أن تكون النتائج؟ ماذا ستفرز هذه الحالة من أمور سلبية على الوضع العربي؟ هناك جانبان لقضية النتائج مباشرة وغير مباشرة قصيرة الأمد وطويلة الأمد. النتائج المباشرة هي إضعاف الحق العربي، فبدلاً من أن تصب كل الجهود العربية في مكان واحد وتتحد كل القوى العربية مع العراق لإحقاق الحق وحل المشاكل التي أدت إلى قيام الحرب، وهي حصول العراق على كامل حقوقه في أرضه ومياهه واسترجاع الجزر العربية الثلاث وإنهاء حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من قبل إيران، وإنهاء سياسة الهيمنة الإيرانية على المنطقة العربية، بدلاً من كل ذلك تصب بعض الجهود العربية مع إيران، وهي نقصان في القوة العربية وزيادة في قوة العدو، وبهذا المعنى وضمن هذه الحدود تؤخر الحسم النهائي الصحيح للنزاع على حساب تضحيات بشرية ومادية من قبل العراق كان من الممكن تجنبها. وبذلك يلحق الضرر بالعرب.

لكن الأمر لا يقتصر على هذا الجانب المباشر القصير الأمد، فهناك أمر أكثر أهمية وإن كان أثره غير مباشر وطويل الأمد. إن شعب العراق كان دوماً في مقدمة الصفوف في الدفاع عن الأمة العربية، وكانت سياسته العربية والدولية تدور حول القضية القومية، فهل في هذا الموقف الذي يقفه بعض العرب ما يقوي هذه السياسة؟ الجواب: كلا. إن وضعاً كهذا يعني عملياً أن السياسة القومية التي يتبعها العراق لا تقابل بسياسة قومية من قبل جميع العرب، فبعض العرب يقابل هذه السياسة بسياسة قطرية أو سياسة ذاتية بتعبير أدق، أي أنه يؤثر الكذب الذي ينفع على الصدق الذي يضر. إن وضعاً تكون به السياسة القومية التي هي بمثابة الصدق الذي يضر (ذاتياً) بما تنطوي عليه من تضحيات وتحمل

ونكران ذات، قابلتها عند بعض الأقطار سياسة قطرية ذاتية هي بمثابة الكذب الذي ينفع (ذاتياً) بما يجلب من منافع. . إن وضعاً كهذا لا يساعد على نمو الروح القومية، بل على العكس ينمي الروح القطرية والانكفاء على الذات وتحسس المصالح الخاصة المباشرة. ومثل هذا الوضع كمثل وفدين من قطرين عربيين يتفاوضان على مشروع مشترك أحدهما يعالج الموضوع بروح قومية تستهدف المصلحة العامة، والآخر يقابل ذلك بالعكس فيحاول أن بتشاطر ويسعى إلى الحصول على مكاسب قطرية وخاصة على حساب الجانب الآخر. في مثل هذا الوضع لا بد أن تتولد عند المفاوض القومي المرارة وخيبة الأمل، ولا بد أن يستثير ذلك في النهاية عنده روح المقاومة ومنع الاستغفال فتقوى عنده الروح القطرية ويبدأ بمعاملة الجهة الأخرى بالروح نفسها التي قوبل بها، ما يؤدي بدوره إلى تقوية الروح القطرية عند الجانب الآخر، وهكذا بشكل حلزوني يغذي بعضه البعض، فتقوى الروح القطرية على حساب الروح القومية.

إن خطر ما يقدم عليه بعض العرب يتعلق بصميم الاتجاه القومي وهو أمر يفوق الأمور الأخرى فداحة. إنهم عندما يتخذون مثل هذه المواقف لا يضعفون العرب في المعركة المحددة الحالية فحسب، بل يضعفون القضية القومية برمتها. بعبارة أخرى إنهم لا يضعفون العرب فحسب، بل يضعفون العروبة أيضاً.

هذا هو معنى القول إن التصرف العربي لكي يتجنب طريق الهاوية يحتاج إلى أن يُضبط بقواعد محددة لا يخرج عنها أحد، تضمن عدم السير في الخطر الذي يتعلق بالأمور الجوهرية. إن قاعدة الحد الأدنى قد كسرت من قبل بعض العرب في تصرفهم إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهي بادرة خطيرة لأنها تملك قابلية التوسع الذاتي، بحيث تتطور وبشكل حلزوني يغذي بعضه البعض وتكون حصيلتها إلحاق الضرر بالقومية العربية نفسها.

ثامناً: النظام الإيراني وعدم الانحياز

للنظام الإيراني الجديد ادّعاءات عالية الصوت في مجال التحرر ومقارعة الاستعمار وعموم المبادئ العليا في العلاقات الدولية، وسنقتصر في هذا على مناقشة موقفه من المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز.

من المبادئ الرئيسة لحركة عدم الانحياز هو عدم استخدام القوة في حل المنازعات الدولية، أي التي تنشأ بين دولة ودولة أخرى، فما هو مدى إيمان النظام الجديد بهذا المبدأ ومدى تطبيقه له في واقع تصرفاته اليومية؟

بين العراق وإيران اختلافات، فهل توسل النظام الجديد إلى حل تلك الخلافات بالطرق السلمية؟ الجواب عن ذلك يوضحه التاريخ الحديث جداً وهو تاريخ العلاقات بعد مجيء النظام الجديد إلى الحكم. لقد استعمل النظام الجديد أسلوب القوة في تعامله مع العراق، وقد بدأ ذلك بأعمال الإرهاب التي قام بها بواسطة المتسللين الإيرانيين والإيرانيين المقيمين في العراق، إذ من المعروف أن حزب الدعوة وهو حزب عميل لإيران، قد عقد مؤتمراً في قم وكوّن قيادة جديدة من إيرانيين في إيران وإيرانيين مقيمين في العراق، واتخذ قراراً بالعمل لقلب نظام الحكم في العراق بواسطة القوة كما ورد في اعترافات أحد أقطابه وهو عبد الأمير المنصوري التي أدلى بها أمام الجمهور العراقي على الشاشة الصغيرة في يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٨٠، وتوالت أحداث العنف المسلح والاعتداءات على المدن العراقية، وتصاعد الوضع إلى الحشد العسكري على الحدود، ثم وصل الذروة يوم ٤ أيلول/ سبتمبر١٩٨٠، عندما قصفت المدن العراقية الحدودية بالمدفعية الثقيلة. وعندما بدأ العراق بالرد على الاعتداءات، استخدمت إيران قواتها النظامية المسلحة، وأصدرت أربعة بيانات عسكرية رسمية يوم ١٨ و١٩ أيلول/ سبتمبر، أوضحت في الثالث والرابع منها استخدام القوة الجوية، وذكرت فيها أنها أشعلت النار في حقول النفط العراقية. كان ذلك قبل يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر يوم استخدام القوات المسلحة العراقية رسمياً ودخول الأراضي الإيرانية وبدء صدور البيانات العسكرية العراقية.

إيران إذاً لم تلجأ إلى وسائل سلمية لحل النزاع مع العراق حول الحدود البرية وشط العرب، فلم توسط أحداً ولم تعرض المفاوضات ولم تقدّم شكوى إلى الأمم المتحدة أو المؤتمر الإسلامي، هذا لو كانت حقاً تؤمن باستخدام الوسائل السلمية لحل النزاع.

في هذا المجال لا بد من التوضيح ومن أجل الأمانة أن بعض المسؤولين في إيران آنذاك كانوا يميلون إلى الحل السلمي ومنهم رئيس الوزراء مهدي بزركان، وربما وزير الخارجية إبراهيم يزدي؛ فقد عرض السيد رئيس الجمهورية على هامش مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في هافانا في اجتماعه مع إبراهيم يزدي استعداد العراق للاجتماع بالقادة الإيرانيين لحل المشاكل بالتفاوض، ووعد إبراهيم بأنه سيعرض الأمر على طهران، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث؛ وعدت وكررت عليه العرض نفسه خلال اجتماعي به في أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الذي تلى ذلك ولم يحدث أي تجاوب. وقد قام سفير إيران آنذاك محمود دعائي بمبادرة عرض فيها علينا عقد اجتماع على مستوى عالٍ لحل النزاع سليماً، فوافقنا في الحال وذهب دعائي إلى طهران لإقناع المسؤولين هناك وعقد

اجتماع لمجلس الثورة الإيراني في قم وقد حضره دعائي، وكنا نراقب ذلك بواسطة الإعلام. ورجع دعائي إلى بغداد من دون نتيجة بعد أن تأكدنا أن موضوع العلاقة مع العراق قد بحث بذلك الاجتماع من تصريحات دعائي نفسه إلى الإعلام الإيراني. والاستنتاج الذي لا مناص منه هو أن الخميني وفئة رجال الدين التي معه، كانت لا ترغب بحل النزاع سلمياً، ومن والمعروف أن وزارة مهدي بزركان قد استقالت بعد ذلك.

وكما قلنا في مقالات سابقة، جّدد المسؤولون الإيرانيون الجدد مطالبتهم بالبحرين واعتبروا الاستفتاء الذي قامت به الأمم المتحدة عملاً مزوراً وباطلاً، إذاً النظام الإيراني يعتبر نفسه في حالة نزاع مع البحرين فكيف عالج ذلك؟

المعروف أنه عالجه بالتآمر المسلح لقلب نظام الحكم هناك، واستلام السلطة كما اتضح من المؤامرة التي انكشفت مؤخراً. كما قام النظام الإيراني باستخدام قوته الجوية بالاعتداء على الكويت وقصف منشآتها النفطية فعلى ماذا يدل ذلك؟ إنّه الاستخدام المستمر للقوة كطريق لحل النزاعات التي تحدث مع الدول الأخرى، في حين كان عليه أن يستخدم الطرق السلمية لحل أي نزاع مفترض بينه وبين جيرانه كما تقضي بذلك مبادئ حركة عدم الانحياز، إلا أنه لم يفعل ذلك ولا يوجد دليل على أنه سيفعل ذلك مستقبلاً، بل على العكس فهو متمسك تمسكاً تعصبياً بهذه الأساليب ولا يخفي ذلك بل يصرح به علناً.

من المبادئ الأساسية في حركة عدم الانحياز، هو تعايش الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة؛ فحتى لو فرضنا أن نظام إيران الجديد هو المثالي، وأنه قمة ما وصل إليه البشر في مجال التقدّم الاجتماعي، فالمفروض بهذا النظام أن لا يحاول فرض نفسه على الآخرين بالقوة، بل عليه أن يترك أمر تغيير الأنظمة إلى الشعوب، فهي التي تختار بحريتها ما ترتضيه من الأنظمة؛ فهل يطبق النظام الإيراني هذا المبدأ في سلوكه سواء بالقول أم بالعمل؟ الجواب عن ذلك سلبي أيضاً، فالنظام الجديد مصرّ على فكرة تصدير الثورة الإيرانية إلى البلدان الأخرى؛ فقد تآمر على العراق وسعى إلى قلب نظام الحكم فيه، وكذلك فعل مع الدول العربية الأخرى في منطقة الخليج العربي. ويلاحظ أنه في تصريحاته وأعماله يتجه إلى مسألة محددة هي قلب النظام نفسه؛ ففي يوم ١٩٨٠/٩/٢٧، صرح محمد بهشتي قائلاً: «على الشعب العراقي أن يسقط النظام غير الإسلامي»، إذاً المقصود هو قيام نظام إسلامي في مكان النظام الموجود في العراق على غرار النظام في إيران طبعاً! ومحمد بهشتي كان رئيساً للحزب الجمهوري الإسلامي؛

وفي ٢٧/ ٤/ ١٩٨٠، قال صادق قطب زادة، وزير خارجية إيران آنذاك، ما نصه: إن إيران ستقف دائماً مع الشعب العراقي في نضاله حتى إسقاط نظام البعث؛ وفي ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠، وجه الخميني نداء إلى القوات المسلحة العراقية للثورة ضد نظام الحكم في العراق كما حدث في إيران، وكذلك فعل في ١٨/ ٤/ ١٩٨٠، وفي ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠ وفي مناسبات عديدة أخرى.

المعروف أن النظام الإيراني قد رفع شعار تصدير الثورة الإيرانية إلى البلدان الأخرى واستخدم وسائل العنف في ذلك، وسعى إلى تغيير أنظمة البلدان الأخرى بالقوة، لإحلال النظام الموجود في إيران مكانها، والخميني نفسه قد قال في كلمة ألقاها ابنه عنه يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٠، من الإذاعة: «يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم ونترك فكرة إبقاء الثورة ضمن حدودنا». ويلاحظ أنه عندما لقي هذا الاتجاه مقاومة من البلدان الأخرى، أخذ النظام يحاول المراوغة وذلك بإعطاء تصدير الثورة صبغة فكرية، فصدرت منه بعض التصريحات بهذا الخصوص ولكن ذلك أتى بعد انكشاف النوايا واتضاح القصد وقيامه بأعمال محددة تدل على استخدام العنف. وقام مؤخراً بخطوة عملية هي تأسيس دائرة خاصة في الخارجية الإيرانية تختص بتصدير الثورة، ويعني ذلك أن جهاز الخارجية سيصبح جهازاً يمارس أعمال المخابرات وتهريب الأسلحة وتقديم الأموال للقيام بأعمال العنف في البلدان الأخرى، وإجراء اتصالات غير شرعية للتحريض على قلب أنظمة الحكم في البلدان الإسلامية الأخرى.

وحركة عدم الانحياز تؤكد دوماً مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي دولة في شؤون الدولة الأخرى، فهل يؤمن النظام الإيراني بذلك؟ إن نظام الخميني يريد أن يجعل من الثورة التي قامت في إيران نقطة بداية لثورة مشابهة تحدث في كل البلدان الإسلامية بتحريض وبمساعدة من نظامه، وأن تكون تلك الثورات موالية له وأن تصبح تلك البلدان بالتالي تابعة له في جميع شؤونها. وفي الحقيقة يؤمن نظم إيران الجديد بضرورة السيطرة على العراق والمملكة السعودية وباقي الدول العربية في الخليج العربي، وضمها إلى إيران بدولة واحدة تكون بزعامة رجال الدين في إيران والموالين لهم في هذه الأقطار، لذلك فهو لا يخفي نواياه هذه بل عمل لها وصرح بها في أكثر من مناسبة. فقد نقلت صحيفة **السياسة** الكويتية، أن الخميني قال في حديث له مع رجال الدين من أعضاء الحزب الجمهور الإسلامي نشرته جريدة الحزب السرية **صراط مستقيم** جاء فيه بالنصّ:

«إن إيران مهيأة اليوم لقيادة الثورة في العالم كلّه، وإن هذا المبدأ يحتاج إلى تضحيات وصبر وإيمان، وإن مهمة علماء الدين هي إعادة رسالة الإسلام، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالتحريض على الثورة في أرض الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام وأفريقيا ودول العالم الأخرى. إن مهمتكم عظيمة إذا كانت تسير بهذا الاتجاه، اتجاه إعادة مجد إيران من خلال إقامة امبراطورية إسلامية تكون إيران قاعدة انطلاقها. إن هذا هو قدر إيران اليوم في إشعال نار الثورة ودعوة المسلمين إلى الجهاد ضدّ حكامهم»[٩]. وهذا هو حسين منتظري أحد كبار رجال الدين من أتباع النظام والمرشح لخلافة الخميني يقول بالنصّ يوم ١٣/ ٤/ ١٩٨٠:

«مثلما قاد الخميني الثورة في إيران وانتصر على الشاه، فإننا ننتظر ليقودنا إلى الانتصار في العراق لأن الخميني هو زعيم المسلمين جميعاً ولا يوجد بيننا مصطلح يسمى مصطلح الجغرافيا وتقسيماتها».

كان هذا هو التوجيه فماذا كان العمل؟ في يوم ١/ ٤/ ١٩٨٠، وقعت حادثة الجامعة المستنصرية عندما ألقى أحد أتباع النظام الإيراني القنبلة على التجمع الطلابي، فقتل عدد وجرح عدد آخر، وفي يوم ٥/ ٤/ ١٩٨٠، ألقيت المتفجرات على موكب تشييع الضحايا فقتل وجرح عدد جديد. وفي يوم ١٢/ ٤/ ١٩٨٠، قالت إذاعة طهران باللغة العربية بكل تبجج ما نصه: «إن عملية المستنصرية كما هو معلوم ليست أكبر عمليات أبطالنا الثورية التي شهدتها ساحة الجهاد في عراقنا الصامد أخيراً، فالعملية الجديدة في النجف الأشرف التي قادها الشهيد صالح هادي وقتل وجرح خلالها العشرات من المجرمين، وعملية الشهيد البطل الحاج أبي منتظر التي نفذها في البياع في بغداد وقتل خلالها سبعة مجرمين بينهم نقيب أمن وجرح ١٨ من عملاء السلطة، وغيرها وربما أكبر من ناحية عدد القتلى والجرحى من عملية المستنصرية». هذا ما أذاعته إذاعة طهران حيث كشفت صراحة أن هذه الأعمال كان النظام الإيراني وراءها، فهل هذا في شيء من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؟ ثمّ تتابعت أخبار التدخل في شؤون الدول الإسلامية وسرعان ما انكشفت في إندونيسيا وتركيا وماليزيا وتونس وأفغانستان وباكستان والهند، والاتصال التحريضي بمسلمي يوغوسلافيا والفيليبين وغيرها،الأمر الذي لقي الاستنكار الشامل والمقاومة، ما أدى إلى توتر العلاقات الثنائية بين إيران وهذه الدول.

(٩) **السياسة**، ٩/ ٤/ ١٩٨١.

وما يلاحظ على الإعلام الإيراني أنه لا يذكر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وعندما تمت صياغة مشروع النصّ الذي تضمنه البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية ودول عدم الانحياز الأخير في دلهي في العام الماضي، لم تكن الإشارة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من وضع الوفد الإيراني ولم يعر هذه القضية أهمية بل ركز على المبدأ الذي يناسبه في ما يتعلق بالحرب مع العراق.

وليس أقل أهمية هو مبدأ احترام سيادة كلّ دولة على أراضيها، فهل يؤمن النظام الإيراني بهذا المبدأ وكيف يكون ذلك والنصّ الذي أوردناه أعلاه لكلام الخميني ولرجال الدين يوضح بما لا يدع مجالاً للشك بأنه يدعو ويحرض على إنهاء سيادة الدول الأخرى على أراضيها وإلحاقها عن طريق القوة بدولة جديدة بزعامة إيران وبزعامته هو ورجال الدين؟ إن التحريض على الثورة المسلحة في البلدان الأخرى والدعوة إلى بسط نظام غير أنظمتها لا يعني احتراماً لسيادتها إطلاقاً، كما هو واضح أن نظام إيران الجديد بتمسكه بالأراضي العراقية على الحدود وبنصف شط العرب من غير وجه حق، يدلل على عدم احترام سيادة العراق وكذلك تمسكه بالجزر الثلاث. ويعني ذلك أنّه يؤمن بالقوة كأساس للاستيلاء على أراضي الغير، منتقصاً بذلك سيادة الدول الأخرى صاحبة تلك الأراضي. إن مطالبة قادة النظام الجديد بالبحرين وانكشاف المؤامرة المسلحة على هذا البلد المستقل، إنما هو دليل آخر على عدم التقيد بهذا المبدأ الرئيس من مبادئ حركة عدم الانحياز.

إذاً هناك أدلة بالقول على أعلى المستويات وبالعمل المادي، على أن نظام إيران الجديد لا يؤمن بمبادئ عدم الانحياز الأساسية، وهي مبادئ عدم استخدام القوة في حلّ المنازعات التي تنشأ بينه وبين الدول الأخرى، وتعايش نظامه مع الأنظمة الموجودة في الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام سيادتهم على أراضيهم.

صحيح أن إيران لا تنتمي الآن إلى حلف عسكري لأي من المعسكرين العملاقين، إلا أن ذلك لوحده لا يكفي لتكون إيران دولة غير منحازة، فعدم الانتماء هو عامل سلبي يجب أن يتوافر، ولكن العامل السلبي لوحدة لا يكفي إذا لم تتوافر العوامل الإيجابية، وهي الإيمان بالمبادئ المذكورة وتجسيدها عملياً في السلوك اليومي في العلاقات الدولية مع الآخرين. إن الشروط الصحيحة للانتماء الفعلي لحركة عدم الانحياز هي توافر الشروط السلبية والشروط الإيجابية لتكون

الدولة غير منحازة عن حق. وبالمنطق نفسه لا تكفي صفة الانتماء إلى دول العالم الثالث لتكوين المؤهل الحقيقي للانتماء إلى حركة عدم الانحياز، فكون إيران من دول العالم الثالث لا يعني الكثير إذا لم تتوافر الشروط وهي المبادئ السابقة الذكر. إذ من المعروف أن في العالم الثالث دولاً منحازة بكل معنى الكلمة، ولا تتوافر فيها شروط الانتماء إلى هذه الحركة، وليس أدل على ذلك من كون أن عدداً لا بأس به من دول العالم الثالث ليست أعضاء في الحركة لعدم انطباق الشروط عليها.

ويلاحظ أن إيران نفسها لا تتحدث عن عدم الانحياز في إعلامها وهي دولة كثيرة الكلام ومولعة بالإعلام، فعبارة عدم الانحياز لم ترد إطلاقاً في أحاديث الخميني وبياناته، وكذلك الحال بالنسبة إلى رجال الدين من اتباعه، وبدلاً من ذلك، نجد أن الإعلام الإيراني والمسؤولين في قمة السلطة يتحدثون عن شيء آخر هو عبارة لا شرقية ولا غربية، فما هو المقصود بذلك بعد أن أصبحت عبارة الانحياز تعبيراً دولياً راسخاً ومحدد المعنى وثابتاً في قاموس السياسة الدولية الحالية؟ قد يكون المقصود إنشاء حركة جديدة غير حركة عدم الانحياز، وإلا فلماذا هذا التعمد بترديد هذه العبارة الجديدة؟ ثمّ ما هو مضمون لا شرقية ولا غربية وما هي المبادئ التي تنطوي عليها؟

حتى الوقت الحاضر، رفع النظام الإيراني شعارين في العلاقات الدولية هما «تصدير الثورة» و«لا شرقية ولا غربية»، ولم يتحدث النظام عن مبادئ عدم الانحياز التي ذكرناها أعلاه، ونلاحظ أنها لا ترد في إعلامه ولا يجري التأكيد عليها. وفي المقابل يبدو أن هناك علاقة بين المبدأين الإيرانيين المذكورين، ومن ربطهما نستنتج أن النظام الإيراني يقصد أنه يعمل من أجل تكوين معسكر جديد قوامه النظام الإيراني والنظم التي يستولي عليها، أو التي يستطيع أن يجعلها تابعة له عن طريق تصدير الثورة، وأن هذه الكتلة الجديدة القائمة على مبدأ الدين هي لا شرقية ولا غربية. وأقوال هذا النظام التي ذكرناها تدل على ذلك، فهو لا يقصد أن تكون إيران غير منحازة بين باقي دول الحركة، بل يقصد تأسيس شيء جديد كما يبدو.

إن مسألة عضوية إيران في حركة عدم الانحياز، هي موضوع شك من حيث الجوهر، والنظام الجديد لم يدلل على تمسكه بمبادئ الحركة وهو لا يمارسها في الواقع بل يمارس العكس. وليس أدل على ذلك موقفه من مبادرات العراق السلمية، فالعراق ملتزم بأن ليس له في إيران مطالب إقليمية، وهو لا يطالب

بغير أراضيه بحسب ما هو موضح في الاتفاقيات الدولية المعقودة بين البلدين والمعترف بها من الجانبين، وهي أراضٍ معروفة ومحددة، وكان نظام الشاه قد اعترف أنها عراقية وكان في طريقه إلى تسليمها قبل أن يسقط. والعراق عندما يريد تحقيق سيادته على شط العرب، فذلك أمر ينطبق على مبدأ السيادة، فشط العرب نهر وطني عراقي منذ أن عرف التاريخ، والكل يعرف بمن فيهم إيران أن الشاه قد استخدم القوة المسلحة لفرض اتفاقية عام ١٩٧٥، وأن العراق لم يكن لديه أي خيار آخر. ومعروف أن النظام الجديد نفسه لم يكن يعترف باتفاقية عام ١٩٧٥، ولم يلتزم بنصوصها، بل تبرأ منها. إذاً ما معنى رفضه حلّ النزاع سلمياً عن طريق التفاوض، غير أنه مصر على استحواذه على أراض عراقية لا تعود إليه؟ مثل هذا الموقف لا ينسجم مع مبادئ حركة عدم الانحياز كما هو واضح.

إن عضوية إيران في هذه الحركة غير مستكملة الشروط إذا أخذنا الجوهر بعين الاعتبار، أما إذا اقتصرنا على الشكل فإيران موجودة في الحركة شأنها شأن دول أخرى موجودة فيها، ولكنها ليست غير منحازة حقيقة. والآن يقوم هذا النظام بأول نشاط له في داخل الحركة وهو نشاط سلبي يتعلق بمكان وزمان انعقاد مؤتمر القمة القادم، الذي أُقِرَّ بالإجماع في مؤتمر القمة في هافانا وفي مؤتمر وزراء الخارجية في الهند. والعالم برمته يعرف أن العراق يتبع سياسة مستقلة غير منحازة حقيقة وينادي بذلك ويتصرف كذلك، وهو يضطلع ببرنامج للتعاون بين دول عدم الانحياز نفسها تقوية إلى استقلالها، ويضع في هذا البرنامج نسبة من دخله القومي يفوق ما تقدّمه أكبر الدول الصناعية وأكثرها ثروة، فما معنى هذا النشاط السلبي غير إضعاف الحركة، وإضافة عامل انقسام جديد وخلق البلبلة في صفوفها؟ إنه فاتحة النشاط الإيراني، وإذا أخذنا الأقوال والأعمال التي صدرت عنه حتى الآن، فإننا لا نتوقع أن يكون الأخير، بل الذي يبدو إن النظام الجديد ينوي اتباع سياسة سلبية في داخل الحركة تضعفها بدلاً من أن تقويها، ولذلك نلفت انتباه كلّ من هو حريص على قوة هذه الحركة إلى زيادة فعاليتها في الحياة الدولية.

تاسعاً: قراءة جديدة في كتاب «الأمير»

كنت قد قرأت كتاب **الأمير** *(The Prince)* لنيكولو ماكيافيللي (Niccolo Machiavelli) في الجامعة، ولا زلت أذكر المناقشة التي دارت حوله في صف الدراسة ولكنني رأيت أن أرجع إليه في قراءة ثانية الآن.

وكتاب **الأمير** معروف بأنه يدور حول ما يجب أن يعمله الحاكم ليبقى في الحكم من وجهة نظر الكاتب، وترجع كتابته إلى أكثر من أربعة قرون مضت. وسبب رجوعي إلى الكتاب الآن هو أنه بالرغم من مرور القرن، وبالرغم من الظروف الخاصة والغرض الخاص الذي كتب من أجله، إلا أنه لا يعدم أموراً لا تزال تنطبق إلى حد ما على وضعنا في بعض الأقطار العربية الآن.

ولعل أهم محور يدور حوله تفكير الكاتب من القرون الوسطى هو الفصل بين السياسة والأخلاق، محاولاً ربما من دون قصد منه أن يجعل من السياسة صناعة ذات قوانين محددة يتقنها الحاكم الذي يريد البقاء، ويستعملها من أجل أن يبقى، وهي في نظر الكاتب كفيلة بتحقيق غرضه لأنها مستمدة من الطبيعة البشرية (بحسب تعريف الكاتب للطبيعة البشرية).

إن مجموعة تلك القوانين تكون حرفة أو صناعة على الحاكم الذي سمّاه «الأمير»، أن يتقنها ليحقق النجاح، وأن كل ذلك يجري خارج دنيا المبادئ والأخلاق؛ فالمبادئ والأخلاق قد تنسجم أحياناً مع مقتضيات البقاء في الحكم ولكنها قد تتناقض معها أحياناً أخرى، وعلى الحاكم أن يتبع قوانين الصناعة بغض النظر عن مقتضيات الأخلاق والمبادئ. هذه هي أهم قضية فكرية في نظرية ماكيافيللي في كتاب **الأمير**.

مر أحد الأقطار العربية بفترة مضطربة تغيرت فيها الحكومات بسرعة، وضعفت قدرة البقاء في الحكم، ومن خلال هذه الظروف المضطربة ظهرت نزعة التصميم على البقاء في الحكم مهما كان الثمن وبشتى الوسائل، علماً أن الفترة التي ظهر فيها كتاب **الأمير** في إيطاليا كانت مضطربة أيضاً، حيث تنازع السلطة الأمراء إثر ضعف مؤسسات القرون الوسطى القديمة.

ونزعة الوصول إلى الحكم والبقاء فيه في هذا القطر العربي، قد ظهرت من الوسط الذي تكمن فيه القوة العسكرية، وباستخدام ما توصل إليه الحكام السابقون من أساليب جديدة استطاع «الأمير» ضمن مجموعة من الأصدقاء والأعوان أن يصعد إلى الأعلى في سلم السلطة. وعندما اتضح أن استمرار الصعود في السلطة يقتضي كسر القواعد المعروفة في العمل والتنكر إلى المبادئ المتعارف عليها والتي استمرت تحكم النشاط العام لعقود من السنين، أعطيت الأولوية إلى قضية السلطة بدلاً من قضية المبادئ، وتحقق النجاح المادي الأول. وثم استمرت عملية الصعود وانقضى شوط من لعبة السلطة وظهرت مناسبة جديدة للتناقض بين السياسة العملية والأخلاق، وهنا أيضاً أُعطيت الأفضلية إلى

مقتضيات السياسة، فوضعت على الرف اعتبارات العمل المشترك ورفقة الأمس، واستخدمت أساليب التآمر وجمع الأصدقاء وتفتيت الأعداء إلى آخر حلقات السلسلة في اللعبة السياسية المعروفة، تلك الحلقات المتكونة من شتى ضروب الغدر وكسر الكلمة وإخفاء الحقيقة والترغيب والتخويف والمناورة مما هو معروف عن عالم اللعبة: لعبة الاحتراف السياسي. وبذلك يصعد الحاكم إلى قمة السلطة وينفرد بها.

ثم يلتفت ذلك الحاكم، فيجد أن الظروف الموجودة تقتضي وجود متطلبات للبقاء في الحكم لمجرد الوصول إليه ومن أجل ذلك لا بد من إيجاد عصبية ما تجمع الأنصار وتخلق حول الحكم كتلة تدافع عنه باستمرار والعصور هو عصر النشاط الجماعي. ولكن العصبيات على أنواع، بعضها صحي وبعضها مرضي، بعضها مشروع والآخر غير مشروع، بعضها يفيد البلاد والبعض الآخر يضرها، وبعبارة موجزة، بعضها منسجم مع المبادئ وبعضها متعارض معها فما العمل؟

وهنا أيضاً ولتكون حلقات السلسلة منسجمة الواحدة مع الأخرى منذ البداية، لا بد من الاختيار ولكن الهدف الرئيس محدد منذ البداية وهو الأول ولا يعلوه أي هدف آخر، ألا وهو الحكم والاستمرار فيه، فيختار العصبية التي تنسجم مع هذا الهدف، فالعصبيات الأخرى غير موجودة وإيجادها قد يقتضي التضحية بهدف الحكم أو الاستمرار فيه، لذلك لا يعقل أن يلجأ هذا الحاكم إليها. وبذلك كانت العصبية التي اختارها تجلب له القوة المادية وتساعد على الاستمرار في الحكم، وإن كانت عصبية شريرة تفتت صفوف الشعب وتطعن المبادئ بالصميم وبخاصة مبدأ القومية العربية ووحدة الشعب العربي.

وهنا وبعد اختيار هذه العصبية الشريرة، لا بدّ من استخدام تفاصيل اللعبة في إخفاء الحقيقة وادعاء ما هو غير موجود وتسمية الأشياء بغير أسمائها والمناورة على الجميع. وفي داخل العصبية تمّ اختيار عصبية أضيق ببعدها وهكذا وصولاً إلى العائلة.

إن عملية البقاء في الحكم تعني ضمناً محاربة المناوئين في الداخل والمناوئين في الخارج؛ في مثل هذا الوقت وبعد أن قطعت مسيرة الوصول إلى الحكم والاستمرار فيه، واستخدم الأساليب المنافية للمبادئ والأخلاق شوطاً بعيداً، ظهر من يستنكر ذلك في الداخل لذلك لا بد من محاربتهم بشتى الوسائل.

يهمنا في هذا الباب أن نتناول مثالين على محاربة المناوئين بأساليب متناقضة مع المبادئ. **الأول** هو التعاون مع الحركة المعادية للقومية العربية التي تهدف إلى اقتطاع جزء من الوطن والاستقلال فيه، وهي الحركة الانفصالية في شمال العراق التي انكشف بما لا يدع مجالاً للشك من خلال الحوادث والتطورات، تعاونها الكامل مع العدو الصهيوني ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قوانين اللعبة السياسية التي تدور خارج إطار المبادئ والأخلاق ترى: هذه حركة انفصالية في شمال العراق معادية للنظام الموجود، التعاون معها يساعد على إضعاف ذلك النظام المناوئ في العراق، ولكنه يقوي الحركة المعادية للقومية العربية ويقوي حركة انفصالية تريد اقتطاع جزء من الوطن العربي؛ فما هو الاختيار، هل هو المبادئ أم المصلحة السياسية؟ كان الاختيار هو المصلحة السياسية، إذ لا أهمية للمبادئ في نظر الحاكم، طالما كانت المسألة تتعلق بإضعاف المناوئ والبقاء في الحكم. ليس مهماً أن يكون ذلك خطراً على سلامة الأرض العربية، وليس مهماً أن تكون هذه الحركة قد عرفت بتعاونها مع العدو ومع الولايات المتحدة، بل المهم هو الحصول على مزيد من القوة الآن من أجل البقاء في الحكم وكل شيء آخر ثانوي بالنسبة إلى ذلك.

ثمّ تطورت الظروف وظهر حدث جديد على الساحة العربية، فقد سقط نظام الشاه في إيران وحل محلّه نظام جديد أهم ما يتصف به هو المحافظة على جوهر سياسة الشاه إزاء جيرانه العرب وعلى رأسهم العراق، لا بل إن التعبير عن تلك السياسة أخذ شكلاً أكثر فجاجة وحدّة، فطفى على السطح منذ البداية الموقف العدائي للعراق وللدول العربية المطلة على الخليج العربي. وللنظام الإيراني الجديد ادّعاءات عالية الصوت بالإسلام. ومعروف أن وضع العداء هذا من قبل النظام الجديد في إيران يتعلق بالأرض براً وفي شطّ العرب وبالجزر العربية الثلاث وبعروبة البحرين وعموم مسألة الهيمنة على الخليج العربي. ثمّ تطور إلى حالة حرب ضروس كما هو معروف. وإزاء هذا التطور الجديد، وُضع الحاكم في ذلك القطر العربي مرة أخرى أمام حالة الاختيار بين المصلحة وبين المبادئ ولكن بصورة صارخة وحادة الآن فماذا عساه يختار؟كالعادة وكما تقتضي البداية التي بدأ بها اختار المصلحة، وضرب المبادئ بعرض الحائط.

إذاً ليتعاون «الأمير» مع النظام الإيراني الجديد ضد الأقطار العربية الأخرى، وليقيم معه تحالفاً يتبادل من خلاله المنافع والدعم والمعلومات، فهو بحاجة إلى صديق يعادي العدو والنظام الإيراني تنطبق عليه هذه الصفات. والنظام الإيراني

نفسه بالوضع ذاته فهو بحاجة إلى صديق يعادي العدو. إذاً لتتكامل المصلحة ولتتبادل المصالح وليضع هذا الحاكم العربي يده بيد هذا الأجنبي العدو في سبيل قضية الحكم والاستمرار فيه.

والأمر في البداية كان تعاوناً وتحالفاً سياسياً، ولكن بعد نشوب الحرب كان لا بد من أن يتطور بحسب المنطق الذي يكمن فيه وبحسب المبررات التي قام من أجلها، لذلك فقد تطور التعاون بين الحليفين بتطور علاقة إيران بالعدو المشترك وهو العراق ونظراً إلى أن العلاقة تطورت إلى حرب، نجد التحالف يتطور من التعاون السياسي إلى التعاون العسكري في كل شيء وبحسب ما تسمح به الإمكانيات، ضمن المصلحة الذاتية للحاكم في إدامة حكمه، فهناك التدريب والاستشارة وإرسال الأسلحة الممكن إرسالها وتسهيل الحصول على الأسلحة من الآخرين بالتوسط، وتوفير تسهيلات المرور للسلاح، وهناك تقديم التسهيلات للطيران الإيراني لضرب ما بَعُدَ من مطارات العراق، وهناك تبادل لمعلومات الأمن والمساعدة في التخطيط على مستوى القيادة. . إلخ.

ومن الجوانب المهمة في هذا العمل الخارج على المبادئ، هو التحريض على استمرار الحرب وتزويد الحليف بمعلومات كاذبة عن الوضع في العراق وإيهامه بقرب حصول التغيير فيه، ومساعدته على تكوين تقييم مزور عن حقيقة الأوضاع الداخلية.

ثمّ تتشابك الحلقات وتوصل بعضها ببعض، فالحركة الانفصالية في شمال العراق تتحالف هي الأخرى وعلى الأساس نفسه وبالمنطق نفسه مع النظام الإيراني، وتتحول الصداقة من ثنائية إلى ثلاثية بين الحاكم العربي والحركة الانفصالية والنظام الإيراني، فتتوسع شرايين المساعدة لهذه الحركة لتمكينها من النشاط وراء خطوط القتال، ولطعن العراق من الخلف ووضع الإمكانيات التسليحية والمالية والسياسية تحت تصرفها. وهكذا تعمل الجبهات الثلاث للغرض نفسه عند الجميع، ألا وهو إضعاف العراق ككلّ لهدف خاص به، وهدف الحاكم العربي معروف كما سبق أن أوضحنا.

المعروف أن اللعبة السياسية هذه لا يمكن أن تمارس نصفياً، بخاصة عندما يكون الحاكم العربي قد اتّخذ قراره منذ البداية وانتهى منه، ألا وهو فصل العمل السياسي عن المبادئ والأخلاق. لذلك لا بد من ممارستها على أوسع ما تقتضيه من مجال؛ فهو يفتش عن نقاط القوة في العراق مما يستطيع هو أن يصل إليه،

فيحاول إضعافها؛ ففي الإعلام وفي النشاط العربي يحاول أن يضعف العراق وعندما تقوم الدول العربية الخليجية بحدّ أدنى من التعاون العربي، يذهب إليها طالباً قطع وشائج هذا التعاون وتحويل فوائده إليه بدلاً من العراق. وعندما ينكشف تآمر النظام الإيراني على البحرين وأقطار عربية أخرى، الأمر الذي أوضح صحة رأي العراق عندما صرّح أن الحرب هي ضدّ العرب وليست ضد العراق فقط، يذهب هذا الحاكم مدافعاً عن حليفه ومحاولاً تبرير ما حدث وعرقلة التضامن العربي في وجه العدو الإيراني.

إن تناقض هذا الموقف مع العروبة ومبادئ القومية العربية، واضح كما إن خطورته على سلامة الأرض العربية واضحة أيضاً. والذي يقرأ **الأمير**، يجد أن هذا الكاتب بفصله الأمور السياسية عن الأخلاق والمبادئ، كان يعرف ذلك،إلا أنه كان يقصد أن قضية المحافظة على الحكم عندما تقتضي هذا الأمر فعلى الأمير ألا يتردد في ذلك. وعلى وجه التخصيص أوضح ماكيافيللي في الفصل **السابع عشر**، أن القوة يجب أن تكون منفصلة عن الحب واستعمال القوة للبقاء في الحكم يجب أن يكون رائد الأمير. وفي الفصل **الثامن عشر**، يوضح ماكيافيللي أن الأمير يجب أن يكون ثعلباً لتجنب المكائد وأسداً لمحاربة الذئاب، وأن يكون الأمير مستعداً إلى عدم الثقة بالآخرين وأن عدم المحافظة على المواعيد والخديعة من الصفات الضرورية للأمير. يجب أن يكون الأمير مستعداً للعمل ضدّ مبادئ الإيمان وضد الرحمة وضد الإنسانية وضد الدين وضد الصدق وضد المحافظة على الوعود، من أجل المحافظة على مركزه، وعليه أن يدعو إلى هذه المبادئ ويظهر إلى شعبه أنه مع الإيمان ومع الصدق ومع الإنسانية ومع الدين، ولكنه يجب أن يكون مستعداً للعمل بعكس ذلك. هذه أمثلة على نظرية «الغاية تبرر الوسيلة» التي وضعها هذا الكاتب في هذا الكتاب المشهور.

إننا نعرف أيضاً أن ماكيافيللي قد طور هذه النظرية على أساس فهم خاص للطبيعة البشرية ولسبب قيام الدولة. أن قراءة الفصول من ١٥ ـ ١٩، توضح أنه يعتبر الطبيعة البشرية قائمة على أساس الأنانية المطلقة، فالأفراد قد أقاموا الدول من أجل المحافظة على نفوسهم، والأمير يحكم من أجل القوة، وبذلك يكون الدافع واحداً عند الجهتين هو الأنانية. وبما أن الأنانية هي أساس الطبيعة البشرية، لذلك على الأمير أن يعرف القواعد التي تتصرف على هذا الأساس.

طبعاً هذه وجهة نظر خاصة يقول بها البعض ويناقضها البعض الآخر، فالطبيعة البشرية فيها عامل ذاتي هو المحافظة على النفس، ولكن إلى جانب ذلك

هناك عامل روحي، هو الضمير والفكر، وهناك صراع دائم بين هذين العاملين، والقضية المهمة هي كيفية جعل العامل الروحي يتغلب على العالم الأناني، تلك هي مهمة الأخلاق والتربية وعمل الدولة.

إن عملية المحافظة على الحكم بكل الوسائل المقبولة وغير المقبولة، الأخلاقية وغير الأخلاقية، لا يمكن أن تجري من دون أن تستشير الجانب الآخر في الطبيعة البشرية وهو جانب المبادئ، لذلك فإن الحاكم الذي تستهويه اللعبة السياسية فيوغل في استخدامها، وتغريه النجاحات الأولى التي يحققها، لا يمكن أن يستمر معه الحال إلى الأبد وهذا ما لم يأخذه ماكيافيللي ومريدوه في الحساب. إن طريقة التآمر والباطنية ولعبة التكتيك المستمرة في الوصول إلى الحكم، لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. إن اختيار عصبية تهدم الوحدة الوطنية، والتعاون مع من يعمل على انفصال جزء من العراق، وأخيراً وضع اليد بيد العدو الإيراني في حالة الحرب الضروس، أمور إن استخدمت وحققت منافع مباشرة في مجال المحافظة على الحكم، فإنها بتوجيهها طعنة إلى صميم القومية العربية ومبادئ العروبة، لا يمكن إلا إن تستثير النفوس الخيّرة في الشعب، وتحفّز الوجدان العربي، وتجلو الصدأ من الفكر والمبادئ. إن نجاحات الأمد القصير لا يمكن أن تستمر، والإنجاز المادي المباشر في مجال تدعيم الحكم من شأنه أن يخلق قوة معاكسة لذلك تماماً. وهي على الأمد البعيد أساليب خاسرة كما كان حال الأمثال العديدة على ذلك التاريخ؛ فالنفس البشرية ليست شر كلها، والإنسان ليس حيواناً تقوده الشهوات ونزعات الذات، وإلا لما قامت الحضارات وظهرت الأديان.

قد لا يكون هذا الحاكم العربي قد قرأ كتاب **الأمير**، بل استنبطه بالسليقة أحياناً وبالتجربة العملية أحياناً أخرى. وعلى الأغلب فقد نظر هذا الحاكم إلى الوضع الذي يحيطه فوجده مضطرباً، وراجع دوافعه فوجدها كلها تدور حول قضية واحدة هي الحكم، فبدأ باستخدام ما هو بسيط وأولي، فلاقى نجاحاً شجعه على المزيد من الإمعان في هذا السلوك، إلى درجة وصل إلى الاعتقاد أنه قد أدرك الحقيقة النهائية عن السياسة والعمل السياسي.

وبما أن دوافعه كلها مشدودة إلى رغبة الحكم، فقد وظّف قواه لاستنباط الجديد في عالم اللعبة السياسية. ومن أجل أن يستمر فقد استقطب الآخرين ممن يشاطرونه الأفكار والرغبات وإن تباينوا معه في القدرة ودرجة الطموح. وهكذا

انتقل من الأولي إلى الخطير، حتى وصل إلى ما وصل إليه حيث لم يعد هناك ممنوع ولا أرض محرّمة ولا مبدأ لا يمكن التضحية به.

ومعروف أن الإنسان قد يبدأ طريق الشر بحادثة تقوده إلى أخرى، حتى يصبح هو الطريق الوحيد السالك بالنسبة إليه.

إن العروبة في محنة، وخطورة ما حصل هو أنه يتناول المحرّمات الكبرى ويطعن المبادئ الرئيسة. . مبادئ العروبة والوحدة العربية، أي مبدأ كوننا أمة واحدة.

أما ماكيافيللي، فلم يكتب **الأمير** لهذا الحاكم العربي، ولكن هذا الحاكم العربي قد طبق ما جاء بهذا الكتاب إلى أبعد الحدود، وسيّان إن اطلع عليه أم لا، فالضرر الفادح حاصل.

في النهاية لا يصحّ إلا الصحيح. هكذا نؤمن.

عاشراً: تفكير الخميني، القول والعمل

قرأت كتاب الخميني حول **ولاية الفقيه**، أو، **الحكومة الإسلامية**[١٠]، وخلاصة هذا الكتاب هي الدعوة إلى أن يتولى الحكم في البلاد الإسلامية الفقهاء، أي رجال الدين، فذلك هو أساس الحكومة الإسلامية، فالفقهاء لا تنحصر مهمتهم في شؤون الدين، بل تشمل أيضاً شؤون الدنيا، فالفقيه يحكم في شؤون الناس ويصرّف شؤون الدولة من جميع الوجوه. إنني لا أريد أن أدخل في موضوع مدى عملية هذه الآراء بكل ما تعنيه الطريقة العلمية في الكتابة، فذلك أمر لا أقصده في هذا المجال، ويكفي للتدليل على مدى الالتزام بالطريقة العملية، هو أن العبارة الأولى التي وردت في المقدمة هي التالية: «ولاية الفقيه فكرة علمية واضحة قد لا تحتاج إلى برهان، بمعنى أن من عرف الإسلام، أحكاماً وعقائد، يرى بداهتها، ولكن وضع المجتمع الإسلامي ووضع مجامعنا العلمية على وجه الخصوص، يضع هذا الموضوع بعيداً عن الأذهان حتّى لقد عاد اليوم بحاجة إلى برهان». إن موضوعاً معقداً كهذا عن الدولة ونظام الحكم، وكيف ينظم الحكم ومن هو الذي يحكم يحل بمثل هذه البساطة، والحل البسيط هذا حقيقة علمية وبديهية على حد قوله، أقول إن ذلك ليس هو الهدف، بل

---

(١٠) انظر كتاب روح الله الموسوي الخميني، **ولاية الفقيه، أو، الحكومة الإسلامية**. وهو مجموعة محاضراته التي ألقاها على طلبة العلوم الدينية في النجف حوالى ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.

التعرف على الأفكار الأساسية التي تضمنها هذا الكتاب الذي يلخص آراء الخميني في الشؤون السياسية للحكم والدولة والعلاقات الدولية.

يلاحظ أولاً أن الخميني يتحدث في هذا الكتاب عن ضرورة الوحدة الإسلامية. والوحدة الإسلامية في نظره ليست أمراً مقصوراً على التعاون بين دول إسلامية مستقلة، ولا التضامن في وجه الأخطار، كما إنه ليس المفهوم المنبثق عن الروابط الروحية الأخوية التي تربط المسلمين، بل هو تعريف يتعلق بالتنظيم السياسي نفسه، وفحوى ذلك التنظيم هو قيام دولة إسلامية واحدة تتنازل فيها الدول الإسلامية عن قومياتها واستقلالها.

ويلاحظ أن الخميني يرى بالدولة العثمانية مثالاً على تلك الوحدة التي يدعو إليها، ولا يتورع عن ذكر ذلك بالاسم فهو يقول بالنصّ (ص ٣٤) «ومن جهة أخرى فقد جزأ الاستعمار وطننا وحوّل المسلمين إلى شعوب، وعند ظهور الدولة العثمانية كدولة موحّدة سعى المستعمرون إلى تفتيتها. لقد تحالف الروس والإنكليز وحلفاؤهم وحاربوا العثمانيين ثمّ تقاسموا الغنائم كما تعلمون». يستفاد من هذا النصّ أن الذي جزّأ الوطن الإسلامي إلى تركيا وإيران والوطن العربي هو الاستعمار، وأن الذي كوّن الشعوب من فرس وعرب وأتراك هو الاستعمار، أي أن اختلافات القومية والأوطان هو من صنع الاستعمار. وبعبارة أخرى أن القومية ذاتها هي من صنع الاستعمار. لذلك فلا غرابة إن قال الخميني بعد أكثر من عشر سنين عندما وصل إلى السلطة، إن القومية العربية هي من صنع الصهيونية، الأمر الذي أوضحناه في مقالة سابقة. ويلاحظ أن الخميني يردد أقوال المستعمر العثماني نفسها الذي استعمر الوطن العربي لأكثر من أربعة قرون أغرقه خلالها في بحر من الجهل والتخلف، بأن الثورة العربية قد جاءت ضدّ الإسلام الذي كانت الدولة العثمانية تمثله.

ثمّ يستطرد الخميني في (ص ٣٥) فيقول بالنصّ «ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية وهذه بدورها سوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة وتدمر الأوثان والأصنام والطواغيت التي تنشر الظلم والفساد في الأرض». إذاً الدول العربية وتركيا وجميع الدول الإسلامية الأخرى، دول غير مستقلة فهي بين ما هو تحت سيطرة الاستعمار وبين ما تحكمه حكومات عميلة ولذلك يجب إسقاط جميع هذه الأنظمة، وضم جميع هذه الدول في دولة واحدة تحكمها الحكومة الإسلامية.

ويقول أيضاً في الصفحة نفسها «تشكيل الحكومة إذن يرمي إلى الاحتفاظ بوحدة المسلمين بعد تحقيقها». وواضح من النصوص ومن جميع ما ورد في الكتاب، أن تحقيق الوحدة الإسلامية وتشكيل الحكومة الإسلامية لا يتم إلا عن طريق القوة وبأسلوب العنف، الأمر الذي ينسجم تماماً مع شعار تصدير الثورة الذي رفع بعد استلام السلطة، والذي تجسد بأعمال العنف وشن الحرب والمؤامرات على البلدان العربية المجاورة وبخاصة العراق والبلدان الإسلامية الأخرى.

بعد حوالى عشر سنوات وصل الخميني إلى السلطة وقامت الجمهورية الإسلامية في إيران، فما هو الاستنتاج المنطقي الذي يمكن أن يستنتج عن علاقة الدولة الجديدة بالدول الإسلامية الأخرى؟ من الواضح أن إيران تعتبر نقطة البداية وقاعدة الانطلاق نحو تحقيق الوحدة الإسلامية والحكومة الإسلامية، فحكومة الخميني الآن مقتصرة على إيران، لذا فمن الطبيعي أن يكون واجب الدولة الجديدة العمل الحثيث إلى توسيع رقعة هذه الدولة القاعدة وذلك بالامتداد إلى الدول الإسلامية الأخرى، وهو ما عبّر عنه شعار تصدير الثورة وما دللت عليه جميع تحرّكات النظام الجديد إزاء العالم الإسلامي وعلى وجه الخصوص إزاء جيرانه العرب. إذا كان واجب الفقيه وهو فرد، تحطيم نظام الحكم في أي دولة إسلامية، وتكوين الحكومة الإسلامية كما يتضح ذلك في جميع مراحل الكتاب، فمن المنطقي أن يكون واجب الدولة الإسلامية الجديدة أن تضطلع بمهمة العمل لامتداد الثورة إلى البلدان الإسلامية الأخرى وهو بالضبط ما يسعى إليه النظام الجديد في إيران.

إذاً، التصرف الإيراني الحالي إزاء العراق والبلدان العربية والبلدان الإسلامية الأخرى، لم يكن نتيجة إلى عوامل آنية موقتة، ولا مبعثه عامل الغرور وجو الهياج العصبي وعدم الخبرة كما يحاول البعض أن يفسره، بل سببه هذه الخلفية الفكرية التي نادى بها الخميني قبل أكثر من عشر سنوات، وما تصرفاته الحالية إلا الدليل على تنفيذ تلك الأفكار.

يلاحظ أن التفكير الذي يخترق جميع حلقات هذا الكتاب هو قضية الحكم، فالحكم يجب أن يكون للفقيه والشروط التي يجب توافرها في هذا الحكم هي العلم بالقانون والعدالة وليس أي شيء آخر. والفقيه يستمد سلطته ليس من أي جهة دنيوية كالشعب بل من الله؛ في (ص ٤٩) بالنصّ «وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يلي النبي (ﷺ) منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا». وتقترب هذه الفكرة كثيراً من فكرة

المستبد العادل. والذي يقرأ هذا الكتاب الآن ويرى ماذا حدث في إيران وكيف وصل هذا الشخص إلى الحكم والمركز الذي احتله بالنسبة إلى سلطات الدولة وتصرفه في شؤون البلاد اليومية، لا يمكنه إلا أن يستنتج أن المقصود بذلك الفقيه هو شخص الخميني الذي يجب أن تكون إرادته وسلطاته فوق سلطة الشعب مهما كان نوعها؛ فهو يقول في (ص ٥١) عن عدد الفقهاء «ينبغي للفقهاء أن يعملوا فرادى أو مجتمعين من أجل إقامة حكومة شرعية تعمل على إقامة الحدود وحفظ الثغور وإقرار النظام. وإذا كانت الأهلية لذلك منحصرة في فرد، كان ذلك عليه واجباً عينياً وإلا فالواجب كفائي». من التجربة العملية لا بد أن يكون الاستنتاج هو أن الأهلية قد أصبحت منحصرة في فرد واحد هو شخصه، لذلك فعليه هو بالذات هذا الواجب. المعروف أن الخميني ليس هو المرجع الأول في المذهب الشيعي، ولكن بما أنه استطاع تكوين الحكومة الإسلامية فلا بد أنه يعتبر نفسه ذلك الفقيه الذي تتوافر فيه هذه الشروط، لأن الخميني لا يعتبر واجبات الفقيه محصورة بأمور الدين، بل يجب أن يكون مرجعاً في جميع شؤون الدين والدنيا.

إن قضية الحكم ـ كما قلنا ـ هي القضية الرئيسة في تفكيره، كما يدل على ذلك عنوان الكتاب، ففكره يتجه نحو شخصه، فالفقيه الذي تتوافر فيه هذه الشروط هو بنفسه؛ ففي صفحة (٣٩) يقول ما يلي: «فإذا أردنا تخليد أحكام الشرع عملياً ومنع الظلم والاعتداء على حقوق الضعفاء من الخلق ومنع الفساد في الأرض، ومن أجل تطبيق أحكام الشرع بشكل عادل، ومحاربة البدع والضلالات التي تقررها المجالس النيابية ـ البرلمانية المزيفة، ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين، من أجل ذلك كله لا بدّ من تشكيل الحكومة، لأن ذلك كلّه مما تنهض بأعبائه الحكومة بقيادة حاكم أمين صالح لا جور عنده ولا انحراف ولا فساد». في هذا النصّ أشار إلى أن المجالس النيابية مزيفة وهو نصّ عام يشمل جميع المجالس النيابية ولا يقتصر على مجلس محدد فيه تزييف، الأمر الذي يدلّ على حقيقة تفكير هذا الشخص في ما يتعلق بشكل نظام الحكم وموقفه من المؤسسات الديمقراطية. وفي النص أيضاً إشارة إلى أن الحكومة الإسلامية تقوم بقيادة حاكم أمين صالح. . إلخ. والإشارة هنا إلى فرد وليس إلى أفراد. ومن الأمور الأساسية في هذا الكتاب هي بحث مسألة علاقة رجال الدين بالسياسة. والخميني له فهم خاص لتلك العلاقة، فهو يرى أن رجال الدين يجب ألا يقتصر نشاطهم على شؤون الدين، ويجب أن يقتصر على المساهمة في النشاط السياسي العام الذي تخوضه جميع فئات الشعب من أجل الصالح العام للبلاد، بل دور

رجال الدين هو الحكم بالذات وهذا هو معنى ولاية الفقيه، فالحكومة غير موجودة إذا لم تكن بقيادة الفقيه.

لذلك نجده يتحدث عن ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية حتى وكأن البلدان الإسلامية ليس فيها حكومات، لا بل إنه يعتبر الحكومة غير موجودة في الفترة التي تلت الصدر الأول للإسلام، وعلى وجه التحديد أن الإسلام قد فقد الحكومة الإسلامية منذ قيادة الدولة الأموية وبعدها الدولة العباسية (ص ٧١). وكان الخميني يعتبر الحكومة الإسلامية غير موجودة منذ وقت إلقائه تلك المحاضرات، أما الآن فمن دون شك أنه يرى أن الحكومة الإسلامية قد فقدت منذ صدر الإسلام حتى قيام الجمهورية الإسلامية. وإذا كان حكم الفقيه واجب الطاعة على جميع المسلمين كما ورد في النصوص المذكورة أعلاه، فإن من المنطقي أن يكون لهذا الفقيه في إيران ـ وهو الخميني ـ ولاية على جميع المسلمين وليس على مسلمي إيران فحسب. ومن المنطقي أن نستنتج أيضاً أن الجمهورية الإسلامية ليست كأي دولة إسلامية أخرى، بل هي قاعدة الثورة الإسلامية وهي بالتالي ذات وضع خاص وهو وضع القيادة، وما يصدر عنها واجب الطاعة من قبل الدول الإسلامية الأخرى.

وما يدل على الاهتمام الأساسي بقضية الحكم هو أن العنوان جاء ينص على **الحكومة الإسلامية**، وليس الدولة الإسلامية، فالدولة شيء أعم والحكومة هي إحدى عناصر الدولة، فالاهتمام منصب على الحكومة، أي على الحكم وليس على تكوين كيان للمسلمين، فالفقيه هو رأس الحكومة الإسلامية أو هو الحكومة الإسلامية الذي يتخذ القرارات الأساسية، ويجمع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده، كما يدل على ذلك ما ورد في الجزء المعنون «الفقهاء أمناء الرسل في قيادة الجيوش وإدارة المجتمع والدفاع عن الأمة والقضاء بين الناس»، (ص ٦٩) ومقارنة هذه الأقوال بالواقع الذي أصبح فيه الخميني بعد استلام السلطة، تدلل على عمق هذا التفكير بشخصه على أنه هو الفقيه المقصود، فقد أعطي الخميني بحسب نصوص الدستور سلطات استثنائية فوق المؤسسات الدستورية وفوق الإرادة العامة التي يمثلها الانتخاب، كما إنه أصبح يلقب بالإمام، وتحول اسمه إلى آية الله روح الله الموسوي الخميني. وهو لم يعترض على ذلك ما يدل على رضائه عن ذلك.

لنتأمل النصّ التالي: «حجة الله تعني أن الإمام مرجع للناس في جميع الأمور والله قد عيَّنه وأناط به كلّ تصرف وتدبير من شأنه أن ينفع الناس

ويسعدهم، وكذلك الفقهاء فهم مراجع الأمة وقادتها، فحجة الله هو الذي عيّنه الله للقيام بأمور المسلمين فتكون أفعاله وأقواله حجة على المسلمين، يجب إنفاذها ولا يسمح بالتخلف عنها في إقامة الحدود وجباية الخمس والزكاة والخراج والغنائم وإنفاقها» (ص ٧٨)؛ في الوقت الذي قال الخميني فيه هذا القول، لم يكن يلقب بالإمام بل في الغالب كان يعتبر نفسه الفقيه، ولكنه الآن وبعد الوصول إلى السلطة أصبح يلقب بالإمام وهو لا يعترض على ذلك، الأمر الذي يدلّ أنه راضٍ بهذا المنزلة. والإمام كما يقول هو مرجع الناس في جميع الأمور، والمقصود بالناس جميع المسلمين بالطبع أينما يكونوا وليس في إيران فحسب.

يلاحظ أيضاً أن الخميني يريد تكوين دولة غير الدولة الموجودة حالياً، فهو لا يريد المحافظة على ما هو موجود الآن، بل الرجوع إلى الصدر الأول للإسلام، وأن تكون الدولة بالبساطة وبالتركيب الذي كانت عليه الدولة في عهد الرسول(ﷺ) والفترة الإسلامية الأولى. وهو يتحدث في مواضع عدة عن جمع السلطات في مكان واحد وهو الفقيه كما كان الحال في عهد الرسول(ﷺ)، وقد سفّه في عدة أماكن مسألة تعدد سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وكما سبق أن أوضحنا، السلطة مجموعة في مكان واحد هو الفقيه وصفات الفقيه هي العالِم بالقوانين الإسلامية والعدالة، والفقيه يحكم بإرادة الله ولا يتقيد بغير أحكام الشريعة وليس عليه أي سلطة أخرى، كما أوضحنا في النصوص التي أوردناها سابقاً.

ويقول الخميني إن وظيفة الفنيين هي أن نستفيد منهم في شؤون ثانوية، أما الأمور الأساسية التشريعية والتنفيذية والقضائية فيجب أن تكون في يد الفقيه. إنه يقول: في ص ١٣٣ ـ ١٣٤ «علينا أن نستفيد من ذوي الاختصاص العلمي والفني في ما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية والتنظيمية، وأما ما يتعلق بالإدارة العليا للدولة وبشؤون بسط العدالة وتوفير الأمن وإقرار الروابط الاجتماعية العادلة والقضاء والحكم بين الناس بالعدل، فذلك ما يختص به الفقيه». بعبارة أخرى إنه يرى الاستفادة من الفنيين في المستويات الدنيا من الدولة، أما المستويات العليا فيجب أن تكون في يد واحدة ويجب أن تكون بسيطة على غرار ما كان أيام الرسول(ﷺ).

وكنتيجة منطقية لذلك، فهو يدعو إلى تكوين حكومة بسيطة من حيث أدواتها ونظمها وطرق عملها إلى الحد الذي يكون على غرار ما كان موجوداً في

عهد الرسول (ﷺ)؛ ففي مواضع عديدة يورد أن القضاء في عهد الرسول (ﷺ) كان يدار من دكة في الجامع. إليكم النصّ التالي: «ففي الإسلام ـ أيام حكمه ـ كان يجري القضاء وتقام الحدود والتعزيزات ويفصل في النزاعات ببساطة تامة. كان القاضي يكتفي ليقوم بكل ذلك ببضعة أشخاص يضاف إلى ذلك قلم وقليل من الحبر والورق، ومن وراء ذلك كان يوجه الناس إلى العمل من أجل حياة شريفة فاضلة. أما الآن فالله يعلم عدد دوائر العدل ودواوينها وموظفيها وكلها عقيمة لا تقدّم للناس نفعاً سوى ما تسببه لهم من أتعاب ومصاعب، وتضييع للأوقات والأموال وبالتالي تضييع للقضايا والحقوق». (ص ٤٤ ـ ٤٥).

هذه هي خلاصة الأفكار التي تحدث بها هذا الإنسان قبل عشر سنوات، وهو يعمل على تطبيقها الآن بعد وصوله إلى السلطة. وخلاصتها النهائية تكوين دولة بقيادته هو شخصياً لأنه هو الإمام وهو الفقيه الذي يجب أن تجتمع في يده جميع السلطات، وأن يكون نظامه وسلطاته هذه فوق كل مؤسسة دنيوية وفوق إرادة الشعب، لأن الإمام والفقيه في نظره يستمد سلطته من الله، والحكومة هذه هي ليست ما نعرفه في القرن العشرين سواء أكانت في البلدان المتقدمة أم في البلدان المتخلفة، بل تشبه ما كان موجوداً في صدر الإسلام. وبالطبع بالإمكان لمحلل الأوضاع التي تمر بها إيران الآن أن يستنتج الكثير ولعل أهم ما يسترعي الانتباه أن النظام الذي يتربع عليه الآن في إيران، إنما هو نظام يجب ألا يأخذ في الحساب آراء الشعب الإيراني إذا كانت غير متفقة مع آرائه هو في كيفية تسيير الحكم، للسبب البسيط هو أن هذه الآراء من الله.

كما إنَّ المتربع على هذا النظام لا يهمه ما يشعر به الناس الآن وما يحصل لهم من بؤس وشقاء، لسبب بسيط أيضاً هو أن ذلك غير مهم ما دام هو ينفذ إرادة الله في الأرض، فتكوين الحكومة الإسلامية أهم من أي شيء آخر بما في ذلك سعادة الشعب الإيراني.

ويستطيع المحلل أن يرى بوضوح أي نوع من التفكير الرجعي هذا الذي يدعو إلى القول بثبوت الأشكال وعدم تغييرها بعد مرور ١٤٠٠ سنة، والاعتقاد أن تقليد الأشكال بحدّ ذاته كفيل بإرجاع الجوهر. إن هذه الصفات في هذا التفكير كفيلة بجعله ظاهرة عابرة كغيرها من الظواهر التي طفت على السطح وزالت، لأنها تقف على طرفي نقيض من اتجاه التقدم الذي أحرزته البشرية بالكفاح الشاق الطويل خلال القرون.

خاتمـــة

ـ ١ ـ

الأطماع الإيرانية في البلدان العربية المجاورة قديمة، ففي عام ١٨٤٧، وعام ١٩١٣، وعام ١٩٣٧، وعام ١٩٧٥، حققت إيران بالتتابع توسعاً في رقعتها الجغرافية على حساب العراق وكان آخرها نصف شط العرب. وكانت في جميع هذه الحالات تستخدم مزيجاً من القوة والخداع لتحقيق تلك الأطماع. كما إنها في عام ١٩٧١، احتلت الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي. ومن تحليل الوضع النفطي لإيران نجد أن عامل الحصول على مصادر نفطية جديدة موجود في كل ذلك.

وخلال كلّ تلك الفترة كانت إيران دائماً تنظر إلى المنطقة العربية المجاورة على أساس أنها منطقة نفوذ، الأمر الذي جعل العلاقة بينها وبين البلدان العربية المجاورة علاقة غير ودية ومشوبة بالحذر.

ومجيء النظام الجديد في إيران، لم يغير من هذه السياسة من حيث الجوهر وكل ما تغير هو الشكل، إذ أصبحت إيران تعمل من أجل السيطرة على هذه المنطقة باسم الدين وتحت شعار تصدير الثورة الإسلامية. وقد عمل النظام الجديد على إسقاط الأنظمة الموجودة في البلدان العربية المجاورة، وتكوين دولة بقيادة إيران قوامها العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى، ونظام الدولة هذا هو النظام الإيراني الحالي نفسه، أي أن تكون محكومة من قبل رجال الدين. وكان ذلك هو سبب الاصطدام الذي بدأ مع العراق، ما دفع إيران إلى شنّ الحرب في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. وقد جاءت الأحداث اللاحقة مبرهنة على ذلك بانكشاف المؤامرة على البحرين ودول الخليج العربي الأخرى.

ـ ٢ ـ

وقد أدرك العراق هذه النيّة عند النظام الجديد في إيران وتصدى إلى مقاومتها فوقعت الحرب. صحيح أن الحرب أمر سلبي بما تجلبه من مصائب وخسائر، إلا أن البديل عن ذلك لم يكن أفضل، بل على العكس كان سيكون أكثر سوءاً؛ فالنهج الذي اتبعه النظام الإيراني كان سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة وتعريض البلدان العربية من العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى، إلى فقدان استقلالها وتهديد أمنها وتعرضها إلى حرب أهلية، الأمر الذي يشكل بديلاً أكثر سوءاً من الحرب الحالية؛ فالعراق كان مضطراً إلى اختيار أهون الشرّين إجابة عن التحدي الإيراني، ونية العدوان التي بدأت تظهر منذ مجيء النظام الجديد للحكم في إيران. لذلك فليس من المفيد مقارنة الوضع الحالي بالوضع البديل. من الواضح أن فقدان البلدان العربية لاستقلالها وزعزعة أمنها وإخضاعها للهيمنة الإيرانية وفرض نظام معين عليها بالقوة، يشكل بديلاً أسوأ من الحرب الحالية.

ـ ٣ ـ

يقوم في إيران اليوم نظام ذو ادعاءات كبيرة بالإسلام، فما هو مدى صحتها عندما نفحص سلوكه اليومي ونقيّم ذلك بضوء جوهر الإسلام؟ يلاحظ أن هذا النظام يمارس إعلاماً يقوم أساساً على الكذب على أوسع نطاق وفي كل شيء تقريباً ومن دون تردد، في حين أن التعلق بالحقيقة من مبادئ الإسلام الأساسية، فقول الحق صفة من صفات المسلم الحقيقي. ويلاحظ أن نزعة الكذب في الإعلام الإيراني ترجع إلى التمسك بطريقة طالما عرفت عن النازية وبعض مدارس الدعاية الأخرى التي تقوم على فكرة الكذب الكثير من أجل تصديق القليل.

كما إن النظام الإيراني الموجود حالياً يستخدم الغرائز البدائية في الإنسان ويعمل على إطلاقها إلى أقصى الحدود الممكنة، واستغلال العواطف كوسيلة لتعبئة الناس وسوقهم نحو أهداف النظام. لذلك نجده يمارس القتل على أوسع نطاق، ويمارس أساليب بدائية في القتل والتمثيل والتعذيب لم تُعرف إلا في الفترات الحالكة من التاريخ. والملاحظ أن النظام ممثلاً بأشخاصه، يمارس كل ذلك جنباً إلى جنب مع الصوت المرتفع بالإسلام، حتى وكأن هذه الظواهر مقبولة في الإسلام! إن هذا الجمع بين المتناقضات أمر يثير الانتباه لا كقضية

سياسية فحسب، بل كظاهرة اجتماعية تستحق التحليل والدارسة.

إن ممارسة الكذب على النطاق الواسع وممارسة الإرهاب الدموي والقتل والقسوة وإطلاق الغرائز واستخدامها كوسيلة للسيطرة على الإنسان، من الأمور التي تحتاج إلى تفسير، والذي يدرس التاريخ القديم وبخاصة ما يتعلق منه بدور الفرس في الإسلام وموقفهم منه، يتبين له أنها ليست غريبة عن التاريخ القديم وبذلك يكون الفرس قد تعاملوا مع الإسلام من خلال خصوصيتهم ونظرتهم إلى الأمور وليس على حقيقته وكما هو.

ـ ٤ ـ

ولمزيد من الفهم للنظام الإيراني الجديد وتصرفاته، لا بد من الرجوع إلى أفكار الشخص الذي يهيمن عليه وهو الخميني؛ فكتاب **الحكومة الإسلامية** أو **ولاية الفقيه** الذي صدر حوالى عام ١٩٦٩، يوضح جوانب مهمة من ذلك التفكير؛ ففي هذا الكتاب يشرح الخميني فكرة ضرورة تشكيل حكومة إسلامية لأنه لا يعترف بوجود حكومة إسلامية منذ الصدر الأول للإسلام، والحكومة الإسلامية لا تتكون إلا إذا استلم الفقيه السلطة وهو رجل الدين الذي تتوافر فيه شروط العلم بالشريعة الإسلامية والعدل. ويلاحظ أنه في جميع ملاحظاته يشير إلى أن المقصود بذلك هو شخصه، وإذا كان ذلك قد ورد تلميحاً قبل وصوله إلى السلطة بعشر سنوات، فهو قطعاً المقصود بعد الوصول إلى السلطة، حيث أصبح هو الشخص الذي كان يتحدث عنه في ذلك الكتاب.

ويتضح من هذا الكتاب أنه يقصد تكوين دولة واحدة ذات حكومة إسلامية، وأن هذه الدولة تضم كلّ الدول الإسلامية الحالية. لذلك فمن الطبيعي أن يعتبر إيران الآن قاعدة تلك الدولة ونقطة بدايتها، ومن هنا يتضح مفهوم تصدير الثورة إلى البلدان الإسلامية الأخرى. ويتضح من هذا الكتاب أنه يقصد تصدير الثورة عن طريق العنف والقوة وليس الإقناع. إن تصرفات النظام الإيراني الحالي لها جذورها في تفكير هذا الشخص ومن الرجوع إليها يسهل علينا فهمها.

ـ ٥ ـ

يلاحظ أن ردّ فعل الأمة العربية على هذا الوضع قد أصابته تعقيدات؛ فقد أثير موضوع القضية الفلسطينية في هذا الصدد، إذ وجد من يقول بضرورة تقديم الصراع مع الصهيونية على الصراع مع إيران. إن هذه القضية عندما يجري تحليل

عناصرها الأولية، نجد أنها تعاني جملة أخطاء؛ فالصراع مع إيران أساسي كالصراع مع الصهيونية، لأنه يتعلق بأرضٍ عربية تريد إيران اغتصابها، ويتعلق بسياسة إيرانية تهدف إلى إسقاط الأنظمة العربية المجاورة وضم تلك البلدان إلى الجمهورية الإسلامية. وواضح أن الصراع عندما يكون موضوعه الأرض فليس من الممكن الحديث على أفضلية قضية على قضية أخرى.

والقضية الفلسطينية قضية صراع طويل الأمد، وخلال هذا الوقت لا يصح أن يقبل العرب بضياع أرضٍ عربية جديدة في وقت يستطيعون حمايتها وتأجيل ذلك لما بعد حل القضية الفلسطينية.

ويتضح موضع الخطأ في هذا الرأي عندما نفحص قوة العراق العسكرية الآن بقوته قبل الحرب، حيث نجد إنه أقوى مما كان سابقاً ومن جميع الوجوه: المادية والمعنوية، الأمر الذي يجعل استعداده للدفاع عن القضية الفلسطينية أفضل من السابق؛ فالعراق والأمة العربية لن يحققا تقدّماً في القضية الفلسطينية إذا تهاونا في ضياع أرضٍ عربية جديدة وذلك أمر واضح.

ـ ٦ ـ

السؤال المهم هو هل جابه العرب الموقف مع إيران كما يجب أن يجابهوه؟ إنه سؤال مهم إلى كل العرب، ومهم بشكل خاص للعرب المعنيين مباشرة بالسياسة الإيرانية العدوانية؛ في بعض الأحيان يجري الحديث عن الحكمة في العمل السياسي على أساس مفهوم محدد للحكمة مسبق في الذهن، وهو المهادنة وتجنب الاصطدام والتريث في اتخاذ المواقف، وهو مفهوم خاطئ، فالحكمة ليس لها مفهوم واحد مسبق، إذ الأمر يعتمد على نوعية الموقف، فما هو حكمة في حالة ما لا يكون حكمة في حالة أخرى. الوضع مع إيران واضح خلاصته وجود سياسة هيمنة وتوسع قديمة لم يتنازل عنها النظام الجديد في إيران، بل على العكس شرع في تطبيقها بأسلوب أكثر فجاجة وإن كان تحت شعار آخر. هذا الموقف يتعلق بسلامة الأرض العربية لذلك لا مجال للمهادنة والتأجيل، ثم إننا الآن قادرون على مقاومته، فلماذا المهادنة والتريث؟ الحكمة تقضي أن نحل هذه المشكلة مع إيران مرة واحدة لئلا تعود بعد فترة. الحكمة هي إنهاء هذه السياسة العدوانية لتحل محلّها سياسة احترام متبادل وعدم تدخل.

الموقف العربي لم يكن حازماً عندما تردد وعندما كان صوته منخفضاً في مقاومة العدوان، وقد اتضح في ما بعد خطأ ذلك الموقف عندما انكشفت المؤامرة

على البحرين واتضحت نوايا النظام الإيراني إزاء الدول العربية الخليجية الأخرى. الحكمة هي أن يقف العرب صفاً واحداً ضد العدوان ومن أجل سلام حقيقي وليس هدنة موقتة.

ـ ٧ ـ

البعض الآخر من العرب لم يقتصر موقفه على التردد وانخفاض الصوت، بل كانت له آمال في النظام الإيراني الجديد منها ما يتعلق بالقومية ومنها ما يتعلق بالتقدّمية. وقد انكشف بالأقوال والأعمال خطأ تلك الآمال؛ فالنظام الإيراني قد أفصح عن نفسه بصورة لا تقبل الشك، حيث اتسم بعدائه للقومية العربية، وهناك أقوال واضحة في هذا المجال، وهناك الموقف العملي الأساسي وهو مقاومة القومية العربية والسعي إلى تكوين دولة إسلامية بقيادة إيران يفقد العرب فيها كل استقلالهم ويرجعون إلى ما يشبه العهد العثماني.

ولم يكن الحال في مجال التقدّمية أفضل، فقد كانت الأعمال والأقوال تدلل على أنه نظام رجعي الأفكار والتصرف. ويلاحظ أن النظام الإيراني لا يمكن اعتباره محافظاً بل رجعياً لأنه يهدف إلى الرجوع إلى الوراء.

فهو يعتبر الأشكال ثابتة لا تتغير بمرور القرون ولا تختلف من مكان إلى آخر. إن القول بثبوت الأشكال يلغي مجموع التطور البشري ويحبسه في قوالب ثابتة وأشكال لا تتغير بمرور الزمن.

لذلك، فالقوميون والتقدّميون في البلدان العربية مطالبون بموقف موضوعي من هذا الأمر يتجاوز الاعتبارات الذاتية والمصالح. عليهم أن يبرروا مواقفهم من النظام الإيراني ويشرحوا للرأي العام العربي أسباب ذلك الموقف؟

ـ ٨ ـ

يعيش العرب اليوم في وضع شاذ هو وضع التجزئة، ومن أجل أن تستقيم علاقاتهم بعضهم ببعض، وأن تستقيم علاقاتهم بالغير لا بد من سياسة قومية. وفحوى هذه السياسة هي قاعدة الحد الأدنى المتفق عليه، فكما استطاعت البلدان العربية مقاومة وضع كامب ديفيد بالاتفاق على حدّ أدنى يلتزم به الجميع، كذلك لا بدّ من هذه القاعدة إزاء العدوان الأجنبي. أي لا بدّ من الاتفاق على حدّ أدنى في هذا المجال.

والحد الأدنى في مجال مقاومة الأخطار الأجنبية هو أن يقف كل العرب مع العربي الذي يتعرض إلى عدوان أجنبي وبخاصة عندما يكون العدوان متعلقاً بقضية سلامة الأرض العربية، أو على الأقل ألا يقفوا مع الأجنبي.

ومن المغالطة الحديث عن موضوع الخطأ والصواب والحق والباطل في هذا الصدد، فالدفاع عن سلامة الأرض العربية حق واضح، ووقوف جميع العرب صفاً واحداً للدفاع عنها يجب أن يكون كاملاً بغض النظر عن علاقات العرب بعضهم ببعض، ورضى أي منهم عن الآخر أو الموافقة على نظامه الاجتماعي والسياسي. عندما يصل النزاع مع الأجنبي إلى حد الحرب يكون الموضوع أكثر حدة ويتطلب أن يقف جميع العرب مع العربي المعتدى عليه دفاعاً عن أرضه التي يجب أن تعتبر أرض جميع العرب؛ فالحرب عندما تبدأ يجب أن تكسب بغض النظر عن أي شيء آخر. إن عدم وجود قاعدة الحد الأدنى هذه أو عدم التزام الجميع بها، يعني تعريض الأمة إلى مخاطر ويعني بداية السير في طريق الهاوية.

ـ ٩ ـ

في الوضع العربي الآن حالة خاصة جداً، هي حالة التعاون الصريح مع العدو الفارسي ضد العراق وتحليل هذه الحالة يجعلها ظاهرة تجلب الانتباه. إن حالة هذا النظام هي أنه سار في مسلسل متصل متشابه الحلقات، ومنذ بدايته يقوم على أساس فصل السياسة عن المبادئ والأخلاق حتى وكأنه يطبق عملياً ما ورد في كتاب **الأمير** لماكيافيللي. إن مسألة فصل السياسة عن الأخلاق ليست قضية فكرية بل تتعلق أيضاً بصميم الأمن العربي؛ فقد أقدم هذا النظام على التعاون مع الحركة الانفصالية في شمال العراق دونما وازع قومي، ويقدم الآن على التعاون العملي مع النظام الإيراني في حربه مع العراق والأمة العربية، مع علمه بحقيقة ما يريده النظام الإيراني وبحقيقة الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب.

إن المحرك الأساس لهذا النظام هو الحكم والبقاء فيه إلى أطول فترة ممكنة والدفاع عنه، ومن أجل ذلك فهو مستعد لأن يعمل أي شيء مهما كان متناقضاً مع المبادئ ومع الأخلاق. إن هذا الإيغال في ممارسة اللعبة السياسية بكل ما تنطوي عليه من تكتيك ومناورة وخداع، وما تؤدي إليه من إباحة للمحرّمات، يضع السياسة العربية أمام امتحان. وتكمن خطورته في أنه يفتح المجال أمام هذا

التصرف ويشجع على المزيد منه على حساب المبادئ وبخاصة مبدأ القومية العربية والوحدة العربية.

ـ ١٠ ـ

لا تقتصر السياسة الخارجية الإيرانية على علاقتها العدوانية بالبلدان العربية، بل لها وجه دولي آخر يستحق الاهتمام ألا وهو الموقف من حركة عدم الانحياز.

يلاحظ أن النظام الجديد في إيران يرفع شعار «تصدير الثورة» وشعار «لا شرقية ولا غربية» مقابل حركة عدم الانحياز ومبادئها الأساسية المعروفة. وبذلك يقف هذا النظام في موضع متناقض مع الحركة، فمن المبادئ الجوهرية للحركة هو حلّ المنازعات بالطرق السلمية، في حين اتبع النظام الإيراني طريق العنف والحرب في تعامله مع العراق والبلدان العربية الأخرى. ومن مبادئ الحركة التعايش السلمي بين الأنظمة المختلفة وهو أمر لا يقره النظام الجديد لا قولاً ولا فعلاً، فتصريحاته وكتاب الخميني المشار إليه، كلها تشير إلى عكس ذلك. والمبدأ الثالث هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وهو المبدأ الذي لم يلتزم به النظام ولا يتحدث عنه.

وهناك مبدأ احترام السيادة للدول الأخرى وهو الآخر لا يلتزم به.

من كلّ ذلك نستنتج أن النظام الإيراني الجديد لا ينسجم مع مبادئ حركة عدم الانحياز ولا يتقيد بمقرراتها وغير متحمس لها أصلاً، الأمر الذي يجعل عضويته فيها أمراً مضراً. إلا أنه حالة من الحالات الأخرى حيث يوجد أعضاء في الحركة هم في الواقع لا يؤمنون بمبادئها ولا ينفذون قراراتها.

ـ ١١ ـ

لم يستطع النظام الإيراني الجديد مع الأسف أن يدرك ضرورة التخلي عن السياسة القديمة إزاء البلدان العربية المجاورة، بل تبناها بجوهرها. وكان انتصاره على نظام الشاه بدلاً من أن يكون محفزاً إلى موقف تقدّمي إنساني، كان عاملاً في الغرور وتشجيع الميول الغرائزية للسيطرة على الآخرين. والنظام الإيراني لم يستطع أن يدرك أن الثورة تحدث بسبب ظروف محددة تخص مجتمعاً معيناً في زمن معين، وليس بسبب مبادئ عامة مفصولة عن ظروف الزمان والمكان، فما يصحّ في مكان وزمان ما لا يصحّ في كل زمان وكل مكان آخر. إن هذه الأخطاء الفادحة

التي وقع بها تفسر إلى حد بعيد متاعبه الداخلية مع جيرانه، ولا بدّ من دفع الثمن لكل خطأ يرتكب في مثل هذه الأمور.

والذي يبدو أن هذا النظام لن يتعلم إلا عن الطريق الصعب، طريق التجربة والخطأ، إذ لم تجدِ معه النصائح ولا تجارب التاريخ. وطريق التجربة والخطأ في مجال الأمور الاجتماعية فادح الثمن، فمادة التجربة والخطأ هي المجتمع الإيراني ومجتمع الجيران. وذلك قصور فاضح عند من قاد إلى هذا الوضع. إن الذي يقود الوضع في إيران هو فكر تعصبي رجعي لم يستطع أن يدرك الأبعاد الإنسانية للإسلام وجوهره الحقيقي، ولم يستطع أن يدرك أن الإسلام ليس نقيض العروبة، بل على العكس أن معاداة العرب لن تخدم الإسلام بل تضره.

بالمقابل، البلدان العربية ليس أمامها إلا مجابهة الواقع وواقع الحرب قد خلقه الطرف الآخر وليس أمامها بعد ذلك إلا الدفاع عن أرضها وكرامتها. صحيح أن العراق الذي تحمل أعباء هذه الحرب يدافع عن أرضه وثورته وكرامة شعبه، ولكنه يدافع أيضاً وبالوقت نفسه عن الأرض العربية وحرية العرب واستقلالهم وكرامتهم، لذلك لا مناص من الصف الواحد ضد العدو.

وأكثر من ذلك فإن العراق والبلدان العربية في هذه الحرب تدافع عن الجوهر الحقيقي للإسلام، وعن المبادئ الأساسية لعدم الانحياز وعن حرية الإنسان والشعوب عموماً، لذلك فهم جديرون بوقوف جميع المخلصين من غير العرب مع الحق ضد الباطل.

الكتاب الثاني: الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحوَ تَوضيح أدق لِمَعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية(*)

الاستقلال هو الوجه الخارجي للسيادة، والسيادة تعرف على أنها سيطرة الدولة التامة على شؤونها الداخلية وشؤونها الخارجية، أي قدرتها على اتخاذ أي قرار يتعلق بتلك الشؤون. ويعني ذلك حرية الدولة في التصرف بشؤونها الداخلية والخارجية. إذا كان هذا هو التعريف لمعنى السيادة، فالاستقلال هو السيادة في الشؤون الخارجية، أي أنه السيادة في الجزء المتعلق بالشؤون الخارجية، وبكلمات أخرى هو أن تكون الدولة حرة في تصريف شؤونها الخارجية، أي أن تكون إرادتها حرة.

وما دمنا في مجال التعريف فقد يقال إن الاستقلال بهذا المعنى يتطلب أن تكون الدولة المستقلة قوية جداً على مستوى عالمي. وبذلك لا يكون هناك من هو مستقل غير الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، إن هذا التعريف وبهذا المعنى يمكن أن يذهب إلى أكثر من ذلك؛ فالولايات المتحدة على العموم يمكن أن تعتبر أقوى من الاتحاد السوفياتي، لذلك فهي الدولة الوحيدة المستقلة في العالم. كما إنَّ التعريف إذا ما دفعناه أكثر يمكن أن يؤدي إلى القول إن الولايات المتحدة نفسها وإن كانت لا توجد دولة أخرى تحدّ من إرادتها في التصرف في الشؤون الخارجية، إلا أنها تصطدم بعوامل طبيعية تحد من إرادتها في التصرف كالمناخ والجغرافيا وكمية توزيع الموارد.. إلخ. وبذلك نصل إلى الاستنتاج أنه لا توجد دولة واحدة مستقلة استقلالاً حقيقياً بالمعنى

(*) صدر عن وزارة الثقافة والإعلام في بغداد عام ١٩٧٩، ثم أعيد نشره في الكتاب رقم (٤).

الذي ذكرناه، أي أن تملك كامل الإرادة الحرة في أن تعمل ما تشاء في علاقاتها الدولية ما دامت الإرادة السياسية في النهاية محدودة إما بعامل بشري ـ وجود دولة أقوى ـ أو بعامل طبيعي أو بالاثنين معاً. إن مثل هذا التحليل نظري وقليل الفائدة عملياً.

المقصود بالاستقلال في مجالنا الآن، هو ذلك المفهوم ضمن الواقع الموجود «واقع وجود الدول الأخرى وواقع وجود العوامل الطبيعية»، فضمن هذه الحدود كيف نعرّف الاستقلال؟ التعريف يبقى كما هو، أي أن تكون إرادة الدولة حرة في تصريف شؤونها الخارجية، ولكن مفهوم هذا التعريف مفهوم واقعي ومقصود لنتائج عملية وليس بمجرد البحث النظري. المفهوم يجب أن يبقى واقعياً، أي إننا معنيون بالاستقلال على أساس وجود الدول الأخرى بشكل دائم ووجود العوامل الطبيعية بشكل دائم. كما إنَّ المفهوم يجب أن يكون مقصوداً لهدف عملي، أي من أجل التمييز فعلياً بين الاستقلال الحقيقي والاستقلال الناقص، إن صحّ التعبير، أي أن نعرف كيف تكون الدولة مستقلة؟ متى تكون مستقلة ومتى لا تكون. ما هي حالات الاعتداء على الاستقلال الوطني؟ الهدف من كلّ ذلك كما هو واضح هدف عملي يفيد في تقييم الوضع الدولي كما هو الآن. والمقصود في النهاية وعلى وجه التحديد هو توضيح مفهومنا نحن في العراق لمعنى الاستقلال الحقيقي وإلقاء الضوء على أبعاد سياستنا الخارجية، لماذا نفعل هذا الشيء ولا نفعل ذلك؟

هناك من يأخذ بالتعريف النظري المطلق، وهو توافر الحرية المطلقة في التصرف في السياسة الخارجية، وبما أن ذلك غير موجود عملياً بسبب العوامل المحددة التي ذكرناها، لذلك فهو يصل إلى الاستنتاج أن الاستقلال مسألة نسبية؛ فلا توجد دولة مستقلة ودولة غير مستقلة، كلّ الدول غير مستقلة بمعنى من المعاني، وكلها تعتمد الواحدة منها على الأخرى وهكذا. إن مثل هذا الاستنتاج المستند في الظاهر إلى تحليل نظري هو في الحقيقة ينطوي على مغالطة، فهو من ناحية إيغال زائد في البحث النظري المجرد البعيد عن الواقع، ومن ناحية أخرى يحاول الاستعاضة عن التحليل العميق للواقع بالمقاييس الرياضية السهلة، فبدلاً من تحمل صعوبة إيجاد المقاييس يحاول إلغاءها، أما نتائجه العملية فواضح ضررها وحتّى الغرض المسبق منها. إننا عملياً وفي عالمنا الحالي لا نستطيع أن نجعل من الاستقلال مسألة نسبية لأن ذلك سيخدم في النهاية مصلحة الاستعمار وأعوانه في العالم. صحيح أن الاستعمار بمعناه الاستيطاني القديم قد انحسر ولم يبق منه إلا حالات قليلة، إلا أن الاستعمار الجديد القائم على الحد من استقلال الدول

والتأثير في سياستها الخارجية والتدخل في شؤونها موجود الآن وعلى نطاق واسع وله من يبرره ويستفيد منه. لذلك فالحديث عن نسبية الاستقلال مضر عملياً ويخلط الأمور بدلاً من أن يوضحها. إننا الآن بحاجة إلى رصد ظاهرة الاستعمار القديم والجديد وتوضيحها خدمة لقضية استقلال الشعوب. إن مسألة النسبية في المُثُل العليا كانت دائماً وسيلة يستخدمها الاستعماريون والحكام المطلقون لتبرير الاستقلال والدكتاتورية؛ فالرجل الأوروبي المستعمر طالما تحدث بلغة النسبية في هذه الأمور مع من يستعمرهم لإقناعهم بقبول الواقع. الاستقلال كما هو الحال بالنسبة إلى الحرية والعدالة وبقية المُثُل العليا، ليس مسألة نسبية قابلة للاجتهاد وغير قابلة للتحديد.

كلمة أخيرة لا بدّ من ذكرها وإن كانت مفهومة، هي أن الاستقلال الذي نتحدث عنه لا بدّ أن يكون مقروناً بالدولة، أي أن المقصود هو استقلال الدولة، فلا استقلال من دون وجود الدولة. وبكلمات أخرى نحن هنا لا نتحدث عن استقلال الشعب الذي لا دولة له، ولا نتحدث عن الاستقلال الإداري أو الداخلي، بل نتحدث عن استقلال الدولة.

كلّ ذلك في مجال التعريف، ولنخطُ الآن خطوة أخرى في مجال المناقشة. يتسم عالمنا الحاضر بحالة لا توازن أو اختلال في التوازن ولهذه الحالة أسباب ومظاهر عديدة. هناك أحلاف عسكرية أهمها الأطلسي ووارسو ومعروفة الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والفنية التي يضمها كلّ منهما. وبين كلّ من هذين المعسكرين وبقية دول العالم تفاوت كبير. هناك أيضاً تفاوت كبير بين بقية الدول في عدد السكان، وفي المساحة الجغرافية، وفي توزيع الموارد، وفي مدى التقدّم العلمي والاقتصادي، وفي القوة العسكرية. لقد ظهر مؤخراً عدد من الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة صغيرة جداً بعدد سكانها ومساحتها ومواردها وإمكانياتها، إلى لدرجة أصبح البعض يتساءل عن توافر الحد الأدنى الضروري لقيام الدولة الحديثة.

إن المعلومات عن صغر بعض الدول الجديدة صارخة حقاً. إن مقتضيات الإدارة الاستعمارية وتنافسها وتقسيمها العالم إلى مناطق نفوذ، ومتطلبات إدارة تلك المستعمرات والاعتبارات الاستراتيجية وحتّى الصدف المحضة، قد أدت إلى ظهور كيانات دولية غاية في التفاوت بعضها يصل إلى حدّ دولة المدينة أو حتّى إلى أقل من ذلك. إن قدسية مبدأ حقّ تقرير المصير نفسها قد ساهمت في بعض الحالات في ظهور الكيانات الصغيرة، أما التفاوت الاقتصادي في عالمنا الحاضر

فحاد وكبير جداً تعكسه الإحصائيات والمعلومات التي تنشرها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات، وما مسألة الغذاء إلا أحد جوانبها. ثمّ هناك التفاوت في القوة العسكرية التقليدية والنووية، فهناك من يصنع السلاح وهناك من لا يصنعه، ومن بين الذين لا يصنعونه، هناك من يستطيع أن يشتريه أو يحصل عليه وهناك من لا يستطيع أن يشتريه أو أن يحصل عليه. وانسياب السلاح من الدول التي تصنعه إلى الدول التي لا تصنعه، ليس مسألة تجارية بل مسألة سياسية كما هو معروف. ويصح القول نفسه على السلاح النووي. وحصيلة كلّ ذلك هي أن العالم الحاضر يتسم بظاهرة عدم التوازن وعدم التوازن هو نقيض الاستقلال.

إن عدم التوازن الذي كان موجوداً في عالم القرن أو القرنين الماضيين قد انعكس بشكل فاضح في ظهور الاستعمار الاستيطاني المكشوف. أما اليوم وبعد أن انحسر ذلك الشكل من الاستعمار فتنعكس حالة عدم التوازن في شكل استعمار جديد هو الحد غير المنظور (أو المنظور أحياناً) من استعمار الدول والتدخل في الشؤون الداخلية من قبل الدول الكبرى واستمرار وضع الاستغلال الاقتصادي من خلال العلاقات غير المتكافئة، إن اختلال شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الأولية وما يؤديه ذلك من انسياب للثروة من الدول النامية إلى الدول الصناعية، وضع معروف في عالمنا الحاضر، ذلك الوضع الذي سيؤدي استمراره إلى ضياع جهود الدول النامية في مجال التنمية وبقائها معتمدة على الدول الصناعية، الأمر الذي أثار الرأي العام العالمي، وتعكسه مناقشات منظمة الانكتاد (ANECTAD) العالمية ومؤتمرات الأمم المتحدة. إن ظهور ظاهرة الهيمنة ومناطق النفوذ هو الآخر من نتائج هذا الوضع، تلك هي السمة الرئيسة للوضع الدولي الراهن، وهي قطعاً ليست لصالح قضية الاستقلال.

إن معالجة حالة اللاتوازن الموجودة الآن يمكن أن تتم باتجاهات متعددة؛ فمن الناحية النظرية، إما أن تتفتت الكتل الكبيرة وتتحول إلى دول صغيرة متقاربة الحجم والإمكانيات وكبيرة العدد بحيث لا يستطيع أحد منها وحده التأثير في الوضع الدولي، أو تتكتل الدول الصغيرة لتكوين كتل أكبر تستطيع أن تقترب من حجم وإمكانيات الكتل الكبرى الموجودة الآن، وكلا الحالتين افتراض نظري. أما الحل العملي فيكمن في نمو اتجاهات متعددة وفي مختلف المجالات، وحيثما أمكن لتقليل الفجوات بين الدول وتقليل حدة اللاتوازن الموجودة. وفي هذا المجال العملي نشير إلى الأمور التالية:

إننا نؤيد حلّ الحلفين الكبيرين في العالم سوية (الأطلسي ووارسو)، وحل جميع الأحلاف الأخرى في العالم. كما إننا نؤيد اتجاهات التقارب وحتّى التوحيد الجارية الآن في أوروبا الغربية وبين مجموعة دول آسيا، ونؤيد منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي وأي مجهود للتقارب بين دول أمريكا اللاتينية. وفي المجال الاقتصادي نؤيد منظمة الدول المصدرة للنفط، وندعو الدول الأخرى المنتجة للمواد الأولية إلى التكتل وتأسيس منظمات نوعية على غرار الأوبك، كما أيدنا المفاوضات الجماعية بين الدول النامية والدول الصناعية الغربية المعروفة بمفاوضات الشمال والجنوب. كما نؤيد إيقاف سباق التسلح وتحريم الأسلحة النووية وإزالتها من الوجود وإتلاف جميع أنواع الأسلحة الفتاكة الجديدة. كلّ ذلك وما يشابهه يصدر من إيماننا بضرورة التقليل من حالة اختلال التوازن الموجودة في العالم الآن. وطريقتنا في معالجة مشاكل اختلال التوازن ليست نظرية بحتة، فتركز القوة نسعى إلى إزالته حيثما يوجد، إن أمكن ذلك، وإن لم يمكن فيجب تحييده عن طريق تكوين قوة مساوية له تبطل مفعوله في اختلال التوازن.

ونتحول الآن إلى مناقشة مفهوم الاستقلال من حيث المضمون. والمقصود بالمضمون هو التجسيد العملي. هناك، في نظري ثلاثة مجالات يتضح فيها ذلك المضمون هي المجالات العقائدية والسياسية والتقنية.

أولاً، الموقف العقائدي المستقل. والمقصود بذلك هو أننا لا نتبع نموذجاً عقائدياً موجوداً في العالم الحاضر نقلده بحذافيره في بلادنا، والتعبير الصحافي عن ذلك هو أننا لا نستورد النظرية. وذلك هو معنى الاستقلال الفكري. إن المسألة العقائدية هي أولى المسائل وأهمها بالنسبة إلينا؛ فنحن نقوم الآن ببناء مجتمع جديد وقد تهيأت الإمكانيات الأساسية لذلك وهي الإرادة الأساسية التي هيأتها الثورة والإمكانيات المادية. إننا نقوم بذلك بشكل مستقل عقائدياً عما هو موجود في العالم، فلا الاشتراكية بنظرنا واحدة في العالم ولا التنمية ذات شكل واحد ولا التقدّم الاجتماعي نهائي المفهوم، ولا أي من أنماط التقدّم التي عرفها العالم نهائي غير قابل للتغير. إننا نؤمن بضرورة الاستقلال في التوصل إلى مفاهيم جديدة خاصة بنا في ما يتعلق بجميع هذه الأمور؛ فالإرادة السياسية والفكر المتفتح وإرادة الاستقلال وتراث الأمة ومتطلبات الواقع الحي، هي العوامل الأساسية التي نعتمد عليها في تكوين المجتمع الجديد بشكل مستقل عما هو موجود في العالم.

أما أساليب العمل وأدوات التفكير فمن الممكن أن تستعمل كلها، فالتحليل

المنطقي والاستنتاج ودراسة التاريخ والمعلومات الدقيقة عن الواقع والتجربة والخطأ، كلها أساليب قابلة للاستعمال بتراكيب تختلف من حالة إلى حالة ومن مرحلة إلى مرحلة بحسب مقتضى الحال، وبإرادة حرة من القوانين الرياضية المسبقة. إن علاقتنا بنظريات العالم هي علاقة اطلاع واستفادة وليست علاقة تقليد أو تبنٍ. إن الاستقلال في هذا المجال هو أحسن ما تتمثل به إرادة الأمة وحرية المجتمع الحقيقي. ورب سائل يسأل، ولماذا هذا الإصرار على الاستقلال العقائدي؟ أليس من الأسهل اختيار نموذج معين وتبني فلسفة معينة معروفة؟ أليس ذلك أضمن في النتائج وأقل كلفة وأكثر راحة نفسية؟ الجواب عن ذلك هو أن اختيار الاستقلال ليس قضية اعتزاز أجوف بالنفس ولا هو مسألة إصرار لا أساس له، إننا نقول بالاستقلال العقائدي لأننا لا نرى إمكانية وجود نظرية واحدة مطلقة تصلح لِكُلّ وقت ولكل مجتمع؛ فالقومية حقيقة وليست ظاهرة موقتة والأدلة في جميع المجالات تقريباً تتراكم أمامنا يوماً بعد يوم على بطلان القول بعالمية أي نظرية. الموجود الحقيقي هو ما تصنعه كلّ أمة لنفسها من نظام وتطوره بمرور الوقت، ولا توجد هناك نظرية واحدة كاملة ونهائية يكتشفها البعض ويتبناها الآخرون.

ثانياً، إن تصرفنا في السياسة الدولية لا يمكن أن يتم إلا من خلال علاقاتنا الثنائية: دولة مقابل دولة، والمعنى العملي لذلك هو أننا نرفض الأحلاف كإطار للعمل في السياسة الدولية. إننا نتعامل مباشرة ومن دون وسيط وبأنفسنا ومن دون إطار خارجي. ولنبدأ بموضوع الأحلاف من بدايته الأساسية. إننا لا نقبل بالدخول في الأحلاف مع الدول الكبرى لأسباب عديدة؛ فالدخول في حلف من هذا النوع يعني ضرورة تكييف سياستنا الخارجية بما ينسجم مع أهداف المجموعة المتحالفة، وذلك يعني أول ما يعني أننا بدخولنا الحلف قبلنا أن نكيّف سياستنا الخارجية لمصلحة دول أخرى؛ فالحلف لا يكون منسجماً وفعالاً إلا إذا أصبح كتلة دولية واحدة، وتكوين الكتلة الدولية الواحدة يعني العمل الجماعي وتكوين سياسة جماعية، وذلك لا يمكن أن يحصل إلا إذا قبل كلّ عضو في الكتلة أن يكيّف سياسته الخارجية إلى درجة ما، حتى تصبح منسجمة مع السياسة الجماعية. والسياسة الجماعية كما هو معروف لا يمكن أن تتطابق مع السياسات الخارجية لِكُلّ دولة عضو في الحلف بشكل انفرادي وذلك من بديهيات ما يقتضيه العمل الجماعي.

العمل الجماعي في السياسة الخارجية لكي ينجح ويصبح فعالاً يتطلب أن يتنازل كلّ عضو فيه عن شيء من حريته واستقلاله في التصرف، وإلا لما أمكن

تكوين سياسة موحّدة للحلف. هذا في ما يتعلق بطبيعة العمل ضمن الكتل الدولية. إن الكتل الدولية الكبرى وهي الآن كتلتان في صراع نابع من صميم العقائد التي تسود عندهما ومن صميم مصالحهما الذاتية كدول؛ فلا تلك العقائد مطابقة لعقيدتنا ولا تلك المصالح مطابقة لمصالحنا. يضاف إلى ذلك أن الصراع على هذا المستوى العالمي وبالتعقيد الذي هو عليه وبالحدة والإمكانيات الداخلة فيه بحدّ ذاته وبمرور الوقت، تتكون له استراتيجيات ومناورات تقتضيها طبيعة الصراع نفسه. يصحّ ذلك في حالات الهجوم والتراجع، وتحقيق المكاسب وقبول التنازلات على السواء. إن مقتضيات الصراع من جميع الوجوه تتطلب أن يقبل من يدخل فيه ما تأتي به تلك المقتضيات وما تتطلبه من تضحيات، وكل ذلك لا بدّ أن ينعكس في مجال الحد من حرية الإرادة في التصرف بالسياسة الخارجية.

أمر عملي آخر لا بدّ من ذكره، هو أن الدخول في أحد المعسكرين في حدّ ذاته ليس إلا تصعيداً إضافياً في حدة الصراع الدولي. وازدياد حدة الصراع يعني عملياً زيادة في استعداد الدول الكبرى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى وتهديد استقلالها، وأول من يتعرض لذلك هو الدول الصغرى التي قبلت الدخول في ذلك الصراع.

الأمر **الثالث** الذي لا بدّ من التعرض له كمحتوى من محتويات الاستقلال، هو الطريقة الانتقائية في اختيار التقنية ونتائج العلوم والفنون والثقافات في العالم. إننا مجتمع على أبواب التنمية، والتنمية تتعلق بشكل رئيس بمسألة حسن اختيار التقنية. إننا لا نعتقد بصواب القول بضرورة البدء من نقطة الصفر في مجال التقنية والارتفاع من ذلك بجهودنا الذاتية لنصل إلى ما وصل إليه العالم الحديث، كما إننا في الوقت نفسه لا نؤمن بالتبعية لأحد في هذا المجال نأخذ ما عنده من دون غيره؛ فالحضارة تنتجها الأمم ولكنها في النهاية هي ملك العالم، والأمم الحرة تتبادل ما تنتجه من اختراعات وإنجازات. والأمم تختلف أيضاً في مدى تقدّمها التقني وتختلف أيضاً باتجاهاتها في التقنية بحسب ظروفها وبحسب حاجاتها وإلى حد ما بحسب أوضاعها الاجتماعية. ويجب ألا نستغرب إطلاقاً القول إن التقنية تتأثر بأذواق وثقافات الأمم وقيمها.

وإزاء كلّ هذا التباين نقف نحن موقفاً مستقلاً. والتعبير عن الاستقلال هو موقف حرية الاختيار. إننا نرى ضرورة حصولنا على أرقى درجات التقنية لنستطيع اللحاق بالتقدّم العلمي ولنستطيع اختصار الزمن وحرق المراحل، ولئلا يحصل لاقتصادنا ما حصل لاقتصاد بعض الدول التي قبلت التقنية المتخلفة، فما أن

قطعت شوطاً في مضمار التنمية حتّى وجدت نفسها في وضع متخلف يجبرها على ضرورة تحديث صناعتها بِكُلّ ما يقتضيه ذلك من تجميع للمصانع وتبديل للآلات، وفي بعض الأحيان إلى ترك مصانع كاملة.

إننا في مسألة اختيار التقنية للمشاريع التي ننشئها نتوخى المتقدم منها، أينما كان، ومن أي مصدر، وبغض النظر عن العلاقات الدولية إلا في بعض الحالات القليلة وفي الأمور التي لا تتعلق مباشرة بالمفاضلة بين تقنية مقدمة وأخرى متخلفة. إننا نقرأ في بعض الأحيان أقوالاً وتعليقات تتحدث عن نمو علاقاتنا الاقتصادية مع هذه الدولة أو تلك كأساس للتنبؤ عن تحولات في سياستنا الخارجية. إننا لا نعير هذه التعليقات اهتماماً، فاختيار التقنية من بلد ما لا يعكس صداقة أو عداء لذلك البلد، بل يعكس اهتمامنا الجدي بتنمية اقتصادنا على أساس سليم ويعكس رغبتنا في تنويع علاقاتنا الاقتصادية، وأخذ أحسن الموجود في العالم.

ويصح الشيء نفسه على علاقاتنا في مجال التطور العلمي والفني والثقافي في العالم. في كلّ ذلك نحن اختياريون، ننتقي الأحسن بحسب مقاييسنا، ونختار ما يلائم أغراضنا من دون أي تبعية إلى ثقافة ما، أو تعصب إلى مدرسة فكرية أو فنية. نأخذ ما يلائم أفكارنا ومصالحنا من أي مصدر كان، ونرفض ما لا يتلاءم مع أفكارنا ومصالحنا من أي مصدر كان.

كلّ ذلك في ما يتعلق بنا، فماذا نريد من الآخرين؟ إننا لا نقول للآخرين إن عليهم أن يعملوا ما نعمل نحن، فذلك من شؤونهم. هناك شيء واحد نريده فعلاً من الآخرين هو عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية. والمقصود بالقوة هو القوة العسكرية النظامية للدولة، كما إنَّ المقصود بذلك لا ينسحب على حالات الدفاع الواضح عن النفس؛ فالقوة يجب أن تستخدم في الدفاع عن الاستقلال وليس للتأثير في الآخرين. ويعني ذلك أن القوة يجب ألا تستخدم في فض المنازعات التي تحصل حول المصالح، ولا في المنازعات التي تحصل حول العقائد.

إن تغيير النظام في بلد ما بواسطة القوة من قبل بلد آخر غير جائز سواء كان التغيير إلى الأسوأ أم إلى الأحسن؛ فالثورة الاجتماعية وتغيير الأنظمة أمور يجب ألا تتم إلا بواسطة شعب البلد المعني وليس عن طريق القوة المسلحة لبلد آخر. إن الثورة الاجتماعية نفسها لا يمكن أن تكون أصيلة مثمرة وناجحة في الأمد الطويل إذا لم تصدر من شعب البلد المعني وتكون قادرة على شقّ طريقها وفرض نفسها. وتلك مسألة مهمة في مجال حماية الاستقلال الوطني للدول.

نقول ذلك ليس من أجل استكمال بحث الموضوع نظرياً، بل نشير من خلاله إلى ازدياد حالات التدخل العسكري المباشر من قبل بعض الدول، مستخدمة قواتها العسكرية النظامية، في شؤون بلدان أخرى، بعد أن ساد الانطباع في نصف القرن الأخير أن مثل هذا النهج قد انتهى زمانه بانتهاء الاستعمار القديم. لقد حدث في أكثر من حالة في وقتنا الحاضر أن حركت دولة قواتها النظامية لتدخل بلداً آخر لغرض ما. إن هذه الحالات تثير القلق فعلاً وتستدعي الانتباه والعناية من جميع الذين يعيرون مسألة الاستقلال الوطني للدول أهمية خاصة. إننا ضدّ هذه الحالات بغض النظر عن الأسباب وعن المبررات، وبغض النظر عن علاقاتنا الثنائية بالطرف المعتدي وبالطرف المعتدى عليه، وسنقف ضدّ كلّ حالة تحصل في المستقبل مهما كانت.

ولن يكون البحث كاملاً إذا لم نتعرض كذلك إلى الجوانب السلبية؛ ففي الوقت الذي نناقش فيه ماذا يعني الاستقلال في السياسة الخارجية وما هي محتوياته، علينا كذلك أن نناقش ما يعنيه كلّ ذلك لإزالة أوجه الالتباس التي كثيراً ما نتعرض لها في مثل هذه المناقشات، وفي ذلك زيادة في الإيضاح والتحديد. هناك أمور عديدة في هذا المجال يمكننا إيراد المهم منها.

أولاً، قلنا إن محتويات الاستقلال في السياسة الخارجية هي إننا نرفض الدخول في الأحلاف والكتل الدولية الموجودة، فهل يعني الاستقلال ذلك المفهوم الميكانيكي الحسابي، أي الوقوف في منتصف المسافة بين المعسكرين المتنازعين في العالم؟

الجواب عن ذلك كلا، فالسياسة الخارجية المستقلة تعني بالضرورة حرية الحركة، فنحن لا نقف في منتصف الطريق بل نقيم أشكالاً مختلفة من العلاقات مع دول المعسكرين تتباين بحسب اعتبارات عديدة تتعلق بالمبادئ والمصالح الحيوية؛ فعلاقاتنا، مبدئياً، تقوم على أساس دولة لدولة وليس دولة لمعسكر. إننا نقيم علاقات مع كلّ من المعسكرين ومع كلّ دولة في كلّ من المعسكرين. علاقاتنا بِكُلّ من المعسكرين متباينة وليست متماثلة، كما إنَّ علاقاتنا بِكُلّ دولة من دول هذا المعسكر أو ذاك هي الأخرى متباينة وليست متماثلة. الصفتان الأساسيتان لعلاقاتنا هي التباين والحركة. ورب سائل يسأل ما لنا وللتحديد العام؟ ذلك صحيح، إلا أننا نهتم بالتحديد الخاص. ما هو موقفكم الآن من كلّ من المعسكرين في ظل الظروف الحالية؟ وذلك سؤال وجيه في ظل الظروف الحالية. إننا نقيم علاقات تعاون وصداقة وثيقة مع الدول الاشتراكية، ونقيم

علاقات طبيعية مع دول المعسكر الرأسمالي، ولكن علاقاتنا مع دول المعسكر الاشتراكي ليست متماثلة، كما إنَّ علاقاتنا مع دول المعسكر الرأسمالي ليست متماثلة. إن علاقاتنا مع دولة اشتراكية يمكن أن تكون أقوى من دولة اشتراكية أخرى، كما إنَّ علاقاتنا مع دولة رأسمالية يمكن أن تكون جيدة ومع دولة رأسمالية أخرى يمكن أن تكون مقطوعة، إننا قد نختلف مع هذا الموقف أو ذاك للمجموعة الاشتراكية أو لدولة اشتراكية، وعلاقاتنا مع دولة اشتراكية يمكن أن تفتر أو حتّى تسوء في وقت من الأوقات، أما في الأمد الطويل وضمن منظور شامل، فمن دون شكّ في أن المسافة التي تفصل بين أهدافنا وأفكارنا ومصالحنا، وبين أهداف وأفكار ومصالح الدول الاشتراكية هي أضيق من تلك التي تفصلنا عن المعسكر الرأسمالي.

ثانياً، هل تعني السياسة المستقلة أننا نقف موقفاً سلبياً في العلاقات الدولية؟ الجواب عن ذلك: كلا؛ فنحن نهتم بما يحدث في العالم ونتفاعل معه فنشارك في الحياة الدولية إلى أقصى ما تسمح به طاقاتنا، ونحاول أن نقيم أوسع العلاقات الثنائية مع الدول، إننا نرى بهذه القضية معنى معكوساً، فالسلبية لا تخدم الاستقلال بل على العكس تجعله معرضاً للأخطار أكثر من التفاعل والإيجابية، إننا نرى أن ما يصون الاستقلال ويقويه، هو إقامة أوثق العلاقات الثنائية مع أكبر عدد من الدول، والمشاركة بأوسع نطاق ممكن في المؤسسات الدولية، لذلك فنحن نشترك في منظمة الأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، ونحاول أن نتواجد في أوسع نطاق من الفعاليات الدولية تسمح به إمكانياتنا، وينبع ذلك من رؤية واضحة، إن حماية الاستقلال تتطلب علاقات دولية جيدة وصداقات واسعة واتصالاً بالرأي العام الدولي؛ فالرأي العام الدولي في نظرنا مهم لحماية الاستقلال، والمعرفة بالآخرين أفضل من عدمها لهذا الغرض، والمؤسسات الدولية في الأمد البعيد لا تعدم الأثر في الحد من المطامح غير المشروعة والتدخل في شؤون الدول الأخرى وتأسيس مبدأ احترام استقلال الآخرين.

ثالثاً، هل يعني مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأ الثورة من الداخل، الوقوف موقف اللامبالاة من حركات التحرر التي تكافح من أجل الاستقلال الوطني في العالم؟

الجواب عن ذلك سلبي أيضاً، هناك شعوب لا تزال ترزح تحت الاستعمار المباشر وعلينا مساعدتها. إن جميع حركات التحرر الوطني في العالم تستحق

الدعم والتأييد والمساندة ليس المعنوية فحسب، بل المادية أيضاً، ولا نرى أن ذلك يتناقض إطلاقاً مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، إننا ندعم حركة التحرر الأفريقية ضدّ الأنظمة العنصرية، وندعم حركات التحرر الوطني الأخرى في العالم، ولهذا الموضوع جانب مبدئي هو احترام استقلال الشعوب؛ فالاستقلال بالنسبة إلينا مسألة مبدئية، كما إنَّ للموضوع جانباً عملياً أيضاً، إن دعم حركات التحرر الوطني في العالم يعني في الأمد البعيد حماية لاستقلالنا.

رابعاً، والاستقلال في ممارسة العلاقات الدولية لا يعني انعدام العمل الدولي المنظم كالمعاهدات أو عدم وجود التزامات دولية أو عدم احترام العرف الدولي، إن عقد الاتفاقيات والمعاهدات واحترام الالتزامات لا يعني الحد من الاستقلال ما دام عقد تلك المعاهدات يتم بإرادة حرة، إن انتظام الحياة الدولية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات واحترام الالتزامات والعرف الدولي، أمور من شأنها إشاعة الاستقرار في الحياة الدولية وانتظام العلاقات، وهي أمور إيجابية لصالح الاستقلال الوطني وليست ضده.

إن جميع هذه العناصر الإيجابية والعناصر السلبية، أي ما يعنيه الاستقلال من مضامين وما لا يعنيه الاستقلال من مواقف، تعطي قضية الاستقلال صورة أوضح، وقد يرد السؤال الآن عن علاقة ذلك بعدم الانحياز، إن حركة عدم الانحياز هي الإطار التنظيمي الذي نحاول من خلاله الدفاع عن الاستقلال بهذا المفهوم.

إن المبادئ والمفاهيم التي ذكرناها هي من وجهة نظرنا المفهوم الصحيح لعدم الانحياز. وعدم الانحياز في الحقيقة هو حركة الدول المستقلة ضمن الظروف الدولية الراهنة من أجل حماية استقلالها وإشاعة هذا المفهوم للاستقلال في العالم، ومن هنا كان اهتمامنا بهذه الحركة. إن حركة عدم الانحياز ليست حلفاً ولا كتلة دولية، بل إنّها تنظيم للدول المؤمنة بالسياسة الخارجية المستقلة من أجل الدفاع عن هذه المفاهيم في العالم. ولم يكن من دافع إلى ظهور هذه الحركة لولا الميول التي أخذت تتضح في الحياة الدولية الحالية نحو الحد من استقلال الدول عن طريق الاندماج في الكتل الدولية، وسعي الكتل الكبيرة إلى التأثير بشتى الطرق وبمختلف المجالات في سياسات الدول الصغيرة الأخرى، إنّني لا أقول إن هذا المفهوم لعدم الانحياز هو مفهوم جميع الدول المنتمية إلى هذه الحركة، ولا يعني قولي إن جميع تلك الدول مؤمنة بالاستقلال بهذا

المفهوم، أو إن جميعها يمارسه في الحقيقة. إلا أنّني أستطيع أن أقول إن هذه المفاهيم قريبة جداً من المفاهيم التي قامت عليها هذه الحركة من الأساس، وإنها المفاهيم العامة ذات التأثير الواسع في داخل الحركة، ومهما يكن، فحركة عدم الانحياز بحاجة إلى تقوية من الداخل ومعالجة جدية للمشاكل التي نتجت من توسع العدد وما يتبعه من تباين وجهات النظر والاتجاهات، وسيكون العراق نشيطاً ومهتماً بِكُلّ ذلك وإلى أقصى ما يستطيع.

هناك جانب مهم من البحث لم نتطرق له إلى حد الآن، ومن دونه لا تكتمل الصورة؛ فهل المقصود بالاستقلال استقلال العراق بمعزل عن كلّ اعتبار آخر؟ والجواب عن ذلك أننا عندما نتحدث عن استقلال العراق لا نقصد أن يكون ذلك بمعزل عن استقلال الوطن العربي، فالعراق جزء من الوطن العربي، وشعب العراق جزء من الأمة العربية، وتلك مسلمات أساسية في عقيدة الدولة في العراق. والدولة في العراق تعتقد بالتزام قومي إزاء الوطن العربي يتجسد في الدفاع عن استقلاله إزاء الأخطار الخارجية من جهة، والعمل الفعال من أجل تحقيق الوحدة من جهة أخرى، وذلك يعطي مفهوم الاستقلال الذي تحدثنا عنه بعداً آخر.

هناك ثلاثة أمور أساسية لجعل الاستقلال بالنسبة إلى الوطن العربي استقلالاً حقيقياً.

الأمر الأول؛ هو أن تكون الأقطار العربية كياناً مقارباً للكيانات المؤثرة في العالم بدءاً من تحقيق تضامن فعلي وانتهاءً بالوحدة، ومن هنا فإننا نربط مسألة استقلال أي قطر عربي بمسألة الوحدة. إن الأقطار العربية كلّ بمفرده لا يكون كياناً مقارباً للكيانات المؤثرة في الوضع الدولي من أجل موازنة أثرها فيه، أي حماية استقلاله. وتلك حقيقة موضوعية في نظرنا من السهل على الدول القطرية في الوطن العربي أن تعيش وتبقى، ولكن ليس من السهل أن تكون مستقلة استقلالاً حقيقياً. إننا لا ندعو إلى الوحدة العربية لسبب سياسي يتعلق بمسألة اختلال التوازن في العالم فحسب، بل لأسباب عقائدية أخرى. ولكن هذه المسألة ليست قليلة الأهمية أيضاً، فهناك حقائق عن وضع الدول العربية لا بدّ من أن تجلب اهتمام المعنيين بمسألة استقلال الدولة والشروط اللازمة في تحقيق ذلك. إن الأرقام التي تقارن بين توزيع الاحتياطيات النفطية في دول الخليج العربي ومقارنتها بما تملكه تلك الدول من الأراضي الزراعية ذات مدلول كبير، فالدول الأكثر غنى في الاحتياطيات النفطية وهي ناضبة لا محالة، هي أكثر الدول فقراً

في الأراضي الزراعية، وإن تعرض استقلال دول الخليج العربي للأخطار الخارجية أمر معروف أيضاً، وعدم التوازن في توزيع الموارد المعدنية والعلاقة بطرق المواصلات للعالم الخارجي وبخاصة البحرية هي الأخرى مهمة. وعلى العموم إن درجة حاجة كلّ قطر إلى ما عند القطر الآخر ومدى التكامل في شتى ميادين الحياة العامة عالية أيضاً، والأهم من كلّ ذلك هو خطر الصهيونية العالمية وانكشاف منهجها الاستعماري الاستيطاني بصورة جلية بعد أن كان كامناً يستدل عليه بالتحليل. وهدف هذه الحركة الاستعمارية هو العرب ككل: أرضاً وموارد وديناً وحضارة وحتّى وجوداً جسدياً إن هي استطاعت ذلك، لِكُلّ هذه الأسباب تكون الوحدة العربية هي المجال الوحيد الذي يمكن أن يتجسد فيه الاستقلال الحقيقي بالنسبة إلى الأمة العربية.

الأمر الثاني؛ هي أن يقطع الوطن العربي شوطاً جيداً في مجال التنمية الاقتصادية، والمقصود بالتنمية ليس ذلك المفهوم المقصور على الانتعاش الاقتصادي، ولا مجرد تحسين الوضع الراهن، بل إحداث تغيير جذري في مختلف فروع الاقتصاد، والاتجاه إلى التصنيع الثقيل، أي تصنيع السلع الإنتاجية نفسها باستثمار جميع الموارد المالية والمعدنية ومصادر الطاقة وتعبئة القوى البشرية والعلمية لذلك، أن تغييراً حاسماً يجب أن يحدث في تركيب الاقتصاد العربي تذوب فيه أوضاع الاعتماد على الدول الأخرى وتقترب البلاد من حالة الاستقلال الاقتصادي.

إن ذلك لا يعني بالطبع تحقيق حالة مطلقة من الاكتفاء الذاتي، ولكنه يعني حتماً أن نقطع شوطاً كبيراً في طريق التخلص من التبعية إلى العالم الخارجي في استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والتقنية الحديثة.

الأمر الثالث؛ الذي لا يقل أهمية عما سبق هو تصنيع السلاح لبناء القوة الدفاعية الذاتية وإلى أقصى ما نستطيع. إن حماية الاستقلال في الوقت الحاضر وحتى وقت طويل قادم، يعتمد على وجود قوة ذاتية للدفاع عن النفس، ولا يتحقق ذلك في وضع أصبحت به تجارة السلاح قضية سياسية وأداة لخدمة أهداف الدول المصنعة للسلاح. أما المدى الذي تذهب إليه فهو أقصى مدى نستطيعه. علينا أن نعمل من أجل ذلك وأن تعمل من أجله كلّ الشعوب التواقة إلى حماية استقلالها الوطني، وتلك مسألة يمكن أن تبدأ بها الأقطار العربية منفردة، ولكن بالطبع سيكون مجالها أوسع إذا ما كانت في نطاق تضامن أو وحدة عربية.

بقيت مسألة رئيسة لا بدّ من الإشارة إليها، وهي أن استقلال العراق واستقلال كلّ قطر عربي وحده واستقلال الوطن العربي، سيبقى مهدداً بوجود الصهيونية العالمية والكيان الذي أنشأته بالقوة في فلسطين. إن عقيدة الصهيونية العالمية كانت دوماً واضحة بالنسبة إلينا نحن العرب، أما برنامجها العملي لتنفيذ تلك العقيدة فلم يكن واضحاً لِكُلّ العرب ولجزء كبير من العالم، أما الآن فقد اكتمل الوضوح؛ فالصهيونية ليس لديها حد في ما تريد أن تحتله من أرض، وليس لديها حدود في ما تريد تدميره في الوطن العربي. إنّها حركة قوة، لذلك لا يمكن أن نقف بغير القوة شأنها شأن النازية في أوروبا والأنظمة العنصرية في أفريقيا؛ فكما إنّ استقلال الدول الأوروبية بقي مهدداً ومعرضاً للذوبان قطعة قطعة بمرور الوقت حتّى تمّ القضاء على النازية، وكما إنَّ الأنظمة العنصرية الحالية في روديسيا وجنوب أفريقيا تعتمد كلياً على القوة المادية في فرض وجودها واستمراره، كذلك الوضع بالنسبة إلى الصهيونية العالمية. إن البلدان العربية لا يمكن أن تحمي استقلالها مع بقاء الصهيونية التي هي فرع من فروع الاستعمار القديم وربما كانت من أسوأ أنواعه.

تلك هي ملاحظات قصدت من إيرادها إلقاء مزيد من الضوء على مفهوم الاستقلال في السياسة الخارجية، ولا أقصد بالطبع أن هذا المفهوم يرقى إلى مرتبة المسلمات العلمية، بل هو في النهاية مسألة تصدر من وجهة نظر، والبحث في الأمور الاجتماعية كما هو معروف يتناول الاتجاهات ولا يمكن أن يدعي اكتشاف قوانين دقيقة كالقوانين التي نعرفها في العلوم الطبيعية.

قائمة الكتب المنشورة للمؤلِّف
(مُرَتَّبة وَفْقاً لتاريخ صدور الطبعة الأولى، منها)(*)

١ ـ **نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩. (٨٨ ص).

٢ ـ **نحو إصلاح زراعي اشتراكي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤. (٩٠ ص). (دراسات تقدمية؛ ١)

٣ ـ **الإصلاح الزراعي في البلاد العربية. دراسة مقارنة**. دمشق: معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٧. (٣٧ ص). (البحوث؛ ٢)

٤ ـ **آراء حول قضايا الثورة العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨. (٣٤٠ ص). (دراسات قومية وفكرية. قضايا الوطن العربي)

٥ ـ **الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الداخلي العامة، ١٩٧٩. (٣٢ ص). (السلسلة الإعلامية؛ ١٠)

(*) تتكوّن هذه القائمة، في الأصل، من مجموعتين اثنتين:

أمّا **المجموعة الأولى**، فهي ذوات الأرقام: ٤ ـ ٩ ـ ١٠

وقد كانت محتوياتها، في الأصل، منشورة بشكل مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية، أو مقالات، أو مقابلات، في صحف ومجلات عربية وأجنبية، ثم استصوب المؤلِّف (رحمه الله تعالى) جمع ما كان يراه منها مُؤْتَلِفاً مع مقالات متشابهة في المضمون، فيجعل من ذلك كتاباً، بِعَيْنه.

وقد أشرنا بنجمة (★) في توثيق المقالات، إلى كلّ مقال، كان قد نشر، ثم أُعِيد إدراجه في كتاب، معتمدين في الإحالة رقم الكتاب، كما جاء في هذه القائمة.

وأمّا **المجموعة الثانية**، فهي ذوات الأرقام: ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٤. وكان قد صدر كلّ كتاب، منها، منفرداً، وحدَه، بموضوع محدد، ولم يكن نتاج جمع مقالات، منشورة سابقاً.

٦ ـ **الوحدة ومبدأ النضال : «الوطن العربي وأفريقيا»**. بغداد : وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الداخلي، ١٩٧٩. (٣١ ص). (السلسلة الإعلامية؛ ٨٢)

٧ ـ **مذكرات وآراء في شؤون النفط**. بيروت : دار الطليعة، ١٩٨٠. (١٦٨ ص)

٨ ـ **ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران**. بغداد : درا الحرية للطباعة؛ دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢. (١٧٤ ص).

٩ ـ **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية : مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عن تأسيسها بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨**. بغداد : وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية العامة؛ دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦. (٢٧٩ ص).

١٠ ـ **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (٢٧٠ ص).

١١ ـ **شيء عن الموضوعية**. بغداد : المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧. (٢٨ ص).

١٢ ـ **عن القومية والوحدة العربية : سألني سائل فأجبت**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (٣٦٨ ص). (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٣)

١٣ ـ **العقل والضمير : نظرات في الإنسان والتطور**. بيروت : دار الطليعة، ١٩٩٧. (٩٦ ص). (المفكر العربي)

١٤ ـ **مشروع الوحدة العربية : ما العمل؟**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (١٧١ ص).

المراجـــــع

١ ـ العربية

كتب

ابن سلام، أبو عبيد القاسم. **الأموال**.

أبو داود. **باب في إحياء الموات**.

أتكينسون، وليم فالكر. **قوة الفكر في الحياة العملية**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٨.

الإحصاء الزراعي والحيواني للعراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣.

الإمام، محمد محمود. **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية. **دليل مختصر**. القاهرة: [الأمانة العامة]، ٢٠٠٥.

الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم. **كتاب الخراج**.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

البزاز، عبد الرحمن. **هذه قوميتنا**. القاهرة: دار القلم، ١٩٤٦.

بيريز، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**.

التميمي، عبد المالك خلف. **المياه العربية: التحدي والاستجابة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

التوسع الإقليمي الإيراني موضحاً بالخرائط. [بغداد]: وزارة الخارجية العراقية، ١٩٨١.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). **دليل المشروعات العربية المشتركة**. الكويت: أوابك، ١٩٨٤.

ـــــ [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩١**. القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤.

جلال، فرهنك. **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

حسيب، خير الدين. **تقدير الدخل القومي في العراق (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

الحكيم، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

حمادي، سعدون. **آراء حول قضايا الثورة العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

ـــــ. ـــــ. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥.

ـــــ. **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

ـــــ. **شيء عن الموضوعية**. بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٧.

ـــــ. **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧.

ـــــ. **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، [١٩٨٦].

ـــــ. **القومية العربية والتحديات المعاصرة**. [بغداد]: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٥. (سلسلة كتب الدراسات؛ ٣٨١)

ـــــ. **محاولة في تفسير عملية التقدم**. بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٢.

ـــــ. **مذكرات وآراء في شؤون النفط**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ـــــ . **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

ـــــ . **الوحدة ومبدأ النضال: الوطن العربي وأفريقيا**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الداخلي العامة، ١٩٧٩. (السلسلة الإعلامية؛ ٨٢)

الخميني، روح الله الموسوي. **ولاية الفقيه، أو، الحكومة الإسلامية**.

رزق، يونان لبيب. **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣)

الرياشي، سليمان [وآخرون]. **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٢)

شحاته، إبراهيم. **حظر تصدير النفط العربي: دراسة قانونية ـ سياسية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥. (سلسلة الدراسات؛ ٤٢)

شرابي، هشام. **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥.

شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

صايغ، أنيس. **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٢)

عباس، عبد الهادي. **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٦٢.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٨٥. ٥ ج.

ج ١: **الكتابات السياسية الكاملة**.

ج ٢: **معركة المصير الواحد**.

ج ٣: **البعث والتراث**.

ج ٤: **البعث والقطر السوري**.

ج ٥: **البعث والعراق**.

ـــــ . **معركة المصير الواحد**. بيروت: دار الآداب، ١٩٥٨.

ـــــ وصلاح الدين البيطار. **القومية العربية وموقفها من الشيوعية**.

عمارة، محمد. **التيار القومي الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧.

العمر، جابر. **حول القومية العربية**. دمشق: مكتبة العلوم والآداب للطباعة والنشر، ١٩٤٧.

قراءات في الفكر القومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦. ٥ ج. (سلسلة التراث القومي)

الكتاب الأول: **القومية العربية: فكرتها ومقوماتها**.

الكتاب الثاني: **الوحدة العربية**.

الكتاب الثالث: **القومية العربية والإسلام والتاريخ والإنسانية**.

الكتاب الرابع: **القومية العربية والثقافة**.

الكتاب الخامس: **القومية العربية وفلسطين والأمن القومي وقضايا التحرر**.

الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٥٣.

كنيدي، بول. **نشوء وسقوط القوى العظمى**. ترجمة مالك البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي. بغداد: وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٥.

محافظة، علي. **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤)

ــــــ. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. **صحيح مسلم**.

المودودي، أبو الأعلى. **مسألة ملكية الأرض في الإسلام**. دمشق: مكتبة الشباب المسلم، ١٩٥٧.

ناصيف، جورج. **الوحدة العربية وإسرائيل** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥. (الدراسات السياسية)

نافعة، حسن. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

نركسي. **مشاكل تكوين رأس المال في المناطق المتخلفة**. (بالإنكليزية).

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

ورنر، دورين. **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**. (بالإنكليزية).

دوريـــات

الآداب: السنة ٣، العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥؛ السنة ٥، العدد ٣، ١٩٥٧؛ السنة ٦، العدد ١، ١٩٥٨، والسنة ٦، العددان ٩ ـ ١٠، ١٩٥٨.

آفاق عربية (بغداد): السنة ٣، العدد ٨، نيسان/ أبريل ١٩٧٨؛ السنة ٩، العدد ٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٤؛ السنة ١١، العدد ٤، نيسان/ أبريل ١٩٨٦؛ السنة ١٨، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٩٣، والسنة ١٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

أبو السعود، محمود. «استغلال الأرض والشريعة الإسلامية.» (بالإنكليزية)، *Islamic Review*: August, 1952.

أمين، جلال أحمد. «مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

البعث (دمشق): ٢٣/ ٤/ ١٩٤٧، و٣٠/ ٥/ ١٩٥٨.

التآخي: ٢٥/ ٩/ ١٩٧٣.

الثورة (بغداد): ٢٨/ ٢/ ١٩٩١، و٣٠/ ٦/ ١٩٩٧.

«الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية.» **الطليعة** (القاهرة): العدد ١، ١٩٦٧.

الجمهورية (بغداد): ١٧/ ٧/ ١٩٥٨؛ ١٨/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٠/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٢/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٤/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٥/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٨/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٣٠/ ٧/ ١٩٥٨؛ ١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٣/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٥/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٦/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٧/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٨/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٠/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٢/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٣/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٤/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٥/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٨/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٩/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٠/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٢/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٤/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٥/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٦/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٧/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٩/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٣١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٣/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٤/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٥/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٧/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٨/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٩/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١١/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٥/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٦/

٩/١٩٥٨؛ ١٧/٩/١٩٥٨؛ ١٨/٩/١٩٥٨؛ ١٩/٩/١٩٥٨؛ ٢١/٩/١٩٥٨؛ ٢٣/٩/١٩٥٨؛ ٢٤/٩/١٩٥٨؛ ٢٥/٩/١٩٥٨؛ ٢٦/٩/١٩٥٨؛ ٢٩/٩/ ١٩٥٨؛ ٣/١٠/١٩٥٨؛ ٥/١٠/١٩٥٨؛ ٦/١٠/١٩٥٨؛ ٧/١٠/١٩٥٨؛ ٨/ ١٠/١٩٥٨؛ ٩/١٠/١٩٥٨؛ ١٠/١٠/١٩٥٨؛ ١٢/١٠/١٩٥٨؛ ١٤/١٠/ ١٩٥٨؛ ١٦/١٠/١٩٥٨؛ ١٩/١٠/١٩٥٨؛ ٢٠/١٠/١٩٥٨؛ ٢١/١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٢/١٠/١٩٥٨؛ ٢٣/١٠/١٩٥٨؛ ٢٤/١٠/١٩٥٨؛ ٢٦/١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٧/١٠/١٩٥٨؛ ٢٨/١٠/١٩٥٨؛ ٢٩/١٠/١٩٥٨؛ ٣٠/١٠/ ١٩٥٨؛ ٤/١١/١٩٥٨؛ ٥/١١/١٩٥٨؛ ٥/٤/١٩٩٢؛ ١٩/٤/١٩٩٢؛ ١٤/ ١٠/١٩٩٢؛ ٧/٧/١٩٩٧، و٢٣/١/١٩٩٩.

الحافظ، ياسين. «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة.» **الثقافة العربية**: السنة ١٤، العدد ٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

حسين، صدام. «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟.» **الجمهورية**: ٢٣/١/ ١٩٩٩.

حمّادي، سعدون. «الاستعمار الغربي في البلاد العربية.» **الجمهورية**: ١٥/٩/ ١٩٥٨؛ ١٦/٩/١٩٥٨؛ ١٧/٩/١٩٥٨؛ ١٨/٩/١٩٥٨، و١٩/٩/١٩٥٨.

ـــــ . «الإنسان والتقدم.» **الآداب**: ١٩٥٨.

ـــــ . «البراكماتية: الفكر في خدمة الاستعمار.» **الجمهورية**: ٥/٤/١٩٩٢.

ـــــ . «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤.» **آفاق عربية**: السنة ١٨، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

ـــــ . ـــــ . **السفير** (بيروت): ١٣/٢/١٩٩٣، و١٤/٢/١٩٩٣.

ـــــ . «القومية العربية: مشكلةً وحلاً وأسلوباً.» **الآداب**: السنة ٣، العدد ١، ١٩٥٥.

ـــــ . «المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب.» **الجمهورية**: ٢٥/٧/١٩٥٨.

ـــــ . «مقولة تجديد الفكر القومي.» **الرأي** (عمان): ـ/٣/١٩٩٥.

ـــــ . ـــــ . **القدس العربي** (لندن): ـ/٣/١٩٩٥.

ـــــ . «مواضيع مقترحة للحوار القومي الإسلامي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٣، أيار/ مايو ١٩٩٤.

ـــــ . «نظرية الملكية في الإسلام.» **الآداب**: ١٩٥٨.

ـــــ . «النفط والسعودية وأمريكا.» **الثورة**: ١٣/ ٨/ ٢٠٠٠.

ـــــ . «النكبة وقضية الوحدة العربية.» **دراسات عربية**: السنة ٣، العدد ١٠، آب/ أغسطس ١٩٦٧.

ـــــ . «الوحدة العربية والأخطاء الشائعة.» **دراسات عربية**: السنة ٤، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٦٨.

ـــــ . «الوحدة والثورة والعوامل الذاتية.» **دراسات عربية**: السنة ٤، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٦٨.

ـــــ . «اليوم والغد: إمكانيات القوة والتوحيد في الوطن العربي.» **القدس العربي**: ١٥/ ٥/ ١٩٩٤، و١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

الحوادث (بيروت): ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٠، و٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٧.

«الحياد الإيجابي والتعايش السلمي.» **البعث**: ١٩/ ١٠/ ١٩٥٦.

الحياة: ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

الخليج العربي: العدد ٢، ١٩٨٧.

دراسات عربية: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤؛ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥؛ نيسان/ أبريل ١٩٦٥؛ آب/ أغسطس ١٩٦٥؛ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥؛ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥؛ شباط/ فبراير ١٩٦٦؛ أيار/ مايو ١٩٦٦؛ السنة ٤، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٦٨؛ السنة ٤، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٦٨؛ السنة ٤، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٦٨؛ السنة ٤، العدد ١٠، ١٩٦٨؛ السنة ٨، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٧٢؛ السنة ١٠، العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣؛ السنة ١٠، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٦، نيسان/ أبريل ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٧٤؛ والسنة ١٤، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٧٨؛ السنة ٣٠، العددان ٩ ـ ١٠، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٤، والعددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٥.

الدوري، عبد العزيز. «معنى القومية العربية.» **الآداب**: السنة ١، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٥٣.

الرأي: ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

الرأي العام (الكويت): ١٦/ ٦/ ١٩٧٩، و١٩/ ٦/ ١٩٧٩.

السفير: ١٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ ١٣/ ٢/ ١٩٩٣، و١٤/ ٢/ ١٩٩٣.

السياسة (الكويت): ٩/ ٤/ ١٩٨١.

«سياسة الحياد.» **البعث**: ٢١/ ١/ ١٩٤٨.

صوت الشعب: ١٧/ ٧/ ١٩٣٧، و ـ/ ـ/ ١٩٥١.

العرب (لندن): ١٧/ ٨/ ١٩٧٩، و١٧/ ٩/ ١٩٧٩.

العرب اليوم (عمان): ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧، و٧/ ٧/ ١٩٩٧.

القبس (الكويت): ١٦/ ٧/ ١٩٨٩.

القدس العربي: ١٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ ١٥/ ٥/ ١٩٩٤؛ ١٦/ ٥/ ١٩٩٤، و٣/ ٧/ ١٩٩٧.

المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩؛ السنة ٦، العدد ٥٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤؛ السنة ٤، العدد ٣٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١؛ السنة ١٧، العدد ١٨٣، أيار/ مايو ١٩٩٤؛ السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، والسنة ٢١، العدد ٢٣٤، آب/ أغسطس ١٩٩٨.

المنتدى (عمان): السنة ٧، العدد ٨٣، آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

مور، ولبرت. «الفلاحون البدائيون في الصناعة.» (بالإنكليزية)، *Social Research*: vol. 15, no. 1, March 1948.

«الميثاق القومي.» **عالم الغد** (بغداد): ١٦/ ٧/ ١٩٤٦.

النشرة الاقتصادية (المصرف المركزي): العدد ٢، ١٩٥٥.

النصولي، محيي الدين. «يتفقون علينا ونحن لا نتفق.» **بيروت**: ٦/ ٥/ ١٩٥٦.

«النظام الدولي.» **الإيكونوميست** (لندن): ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٤.

ندوات، مؤتمرات

حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٥.

القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠١.

ندوة المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة (قطر)، ٢٢ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.

النفط والأمن في الخليج العربي. لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠. (سلسلة الندوات والحلقات الدراسية؛ الندوة الأولى. أوراق عربية؛ ٥)

الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. تحرير محمد محمود الإمام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

وثائــق

بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير. «التنمية الاقتصادية في العراق.» (بالإنكليزية).

«خطة لاستثمار الغاب، تقرير داخلي.» [دمشق]، وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٣.

«ذكرى الرسول العربي.» جامعة دمشق، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٣.

«مشروع تطوير الغاب.» دمشق، ١٩٦٥. (بالإنكليزية).

المعمار، يوسف. «دراسات في الإصلاح الزراعي تشريعاً وتطبيقاً.» بحث غير منشور.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aruri, Naseer, Fouad Moughrabi and Joe Stork. *Reagan and the Middle East*.

Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983. (AAUG Monograph Series; no. 17)

Bonne, Alfred. *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition*. London: Kegan Paul, 1955.

Al-Faruqi, Ismail R. *On Arabism*. Amsterdam: Djambatan, [1962-].

James, William. *The Principles of Psychology*. New York: Holt and Company, 1890. 2 vols.

Moore, Barrington. *Soviet Politics: The Dilemma of Power; the Role of Ideas in Social Change*. 4th ed. Cambridge: Harvard University Press, 1959. (Russian Research Center Studies; no. 2)

Qureshi, Anwar Iqbal. *Land Systems in the Middle East (Mimeographed Study)*. London: Royal Institute of International Affairs, 1954.

Russell, Bertrand. *Unpopular Essays*. London: G. Allen and Unwin, [1950].

Thomas, Aquinas (Saint). *Commentary on Aristotle's Politics*.

_____. *Summa Theologica*. English translation. [s. l.: s. n.], 1911.

Wells, Harry. *Pragmatism, Philosophy of Imperialism*. Freeport, NY: Books for Libraries Press, [1971]. (Essay Index Reprint Series)

Periodicals

Annual Energy Outlook (U.S. Department of Energy): December 1992.

Energy and Oil Statistics (OPEC, Deutsche Bank Group): September 1991.

Middle East Economic Survey (MEES):18 May 1973.

New York Herald Tribune: 10/5/1959.

Washington Times: 29/7/1990.

فهـــرس(*)

(*) الأرقام الواردة في هذا الفهرس هي الأرقام ذوات التسلسل التصاعدي المدونة في يسار الصفحة في المجلدات الثلاثة.

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- خ -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

- هـ -

- و -

- ي -